التعليقات الجلية

على شرح

المقدمة الآجرومية

شرحه فضيلة الشيخ

محمد بن صالح العثيمين

ضبط نصه وعلق عليه

أبو أنس أشرف بن يوسف بن حسن

النسخة الوحيدة من غير تحريف ولا تصحيف

دار العقيدة

مَتْنُ الآجُرُّومِيَّة

لأبي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بنِ مُحَمَّدِ
ابنِ داودَ الصِّنْهاجِيّ

بسم الله الرحمن الرحيم

مَتـنُ الآجرُّومِيَّةِ

الْكَلَامُ هُوَ اللَّفْظُ الـمُرَكَّبُ المُفِيدُ بالْوَضْعِ ، وَأَقْسَامُهُ ثَلَاثَةٌ : اسْمٌ ، وَفِعْلٌ ، وَحَرْفٌ جاءَ لِمَعْنًى .

فالاسْمُ يُعْرَفُ بالـخَفْضِ وَالتَّنْوِينِ وَدُخُولِ الْأَلِفِ وَاللَامِ ، وَحُرُوفِ الـخَفْضِ ، وَهِيَ : مِنْ ، وإِلَى ، وَعَنْ ، وَعَلَى ، وَفِى ، وَرُبَّ ، وَالْباءُ ، وَالْكافُ ، واللَّامُ ، وَحُرُوفِ الْقَسَمِ وَهِيَ : الْوَاوُ ، وَالْباءُ ، والتَّاءُ .

وَالْفِعْلُ يُعْرَفُ بِقَدْ ، وَالسِّينِ ، وَسَوْفَ ، وَتاءِ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةِ .

وَالـحَرْفُ ما لَا يَصْلُحُ مَعَهُ دَليلُ الاسْمِ ، وَلَا دَلِيلُ الْفِعْلِ .

(بابُ الْإعْرَابِ)

الْإِعْرَابُ : هُوَ تَغْيِيرُ أَوَاخِرِ الْكَلِمِ ، لاخْتِلَافِ الْعَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَيْهَا لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا ، وَأَقْسامُهُ أَرْبَعَةٌ : رَفْعٌ ، وَنَصْبٌ ، وَخَفْضٌ ، وَجزْمٌ ، فَلِلْأَسْماءِ مِنْ ذلِكَ الرَّفْعُ ، وَالنَّصْبُ ، وَالْخفضُ ، وَلَا جَزْمَ فِيهَا .

وَلِلْأَفْعَالِ مِنْ ذلكَ الرَّفْعُ ، والنَّصْبُ ، وَالجَزْمُ وَلَا خَفْضَ فيها .

(بابُ مَعْرِفَةِ عَلاماتِ الْإِعْرَابِ)

لِلرَّفْعِ أَرْبَعُ عَلَاماتٍ : الضَّمَّةُ وَالْواوُ وَالْأَلِفُ والنُّونُ .

فَأَمَّا الضَّمَّةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِى أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ : فِى الاسْمِ الـمُفْرَدِ وجَمْعِ التَّكْسِيرِ ، وجَمْعِ الـمُؤَنَّثِ السَّالِمِ ، وَالفِعْلِ الـمُضَارِعِ الَّذِى لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَىْءٌ .

وأمَّا الْوَاوُ فَتكُونُ عَلاَمَةً لِلرَّفْعِ فى مَوْضِعَيْنِ : فى جَمْعِ المُذَكَّرِ السَّالِمِ ، وفى الأَسْماءِ الخَمْسَةِ ، وَهِىَ : أَبُوكَ ، وأَخُوكَ ، وَحَمُوكِ ، وَفُوكَ ، وَذُو مالٍ .

وأمَّا الأَلِفُ فَتكُونُ عَلاَمَةً للرَّفْعِ فى تَثْنِيَةِ الأَسْماءِ خاصَّةً .

وأمَّا النُّونُ فَتكُونُ عَلاَمَةً للرَّفْعِ فى الفِعْلِ المُضارِعِ إذا اتَّصَلَ به ضَمِيرُ تَثْنِيَةٍ ، أو ضَمِيرُ جَمْعٍ أَوْ ضَمِيرُ المُؤَنَّثَةِ المُخاطَبَةِ .

(وَلِلنَّصْبِ خَمْسُ عَلاماتٍ) : الْفَتْحَةُ والأَلِفُ والكَسْرَةُ والياءُ وَحَذْفُ النُّونِ .

فأمَّا الفَتْحَةُ فَتكُونُ عَلاَمَةً للنَّصْبِ فى ثَلاثَةِ مَواضِعَ : فى الاسمِ المُفْرَدِ وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ ، والفِعْلِ المضارِعِ ، إذا دَخَلَ عَلَيْهِ ناصِبٌ ، وَلَمْ يَتَّصِلْ بآخِرِهِ شىءٌ .

وأمَّا الأَلِفُ فَتكُونُ عَلاَمَةً للنَّصْبِ فى الأَسْماءِ الخَمْسَةِ ، نَحْوُ : رَأَيْتُ أَباكَ وَأَخاكَ ، وما أَشْبَهَ ذلك .

وأما الكَسْرَةُ فَتكُونُ عَلاَمَةً للنَّصْبِ فى جَمْعِ المُؤَنَّثِ السَّالِمِ .

وأما الياءُ فَتكُونُ عَلاَمَةً لِلنَّصْبِ فى التَّثْنِيَةِ والجَمْعِ .

وأمَّا حَذْفُ النُّونِ فَيَكُونُ عَلاَمَةً للنَّصْبِ فى الأَفْعَالِ الخَمْسَةِ التى رَفْعُها بِثَباتِ النُّونِ .

(وَلِلْخَفْضِ ثَلاَثُ عَلاماتٍ) : الكَسْرَةُ ، والياءُ ، والْفَتْحَةُ ، فَأمَّا الكَسْرَةُ فَتكُونُ عَلاَمَةً للخَفْضِ فى ثَلاثَةِ مَواضِعَ : فى الاسْمِ المُفْرَدِ المُنْصَرِفِ ، وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ المُنْصَرِفِ وَجَمْعِ المُؤَنَّثِ السَّالِمِ .

وأمَّا الياءُ فَتكُونُ عَلاَمَةً للخَفْضِ فى ثَلاَثَةِ مَواضِعَ : فى الأَسْماءِ الخَمْسَةِ ، وفى التَّثْنِيَةِ والجَمْعِ .

وأمَّا الفَتْحَةُ فَتكُونُ عَلاَمَةً للخَفْضِ فى الاسْمِ الَّذِى لا يَنْصَرِفُ .

ولِلجَزْمِ عَلامَتانِ : السُّكُونُ وَالحَذْفُ .

فأمَّا السُّكُونُ فَيَكُونُ عَلامَةً للْجَزْمِ فى الفِعْلِ المُضَارِعِ الصَّحِيحِ الآخِرِ .

وأمَّا الحَذْفُ فَيَكُونُ عَلامَةً للجَزْمِ فى الفِعْلِ المُضَارِعِ المُعْتَلِّ الآخِرِ ، وفى الأَفْعَالِ الخَمْسَةِ الَّتى رَفْعُهَا بِثَبَاتِ النُّونِ .

(**فَصْلٌ**) : المُعْرَباتُ قِسْمانِ : قِسْمٌ يُعْرَبُ بالحَرَكاتِ ، وَقِسْمٌ يُعْرَبُ بالحُرُوفِ ، فالَّذِى يُعْرَبُ بالحَرَكاتِ أَرْبَعَةُ أَنْواعٍ : الاسمُ المُفْرَدُ ، وَجَمْعُ التَّكْسيرِ ، وَجَمْعُ المؤَنَّثِ السَّالِمِ ، وَالفِعْلُ المُضَارِعُ الَّذِى لَم يَتَّصِلْ بآخِرِهِ شَيْءٌ ، وَكُلُّها تُرْفَعُ بالضَّمَّةِ ، وتُنْصَبُ بالفَتْحَةِ ، وَتُخْفَضُ بالكَسْرَةِ ، وتُجْزَمُ بالسُّكُونِ ، وَخَرَجَ عن ذلِكَ ثَلاثَةُ أشْياءَ : جَمْعُ المُؤَنَّثِ السَّالِمُ يُنْصَبُ بالكَسْرَةِ ، والاسْمُ الذِى لا يَنْصَرِفُ يُخْفَضُ بالْفَتْحَةِ ، والْفِعْلُ المضَارِعُ المُعْتَلُّ الآخِرِ يُجْزَمُ بِحَذْفِ آخِرِهِ .

(**والَّذِى يُعْرَبُ بالحُرُوفِ أَرْبَعَةُ أَنْواعٍ**) : التَّثْنِيةُ وجَمْعُ المُذَكَّرِ السَّالِمِ ، والأَسْماءُ الخَمْسَةُ ، والأَفْعَالُ الخَمْسَةُ ، وهى : يَفْعَلَانِ ، وَتَفْعَلَانِ ، ويَفْعَلُونَ ، وَتَفْعَلُونَ ، وَتَفْعَلِينَ .

فَأَمَّا التَّثْنِية فَتُرْفَعُ بالأَلِفِ ، وتُنْصَبُ وتُخْفَضُ بالياءِ .

وأمَّا جَمْعُ المُذَكَّرِ السَّالِمُ فَيُرْفَعُ بالْوَاوِ ، ويُنْصَبُ ويُخْفَضُ بالياءِ .

وأمَّا الأَسْماءُ الخَمْسَةُ فَتُرْفَعُ بالوَاوِ ، وتُنْصَبُ بالألِفِ ، وتُخْفَضُ بالياءِ .

وأمَّا الأفْعَالُ الخَمْسَةُ فَتُرْفَعُ بالنُّونِ ، وتُنْصَبُ وتُجْزَمُ بِحَذْفِهَا .

(بابُ الأَفعَالِ)

الأَفْعَالُ ثَلاثَةٌ : ماضٍ ، وَمُضَارِعٌ ، وأَمْرٌ ، نَحْوُ : ضَرَبَ وَيَضْرِبُ ، واضْرِبْ ، فالماضِى مَفْتُوحُ الآخِرِ أَبَدًا ، والأَمْرُ مَجْزُومٌ أبَدًا .

والمُضَارِعُ ما كانَ في أوَّلِهِ إحْدَى الزَّوائِدِ الأرْبَعِ ، يَجْمَعُهَا قَوْلُكَ : أَنَيْتُ ، وَهُوَ مَرْفُوعٌ أَبَدًا ، حَتَّى يَدْخُلَ عَلَيْهِ ناصِبٌ أَوْ جازِمٌ .

(**فالنَّوَاصِبُ عَشَرَةٌ**) : وهي : أَنْ ، وَلَنْ ، وإِذَنْ ، وَكَيْ ، وَلَامُ كَيْ ، وَلَامُ الجُحُودِ ، وَحَتَّى ، والجَوَابُ بالفَاءِ والوَاوِ ، وأَوْ .

(وَالجَوازِمُ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ) وَهِيَ : لَمْ ، وَلَمَّا ، وَأَلَمْ ، وَأَلَمَّا ، وَلَامُ الأَمْرِ ، والدُّعاءِ ، وَلَا في النَّهْيِ ، والدُّعاءِ ، وإِنْ ، وَما ، وَمَنْ ، وَمَهْمَا ، وَإِذْما ، وَأَيٌّ ، وَمَتَى ، وَأَيَّانَ ، وَأَيْنَ ، وَأَنَّى ، وَحَيْثُما ، وَكَيْفَمَا ، وَإِذَا في الشِّعْرِ خاصَّةً .

(بابُ مَرْفُوعاتِ الأسْماءِ)

المَرْفُوعاتُ سَبْعَةٌ ، وَهِيَ : الفَاعِلُ ، وَالمَفْعُولُ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ ، والمُبْتَدَأُ ، وَخَبَرُهُ ، واسْمُ كانَ وَأَخَوَاتِهَا ، وَخَبَرُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا ، والتَّابِعُ لِلْمَرْفُوعِ ، وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَشْياءَ : النَّعْتُ ، والعَطْفُ ، والتَّوْكِيدُ ، وَالْبَدَلُ .

(بابُ الفَاعِلِ)

الفَاعِلُ : هُوَ الاسْمُ المَرْفُوعُ المَذْكُورُ قَبْلَهُ فِعْلُهُ ، وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ ؛ ظاهِرٍ وَمُضْمَرٍ .

فالظَّاهِرُ نَحْوُ قَوْلِكَ : قامَ زَيْدٌ ، وَيَقُومُ زَيْدٌ ، وَقامَ الزَّيْدَانِ ، وَيَقُومُ الزَّيْدانِ ، وقَامَ الزَّيْدُونَ ، ويَقُومُ الزَّيْدُونَ ، وقَامَ الرِّجالُ ، وَيَقُومُ الرِّجالُ ، وَقَامَتْ هِنْدٌ ، وَتَقُومُ هِنْدٌ ، وَقامَتِ الهِنْدَانِ ، وَتَقُومُ الهِنْدَانِ ، وَقَامَتِ الهِنْدَاتُ ، وَتَقُومُ الهِنْدَاتُ ، وَقامَتِ الهُنُودُ ، وَتقُومُ الهُنُودُ ، وقامَ أَخُوكَ ، ويَقُومُ أَخُوكَ ، وقامَ غلَامِي ، ويَقُومُ غُلَامِي ، ومَا أَشْبَهَ ذلِكَ .

والمُضْمَرُ اثْنا عَشَرَ ، نحوُ قَوْلِكَ : ضَرَبْتُ ، وَضَرَبْنا ، وَضَرَبْتَ ، وَضَرَبْتِ ، وَضَرَبْتُما ، وَضَرَبْتُمْ ، وَضَرَبْتُنَّ ، وَضَرَبَ ، وَضَرَبَتْ ، وَضَرَبا ، وَضَرَبُوا ، وَضَرَبْنَ .

(بابُ المفْعُولِ الَّذِى لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ)

وهو الاسمُ المَرْفُوعُ الَّذِى لَمْ يُذْكَرْ مَعَهُ فاعِلُهُ ، فإنْ كانَ الفِعْلُ ماضِيًا ضُمَّ أَوَّلُهُ ، وَكُسِرَ ما قَبْلَ آخِرِهِ ، وَإنْ كانَ مُضارِعًا ضُمَّ أَوَّلُهُ ، وَفُتِحَ ما قَبْلَ آخِرِهِ ، وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ ؛ ظَاهِرٍ وَمُضْمَرٍ ، فالظَّاهِرُ نَحْوُ قَوْلِكَ : ضُرِبَ زَيْدٌ ، وَيُضْرَبُ زَيْدٌ ، وأُكْرِمَ عَمْرٌو ، ويُكْرَمُ عَمْرٌو .

والمُضَمَرُ اثْنا عَشَرَ نَحْوُ قَوْلِكَ : ضُرِبْتُ ، وَضُرِبْنا ، وَضُرِبْتَ ، وضُرِبْتِ ، وَضُرِبْتُما ، وضُرِبْتُمْ ، وَضُرِبْتُنَّ ، وَضُرِبَ ، وَضُرِبَتْ ، وَضُرِبا ، وَضُرِبُوا ، وَضُرِبْنَ .

(بابُ المُبْتَدَأ والخَبَرِ)

المُبْتَدَأُ : هُو الاسْمُ المَرْفُوعُ الْعَارِى عَنِ الْعَوامِلِ اللَّفْظِيَّةِ ، والخَبَرُ : هُوَ الاسمُ المَرْفُوعُ المُسْنَدُ إليه ، نَحْوُ قَوْلِكَ : زَيْدٌ قائمٌ ، وَالزَّيْدانِ قائمانِ ، والزَّيْدُونَ قائمُونَ ، والمُبْتَدأُ قِسْمَانِ : ظَاهِرٌ وَمُضْمَرٌ ، فالظَّاهِرُ ما تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ .

والمُضْمَرُ اثْنا عَشَرَ ، وَهِىَ : أنا ، وَنَحْنُ ، وَأَنْتَ ، وَأَنْتِ ، وَأَنْتُما ، وأَنْتُمْ ، وَأَنْتُنَّ ، وهُوَ ، وَهِىَ ، وهُمَا ، وَهُمْ ، وهُنَّ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : أَنَا قَائِمٌ ، وَنَحْنُ قائمُونَ ، وَما أَشْبَهَ ذلِكَ .

والخَبَرُ قِسْمانِ : مُفْرَدٌ ، وَغَيْرُ مُفْرَدٍ ، فالمُفْرَدُ نَحْوُ : زَيْدٌ قائمٌ ، وغَيْرُ المُفْرَدِ أَرْبَعَةُ أشياءَ : الجَارُّ والمَجْرُورُ والظَّرْفُ ، والفِعْلُ مَع فاعِلِهِ ، والمُبْتَدَأُ مَعَ خَبَرِهِ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : زَيْدٌ فى الدَّارِ ، وزَيْدٌ عِنْدَكَ ، وَزَيْدٌ قامَ أَبُوهُ ، وَزَيْدٌ جارِيَتُهُ ذَاهِبَةٌ .

* * *

(بابُ الْعَوامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَى المُبْتَدأَ وَالخَبَرِ)

وَهِيَ ثَلاَثَةُ أَشْيَاءَ : كانَ وَأَخَوَاتُها ، وَإِنَّ وَأَخَوَاتُها ، وَظَنَنْتُ وَأَخَوَاتُهَا .

فَأَمَّا كانَ وَأَخَوَاتُهَا فَإِنَّها تَرْفَعُ الاسْمَ وَتَنْصِبُ الخَبَرَ ، وهِيَ : كانَ ، وَأَمْسَى ، وَأَصْبَحَ ، وَأَضْحَى ، وَظَلَّ ، وباتَ ، وَصارَ ، وَلَيْسَ ، وَما زَالَ ، وَما انْفَكَّ ، وَما فَتِئَ ، وَمَا بَرِحَ ، وَما دَامَ ، وَما تَصَرَّفَ مِنْهَا نَحْوُ : كانَ ، وَيَكُونُ ، وَكُنْ ، وَأَصْبَحَ ، وَيُصْبِحُ ، وَأَصْبِحْ تَقُولُ : كانَ زَيْدٌ قائمًا ، وَلَيْسَ عَمْرٌو شَاخِصًا ، وَما أَشْبَهَ ذلِكَ .

وأَمَّا إنَّ وأَخَوَاتُها فإِنَّها تَنْصِبُ الاسْمَ وَتَرْفَعُ الخَبَرَ ، وهِيَ : إنَّ ، وَأَنَّ ، وَلكِنَّ ، وَكَأَنَّ ، وَلَيْتَ ، وَلَعَلَّ ، تَقُولُ : إِنَّ زَيْدًا قائمٌ ، وَلَيْتَ عَمْرًا شَاخِصٌ ، وما أَشْبَهَ ذلِكَ .

وَمَعْنَى إنَّ وَأَنَّ لِلتَّوْكِيدِ ، وَلكِنَّ للاسْتِدْرَاكِ ، وَكَأَنَّ للتَّشْبِيهِ ، وَلَيْتَ لِلتَّمَنِّى ، وَلَعَلَّ لِلتَّرَجِّى وَالتَّوَقُّعِ .

وَأَمَّا ظَنَنْتُ وَأَخَوَاتُهَا فإنَّها تَنْصِبُ المُبْتَدَأَ وَالخَبَرَ عَلَى أَنَّهُمَا مَفْعُولاَنِ لَهَا ، وَهِيَ : ظَنَنْتُ وَحَسِبْتُ ، وَخِلْتُ ، وَزَعَمْتُ ، وَرَأَيْتُ ، وَعَلِمْتُ ، وَوَجَدْتُ ، وَاتَّخَذْتُ ، وَجَعَلْتُ ، وَسَمِعْتُ ، تَقُولُ : ظَنَنْتُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا ، وَخِلْتُ عَمْرًا شَاخِصًا ، وَمَا أَشْبَهَ ذلِكَ .

(بابُ النَّعْتِ)

النَّعْتُ تابِعٌ لِلْمَنْعُوتِ فى رَفْعِهِ وَنَصْبِهِ وَخَفْضِهِ وَتَعْرِيفِهِ وتَنْكِيرِهِ ، تَقُولُ : قامَ زَيْدٌ العَاقِلُ ، وَرَأَيْتُ زَيْدًا العَاقِلَ ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ العَاقِلِ.

والمَعْرِفَةُ خَمْسَةُ أَشْيَاءَ : الاسمُ المُضْمَرُ ، نَحْوُ : أنا ، وَأَنْتَ ، والاسْمُ العَلَمُ نَحْوُ : زَيْدٍ وَمَكَّةَ ، والاسْمُ المُبْهَمُ ، نَحْوُ هذا وَهذِهِ وهؤلاءِ ، والاسمُ الَّذِى فِيه

الأَلِفُ واللَّامُ ، نَحوُ : الرَّجُلِ والغُلَامِ ، ومَا أُضِيفَ إِلى وَاحِدٍ مِنْ هذِهِ الأَرْبَعَةِ .

والنَّكِرَةُ : كُلُّ اسْمٍ شَائِعٍ فِى جِنْسِهِ لا يَخْتَصُّ بِهِ وَاحِدٌ دُونَ آخَرَ .

وَتَقْرِيبُهُ كُلُّ ما صَلَحَ دُخُولُ الأَلِفِ واللَّامِ عَلَيْهِ ، نَحْوُ : الرَّجُلِ والْفَرَسِ .

(بابُ الْعَطْفِ)

وَحُرُوفُ الْعَطْفِ عَشَرَةٌ ، وَهِيَ : الوَاوُ والفَاءُ ، وَثُمَّ ، وَأَوْ ، وَأَمْ ، وإِمَّا ، وَبَلْ ، وَلَا ، وَلكِنْ ، وَحتى فى بَعْضِ المَواضِعِ ، فإِنْ عَطَفْتَ بِهَا على مَرْفُوعٍ رَفَعْتَ ، أَوْ عَلَى مَنْصُوبٍ نَصَبْتَ ، أَوْ عَلَى مَخْفُوضٍ خَفَضْتَ ، أَوْ عَلَى مَجْزُومٍ جَزَمْتَ ، تَقُولُ : قامَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو ، وَرَأَيْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرٍو ، وَزَيْدٌ لَمْ يَقُمْ ، وَلَمْ يَقْعُدْ .

(بابُ التَّوْكِيدِ)

التَّوْكِيدُ تابِعٌ لِلْمُؤَكَّدِ فى رَفْعِهِ وَنَصْبِهِ وَخَفْضِهِ وَتَعْرِيفِهِ وَتَنْكِيرِهِ ، وَيَكُونُ بِأَلْفَاظٍ مَعْلُومَةٍ ، وَهِيَ : النَّفْسُ وَالْعَيْنُ وَكُلُّ وَأَجْمَعُ ، وَتَوَابِعُ أَجْمَعَ وَهِيَ : أَكْتَعُ وَأَبْتَعُ وَأَبْصَعُ ، تَقُولُ : قامَ زَيْدٌ نَفْسُه ، وَرَأَيْتُ القَوْمَ كُلَّهُمْ ، وَمَرَرْتُ بِالْقَوْمِ أَجْمَعِينَ .

(بابُ البَدَلِ)

إِذَا أُبْدِلَ اسمٌ مِنَ اسْمٍ ، أَوْ فِعْلٌ مِنْ فِعْلٍ تَبِعَهُ فى جَمِيعِ إِعْرَابِهِ ، وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ : بَدَلُ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ ، وَبَدَلُ البَعْضِ مِنَ الكُلِّ ، وَبَدَلُ الاشْتِمالِ ، وَبَدَلُ الغَلَطِ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : قامَ زَيْدٌ أَخُوكَ ، وَأَكَلْتُ الرَّغِيفَ ثُلُثَهُ ، وَنَفَعَنى زَيْدٌ عِلْمُهُ ، وَرَأَيْتُ زَيْدًا الْفَرَسَ ، أَرَدْتَ أَنْ تَقُولَ : الْفَرَسَ فَغَلِطْتَ ، فَأَبْدَلْتَ زَيْدًا مِنْهُ .

(بابُ مَنْصُوبَاتِ الأَسْمَاءِ)

المَنْصُوبَاتُ خَمْسَةَ عَشَرَ، وَهِيَ : المَفْعُولُ بِهِ، والمَصْدَرُ، وَظَرْفُ الزَّمانِ، وَظَرْفُ المَكانِ، والحَالُ، والتَّمْيِيزُ، وَالمُسْتَثْنَى، واسْمُ لَا، والمُنادَى، والمَفْعُولُ مِنْ أَجْلِهِ، والمَفْعُولُ مَعَهُ، وَخَبَرُ كانَ وَأَخَوَاتِهَا، واسْمُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا، والتَّابِعُ لِلْمَنْصُوبِ، وهُوَ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ : النَّعْتُ، والْعَطْفُ، والتَّوْكِيدُ، والْبَدَلُ .

(بابُ المَفْعُولِ بِهِ)

وَهُوَ الاسْمُ المَنْصُوبُ ؛ أى : يَقَعُ بِهِ الْفِعْلُ نَحْوُ : ضَرَبْتُ زَيْدًا، ورَكِبْتُ الفَرَسَ، وَهُوَ قِسْمانِ : ظَاهِرٌ، وَمُضْمَرٌ .

فالظَّاهِرُ ما تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ .

والْمُضْمَرُ قِسْمانِ : مُتَّصِلٌ وَمُنْفَصِلٌ .

فالمتَّصِلُ اثْنا عَشَرَ، وَهِيَ : ضَرَبَنِى وَضَرَبَنَا وَضَرَبَكَ وَضَرَبَكِ وَضَرَبَكُمَا وَضَرَبَكُمْ وَضَرَبَكُنَّ وَضَرَبَهُ وَضَرَبَهَا وَضَرَبَهُمَا وَضَرَبَهُمْ وَضَرَبَهُنَّ، والمُنْفَصِلُ اثْنا عَشَرَ، وَهِيَ : إِيَّاىَ وَإِيَّانَا وَإِيَّاكَ وَإِيَّاكِ وَإِيَّاكُما وَإِيَّاكُمْ وَإِيَّاكُنَّ وَإِيَّاهُ وَإِيَّاهَا وَإِيَّاهُما وَإِيَّاهُمْ وَإِيَّاهُنَّ .

(بابُ المَصْدَرِ)

المَصْدَرُ هُوَ الاسْمُ المَنْصُوبُ الَّذِى يَجِئُ ثَالِثًا فى تَصْرِيفِ الْفِعْلِ نَحْوُ : ضَرَبَ يَضْرِبُ ضَرْبًا، وَهُوَ قِسْمانِ : لَفْظِيٌّ وَمَعْنَوِيٌّ، فَإِنْ وَافَقَ لَفْظُهُ لَفْظَ فِعْلِهِ فَهُوَ لَفْظِيٌّ نَحْوُ : قَتَلْتُهُ قَتْلًا، وَإِنْ وَافَقَ مَعْنَى فِعْلِهِ دُونَ لَفْظِهِ فَهُوَ مَعْنَوِيٌّ، نَحْوُ : جَلَسْتُ قُعُودًا، وَقُمْتُ وُقُوفًا، وَما أَشْبَهَ ذلِكَ .

(بابُ ظَرْفِ الزَّمانِ وَظَرْفِ المَكانِ)

ظَرْفُ الزَّمانِ هُوَ اسْمُ الزَّمانِ المَنْصُوبُ بتَقْدِيرِ «فى»، نَحْوُ: اليومَ، واللَّيْلَةَ، وَغُدْوَةً، وبُكْرَةً، وَسَحَرًا، وَغَدًا، وَعَتَمَةً، وَصَبَاحًا، وَمَسَاءً، وَأَبَدًا، وَأَمَدًا، وَحِينًا، وَمَا أَشْبَهَ ذلِكَ.

وَظَرْفُ المَكانِ هُوَ اسمُ المَكانِ المَنْصُوبُ بِتَقْدِيرِ «فى»، نَحْوُ: أمامَ وَخَلْفَ وقُدَّامَ وَوَرَاءَ وَفَوْقَ وَتَحْتَ وَعِنْدَ وَمَعَ وَإِزَاءَ وَحِذَاءَ وَتِلْقَاءَ وَهُنَا وَثَمَّ، وَما أَشْبَهَ ذلِكَ.

* * *

(بابُ الحَالِ)

الحَالُ هُوَ الاسْمُ المَنْصُوبُ المُفَسِّرُ لِمَا انْبَهَمَ مِنَ الهَيئاتِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: جاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا، وَرَكِبْتُ الفَرَسَ مُسْرَجًا، وَلَقِيتُ عَبْدَ اللهِ رَاكِبًا، وَما أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَلَا يَكُونُ الحَالُ إِلَّا نَكِرَةً، وَلَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ الكَلَامِ، وَلَا يَكُونُ صَاحِبُهَا إِلَّا مَعْرِفَةً.

(بابُ التَّمْيِيزِ)

التَّمْيِيزُ هُوَ الاسْمُ المَنْصُوبُ المُفَسِّرُ لِمَا انْبَهَمَ مِنَ الذواتِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقًا، وَتَفَقَّأَ بَكْرٌ شَحْمًا، وَطَابَ مُحَمَّدٌ نَفْسًا، وَاشْتَرَيْتُ عِشْرِينَ غُلَامًا، وَمَلَكْتُ تِسْعِينَ نَعْجَةً، وَزَيْدٌ أَكْرَمُ مِنْكَ أَبًا، وَأَجْمَلُ مِنْكَ وَجْهًا، وَلَا يَكُونُ التَّمْيِيزُ إِلَّا نَكِرَةً، وَلَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ الكَلَامِ.

(بابُ الاستِثْنَاءِ)

وَحُرُوفُ الاسْتِثْنَاءِ ثَمَانِيَةٌ ، وَهِيَ : إلَّا وَغَيْرُ وَسِوًى وَسُوًى وَسَوَاءٌ وَخَلَا وَعَدَا وَحاشَا .

فالمُسْتَثْنَى بِإِلَّا يُنْصَبُ إذا كانَ الكَلامُ تامًّا مُوجَبًا نَحْوُ : قامَ القَوْمُ إِلَّا زَيْدًا ، وَخَرَجَ النَّاسُ إِلَّا عَمْرًا .

وَإِنْ كانَ الكَلَامُ مَنْفِيًّا تامًّا جازَ فِيهِ البَدَلُ والنَّصْبُ عَلَى الاسْتِثْنَاءِ ، نَحْوُ : ما قامَ القَوْمُ إِلَّا زَيْدًا وإِلَّا زَيْدٌ .

وإِنْ كانَ الكَلَامُ ناقِصًا كانَ عَلَى حَسَبِ الْعَوَامِلِ ، نَحْوُ : ما قامَ إِلَّا زَيْدٌ ، وَما ضَرَبْتُ إِلَّا زَيْدًا ، وَما مَرَرْتُ إِلَّا بِزَيْدٍ .

والمسْتَثْنَى بِغَيْرٍ وَسِوًى وَسُوًى وَسَوَاءٍ مَجْرُورٌ ، لَا غَيْرُ .

والمُسْتَثْنَى بِخَلَا وَعَدَا وَحاشَا يَجُوزُ نَصْبُهُ وَجَرُّهُ ، نَحْوُ : قامَ القَوْمُ خَلَا زَيْدًا وَزَيْدٍ ، وَعَدَا عَمْرًا وَعَمْرٍو وَحاشَا بَكْرًا وَبَكْرٍ .

(بابُ لَا)

اعْلَمْ أَنَّ لَا تَنْصِبُ النَّكِرَاتِ بِغَيْرِ تَنْوِينٍ إِذَا باشَرَتِ النَّكِرَةَ ، وَلَمْ تَتَكَرَّرْ « لَا » نَحْوُ : لَا رَجُلَ فِى الدَّارِ . فَإِنْ لَمْ تُباشِرْهَا وَجَبَ الرَّفْعُ ، وَوَجَبَ تَكْرَارُ « لَا » نَحْوُ : لَا فِى الدَّارِ رَجُلٌ ، وَلَا امْرَأَةٌ ، فَإِنْ تَكَرَّرَتْ « لَا » جازَ إِعْمَالُهَا وإِلْغَاؤُهَا ، فَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : لَا رَجُلَ فِى الدَّارِ وَلَا امْرَأَةَ ، وَإِن شِئْتَ قُلْتَ : لَا رَجُلٌ فِى الدَّارِ ، وَلَا امْرَأَةٌ .

(بابُ المُنَادَى)

المُنادَى خَمْسَةُ أَنْوَاعٍ : المُفْرَدُ الْعَلَمُ ، والنَّكِرَةُ المَقْصُودَةُ ، والنَّكِرَةُ غَيْرُ

المَقْصُودَةِ ، والمُضَافُ ، والمُشَبَّهُ بالمُضَافِ ، فَأَمَّا المُفْرَدُ الْعَلَمُ والنَّكِرَةُ المَقْصُودَةُ فَيُبْنَيَانِ عَلَى الضَّمِّ مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ نَحْوُ : يَا زَيْدُ ، وَيَا رَجُلُ ، وَالثَّلَاثَةُ الْبَاقِيَةُ مَنْصُوبَةٌ ، لَا غَيْرُ .

(بابُ المَفْعُولِ مِنْ أَجْلِهِ)

وَهُوَ الاسْمُ المَنْصُوبُ الَّذِي يُذْكَرُ بَيَانًا لِسَبَبِ وُقُوعِ الفِعْلِ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : قَامَ زَيْدٌ إِجْلَالًا لِعَمْرٍو ، وَقَصَدْتُكَ ابْتِغَاءَ مَعْرُوفِكَ .

(بابُ المَفْعُولِ مَعَهُ)

وَهُوَ الاسْمُ المَنْصُوبُ الَّذِي يُذْكَرُ لِبَيَانِ مَنْ فُعِلَ مَعَهُ الفِعْلُ نَحْوُ قَوْلِكَ : جاءَ الأَمِيرُ والجَيْشَ ، وَاسْتَوَى المَاءُ والخَشَبَةَ .

وأَمَّا خَبَرُ كانَ وَأَخَوَاتِهَا ، واسْمُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا ، فَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُما فِي المَرْفُوعاتِ ، وكذلِكَ التَّوَابِعُ فَقَدْ تَقَدَّمَتْ هُنَاكَ .

(بابُ مَخْفُوضَاتِ الأَسْمَاءِ)

الْمَخْفُوضَاتُ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ : مَخْفُوضٌ بالحَرْفِ ، وَمَخْفُوضٌ بالإِضَافَةِ ، وَتابِعٌ لِلْمَخْفُوضِ .

فَأَمَّا المَخْفُوضُ بالحَرْفِ ، فَهُوَ ما يُخْفَضُ بِمِنْ وَإِلَى وَعَنْ وَعَلَى وَفِي وَرُبَّ وَالْباءِ والْكافِ وَاللَامِ ، وَبِحُرُوفِ الْقَسَمِ ، وَهِيَ الوَاوُ والْباءُ والتَّاءُ وبِوَاوِ رُبَّ وَ بِمُذْ وَمُنْذُ .

وأَمَّا مَا يُخْفَضُ بالإِضَافَةِ فَنَحْوُ قَوْلِكَ : غُلَامُ زَيْدٍ ، وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ ، ما يُقَدَّرُ بالَّلامِ وَما يُقَدَّرُ بِمِنْ ، فالَّذِي يُقَدَّرُ باللَّامِ نَحْوُ : غُلَامُ زَيْدٍ ، وَالَّذِي يُقَدَّرُ بِمِنْ نَحْوُ ثَوْبُ خَزٍّ وَبَابُ سَاجٍ وَخاتَمُ حَدِيدٍ ، واللَّهُ أَعْلَمُ .

مَتْنُ الدُّرَّةِ البَهِيَّةِ

« نَظْمُ الآجُرُّومِيَّةِ »

لِشَرَفِ الدِّينِ يَحْيَى الْعِمْرِيطِيِّ

رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ)

(أَلحَمْدُ لِلَّهِ) الذِى قَدْ وَفَّقَا لِلْعِلْمِ خَيْرَ خَلْقِهِ وَلِلتُّقَى
حَتَّى نَحَتْ قُلُوبُهُمْ (لِنَحْوِهِ) فَمِنْ عَظِيمِ شَأْنِهِ لَمْ تَحْوِهِ
فَأُشْرِبَتْ مَعْنَى ضَمِيرِ الشَّانِ فَأَعْرَبَتْ فى الحَانِ بالأَلْحَانِ
ثُمَّ الصَّلاَةُ مَعْ سَلاَمٍ لَائِقِ عَلَى النَّبِىِّ أَفْصَحِ الخَلاَئِقِ
(مُحَمَّدٍ) وَالآلِ وَالأَصْحَابِ مَنْ أَتْقَنُوا الْقُرْآنَ بالإِعْرَابِ
(وَبَعْدُ) فاعْلَمْ أَنَّهُ لَمَّا اقْتَصَرْ جُلُّ الوَرَى عَلَى الْكَلَامِ الْمُخْتَصَرْ
وَكانَ مَطْلُوبًا أَشَدَّ الطَّلَبِ مِنَ الْوَرَى حِفْظُ اللِّسَانِ الْعَرَبِى
كَىْ يَفْهَمُوا مَعَانِىَ الْقُرْآنِ والسُّنَّةِ الدَّقِيقَةِ المَعَانِى
وَالنَّحْوُ أَوْلَى أَوَّلا أَنْ يُعْلَمَا إِذِ الْكَلَامُ دُونَهُ لَنْ يُفْهَمَا
وَكانَ خَيْرُ كُتْبِهِ الصَّغِيرَةْ كُرَّاسَةً لَطِيفَةً شَهِيرَةْ
فى عُرْبِهاَ وَعُجْمِهَا وَالرُّومِ أَلْفَهَا الحَبْرُ (ابْنُ آجُرُّومِ)
وَانْتَفَعَتْ أَجِلَّةٌ بِعِلْمِهَا مَعْ ما تَرَاهُ مِن لَطِيفِ حَجْمِهَا
نَظَمْتُها نَظْمًا بَدِيعًا مُقْتَدِى بالأَصْلِ فى تَقْرِيبِهِ لِلْمُبْتَدِى
وَقَدْ حَذَفْتُ مِنْهُ ما عَنْهُ غِنَى وَزِدْتُهُ فَوَائِدًا بِهَا الْغِنَى
مُتَمِّمًا لِغَالِبِ الأَبْوَابِ فَجاءَ مِثْلَ الشَّرْحِ لِلْكِتَابِ
سُئِلْتُ فِيهِ مِنْ صَدِيقٍ صَادِقٍ يَفْهَمُ قَوْلِى لاعْتِقَادِ وَاثِقِ
إِذِ الْفَتَى حَسْبَ اعتِقَادِهِ رُفِعْ وَكُلُّ مَنْ لَمْ يَعْتَقِدْ لَمْ يَنْتَفِعْ
فَنَسْأَلُ المَنَّانَ أَنْ يُجِيرَنَا مِنَ الرِّيَا مُضَاعِفًا أُجُورَنَا
وَأَنْ يَكُونَ نَافِعًا بِعِلْمِهِ مَنِ اعْتَنَى بِحِفْظِهِ وَفَهْمِهِ

(بَابُ الْكَلَامِ)

كَلَامُهُمْ لَفْظٌ مُفِيدٌ مُسْنَدُ وَالْكِلْمَةُ اللَّفْظُ المُفِيدُ المُفْرَدُ
لاسْمٍ وَفِعْلٍ ثُمَّ حَرْفٍ تَنْقَسِمْ وَهَذِهِ ثَلَاثَةٌ هِيَ الْكَلِمْ
وَالْقَوْلُ لَفْظٌ قَدْ أَفَادَ مُطْلَقَا كَقُمْ وَقَدْ وَإِنَّ زَيْدًا ارْتَقَى
فالاسْمُ بالتَّنْوِينِ وَالخَفْضِ عُرِفْ وحَرْفِ خَفْضٍ وَبِلَامٍ وَأَلِفْ
وَالْفِعْلُ مَعْرُوفٌ بِقَدْ وَالسِّينِ وَتَاءِ تَأْنِيثٍ مَعَ التَّسْكِينِ
وَتا فَعَلْتَ مُطْلقًا كَجِئْتَ لِي وَالنُّونِ وَالْيا فى افْعَلَنَّ وَافْعَلِي
وَالحَرْفُ لَمْ يَصْلُحْ لَهُ عَلَامَةْ إلاَّ انْتِفَا قَبُولِهِ الْعَلَامَةْ

(بَابُ الإِعْرَابِ)

إِعْرَابُهُمْ تَغْيِيرُ آخِرِ الْكَلِمْ تَقْدِيرًا أَوْ لَفْظًا لِعَامِلٍ عُلِمْ
أَقْسَامُهُ أَرْبَعَةٌ فَلْتُعْتَبَرْ رَفْعٌ وَنَصْبٌ وَكَذَا جَزْمٌ وَجَرْ
وَالْكُلُّ غَيْرَ الجَزْمِ فى الأَسْما يَقَعْ وَكُلُّهَا فى الْفِعْلِ وَالخَفْضُ امْتَنَعْ
وَسَائِرُ الأَسْمَاءِ حَيْثُ لَا شَبَهْ قَرَّبَهَا مِنَ الحُرُوفِ مُعْرَبَهْ
وَغَيْرُ ذِى الأَسْمَاءِ مَبْنِىٌّ خَلَا مُضَارِعٍ مِنْ كُلِّ نُونٍ قَدْ خَلَا

(بَابُ عَلَامَاتِ الإِعْرَابِ)

لِلرَّفْعِ مِنْهَا ضَمَّةٌ وَوَاوٌ أَلِفْ كَذَاكَ نُونٌ ثابِتٌ لَا مُنْحَذِفْ
فالضَّمُّ فى اسمٍ مُفْرَدٍ كَأَحْمَدِ وجَمعِ تَكْسِيرٍ كَجَاءَ الأَعْبُدِ
وَجَمْعِ تَأْنِيثٍ كَمُسْلِمَاتِ وَكُلِّ فِعْلٍ مُعْرَبٍ كَيَأْتِى
وَالْوَاوُ فى جَمْعِ الذُّكُورِ السَّالِمِ كالصَّالِحُونَ هُمْ أُولُوا المَكَارِمِ

كَمَا أَتَتْ فى الخَمْسَةِ الأَسْماءِ وَهِىَ الَّتِى تَأْتِى عَلَى الْوِلَاءِ
أَبٌ أَخٌ حَمٌ وَفُوكَ ذُو جَرَى كُلٌّ مُضَافًا مُفْرَدًا مُكَبَّرَا
وَفى المُثَنَّى نَحْوُ زَيْدَانِ الأَلِفْ والنُّونُ فى المُضَارِعِ الَّذِى عُرِفْ
بِيَفْعَلَانِ تَفْعَلَانِ أَنْتُمَا وَيَفْعَلُونَ تَفْعَلُونَ مَعْهُمَا
وَتَفْعَلِينَ تَرْحَمِينَ حالِى وَاشْتَهَرَتْ بالخَمْسَةِ الأَفْعَالِ

(بابُ علاماتِ النَّصْبِ)

لِلنَّصْبِ خَمْسٌ وَهِىَ فَتْحَةٌ أَلِفْ كَسْرٌ وَيَاءٌ ثُمَّ نُونٌ تَنْحَذِفْ
فَانْصِبْ بِفَتْحٍ ما بِضَمٍّ قَدْ رُفِعْ إِلَّا كَهِنْدَاتٍ فَفَتْحُهُ مُنِعْ
وَاجْعَلْ لِنَصْبِ الخَمْسَةِ الأَسْما أَلِفْ وَانْصِبْ بِكَسْرٍ جَمْعَ تَأْنِيثٍ عُرِفْ
وَالنَّصْبُ فى الاسْمِ الَّذى قَدْ ثُنِّيَا وَجَمْعِ تَذْكِيرٍ مُصَحَّحٍ بِيَا
وَالخَمْسَةُ الأَفْعَالِ حَيْثُ تَنْتَصِبْ فَحَذْفُ نُونِ الرَّفْعِ مُطْلَقًا يَجِبْ

(بابُ علاماتِ الخَفْضِ)

عَلَامَةُ الخَفْضِ الَّتِى بِهَا انْضَبَطْ كَسْرٌ وَيَاءٌ ثُمَّ فَتْحَةٌ فَقَطْ
فاخْفِضْ بِكَسْرٍ ما مِنَ الأَسْما عُرِفْ فى رَفْعِهِ بالضَّمِّ حَيْثُ يَنْصَرِفْ
وَاخْفِضْ بِيَاءٍ كُلَّ ما بِهَا نُصِبْ وَالخَمْسَةَ الأَسْما بِشَرْطِهَا تُصِبْ
وَاخْفِضْ بِفَتْحٍ كُلَّ ما لَمْ يَنْصَرِفْ مِمَّا بِوَصْفِ الْفِعْلِ صَارَ يَتَّصِفْ
بِأَنْ يَحُوزَ الاسْمُ عِلَّتَيْنِ أَوْ عِلَّةً تُغْنِى عَنِ اثْنَتَيْنِ
فَأَلْفُ التَّأْنِيثِ أَغْنَتْ وَحْدَهَا وَصِيغَةُ الجَمْعِ الَّذِى قَدِ انْتَهَى
وَالْعِلَّتانِ الْوَصْفُ مَعْ عَدْلٍ عُرِفْ أَوْ وَزْنِ فِعْلٍ أَوْ بِنُونٍ وَأَلِفْ

وَهـذِهِ الـثَّلاثُ تَمْنَعُ الْعَلَمْ وَزَادَ تَرْكِيبًا وَأَسْماءَ الْعَجَمْ
كَذَاكَ تَأْنِيثٌ بِمَا عَدَا الأَلِفْ فَإِنْ يُضَفْ أَوْ يَأْتِ بَعْدَ أَلْ صُرِفْ

(بـابُ عَلاماتِ الجَـزْمِ)

وَالـجَزْمُ فى الأَفْعَالِ بالسُّكُونِ أَوْ حَذْفِ حَرْفِ عِلَّةٍ أَوْ نُونِ
فَحَذْفُ نُونِ الرَّفْعِ قَطْعًا يَلْزَمُ فى الخَمْسَةِ الأَفْعَالِ حَيْثُ تُجْزَمُ
وَبِالسُّكُونِ اجْزِمْ مُضَارِعًا سَلِمْ مِنْ كَوْنِهِ بِحَرْفِ عِلَّةٍ خُتِمْ
إِمَّا بِوَاوٍ أَوْ بِيَاءٍ أَوْ أَلِفْ وَجَزْمُ مُعْتَلٍّ بِهَا أَنْ تَنْحَذِفْ
وَنَصْبُ ذِى وَاوٍ وَيَاءٍ يَظْهَرُ وَما سِوَاهُ فى الثَّلاثِ قَدَّرُوا
فَنَحْوُ يَغْزُو يَهْتَدِى يَخْشَى خُتِمْ بِعِلَّةٍ وَغَيْرُهُ مِنْهَا سَلِمْ
وَعِلَّةُ الأَسْماءِ يَاءٌ وَأَلِفْ فَنَحْوُ قاضٍ وَالْفَتَى بِهَا عُرِفْ
إِعْرَابُ كُلٍّ مِنْهُمَا مُقَدَّرُ فِيهَا وَلكِنْ نَصْبُ قاضٍ يَظْهَرُ
وَقَدَّرُوا ثَلاثَةَ الأَقْسَامِ فى الْمِيمِ قَبْلَ الْيَاءِ مِنْ غُلامِى
وَالْوَاوُ فى كَمُسْلِمِىَّ أُضْمِرَتْ والنُّونُ فى لَتُبْلَوُنَّ قُدِّرَتْ

(فَصْلٌ)

الـمُعْرَباتُ كُلُّها قَدْ تُعْرَبُ بالـحَرَكاتِ أَوْ حُرُوفٍ تَقْرُبُ
فَأَوَّلُ القِسْمَيْنِ مِنْهَا أَرْبَعُ وَهِىَ الَّتِى مَرَّتْ بِضَمٍّ تُرْفَعُ
وَكُلُّ ما بِضَمَّةٍ قَدِ ارْتَفَعْ فَنَصْبُهُ بالْفَتْحِ مُطْلَقًا يَقَعْ
وَخَفْضُ الاسْمِ مِنْهُ بالْكَسْرِ الْتُزِمْ وَالْفِعْلُ مِنْهُ بالسُّكُونِ مُنْجَزِمْ
لكِنْ كَهِنْدَاتٍ لِنَصْبِهِ انْكَسَرْ وَغَيْرُ مَصْرُوفٍ بِفَتْحَةٍ يُجَرّْ
وَكُلُّ فِعْلٍ كانَ مُعْتَلًّا جُزِمْ بِحَذْفِ حَرْفِ عِلَّةٍ كَمَا عُلِمْ

وَالـمُـعْـرَبـاتُ بِـالـحُـرُوفِ أَرْبَـعُ وَهْـيَ الـمُـثَـنَّـى وَذُكُـورٌ تُـجْـمَـعُ
جَمْعًا صَحِيحًا كَالمِثَـالِ الخَالِـي وَخَـمْـسَـةُ الأَسْـمَـاءِ وَالأَفْـعَـالِ
أَمَّا الـمُـثَـنَّـى فَـلِـرَفْـعِـهِ الأَلِـفْ وَنَـصْـبُـهُ وَجَـرُّهُ بِـالْـيَـا عُـرِفْ
وَكَالْمُثَنَّى الجَمْعُ فِى نَصْبٍ وَجَرّْ وَرَفْـعُـهُ بِـالْـوَاوِ مَـرَّ وَاسْـتَـقَـرّْ
وَالخَمْسَةُ الأَسْما كَهذَا الجَمْعِ فِى رَفْعٍ وَخَفْضٍ وَانْصِبَنْ بِالأَلِفِ
وَالخَمْسَـةُ الأَفْعَالِ رَفْعُهَا عُرِفْ بِنُونِـهَا وَفِـى سِوَاهُ تَـنْـحَـذِفْ

(بابُ المَعْرِفَةِ والنَّكِرَةِ)

وَإِنْ تُرِدْ تَعْرِيفَ الاِسْمِ النَّكِرَهْ فَهْوَ الَّذِى يَقْبَلُ أَلْ مُؤَثِّرَهْ
وَغَـيْـرُهُ مَـعَـارِفٌ وَتُـحْـصَـرُ فِى سِتَّةٍ فَالأَوَّلُ اسْمٌ مُضْمَرُ
يُكْنَى بِهِ عَنْ ظَاهِرٍ فَيَنْتَمِى لِلْغَيْبِ وَالحُضُورِ وَالتَّكَلُّمِ
وَقَـسَّـمُـوهُ ثَـانِـيًـا لِـمُـتَّـصِـلْ مُسْتَتِرٍ أَوْ بَارِزٍ أَوْ مُنْفَصِلْ
ثَانِي المَعَارِفِ الشَّهِيرُ بِالْعَلَمْ كَجَعْفَرٍ وَمَكَّةٍ وَكَالحَرَمْ
وَأُمِّ عَـمْـرٍو وَأَبِـى سَـعِـيـدِ وَنَحْوِ كَهْفِ الظُّلْمِ وَالرَّشِيدِ
فَـمَـا أَتَـى مِـنْـهُ بِأُمٍّ أَوْ بِـأَبْ فَكُنْيَةٌ وَغَيْرُهُ اسْمٌ أَوْ لَقَبْ
فَـمَـا بِمَدْحٍ أَوْ بِذَمٍّ مُشْعِرُ فَلَقَبٌ وَالاِسْمُ مَا لَا يُشْعِرُ
ثَـالِـثُـهَـا إِشَـارَةٌ كَـذَا وَذِى رَابِعُهَا مَوْصُولُ الاِسْمِ كَالَّذِى
خَـامِـسُـهَـا مُعَرَّفٌ بِحَرْفِ أَلْ كَمَا تَقُولُ فِى مَحَلٍّ الْمَحَلّْ
سَادِسُـهَـا مَا كَانَ مِنْ مُضَـافِ لِـوَاحِـدٍ مِـنْ هـذِهِ الأَصْـنَـافِ
كَقَوْلِكَ ابْنِى وابْنُ زَيْدٍ وابْنُ ذِى وَابْنُ الَّذِى ضَرَبْتُهُ وَابْنُ الْبَذِى

(بَابُ الأَفْعَالِ)

أَفْعَالُهُمْ ثَلاثَةٌ فى الْوَاقِعِ ماضٍ وَفِعْلُ الأَمْرِ والمُضَارِعِ
فالماضِ مَفْتُوحُ الأَخِيرِ إنْ قُطِعْ عَنْ مُضْمَرٍ مُحَرَّكٍ بِهِ رُفِعْ
فَإِنْ أَتَى مَعْ ذَا الضَّمِيرِ سُكِّنَا وَضَمُّهُ مَعْ وَاوِ جَمْعٍ عُيِّنَا
والأَمْرُ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ أَوْ حَذْفِ حَرْفِ عِلَّةٍ أَوْ نُونِ
وَافْتَتَحُوا مُضَارِعًا بِوَاحِدِ مِنَ الحُرُوفِ الأَرْبَعِ الزَّوَائِدِ
هَمْزٌ وَنُونٌ وَكَذَا يَاءٌ وَتَا يَجْمَعُهَا قَوْلِى أَنَيْتُ يَا فَتى
وَحَيْثُ كانَتْ فى رُباعِيٍّ تُضَمْ وَفَتْحُهَا فِيما سِوَاهُ مُلْتَزَمْ

(بابُ إِعْرَابِ الْفِعْلِ)

رَفْعُ المُضَارِعِ الَّذِى تَجَرَّدَا عَنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ تَأَبَّدَا
فانْصِبْ بِعَشْرٍ وَهْيَ أَنْ وَلَنْ وَكَيْ كَذَا إِذَنْ إِنْ صُدِّرَتْ وَلَامُ كَيْ
وَلَامُ جَحْدٍ وَكَذَا حَتَّى وَأَوْ وَالْوَاوُ وَالْفَا فى جَوَابٍ وَعَنَوْا
بِهِ جَوَابًا بَعْدَ نَفْيٍ أَوْ طَلَبْ كَلَا تَرُمْ عِلْمًا وَتَتْرُكِ التَّعَبْ
وجَزْمُهُ بِلَمْ ولَمَّا قَدْ وَجَبْ وَلَا ولَامٍ دَلَّتَا عَلَى الطَّلَبْ
كَذَاكَ إِنْ وَمَا وَمَنْ وَإِذْ مَا أَيٌّ مَتَى أَيَّانَ أَيْنَ مَهْمَا
وَحَيْثُمَا وَكَيْفَمَا وَأَنَّى كَإِنْ يَقُمْ زَيْدٌ وَعَمْرٌو قُمْنَا
وَاجْزِمْ بِإِنْ وَمَا بِهَا قَدْ أُلْحِقَا فِعْلَيْنِ لَفْظًا أَوْ مَحَلًّا مُطْلَقَا
وَلْيَقْتَرِنْ بالْفَا جَوَابٌ لَوْ وَقَعْ بَعْدَ الأَدَاةِ مَوْضِعَ الشَّرْطِ امْتَنَعْ

(بابُ مَرْفُوعاتِ الأَسْماءِ)

مَرْفُوعُ الاسْما سَبْعَةٌ نأْتِى بِهَا مَعْلُومَةَ الأَسْماءِ مِنْ تَبْوِيبِهَا

فالْفَاعِلُ اسْمٌ مُطْلَقًا قَدِ ارْتَفَعْ بِفِعْلِهِ والْفِعْلُ قَبْلَهُ وَقَعْ
وَوَاجِبٌ فى الْفِعْلِ أَنْ يُجَرَّدَا إِذَا لِجَمْعٍ أَوْ مُثَنًّى أُسْنِدَا
فَقُلْ أَتَى الزَّيْدَانِ وَالزَّيْدُونَا كَجَاءَ زَيْدٌ وَيَجِى أَخُونَا
وَقَسَّمُوهُ ظَاهِرًا وَمُضْمَرَا فالظاهِرُ اللَّفْظُ الَّذِى قَدْ ذُكِرَا
والمضْمَرُ اثْنا عَشَرَ نَوْعًا قُسِّمَا كَقُمْتُ قُمْنَا قُمْتَ قُمْتِ قُمْتُمَا
قُمْتُنَّ قُمْتُمْ قامَ قَامَتْ قامَا قامُوا وَقُمْنَ نَحْوُ صُمْتُمْ عامَا
وَهذِهِ ضَمَائِرٌ مُتَّصِلَهْ وَمِثْلُهَا الضَّمائِرُ المُنْفَصِلَهْ
كَلَمْ يَقُمْ إِلَّا أَنَا أَوْ أَنْتُمُ وَغَيْرُ ذَيْنِ بالْقِيَاسِ يُعْلَمُ

(بابُ نائِبِ الْفَاعِلِ)

أَقِمْ مُقامَ الْفَاعِلِ الَّذِى حُذِفْ مَفْعُولَهُ فى كُلِّ ما لهُ عُرِفْ
أَوْ مَصْدَرًا أَوْ ظَرْفًا اوْ مَجْرُورَا إِنْ لَمْ تَجِدْ مَفْعُولَهُ المَذْكُورَا
وَأَوَّلُ الْفِعْلِ الَّذِى هُنَا يُضَمْ وَكَسْرُ ما قَبْلَ الْأَخِيرِ مُلْتَزَمْ
فى كُلِّ ماضٍ وَهْوَ فى المُضَارِعِ مُنْفَتِحٌ كَيُدَّعَى وَكَادُّعِى
وَأَوَّلُ الفِعْلِ الَّذِى كَبَاعَا مُنْكَسِرٌ وَهْوَ الَّذِى قَدْ شَاعَا
وَذَاكَ إِمَّا مُضْمَرٌ أَوْ مُظْهَرُ ثانِيهِمَا كَيُكْرَمُ المُبَشِّرُ
أَمَّا الضَّمِيرُ فَهْوَ نَحْوُ قَوْلِنَا دُعِيتُ أُدْعَى ما دُعِى إلا أَنَا

(بابُ المُبْتَدَأ وَالخَبَرِ)

المُبْتَدَا اسْمٌ رَفْعُهُ مُؤَبَّدُ عَنْ كُلِّ لَفْظٍ عامِلٍ مُجَرَّدُ
وَالخَبَرُ اسْمٌ ذُو ارْتِفَاعٍ أُسْنِدَا مُطَابِقًا فى لَفْظِهِ لِلْمُبْتَدَا

كَقَوْلِنَا زَيْدٌ عَظِيمُ الشَّانِ ... وَقَوْلِنَا الزَّيْدَانِ قَائِمَانِ

وَمِثْلُهُ الزَّيْدُونَ قَائِمُونَا ... وَمِنْه أَيْضًا قَائِمٌ أَخُونَا

وَالمُبْتَدَا اسْمٌ ظَاهِرٌ كما مَضَى ... أَوْ مُضْمَرٌ كَأَنْتَ أَهْلٌ لِلْقَضَا

وَلَا يَجُوزُ الابْتِدَا بِمَا اتَّصَلْ ... مِنَ الضَّمِيرِ بَلْ بِكُلِّ ما انْفَصَلْ

أَنا وَنَحْنُ أَنْتَ أَنْتِ أَنْتُمَا ... أَنْتُنَّ أَنْتُمْ وَهْوَ وَهْيَ هُمْ هُمَا

وَهُنَّ أَيْضًا فالجَمِيعُ اثْنَا عَشَرْ ... وَقَدْ مَضَى مِنْهَا مِثَالٌ مُعْتَبَرْ

وَمُفْرَدًا وَغَيْرُهُ يَأْتِى الخَبَرْ ... فالأَوَّلُ اللَّفْظُ الَّذِى فى النَّظْمِ مَرّْ

وَغَيْرُهُ فِى أَرْبَعٍ مَحْصُورُ ... لَا غَيْرُ وَهْيَ الظَّرْفُ وَالْمَجْرُورُ

وَفاعِلٌ مَعْ فِعْلِهِ الَّذِى صَدَرْ ... والمُبْتَدَا مَعْ ما لَهُ مِنَ الخَبَرْ

كَأَنْتَ عِنْدِى وَالْفَتى بِدَارِى ... وَابْنِى قَرَا وَذَا أَبُوهُ قَارِى

(كان وأخواتها)

ارْفَعْ بِكانَ المُبْتَدَا اسْمًا وَالخَبَرْ ... بِهَا انْصِبَنْ كَكانَ زَيْدٌ ذَا بَصَرْ

كَذَاكَ أَضْحَى ظَلَّ باتَ أَمْسَى ... وَهكَذَا أَصْبَحَ صَارَ لَيْسَا

فَتِئَ وَانْفَكَّ وَزَالَ مَعْ بَرِحْ ... أَرْبَعُهَا مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ تَتَّضِحْ

كَذَاكَ دَامَ بَعْدَ مـا الظَّرْفِيَّهْ ... وَهِيَ الَّتِى تَكُونُ مَصْدَرِيَّهْ

وَكُلُّ ما صَرَّفْتَهُ مِمَّا سَبَقْ ... مِنْ مَصْدَرٍ وَغَيْرِهِ بِهِ التَحَقْ

كَكُنْ صَدِيقًا لَا تَكُنْ مُجَافِيَا ... وَانْظُرِ لِكَوْنِي مُصْبِحًا مُوَافِيَا

(إنَّ وأَخَواتُها)

تَنْصِبُ إِنَّ المُبْتَدَا اسْمًا وَالخَبَرْ ... تَرْفَعُه كَإِنَّ زَيْدًا ذُو نَظَرْ

وَمِثْلُ إِنَّ أَنَّ لَيْتَ فى الْعَمَلْ   وهَـكَـذَا كَـأَنَّ لـكِـنَّ لَـعَـلَّ
وَأَكَّـدُوا الـمَـعْـنَـى بِـإِنَّ أَنَّـا   وَلَيْتَ مِنْ أَلْفَاظِ مَنْ تَمَنَّى
كَأَنَّ للتَّشْبِيهِ فى الْمُحاكِي   واسْتَعْمَلُوا لكنَّ فى اسْتِدْرَاكِي
وَلِـتَـرَجٍّ وَتَـوَقُّـعٍ لَـعَـلْ   كَقَوْلِهِمْ لَعَلَّ مَحْبُوبِى وَصَلْ

(ظَنَّ وأَخَوَاتُهَا)

إِنْصِبْ بِظَنَّ المُبْتَدَا مَعَ الخَبَرْ   وَكُلِّ فِعْلٍ بَعْدَهَا عَلَى الأَثَرْ
كَـخِلْتُهُ حَسِبْتُهُ زَعَمْتُهُ   رَأَيْتُهُ وَجَدْتُهُ عَلِمْتُهُ
جَعَلْتُهُ اتَّخَذْتُهُ وَكُلِّ ما   مِنْ هذِهِ صَرَّفْتَهُ فَلْيُعْلَمَا
كَقَوْلِهِمْ ظَنَنْتُ زَيْدًا مُنْجِدًا   وَاجْعَلْ لَنا هذَا المَكانَ مَسْجِدًا

(بابُ النَّعْت)

النَّعْتُ إِمَّا رَافِعٌ لِمُضْمَرِ   يَعُودُ لِلْمَنْعُوتِ أَوْ لِمُظْهَرِ
فَأَوَّلُ الْقِسْمَيْنِ مِنْهُ أَتْبِعِ   مَنْعُوتَهُ مِنْ عَشْرَةٍ لأَرْبَعِ
فى وَاحِدٍ مِنْ أَوْجُهِ الإِعْرَابِ   مِنْ رَفْعٍ اوْ خَفْضٍ أَو انْتِصَابِ
كَذَا مِنَ الإِفْرَادِ والتَّذْكِيرِ   وَالضِّدِّ والتَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ
كَقَوْلِنَا جاءَ الْغُلَامُ الْفَاضِلُ   وَجاءَ مَعَهُ نِسْوَةٌ حَوَامِلُ
وَثَانِيَ الْقِسْمَيْنِ مِنْهُ أَفْرِدِ   وَإِنْ جَرَى المَنْعُوتُ غَيْرَ مُفْرَدِ
اجْعَلْهُ فى التَّأْنِيثِ وَالتَّذْكِيرِ   مُطَابِقًا لِلْمُظْهَرِ المَذْكُورِ
مِثَالُهُ قَدْ جاءَ حُرَّتَانِ   مُنْطَلِقٌ زَوْجاهُما الْعَبْدَانِ
مِثْلُهُ أَتَى غُلَامٌ سَائِلَهْ   زَوْجَتُهُ عَنْ دِينِهَا المُحْتَاجِ لَهْ

(بابُ الْعَطْفِ)

وَأَتْبَعُوا الْمَعْطُوفَ بِالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ فِى إِعْرَابِهِ الْمَعْرُوفِ
وَتَسْتَوِى الأَسْمَاءُ وَالأَفْعَالُ فِى إِتْبَاعِ كُلٍّ مِثْلَهُ إِنْ يُعْطَفِ
الْوَاوِ وَالْفَا أَوْ وَأَمْ وَثُمَّا حَتَّى وَبَلْ وَلَا وَلَكِنِ أَمَّا
كَجَاءَ زَيْدٌ ثُمَّ عَمْرٌو وَاكْرِمِ زَيْدًا وَعَمْرًا بِاللِّقَا وَالْمَطْعَمِ
وَفِئَةٌ لَمْ يَأْكُلُوا أَوْ يَحْضُرُوا حَتَّى يَفُوتَ أَوْ يَزُولَ الْمُنْكَرُ

(بابُ التَّوْكِيدِ)

وَجَائِزٌ فِى الاسْمِ أَنْ يُؤَكَّدَا فَيَتْبَعُ الْمُؤَكِّدُ الْمُؤَكَّدَا
فِى أَوْجُهِ الإِعْرَابِ وَالتَّعْرِيفِ لَا مُنَكَّرٍ فَمَنْ مُؤَكِّدٍ خَلَا
لَفْظُهُ الْمَشْهُورُ فِيهِ أَرْبَعُ نَفْسٌ وَعَيْنٌ ثُمَّ كُلٌّ أَجْمَعُ
وَغَيْرُهَا تَوَابِعٌ لِأَجْمَعَا مِنْ أَكْتَعٍ وَأَبْتَعٍ وَأَبْصَعَا
كَجَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ وَقُلْ أَرَى جَيْشَ الأَمِيرِ كُلَّهُ تَأَخَّرَا
وَطُفْتُ حَوْلَ الْقَوْمِ أَجْمَعِينَا مَتْبُوعَةً بِنَحْوِ أَكْتَعِينَا
وَإِنْ تُؤَكِّدْ كِلْمَةً أَعَدْتَهَا بِلَفْظِهَا كَقَوْلِكَ انْتَهَى انْتَهَى

(بابُ الْبَدَلِ)

إِذَا اسْمٌ أَوْ فِعْلٌ لِمِثْلِهِ تَلَا وَالْحُكْمُ لِلثَّانِى وَعَنْ عَطْفٍ خَلَا
فَاجْعَلْهُ فِى إِعْرَابِهِ كَالأَوَّلِ مُلَقَّبًا لَهُ بِلَفْظِ الْبَدَلِ
كُلٌّ وَبَعْضٌ وَاشْتِمَالٌ وَغَلَطْ كَذَاكَ إِضْرَابٌ فَبِالْخَمْسِ انْضَبَطْ

كَجَاءَنِي زَيْدٌ أَخُوكَ وَأَكَلْ عِنْدِي رَغِيفًا نِصْفَهُ وَقَدْ وَصَلْ
إِلَيَّ زَيْدٌ عِلْمُهُ الَّذِي دَرَسْ وَقَدْ رَكِبْتُ الْيَوْمَ بِكْرًا الْفَرَسْ
إِنْ قُلْتَ بِكْرًا دُونَ قَصْدٍ فَغَلَطْ أَوْ قُلْتَهُ قَصْدًا فَإِضْرَابٌ فَقَطْ
وَالْفِعْلُ مِنْ فِعْلٍ كَمَنْ يُؤْمِنْ يُثَبْ يَدْخُلْ جِنَانًا لَمْ يَنَلْ فِيهَا تَعَبْ

(بابُ مَنْصُوبَاتِ الأَسْمَاءِ)

ثَلَاثَةٌ مِنْ سَائِرِ الأَسْمَا خَلَتْ مَنْصُوبَةٌ وَهذِهِ عَشْرٌ تَلَتْ
وَكُلُّهَا تَأْتِي عَلَى تَرْتِيبِهِ أَوَّلُهَا فِي الذِّكْرِ مَفْعُولٌ بِهِ
وَذلِكَ اسْمٌ جاءَ مَنْصُوبًا وَقَعْ عَلَيْهِ فِعْلٌ كَاحْذَرُوا أَهْلَ الطَّمَعْ
فِي ظَاهِرٍ وَمُضْمَرٍ قَدِ انْحَصَرْ وَقَدْ مَضَى التَّمْثِيلُ لِلَّذِي ظَهَرْ
وَغَيْرُهُ قِسْمَانِ أَيْضًا مُتَّصِلْ كَجَاءَنِي وَجَاءَنَا وَمُنْفَصِلْ
مِثَالُهُ إِيَّايَ أَوْ إِيَّانَا حَيَّيْتَ أَكْرِمْ بِالَّذِي حَيَّانَا
وَقِسْ بِذَيْنِ كُلَّ مُضْمَرٍ فُصِلْ وَبِاللَّذَيْنِ قَبْلَ كُلَّ مُتَّصِلْ
فَكُلُّ قِسْمٍ مِنْهُمَا قَدِ انْحَصَرْ ما جاءَ مِنْ أَنْوَاعِهِ فِي اثْنَيْ عَشَرْ

(بابُ المَصْدَرِ)

وَإِنْ تُرِدْ تَصْرِيفَ نَحْوِ قامَا فَقُلْ يَقُومُ ثُمَّ قُلْ قِيَامَا
فَمَا يَجِيءُ ثَالِثًا فَالمَصْدَرُ وَنَصْبُهُ بِفِعْلِهِ مُقَدَّرُ
فَإِنْ يُوَافِقْ فِعْلَهُ الَّذِي جَرَى فِي اللَّفْظِ وَالمَعْنَى فَلَفْظِيًّا يُرَى
أَوْ وَافَقَ المَعْنَى فَقَطْ وَقَدْ رُوِي بِغَيْرِ لَفْظِ الْفِعْلِ فَهْوَ مَعْنَوِي
فَقُمْ قِيَامًا مِنْ قَبِيلِ الأَوَّلِ وَقُمْ وُقُوفًا مِنْ قَبِيلِ ما يَلِي

(بابُ الظَّرْفِ)

هُوَ اسْمُ وَقْتٍ أَوْ مَكانٍ انْتَصَبْ كُلٌّ عَلَى تَقْدِيرِ فِى عِنْدَ الْعَرَبْ
إِذَا أَتَى ظَرفُ المَكانِ مُبْهَمَا وَمُطْلَقًا فى غَيْرِهِ فَلْيُعْلَمَا
وَالنَّصْبُ بالْفِعْلِ الَّذِى بِهِ جَرَى كَسِرْتُ مِيلًا وَاعْتَكَفْتُ أَشْهُرَا
أَوْ لَيْلَةً أَوْ يَوْمًا أَوْ سِنِينَا أَوْ مُدَّةً أَوْ جُمْعَةً أَوْ حِينَا
أَو قُمْ صَبَاحًا أَوْ مَسَاءً أَوْ سَحَرْ أَوْ غُدْوَةً أَوْ بُكْرَةً إِلَى السَّفَرْ
أَوْ لَيْلَةَ الإِثْنَيْنِ أَوْ يَوْمَ الأَحَدْ أَوْ صُمْ غَدًا أَوْ سَرْمَدًا أَوِ الأَبَدْ
وَاسْمُ المَكانِ نَحْوُ سِرْ أَمامَهْ أَوْ خَلْفَهُ وَرَاءَهُ قُدَّامَهُ
يَمِينَهُ شِمالَهُ تِلْقَاءَهُ أَوْ فَوْقَهُ أَوْ تَحْتَهُ إِزَاءَهُ
أَوْ مَعَهُ أَوْ حِذَاءَهُ أَوْ عِنْدَهُ أَوْ دُونَهُ أَوْ قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ
هُنَاكَ ثَمَّ فَرْسَخًا بَرِيدًا وَهٰهُنا قِفْ مَوْقِفًا سَعِيدَا

(بابُ الحَالِ)

الحَالُ وَصْفٌ ذُو انْتِصابٍ آتِى مُفَسِّرًا لِمُبْهَمِ الْهَيْئاتِ
وَإِنَّمَا يُؤْتَى بِهِ مُنَكَّرَا وَغالِبًا يُؤْتَى بِهِ مُؤَخَّرَا
كَجَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا مَلْفُوفَا وَقَدْ ضَرَبْتُ عَبْدَهُ مَكْتُوفَا
وَقَدْ يَجِيءُ فى الْكَلَامِ أَوَّلَا وَقَدْ يَجِيءُ جامِدًا مُؤَوَّلَا
وَصَاحِبُ الحَالِ الَّذِى تَقَرَّرَا مُعَرَّفٌ وَقَدْ يَجِى مُنَكَّرَا

(بابُ التَّمْيِيزِ)

تَعْرِيفُهُ اسْمٌ ذُو انْتِصَابٍ فَسَّرَا لِنِسْبَةٍ أَوْ ذَاتِ جِنْسٍ قَدَّرَا

كَانْصَبَّ زَيْدٌ عَرَقًا وَقَدْ عَلَا قَدْرًا وَلٰكِنْ أَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلَا
وَكَاشْتَرَيْتُ أَرْبَعًا نِعَاجَا أَوِ اشْتَرَيْتُ أَلْفَ رَطْلٍ سَاجَا
أَوْ بِعْتُهُ مَكِيلَةً أُرْزَا أَوْ قَدْرَ بَاعٍ أَوْ ذِرَاعٍ خَزَّا
وَوَاجِبُ التَّمْيِيزِ أَنْ يُنَكَّرَا وَأَنْ يَكُونَ مُطْلَقًا مُؤَخَّرَا

(بابُ الاسْتِثْنَاءِ)

أَخْرِجْ بِهِ مِنَ الْكَلَامِ ما خَرَجْ مِنْ حُكْمِهِ وَكَانَ فِى اللَّفْظِ انْدَرَجْ
وَلَفْظُ الاسْتِثْنَا الَّذِى قَدْ حَوَى إِلَّا وَغَيْرًا وَسِوَى سُوَى سَوَا
خَلَا عَدَا حاشَا فَمَعْ إِلَّا انْصِبِ ما أَخْرَجَتْ مِنْ ذِى تَمَامٍ مُوجَبِ
كَقَامَ كُلُّ الْقَوْمِ إِلَّا وَاحِدَا وَقَدْ رَأَيْتُ الْقَوْمَ إِلَّا خالِدَا
وَإِنْ يَكُنْ مِنْ ذِى تَمَامٍ انْتَفَى فَأَبْدِلَنْ وَالنَّصْبُ فِيهِ ضُعِّفَا
هٰذَا إِذَا اسْتَثْنَيْتَهُ مِنْ جِنْسِهِ وَما سِوَاهُ حُكْمُهُ بِعَكْسِهِ
كَلَنْ يَقُومَ الْقَوْمُ إِلَّا جَعْفَرُ وَالنَّصْبُ فِى إِلَّا بَعِيرًا أَكْثَرُ
وَإِنْ يَكُنْ مِنْ نَاقِصٍ فَإِلَّا قَدْ أُلْغِيَتْ وَالْعَامِلُ اسْتَقَلَّا
كَلَمْ يَقُمْ إِلَّا أَبُوكَ أَوَّلَا وَلَا أَرَى إِلَّا أَخاكَ مُقْبِلَا
وَخَفْضُ مُسْتَثْنًى عَلَى الْإِطْلَاقِ يَجُوزُ بَعْدَ السَّبْعَةِ الْبَوَاقِى
وَالنَّصْبُ أَيْضًا جائِزٌ لِمَنْ يَشَا بِمَا خَلَا وَما عَدَا وَما حَشَا

(بابُ لَا الْعَامِلَةِ عَمَلَ إِنَّ)

وَحُكْمُ لَا كَحُكْمِ إِنَّ فِى الْعَمَلْ فَانْصِبْ بِهَا مُنَكَّرًا بِهَا اتَّصَلْ
مُضَافًا اوْ مُشَابِهَ الْمُضَافِ كَلَا غُلَامَ حَاضِرٌ مُكَافِى
لٰكِنْ إِذَا تَكَرَّرَتْ أَجْرَيْتَهَا كَذَاكَ فِى الْإِعْمَالِ أَوْ أَلْغَيْتَهَا

وَعِنْدَ إِفْرَادِ اسْمِهَا الْزَمِ الْبِنَا مُرَكَّبًا أَوْ رَفْعَهُ مُنَوَّنَا
كَلَا أَخٌ وَلَا أَبٌ وَانْصِبْ أَبَا أَيْضًا وَإِنْ تَرْفَعْ أَخًا لَا تَنْصِبَا
وَحَيْثُ عَرَّفْتَ اسْمَهَا أَوْ فُصِلَا فَارْفَعْ وَنَوِّنْ والْتَزِمْ تَكْرَارَ لَا
كَلَا عَلِيٌّ حَاضِرٌ وَلَا عُمَرْ وَلَا لَنَا عَبْدٌ وَلَا ما يُدَّخَرْ

(بَابُ النِّدَاءِ)

خَمْسٌ تُنَادَى وَهْيَ مُفْرَدٌ عَلَمْ وَمُفْرَدٌ مُنَكَّرٌ قَصْدًا يُؤَمّْ
وَمُفْرَدٌ مُنَكَّرٌ سِوَاهُ كَذَا الْمُضَافُ وَالَّذِي ضَاهَاهُ
فَالْأَوَّلَانِ فِيهِمَا الْبِنَا لَزِمْ عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِ كُلٍّ قَدْ عُلِمْ
مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ عَلَى الْإِطْلَاقِ والنَّصْبُ فِي الثَّلَاثَةِ الْبَوَاقِي
كَيَا عَلِيٌّ يَا غُلَامِي بِي انْطَلِقْ يَا غَافِلًا عَنْ ذِكْرِ رَبِّهِ أَفِقْ
يَا كَاشِفَ الْبَلْوَى وَيَا أَهْلَ الثَّنَا وَيَا لَطِيفًا بِالْعِبَادِ الْطُفْ بِنَا

(بَابُ الْمَفْعُولِ لِأَجْلِهِ)

والْمَصْدَرَ انْصِبْ إِنْ أَتَى بَيَانَا لِعِلَّةِ الْفِعْلِ الَّذِي قَدْ كَانَا
وَشَرْطُهُ اتِّحَادُهُ مَعْ عَامِلِهْ فِيمَا لَهُ مِنْ وَقْتِهِ وَفَاعِلِهْ
كَقُمْ لِزَيْدٍ اتِّقَاءَ شَرِّهِ واقْصِدْ عَلِيًّا ابْتِغَاءَ بِرِّهِ

(بَابُ الْمَفْعُولِ مَعَهُ)

تَعْرِيفُهُ اسْمٌ بَعْدَ وَاوٍ فَسَّرَا مَنْ كَانَ مَعْهُ فِعْلُ غَيْرِهِ جَرَى
فَانْصِبْهُ بِالْفِعْلِ الَّذِي بِهِ اصْطَحَبْ أَوْ شِبْهِ فِعْلٍ كَاسْتَوَى الْمَا والْخَشَبْ

وَكَالْأَمِيرُ قَادِمٌ والْعَسْكَرَا وَنَحْوُ سِرْتُ وَالْأَمِيرَ لِلْقُرَى

(بابُ مَخْفُوضَاتِ الأَسْمَاءِ)

خافِضُهَا ثَلاَثَةٌ أَنْوَاعُ الحَرْفُ والمُضَافُ والإِتْبَاعُ
أَمَّا الحُرُوفُ هاهُنَا فَمِنْ إِلَى باءٌ وَكافٌ فِى وَلَامٌ عَنْ عَلَى
كَذَاكَ وَاوٌ با وَتاءٌ فى الْحَلِفْ مُذْ مُنْذُ رُبَّ وَاوُ رُبَّ المُنْحَذِفْ
كَسِرْتُ مِنْ مِصْرَ إِلَى الْعِرَاقِ وَجِئْتُ لِلْمَحْبُوبِ بِاشْتِيَاقِ

(بابُ الإِضَافَةِ)

مِنَ المُضَافِ أَسْقِطِ التَّنْوِينَا أَوْ نُونَهُ كَأَهْلُكُمْ أَهْلُونَا
واخْفِضْ بِهِ الاسْمَ الذى لَهُ تَلَا كَقَاتِلَا غُلَامِ زَيْدٍ قُتِلَا
وَهْوَ عَلَى تَقْدِيرِ فى أَوْ لَامِ أَوْ مِنْ كَمَكْرِ اللَّيْلِ أَوْ غُلَامِى
أَوْ عَبْدِ زَيْدٍ أَوْ إِنَا زُجَاجِ أَوْ ثَوْبِ خَزٍّ أَوْ كَبَابِ سَاجِ
وَقَدْ مَضَتْ أَحْكَامُ كُلِّ تابِعِ مَبْسُوطَةً فِى الأَرْبَعِ التَّوَابِعِ
فَيَا إِلهِى الْطُفْ بِنَا فَنَتَّبِعْ سُبْلَ الرَّشَادِ والهُدَى فَنَرْتَفِعْ
وَفِى جُمَادَى سَادِسِ السَّبْعِينَا بَعْدَ انْتِهَا تِسْعٍ مِنَ الْمِئِينَا
قَدْ تَمَّ نَظْمُ هذِهِ (المُقَدِّمَهْ) فِى رُبْعِ أَلْفٍ كافِيًا مَنْ أَحْكَمَهْ
نَظْمُ الفَقِيرِ الشَّرَفِ الْعِمْرِيطِى ذِى الْعَجْزِ والتَّقْصِيرِ وَالتَّفْرِيطِ
(وَالحَمْدُ لِلَّهِ) مَدَى الدَّوَامِ عَلَى جَزِيلِ الْفَضْلِ وَالإِنْعَامِ
وَأَفْضَلُ الصَّلَاةِ والتَّسْلِيمِ عَلَى النَّبِىِّ المُصْطَفَى الْكَرِيمِ
(مُحَمَّدٍ) وَصَحْبِهِ وَالآلِ أَهْلِ التُّقَى وَالْعِلْمِ وَالْكَمَالِ

❊ ❊ ❊

شرح المقدمة الآجرومية

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمَةُ المُحَقِّقِ

إنَّ الحمدَ للهِ نحمدُه ، ونستعينُه ، ونستغفرُه ، ونعوذُ باللَّهِ تعالى من شرورِ أنفسِنا وسيئاتِ أعمالِنا ، إنه مَن يَهْدِه اللَّهُ فلا مُضِلَّ له ، ومَن يُضْلِلْ فلا هادىَ له ، وأشْهَدُ ألاَّ إله إلا اللَّهُ وحدَه لا شريكَ له ، وأشْهَدُ أنَّ محمدًا عبدُه ورسولُه ﷺ .

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ .

﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِى خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِى تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ .

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ۞ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ .

أمَّا بعدُ فإنَّ اللغةَ العربيةَ هي اللغةُ التي اختارها اللَّهُ لهذا الدينِ ، ولا يَمْتَرِى أحدٌ في أنَّ اللغةَ العربيةَ وعلومَها تُنَزَّلُ من علومِ الإسلامِ ومعارفِه منزلةَ اللسانِ من جوارحِ الإنسانِ ، ولا نَبْعُدُ كثيرًا إذا قلنا : بل منزلةَ القلبِ من الجسدِ ؛ لأنَّها لسانُ الإسلامِ الأَسْمَى ، بها أُنزِل القرآنُ العظيمُ ، فقال جلَّ وعلا : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ .

قال ابنُ كثيرٍ رحِمه اللَّهُ تعالى : لأن لغةَ العربِ أفصحُ اللغاتِ ، وأبينُها ، وأوسعُها ، وأكثرُها تأديةً للمعانى التى تقومُ بالنفوسِ ، فلهذا أُنْزِل أشرفُ الكتبِ بأشرفِ اللغاتِ ... إلى آخرِ كلامِه رحِمه اللَّهُ .

وقال شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميةَ رحِمه اللَّهُ في اقتضاءِ الصراطِ المستقيمِ ص ١٦٢ : إنَّ اللَّهَ لمَّا أنْزَل كتابَه باللسانِ العربيِّ ، وجعَل رسولَه مُبلِّغًا عنه الكتابَ والحكمةَ بلسانِه

العربيِّ ، وجعَل السابقين إلى هذا الدينِ متكلِّمين به ، ولم يكنْ سبيلٌ إلى ضبطِ الدينِ ومعرفتِه إلا بضبطِ هذا اللسانِ ، صارت معرفتُه من الدينِ ، وأقربَ إلى إقامةِ شعائرِ الدينِ . اهـ

وقد قال اللَّهُ عزَّ وجلَّ في وصفِ كتابِه : ﴿ قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ ﴾ فوصَفه بالاستقامةِ ، كما وصَفه بالبيانِ في قولِه : ﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴾ . وكما وصَفه بالعدلِ في قولِه : ﴿ وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ حُكْمًا عَرَبِيًّا ﴾ .

وقال أبو إسحاقَ الزَّجَّاجيُّ : سمِعْتُ أبا العباسِ المُبَرِّدَ يقولُ : كان بعضُ السلفِ يقولُ : عليكم بالعربيةِ ؛ فإنها المروءةُ الظاهرةُ ، وهي كلامُ اللَّهِ عزَّ وجلَّ وأنبيائِه وملائكتِه ... إلى آخرِ كلامِه رحِمه اللَّهُ .

وللنحوِ أهميةٌ ؛ إذ إنَّ جميعَ العلومِ لا تَستغْني عنه ، وحَرِيٌّ بطالبِ العلمِ أن يَتعلَّمَ قواعدَ الكلامِ العربيِّ ، وأن يَفِرَّ من أن يَلْحَنَ في كلامِه .

وكان العربُ يَفِرُّون من الوقوعِ في اللحنِ ، ويَحُثُّون على تعلُّمِ العربيةِ ، وقد عقَد ابنُ عبدِ البرِّ رحِمهُ اللَّهُ في أولِ كتابِه : « بَهجةُ المَجالسِ وأُنسُ المُجالسِ » بابًا في اجتنابِ اللحنِ ، وتعلُّمِ العربيةِ ، وذمِّ الغريبِ من الخطابِ ، أوْرَد فيه أخبارًا وأشعارًا حولَ هذا الأمرِ ، وصدَّره بقولِ عمرَ رضِي اللهُ عنه ، حينَما كتَب إلى أبي موسى الأشعَريِّ ، رضِي اللَّهُ عنهما : أما بعدُ ، فتفَقَّهوا في السنةِ ، وتعَلَّموا العربيةَ ، وأعْرِبوا القرآنَ ؛ فإنه عربيٌّ .

وقال أيضًا ، رضِي اللَّهُ عنه : تعَلَّموا العربيةَ ؛ فإنها من دينِكم ، وتعَلَّموا الفرائضَ ؛ فإنها من دينِكم .

وقال عبدُ اللَّهِ بنُ المباركِ : اللحنُ في الكلامِ أقبحُ من آثارِ الجُدَريِّ في الوجهِ .

وقال شُعْبةُ : مَثَلُ الذي يَتعَلَّمُ الحديثَ ، ولا يَتعَلَّمُ النحوَ ، كمثلِ البُرْنُسِ ، لا رأسَ له .

وقال الأَصْمَعِيُّ رحِمه اللَّهُ : إنَّ أخوفَ ما أخافُ على طالبِ العلمِ - إذا لم يَعْرِفِ النحوَ - أن يَدْخُلَ في جملةِ قولِه ﷺ : « مَن كذَب عليَّ مُتعَمِّدًا فلْيَتَبَوَّأْ مقعدَه

من النارِ»[1].

وأسْنَد الخطيبُ عن الرَّحْبيِّ قال: سمِعْتُ بعضَ أصحابِنا يقولُ: إذا كتَب لحَّانٌ، فكتَب عن اللحانِ لحانٌ آخرُ، صار الحديثُ بالفارسيةِ.

وقال ابنُ جِنِّى[2]: إنَّ أكثرَ مَن ضَلَّ من أهلِ الشريعةِ عن القصدِ فيها، وحاد عن الطريقةِ المُثْلَى إليها فإنما استَهْوَاه، واستَخَفَّ حِلْمَه، ضَعْفُه فى هذه اللغةِ الكريمةِ الشريفةِ التى خُوطِب الكافةُ بها. اهـ

وقال الشافعىُّ رحمه اللهُ: مَن تبحَّرَ فى النحوِ اهْتَدَى إلى كلِّ العلومِ[3].

وقال أيضًا رحمه اللهُ: لا أُسْأَلُ عن مسألةٍ من مسائلِ الفقهِ إلَّا أجبْتُ عنها من قواعدِ النحوِ[3].

وقال أيضًا رحمه اللهُ: ما أردْتُ بها - يعنى: العربية - إلا الاستعانةَ على الفقهِ[4].

ولإسحاق بنِ خَلَفٍ قصيدةٌ يذْكُرُ فيها فضلَ النحوِ، يقولُ فيها:

النحوُ يَبْسُطُ من لسانِ الأَلْكَنِ[5] ... والمَرْءُ تُعْظِمُه إذا لم يَلْحَنِ
فإذا طلَبْتَ من العلومِ أجَلَّها ... فأجَلُّها منها مُقِيمُ الألْسُنِ
لحنُ الشريفِ يُزِيلُه عن قَدْرِهِ ... وتراه يَسْقُطُ من لِحاظِ الأعيُنِ
وترَى الوَضِيعَ إذا تكلَّم مُعْرِبًا ... نال المَهابةَ باللسانِ الألْسَنِ
ما ورَّث الآباءُ عندَ وفاتِهم ... لبَنِيهِمُ مثلَ العلومِ فأتْقِنِ
فاطْلُبْ هُدِيتَ ولا تكُنْ مُتأَبِّيًا ... فالنحوُ زَيْنُ العالِمِ المُتَفَنِّنِ
والنحوُ مثلُ المِلْحِ إن ألقيْتَهُ ... فى كلِّ صنفٍ من طعامٍ يَحْسُنِ

---

(١) البخارى (١٠٨)، ومسلم ١/١٠ (٣).

(٢) الخصائص ٣/٢٤٥.

(٣) شذرات الذهب، لابن العماد الحنبلى ٢٣١.

(٤) سير أعلام النبلاء للذهبى ١/٧٥.

(٥) لَكِن كـ «فرح» لَكَنًا - مُحرَّكةً - ولُكْنَةً ولُكُونَةً ولُكُونِيَّةً، بضمهن: فهو أَلْكَنُ لا يُقِيمُ العربيةَ لعُجْمةِ لسانِه. القاموس المحيط (ل ك ن).

وقال آخرُ :

يا حَبَّذا النحوُ من مَطْلَبٍ تَـعَـالَـى بـه قَـدْرُ طُـلَّابِـهِ
كـأنَّ الـعـلـومَ لـه عَـسْـكَـرٌ وُقُوفٌ خُضُوعٌ على بابِهِ

ولقد جمَع العلماءُ اللغةَ ، وصنَّفوها ، وقعَّدوا القواعدَ النحويةَ ، باستقرائِهم كلامَ العربِ الفُصحاءِ ، وألَّفوا الكتبَ المُطوَّلةَ والمُختَصَرةَ ، كلُّ ذلك من أجلِ تقريبِ علمِ النحوِ .

ولمَّا فترَت الهِمَمُ في هذه الأزمانِ ، وكثُرَتِ الأسبابُ المُثبِّطةُ عن نيلِ المرادِ[1] حرَص العلماءُ على تبسيطِ العلمِ واختصارِه ، واختيارِ المتونِ المُختَصَرةِ لتدريسِها وشرحِها .

وفي علمِ العربيةِ - وبالذاتِ علمُ النحوِ - وقَع اختيارُ العلماءِ على مُقدِّمةٍ مُوجزةٍ اشتَهَرت بينَ طلبةِ العلمِ ، وهي المُقَدِّمةُ الآجُرُّوميةُ في مبادئِ علمِ العربيةِ .

ألَّفها أبو عبدِ اللهِ محمدُ بنُ محمدِ بنِ داودَ الصِّنْهاجيُّ ، المعروفُ بابنِ آجُرُّوم .

ولِعَظَمِ قَدْرِها ، وظهورِ نفعِها طفِق العلماءُ يَشْرَحونَها ، ويُدَرِّسونَها ، ويُبَيِّنُونَها ،

(١) المُثَبِّطة ، بمعنى المُفتِّرة للهِمَم ، ولكن بالاستعانةِ باللّهِ عزَّ وجلَّ ، وبالعلمِ أنه كلما قوِي الصارفُ ، فإنَّ الطالبَ في جهادٍ ، وأنه كلما قوِي الصارفُ ، ودافَعه الإنسانُ فإنه يَنالُ بذلك أجرين : أجرَ العملِ ، وأجرَ دفعِ المُقاوِمِ ، ولكن إذا أعْرَضْتَ فهذه المصيبةُ .
والذنوبُ من أكبرِ العَوائقِ ، قال اللّهُ تعالى : ﴿ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَاعْلَمْ أَنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُصِيبَهُمْ بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ ﴾ .
وهذا دليلٌ على أن تَوَلِّيَ الإنسانِ عن الذِّكْرِ سببُه الذنوبُ ، ولكن مع الاستغفارِ وصدقِ النيةِ يُيَسِّرُ اللّهُ الأمرَ .
واستنبط بعضُ العلماءِ من قوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِنِينَ خَصِيمًا ۝ وَاسْتَغْفِرِ اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾ . أنه يَنْبغي للإنسان إذا نزلت به حادثة ؛ سواء إفتاء ، أو حكم قضائي ، أن يكثر من الاستغفار ؛ لأن اللّه قال : ﴿ لِتَحْكُمَ ﴾ ثم قال : ﴿ وَاسْتَغْفِرِ اللَّهَ ﴾ ، وهذا ليس ببعيد ؛ لأن الذنوب تمنع من رؤية الحق ، قال تعالى : ﴿ كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾ .

ويُوَضِّحُونها ، وكان مِن أنفسِ شروحِها شرحُ شيخِنا المِفْضالِ : مُحمدِ بنِ صالحٍ العثيمينَ[(١)] رحِمه اللَّهُ ، فلقد كان شرحًا كافيًا وافيًا في بابِه ، وموردًا صافيًا لطُلَّابِه ، واضحَ العبارةِ ، ظاهرَ الإشارةِ ، يانعَ الثمرةِ ، دانيَ القِطافِ ، كثيرَ الأسئلةِ والتمريناتِ .

وهو غيرُ مُخْتَصرٍ اختصارًا يُؤَدِّي إلى الإخلالِ ، ولا مُطْنَبًا إطنابًا يُفْضِي إلى الإملالِ ، مُشْتَمِلًا على الدُّرَرِ الفَرائِدِ ، والغُرَرِ من الفوائِدِ الشَّوارِدِ ، يَحُلُّ مبانيَها ، ويُوَضِّحُ معانيَها ، ويُقَرِّرُ قواعدَها ، ويُحَرِّرُ مقاصدَها ، ويُؤَيِّدُ ذلك بالأدلةِ ، ويُسَهِّلُه بالشواهدِ والأمثلةِ ، يَنْتَفِعُ به المبتدئُ ، ولا يَسْتَغْنِي عنه المُنْتَهِي ، وهو مرحلةٌ في النحوِ تَعْقُبُه مرحلةٌ عِلْميةٌ أخرى[(٢)].

ولقد اهتم كثيرٌ مِن أهلِ العلم بالمقدِّمة الآجُرُّوميةِ ، فقاموا بشرحِها والتعليقِ عليها ، ما بينَ مُتَوَسِّطٍ ومُخْتَصَرٍ ، فمِن ذلك[(٣)]:

١ - المستقلُّ بالمَفْهُوميَّةِ في شرحِ ألفاظِ الآجُرُّوميَّةِ لأبي عبدِ اللهِ محمدِ بنِ محمدٍ المالكيِّ ، المعروفِ بالراعي الأَنْدَلُسيِّ النحويِّ المغربيِّ ، المُتَوَفَّى سنة ٨٥٣هـ .

٢ - الدُّرَّةُ النَّحْويَّةُ في شرحِ الآجُرُّوميَّةِ ، لمحمدِ بنِ أحمدَ بنِ يَعْلَى الحُسَيْنيِّ النحويِّ .

٣ - النُّخْبَةُ العربيةُ في حَلِّ ألفاظِ الآجُرُّوميةِ لأحمدَ بنِ محمدِ بنِ عبدِ السَّلامِ ، وُلِد سنةَ ٨٤٧هـ .

٤ - الجَواهِرُ المُضِيَّةُ في حَلِّ ألفاظِ الآجُرُّوميَّةِ لأحمدَ بنِ محمدِ بنِ عبدِ السَّلامِ .

---

(١) كلمة « العثيمين » الأشبه أن تكون من الملحقات بجمع المذكر السالم ، باعتبار أنها مما سُمِّي به من هذا الجمع كـ « عابِدِين » ، فهي بأصل وضعها جمع للاسم « عُثَيْم » - اسم راوٍ من الرُّواة - ثم نُقِلَت منه إلى اسم للشيخ رحمه الله ، وإذا كانت ملحقة بجمع المذكر السالم فإن نونها تفتح دائمًا ؛ في الرفع والنصب والجر . والله أعلم .

(٢) وهي شرح الألفية للشيخ ابن عثيمين أيضًا رحمه الله ، يسَّر الله لنا أن نتم تفريغ أشرطتها وطبعها .

(٣) للاستزادة انظر : كشف الظنون ٢/١٧٩٦ .

٥- الدُّرَرُ المُضِيئةُ لأبي الحَسَنِ محمدِ بنِ عليٍّ المالكيِّ الشاذليِّ ، المُتَوفَّى سنة ٩٣٠هـ .

٦- الكواكبُ الضَّوْئيَّةُ في حَلِّ ألفاظِ الآجُرُّوميَّةِ للشيخِ شمسِ الدينِ أبي العزمِ محمدِ بنِ محمدٍ الحلاويِّ المَقْدِسيِّ ، المتوفَّى سنةَ ٨٨٣هـ .

٧- الجَواهِرُ السَّنِيَّةُ في شرحِ المقدِّمةِ الآجُرُّوميةِ ، للشيخِ الفقيهِ النحويِّ أبي محمدٍ عبدِ اللهِ المَدْعُو بعُبَيْدِ بنِ الشيخِ أبي الفضلِ بنِ محمدِ بنِ عُبَيْدِ اللهِ الفاسيِّ .

٨- شرحُ الشيخِ خالدِ الأَزْهَريِّ على مَتْنِ الآجُرُّوميةِ ، المُتَوفَّى سنةَ ٩٠٥هـ .

٩- شرحُ الشيخِ يَزِيدَ عبدِ الرحمنِ بنِ عليٍّ المكوديِّ النحويِّ ، المتوفَّى سنةَ ٨٠٧هـ .

١٠- شرحُ الشيخِ محمدِ مُحْيِي الدِّينِ عبدِ الحميدِ ، المُسَمَّى بـ « التُّحْفةِ السَّنِيةِ » .

١١- شرح الشيخِ حسنِ الكَفْراويِّ الشافعيِّ الأزهريِّ .

١٢- حاشيةُ عبدِ الرحمنِ بنِ محمدِ بنِ قاسمٍ النجديِّ ، المُسَمَّاةُ بـ « حاشيةِ الآجُرُّوميةِ » .

١٣- إيضاحُ المقدِّمةِ الآجُرُّوميةِ للشيخِ صالحِ بنِ محمدِ بنِ حسنٍ الأَسْمَريِّ .

والشرحُ الذي بينَ أيدينا الآنَ - شرحُ فضيلةِ الشيخِ محمدِ بنِ صالحِ العثيمينَ - أصلُه دروسٌ ألْقَاها فضيلةُ الشيخِ رحِمه اللهُ ، وبدَأَها بتاريخِ ٢٨ صَفَرٍ عامَ ١٤١٠هـ ، وانْتَهى منها بتاريخِ ربيعٍ الآخِرِ عامَ ١٤١١هـ ، وقد وقَع هذا الشرحُ في ستةَ عشَرَ شريطًا ، ولقد كان عملي في هذا الشرحِ وَفْقَ ما يَلِي :

أولًا : قمتُ بكتابةِ هذا الشرحِ ونَسْخِه مراعيًا قواعدَ الإملاءِ والترقيمِ في ذلك .

ثانيًا : قمتُ بضبطِ هذا الكتابِ ضبطًا إعرابيًا ، مع ضبطِ ما يُشْكِلُ من بِنْيةِ الكلمةِ .

ثالثًا : قمتُ ببيانِ معاني بعضِ الكلماتِ الغريبةِ ، مع عَزْوِ ذلك إلى المصدرِ الذي أتيتُ بهذا المعنى منه .

رابعًا : قمتُ بتخريجِ الأحاديثِ الواردةِ في هذا الشرحِ ، معَ بيانِ مَن صحَّحها من أهلِ العلمِ أو ضعَّفها .

خامسًا : وضعتُ مُقَدِّمَةً للشرحِ تَشْتَمِلُ على أهميةِ علمِ العربيةِ ، وخاصَّةً علمَ النحوِ والإعرابِ ، وعنايةِ أهلِ العلمِ بالمقدِّمةِ الآجُرُّومِيةِ حفظًا وتدريسًا ، ومزايا هذا الشرحِ ، وفوائدَ مهمةٍ ، وغيرِ ذلك .

سادسًا : قمتُ بوضعِ بعضِ التعليقاتِ على شرحِ فضيلةِ الشيخِ رحمه اللهُ ، وهي بمثابةِ التوضيحِ لهذا الشرحِ المُباركِ ، وقد تعمَّدْتُ أن أَجْعَلَها شاملةً بعضَ الشيءِ لما ترك الشيخُ رحمه اللهُ ذِكْرَه ، مع الحرصِ على عدمِ الإطالةِ فيها ؛ لأنَّ الكتابَ إنما هو موضوعٌ للمُبْتَدِئِينَ .

سابعًا : قمتُ بوضعِ مُلَخَّصٍ في نهايةِ كلِّ بابٍ من أبوابِ الكتابِ ، بهدفِ حَصْرِ المعلوماتِ الواردةِ فيه ، وسهولةِ حفظِها .

ثامنًا : أَعْرَبْتُ كثيرًا من الأمثلةِ ، سواءٌ الواردةُ في الشرحِ ، أو الحواشي ؛ تدريبًا للطالبِ المبتدئِ على الإعرابِ .

ولْيُعْلَمْ أنَّ الشيخَ ابنَ عثيمين - رحمه اللَّهُ - كثيرًا ما يُكَرِّرُ الشرحَ بهدفِ إفهامِ الطلبةِ ، وقد قمتُ بحذفِ كلِّ ما في شرحِه رحمه اللَّهُ من تكرارٍ ، وكذلك أبْدَلْتُ الألفاظَ العاميَّةَ التي يقولُها الشيخُ بألفاظٍ عربيةٍ ، وهي قليلةٌ جدًّا .

وبعدُ ، فإن كان عملُنا صوابًا ، فمن اللهِ وله الحمدُ والشكرُ ، وإن كان غيرَ ذلك فمِنَّا ، ولا نُنْكِرُه ، غيرَ أننا لم نَتَعَمَّدْه ، ونسألُه سبحانَه العفوَ والمغفرةَ ، والمُنْصِفُ مَن اغْتَفَر قليلَ خطأِ المرءِ في كثيرِ صوابِه .

ونَشْكُرُ كلَّ مَن رأى تقصيرًا في إخراجِ هذا الشرحِ ، فساعَدَنا على استدراكِه ، واللَّهَ نسألُ أن يَنْفَعَ به كما نفع بأصلِه ؛ إنَّه وَلِيُّ ذلك ، والقادرُ عليه ، وصلَّى اللَّهُ وسلَّم على نبيِّنا محمدٍ .

أبو أنس أشرف بن يوسف بن حسن

١٤ محرم ١٤٢٤هـ

* ترجمة ابنِ آجُرُّوم رحمه اللَّهُ :

هو أبو عبدِ اللَّهِ محمدُ بنُ محمدِ بنِ داودَ الصِّنْهاجيُّ(١) ، المعروفُ بابنِ آجُرُّوم .

قال ابنُ العمادِ الحَنْبليُّ في شَذَراتِ الذهبِ :

ابنُ آجُرُّوم - بفتحِ الهمزةِ الممدودةِ ، وضمِّ الجيمِ والراءِ المشدَّدةِ(٢) - ومعناه بلغةِ البَرْبَرِ(٣) : الفقيرُ الصُّوفيُّ(٤) .

وقد وُلِد ابنُ آجُرُّوم بـ « فاسَ » (٥) عام ٦٧٢ من الهجرةِ النبويةِ - أي : في السنةِ التي تُوُفِّي فيها ابنُ مالكٍ رحمه اللَّهُ - وتُوُفِّي بها يومَ الاثنينِ ، بعدَ الزَّوالِ ، لعشرةٍ بقِيَت من صَفَرٍ ، عامَ ٧٢٣ من الهجرةِ النبويةِ ، ودرَس بفاسَ ، ثم قصَد مكةَ حاجًّا ، ولمَّا مَرَّ

(١) نسبةً إلى قبيلة صِنهاجة بالمغرب . قاله الحامدى رحمه الله في حاشية له على شرح الكفراوى للآجرومية . وانظر القاموس المحيط (ص ن هـ ج) .

(٢) ولقد نقل فضيلة الشيخ صالح الأسمرى رحمه الله في إيضاح المقدمة الآجرومية عدة لغات لكلمة آجروم ، فقال رحمه الله ص ١٩:

وأما الضبط فعلى أوجه :

الأول : بفتح الهمزة مع مَدٍّ ، وجيم مضمومة مخففة ، وراء مهملة مضمومة ، مع تشديد وتثقيل ، هكذا : « آجُرُّوم » . قاله ابن عنقاء ، وبه قطع السيوطى في « بُغْية الوُعاة » .

الثاني : كالأول ، غير أن الجيم تكون مفتوحة ، هكذا : « آجَرُّوم » ، وهذا هو المنقول عن الجمال المطيب .

الثالث : بفتح الهمزة دون مد ، وجيم ساكنة ، وراء مهملة مضمومة ، دون تشديد ، هكذا : « أَجْرُوم » ، وهو منقول عن ابن أجروم نفسه ، قاله ابن الحجاج في : « العقد الجوهرى » .

الرابع : ما حكاه السيوطى في « البُغْية » بقوله : رأيت بخط ابن مكتوم في « تذكرته » ، قال : محمد بن الصنهاجي أبو عبد الله ، من أهل فاس ، يُعْرَف بـ « أكروم » .

الخامس : ما حكاه ابن عنقاء بقوله : وقد كثُر حذف همزته - يعنى : اجروم - فلا أدرى أهي لغة ، أم هي من تَلَعُّب الناس . اهـ

(٣) البَرْبَر : شعب ، أكثره قبائل تسكن الجبال في شمال إفريقيَّة . المعجم الوسيط (ب ر ب ر) .

(٤) قال الشيخ صالح الأسمرى في إيضاح المقدمة الآجرومية ص١٨ : قال ابن عنقاء : هي كلمة أعجمية ، بلغة البربر ، معناها الفقير الصوفى ، على ما قيل ، لكنى لم أجد البرابرة يعرفون ذلك . اهـ

غير أن السيوطى وابن الحاج جزما بالمعنى السابق . اهـ

(٥) فاس : بلدٌ عظيم بالمَغْرب ، تُرِك همزُها لكثرةِ الاستعمال . القاموس المحيط (ف أ س) .

بالقاهرةِ درَس على النَّحويِّ الأَنْدَلُسيِّ الشَّهيرِ أبي حَيَّانَ صاحبِ البحرِ المحيطِ ، وقد أجازه .

وأمّا مكانتُه العلميةُ ، فقد قال السيوطيُّ رحِمه اللهُ عنه : وصَفه شُرّاحُ مقدِّمتِه ، كالمكوديِّ والراعي وغيرِهما ، بالإمامةِ في النحوِ والبركةِ والصَّلاحِ ، ويَشْهَدُ بصَلاحِه عمومُ نفعِ المبتدئِينَ بمقدِّمتِه . اهـ

وكان ابنُ آجُرُّوم فَقِيهًا أدِيبًا رِياضيًّا ، وكان مُتَبَحِّرًا في علمِ الرسمِ ، وفي التجويدِ ، ألَّف رحِمه اللهُ عِدَّةَ مُصَنَّفاتٍ وأَراجِيزَ في القراءاتِ وغيرِها ، والمعروفُ من كتبِه كتابان : الأولُ : فرائدُ المعاني في شرحِ حرزِ الأماني ، والثاني : مقدِّمتُه النحويةُ ، وهو الكتابُ الذي بَقِي لنا من كتبه ، وكان سببَ شهرتِه .

وقد اهتمَّ بها كثيرٌ من العلماءِ مِن بينِ شارحٍ ، وناظمٍ ومُعْرِبٍ لألفاظِها ومُتَمِّمٍ لها .

وقد ذكَر الشيخُ صالحٌ حفِظه اللهُ في بدايةِ كتابِه إيضاحِ المقدِّمةِ الآجُرُّوميةِ تعريفًا مُوجَزًا للمقدِّمةِ ، قال فيه :

الثاني : في تعريفٍ مُوجَزٍ بـ « المقدِّمة » ، وذلك حسَبَ المقاصدِ التاليةِ :

الأولُ : في اسمِها :

لم يُسَمِّ المصنِّفُ رحِمه اللهُ كتابَه هذا باسـمٍ ، إنما سُمِّي به ، فقيل : « الآجُرُّوميةُ » ، أو « الجرومية » ، وهذا من بابِ النسبةِ ؛ لأن المركَّبَ الإضافيَّ ، كالمبدوءِ بـ « ابن » - وهو هنا كذلك - عندَ النسبةِ يُحْذَفُ صدرُه « ابن » ، ويُنْسَبُ عَجُزُه « آجُرُّوم » ، وفيه يقول ابنُ مالكٍ :

وانْسُبْ لصَدْرِ جملةٍ وصَدْرِ ما ... رُكِّبَ مَزْجًا ولثانٍ تَمَّمَا

إضافةً مَبْدُوءةً بابنٍ أَو أَبْ ... أو ما لَهُ التعريفُ بالثاني وَجَبْ[1]

(١) ألفية ابن مالك ، باب النَّسَب ، البيت رقم ٨٧٠، ٨٧١ .

وربما قيل في التسميةِ : مُقدِّمةُ ابنِ آجُرُّوم . أو : المُقَدِّمةُ الآجُرُّوميةُ .

ودالُ « المقدِّمةِ » فيهما تُفْتَحُ وتُكْسَرُ ، والكسرُ أَوْلَى ؛ لما فيه من إشعارٍ بتقدُّمِها استحقاقًا أو حقيقةً ، ولأن الفتحَ لغةٌ قليلةٌ .

قال بعضُ الشُّرَّاحِ : إنما سُمِّيت الآجُرُّوميةُ بـ« المقدِّمة » ؛ لأنَّها تُوصِلُ المُشْتَغِلَ بها إلى المُطَوَّلاتِ من كتبِ النحوِ والإعرابِ ، كمقدِّمةِ الجيشِ التي تَتَقَدَّمُ أمامَه ؛ لتُهَيِّئَ له في المحلِّ الذي يَنْزِلُه ما يحتاجُ إليه .

وهو معنًى لطيفٌ مُتَّجِهٌ .

الثاني : في وقتِ تصنيفِها :

لم يَذْكُرِ ابنُ آجُرُّوم ، ولا غيرُه من المتَرْجِمِينَ والشُّرَّاحِ زمنَ تصنيفِ الآجروميةِ ، غيرَ أنَّ ابنَ مكتومٍ في « تذكرته » - وهو عصري ابنِ آجُرُّوم - قال : وهو إلى الآن حيٌّ ، وذلك في سنةِ تِسْعَ عشرةَ وسبعمائةٍ . وذلك بعدَ أن أشار إلى مُصنَّفاتِه ، وكونِه نَحْوِيًّا مُقْرِئًا .

الثالثُ : في مكانِ كتابتِها :

ذكَر الراعي وابنُ الحاج في شرحِ الآجروميةِ أنَّ ابنَ آجروم أَلَّف هذا المتنَ تُجاهَ الكعبةِ الشريفةِ ، وقال الحامديُّ في حاشيته على شرحِ الكفراويِّ للآجروميةِ : حُكِي أنَّه أَلَّف هذا المتنَ تُجاهَ البيتِ الشريفِ .

الرابعُ : في منهجِ صاحبِها فيها :

كان له في ذلك طريقةٌ ، حيث :

* اقْتَصَر فيها على كُبْرَى أبوابِ النحوِ وأصولِه ، وقد أشار إلى ذلك غيرُ واحدٍ ، ومنهم الأزهريُّ في أولِ شرحِه على الآجُرُّوميةِ .

* واتَّبَع الكُوفيِّينَ في عبارتِهم ، يقولُ السيوطيُّ في « بُغْيةِ الوُعاةِ » : وهنا شيءٌ آخرُ ، وهو أنَّا اسْتَفَدْنا من مقدِّمتِه أنه كان على مذهبِ الكوفيين في النحوِ ؛ لأنَّه عبَّر

بالخفضِ ، وهو عبارتُهم ، وقال : الأمرُ مجزومٌ .

وهو ظاهرٌ في أنه مُعْرَبٌ ، وهو رأيُهم . وذكَر في الجوازمِ « كيفما » ، والجزمُ بها رأيُهم ، وأنكَره البَصْريون ، فتَفَطَّن . اهـ[1]

وأوْرَد فيها الأبوابَ بإيجازٍ وترتيبٍ بديعٍ ، حيث قدَّم الكلامَ وحقيقته على أقسامِه ، والأقسامَ على علاماتِ كلِّ قِسْمٍ ، وهَلُمَّ جَرًّا ، مما يأتي في الشرحِ التنويهُ إليه إن شاء اللهُ

الخامس : في عنايةِ الناسِ بها :

لقد اشْتَهَرت الآجروميةُ بينَ الطلابِ قديمًا وحديثًا ، وانْتَفَع بها الدارسون ، يقولُ السيوطيُّ : يَشْهَدُ بصلاحِه - أي : ابنِ آجروم - عمومُ نفعِ المُبْتَدِئِين بمقدمتِه .

ويقولُ ابنُ الحاجِ : ويَدُلُّك على صلاحِه أنَّ اللَّهَ جعَل الإقبالَ على كتابِه ، فصار غالبُ الناسِ أولَ ما يَقْرَأُ بعدَ القرآنِ العظيمِ هذه المقدمةُ ، فيَحْصُلُ له النفعُ في أقربِ مدةٍ . اهـ

وقد تنوَّعَتِ العنايةُ بالآجروميةِ ، فمنهم مَن نظَمَها كعبدِ السلامِ النبراويِّ ، وإبراهيمَ الرياحيِّ ، وعلاءِ الدينِ الآلوسيِّ ، والعِمْريطيِّ[2] ، وغيرِهم ، ومنهم مَن تَمَّمها كالحطابِ ، ومنهم مَن شرَحها - وهم كثيرٌ ، عَدَّ صاحبُ « كشفِ الظنونِ » منهم أكثرَ من عشرةٍ - كالمكوديِّ والراعي والأزهريِّ والرمليِّ .

لطيفــةٌ :

قال الحامديُّ في حاشيةٍ له : حُكِي أيضًا أنه لمَّا ألَّفه - يعني : ابنَ آجروم ومُقَدِّمتَه - ألقاه في البحرِ ، وقال : إن كان خالصًا لوجهِ اللهِ تعالى ، فلا يُبَلُّ ، فكان الأمرُ كذلك . اهـ

---

(١) ومما يدل أيضًا على أنه كان كوفي المذهب في النحو غير ما ذُكِر أنه ذكر أن من علامات الاسم الألف واللام ، والبصريون يعبرون بـ « أل » .

وكذلك عبر بالأسماء الخمسة ، والبصريون يجعلونها ستة ، فيَنْسبون إليها « الهَنَ » .

(٢) قد ألحقنا هذا النظم بأول الكتاب .

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقدِّمةُ الشارحِ رحِمه اللّهُ

بسمِ اللَّهِ الرحمنِ الرحيمِ ، والحمدُ للهِ ربِّ العالَمينَ ، والصلاةُ والسلامُ على نبيِّنا محمدٍ وعلى آلِهِ وأصحابِه أجمعينَ .

أما بعدُ ، فإنَّ علمَ النحوِ علمٌ شريفٌ ، علمُ وسيلةٍ ، يُتوسَّلُ بها إلى شيئين هامَّين[(١)] .

الشيءُ الأولُ : فهمُ كتابِ اللّٰهِ وسنةِ رسولِهِ ﷺ ؛ فإنَّ فهمَ الكثيرِ منهما يتوقَّفُ على معرفةِ النحوِ[(٢)] .

---

(١) لعلَّ الصواب « مُهِمَّيْن » ؛ لأن « هام » اسم فاعل من هَمَّ بالأمر ، بمعنى : عزم على القيام به ، ولم يفعله . أما « مهم » فهي اسم فاعل من « أهَمَّ » ؛ يقال : أهَمَّ الأمرُ فلانًا : همَّه وأثار اهتمامه . وهذا المعنى هو المناسب لما نحن بصَدَدِه .
وإذا كان الأمر هكذا فلعله سَبْقُ لسانٍ من الشيخ رحمه اللّهُ ، فليس مثلُ الشيخِ رحِمه اللّهُ – مع سَعة علمه – يقع في مثل هذا الخطأ البسيط .

(٢) فبفهم علم النحو يتوصل إلى فهم كلام اللَّه سبحانه ، وكلام رسوله ﷺ ، وكلام السلف رحمهم اللّه ، ورضي عنهم ، فكم من آية ظهر معناها ، وكم من حديث ظهر معناه بواسطة معرفة النحو ، والسبب في ذلك أنه بالنحو يعرف الفاعل من المفعول به ، ويعان على المعنى .
يقول العلَّامة ابن خلدون في مُقدِّمته ص ٥٤٤ : إن الأهم المُقدَّم من علوم اللغة هو النحو ؛ إذ به تبينت أصول المقاصد بالدَّلالة ، فيُعْرَف الفاعل من المفعول ، والمبتدأ من الخبر ، ولولاه لجُهِل أصل الإفادة . اهـ
فكم من آية اختلف إعرابها ، واختلف المعنى بإعرابها ، قال تعالى : ﴿ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ ﴾ .
أرجلَكم أم وأرجلِكم ، اختلف المعنى باختلاف الإعراب .
وقال تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾ أو : الأرحامِ ، يختلف المعنى .
وقال تعالى : ﴿ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾ . يقولون : لو أن قارئًا قرأها برفع « كفو » ، ونصب « أحد » لكان قد أثبت كفوًا لله ، تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا .
فأنت إذا فهمت النحو أعانك على فهم المعنى ، حتى تُنَزِّلَ الآيات والأحاديث على المراد بها . =

....

= وللإعراب تأثير بيّن كذلك في الأحكام الفقهية وتوجيهها ؛ فالمعاني تختلف باختلاف وجوه الإعراب ، ويختلف الحكم تبعًا لذلك ، وعلى سبيل المثال :

لو قال شخص : له عندي مائةٌ غيرُ درهم . برفع « غير » لكان مقرًا بالمائة كاملة ؛ لأن « غير » هنا صفة للمائة ، وصفتها لا تنقص شيئًا منها . وانظر شرح المفصل لابن يعيش .

ولو قال : له عندي مائةٌ غيرَ درهم . بنصب « غير » لكان مقرًا بتسعة وتسعين درهمًا ؛ لأنه استثناء ، والاستثناء إخراج ما بعد حرف الاستثناء من أن يتناوله ما قبله .

ولو قال لزوجته : أنت طالقٌ إن دخلْتِ الدار . بكسر همزة « إن » ، لم تطلق حتى تدخل الدار ؛ لأن « إن » للشرط .

ولو قال : أنت طالقٌ أن دخلْتِ الدار . بفتح همزة « أن » ، وقع الطلاق في الحال ؛ لأن معنى الكلام : أنت طالق لأن دخلت الدار ؛ أي : من أجل أنك دخلت الدار ، فصار دخول الدار علة طلاقها ، لا شرطًا في وقوع طلاقها . وانظر معاني الحروف للرماني ص ١٧٤ ، والتنبيه للبطليموسي ص ١٨٨ .

بل إن الحكم يختلف باختلاف تصاريف الكلمة ، فلو أنَّ رجلًا حلف ألا يلبس مما غزلته فلانة ، فلا يحنث إلا بما غزلته قبل اليمين .

ولو قال : مما تَغْزِله . فلا يحنث إلا بالذي تغزله بعد اليمين .

فلو قال : مِن غَزْلها . دخل فيه الماضي والمستقبل . وانظر الكوكب الدري ص ٣٠٨ .

قال أبو بكر الشَّنْتَمريّ في مقدمة كتابه : « تنبيه الألباب » :

فإن الواجب على كل من عرف أنه مخاطب بالتنزيل ، ومأمورٌ بفهم كلام الرسول ﷺ ، وغير معذور بالجهل بمعناهما ، ولا مسامَح في ترك العمل بمقتضاهما أن يتقدم ، فيتعلم اللسان الذي أنزل اللَّه به القرآن حتى يفهم كتاب اللَّه وحديث رسول اللَّه ﷺ ؛ إذ لا سبيل لفهمهما دون معرفة الإعراب ، وتمييز الخطأ من الصواب . اهـ

وقال أبو إسحاق الزَّجّاجي في كتابه : « الإيضاح في علل النحو » ص ٩٥ : فإن قال قائل : فما الفائدة في تعلم النحو ، وأكثر الناس يتكلمون على سجيّتهم من غير إعراب ، ولا معرفة منهم به ، فيَفْهَمون ، ويُفْهِمون غيرهم مثل ذلك ؟

فالجواب في ذلك أن يقال له : الفائدة فيه الوصول إلى التكلم بكلام العرب على الحقيقة صوابًا غير مبدّل ، ولا مُغيّر ، وتقويم كتاب اللَّه عز وجل الذي هو أصل الدين والدنيا ، والمُعْتَمَدُ ، ومعرفة أخبار النبي ﷺ ، وإقامة معانيها على الحقيقة ؛ لأنه لا تفهم معانيها على صحةٍ إلا بتوفيتها حقوقها من الإعراب ، وهذا لا يدفعه أحد ممن نظر في أحاديثه ﷺ وكلامه .

وقال ابن قاسم النجدي رحمه اللَّه في حاشية مقدمة التفسير ص ٩٣ :

ويرجع في تفسير القرآن فيما احتمل معاني ، ووقع في عبارات السلف فيه تباين : إلى لغة السنة في =

والثاني: إقامةُ اللسانِ على اللسانِ العربيِّ الذي نزَل به كلامُ اللَّهِ عزَّ وجلَّ(١).

= ذلك، أو يرجع إلى لغة العرب؛ فإن القرآن نزل بلسان عربي مبين. ونص عليه أحمد وغيره.
قال مجاهد: لا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يتكلم في كتاب الله إذا لم يكن عالمًا بلغات العرب.
وقال مالك: لا أُوتَى برجل غير عالم بلغة العرب يفسر كتاب الله إلا جعلته نكالًا. فيجوز الرجوع إلى اللغة؛ لأن بها يعرف شرح الألفاظ، ومدلولاتها، واستعمالها بحسب الوضع. اهـ
وقال أبو حيّان في البحر المحيط ٣/١، في مَعْرِض ثنائه على سيبويه رحمه الله، قال: فجدير لمن تاقت نفْسه إلى علم التفسير، وترَقَّت إلى التحرير والتحبير أن يعتكف على كتاب سيبويه، فهو في هذا الفن المُعوَّل والمُستند عليه في حل المشكلات إليه. اهـ
ولذلك تجد التفاسير مشحونة بالروايات عن سيبويه والأخفش والكسائي والفرّاء وغيرهم، فهذا تفسير الطَّبري رحمه الله - شيخ المفسرين - قد أَوْدَعَ فيه معظم آراء النحويين؛ كسيبويه والكِسائي والأخفش والفراء وشواهدهم، حتى بلغت شواهده الشعرية ما يقرب من ثمانمائة وألف شاهد شعري، غير ما اشتمل عليه من أقوال العرب وأمثالهم.
ولهذه الأهمية التي نبّه عليها العلماء السابقون، جُعِلَت اللغة العربية شرطًا من شروط المفسِّر، وشرطًا من شروط المجتهد في الفقه.

(١) فبالنحو يتم تقويم اللسان وتقويم البنان: تقويم اللسان عند النطق، وتقويم البنان عند الكتابة، والنطق وإن كان الناس يتخاطبون فيما بينهم باللغة العامية فيعذرون؛ لأنك لو أردت أن تخاطب العامي باللغة الفصحى لقال: هذا رجل أعجمي؛ لأنهم لا يفهمون اللغة العربية الفصحى إلا من ندر.
لكن الكتابة التي يكون بالنحو تقويمها هي المهمة بالنسبة لطالب العلم؛ لأن بعض الطلبة يكتب ما يكتب من الجواب على الأسئلة أو غير ذلك أو البحوث، فتجد عنده من اللحن ما تكاد تقول: إنه في أول الدراسة، مع أنه قد يأخذ الشهادة العالية بعد شهر أو شهرين، وهذه محنة لما نعيشه اليوم.
تأسف أن بعض الطلبة إذا تكلم في الحديث، أو تكلم في الفقه، أو تكلم في التفسير، وجدت كلامه جيدًا، لكن عندما يتكلم أو يكتب تجد مُكَسَّرات، ربما يقول: باضت الدجاجةَ البيضةُ.
فيجعل الدجاجة بيضة للبيضة. وتجد أشياء غريبة. لذلك يرى فضيلة الشيخ ابن عثيمين رحمه الله أنه يتعين على الطلبة الآن أن يتعلموا النحو، وأن يُمَرِّنوا ألسنتهم، وأن يمرنوا أقلامهم حتى لا تسوء سمعتهم بين الناس، فكم من رجل ترك من أجل لحنه في اللغة العربية، وكان هذا عيبًا فيه.
ومن فوائد علم النحو أيضًا: إحياء اللغة العربية الفصحى، ولا شك أن إحياء اللغة العربية الفصحى، وانتشارها بين الناس يؤدي إلى أن يسهل فهم الكتاب والسنة على كثير من الناس.
قال شيخ الإسلام ابن تيمية في آخر المجلد الأول من «اقتضاء الصراط المستقيم» كلامًا حول التكلم بالعربية، قال في آخره: إنما الطريق الحسن اعتياد الخطاب بالعربية حتى يتلقنها الصغار في المكاتب، =

....

= وفي الدُّور ، فيظهر شعار الإسلام وأهله ، ويكون ذلك أسهل على أهل الإسلام في فقه معاني الكتاب والسنة وكلام السلف ، بخلاف من اعتاد لغة ، ثم أراد أن ينتقل إلى أخرى فإنه يصعب . اهـ

وقال أيضًا رحمه اللَّه : واعلم أن اعتياد اللغة يؤثر في العقل والخلق والدين تأثيرًا قويًّا بينًا ، ويؤثر أيضًا في مشابهة صدر الأمة من الصحابة والتابعين ، ومشابهتهم تزيد العقل والدين والخلق .

وأيضًا فإن نفس اللغة العربية من الدين ، ومعرفتها فرض واجب ؛ فإن فهم الكتاب والسنة فرض ، ولا يفهم إلا بفهم اللغة العربية ، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب . اهـ

وبهذا نعلم أن من قام بنشر اللغة غير العربية بين العامة فقد جنى على نفسه ، وعلى لغته ، وعلى من مكنه ، أو من علمه تلك اللغة ، نسمع أن من سفهائنا من يعلم صبيانه بدلًا من أن يقول : إذا دخلت على بيت ، أو على جماعة فقل : السلام عليك . وإذا أردت أن تنصرف فقل : السلام عليك . يقول : إذا دخلت فقل : باى باى ، أو إذا انصرفت فقل : باى باى .

سبحان اللَّه ، عندك لغة عربية ، ودعاء السلام ، تجعل بدلًا منه هذا الشيء .

فلهذا أقول : إن تعلم اللغة العربية يؤدى إلى سهولة التخاطب بها ، والتخاطب بها يُقَوّى الإنسان على معرفة الكتاب والسنة .

ومن فوائد تعلُّم هذا العلم أيضًا : أنَّه به يُدْرَك إعجاز القرآن الكريم ، وبه أيضًا يحفظ قارئ القرآن الكريم والسنة المطهَّرة من الوقوع في اللحن والتحريف .

وهناك بعض التنبيهات التي ترك المؤلف رحمه اللَّه ذِكْرَها ؛ خشية الإطالة ، ونحن نذكرها إن شاء اللَّه تعالى ؛ إتمامًا للفائدة ، وهذه التنبيهات هي :

أولًا : حكم تعلم علم النحو :

تعلم علم النحو ، كأغلب العلوم الصحيحة النافعة ؛ الشرعية وغير الشرعية ، واجب على الكفاية ، فإذا قام به من يكفي فإن سائر الناس يمكنهم الاستغناء عن دراسته .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه اللَّه في مجموع الفتاوى ٣٢/ ٢٥٢ : ومعلوم أن تعلم العربية وتعليم العربية فرض على الكفاية ، وكان السلف يؤدِّبون أولادهم على اللحن ، فنحن مأمورون أمر إيجاب ، أو أمر استحباب أن نحفظ القانون العربي ، وأن نصلح الألسن المائلة عنه . فيحفظ لنا طريقة فهم الكتاب والسنة ، والاقتداء بالعرب في خطابها ، فلو ترك الناس على لحنهم كان نقصًا وعيبًا . اهـ

وإنما كان تعلم النحو واجبًا ؛ لأنه لا يتأتَّى فهم نصوص الشرع لأجل العمل بها واستنباط الأحكام للوقائع إلا به ؛ إذ لو تُرِك تعلمُه لتخبَّط الناس في فهم الكتاب والسنة ، وكان عملهم بهما على غير هدى ، وربما عملوا بهما على خلاف الوجه الصحيح المطلوب .

قال ابن تيمية رحمه اللَّه تعالى : وأيضًا فإن نفس اللغة العربية من الدين ، ومعرفتها فرض واجب ؛ فإن فهم الكتاب والسنة فرض ، ولا يفهم إلا بفهم اللغة العربية ، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب . اهـ =

= وقال الرازي رحمه الله في كتابه « المحصول » ١/٢٧٥: لما كان المرجع في معرفة شرعنا إلى القرآن والأخبار، وهما واردان بلغة العرب ونحوهم وتصريفهم، كان العلم بشرعنا موقوفًا على العلم بهذه الأمور، وما لا يتم الواجب المطلق إلا به، وكان مقدورًا للمكلف فهو واجب. اهـ
وإنما لم يكن واجبًا عينيًا؛ لأنه ليس كل فرد من المسلمين بحاجة إليه، بل يحتاج إليه أولو العلم والفقه، والذين نصبوا أنفسهم للفتوى، أو نُصّبوا للقضاء والحكم بين الناس حسب شريعة الله تعالى.
ولكن هل يتعين على هؤلاء أن يتعلموا علم النحو؟
الجواب: نعم؛ فإن علم النحو يصير في حق هؤلاء واجبًا عينيًا.
قال الشيخ محمد محيي الدين في شرح الآجرومية ص ٤: وتعلمه - أي: علم النحو - فرض من فروض الكفاية، وربما تعين تعلُّمه على واحد، فصار فرض عين عليه. اهـ
وقال العلّامة خالد الأزهري رحمه الله: إنَّ معرفة الإعراب من الواجبات التي لابد لكل طالب علم منها، ومن المهمّات التي لا يستغني الفقيه عنها. اهـ
وقدجعل علماء أصول الفقه من شروط المجتهد أن يكون عالمًا بأسرار العربية، وبخاصة « علم النحو ». قال الأنصاريكماالحنفي في فواتح الرحموت ٢/٣٦٣: من شروط المجتهد أنه لابد له من معرفة التصريف والنحو واللغة. اهـ.
لأن الشريعة عربية، ولا سبيل إلى فهمها إلا بفهم كلام العرب، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، كما ذكر ذلك صاحب « المحصول في أصول الفقه ».
وقال عباس بن حسن في كتابه النحو الوافي ١/١: وهذه العلوم النقلية - على عظيم شأنها - لا سبيل إلى استخلاص حقائقها، والنفاذ إلى أسرارها، بغير هذا العلم، فهل ندرك كلام الله تعالى، ونفهم دقائق التفسير، وأحاديث الرسول عليه السلام، وأصول العقائد، وأدلة الأحكام، وما يتبع ذلك من مسائل فقهية، وبحوث شرعية مختلفة قد ترقى بصاحبها إلى مراتب الأئمة، وتسمو به إلى منازل المجتهدين إلا بإلهام النحو وإرشاده؟
والأمر ما قالوا: إن الأئمة من السلف والخلف أجمعوا قاطبة على أنه شرط في رتبة الاجتهاد، وأن المجتهد لو جمع كل العلوم لم يبلغ رتبة الاجتهاد حتى يعلم النحو، فيعرف به المعاني التي لا سبيل لمعرفتها بغيره، فرتبة الاجتهاد متوقفة عليه، لا تتم إلا به. اهـ
وقد مضى كلام شعبة والخطيب والأصمعي - رحمهم الله - فيمن تعلم الحديث، ولم يتعلم النحو. فكلامهم يدل على أنهم كانوا يذهبون إلى وجوب تعلم علم النحو وجوبًا عينيًا عليه، ولا مانع من إعادة هذا الكلام هنا مرة أخرى.
قال شعبة رحمه الله: مثل الذي يتعلم الحديث، ولا يتعلم النحو، كمثل البُرْنُس لا رأس له.
وقال الأصمعي رحمه الله: إن أخوف ما أخاف على طالب العلم - إذا لم يعرف النحو - أن يدخل في جملة قوله ﷺ: « من كذب عليَّ متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار ». =

= وأسند الخطيب عن الرحبي قال : سمعت بعض أصحابنا يقول : إذا كتب لحان ، فكتب عن اللحان لحان آخر ، صار الحديث بالفارسية .
وأيضًا مضى كلام مجاهد ومالك رحمهما الله ، فيمن يتكلم في التفسير ، بدون أن يكون مُلمًّا بلغة العرب ، وكلامهما واضح في أنه يجب عينًا على كل من يتكلم في التفسير أن يتعلم علم النحو .
قال مجاهد رحمه الله : لا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يتكلم في كتاب الله ، إذا لم يكن عالمًا بلغات العرب .
وقال مالك رحمه الله : لا أُوتَى برجل غير عالم بلغة العرب يفسر كتاب الله إلا جعلته نكالًا .
وكذلك ذكر ابن حزم رحمه الله في كتابه الإحكام ٥/١١٩، ١٢٠ أنه يجب عينًا على الفقيه أن يكون عالمًا بلسان العرب ، فقال رحمه الله : ففرض على الفقيه أن يكون عالمًا بلسان العرب ليفهم عن الله عز وجل ، وعن النبي ﷺ ، ويكون عالمًا بالنحو ، الذي هو ترتيب العرب لكلامهم الذي به نزل القرآن ، وبه يفهم معاني الكلام التي يُعَبَّر عنها باختلاف الحركات وبناء الألفاظ ، فمَن يجهل اللغة - وهي الألفاظ الواقعة على المسَمَّيات - ويجهل النحو - الذي هو علم اختلاف الحركات الواقعة لاختلاف المعاني - فلم يعرف اللسان الذي به خاطبنا الله تعالى ونبينا ﷺ ، ومَن لم يعرف ذلك اللسان لم يَحِلَّ له الفُتْيا فيه ؛ لأنه يُفْتِي بما لا يدرى ، وقد نهاه الله تعالى عن ذلك بقوله : ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ﴾ . اهـ
وإنما قال هؤلاء العلماء بالوجوب العيني ؛ لتعين فهم الكتاب والسنة على كل من تصدر لتعلم العلوم الشرعية من الحديث والتفسير وغيرهما ، وقد سبق أن فهمهما فرض واجب ، ولا يتم ذلك إلا بتعلم النحو ، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب .

* * *

ثانيًا : السبب في تسمية هذا العلم بعلم النحو :
سبب تسمية هذا العلم بعلم النحو يرجع إلى ما رُوِى من أن عليًا رضى الله عنه أشار على أبي الأسود الدُّؤَلي أن يضع عِلْمًا ، يَعْصِم اللسان عن الخطأ في النطق ، وعلَّمه طرفًا من مباحث هذا العلم ، ثم قال له : انْحُ هذا النحوَ ، يا أبا الأسود . فسُمِّي هذا العلم نحوًا ، وعليه فإن أول من وضع علم النحو هو أبو الأسود الدُّؤَلي .
وثَمَّ اسمٌ آخرُ لهذا العلمِ ، وهو الإعرابُ ، ومن معانيه التغيُّرُ ، يقالُ : أَعْرَبَتِ الإبلُ . إذا تغيَّرت بطونُها بمرضٍ ، وكذلك الحالُ مع أواخرِ الكلماتِ العربيةِ المُعْرَبةِ ؛ فإنها تتغيَّرُ بحسَبِ مواقعِها .

* * *

ثالثًا : أسباب وضع هذا العلم :
علمُ النحو إنما احتاج الناس إليه حينما بدأ اللسان يختلف ، وتختلف الروايات في الدافع الذي حفز =

....

= أبا الأسود لوضع هذا العلم ، ومن ذلك :
١ – ما رُوِى أن مناقشات دارت بين أبي الأسود وابنته ، حين قالت له يومًا : ما أحسنُ السماءِ . برفع « أحسن » ، وجر « السماء » ، فظن أبوها أنها تستفسر عن موطن الحسن فيها ، فأجاب : أَىْ بُنَيَّةُ ، نجومُها . ولكنَّ ابنته اعترضت عليه ، فقد كانت تتعجب ، ولم تكن تسأل .
ومن ثمَّ أدرك أبو الأسود أنها قد وقعت في الخطأ في ضبط الكلمات في الجملة ؛ إذ كان ينبغي أن تنصب ، لا أن ترفع وتجر ، فأرشدها إلى ذلك قائلًا : إذًا قولي : ما أحسنَ السماءَ .
وهكذا اضطرت هذه التجربة أبا الأسود إلى وضع ضوابط لتعليم الناس لغتهم ، فكان علم النحو .
٢ – ورواية أخرى تدور حول خطأ أحد الأعراب في قراءة قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴾ . إذ قرأ بكسر لام كلمة « رسول » بدلًا من ضمها ، فسمعه أعرابي ، فقال : أوقد برئ الله من رسوله ؟ فأنا أبرأ منه .
فبلغ ذلك عمرَ بنَ الخطاب ، فقال : يا أعرابي ، أتبرأ من رسول الله ﷺ ؟! فقال : يا أمير المؤمنين ، إني قدمت المدينة ، ولا علم لي بالقرآن ، فسألت من يقرئني ؟ فأقرأني هذه سورة « براءة » : ﴿ إِنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴾ فقلت : أو قد برئ الله من رسوله ؟ فأنا أبرأ منه . فقال عمر : ليس هكذا يا أعرابي . وصحح له الآية ، ثم أمر عمر بعد ذلك ألا يقرأ القرآنَ إلا عالمٌ باللغة ، وأمر أبا الأسود الدُّؤَلي أن يضع علم النحو .
وبأثر عمر رضي الله عنه يتضح جليًا : أن قواعد اللغة العربية لم تُدَوَّنْ إلا صونًا للقرآن الكريم من أن يَدْلِف إليه اللحن .
فبالنحو يسلم الكتاب والسنة من عادية اللحن والتحريف ، ويَسْتَبِينَانِ لكل عاقل حصيف ، فكان تدوينه عملًا مبرورًا ، وسعيًا في سبيل الله مشكورًا .
رابعًا : أنَّ الدارسَ لعلم النحو يَدْرُسُ شيئين اثنين(*) :
الأول : الإعراب :
وهو تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظًا أو تقديرًا ، وهذا هو الأصل ، ولأجله صُنِع النحو ضَبْطًا له حتى لا يُلْحَنَ فيه .
والثاني : البناء :
وهو لزوم أواخر الكلمة حركة ، لا تتغير باختلاف العوامل الداخلة عليها .
خامسًا : أن علم النحو أصالة يبحث في حركة الحرف الأخير من الكلم ، سواء أُظْهِرت أم قُدِّرت ، وأكثر اللحن وقع في ذلك ، ولذا كانت العناية به آكد . =

(*) الفوائد من الرابعة إلى السابعة ذكرها الشيخ صالح الأشمري في إيضاح المقدمة الآجرومية .

= سادسًا : لكي يَتَفَهَّمَ دارسُ النحو مسائله ، ويعرف مفرداته ، فلا بد أن يراعي أمورًا :
١ - حفظ التعاريف واستحضارها عند محاولة الإعراب لكلمة أو جملة ؛ لما لها من أثر .
٢ - الاشتغال بمعاني الكلام وتفهمه ، والنظر في مدى انطباقه على القواعد النحوية المعروفة ، ولهذا أثر في الإعراب .
توضيحه هو أن المفعول به يُعَرَّف بأنه : اسم منصوب وقع عليه فعل الفاعل ، فلو قال قائل : ضرب الأب ابنه تأديبًا له . لنحكم على كلمة « ابن » بأنها مفعول به ؛ لأنه - أي : الابن - هو الذي وقع عليه فعل الفاعل .
٣ - استحضار التقاسيم والشروط المتعلقة بكل مسألة وباب .
مثاله : ما قيل في الأسماء الخمسة أو الستة ؛ فإنها لا تأخذ إعرابها المشهور من الرفع بالواو ، والنصب بالألف ، والخفض بالياء إلا بشروط ، ككونها مكبَّرة ، وعدم إضافتها لياء المتكلم ، وما إلى ذلك .
فإذا قال قائل : إن أبي ذو نَسَبٍ شريف . لَعُلِم أن كلمة « أبي » لا تعرب إعراب الأسماء الستة أو الخمسة ؛ لأنها مضافة إلى ياء المتكلم .
سابعًا : أن الدارس للنحو لن يستطيع أن يعرب الجمل كلها ، إلا إذا انتهى من دراسة كتب النحو كلها في مرحلة التأصيل ، والمعتاد أن آخرها دراسة « ألفية ابن مالك » ، فمن درس « الآجرومية » لا يتحصَّل علي جميع أبواب النحو ، فضلًا عن جميع مسائله ، فلا بد من استكمال ذلك ، وإنما الْبَدْءُ بـ « الآجرومية » ، فغيرها إلى دراسة « ألفية ابن مالك » ؛ مراعاةً للتدرُّج في التعلُّم والبَدْء بالأولويات ، والبعد عن وقوع قولة السلف : من أراد العلم جملةً ضيَّعه جملة .
فيدرس طالب النحو أول ما يدرس كبرى أبوابه ومسائله ، وذلك من خلال « الآجرومية » ، ثم يدرس مُجْمل أبواب النحو ومسائله ، دون تعرُّض للخلاف في الجملة ، وذلك من خلال كتاب « شرح قطر الندى » لابن هشام ، ثم يدرس جميع مسائل النحو وتفصيلاته ، مع الاطلاع على المخالف ، وبعض الأعاريب ، وما إلى ذلك ، وذلك من خلال شرح الألفية ، وشرح ابن عقيل عليها - وليس بوافٍ - أو شرح ابن هشام الْمُسَمَّى بـ « أوضح المسالك » .
ثامنًا : التعريف بعلم النحو :
كلمة « نحو » تطلق في اللغة العربية على عدة معانٍ ، منها : الجِهَة ، تقول : ذهبت نحوَ فلان . أي : جهته .
ومنها الشِّبْهُ والمِثْلُ ، تقول : محمد نحوُ عليٍّ . أي : شِبْهُه ومِثْلُه .
وتطلق كلمة نحو في اصطلاح العلماء على العلم بالقواعد التي يعرف بها ضبط أواخر الكلمات العربية ، على حسب العوامل الداخلة عليها ، ومعرفة أحوالها من حيث الإعراب ، والبناء .
وموضوع علم النحو : الكلمات العربية من ناحية ما يَعْرِض لها من الإعراب والبناء . =

لذلك كان فهمُ النحوِ أمرًا مهمًّا جدًّا ، ولكنَّ النحوَ في أولِه صعبٌ ، وفي آخرِه سهلٌ ، وقد مُثِّل ببيتٍ من قَصَبٍ ، وبابُه من حديدٍ ، يعني : أنه صعبُ الدخولِ ، لكن إذا دخَلْتَ سَهُلَ عليك كلُّ شيءٍ ، ولهذا ينبغي للإنسانِ أن يَحْرِصَ على تعلُّمِ مبادئِه حتى يَسْهُلَ عليه الباقي .

ولا عِبْرةَ بقولِ مَن قال : إنَّ النحوَ صعبٌ . حتى يَتَخَيَّلَ الطالبُ أنه لن يَتَمَكَّنَ منه ، فإن هذا ليس بصحيحٍ ، ولكن ركِّزْ على أولِه يَسْهُلْ عليك آخرُه .

بعضُ الناسِ يقولُ : النحوُ صَعْبٌ وطويلٌ سُلَّمُهْ .

إذا ارْتَقَى فيه الذي لا يَفْهَمُهْ أراد أن يُعْرِبَهُ فيُعْجِمُهْ

وهذا ليس بصحيحٍ ، نحن لا نُوافِقُ على هذا ، بل نقولُ : النحوُ سهلٌ ، وسُلَّمُه قصيرٌ ، ودَرَجُه سهلةٌ ، لكن تَفَهَّمْه من أولِه .

* * *

= وأمَّا استمداده : فقد استُمِدَّت قواعد النحو مما يلي :

١ - من كتاب الله تعالى ، ومن سنة رسوله ﷺ ، وقد ترك قوم من النحاة الاستدلال بالحديث ، بدعوى أن الرواة قد أجازوا الرواية بالمعنى ، فمن الجائز أن يكون اللفظ المَرْوِيُّ هو لفظَ راوي الحديث ، وليس هو لفظ النبي ﷺ ، وهذا رأي خاطئ ، لا نرى لك أن تأخذ به ؛ فإن النحاة قد احتجوا بشعر الشعراء إلى إبراهيم بن هرمة ، أو إلى بشار بن برد ، والذين رووا حديث رسول الله ﷺ كانوا أوثق من رواة الشعر ، وأدق منهم تحرِّيًا ، وأوثق منهم ضبطًا ، وأكثرهم عرب يُحتَجُّ بكلامهم ، فلو أن أحدهم بدَّل لفظ النبي بلفظ من عنده مع تحرِّيه إصابة المعنى بدقة لم يكن من المنكرات أن يحتج بلفظه هو .

٢ - من كلام العرب الفُصَحاء ، ومُشَافهتهم في بواديهم .

تعريفُ الكلامِ

بسمِ اللَّهِ الرحمنِ الرحيمِ(١)

* تعريفُ الكلام *

بدَأ المؤلفُ رحِمه اللَّهُ بالكلامِ ؛ لأنَّ النحوَ لإقامةِ الكلامِ ، فلا بدَّ أن نَفْهَمَ ما هو الكلامُ .

قال المؤلفُ رحِمه اللَّهُ تعالى : الكلامُ هو اللفظُ المركَّبُ المفيدُ بالوضعِ .

قولُه رحِمه اللَّهُ : الكلامُ . يريدُ به هنا الكلامَ في اصطلاحِ النحويين(٢) .

وقولُه رحِمه اللَّهُ : اللفظُ . معناه : هو النطقُ باللسانِ(٣) .

---

(١) بدأ المؤلف رحمه الله هذا المتن النحوى بالبسملة ؛ اقتداءً بكتاب الله عز وجل ، حيث افتتح الصحابة المصحف العثمانى بها ، وتلوها ، وتبعهم جميع من كتب المصحف بعدهم فى جميع الأمصار . قاله الحافظ ابن حجر رحمه الله فى فتح البارى ٨/١ .

وكذلك اتباعًا لهدى النبى ﷺ فى مكاتباته ومراسلاته ، ككتابته إلى هرقل عظيم الروم ، كما جاء ذلك فى حديث أبى سفيان أول صحيح البخارى ، الحديث رقم (٧) .

ولما استقر عليه عمل الأئمة المصنِّفين ، فقد قال الحافظ فى الفتح ٩/١ : وقد استقر عمل الأئمة المصنفين على افتتاح كتب العلم بالبسملة ، وكذا معظم كتب الرسائل . اهـ

ولعل المصنف رحمه الله حمِد وتشهَّد نطقًا عند وضع الكتاب ، ولم يكتب ذلك اقتصارًا على البسملة ؛ لأن القدر الذى يجمع الأمور الثلاثة ذكر الله ، وقد حصل بها .

(٢) فللفظ الكلام معنيان : أحدهما لُغوىّ ، والثانى نَحْوىّ :

أما الكلام اللغوى فهو عبارة عما تحصل بسببه فائدة ، سواء أكان لفظًا ، أم لم يكنْ ، كالخطِّ والكتابة والإشارة .

ومثال الإشارة : إذا قال لك قائل : هل أحضرت لى الكتاب الذى طلبته منك ؟ فأشرت إليه برأسك من فوق إلى أسفل ، فهو يفهم أنك تقول له : نعم .

أما الكلام النحوى ، فلا بد من أن يجتمع فيه أربعة أمور ؛ الأول : أن يكون لفظًا ، والثانى : أن يكون مركبًا ، والثالث : أن يكون مفيدًا ، والرابع : أن يكون بالوضع . كما ذكر المؤلف رحمه اللَّه فى تعريف الكلام فى اصطلاح النحويين .

(٣) معنى اللفظ لغة : الطرح والرمى ، يقال : لَفَظْ كذا . بمعنى : رميته .

وفى اصطلاح النحويين ذكر الشارح أنه النطق باللسان ، وقال الشيخ محمد بن محيى الدين فى =

وخرج بقوله رحمه اللَّهُ : اللفظ . الكتابةُ ، فالكتابةُ عند النحويين ليست كلامًا[(١)].

فلو رأيتَ شخصًا واقفًا ، فكتبْتَ في ورقةٍ : اجْلِسْ . فإنه لا يُسَمَّى كلامًا عندَ النحويين ؛ لأنه ليس بلفظٍ .

لكنّه يُسَمَّى كلامًا في الشرعِ ، ويُسَمَّى كلامًا عندَ الفقهاءِ ؛ فإنَّ الرسولَ ﷺ جعَل الوصيةَ المكتوبةَ كالوصيةِ المنطوقةِ ، قال ﷺ : « ما حقُّ امرئٍ مسلمٍ ، له شيءٌ يُريدُ أن يُوصِيَ فيه ، يَبيتُ ليلتين ، إلَّا ووصيتُه مكتوبةٌ عندَه »[(٢)] .

وخرج به أيضًا الإشارةُ ، فالإشارةُ ليست كلامًا ، ولو فُهِمت ، ولهذا لو أشرْتَ لإنسانٍ واقفٍ بالجلوسِ ، فهذا لا يُسَمَّى كلامًا[(٣)] ، ولو قلتَ له : اجْلِسْ . صار كلامًا .

= التحفة ص ٥ : ومعنى كونه لفظًا : أن يكون صوتًا مشتملًا على بعض الحروف الهجائية التي تبتدىء بالألف ، وتنتهي بالياء ، ومثاله « أحمد » ، « يكتب » ، « سعيد » ؛ فإن كل واحدة من هذه الكلمات الثلاث عند النطق بها تكون صوتًا مشتملًا على أربعة أحرف هجائية .

(١) وعلى ذلك فالجريدة والمجلة والخطاب لا تعد كلامًا عند النحاة ؛ لأنها ليست لفظًا .

(٢) مسلم ٣/١٢٤٩ (١٦٢٧) .

(٣) وهذا عند النحويين ؛ لعدم كونها صوتًا مشتملًا على بعض الحروف ، وإن كانت تُسمَّى عند اللغويين كلامًا ؛ لحصول الفائدة بها .

وهل تُسمَّى الإشارة كلامًا في الشرع ؟

الجواب : لا ، فالإشارة في الشرع ، كالإشارة عند النحاة ، لا تكون كلامًا ؛ وذلك لما رواه مسلم في صحيحه ، عن عائشة رضي اللَّه عنها قالت : اشتكى رسول اللَّه ﷺ ، فدخل عليه ناس من أصحابه يعودونه ، فصلى رسول اللَّه ﷺ جالسًا ، فصلُّوا بصلاته قيامًا ، فأشار إليهم : أن اجلسوا . فجلسوا ، فلما انصرف قال : « إنما جعل الإمام ليؤتم به ، فإذا ركع فاركعوا ، وإذا رفع فارفعوا ، وإذا صلَّى جالسًا ، فصلُّوا جلوسًا » .

الشاهدُ أنه ﷺ أشار عليهم بالجلوس ، وهو في الصلاة ، فلو كانت الإشارة كلامًا لبطلت الصلاة ؛ لأن الكلام مبطل للصلاة بالإجماع ، إذا كان لغير مصلحتها - كما نقل ذلك ابن تيمية وابن المنذر رحمهما اللَّه - وعلى الصحيح إذا كان لمصلحتها .

وهناك أحاديث أخرى تدل على ذلك ، لم نذكرها ؛ خشية الإطالة .

* فائـدةٌ :

وخرج أيضًا بقوله رحمه اللَّه : اللفظ . العَقْد بالأصابع ، كما في الحديث الوارد في صفة الصلاة =

وقوله رحمه الله : المُرَكَّبُ(١) . يعني : الذي يَتَرَكَّبُ من كلمتين فأكثر ، تحقيقًا أو تقديرًا .

فإذا قلت : هل . فهذا لفظٌ ، لكنَّه ليس مُرَكَّبًا ، فلا يُسَمَّى كلامًا عند النحويين(٢) ،

=أنه ﷺ عقد ثلاثًا وخمسين . يعني : أن العرب تَعْقِد بأصابعها عقودًا تدل على عدد معين ، هذا أيضا مفيد لا شك ، ويقوم مقام الكلام ، لكنه ليس لفظًا ، فلا يكون كلامًا عند النحويين .

وخرج بذلك أيضًا : العلامات ، ومثالها : علامات الطريق ، فقد يُوضَعُ مثلًا علامات في الطريق ؛ أحجار ، أو أخشاب منصوبة ، أو غيرها بدون أن يُكْتَبَ عليها شيء ، وهذه كأنها تقول لك : الطريق من هنا . فهي قائمة مقام النطق ، ولكنها ليست لفظًا ، فلا تكون كلامًا .

إذًا خرج بكلمة : لفظ . أربعة أشياء ؛ الكتابة والإشارة والعَقْد بالأصابع والعلامات . وانظر شرحنا للألفية ١/٤٦ ، ٤٧ .

(١) هذا هو الشرط الثاني لاعتبار الكلام كلامًا عند النحاة .

وهنا قال الشارح رحمه الله : المركب : يعني : تركيبًا إسناديًا تحصل به الفائدة ، بخلاف المركب تركيبًا إضافيًا . اهـ .

وهذا إنما يتعلق بالشرط الثالث ، لا الثاني ؛ لأن الشرط الثالث - وهو أن يكون الكلام مفيدًا - هو الذي يشترط فيه حصول الفائدة ، كما سيأتي في كلام الشارح رحمه الله .

أما الشرط الثاني ، وهو أن يكون الكلام مركبًا من كلمتين فأكثر ، فلا علاقة له بحصول الفائدة .

فائـدة :

المركب الإسنادي : هو ما تكون من جملة كاملة ، سُمِّي بها شخص أو شيء ، وقد تكون هذه الجملة اسمية مكونةً من مبتدأ وخبر ، مثل : الحقُّ يَعْلُو - لو سُمِّي بهذه الجملة شخص أو شيء - فالحقُّ مبتدأ ، ويعلو خبره .

وقد تكون فعلية ، مكونة من فعل وفاعل ، مثل : جادَ الحقُّ - اسم شخص - فـ « جاد » فعل ماضٍ ، و« الحق » فاعل .

وهذه الجملة ، اسمية كانت أو فعلية - كما رأيت - أفادت السامع ، بحيث لم يتشوف بعدها إلى غيرها .

والمركب الإضافي ، مثل : عبد الله ، أم سُلَيم ، أبو بكر .

فهذه الكلمات الثلاث أُضيف صَدْرُها إلى عَجُزِها ، ولم تفد السامع شيئًا ، فلا تكون كلامًا ؛ لفقدها شرط الإفادة ، كما سيأتي في كلام الشارح رحمه الله .

وسيذكر الشارح رحمه الله أنواع التراكيب بشيء من التفصيل في درس الممنوع من الصرف إن شاء الله تعالى ، ص ٢٠٨ - ٢١٢ .

(٢) فيكون قد خرج بقوله رحمه الله : المركب . المفرد كـ « هل » ، « زيد » ، فلا يقال له كلام عند النحاة .

لا بدَّ أن يتركَّبَ من كلمتين فأكثرَ، تحقيقًا أو تقديرًا.

فمثلاً «تحقيقًا»: إذا قلتَ: قام زيدٌ. هذا مركَّبٌ من «قام» و«زيدٌ» تحقيقًا.

ومثالُ «تقديرًا»: **إذا قلتَ: قُمْ.** فهذا لم يَتَركَّبْ من كلمتين تحقيقًا، ولكن تقديرًا؛ لأنَّ «قُمْ» فيها ضميرٌ مُسْتتِرٌ في قوةِ البارزِ، فهي مركَّبةٌ من كلمتين[1].

وقولُه رحِمه اللَّهُ: المفيدُ[2]. المرادُ بالمفيدِ: ما أفاد السامعَ فائدةً، لا يَتَشوَّفُ معَها إلى غيرِها.

فإذا قلتَ: نجَح الطالبُ. فهذا أفاد، فالآن السامعُ لا يَتَشوَّفُ إلى غيرِها.

لكن إذا قلتَ: إن نجَح الطالبُ. هذا مركَّبٌ[3] لا شكَّ، فيه ثلاثُ كلماتٍ: «إن»، «نجَح»، «الطالب»، لكنه لم يُفِدْ، فالسامعُ إذا قلتَ له: إن نجَح الطالبُ. فهو يَتَشوَّفُ: إن نجَح الطالبُ، ماذا يكونُ؟

إذن لا نُسمِّي هذا كلامًا؛ لأنه لم يُفِدْ فائدةً، لا يتشوَّفُ السامعُ بعدَها إلى غيرِها.

ولو قلتَ: إن نجَح غلامُ غلامِ عبدِ اللهِ الطَّيِّبُ الطاهرُ. كلماتٌ كثيرةٌ، لا يكونُ كلامًا؛ لأنه لم يُفِدْ، نفسُ السامعِ، يقولُ: هاتِ، أعطنِي الفائدةَ.

إذن لا بدَّ من فائدةٍ، لا يَتَشوَّفُ السامعُ بعدَها إلى شيءٍ.

---

(١) الضمير المستتر الذى أشار إليه الشيخ رحمه اللَّه هو: أنت. فتقدير الكلام: قم أنت. وعليه فلا يحتاج أن يكون الكلام مركبًا من كلمتين فأكثر تركيبًا محسوسًا، بل إذا رُكِّب تركيبًا تقديريًّا، فإنه يعتبر كلامًا.

ومثال التركيب التقديرى أيضًا: إذا قال لك قائل: من أخوك؟ فتقول: محمد. فهذه الكلمة تعتبر كلامًا؛ لأن التقدير: محمد أخى، فهى فى التقدير عبارة مُؤَلَّفة من ثلاث كلمات.

(٢) هذا هو الشرط الثالث، من شروط اعتبار الكلام كلامًا عند النحاة.

(٣) وهو لفظ أيضًا، فيكون بذلك قد تحقق فيه الشرطان الأوَّلانِ، ومع ذلك لا يكون كلامًا لعدم الإفادة.

ولا فرقَ بين أن تكونَ الفائدةُ جديدةً ، أو معلومةً للسامعِ من قبلُ ، فلو قلتَ : السماءُ فوقَنا . كان كلامًا ، مع أنه معلومٌ .

ولو قلتَ : الأرضُ تحتَنا . كان كلامًا ؛ لأنه مفيدٌ .

قال الشاعرُ :

كأنَّنا والماءُ مِن حولِنا قومٌ جُلُوسٌ حولَهم ماءُ

فهذا كلامٌ مفيدٌ ، مع أنه تحصيلُ حاصلٍ ؛ لأنه إذا كان الماءُ من حولِكم ، فأنتم جُلُوسٌ حولَكم الماءُ .

وقولُه رحِمه اللهُ : بالوَضْعِ[١] . مرادُه بالوضعِ أحدُ أمرين ، أو إن شئت فقلْ : أمران :

الأولُ : أن يكونَ الواضعُ له قاصدًا وضْعَه[٢] ، فخرَج بذلك كلامُ السَّكرانِ والمجنونِ والنائمِ والهاذي . فهذا لا يُسَمَّى كلامًا ؛ لأن واضعَه غيرُ قاصدٍ له .

والثاني : بالوضعِ . أي : بالوضعِ العربيِّ ، بمعنى أنه مطابقٌ للغةِ العربيةِ[٣] ، فلو جاءنا كلامٌ يُفِيدُ فائدةً لا يتشوَّفُ السامعُ بعدَها إلى شيءٍ ، لكنَّ العربيَّ لا يَفْهَمُه فإنه لا يُسَمَّى كلامًا عندَ النحويين .

---

(١) وهذا هو الشرط الرابع .

(٢) قال الهاشمي في القواعد الأساسية ص ٩: بالوضع ، أي : بالقصد ، وهو أن يقصد المتكلم بما يلفظ به ، مما وضَعَته العرب ، إفادة السامع . اهـ

(٣) قال الشيخ محمد محيي الدين في التحفة السنية ص ٦ : ومعنى كونه موضوعًا بالوضع العربي أن تكون الألفاظ المستعملة في الكلام من الألفاظ التي وضعتها العرب للدلالة على معنى من المعاني .
مثلاً : « حضر » . كلمة وضعها العرب لمعنى ، وهو حصول الحضور في الزمان الماضي .
وكلمة « محمد » قد وضعها العرب لمعنى ، وهو ذات الشخص المُسَمَّى بهذا الاسم ، فإذا قلت : حضر محمد . تكون قد استعملت كلمتين ، كلٌّ منهما مما وضعه العرب ، بخلاف ما إذا تكلمت بكلام مما وضعه العجم ، كالفرس ، والترك ، والبَرْبَر ، والإفْرِنْج ، فإنه لا يُسَمَّى في عُرف علماء العربية كلامًا ، وإن سماه أهل اللغة الأخرى كلامًا . اهـ

إذن : كم القيودُ ؟

الجوابُ : أربعةٌ ؛ اللفظُ ، المركَّبُ ، المفيدُ ، بالوضعِ ، لا يكونُ الكلامُ كلامًا إلا بهذه القيودِ الأربعةِ[1] .

اللفظُ : خرَج به الكتابةُ والإشارةُ ، ولو فُهِمَت .

المركَّبُ : خرَج به ما لم يكنْ متركِّبًا ، والمركبُ يَشْمَلُ ما تركَّب من كلمتين ، حقيقةً أو تقديرًا .

المفيدُ : خرَج به ما لم يُفِدْ ، وإن تركَّب من ألفِ كلمةٍ ، فما دام لم يُفِدْ فليس بكلام .

بالوَضْعِ : قلتُ : يَحْتَمِلُ معنيَيْنِ :

١ - بالوضعِ : من المتكلِّمِ به ، بأن يكونَ قاصدًا له .

٢ - بالوضعِ : من حيثُ اللغةُ العربيةُ ، بأن يكونَ مطابقًا للغةِ العربيةِ ؛ لأنَّ كلامَنا بالنحوِ الذي نريدُ أن نُطَبِّقَ كلامَنا به على اللغةِ العربيةِ .

* * *

مثالٌ على ما اجتمع فيه القيودُ الأربعةُ المذكورةُ

إذا قال قائلٌ : بسمِ اللهِ الرحمنِ الرحيمِ . هل هذا كلامٌ ، أم غيرُ كلامٍ ؟

الجوابُ : كلامٌ .

هل هو مُركَّبٌ من كلمتين فأكثرَ حقيقةً أو تقديرًا ؟

الجوابُ : تقديرًا ؛ لأنَّ التقديرَ « بِسمِ اللهِ أَقْرأُ » ، لو لم تُقَدِّرْ « أقرأ » لم يكنْ كلامًا[2] .

---

(١) فمتى وُجِدَت وُجِدَ الكلامُ النحوى ، وحيث انتفت كلها ، أو انتفى واحد منها انتفى الكلام النحوى .

(٢) مثال آخر على ما اجتمع فيه القيود الأربعة المذكورة : قام زيد ، وزيد قائم . فـ « قام زيد » ، « زيد =

ولهذا لو تقولُ : الرجلُ القديرُ البارعُ الفاهمُ . وتأتي بأوصافٍ عديدةٍ لم يَصِرْ كلامًا حتى تأتيَ بالشيءِ المفيدِ ؛ لأنَّ السامعَ لا يزالُ يَتَطَلَّعُ ، أو يتشوَّفُ إلى شيءٍ .

* * *

= قائم » كل منهما كلام عند النحاة ؛ فإنه لفظ ؛ أي : صوت مشتمل على بعض الحروف الهجائية .

مركب : لتركبه من كلمتين ؛ الأولى : قامَ أو زيد ، والثانية : زيد أو قائم .

مفيد : لأنه أفاد فائدة يحسن سكوت المتكلم عليها ، وهي الإخبار بقيام زيد .

موضوع : لأنه لفظ عربي ، جُعِل دالًّا على المعنى .

أَقْسَامُ الكلامِ

* أقْسامُ الكلامِ *

ثم قال : وأقسامُه ثلاثةٌ : اسمٌ[(١)] ، وفعلٌ ، وحرفٌ جاءَ لمعنًى . أى : أقسامُ الكلامِ ثلاثةٌ ، والحصرُ يحتاجُ إلى توقيفٍ .

فإذا قال قائلٌ : ما الدليلُ على أنَّ أقسامَ الكلامِ ثلاثةٌ ؟ هل فى القرآنِ ما يَدُلُّ على أنَّ أقسامَ الكلامِ ثلاثةٌ ؟ أو فى السنةِ ما يَدُلُّ على أنَّ أقسامَ الكلامِ ثلاثةٌ ؟ أو فى الإجماعِ ما يَدُلُّ على أنَّ أقسامَ الكلامِ ثلاثةٌ ؟ أو فى القياسِ ما يَدُلُّ على أنَّ أقسامَ الكلامِ ثلاثةٌ ؟

نقولُ : ليس فى الكتابِ ، ولا السنةِ ، ولا الإجماعِ ، ولا القياسِ ؛ لأنَّ هذه الأدلةَ إنما نحتاجُ إليها فى إثباتِ الأحكامِ الشرعيةِ ، أما النحوُ فلا يحتاجُ إلى هذا .

لكن للعلماءِ دليلٌ على انحصارِ أقسامِه فى ثلاثةٍ ، وهو التَّتبُّعُ والاستقراءُ ، يعنى : أن العلماءَ رحِمهم اللَّهُ تَتبَّعوا واستقْرَئوا كلامَ العربِ ، فوجَدوا أنَّه لا يَخْرُجُ عن هذه الأقسامِ الثلاثةِ : اسمٍ ، وفعلٍ ، وحرفٍ[(٢)].

أمَّا أسماءُ الأفعالِ[(٣)] ، مثلُ : « صَهْ » فهى لا تَخْرُجُ عن كونِها اسمًا ، يعنى :

---

(١) بدأ ابن آجروم رحمه الله بالاسم ؛ لشرفه على الفعل والحرف .

(٢) قال ابن هشام رحمه الله في قطر الندى ص ٣ : والدليل على انحصار أنواعها - أي : الكلمة - في هذه الثلاثة : الاستقراء ؛ فإن علماء هذا الفن تتبعوا كلام العرب فلم يجدوا إلا ثلاثة أنواع ، ولو كان ثَمَّ نوعٌ رابعٌ لَعَثَروا على شيءٍ منه . اهـ

فالألفاظ التي كان العرب يستعملونها في كلامهم ، ونقلت إلينا عنهم ، فنحن نتكلم بها في محاوراتنا ودروسنا ، ونقرؤها في كتبنا ، ونكتب بها إلى أهلينا وأصدقائنا ، لا يخلو واحد منها عن أن يكون واحدًا من ثلاثة أشياء : الاسم والفعل والحرف .

(٣) قال ابن عقيل رحمه الله في شرح الألفية ٢/ ٣١٤ : أسماء الأفعال ألفاظ تقوم مقام الأفعال في الدلالة على معناها ، وفي عملها .

وتكون بمعنى الأمر - وهو الكثير فيها - كـ « مَهْ » بمعنى اكْفُف ، وآمِينَ بمعنى استَجِبْ .

وتكون بمعنى الماضي ، كـ « شَتَّانَ » بمعنى افْتَرقَ ، تقول : شَتَّانَ زيدٌ ، وعمرٌو ، و« هَيْهَاتَ » بمعنى بَعُد ، =

فالاسمُ يَشْمَلُ الاسمَ الخالصَ ، واسمَ الفعلِ .

والمؤلفُ رحِمه اللَّهُ نظرًا لكونِ كتابه مختصرًا وللمبتدئين لم يَحُدَّ الاسمَ باسمِه الخاصِّ ، يعني : لم يَحُدَّه بالرسمِ[1] ، لكن حدَّه بالحكمِ والعلامةِ .

فالاسمُ مثلًا ، بعضُ النحويين يقولُ : هو ما دلَّ على معنًى في نفسِه ، وخلا بهيئتِه عن الدَّلالةِ على الزمانِ[2] .

والفعلُ : ما دل على معنًى في نفسِه ، ودلَّ بهيئتِه على الزمانِ[3] .

= تقول : هَيْهاتَ العَقيقُ(*) . ومعناها : بَعُد .

وبمعنى المضارع ، كـ « أَوَّهْ » بمعنى أتوجع ، و« وَيْ »(**) بمعنى أَعْجَبُ . اهـ

والفرق بين اسم الفعل والفعل : أن اسم الفعل ، وإن كان يدل على معنى الفعل ، ولكنه لا يقبل علامته . وعلامات الفعل سيأتي ذكرها - إن شاء الله - في كلام المؤلف رحمه الله .

(١) أي : بالحقيقةِ .

(٢) الاسم في اللغة : ما دل على مُسَمًّى .

وفي اصطلاح النحويين : كلمة دلت على معنًى في نفسها ، ولم تقترن بزمان .

مثال ذلك : زيد قائم . فإنَّ كلًّا من « زيد » ، « قائم » كلمة دلت على معنى في نفسها ، فـ « زيد » دل على ذات مسمى به ، و« قائم » دل على ذات موصوفة بحَدَث ، يُسَمَّى قيامًا ، وكل منهما لم يقترن بزمان ، فيكون اسمًا .

فخرج بقولنا : دلت على معنى في نفسها . الحرفُ ؛ فإنه كلمة دلت على معنًى في غيرها .

وخرج بقولنا : ولم تقترن بزمانٍ . الفعلُ ؛ فإنه كلمة دلت على معنًى في نفسها ، واقترنت بزمان .

والاسم ثلاثة أقسام : مُظْهَر كـ « زيد » ، ومُضْمَر كـ « هو » ، ومُبْهَم كـ « هذا » ، و« الذى » .

(٣) الفعل في اللغة : الحَدَث .

وفي اصطلاح النحويين : كلمة دلت على معنى في نفسها ، واقترنت بأحد الأزمنة الثلاثة ، التي هي الماضي والحال والمستقبل .

نحو « كتب » فإنه كلمة دالة على معنًى - وهو الكتابة - وهذا المعنى مقترن بالزمان الماضي .

ونحو « يكتب » فإنه دال على معنى - وهو الكتابة أيضًا - وهذا المعنى مقترن بالزمان الحاضر .

ونحو « اكتب » فإنه كلمة دالة على معنًى - وهو الكتابة أيضًا - وهذا المعنى مقترن بالزمان المستقبل =

(*) العَقِيق : حجر كريم أحمر ، يعمل منه الفصوص . المعجم الوسيط (ع ق ق) .

(**) وَيْ : كلمة تعجُّب ، تقول : وَيْك ووَيْ لزيد . القاموس المحيط (وى) .

والحرفُ : ما ليس له معنًى فى نفسِه ، وإنما يَظْهَرُ معناه فى غيرِه(١) .

= الذى بعد زمان التكلم .
ومثل هذه الألفاظ : نَصَرَ ، وينْصُرُ ، وانْصُرْ ، وفهِم ، ويَفْهَمُ ، وافْهَمْ ، وعلِم ، ويَعْلَمُ ، واعْلَمْ ، وجلَس ، ويجْلِسُ ، واجْلِسْ ، وضرَب ، ويَضْرِبُ ، واضْرِبْ .
والفعل على ثلاثة أنواع : ماضٍ ، ومضارعٌ ، وأمرٌ :
فالماضى : ما دل على حَدَثٍ ، وقع فى الزمان الذى قبل زمان التكلم ، نحو : كتَب ، وفهِم ، وخرَج ، وسمِع ، وأبْصر ، وتكلَّم ، واسْتَغْفَرَ ، واشْتَرَكَ .
والمضارع : ما دل على حدث ، يقع فى زمان التكلم أو بعده ، نحو : يَكْتُبُ ، ويَفْهَمُ ، ويَخْرُجُ ، ويَسْمَعُ ، ويَنْصُرُ ، ويَتَكَلَّمُ ، ويَسْتَغْفِرُ ، ويَشْتَرِكُ .
والأمر : ما دلَّ على حَدَثٍ ، يُطْلَبُ حصولُه بعد زمان التكلُّم ، نحو : اكْتُبْ ، وافْهَمْ ، واخْرُجْ ، واسْمَعْ ، وانْصُرْ ، وتَكَلَّمْ ، واسْتَغْفِرْ ، واشْتَرِكْ .
• وقد يدل الماضى على الحال إذا اسْتُعْمِل فى العقود ، نحو : بِعْتُكَ هذا الكتاب ، ووهبتك هذا الفرس .
• وقد يدل على الاستقبال ، وذلك فى أحوال ثلاثة :
١- إذا وقع بعد أداة شرط غير « لو » ، نحو : إن استقام التلميذ عفوت عنه .
٢- إذا وقع بعد « لا » النافية ، مسبوقة بقسم ، نحو : تالله لاكلمتك حتى تستقيم .
٣- إذا كان للدعاء ، نحو : رحمه الله .
• وينقلب الفعل المضارع إلى معنى الفعل الماضى بالأدوات الآتية :
١- بلم الجازمة ، نحو : لم يَقُمْ بالواجب ، زُرْتُك ، ولم تكنْ فى الدار .
٢- ولمَّا الجازمة ، نحو : لمَّا يُثْمِرِ البستانُ ، وقَطَفْتُ الثمرةَ ، ولمَّا تَنْضَجْ .
٣- ورُبَّما ، نحو : ربما تكره ما فيه الخير لك .

(١) الحرف فى اللغة : الطَّرَف ، بفتح الراء .
وفى اصطلاح النحويين : كلمة دلت على معنى فى غيرها .
مثال ذلك : « لم » من قولك : لم يضرب . فإن « لم » معناها النفى ، ولم يظهر إلا فى الفعل بعدها .
ونحو : « من » فإنَّ هذا اللفظ كلمة دلت على معنى - وهو الابتداء - وهذا المعنى لا يتم حتى تَضُمَّ إلى هذه الكلمة غيرها ، فتقول : ذهبت من البيت . مثلًا .
وهو أيضًا ثلاثة أقسام .
١- حرف مُشْتَرك بين الأسماء والأفعال ، نحو : « هل » ، تقولُ : هل قام زيد ؟ وهل زيدٌ قائمٌ ؟
فـ « هل » فى المثال الأول داخلة على الفعل « وهو « قام » ، وفى الثانى داخلة على الاسم ، وهو « زيد » .
٢- حرف مُخْتَصٌّ بالأسماء ، نحو : الباء فى قولك : مررت بزيد . =

لكن هذا في الحقيقةِ، مع صعوبتِه على المُبتَدِئ، فائدتُه قليلةٌ[1].

إذن نقولَ: أعْطِنا علامةَ الاسمِ؛ من أجلِ أننا إذا وجَدْنا هذه العلامةَ عرَفْنا أنه اسمٌ.

* * *

* ٣- حرف مختص بالأفعال، نحو: «لم»، من قولك: لم يضرِبْ زيدٌ.

وتقييد المؤلف رحمه الله الحرف بقوله: وحرفٌ جاءَ لمعنًى. لأنه لما كان الاسم والفعل لا يَخْلُوانِ عن المعنى، والحرف قد يكون له معنًى، وقد لا يكون، قيَّد الحرف بقوله: جاء لمعنًى. يعني: أن الحرف قد لا يكون له دخل في تركيب الكلام، إلا إذا كان له معنى، كـ «هل» و«لم»؛ فإن «هل» معناها الاستفهام، و«لم» معناها النفي.

فإن لم يكن له معنى لا يدخل في تركيب الكلام، كزاي «زيد»، ويائه، وداله؛ لأنها لا معنى لها.

مثال تركيب الكلام من الثلاثة: لم يضرب زيد.

وليس المراد أنه يشترط تركيب الكلام من الثلاثة، فقد يكون مركبًا من اسمين فقط، كـ «زيد قائم».

ومن فعل واسم، نحو: قام زيد.

بل المراد: أنه لا يخرج عن الثلاثة، بل يكون دائرًا بينها.

(١) المشار إليه تعريف كل من الاسم، والفعل، والحرف بالرسم، وهو المذكور آنفًا.

علاماتُ الاسمِ

* علاماتُ الاسمِ *

قال ابنُ آجُرُّوم رحِمه اللَّهُ تعالى : فالاسمُ يُعرَفُ بالخفضِ ، والتنوينِ ، ودخولِ الألفِ واللامِ ، وحروفِ الخفضِ .

هذه أربعُ علاماتٍ ذكَرها المؤلفُ رحِمه اللَّهُ تعالى ، وهي[1] :

١ – العلامةُ الأولى : الخفضُ . والخفضُ هو الجرُّ[2] ، لكن الكوفيُّون يُعبِّرون عن الجرِّ بالخفضِ ، والبصريون يُعبِّرون عن الخفضِ بالجرِّ ، وإلَّا فالمعنى واحدٌ ، لكنَّ هذا اصطلاحٌ لهم .

فإذا وجَدْنا كلمةً مخفوضةً عرَفْنا أنها اسمٌ ، مثل : مررْتُ برجلٍ كريمٍ .

---

(١) هذه العلاماتُ هي التي يتميز بها الاسم عن أخويه ؛ الفعل والحرف ، فإذا وجد واحد منها في الكلمة ، أو قبِلَت الكلمة واحدًا منها عرفنا أنها اسم .

(٢) الخفض في اللغة : ضد الرفع ، وهو التَّسفُّل .
وفي اصطلاح النحاة : تغييرٌ مخصوص ، علامته الكسرة ، التي يُحدِثها العامل ، أو ماناب عنها(*) ، وذلك مثلَ كسرة الراء من « بكرٍ » ، و« عمرٍو » في نحو قولك : مررْتُ ببكرٍ . وقولك : هذا كتابُ عمرٍو . فـ « بكر » ، و« عمرو » اسمان لوجود الكسرة في أواخر كل واحد منهما .
ولا فرق في عامل الخفض بين أن يكون : حرفًا ، نحو : مررت بزيد ، فـ « بزيد » الباء حرف جر ، وزيد مجرور بالباء ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره .
ولا بين أن يكون اسمًا ، نحو : مررت بغلام زيد ، فـ « زيد » مجرور بالمضاف ، وهو غلام ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره .
ولا ثالث لهما على الصحيح .
وأما القول بالجر بالإضافة في غلام زيد ، والجر بالتبعية ، نحو : مررت بزيد العاقل . فهو ضعيف ؛ لأن الصحيح أن « زيد » في قولك : « مررت بغلام زيد » مجرور بالمضاف ، الذي هو « غلام » ، كما تقدم . و« العاقل » في المثال المذكور نعت لـ « زيد » ، فهو مجرور بالحرف الذي جُرَّ به « زيد » ، وهو الباء . وكذلك الجر بالتوهم ، والجر بالمجاورة ضعيف أيضًا . فالأول نحو : ليس زيدٌ قائمًا ولا قاعدٍ – بجر قاعد – عطفًا على « قائمًا » الواقع خبرًا لـ « ليس » بتوهم دخول الباء عليه ؛ لأنها تزاد بعد خبر « ليس » كثيرًا . =

(*) مثل الياء في جمع المذكر السالم ، والفتحة في الممنوع من الصرف ، وسيأتي – إن شاء الله – ذكر ذلك بالتفصيل في كلام المؤلف والشارح رحمهما الله .

ف « رجل » ، « كريم » اسمان ، وعلامةُ اسميَّتِهما الخفضُ .

٢- العلامةُ الثانيةُ : التنوينُ(١) . فيُعرَفُ الاسمُ كذلك بالتنوينِ ، فالتنوينُ لا

= والثاني : نحو : هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ . بجر « خرب » لمجاورته لـ « ضب » المجرور قبله ، وهو نعت لـ « جحر » المرفوع قبله .

(١) التنوين في اللغة : التصويت . يقال : نوَّن الطائر . إذا صوَّت .

وفي اصطلاح النحاة : نونٌ ساكنة تلحق آخر الاسم لفظًا ، وتفارقه خطًّا ووقفًا ؛ للاستغناءِ عنها بتكرارِ الشَّكْلةِ عند الضبط بالقلم ، نحو : محمدٍ ، كتابٍ ، إيهٍ ، صَهٍ ، مسلماتٍ ، فاطماتٍ ، حينئذٍ ، ساعتئذٍ .

فهذه الكلمات كلها أسماء ، بدليل وجود التنوين في آخر كل كلمة منها .

« وخرج بقولنا في التعريف : ساكنة . النون المتحركة ، كنون « رَعْشَن » للمُرْتَعِش ، و« ضَيْفَن » للطُّفَيْلي الذي يَتْبَعُ الضيف ؛ فإن نونهما متحركة .

« وخرج بقولنا : تلحق الآخر . ما تلحق الأول ، نحو : انكسر(*) ، وما تلحق الوسط ، نحو : مُنْكسر .

« وخرج بقولنا : لفظًا ، لا خطًّا . نون التوكيد الخفيفة ، نحو : لنسفعَنْ ، وليكونَنْ .

« والتنوين على أربعة أقسام :

القسم الأول : تنوين التمكين ، وهو اللاحق للأسماء المُعْرَبة :

ما نُوِّن منها : كان مُتَمكِّنًا في الاسمية أمكنَ من غيره ، نحو : زيد ، ورجل ، في : جاء زيد ورجل ، فـ « زيد » و« رجل » اسمان لوجود التنوين فيهما .

وما لم يُنَوَّن : كان متمكنًا غير أمكن ، نحو : أحمد وإبراهيم .

القسم الثاني : تنوين المقابلة . وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم ، نحو : جاءت مسلماتٌ . فإنه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم ، نحو : جاء مسلمون .

القسم الثالث : تنوين العِوَض . وهو اللاحق لكلمة « إذ » ؛ عِوَضًا عن الجملة التي تضاف إليها ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ ۞ بِنَصْرِ اللَّهِ ﴾ ، ونحو قوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلْقُومَ ۞ وَأَنْتُمْ حِينَئِذٍ تَنْظُرُونَ ﴾ .

فالتنوين في قوله : « يومئذ » . عوض عن جملة ، وكذلك في قوله : « حينئذ » في الآية الثانية ، والتقدير : ويومئذٍ يغلب الروم أعداءهم يفرح المؤمنون، وأنتم حينئذٍ بلغت الروح الحلقوم تنظرون .

فحذف : يغلب الروم أعداءهم ، بلغت الروح الحلقوم ، وأتى بالتنوين عوضًا عنهما .

القسم الرابع : تنوين التنكير ، وهو اللاحق للأسماء المبنية ؛ فرقًا بين معرفتها ونكرتها :

(*) إنما اعْتُبِرت النون هنا أول حرف من الفعل « انكسر » ؛ لأن همزة الوصل إنما يؤتى بها ليمكن النطق بالساكن ، وإلا فهي ليست من الكلمة .

يَدْخُلُ إلا على الأسماءِ، فإذا وجَدْتَ كلمةً مُنَوَّنةً فاعْلَمْ أنَّها اسمٌ.

فإذا قيل: هذا رجلٌ. فـ «رجلٌ» اسمٌ؛ لأنه مُنَوَّنٌ.

وإذا قلتَ: مررْتُ برجلٍ. فـ «رجلٍ» اسمٌ؛ فيه علامتان: الخفضُ والتنوينُ.

٣- **العلامةُ الثالثةُ: دخولُ الألفِ واللامِ**[1]، والبصريون يقولون: دخولُ «أل»، والخُلْفُ في هذا بسيطٌ.

وحُجَّةُ البصريِّين: أنَّ هذه كلمةٌ مكوَّنةٌ من حرفين، والكلمةُ المكوَّنةُ من حرفين يُنْطَقُ بلفظِها.

ولهذا تقولُ: «مِن»: حرفُ جرٍّ، ولا تقولُ: الميمُ والنونُ حرفُ جرٍّ.

وتقولُ: اللامُ حرفُ جرٍّ، ولا تقولُ: «لِ» حرفُ جرٍّ[2].

وحُجَّةُ الكوفيِّين: أن هذه الكلمةَ مكوَّنةٌ من حرفين، لكنهما حرفان هِجائيان؛ أحدُهما ليس أصليًا، وهو الهمزةُ، فهمزةُ «أل» يُؤْتَى بها للوَصْلِ، ولهذا تَسْقُطُ عندَ الدَّرْجِ، والاتصالِ[3].

فتقولُ مثلًا: أكْرَمْتُ الرجلَ. هل جاءتِ الهمزةُ؟ الجوابُ: لم تَجِئْ، سقَطت.

= ما نُوِّن منها: كان نكرة، نحو: جاء سيبويهٍ، بالتنوين، وهو حينئذ نكرة صادقة على أيّ سيبويه كان.
وما لم يُنَوَّن: كان معرفة، كـ «سيبويهِ» بترك التنوين، نحو: جاء سيبويهِ. وهو حينئذ معرفة؛ لأنه لا يراد به إلا سيبويه المشهور بهذا العَلَم.

فـ «زيد»، و«مسلمات» و«إذ» من حينئذ و«سيبويه» أسماء لوجود التنوين في آخرها، وما عدا هذه الأقسام الأربعة من أقسام التنوين لا دخل له في علامات الاسم.

(١) في أول الكلمة.

(٢) فالقاعدة: أن الكلمة إن كان وضعها على حرف واحد، كالباء، يعبر عنها باسمها، فيقال: الباء. وإن كان وضعها على حرفين، يعبر عنها بلفظها كـ «أل»، «هل»، «بل»، و«قد» فلا يقال في «أل»: الألف واللام، كما لا يقال في «هل»، «بل» ونحوهما الهاء واللام، والباء واللام.

(٣) قال الهاشمي في القواعد الأساسية ص ٢٣: همزة الوصل هي همزة يؤتى بها؛ ليتمكن النطق بالساكن، وتُثْبت في ابتداء الكلام، وتسقُط في دَرْج الكلام. اهـ

وتقول مثلًا: ﴿وَالْقَمَرِ إِذَا تَلَاهَا﴾ القمر، هل جاءتِ الهمزةُ؟ الجوابُ: لم تَجِئْ، إذًا فليست أصليةً حتى نقولَ: إننا نَنْطِقُ بلفظِها، إذن بماذا نَنْطِقُ؟

الجوابُ: نَنْطِقُ باسمِها، ونقولُ: الألفُ واللامُ.

فصار النَّحويُّون؛ الكوفيون والبصريون يختلفون في «أل»؛ هل نقولُ: الألفُ واللامُ، أو نقولُ: «أل»؟

إن كنتَ بصريًّا فقُلْ: «أل»، وإن كنتَ كوفيًّا فقلْ: الألفُ واللامُ.

والخلافُ هذا هل يَتَرتَّبُ عليه شيءٌ؟

الجوابُ: أبدًا، لا يَتَرتَّبُ عليه شيءٌ، فالخلافُ لفظيٌّ.

إذن: إذا وجدْتَ كلمةً فيها الألفُ واللامُ فاعْلَمْ أنَّها اسمٌ، تقولُ: الليلُ في هذه الأيامِ قصيرٌ. «الليلُ، والأيامُ» اسمانِ لدخولِ الألفِ واللامِ عليهما[1]، و«قصيرٌ» اسمٌ للتنوينِ.

٤- العلامةُ الرابعةُ: دخولُ حروفِ الخفضِ [2]. يعني: حروفَ الجرِّ، أي: الحروفَ التي إذا دخَلَتْ على الاسمِ خفَضَتْه، يعني: جرَّتْه.

ومن أين علِمْنا أنَّ هذه الحروفَ إذا دخَلَت على الاسمِ جرَّتْه؟

الجوابُ: من التتبعِ واستقراءِ كلامِ العربِ، وإلا فليس هناك قرآنٌ، ولا سنةٌ تدلُّ على هذا، لكن كلامُ العربِ دلَّ على أنَّه إذا دخَل حرفٌ من حروفِ الخفضِ على كلمةٍ خفَضَها[3].

ثم ذكَر المصنفُ رحمه اللهُ جملةً من حروفِ الخفضِ لهذه المناسبةِ، فقال رحمه

(١) ومثلُ «أل» بدلُها في لغة حِمْيَر، وهو «ام» نحو: امرجل، ومنه حديث - إن صح بهذا اللفظ -: «ليس من امبر امصيام في امسفر». فـ«امبر»، «امصيام»، «امسفر» أسماء لدخول بدل «أل» عليها.

(٢) الخفض هو عبارة الكوفيين، والبصريون يعبرون بالجر، كما تقدم.

(٣) وكان دليلًا على اسميتها، نحو: ذهبتُ من البيتِ إلى المسجد. فكل من «البيت»، و«المسجد» اسم؛ لدخول حرف الخفض عليهما، وهو: «من»، «إلى»، ولوجود «أل» في أولهما.

اللهُ : وهي : مِن ، وإلى ، وعَنْ ، وعَلى ، وفي ، ورُبَّ ، والباءُ ، والكافُ ، واللامُ[(١)] .

عدَّ المؤلفُ رحمه اللَّهُ تسعةَ حروفٍ ، وهي :

الحرفُ الأولُ : مِن . تقولُ مثلًا : خرَجْتُ من البصرةِ .

« مِن » حرفُ خفضٍ ، ولا يجوزُ في اللغةِ العربيةِ أن تقولَ : خرَجْتُ من البصرةَ ، ولا يجوزُ أيضًا أن تقولَ : خرجْتُ من البصرةُ . بل « مِن » حرفُ خفضٍ ، تقولُ : من البصرةِ . ولابدَّ .

مثالٌ آخرُ : اشْتَرَيْتُ هذا الكتابَ[(٢)] من زيدٍ[(٣)] .

الحرفُ الثاني : إلى . فـ « إلى » أيضًا إذا دخَلَتْ على كلمةٍ فهي اسمٌ وتَخْفِضُه . قال اللهُ تعالى : ﴿ ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمُ الْحَقِّ ﴾ « الله » هنا اسمٌ ، وعلامةُ الاسميةِ فيها الخفضُ ، ودخولُ حرفِ الخفضِ « إلى » ، والألفُ واللامُ .

وقال تعالى : ﴿ أَفَلَمْ يَنظُرُوا إِلَى السَّمَاءِ فَوْقَهُمْ ﴾ « السماءُ » اسمٌ لدخولِ حرفِ الخفضِ عليها ، والألفِ واللامِ ، والخفضِ .

* معنى « من » ، و« إلى » :

يقولُ العلماءُ : مِن للابتداءِ[(٤)] ، و« إلى » للانتهاءِ[(٥)] ، فإذا قلتَ : خرَجْتُ من مكةَ

---

(١) كان حق هذه الحروف أن تذكر في مخفوضات الأسماء، كما درج على ذلك علماء النحو رحمهم الله، كابن مالك في الألفية .

(٢) قال الشارح رحمه الله : الكتاب اسم ؛ لدخول الألف واللام عليه .

(٣) قال الشارح رحمه الله : زيد اسم ؛ لأن به من علامات الاسم الخفض والتنوين ودخول حرف الخفض . هذه لغتنا مع هذا الكتاب – أي : الآجرومية – نقول : حرف خفض ، ولا نقول : حرف جر ؛ إذ كيف ندرس هذا الكتاب ، ثم نخالفه ، ليس هذا بصحيح ، فينبغي أن نُعَوِّد ألسنتنا على هذا ، ما دمنا في كلام المؤلف .

(٤) ولذا بدأ بها .

(٥) وهو مقابل الابتداء ، فلذلك ذكرها عقبها .

إلى المدينةِ . فابتداءُ سفرِك من مكةَ ، وانتهاؤُه بالمدينةِ[1] .

الحرفُ الثالثُ : عن . فـ « عن » أيضًا من حروفِ الخفضِ ، إذا دخلَت على كلمةٍ فهي اسمٌ ، ويَجِبُ أن تُخْفَضَ هذه الكلمةُ ، تقولُ : كلَّمْتُك عن جِدٍّ . « جد » اسمٌ ، فيه من علاماتِ الأسماءِ التنوينُ ، والخفضُ ، ودخولُ حرفِ الخفضِ .

وقال تعالى : ﴿ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ ﴾ . « اليمين » اسمٌ ، فيه من علاماتِ الأسماءِ دخولُ الألفِ واللامِ ، والخفضُ ، ودخولُ حرفِ الخفضِ .

و« قعيد » اسمٌ ، فيه من علاماتِ الاسمِ التنوينُ فقط .

وما معنى « عن » ؟

قالوا : من معانيها المجاوزةُ ، تقولُ : رمَيْتُ السهمَ عن القوسِ ، يعنى : أنَّ السهمَ جاوَزَ القوسَ ، يعنى : خرَج منه .

وقال تعالى : ﴿ وَمَا أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَى مَا أَنْهَاكُمْ عَنْهُ ﴾ . فمعناها المجاوزةُ .

وقال تعالى : ﴿ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ ﴾ . يعنى : الجزيةُ تَتَجاوَزُ أيديَهم ؛ أى : تَنْتَقِلُ من أيديهم إلى أيدى المسلمين .

قال ابنُ مالكٍ رحمه اللَّهُ : بعَنْ تَجاوُزًا عَنَى مَنْ قَدْ فَطِنْ[2] .

الحرفُ الرابعُ : علَى . فـ « علَى » إذا دخلَتْ على كلمةٍ فالكلمةُ اسمٌ ، ويَجِبُ خفضُها . قال تعالى : ﴿ عَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْنَا ﴾ . نقولُ : « اللَّهُ » اسمٌ . وعلامةُ الاسميةِ فيه أنه دخَلَتْ عليه « على » ، وأنَّ فيه الألفَ واللامَ ، وأنه خُفِض .

وما معنى « على » ؟

الجوابُ : معناها العُلُوُّ ، من الاستعلاءِ ، تقولُ : رقِيتُ على السطحِ . معناها : العُلُوُّ .

---

(١) وكلٌّ من مكة والمدينة اسم ؛ لدخول « من » على الأول ، و« إلى » على الثانى .

(٢) الألفية « فصل فى معانى حروف الجر » ، البيت رقم (٣٧٥) .

ولهذا قال ابنُ مالكٍ رحمه اللَّهُ: عَلَى للاستِعْلَا[1].

قال تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾. العرشُ اسمٌ، فيه من علاماتِ الأسماءِ دخولُ حرفِ الخفضِ، والألفُ واللامُ، والخفضُ.

ولو قال قائلٌ: على العرشُ - بالرفعِ - أو على العرشَ - بالنصبِ - فهو خطأٌ؛ لأنَّ حرفَ الخفضِ لا بدَّ أن يَخْفِضَ. إذن نقولُ: على العرشِ.

الحرفُ الخامسُ: في. فإذا وجَدْتَ كلمةً دخَلَتْ عليها «في» فهي اسمٌ.

قال تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾. «المساجد» اسمٌ، فيها من علاماتِ الاسمِ ثلاثُ علاماتٍ؛ دخولُ حرفِ الخفضِ، والألفُ واللامُ، والخفضُ.

وقال ﷺ: «وما اجْتَمَع قومٌ في بيتٍ من بيوتِ اللَّهِ»[2]. «بيت» اسمٌ، فيها ثلاثُ علاماتٍ من علاماتِ الاسمِ: التنوينُ، والخفضُ، ودخولُ حرفِ الخفضِ.

و «بيوت» اسمٌ، فيها علامتان: حرفُ الخفضِ، والخفضُ.

وما معنى «في»؟

الجوابُ: لها معانٍ كثيرةٌ، منها: الظرفيةُ. قال اللَّهُ تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾. إذن: المسجدُ ظرفٌ.

وتقولُ: الرجلُ في القَهْوةِ. وتُسمَّى عندَ الناسِ الآنَ: «المجلس» إذن: المجلسُ ظرفٌ له.

وتقولُ: الماءُ في الكأسِ. الكأسُ ظرفٌ.

الحرفُ السادسُ: رُبَّ. فإذا وجَدْتَ كلمةً دخَل عليها «رُبَّ» فهي اسمٌ.

تقولُ: رُبَّ رجلٍ لَقِيتُه. فـ «رجل» اسمٌ، فيه من علاماتِ الأسماءِ ثلاثُ علاماتٍ: دخولُ حرفِ الخفضِ، والتنوينُ، والخفضُ.

---

(١) نفس الموضع السابق.

(٢) مسلم ٢٠٧٤/٤، (٢٦٩٩).

« ورُبَّ » ، هل هي للتقليلِ ، أم للتكثيرِ ؟

الجوابُ : للتقليلِ والتكثيرِ ، حسَبَ السياقِ[1] .

ثم قال المؤلفُ رحمه اللَّهُ : والباءُ ، والكافُ ، واللامُ .

والكلماتُ التي في الأولِ يقولُ – رحمه اللَّهُ –: وهي : « من ، وإلى ، وعن ، وعلى ، وفي ، ورُبَّ ». الستُّ هذه قالها بلفظِها ، والباءُ قالها باسمِها ، ولم يقلْ : و« ب » ، والكافُ ، ولم يَقُلْ : « وكَ » . واللامُ ، ولم يقلْ : « ولِ » .

وذلك لأنَّ المعروفَ عندَ النحويين أن الكلمةَ إذا كانت على حرفٍ واحدٍ تُذْكَرُ باسمِها ، وإذا كانت على حرفين فأكثرَ تُذْكَرُ بلفظِها ، فتقولُ : مِن : حرفُ جرٍّ ، ولا تقولُ : الميمُ والنونُ حرفُ جرٍّ .

« لِزيدٍ » ، تقولُ : اللامُ حرفُ جرٍّ ، ولا تقولُ : « لِ » حرفُ جرٍّ .

* الحرفُ السابعُ : الباءُ . فالباءُ من علاماتِ الاسمِ ، فإذا وجدْتَ كلمةً دخَلَتْ عليها الباءُ فهي اسمٌ . تقولُ : باسمِ اللَّهِ . « اسم » اسمٌ ، فيه من علاماتِ الأسماءِ : دخولُ حرفِ الخفضِ ، والخفضُ .

وقال تعالى : ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِي انْتِقَامٍ ﴾ . « عزيز » اسمٌ ؛ لأنه دخَل عليه حرفُ الخفضِ « الباءُ » ، وخُفِض ، ونُوِّن ؛ ثلاثُ علاماتٍ .

والباءُ لها معانٍ كثيرةٌ ، منها السببيةُ[2] .

* الحرفُ الثامنُ : الكافُ . فالكافُ أيضًا من حروفِ الخفضِ ، تقولُ : فلانٌ[3]

---

(١) مثال كونها للتكثير : رُبَّ مجتهد نجح في الامتحان .
ومثال كونها للتقليل : رُبَّ مجتهد رسَبَ في الامتحان .

(٢) ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ تِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ . ومن معاني الباء أيضًا التعدية ، نحو : مررْتُ بزيدٍ .

(٣) قال الشارح رحمه اللَّه : « فلانٌ » اسمٌ ؛ لأنه منوَّنٌ .

كالبحرِ كرمًا[1]. « البحر » اسمٌ، فيه من علاماتِ الأسماءِ ثلاثُ علاماتٍ: الكافُ، والألفُ واللامُ، والخفضُ.

ولو قال قائلٌ: فلانٌ كالبحرُ. بالرفعِ، أو: كالبحرَ. بالنصبِ فهو خطأٌ؛ لأنَّ الكافَ حرفُ خفضٍ، لابدَّ أن يَخْفِضَ ما بعدَه.

وما معنى الكافِ؟

الجوابُ: التشبيهُ[2].

الحرفُ التاسعُ: اللامُ. فاللامُ أيضًا من حروفِ الخفضِ، إذا دخلَت على اسمٍ خفضَتْه، ولا تدْخُلُ إلَّا على الأسماءِ، قال اللَّهُ تعالى: ﴿ وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ ﴾. « حُبِّ » اسمٌ، فيها من علاماتِ الاسمِ: الخفضُ، ودخولُ حروفِ الخفضِ.

« الخيرِ » اسمٌ، فيها من علاماتِ الاسمِ علامتان: الخفضُ، ودخولُ الألفِ واللامِ.

« لَشَديدٌ » اسمٌ، فيها من علاماتِ الاسمِ التنوينُ، واللامُ ليست حرفَ جرٍّ، ولكنها هنا للتوكيدِ[3].

---

(١) قال الشارح رحمه اللَّه: « كرمًا » اسمٌ، فيه من العلامات التنوين.

(٢) نحو: زيد كالبدر.

(٣) اعْلَمْ - رحمك اللَّه - أن الفرق بين لامِ التوكيد ولام الجر يكون في اللفظ، وفي العمل، وفي المعنى، وفيما تدخل عليه.

ففي اللفظ: لام الجر مكسورة، ولام التوكيد مفتوحة.

وفي العمل: لام التوكيد لا تعمل، ولام الجر تعمل الجر.

وفي المعنى: لام التوكيد على اسمها تفيد التوكيد، ولام الجر، من معانيها: المِلْك نحو: المال لمحمد، والاختصاص، نحو: الباب للدار، والحصير للمسجد، والاستحقاق، نحو: الحمد لله.

قال محمد بن محيي الدين في التحفة ص ٩: ضابط لام الملك: أن تقع بين ذاتين، وتدخل على من يُتَصوَّر منه الملك، وضابط لام الاختصاص أن تقع بين ذاتين، وتدخل على ما لا يتصوَّر منه الملك، كالمسجد والدار، ولام الاستحقاق هي التي تقع بين اسم ذات، كلفظ الجلالة، واسم معنى كالحمد. اهـ =

قال المؤلفُ رحِمه اللَّهُ تعالى : وحروفِ القَسَمِ ، وهي : الواوُ ، والباءُ ، والتاءُ .

إذا وجَدْتَ كلمةً دخَل عليها حرفٌ من حروفِ القَسَمِ ، فهي اسمٌ ، وحروفُ القسمِ تَجُرُّه أيضًا ، فهي من حروفِ الخفضِ[1] ، وهي : الواوُ ، والباءُ ، والتاءُ .

الحرفُ الأولُ : الواوُ[2] . قال اللَّهُ تعالى : ﴿ وَالْفَجْرِ ، وَلَيَالٍ عَشْرٍ ﴾ الفجرُ اسمٌ ؛ لأنه دخل عليه حرفُ القسمِ « الواوُ » ، وفيه علامةٌ ثانيةٌ : الألفُ واللامُ ، وفيه ثالثةٌ : الخفضُ .

الحرفُ الثاني : الباءُ[3] .

قال اللَّهُ تعالى : ﴿ وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ ﴾ . الباءُ هنا حرفُ قَسَمٍ ، و« اللَّه » اسمٌ ، فيه من علاماتِ الأسماءِ دخولُ حرفِ القسمِ عليه ، والخفضُ ، والألفُ واللامُ[4] .

الحرفُ الثالثُ : التاءُ[5] . قال تعالى : ﴿ وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ ﴾ . « اللَّه »

= وفيما تدخل عليه ؛ لام الجر لا تدخل إلا على الأسماء ، فهي من علامات الاسم .
أما لام التوكيد فهي تدخل على الاسم ، كما في الآية التي ذكرها الشارح رحمه اللَّه ، وتدخل على الفعل ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَلَيَكُونًا مِنَ الصَّاغِرِينَ ﴾ ، وتدخل على الحرف ، كما في قوله تعالى : ﴿ لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ .

(١) وإنما أفردها ليعلم أن القسم - أي : اليمين - لا يتأتى إلا بها .

(٢) وإنما بدأ بالواو ، وإن كان الأصل الباء ؛ لكثرة استعمالها . ولا تدخل إلا على الاسم الظاهر ، ولا يجوز أن يذكر معها فعل القسم ، نحو : واللَّهِ ، ونحو قوله تعالى : ﴿ وَالطُّورِ ، وَكِتَابٍ مَسْطُورٍ ﴾ . ونحو قوله تعالى : ﴿ وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ ، وَطُورِ سِينِينَ ﴾ .
وإعراب لفظ : « واللَّهِ » : الواو : حرف قسم وجر ، اللَّه : مُقْسَم به مجرور ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، فـ « اللَّه » اسم لدخول حرف القسم « الواو » عليه .

(٣) لا تختص الباء بلفظ دون لفظ ، بل تدخل على الاسم الظاهر ، نحو : أُقسِمُ باللَّهِ لَأَجْتَهِدَنَّ . وعلى الضمير ، نحو : اللَّهُ أُقسِمُ به ؛ ويذكر معها فعل القسم ، كما تقدم .

(٤) وأما قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ ﴾ . فالباء في قوله : « أباللَّه » ليست حرف قسم ، وإنما هي حرف جر ، دل على ذلك السياق ، وعدم ذكر فعل القسم معها .

(٥) لا تدخل التاء إلا على لفظ الجلالة فقط ، وقد سمع جرُّها لـ « رَبّ » مضافًا إلى الكعبة ، قالوا : تربِّ =

اسمٌ ؛ لأنَّ فيه علاماتِ الاسمِ ، فقد دخَلَت عليه التاءُ التى هى حرفُ قسَمٍ ، وفيه الألفُ واللامُ ، وهى من علاماتِ الأسماءِ ، وفيه الخفضُ ، وهو من علاماتِ الأسماءِ .

وإذا أضفْنا حروفَ القَسَمِ الثلاثةَ إلى حروفِ الخفضِ التسعةِ ، صار الجميعُ اثْنَىْ عشَرَ حرفًا ، كلُّها تَخْفِضُ .

فائدةٌ : الباءُ ذكَرها المؤلفُ - رحِمه اللَّهُ - فى حروفِ الخفضِ ، وفى حروفِ القَسَمِ ، فهى إذن تكونُ مشتركةً بينَ حروفِ الخفضِ وحروفِ القَسَمِ .

وبهذا يكونُ قد انتهى الكلامُ عن الاسمِ ، فصار الاسمُ يُعْرَفُ بأربعِ علاماتٍ : الخفضُ ، والتنوينُ ، ودخولُ الألفِ واللامِ ، وحروفُ الخفضِ ، يعنى : أنَّ كلَّ كلمةٍ تَجِدُ فيها واحدًا من هذه العلاماتِ فهى اسمٌ ، وربما يَجْتَمِعُ فيها علامتان ، وربما يَجْتَمِعُ فيها ثلاثُ علاماتٍ .

ولكن لا يَجْتَمِعُ فيها أربعةٌ ؛ لأنَّ التنوينَ والألفَ واللامَ لا يَجْتَمِعانِ . فإذن ثلاثٌ من أربعٍ .

فمثلًا « بعيد » اسمٌ ؛ لأنَّها تَقْبَلُ « أل » ، تقولُ : « البعيد » ، و« دار » اسمٌ ؛ لأنها تَقْبَلُ التنوينَ ، تقولُ : هذه دارٌ واسعةٌ ، و« مسجدٌ » اسمٌ ، و« كتاب » اسمٌ ، و« نور » اسمٌ ، و« شمس » اسمٌ ، و« قمر » ، اسمٌ ، و« سماء » اسمٌ ، و« أرض » اسمٌ(١).

المهمُّ : أنَّ كلَّ كلمةٍ تَقْبَلُ واحدةً من هذه العلاماتِ ، أو فيها واحدةٌ من هذه العلاماتِ فهى اسمٌ . واللَّهُ أعلمُ .

* * *

= الكعبة . وسمع أيضًا : « تالرحمنِ » ، ولا يجوز أن يذكر معها فعل القسم . وانظر شرح ابن عقيل ٢/ ١٣ .

(١) كل هذه اعتبرها الشيخ رحمه الله أسماء ؛ لأنها تقبل علامات الاسم ، كالتنوين ودخول الألف واللام ، وغيرهما .

علاماتُ الفعلِ

* علاماتُ الفعلِ *

لمَّا أنْهى الكلامَ على علاماتِ الاسمِ شرَع يَتَكلَّمُ على علاماتِ الفعلِ، فقال رحِمه اللَّهُ: والفعلُ يُعْرَفُ بـ «قد»، والسينِ، وسوفَ، وتاءِ التأنيثِ الساكنةِ.

أربعُ علاماتٍ[1]، كلُّ كلمةٍ مسبوقةٍ بـ «قد» فهى فعلٌ، وكلُّ كلمةٍ مسبوقةٍ بالسينِ، وسوف، فهى فعلٌ، وكلُّ كلمةٍ مختومةٍ بتاءِ التأنيثِ الساكنةِ فهى فعلٌ.

مثالُ العلامةِ الأُولى «قد»[2]: قولُه تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ «أفلح»: فعلٌ، والدليلُ: دخولُ «قد». «والمؤمنون» اسمٌ، والدليلُ دخولُ الألفِ واللامِ.

ومثالُ العلامةِ الثانيةِ «السينِ»: قولُه تعالى: ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾. «يعلمون»

---

(١) بها يتميز الفعلُ عن أخويه؛ الاسم والحرف، متى وجَدْتَ فيه واحدة منها، أو رأيت أنه يقبلها عرفت أنه فعل.

(٢) قال الشيخ محمد بن محيى الدين في التحفة ص ١٠: «قد» تدخل على نوعين من الفعل، وهما: الماضى والمضارع.

فإذا دخلت على الفعل الماضى دلَّت على أحد معنيين؛ وهما التحقيق والتقريب.

فمثالُ دلالتها على التحقيق: قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾. وقوله جلَّ شأنُه: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ﴾. وقولُنا: قد حضرَ محمد. وقولنا: قد سافر خالد.

ومثال دلالتها على التقريب: قولُ مُقيم الصلاةِ: قد قامت الصلاة. وقولك: قد غَرَبَت الشمس. إذا كنت قد قلت ذلك قبل الغروب، أما إذا قلت ذلك بعد دخول الليل فهو من النوع السابق الذى تدل فيه على التحقيق.

وإذا دخَلَت على الفعل المضارع دلت على أحد معنيين أيضًا، وهما التقليل والتكثير.

فأما دلالتها على التقليل فنحو قولك: قد يصدق الكَذُوب. وقولك: قد يجود البخيل. وقولك: قد ينجح البليد.

وأما دلالتها على التكثير فنحو قولك: قد ينال المجتهد بُغْيَته. وقولك: قد يفعل التَّقِيُّ الخير.

وقول الشاعر:

قد يُدْرِكُ المُتَأَنِّى بعضَ حاجتِه وقد يكونُ مع المُسْتَعْجِلِ الزَّلَلُ. اهـ

وهناك معنى ثالث لـ «قد» إذا دخلت على الفعل المضارع، لم يذكره الشيخ محمد بن محيى الدين رحمه الله، وهو: التحقيق، وذلك كقوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنكُمْ﴾. فعلم اللَّه محققٌ يقينىٌّ.

فعلٌ ؛ لدخولِ السينِ عليه .

ومثالُ العلامةِ الثالثةِ « سوف » : قولُه تعالى : ﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ . « تعلمون » فعلٌ ، والدليلُ دخولُ « سوف » عليه .

إذن : كلُّ كلمةٍ دخلَت عليها السينُ فهي فعلٌ ، وكلُّ كلمةٍ دخلَت عليها « سوف » فهي فعلٌ[1] .

وانْتَبِهْ لقولِنا : كلُّ كلمةٍ دخلَت عليها السينُ . فالسينُ ليست من بِنْيةِ الكلمةِ ، أمَّا إذا كانت السينُ من بِنْيةِ الكلمةِ فقد تكونُ فعلًا ، وقد لا تكونُ .

مثلًا : سِحْر . هذه لا نقولُ : إنها فعلٌ ؛ لأنَّ السينَ التي فيها من أصلِ الكلمةِ .

ومثالُ العلامةِ الرابعةِ « تاءِ التأنيثِ الساكنةِ »[2]: قولُه تعالى : ﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ ﴾ . « قال » : فعلٌ ؛ لأنها خُتِمَت بتاءِ التأنيثِ الساكنةِ .

وقال تعالى : ﴿ وَقَالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ ﴾ . « قال » فعلٌ ؛ لأنها خُتِمت بتاءِ التأنيثِ الساكنةِ .

ولاحِظْ قولَ المؤلفِ رحمه اللَّهُ : تاءِ التأنيثِ الساكنةِ . فقد اشْتَرط شرطين ؛

---

(١) السين وسوف يدخلان على الفعل المضارع وحده ، وهما يدلان على التنفيس ، ومعناه الاستقبال ، إلا أن « السين » للاستقبال القريب ، و« سوف » للاستقبال البعيد .
وقد يقال : إن السين حرف تنفيس ، و« سوف » حرف تسويف ، والتنفيس معناه الزمن القريب ، والتسويف معناه الزمن البعيد .
فأما السين فنحو قوله تعالى : ﴿ سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ ﴾ ، ﴿ سَيَقُولُ لَكَ الْمُخَلَّفُونَ ﴾ .
وأما « سوف » فنحو قوله تعالى : ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى ﴾ ، ﴿ سَوْفَ نُصْلِيهِمْ نَارًا ﴾ ، ﴿ سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أُجُورَهُمْ ﴾ .

(٢) قال الشيخ محمد بن محيي الدين رحمه اللَّه في التحفة ص ١١ : تاء التأنيث الساكنة تدخل على الفعل الماضي دون غيره ، والغرض منها الدلالة على أن الاسم الذي أُسْنِد هذا الفعل إليه مؤنث ؛ سواء أكان فاعلًا ، نحو : قالتْ عائشةُ أمُّ المؤمنين . أم كان نائب فاعل ، نحو : فُرِشَتْ دارُنا بالبُسُط .
والمراد أنها ساكنة في أصل وضعها ، فلا يضر تحريكها لعارض التخلص من التقاء الساكنين في نحو قوله تعالى : ﴿ قَالَتِ اخْرُجْ عَلَيْهِنَّ ﴾ ، ﴿ وَقَالَتِ امْرَأَةُ فِرْعَوْنَ ﴾ ، ﴿ قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ ﴾ . اهـ

الأولُ : تاءُ تأنيثٍ ، والثانى : ساكنةٌ . فلم يَقُلْ بالتاءِ ، بل قال : تاءِ التأنيثِ الساكنةِ .

فكلُّ كلمةٍ خُتِمت بتاءِ التأنيثِ الساكنةِ ، فهى فعلٌ .

فإن خُتِمتِ الكلمةُ بتاءٍ لغيرِ التأنيثِ ، مثلَ : بيت ، آخرُها تاءٌ ، لكنها ليست للتأنيثِ ، فهل نقولُ : « بيت » فعلٌ ؟

الجوابُ : لا ، وإن كان فى آخرِها التاءُ ، لكنَّ التاءَ هنا ليست للتأنيثِ ، بل هى من بِنْيةِ الكلمةِ(١) .

وقولُ المؤلفِ : تاءِ التأنيثِ الساكنةِ . احترازًا من غيرِ الساكنةِ ؛ فإنَّ تاءَ التأنيثِ غيرَ الساكنةِ ليست من علاماتِ الفعلِ ، تقولُ : هذه شجرةٌ ، هذه بقرةٌ .

فهذه تاءُ تأنيثٍ ، ولكن غيرُ ساكنةٍ ، إذن « شجرة » لا نقولُ : إنها فعلٌ ؛ لأنَّ تاءَ التأنيثِ غيرُ ساكنةٍ(٢) .

---

(١) فإذا كانت التاء لغير التأنيث ، وهى من بنية الكلمة فإننا لا نستطيع الجزم بأن هذه الكلمة اسم ، أو فعل أو حرف :

فقد تكون اسمًا ، كما فى المثال الذى أتى به الشارح رحمه الله ، وهو « بيت » .

وقد تكون فعلًا ، مثل : « بَكَتَ ، وبَلَتَ ، وبَهَتَ »(*) .

وقد تكون حرفًا ، مثل : ليت .

فالتاء فى هذه الأحوال الثلاثة ليست للتأنيث ، وهى من بنية الكلمة ، فكانت الكلمة مرة اسمًا ، ومرة فعلًا ، ومرة حرفًا .

فمراد الشارح رحمه الله هنا : نفى الجزم بأن تكون الكلمة فعلًا ، إذا لحقتها تاء لغير التأنيث ، لا نفى أن تكون فعلًا ، بدليل الأمثلة السابقة .

(٢) فتاء التأنيث إما أن تكون ساكنة ، وفى هذه الحالة تكون من علامات الفعل .

وأما أن تكون متحركة ، فتكون نافية لكون هذه الكلمة فعلًا ، وتكون الكلمة فى هذه الحالة ، إما اسمًا ، وإما حرفًا .

فتكون اسمًا إذا كانت تاء التأنيث متحركة بحركة الإعراب ، نحو : هذه مسلمةٌ ، رأيت مسلمةً ، مررت بمسلمةٍ . =

(*) انظر القاموس المحيط ١/١٤٣ .

قال اللهُ تعالى : ﴿ قَالَ هَٰذَا رَحْمَةٌ مِن رَّبِّي ﴾ . « رحمة » ليست فعلًا ؛ لأنَّ تاءَ التأنيثِ غيرُ ساكنةٍ .

إذن : للفعلِ أربعُ علاماتٍ : « قد » ، وتكونُ في أوله ، و« السينُ » ، و« سوف » ويكونانِ في أوله ، و« تاءُ التأنيثِ الساكنةُ » ، وتكونُ في آخرِه[1].

* * *

= وتكون حرفًا إذا كانت ملازمة لحركة معينة ، كما تقول : لاتَ ، رُبَّتَ ، ثُمَّتَ .
وأما تسكينها مع « رُبَّ » ، و« ثم » فقليلٌ ، نحو : رُبَّتْ ، ثُمَّتْ .

(١) مما تقدم يتبين لك أن علامات الفعل التي ذكرها المؤلف على ثلاثة أقسام : قسم يختص بالدخول على الماضي ، وهو « تاء التأنيث الساكنة » ، وقسم يختص بالدخول على المضارع ، وهو « السين » ، و« سوف » ، وقسم يشترك بينهما ، وهو « قد » .
وسكت رحمه الله عن علامة فعل الأمر ، وعلامته أن يدل على الطلب ، مع قبوله ياء المخاطبة ، أو نون التوكيد ، نحو : قُمْ ، اقْعُدْ ، اكْتُبْ ، انْظُرْ ، فإن هذه الكلمات الأربع دالة على طلب حصول القيام والقعود والكتابة والنظر ، مع قبولها ياء المخاطبة ، في نحو : قومي ، اقعدي . أو مع قبولها نون التوكيد في نحو : اكْتُبَنَّ ، وانْظُرَنَّ إلى ما ينفعك .

علامةُ الحرفِ

* علامةُ الحرفِ *

لـمَّا انْتهى الكلامُ على علاماتِ الفعلِ شرَعَ يتكلَّمُ على علاماتِ الحرفِ ، فقال :

والحرفُ ما لا يَصْلُحُ معَه دليلُ الاسمِ ، ولا دليلُ الفعلِ .

يعنى رحمه اللَّهُ : أنَّ كلَّ كلمةٍ تَعرِضُ عليها دليلَ الاسمِ ، ولا تقْبَلُ ، وتَعرِضُ عليها دليلَ الفعلِ ، ولا تَقْبَلُ ، فهى حرفٌ ، فالحرفُ ما لا يَصْلُحُ معَه دليلُ الاسمِ ، ولا دليلُ الفعلِ .

يقولُ الحريرىُّ فى مُلْحةِ الإعرابِ :

والحرفُ ما ليستْ له علامَهْ فقِسْ على قولى تَكُنْ علَّامَه[١]

فإذا وجدْتَ كلمةً ، إن عرضْتَ عليها علاماتِ الاسمِ لم تَقْبَلْ ، وإن عرضْتَ عليها علاماتِ الفعلِ لم تَقْبَلْ ، فهى الحرفُ[٢].

فإذا قال قائلٌ : كيف تجعلون علامةَ الحرفِ عدميةً ، والعلامةُ عَلَمٌ ، لابدَّ أن يكونَ أمرًا وجوديًا ؟

فالجوابُ : أنه إذا كان الشيءُ محصورًا صحَّ أن تكونَ العلامةُ عدميةً ، فهنا علامةُ الاسمِ كذا ، وعلامةُ الفعلِ كذا ، والذى لا يَدْخُلُ فيه علاماتُ هذا ، ولا هذا ، صار معلومًا .

قالوا : ونظيرُ ذلك الجيمُ والحاءُ والخاءُ ، ثلاثةُ حروفٍ ، كتابتُها واحدةٌ ، تَتَميَّزُ

---

(١) أى : الحرف ما ليست له علامة موجودة ، بل علامته عدمية ، كما علمتَ .

(٢) ومثله «مِن» ، و«هل» ، و«لم» ، هذه الكلمات الثلاث حروف ؛ لأنها لا تقبل شيئًا من علامات الاسم ، فلا تقبل «أل» ، ولا التنوين ، ولا يجوز دخول حروف الخفض عليها ، فلا يصح أن تقول : «المِن» ، ولا أن تقول : مِنٌ ، ولا أن تقول : إلى مِنْ ، وكذلك بقية الحروف .

وأيضًا لا تقبل شيئًا من علامات الفعل ، فلا يصح أن تدخل عليها السين ، ولا سوف ، ولا تاء التأنيث الساكنة ، ولا قد ، ولا غيرها مما هو علامة على أن الكلمة فعل .

فلا يقال : هَلْتْ ، ولا قد هَلْ ، ولا سوف هَلْ ... إلخ .

فتعين أن تكون حروفًا ، فعدم قبول الكلمة للعلامات السابقة علامة على حرفيتها .

الجيمُ بالنقطةِ من أسفلُ ، والخاءُ بالنقطةِ من فوقُ ، والحاءُ ليس لها نقطةٌ .

إذًا : إذا وجدْنا صورةً صالحةً للجيمِ ، والحاءِ ، والخاءِ ، لكن ليس فيها علامةُ هذا ، ولا هذا ، عرفْنا أنَّها حرفُ الحاءِ(١) .

إذًا : كلُّ كلمةٍ لا تَقْبَلُ علاماتِ الاسمِ ، ولا علاماتِ الفعلِ ، فهي حرفٌ(٢) .

والمؤلفُ رحمه اللَّهُ لم يُمَثِّلْ للحرفِ الذي جاء لمعنًى ، وإن كان مطلوبًا من المعلِّمِ أن يُمَثِّلَ ، ونحن نُمثِّلُ له بما مضَى فى كلامِ المؤلفِ ، من حروفِ الخفضِ التسعةِ ، وحروفِ القسمِ الثلاثةِ ، والحروفِ الأربعةِ التى هى من علاماتِ الفعلِ ، فالأمثلةُ موجودةٌ متوفِّرةٌ عندَنا .

ولكن يبقى أن يقالَ : هل « أل » التى هى من علاماتِ الاسمِ تدخُلُ فى كلامِ المؤلفِ هنا(٣)؟

الجوابُ : المؤلفُ قال فى الأولِ : حرفٌ جاء لمعنًى ، و« أل » ليس لها معنًى .

وقال بعضُ النحويين : بل « أل » لها معنًى ؛ فقد تفيدُ العمومَ ، وقد تفيدُ بيانَ الحقيقةِ ، تُفيدُ العهدَ ، فلها معنًى(٤) .

---

(١) قال الهاشمى فى القواعد الأساسية ص ٢٤ : علامة الحرف عدمية ، فهو نظير الحاء مع الخاء والجيم ؛ فإن علامة الخاء نقطة من فوق ، وعلامة الجيم نقطة من تحت ، وعلامة الحاء عدم النقط رأسًا . اهـ

(٢) اعلم أنه لا يردُ على هذا : الحروفُ التى قُصد لفظُها ، نحو قوله :

ألامُ عَلَى لَوْ ولو كنتُ عالمًا … بأذنابِ لَوْ لم تُفْتنى أوائلُهْ

حيث أدخل حرف الجر على « لو » فى الأول ، وأضافها فى الثانى ، فإن ذلك لقصد لفظها ، وكل كلمة يقصد لفظها تصير اسمًا ، فتقبل علامات الاسم . وانظر القواعد الأساسية ص ٢٤ .

(٣) بمعنى : هل « أل » حرف جاء لمعنى ، أم حرف ليس له معنى ؟

(٤) اعلم رحمك اللَّه أن « أل » المعرِّفة تنقسم إلى قسمين :

١ - جنسية . ٢ - عهدية .

أولًا : أل الجنسية : تدل الكلمات المنكَّرة ، مثل : طفل ، رجل ، امرأة ، على أمرين :

الأول : المعنى الذهنى المتصوَّر عند النطق بها ، وهو الطفولة ، والرجولة ، والأنوثة ، فى الأمثلة السابقة .

الثانى : الأفراد الذين تشملهم هذه الكلمات ، ممن يطلق عليهم لفظ : طفل - رجل - امرأة . =

....

= وتعريف الجنس يقصد به : أن يدل اللفظ ، عن طريق « أل » على أحد الأمرين السابقين ، ولذلك ترد « أل » هذه :

أ- لتعريف حقيقة الجنس : أى : الحقيقة الذهنية فى العقل لمدلول اللفظ ، بصرف النظر عن الأفراد(*) ، كقوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ ﴾ .

فكلمة « الماء » معرَّفة بـ « أل » الجنسية ، لتعريف حقيقة الماء الحاضرة فى الذهن ، فكأن التقدير : وجعلنا من حقيقة الماء كل شيء حي .

وكقولك أيضًا : الإنسان مكون من عظم ولحم وعَصَب . أى : أن حقيقة الإنسان أنه مكون من عظم ولحم وعصب .

وكقولك أيضًا : الرجل خير من المرأة . إذا لم تُرِدْ به رجلًا بعينه ، ولا امرأة بعينها ، وإنما أردت أن حقيقة جنس الرجل خير من حقيقة جنس المرأة .

ولا يصح أن يكون المراد بهذا : أن كل رجل أفضل من كل امرأة ؛ لأن الواقع بخلافه .

ب- لاستغراق جميع أفراد الجنس :

أى : شمول كل أفراد الشيء ، أى : أن هذا الحكم ثابت لجميع أفراد مدخول « أل » ، بقطع النظر عن حقيقته الذهنية ، وعلامتها أن يصلح فى موضعها كلمة « كل » حقيقة ، كقوله تعالى : ﴿ وَخُلِقَ الْإِنسَانُ ضَعِيفًا ﴾ . فإنه يصح أن يقال : وخلق كل إنسان ضعيفًا .

وكقوله تعالى : ﴿ وَالْعَصْرِ * إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ * إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ . أى : كل إنسان .

وقوله تعالى : ﴿ مِنَ الرِّجَالِ أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ ﴾ . أى : كل طفل ، والذى يدل على أن المراد كل طفل أنه سبحانه وصفه باسم موصول يفيد الجمع .

ج- لاستغراق خصائص الجنس مبالغة : وهى التى تدل على استغراق كل خصائص الجنس مبالغة ، وعلامتها أن يصلح أن يوضع موضعها كلمة « كل » أيضًا ، نحو قولك لرجل مبالغة : أنت الرجل علمًا . أى : أنت كل رجل علمًا .

فالمعنى أنك تريد أن توضح أن هذا الرجل قد اجتمع فيه ما افترق فى غيره من الرجال ، من جهة كماله فى العلم ، ولا اعتداد بعلم غيره لقصوره عن رتبة الكمال(**) . =

(*) ولذلك نقول : إنَّ « أل » التى لتعريف حقيقة الجنس لا تقتضى الشمول .

(**) وهذا كله على سبيل المبالغة ، وإلا فليس هناك من يصل علمه إلى رتبة الكمال ونهايته إلا الله سبحانه وتعالى .

ولا شك أن الأولى ألا تطلق مثل هذه الألفاظ على أحد من الناس إلا إذا قُيِّدت ، ففى مثالنا هذا مثلًا تقيد بعلم معين ، كعلم الفقه ، أو النحو ، أو الأصول ، أو ما أشبه ذلك . =

وعلى هذا فـ «أل» تُعْتَبرُ من الحروفِ ؛ لأنَّها حرفٌ جاء لمعنًى .

الراءُ في «رُبَّ» ، هل هي من الحروفِ ، أم لا ؟

الجوابُ : ليست من الحروفِ اصطلاحًا ؛ لأنَّ المؤلفَ قال : حرفٌ جاء لمعنًى . و«رُبَّ» معناها التقليلُ أو التكثيرُ ، ولكن مكوَّنةٌ من ثلاثةِ حروفٍ ، ولو جزَّأْتَها ، وقُلْتَ :

= ثانيًا : أل العهدية : وهي التي يدل ما تدخل عليه على شيء معين معهود بين المتكلم والمخاطب ، وللعهد أنواع :

أ- عهد ذكري : وهو أن يكون ما فيه «أل» سبق ذكره بغير «أل» في الكلام نفسه ، كقوله تعالى : ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ۝ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ ﴾ . أي : الرسول المذكور .

ونحو : زارني رجل فأكرمت الرجل . أي : الرجل المذكور .

ب- العهد الذهني «العلمي» : وهو أن يكون ما دخلت عليه «أل» شيئًا ، أو فردًا مُحَدَّدًا معروفًا معرفة ذهنية ، لكل من المتكلم والسامع ، قبل دخول «أل» عليه ، كقوله تعالى : ﴿ ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ ﴾ ، فالمقصود بالغار هنا غار حراء ، وهو معلوم .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى ﴾ .

وكقولك لزميل بعث إليك برسالة : شكرًا ، فقد وصلتني الرسالة .

وكقولك : قال النبي ﷺ . فالنبي هو محمد ﷺ ؛ لأن هذا هو المعهود بين الناس بأذهانهم .

جـ- العهد الحضوري : وهذا أضافه بعض العلماء إلى أنواع العهد ، وهو أن يكون ما دخلت عليه «أل» حاضرًا ، أو مُشاهَدًا وقت الكلام .

ويكثر ذلك في كل مُحَلًّى بـ «أل» يأتي بعد اسم الإشارة ، تقول : ذاك الرجل ، وذلك الكتاب .

وإنما قلنا : إنه عهد حضوري ؛ لأن الإشارة تكون إلى شيء حاضر .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ .

ونحو : أخذت الكتاب .

فالمقصود بـ «اليوم» في الآية اليوم الحاضر ، وهو يوم عرفة ، والمقصود بـ «الكتاب» في المثال الكتاب الحاضر .

لكنَّ كثيرًا من النحاة أدرجوا هذا النوع من المعرَّف بـ «أل» تحت المعرف بـ «أل» التي للعهد الذهني .

ولمزيد من التفصيل انظر شرحنا للألفية ٢/٥٠٤ .

= كما أنه يجب مع الجواز مراعاة جانب الموصوف ألا يغتر ، ويعجب بنفسه ، ولهذا قال النبي ﷺ للمادح : «قطعت عنق صاحبك» . متفق عليه . وانظر القول المفيد ٣/٥-٧ للشيخ الشارح رحمه الله .

الراءُ . لم يَصِرْ لها معنًى .

و« مِن » ، هل الميمُ منها حرفٌ ، أم لا ؟

الجوابُ : ليست حرفًا ؛ لأنها ليس لها معنًى ، والنونُ في « مِن » كذلك ليست حرفًا .

إذن : الحرفُ ما لا يَدْخُلُ عليه علاماتُ الاسمِ ، ولا الفعلِ ، ولكن الحرفُ المُصْطَلَحُ عليه عندَ النحويين هو الذى له معنًى .

فخلاصةُ البابِ الآن :

أولًا : أن الكلامَ عندَ النحويين هو اللفظُ المركَّبُ المفيدُ بالوضعِ .

ثانيًا : أقسامُ الكلامِ ثلاثةٌ : اسمٌ ، وفعلٌ ، وحرفٌ جاء لمعنًى ، دليلُ هذا التقسيمِ التتبُّعُ والاستقراءُ ؛ لأنَّ علماءَ النحوِ تتبَّعوا كلامَ العربِ ، فلم يَجِدوه يَخْرُجُ عن هذه الثلاثةِ .

ولاحِظوا أنكم لو ذهبتُم لقراءةِ تراجِمِ علماءِ اللغةِ ، وما لاقَوْه من العناءِ والتعبِ في تتبُّعِ البَدْوِ الرُّحَّلِ ، لعلهم يَجِدُون كلمةً واحدةً من الكلماتِ العربيةِ قبلَ أن تتغيَّرَ ألسنُ أهلِ المدنِ ؛ لأنَّ أهلَ المدنِ اختَلَطوا بالقومِ الذين فُتِحت بلادُهم ، فتغيَّر اللسانُ ، فصارت اللغةُ العربيةُ لا توجدُ إلا في بطونِ الأوديةِ ومنابتِ الشجرِ[1] ، فصار علماءُ اللغةِ

(١) فلقد كان الصدر الأول من الأمة المحمدية أهل سَليقة عربية ، وأصحاب مَلَكة لسانية ، فكان اللسان العربي عندهم صحيحًا محروسًا ، لا يتداخَلُه الخَلَلُ ، ولا يَتَطرَّق إليه الزَّلَلُ ، إلى أن فُتِحت الأمصار ، وخالط العرب غير جنسهم من الروم والفرس والحَبَش والنَّبط ، وغيرهم من أنواع الأمم الذين فتح الله على المسلمين بلادهم ، وأفاء عليهم أموالهم ورقابهم ، فاختلطت الفرق ، وامتزجت الألسن ، وتداخلت اللغات ، ونشأ بينهم الأولاد ، فتعلَّموا من اللسان العربى ما لا بد لهم فى الخطاب منه ، وحفِظوا من اللغة ما لا غِنًى لهم فى المجاورة عنه ، وتركوا ما عداه لعدم الحاجة إليه ، وأهملوه لقلة الرغبة فى الباعث عليه ، فصار بعد كونه من أهم المعارف مُطَّرَحًا مهجورًا ، وبعد فرضيته اللازمة كأن لم يكن شيئًا مذكورًا ، وعادت الأيام والحالة هذه على ما فيها من التماسك والثبات ، واستمرت على سَنَن من الاستقامة والصلاح ، إلى أن انقرض عصر الصحابة ، والشأن قريب ، والقائم بواجب هذا الأمر لقلته غريب ، وجاء =

يَذْهَبون كلَّ مَذْهَبٍ في البَرارِيِّ[1] ، يَطْلُبون أعرابيًّا يُخْبِرُهم بكلمةٍ واحدةٍ ، من أجلِ أن يُثْبِتُوها ، يقالُ : إن الحجاجَ بنَ يوسفَ الثَّقفيَّ - من ثقيفٍ ، من الطائفِ ، وكان رجلًا حريصًا على اللغةِ العربيةِ ، وهو الذى أعْرَبَ القرآنَ - يعنى : هو الذى كتَبَ الشَّكْلَةَ - تكَلَّمَ عندَه أعرابيٌّ بكلمةِ « فُعْلة » ، فقال له الحَجَّاجُ : هذه الكلمةُ ليست موجودةً في اللغةِ العربيةِ . فقال الأعرابيُّ : بل موجودةٌ . فقال الحجاج : اذْهَبْ فائْتِ بشاهدٍ مِن العربِ الأَقْحاحِ[2] ، وإلا فسأَضْرِبُ عُنقَك .

فذهَب الرجلُ يَطْلُبُ في البوادي ، يقولُ : فلمَّا كان ذاتَ يومٍ ، وإذا بشاعرٍ يُنْشِدُ :

رُبَّما تَكْرَهُ النفوسُ من الأمرِ ... له فُرْجَةٌ كحَلِّ العِقالِ

وإذا بشيخٍ آخرَ يأتي يقولُ : إن الحجاجَ مات . قال : واللهِ ما فرحي بموتِه أشدَّ مِن فرحي بهذا البيتِ[3] . كفاه اللهُ الأمرَ بموتِ الحجاجِ ووجودِ الشاهدِ .

المَقْصِدُ أن الناسَ كانوا يَتتَبَّعُونَ العربَ ، ويَطْلُبون من كلِّ جانبٍ لعلهم يَجِدون كلمةً عربيةً لم تُغَيِّرْها الألسنُ . أما المدنُ فتغيَّرت بواسطةِ الفتوحاتِ .

* * *

= التابعون لهم بإحسان فسلكوا سبيلهم ، لكنهم قَلُّوا في الإتقان عددًا ، واقْتَفَوْا هديهم ، وإن كانوا مَدُّوا في البيان يدًا ، فما انقضى زمانهم على إحسانهم إلا واللسان العربى قد استحال أعجميًّا ، أو كاد ، فلا ترى المُشْتَغِلَ به المحافظ عليه إلا الآحاد .

هذا والعصر ذلك العصر القديم ، والعهد ذلك العهد الكريم ، فجهل الناس من هذا المهم ما كان يلزمهم معرفته ، وأخَّروا منه ما كان يجب عليهم تقدمتُه ، واتخذوه وراءهم ظِهْرِيًّا ، فصار نَسْيًا مَنْسِيًّا ، والمُشْتَغِل به عندهم بعيدًا قَصِيًّا ، فلمَّا أعْضَلَ الداءُ ، وعزَّ الدواءُ ، ألهم الله عز وجل جماعة من أولى المعارف والنُّهى ، وذَوِى البصائر والحِجَا ، أن صرفوا إلى هذا الشأن طرفًا من عنايتهم ، وجانبًا من رعايتهم ، فشرَّعوا فيه للناس موارد ، ومهَّدوا فيه لهم معاهد ؛ حراسةً لهذا العلم الشريف من الضياع ، وحفظًا لهذا المهم العزيز من الاختلال .

(١) البرارِيّ جمع بَرِّيَّة ، وهي الصَّحْراء . المعجم الوسيط (ب ر ر) .

(٢) جاء في المعجم الوسيط (ق ح ح) : يقال : أعرابيٌّ قُحَاحٌ : لم يدخل الأمصار ، ولم يختلط بأهلها . اهـ

(٣) القصة بنحو هذا مذكورة في « وَفَيات الأعيان » ٤٦٧/٣ ، و« بغية الطلب في تاريخ حلب » ٢٠٩٧/٥ .

باب الإعراب

* بابُ[1] الإعرابِ *

قال المؤلفُ رحمه اللهُ تعالى: الإعرابُ هو تغييرُ أواخرِ الكَلِمِ؛ لاختلافِ العواملِ الداخلةِ عليها، لفظًا، أو تقديرًا.

قولُه رحمه اللهُ: الإعرابُ.

الإعرابُ في اللغةِ، يقالُ: أعْرَب عن الشيءِ، بمعنى: أفْصَح عنه، وتقولُ: أعْرَبْتُ عمَّا في نفسي، يعني: أفْصَحْتُ.

فالإعرابُ في اللغةِ: الإفصاحُ عن الشيءِ[2].

وفي الاصطلاحِ، قال المؤلفُ رحمه اللهُ: هو تغييرُ أواخِرِ الكَلِمِ. فلا بدَّ من التغييرِ؛ من ضمٍّ، إلى فتحٍ، إلى كسرٍ، إلى سكونٍ.

---

(١) قوله رحمه الله: باب.

* يصح قراءته بالرفع، وفيه وجهان:

الأول: كونه خبرًا لمبتدأ محذوف، تقديره: هذا بابٌ.

والوجه الثاني: كونه مبتدأً، والخبر محذوف، تقديره: بابُ الإعراب هذا محلُّه.

* ويصح قراءته بالنصب، على كونه مفعولاً لفعل محذوف، تقديره: اقرأْ بابَ الإعراب.

* ويصح قراءته بالجر، على كونه مجرورًا بحرف جر محذوف، تقديره: اقرأْ في بابِ الإعرابِ.

وإعرابه: اقرأ: فعل أمر، والفاعل ضمير مُستتر وجوبًا، تقديره: أنت.

في باب: جار ومجرور متعلق بـ «اقرأ».

وهذا الوجه لا يتمشى إلا على مذهب الكوفيين المجيزين لجر الحرف، وهو محذوف، ومنعه البصريون.

وعلى كُلٍّ: «باب» مضاف، و «الإعراب» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

والبابُ معناه لغةً: فُرجة في ساتر، يُتَوَصَّل بها من داخل إلى خارج، وعكسه.

واصطلاحًا: اسم لجملة من العلم، مشتملة على مسائل، اشتملت على فصول، أم لا.

وهذا الإعراب والمعنى يجريان في كُلِّ باب؛ فلا يحتاج إلى إعادتهما من كل باب.

(٢) وذكر الشيخ محمد بن محيي الدين في التحفة ص ١٤ نحوًا من هذا. فقال رحمه الله: الإعراب له معنيان: أحدهما لغوي، والآخر اصطلاحي.

أما معناه في اللغة فهو: الإظهار والإبانة، تقول: أعْرَبْتُ عمَّا في نفسي، إذا أبَنْتُه وأظْهَرْتُه.

وأما معناه في الاصطلاح فهو ما ذكره المؤلف. اهـ

وقوله رحمه اللَّهُ : تغييرُ أواخِرِ الكَلِمِ . خرج به ما لا يَتغيّرُ آخِرُه ، لا لعلةٍ ، لكن لبناءٍ ، ولا أُحِبُّ أن أتكلَّمَ على البناءِ حتى لا يُشَوِّشَ علينا(١) .

وقوله رحمه اللَّهُ : تغييرُ أواخِرِ الكَلِمِ . « أواخِر » جمعُ « آخِر » ، فالإعرابُ إذن يتعلَّقُ بأواخِرِ الكلمِ ، لا بأولِها ، ولا بأوسطِها(٢) .

---

(١) جزى الله الشيخ رحمه الله خيرًا ، فهو رحمه الله يريد ألا يُشتِّت ذهن الطلبة ، ونحن - إن شاء اللَّه تعالى - نذكره إتمامًا للفائدة ، لمَن شاء أن يعرف معناه ، فنقول :
للبناء معنيان : أحدهما لغوي ، والآخر اصطلاحي :
فأما معناه في اللغة : فهو عبارة عن وضع شيء على شيء ، على جهة يراد بها الثبوت واللزوم ، فإن لم يكن على الوجه المذكور فهو تركيب .
وأما معناه في الاصطلاح : فهو لزوم آخر الكلمة حالة واحدة ، لغير عامل ، ولا اعتلال .
وذلك كلزوم « كَمْ » و « مَنْ » السكونَ ، وكلزومِ « هؤلاءِ » ، و « حَذَامِ » ، و « أمسِ » الكسرَ ، وكلزومِ « مُنْذُ » ، و « حيثُ » الضمَّ ، وكلزومِ « أينَ » ، و « كيفَ » الفتحَ(*) .
وقولنا : لغير عامل : أي : أنه ، وإن اختلف العامل(**) الداخل عليه ، فإن آخره يلزم حالة واحدة .
نحو : سيبويه ، تقول : جاء سيبويهِ . وإعرابه : جاء فعل ماض ، وسيبويه : فاعل مبني على الكسر ، في محل رفع .
وتقول : رأيت سيبويهِ . وإعرابه : رأيت : فعل وفاعل ، وسيبويه ، مفعول به مبني على الكسر ، في محل نصب .
وتقول : مررت بسيبويهِ . فـ « مر » : فعل ماض ، والتاء فاعل ، و « بسيبويه » : الباء حرف جر ، وسيبويه مبني على الكسر في محل جر ؛ لأنه اسم مبني ، لا يظهر فيه إعراب .
وقولنا : ولا اعتلال . أي : أنه ليس السبب في كونِ آخره يلزم حالة واحدة أنه حرف علة ، بل إنه يلزم حالة واحدة ، وإن كان آخره حرفًا صحيحًا ، كما مضى في الأمثلة .
(٢) فلو كان التغيير في غير الآخر لم يكن إعرابًا . كقولك في « فَلْس » إذا صغَّرته : « فُلَيْس » ، وإذا كسَّرته(***) : « أفْلُس ، وفُلُوس » .
فيخرج بقوله : تغيير أواخر الكلم . تغيير أوائلها وأوسطها ، فلا مبحث فيه في علم النحو ، ولا في =

(*) فألقاب البناء أربعة : السكون ، والكسر ، والضم ، والفتح .
(**) سيأتي إن شاء الله تعالى بعد قليل تعريف العامل . ص ٩٤ .
(***) أي : جمعْته جمع تكسير .

الكلماتُ الآنَ حركاتُها تكونُ في الأولِ والأوسطِ والآخِرِ، والذي يَخْتَصُّ به الإعرابُ آخِرُ الكلمةِ.

أمَّا أولُها وأوسطُها فهو لأهلِ الصَّرْفِ، لا لأهلِ النحوِ.

فمثلاً: «نَصْر»: فتحُ النونِ نَعْرِفُه من الصرفِ، وسكونُ الصادِ من الصرفِ.

أمَّا تحريكُ الراءِ فهو من النحوِ، وهو الذي يَتَغَيَّرُ.

أما أولُ الكلمةِ ووسطُ الكلمةِ فهو على ما هو عليه، لا يَتَغَيَّرُ[1]، ولهذا تقولُ: نَصْرًا، ونَصْرٌ، ونَصْرٍ، لم يَتَغَيَّرْ إلا الآخِرُ، ولهذا يُركِّزُ علماءُ النحوِ على أواخرِ الكلمِ؛ لأنها هي التي تَتَغَيَّرُ.

وقولُه رحمه اللَّهُ: تغييرُ أواخرِ الكلمِ. من أين إلى أين؟ من ضمةٍ، إلى فتحةٍ، إلى كسرةٍ، إلى سكونٍ.

وقولُه رحمه اللَّهُ: لاختلافِ العواملِ الداخلةِ عليها. «لاختلاف»: جارٌّ ومجرورٌ متعلِّقٌ بقوله: «تغيير». واللامُ هنا تعليليةٌ؛ يعني: تتغيَّرُ أواخِرُ الكلمِ من أجلِ اختلافِ العواملِ؛ هذا هو الإعرابُ.

وخرَج بقوله: لاختلافِ العواملِ. ما إذا تَغيَّرَ آخرُ الكلمةِ باختلافِ لغاتِ العربِ.

= الإعراب، وإنما يُبحث فيه في علم الصَّرف.

* ولا فرق في الآخر بين أن يكون آخِرًا حقيقةً، كآخر «زيد»، أو حكمًا كآخر «يد»؛ فإن الدال آخره حكمًا، لا حقيقةً؛ إذ أصله «يَدْيٌ»، حذفت الياء لعلة تصريفية، لا اعتباطًا من غير سبب، فصار «يد».

تقول: طالت يدٌ، ورأيت يدًا، ونظرت إلى يدٍ.

فائدة: المقصود من قول المؤلف رحمه الله: تغيير أواخر الكلم. تغيير أحوال أواخر الكلم، ولا يعقل أن يراد تغيير نفس الأواخر؛ فإن آخر الكلمة نفسه لا يتغير، وإنما يتغير حاله، وهو الحركة، فتغيير أحوال أواخر الكلمة عبارة عن تحولها من الرفع، إلى النصب، أو الجر، أو الجزم، حقيقةً، أو حكمًا.

(١) ولكنه أحيانًا يتغير، كما مضى في حاشية ٢ من الصفحة السابقة، وكما لو بنَيْتَ كلمة «قال» للمجهول فإنك تقول فيها: قِيلَ. فتَغَيَّرَ أول الكلمة حرف «القاف»، فبدلًا من كونه كان مفتوحًا أصبح مكسورًا، وتغير أيضًا وسط الكلمة، فبدلًا من كونها ألفًا أصبح ياءً.

مثالُ ذلك : حيث ، بعضُ العربِ يَبْنِيها على الضمِّ ، يقولُ : حيثُ . وبعضُ العربِ يَبْنِيها على الكسرِ ، يقولُ : حيثِ وبعضُ العربِ يَبْنِيها على الفتحِ ، يقولُ : حيثَ . وبعضُ العربِ يقولُ : حَوْثُ[(١)] .

فالاختلافُ هنا ليس لاختلافِ العواملِ ، ولكن لاختلافِ اللغاتِ ، فلا يُعَدُّ إعرابًا ، فالعبرةُ باختلافِ أواخرِ الكلمِ من أجلِ اختلافِ العواملِ[(٢)] .

وما هي العواملُ ؟

العواملُ : كلماتٌ تتَغَيَّرُ بسببِ تغيُّرِها أواخرُ الكَلِمِ[(٣)] ، تقولُ : جاء زيدٌ . آخرُها الدالُ مضمومةٌ ، وتقولُ : رأيتُ زيدًا . الآنَ صارتْ مفتوحةً ؛ لأنَّ العاملَ الأولَ غيرُ العاملِ الثاني ، وتقولُ : مررْتُ بزيدٍ . خفَضْناها لاختلافِ العواملِ .

إذن : الأواخرُ تختلفُ باختلافِ العواملِ الداخلةِ على الكلمةِ ، إن دخَل عليها عاملُ رفعٍ رفَعْناها ، عاملُ نصبٍ نصَبْناها ، عاملُ خفضٍ خفَضْناها[(٤)] .

---

(١) انظر شرح قطر الندى ص ٤، ومغني اللبيب ١/ ١٥٠ .

(٢) تقول : جلست حيثُ جلس زيد . بالضم ، ويجوز لك أن تقول : حيثَ . بالفتح ، وحيثِ ، بالكسر ، وحَوْثُ ، إلا أن هذه الأوجه الأربعة ليست بسبب العوامل ، ألا ترى أن العامل واحد ، وهو « جلس » ، وقد وُجد معه التغيُّر المذكور .

وخرج أيضًا بقوله : لاختلافِ العواملِ . ما إذا تغيَّر آخرُ الكلمةِ لاختلافِ المخاطَبِ .

مثال ذلك : تقولُ : ضربْتُ . للمتكلِّم ، وتقول : ضربْتَ للمخاطَب ، وتقولُ : ضربْتِ للمخاطبةِ المؤنثةِ .

فهنا تغيَّر آخر الكلمة (التاء) لاختلافِ المخاطب ، لا لاختلافِ العواملِ ، فلا يُعَدُّ إعرابًا .

(٣) فالعامل هو : ما يجعل آخر الكلمة بحالة مخصوصة ؛ رفعًا ، أو نصبًا ، أو جرًّا ، أو جزمًا .

وهو نوعان :

الأول : العوامل اللفظية ، وهي ما يُتَلَفَّظُ بها ، كالنواصب ، والجوازم ، وحروف الجر ، والأفعال ، وغيرها .

والثاني : العوامل المعنوية ، وهي ما لا يتلفظ بها ، كالابتداء في المبتدأ ، والتجرد عن الناصب والجازم في المضارع ، ولا ثالث لهما . وانظر القواعد الأساسية للهاشمي رحمه الله ص٤١، حاشية ١ .

(٤) فالعوامل تختلف ، من عامل يقتضي الرفع على الفاعلية ، أو نحوها ، إلى آخر يقتضي النصب =

وقولُ المؤلفِ رحِمه اللَّهُ : لَفظًا أو تقديرًا . متعلِّقٌ بقولِه : « تغيير » أيضًا[١] ، يعني : أنَّ التغييرَ يكونُ أحيانًا لفظًا[٢] ، وأحيانًا يكونُ تقديرًا غيرَ ظاهرٍ[٣] .

= على المفعولية أو نحوها ، وهلم جرًا .
مثلاً إذا قلت : حضَر محمدٌ . فـ « محمد » مرفوع ؛ لأنه معمول لعامل يقتضى الرفع على الفاعلية ، وهذا العامل هو « حضر » .
فإن قلت : رأيتُ محمدًا . تغيَّر حال آخر « محمد » إلى النصب ؛ لتغير العامل بعامل آخر يقتضى النصب ، وهو « رأيت » .
فإذا قلتَ : حَظِيتُ بمحمدٍ . تغيَّر حالُ آخرِه إلى الجرِّ ؛ لتغيُّرِ العاملِ بعاملٍ آخرَ ، يَقْتَضِى الجرَّ ، وهو الباءُ .
وإذا تأمَّلْتَ في هذه الأمثلةِ ظهَر لك أنَّ آخرَ الكلمةِ - وهو الدالُ من محمدٍ - لم يَتَغَيَّرْ ، وأنَّ الذى تغيَّر هو أحوالُ آخرِها ، فإنك تراه مرفوعًا فى المثالِ الأولِ ، ومنصوبًا فى المثالِ الثانى ، ومجرورًا فى المثالِ الثالثِ .
وهذا التغييرُ من حالة الرفع ، إلى حالة النصب ، إلى حالة الجر ، هو الإعراب عند المؤلف ، ومن ذهب مذهبه ، وهذه الحركات الثلاث - التى هى الرفع ، والنصب ، والجر - هى علامة وأمارة على الإعراب .
ومثل الاسم فى ذلك : الفعل المضارع ، فلو قلتَ : يسافرُ إبراهيمُ . فـ « يسافر » : فعل مضارع مرفوع ؛ لتجرده من عامل يقتضى نصبه ، أو عامل يقتضى جزمه .
فإذا قلتَ : لن يسافرَ إبراهيمُ . تغيَّر حالُ « يسافر » من الرفعِ إلى النصبِ ؛ لتغيُّرِ العاملِ بعاملٍ آخرَ يَقْتَضِى نصبَه ، وهو « لن » .
فإذا قلتَ : لم يُسافِرْ إبراهيمُ . تغيَّر حالُ « يسافر » من الرفعِ ، أو النصبِ ؛ إلى الجزمِ ، لتغيُّرِ العاملِ بعاملٍ آخرَ يَقْتَضِى جزمَه ، وهو « لم » . وانظر التحفة السنية ص١٤ .

(١) ويحتمل رجوع قوله : لفظًا أو تقديرًا ؛ للعوامل فى قوله : لاختلاف العوامل . يعنى : أن العوامل إما ملفوظة كما تقدم ، أو مقدرة ، كأن يقال : مَن ضربتَ ؟ فتقول : زيدًا . التقدير : ضربتُ زيدًا .
فالعامل فى « زيدًا » النصب - وهو ضربتُ - محذوف ؛ لدلالة ما قبله عليه .
(٢) أى : ملفوظًا به ، فلا يمنع من النطق به مانع ، كما مضى فى حركات الدال من « زيد » فى كلام الشارح ، وفى حركات الدال من « محمد » ، والراء من « يسافر » فى الحواشى .
ولا مانع من ذكر أمثلة أخرى على ذلك ؛ لأن فى التَّكرار إفادة : تقول : يضربُ زيدٌ ، ولن أضربَ زيدًا ، ولم أضربْ زيدًا ، ومررت بزيدٍ .
فإن التغيير فى هذه الأمثلة ظاهر فى الاسمِ والفعلِ .
(٣) الإعراب التقديرى : هو ما يمنع من التلفظ به مانع ؛ من تعذُّر ، أو استثقال ، أو مناسبة .
وسيأتى - إن شاء اللَّه تعالى - فى كلام الشارح رحمه اللَّه توضيح ذلك .

فإن كان الحرفُ الأخيرُ صحيحًا فالتغييرُ لفظيٌّ ، وإن كان معتلاً فالتغييرُ تقديريٌّ .

وحروفُ العلةِ ثلاثةٌ ، هي : الألفُ[1] ، والواوُ[2] ، والياءُ[3] ، وما عداها حروفُ صِحَّةٍ .

والحروفُ التي يتكوَّنُ منها كلامُ العربِ ثمانيةٌ وعشرون ، خُذْ منها حروفَ العلةِ الثلاثةَ يبْقَ عندَك خمسةٌ وعشرون حرفًا ، كلُّها حرفٌ صحيحٌ .

« فالراءُ » حرفٌ صحيحٌ ، و« الباءُ » صحيحٌ ، و« الجيمُ » صحيحٌ ، و« الكافُ » صحيحٌ ، و« اللامُ » صحيحٌ .

إذن : خمسةٌ وعشرون حرفًا تَتغيَّرُ تغيُّرًا لفظيًّا باختلافِ العواملِ ؛ لأنَّها حروفٌ صحيحةٌ ، وثلاثةُ حروفٍ لا تَتغيَّرُ تغيُّرًا لفظيًّا ؛ لأنها حروفُ علةٍ .

مثالُ ذلك : تقولُ : جاء عليٌّ وعيسى .

« عليٌّ » مضمومٌ ؛ لأنَّ آخرَه حرفٌ صحيحٌ[4] ، و « عيسى » غيرُ مضمومٍ ، فهو ساكنٌ ؛ لأنَّ آخرَه ألفٌ ، والألفُ حرفُ علةٍ[5] .

وتقولُ : رأيْتُ عليًّا وعيسى .

« عليًّا » آخرُه حرفٌ صحيحٌ ، ولذلك تغيَّر ، كان بالأولِ مرفوعًا ، والآنَ منصوبًا .

---

(١) ولا حاجة أن نقول : المفتوح ما قبلها ؛ لأن ما قبلها لا يكون إلا مفتوحًا . وعلى ذلك تكون الألف دائمًا حرف علة .

(٢) المضموم ما قبلها ، فإن كان ما قبلها ساكنًا فإنها لا تكون حرف علة .
وعلى هذه فكلمة « دَلْو » الواو فيها ليست حرف علة ؛ لأن ما قبلها ساكن .
ولهذا تظهر عليها الحركات ، تقول : عندي دَلْوٌ ، واشتريْتُ دلْوًا ، ونظرتُ إلى دَلْوٍ .

(٣) المكسور ما قبلها ، فإن كان ما قبلها ساكنًا فإنها كذلك لا تكونُ حرف علة .
وعلى هذا فكلمة « ظَبْي » الياء فيها ليست حرف علة ؛ لأن ما قبلها ساكن .
ولهذا تظهر عليها الحركات ، فتقولُ : هذا ظَبْيٌ ، وصِدْتُ ظَبْيًا ، ونظرْتُ إلى ظَبْيٍ .

(٤) الياء في « علي » ليست حرف علة ؛ لأنها ياء مشدَّدة ، والياء المشددة عبارة عن ياء ساكنة ، ثم ياء متحركة ، وعليه فإن الياء ما قبلها ساكن ، فلا تكون حرف علة ، وتظهر عليها الحركات ، كما سبق .

(٥) دائمًا ؛ إذ إنَّ ما قبلها لا يكون إلا مفتوحًا ، فلا تكون إلا حرف علة ، ولا تظهر عليها الحركة .

و « عيسى » لم يتغيَّر[1] ؛ لأنَّ آخرَه حرفُ علةٍ .

وتقولُ : مررتُ بعليٍّ وعيسى .

« عليٍّ » : تغيَّر إلى الخفضِ .

و « عيسى » : لم يَتَغَيَّرْ .

إذن : « عليٌّ » مُعْرَبٌ ؛ لأنه يَتغيَّرُ آخرُه لفظًا باختلافِ العواملِ ، و « عيسى » معربٌ ؛ لأنه يتغيَّرُ آخرُه تقديرًا ، لا تظهَرُ عليه الحركةُ ؛ الضمةُ ، والفتحةُ ، والكسرةُ ، ولهذا قال المؤلفُ : لفظًا أو تقديرًا .

مثالٌ على كيفيةِ الإعرابِ اللفظيِّ ، والإعرابِ التقديريِّ :

أولاً : الإعرابُ اللفظيُّ : قام محمدٌ . قام : فعلٌ ماضٍ ، **محمدٌ** : فاعلٌ مرفوعٌ ، وعلامةُ رفعِه ضمةٌ ظاهرةٌ في آخرِه ؛ لأنَّ آخرَه حرفٌ صحيحٌ .

ثانيًا : الإعرابُ التقديريُّ : قام عيسى . قام : فعلٌ ماضٍ ، **عيسى** : فاعلٌ مرفوعٌ ، وعلامةُ رفعِه ضمةٌ مقدَّرةٌ على الألفِ ، منَع من ظهورِها التعذُّرُ .

الآن تغيَّر آخرُه ، لكن تقديرًا . ولهذا نقولُ : ضمةٌ مقدَّرةٌ على الألفِ ، منَع من ظهورِها التعذُّرُ ؛ لأنه يَتَعَذَّرُ أن تَضُمَّه ، أو تَفْتَحَه ، أو تَكْسِرَه ، فلا يمكنُ أن تأتيَ الألفُ مفتوحةً ، ولا مضمومةً ، ولا مكسورةً[2] .

سبَق أن قُلْنا : إنَّ حروفَ العلةِ ثلاثةٌ ، وهي :

---

(١) المراد بالتغير هنا التغير اللفظي ؛ حيث إن « عيسى » تتغير أيضًا ، ولكن تقديرًا ، فتقدر على آخره الضمة في حال الرفع ، والفتحة في حال النصب ، والكسرة في حال الجر ، ولا يتغير آخره لفظًا .

(٢) ويُسمَّى الاسم المنتهي بالألف مقصورًا . مثل : التقوى ، الهُدَى ، الفتى ، موسى ، مصطفى .
فالاسم المقصور هو : كل اسم معرب ، آخره ألف لازمة ، قبلها فتحة .
فاحْتُرِز بالاسم من الفعل ، نحو : يَرْضَى ، يَسْعَى ، فليس من المقصور .
ولكنه لمَّا كان مُنتهيًا بألفٍ ، مفتوح ما قبلها ، يتعذر عليها ظهور الحركة ، أُعْرِب إعرابًا تقديريًّا ، كالاسم المقصور تمامًا .

١ - الألفُ : وهى أعلُّها ؛ لأنها لا يَظْهَرُ عليها ضمةٌ ، ولا فتحةٌ ، ولا كسرةٌ ، يَتَعَذَّرُ الظهورُ عليها(١) .

٢ ، ٣ - الواوُ ، والياءُ : الواوُ ، والياءُ أهونُ من الألفِ ؛ لأنَّ الواوَ والياءَ تَظْهَرُ عليهما الفتحةُ ، قال اللَّهُ تعالى : ﴿ لَن نَّدْعُوَ مِن دُونِهِ إِلَٰهًا ﴾ .

وتقولُ : رأيتُ القاضيَ .

ولا تَظْهَرُ عليهما ضمةٌ ، ولا كسرةٌ ، ولا نقولُ : منَع من ظهورِهما التعذُّرُ ، ولكن نقولُ : منَع من ظهورِهما الثِّقَلُ ، يعنى : أنَّ ظهورَ الضمةِ على الياءِ والواوِ ثقيلٌ ، وظهورَ الكسرةِ عليهما ثقيلٌ(٢) .

فصارت حروفُ العلةِ الثلاثةُ تَتَّفِقُ فى أنَّها يُقَدَّرُ عليها الضمُّ والكسرُ ، أمَّا الفتحةُ فتُقَدَّرُ على الألفِ ، وتَظْهَرُ على الواوِ والياءِ .

وتخْتلِفُ أيضًا فى أنه يقالُ فى الألفِ : منَع من ظهورِها التعذُّرُ ، وفى الياءِ والواوِ الثِّقَلُ ؛ لأنه يمكنُ أن تقولَ : جاء القاضِيُ . ولكنها ثقيلةٌ ، ويمكنُ أن تقولَ : مررتُ بالقاضِيِ . ولكنَّها ثقيلةٌ أيضًا(٣) .

ولهذا عبَّر العلماءُ بتعبيرٍ دقيقٍ : قالوا فى الألفِ : منَع من ظهورِها التعذُّرُ ، وقالوا فى الواوِ والياءِ : منَع من ظهورِها الثِّقَلُ .

* * *

(١) فلا يُستطاع إظهار الحركة عليها ؛ لأنها لا تقبل الحركة أصلًا .

(٢) ويَستثنى الاسم المعرب المنتهى بياء لازمة ، غير مشدَّدة ، قبلها كسرة : الاسم المنقوص ، نحو : القاضِى ، الداعِى ، الهادى ، فهذا لا تظهر عليه الضمة والكسرة للثقل .

ويأخذ نفس هذا الحكم الإعرابى : الاسم المنتهى بواو لازمة ، مضموم ما قبلها ، والفعل المنتهى بياء أو واو ، فتقدر عليهما الحركات ، إلا الفتحة ؛ فإنها تظهر عليهما لخفتها ، ولكن لا يسمى شىء من هذا منقوصًا .

(٣) فالفرق بين التعذُّر والثقل : أن التعذر يعنى استحالة النطق بالحركات ، فهو أمر غير ممكن ، أما الثقل فيعنى أن النطق بالحركات ممكن ، ولكنه صعب .

ولذا يُتلافى ظهور الحركات بتقديرها ؛ طلبًا لخفة النطق التى تحرص عليها اللغة العربية .

إذن : خُذُوا أحكامَ حروفِ العلةِ :

١- الألفُ : تُقَدَّرُ عليها جميعُ الحركاتِ ، ويقالُ : منَع من ظهورِها التعذُّرُ .

٢، ٣- الواوُ والياءُ : تُقَدَّرُ عليهما الضمةُ والكسرةُ فقط ، وتَظْهَرُ عليهما الفتحةُ لخفّتِها .

ويقال فيما إذا قُدِّرت الضمةُ والكسرةُ ، يقالُ : منَع من ظهورِها الثِّقَلُ دونَ التعذُّرِ ؛ لإمكانِ النطقِ ، لكن مع الثقلِ .

وعليه فلو قال قائلٌ من الناسِ : جاء القاضيُ . قلنا : هذا خطأٌ ، لا تَنطِقُ العربُ بهذا ؛ لأنَّ الضمةَ تُقَدَّرُ على الياءِ .

ولو قال : رأيتُ القاضيَ . قلنا : هذا صحيحٌ ؛ لأنَّ الفتحةَ تَظْهَرُ على الياءِ .

ولو قال : مررتُ بالقاضيِ . قلنا : هذا خطأٌ . لأنَّ العربَ لا تَنطِقُ هكذا ؛ لأنها لو قالت هكذا صار ثقيلًا ، فلا تَنطِقُ به .

أمّا الألفُ : فلا تَنطِقُ العربُ عليه بأيِّ حركةٍ ؛ لأنَّ ذلك متعذِّرٌ(١).

---

(١) وهاكم مجموعةً من الأمثلة على الإعراب التقديري ، كي يتدرب الطالب على الإعراب :

« يخشى الفتى والقاضي :

يخشى : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف ، منع من ظهورها التعذر .

الفتى : فاعل مرفوع بضمة مقدرة على الألف ، منع من ظهورها التعذر .

والقاضي : الواو حرف عطف ، والقاضي : معطوف على الفتى ، وهو مرفوع بضمة مقدرة على الياء ، منع من ظهورها الثقل .

« لن أخشى الفتى :

لن : حرف نفي ونصب واستقبال .

أخشى : فعل مضارع منصوب بـ « لن » ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف ، منع من ظهورها التعذر ، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا ، تقديره « أنا » .

الفتى : مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف ، منع من ظهورها التعذر .

« مررت بالقاضي :

مررت : فعل وفاعل . =

....

= بالقاضي : جار ومجرور ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الياء ، منع من ظهورها الثقل .
« يدعو زيد :
يدعو : فعل مضارع مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الواو ، منع من ظهورها الثقل .
زيد : فاعل مرفوع بضمة ظاهرة .
« يرمي زيد :
يرمي : فعل مضارع مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء ، منع من ظهورها الثقل .
زيد : فاعل مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة في آخره .
فهذه كلها ، التغيير فيها مقدر ؛ للتعذر على الألف ؛ لأنها لا تقبل الحركة ، والثقل على الياء والواو ؛ لأنهما يقبلان الحركة ، لكنها ثقيلة عليهما .
وأما نحو : لن أخشى القاضي . فتظهر الفتحة على الياء .
وإعرابه :
لن أخشى : ناصب ومنصوب ، والفاعل مستتر وجوبًا ، تقديره « أنا » .
القاضي : مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة .
وكذلك : لن أدعوَ زيدًا ، ولن أرميَه ؛ فإنها تظهر فيه ، وإعراب الأول :
لن أدعو : ناصب ومنصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله مستتر فيه وجوبًا ، تقديره « أنا » .
زيدًا : مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة .
ومثله : لن أرميه .
فـ « أرمي » منصوب بـ « لن » ، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا ، تقديره « أنا » ، والهاء مفعول به مبني على الضم في محل نصب .
وإنما ظهرت الفتحة على الياء ، والواو ، في الاسم والفعل خفتها ، بخلاف الضمة والكسرة ؛ فإنهما يُقدَّران لثقلهما .
ولا فرق في الألف والياء بين أن يكونا موجودَيْن ، كما مُثِّل ، أو محذوفين . فالألف نحو : جاء فتًى . بالتنوين .
وإعرابه :
جاء : فعل ماض .
فتى : فاعل مرفوع بضمة مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين .
ونحو : رأيت فتًى :
وإعرابه : رأيتُ : فعل وفاعل .
فتى : مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين ، منع من ظهورها التعذر . =

....

= ونحو : مررت بفتى .
وإعرابه :
مررت : فعل وفاعل .
بفتى : جار ومجرور بكسرة مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين ؛ إذ أصله « فتي » بفتح التاء وتحريك الياء مُنوَّنةً ، فقُلبت الياء ألفًا لتحركها ، وانفتاح ما قبلها ، فاجتمع ساكنان ؛ الألف والتنوين ، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين .
والألف حذفت منالفظًا ، لاخطًّا ، في الأحوال الثلاثة ؛ الرفع ، والنصب ، والجر .
والياء ، نحو : جاء قاضٍ . بالتنوين .
وإعرابه :
جاء : فعل ماضٍ .
وقاضٍ : فاعل مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين ، منع من ظهورها الثقل .
ونحو : مررت بقاضٍ .
وإعرابه :
مررت : فعل وفاعل .
بقاضٍ : جار ومجرور ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين ، منع من ظهورها الثقل .
وأصله قاضيٌ أو قاضيٍ ، بتحريك الياء منوّنة ، فاستُثْقِلَت الضمة أو الكسرة على الياء ، فحذفت فالتقى ساكنان ؛ الياء والتنوين ، فحذفت لالتقاء الساكنين .
وأما نحو : رأيت قاضيًا . فتظهر فيه الفتحة لخفتها ، كما تقدم .
فهذان قسمان من أقسام الإعراب التقديرى ، هما :
١ – الاسم المقصور ، وهو المختوم بألف لازمة ، مفتوح ما قبلها .
ويلحق به فى الإعراب التقديرى الفعل الذى آخره ألف ، فكلاهما تقدر عليه الحركات كلها ، ويكون المانع من ظهورها التعذر .
٢ – والاسم المنقوص ، وهو المختوم بياء لازمة ، غير مشدَّدة ، قبلها كسرة ، ويلحق به الاسم المنتهى بواو لازمة ، مضموم ما قبلها ، والفعل المنتهى بياء أو واو ، فتقدر عليها الحركات إلا الفتحة ، ويكون المانع من ظهور الضمة والكسرة عليها الثقل .
وهنالك أيضًا قسمٌ آخر من الأسماء تُقَدَّر عليه الحركات ، وإن لم يكن من الأسماء المعتلة ، وهو الاسم المضاف لياء المتكلم ، نحو : قدسى – دينى – كتابى – قلمى – إخوانى – أعدائى .
وتقدر الحركات الإعرابية الثلاث ؛ الضمة ، والفتحة ، والكسرة فى الاسم المضاف لياء المتكلم =

* * *

= للمناسبة ؛ أي : مناسبة ياء المتكلم ؛ إذ الياء المضاف إليها الاسم يناسبها قبلها الكسرة دائمًا ، ولذا يتعذر الإتيان بحركة الإعراب حينئذ ، فتقدر .

لاحظ إعراب الأسماء المضافة لياء المتكلم فيما تحته خط فيما يلي :

قال تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ ﴾ .

وقال تعالى : ﴿ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ ﴾ .

وقال تعالى : ﴿ إِنِّي تَوَكَّلْتُ عَلَى اللَّهِ رَبِّي وَرَبِّكُمْ ﴾ .

فسوف تجد أن كلمة « ربي » في الآية الأولى مرفوعة بضمة مقدرة منع من ظهورها حركة مناسبة ياء المتكلم ، وهي الكسرة ، وكلمة « ربي » في الآية الثانية منصوبة بفتحة مقدرة للسبب السابق ، وكلمة « ربي » في الآية الثالثة مجرورة بكسرة مقدرة للسبب السابق أيضًا .

والحق أن التناسب مطلب كبير تسعى إليه اللغة العربية بألفاظها وتراكيبها ، والتضحية بالعلامة الإعرابية الظاهرة من أجله هنا يدل أكبر دلالة على ذلك .

أنواعُ الإعرابِ

★ أنواعُ الإعرابِ ★

لما فرغ رحمه اللهُ من الكلامِ على تعريفِ الإعرابِ شرع في بيانِ ألقابه ، مُعبِّرًا عنها بالأقسامِ ، فقال رحمه اللهُ : وأقسامُه أربعةٌ : رفعٌ ، ونصبٌ ، وخفضٌ ، وجزمٌ . أي : وأقسامُ الإعرابِ أربعةٌ .

ومن أين عرفْنا أنَّ الأقسامَ أربعةٌ ؟

الجوابُ : ذكرْتُ لكم أنَّ دليلَ النحوِ ليس من الكتابِ ، ولا السُّنَّةِ ، ولكن من التتبُّعِ والاستقراءِ ، يعني : أنَّ العلماءَ - رحمهم اللهُ - تتبَّعوا واستقْرَءُوا كلامَ العربِ ، ووجدوا أنَّ الإعرابَ لا يخرجُ عن هذه الأقسامِ الأربعةِ : رفعٍ ، ونصبٍ ، وخفضٍ ، وجزمٍ[1] .

يعني : ما من كلمةٍ من كلماتِ الإعرابِ إلا وهي إما مرفوعةٌ ، أو منصوبةٌ ، أو مخفوضةٌ ، أو مجزومةٌ .

مثالُ الرفعِ : تقولُ : قام الرجلُ .

ومثالُ النصبِ : أكرمْتُ الرجلَ .

---

(١) قال الشيخ محمد محيي الدين رحمه الله في التحفة ص ١٧ : ولكل واحد من هذه الأنواع الأربعة معنى في اللغة ، ومعنى في اصطلاح النحاة .
أما الرفع فهو في اللغة : العُلُوّ والارتفاع .
وهو في الاصطلاح : تغيُّر مخصوص ، علامته الضمة ، وما ناب عنها ، وستعرف قريبًا ما ينوب عن الضمة في الفصل الآتي إن شاء الله .
وأما النصب فهو في اللغة : الاستواء والاستقامة .
وهو في الاصطلاح : تغيُّر مخصوص ، علامته الفتحة ، وما ناب عنها .
وأما الخفض فهو في اللغة : ضد الرفع ، وهو التَّسَفُّل .
وهو في الاصطلاح : تغيُّر مخصوص ، علامته الكسرة ، وما ناب عنها .
وأما الجزم فهو في اللغة : القطع .
وفي الاصطلاح : تغير مخصوص ، علامته السكون ، وما ناب عنه . اهـ

ومثالُ الخفضِ : مررتُ بالرجلِ .

ومثالُ الجزمِ : لم يَقُمْ زيدٌ .

وهل هذه الأقسامُ الأربعةُ تَشْمَلُ الاسمَ والفعلَ والحرفَ ؟

الجوابُ : لا تَشْمَلُها :

أما الحرفُ فغيرُ داخلٍ إطلاقًا ، لا يَقَعُ مرفوعًا ، ولا منصوبًا ، ولا مخفوضًا ، ولا مجزومًا ؛ لأنه مبنيٌّ ، قال ابنُ مالكٍ :

* وكلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ للبِنَا[1] *

والمبنيُّ ليس مُعْرَبًا ، فالمبنيُّ مثلُ الميتِ لا يتحرَّكُ[2] .

مثالُ الحروفِ : هَلْ . فهي حرفُ استفهامٍ ، لا تتغيَّرُ أبدًا ، في كلِّ كلامِ العربِ تأتي « هَلْ » كما هي ، تأتي بها في أولِ الكلامِ ، أو في وسطِ الكلامِ ، أو في آخرِ الكلامِ ، لا يمكنُ تغييرُها[3] .

ولهذا نقولُ : إنَّ الحروفَ كلَّها لا يَدْخُلُ عليها الإعرابُ .

وبذلك يَخْرُجُ ثُلُثُ اللغةِ العربيةِ ؛ لأنَّ أقسامَ الكلامِ - كما سبق - ثلاثةٌ ؛ الاسمُ والفعلُ والحرفُ[4] ، ويَبْقَى عندنا الاسمُ والفعلُ .

---

(١) الألفية ، باب المعرب والمبني ، البيت رقم (٢١) .

ومراده رحمه الله بهذا البيت أن كل الحروف مبنية ، سواء كانت مختصة بالاسم ، أو بالفعل ، أو مشتركة ، وسواء كانت عاملة ، أم غير عاملة ، وسواء كانت على حرف واحد ، أم أكثر .

(٢) وقد سبق تعريف المبني بما يدل على نفس هذا المعنى ص ٩٢ ، فقد قلنا في تعريفه : هو ما لزم آخره حالة واحدة ، لغير عامل ، ولا اعتلال .

ولذا قال الشارح هنا رحمه الله : إنه مثل الميت لا يتحرك .

(٣) المراد بذلك أن سكون آخرها لا يتغير ، فلا تجدها مرة مرفوعة ، ومرة منصوبة ، ومرة مجرورة ، دائمًا آخرها ساكن ، ولو اختلفت عليها العوامل .

(٤) وإذا كانت أقسام الكلام ثلاثة ، والحرف أحد هذه الأقسام الثلاثة ، وهو كله مبني ، فإنه يكون قد خرج بذلك عن الإعراب ثلث اللغة العربية .

ولمَّا ذَكَر المُصَنِّفُ رحِمه اللَّهُ الأقسامَ على سبيلِ الإجمالِ شرَع في ذكرِها على سبيلِ التفصيلِ ، فقال : فللأسماءِ من ذلك الرفعُ والنصبُ والخفضُ ، ولا جزمَ فيها ، وللأفعالِ من ذلك الرفعُ والنصبُ والجزمُ ، ولا خفضَ فيها .

اشْتركت الأسماءُ والأفعالُ في شيئين من الأقسامِ الأربعة ، وهما الرفعُ والنصبُ ، واخْتَصَّت الأسماءُ بالخفضِ ، والأفعالُ بالجزمِ .

مثالُ الرفعِ والنصبِ في الفعلِ والاسمِ ، تقولُ : الرجلُ يقومُ . **الرجلُ** : اسمٌ مرفوعٌ ، **ويقومُ** : فعلٌ مرفوعٌ .

إذن : اشْتركا في الرفعِ .

وتقولُ : لن نُكْرِمَ المُهْمِلَ .

نكرمَ : فعلٌ منصوبٌ ، **والمُهْمِلَ** : اسمٌ منصوبٌ .

ومثالُ الجزمِ في الفعلِ ، والجرِّ في الاسمِ ، تقولُ : **لا تَنْظُرْ إلى المهملِ** .

تَنْظُرْ : **فعلٌ مجزومٌ** . **المهملِ** : اسمٌ مخفوضٌ ؛ **لأنه دخَل عليه حرفُ الجرِّ « إلى »** .

إذن : **الخفضُ يَدْخُلُ على الاسمِ فقط ، فهو خاصٌّ به ، فلا يَدْخُلُ على الفعلِ ؛ لأنَّه مرَّ علينا أنَّ من علاماتِ الاسمِ الخفضَ .**

فإذا كان من علاماتِ الاسمِ الخفضُ فمعناه : **أننا لا نَجِدُ فعلاً مخفوضًا ، فالخفضُ خاصٌّ بالاسمِ**[1] .

ثانيًا : الجزمُ : الجزمُ خاصٌّ بالفعلِ[2] ، **فلا تَجِدُ اسمًا مجزومًا أبدًا .**

---

(١) وإنما اخْتَصَّ الاسم بالخفض(*) ؛ لخفته وثقل الجر ، فتعادلا ، وأيضًا لكون الاسم هو الأصل في الإعراب اختص بحركة زائدة عن الفعل .

(٢) وإنما اختص الفعل بالجزم ؛ لأنه ثقيل ، والجزم خفيف ، فقابَل خِفَّةَ الجزمِ ثِقَلُ الفعلِ ، فتعادَلا .

(*) يقال : اخْتَصَّ به ؛ أي : انفرد . وانظر المعجم الوسيط (خ ص ص) .

فإن قال قائلٌ : **عندى اسمٌ مجزومٌ قرأناه فى كتابِ اللَّهِ ، قال تعالى : ﴿ وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ ﴾ . و « مَنْ » اسمٌ ، ومجزومٌ ؛ لأنَّ آخِرَه السكونُ ؟**

نقولُ : هذا ليس بجزمٍ ، ولكنَّ هذا بناءٌ ، والمبنيُّ ليس له دَخْلٌ فى الإعرابِ إطلاقًا ، كما قلتُ لكم : المبنيُّ ميتٌ لا يتحرَّكُ .

ولهذا « مَنْ » ، تقولُ مثلًا : جاءَ مَنْ تُحِبُّه . « مَنْ » هنا فاعلٌ .

وتقولُ : أكْرِمْ مَنْ تُحِبُّه . « مَنْ » مفعولٌ .

وتقولُ : انْظُرْ إلى مَنْ تُحِبُّه . « مَنْ » اسمٌ مجرورٌ .

وهل تَغَيَّرت « مَنْ » ؟

الجوابُ : لم تَتَغَيَّرْ ، جاءت فى مَحَلِّ رفعٍ ، ولم تَتَغَيَّرْ ، وجاءت فى مَحَلِّ نصبٍ ، ولم تَتَغَيَّرْ ، وفى مَحَلِّ جرٍّ ، ولم تَتَغَيَّرْ ؛ وذلك لأنها مبنيةٌ .

إذن : فى بابِ الإعرابِ سقَطَت الحروفُ ، وكلُّ المبنياتِ من الأسماءِ[1]

---

(١) اعْلَمْ - رحمك الله - أن الأصل في الأسماء هو الإعراب ؛ أي : الغالب والراجح فيها هو الإعراب ؛ لأن الاسم يدل بذاته على معنى مستقل به ، ولذا فهو صالح لأن تتعاقب عليه المعانى المختلفة من الفاعلية والمفعولية وغير ذلك ، وكل معنى من المعانى السابقة يتطلب علامة تخصه فى آخر الكلمة ليتميز عن بقية المعانى الأخرى ، مما يؤدى إلى أمن اللَّبس ، وعدم الخَلْط بين المعانى المختلفة ، فلا بد إذن من تغير العلامة الإعرابية آخرَ الأسماء ؛ نتيجةَ تغيُّر المعانى المتعاقبة عليها ، فاستحقت الأسماء بذلك الإعراب .

والبناء في الأسماء خروج عن الأصل فيها ، والمبنيات من الأسماء محصورة فى ثمانية أنواع ، هى :

١ - الضمائر .
٢ - أسماء الشرط .
٣ - أسماء الاستفهام .
٤ - أسماء الإشارة .
٥ - أسماء الأفعال .
٦ - الأسماء الموصولة .
٧ - الأعلام المختومة بـ « وَيْه » ، كـ « سيبويه » .
٨ - بعض الظروف ، نحو « الآن » . =

والأفعالِ(١).

والخلاصةُ الآنَ :

أولاً : أنَّ أقسامَ الإعرابِ أربعةٌ ؛ رفعٌ ، ونصبٌ ، وخفضٌ ، وجزمٌ .

ثانيًا : أنَّ الأسماءَ والأفعالَ(٢) تَشْتَرِكُ في الرفعِ ، والنصبِ ، وتَنْفَرِدُ الأسماءُ

= ولكن نقول في كل ما مضى : هذه مبنيات لعارض ، وليس بلازم .

ولْيُعلَم أن هناك أشياء أخرى تُبنى لعارض ، مثل :

١- النكرة المقصودة ، والمنادى العَلَم المُفرَد ، في باب النداء ، فالمنادى العلم المفرد ، مثل : يا نوح .

فـ « نوح » منادى مبني على الضم ، في محل نصب ، والنكرة المقصودة ، نحو : يا مسلم - تقصد مسلمًا بعينه - اجْتَهِدْ .

فـ « مسلم » : منادى مبني على الضم ، في محل نصب .

٢- بعض الظروف ، نحو : « أمس » ، فـ « أمس » تُبْنى على الكسر في لغة أهل الحجاز إذا أردت به معينًا ، وهو اليوم الذي قبل يومك .

وإذا أريد بـ « أمس » يوم من الأيام الماضية ، أو كُسِّر ، أو دخلته « أل » ، أو أُضيف ، أُعْرِب بإجماع ، تقول : فعلت ذلك أمْسًا ؛ أي : في يوم من الأيام الماضية .

٣- الأسماء المركبة ، كالأعداد المركبة ، مثل : أحد عشر ، وتسعة عشر ، وما بينهما ، فهي مبنية على فتح الجزأين ، ما عدا اثنَي عشر ، واثْنَتَي عشرة ؛ فإن صدرهما معرب إعراب المثنى ، ولفظ « عشر ، عشرة » مبنيان على الفتح .

٤- اسم لا النافية للجنس في بعض أحواله :

مثال ذلك : لا رجلَ في البيت . فـ « رجل » : اسم « لا » مبني على الفتح في محل نصب .

(١) الأفعال - كما سبق - على ثلاثة أقسام :

١- ماض . ٢- أمر . ٣- مضارع .

أما الفعل الماضي : فقد اتفق النحاة على بنائه .

وأما الفعل الأمر : فقد اختُلِف في بنائه ، والراجح أنه مبني .

وأما الفعل المضارع : فالأصل فيه الإعراب كالأسماء ، ولا يبنى إلا في حالتين ، سيأتي ذكرهما - إن شاء الله - في كلام المؤلف رحمه الله .

وإذا علمنا ذلك تبين لنا أنه لا يدخل معنا من الأفعال في الإعراب إلا الفعل المضارع فقط ، أما الفعل الماضي والأمر فلا يدخلان ؛ لأنهما دائمًا مبنيان .

(٢) المراد الفعل المضارع فقط ؛ لما سبق من أن الفعلين الماضي والأمر مبنيان دائمًا . =

بالخفضِ ، وليس فيها جزمٌ ، وتَنْفَرِدُ الأفعالُ بالجزمِ ، وليس فيها خفضٌ[1] .

ثالثًا : هل يَدْخُلُ فى هذه الأقسامِ الحرفُ ؟

الجوابُ : لا يَدْخُلُ ؛ لأنه لا يَتغَيَّرُ .

وهل تَدْخُلُ الأسماءُ المبنيةُ ؟

الجوابُ : لا تَدْخُلُ ؛ لأنَّ المبنيَّ لا يَتغَيَّرُ .

وهل تَدْخُلُ الأفعالُ المبنيةُ ؟

الجوابُ : لا تَدْخُلُ ؛ لأنَّ الأفعالَ المبنيةَ لا تَتغَيَّرُ .

إذن : لا يَدْخُلَ إلا الأسماءُ والأفعالُ المُعْرَبةُ فقط ، ولهذا نقولُ : إنَّ الإعرابَ تغييرُ أواخِرِ الكلمِ ؛ لاختلافِ العواملِ الداخلةِ عليها ، لفظًا أو تقديرًا .

مثالٌ على بناءِ الفعلِ الماضى : قام الرجُلُ .

قام : فعلٌ ماضٍ مبنيٌ على الفتحِ ، ولا نقولُ : النصبِ ؛ لأنَّ النصبَ خاصٌ بالمعرباتِ ، وكلُّ الأفعالِ الماضيةِ مبنيةٌ .

الرجُلُ : فاعلٌ مرفوعٌ بالضمةِ الظاهرةِ على آخرِه ، ففيه من الإعرابِ الرفعُ .

مثالٌ آخرُ : مررْتُ برجلٍ .

مررْتُ : فعلٌ ماضٍ مبنيٌ على السكونِ .

مثالٌ على إعرابِ الفعلِ المضارعِ :

قال تعالى عن نفسِه : ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ . فى الفعلين « يَلِدْ - يُولَدْ » من أقسامِ الإعرابِ الجزمُ ، والجزمُ - كما سبق - لا يَدْخُلُ فى الأسماءِ .

---

(١) وبهذا يتبين أن أنواع الإعراب على ثلاثة أقسام :

١ - قسم مشترك بين الأسماء والأفعال ، وهو الرفع والنصب .

٢ - قسم مختص بالأسماء ، وهو الخفض .

٣ - قسم مختص بالأفعال ، وهو الجزم .

بابُ معرفةِ علاماتِ الإعرابِ

* بابُ معرفةِ علاماتِ الإعرابِ[1] *

لمَّا ذكَرَ المؤلفُ رحمه اللَّهُ الإعرابَ ذكَرَ علاماتِ الإعرابِ ، فقال : للرفعِ أربعُ علاماتٍ : الضمةُ ، والواوُ ، والألفُ ، والنونُ[2] .

يعني رحِمه اللَّهُ : أنَّ علاماتِ الرفعِ أربعةٌ ؛ أصليةٌ ونائبةٌ ، الضمةُ هي الأصلُ ، والباقي نيابةٌ عن الضمةِ[3] .

فالأصلُ إذن : **أنَّ الرفعَ يكونُ بالضمةِ ، تقولُ : « محمدٌ » ، « زيدٌ » ، « بكرٌ » ، « خالدٌ » ، وهكذا .**

أمَّا الواوُ فإنَّها أيضًا تكونُ علامةً للرفعِ ، لكن نيابةً عن الضمةِ ، تقولُ مثلاً : **جاء المسلمون .**

المسلمون : **فاعلٌ مرفوعٌ بالواوِ ، نيابةً عن الضمةِ .**

وكذلك الألفُ تكونُ أيضًا نيابةً عن الضمةِ ، فتقولُ : **قام الرجلان .**

الرجلان : **فاعلٌ مرفوعٌ بالألفِ ، نيابةً عن الضمةِ .**

وكذلك النونُ تكونُ أيضًا نيابةً عن الضمةِ ، تقولُ : **الرجالُ يقومون .**

---

(١) يعني : أن علامات الإعراب الدالة عليه ، منها ما يكون علامة للرفع ، ومنها ما يكون علامة للنصب ، ومنها ما يكون علامة للجر ، ومنها ما يكون علامة للجزم ، وقد ذكرها المؤلف على هذا الترتيب ، مقدمًا علامات الرفع ، لقوته وشرفه ، ولكونه إعراب العُمَد[*] .

(٢) فتستطيع أن تعرف أن الكلمة مرفوعة ، بوجود واحد من هذه العلامات الأربع في آخرها .

(٣) وتُسمَّى العلامات الفرعية ، ولذلك نقول : إن علامات الإعراب عمومًا على قسمين :

علامات أصلية ، وهي : الضمة في الرفع ، والفتحة في النصب ، والكسرة في الجر ، والسكون في الجزم .

وعلامات فرعية مثل : الواو ، والنون ، والألف ، والياء ، وغير ذلك - مما سيأتي ذكره بالتفصيل - إن شاء الله تعالى .

(*) أي : الأركان ؛ كالفاعل ، ونائب الفاعل ، والمبتدأ .

يقولون : فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ ، وعلامةُ رفعِه ثبوتُ النونِ ، نيابةً عن الضمةِ .

إذن : الرفعُ له أربعُ علاماتٍ : ضمةٌ ، وواوٌ ، وألفٌ ، ونونٌ ، الأصلُ منها الضمةُ ، والباقي نيابةً عنها .

* * *

مواضعُ الضمةِ

* مواضعُ الضمةِ[1] *

قال المؤلفُ رحمه اللَّهُ تعالى : فأمَّا الضمةُ فتكونُ علامةً للرفعِ في أربعةِ مواضعَ : في الاسمِ المفردِ ، وجمعِ التكسيرِ ، وجمعِ المؤنثِ السالمِ ، والفعلِ المضارعِ الذي لم يتَّصِلْ بآخرِه شيءٌ .

يعني رحمه اللَّهُ : أنَّ الذي يُرْفَعُ بالضمةِ أربعةُ أشياءَ :

أولاً : الاسمُ المفردُ . ويُقْصَدُ بالمفردِ هنا ما دلَّ على واحدٍ ، أو واحدةٍ[2] .

فقولُك : رجلٌ . اسمٌ مفردٌ ؛ لأنَّه دلَّ على واحدٍ ، وقولُك : « زيد » اسمٌ مفردٌ ؛ لأنَّه دلَّ على واحدٍ ، وقولُك : « هند » اسمٌ مفردٌ ؛ لأنه دلَّ على واحدةٍ ، وقولُك : شجرة » اسمٌ مفردٌ ؛ لأنه دل على واحدةٍ .

إذن : كلُّ اسمٍ مفردٍ فإنه يُرْفَعُ بالضمةِ ولا بدَّ ، فلو قلتَ : قام محمدٌ .

فـ « محمدٌ » : فاعلٌ مرفوعٌ بالضمةِ ؛ لأنه اسمٌ مفردٌ .

ولو قلتَ : قام محمدًا . فهذا غيرُ صحيحٍ ؛ لأنك لم ترْفَعْه بالضمةِ ، وهو لا بدَّ أن يُرْفَعَ بالضمةِ .

---

(١) بدأ المؤلف رحمه الله الآن يذكر ما يكون لكل واحدة من هذه العلامات الأربع ، على سبيل اللف والنشر المرتَّب .

(٢) فالمراد بالاسم المفرد في كلام المؤلف رحمه الله ههنا : ما ليس مثنًى ، ولا مجموعًا ، ولا مُلْحقًا بهما ، ولا من الأسماء الخمسة ، سواء أكان المراد به مذكرًا ، مثل : محمد ، وعلي ، وحمزة ، أم كان المراد به مؤنثًا ، مثل : فاطمة ، وعائشة ، وزينب .
وسواء أكانت الضمة ظاهرة ، كما في نحو : حضَر محمدٌ ، وسافرت فاطمةُ .
أم كانت مقدرة ، نحو : حضَر القاضي والفتي وغلامي ، ونحو : تزوَّجتْ ليلى ونُعمَى .
فإن « محمد » ، و« فاطمة » مرفوعان ، وعلامةُ رفعِهما الضمةُ الظاهرةُ ، و« الفتى » ، ومثله « ليلى » ، و« نعمى » مرفوعات ، وعلامة رفعهن ضمة مقدرة على الألف ، منع من ظهورها التعذر ، و« القاضي » مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء ، منع من ظهورها الثقل ، و« غلامي » مرفوعٌ ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، منع من ظهورها حركة المناسبة .

ومثالُ الاسمِ المفردِ أيضًا : دارٌ ، بابٌ ، درجةٌ ، مِرْوَحةٌ ، كتابٌ .

فكلُّ هذه الأسماءِ تُرْفَعُ بالضمةِ ؛ لأنَّها اسمٌ مفردٌ .

ثانيًا مما يُرْفَعُ بالضمةِ : جمعُ التكسيرِ(١) .

جمعُ التكسيرِ هو : ما دلَّ على ثلاثةٍ(٢) فأكثرَ ، مع تغيُّرٍ بناءِ مفردِه(٣) .

---

(١) معناه لغة : مطلق التغيير .
وأما معناه في الاصطلاح فقد ذكره الشارح رحمه الله .

(٢) يُوهِمُ كلام الشارح رحمه الله هنا أن المفرد من جمع التكسير لا يكون إلا مؤنثًا ؛ لأنه قال : ثلاثة . ولكنَّ هذا غير مراد بلا شك ، بدليل أن الشيخ الشارح نفسه رحمه الله ضرب على جمع التكسير أمثلةً مذكَّرة ، مثل : رجال ، وأعراب .
فالمفرد من جمع التكسير قد يكون مذكرًا ، وقد يكون مؤنثًا ، كما سيأتي في الأمثلة ، إن شاء الله تعالى .
وعليه فالذي ينبغي أن يكون عليه تعريف جمع التكسير هو ما عرَّفه به الشيخ محمد محيي الدين رحمه الله في التحفة ص١٩ ، قال رحمه الله : وأما جمع التكسير فالمراد به : ما دل على أكثر من اثنين أو اثنتين ، مع تغير في صيغة مفرده . اهـ . والله أعلم .

(٣) وقد ذكر الشيخ محمد بن محيي الدين رحمه الله أنواع التغير الموجودة في جموع التكسير ، فقال رحمه الله في التحفة ص١٩ ، ٢٠ : وأنواع التغير الموجودة في جموع التكسير ستة :
١ – تغير بالشكل ليس غير ، نحو : أَسَد ، وأُسْد ، ونَمِر ، ونُمْر ؛ فإنَّ حروف المفرد والجمع في هذين المثالين مُتَّحِدة ، والاختلاف بين المفرد والجمع إنما هو في شكلها .
٢ – تغير بالنقص ليس غير ، نحو : تُهَمة وتُهَم ، وتُخَمة ، وتُخَم ، فأنت تجد الجمع قد نقص حرفًا في هذين المثالين – وهو التاء – وباقي الحروف على حالها في المفرد .
٣ – تغير بالزيادة ليس غير ، نحو : صِنْوٌ ، وصِنْوانٌ ، في مثل قوله تعالى : ﴿ صِنْوَانٌ وَغَيْرُ صِنْوَانٍ ﴾ .
٤ – تغير في الشكل مع النقص ، نحو : سَرِير ، وسُرُر ، وكتاب ، وكُتُب ، وأَحْمَر ، وحُمْر ، وأبيض ، وبِيض .
٥ – تغير في الشكل مع الزيادة ، نحو : سبب ، وأسباب ، وبطل ، وأبطال ، وهند ، وهنود ، وسَبُع ، وسباع ، وذئب ، وذئاب ، وشجاع ، وشُجْعان .
٦ – تغير في الشكل ، مع الزيادة والنقص جميعًا ، نحو : كريم ، وكُرَماء ، ورغيف ، ورُغْفان ، وكاتب ، وكُتَّاب ، وأمير ، وأُمَراء .
وهذه الأنواع كلها تكون مرفوعة بالضمة ، سواء أكان المراد من لفظ الجمع مذكَّرًا ، نحو : رجال ، =

مثالُ ذلك : الرِّجالُ . دلَّ على ثلاثةٍ فأكثرَ ، مع تغيُّرِ بناءِ المفردِ .

المفردُ من « الرِّجالِ » « رَجُل » ، إذا قلتَ « رجال » تغيَّر بناءُ المفردِ ، فالمفردُ : راءٌ مفتوحةٌ ، وجيمٌ مضمومةٌ ، والجمعُ : راءٌ مكسورةٌ ، وجيمٌ مفتوحةٌ ، بينَها وبينَ اللامِ ألفٌ ، وفى « رَجُل » ليس بينَها ، وبينَ اللامِ ألفٌ(١) .

إذن : تغيَّر بناءُ المفردِ ، ولهذا نُسَمِّيه جمعَ تكسيرٍ ؛ لأننا كسَّرْنا المفردَ ، وحطَّمْناه ، وأتَيْنا بصورةٍ جديدةٍ .

ومثالُ ذلك أيضًا : « أَعْرَابٌ » جمعُ « أَعْرَابِيّ » ، فـ« أعراب » جمعُ تكسيرٍ ؛ لأنه تغيَّر بناءُ المفردِ ، فقد نقَص الجمعُ عن المفردِ(٢) .

وأحيانًا يَزِيدُ الجمعُ ، مثلَ : « رجال » .

مثالٌ آخرُ : « بَيْت » مفردُ « بُيُوت » ، و« أَبْيات » ، فكلاهما جمعُ تكسيرٍ ؛ لأنَّ المفردَ تغيَّر بناؤُه فيهما(٣) .

مثالٌ آخرُ : « أَبَاعِر » جمعُ تكسيرٍ ؛ لأنَّ مفردَه « بَعِير » ، فتَغيَّر المفردُ(٤) .

فإذن : جمعُ التكسيرِ : ما دلَّ على ثلاثةٍ فأكثرَ ، مع تغيُّرِ بناءِ المفردِ .

= وكُتَّاب ، أم كان المراد منه مؤنثًا ، نحو : هنود ، وزيانب .
وسواء أكانت الضمة ظاهرة كما في هذه الأمثلة ، أم كانت مقدرة(*) ، كما فى نحو : شكَارَى ، وجَرْحَى ، ونحو : غذارَى ، وحَبالَى ، تقولُ : قام الرجالُ والزَّيانبُ ، فتجدهما مرفوعين بالضمة الظاهرة ، وتقول : حضر الجَرْحَى والعَذارَى . فيكون كل من « الجرحى » ، و« العذارى » مرفوعًا بضمة مقدرة على الألف ، منع من ظهورها التعذر . اهـ

(١) فهو تغير فى الشكل ، مع الزيادة ، وهذا هو النوع الخامس من أنواع التغير التى سبق الإشارة إليها .
(٢) فهو تغير بالنقص ليس غيرُ ، وهو النوع الثانى من أنواع التغير .
(٣) فهو تغير فى الشكل مع الزيادة ، وهو النوع الخامس من أنواع التغير .
(٤) فهو تغير فى الشكل ، مع الزيادة والنقص جميعًا ، وهو النوع السادس من أنواع التغير .

(*) ولا فرق في المقدرة بين أن تكون مقدرة للتعذر ، أو للثقل ، أو للمناسبة ، نحو : غِلْماني .

ثالثًا : جمعُ المؤنثِ السالمِ(١) :

جمعُ المؤنثِ السالمُ هو : ما دلَّ على ثلاثٍ فأكثرَ ، مع سلامةِ بناءِ المفردِ(٢) .

وقيل : ما جُمِعَ بألفٍ وتاءٍ مَزيدَتَينِ على مفردِه(٣) .

(١) قال الأستاذ عباس بن حسن في النحو الوافي ص١٣٧، حاشية ١: المراد بالسالم ما سلم فيه صيغة المفرد ، وذلك بأن يَبْقى المفرد على حاله بعد الجمع ؛ لا يدخل حروفَه تغييرٌ في نوعها ، أو عددها ، أو حركاتها ، إلَّا عند الإعلال ، في نحو : المصطفَوْن - القاضُون .
هذا وكلمة السالم تعرب صفة للجمع ، أو للمذكر ، فتضبط على حسب حالة الموصوف . ومثل هذا يقال في معنى وضبط كلمة : الـ « سالم » في : « الجمع المؤنث السالم »(*) .
ولهذا يُسمَّيان بجمْعَي التصحيح ؛ لصحة مفردهما في الغالب عند جمعه عليهما ، بخلاف جمع التكسير ؛ فإن مفرده لا بد أن يتغير في الجمع ، فكأنما يصيبه الكسر ليدخله التغيير . اهـ
(٢) قد يؤاخذ على هذا التعريف للشيخ رحمه الله ، فيقال : إن هذا التعريف ليس مانعًا ؛ فإنه لو ترك على إطلاقه هكذا لدخل فيه جمع المذكر السالم ؛ لأن جمع المذكر السالم يدل على ثلاث فأكثر ، مع سلامة بناء المفرد .
ولذلك نقول : إن هذا سبق لسان من الشيخ رحمه الله ، ومما يدل على ذلك أن الشيخ رحمه الله عرَّف جمع المؤنث السالم عند الكلام على نيابة الكسرة عن الفتحة بقوله : ما دل على اثنتين فأكثر ، بزيادة الألف والتاء ، مع سلامة بناء المفرد .
فقيد رحمه الله جمع المؤنث السالم بقيدين ، كلاهما يُخرج جمع المذكر السالم :
القيد الأول : قوله : ما دل على اثنتين فأكثر . وجمع المذكر السالم يشترط في مفرده أن يكون مذكرًا ، فإن كان مفرده مؤنثًا لم يجمع جمع مذكر سالمًا .
القيد الثاني : قوله : بزيادة الألف والتاء . وجمع المذكر السالم يجمع بزيادة الواو والنون في حالة الرفع ، والياء النون في حالتي النصب والجر ، على مفرده .
ولذلك نقول : إن التعريف الجامع المانع لجمع المؤنث السالم هو أن يقال في تعريفه : ما دلَّ على أكثر من اثنين ، أو اثنتين ، بزيادة ألف وتاء في آخره ، نحو : « زينبات ، قطارات ، خطابات . » .
فقولنا : ما دل على أكثر من اثنين ، أو اثنتين . خرج به جمع المذكر السالم فإنه لا يكون مفرده إلا مذكرًا .
وقولنا : بزيادة ألف وتاء في آخره . خرج به جمع التكسير ؛ لأنه - كما سبق - تتكسر فيه بنية مفرده ، وهذا الجمع يتم فقط بزيادة الألف والتاء ، دون تغير لبنية مفرده في الغالب .
وبذلك يكون هذا التعريف جامعًا مانعًا ؛ حيث إنه لم يبق إلا جمع المؤنث السالم . والله أعلم .
(٣) يطلق بعض النحاة(**) على هذا الجمع ما جمع بألف وتاء مزيدتين ؛ لمجيئه أحيانًا من المذكر ، نحو : =

(*) يعني رحمه الله : في قولك جمع المذكر السالم .
(**) كابن هشام ، قال رحمه الله في شرح القطر ص٤٥: ولذلك عدلت عن قول أكثرهم : جمع المؤنث =

مثاله : « هِنْد » عندَ جمعِها جمعَ مؤنثٍ سالمًا تقولُ : « هِنْدات » ويُلاحظُ أن المفردَ لم يَتَغَيَّرْ ، ولهذا سمَّيْناه جمعًا سالمًا .

ومثالُه أيضًا : عائشة : عائشات ، خديجة : خديجات ، فاطمة : فاطمات[١]، وهَلُمَّ جرًّا .

فإذا قيل : « أبيات »[٢] لماذا لا نقولُ : إنَّها جمعُ مؤنثٍ سالمٌ ؟

الجوابُ : لأنَّه تغيَّر المفردُ[٣]، وأيضًا التاءُ في « أبيات » أصليةٌ[٤] ، وجمعُ المؤنثِ السالمُ لا بدَّ أن تكونَ التاءُ زائدةً[٥].

= سُرادقات ، حَمَّامات ، جمع سُرادق وحمام .

كما أن بعض هذا الجمع لا تسلم فيه صورة المفرد ، بل تحدث بها تغييرات عند الجمع ، نحو : سَجَدات ، وذِكْريات ، جمع سَجْدة ، وذِكْرى ؛ إذ فُتحت العين في كلمة « سجدات » عند الجمع ، وقُلِبت الألف ياء في كلمة « ذِكْريات » .

ولكن لا مانع من تسمية هذا الجمع بجمع المؤنث السالم ؛ إذ إن المفرد تسلم صورته عند هذا الجمع في أغلب أحواله ، ومن ثَمَّ درَج كثير من النحاة على هذه التسمية .

(١) فالجمع في هذه الأمثلة زاد على المفرد بالألف والتاء .

(٢) ونحو أبيات أيضًا : أصوات جمع صوت ، وأموات جمع ميت .

(٣) وهو تغير في الشكل ، مع الزيادة .

« قولنا : تغير في الشكل ؛ لأن « بَيْت » مفتوحة الباء ، ساكنة الياء ، و« أبيات » ساكنة الباء ، مفتوحة الياء .

« وقولنا : مع الزيادة . المراد بالزيادة هنا زيادة الهمزة في أول كلمة « أبيات » . وليس المراد الألف والتاء في آخر الكلمة ؛ لأن جمع المؤنث السالم يكون بزيادة الألف والتاء على مفرده .

(٤) ولذلك نقول : إنها جمع تكسير .

(٥) فإن قيل : إذا كان الأمر هكذا ، فكيف تُخَرَّجُ هذه الأمثلة التي أتى بها الشارح رحمه اللّٰه في قوله : إن « عائشات ، وخديجات » جمع مؤنث سالم ، وهي جمع « عائشة ، وخديجة » ، والتاء لم تُزَدْ في الجمع ، كما هو ظاهر ، فهي موجودة في المفرد والجمع ؟

فالجواب عن ذلك أن يقال : إنَّ التاءَ التي في الجمع غير التاء التي في المفرد ، والدليل على ذلك أن =

= السالم . إلى أن قلت : الجمع بالألف والتاء ، لأَعُمَّ جمع المؤنث وجمع المذكر ، وما سلم فيه المفرد وما تغير . اهـ

وكذلك « قُضَاة »(١) هى جمعُ تكسيرٍ ، وليست جمعَ مؤنثٍ سالمًا ؛ لأنه تغيّر فيها بناءُ المفردِ ، ولأنَّ الألفَ فيها أصليةٌ ؛ لأنَّ أصلَ « قُضَاة » : « قُضَيَة » هذا أصلُها ، فقُلِبَت الياءُ ألفًا ، لعِلَّةٍ تصريفيةٍ(٢) ، ليس هذا موضعَ ذكرِها .

إذن : جمعُ المؤنثِ السالمُ : ما دلَّ على ثلاثةٍ فأكثرَ ، مع سلامةِ بناءِ المفردِ ، وإن شِئْتَ فقُلْ : ما جُمِع بألفٍ وتاءٍ مزيدتين على مفردِه .

هذا يُرْفَعُ بالضمةِ ، تقولُ : جاءت المسلماتُ .

المسلماتُ : فاعلٌ مرفوعٌ بالضمةِ ؛ لأنها جمعُ مؤنثٍ سالمٌ .

« المؤمنات » كذلك : جمعُ مؤنثٍ سالمٌ ، « الصادقات » جمعُ مؤنثٍ سالمٌ ، « الغافلات » جمعُ مؤنثٍ سالمٌ ، « الراكعات الساجدات » مثلُها .

إذن : جمعُ المؤنثِ السالمُ يُرْفَعُ بالضمةِ(٣) .

* * *

رابعًا : قال المؤلفُ رحمه اللَّهُ : **والفعلُ المضارعُ الذى لم يَتَّصِلْ بآخرِه شيءٌ .**

وهنالك أفعالٌ غيرُ مضارعةٍ ، فهناك الفعلُ الماضى والفعلُ الأمرُ ، والذى معنا هو

= كتابة التاء فى « خديجة ، وعائشة » غير كتابة التاء فى « عائشات ، وخديجات » ، ففى « عائشة ، وخديجة » مربوطة ، وفى « عائشات ، وخديجات » مطلقة .

فإن قيل : فأين ذهبت التاء التى كانت فى المفرد ؟

فالجواب عن ذلك أن يقال : إن هذه التاء حُذِفَت عند الجمع ؛ لأنها فى الأصل زائدة ، واستُغْنِى بتاء الجمع عن وجودها ؛ لأنها إنما جيء بها للمفرد للدلالة على تأنيث الكلمة ، فلما أتينا بتاء الجمع ، ودلَّت على نفس المعنى - وهو التأنيث - استُغْنِى عنها بتاء الجمع ، وحذفت .

(١) ونحو « قضاة » : دعاة ، ورعاة .

(٢) لأنها تحركت ، وانفتح ما قبلها ، فقُلِبَت ألفًا ، فصار « قضاة » ، فألفه منقلبة عن ياء .

(٣) الظاهرة ، ولا تكون الضمة مقدرةً فى جمع المؤنث السالم ، إلا عند إضافته لياء المتكلم ، نحو : هذه شجراتى وبقراتى . والمانع هنا من ظهور الحركة هو اشتغال المحل بحركة المناسبة ، كما تقدم .

الفعلُ المضارعُ[(١)] .

لكن قال المؤلفُ : الذى لم يَتَّصِلْ بآخِرِه شىءٌ . مثلَ : يضربُ ، يأكُلُ ، يشربُ ، يقومُ ، يقْعُدُ ، يذهبُ ، يَجِيءُ ، والأمثلةُ كثيرةٌ ، هذا فعلٌ مضارعٌ لم يَتَّصِلْ بآخرِه شىءٌ[(٢)] .

وكذلك « يخشى » يُرْفَعُ بالضمةِ ، لكن ضمةٌ مقدَّرةٌ على الألفِ .

وكذلك « يَرْمِى » فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ بالضمةِ ، لكن مقدَّرةٌ على الياءِ ، منَع من ظهورِها الثِّقَلُ .

فصار الفعلُ المضارعُ الذى لم يَتَّصِلْ بآخرِه شىءٌ يُرْفَعُ بالضمةِ ، إمَّا لفظًا ، وإما تقديرًا .

وقولُ المؤلفُ : لم يَتَّصِلْ بآخرِه شىءٌ . خرَج به الفعلُ المضارعُ الذى اتَّصَل بآخِرِه شىءٌ ، فهذا لا يُرْفَعُ بالضمةِ[(٣)] .

---

(١) فقوله رحمه الله : والفعل المضارع . قيد خرج به الفعل الماضى والفعل الأمر ، فهما مبنيان دائمًا ، كما سبق ، ونحن نتكلم عن الإعراب ، فلا موضع لهما معنا هنا .

(٢) وآخره حرف صحيح ، فيرفع بضمة ظاهرة .

(٣) فالفعلُ المضارع قد يتصل بآخره ما يوجب بناءه ، أو ينقِل إعرابه من الرفع بالضمة ، إلى الرفع بثبوت النون :

والذى يوجب بناءه شيئان :

أولًا : نون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة[(*)] : فإذا اتصل الفعل المضارع بأحدهما خرج عن الإعراب إلى البناء ، فيبنى على الفتح ، نحو قوله تعالى : ﴿ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِنَ الصَّاغِرِينَ ﴾ .

ثانيًا : نون النسوة : فإذا اتصل بها الفعل المضارع بنى على السكون ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ ﴾ . فالفعل « يرضعن » هنا مبنى على السكون .

والذى ينقِل إعرابه من الرفع بالضمة إلى الرفع بثبوت النون اتصاله بواحد من ثلاثة ضمائر :

١ – ألف الاثنين ، نحو : يكتبانِ ، ينصرانِ .

٢ – واو الجماعة ، نحو : يكتبونَ ، ينصرونَ . =

(*) الفرق بينهما : أن الثقيلة مفتوحة مشدَّدة ، والخفيفة تكون ساكنة .

مثل : « يقولون » . هذا فعلٌ مضارعٌ ، لكن قد اتَّصَلَ بآخرِه شيءٌ ، فقد اتَّصل بآخرِه الواوُ والنونُ .

إذن : لا يمكنَ أن يُرْفَعَ بالضمةِ ؛ لأنه اتَّصَل بآخرِه شيءٌ .

مثالٌ آخرُ : قال اللَّهُ تعالى : ﴿ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِنَ الصَّاغِرِينَ ﴾ . الفعلانِ : « ليُسْجَنَنَّ ، ليكونَنْ » لا يُرْفَعانِ بالضمةِ ؛ لأنهما اتَّصل بآخرِهما نونُ التوكيدِ الثقيلةُ والخفيفةُ .

مثالٌ آخرُ : النساءُ يَقُمْنَ . الفعلُ « يَقُمْنَ » لا يُرْفَعُ بالضمةِ ؛ لأنه اتَّصل به نونُ النسوةِ ، والمؤلفُ رحمه اللَّهُ يقولُ :لم يَتَّصِلْ بآخرِه شيءٌ .

مثالٌ آخرُ : « يقومانِ » . لا يُرْفَعُ بالضمةِ ؛ لأنه اتَّصل بآخرِه شيءٌ ، وهو الألفُ والنونُ .

إذن : الذي يُرْفَعُ بالضمةِ أربعةُ أشياءَ :

١- الاسمُ المفردُ ، كـ « زيد » . ٢- جمعُ التكسيرِ ، كـ « الرجال » .

٣- جمعُ المؤنثِ السالمُ ، كـ « المسلمات » .

٤- الفعلُ المضارعُ الذي لم يَتَّصِلْ بآخرِه شيءٌ ، مثلَ : « يقومُ » ، « يضربُ » ، « يأكُلُ » ، « يَرْمِي » ، « يَخْشَى » ، « يغزو » ، كلُّ هذا مرفوعٌ بالضمةِ ، لكن قد تكونُ ظاهرةً ، وقد تكونُ مقدَّرةً .

فإذا قلت : الرجالُ يقومون . فبماذا نَرْفَعُ « الرجالَ » ؟

الجوابُ : بالضمةِ ؛ لأنه جمعُ تكسيرٍ .

وبماذا نَرْفَعُ « يقومون » ؟

= ٣- ياء المخاطبة ، نحو : تكتبينَ ، تنصرينَ .

فإذا اتصل الفعل المضارع بواحد من هذه الضمائر الثلاثة فإنه لا يرفع بالضمة حينئذ ، بل يرفع بثبوت النون ، والألف ، أو الواو ، أو الياء فاعل ، وسيأتي إيضاح ذلك إن شاء الله .

الجوابُ : لا يُرْفَعُ بالضمةِ ؛ لأنه اتَّصَل بآخرِه شيءٌ ، والمؤلفُ يقولُ : الفعلُ المضارعُ الذى لم يَتَّصِلْ بآخرِه شيءٌ .

وإذا قلتَ : المسلماتُ يَفْهَمْنَ . فبماذا نَرْفَعُ « المسلمات » ؟

الجوابُ : بالضمةِ ؛ لأنه جمعُ مؤنثٍ سالمٌ .

وبماذا نَرْفَعُ : « يَفْهَمْنَ » ؟

الجوابُ : لا تُرْفَعُ بالضمةِ ؛ لأنه اتَّصَل بها نونُ النسوةِ[1] .

ولو قلتَ : تقومُ المسلماتُ . فإنَّ الفعلَ « تقومُ » يُرْفَعُ بالضمةِ ؛ لأنه فعلٌ مضارعٌ لم يَتَّصِلْ بآخرِه شيءٌ .

و « المسلمات » كذلك تُرْفَعُ بالضمةِ ؛ لأنها جمعُ مؤنثٍ سالمٌ ، واللَّهُ أعلمُ .

* * *

(١) قد سبق أن الفعل المضارع إذا اتصل بنون النسوة فإنه يخرج عن باب الإعراب ، ويكون مبنيًّا على السكون .

نِيابةُ الواوِ عن الضمةِ

* نيابة الواو عن الضمة *

قال المؤلف رحمه الله تعالى : وأمَّا الواوُ فتكونُ علامةً للرفعِ في موضعين : في جمعِ المذكرِ السالمِ ، وفي الأسماءِ الخمسةِ [١] ، وهي : أبوك ، وأخوك ، وحموك ، وفوك ، وذو مالٍ .

قولُه رحمه اللَّهُ : وأمَّا الواوُ . أتى بالواوِ بعدَ الضمةِ ، ولم يأتِ بالألفِ ، ولا النونِ بعدَها ؛ لأن الضمةَ إذا أُشبِعَت تولَّد منها الواوُ ، فالواوُ أقربُ شيءٍ للضمةِ ، فلهذا جعَلَها المؤلفُ تُواليها .

وقولُه رحمه اللَّهُ : وأمَّا الواوُ فتكونُ علامةً للرفعِ في موضعين . جزَى اللَّهُ المؤلفَ خيرًا على تقسيمِه هذا وحصْرِه .

وما الدليلُ على هذا الحصرِ ؟

الدليلُ هو التتبُّعُ والاستقراءُ ؛ فإنَّ علماءَ اللغةِ - رحِمهم اللَّهُ - تتبعوا كلامَ العربِ ، فوجدوا أنَّ الذي يُرفَعُ بالواوِ لا يَعْدُو شيئين .

وقولُه رحمه اللَّهُ : في جمعِ المذكَّرِ السالمِ . هذا هو الموضعُ الأولُ من المواضعِ التي تكونُ فيها الواوُ علامةً للرفعِ ، نيابةً عن الضمةِ .

وجمعُ المذكرِ السالمُ هو : ما دل على ثلاثٍ فأكثرَ ، مع سلامةِ بناءِ المفردِ [٢] .

---

(١) لمَّا انتهى المؤلف رحمه الله من ذكر علامة الرفع الأصلية « الضمة » ، وذِكْرِ مواضعها ، شرَع في ذكر ما ينوب عنها ، من الواو والألف والنون .

(٢) هذا التعريف من الشيخ رحمه الله ليس مانعًا ؛ إذ قد يدخل فيه جمع المؤنث السالم ، فقد مضى أن جمع المؤنث السالم قد يدل على ثلاث فأكثر مع سلامة بناء مفرده ، كما تقول : خطابات جمع خطاب ، جوابات جمع جواب ، قطارات جمع قطار ، إصطبلات جمع إصْطَبْل [*] .

لذلك نقول : إنه لو قُيِّد هذا التعريف بقولنا : بزيادة واو ونون ، أو ياء ونون ، على مفرده ، لكان أولى .

(*) بهمزة قطع : حَظِيرة الخيل . وانظر المعجم الوسيط « إصطبل » .

وإن شئت فقل : ما جُمِع بواوٍ ونونٍ ، أو ياءٍ ونونٍ مزيدتين .

يعني : تزيدُ واوًا ونونًا ، أو ياءً ونونًا على المفردِ ، والباقي على ما هو عليه .

وإن شئت فقل : ما سلِم فيه بناءُ مفردِه [1] .

= ولا يلتفت إلى كون الشارح رحمه الله هنا قال : بثلاث . أي : لا بد أن يكون مفرده مذكرًا . لأن جمع المؤنث السالم قد يكون مفرده مذكرًا ، كما سبق في الأمثلة السابقة . والله أعلم .

ولعل سبب وقوع مثل ذلك من الشيخ رحمه الله ما ذكره في مقدمته لشرح الواسطية ١٧/١ ، حيث قال رحمه الله : ومن المعلوم أن الشرح المُتَلَقَّى من التقرير ليس كالشرح المكتوب بالتحرير ؛ لأن الأول يعتريه من النقص والزيادة ما لا يعتري الثاني » . اهـ

وإلا فمثل هذا لا يقع فيه مثل فضيلة الشيخ ابن عثيمين رحمه الله ؛ فإن سَعة علمه بالعربية شيء معلوم لكل من سمع الشيخ رحمه الله ، أو قرأ له .

(١) وقد ذكر الشيخ محمد محيي الدين رحمه الله في التحفة ص٢٢ تعريفًا جامعًا ، يجمع هذه التعريفات الثلاثة ، فقال رحمه الله : وأما جمع المذكر السالم فهو : اسم دل على أكثر من اثنين ، بزيادة في آخره (*) ، صالح للتجريد عن هذه الزيادة ، وعطف مثله عليه ، نحو قوله تعالى : ﴿فَرِحَ ٱلْمُخَلَّفُونَ﴾ . وقوله تعالى : ﴿لَّـٰكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ . وقوله تعالى : ﴿وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُجْرِمُونَ﴾ . وقوله تعالى : ﴿إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَـٰبِرُونَ﴾ . وقوله تعالى : ﴿وَءَاخَرُونَ ٱعْتَرَفُوا۟ بِذُنُوبِهِمْ﴾ .

فكلٌّ من « المخلفون ، الراسخون ، المؤمنون ، المجرمون ، صابرون ، آخرون » جمع مذكر سالم ، دال على أكثر من اثنين ، بسبب الزيادة التي في آخره - وهي الواو والنون - وهو صالح للتجريد من هذه الزيادة ، ألا ترى أنك تقول : مُخَلَّف ، وراسخ ، ومؤمن ، ومجرم ، وصابر ، وآخر .

وكل لفظ من ألفاظ الجموع الواقعة في هذه الآيات مرفوع ، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة ، وهذه النون التي بعد الواو عِوَضٌ عن التنوين في قولك : « مُخَلَّفٌ » وأخواتِه ، وهو الاسم المفرد . اهـ

وذاكم هو إعراب الآية الأولى من الآيات السابقة ، نذكره حتى يتدرب الطالب على الإعراب ، قال تعالى : ﴿فَرِحَ ٱلْمُخَلَّفُونَ﴾ .

فرح : فعل ماضٍ ، مبني على الفتح .

المخلفون : فاعل مرفوع ، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة ؛ لأنه جمع مذكر سالم ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد .

(*) هذه الزيادة تكون واوًا ونونًا في حالة الرفع ، وياء ونونًا في حالتي النصب ، والجر .

فإن دل على أكثر من اثنين بلا زيادة ، نحو لفظ : « ثلاثة » . فلا يقال له : جمع مذكر سالم .

مثالُ ذلك : « مسلم » . زِدْ واوًا ونونًا ، تقولُ : « مسلمون » . هذا جمعُ المذكرِ السالمُ [١] . لأنك زِدْتَ واوًا ونونًا على المفردِ ، وبقِيَ المفردُ على ما هو عليه ، وإن شئتَ فقلْ : لأنك جمَعْتَه مع سلامةِ بناءِ المفردِ [٢] .

وهل « بَنُونَ » جمعُ « ابن » جمعُ مذكرٍ سالمٌ ؟

الجوابُ : لا ؛ لأنَّ بناءَ المفردِ قد تغَيَّر ، نعم لو قلنا : « ابنون » - إن كان هذا يجوزُ في اللغةِ - صار جمعَ مذكرٍ سالمًا ، لكنه لا يقالُ في اللغةِ « ابنون » ، ولكن يقالُ : « بنون » .

ولكنَّ النحويين - رحمهم اللَّهُ - عندَهم فِطْنَةٌ [٣] ، قالوا : إذا لم يكنْ جمعَ مذكرٍ سالمًا ، فلْيكُنْ مُلْحقًا به [٤] ، وجعَلوا مثلَ هذا مُلْحقًا بجمعِ المذكرِ السالمِ [٥] .

---

(١) وبذلك يتفق كل من جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم في أن كلاًّ منهما يسْلَمُ فيه بناء المفرد ، لكن في جمع المؤنث السالم تزيد ألفًا وتاء ، وفي جمع المذكر السالم تزيد واوًا ونونًا في حالة الرفع ، وياء ونونًا في حالتي النصب والجر .

(٢) فالمفرد لم يتغير ، ولذلك سُمِّي هذا الجمع سالمًا ، ولهذا أيضًا يُسَمَّى الجمع الصحيح ؛ لصحة مفرده عند الجمع .

والهدفُ من جمع الكلمات جمع مذكر سالمًا قصدُ الإيجاز والاختصار ؛ إذ قولك : العالِمون العامِلون يحبهم اللَّه . أخصر من قولك : العالِمُ العامِلُ ، والعالِمُ العامِلُ ، والعالِمُ العامِلُ يحبهم اللَّه .

(٣) وهذا هو حال النحاة ، كالزِّئْبَق ونافِقاء اليَرْبوع(*) ، لا تستطيع أن تُمسِكه ، حالهم : إذا ضاقت عليكم هنا فاخرجوا من هنا .

(٤) المقصود بالملحق هنا : ما ورد من الأسماء على صورة جمع المذكر السالم ، لكنه ليس منه على وجه التحقيق ، إما لأنه لا ينطبق عليه تعريفه ، أو لأنه لم يَسْتَوْفِ شروطه .

ونظرًا لأنَّ هذا الكتاب للمُبتدئين فقد أعرض الشارح عن ذكر شروط هذا الجمع . وإذا أردت معرفة هذه الشروط بالتفصيل فانظر شرحنا للألفية ١/ ١٦٩ .

(٥) ومن الملحقات بجمع المذكر السالم ، والتي أتى ذِكْرُها في الكتاب والسنة :

١ - عشرون وبابه ، وبابه هو : ثلاثون - أربعون - خمسون - ستون - سبعون - ثمانون - تسعون . وتُسَمَّى هذه ألفاظَ العقود .

ومن نماذج هذه الأسماء في القرآن : -

(*) النافِقاء : إحدى جِحَرة اليَرْبُوع ، يكتُمها ويُظْهِر غيرها ، إذا طُلِب من واحد هرب إلى الآخر ، وخرج منه . وانظر النهاية لابن الأثير ، والقاموس المحيط (ن ف ق) .

= قوله تعالى : ﴿ وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً ﴾ .
وقوله تعالى : ﴿ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ فِي الْأَرْضِ ﴾ .
وقوله تعالى : ﴿ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا ﴾ .
٢- أَهْلُونَ :
ومن نماذج ذلك فى القرآن الكريم :
قوله تعالى : ﴿ شَغَلَتْنَا أَمْوَالُنَا وَأَهْلُونَا ﴾ .
وقوله تعالى : ﴿ بَلْ ظَنَنْتُمْ أَنْ لَنْ يَنْقَلِبَ الرَّسُولُ وَالْمُؤْمِنُونَ إِلَى أَهْلِيهِمْ أَبَدًا ﴾ .
ففى الآية الأولى « أهلونا » مرفوعة بالواو ؛ لأنها معطوفة على الفاعل « أموالنا » ، وفى الآية الثانية « أهليهم » مجرورة بالياء .
٣- أُولُو :
ومن الشواهد عليها فى القرآن الكريم :
قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَأْتَلِ أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولِي الْقُرْبَى ﴾ .
وقوله تعالى : ﴿ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ ﴾ .
وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِأُولِي الْأَبْصَارِ ﴾ .
وقوله تعالى : ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ ﴾ .
و « أولو » ملازمة للإضافة ، ولهذا لا تأتى معها النون ، تقول : جاء أولو الفضل ، ورأيت أولى الفضل ، ومررت بأولى الفضل .
٤- عَالَمون ، بفتح اللام :
والشاهد عليها فى القرآن : قوله تعالى : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ .
٥- عِلِّيُّونَ : وهو اسم لأعلى الجنة .
والشاهد عليها فى القرآن : قوله تعالى : ﴿ كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ ، وَمَا أَدْرَاكَ مَا عِلِّيُّونَ ﴾ .
٦- أَرَضون ، بفتح الراء :
ومن الشواهد عليها : قوله ﷺ فيما رواه البخارى ومسلم : « مَن اقتطع شبرًا من الأرض ظلمًا طوَّقه الله إياه يوم القيامة من سبع أرَضينَ » .
٧- سِنُون :
ومن نماذج هذا الملحق فى القرآن :
قوله تعالى : ﴿ كَمْ لَبِثْتُمْ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ ﴾ .
وقوله تعالى : ﴿ فَلَبِثَ فِي السِّجْنِ بِضْعَ سِنِينَ ﴾ .
٥- عِضُون ، جمع عِضَة ، بمعنى : كذب وافتراء .
قال تعالى : ﴿ الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ ﴾ . =

مثالٌ على رفعِ جمعِ المذكرِ السالمِ بالواوِ :

تقولُ : قام المسلمون[1] بسَعْيٍ مشكورٍ في مساعدةِ الفقراءِ .

فإذا قال قائلٌ : قامَ المسلمونُ . بضمِّ النونِ ، يعني : برفعِها بالضمةِ ، فهذا خطأٌ[2] .

وإذا قال قائلٌ : قامَ المسلمين . بالياءِ ، فهذا أيضًا خطأٌ ؛ لأنها تُرْفَعُ بالواوِ .

إذن : عرَفْنا أنَّ جمعَ المذكرِ السالمَ لا بدَّ أن يُرْفَعَ بالواوِ ، ولا يمكنُ أن يُرْفَعَ بغيرِ الواوِ .

* * *

وقولُ المؤلفِ رحمه اللَّهُ : وفي الأسماءِ الخمسةِ .

هذا هو الموضعُ الثاني الذي تكونُ الواوُ فيه علامةً للرفعِ نيابةً عن الضمةِ .

والأسماءُ الخمسةُ عبارةٌ عن أسماءٍ حصَرها النحويّون ، ولا يمكنُ أن نَزيدَ عليها إلا واحدًا اخْتُلِف فيه ، لكنَّ المؤلفَ كوفيٌّ يرى أن الأسماءَ خمسةٌ ، وابنَ مالكٍ بَصْرِيٌّ يرى أنها ستةٌ ، وزاد فيها « هَن » [3] ، ونحن نَتَّبِـعُ مُؤَلِّفَنا [4] .

= ٩- عِزِين ، جمع عِزَة ، يعني : الفِرْقة والعُصْبة من الناس .

قال تعالى : ﴿فَمَالِ الَّذِينَ كَفَرُوا قِبَلَكَ مُهْطِعِينَ ۝ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِينَ ۝﴾ .

(١) المسلمون : فاعل مرفوع ، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة ؛ لأنه جمع مذكر سالم .

(٢) لأنَّ حق نون جمع المذكر السالم وما أُلحِقَ به : الفتح ، سواء كان مرفوعًا ، أو منصوبًا ، أو مجرورًا ، فيقال : المسلمونَ ، المسلمينَ .

قال ابن مالك رحمه الله في الألفية :

ونونَ مجموعٍ وما به الْتَحَقْ ... فافْتَحْ وقَلَّ مَن بكسرِه نَطَقْ

(٣) الهَن : كناية عمّا يُستَقْبَح ذكره ، أو هو كناية عن عورة الرجل والمرأة .

(٤) وهذا على القاعدة التي أصَّلها الشارح رحمه الله ، من أنه سيسير على منهج المؤلف رحمه الله ، فيقول : الخفض بدلاً من الجر ، والألف واللام بدلاً من « أل » ، وكذلك الأسماء الخمسة بدلاً من الأسماء الستة ، إلى غير ذلك مما سيأتي من الخلاف بين الكوفيين والبصريين . وانظر ص ٧١ من هذا الكتاب ، حاشية ٢ .

والأسماءُ الخمسةُ ذكرها المؤلفُ رحمه اللَّهُ بقوله : وهي : أبوكَ ، وأخوكَ ، وحَمُوكِ[١] ، وفُوكَ ، وذو مالٍ .

وهي تُرْفَعُ بالواوِ، قال تعالى : ﴿وَلَمَّا فَصَلَتِ ٱلْعِيرُ قَالَ أَبُوهُمْ﴾ . فقال : أبوهم . ولم يَقُلْ : أباهم . لأنه مرفوعٌ بالواوِ[٢] .

إذن : الأسماءُ الخمسةُ تُرْفَعُ بالواوِ ، ولكن لِنَتَأَمَّلْ أنه لا بدَّ فيها من شروطٍ[٣] :

هذه الشروطُ جملتُها أن تكونَ على اللفظِ الذى قاله المؤلفُ ، والمؤلفُ قالها على أنها مفردٌ ، فخُذ هذا شرطًا : أن تكونَ مُفْرَدَةً .

فإن كانت جمعًا مثلَ « آباء » فإنها لا تُرْفَعُ بالواوِ ، فـ « آباء » جمعُ « أب » ، فهي جمعُ تكسيرٍ ، وجمعُ التكسيرِ سبق أنه يُرْفَعُ بالضمةِ[٤] .

---

(١) نطقها الشارح رحمه الله هنا بكسر الكاف ، ونص على كسرها ؛ خلافًا لما سبقها ، وما بعدها . فقد نطقهم بفتح الكاف ، والسبب في ذلك أن « الحم » اسم لأقارب الزوج ، فيكون المخاطب هي المرأة ، فلذلك كُسِرت كاف المخاطَبة .

وقيل : الحم اسمٌ لأقارب الزوجة ، فتكون الكاف مبنية على الفتح ، كالباقي .

(٢) ومن الأمثلة على رفع الأسماء الخمسة بالواو أيضًا : قول الله تعالى : ﴿وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ﴾ . وقوله تعالى : ﴿مِنْ حَيْثُ أَمَرَهُمْ أَبُوهُم﴾ . وقوله تعالى : ﴿وَإِنَّهُ لَذُو عِلْمٍ﴾ . وقوله تعالى : ﴿إِنِّي أَنَا أَخُوكَ﴾ .

فكل اسم منها في هذه الأمثلة مرفوع ، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة ، وما بعدها من الضمير ، أو لفظ « مال » ، أو لفظ « علم » مضاف إليه .

(٣) حتى تُعْرَب هذا الإعراب .

(٤) ومثال جمع الأسماء الخمسة جمع تكسير ، تقول : الآباء يُرَبُّون أبناءهم ، وتقول : إخوانك يدك التي تَبْطِش بها ، وقال الله تعالى : ﴿ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ﴾ . وقال تعالى : ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ . وقال تعالى : ﴿فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا﴾ .

فـ « الآباء » ، و « آباؤكم » ، و « إخوة » مرفوعة بالضمة الظاهرة ؛ لأنها جموع تكسير .

أما « إخوانًا » فهو أيضًا جمع تكسير ، وهو منصوب بالفتحة الظاهرة .

وخرج باشتراط الإفراد أيضًا : ما لو كانت مُثَنَّاة ، أو مجموعة جمع مذكر سالمًا .

فلو كانت مثناة أُعْرِبت إعراب المثنى ؛ بالألف رفعًا ، وبالياء نصبًا وجرًّا ، وسيأتي بيانه قريبًا ص ١٣٦ ، ١٦٦ ، =

والشرطُ الثاني : أن تكونَ مُكَبَّرةً[(١)] ، فإن كانت غيرَ مُكَبَّرةٍ فإنَّها لا تُرفَعُ بالواوِ .

مثلاً : إنسانٌ جاء بطفلٍ صغيرٍ ، فقلتُ له : جاء أُخَيُّك . صَغَّرتُه ، فهل أرْفَعُها بالواوِ ، وأقولَ : أُخَيُّوكَ ؟

الجواب : لا ، إذا كانت مصغَّرةً ، فإنها تُرفَعُ بالضمةِ[(٢)] .

إذَنْ : فشرطُها أن تكونَ مكبَّرةً .

الشرطُ الثالثُ : أن تكونَ مضافةً[(٣)] . فإن كانت غيرَ مضافةٍ فإنها لا تُرفَعُ بالواوِ ، ولكن تُرفَعُ بالضمةِ .

فتقولُ مثلاً : جاء أبوك . هذا صحيحٌ ، لكن لو حذفْتَ الإضافةَ ، فإنَّك تقولُ : جاء أبٌ . ولا يجوزُ أن تقولَ : جاء أبو . بالواوِ ، حرامٌ نحوًا .

إذًا نقولُ : جاء أبٌ . ونرْفَعُ « أب » بالضمةِ[(٤)] . لأنها اسمٌ مفردٌ .

= تقول : أبواك ربّياك . وتقول : تأدَّبْ في حضرة أبويْكَ . وقال الله تعالى : ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ﴾ . وقال تعالى : ﴿فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾ .

ولو كانت مجموعة جمع مذكر سالمًا رُفعت بالواو على ما تقدم ، ونصبت وجرت بالياء ، تقول : هؤلاءِ أبونَ ، وأخونَ . وتقول : رأيتُ أبينَ وأخينَ . ولم يُجمع بالواو والنون غير لفظ الأب والأخ ، وكان القياس يقتضي ألا يجمع شيء منها هذا الجمع .

(١) لأن المؤلف رحمه الله ذكرها مكبَّرة .

(٢) وتنصب بالفتحة ، وتجر بالكسرة ، فإعرابها إذا كانت مصغَّرة يكون بالحركات الظاهرة ، تقول : هذا أُبَيٌّ[(*)] وأُخَيٌّ . وتقول : رأيت أُبَيًّا[(**)] وأُخَيًّا . وتقول : مررت بأُبَيٍّ[(***)] وأُخَيٍّ .

(٣) وهذا الشرط مأخوذ أيضًا من لفظ المؤلف رحمه الله ، فقد ذكرها مضافة إلى كاف المخاطب ، إلا « ذو » فقد ذكرها مضافة إلى اسم ظاهر ؛ لأنها لا تضاف إلى مُضْمَر .

(٤) وتنصب بالفتحة ، وتجر بالكسرة ، فإعرابها يكون بالحركات الظاهرة أيضًا ، تقول : هذا أبٌ . وتقول : رأيت أبًا . وتقول : مررت بـــأبٍ . وكذلك الباقي . =

(*) أُبَيٌّ : خبر مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

(**) أُبَيًّا : مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

(***) بأُبَيٍّ : الباء حرف جر ، وأُبَي : اسم مجرور بالباء ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

فلا بدَّ أن تكونَ مضافةً حتى تُرفَعَ بالواوِ، وإذا أُضِيفَت فهل لا بدَّ أن تكونَ مضافةً للضميرِ؟ أو تُعرَبُ هذا الإعرابَ سواءٌ أُضِيفَت إلى ضميرٍ أو اسمٍ ظاهرٍ؟

الجوابُ: الثاني، يعني: أنها تُرفَعُ بالواوِ، سواءٌ أُضِيفَت إلى ضميرٍ، مثلَ «أبوك»، أو إلى اسمٍ ظاهرٍ، مثلَ «أبو زيد»، فتقولُ: جاء أبو زيدٍ[1].

الشرطُ الرابعُ: أن تكونَ إضافتُها لغيرِ ياءِ المتكلِّمِ[2]، فإن أُضِيفَت إلى ياءِ المتكلِّمِ؛ فإنها لا تُرفَعُ بالواوِ.

ومثالُ إضافتِها إلى ياءِ المتكلِّمِ: تقولُ: قام أَبِي. الآنَ هي مضافةٌ إلى ياءِ المتكلِّمِ، فلا يجوزُ أن ترفعَها بالواوِ، لا يجوزُ أن تقولَ: جاء أَبُوي.

إذن: فلغتُنا العاميَّةُ خطأٌ؛ فنحن نقولُ: جاء أبوي. فالصوابُ أن تقولَ في اللغةِ العربيةِ: قام أبي. ولا تأتي بالواوِ.

ولو أُضِيفَت إلى ياءِ المتكلِّمِ فبأيِّ شيءٍ نرفعُها؟

الجوابُ: نرفعُها بضمةٍ مقدَّرةٍ على ما قبلَ ياءِ المتكلِّمِ، منَع من ظهورِها اشتغالُ المحلِّ بحركةِ المناسبةِ؛ لأنَّ ياءَ المتكلِّمِ يُناسِبُها الكسرةُ[3].

= وقال الله تعالى: ﴿وَلَهُۥٓ أَخٌ أَوۡ أُخۡتٌ﴾. وقال تعالى: ﴿إِن يَسۡرِقۡ فَقَدۡ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ مِن قَبۡلُۚ﴾. وقال تعالى: ﴿قَالَ ٱئۡتُونِي بِأَخٍ لَّكُم مِّنۡ أَبِيكُمۡۚ﴾. وقال تعالى: ﴿إِنَّ لَهُۥٓ أَبًا شَيۡخًا كَبِيرًا﴾.

ومن ذلك أيضًا قول رؤبة يمدح عديَّ بن حاتم الطائي:

بأبِهِ اقْتَدَى عَدِيٌّ في الكَرَمْ ... ومَن يُشابِهْ أَبَهُ فما ظَلَمْ

والشاهد في هذا البيت: قوله: «بأبِهِ - يشابه أبَهُ»، حيث جر الأول بالكسرة الظاهرة، ونصب الثاني بالفتحة الظاهرة.

(١) فـ «أبو»: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة؛ لأنه استوفى شرط الإفراد والتكبير والإضافة.

زيد: مضاف إليه مجرور بالمضاف، وعلامة جره الكسرة الظاهرة.

(٢) وهذا الشرط مأخوذ أيضًا من لفظ المؤلف، حيث إنه رحمه الله ذكرها كلها مضافة إلى غير ياء المتكلم.

(٣) وهذا قد سبق ذكره ص ١٠١، ١٠٢ عند ذكر الإعراب التقديري، وقلنا هناك أيضًا: إن الفتحة والكسرة يُقدَّران على ما قبل ياء المتكلم، والمانع من ظهورهما اشتغال المحل بحركة المناسبة.

الشرطُ الخامسُ : أن تكونَ « فو » خاليةً من الميمِ[1] .

وهذا الشرطُ خاصٌ بـ « فو » ، ولماذا اشْتَرَطْنَا هذا الشرطَ ؟

قالوا : لأنه يُوجَدُ لغةٌ يَجْعَلون بدلَ الحروفِ هذه ميمًا [2] ، فيقالُ : انْفَتِح فمُك .

وتكونُ اسمًا مفردًا ،والاسمُ المفردُ يرفعُ بالضمةِ [3] .

الشرطُ السادسُ « خاصٌ أيضًا » : أن تكونَ « ذو » بمعنى صاحب [4] ؛ احترازًا من « ذو » التي بمعنى « الذى» ؛ لأنَّ هناك لغةً – لغةَ طَيِّئٍ – يَسْتَعْمِلون « ذو » بمعنى : الذى .

قال شاعرُهم :

= ومثال إضافة الأسماء الخمسة لياء المتكلم : تقول : حضر أبى وأخى . وتقول : احترمت أبى وأخى الأكبر . وتقول : أنا لا أتكلم فى حضرة أبى وأخى الأكبر .

فـ « أبى » فى المثال الأول : فاعل بـ « حضر » مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، و « أب » مضاف ، وياء المتكلم مضاف إليه فى محل جر .

و « أبى » فى المثال الثانى : مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الباء ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، و « أب » مضاف ، وياء المتكلم مضاف إليه فى محل جر .

و « أبى » فى المثال الثالث : مضاف إليه مجرور ، وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم « الباء » ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، و « أب » مضاف ، وياء المتكلم مضاف إليه ، فى محل جر .

ومثال ذلك فى القرآن : قوله تعالى : ﴿ إِنَّ هَذَا أَخِي ﴾ . وقوله تعالى : ﴿ أَنَا يُوسُفُ وَهَذَا أَخِي ﴾ . وقوله تعالى : ﴿ فَأَلْقُوهُ عَلَى وَجْهِ أَبِي ﴾ .

(١) وهذا الشرط مأخوذ أيضًا من لفظ المؤلف ، حيث ذكر « فو » خالية من الميم .

(٢) المشار إليه حرف الواو فى حالة الرفع ، وحرف الألف فى حالة النصب ، وحرف الياء فى حالة الجر ؛ فالأسماء الخمسة – كما سيأتى ؛ إن شاء الله – ترفع بالواو ، وتنصب بالألف ، وتجر بالياء ، فإذا أتينا بالميم فإنها تأتى بدلاً من الواو والألف والياء .

(٣) وينصب بالفتحة ، ويجر بالكسرة ؛ أى : إنه يعرب بالحركات الظاهرة ، تقول : هذا فمٌ حسنٌ . وتقولُ : رأيتُ فمًا حسنًا . وتقولُ : نظَرتُ إلى فمٍ حسنٍ .

(٤) وهذا الشرط مأخوذ أيضًا من لفظ المؤلف رحمه الله ، فقد قال رحمه الله : وذو مال . أى : صاحب مال .

فإنَّ الماءَ ماءُ أبى وجَدِّى وبئرِى ذو حَفَرْتُ وذو طَوَيْتُ(١)

الشاهدُ : قولُه : ذو حَفَرْتُ . بمعنى : الذى حفَرت . وقولُه : « ذو طوَيْتُ » . بمعنى : الذى طوَيْتُ (٢) .

إذن : فالشروطُ ستةٌ ؛ أربعةٌ مشتركةٌ ، واثنان خاصَّان .

الشروطُ المشتركةُ (٣) : أن تكونَ مفردةً ، مكبَّرةً ، مضافةً ، إضافتُها إلى غيرِ ياءِ المتكلِّمِ .

والشروطُ الخاصةُ : أن تكونَ « فو » خاليةً من الميمِ ، وأن تكونَ « ذو » بمعنى صاحب .

تقولُ مثلاً : جاءنى ذو مالٍ . فإن قلتَ : جاءنى ذا مالٍ . فخطأٌ . ولو قلتَ : جاءنى

---

(١) هذا البيت من كلمة لسنان بن الفحل الطائى ، أوردها أبو تمام حبيب بن أوس الطائى فى ديوان الحماسة ١ / ٢٣١ ، وكان بنو جرم ، وبنو هرم بن العُشَراء من فَزارة قد لَجَّ بهم الخصام فى شأن ماء من مياههم ، فترافعوا إلى عبد الرحمن بن الضحاك والى المدينة ، وكان صِهْرًا للفَزاريين ، فخشِى الطائيون أن يميلَ فى حكومته إلى أصهاره ، فبرَك سِنَانُ بن الفحل أمامه ، وأنشد بين يديه الكلمة التى منها بيت الشاهد .

اللغة : « ذو حفرت » : أراد : التى حفرتُها ، و « ذو طويت » أراد : التى طويتُها ، وطَىُّ البئر : بناؤه بالحجارة .

ومن الشواهد أيضًا على « ذو » الطائية :

– قول الشاعر :

فإمَّا كرامٌ مُوسِرُون لَقِيتُهم فحَسْبِىَ من ذو عندَهم ما كفانِيَا

أى : فحسبى من الذى عندَهم ما كفانيا .

– ومن أمثال العرب : أتى عليه ذو أَتَى على الناس .

أى : الذى أتى عليهم .

و « ذو » الطائية تكون فى الرفع والنصب والجر على لفظ واحد ، وتكون مبنية على السكون .

(٢) وهناك شرط آخر يخص « ذو » ، وهو أن يكون الذى تضاف إليه اسم جنس ظاهرًا ، غير صفة ، نحو : جاءنى ذو مال . ولا يجوز : جاءنى ذو قائم .

(٣) ويطلق عليها أيضًا : الشروط العامة ؛ لأنها تعُمُّ الأسماء الخمسة كلها .

ذُ مالٍ . بحذفِ الواوِ ، ورفعِ « ذ » بالضمةِ ، فخطأٌ أيضًا .

إذن : تكونَ الواوُ علامةً للرفعِ فى موضعين ؛ الأولُ : فى جمعِ المذكرِ السالمِ ، والثانى : فى الأسماءِ الخمسةِ ، وهى التى عَدَّها المؤلفُ رحمه اللهُ .

* * *

نيابة الألف عن الضمة

* نيابةُ الألفِ عن الضمةِ(١) *

قال المؤلفُ رحمه اللهُ تعالى : وأمَّا الألفُ فتكونُ علامةً للرفعِ في تثنيةِ الأسماءِ خاصةً(٢) .

يعني رحمه اللهُ : أنَّ الألفَ تكونُ علامةً للرفعِ ، نيابةً عن الضمةِ ، في موضعٍ واحدٍ فقط ؛ في تثنيةِ الأسماءِ ، يعني : في المُثَنَّى من الأسماءِ(٣) ، فهي سَهْلَةٌ(٤) .

وإنَّما قال المؤلفُ : الأسماءِ . لبيانِ الواقعِ ؛ لأنَّ الأفعالَ لا تُثَنَّى ، وأمَّا قولُ القائلِ : الرجلانِ يقومانِ . فالفعلُ « يقومان » لم يُثَنَّ ، لكن اتَّصَل به ضميرُ التثنيةِ .

على كلِّ حالٍ ، الألفُ تكونُ علامةً للرفعِ في تثنيةِ الأسماءِ خاصةً .

والمثنى اصطلاحًا هو : كلُّ اسمٍ(٥) دلَّ على اثنين أو اثنتين ، بزيادةٍ في آخرِه(٦) ، أغْنَتْ عن مُتعاطِفَيْنِ مُتماثِلَيْنِ(٧) ، صالحٍ للتجريدِ .

(١) قدَّم رحمه الله الألف على النون ؛ لأنها أخت الواو في المدِّ والعِلَّة واللِّين .

(٢) خاصة : مفعول مطلق ، وهو منصوب بفعل محذوف ، تقديره : أَخُصُّ خاصةً ، فـ « أخص » : فعل مضارع مرفوع ، والفاعل مستتر وجوبًا ، تقديره : أنا ، وخاصة : مفعول مطلق .

(٣) نحو : حضر الصديقان . فالصديقان : مثنى ، وهو مرفوع ؛ لأنه فاعل ، وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة ، والنون عوض عن التنوين في قولك : صديق ، وهو الاسم المفرد .

(٤) وذلك لأن ما سبقها من الضمة والواو ، كل واحدة منهما علامة للرفع في أكثر من موضع ؛ فالضمة علامة للرفع في أربعة مواضع ، والواو علامة للرفع في موضعين .

(٥) فخرج بذلك الفعل والحرف ؛ إذ المثنى لا يكون إلا اسمًا ، كما تقدم .

(٦) هذه الزيادةُ تكون ألفًا ونونًا في حالة الرفع ، وياء ونونًا في حالتي النصب والخفض .

(٧) أو تقول : أغنت عن العاطف والمعطوف .

العاطف هو : حرف العطف ، والمعطوف : الاسم الذي بعد حرف العطف .

مثال ذلك : تقول : أقبل المُحَمَّدانِ والهِنْدانِ .

فـ « المحمدان » : لفظ دل على اثنين ، اسم كل واحد منهما « محمد » ، بسبب وجود زيادة في آخره ، وهذه الزيادة هي الألف والنون ، وهي تُغْنِي عن الإتيان بواو العطف وتكرير الاسم ، بحيث تقول : حضر محمد ومحمد .

وكذلك الهندان ؛ فهو لفظ دال على اثنتين ، كل واحدة منهما، اسمها هند ، وبسبب دلالته على ذلك =

• شرحُ التعريف :

قولُنا : ما دلَّ على اثنينِ أو اثنتين . خرَج به ما دلَّ على أكثرَ من اثنين ، وما دلَّ على أقلَّ مِن اثنين ، فما دلَّ على أقلَّ فهو مفردٌ ، وما دلَّ على أكثرَ فهو جمعٌ .

إذن : يخْرُج بقولِنا : ما دلَّ على اثنين أو اثنتين . المفردُ والجمعُ[1] .

وقولُنا : بزيادةٍ . يعنى : لا بدَّ أن يكونَ هناك زيادةٌ على المفردِ لتحقُّقِ التثنيةِ .

فمثلًا إذا قلتَ : « زيد » . زِدْه ألفًا ونونًا ، تقولُ : زيدان .

وقولُنا : بزيادةٍ . احْتِرازًا مما دلَّ على اثنَيْنِ بدونِ زيادةٍ ، مثلَ : « شَفْع ، وزَوْج » . فليس فيهما زيادةٌ[2] .

فإن دلَّ على اثنَيْنِ بالزيادةِ ، ولكن كان لا يَصْلُحُ للتجريد ، نحوَ : « اثنان ، واثنتان »[3] فإنهما لا يَصْلُحان لإسقاطِ الزيادةِ منهما ، فلا يَصِحُّ أن تقولَ : عندى رجلٌ اثنٌ . بدلًا من أن تقولَ : عندى رجلٌ واحدٌ . فـ « اثنان ، واثنتان » ليس لهما مفردٌ من لفظِهما[4] .

ولهذا نقولُ : إن « اثنين » و« اثنتين » مُلْحقانِ بالمُثَنَّى[5] ، وليسا مُثنَّيَيْنِ .

= زيادة الألف والنون فى المثال ، ووجود الألف والنون يُغنيك عن الإتيان بواو العطف وتكرير الاسم ، بحيث تقول : حضرت هند وهند .

(١) ويَبْقى ما دلَّ على اثنين أو اثنتين كـ « شَفْع ، وزَوْج ، واثنان ، واثنتان » .

(٢) ولذلك لا يقال لهما : مثنى . وإن كانا يدلان على اثنين .

(٣) فالألف والنون فى « اثنان » ، و« اثنتان » زائدتان ، وليستا من أصل الكلمة ، بدليل أنك إذا أردت أن تبحث عنهما – أى : « اثنين » و « اثنتين » – فى المعجم ، بحثت فى مادة (ث ن ى) ، وانظر القاموس المحيط ٤/٣٠٣ ، والمعجم الوسيط ١/١٠٥ ، ١٠٦ .

(٤) فـ « اثنان » ، و« اثنتان » ليس لهما مفرد من لفظهما[*] ؛ إذ لا يقال : اثنٌ ، واثنٌ . ولا يقال : اثنةٌ ، واثنةٌ . بل رُكِّبت هكذا .

(٥) سيأتى – إن شاء الله تعالى – عند ذكر المُلْحَقات بالمثنى ، ذكرُ تعريف الملحق ص ١٤٠ .

(*) وإن كان لهما مفرد من معناهما ، هو : واحد ، وواحدة .

ومن الغريب أن « اثنين » ، و« اثنتين » هما أصلُ المثنى ، وليسا من المثنى حقيقةً ، ولهذا يُمكنُ أن يكون هذا حُجَّةً علينا ؛ إذ كيف يكونان أصلَ التثنية – فالتثنية كلُّها مأخوذةٌ من اثنين أو اثنتين – ومع ذلك نقولُ : إنهما مُلْحَقان بالمثنى ؟

والجوابُ عن ذلك أن يقالَ : **إنَّ النُّحاةَ قعَّدوا قاعدةً ، وهي أنَّ الكلمةَ حتى تكونَ مُثنًّى حقيقةً لا بدَّ أن تكونَ صالحةً للتجريدِ مِن الزيادةِ ، فما خرَج عن هذه القاعدةِ فليس من المثنى .**

وقولُنا في التعريف : أغْنَتْ عن متعاطِفَيْن مُتماثِلَيْن[1] . وذلك مثلُ **« الزيدان » أغْنَت عن « زيد » ، و« زيد » ، فتقولُ : جاء الزيدان . بدلًا من أن تقولَ : جاء زيدٌ وزيدٌ .**

وتقولُ : **جاء المحمدان . بدلًا من أن تقولَ : جاء محمدٌ ومحمدٌ .**

وتقولُ : **جاء العَلِيَّانِ . بدلًا من أن تقولَ : جاء عليٌّ وعليٌّ .**

وأما قولُنا : جاء العُمَران . فهذا فيه تفصيلٌ .

– إن قُصِد بهما : جاء عمرُ وعمرُ . فهي مُثنًّى[2] .

– **وإن قُصِد بهما :** أبو بكرٍ وعمرُ . فهي غيرُ مُثنًّى[3] ، **لكنها تُعْرَبُ إعرابَ المثنى ؛ لأنها مُلْحَقَةٌ به ؛ لأنَّك إذا قلتَ : « العمران » . وأنت تريدُ « أبا بكر ، وعمر » صارَتِ « العمران » نائبةً عن اثنين غيرِ متماثلَيْن ، نابَتْ عن « أبي بكرٍ ، وعمرَ » .**

وكذلك القولُ في قولِك : قال الأبوانِ . **لا نقولُ : إنه مُلْحَقٌ . ولا نقولُ : إنه**

---

(١) المراد هنا بالتماثل بين المتعاطفين : الاتفاق في اللفظ « الحروف ، والحركات »، وفي المعنى . فخرج بذلك : ما إذا أغنت الزيادة عن متعاطفين مختلفين ، في اللفظ أو المعنى .
مثال الاختلاف في اللفظ : البحران – إن أُريد بهما : البحر والنَّهر – فهما غير متفقين لفظًا .
ومثال الاختلاف في المعنى : أكرمت الواقِفَيْنِ . تُريد بأحدهما : الواقف قائمًا ، وتريد بالثاني الذي وقَف بيته . فهذان مُتَّفِقان لفظًا ، لكن مختلفان معنًى ، فيكون مُلحقًا بالمثنى ، وليس مثنى ، كما سيأتي إن شاء الله في كلام الشارح رحمه الله .

(٢) للاتفاق والمماثلة في اللفظ والمعنى .

(٣) للاختلاف في اللفظ .

مُثَنًّى . فإن قلتَ : ملحقًا . قلنا : أخطأْتَ . وإن قلتَ : مُثَنًّى . قلْنا : أخطأْتَ .

وما دمتُ عندَ الإطلاقِ أكونُ مُخْطِئًا بهذا ، أو بهذا ، فلا بدَّ من تفصيلٍ ، وهذا التفصيلُ هو :

- إن أرَدْتَ بـ « الأبوانِ » : أبٌ ، وأبٌ . فهو مُثَنًّى .

- **وإن أرَدْتَ بـ « الأبوان » : « الأمّ والأبَ » ، فهو مُلْحَقٌ بالمثنى ؛ لأنَّ « الأبوان » إذا أُرِيد بهما « الأبُ ، والأمُّ » لم تكنِ الزيادةُ أغْنَتْ عن متعاطفَيْنِ مُتماثِلَيْنِ ، بل عن متعاطفين مختلفين ؛ لأنَّها تكونُ أغْنَتْ عن « أبٍ ، وأمٍّ » .**

- ومثلُ « الأبوان ، والعمران » : « القمران » ، إن قلتَ : مُلْحقًا . أخطأْتَ . وإن قلتَ : مُثَنًّى . أخطأْتَ . ولكن فيها تفصيلٌ :

- إن أرَدْتَ بـ « القمرين » : قمرًا وقمرًا ، فهذا مُثَنًّى ، وهذا يمكنُ أن يكونَ رجلان جميلان ، يعني : أنهما كجمالِ البدرِ .

- فإن أرَدْتَ بالقمرين الشمسَ والقمرَ فإنه غيرُ مُثَنًّى ؛ لأنَّه أغْنَى عن متعاطفَيْنِ غيرِ متماثِلَيْنِ[1] .

---

(١) قول الشيخ الشارح رحمه الله : « العمران » لأبي بكر وعمر ، و« الأبوان » للأب والأم ، و« القمران » للشمس والقمر ، إنما هو على سبيل التغليب .
والتغليب هنا يعني : تثنية اسمين مختلفين في اللفظ ، أو في المعنى (*) ، مع ترجيح أحدهما ؛ لتتم التثنية على لفظه ، والشائع عند العرب تغليب الأقوى والأقدر ، مثل : الأبوين . للأب والأم .
وقد يغلبون الأخف نطقًا ، مثل : العُمَرَيْنِ . لأبي بكر وعمر .
وقد يغلبون الأعظم في اتساعه أو ضخامته ، مثل قوله تعالى : ﴿يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ﴾ . ففي الآية تغليب للبحر على النَّهر .
ويكثر تغليب المذكر على المؤنث ، مثل : القمرين للشمس والقمر .

(*) في المعنى : مثل قول العرب : القلم أحد اللسانين . فالقلم معناه يختلف عن اللسان ، ومع ذلك تمت التثنية ، ولكن على سبيل التغليب .

« المُلْحَقُ بالمُثَنَّى »[١] :

الملحقاتُ بالمثنى أربعُ كلماتٍ ، هي :

١- اثنان . ٢- اثنتان .

٣- كلا . ٤- كلتا[٢] .

و« كلا ، وكلتا » يكونانِ مُلْحَقَيْنِ بالمثنى ، بشرطِ أن يُضافَا إلى الضميرِ[٣] ، بخلافِ « اثنان ، واثنتان » فإنهما يُلْحَقان بالمثنى بلا شرطٍ[٤] .

و« كلا ، وكلتا » أحيانًا تُضافانِ إلى الضميرِ ، وأحيانًا تُضافانِ إلى الاسمِ الظاهرِ .

---

(١) الملحق بالمثنى هو : عبارة عن مجموعة من الكلمات وردت في اللغة على صورة المثنى ، لكنها فقدت بعض الشروط الواجب توافرها في الكلمة ، ليصح تثنيتها ، أو لم ينطبق عليها معنى المثنى .

(٢) إنما كانت هذه الكلمات الأربعة ملحقة بالمثنى في إعرابه بالألف رفعًا ، وبالياء نصبًا وجرًا ؛ لأنها وإن كانت وردت على صورة المثنى ، لكنها فقدت شرطًا من شروط التثنية ، وهو أن يكون لها مفرد من لفظها ، ولذلك ألحقها النحاة بالمثنى .

(٣) والضمير في هذه الحالة يجب أن يكون ضمير المثنى ، فلا يجوز أن يكون للمفرد ، أو للجميع ، فلا يجوز : كلاه ، أو كلاهم ، ونحو ذلك .

(٤) ومن شواهد إعرابهما إعراب المثنى :

قوله تعالى : ﴿ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ﴾ .

وقوله تعالى : ﴿ شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ﴾ .

وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ﴾ .

وقوله تعالى : ﴿ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا ﴾ .

وقوله تعالى : ﴿ إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا ﴾ .

وقوله تعالى : ﴿ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ ﴾ .

وقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ ﴾ .

ففي الآية الأولى جاءت « اثنتا » مرفوعة بالألف ، نيابة عن الضمة ، فهي فاعل ، وقد حذفت منها النون للتركيب ، وفي الآية الثانية وقعت خبرًا ، وهي أيضًا مرفوعة بالألف نيابة عن الضمة .

وفي الآية الثالثة وقعت خبرًا لـ « إن » ، وهي أيضًا مرفوعةٌ بالألف نيابة عن الضمة ، وقد حذفت منها النون للتركيب .

=

فإذا أُضِيفَت « كلا ، وكلتا » إلى الضميرِ صارَتَا مُلْحَقَتَيْنِ بالمثنى ؛ وإن أُضِيفَتَا إلى الاسمِ الظاهرِ صارَتَا مُعْتَلَّتَيْنِ ، يعني : تُعْرَبانِ إعرابَ الاسمِ المقصورِ ، بحركاتٍ مقدَّرةٍ على الألفِ(١) .

إذن : ١- « كلا ، وكلتا » لا تُستَعْمَلانِ إلا مُضافَيْنِ .

٢- « كلا ، وكلتا » تُضافانِ إلى الضميرِ .

٣- « كلا ، وكلتا » تُضافانِ إلى الاسمِ الظاهرِ .

فإذا أُضيفتا إلى الضميرِ فهما مُلْحَقتانِ بالمثنى ، وإذا أُضِيفَتا إلى الاسمِ الظاهرِ أُعْرِبتا إعرابَ الاسمِ المقصورِ ، بحركاتٍ مقدَّرةٍ على الألفِ .

مثالٌ على « كلا ، وكلتا » المُلْحَقَتَيْنِ بالمثنى :

تقولُ : جاءني الرجلان كلاهما .

فـ « كلا » هنا مُلْحَقةٌ بالمثنى ؛ لأنها أُضِيفَت إلى الضميرِ .

وتقولُ : جاءت المرأتان كلتاهما .

= وفي الآية الرابعة وقعت مفعولاً به ، وهي منصوبة بالياء نيابة عن الفتحة ، وقد حذفت منها النون للتركيب .

وفي الآية الخامسة وقعت مفعولاً به أيضًا ، وهي منصوبة بالياء نيابة عن الفتحة .

وفي الآية السادسة والسابعة وقعت مضافًا إليه ، وهي مجرورة بالياء نيابة عن الكسرة .

(١) رفعًا ونصبًا وجرًا ، مثل : حضر كلا الطالبين ، قابلْتُ كلا الطالبين ، بحثْتُ عن كلا الطالبين .

فـ « كلا » تلزم الألف في الأمثلة الثلاثة ، ويُقدَّر إعرابها رفعًا ونصبًا وجرًا على الألف ؛ وذلك لأنها مضافة إلى اسم ظاهر .

فتقول في إعرابها في المثال الأول : كلا : فاعل مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الألف ، منع من ظهورها التعذر .

وتقول في إعرابها في المثال الثاني : كلا : مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر .

وتقول في إعرابها في المثال الثالث : كلا : اسم مجرور بـ « عن » ، وعلامة جره الكسرة المقدرة على الألف .

« كلتا » مُلْحَقةٌ بالمثنى ؛ لأنها مُضافةٌ إلى الضميرِ .

ومثالُ إضافةِ « كلتا » إلى الاسمِ الظاهرِ : قال تعالى : ﴿ كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا ﴾ .

فـ « كلتا » هنا غيرُ مُلْحَقةٍ بالمثنى ؛ لأنها أُضِيفَت إلى اسمٍ ظاهرٍ ، ولهذا عندَما أُعْرِبُ : « كلتا الجنتين » أقولُ :

كلتا : مبتدأٌ مرفوعٌ بضمةٍ مقدَّرةٍ على الألفِ ، منَع من ظهورِها التعذُّرُ ، « وكلتا » مضافٌ ، و« الجنتين » : مضافٌ إليه .

وهل « الجنتين » مثنًى ، أم لا ؟

الجوابُ : مثنًى ؛ لأنَّه دلَّ على اثنتين ، بزيادةِ الياءِ والنونِ ، أغْنَت هذه الزيادةُ عن متعاطفَيْنِ متماثلَيْنِ ، هما « جنةٌ ، وجنةٌ » .

إذن : « كلتا » غيرُ مثنًى ، ولا مُلْحَقٍ به ، و« الجنتين » مثنًى حقيقةً ؛ لأنها يَصْدُقُ عليها تعريفُ المثنى (١) .

---

(١) فائدة : الكلمتان « كلا ، وكلتا » معناهما مثنى ، ولفظهما مفرد ، ولذلك يجوز النظر إليهما في التركيب على أي من الوجهين ، فنقول :

- كلا الطالبين ناجح أو ناجحان .
- كلتا الطالبتين ناجحة أو ناجحتان .
- كلا الطالبين نجح أو نجحتا .

فمجيئ الخبر مفردًا لاعتبار اللفظ ، ومجيئه مثنى لاعتبار المعنى .

وقد اجتمع الوجهان في قول الشاعر :

كلاهُما حينَ جَدَّ الجَرْيُ بينَهما ... قد أقْلَعَا وكِلا أَنْفَيْهما رابِي

فقد جاء خبر « كلا » الأولى « قد أقلعا » به ألف الاثنين ، على اعتبار معنى « كلا » ، وجاء خبر « كلا » الثانية « رابى » مفردًا على اعتبار لفظها .

وليعلم أن مراعاة اللفظ أرجح من مراعاة المعنى ؛ لأن هذه هى لغة القرآن ، فقد جاءت الآية الكريمة السابقة على اعتبار اللفظ ، فقال تعالى : ﴿ آتَتْ ﴾ ، ولم يقل : « آتتا » .

ومثل الآية فى مراعاة اللفظ : قول الشاعر :

كِلَانا غَنِيٌّ عن أَخِيهِ حَيَاتَهُ ... ونحنُ إذا مُتْنَا أَشَدُّ تَغَانِيَا .

* نيابةُ النُّونِ عن الضَّمةِ *

لمَّا أنْهى المؤلِّفُ رحمه اللهُ الكلامَ على الألفِ شرَع يتكلَّمُ على النونِ[1]، فقال: وأمَّا النُّونُ فتكونُ علامةً للرفعِ في الفعلِ المضارعِ إذا اتَّصلَ به ضميرُ تثنيةٍ، أو ضميرُ جمعٍ، أو ضميرُ المؤنَّثةِ المخاطَبةِ.

هذه هي العلامةُ الرابعةُ مِن علاماتِ الرفعِ، وهي ثبوتُ النونِ[2].

قولُه رحمه اللهُ: في الفعلِ المضارعِ. خرَج به الفعلُ الماضي والأمرُ؛ لأنَّهما غيرُ مُعْرَبَيْنِ، بل هما مَبْنيانِ.

فالذي يُعْرَبُ من أنواعِ الفعلِ الثلاثةِ هو الفعلُ المضارعُ.

والفعلُ المضارعُ يُرْفَعُ بثبوتِ النونِ بالشروطِ التي ذكَرها المؤلفُ، وهي: إذا اتَّصَل به ضميرُ تثنيةٍ، أو ضميرُ جمعٍ، أو ضميرُ المؤنَّثةِ المخاطَبةِ.

وقولُه رحمه اللهُ: ضميرُ تثنيةٍ. المرادُ به الألفُ، سواءٌ كانت لمذكَّرٍ[3] أو لمؤنَّثٍ[4]، تقولُ في المذكَّرِ: يفْعَلانِ. وفي المؤنَّثِ: تفْعَلانِ[5].

---

(١) وهي العلامة الرابعة والأخيرة من علامات الرفع، وهي العلامة الثالثة من علامات الرفع الفرعية.

(٢) فتكون النون علامة على أن الكلمة التي هي في آخرها مرفوعة. وذلك في موضع واحد، هو ما ذكره المؤلف رحمه الله.

(٣) وتُسمَّى ألف الاثنين.

(٤) وتُسمَّى ألف الاثنتين.

(٥) ومثالُ الفعل المضارع المُسْنَد إلى ألف الاثنين: الصديقان يسافران غدًا، ونحو: أنتما تسافران غدًا.
فقولنا: «يسافران»، وكذا «تسافران»: فعل مضارع مرفوع لتجرُّده من الناصب والجازم، وعلامة رفعه ثبوت النون، وألف الاثنين فاعل، مبني على السكون في محل رفع.
وقد رأيت أن الفعل المضارع المُسْنَد إلى ألف الاثنين قد يكون مبدوءًا بالياء للدلالة على الغيبة، كما في المثال الأول، وقد يكون مبدوءًا بالتاء للدلالة على الخطاب، كما في المثال الثاني.
وأما المُسْنَد إلى ألف الاثنتين فنحو: الهندان تسافران غدًا. ونحو: أنتما يا هندان تسافران غدًا.
فـ«تسافران» في المثالين: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والألف فاعل، مبني على السكون، في محل رفع.
=

وقولُه رحِمه اللَّهُ : أو ضميرُ جمعٍ . المرادُ به واوُ الجماعةِ ، فإذا اتَّصل بالفعلِ المضارعِ واوُ الجماعةِ فإنه يُرْفَعُ بثبوتِ النونِ ، سواءٌ كانت لغائبٍ ، نحوَ : « يفعلون » ، أو لمخاطَبٍ ، نحوَ : « تفعلون »(1) .

وقولُه رحِمه اللَّهُ : ضميرُ المؤنَّثةِ المُخاطَبةِ . المرادُ به الياءُ ، مثلَ : « تفعلين »(2) .

وخلاصةُ ما مضَى : أنَّ الفعلَ المُضارعَ إذا اتَّصل به ضميرُ تثنيةٍ ، أو ضميرُ جمعٍ ، أو ضميرُ المؤنَّثةِ المخاطَبةِ فإنَّه يُرْفَعُ بثبوتِ النونِ .

= ومنه تعلم أن الفعل المضارع المُسْنَدَ إلى ألفِ الاثنين لا يكون مبدوءًا إلا بالتاء للدلالة على تأنيث الفعل ؛ سواء أكان غائبًا كالمثال الأول ، أم كان حاضرًا مخاطبًا ، كالمثال الثاني .

(١) مثال الفعل المضارع المسند إلى واو الجماعة في جملة : تقول : الرجال المخلصون هم الذين يقومون بواجبهم . وتقول : أنتم يا قوم تقومون بواجبكم .

فـ « يقومون » – ومثله « تقومون » –: فعل مضارع مرفوع ، وعلامة رفعه ثبوت النون ، وواو الجماعة فاعل ، مبنى على السكون في محل رفع .

ويلاحظ أن الفعل المضارع المسند إلى هذه الواو أتى مبدوءًا بالياء للدلالة على الغيبة ، كما في المثال الأول ، وأتى مبدوءًا بالتاء للدلالة على الخطاب ، كما في المثال الثاني .

(٢) مثالُ الفعلِ المضارع المُسْنَد إلى ياء المخاطبة المؤنثة : أنت يا هند تَعْرِفِينَ واجبك .

فـ « تعرفين » : فعل مضارع مرفوع ، وعلامة رفعه ثبوت النون ، وياء المخاطبة المؤنثة فاعل ، مبني على السكون في محل رفع .

ولا يكون الفعلُ المُسْنَدُ إلى هذه الياء إلا مبدوءًا بالتاء ، وهي دالة على تأنيث الفعل .

فتلخَّص لك أن المسند إلى الألف يكون مبدوءًا بالتاء أو الياء ، والمسند إلى الواو كذلك يكون مبدوءًا بالتاء أو الياء ، والمسند إلى الياء لا يكون مبدوءًا إلا بالتاء .

وتعليل ذلك من وجهين يُفْهَمانِ مما سبق ، وهما :

١ – أن ضمير التثنية وضمير الجمع يأتيان للغيبة والخطاب ، ويبدآن بالياء في حال الغيبة ، وبالتاء في حال الخطاب ، بينما ضمير المخاطبة المؤنثة لا يكون إلا للخطاب ، ومن هنا لم يصلح أن يبدأ بغير التاء ؛ لأنها هي التي تحمل معنى الخطاب ، دون الياء التي تحمل معنى الغَيْبة .

٢ – أن ضمير التثنية قد يكون للمذكر والمؤنث ، وإذا كان للمؤنث فإنه يبدأ بالتاء مطلقًا ، ولما كان ضمير المؤنثة المخاطبة لا يكون إلا للمؤنثة كان لا بد ألَّا يبدأ إلا بالتاء . والله أعلم .

ومن الملاحظ أن هذين التعليلين مأخوذان من تسمية هذا الضمير بضمير المخاطبة المؤنثة ، فالتعليل الأول مأخوذ من تسميته بالمخاطبة ، والتعليل الثاني مأخوذ من تسميته بالمؤنثة .

- ضميرُ تثنيةٍ ، مثلَ : يَفْعلانِ ، تَفْعلانِ .

- ضميرُ جمعٍ ، مثلَ : تفعلونَ ، يفعلونَ .

- وضميرُ مؤنَّثةٍ مخاطَبةٍ ، مثلَ : تَفْعَلينَ .

فهذه خمسُ صُوَرٍ للفعلِ المضارعِ يُسَمِّيها النُّحاةُ الأفعالَ الخمسةَ ، وبعضُ النحاةِ يُسَمُّونَها الأمثلةَ الخمسةَ ، والأولُ هو الأشهرُ[1] .

مثالٌ على إعرابِ الأفعالِ الخمسةِ :

- **الرَّجُلانِ يفعلانِ :**

الرجلان : مبتدأٌ مرفوعٌ بالألفِ ، نيابةً عن الضمةِ ؛ لأنّه مُثَنًّى .

يفعلان : فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ ، وعلامةُ رفعِه ثبوتُ النونِ ، والألفُ فاعلٌ .

- **المرأتان تفعلان :**

المرأتان : مبتدأٌ مرفوعٌ ، وعلامةُ رفعِه الألفُ ؛ نيابةً عن الضمةِ ؛ لأنّه مُثَنًّى .

وتفعلانِ : فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ بثبوتِ النونِ ، والألفُ فاعلٌ .

- الرجالُ يفْعَلون :

الرجالُ : مبتدأٌ مرفوعٌ بالضمةِ ؛ لأنه جمعُ تكسيرٍ .

يفعلون : فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ ، وعلامةُ رفعِه ثبوتُ النونِ ، والواوُ فاعلٌ .

- أنتم تفعلون .   أنتم : مبتدأٌ .

---

(١) فالأفعال الخمسة ، أو الأمثلة الخمسة هي : تفعلان ، يفعلان ، تفعلون ، يفعلون ، تفعلين .
وهكذا كل فعلٍ مضارعٍ إذا أُريد جعله من الأفعال الخمسة ، يمكن أن تأتي به على وزن من الأوزان السابقة ، نحو :
- أنتما تُحِبَّانِ اللهَ ورسولَه .   - هما يُحِبَّانِ الله ورسوله .
- أنتم تُحِبُّونَ الله ورسوله .   - هم يُحِبُّونَ الله ورسوله .
- أنتِ تُحِبِّينَ الله ورسوله .

تفعلون : فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ ، وعلامةُ رفعِه ثبوتُ النونِ ، والواوُ فاعلٌ .

- أنتِ تَفْعَلِينَ .

أنتِ : مبتدأٌ .

تفعلين : فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ بثبوتِ النونِ ، والياءُ فاعلٌ[(١)] .

ولا تكونُ النونُ علامةً للرفعِ إلا في هذه الأفعالِ الخمسةِ فقط ، كما ذكَر المؤلفُ رحمه اللهُ ، وما هو الدليلُ على ذلك ؟

الجوابُ : الدليلُ على ذلك هو التتبُّعُ والاستِقْراءُ ؛ فإنَّنا لم نَجِدْ في كلامِ العربِ شيئًا مرفوعًا بثبوتِ النونِ إلا هذه الأفعالَ التي يُعَبَّرُ عنها بالأفعالِ الخمسةِ[(٢)] .

---

(١) ومن الأمثلة على رفع الأفعال الخمسة بالنون في القرآن :
قال تعالى : ﴿ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾ .
وقال تعالى : ﴿ قُضِيَ الْأَمْرُ الَّذِي فِيهِ تَسْتَفْتِيَانِ ﴾ .
وقال تعالى : ﴿ فِيهِمَا عَيْنَانِ تَجْرِيَانِ ﴾ .
وقال تعالى : ﴿ يُرِيدَانِ أَنْ يُخْرِجَاكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ ﴾ .
وقال تعالى : ﴿ قَالُوا فَأْتُوا بِهِ عَلَى أَعْيُنِ النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَشْهَدُونَ ﴾ .
وقال تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ ﴾ .
فالأفعال : « يفعلون - تستفتيان - تجريان - يريدان - يشهدان » كلها في موضع رفع ، وعلامة رفعها ثبوت النون ؛ لأنها من الأفعال الخمسة ، وواو الجماعة وألف الاثنين ضميران مبنيان على السكون ، في محلّ رفع فاعل .

(٢) وبهذا ينتهي الكلام على علامات الرفع ، ويمكن أن نُلخص ما مضى فيما يلي :
أولًا : تنقسم علامات الرفع إلى قسمين :
١- علامات أصلية ، وهي الضمة فقط .
٢- علامات فرعية ، تنوب عن الضمة ، وهي ثلاثة ؛ هي : الواو ، والألف ، والنون .
ثانيًا : مواضع كون الضمة علامة للرفع أربعة ، هي : الاسم المفرد ، وجمع التكسير ، وجمع المؤنث السالم ....
والمراد بالاسم المفرد : ما ليس مثنى ، ولا مجموعًا ، ولا مُلْحَقًا بهما ، ولا اسمًا من الأسماء الخمسة ، سواء أكان المراد به مذكرًا ، مثل : محمد ، وعلى ، وحمزة ، أم كان المراد به مؤنثًا ، مثل : فاطمة ، وعائشة ، وزينب .

= والمراد بجمع التكسير : ما دل على أكثر من اثنين ، أو اثنتين ، مع تغير في صيغة مفرده ، نحو : سرير : سُرُر ، نُمْرُقة ، نَمارِق .

والمراد بجمع المؤنث السالم : ما دل على أكثر من اثنين أو اثنتين ، بزيادة ألف وتاء في آخره ، نحو : زينبات ، فاطمات ، حمّامات ، خطابات ، قطارات .

وأما الموضع الرابع من مواضع الضمة الذى هو الفعل المضارع الذى لم يتصل بآخره شيء ، فالمراد به الفعل المضارع الذى لم يتصل به ألف الاثنين ، أو واو الجماعة ، أو ياء المخاطبة المؤنثة ، أو نون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة ، أو نون النسوة .

ثالثًا : للواو كعلامة رفع موضعان : جمع المذكر السالم ، والأسماء الخمسة .

والمراد بجمع المذكر السالم : كل اسم دل على أكثر من اثنين ، بزيادة في آخره ؛ واو ونون في حالة الرفع ، وياء ونون في حالتى النصب والجر ، صالح للتجريد ، وعطف مثله عليه ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَرِحَ الْمُخَلَّفُونَ ﴾ . وقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ كَرِهَ الْمُجْرِمُونَ ﴾ .

والأسماء الخمسة هي : أبوكَ ، وأخوكَ ، وحموكِ ، وفوكَ ، وذو مال .

ويشترط في هذه الأسماء الخمسة حتى ترفع بالواو سبعة شروط ، منها أربعة مشتركة بين الأسماء كلها ، وثلاثة خاصة بـ « ذو ، وفو » .

أولاً : الشروط المشتركة ، وهي :

١- أن تكون مفردة .　　٢- أن تكون مكبّرة .

٣- أن تكون مضافة .　　٤- أن تكون إضافتها إلى غير ياء المتكلم .

ومثال اجتماع هذه الشروط الأربعة : قوله تعالى : ﴿ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ ﴾ .

فلفظة « أبونا » مفردة مكبّرة مضافة إلى غير ياء المتكلم ، ولذا فإنها مرفوعة بالواو .

ثانيًا : الشروط الخاصة ، وهي على قسمين :

أ- شروط خاصة بـ « ذو » ، وهي :

١- أن تكون بمعنى « صاحب » .

٢- أن يكون الذى تضاف إليه اسم جنس ظاهرًا غير صفة .

ومثال اجتماع الشروط الأربعة المشتركة ، والشرطين الخاصين بـ « ذو » : قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّهُ لَذُو عِلْمٍ ﴾ .

فكلمة « ذو » في هذه الآية أتت مفردة مكبرة مضافة إلى اسم جنس ظاهر غير صفة ، وهي بمعنى « صاحب » ، ولذا فهي مرفوعة بالواو .

ب- شروط خاصة بـ « فو » ، وهي شرط واحد ، هو : أن تكون خالية من الميم .

ومثال اجتماع الشروط الأربعة المشتركة ، والشرط الخاص بـ « فو » : قولك : هذا فوك . =

* * *

= فـ « فو » في هذا المثال مفردة ، مكبرة ، مضافة ، إلى غير ياء المتكلم ، خالية من الميم ، ولهذا فإنها ترفع هنا بالواو نيابة عن الضمة .

رابعًا : للألف موضع واحد ، وهو المثنى .

والمراد بالمثنى : كل اسم دل على اثنين أو اثنتين ، بزيادة في آخره ؛ ألف ونون في حالة الرفع ، وياء ونون في حالتي النصب والجر ، أغنت هذه الزيادة عن العاطف والمعطوف ، نحو : أقبل العُمَران ، والهندان .

خامسًا : للنون موضع واحد ، وهو الأفعال الخمسة :

والأفعال الخمسة هي : كل فعل مضارع اتصل بآخره ألف الاثنين أو الاثنتين ، أو واو الجماعة ، أو ياء المخاطبة ، نحو : تضربان ، يضربان ، يضربون ، تضربون ، تضربين .

علاماتُ النصبِ

* علاماتُ النصبِ *

لما أنهى المؤلفُ رحمه اللهُ الكلامَ على الرفعِ – وبيّن أنّ للرفعِ أربعَ علاماتٍ ، هي : الضمةُ ، والواوُ ، والألفُ ، والنونُ – شرعَ يتكلّمُ على علاماتِ النصبِ ، فقال : وللنصبِ خمسُ علاماتٍ ؛ الفتحةُ ، والألفُ ، والكسرةُ ، والياءُ ، وحذفُ النونِ .

قولُه رحِمه اللهُ : وللنصبِ . النصبُ هو أحدُ أنواعِ الإعرابِ ، فأنواعُ الإعرابِ – كما سبَق – رفعٌ ، ونصبٌ ، وخفضٌ ، وجزمٌ .

والكلامُ عن النصبِ سيكونُ سهلًا ؛ لأنه سيعودُ على ما سبَق[1] .

وقولُه رحِمه اللهُ : الفتحةُ[2] ، والألفُ ، والكسرةُ ، والياءُ ، وحذفُ النونِ .

هذه خمسُ علاماتٍ ، والذى دلَّ عليها التتبُّعُ والاستقراءُ ؛ لأنَّ علماءَ العربيةِ رحِمهم اللَّهُ تتبَّعوا كلامَ العربِ ، فوجَدوا أنَّ علاماتِ النصبِ لا تخْرُجُ عن هذه الأشياءِ الخمسةِ ؛ الفتحةِ ، وهى الأصلُ ، والباقى نيابةٌ عنها[3] .

وقولُه رحِمه اللهُ : وحذفُ النونِ . لم يَقُلْ رحِمه اللهُ : ثبوتُ النونِ ؛ لأنَّ ثبوتَ النونِ – كما سبَق – علامةُ الرفعِ ، أما علامةُ النصبِ فهى حذفُ النونِ .

وفى ترتيبِ علاماتِ النصبِ الأربعةِ الفرعيةِ بحثٌ ، وهو وإن كانت فائدتُه قليلةً ، ولكن لا مانعَ من ذكرِه .

وهذا البحثُ هو :

---

(١) وجه سهولته : أننا سبق لنا أن تكلمنا عن الاسم المفرد ، والمثنى ، وجمع المذكر السالم ، وجمع المؤنث السالم ، وجمع التكسير ، والأسماء الخمسة ، والأفعال الخمسة، وكل هذه هى مواضع النصب ، فسيكون الطالب مُستحضِرًا لهذه الأشياء عند الكلام على علامات النصب ، وهذا مما يُسَهِّل عليه هذه العلامات .

(٢) بدأ المؤلف رحمه الله بالفتحة ؛ لكونها الأصل .

(٣) فيمكنك أن تحكم على الكلمة بأنها منصوبة إذا وجدْتَ فى آخرها علامةً من خمس علامات ؛ واحدة منها أصلية ، وهى الفتحة ، وأربع فروع عنها ، وهى : الألف ، والكسرة ، والياء ، وحذف النون .

أولًا : لماذا ثنّى المؤلفُ بالألفِ بعدَ الفتحةِ على الرغمِ من كونِ العلاماتِ الأربعةِ كلِّها نائبةً عن الفتحةِ ؟

الجوابُ : قدَّم رحمه اللهُ الألفَ على غيرِها من العلاماتِ الفرعيةِ ؛ لأنَّ الفتحةَ إذا أُشبِعَت تولَّد منها الألفُ(١) ؛ فإذا قلتَ : زيدًا - ومدَدْتَ - صارتِ الفتحةُ ألفًا .

ثانيًا : لماذا أتى بعدَ الألفِ بالكسرةِ ؟

الجوابُ : لأنَّ الكسرةَ حركةٌ ، فكانَتْ أوْلَى بالتقديمِ من الحرفِ ؛ لأنَّ نيابةَ الكسرةِ عن الفتحةِ نيابةُ حركةٍ عن حركةٍ ، ونيابةَ الياءِ عن الفتحةِ نيابةُ حرفٍ عن حركةٍ ، ونيابةُ الحركةِ عن الحركةِ أنْسَبُ من نيابةِ الحرفِ عن الحركةِ(٢) .

ثالثًا : لماذا أتى بالياءِ بعدَ الكسرةِ ؟

الجوابُ : لأنَّ الكسرةَ إذا أُشْبِعَت صارَت ياءً(٣) .

رابعًا : لماذا أتى بحذفِ النونِ آخرَ العلاماتِ ؟

الجوابُ : لأنَّ علامتَه عدَميةٌ ؛ إذ هي حذفٌ ، والأُخْرياتُ العلامةُ فيها وجوديةٌ ثُبوتيةٌ(٤) .

فهذا هو توجيهُ ترتيبِ المؤلفِ لهذهِ العلاماتِ الأربعةِ ، لكنَّه - كما سبَق - ليس كبيرَ الفائدةِ .

* * *

(١) قال الشيخ حسن الكفراوي في تعليقه على الآجرومية ص ٢٩ : وذكَر الألفَ بعد الفتحة ؛ لكونها بنْتها ، تنشأ عنها إذا أُشْبِعَت . اهـ

(٢) قال الشيخ حسن الكفراوي في تعليقه على الآجرومية ص ٢٩ : وذكَر الكسرةَ بعد الألف ؛ لكونها أخت الضمة في التحريك . اهـ

(٣) قال الشيخ حسن الكفراوي في تعليقه على الآجرومية ص ٢٩ : وذكَر الياء بعد الكسرة ؛ لكونها بنتها ، تنشأ عنها إذا أُشْبِعَت . اهـ

(٤) وذكر الشيخ حسن علة أخرى للختم بحذف النون ، وهي أنه لمَّا وقع كلٌّ من المذكورات في مَحَلِّه تعين الختم بهذا الأخير .

الفتحةُ ومَواضِعُها

* الفتحةُ ومَواضِعُها *

ثُمَّ لمَّا قدَّمَ الكلامَ على علاماتِ النصبِ إجمالًا أخذ يَتكلَّمُ عليها تفصيلًا على سبيلِ اللفِّ والنَّشْرِ المُرتَّبِ ، فقال : فأمَّا الفتحةُ فتكونُ علامةً للنصبِ في ثلاثةِ مواضعَ : في الاسمِ المُفردِ ، وجمعِ التكسيرِ ، والفعلِ المضارعِ إذا دخَل عليه ناصبٌ ، ولم يتَّصِلْ بآخرِه شيءٌ[1] .

قولُه رحمه اللهُ : في الاسمِ المفردِ . الاسمُ المفردُ هو ما دلَّ على واحدٍ أو واحدةٍ[2] . والمرادُ أنَّ الاسمَ المفردَ يُنْصَبُ بالفتحةِ ، وقد سبَق أنه يُرْفَعُ بالضمةِ .

إذن : الاسمُ المفردُ يُرفَعُ بالضمةِ ، ويُنْصَبُ بالفتحةِ[3] .

---

(١) يعني رحمه الله : أن الفتحةَ تكون علامة على أن الكلمة منصوبة في ثلاثة مواضع :
الموضع الأول : الاسم المفرد .
والموضع الثاني : جمع التكسير .
والموضع الثالث : الفعل المضارع الذي سبقه ناصب ، ولم يتصل بآخره شيء .
وسبق ص ١٢٠ أن قلنا : إن المراد بقوله : شيء . خمسة أشياء ، هي : ألف الاثنين ، وياء المخاطبة المؤنثة ، وواو الجماعة ، ونونُ التوكيد الخفيفةُ والثقيلةُ ، ونون النسوة .

(٢) وهذا التعريف سبق أن ذكره الشارح رحمه الله ص١١٤ ، وذكرنا هناك في الحاشية له تعريفًا آخر ؛ يحمل نفس المعنى ، وإن تغيرت ألفاظه ، وهو : ما ليس مُثنًّى ، ولا مجموعًا ، ولا مُلْحقًا بهما ، ولا من الأسماء الخمسة ، سواء أكان المراد به مذكرًا ، مثل : محمد ، وعلى ، وحمزة ، أم كان المراد به مؤنثًا ، مثل : فاطمة ، وعائشة ، وزينب .

(٣) والفتحة قد تكون ظاهرة على آخر الاسم المفرد ، كما في نحو : لقيتُ عليًّا . ونحو : قابلت هندًا . فـ « عليًّا » ، و« هندًا » : اسمان مفردان ، وهما منصوبان ؛ لأنهما مفعولان ، وعلامة نصبهما الفتحة الظاهرة ، والأول مذكر ، والثاني مؤنث .
وقد تكون الفتحة مقدرة ، كما في نحو : لقيت الفتى . ونحو : حدَّثْتُ زوجتى . فـ « الفتى » ، و« زوجتى » اسمان مفردان منصوبان ؛ لكون كلٍّ منهما وقع مفعولًا به ، وعلامة نصبهما فتحة مقدرة : في « الفتى » منع من ظهورها التعذر ، وفي « زوجتى » منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، والأول مذكر ، والثاني مؤنث .
وأما نحو : رأيت القاضيَ . فـ « القاضى » اسم منقوص ، وقد سبق ص ٩٨ أن الاسم المنقوص تظهر عليه الفتحة لِخفَّتها ، فلا يكون هذا من باب التقدير .

وقولُه رحِمه اللهُ : وجمعِ التكسيرِ[1]

فجمعُ التكسيرِ يُنْصَبُ بالفتحةِ ، وسبَق أنه يُرْفَعُ بالضمةِ[2] .

وما هو جمعُ التكسيرِ ؟

جمعُ التكسيرِ هو ما دلَّ على ثلاثةٍ فأكثرَ ، مع تغَيُّرِ بِناءِ مُفْرَدِه[3] ، مثلَ : الرجال ، والأعراب ، والمساجد ، والدُّور ، وأشياءَ كثيرةٍ[4] .

وقولُه رحِمه اللهُ : والفعلِ المضارعِ إذا دخَل عليه ناصبٌ ، ولم يَتَّصِلْ بآخرِه شيءٌ[5] .

وما الذى فقَدْنا من الذى يُرْفَعُ بالضمةِ ؟

الجوابُ : جمعَ المؤنثِ السالمَ[6] ؛ لأنَّ جمعَ المؤنثِ السالمَ سيأتينا أنه يُنْصَبُ بالكسرةِ .

وقولُه رحِمه اللهُ : والفعلِ المضارعِ إذا دخَل عليه ناصبٌ ، ولم يَتَّصِلْ بآخرِه شيءٌ .

(١) هذا هو الموضع الثانى من مواضع النصب بالفتحة .
(٢) تقدم ص ١١٥ .
(٣) تقدم هذا التعريف ص ١١٥ .
(٤) والفتحة قد تكون ظاهرة على آخر جمع التكسير ، نحو : صاحبْتُ الرجالَ ، ونحو : رعَيْتُ الهُنُودَ . فـ « الرجالَ » ، و« الهنود » جمعا تكسير منصوبان ؛ لكونهما مفعولين ، وعلامة نصبهما الفتحة الظاهرة ، والأول مذكر ، والثانى مؤنث .
وقد تكون الفتحة مقدرة ، نحو قوله تعالى : ﴿وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَٰرَىٰ﴾ .
ونحو قوله تعالى : ﴿وَأَنكِحُوا۟ ٱلْأَيَٰمَىٰ﴾ .
فـ « سكارى » ، و« الأيامى » جمعا تكسير منصوبان ؛ لكونهما مفعولين ، وعلامة نصبهما فتحة مقدرة على الألف ، منع من ظهورها التعذر .
(٥) هذا هو الموضع الثالث والأخير من مواضع النصب بالفتحة .
وقوله رحمه اللهُ : والفعل المضارع . خرج به الفعل الماضى والفعل الأمر ؛ لما سبق من كونهما مَبْنِيَّيْنِ .
(٦) وذلك لأن مواضع الرفع بالضمة - كما سبق - هى هذه المواضع الثلاثة ، مع جمع المؤنث السالم ، وانظر ص١١٤ .

اشْتَرط المؤلفُ ثلاثةَ شروطٍ[1] :

الشرطُ الأولُ : أن يكونَ الفعلُ مضارعًا .

الشرطُ الثاني : إذا دخَل عليه ناصبٌ . وهذا الشرطُ لابدَّ منه ؛ لأنه لا يمكنُ أن يُنْصَبَ الفعلُ المضارعُ إلا إذا دخَل عليه ناصبٌ .

الشرطُ الثالثُ : ألَّا يتَّصِلَ بآخرِه شيءٌ . ويُريدُ بالشيءِ : نونَي التوكيدِ والنسوةِ ، يعني : ألا يتَّصِلَ بآخرِه نونُ توكيدٍ[2] ، ولا نونُ نسوةٍ[3] .

---

(١) حتى يُنْصَبَ الفعل المضارع بالفتحة .

(٢) بنوعَيها ؛ الخفيفة والثقيلة .

(٣) الفرق بين نون التوكيد ونون النسوة :

أولًا : من جهة الإعراب .

– نون التوكيد بنوعيها ؛ الخفيفة والثقيلة ، تعرب حرفًا ، لا محل له من الإعراب دائمًا .

– نون النسوة تعرب ضميرًا في محل رفع دائمًا ؛ إما على الفاعلية ، أو على أنها نائب فاعل ، أو على أنها اسم للنواسخ الفعلية « كان وأخواتها ، وكاد وأخواتها » .

– مثال كونها في محل رفع ، فاعلًا : قال تعالى ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ ﴾ .

فنون النسوة في الآية : ضمير مبنى على الفتح في محل رفع ، فاعلٌ .

– ومثال كونها في محل رفع ، نائب فاعلٍ : إن أَخواتِنا المسلماتِ يُغْتَصَبْنَ في البوسنةِ ، ولا مُنقِذَ لهن من المسلمين .

فالفعل « يُغْتَصَبْنَ » مبنى للمجهول ، ونون النسوة فيه ضمير مبنى على الفتح ، في محل رفعٍ ، نائبُ فاعلٍ .

– ومثال كونها في محل رفعٍ ، اسمًا للنواسخ الفعلية : قوله تعالى : ﴿ وَلَا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ عَسَى أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ ﴾ .

فالفعل « يَكُنَّ » فعل ناسخ ، ونون النسوة ضمير مبنى على السكون ، في محل رفعٍ ، اسمُ « يَكُون »[*] . =

(*) أصل الفعل « يَكُنَّ » : « يكون » ، ودخلت عليه نون النسوة ، فبُنى على السكون ، فأصبح « يَكُونْنَ » ، فالتقى ساكنان ؛ الواو والنون الأولى ، والقاعدة أنه إذا التقى ساكنان ، وكان الأول منهما حرف علة فإنه يحذف .

قال الناظم : إن ساكِنانِ الْتَقَيَا فاكْسِرْ ما سبَقْ وإنْ حرفَ عِلَّةٍ فحَذْفُهُ اسْتَحقّ

فأصبح الفعل « يَكُنْنَ » ، ثم أُدْغِمت النونان ، وأصبحتا نونًا مشددة « يَكُنَّ » .

فإن اتَّصل بآخره نونُ توكيدٍ ، أو نونُ النسوةِ ، لم يُنْصَبْ بالفتحةِ [(١)] .

مثالُ ذلك : يقومُ . ولْيَكُنْ حرفُنا حرفَ النصبِ « لن » ، فتقولُ مثلًا : يقومُ الرجلُ .

يقومُ : فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ بالضمةِ ؛ لأنَّه لم يَدْخُلْ عليه ناصبٌ ، ولا جازمٌ [(٢)] .

الرجلُ : فاعلٌ مرفوعٌ بالضمةِ ؛ لأنه مفردٌ .

وإذا أردْتَ أن تنصِبَ هذا الفعلَ تقولُ : لن يقومَ الرجلُ .

ولا يجوزُ أن تقولَ : لن يقومُ الرجلُ . برفعِ « يقوم » ، بل يَجِبُ أن تقولَ : لن يقومَ الرجلُ . فتنْصِبُ بالفتحةِ ؛ لأنَّه فعلٌ مضارعٌ لم يَتَّصِلْ بآخرِه شيءٌ ، ودخَل عليه ناصبٌ [(٣)] .

= ثانيا : من جهة اللفظ :

- نون النسوة مفتوحة غير مشددة ، كما في الأمثلة السابقة .
- ونون التوكيد على قسمين :
- ثقيلة : وتكون مُشَدَّدة مفتوحة ، وسيأتي مثال عليها قريبًا ، إن شاء الله تعالى .
- خفيفة : وتكون ساكنة ، وسيأتي كذلك مثال عليها ، إن شاء الله تعالى .

(١) فإن اتصل بآخر الفعل المضارع نونُ توكيدٍ ثقيلةٌ ، نحو : واللهِ لن تَذْهَبَنَّ . أو خفيفة ، نحو : والله لن تَذْهَبَنْ . فهو مبني على الفتح في محل نصب .

وإن اتصلَ بآخره نون النسوة ، نحو : لن تُدْرِكْنَ المجد إلا بالعَفاف . فهو حينئذ مبني على السكون في محل نصب .

وإن اتصل بآخر الفعل المضارع ألف اثنين ، نحو : لن يضربا ، أو واو جماعة ، نحو : لن تضربوا ، أو ياء مخاطبة مؤنثة ، نحو : لن تضربي . لم يكن نصبه بالفتحة .

فكلٌّ من « تضربا » ، و« تضربوا » ، و« تضربي » منصوب بـ « لن » ، وعلامة نصبه حذف النون ، والألف أو الواو أو الياء فاعل مبني على السكون ، في محل رفع ، وستعلم توضيح ذلك فيما يأتي إن شاء الله .

(٢) سيذكر المؤلف رحمه الله في كتابه هذا طرفًا من أدوات نصب وجزم الفعل المضارع ، عند الكلام على أحكام الفعل .

(٣) ومثال ما توفر فيه الشروط الثلاثة أيضًا : قوله تعالى : ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ﴾ .

فـ « نبرح » : فعل مضارع منصوب بـ « لن » ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

* أمثلة على الفعلِ المضارِعِ الذى اتَّصَل بآخرِه شىءٌ :

المثالُ الأولُ : الرجلان لن يقوما . **لا يُنْصَبُ الفعلُ « يقوما » بالفتحةِ ؛ لأنَّه فعلٌ مضارعٌ دخَل عليه ألفُ الاثنين ، والمؤلفُ يقولُ : لم يَتَّصِلْ بآخرِه شيءٌ**[1] .

المثالُ الثانى : النساءُ لن يَقُمْنَ . **لا يُنْصَبُ الفعلُ « يَقُمْنَ » بالفتحةِ ؛ لأنَّه دخَلت عليه نونُ النسوةِ .**

المثالُ الثالثُ : واللهِ لن يَذْهَبَنَّ . **لا يُنْصَبُ الفعلُ « يذهَبَنَّ » بالفتحةِ ؛ لأنَّه اتَّصَلَ بآخرِه شيءٌ**[2] .

فالحاصلُ أن المؤلفَ - رحمه اللهُ - اشْتَرَط لنصبِ الفعلِ بالفتحةِ : **أن يكونَ مضارعًا ، وأن يَدْخُلَ عليه ناصبٌ ، وألَّا يَتَّصِلَ بآخرِه شيءٌ .**

* * *

---

* وقد تكون الفتحة مقدرة ، نحو : يَسُرُّنى أن تَسْعَي إلى المجد . فـ « تسعى » : فعل مضارع منصوب بـ « أن » ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف ، منع من ظهورها التعذُّر .

(١) سيأتى إن شاء الله تعالى قريبًا أن الفعل المضارع إذا اتصل بألف الاثنين نُصِب بحذف النون .

(٢) وهو نون التوكيد الثقيلة ، والفتحة التى على الباء هنا فتحة بناء ، لا فتحةُ إعراب .

نيابةُ الألفِ عن الفتحةِ

* نيابةُ الألفِ عن الفتحةِ *

قال المؤلفُ رحمه اللهُ : وأمّا الألفُ فتكونُ علامةً للنصبِ في الأسماءِ الخمسةِ ، نحوَ[1] : رأيتُ أباكَ ، وأخاكَ . وما أشبهَ ذلكَ .

قولُه رحمه اللهُ : وأما الألفُ . ثنّى المؤلفُ بالألفِ ؛ لأنّ الفتحةَ إذا أُشْبِعَت صارَت ألفًا ، فمثلًا إذا قلتَ : رأيتُ زيدًا . هذه فتحةٌ ، أشْبِعْها « زيْدَا » بالألفِ ، فلهذا ثنّى بالألفِ .

وقولُه رحمه اللهُ : فتكونُ علامةً للنصبِ في الأسماءِ الخمسةِ ، نحوَ : رأيتُ أباكَ وأخاكَ . وما أشبهَ ذلكَ[2] .

جزاه اللهُ خيرًا ، ما أسْهَلَ هذا الكتابَ[3] .

ويعني رحمه اللهُ بذلكَ : أنّ الألفَ تكونُ علامةَ نصبِ الأسماءِ الخمسةِ[4] ، وهي : « أبوكَ ، وأخوكَ ، وحموكِ ، وفوكَ ، وذو مالٍ »[5] .

لكن متى تكونُ هذه الأسماءُ الخمسةُ منصوبةً بالألفِ ؟

الجوابُ : إذا تمّت فيها شروطُ الرفعِ بالواوِ ، وشروطُ الرفعِ بالواوِ ستةٌ ، هي :

١- أن تكونَ مُفرَدةً .	٢- أن تكونَ مكبَّرةً .

٣- أن تكونَ مضافةً .	٤- أن تكونَ إضافتُها لغيرِ ياءِ المتكلِّمِ .

---

(١) لفظة « نحو » ، يجوز في إعرابها وجهان :

أ- الرفع ، وتعرب : خبرًا لمبتدأ محذوف ، تقديره : وذلك نحوُ .

ب- النصب ، وتعرب : مفعولًا به لفعل محذوف ، تقديره : أعني نحوَ .

ويجرى هذان الوجهان في كل لفظة « نحو » ، فلا نطيل به مع كل لفظة .

(٢) أي : وما أشْبَهَ أباك ، وأخاك ، وهو : حماكِ - بالكسر - ، وفاكَ ، وذا مالٍ .

(٣) وذلك لأنّه يختصرُ المعلوماتِ ، حتى تكون سهلة الحفظ والتحصيل .

(٤) نيابة عن الفتحة ، فالعلامة الدالة على أن أحد الأسماء الخمسة منصوب هي وجود الألف في آخره .

(٥) فلا تكون الألف علامة للنصب إلا في هذا الموضع فقط.

٥- أن تكونَ « فو » خاليةً من الميمِ .

٦- أن تكونَ « ذو » بمعنى صاحبٍ[١] .

إذن : إذا تمَّتْ شروطُ رفعِ الأسماءِ الخمسةِ بالواوِ وجب أن تُنْصَبَ بالألفِ ، فتقولُ مثلًا : أكرمْتُ أباكَ .

أكرمْتُ : فعلٌ وفاعلٌ .

أباك : أبا : مفعولٌ به منصوبٌ ، وعلامةُ نصبِه الألفُ نيابةً عن الفتحةِ ؛ لأنه من الأسماءِ الخمسةِ ، و« أبا » مضافٌ ، والكافُ مضافٌ إليه .

مثالٌ آخرُ : سألْتُ ذا مالٍ .

سألْتُ : فعلٌ وفاعلٌ .

ذا : مفعولٌ به منصوبٌ ، وعلامةُ نصبِه الألفُ نيابةً عن الفتحةِ ؛ لأنَّه من الأسماءِ الخمسةِ ، و« ذا » مضافٌ ، و« مالٍ » : مضافٌ إليه[٢] .

ولو قال قائلٌ : رأيتُ ذو مالٍ . لقُلْنا : أخطأْتَ ؛ لأنَّ « ذو » تُنْصَبُ بالألفِ .

إذن : عرفْنا الآن أن الأسماءَ الخمسةَ تُرفَعُ بالواوِ ، وتُنْصَبُ بالألفِ .

* * *

---

(١) وقد تقدم بنا ص١٣٣ أن ذكرنا شرطًا سابعًا ، يتعلق بالاسم « ذو » ، وهذا الشرط هو : أن يكون الاسم الذي تضاف إليه « ذو » اسمَ جنس ، ظاهرًا ، غيرَ صفة .

(٢) ومن أمثلة نصب الأسماء الخمسة بالألف نيابة عن الفتحة في القرآن :

- قوله تعالى : ﴿أَن كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ ١٤﴾ .

- وقوله تعالى : ﴿قَالُوا سَنُرَاوِدُ عَنْهُ أَبَاهُ وَإِنَّا لَفَاعِلُونَ ٦١﴾ .

- وقوله تعالى : ﴿وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ ١٦﴾ .

- وقوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾ .

فكلٌّ من « ذا ، وأباه ، وأباهم ، وأخاهم » في هذه الآيات منصوب ، وعلامة نصبه الألف نيابة عن الفتحة ، وكلٌّ منها مضاف ، وما بعده من « مال ، والهاء ، وهم » مضاف إليه .

نيابةُ الكسرةِ عن الفتحةِ

★ نيابةُ الكسرةِ عن الفتحةِ ★

قال المؤلفُ رحِمه اللهُ : وأما الكسرةُ فتكونُ علامةً للنصبِ في جمعِ المؤنثِ السالمِ[١] .

قولُه رحِمه اللهُ : جمعِ المؤنثِ السالمِ . جمعُ المؤنثِ السالمُ سبق أن قلْنا : إنَّه ما دلَّ على أكثرَ من اثنتين[٢] ، بزيادةِ الألفِ والتاءِ ، مع سلامةِ بناءِ المفردِ .

وقيل : ما جُمِع بألفٍ وتاءٍ مَزِيدَتَيْنِ على مُفْرَدِه ، مع سلامةِ بناءِ المفردِ[٣] .

• تقولُ مثلًا : أكرَمْتُ المسلماتِ .

أكْرَمْتُ : فعلٌ وفاعلٌ .

المسلماتِ : مفعولٌ به منصوبٌ بالكسرةِ ، نيابةً عن الفتحةِ ؛ لأنه جمعُ مؤنثٍ سالمٌ .

• وقال اللهُ تعالى : ﴿عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُۥٓ أَزْوَٰجًا خَيْرًا مِّنكُنَّ مُسْلِمَٰتٍ مُّؤْمِنَٰتٍ قَٰنِتَٰتٍ تَٰٓئِبَٰتٍ عَٰبِدَٰتٍ سَٰٓئِحَٰتٍ ثَيِّبَٰتٍ وَأَبْكَارًا ۝٥﴾ .

فـ « مسلماتٍ » ، و« مؤمناتٍ » ، و« تائباتٍ » ، و« عابداتٍ » ، و« سائحاتٍ » ، و« ثيباتٍ » ، كلُّها منصوبةٌ بالكسرةِ[٤] .

---

(١) يعني رحمه الله : أن الكسرة تكون علامة للنصب نيابة عن الفتحة في جمع المؤنث السالم ، فيمكنك أن تستدل على نصب هذا الجمع بوجود الكسرة في آخره .
وذلك نحو قولك : إن الفتياتِ المُهَذَّباتِ يُدْرِكْنَ المجدَ .
فكلٌّ من « الفتيات » والمهذبات » جمع مؤنث سالم ، وهما منصوبان ؛ لكون الأول اسمًا لـ « إنَّ » ، ولكون الثاني نعتًا للمنصوب ، وعلامة نصبهما الكسرة نيابة عن الفتحة .
وليس للكسرة موضع تنوب فيه عن الفتحة سوى هذا الموضع .
وبهذا يكون إعراب جمع المؤنث السالم : أنه يرفع بالضمة ، وينصب بالكسرة ، وسيأتي إن شاء الله تعالى ص ١٨٣ عند الكلام على علامات الخفض أنه يجر بالكسرة .

(٢) قد تقدم بنا ص ٦٤ أن جمع المؤنث السالم قد يكون مفرده مذكرًا ؛ نحو : « قطار ، خطاب ، جواب ، إصْطَبْل » فإنها تجمع جمع مؤنث سالمًا ، فتقول : « قطارات ، خطابات ، جوابات ، إصطبلات » .
ولذلك كان الأفضل أن نقول في تعريفه : إنه ما دل على أكثر من اثنين ، أو اثنتين . فنزيد كلمة « اثنين » حتى يكون التعريف جامعًا .

(٣) تقدم ص ١١٧ .

(٤) وذلك لأنها جمع مؤنث سالم .

ويُلحق بجمعِ المؤنثِ السالمِ في نصبِه بالكسرةِ[1] : ما سُمِّي به من هذا الجمعِ[2] ، نحوَ : عرفات « اسمُ موقفٍ في الحجِّ »[3] . فهي اسمٌ مفردٌ ، فليس هناك عرفاتٌ كثيرةٌ .

إذن : « عرفات » ليست جمعَ مؤنثٍ سالمًا ، بل هي ملحقةٌ بجمعِ المؤنثِ السالمِ[4] .

وعلى هذا فنقولُ : ما أُعرِبَ إعرابَ جمعِ المؤنثِ السالمِ ، ولم تَنْطَبِقْ عليه الشروطُ فإنه مُلْحَقٌ .

ومثلُ « عرفات » : « أَذْرِعات » أرضٌ بالشامِ[5] . مُلْحَقَةٌ بجمعِ المؤنثِ السالمِ[6] .

---

(١) وكذلك في رفعه بالضمة ، كما مضى ص١١٧ ، وفي جره بالكسرة ، كما سيأتي ، إن شاء الله ص١٨٢ .
والمقصود بالملحق بجمع المؤنث السالم : كلمات وردت على صورة هذا الجمع ، مُعْرَبةٌ بإعرابه ، لكنها تخالف هذا الجمع في بعض شروطه ، أو في معناه ، ولذا جعلت من قبيل الملحق بهذا الجمع ، وليست منه على وجه الحقيقة .

(٢) ما سُمِّي به من هذا الجمع هو عبارة عن كلمات جُمعت جمعَ مؤنث سالمًا ، وأُطْلِقت أعلامًا على مُسَمَّيات مفردة ، نحو : عَطِيَّات « اسم امرأة » - وبَرَكات « اسم رجل » - وعَرَفات « اسم مكان قرب مكة » - وأَذْرِعات « اسم قرية بالشام » .
فمثل هذه الكلمات من قبيل جمع المؤنث السالم ، من حيث اللفظ ، لكن معناها مفرد .
فـ « عرفات » ، و« بركات » مثلًا لو نظرنا إلى لفظهما قلنا : إن « عرفات » جمع « عرفة » ، و« بركات » جمع « بركة » ، فهما جمع مؤنث سالم ، وإذا نظرنا إلى معناهما قلنا : ليسا بجمع ؛ لأنهما لا يَدُلَّان على متعدِّدٍ ، وإنما هما : اسم لموضع ، واسم لرجل .

(٣) ويقال لهذا المكان أيضًا : عرفة . وبه ورد الحديث : « الحج عرفة » .
أخرجه أبو داود (١٩٤٩) ، والنسائي (٣٠٤٤) ، والترمذي (٨٨٩) ، (١٨٨٧) ، وأحمد ٤/٣٠٩، ٣٠٩- ٣١٠، ٣٣٥ .
وصححه الشيخ الألباني رحمه الله في الإرواء ٤/٢٥٦ (١٠٦٤) .

(٤) يريد الشيخ رحمه الله أنها ليست جمع مؤنث سالمًا من جهة المعنى ؛ إذ إنها إنما تدل على مفرد .
وأمَّا بالنظر إلى لفظها : فـ « عرفات » جمع « عرفة » ، فهي جمع مؤنث سالم .

(٥) قال الفيروزآبادي في القاموس المحيط ٣/٢٢ : أَذْرِعات - بكسر الراء ، وتُفْتَح - دولة بالشام ، والنِّسْبةُ أَذْرَعِيٌّ ، بالفتح . اهـ

(٦) « أَذْرِعات » أصلها جمع أَذْرِعة ، ثم نُقِلَت ، فصارت اسم بلد ، فهي في اللفظ جمع ، وفي المعنى مفرد .

إشكالٌ وجوابُه :

إن « صامتات » جمعُ مؤنثٍ سالمٌ ؛ لأنَّها جمعُ « صامتة » . إذا قال قائلٌ : كيف تقولُ : جمعُ صامتةٍ ، وهو يقولُ : صامتات ؟

نقولُ : نعم ، نحن ما عمِلْنا بالمفردِ شيئًا ، وإنما أضَفْنا إليه الألفَ والتاءَ .

لكن قد يقولُ : إنك لم تزِدْ ألفًا وتاءً ، ولكنَّك حذَفْتَ تاءَ « صامتة » فقلت : « صامتات » ، فما الجوابُ ؟

نقولُ : إننا لم نَحْذِفْ ؛ لأن التاءَ التي في المفردِ وضَعْناها في الجمعِ[1]، لكن جعَلْناها بعدَ الألفِ ، وتاءُ الجمعِ تكونُ مفتوحةً ، وتاءُ المفردِ تكونُ مربوطةً .

* * * * *

(١) وهذا فيه نظر ؛ فإن الأمر لو كان كذلك لم تكن « صامتات » جمع مؤنث سالمًا ، بل كانت جمع تكسير ، حيث إنه – كما مضى – يشترط في هذا الجمع زيادة الألف والتاء ، فإن كان أحدهما أصليًا كان الجمع جمع تكسير ، مثل أبيات ، وأصوات ، وأموات ، وقضاة ، ودعاة ، وما أشبه ذلك .
فالصحيح – والله أعلم – أن تاء المفرد قد حذفت عند الجمع ؛ لأنها في الأصل زائدة ، واستغنينا بتاء الجمع عن وجودها ؛ لأن التاء في المفرد جئ بها للتأنيث ، وهي في نية الانفصال ، فإذا جمعناها قلنا : خديجات ، عائشات ، فاستغنينا بتاء الجمع عن تأنيثها .
ومما يدل على أن هذه التاء قد حذفت ، وأنها ليست التاء التي في الجمع أن صورتهما مختلفة ، فتاء المفرد مربوطة ، وتاء الجمع مفتوحة . وانظر ص١١٨ من هذا الشرح ، حاشية ٥ .

نيابةُ الياءِ عن الفتحةِ

* نيابة الياء عن الفتحة *

قال المؤلف رحمه اللَّه تعالى : وأما الياءُ فتكونُ علامةً للنصبِ فى التثنيةِ والجمعِ .

يعنى رحمه اللَّه : أن الياءَ تكونُ علامةَ النصبِ فى التثنيةِ والجمعِ[(١)] .

وقولُه رحمه اللَّه : فى التثنيةِ . مرَّ علينا أن معناها : ما دلَّ على اثنينِ أو اثنتين ، بزيادةٍ ، أغنَتْ عن متعاطفَينِ ، مُتَّفِقَيْنِ لفظًا ومعنًى[(٢)] .

إذن : المثنى يُرْفَعُ بالألفِ ، ويُنْصَبُ بالياءِ .

وقولُه رحمه اللَّه : والجمعِ . أى : جمعِ المذكرِ السالمِ[(٣)] ، وجمعُ المذكرِ السالمُ قد مرَّ علينا أنه ما دَلَّ على أكثرَ من اثنينِ ، مع سلامةِ بناءِ المفردِ .

وإن شئتَ فقُلْ : ما جُمِعَ بواوٍ ونونٍ ، أو ياءٍ ونونٍ مَزِيدَتَيْنِ[(٤)] .

إذن : جمعُ المذكرِ السالمُ يُرْفَعُ بالواوِ ، ويُنْصَبُ بالياءِ .

ومن الأمثلةِ على نصبِ المُثَنَّى بالياءِ : أن تقولَ : رأيتُ الرجلَيْنِ[(٥)] . ولا يَصِحُّ أن تقولَ : رأيتُ الرجلانِ .

---

(١) فالياء تكون علامة للنصب في موضعين :
الموضع الأول : التثنية ، بمعنى المثنى .
والموضع الثاني : جمع المذكر السالم .
فيمكنك أن تعرف نصب الواحد منهما بوجود الياء فى آخره ، والفرق بينهما أن الياء فى المثنى يكون ما قبلها مفتوحًا ، وما بعدها مكسورًا ، والياء فى جمع المذكر السالم يكون ما قبلها مكسورًا ، وما بعدها مفتوحًا ، وسيتضح ذلك بالأمثلة ، إن شاء اللَّه تعالى .

(٢) تقدم ص ١٣٦ .

(٣) وأطلق المؤلف هنا رحمه الله الجمع ، ولم يُقيِّده بجمع المذكر السالم ؛ لكونه على حد المثنى ، فمتى ذكر بجانبه فالمراد جمع المذكر السالم .

(٤) تقدم ص ١٢٥ .

(٥) وتقول فى إعراب هذا المثال :
رأيتُ : فعل وفاعل .
الرجلين : مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه الياء ، المفتوح ما قبلها ، المكسور ما بعدها ؛ لأنه مثنى ، =

تقولَ : رأيْتُ الرجلانِ .

ومن الأمثلةِ على نصبِ جمعِ المذكرِ السالمِ بالياءِ : أن تقولَ : رأيْتُ المسلِمينَ[1] . ولا يَصِحُّ أن تقولَ : رأيْتُ المسلمون . لأنَّها إذا نُصِبَت يَجِبُ أن تكونَ بالياءِ . واللَّهُ أعلمُ .

* * *

= والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد .

ومن أمثلة نصب المثنى بالياء في القرآن :

قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ آيَتَيْنِ ﴾ .

وقوله تعالى : ﴿ أَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَهَيْنِ مِن دُونِ اللَّهِ ﴾ .

وقوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا الْغُلَامُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ ﴾ .

وقوله تعالى : ﴿ سَنُعَذِّبُهُم مَّرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَى عَذَابٍ عَظِيمٍ ﴾ .

وقوله تعالى : ﴿ وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ ﴾ .

فكل من : « آيتين – إلهين – مؤمنين – مرتين – امرأتين » مثنى منصوب ، وعلامة نصبه الياء ، المفتوح ما قبلها ، المكسور ما بعدها ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد .

(١) وإعراب هذا المثال هكذا :

رأيْتُ : فعل وفاعل .

المسلِمِينَ : مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه الياء ، المكسور ما قبلها ، المفتوح ما بعدها ؛ لأنه جمع مذكر سالم ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد .

ومن أمثلة نصب جمع المذكر السالم بالياء في القرآن :

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرْكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ ﴾ .

وقوله تعالى : ﴿ قَالُوا لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ فَاسْأَلِ الْعَادِّينَ ﴾ .

وقوله تعالى : ﴿ أُولَئِكَ لَمْ يَكُونُوا مُعْجِزِينَ فِي الْأَرْضِ ﴾ .

وقوله تعالى : ﴿ قَالُوا وَجَدْنَا آبَاءَنَا لَهَا عَابِدِينَ ﴾ .

وقوله تعالى : ﴿ قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُم بِهِ إِيمَانُكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾ .

فكل من « المنافقين – العادِّينَ – معجزِينَ – عابدِينَ – مؤمنِينَ » ، جمع مذكر سالم منصوب ، وعلامة نصبه الياء ، المكسور ما قبلها ، المفتوح ما بعدها ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد .

نيابةُ حذفِ النونِ عن الفتحةِ

★ نيابةُ حذفِ النونِ عن الفتحةِ ★

قال المؤلفُ رحمه اللَّهُ تعالى: **وأما حذفُ النونِ، فيكونُ علامةً للنصبِ في الأفعالِ الخمسةِ التي رفعُها بثباتِ النونِ**[١].

قولُه رحمه اللَّهُ: الأفعالِ الخمسةِ. الأفعالُ الخمسةُ هي: يَفْعَلونَ، وتَفْعَلونَ، ويَفْعَلانِ، وتَفْعَلانِ، وتَفْعَلِينَ.

وقد سبقَ لنا أنَّها تُرفَعُ بثبوتِ النونِ، وهنا ذكَرَ المؤلفُ رحمه اللَّهُ أنها تُنْصَبُ بحذفِ النونِ[٢].

ومثالُ نصبِها بحذفِ النونِ: تقولُ: لن يَفْعَلا، ولن تَفْعَلا[٣]، ولن يَفْعَلوا، ولن تَفْعَلوا[٤]، ولن تَفْعَلي[٥]، فتحذِفُ النونَ[٦].

ومثالُ ذلك أيضًا: تقولُ: يُعْجِبُني أن تَفْهَموا. ولا يَصِحُّ أن تقولَ: يُعْجِبُني أن تَفْهَمون؛ لأنَّ الأفعالَ الخمسةَ تُنْصَبُ بحذفِ النونِ[٧].

---

(١) يعني رحمه الله: أن حذف النون يكون علامة للنصب؛ نيابة عن الفتحة في الأفعال الخمسة، والأمثلة ستأتي إن شاء الله في كلام الشارح رحمه الله.

(٢) فيمكنك أن تعرف نصب كل واحد من الأفعال الخمسة إذا وجدت النون التي تكون علامة الرفع محذوفة.

(٣) بالتحتية، والفوقية.

(٤) بالتحتية، والفوقية.

(٥) ولا يكون إلا بالفوقية.

(٦) وإعراب هذه الأمثلة كالتالي:

لن: حرف نفي، ونصب، واستقبال.

و« يفعلا، وتفعلا، ويفعلوا، وتفعلوا، وتفعلي»: أفعال مضارعة منصوبة بـ« لن»، وعلامة نصبها حذف النون، وألف الاثنين، وواو الجماعة، وياء المخاطبة المؤنثة: فاعل مبني على السكون، في محل رفع.

(٧) قال ابن هشام رحمه الله في شرح الشذور ص٩٢: فإن قلتَ: فما تصنع في قوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن يَعْفُونَ﴾. فإنَّ «أنْ» ناصبة، والنون ثابتة معه؟ =

وكذلك لا يصحُّ أن تقولَ ، وأنت تُخاطِبُ امرأةً : يُعْجِبُنى أن تتأدَّبِينَ ، ولكن تقولُ : يُعْجِبُنى أن تتأدَّبى . بحذفِ النونِ ؛ لأنَّ الأفعالَ الخمسةَ تُنْصَبُ بحذفِ النونِ .

ومن أمثلةِ ذلك في القرآنِ :

قال تعالى : ﴿وَلَن تَفْعَلُواْ﴾ . حُذِفَتِ النونُ ، وأصلُها : « تفعلون » .

وقال تعالى : ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ﴾ . حُذِفَت النونُ ، وأصلُها : « يَتَمَنَّوْنَهُ » ، ولهذا لمَّا جاء التَّمنِّي منفيًّا بـ « لا » قال اللَّهُ تعالى : ﴿وَلَا يَتَمَنَّوْنَهُۥٓ أَبَدًۢا﴾ ؛ لأنَّ « لا » لا تَنْصِبُ ، و « لن » تَنْصِبُ .

● إعرابُ قولِه تعالى : ﴿وَلَن تَفْعَلُواْ﴾ .

لن : حرفُ نَفْيٍ ، ونصبٍ ، واستقبالٍ .

فهي حرفُ نفيٍ ؛ لأنَّك إذا قلتَ : «لن تفعلوا» . نفَيْتَ الفعلَ .

ونصبٍ ؛ لأنَّها تنْصِبُ الفعلَ .

واستقبالٍ ؛ لأنَّها تُحَوِّلُ المضارعَ إلى مُستقْبَلٍ ، فالفعلُ المضارعُ يَصْلُحُ للحالِ

= قلت : ليست الواو هنا واو الجماعة ، وإنما هي لام الكلمة ، التي في قولك : زيد يعفو ، وليست النون للرفع ، وإنما هي اسم مضمر عائد على المطلقات ، مثلها في : ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ . والفعل مبنى لاتصاله بنون النسوة ، ووزن « يَعْفُونَ » على هذا « يَفْعُلْنَ » ، كما أنك إذا قلتَ : النِّسوةُ يَخْرُجْنَ ، أو يَكْتُبْنَ . كان ذلك وزنَه .

وأمَّا إذا قلتَ : الرجالُ يعفون . فالواو واو الجماعة ، والنون علامة الرفع ، والأصل « يَعْفُوُون » بواوين ، أولاهما لام الكلمة ، والثانية واو الجماعة ، فاستُثْقِلَت الضمة على واو قبلها ضمة ، وبعدها واو ساكنة – وهي الواو الأولى – فحُذِفَت الضمة ، فالتقى ساكنان ، وهما الواوان ، فحُذِفَت الأولى(*).

وإنَّما خُصَّت بالحذف دون الثانية لثلاثة أمور :

أحدها : أن الأُولَى جزء كلمة ، والثانية كلمة ، وحذفُ جُزْءٍ أسهلُ من حذف كل .

والثاني : أن الأُولَى آخِر الفعل ، والحذف بالأواخر أَوْلَى .

والثالث : أن الأُولَى لا تدل على معنًى ، والثانية دالة على معنى ، وحذف ما لا يدل أَوْلَى من حذف ما يدل . اهـ .

(*) التي هي لام الفعل ، وكانت الثانية هي واو الجماعة ، ولذا فقد كان وزن هذا الفعل « يَفْعُونَ » . وانظر القواعد الأساسية للهاشمي ص٦٦ حاشية ١ .

والاستقبالِ ، لكن قد تَقْتَرِنُ به حروفٌ تُحَوِّلُه للماضى[١] .

وقد تَقْتَرِنُ به حروفُ تُحَوِّلُه للمستقبلِ[٢] ، وقد تَقْتَرِنُ به حروفٌ تُحَوِّلُه

---

(١) انظر ص ٦٤، حاشية .

(٢) يتعين زمن الفعل المضارع للاستقبال في الحالات التالية :

١- إذا اقترن بظرف من ظروف المستقبل ، مثل : « إذا » ، سواء أكان الظرف معمولاً للمضارع ، أم كان المضارع معمولاً للظرف ، بأن يكون الظرف مضافًا ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله هي المضاف إليه في محل جر ، مثل : أزورك إذا تزورني .

فالفعلان المضارعان هنا للمستقبل ، والأول منهما هو العامل الذى عمل النصب فى الظرف « إذا »[*] مضاف ، وجملة المضارع مع فاعله بعدها فى محل جر مضاف إليه ، فيكون المضارع الثانى مع فاعله معمولاً للظرف .

٢- إذا كان مُسْنَدًا إلى شيء مُتوقَّع حصولُه فى المستقبل ، مثل : يدخل الشهداء الجنة مع السابقين ؛ إذ لا يعقل أن يكون زمن المضارع للحال ، ومعناه - وهو دخول الجنة - فى المستقبل ؛ لما يترتب عليه من سبق الفعل للفاعل فى الوجود والوقوع ، وهو محال .

٣- إذا سبقته « هل » ، نحو : هل تقاطع مجالس السُّوء ؟

٤- إذا اقتضى طلبًا ،سواء أكان الطلب يُفْهَم منه وحده ، أم كان بمساعدة أداة أخرى :

فالأول كقوله تعالى : ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾ . فالله يطلب من الوالدات إرضاع أولادهن ، وهذا لا يكون إلا فى المستقبل .

ومثال ذلك أيضًا : قولك : يرحمك الله . فأنت تطلب من الله أن يرحم أخاك ، فالدعاء نوع من الطلب .

ومثال الثانى : قوله تعالى : ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ﴾ . وقوله تعالى : ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾ . فإنَّ طلَبَ الإنفاقِ فى « لينفق » ، وطلب عدم « المؤاخذة » فى : « لا تؤاخذنا » ، مفهوم من المضارع ، بمساعدة اللام و « لا » الطَّلَبِيَّتَيْنِ ، وزمن المعنى فى الفعلين هو المستقبل ؛ إذ لا يمكن تحقيق ما تطلبه من غيرك وإنفاذه إلا فى المستقبل .

٥- إذا سبقته أداة شرط وجزاء ، سواء كانت جازمة ، كالتى فى قوله تعالى : ﴿إِن تَنصُرُوا۟ ٱللَّهَ يَنصُرْكُمْ﴾ . =

(*) « إذا » هنا ظرفية محضة ، ولا تدل على الشرط ؛ لأن « إذا » الظرفية الشرطية لها الصدارة فى جملتها حتمًا ؛ فلا تقع حَشْوًا .

....

= أم غير جازمة ، ومنها : « لو الشرطية(*) غير الامتناعية » ، و « كيف » الشرطية(**) ، مثل : لو يؤاخذ الله الناس بظلمهم لأسرع فى إهلاكهم ، ومثل : كيف تَصْنَعُ أَصْنَعْ .

ويفهم من هذا ومما قبله : أن الجوازم جميعها - ما عدا « لم ، ولمَّا »(***) - تُخَلِّصُه للاستقبال .

٦- إذا اقتضى وعدًا أو وعيدًا ، كقوله تعالى : ﴿يُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ وَيَغۡفِرُ لِمَن يَشَآءُۗ﴾ ؛ لأن تحقيقهما لا يكون إلا فى المستقبل .

وكالشطر الثانى من قول الشاعر يُهَدِّد :

مَنْ يُشْعِلِ الحربَ لا يَأْمَنْ عَواقِبَها ... قد تُحْرِقُ النارُ يومًا مُوقِدَ النارِ

٧- إذا صحِبَ أداة توكيد ، مثل : نون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة ؛ لأن التوكيد يليق بما لم يحصل ، ويناسب ما لم يقع ، نحو : أتُكْرِمَنْ صديقك ؟ وهل تُساعِدَنَّ البائسَ ؟

وقال تعالى : ﴿لَيُسۡجَنَنَّ وَلَيَكُونٗا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾ .

٨- إذا صحِبَ لام جواب القسم عند فريق من النحاة ؛ لأنها فى معنى أداة التوكيد السالفة ؛ مثل : واللهِ لَعَلَى عملك تُحاسَبُ .

ومثلها : « لا » النافية ، غير العاملة عمل « ليس » عند ذلك الفريق ، مثل :لا أترك الصديق فى مواقف الشدة .

٩- إذا سبقته أداة رجاء ؛ مثل : لعل الغائب يحضر .

١٠- إذا سبقه حرف نصب ، سواء أكان ظاهرًا ، أم مقدرًا ، وقد اجتمعا فى قوله تعالى : ﴿لَن تَنَالُواْ ٱلۡبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَۚ﴾(****) .

١١- إذا سبقه حرف تنفيس ، وهو « السين » ، و « سوف » ، نحو قوله تعالى : ﴿كَلَّا سَيَعۡلَمُونَ ۝٤﴾

(*) التى بمعنى « إن » الشرطية . وتشتهر باسم « لو » الشرطية غير الامتناعية ، ومثلها « لو » المصدرية التى بمعنى « أن » المصدرية ، وتُسْبَك مع الجملة المضارعية بعدها بمصدر ، ولكن ليس لها عملها فى نصب المضارع ؛ مثل : أود لو يسود الإسلام .

(**) و « إذا » الشرطية أيضًا .

(***) لأنه - كما سبق - « لم ، ولَمَّا » تُحَوِّلان زمن الفعل المضارع إلى الماضى . وانظر ص ٦٤ ، وأما باقى الأدوات التى تجزم فعلًا واحدًا ، وهى « لا الناهية ، ولام الأمر » ، وأدوات الشرط الجازمة فإنها جميعها تُخَلِّص الفعل المضارع للاستقبال .

(****) فالفعل « تنالوا » منصوب بحرف ظاهر ، وهو « لن » ، والفعل « تنفقوا » منصوب بحرف مقدر ، وهو « أن » ، فالحرف « أن » يضمر وجوبًا بعد « حتى » إذا كانت حرف جر بمعنى « إلى » ، فتقدير الآية : لن تنالوا البر إلى أن تنفقوا مما تحبون .

للحالِ(١) . فـ « لن » تُحَوِّلُه للمستقبلِ ، ونُرِيدُ بالمستقبلِ ما بعدَ زمنِ التكلُّمِ ، ولو بلحظةٍ ، يعنى : لا نُرِيدُ بالمستقبلِ المستقبلَ البعيدَ ، ولكن نُرِيدُ بِالمستقبلِ ما بعدَ زمنِ التكلُّمِ مطلقًا ، ولو بلحظةٍ .

ونعودُ الآنَ إلى إعرابِ باقي الآيةِ :

تَفْعَلُوا : فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ بـ « لن » ، وعلامةُ نصبِه حذفُ النونِ ، والواوُ فاعلٌ .

وإذا قال الرجلُ : لن تَسْتَعْجِلوني . فهذه ليست نونَ إعرابٍ ، بل هى نونُ

ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ﴿٥﴾ ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴿٣﴾ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴿٤﴾ ﴾ . وانظر النحو الوافى ، لعباس حسن ١/٥٨ - ٦٠ .

(١) يتعين زمن الفعل المضارع للحال فى الحالات التالية :

١- إذا اقترن بكلمة تفيد ذلك ، مثل : كلمة « الآن » ، أو : « الساعة » ، أو « حالاً » ، أو « آنِفًا »(*) .

٢- إذا وقع خبرًا لفعل من أفعال الشروع ؛ مثل : « طفق » ، و « شَرَعَ » ، وأخواتهما(**) ؛ ليساير زمنه معناها .

٣- إذا نُفِيَ بالفعل « ليس » ، أو بما يُشْبِهُها فى المعنى والعمل ؛ مثل : الحرف « إنْ » ، أو « ما » ، أو « لا » .... فكل واحد من هذه العوامل التى تعمل عملها ، يشبهها أيضًا فى نفى الزمان الحالى عند الإطلاق(***) ... مثل : ليس يقوم محمد ، إنْ يخرجُ حليمٌ ، ما يقوم على .

٤- إذا دخل على الفعل المضارع لام الابتداء ، مثل : إن هذا الرجل الحق لَيُحْسِنُ عملَه .

٥- أن يقع مع مرفوعه فى موضع نصب على الحال ، فيكون زمنه فى الغالب حالًا بالنسبة لزمن عامله ، مثل : أقبل أخوك يضحك .

٦- إذا دخلت « ما » المصدرية الظرفية على المضارع ، مثل : يَسُرُّنى ما تتكلم . أى : كلامك ، فيكون زمن المصدر المُؤَوَّل للحال فى الغالب ، حين لا توجد قرينة تعارضه . وانظر النحو الوافى لعباس حسن ١/ ٥٧، ٥٨ .

(*) « آنفًا » كلمة عدها النحاة من الألفاظ التى تجعل المضارع للحال ، باعتبار أنها تدل - كما فى القاموس - على أقرب زمن سابق يتصل بالحال ، فكأنها للحال نفسه .

(**) أخوات هذين الفعلين هى : أنشأ ، وعلِق ، وأخذ ، وهَبَّ ، وبَدَأ ، وابتدأ ، وجعل ، وقام ، وانبرى .

(***) أى : عند عدم وجود قرينة تدل على أن الزمن ماض أو مستقبل .

وقاية[1] ؛ إذ لو كانتْ نونَ إعرابٍ لصَار الكلامُ : لن تشتَغِلُونى .

(١) نون الوقاية : هى نونَ تَلْحَقُ آخر الكلمة ، اسمًا كانت ، أم فعلاً ، أم حرفًا ، إذا اتصلت بياء المتكلم . وإنما سميت هذه النون بذلك ؛ لأنها تقى آخر الفعل من الكسر الذى هو أخو الجر ، والجر يمتنع وجوده مع الفعل ، فإذا ما باشرت الياء الأفعال فإن النون يُؤتَى بها لِتَحْمِلَ الكسر ، أو لوقاية الفعل من الكسر . كما أنها تقى غير الفعل من تغير آخره ؛ إذ إن هذه النون تتحمل الكسرة التى تتطلبها ياء المتكلم ، بدلاً من العوامل التى تأتى معها .

ومن أمثلة دخولها على الفعل : تقول : ضرَبَنى ، كلَّمَنِى ، يَشْتُمُنِى ، يُعَلِّمُنِي ، افْهَمْنِى ، اقْتُلْنِى .

ومثال دخولها على الحرف : تدخل نون الوقاية على ثمانية حروف فقط ، هى : « إن » وأَخَواتها[*] ، و« عَنْ » ، و « مِنْ » .

ومثال ذلك : قوله تعالى : ﴿ يَا لَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ .

وقوله تعالى : ﴿ إِنَّنِي أَنَا اللَّهُ ﴾ .

ومثال دخولها على الاسم :تأتى نون الوقاية مع الأسماء المضافة إلى ياء المتكلم ، فى ثلاث كلمات ، هى لَدُنْ ، وقَدْ ، وقَطْ[**] .

ومثال ذلك : قوله تعالى : ﴿ قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّي عُذْرًا ﴾ .

وقول الشاعر :

قَدْنِى مِن نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِى ... لَيْسَ الإمامُ بالشَّحِيحِ المُلْحِدِ

وقول النبى ﷺ : « يقال لجهنم : هل امتلأْتِ ؟ وتقول : هل من مَزِيدٍ ؟ فيضع الرب تبارك وتعالى قدمه عليها ، فتقول : قَطْنِي ، قَطْنِى »[***] . وإذا أردت مزيد بحث فانظر شرحنا للألفية ٢/٢٩٣ - ٣١٣ .

(*) أخوات « إن » هى : أنَّ ، لكنَّ ، كأنَّ ، ليت ، لعلَّ .

(* *) قد ، وقط ، لهما ثلاث أحوال :

الحالة الأولى : أن يكونا اسمًا ؛ بمعنى : حَسْب . ويمكن أن يضافا إلى ياء المتكلم ، فتَكْثُر فيهما نون الوقاية كالحالة التى معنا ، وفى تلك الحالة هما مبنيان على السكون فى محل رفع ، مبتدأ ، والياء مضاف إليه ، وما بعدهما خبر .

الحالة الثانية : أن يكون « قد » و « قط » اسم فعل ، بمعنى يكفى ، وعندئذ تلزمهما نون الوقاية إذا نصَبَتا ياء المتكلم ، فتقول : قدنى وقطنى هذا المال ؛ أى : يكفينى .

الحالة الثالثة : قد تكون « قد » حرفًا يختص بالأفعال ، مثل : قد نَجَحْتُ . وهذا هو الأكثر فى استعمالها ، وتكون « قط » ظرف زمان لاستغراق الزمان الماضى ، وهذه بفتح القاف ، وتشديد الطاء مضمومة ، وتختص بالنفى ، يقال : ما عاقَلْتُه قَطُّ ؛ أى : أبدًا فيما مضى وانقطع ، ولا تضافان إلى الياء .

(***) انظر الفتح لابن حجر ٥٩٥/٨ .

إذن : انتهينا من علاماتِ النصبِ ، فصارت علاماتُ النصبِ خمسةً : الفتحةَ ، والألفَ ، والكسرةَ ، والياءَ ، وحذفَ النونِ(١) .

---

(١) وملخص الكلام عن علامات النصب أن نقول :
أولاً : للنصب خمس علامات ، هي : الفتحة ، والألف ، والكسرة ، والياء ، وحذف النون .
ثانيًا : هذه العلامات الخمسة تنقسم إلى قسمين :
١- القسم الأول : علامات أصلية ، وهي الفتحة فقط .
٢- القسم الثاني : علامات فرعية ، وهي : الألف ، والكسرة ، والياء ، وحذف النون .
ثالثًا : تكون الفتحة علامة للنصب في ثلاثة مواضع : الاسم المفرد ، جمع التكسير ، والفعل المضارع إذا دخل عليه ناصب ، ولم يتصل بآخره شيء .
رابعًا : من حروف النصب : لن ، وأن (مفتوحة الهمزة) ، وسيأتي ذكر باقي حروف النصب إن شاء الله عند الكلام على نواصب الفعل المضارع .
خامسًا : يشترط لنصب الفعل المضارع بالفتحة ألا يتصل بآخره شيء ، والمراد بالشيء هنا : نون التوكيد الخفيفة والثقيلة ، ونون النسوة ، وألف الاثنين ، وواو الجماعة ، وياء المخاطبة المؤنثة .
سادسًا : تنوب الألف عن الفتحة ، فتكون علامة للنصب ، في موضع واحد فقط ، وهو الأسماء الخمسة ، وهي - كما مضى - : أباكَ ، وأخاكَ ، وحماكِ ، وفاكَ ، وذا مال .
سابعًا : ولا تكون الألف علامة لنصب الأسماء الخمسة إلا إذا تمت فيها شروط سبعة ، هي :
١- أن تكون مفردة .
٢- أن تكون مكبَّرة .
٣- أن تكون مضافة .
٤- أن تكون إضافتها لغير ياء المتكلم .
وهذه هي الشروط العامة . وأما الشروط الخاصة فهي :
٥- أن تكون « فو » خالية من الميم . وهذا شرط خاص بـ « فو » .
٦- أن تكون « ذو » بمعنى « صاحب » .
٧- أن يكون الذي تضاف إليه « ذو » اسم جنس ظاهرًا غير صفة . وهذان الشرطان خاصان بالاسم « ذو » .
ثامنًا : تنوب الكسرة عن الفتحة ، فتكون علامة للنصب ، وذلك في موضع واحد فقط ، وهو جمع المؤنث السالم .
تاسعًا : يُلْحَقُ بجمع المؤنث السالم في نصبه بالكسرة ما سُمِّي به من هذا الجمع ، نحو : « عرفات » ، و « أذْرِعات » .
عاشرًا : تنوب الياء عن الفتحة ، فتكون علامة للنصب ، وذلك في موضعين ، هما : المثنى ، وجمع =

....

* *

= المذكر السالم .

حادِى عَشَرَ(*) : نون المثنى تكون مكسورة مطلقًا ، سواء فى ذلك حالة الرفع وحالة النصب وحالة الجر ، فتقول : الرجلانِ ، الرجلينِ .

ونون جمع المذكر السالم تكون مفتوحة مطلقًا ، سواء فى ذلك حالة الرفع وحالة النصب وحالة الجر ، فتقول : المسلمونَ ، المسلمينَ .

ثانى عشرَ : ياء المثنى يكون ما قبلها مفتوحًا ، فتقول الرجلَيْنِ ، وياء جمع المذكر السالم يكون ما قبلها مكسورًا ، فتقول : المسلِمِينَ .

ثالث عَشَرَ : ينوب حذف النون عن الفتحة ، فيكون علامة للنصب ، وذلك فى الأفعال الخمسة ، وهى كل فعل مضارع اتصل بآخره ألف الاثنين ، أو واو الجماعة ، أو ياء المخاطبة ، وهى : يفعلونَ ، تفعلونَ ، يفعلانِ ، تفعلانِ ، تفعلينَ .

ويتلخص لدينا الآن بعد الكلام على علامات الرفع وعلامات النصب أنَّ :

١- الاسم المفرد ، وجمع التكسير ، والفعل المضارع الذى لم يتصل بآخره شيء ترفع بالضمة ، وتنصب بالفتحة .

٢- الأسماء الخمسة : ترفع بالواو ، وتنصب بالألف .

٣- جمع المؤنث السالم : يرفع بالضمة ، وينصب بالكسرة .

٤- المثنى : يرفع بالألف ، وينصب بالياء .

٥- جمع المذكر السالم : يرفع بالواو ، وينصب بالياء .

٦- الأفعال الخمسة : ترفع بثبوت النون ، وتنصب بحذفها .

هذا وسيذكر المؤلف رحمه الله بعد الانتهاء من علامات الخفض ، وعلامات الجزم ، أبواب الإعراب الأصلى ، وأبواب الإعراب الفرعى . والله أعلم .

---

* إذا صيغت الأعداد من واحد إلى تسعة على وزن فاعل ، ورُكِّبت مع العشرة ، فإنها تبقى مبنية على فتح الجزأين ، عدا الجزء الأول من الحادى عشر ، والثانى عشر ، فهو مبنى على السكون .

علاماتُ الخفضِ

* علاماتُ الخفضِ *

ولما أنهى المؤلفُ رحِمه اللَّهُ الكلامَ عن علاماتِ النصبِ شرَع يتكلَّمُ على علاماتِ الخفضِ ، فقال : وللخفضِ ثلاثُ علاماتٍ : الكسرةُ ، والياءُ ، والفتحةُ[1] .

قولُه رحِمه اللَّهُ : وللخفضِ ثلاثُ علاماتٍ . قد تقَدَّم أنَّ للرفعِ أربعَ علاماتٍ ، وللنصبِ خمسَ علاماتٍ ، فيكونُ مجموعُ الكلِّ اثنتَيْ عشْرةَ علامةً .

وقولُه رحِمه اللهُ : الكسرةُ . هى الأصلُ[2] .

وقولُه رحِمه اللهُ : والياءُ . وهى التى تأتى إذا أُشْبِعَت الكسرةُ[3].

* * *

(١) فيمكنك أن تعرف أن الكلمة مخفوضة إذا وجدت فيها واحدًا من ثلاثة أشياء : الأول الكسرة ، وهى الأصل فى الخفض ، والثانى الياء ، والثالث الفتحة ، وهما فرعان عن الكسرة ، ولكل واحد من هذه الأشياء الثلاثة مواضع يكون فيها ، وهذه المواضع سيذكرها المؤلف والشارح رحمهما اللَّه بالتفصيل .

(٢) ولذلك بدأ بها .

(٣) فهى بنت الكسرة ، ولذلك ثنَّى بها . ثم ختم بالفتحة ، والختم بها متعيِّن ؛ لما سبق .

الكسرةُ ومواضِعُها

* الكسرةُ ومواضعُها *

ولما قدَّم رحمه اللَّهُ العلاماتِ إجمالاً أخذ يتكلَّمُ عليها تفصيلاً ، فقال : فأما الكسرةُ فتكونُ علامةً للخفضِ في ثلاثةِ مواضعَ ، في الاسمِ المفردِ المُنْصرِفِ ، وجمعِ التكسيرِ المُنْصرِفِ ، وجمعِ المؤنثِ السالمِ .

قولُه رحمه اللَّهُ : في الاسمِ المفردِ[1] المُنْصَرِفِ . تقدَّم أن الضَّمَّةَ تكونُ علامةً للرفعِ في الاسمِ المفردِ[2]، ولم يَقُلِ المؤلفُ رحمه اللَّهُ : المنصرفِ .

وتقدَّم أيضًا أنَّ الفتحةَ تكونُ علامةً للنصبِ في الاسمِ المفردِ[3] ، ولم يَقُلِ المؤلفُ : المنصرفِ .

وهنا ذكر المؤلفُ رحمه اللهُ أن الكسرةَ تكونُ علامةً للخفضِ في ثلاثةِ مواضعَ ، منها الاسمُ المفردُ المنصرفُ ، فحصَل عندنا قيدٌ جديدٌ ، وهو المنصرفُ ؛ وذلك لأنَّ الأسماءَ المُفْرَدةَ منها ما ينْصَرِفُ ، ومنها ما لا ينْصَرِفُ[4] .

والاسمُ المنصرفُ هو الخالي من موانعِ الصرفِ[5] ، وهو الذي يُنَوَّنُ ، مثلَ : زيدٌ ، عمرٌو ، رجلٌ ، خالدٌ ، مسجدٌ ، دارٌ ، وما أشْبَهَ ذلك .

إذن : قولُه : المنصرفِ . معناه الخالي من موانعِ الصرفِ ؛ أي : مُنَوَّنٌ[6] .

---

(١) قد سبق بيان معنى كلمة « المفرد » بما أغنى عن إعادته هنا ، وانظر ص١١٤ من هذا الشرح .

(٢) تقدم ص١١٤ أيضًا .

(٣) تقدم ص١٥٣ .

(٤) والاسم المفرد غير المنصرف إنما يُجَرُّ بالفتحة نيابة عن الكسرة ، نحو : مررت بأحمدَ ، كما سيأتي إن شاء الله تعالى ص١٩٣ .

(٥) سيأتي بعد قليل - إن شاء الله - ذكر هذه الموانع ص١٩٣ ، وما بعدها .

(٦) أي : ما يلحق الصَّرْفُ آخره ، والصرف هو التنوين ، نحو : سعَيْتُ إلى محمدٍ ، ونحو : رَضِيتُ عن عَليٍّ ، ونحو : استفدت من معاشرة خالدٍ ، ونحو : أعجبنى خُلُقُ بكرٍ .

=

ولهذا قال ابنُ مالكٍ رحمه اللهُ :

الصَّرفُ تنوينٌ أَتى مُبيِّنَا   معنًى بِهِ يكونُ الاسمُ أمْكَنَا[(١)]

ونخرج بقوله : المنصرفِ . الاسمُ المفردُ الذى لا يَنْصَرِفُ ، وسيأْتينا إن شاء اللهُ الكلامُ عليه ، لكن نَأْخُذُ له مثالاً ، تقولُ : عُمَرُ ، أحمدُ[(٢)] .

ولا يصِحُّ أن تقولَ : مَرَرْتُ بأحمدٍ . أو : مررْتُ بعُمَرٍ[(٣)] . لأنَّهما لا يَنْصَرِفانِ[(٤)] ، ولأنَّ الكسرةَ لا تَكونُ علامةً للخفضِ إلا فى الاسمِ المُفردِ المنصرفِ .

= فكل من « محمد » ، و« علي » مخفوض ؛ لدخول حرف الخفض عليه ، وعلامة خفضه الكسرة الظاهرة .

وكل من « خالد » ، و« بكر » مخفوض ؛ لإضافة ما قبله إليه ، وعلامة خفضه الكسرة الظاهرة أيضًا .

« ومحمد » ، و« علي » ، و« خالد » ، و« بكر » أسماء مفردة ، وهي منصرفة ؛ للحوق التنوين لها .

والاسم المنصرف هو الاسم المنون تنوين التمكين ، دون غيره من أنواع التنوين السابق ذكرها* ، سواء كان مفردًا ، أو مجموعًا جمع تكسير .

ويدخل في المراد بالاسم المفرد المنصرف ما يكون منصرفًا تقديرًا ، نحو : مررت بزيد والفتى والقاضي وغلامي .

وإعرابه :

مررت : فعل وفاعل .

بزيد : جار ومجرور متعلق بـ « مررت » .

والفتى : معطوف على « زيد » ، مجرور بكسرة مقدرة على الألف ، منع من ظهورها التعذر .

والقاضي : معطوف على « زيد » ، مجرور ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الياء ، منع من ظهورها الثقل .

وغلامي : معطوف أيضًا على « زيد » ، مجرور بكسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، و« غلام » مضاف ، وياء المتكلم مضاف إليه في محل جر .

(١) الألفية ، باب ما لا ينصرف ، البيت رقم (٦٤٩) .

(٢) من غير تنوين .

(٣) بتنوين « أحمد » ، و« عمر » .

(٤) بمعنى : لا ينونان

---

* تقدم ص ٦٨ .

وقوله رحمه اللَّه: وجمع التكسيرِ الـمُنْصَرِفِ[1]. هذا هو الموضعُ الثانى من المواضعِ التى تكونُ فيها الكسرةُ علامةً للخفضِ.

وأتى رحمه اللَّهُ بهذا القيدِ، وهو المنصرفُ؛ لأنَّ جمعَ التكسيرِ منه ما هو منصرفٌ، ومنه ما هو غيرُ منصرفٍ[2].

والمنصرفُ مثلُ: رجالٌ، جبالٌ، أشجارٌ، أنهارٌ، رِمالٌ، تقولُ: مررتُ برجالٍ[3].

وغيرُ المنْصرِفِ مثلُ: مساجدُ، منافِذُ، مصابيحُ.

قال اللَّهُ تعالى: ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا السَّمَآءَ الدُّنْيَا بِمَصَٰبِيحَ﴾[4].

ولم يَقُلْ: بمصابيحٍ[5]، فلم يَجُرَّها بالكسرةِ، مع أنَّ بها حرفًا من حروفِ الخفضِ؛ لأنَّـها اسمٌ لا يَنْصَرِفُ.

وقال تعالى: ﴿لَا تَسْـَٔلُوا عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ﴾. ولا يَصِحُّ أن تقولَ: عن أشياءٍ[6]. ولكن يقالُ: أشياءَ. لأنَّها اسمٌ لا يَنْصَرِفُ.

---

(١) قد عرفت مما سبق ص١١٥ معنى جمع التكسير، وعرفت فى الموضع الأول هنا معنى كونه منصرفًا، وذلك نحو: مررت برجالٍ كرامٍ، ونحو: رَضِيت عن أصحابٍ لنا شُجعانٍ.
فكل من «رجال»، و«أصحاب» مخفوض؛ لدخول حرف الخفض عليه، وعلامة خفضه الكسرة الظاهرة.
وكل من «كرام»، و«شجعان» مخفوض؛ لأنه نعت للمخفوض، وعلامة خفضه الكسرة الظاهرة أيضًا.
و«رجال»، و«أصحاب»، و«كرام»، و«شجعان» جموع تكسير، وهى منصرفةٌ للحُوقِ التنوين لها.

(٢) وقيّده أيضًا بالمنصرف؛ لأن غيره يجر بالفتحة؛ نحو: مررْتُ بمساجدَ، كما سيأتى إن شاء الله.

(٣) فتُنَوَّنُ، وتجر بالكسرة؛ لأنها اسم منصرف.

(٤) بالجر بالفتحة، وبدون تنوين؛ لأنها غير منصرفة.

(٥) بالتنوين، مع الجر بالكسرة.

(٦) بدون تنوين، وتجر بالفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنها اسم لا ينصرف.

(٧) بالتنوين، والجر بالكسرة؛ لما سبق من كونها اسمًا لا ينصرف.

وتقولُ : عَمَرْتُ مساجدَ . ولا تقولُ : مررتُ بمساجدٍ . لأنه اسمٌ لا يَنْصَرِفُ .

والمؤلفُ يقولُ : جمع التكسيرِ المنصرفِ ، إذن : جمعُ التكسيرِ قد يكونُ منصرفًا ، وقد يكونُ غيرَ منصرفٍ ، والمنصرفُ منه يُجَرُّ بالكسرةِ ، وغيرُ المنصرفِ لا[1] .

وقولُه رحمه اللهُ : وجمعِ المؤنثِ السالمِ[2] .

هذا هو الموضعُ الثالثُ من المواضعِ التى تكونُ فيها الكسرةُ علامةً للخفضِ .

ولم يُقَيِّدْه رحمه اللهُ بـ « المنصرفِ » ؛ لأنَّ جمعَ المؤنثِ السالمَ كلَّه منصرفٌ[3] .

---

(١) وكذلك أيضًا المنصرف ينون ، وغير المنصرف لا يُنَوَّن .

(٢) قد عرفت مما سبق معنى جمع المؤنث السالم ، وذلك نحو : **نظرت إلى فتياتٍ مؤدَّباتٍ** . ونحو : **رضيتُ عن مسلماتٍ قانتاتٍ** .
فكلٌّ من « فتيات » ، و« مسلمات » مخفوض ؛ لدخول حرف الخفض عليه ، وعلامة خفضه الكسرة الظاهرة .
وكلٌّ من « مؤدبات » ، و« قانتات » مخفوض ؛ لأنه تابع للمخفوض ، وعلامة خفضه الكسرة الظاهرة أيضًا* .
وكل من « فتيات » ، و« مسلمات » ، و« مُؤَدَّبات » ، و« قانتات » **جمع مؤنث سالم** .

(٣) وكذلك نقول : إنه لا يصح تقييده بالمنصرف ؛ لما قد علِمْتَ فى مبحث التنوين أن تنوينه للمقابلة ، لا للتمكين ، والصرف هو تنوين التمكين .
واستثنى الشيخان ؛ خالد الأزهرى وحسن الكفراوى ما سُمِّى بهذا الجمع** ، فقالوا : إنه يجوز فيما =

---

* وقد تكون الكسرة مقدرة ، كما لو قلت : مررت بزوجاتى .
وإعرابها :
الباء : حرف جر .
وزوجات : اسم مجرور بالباء ، وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، و« زوجات » مضاف ، وياء المتكلم مضاف إليه فى محل جر ؛ لأنه اسم مبنى ، لا يظهر فيه إعراب .

** ومثال ذلك كما مضى : « **أَذْرِعات** » عَلَمٌ على بَلْدة بالشام ، و« **عرفات** » عَلَمٌ على جبل بمكة ، و« بركات » علم على رجل .

تقولُ مثلًا : مررْتُ بمسلماتٍ[١] .

ولا يَصِحُّ أن تقولَ : مررتُ بمؤمناتَ[٢] . لأنَّ جمعَ المؤنثِ السالمَ لا بدَّ أن يُجَرَّ بالكسرةِ.

وقال تعالى : ﴿عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُۥٓ أَزْوَٰجًا خَيْرًا مِّنكُنَّ مُسْلِمَٰتٍ مُّؤْمِنَٰتٍ قَٰنِتَٰتٍ تَٰٓئِبَٰتٍ عَٰبِدَٰتٍ سَٰٓئِحَٰتٍ ثَيِّبَٰتٍ وَأَبْكَارًا ۝٥﴾[٣] .

كيفَ قالَ : ﴿ثَيِّبَٰتٍ وَأَبْكَارًا﴾ ؟

لا شكَّ أنَّ القرآنَ كلَّه صحيحٌ ، والجوابُ عن هذا أن يقالَ : إنَّ « ثيبات » جمعُ مؤنثٍ سالمٌ ، فيُنْصَبُ بالكسرةِ ، و« أبكارًا » جمعُ تكسيرٍ ، فيُنْصَبُ بالفتحةِ .

* * *

= سُمِّي به جمع المؤنث السالم الصرف ، وهو تنوين التمكين وعدمه ؛ وذلك لأن التنوين فيه حالَ الجَمْعِية للمقابلة ، فلما زالت الجمعية ، وجُعِل عَلَمًا ، زال ذلك التنوين ، ونُوِّن تنوين الأعلام المنصرفة ، وهو تنوين التمكين .
ولكن تُعُقِّب هذا بأن التنوين الذى ينون به ما سمى به من هذا الجمع ، إنما هو تنوين المقابلة ، ولم يتغير إلى تنوين التمكين ، وذلك للآتى :
١ - أن ما سُمِّى به من هذا الجمع يكون علمًا على مؤنث ، وسيأتى إن شاء الله ص ٢٠٢ ، وما بعدها أن العلم المؤنث يمنع من الصرف « تنوين التمكين » ، فلو كان التنوين الموجود فى هذه الكلمات هو تنوين التمكين ، وليس تنوين المقابلة ، لحُذِف للعلمية والتأنيث .
وعليه فلا يصح اعتبار أن التنوين الموجود فى هذه الكلمات هو تنوين التمكين ؛ لأن الممنوع من الصرف لا ينون هذا التنوين .
٢ - ولأن النحاة الذين أجازوا تنوين ما سُمِّى به من هذا الجمع نصُّوا على أن جواز التنوين إنما هو بالنظر إلى أصل هذه الكلمات قبل أن تصبح أعلامًا[١] ، فراعَوْا هذا الأصل ، ولم يلتفتوا لحالة العلمية والتأنيث ، فلذلك لم يحذف التنوين ، مع وجود العلمية والتأنيث ؛ لما أنه تنوين مقابلة فى حالة الأصل ، فاسْتُصْحِب فى حالة العلمية أيضًا ، والتنوين الذى يحذف مع العلمية والتأنيث إنما هو تنوين التمكين ، هذه هى اللغة الفصحى .

(١) بالتنوين ، والجر بالكسرة ؛ لأنه جمع مؤنث سالم ، وجمع المؤنث السالم لا يكون إلا منصرفًا .
(٢) بدون تنوين ، وبالجر بالفتحة .
(٣) كل من « مسلمات ، مؤمنات ، قانتات ، تائبات ، عابدات ، سائحات ، ثيبات » جمع مؤنث سالم ، وهى منصوبة على أنها حال من قوله تعالى : ﴿أَزْوَٰجًا﴾ ، والذى سوَّغ أن يكون حالًا على الرغم من كون صاحب الحال نكرة ، أن هذه النكرة وُصِفَت فخُصِّصَت ، فاقتربت من التعريف . =

[١] أصلها هو أنها جمع مؤنث سالم ، وتنوين جمع المؤنث السالم تنوين مقابلة ، كما مضى مرارًا .

نيابةُ الياءِ عن الكسرةِ

* نيابةُ الياءِ عن الكسرةِ *

ثم أخذ المؤلفُ رحمه اللهُ يتكلَّمُ على العلامةِ الثانيةِ ، وهي الياءُ ، فقال : وأمّا الياءُ فتكونُ علامةً للخفضِ في ثلاثةِ مواضعَ : في الأسماءِ الخمسةِ ، وفي التثنيةِ ، والجمعِ(١)

كلُّها نعرِفُها مِن قبلُ ، ولا تحتاجُ إلى شرحٍ .

فقولُه رحمه اللهُ : الأسماءِ الخمسةِ(٢) . **يُشترَطُ في خفضِها بالياءِ ما سبَق أن ذكَرنا أنه يُشترَطُ في رفعِها بالواوِ ونصبِها بالألفِ(٣) .**

وقد تقدَّم أنها ستةُ شروطٍ ، هي :

١- أن تكونَ مفردةً . ٢- أن تكونَ مكبَّرةً .

٣- أن تكونَ مضافةً . ٤- أن تكونَ إضافتُها إلى غيرِ ياءِ المتكلِّمِ .

٥- أن تكونَ « فو » خاليةً من الميمِ .

٦- أن تكونَ « ذو » بمعنى « صاحب »(٤) .

فالشروطُ التي سبقَت عندَ رفعِها بالواوِ لابدَّ أن تأتيَ هنا ، **فمتى رُفِعَت الأسماءُ**

= وهناك توجيه آخر لنصبها ، وهو أن تكون منصوبة على أنها صفة لقوله تعالى : ﴿أَزْوَاجًا﴾ . ونعت المنصوب منصوب .

وعلامة نصب هذه الكلمات هي الكسرة ؛ لأنها جمع مؤنث سالم ، وقد مضى أنه ينصب بالكسرة .

وعلى ذلك فهذه الآية لا شاهد فيها على الخفض . والله أعلم .

والشارح رحمه الله أتى بها ؛ ليبين كيف كانت « أبكارًا » منصوبة بالفتحة ، وما قبلها كلُّه مكسور .

(١) فللياء ثلاثة مواضع تكون في كل واحد منها دالة على أن الاسم مخفوض .

(٢) هذا هو الموضع الأول من مواضع الخفض بالياء نيابة عن الكسرة .

(٣) تقدم ص١٢٩ - ١٣٤، وص١٥٩، ١٦٠ .

وبهذا يجتمع لدينا أن الأسماء الخمسة « أبوك ، أخوك ، حموك ، فوك ، ذو مال » ترفع بالواو ، وتنصب بالألف ، وتجر بالياء ، وذلك عند توفر الشروط السبعة المعروفة .

(٤) وقد تقدم بنا ص١٣٣ أن ذكرنا شرطًا سابعًا ، يتعلّق بالاسم « ذو » ، وهذا الشرط هو أن يكون الاسم الذي تضاف إليه « ذو » اسم جنس ظاهرًا غير صفة .

الخمسةُ بالواوِ جُرّت بالياءِ .

قال الله تعالى : ﴿ٱرْجِعُوٓا۟ إِلَىٰٓ أَبِيكُمْ﴾ . « أبيكم » مجرورةٌ بالياءِ . وقال تعالى : ﴿هَلْ ءَامَنُكُمْ عَلَيْهِ إِلَّا كَمَآ أَمِنتُكُمْ عَلَىٰٓ أَخِيهِ﴾ . « أخيه » مجرورةٌ بالياءِ .

وقال تعالى : ﴿ٱذْهَبُوا۟ فَتَحَسَّسُوا۟ مِن يُوسُفَ وَأَخِيهِ﴾ . « أخيه » مجرورةٌ بالياءِ[1] .

مثالٌ جامعٌ لإعرابِ الأسماءِ الخمسةِ ، رفعًا ونصبًا وخفضًا :

تقولُ : قال لهم أبوهم : إن أباكم يُحِبُّ أن تَبَرُّوا بأبيكم .

فهنا اختلفت لفظةُ « أب » فأتت بالواوِ والألفِ والياءِ ؛ وذلك لاختلافِ العواملِ ، فـ « أبوهم » جاءت بالواوِ ؛ لأنَّها فاعلٌ مرفوعٌ ، والأسماءُ الخمسةُ - كما تقدَّم - تُرْفَعُ بالواوِ نيابةً عن الضَّمةِ .

و« أباكم » جاءت بالألفِ ؛ لأنَّها منصوبةٌ بـ « إنَّ »[2] ؛ لأنَّ « إنَّ » تَنْصِبُ الاسمَ ، وتَرْفَعُ الخبرَ[3] .

و« أبيكم » جاءت بالياءِ ؛ لأنها مجرورةٌ بحرفِ الجرِّ « إلى » .

ولو قال قائلٌ : قال لهم أباهم : إنَّ أبوكم يُحِبُّ أن تَبَرُّوا بأباكم . فخطأٌ[4] .

---

(١) فكل من « أبيه » ، و« أخيه » في الآية الثانية والثالثة ، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة .
ومثال ذلك أيضًا : قوله تعالى : ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ۝ ذِي قُوَّةٍ عِندَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ﴾ .
وقال ﷺ لسعد بن أبي وقاص : « حتى ما تجعله في في امرأتك »(٥) .
فكل من « ذي » ، و« في » مخفوض ، وعلامة خفضه الياء نيابة عن الكسرة ، و« العرش » ، و« امرأتك » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة .

(٢) على أنها اسمها .

(٣) سيأتي - إن شاء الله تعالى - الكلام بالتفصيل على « إن » وأخواتها في هذا الكتاب .

(٤) وذلك لما سبق من أن المثال الصحيح : قال لهم أبوهم : إن أباكم يحب أن تبروا بأبيكم .
ولكن في هذا المثال أتي بـ « أباهم » ، وهي منصوبة بالألف » في موضع رفع ، وأتي بـ « أبوكم » وهي مرفوعة بالواو ، في موضع نصب ، وأتي بـ « أباكم » المنصوبة بالألف في موضع جر .

---

(٥) البخاري (٤٤٠٩) ، ومسلم ٣/١٢٥٠ (١٦٢٨) .

لكن اعْلَموا أُعْطِيكم معلومةً مِن أجلِ إذا غلِطْتُم تَدَّعُونَها ، وهى أنَّ بعضَ العربِ يُلْزِمُ الأسماءَ الخمسةَ الألفَ دائمًا ، وبذلك يَسْتَرِيحُ المتكلِّمُ ، فيقولُ : قال أباهم : إنَّ أباكم يُحِبُّ أن تَبَرُّوا بأباكم . وبهذا لا تَغْلَطُ .

وعلى هذا قولُ الشاعرِ :

إنَّ أبـاهـا وأبـا أبـاهـا قد بَلَغا فى المجدِ غايَتاها[1]

---

(١) نسب العينى والسيد المرتضى فى شرح القاموس هذا البيت لأبى النَّجْم العجلى ، ونسبه الجَوْهَرِىّ لرؤْبة بن العَجّاج .

والذى يتعين الاستشهاد به فى هذا البيت لما ذكر الشارح هو قوله : « أباها » الثالثة ؛ لأن الأولى والثانية يحتملان الإجراء على اللغة المشهورة الصحيحة ، فيكون نصبهما بالألف ، أما الثالثة فهى فى موضع الجر بإضافة ما قبلها إليها ، ومع ذلك جاء بها بالألف ، والأرجح إجراء الأُولَيين كالثالثة ؛ لأنه يبعد جدًّا أن يَجِئَ الشاعر بكلمة واحدة فى بيت واحد على لغتين مختلفتين .

وهذه اللغة - وهى لغة إلزام الأسماء الخمسة الألف فى الأحوال الثلاثة : الرفع والنصب والخفض - تُسَمَّى لغة القصر ، وهى لا تكون إلا فى ثلاثة أسماء فقط من الخمسة ، وهى : أب ، أخ ، حم .

تقول : هذا أباه وأخاه وحماها ، ورأيت أباه وأخاه وحماها ، ومررت بأباه وأخاه وحماها .

وإعراب هذه الأسماء الثلاثة على هذه اللغة يكون بالحركات المقدرة على الألف ، فعلامة الرفع والنصب والجر حركة مقدرة على الألف ، كما تقدر فى الاسم المقصور .

وهنالك لغة ثالثة فى هذه الأسماء الثلاثة ، وهى لغة النقص ، وهى عبارة عن حذف الواو والألف والياء ، والإعراب بالحركات الظاهرة ، على الباء والخاء والميم ، نحو : هذا أَبُه وأَخُه وحَمُها ، ومررت بأبِه وأخِه ، وحَمِها .

وعليه قول رُؤْبَة يمدح عَدِىّ بن حاتم الطائى :

بأَبِهِ اقْتَدَى عَدِىٌّ فى الكَرَمْ وَمَن يُشَابِهْ أَبَهُ فما ظَلَمْ

فقد وردت كلمة « أب » فى البيت على لغة النقص على حرفين فحسْبُ ، فأعربت بالكسرة الظاهرة فى صدر البيت ، وبالفتحة الظاهرة فى عَجُز البيت ، وهذه اللغة نادرةٌ ، وهى أقل اللغات الثلاث شهرة .

ولهذا قال ابن مالك رحمه الله فى الألفية :

أَبٌ أَخٌ حَمٌ كَذَاكَ وَهَنُ* والنقصُ فى هذا الأخيرِ أحسنُ

وفى أبٍ وتَالِيَيْهِ يَنْدُرُ** وقَصْرُها من نقصِهِنَّ أَشْهَرُ =

---

* الهَنُ : كناية عما يستقبح ذكره ، أو هو كناية عن عورة الرجل والمرأة .

** أى : يندر النقص .

فلم يَقُلِ الشاعرُ : وأبا أبيها .

* * *

وقولُه رحمه اللَّهُ : وفي التَّثنيةِ[1]. نقولُ فيها ما قلْنا في رفعِها بالألفِ ، فيَشْمَلُ المثنى وما أُلْحِقَ به .

فتقولُ : مررْتُ برجلَيْنِ اثنيْنِ . وتقولُ : مررْتُ بالرجلَيْنِ كِلَيْهِمَا[2] .

= وبناءً على ذلك تكون الأسماء « أب ، أخ ، حم » فيها ثلاث لغات :

١ - اللغة التي ذكرها ابن آجروم رحمه اللَّه ، وهي أنها ترفع بالواو ، وتنصب بالألف ، وتجر بالياء ، وهذه هي اللغة المشهورة في هذه الثلاثة ، وفي الاسمين الباقين : « ذو ، فو »[*] .

وهذه اللغة تُسمَّى لغة التَّمام ، والمقصود بذلك ورود الأسماء الستة على ثلاثة أحرف ، فالأصل في اللغة العربية في كلماتها المُعْرَبة أن ترد على ثلاثة أحرف .

٢ - لغة القصر ، وهي التي تلي لغة التمام في الشهرة .

٣ - لغة النقص ، وهي نادرة .

(١) المراد بالتثنية هنا المثنى .

(٢) فكل من « رجلين » ، واثنين ، والرجلين ، وكليهما ، مخفوض ؛ لدخول حرف الخفض « الباء » على « رجلين » ، « الرجلين » .

وفي كلمة « اثنين » ؛ لأنها نعت للمخفوض « رجلين » ، ونعت المخفوض مخفوض .

وفي كلمة « كليهما » ؛ لأنها توكيد للمخفوض « الرجلين » .

وعلامة خفض هذه الكلمات الأربعة الياء ، المفتوح ما قبلها ، المكسور ما بعدها .

وكل من « رجلين » ، و« الرجلَيـنِ » مثنى ؛ لأنه دال على اثنين .

وكل من « اثنين » ، و« كليهما » ملحق بالمثنى ؛ لعدم توفر شروط المثنى فيه .

نموذج إعرابي :

مَرَرْتُ برجلين اثنين .

مَرَرْتُ : فعل وفاعل .

برجلين : جار ومجرور ، وعلامة جره الياء ، المفتوح ما قبلها ، المكسور ما بعدها ؛ لأنه مثنى ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد ، والجار والمجرور متعلق بـ « مررت » . =

(*) ولا يوجد في هذين الاسمين : « ذو ، فو » سوى هذه اللغة ، على أن الاسم « فو » فيه لغة بإثبات الميم ، وفيها يعرب بالحركات الظاهرة ؛ الضمة رفعًا ، والفتحة نصبًا ، والكسرة جرًّا .

ولا يصح أن تقولَ : مررْتُ بالرجلين كلاهما(١) .

لأن « كلاهما » ملحقةٌ بالمثنى ، فتُجَرُّ بالياءِ .

وقولُه رحمه اللَّهُ : والجمعِ . المرادُ بالجمعِ هنا جمعُ المذكرِ السالمُ .

والدليلُ على أنَّ المرادَ جمعُ المذكرِ السالمُ : أنه قال فى الأولِ : فأمَّا الكسرةُ فتكونُ علامةً للخفضِ فى ثلاثةِ مواضعَ : فى الاسمِ المفردِ المنصرفِ ، وجمعِ التكسيرِ المنصرفِ ، وجمعِ المؤنثِ السالمِ .

فكلٌّ من جمعِ التكسيرِ وجمعِ المؤنثِ السالمِ يُخْفَضُ بالكسرةِ .

إذن : يَتَعَيَّنَ أن المرادَ بقوله : والجمعِ . هنا ، جمعُ المذكرِ السالمُ ، وما أُلْحِق به أيضًا(٢) .

فتقولُ : مررْتُ بالمسلمينَ .

وتقولُ : مررْت برجلَيْنِ ، هما من المسلِمِينَ .

كلٌّ « المسلمين » الأولى والثانيةِ مخفوضٌ بالياءِ(٣) .

وقال اللَّهُ تعالى : ﴿ إِنَّ فِى خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِأُولِى الْأَلْبَابِ ﴾ .

« أولى » ملحقةٌ بجمعِ المذكرِ السالمِ ، وهى مخفوضةٌ بالياءِ .

= اثنين : صفة لـ « رجلين » مجرورة بالياء ؛ لأنها ملحقة بالمثنى .

(١) إلا على لغة إلزام المثنى الألف ، والتى تُسَمَّى بلغة القصر ، وعلى هذه اللغة جاء قول الشاعر :

إن أباهـا وأبـا أبـاهـا قد بلغا فى المجد غايتاها

الشاهد فى قوله : « غايتاها » . حيث إنه جاء بالألف على الرغم من كونه منصوبًا ، والمثنى ينصب بالياء - كما سبق - فالأصل أن يقال : غايتَيها ، ولكنه أتى بها بالألف على لغة من يلزم المثنى الألف ، ويعربه إعراب الاسم المقصور ، بحركات مقدرة على الألف ، رفعًا ونصبًا وجرًّا .

(٢) لأنه ليس ثَمَّ إلا ثلاثة أنواع للجمع ؛ جمع المذكر السالم ، وجمع المؤنث السالم ، وجمع التكسير .

(٣) المكسور ما قبلها ، المفتوح ما بعدها ؛ لأنهما جمع مذكر سالم ، والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد .

إذن : جمعُ المذكرِ السالمُ ، وما أُلْحِق به يُخْفَضُ بالياءِ .

والمرادُ بما أُلحِق بجمعِ المذكرِ السالمِ : كلُّ ما لم تَتَوافَرْ فيه شروطُ جمعِ المذكرِ السالمِ ، وأُعْرِبَ إعرابَه[١] .

فمثلاً « أولو » ملحقةٌ بجمعِ المذكرِ السالمِ ؛ لأنَّها ليس لها مفردٌ من لفظِها ، وإنما لها مفردٌ من معناها ، فـ « أولو » بمعنى « أصحاب » ، ومفردُها من معناها : « صاحب » .

وكذلك « عشرون » ملحقةٌ بجمعِ المذكرِ السالمِ ؛ لأنَّها ليس لها مفردٌ من معناها ، ولا من لفظِها ؛ لأن « عِشْر » لا تَدُلُّ على « واحد »[٢] .

* * *

(١) تقدم ص ١٢٦ .

(٢) اعلم – رحمك الله – أن لفظة « عشرون » وبابها(*) أسماء جموع ، واسم الجمع هو ما لا مفرد له من لفظه ، وإن كان له مفرد من المعنى ، وأحيانًا يكون اسم الجمع لا مفرد له من اللفظ والمعنى معًا ، وأحيانًا يكون لا مفرد له من معناه ، وإن كان له مفرد من لفظه .

فالأقسام إذن ثلاثة :

١- ما ليس له مفرد من لفظه ، وله مفرد من معناه ، ومثاله : « أولو » فهو اسم جمع ، لا واحد له من لفظه ، وإن كان له مفرد من معناه هو « ذو » ، بمعنى « صاحب » .

٢- ما ليس له مفرد من معناه ، وله مفرد من لفظه ، ومثاله : « عالَمون » – بفتح اللام – فهو اسم جمع ، لا واحد له من معناه ، وإن كان له مفرد من لفظه ، هو « عالَم » ، و« عالَم » ليس مفرد « عالَمون » من جهة المعنى ؛ لأن « عالم » اسم لكل ما سوى الله من أصناف الخلق ؛ عقلاء وغيرهم ، و « العالمون » خاص بالعقلاء ، فلم يتوافقا في المعنى ، وإن توافقا في اللفظ .

٣- ما ليس له مفرد من لفظه ، ولا من معناه ، ومثاله : ألفاظ العقود ، وهي المشار إليها هنا ، وهي لا مفرد لها من لفظها ؛ إذ لا يقال : عِشْر . وكذلك لا مفرد لها من معناها ؛ لأن « عِشْر » ليست مفرد « عشرون » في المعنى ، وعلى ذلك فقس .

واعلم – رحمك الله – أن بين الجمع واسم الجمع اتفاقًا واختلافًا ، فيتفقان في كون كل منهما يدل على ثلاثة فصاعدًا ، ويختلفان في أن الجمع لا بد أن يكون له مفرد من لفظه ، كـ « رجل ، رجال » ، و« محمد ، محمدين » ، ولا بد أن يكون معنى المفرد هو بعينه معنى الواحد من أفراد الجمع . والله أعلم .

(*) وبابها هو : ثلاثون – أربعون – خمسون – ستون – سبعون – ثمانون – تسعون ، وتسمى هذه ألفاظ العقود .

نيابةُ الفتحةِ عن الكسرةِ

★ نيابةُ الفتحةِ عن الكسرةِ ★

ثم أخذ رحِمه اللَّهُ يتكلَّمُ على العلامةِ الثالثةِ ، وهى الفتحةُ ، فقال : وأما الفتحةُ فتكونُ علامةً للخفضِ فى الاسمِ الذى لا ينصرِفُ

يعنى رحِمه اللَّهُ : أن الفتحةَ تكونُ علامةً للخفضِ نيابةً عن الكسرةِ فى موضعٍ واحدٍ ، وهو الاسمُ الذى لا ينصرِفُ .

فأفاد المؤلفُ رحِمه اللَّهُ هنا ، وفيما سبَق فى قولِه : الاسمِ المفردِ المنصرفِ ، وجمعِ التكسيرِ المنصرفِ : أنَّ الأسماءَ قسمانِ : منصرفٌ ، وغيرُ منصرفٍ .

والاسمُ المنصرفُ : هو الذى يقْبَلُ التنوينَ .

والاسمُ غيرُ المنصرفُ : هو الذى لا يقْبَلُ التنوينَ .

هذا هو الضابطُ[1] ، ودليلُ هذا ، أو شاهدُ هذا : قولُ ابنِ مالكٍ رحِمه اللَّهُ فى الألفيةِ :

الصَّرْفُ تنوينٌ أتَى مُبَيِّنَا معنًى بِهِ يكونُ الاسمُ أمْكَنَا[2]

فالصَّرْفُ هو التنوينُ ، ولماذا سُمِّى التنوينُ صَرْفًا ؟

قالوا : لأنَّ له رَنَّةً[3] كرَنينِ الدَّراهمِ عندَ الصَّيارِفةِ ، فالدَّراهمُ - كما هو معلومٌ - مصنوعةٌ من الفِضَّةِ ، فإذا حُرِّكَتْ صار لها رَنينٌ ، فكذلك التنوينُ .

والاسمُ الذى لا ينصرِفُ ، هل هو معدودٌ أم محدودٌ ؟

الجوابُ : نقولُ : عِلَلُه معدودةٌ ، وأفرادُه لا تُحْصَرُ ، لكن إذا عَرَف الإنسانُ العِلَلَ سَهُل عليه التَّطْبيقُ .

والعِلَلُ المانعةُ من الصرفِ تسعةٌ ، وهى مجموعةٌ فى قولِ الشاعرِ :

---

(١) وإنما كان الضابط قبول التنوين من عدمه ؛ لأن كلمة « الصَّرْف » معناها التنوين ، كما سيأتى فى البيت الذى ذكره الشيخ رحمه اللَّه من قول ابن مالك رحمه الله . وقد تقدم ذكر هذا البيت ص ١٨١.

(٢) الألفية ، باب ما لا ينصرف ، البيت رقم (٦٤٩) .

(٣) تقول : زيدًا ، محمدًا ، حَسَنٌ ، فيَحْدث هذا التنوين رَنَّة عند التلفُّظ به .

اجْمَعْ وزِنْ عادلاً أَنِّثْ بمَعْرِفَةٍ ... رَكِّبْ وزِدْ عُجْمَةً فالوصفُ قد كَمَلاَ[(١)]

فهذه تسعُ عللٍ[(٢)]:

أولاً: الجَمْعُ. وهذا إشارةٌ إلى جمعٍ، يُسَمَّى صيغةَ مُنْتَهَى الجُمُوعِ[(٣)]، وهو ما كان

---

(١) قال ابن هشام رحمه الله في القطر ص ٣١٩: وهذا البيت - يشير إلى البيت المذكور - أحسن من البيت الذي أثبتُّه في المقدِّمة، وهو لابن النحاس. اهـ

(٢) اعلم - رحمك الله - أن الاسم غير المنصرف ينقسم إلى قسمين بالنسبة لهذه العلل التسع:

القسم الأول: ما لابد فيه من وجود علتين فرعيتين*.

من هذه العلل التسع حتى يمنع من الصرف.

وإحدى هاتين العلتين الفرعيتين ترجع إلى اللفظ، والأخرى ترجع إلى المعنى.

والعلل التي توجد في الاسم، وتدل على الفرعية، وهي راجعة إلى المعنى اثنتان، ليس غيرُ:

الأولى: العلمية.

والثانية: الوصفية.

ولا بد من وجود علة واحدة من هاتين العلتين في الاسم الممنوع من الصرف، بسبب وجود علتين فيه.

والعلل التي توجد في الاسم، وتدل على الفرعية، وتكون راجعة إلى اللفظ ست علل، وهي: التأنيث بغير ألف**، والعُجمة، والتركيب، وزيادة الألف والنون، ووزن الفعل، والعَدْل، ولا بد من وجود واحدة من هذه العلل، مع وجود العلمية فيه.

وأما مع الوصفية فلا يوجد منها إلا واحدة من ثلاث، وهي: زيادة الألف والنون، أو وزن الفعل، أو العدل.

القسم الثاني: ما يكفي فيه وجود علة واحدة من العلل التسع ليمنع من الصرف، ولذلك يقولون: إن هذه العلة الواحدة تقوم مقام علتين.

وهذه العلة التي تقوم مقام علتين هي: صيغة منتهى الجموع، وألف التأنيث الممدودة أو المقصورة.

وسيأتي إن شاء الله تعالى بيان ذلك كله بيانًا شافيًا، مع ذكر الأمثلة عليه. يسَّر الله ذلك.

(٣) سُمِّي هذا الجمع بـ «صيغة منتهى الجموع»؛ لأن صيغته وقفت الجموع عندها، وانتهت إليها، فلا تتجاوزها، فلا تجمع مرة أخرى، بخلاف غيرها من الجموع؛ فإنه قد يجمع، تقول: كَلْبٌ وأَكْلُبٌ، =

---

* إنما سميت هاتان العلتان فرعيتين؛ لأنهما متفرعان عن أصل، فمثلاً: فاطمة. ممنوعة من الصرف للعلمية والتأنيث، وهما علتان فرعيتان عن التنكير والتذكير.

** وذلك لأن التأنيث بالألف - ألف التأنيث الممدودة والمقصورة - من القسم الثاني الآتي، وهو الذي تقوم فيه علة واحدة مقام علتين.

على وزنِ « مَفاعِل » ، أو « مَفاعِيل » ، بقَطْعِ النظرِ عن الحروفِ ؛ يعني : قد يكونُ بدلَ « مَفاعِل » «فوَاعِل » ، وقد يكونُ بدلَ « مَفاعِيل » « فَواعِيل »(١) . فهذا نقولُ : إنه صيغةُ

= ك « فَلْس ، وأَفْلُس »(*) ثم تقول : أَكْلُبٌ وأَكَالِب ، ولا يجوز في « أكالب » أن يجمع بعده .
وكذا : أَعْرُبٌ وأَعَارِب(**) : فلا يجوز في « أعارب » أن يجمع ، كما يجمع « أكْلُب » على « أكالب » ، « وآصَالٌ »(***) على « أصَائل » ، فكأنَّ الجمع قد تكرر في هذه الصيغة ، فنُزِّلت لذلك منزلة جمْعَيْن . وانظر شرح قطر الندى ص ٤٦ .

(١) يريد رحمه الله : أن كل جمع تكسير كان بعد ألف الجمع فيه حرفان ، أو ثلاثة أحرف ، أوسطها ساكن ، فهو صيغة منتهى الجموع ، ويمنع من الصرف ، سواء كان علمًا ، أو صفة ، أو اسمًا جامدًا .
وهذه الأوزان التي ذكرها الشيخ رحمه اللّه هي مجرد أمثلة ، ليس المراد بها أنه لا يمنع من الصرف من الجموع إلا ما كان على وزنها .
ولذلك جاء في القرآن ما ليس على وزنها ، وهو جمع ، وهو ممنوع من الصرف ، قال تعالى : ﴿فَأَنۢبَتۡنَا بِهِۦ حَدَآئِقَ ذَاتَ بَهۡجَةٖ﴾ .
فـ « حدائق » على وزن « فعائل » ، ومع ذلك منعت من الصرف ، ولم تنون .
وكذلك يمنع من الصرف ما جاء على وزن « فَعَالِل » ، ومنه قوله تعالى : ﴿وَشَرَوۡهُ بِثَمَنِۭ بَخۡسٖ دَرَٰهِمَ مَعۡدُودَةٖ﴾ .
فكلمة « دراهم » على وزن « فعالل » ، وهي بدل من « ثمن » ، مجرورة بالفتحة ، نيابة عن الكسرة ، وكذلك لم تنون ؛ لأنها ممنوعة من الصرف ، لأنها صيغة منتهى الجموع .
وكذلك يمنع من الصرف ما كان على وزن « فَعَالِيل » ، ومنه قوله تعالى : ﴿وَغَرَابِيبُ سُودٞ﴾ .
فـ « غرابيب » على وزن «فعاليل» ، وهي لم تنون ؛ لأنها ممنوعة من الصرف ، لأنها صيغة منتهى الجموع .
فالضابط ليس وزنًا معينًا ، وإنما الضابط هو : كل جمع تكسير ، وقع بعد ألف تكسيره حرفان ، أو ثلاثة أحرف ، أوسطها ساكن .
وقَيْدُ أن يكون الوسط ساكنًا خرج به الجموع ، نحو تلامِذَة ، أشاعرة ، فلاسِفَة ، صَيارِفة ، جهابِذَة ؛ لأن ثلاثة الأحرف بعد ألف الجمع ، أوسطها ليس ساكنًا ، تقول : هم تلامِذَةٌ متفوقون - قابلْتُ تلامِذَةً متفوقين - جلَسْتُ مع تلامِذَةٍ متفوقين .
بتنوين « تلامذة » في جميع الأمثلة ، وخفضها بالكسرة في المثال الأخير .

* أَفْلُس جمع « فلس » ، و الفَلْس : عُمْلة يُتعامَل بها ، مضروبة من غير الذهب والفضة . وانظر القاموس المحيط ، والمعجم الوسيط (ف ل س) .
** أَعْرُب جمع العَرَب ، وهم أُمّة من الناس ، سامية الأصل ، كان منشؤها شبه جزيرة العرب . وانظر المعجم الوسيط (ع ر ب) .
*** « آصال » جمع « الأَصِيل » ، وهو الوقت حين تَصْفَرّ الشمس لمغربها . وانظر المعجم الوسيط (أ ص ل) .

مُنْتَهى الجمُوعِ، فلا يَنْصَرِفُ.

قال اللَّهُ تعالى: ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحَ وَجَعَلْنَاهَا رُجُومًا لِلشَّيَاطِينِ﴾.

الشاهدُ: قولُه تعالى: ﴿بِمَصَابِيحَ﴾. فالباءُ حرفُ جرٍّ، ومع ذلكَ لم يَقُلْ: بمصابيحٍ[1]؛ لأنه اسمٌ لا يَنْصَرِفُ، والمانعُ له من الصرفِ صيغةُ مُنْتَهى الجموعِ.

وقال تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَهُدِّمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا﴾.

فقال سبحانه: «صوامعُ»[2]، ولم يَقُلْ: «صوامعٌ»[3]، وقال: «مساجدُ»[2]، ولم يَقُلْ: «مساجدٌ»[3].

وقال سبحانه: «بِيَعٌ» بالتنوينِ، و«صلواتٌ» بالتنوينِ.

ولماذا كانت «صوامع»، و«مساجد» غيرَ مُنَوَّنةٍ، وكانت «بِيَعٌ»، و«صلواتٌ» مُنَوَّنةً؟

الجوابُ: لأن «مساجد»، و«صوامع» لا تَنْصَرِفانِ؛ و«بِيَعٌ»، و«صلواتٌ» تَنْصَرِفان.

فـ«صوامع» على وزنِ «فَواعِل»، و«مساجد» على وزنِ «مَفاعِل»[4].

ومثالُ الممنوعِ من الصرفِ أيضًا: طَواحين، على وزنِ «فواعيل».

المهمّ: أن كلَّ ما كان على هذا الوزنِ من الجموعِ فإنه غيرُ منصرفٍ، ونقولُ في

---

(١) بالتنوين، مع الخفض بالكسرة؛ لأنه اسم لا ينصرف، فلا ينون، ويخفض بالفتحة نيابة عن الكسرة.

(٢) من غير تنوين.

(٣) بالتنوين.

(٤) وكلاهما صيغة منتهى الجموع؛ لأن بعد ألف الجمع فيهما حرفان، فيمنعان من الصرف.

المانع له من الصرفِ : صيغةُ مُنْتَهَى الجموعِ[١] . فتكْفِي فيه علةٌ واحدةٌ ، وليس شرطًا أن يكونَ عَلَمًا أو صفةً .

* * *

ثانيًا : قال الناظمُ : زِنْ . قالوا : المرادُ بقولِه : زِنْ . وزنُ الفعلِ .

فإذا جاء الاسمُ على وزنِ الفعلِ فإنه يكونُ ممنوعًا من الصرفِ ، سواءٌ كان هذا الاسمُ عَلَمًا ، أو صفةً[٢] ، فإذا كان اسمًا جامدًا فإنه يَنْصَرِفُ ، وسواءٌ كان الفعلُ ماضيًا ، أم مضارعًا ، أم أمرًا .

مثالُ العَلَمِيَّةِ ووزنِ الفعلِ : سمَّيْنَا رجلاً « يَزِيد » . فيكونُ ممنوعًا من الصرفِ للعلميةِ ووزنِ الفعلِ ؛ لأنَّ « يزيد » الاسمَ يُساوِى « يزيد » الفعلَ ، فتقولُ مثلاً : هذا يَزِيدُ وينْقُصُ .

وكذلك أيضًا « يشكر » اسمُ رجلٍ، يكونُ ممنوعًا من الصرفِ ، والمانعُ له من الصرفِ العَلَميةُ ووزنُ الفعلِ .

ومثالُ ذلك أيضًا : « أحمد »[٣] ، فهو ممنوعٌ من الصرفِ ؛ للعلميةِ ووزنِ الفعلِ[٤] .

---

(١) وليعلم أن علة « صيغة منتهى الجموع » علة فرعية ؛ وذلك لأن الجمع فرع عن المفرد.
وعلة صيغة منتهى الجموع هي القسم الأول من الذي تقوم فيه علة واحدة مقام علتين، لمنع الكلمة من الصرف .

(٢) فتمنع الكلمة من الصرف للعَلَمية ووزن الفعل ، أو للوصفية ووزن الفعل ، والعلمية والوصفية علة راجعة إلى المعنى ، ووزن الفعل علة راجعة إلى اللفظ .
فلا بد من وجود العلمية أو الوصفية مع وزن الفعل ، ولا يكفي وزن الفعل وحده لمنع الكلمة من الصرف .
ولذلك نقول : إن هذا هو القسم الأول من الذي لا بد أن تتوفر فيه علتان للمنع من الصرف .

(٣) عَلَم على رجل .

(٤) فـ « أحمد » على وزن « أَفْعَل » ، و « أفعل » هذه وزن الفعل ، بل إن « أحمد » نفسها يصلح أن تكون فعلاً ، لو قلت : أَحْمَدُ اللَّهَ . صارت فعلًا ، فما كان عَلَمًا على وزن الفعل فهو لا ينصرف ، بمعنى لا يُنوَّن ، ويجر بالفتحة .

ولو سمَّيْتَ ابنك «يَفْضُل»[(١)]، فإنه يُمْنَعُ من الصرفِ للعَلَميةِ ووزنِ الفعلِ.

ولو سَمَّيْتَه «اسْكُتْ»[(٢)]، فهو ممنوعٌ من الصرفِ كذلك؛ للعلميةِ ووزنِ الفعلِ الأمرِ.

ومثالُ الوَصْفيةِ ووزنِ الفعلِ: «أفضل»، تقولُ: مررْتُ برجلٍ أفضلَ من فلانٍ.

فكلمةُ «أفضل» ممنوعةٌ من الصرفِ؛ للوصفيةِ ووزنِ الفعلِ.

« الوصفيةُ؛ لأنه اسمُ تفضيلٍ.

« ووزنُ الفعلِ؛ لأنَّ «أفضل» على وزنِ «أكْرَمَ»، و «أكْرَمَ» فعلٌ ماضٍ[(٣)].

= تقول: يزيدُ وأحمدُ مجتهدان، إنَّ يزيدَ وأحمدَ مجتهدان، التقيْتُ بيزيدَ وأحمدَ.
فلم ينون كل من «أحمد»، و «يزيد» في الأمثلة الثلاثة، وجُرَّا بالفتحة نيابة عن الكسرة في المثال الأخير؛ لأنهما ممنوعان من الصرف، للعلمية ووزن الفعل.

(١) على وزن الفعل المضارع.

(٢) على وزن الفعل الأمر.

(٣) ومثال منع الكلمة من الصرف للوصفية ووزن الفعل في القرآن:
- قال تعالى: ﴿أَحَدُهُمَا أَبْكَمُ لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ﴾.
فـ «أبكم»: خبر مرفوع بالضمة، وهو غير منون؛ لأنه وصف على وزن الفعل.
- وقال تعالى: ﴿مَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى وَأَضَلُّ سَبِيلًا﴾.
«أعمى» الأولى: خبر «كان» منصوب بفتحة مقدرة من غير تنوين، و«أعمى» الثانية خبر المبتدأ مرفوع بضمة مقدرة، من غير تنوين كذلك.
- وقال تعالى: ﴿وَإِذَا حُيِّيتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا﴾.
«أحسن»: اسم مجرور بالباء، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف، للوصفية ووزن الفعل.
وقد اشترطَ النحاة في الصفات التي على وزنِ الفعلِ: ألا يكون مؤنثها بالتاء؛ وذلك لأنهم رأوا العرب تَصْرِف ما جاء مؤنثه بالتاء، مثل: أَرْمَل، وأربع. فمؤنثهما بالتاء، يقولون: هم رجال أربعٌ وأربعةٌ، وهو رجلٌ أرْمَلٌ، وهي امرأة أَرْمَلَةٌ.
وهذا بخلاف أحمر، وأخضر، فإنهما لا يتصرفان؛ إذ يقال للمؤنثة: حمراء، وخضراء، ولا يقال: أحْمَرَةٌ، وأخْضَرَةٌ، فمُنِعا للصفة ووزن الفعل.

و « أحمد » يمكنُ أن نُحَوِّلَها إلى صفةٍ ، فتقولُ : مررْتُ برجلٍ أحمدَ من فلانٍ عندَ النِّعَمِ .

فـ « أحمد » هنا اسمُ تفضيلٍ ، يعني : أكثرَ حمدًا[1] .

إذن : القاعدةُ : كلُّ اسمٍ جاء على وزنِ الفعلِ فهو ممنوعٌ من الصرفِ ، سواءٌ كان هذا الاسمُ عَلَمًا ، مثلَ « أحمد » ، أو صفةً ، مثلَ « أفضل » .

إن كان عَلَمًا قلنا : المانعُ له من الصرفِ العَلَميةُ ووزنُ الفعلِ .

وإن كان وصفًا قلنا : المانعُ له من الصرفِ الوصفيةُ ووزنُ الفعلِ .

* * *

ثالثًا : قال الناظمُ : عادلًا .

قال أهلُ النحوِ : يعني : ما كان المانعُ فيه العَدْلَ ، والعدلُ معناه أنه عُدِل من شيءٍ إلى آخرَ ؛ يعني : من وزنٍ إلى وزنٍ .

والعدلُ يكونُ في الأعلامِ ، فيكونُ المانعُ من الصرفِ العَلَمية والعَدْلَ .

ويكونُ في الأوصافِ ، فيكونُ المانعُ من الصرفِ الوصفيةَ والعدلَ .

فلا بدَّ مع العدلِ من إضافةِ عِلَّةٍ أخرى ، وهي العَلَميةُ أو الوصفيةُ[2] .

« ومثالُه في الأعلامِ :عُمَر . دائمًا نَقْرأُ : وعن عُمَرَ بنِ الخطابِ .

لماذا قلنا : « عُمَرَ » ؟[3] .

الجوابُ: لأنه اسمٌ لا يَنْصَرِفُ ، والمانعُ له من الصرفِ العَلَميةُ والعدلُ ؛ لأنَّ أصلَ

---

(١) والذي يحدد كونها عَلَمًا أو صفة هو سياق الكلام ، وسواء كانت علمًا أو صفة فهي ممنوعة من الصرف ، إما للعلمية ووزن الفعل ، وإما للوصفية ووزن الفعل .

(٢) فلا بد من توفر علتين معًا ؛ العلمية والعدل ، والوصفية والعدل ، حتى تمنع الكلمة من الصرف ، ولا يكفي للمنع من الصرف العدل وحده ، أو العلمية وحدها ، أو الوصفية وحدها .

(٣) بالجر بالفتحة ، وبدون تنوين .

« عُمَر » « عامر » ، فعُدِل من « عامر » إلى « عُمَر »[١] .

ومثالُ ذلك أيضًا : زُحَل « نَجْمٌ ، هو أعْلَى السّيَّاراتِ السبعِ » ، فتقولُ : نظَرْتُ إلى زُحَلَ[٢] . ولا يَصِحُّ أن تقولَ : نَظَرْتُ إلى زُحَلٍ[٣] . لأنَّه عَلَمٌ معدولٌ عن « زَاحِل » ، فصار ممنوعًا من الصرفِ للعلميةِ والعَدْلِ .

ويقالُ حَسَبَ كلامِ أهلِ الهيئةِ الأَقْدَمِينَ :

زُحَلُ شَرَا مِرِّيخَه[٤] من شَمْسِه فتَزَاهَرَت بُعَطارِدَ الأقمارُ .

وهذا ترتيبٌ تنازليٌّ :زُحَل : أعلاها ، شرا : المُشْتَرِى ، مِرِّيخه : المِرِّيخ ، من شمسِه : الشمس ، فتزاهرت : الزُّهَرة[٥] ، بعُطارِدَ : عُطَارِدُ[٦] ، الأقمارُ : القَمَر ، وهو أسفلُها ؛ أى : أسفلُ السَّيَّاراتِ السبعةِ .

« ومثالُه فى الأوصافِ : أُخَر .

قال اللّهُ تعالى : ﴿ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾[٧] . ولم يَقُلْ : « أُخَرٍ » ، مع أنَّ « أُخَر » مجرورةٌ ؛ لأنّها صفةٌ لـ « أيَّامٍ » ، و « أيام » مجرورةٌ بـ « مِن » .

والمانعُ لـ « أُخَر » من الصرفِ :الوصفيةُ والعَدْلُ .

---

(١) وكذلك نقول فى كل عَلَم معدول من وزن « فاعل » ، إلى وزن « فُعَل » .
ومثال ذلك : زُفَر - ثُعَل - زُحَل - جُحَا - قُزَح - هُبَل - قُثَم - جُمَح .

(٢) بالجر بالفتحة نيابة عن الكسرة ، ومن غير تنوين .

(٣) بالجر بالكسرة ، وبالتنوين .

(٤) ضبطه الشيخ رحمه اللّه فى الأشرطة بضم الميم « مُرِّيخه » ، وذكره الرازى فى مختار الصِّحاح ، والفيروز آبادى فى القاموس المحيط بكسرها ،
قال الرازى فى مختار الصِّحاح ص ٦٢٠ : المِرِّيخ - بكسر الميم - نَجْمٌ من الخُنَّس ، فى السماء الخامسة . اهـ
وقال الفيروز آبادى فى القاموس المحيط ١/ ٢٦٧ : مِرِّيخ كسِكِّين : نَجْمٌ من الخُنَّس . اهـ

(٥) بفتح الهاء ، وانظر مختار الصحاح (ز هـ ر) .

(٦) قال فى المعجم الوسيط ٢/ ٦٣٠ : يُنَوَّن ولا ينون . اهـ

(٧) بالجر بالفتحة نيابة عن الكسرة ، وبدون تنوين .

وهي معدولةٌ عن « الأُخَر » ، أصلُها « أل » .

وقال بعضُ النحاةِ : هي معدولةٌ عن « آخَر »[1] . فاللَّهُ أعلمُ هل هي معدولةٌ عن « الأُخَر » ، أو معدولةٌ عن « الآخَر » .

وعلى كلِّ حالٍ هي ممنوعةٌ من الصرفِ ، والمانعُ لها من الصرفِ الوصفيةُ ووزنُ الفعلِ .

ومن الوصفيةِ والعدلِ أيضًا : مَثْنَى وثُلاثُ ورُباعُ[2] . قال اللَّهُ تعالى : ﴿أُوْلِيٓ أَجْنِحَةٖ مَّثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۚ﴾ .

قولُه تعالى : ﴿أَجۡنِحَةٖ﴾ . مجرورةٌ بالإضافةِ ، وعلامةُ الجرِّ الكسرةُ .

---

(١) قال الدكتور محمد عبد الفتاح العمراوي في كتابه « المقدمات النحوية » ص ١١١ : كلمةُ « أُخَر » جمع « أُخرى » ، و « أُخرى » مؤنث « آخر » ، و « آخر » اسم تفضيل مجرد من « أل » والإضافة ، فكان يجب أن يلزم الإفراد والتذكير(*) ، لذلك فكلمة « أُخَر » في استعمالاتها معدولة عن « آخر » ، هذا هو تفسير النحاة للعدل في هذه اللفظة . اهـ

وقال ابن عقيل رحمه الله في شرح الألفية ٢ / ٣٣٧ : ومما يمنع من الصرف للعدل والصفة « أُخَر » التي في قولك : مررت بنسوة أُخَرَ . وهو معدول عن « الآخَر » . اهـ

(٢) يشير الشارح رحمه الله إلى أن الأعداد التي على وزن « مَفْعَل » ، و « فُعَال » تكون ممنوعة من الصرف .

وهل هذا محصور فيما ذكره المؤلف رحمه الله من أعداد فقط ؟

الجواب : إن ذلك غير محصور فيما ذكره المؤلف رحمه الله من أعداد ، بل هو شامل للأعداد من واحد إلى عشرة ، فتكون أُحاد ومَوْحَد ، وثُناء ، ومَثْنَى ، وثُلاث ومَثْلَث ، ورُباع ومَرْبَع ، وخُماس ومَخْمَس ... إلى عُشَار ومَعْشَر ممنوعةً من الصرف للعلمية والعدل .

(*) قال الدكتور محمد عبد الفتاح العمراوي في كتابه المقدمات النحوية ص ١١١ ، حاشية ٢ : اسم التفضيل المجرد من « أل » والإضافة يلزم الإفراد والتذكير دائمًا ، مثل :

- أنتَ أفضل من زملائكَ .
- أنتِ أفضل من زملائكِ .
- أنتما أفضل من زملائكما .
- أنتم أفضل من زملائكم .
- أنتن أفضل من زملائكن .

وقوله تعالى: ﴿مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾. «مثنى» بدلٌ من «أجنحة»[١]، «وثلاثَ»، و «رباعَ» معطوفٌ على «مثنى»[٢]، ومع ذلك مفتوحةٌ؛ لأنها لا تَنْصَرِفُ، والمانعُ لها من الصرفِ الوصفيةُ والعدلُ.

- الوصفيةُ؛ لأنها وصفٌ.

- والعدلُ؛ لأن «مَثْنَى» معدولةٌ عن «اثنين اثنين»، و «ثُلَاث» عن «ثلاثة ثلاثة»، و «رُبَاع» عن «أربعة أربعة».

* * *

الرابع: قال الناظم: أَنِّثْ.

المرادُ بقوله: أَنِّثْ. التأنيثُ.

والتأنيثُ تارةً يكونُ بالألفِ، وتارةً يكونُ بالتاءِ، وتارةً يكونُ بالمعنى.

فالمؤنثُ بالألفِ ممنوعٌ من الصرفِ، ولا يُشْتَرَطُ فيه إضافةُ عَلَميةٍ، ولا وصفيـــةٍ[٣].

إذن: ألفُ التأنيثِ، وصيغةُ منتهى الجموعِ، لا يُشْتَرَطُ فيهما العلميةُ، أو الوصفيةُ.

والألفُ إمَّا مقصورةٌ، وإمَّا ممدودةٌ[٤].

---

(١) والبدل من التوابع: فيتبع المُبْدَل منه رفعًا ونصبًا وجرًا، وهنا المبدل منه «أجنحة» مجرور، فيكون «مَثْنَى» مجرورًا أيضًا.

(٢) والمعطوف كالبدل من التوابع أيضًا، فيتبع المعطوف عليه رفعًا ونصبًا وجرًا، وهنا المعطوف عليه «مَثْنَى» مجرور، فيكون «ثلاث»، و «رباع» مجرورَيْن أيضًا.

(٣) ويكون هذا من القسم الذي يمنع من الصرف لوجود علة واحدة فقط فيه، تقوم مقام علتين، ويكون بذلك قد اجتمع لدينا أن ما يمنع من الصرف لوجود علة واحدة فقط فيه، تقوم مقام علتين، هو:

١- صيغة منتهى الجموع.

٢- الأسماء المنتهية بألف التأنيث.

(٤) ألف التأنيث الممدودة هي التي آخرها همزة، وألف التأنيث المقصورة هي التي آخرها ألف.

وألف التأنيث سواء كانت مقصورة أو ممدودة، وسواء كانت الكلمة علمًا، أو وصفًا، أو اسمًا =

مثالُ ألفِ التأنيثِ المقصورةِ : سَلْمَى ، حُبْلَى .

ومثالُ ألفِ التأنيثِ الممدودةِ : أشياء ، أسماء(١) .

= جامدًا فهي ممنوعة من الصرف ، وذلك بشرط أن تكون هذه الألف زائدة ، مثل : ذِكْرى - حُبْلَى - جَرْحَى - سُكَارَى - عُطَاشَى - صَحْراء - حَمْراء - أَصْدقاء - أطِبَّاء(*) .

فالأسماء السابقة لا تُنوَّن ، وتجر بالفتحة نيابة عن الكسرة ، مثل : كم من أصدقاءَ ، فرَّقتْهم شواغل الحياة ، فصاروا غُرَباءَ ، ولم يَبْقَ من صداقتهم إلا ذِكْرَى .

فـ « أصدقاء » اسم مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة ، وغير منون ؛ لأنه ممنوع من الصرف .

و « غرباء » : خبر صار منصوب بالفتحة ، وهو غير منون ؛ لأنه ممنوع من الصرف .

« وذِكْرى » : فاعل مرفوع بالضمة المقدرة ، وهو غير منون ؛ لأنه ممنوع من الصرف .

(١) كلمة « أسماء » ، وإن كانت منتهية بألف التأنيث الممدودة ، إلا أنها ليست ممنوعة من الصرف ، قال تعالى : ﴿ إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا ﴾ . فأتت في الآية منونة .

والسبب في كون كلمة « أسماء » مصروفة هو : أن ألف التأنيث فيها ليست زائدة ، فهي منقلبة عن أصلٍ ، هو الواو ، فأصل كلمة « أسماء » « سمو » ، وقد تقدم بنا في الحاشية السابقة أن شرط المنع من الصرف لما ختم بألف التأنيث الممدودة أو المقصورة أن تكون هذه الألف زائدة .

- ومثل كلمة « أسماء » : عصًا ، وهُدًى « مصدر الفعل هَدَى » ، ومُسْتَشْفًى ، وأعداءٌ ، وأبناءٌ ، وأنباءٌ ، وآراءٌ .

فالألف فيها ليست زائدة كذلك ، ولذلك فهي منصرفة .

ومن الأمثلة الواردة في القرآن على ألف التأنيث الممدودة والمقصورة :

قوله تعالى : ﴿ مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُثْخِنَ فِي الْأَرْضِ ﴾ .

فقوله تعالى : ﴿ أَسْرَى ﴾ . اسم « كان » مرفوع بضمة مقدرة ، وهو غير منون ؛ لأنه ممنوع من الصرف .

وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّى ﴾ .

فقوله تعالى : ﴿ لَشَتَّى ﴾ ، خبر « إن » مرفوع بضمة مقدرة ، واللام هي لام الابتداء ، وتُسمَّى اللام المُزَحْلَقة ، وهي تفيد التوكيد . =

(*) ويعلم أن الألف زائدة أو أصلية عن طريق الرجوع إلى أصل الكلمة « الفعل الثلاثي الذى صيغت منه الكلمة » فإن كانت الألف منقلبة عن أصل « الياء أو الواو » من الكلمة لم تكن الألف زائدة ، وإن لم تكن من أصل الكلمة فهي زائدة .

فعلى سبيل المثال لو أتينا بالأصل من الكلمات السابقة ، لوجدنا أن الألف ليست أصلية ، وإنما هي زائدة ؛ وذلك لأن الأصل من الكلمات المذكورة على الترتيب هو : ذَكَر - حَبِلَ - جَرَحَ - سَكِرَ - عَطِشَ - صَحَرَ - حَمَرَ - صدَقَ - طَبَبَ .

والقسمُ الثانى من التأنيثِ : التأنيثُ المعنوىُّ .

يعنى : الاسمَ الموضوعَ عَلَمًا على أُنْثَى[١] .

والتأنيثُ المعنوىُّ لابدَّ فيه من العَلَميةِ[٢] .

والقسمُ الثالثُ من التأنيثِ : التأنيثُ اللفظىُّ بالتاءِ[٣] .

والتأنيثُ اللفظىُّ بالتاءِ لابدَّ فيه أيضًا من العلميةِ[٤] ، ولا تأتى الوصفيةُ

= وقوله تعالى : ﴿ لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ ﴾ .

فقوله تعالى : « أشياء » . اسم مجرور بـ « عن » ، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة .

وقوله تعالى : ﴿ فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا ﴾ .

فقوله تعالى : « شفعاء » . اسم مجرور بـ « من » ، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة ، وهو غير منون ؛ لأنه ممنوع من الصرف .

(١) ويكون غير مختوم بألف التأنيث الممدودة أو المقصورة أو تاء التأنيث ، نحو : سعاد ، زينب ، ابتسام .

(٢) أى : لا يكفى التأنيث المعنوى وحده لمنع الكلمة من الصرف ، بل لابد معه من العلمية ، فيكون هذا من القسم الذى لابد فيه من وجود علتين للمنع من الصرف .

وهذا - كما سبق - بخلاف المؤنث بالألف ؛ إذ إن التأنيث بالألف لا يشترط فيه العلمية أو الوصفية ، بل إنه تكفى فيه علة واحدة ، وهى أن تختم الكلمة بألف التأنيث الممدودة أو المقصورة الزائدة .

(٣) نحو : طلحة ، أسامة ، حمزة ، معاوية ، شعبة .

فهذه أعلام مؤنثة تأنيثًا لفظيًا فقط ؛ لأنها لمذكر ، لكن لفظها مؤنث .

وأما نحو : فاطمة ، عائشة ، خديجة . فهذا من قبيل المؤنث اللفظى المعنوى .

وبذلك يتبين أن التأنيث ينقسم إلى ثلاثة أقسام :

١ - تأنيث لفظى : وهذا إما أن يكون بالألف ، وإما أن يكون بالتاء .

٢ - تأنيث معنوى : وهذا يكون خاليًا من الألف والتاء ، وإنما يكون تأنيثه فى المعنى فقط .

٣ - تأنيث لفظى معنوى ، مثل : فاطمة ، خديجة ، عائشة ، ليلى ، سلمى .

(٤) كالتأنيث المعنوى تمامًا ، فلا يكفى التأنيث اللفظى بالتاء وحده لمنع الكلمة من الصرف ، بل لابد معه من العلمية .

وبذلك يتبين أن التأنيث كعلة مانعة من الصرف ينقسم إلى قسمين :

القسم الأول : ما يكفى التأنيث وحده فيه للمنع من الصرف ، فلا يشترط فيه ، لا العلمية ، ولا الوصفية ، بل قد يكون اسمًا جامدًا ، نحو : صحراء ، شَتَّى ، وهو المؤنث بألف التأنيث الممدودة أو المقصورة الزائدة .

=

فيه[١] .

* * *

• مُلَخَّصُ ما سَبَق :

١- المؤنثُ يَشْمَلُ المؤنثَ بالألفِ ، والمؤنثَ المعنويَّ ، والمؤنثَ اللفظيَّ بغيرِ ألفٍ[٢] .

٢- ما كان مُؤَنَّثًا بألفِ التأنيثِ الممدودةِ أو المقصورةِ فهو ممنوعٌ من الصرفِ ، سواءٌ كان عَلَمًا ، أو صفةً ، أو اسمًا جامدًا .

قال ابنُ مالكٍ رحمه اللَّهُ :

فألِفُ التأنيثِ مُطْلَقًا مَنَعْ صَرْفَ الذى حَوَاه كَيْفَمَا وَقَعْ[٣]

قولُه رحمه اللَّهُ : مطلقًا . يعنى : مقصورةً ، أو ممدودةً .

وقولُه رحمه اللَّهُ : صَرْفَ الذى حَوَاهُ كَيْفَما وَقَعْ . يعنى : سواءٌ وقَعَ عَلَمًا ، أو وصْفًا ، أو اسمًا جامدًا ، أو أيَّ شيءٍ كان .

٣- ما كان مؤنثًا بغيرِ الألفِ فهو ثلاثةُ أنواعٍ : مؤنثٌ لفظًا ، ومؤنثٌ معنًى ، ومؤنثٌ لفظًا ومعنًى ، وكلٌّ يُشْتَرَطُ فيه العَلَميةُ[٤] .

= القسم الثانى : ما لابد معه من العلمية حتى تمنع الكلمة من الصرف ، وهو المؤنث تأنيثًا معنويًا ، والمؤنث تأنيثًا لفظيًا بالتاء .

فعلى سبيل المثال : كلمة « نخلة » اسم جامد ، ليست علمًا ، فلا تمنع من الصرف بالرغم من كونها مؤنثة ، تقول : هذه نخلةٌ كبيرة ، جلست تحت نخلةٍ كبيرة . فتُنوَّن وتُجَر .

ولكن لو سُمِّى بهذه الكلمة . كأن تُسَمِّى ابنتك « نخلة » ، بأن كانت طويلة جدًا ، فسميتها « نخلة » ، فإنها تمنع من الصرف للعلمية والتأنيث .

(١) أى : لا تمنع الكلمة من الصرف للوصفية والتأنيث .

فعلى سبيل المثال : « مسلمة » ، و« قائمة » صفتان ، وهما مصروفتان ، بالرغم من كونهما مؤنثتين ؛ وذلك لأنهما ليستا علَمين ، تقول : مررت بامرأة مسلمةٍ قائمةٍ . فيُنوَّنان ويُجرَّان .

(٢) يعنى : بالتاءِ .

(٣) الألفية ، باب ما لا ينصرف ، البيت رقم (٦٥٠) .

(٤) يعنى : حتى تمنع الكلمة من الصرف .

=

فلو كان غيرَ عَلَمٍ فإنه يَنْصَرِفُ، سواءٌ كان صفةً، أو اسمًا جامدًا[1].

مثالُ التأنيثِ اللفظيّ: قَتَادةُ «اسمُ رجلٍ»، وطَلْحةُ «اسمُ رجلٍ»، وهما ممنوعان من الصرفِ للعلميةِ والتأنيثِ اللفظيّ.

يَمُرّ بنا كثيرًا: عن طلحةَ[2] بنِ عُبَيْدِ اللهِ. ولا نقولُ: عن طلحةٍ[3]؛ لأنها ممنوعةٌ من الصرفِ، والمانعُ لها من الصرفِ العَلَميةُ والتأنيثُ اللفظيّ.

= وعليه فإننا نقول: إن كل الأعلام المؤنثة ممنوعة من الصرف؛ للعلمية والتأنيث(*).

ويستثنى من ذلك الأعلام المؤنثة، الثلاثية، ساكنة الوسط، العربية، مثل: هِنْد - مِصْر - دَعْد، فهذه الأعلام شيع فيها الصَّرفُ والمنع من الصرف، والمنع أَوْلَى.

ومن شواهد جواز الصرف والمنع من الصرف في تلك الأعلام:

قال تعالى: ﴿ٱدْخُلُوا۟ مِصْرَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾.

وقال تعالى: ﴿ٱهْبِطُوا۟ مِصْرًا فَإِنَّ لَكُم مَّا سَأَلْتُمْ﴾.

فقد جاءت كلمة «مصر» في الآية الأولى ممنوعة من الصرف، وفي الثانية مصروفة، وهذا جائز في الأعلام المؤنثة الثلاثية، ساكنة الوسط، العربية.

أما الأعلام: (حِمْص(**) - كَرْك(***) - بَلْخ(****))، فهي على منعها من الصرف؛ لأنها ليست عربية الأصل، بل هي أعجمية.

والأعلام: (سَحَر - مَلَك - سَقَر) على منعها من الصرف أيضًا؛ لأنها محركة الوسط.

(١) قد تقدمت بعض الأمثلة على ذلك ص ٢٠٥، وستأتي أيضًا - إن شاء الله - أمثلة على ذلك في كلام الشارح رحمه الله ص ٢٠٧.

(٢) بالجر بالفتحة.

(٣) بالجر بالكسرة.

(*) حتى لو كانت علمًا على مذكر، ولكنه مؤنث لفظًا بالتاء، فإنه يمنع من الصرف أيضًا؛ نحو: طلحة، أسامة، شعبة، معاوية، حمزة، وقد تقدم ذكر ذلك ص ٢٠٤.

(**) حِمْصُ بالكسر، ثم السكون، والصاد مهملة: بلد مشهور قديم كبير، مُسَوَّر، وفي طرفه القبلي قلعة حصينة على تلٍّ عالٍ، كبيرة، وهي بين دمشق وحلب. وانظر معجم البلدان ٢/٣٣٤.

(***) كَرَك: قرية بلِحف جبل لُبنان. وانظر القاموس المحيط (ك ر ك).

(****) بَلْخ: مدينة مشهورة بخراسان. وانظر معجم البلدان ١/٧١٣.

ومثالُ التأنيثِ المعنوىِّ : زَيْنَبُ . اسمُ أنثى .

لفظًا أم معنًى ؟

الجوابُ : معنًى[1] ؛ لأنه ليس فيه تاءُ التأنيثِ .

إذن : « زينب » ممنوعٌ من الصرفِ ، فتقولُ : عن زينبَ[2] بنتِ جَحْشٍ رضِى اللهُ عنها .

والمانعُ لها من الصرفِ العلميةُ والتأنيثُ المعنوىُّ .

ومثالُ التأنيثِ المعنوىِّ اللفظىِّ : حَفْصةُ ، عائشةُ ، ميمونةُ .

فكلٌّ من هذه الثلاثةِ أعلامٌ على نساءٍ ، وفيها تاءُ التأنيثِ .

إذن : تأنيثُها لفظىٌّ معنوىٌّ .

ويكونُ المانعُ لها من الصرفِ العلميةَ والتأنيثَ اللفظىَّ المعنوىَّ .

• قال قائلٌ من الناسِ : نظَرْتُ إلى طَلْحةٍ[3] عظيمةٍ .

وروَيْتُ عن طلحةَ بنِ عُبَيدِ اللهِ ، ونظَرْتُ إلى طلحةَ الكريمِ .

نقولُ : هذا صحيحٌ ؛ لأنَّ « طَلْحة » الأولى ليست عَلَمًا[4] ، ونحن نَشْتَرِطُ فى المؤنثِ بغيرِ الألفِ أن يكونَ عَلَمًا .

وكذلك نقولُ : مررْتُ بامرأةٍ قائمةٍ . ولا يَصِحُّ أن تقولَ : مررْتُ بامرأةَ قائمةَ .

مع أنَّ كلمةَ « امرأة » ، وكلمةَ « قائمة » مُؤنَّثتان لفظًا ومعنًى ، ولكنَّ كلمةَ « امرأة » ليسَتْ عَلَمًا[5] ، وكلمةَ « قائمة » وصفٌ .

---

(١) أى : معنوى .

(٢) بالجر بالفتحة ، وبدون تنوين .

(٣) الطَّلْحة واحدةُ الطَّلْح ، وهى شجرٌ عِظامٌ من شجر العِضَاهِ . وانظر النهاية لابن الأثير (ط ل ح) .
والعِضاه : كلُّ شجر يَعْظُم ، وله شَوْكٌ . وانظر مختار الصحاح (ع ض هـ) .

(٤) ولكنها اسمٌ جامد .

(٥) ولكنها اسمٌ جامد .

والوصفُ – كما سبق أن ذكرنا – لا يَنْفَعُ مع التأنيث ، بخلافِ وزنِ الفعلِ ، فقد تقَدَّم أن الكلمةَ تُمْنَعُ من الصرفِ للوصفيةِ ووزنِ الفعلِ[1] ، فلا يَنْفَعُ مع التأنيثِ إلا العلميةُ فقط .

وقال اللهُ تعالى في سورةِ البقرةِ : ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُوا۟ بَقَرَةً﴾ [البقرة : ٦٧] .

فقوله تعالى : ﴿بَقَرَةً﴾ . مصروفةٌ .

ولماذا صُرِفَت مع أنها مؤنثةٌ لفظًا ومعنًى ؟

الجوابُ : لأنها ليستْ عَلَمًا[2] ، ونحن نَشْتَرِطُ في التأنيثِ بغيرِ الألفِ أن يكونَ عَلَمًا .

ولكن لو سَمَّيتَ ابنتك « بقرة » ، فهل تُمْنَعُ من الصرفِ ، فتقولُ مثلاً : نظرْتُ إلى بقرةَ بنتِ بكرٍ ؟

الجوابُ : نعم ؛ لأنها عَلَمٌ .

إذن : لو قلتَ : أكرمْتُ بقرةَ بنتَ بكرٍ ، وحلَبْتُ بقرةً ملكَ زيدٍ . فنوَّنْتَ « بقرة » الثانيةَ ، ولم تُنَوِّنِ الأولى ، فهو صحيحٌ ؛ لأن الأولى عَلَمٌ ، والثانيةَ ليستْ عَلَمًا .

* * *

ثم قال الناظمُ رحمه اللهُ : بِمَعْرِفَةٍ : وهذا إشارةٌ منه إلى العلميةِ .

خامسًا : قال الناظمُ رحمه اللهُ : رُكِّبْ .

المرادُ بقوله : رُكِّبْ . التركيبُ المزْجيُّ .

والنحاةُ عندهم التراكيبُ أنواعٌ : تركيبٌ إضافيٌّ ، وتركيبٌ إسناديٌّ ، وتركيبٌ مَزْجيٌّ .

---

(١) وضربنا على ذلك هناك عدة أمثلة ، منها : أبكم ، أعمى ، أحسن . وانظر ص ١٩٨ ، حاشية ٣ .

(٢) بل هي اسم جامد .

أولًا : التركيبُ الإضافيُّ : هو الجارى بينَ المضافِ والمضافِ إليه ، كما لو قلتَ : هذا كتابُ فلانٍ .

فقولُك : كتابُ فلانٍ . هذا مركَّبٌ تركيبًا إضافيًّا[1] .

ثانيًا : التركيبُ الإسناديُّ . وهو ما تركَّبَ من مبتدأٍ وخبرٍ ، أو فعلٍ وفاعلٍ[2] .

وهذانِ النوعانِ – أى : المركَّبُ تركيبًا إضافيًّا ، والمركَّبُ تركيبًا إسناديًّا – ليس لنا فيهما دَخْلٌ[3] ؛ لأن المركَّبَ تركيبًا إضافيًّا يكونُ إعرابُه على حسَبِ العواملِ[4] ،

---

(١) قال الأستاذ عباس حسن فى كتابه النحو الوافى ١/ ٣٠٠ فى ذكر أنواع التركيب : أولها : المركب الإضافى ، ويتركب من مضاف ومضاف إليه ، مثل : عبد العزيز ، وسعد الله ، وعزّ الأهل . اهـ

وقال ابن مالك رحمه الله فى الألفية ، البيت رقم (٧٨) :

وشَاعَ فى الأعلامِ ذو الإضَافَهْ كـعـبـدِ شَـمْـسٍ وأَبِى قُـحـافَـهْ

(٢) فالمركب الإسنادى هو : ما تركب من جملة اسمية أو فعلية ، وسُمِّى به شخص بعينه .

فقد يتركب من جملة فعلية ؛ أى : من فعل مع فاعله ، أو مع نائب فاعله ، مثل : فَتَحَ اللهُ ، جادَ الحقُّ ، سُرَّ مَن رَأَى ، نَحْمَدُه ، شَمَّر(*) ، رامَ اللهُ(**) .

وقد يتركب من جملة اسمية ؛ أى : من مبتدأ مع خبره ، مثل : الخيرُ نازلٌ ، السيدُ فاهمٌ ، ما شاءَ اللهُ ، حَيْدَرُ أَبَادَ ، اللهُ أَبَادَ(***) .

وكلها أسماء أشخاص معاصرين ، إلا « سُرَّ مَن رَأَى » فإنها اسم مدينة عراقية قديمة .

وليعلم أن الذى سمع من العرب النقل من الجملة الفعلية ، فقد سَمَّوا : تأَبَّطَ شَرًّا ، وسَمَّوا : شَابَ قَرْناها .

فأما الجملة الاسمية فلم يسموا بها ، وإنما قاسها النحاة على الجملة الفعلية .

(٣) أى : لا دخل لهما فى منع الكلمة من الصرف ، فلا تمنع الكلمة من الصرف ؛ لأنها مركبة تركيبًا إضافيًّا ، أو تركيبًا إسناديًّا .

وإنما الذى تمنع الكلمة من الصرف لوجوده هو التركيب المزجى ، بشرط أن تكون علَمًا ، كما سيأتى فى كلام الشارح رحمه الله بعد قليل .

(٤) فإن قال قائلٌ : وكذلك الممنوعُ من الصرفِ يعرب حسب العوامل ، فهذه العلة المذكورة لا تمنع كون =

(*) شَمَّر : عَلَم على رجل وفرس .

(**) رامَ اللهُ : بلد في لُبنان .

(***) حَيْدَرُ أَبَادَ ، واللهُ أَبَادَ : بَلَدانِ فى الهند .

والمركَّب تركيبًا إسناديًا تُقَدَّرُ عليه الحركاتُ(١).

مثالُ المركَّب تركيبًا إضافيًا : إذا قلتَ : جاء غلامُ زيدٍ . فـ « غلامُ زيدٍ » مركبٌ تركيبًا إضافيًا ، وإعرابُه :

غلامُ : فاعلٌ ، وهو مضافٌ .

وزيدٍ : مضافٌ إليه(٢) .

ومثالُ المركبِ تركيبًا إسناديًا : شخصٌ اسمُه « زيدٌ قائمٌ » ، فهذا يُعْرَبُ بحركاتٍ مقدَّرةٍ على آخرِه ، فتقولُ : جاء زيدٌ قائمٌ . يعني : جاء المُسَمَّى بهذا الاسمِ .

وإعرابُ هذا المثالِ هكذا :

جاء : فعلٌ ماضٍ .

وزيدٌ قائمٌ : فاعلٌ مرفوعٌ بضمةٍ مقدَّرةٍ على آخرِه ، منَع من ظهورِها الحكايةُ(٣) .

= المركب تركيبًا إضافيًا ممنوعًا من الصرف ؟

فالجواب عن ذلك أن يقال : إن الممنوع من الصرف إذا أضيف فإنه يجر بالكسرة ، لا بالفتحة ، كما سيأتي إن شاء اللَّه تعالى ص ٢١٩ ، ٢٢٠ ، والمركب الإضافي الجزء الأول منه مضاف إلى الجزء الثاني ، ولذلك فإنه يجر بالكسرة دائمًا ، فلا يدخل معنا في المنع من الصرف ؛ لأن الممنوع من الصرف يجر بالفتحة نيابة عن الكسرة .

وأما بالنسبة للتنوين : فإن المضاف ابتداءً لا يمكن تنوينه ، سواء كان مصروفًا ، أو ممنوعًا من الصرف .

(١) سيأتي إن شاء اللَّه تعالى بيان ذلك بالأمثلة .

(٢) فالمركب تركيبًا إضافيًا يتكون من جزئين ؛ الجزء الأول ، وهو الصَّدْر ، أو المضاف « غلام » ، يعرب حسب موقعه من الجملة ، والجزء الثاني ، وهو العَجُز ، أو المضاف إليه « زيد » ، مجرور بالمضاف دائمًا . تقول : جاهد عبدُ اللهِ وأم كُلْثُومٍ ، وشاهَدْتُ عبدَ اللهِ وأمَّ كلثومٍ ، ومررْتُ بعبدِ اللهِ وأمِّ كُلْثومٍ . فالمضاف إليه مجرور دائمًا ، أما المضاف فيعرب بحسَب العوامل .

(٣) معنى الحكاية : أن نُبْقِي حركات الكلمتين على ما هي عليه في الأصل ، ونعرب العَلَم بحركات مقدرة ، منع من ظهورها الحكاية .

المهم أن العلم المركب تركيبًا إسناديًا يعرب على الحكاية ، فيرفع وينصب ويجر بحركات مقدرة على الآخر ، منع من ظهورها حركة الحكاية ؛ أي : حركة آخِرِ العلم التي تُحكى بها ؛ لأننا نحكي الجملة كما هي .

مثالٌ آخرُ على المركبِ تركيبًا إسناديًا : يُوجَدُ رجلٌ يُسَمَّى « شَابَ قَرْناها » .

تقولُ : رأيتُ شابَ قَرْناها ، مررْتُ بشابَ قرناها(١) .

المُهِمُّ أن المركبَ تركيبًا إضافيًا ، والمركبَ تركيبًا إسناديًا ليس لنا فيهما تدخُّلٌ ؛ لأن المركبَ تركيبًا إضافيًا يُعْرَبُ حَسَبَ العواملِ ، والمركبَ تركيبًا إسناديًا يُعْرَبُ بحركاتٍ مقدَّرةٍ على آخرِه ، منَع من ظهورِها الحكايةُ .

ثالثًا : التركيبُ المَزجيُّ . وهذا الذى يُشيرُ إليه الناظمُ فى قولِه : رُكِّبْ .

والتركيبُ المزجيُّ هو أن تَأْتِيَ بكلمتَيْنِ ، فتَجْعَلَهما كلمةً واحدةً(٢) ، مثلَ : حَضْرَمَوْت(٣) . فهذه كلمةٌ مركَّبةٌ من كلمتَيْنِ ؛ من « حَضَرَ » ، و« مَوْت » .

ومثالُ ذلك أيضًا : بَعْلَبَكُّ . فهى مركَّبةٌ من : « بَعْلَ » ، و« بَكّ » .

والعَلَمُ المركبُ تركيبًا مزجيًا يُرْفَعُ بالضمةِ ، ويُنْصَبُ بالفتحةِ ، ويُجَرُّ كذلك بالفتحةِ نيابةً عن الكسرةِ ؛ لأنه اسمٌ لا يَنْصَرِفُ ، والمانعُ له من الصرفِ العَلَميةُ والتركيبُ المزجيُّ(٤) .

---

(١) إعراب « شاب قرناها » هنا يكون على الحكاية ، كما سبق ؛ لأنها عَلَمٌ مركب تركيبًا إسناديًا .
فتقول فى إعراب الأولى : شاب قرناها : مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على آخره ، منع من ظهورها الحكاية .
وتقول فى إعراب الثانية : شاب قرناها : اسم مجرور بالباء ، وعلامة جره كسرة مقدرة على آخره ، منع من ظهورها الحكاية .

(٢) فالمركب المزجي هو : ما تركب من كلمتين امتزجتا ؛ أى : اختلطتا بأن اتصلت الثانية بنهاية الأولى ، حتى صارتا كالكلمة الواحدة ، وصارت الكلمة الثانية بمنزلة تاء التأنيث مما قبلها ؛ أى : من حيث وقوع الإعراب على الجزء الثانى ، كوقوعه على تاء التأنيث ، ويبقى الجزء الأول على حاله قبل التركيب ، مثل : سيبَوَيْهِ ، وبَعْلَبَكُّ ، وحَضْرَمَوْت ، وبُرْسعيد .

(٣) حَضْرَمَوْت ، وتُضَم الميم : دولة وقبيلة . وانظر القاموس المحيط (ح ض ر) .

(٤) ولكن يستثنى من ذلك الأعلام المختومة بـ « ويه » ، مثل : سيبويه ، نَفْطويه(*) ، عمرويه ، فهذه الأعلام =

(*) اسم عالم كبير فى النحو ، مركب من « نَفْط » ، وهو ما يسمى زيت البترول ، و« ويه » بمعنى : رائحة .
ويقال : إن رجلًا قرأ علم النحو ، وعجز عنه ؛ فدعا على نفطويه ، فقال :

تقولُ : سافَرتُ إلى حَضْرَمَوْتَ .

سافَرْتُ : فعلٌ وفاعلٌ .

إلى : حرفُ جرٍّ .

حَضْرَمَوتَ : اسمٌ مجرورٌ بـ « إلى » ، وعلامةُ جَرِّه الفتحةُ نيابةً عن الكسرةِ ؛ لأنه اسمٌ لا يَنْصَرِفُ ، والمانعُ له من الصرفِ العلميةُ والتركيبُ المزجيُّ .

وهل الوصفيةُ تُؤَثِّرُ في بابِ التركيبِ(١) ؟

الجوابُ : لا ، التركيبُ عَلَميةٌ فقط .

* * *

سادسًا : قال الناظمُ رحمه اللهُ : وزِدْ .

أي : زِدِ الألفَ والنونَ ، فكلُّ اسمٍ مختومٍ بألفٍ ونونٍ زائدتَيْنِ ، وهو مفردٌ(٢) ، فهو ممنوعٌ من الصرفِ ، إن كان عَلَمًا أو صفةً .

مثالُ العَلَمِ : سُلَيْمانُ ، سَلْمانُ ، وهكذا .

= تبنى على الكسر في جميع الحالات ؛ لأن أصل « ويه » اسم فعل ، وأسماء الأفعال كلها مبنية .
تقول : سيبويهِ عالمٌ كبيرٌ ، وعرفْتُ سيبويهِ ، وأُعْجِبْتُ بِسِيبَوَيْهِ ، بالبناء على الكسر ، في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، وهذا هو الأشهر .
وأجاز بعضهم إعرابه إعراب ما لا ينصرف ، فيرفع بالضمة وينصب ويجر بالفتحة ، تقول : جاء سيبويهُ ، وعرفْتُ سيبويهَ ، وأُعْجِبْتُ بِسيبويهَ .

(١) أي : هل تُمْنَعُ الكلمة من الصرف للوصفية ووزن الفعل ؟

(٢) احترازًا من المثنى ؛ فإنه مختوم في حالة الرفع بألف ونون زائدتين ، والمثنى - كما سبق - حق نونه الكسر مطلقًا ، ولا تتأثر بعوامل الإعراب .

= لا بَارَكَ اللهُ في النحوِ وأهلِهِ ... إذا كان منسوبًا إلى نَفْطَوَيْهِ
أحرقَهُ اللهُ بنصفِ اسمِهِ ... وجعلَ الباقيَ صُراخًا عَلَيْهِ

أو عَوِيلًا عليه ؛ لأن نصف اسمه « نفط » ، والنصف الباقي « ويه » .

قال الله تعالى : ﴿ وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ عَاصِفَةً ﴾[1] . « لسليمانَ » بالفتحِ ، مع أنَّ اللامَ حرفُ جرٍّ ؛ لأنَّ « سليمان » اسمٌ لا يَنْصَرِفُ ، والمانعُ له من الصرفِ العلميةُ وزيادةُ الألفِ والنونِ .

وتقولُ : عن سلمانَ الفارسيِّ . « سلمانَ » بالفتحِ ؛ لأنه اسمٌ ممنوعٌ من الصرفِ ، والمانعُ له من الصرفِ العلميةُ وزيادةُ الألفِ والنونِ .

وإذا قال قائلٌ : ما الدليلُ على أنَّ الألفَ والنونَ زائداتانِ ؟

فالجوابُ :

أما بالنسبةِ لـ « سَلْمانَ » فهي من « سَلِم » ، و« سَلِم » ثلاثةُ حروفٍ ، و« سَلْمان » خمسةُ حروفٍ .

إذن : يُوجدُ حرفانِ زائدانِ ، هما الألفُ والنونُ .

وبالنسبةِ لـ « سليمان » نفسُ الشيءِ ، فهي من « سَلِم » أيضًا ، و« سَلِم » ثلاثةُ حروفٍ ، و« سليمان » مكوَّنةٌ من ستةِ حروفٍ ، آخرُها ألفٌ ونونٌ زائداتانِ .

المهمُّ : أنَّ كلَّ اسمِ عَلَمٍ ، فيه زيادةُ ألفٍ ونونٍ ، فهو ممنوعٌ من الصرفِ للعلميةِ وزيادةِ الألفِ والنونِ .

ومثالُ زيادةِ الألفِ والنونِ في الصفاتِ : سَكْران .

فهي وصفٌ ، وفيها زيادةُ ألفٍ ونونٍ ؛ لأنَّ « سَكْران » مأخوذةٌ من « سَكِرَ » ، و« سَكِر » ثلاثةُ حروفٍ ، و« سَكْران » خمسةُ حروفٍ .

---

(١) ومن أمثلة ذلك من القرآن أيضًا :

قال تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ لُقْمَانُ لِابْنِهِ وَهُوَ يَعِظُهُ ﴾ .

وقال تعالى : ﴿ إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا ﴾ .

وقال تعالى : ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ ﴾ .

فالأعلام « لقمان ، عمران ، رمضان » ممنوعة من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون ، فلا تنون ، وتجر بالفتحة نيابة عن الكسرة .

إذن : فيها زيادةُ الألفِ والنونِ .

إذن : تقولُ : إنَّ « سَكْران » اسمٌ لا يَنْصَرِفُ ، والمانعُ له من الصرفِ الوصفيةُ وزيادةُ الألفِ والنونِ .

ومثالُ ذلك أيضًا : عَطْشَان . فهي اسمٌ لا ينصرفُ ؛ لأنه وصفٌ فيه زيادةُ ألفٍ ونونٍ .

ومثالُ ذلك أيضًا : غَضْبان . فهي مأخوذةٌ من « غَضِب » ، و« غَضِب » ثلاثةُ حروفٍ ، و« غضبان » خمسةُ حروفٍ .

إذن : فيها زيادةُ ألفٍ ونونٍ ، وهي وصفٌ ، فتكونُ ممنوعةً من الصرفِ ؛ للوصفيةِ وزيادةِ الألفِ والنونِ .

ومثالُ ذلك أيضًا : « مَرْضان » . فإنَّ أصلَها مِن « مَرِضَ » ، و« مَرِض » ثلاثةُ حروفٍ ، و« مَرْضان » خمسةُ حروفٍ .

إذن : فيها زيادةُ ألفٍ ونونٍ ، وهي وصفٌ ، فتكونُ ممنوعةً من الصرفِ ؛ للوصفيةِ وزيادةِ الألفِ والنونِ[1] . والأمثلةُ كثيرةٌ .

---

(١) وقد أضاف النحاة إلى شرط زيادة الألف والنون مع الوصفية شرطًا آخر ، وهو أن يكون مؤنث الصفة على وزن « فَعْلَى » ، وليس بالتاء ، فالأمثلة التي ذكرها الشارح رحمه الله ، مؤنثها : سَكْرَى ، عَطْشَى ، غَضْبَى ، مَرْضَى .

وقد اشترط النحاة ذلك ؛ لأنهم رأوا العرب يصرفون من هذه الصفات ما جاء مؤنثه بالتاء ، مثل : نَدْمان ، سَيْفان (بمعنى طويل) ، فالمؤنث منهما : نَدْمانة ، سَيْفانة ، ولأن إحدى القبائل العربية كانت تصرف كل ما جاء على وزن « فَعْلان » وصفًا ، ورأى النحاة أن هذه القبيلة تؤنث هذه الصفات بالتاء دائمًا .

ومن أمثلة مجيء هذه الصفات غير مصروفة في القرآن :

– قوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَى إِلَى قَوْمِهِ غَضْبَانَ أَسِفًا ﴾ .

– وقوله تعالى : ﴿ كَالَّذِي اسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ فِي الْأَرْضِ حَيْرَانَ ﴾ .

فالصفتان « غضبان » ، « حيران » منصوبتان ؛ لأن كلًّا منهما حال ، وهما غير منونتين ؛ لأنهما ممنوعتان من الصرف بسبب الوصفية وزيادة الألف والنون .

على كلِّ حالٍ : كلُّ عَلَمٍ أو وصفٍ ، فيه زيادةُ ألفٍ ونونٍ ، فإنه ممنوعٌ من الصرفِ ، ويقالُ : المانعُ له من الصرفِ العَلَميةُ - إن كان عَلَمًا ، وزيادةُ الألفِ والنونِ ، أو الوصفيةُ - إن كان وَصْفًا - وزيادةُ الألفِ والنونِ .

* * *

سابعًا : قال الناظمُ : عُجْمَةٌ .

يعني رحمه اللهُ : الاسمَ الأعْجَميَّ[1] . فهو يُجَرُّ بالفتحةِ ، لكن بشرطِ أن يكونَ عَلَمًا ، زائدًا على ثلاثةِ أحرفٍ .

فإن كان على ثلاثةِ أحرفٍ ، ساكنَ الوسطِ فإنه يَنصرِفُ[2] .

مثالُ ذلك : « إبراهيم » اسمٌ أعجميٌّ ، ولهذا يُجَرُّ بالفتحةِ ؛ لأنه عَلَمٌ زائدٌ على ثلاثةِ أحرفٍ .

قال اللهُ تعالى : ﴿ وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ ﴾ . ولم يَقُلْ : إلى إبراهيمٍ ؛ لأنه اسمٌ لا ينصرفُ ، والمانعُ له من الصرفِ العَلَميةُ والعجمةُ .

---

(١) أي : غير العربي في الأصل ، ولذا لا تخضع الكلمات الأعجمية لاشتقاقات اللغة العربية وقواعدها .

(٢) وذلك نحو : « نوح » ، « لوط » ، « هود » .

وقد علّل النحاة كون العَلَم الأعجمي ، الثلاثيّ ، ساكنِ الوسَطِ ، مصروفًا : بأن التنوين هو دليل تمكن الاسم من باب الاسمية وخفته ، أما عدم التنوين فهو دليل على ثِقَل الاسم ، وهذه الأعلام (نوح - هود - لوط) ، ثلاثية ، ساكنة الوسط ، ولذلك فهي خفيفة النطق ، وهذه الخفة عارضت ثقل علة المنع من الصرف ، فأدى ذلك إلى صرف هذه الأعلام .

، وتقييد الشيخ الشارح رحمه الله العلمَ الأعجمي الثلاثي ، بكونه ساكن الوسط ، هل يعني أن متحرك الوسط يمنع من الصرف ؟

الجواب : لا ، فالعلم الأعجمي الثلاثي يُصْرَف ، سواء كان متحرك الوسط ، كـ « شَتَر »* ، أو ساكنه ، كـ « نوح » ، و« لوط » ، و« هود » .

وانظر شرح ابن عقيل ٣٤٤/٢، وأوضح المسالك لابن هشام ٤/ ١١٦.

---

* شَتَر - بفتح الشين والتاء جميعًا - : اسم لقلعة من أعمال أَرَّان ، وأَرَّان - بفتح الهمزة وتشديد الراء - : إقليم بولاية أذربيجان .

مثالٌ آخرُ : « إسماعيل » . يُجَرُّ بالفتحةِ ؛ لأنه عَلَمٌ أعجميٌّ .

قال اللهُ تعالى : ﴿ وَأَوْحَيْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ ﴾(١) .

ولم يَقُلْ : وإسماعيلِ ؛ لأنَّ « إسماعيل » عَلَمٌ ، أعجميٌّ ، زائدٌ على ثلاثةِ أحرفٍ(٢) .

• فائدةٌ : سبقَ أن ذكَرنا أنَّه يُستثنَى من الأعلامِ الأعجميةِ الممنوعةِ من الصرفِ ما كان على ثلاثةِ أحرفٍ ، ساكنَ الوسطِ ، فإنه يُصْرَفُ ، ويُجَرُّ بالكسرةِ ، مثلَ : نوح ، لوط ، هود .

قال اللهُ تعالى : ﴿ إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ ﴾ .

وقال تعالى في « لوط » : ﴿ وَلُوطًا آتَيْنَاهُ حُكْمًا وَعِلْمًا ﴾ .

فكلٌّ من « نوح ، ولوط » منصرفٌ ؛ لأنَّه مُنَوَّنٌ ، ولو كان غيرَ منصرفٍ لم يُنَوَّنْ .

وقال تعالى : ﴿ أَلَا بُعْدًا لِعَادٍ قَوْمِ هُودٍ ﴾ .

ولم يَقُلْ : ألا بعدًا لعادٍ قومِ هودَ ، بل قال : ﴿ قَوْمِ هُودٍ ﴾ . مُنَوَّنةً ، مجرورةً بالكسرةِ ؛ لأن « هود » ثلاثيٌّ ، ساكنُ الوسطِ .

إذن : يُستثنَى من الأعلامِ الأعجميةِ الممنوعةِ من الصرفِ كلُّ ثلاثيٍّ ، ساكنِ الوسطِ ، فإنه ينْصَرِفُ ، ولو كان أعجميًا .

• ولْيُعلَمْ أنَّ أسماءَ الأنبياءِ منها ما هو مصروفٌ ، كـ « صالحٍ ، وشُعَيْبٍ ،

---

(١) العلمان : « إبراهيم ، وإسماعيل » كلاهما مجرور بالفتحة ، نيابة عن الكسرة ؛ لأنهما ممنوعان من الصرف ، للعلمية والعجمة .

(٢) ويرد على هذا إشكال ، وهو أن « عُزَيْر » عَلَم ، أعجمي ، زائد على ثلاثة أحرف ، ومع ذلك أتى في القرآن مصروفًا ، قال تعالى : ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ ﴾ ؟

والجواب على هذا الإشكال يكون بما ذكره الرازي رحمه الله في مختار الصحاح ، قال رحمه الله : عُزَيْرٌ اسم ينصرف لخفته ، وإن كان أعجميًا ، كـ « نوح ، ولوط » ؛ لأنه تصغير « عَزْر » . اهـ

وانظر مختار الصحاح (ع ز ر) ، وانظر أيضًا القاموس المحيط (ع ز ر) .

ومُحَمَّدٍ » ؛ لأنها أسماءٌ عربيةٌ . قال تعالى : ﴿وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا﴾[١] .

ومنها ما هو غيرُ مصروفٍ ، وذلك إذا كانتْ أعجميةً ، وقد تجاوزَتْ ثلاثةَ حروفٍ[٢] .

فإن كانت الكلمةُ الأعجميةُ غيرَ عَلَمٍ فإنها تُصْرَفُ ؛ لفواتِ الشرطِ ، لأنَّا اشْتَرَطْنا أن تكونَ عَلَمًا .

ويقالُ : إنَّ عليَّ بنَ أبي طالبٍ سأَل شُرَيْحًا عن مسألةٍ في العِدَّةِ ؛ وهي أنَّ امرأةً ادَّعَتْ أنَّ عِدَّتَها تَمَّتْ خلالَ شهرٍ ، وعِدَّةُ المرأةِ ثلاثُ حِيَضٍ .

قال عليٌّ لشُرَيْحٍ : اقْضِ فيها .

قال شُرَيْحٌ : إن جاءتْ ببيِّنةٍ من بِطانةِ[٣] أهلِها ، مِمَّنْ يُعْرَفُ دينُه ، فإنها تُقْبَلُ .

فقال له عليٌّ : قالونٌ[٤] .

« قالون » كلمةٌ رُوميةٌ ، معناها في اللغةِ العربيةِ « جَيِّدٌ » ، وهي مصروفةٌ ؛ لأنَّها ليست عَلَمًا ، ونحن نَشْتَرِطُ في الأعجميِّ أن يكونَ عَلَمًا .

---

(١) وقال تعالى في « محمد » ﷺ : ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ﴾ . وقال تعالى في « صالح » ﷺ : ﴿إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ صَٰلِحٌ أَلَا تَتَّقُونَ ﴿١٤٢﴾﴾ .

(٢) اعلم - رحمك الله - أن أسماء الأنبياء كلها ممنوعة من الصرف إلا ستة أسماء ، هي : « نوح ، ولوط ، وهود ، وصالح ، ومحمد ، وشعيب » .

فالثلاثة الأولى « نوح ، ولوط ، وهود » مصروفة ، وإن كانت أعجمية ؛ لأنها مكونة من ثلاثة أحرف .

والثلاثة الأخرى « محمد ، وصالح ، وشعيب » مصروفة ؛ لأن أصلها عربي .

« وليعلم أيضًا أن أسماء الملائكة كلها ممنوعة من الصرف ، للعلمية والعجمة ، عدا « مالِكًا » اسم خازن النار ﷺ .

(٣) بِطانة الرجل : صاحب سره وداخِلة أمره ، والذي يشاوره في أحواله . وانظر النهاية لابن الأثير (ب ط ن) .

(٤) ذكر هذا الأثر البخاري رحمه الله في صحيحه مُعَلَّقًا ، بصيغة التمريض ، الفتح ١/٤٢٤ ، ووصله سعيد ابن منصور في سننه ١/٣٥١ (١٣١٠) ، وابن أبي شيبة في مصنفه ٤/٢٠٠ ، والدارمي في سننه ١/٢٣٣ (٨٥٥) ، والبيهقي في السنن الكبرى ٧/٤١٨ ، وانظر تغليق التعليق ٢/١٧٩ .

استفدنا الآن أنَّ العُجمةَ لا تكونُ إلا عَلَمًا ، يعنى : لا تُمْنَعُ من الصرفِ إلا إذا كانت عَلَمًا .

أمَّا الوصفيةُ والعجمةُ فلا تُمْنَعُ الكلمةُ من الصرفِ لأجلِها .

ومما سبق يَتَّضِحُ أن كلًّا من العَلَميةِ والوصفيةِ علةٌ تابعةٌ لغيرِها ، ليست علةً مُستقِلَّةً .

ويُمْكِنُ تلخيصُ هذه العللِ التسعِ السابقةِ هكذا :

أ- ثلاثةٌ يُكْتَفَى فيها بعلةٍ واحدةٍ ، وهى :

١- صيغةُ مُنتهَى الجموعِ .

٢- ألفُ التأنيثِ المقصورةُ .

٣- ألفُ التأنيثِ الممدودةُ .

ب- ثلاثةٌ لابدَّ فيها من العلميةِ مع علةٍ أخرى ، والوصفيةُ لا تُعَدُّ ، وهى :

١- التأنيثُ اللفظىُّ أو المعنوىُّ .

٢- العجمةُ .

٣- التركيبُ المزجىُّ .

جـ- ثلاثةٌ لابدَّ فيها من العلميةِ والوصفيةِ مع علةٍ أخرى ، وهى :

١- وزنُ الفعلِ .

٢- العَدْلُ .

٣- زيادةُ الألفِ والنونِ .

فهذه تسعُ عللٍ ، ولهذا يقولون فى تعريفِ الاسمِ الذى لا يَنْصَرِفُ : ما كان فيه علةٌ واحدةٌ من عللٍ تسعٍ[1] ، أو علتان من عللٍ تسعٍ .

---

(١) تقوم مقام العلتين .

- عودةُ الممنوعِ من الصرفِ إلى إعرابِه الأصليِّ :

اعْلَمْ أنَّ الاسمَ الذي لا يَنْصَرِفُ إذا أُضِيفَ أو اقْتَرَنَتْ به « أل » صار مُنْصَرِفًا(١) .

يقولُ ابنُ مالكٍ رحمه اللهُ تعالى :

وجُرَّ بالفتحةِ ما لا يَنْصَرِفْ ما لم يُضَفْ أوْ يَكُ بعدَ ألْ رَدِفْ(٢)

فتقولُ : دَخَلْتُ إلى مساجدِكم . ولا تقولُ : مساجدَكم . لأنه أُضِيفَ ، وإذا أُضِيفَ وجَبَ أنْ يُجَرَّ بالكسرةِ .

وتقولُ : استضأْتُ بمصابيحِكم . فتَجُرُّ بالكسرةِ ؛ لأنه أُضِيفَ(٣) .

---

(١) يعني رحمه الله : أن الممنوع من الصرف يعود إلى إعرابه الأصلي إذا دخلت عليه « أل » ، أو أضيف ، ففي هذه الحالة يجر بالكسرة على الأصل .

أما بالنسبة للتنوين : فإنه يبقى على حاله لا ينون ؛ وذلك لأن التنوين لا يجتمع مع الإضافة ، أو مع « أل » .

قال الشاعر :

كأنِّي تنوينٌ وأنتَ إضافةٌ فأينَ تراني لا تَحُلُّ جواري

وقيل : مكاني . بدل جواري .

ولماذا في اللغة العربية إذا أضفت الاسم الذي لا ينصرف أو حلَّيته بـ « أل » انصرف ؟

نقول : لأنك إذا أضفته أو حليته بـ « أل » ابتعد عن مشابهة الفعل ، التي هي الأساس في منع الكلمة من الصرف ؛ فإنهم يقولون في تعريف الاسم الذي لا ينصرف : هو الذي أشبه الفعل في وجود علتين فرعيتين : إحداهما ترجع إلى اللفظ ، والأخرى ترجع إلى المعنى ، أو وجد فيه علة واحدة تقوم مقام العلتين(٥) .

ويبتعد الاسم عن مشابهة الفعل إذا أضيف ، أو حُلِّي بـ « أل » ؛ لأن « أل » لا تدخل إلا على الأسماء ، والإضافة من خصائص الأسماء .

(٢) الألفية ، باب المُعْرَب والمبني ، البيت رقم (٤٣) .

(٣) ومن شواهد عودة الممنوع من الصرف إلى إعرابه الأصلي في القرآن :

- قال تعالى : ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ۝٤﴾ .

- وقال تعالى : ﴿وَلَا تُبَٰشِرُوهُنَّ وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِى ٱلْمَسَٰجِدِ﴾ .

- وقال تعالى : ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ﴾ .

فكلمة « أحسن » في الآية الأولى ممنوعة من الصرف ؛ للوصفية ووزن الفعل ، فكان أصلها أن تجر =

---

(٥) انظر التحفة السنية ص٣٧ .

إذن : الاسمُ الذى لا يَنْصَرِفُ يُجَرُّ بالفتحةِ ، إلا إذا أُضِيف ، أو دَخَلَت عليه « أل »[(1)].

* * *

= بالفتحة ، لكنها جُرّت بالكسرة ؛ لأنها أُضِيفت .
وكلمة « المساجد » ، و« المساكين » ممنوعتان من الصرف ؛ لأنهما صيغة منتهى الجموع ، وكان أصلهما أن يُجرّا بالفتحة ، لكنهما جُرّتا بالكسرة ؛ لدخول « أل » عليهما .
فائدة : ما مثّل به الشارح رحمه الله على عودة الممنوع من الصرف إلى إعرابه الأصلي إذا أضيف أَوْلَى من تمثيل بعضهم بقوله : « مررت بعثماننا » فإن الأعلام لا تضاف حتى تُنَكَّر ، فإذا صار نحو « عثمان » نكرة زال منه أحد السببين المانعين له من الصرف ، وهو العلمية ، فدخل في باب ما ينصرف ، وليس الكلام فيه ، بخلاف كلمة « مساجد » ؛ فإن مانعها من الصرف أنها صيغة منتهى الجموع ، وهي موجودة فيها أضفتها ، أم لم تُضِفْها .
وكذلك نقول : إن التمثيل بـ « الأفضل » أولى من تمثيل بعضهم بقوله :

رأيتُ الوليدَ بنَ اليزيدِ مُبارَكًا شديدًا بأعباءِ الخلافةِ كاهِلُهْ

لأنه يحتمل أن يكون قُدِّر في « يزيد » الشّياع ، فصار نكرة ، ثم أُدْخِل عليه « أل » للتعريف ، فعلى هذا ليس فيه إلا وزن الفعل خاصة ، ويحتمل أن يكون باقيًا على علميته ، و« أل » زائدة فيه ، كما زعم من مثّل به .
(١) وبهذا يكون قد انتهى الكلام على علامات الخفض ، وذاكم هو مُلَخّص الكلام عنها :
أولًا : تنقسم علامات الخفض إلى قسمين :
١- علامات أصلية ، وهي الكسرة . ٢- وعلامات فرعية ، وهي : الياء ، والفتحة .
ثانيًا : مواضع كون الكسرة علامة للخفض ثلاثة ، هي : الاسم المفرد المنصرف ، وجمع التكسير المنصرف ، وجمع المؤنث السالم .
ثالثًا : مواضع كون الياء علامة للخفض ثلاثة أيضًا ، هي : الأسماء الخمسة ، والمثنى ، وجمع المذكر السالم .
رابعًا : تنوب الفتحة عن الكسرة في موضع واحد ، وهو الاسم الذى لا ينصرف .
والاسم الذى لا ينصرف هو : ما كان فيه علتان من علل تسع ، أو علة واحدة من علل تسع ، تقوم مقامهما .
والعلل التسع هي :
١- ألف التأنيث الممدودة . ٢- ألف التأنيث المقصورة .
٣- صيغة منتهى الجموع . ٤- وزن الفعل .
٥- العدل . ٦- التركيب المزجي .
٧- زيادة الألف والنون . ٨- العجمة .
٩- التأنيث اللفظي والمعنوي .

=

= وهي مجموعة في قول الناظم:

اجْمَعْ وزِنْ عادِلًا أَنِّثْ بِمَعْرِفَةٍ   رَكِّبْ وزِدْ عُجْمَةً فالوصفُ قد كَمُلَا

خامسًا: من تعريف الاسم الذي لا ينصرف يتبين لنا أنه ينقسم إلى قسمين:

القسم الأول: ما يمنع من الصرف لعلة واحدة، وهو يشمل ثلاثة أشياء:

١- صيغة منتهى الجموع: وهي كل جمع تكسير، بعد ألف الجمع فيه حرفان، أو ثلاثة أحرف، أوسطها ساكن.

٢- ألف التأنيث الممدودة، وهي التي آخرها همزة، نحو: صَحْراء، حمراء، زرقاء، أطباء، أصدقاء.

٣- ألف التأنيث المقصورة، وهي التي آخرها ألف، نحو: لَيْلَى، سَلْمَى، حُسْنَى.

القسم الثاني: ما يمنع من الصرف لوجود علتين فيه، وهاتان العلتان لابد أن يكون أحدهما العلمية أو الوصفية، ثم ينضم إلى هذه العلة علة أخرى.

أولًا: الأعلام التي تمنع من الصرف:

١- الأعلام المؤنثة تأنيثا لفظيًا، أو معنويًا، أو لفظيًا معنويًا:

التأنيث اللفظي، نحو: طلحة، شعبة، معاوية.

والتأنيث المعنوي، نحو: سعاد، ابتسام، زينب، خُلُود، رَبَاب.

والتأنيث المعنوي اللفظي، نحو: فاطمة، خديجة، عائشة.

٢- الأعلام الأعجمية، نحو: إبراهيم، إسماعيل، إسحاق.

٣- الأعلام المركبة تركيبا مزجيًا، نحو: بَعْلَبَكَّ، حَضْرَمَوْت، بُرْسعيد.

٤- الأعلام المختومة بألف ونون زائدتين، نحو: شعبان، رمضان، عثمان.

٥- الأعلام التي على وزن الفعل، نحو: أحمد، يزيد، يشكر.

٦- الأعلام المعدولة، نحو: عُمَر.

ثانيًا: الصفات الممنوعة من الصرف:

١- الصفات المنتهية بألف ونون زائدتين، نحو: جوْعان، عطشان، غضبان.

٢- الصفات التي على وزن الفعل، نحو: أفضل، أحسن، أسوأ.

٣- الصفات المعدولة، وهي محصورة في شيئين:

١- الأعداد التي على وزن مَفْعَل، وفُعَال، نحو: أُحَاد، ومَوْحَدَ، ثُنَاء ومَثْنَى - ثُلَاث ومَثْلَث - رُبَاع ومَرْبَع ... إلى عُشَار ومَعْشَر.

٢- كلمة أُخَر.

سادسًا: يعود الممنوع من الصرف إلى إعرابه الأصلي إذا دخلت عليه «أل»، أو أضيف، ففي هذه الحالة يجر بالكسرة على الأصل، أما التنوين فهو ممتنع؛ لوجود «أل»، أو الإضافة.

تقول: سِرْنا في صَحْراءَ واسعةٍ. =

= كلمة « صحراء » ممنوعة من الصرف ، وهي مجرورة بالفتحة ، نيابة عن الكسرة .
وتقول : سِرْنا في صَحْراءِ سَيْنَاءَ .
كلمة « صحراء » عادت إلى إعرابها الأصلي ؛ لأنها أضيفت .
وتقول : سِرْنا في الصحراء الغربية .
كلمة « صحراء » عادت إلى إعرابها الأصلي ؛ لأنها اقترنت بـ « أل » . والله أعلم .

* * *

عَلَامَتَا الجَزْمِ

★ عَلامَتَا الجَزْمِ ★

لمَّا أنهى المؤلفُ رحِمه اللَّهُ الكلامَ على علاماتِ الخفضِ شرَع يتكلَّمُ على علاماتِ الجزمِ، فقال: وللجزمِ عَلامتانِ: السكونُ، والحذفُ.

قولُه رحِمه اللهُ: وللجزمِ[1]. الجزمُ هو العلامةُ الرابعةُ للإعرابِ[2]، وهو لا يَدْخُلُ في الأسماءِ[3]، ولا يَدْخُلُ في فعلِ الأمرِ، ولا يَدْخُلُ في الفعلِ الماضي[4]، ولا يَدْخُلُ في الفعلِ المضارعِ المبنيِّ؛ أي: الذي اتَّصَلَتْ به نونُ النسوةِ، أو نونُ التوكيدِ[5].

إنَّما يَدْخُلُ في الفعلِ المضارعِ غيرِ المبنيِّ.

وقولُه رحِمه اللهُ: السكونُ، والحذفُ[6].

---

(١) الجزم معناه لغة: القطع.
واصطلاحًا: قطع الحركة أو الحرف من الفعل المضارع لأجل الجازم.
وإن شئت قلت: تغيير مخصوص علامته السكون وما ناب عنه.

(٢) كذا عبّر الشارح رحمه الله. والذي كان ينبغي أن يقال: الجزم هو النوع الرابع من أنواع الإعراب؛ إذ إن هناك فرقًا بين علامة الإعراب ونوع الإعراب.
فأنواع الإعراب أربعة، هي: الرفع، والنصب، والخفض، والجزم.
أما علامات الإعراب فهي على قسمين: علامات أصلية، وعلامات فرعية.
علامات أصلية، وهي: الضمة في حالة الرفع، والفتحة في حالة النصب، والكسرة في حالة الخفض، والسكون في حالة الجزم.
وعلامات فرعية، وهي: الألف، والواو، وثبوت النون، وحذف النون، وحذف حرف العلة، والياء، والفتحة في موضع الجر، والكسرة في موضع النصب. وقد تقدم هذا كله جليًا في كلام المؤلف والشارح رحمهما الله ص ١٠٤، ١١١، فهو سبق لسان من الشارح رحمه الله بلا شك. والله أعلم.

(٣) وقد تقدم ذكر هذا ص ١٠٦.

(٤) تقدم ص ١٠٨، حاشية ١، وسيأتي الكلام على ذلك بالتفصيل، إن شاء الله في باب الأفعال.

(٥) تقدم ذكر ذلك ص ١٢٠، حاشية ١، وسيأتي ذكر ذلك في كلام الشارح رحمه الله في باب الأفعال.

(٦) السكون لغة: ضدُّ الحركةِ.
واصطلاحًا: حذف الحركة لمُقْتَضٍ.
والحذف يطلق لغة على الترك. =

الأصلُ السكونُ(١).

* * *

= واصطلاحًا : ترك الحرف لمُقْتَضٍ .

وبهاتين العلامتين « السكون ، والحذف » يمكنك أن تحكم على الفعل المضارع بأنه مجزوم .

(١) أي : أن العلامة الأصلية للجزم هي السكون .

وأما الحذف فهو العلامة الفرعية ، وهو يشمل : حذف حرف العلة « الألف ، أو الواو ، أو الياء » ، وحذف النون .

وسيتكلم كل من المؤلف والشارح رحمهما الله على هاتين العلامتين بالتفصيل فيما يلي ، إن شاء الله تعالى.

مَوْضِعُ السكونِ

* مَوْضِعُ السكون *

ثم شرعَ المؤلفُ رحمه اللهُ يَتَكَلَّمُ على علامتي الجَزمِ تفصيلًا ، فقال : فأمَّا السكونُ فيكونُ علامةً للجزمِ في الفعلِ المضارعِ الصحيحِ الآخِرِ[(١)].

قولُه رحمه اللهُ : في الفعلِ . خرَج به الاسمُ[(٢)].

وقولُه رحمه اللهُ : المضارعِ . خرَج به الفعلُ الأمرُ ، والفعلُ الماضي[(٣)] .

وقولُه رحمه اللهُ : الصحيحِ الآخِرِ . خرَج به المُعْتَلُّ الآخِرِ ؛ لأنه سيأتي حكمُه[(٤)] .

لكن لابدَّ أن نُضيفَ : في الفعلِ المضارعِ الصحيحِ الآخِرِ غيرِ المبنيِّ[(٥)] .

---

(١) يجوز في قوله رحمه الله : « الآخر » ثلاثة أوجه من الإعراب :
أولًا : الجر بالإضافة إلى قوله : « الصحيح » .
ثانيًا : الرفع على كونه فاعلًا لقوله : « الصحيح » .
ثالثًا : النصب على كونه منصوبًا بقوله : « الصحيح » . على التشبيه بالمفعول به ؛ لكون « الصحيح » صفة مُشَبَّهة .

(٢) فالأسماء لا جزم فيها ، وإن كان ساكنة الآخر ، كـ « مَنْ » ، و« كَمْ » ، و« الذي » ؛ فإن سكونها في هذه الحالة يكون سكون بناء ، لا سكون إعراب .
وقول الشارح رحمه الله : خرج به الاسم .
قلت : وكذلك خرج به الحرف ؛ لأن الحروف كلها مبنية - سواء كانت مختصة بالاسم ، أو بالفعل ، أو مشتركة ، وسواء كانت عاملة ، أم غير عاملة ، وسواء كانت على حرف واحد ، أم أكثر - والكلام في الإعراب .

(٣) فكلاهما مبني ، كما تقدم ذلك مرارًا ، وسيأتي ذكر ذلك بالتفصيل في باب الأفعال ، إن شاء الله تعالى .

(٤) والمراد : أن السكون له موضع واحد ، يكون فيه علامة على أن الكلمة مجزومة ، وهذا الموضع هو الفعل المضارع الصحيح الآخر ، ومعنى كونه صحيح الآخر أن آخره ليس حرفًا من حروف العلة الثلاثة ، التي هي الألف والواو والياء .

(٥) لأن الفعل المضارع قد يكون صحيح الآخر . ولكنه مبني ، فلا يدخل في قول المؤلف ؛ لأن الكلام في الإعراب .
وقد مثَّل الشارح رحمه الله على ذلك بالمثال الآتي في كلامه .

فلو قلت : **لا يقومَنَّ زيدٌ .**

فـ « لا » : **ناهيةٌ**[1] .

ويقومَنّ : **فعلٌ مضارعٌ ، ولكنّه لم يُجزَمْ ، مع أنَّ « لا » الناهيةَ ، تَجزِمُ .**

ولم يُجزَمْ ؛ لأنّه مبنيٌّ .

وقال تعالى : ﴿ **وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا** ﴾ .

لا : **ناهيةٌ .**

تَحْسَبَنَّ : **فعلٌ مضارعٌ ، لكن لم يُجزَمْ ؛ لأنه مبنيٌّ لاتصالِه بنونِ التوكيدِ .**

إذنْ : **لابدَّ من الإضافةِ ، فتقولُ : في الفعلِ المضارعِ ، الصحيحِ الآخِرِ ، غيرِ المبنيِّ .**

ومثالُ جزمِ الفعلِ المضارعِ ، الصحيحِ الآخِرِ ، غيرِ المبنيّ بالسكونِ : **تقولُ : لم يَقُمْ زيدٌ .**

يَقُمْ : **فعلٌ مضارعٌ ، صحيحُ الآخِرِ ، غيرُ مبنيٍّ ، ولهذا جُزِم بالسكونِ .**

* وقال تعالى : ﴿ **أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى** ﴾ .

يَعْلَمْ : **فعلٌ مضارعٌ ، صحيحُ الآخِرِ ، غيرُ مبنيٍّ ، ولهذا جُزِم بالسكونِ .**

* وقال تعالى : ﴿ **إِذْ قَالَ لَهُ قَوْمُهُ لَا تَفْرَحْ** ﴾ .

تَفْرَحْ : **مجزومٌ بالسكونِ ؛ لأنه فعلٌ مضارعٌ ، صحيحُ الآخِرِ ، غيرُ مبنيٍّ .**

* **وقال تعالى : ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾ . الفعلُ « يَكُنْ » مجزومٌ بالسكونِ ؛ لأنه فعلٌ مضارعٌ ، صحيحُ الآخِرِ ، غيرُ مبنيٍّ .**

إذن : متى كان الفعلُ المضارعُ مجزومًا ، وهو صحيحُ الآخِرِ ، غيرُ مبنيٍّ ، وجَب أن نُسَكِّنَه ، فنقولَ : لم يكنْ ، لم يَقُمْ ، لم يَضْرِبْ ، لم يَحْسَبْ . والأمثلةُ كثيرةٌ جدًّا .

* * *

(١) وهي من أدوات جزم الفعل المضارع ، كما سيأتي إن شاء الله تعالى .

مواضعُ الحذفِ

★ مواضعُ الحذفِ ★

قال المؤلفُ رحمه اللهُ تعالى : وأمَّا الحذفُ[١] فيكونُ علامةً للجزمِ في الفعلِ المضارعِ المُعْتَلِّ الآخرِ[٢] ، وفي الأفعالِ الخمسةِ التي رفعُها بثباتِ النونِ .

قولُه رحمه اللهُ : في الفعلِ المضارعِ المعتلِّ الآخرِ . الفعلُ المضارعُ المعتلُّ الآخرِ هو الذي آخرُه حرفُ علةٍ[٣] .

---

(١) الحذف هو العلامة الثانية من علامتي الجزم ، وهو ينقسم إلى قسمين :

١ - حذف حرف العلة ، وذلك في الفعل المضارع المعتل الآخر .

٢ - وحذف النون ، وذلك في الأفعال الخمسة .

وكلٌّ من حذف حرف العلة في الفعل المضارع المعتل الآخر ، وحذف النون في الأفعال الخمسة ، دليل وعلامة على جزم الكلمة .

(٢) كما أضفنا هناك في الفعل الصحيح الآخر حتى يجزم بالسكون قيد : ألا يكون مبنيًا .

فكذلك نُقيِّد الفعل المضارع المعتل الآخر حتى يجزم بحذف حرف العلة بألا يكون مبنيًا ؛ فإن كان مبنيًا باتصاله بنون التوكيد ، أو نون النسوة فإنه في هذه الحالة لا يحذف منه حرف العلة ، ويبنى على الفتح إذا اتصل به نون التوكيد ، وعلى السكون إذا اتصل به نون النسوة .

ومثال اتصاله بنون النسوة : إن النسوة لم يَسْعَيْنَ في طلب العلم الشرعي .

ومثال اتصاله بنون التوكيد : لا تَرْضَيَنَّ بالإسلام بديلًا .

فالفعلان « يَسْعَيْنَ ، وترضَيَنَّ » مبنيان ؛ لاتصالهما بنون النسوة ونون التوكيد ، ولم يجزما بحذف حرف العلة ، على الرغم من كونهما مُعْتَلَّي الآخر .

(٣) هذا هو تعريف الفعل المعتل الآخر ، وهو قسم من أقسام الفعل المعتلّ ، فالفعل المعتل هو ما كان أحد أصوله حرفًا من حروف العلة الثلاثة ، التي هي الألف والواو والياء ، وهو خمسة أقسام :

الأول : مثال . وهو ما كانت فاؤه حرف علة ، نحو : وعَد - يَسُر - يَبِس .

الثاني : أجوف . وهو ما كانت عينه حرف علة ، نحو : قام - عَوِر - غَيِد . أي : مالت عنقُه .

الثالث : ناقص . وهو ما كانت لامه حرف علة ، نحو : عفَا - سرُوَ - رضِي .

وهذا هو الذي عناه المؤلف رحمه الله هنا ؛ لأنه رحمه الله إنما يتكلم عن الإعراب ، فعناه آخر حرف فقط(٥) .

الرابع : لَفِيف مَفْروق . وهو ما كانت فاؤه ولامه حرفَيْ علة ، نحو : وفَى - وَلِيَ .

الخامس : لَفِيف مَقْرون . وهو ما كانت عينه ولامه حرفَيْ علة ، نحو : طَوَى - قوِى - حَيِيَ .

(ه) يقال : عَنَى الأمرُ فلانًا عُنِيًّا ، وعِنايةً : أهَمَّه . وفي الحديث : « من حسن إسلام المرء تركه ما لا يَعْنيه » . ويقال : عَنِيَ بأمرِ فلان ، وعَنَاه أمرُه . وانظر المعجم الوسيط (ع ن ى) .

وحروفُ العلةِ ثلاثةٌ :

١- الألفُ ، ولا تقولُ : المفتوحُ ما قبلَها ؛ لأنَّ ما قبلَها لا يكونُ إلا مفتوحًا .

٢- والواوُ المضمومُ ما قبلَها .   ٣- والياءُ المكسورُ ما قبلَها[1] .

وقيدُ « المضموم ما قبلَها » في الواوِ ، و« المكسور ما قبلَها » في الياءِ ، لابدَّ منه[2].

والمرادُ أنَّ كلَّ فعلٍ مضارعٍ آخرُه ألفٌ ، أو واوٌ ، أو ياءٌ ، فإنه يُجْزَمُ بحذفِ الألفِ ، أو الواوِ ، أو الياءِ ، وتَبْقَى الحركةُ قبلَ هذا الحرفِ دليلًا عليه[3].

أولًا : مثالُ جزمِ الفعلِ المضارعِ المعتلِّ الآخِرِ بالألفِ :

• **الفعلُ « يَرْضَى »** ، أَدْخِلْ عليه الجازمَ « لم » ، تقولُ : لم يَرْضَ[4].

• **وتقولُ : لم يَسْعَ الرجلُ** . أصلُها « يَسْعَى » حُذِفَت الألفُ لمَّا دخل الجازمُ .

وإعرابُها :

لم : حرفُ نفيٍ وجزمٍ وقلبٍ[5] .

يَسْعَ : فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ بـ « لم » ، وعلامةُ جزمِه حذفُ الألفِ ، والفتحةُ قبلَها دليلٌ عليها .

• الفعلُ « يَرَى » ، لو سمعتَ قائلًا يقولُ : وَمَن يَعْمَلْ مثقالَ ذرةٍ شرًّا يَرَاهُ[6] . فما تقولُ ؟

(١) وقد تقدم ذكر ذلك ص ٩٦-٩٨ ، من هذا الشرح .

(٢) وذلك لأنه إذا كان ما قبلها ساكنًا فإنهما لا يكونان حرفَيْ علة ، وانظر ص٩٦، حاشية ٢ ، ٣ .

(٣) فإذا حُذِف حرف العلة « الألف » بقي ما قبله مفتوحًا ؛ دليلًا على الألف المحذوفة ، وإذا حذف حرف العلة « الواو » بقي ما قبله مضمومًا ؛ دليلًا على الواو المحذوفة ، وإذا حذف حرف العلة « الياء » بقي ما قبله مكسورًا ؛ دليلًا على الياء المحذوفة .

(٤) بحذف الألف ، وهي ألف نطقًا ، وأما كتابة - فكما ترى - ياء ، ولذلك سبب تعرفه في رسم الحروف (الإملاء) .

(٥) « لم » حرف نفي ؛ لأنها حوّلت الجملة الثبوتية إلى جملة منفية .

وهي حرف جزم ؛ لأنها جزمت الفعل المضارع .

وهي حرف قلب ؛ لأنها تقلب زمن الفعل المضارع من الحال أو الاستقبال إلى الماضي .

(٦) بإثبات الألف .

الجوابُ : نقولُ : هذا خطأٌ ؛ لأنَّ « يرى » معتلٌّ ، وهو مجزومٌ[1] ، فيُجْزَمُ بحذفِ حرفِ العلةِ ، فيقالُ : يَرَهُ[2] .

* **وقال اللهُ تعالى** : ﴿وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ .

لم : حرفُ نَفْيٍ وجزمٍ وقلبٍ .

يَخْشَ : فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ بـ « لم » ، وعلامةُ جزمِه حذفُ الألفِ ، والفتحةُ قبلَها دليلٌ عليها .

* * *

ثانيًا : مثالُ جزمِ الفعلِ المضارعِ المعتلِّ الآخرِ بالياءِ :

* **قال تعالى** : ﴿كَلَّا لَمَّا يَقْضِ مَآ أَمَرَهُۥ ﴿٢٣﴾﴾ .

لمَّا : حرفُ نفيٍ وجزمٍ وقلبٍ[3] .

---

(١) وسبب جزمه أنه وقع جوابًا لأداة الشرط « مَن » ، وهي من أدوات الشرط التي تجزم فعلين ؛ أحدهما فعل الشرط ، والآخر جواب الشرط .
وسيأتي في كلام المؤلف والشارح رحمهما الله ذكر هذه الأدوات ، إن شاء الله تعالى .

(٢) وهذا هو الذي ورد في القرآن ، قال تعالى: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ﴿٧﴾ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ ﴿٨﴾﴾.

(٣) فهي كـ « لم » في هذه الأمور الثلاثة ، وتفارقها في أربعة أمور ذكرها ابن هشام رحمه الله في القطر ص٨٢، فقال رحمه الله :
أحدها : أن المنفي بها مستمر الانتفاء إلى زمن الحال ، بخلاف المنفي بـ « لم » ، فإنه قد يكون مستمرًا ، مثل قوله تعالى : ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴿٣﴾﴾ . وقد يكون مُنْقَطِعًا ، مثل قوله تعالى : ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا ﴿١﴾﴾ . لأن المعنى أنه كان بعد ذلك شيئًا مذكورًا .
ومن ثَمَّ امتنع أن تقول : لمَّا يَقُمْ ، ثم قام . لما فيه من التناقض ، وجاز : لم يقم ، ثم قام .
والثاني : أنَّ « لمَّا » تُؤْذِن كثيرًا بتوقع ثبوت ما بعدها ، نحو قوله تعالى : ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُوا۟ عَذَابِ﴾ . أي : إلى الآن ما ذاقوه ، وسوف يذوقونه ، و« لم » لا تقتضي ذلك .
ذكر هذا المعنى الزمخشري ، والاستعمال والذوق يشهدان به .
والثالث : أن الفعل يحذف بعدها ، يقال : هل دخلْتَ البلد ؟ فتقول : قاربتها ولمَّا . تريد : ولما أدخلها ، ولا يجوز : قاربتها ولم .
والرابع : أنها لا تقترن بحرف الشرط ، بخلاف « لم » ، تقول : إن لم تَقُمْ قُمْتُ . ولا يجوزُ : إن لمَّا تَقُمْ قمتُ . اهـ

يَقْضِ : لم يَقُلْ : « يقضى » . فحذَف الياءَ ؛ لأنه مُعْتَلٌّ بالياءِ ، فتُحذَفُ عندَ الجزمِ ، ويقالُ في إعرابِها :

يَقْضِ : فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ بـ « لمَّا » ، وعلامةُ جزمِه حذفُ الياءِ ، والكسرةُ قبلَها دليلٌ عليها .

* **وقال اللهُ تعالى** : ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ .

فالفعلُ « يأنِ » حُذِفَت الياءُ من آخرِه ، وبَقِيَت النونُ مكسورةً ؛ لأنك إذا حذَفْتَ حرفَ العلةِ يَبْقَى الباقي على ما هو عليه ، فالنونُ تَبْقَى على ما هي عليه مكسورةً .

* **وقال اللهُ تعالى** : ﴿وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُۥ﴾ . أصلُ الفعلِ « يَأْتِهم » « يأتى » بالياءِ ، كما قال اللهُ تعالى : ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ .

ولكن لمَّا جُزِم حُذِف حرفُ العلةِ ، وبَقِيَت الكسرةُ دليلًا على الياءِ المحذوفةِ ، فتقولُ : يأتِهم .

وإعرابُ قولِه تعالى : ﴿وَلَمَّا يَأْتِهِمْ﴾ .

لَمَّا : حرفُ نفيٍ وجزمٍ وقلبٍ .

ويَأْتِ : فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ بـ « لمَّا » ، وعلامةُ جزمِه حذفُ الياءِ ، والكسرةُ قبلَها دليلٌ عليها .

* **وتقولُ : لم يَنْتَهِ** .

لم : حرفُ نفيٍ وجزمٍ وقلبٍ .

يَنْتَهِ : فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ بـ « لم » ، وعلامةُ جزمِه حذفُ الياءِ ، والكسرةُ قبلَها دليلٌ عليها .

* * *

ثالثًا : مثالُ جزمِ الفعلِ المضارعِ المعتلِّ الآخرِ بالواوِ :

* **الفعلُ « يدعو » معتلُّ الآخرِ بالواوِ** ، فإذا جزَمْتَه فاحْذِف حرفَ الواوِ ، وتَبْقَى

الضمةُ قبلَه دليلًا عليه .

قال اللهُ تعالى : ﴿ وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ ﴾ . وقال تعالى : ﴿ فَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ ﴾ . وقال تعالى : ﴿ فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ ﴾ .

فالفعلان « يَدْعُ ، تَدْعُ » حُذِفَت الواوُ منهما ؛ لأنه دخَل عليهما جازمٌ[1] .

* **إعرابُ قولِه تعالى** : ﴿ فَلَا تَدْعُ ﴾ .

لا : ناهيةٌ .

تَدْعُ : فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ بـ « لا » الناهيةِ ، وعلامةُ جزمِه حذفُ الواوِ ، والضمةُ قبلَها دليلٌ عليها .

* **الفعلُ « يَغْزُو »** ، **تقولُ** : فلانٌ يَغْزُو ، وإذا جزمْتَه تقولُ : فلانٌ لم يَغْزُ . بدونِ واوٍ ، والضمةُ تَبقَى دليلًا على الواوِ .

وإعرابُه :

لم : حرفُ نفيٍ وجزمٍ وقلبٍ .

يَغْزُ : فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ بـ « لم » ، وعلامةُ جزمِه حذفُ الواوِ ، والضمةُ قبلَها دليلٌ عليها .

إذن : القاعدةُ هي : كلُّ فعلٍ مضارعٍ معتلِّ الآخِرِ بالألفِ ، أو الواوِ ، أو الياءِ ، فإنه إذا جُزِم يَجِبُ حذفُ حرفِ العلةِ ، ويَبْقَى ما قبلَه على ما هو عليه ، إن كان المحذوفُ ألفًا يَبْقَى مفتوحًا ، وإذا كان المحذوفُ واوًا يَبْقَى مضمومًا ، وإذا كان المحذوفُ ياءً يَبْقَى مكسورًا .

ويُلاحَظُ أنَّا عندَ إعرابِ الأفعالِ المجزومةِ بحذفِ حرفِ العلةِ أننا نقولُ : وعلامةُ جزمِه حذفُ الألفِ ، أو حذفُ الواوِ ، أو حذفُ الياءِ ، وهذا أَوْلَى من قولِنا : وعلامةُ جزمِه حذفُ حرفِ العلةِ ؛ لأنه أخصُّ .

فإنك إذا قلتَ : وعلامةُ جزمِه حذفُ حرفِ العلةِ . فإننا لا نَدْرِى أيَّ الحروفِ

---

(١) هذا الجازم هو : « مَن » الشرطية ، و« لا » الناهية ، ولامُ الأمرِ .

الثلاثة تعني ؟

وقد يَصيرُ المُعْرِبُ مُخْطِئًا ، ونحن لا ندرى[1] .

ولذلك أقولُ : إننا إذا قلنا : مجزومٌ بحذفِ حرفِ العلةِ فأنا أعْتَبِرُه خطأً ، وإذا لم أَقُلْ خطأً فهى ناقصةٌ .

* * *

ثم قال المؤلفُ رحمه اللهُ : وفى الأفعالِ الخمسةِ التى رفعُها بثَباتِ النونِ[2] .

الأفعالُ الخمسةُ هى : يَفْعلانِ ، وتَفْعلانِ[3] ، وتفعلون ، ويفعلون[3] ، وتفعلين[4] .

وعلامةُ جزمِها : حذفُ النونِ .

قال اللهُ تعالى : ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟﴾ .

أين ذهبَتِ النونُ ؟

الجوابُ : حُذِفَت للجازمِ .

وإعرابُ هذه الآيةِ هكذا :

لم : حرفُ نفيٍ وجزمٍ وقلبٍ .

تَفْعَلُوا : فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ بـ « لم » ، وعلامةُ جزمِه حذفُ النونِ ، والواوُ فاعلٌ .

* **وتقولُ** : لم يَقُوما .

وتقولُ فى إعرابِها :

لم : حرفُ نفيٍ وجزمٍ وقلبٍ .

---

(١) مثال ذلك : الفعل « يسعى » آخره ياء كتابة ، ألفٌ نطقًا ، فإذا أدخلت عليه جازمًا فإنك تقول : لم يَسْعَ . فيقول المعرب : يسع : مجزوم بحذف حرف العلة . وهو يريد بحرف العلة الياء ؛ لأنه مكتوب أمامه ياء . فإذا قال المعرب : مجزوم بحذف حرف العلة . وهو يريد بذلك « الياء » . فإننا لا ندرى عن هذا الخطأ شيئًا . ولكن إذا قال : مجزوم بحذف حرف الياء . فإننا يمكننا تقويم هذا الخطأ وتصويبه .

(٢) هذا هو الموضع الثانى من مَوْضِعَي الحذف ، والمراد هنا حذف النون .

(٣) بالفوقية والتحتية .

(٤) بالفوقية لا غير ، وقد تقدم ذكر هذه الأفعال الخمسة ص ١٤٣ ، وما بعدها .

يقوما : فعل مضارعٌ مجزومٌ بـ « لم » ، وعلامةُ جزمِه حذفُ النونِ ، والألفُ فاعلٌ .

* وتقولُ للمرأةِ تخاطِبُها : لم تقومي . وأصلُها : تقومينَ ، لكن لمَّا دخَل عليها الجازمُ حُذِفَت النونُ .

ونقولُ في إعرابِها :

لم : حرفُ نفيٍ وجزمٍ وقلبٍ .

تقومي : فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ بـ « لم » ، وعلامةُ جزمِه حذفُ النونِ ، والياءُ فاعلٌ .

* خلاصةُ الكلامِ في الحذفِ ، كعلامةٍ للجزمِ : تُجْزَمُ الأفعالُ الخمسةُ بحذفِ النونِ ، ويُجْزَمُ الفعلُ المعتلُّ الآخِرِ بالألفِ بحذفِ الألفِ ، والمعتلُّ الآخِرِ بالياءِ بحذفِ الياءِ ، والمعتلُّ الآخِرِ بالواوِ بحذفِ الواوِ .

* بعضُ الأمثلةِ التي يَصْلُحُ أن تُحْمَلَ على حذفِ النونِ ، وعلى حذفِ حرفِ العلةِ :

١ - قال قائلٌ يُخاطِبُك : لم يَدْعوا . فهل هذا صوابٌ أم خطأٌ ؟

الجوابُ : التفصيلُ :

- إذا كان يَقْصِدُ بذلك جماعةً فهو صوابٌ(١) .

- وإذا كان يَقْصِدُ واحدًا فهو خطأٌ ؛ لأن الصوابَ فيما إذا كان يَقْصِدُ واحدًا أن يقولَ : لم يَدْعُ(٢) .

وإعرابُه :

لم : حرفُ نفيٍ وجزمٍ وقلبٍ .

يَدْعُ : فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ بـ « لم » ، وعلامةُ جزمِه حذفُ الواوِ ، والضمةُ قبلَها

---

(١) وتكون الواو واو الجماعة ، ويكون الفعل مجزومًا بحذفِ النونِ ؛ لأنه يكون من الأفعال الخمسة .

(٢) بحذف الواو ؛ لأنه فعل معتل الآخر بالواو ، وهو مجزوم ، فيجزم بحذف الواو .

دليلٌ عليها .

٢- قال لك قائلٌ يُخاطِبُك : لم تَقْضِى[١] . فهل هذا صوابٌ أم خطأٌ ؟

الجوابُ : خطأٌ ، والصوابُ : لمِ تَقْضِ بحذفِ الياءِ .

وإذا كان يُخاطِبُ أنثى فإنه يقولُ : لم تَقْضِى[٢]، وأصلُه : تَقْضِينَ[٣].

* * *

(١) فالفاعل هنا ضمير مستتر وجوبًا ، تقديره : أنتَ .

(٢) بحذف النون ؛ لأنه من الأفعال الخمسة .

(٣) وبهذا ينتهى الكلام على علامتى الجزم ، وذاكم هو ملخص الكلام عنهما :

أولًا : الجزم هو النوع الرابع من أنواع الإعراب ، وهو خاص بالفعل المضارع المعرب ، فلا يدخل الأسماء ، ولا الفعل الأمر ، ولا الفعل الماضى ، ولا الفعل المضارع المبنى ، ولا الحروف .

ثانيا : للجزم علامتان :

١- علامة أصلية ، وهى السكون ، وتكون فى الفعل المضارع ، صحيح الآخر ، غير المبنى .

٢- علامة فرعية ، وهى الحذف ، وتكون فى موضعين :

الموضع الأول : الفعل المضارع المعتل الآخر ، وعلامة جزمه حذف حرف العلة .

الموضع الثانى : الأفعال الخمسة ، وعلامة جزمها حذف النون .

ثالثًا : الفعل المعتل الآخر هو الذى آخره حرف علة .

رابعًا : حروف العلة ثلاثة ، هى :

١- الألف .

٢- الواو المضموم ما قبلها .

٣- الياء المكسور ما قبلها .

خامسًا : عندَ جزمِ الفعل المضارع المعتل الآخر بحذف حرف العلة ، فإنه يَبْقَى على الحرف الذى قبل الحرف المحذوف ما يدل عليه ، فيبقى على الحرف الذى قبل الألف المحذوفة فتحة ، وعلى الحرف الذى قبل الياء المحذوفة كسرة ، وعلى الحرف الذى قبل الواو المحذوفة ضمة .

سادسًا : الأفعال الخمسة هى : يفعلان ، وتفعلان ، وتفعلون ، ويفعلون ، وتفعلين .

والحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات .

* * *

المُعْرَباتُ

★ المُعْرَبَاتُ ★

قَالَ المؤلفُ رحمه اللهُ: فَصْلٌ[(١)]: المعرباتُ[(٢)] قسمانِ[(٣)]: قسمٌ يُعْرَبُ بالحركاتِ، وقسمٌ يُعْرَبُ بالحروفِ.

قولُه رحمه اللهُ: فصلٌ. هذا الفصلُ خلاصةُ ما سبق[(٤)]، فهو لا يَخْرجُ عمّا سبَق، لكنه فقط يَجْمَعُ ما سبق، وقد جمَعه المؤلفُ رحِمه اللهُ جمعًا جيدًا؛ لأنه بالأولِ جعَل موضعَ التقسيمِ علاماتِ الإعرابِ، أمّا هذا فجمَع كلَّ نوعٍ على حِدَةٍ، يعنى: جمعَ المذكرِ السالمَ وحدَه، والمثنى وحدَه، والأسماءَ الخمسةَ وحدَها[(٥)]، وهذا يُقرِّبُ للطالبِ

---

(١) إعرابه كما مرَّ فى باب الإعراب ص ٩١، حاشية (١)، فراجعه، لكن النصب هنا بعيد لمخالفته لرسم المنصوب؛ إذ لو نصب لرُسم الألف بعد اللام، وبقية الأوجه ظاهرة.
والفصل لغة: الحاجز بين الشيئين.
واصطلاحًا: اسم لجملة من العلم، مُشتملة على مسائل غالبًا.

(٢) قوله رحمه الله: المعربات؛ أى: مواضع الإعراب، وهى الأقسام الثمانية المذكورة فى حاشية (٥) من هذه الصفحة.

(٣) قد يشكل هذا بأن «المعربات» جمع، و«قسمان» مثنى، ولا يُخبر بالمثنى عن الجمع؟
وأجيب بأن «أل» فى «المعربات» للجنس، فتُبطل معنى الجمعية، أو أن «قسمان» على حذف مضاف، والتقدير: ذوات قسمين، فحُذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مُقامه، فارتفع ارتفاعه، فيكون الخبر فى الحقيقة المضاف المحذوف.

(٤) فلمّا أنهى المؤلف رحمه الله الكلام على علامات الإعراب تفصيلًا شرع يتكلم عليها إجمالًا، وهو دأْب(*) المتقدّمين من المؤلّفين رحمهم اللهُ تعالى؛ تمرينًا للمُبتَدِئ؛ لأنه أدْخَلُ فى نفسه.

(٥) إلى غير ذلك من المواضع التى سبق ذكر أحكامها فى الإعراب تفصيلًا، وهى مع ما ذكره المؤلف رحمه الله هنا ثمانية:

١- الاسم المفرد.	٢- جمع التكسير.
٣- جمع المؤنث السالم.	٤- الفعل المضارع الذى لم يتصل بآخره شىء.
٥- المثنى.	٦- جمع المذكر السالم. =

(*) الدأْب، والدَأَب: العادة والشأن، يقال: ما زال هذا دأْبه. وفى التنزيل العزيز: ﴿مِثْلَ دَأْبِ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ﴾. وانظر المعجم الوسيط (د أ ب).

أكثرَ من البابِ الذى قبلَه .

وقولُه رحمه اللهُ : قسمٌ يُعْرَبُ بالحركاتِ .

الحركاتُ التى هى : الفتحةُ ، والكسرةُ ، والضمةُ ، أمَّا السكونُ فليس بحركةٍ ؛ إذ كيف يكونُ السكونُ حركةً ، وهو ساكنٌ[1] .

وقولُه رحمه اللهُ : وقسمٌ يُعْرَبُ بالحروفِ .

الحروفُ مثلُ : الألفِ ، والواوِ ، والياءِ ، ونحوِها[2] .

* * *

= ٧- الأسماء الخمسة . ٨- الأفعال الخمسة .

(١) ولكن جعله النحاة لاحقًا لهذه الحركات الثلاثة .

(٢) المراد بقوله : ونحوها . النون .

ويلحق بهذه الحروف الأربعة الحذف .

ومراد المؤلف رحمه الله : أن مواضع الإعراب الثمانية تنقسم إلى قسمين :

القسم الأول : يعرب بالحركات الثلاث ، التى هى : الضمة ، والفتحة ، والكسرة ، ويلحق بها السكون .

والقسم الثانى : يعرب بالحروف الأربعة ، التى هى : الواو ، والألف ، والياء ، والنون ، ويلحق بها الحذف .

وسيأتى إن شاء الله بيان كلِّ نوع منهما تفصيلًا .

المُعْرَبُ بالحركاتِ

* المُعْرَبُ بالحركاتِ[1] *

قال المؤلفُ رحمه اللهُ : فالذى يُعْرَبُ بالحركاتِ أربعةُ أنواعٍ : الاسمُ المُفْرَدُ ، وجمعُ التكسيرِ ، وجمعُ المؤنثِ السالمِ ، والفعلُ المضارعُ الذى لم يَتَّصِلْ بآخِرِه شىءٌ ، وكلُّها تُرْفَعُ بالضمةِ ، وتُنْصَبُ بالفتحةِ ، وتُخْفَضُ بالكسرةِ ، وتُجْزَمُ بالسكونِ .

وخرَجَ عن ذلك ثلاثةُ أشياءَ : جمعُ المؤنثِ السالمِ يُنْصَبُ بالكسرةِ ، والاسمُ الذى لا يَنْصَرِفُ يُخْفَضُ بالفتحةِ ، والفعلُ المضارعُ الـمُعْتَلُّ الآخِرِ يُجْزَمُ بحذفِ آخِرِه .

قولُه رحمه اللهُ : والفعلُ المضارعُ الذى لم يَتَّصِلْ بآخِرِه شىءٌ .

نَزِيدُ : وليس مَبْنِيًّا . وقد يمكنُ الاستغناءُ عن هذه الزيادةِ ؛ لأنَّ المبنيَّ لابدَّ أن يَتَّصِلَ بآخِرِه نونُ توكيدٍ ، أو نونُ نسوةٍ[2] .

المهمُّ أن الذى يُعْرَبُ بالحركاتِ هذه الأنواعُ الأربعةُ[3] ، والدليلُ التَّتَبُّعُ

---

(١) أخذ رحمه الله في بيان المعربات بالحركات والحروف ، مبتدئًا بما يعرب بالحركات ؛ لأنه الأصل ، على سبيل اللَّفِّ والنَّشْر الـمُرَتَّب .

(٢) وهذا هو الأقرب أن يستغنى عن هذه الزيادة ؛ لأن قوله : لم يتصل بآخره شيء . « شيء » نكرة فى سياق النفى ، فتشمل كل شيء يمكن أن يتصل بالفعل المضارع ، وانظر التحفة السنية ص١٨ ، وشرح الكفراوى للآجرومية ص٣٦ ، وتقدم ذكر ذلك ص١٢٠ .

(٣) وهى :

أ- الاسم المفرد : وتقدم أنه ما ليس مثنًّى ، ولا مجموعًا ، ولا مُلْحَقًا بهما ، ولا من الأسماء الخمسة .

ومثاله : « محمد » ، و« الدرس » . من قولك : ذاكر محمدٌ الدرسَ .

فـ « ذاكر » : فعل ماض مبنى على الفتح ، لا محل له من الإعراب .

و« محمد » : فاعل مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

و« الدرس » : مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وكل من « محمد » ، و« الدرس » اسمٌ مفرد .

ب- جمع التكسير : وتقدم أنه ما تغير فيه بناء مفرده .

ومثاله : « التلاميذ » ، و« الدروس » . من قولك : حَفِظ التلاميذُ الدروسَ .

فـ « حفظ » : فعل ماضى مبنى على الفتح ، لا محل له من الإعراب . =

والاستقراء؛ فإننا تَتَبَّعْنا كلامَ العربِ، ولم نَجِدْ من كلامِهم شيئًا يُعْرَبُ بالحركاتِ إلا هذه الأنواعَ الأربعةَ.

ثم أخذ رحمه اللهُ في بيانِ ما يُعْرَبُ به كلٌّ من المذكوراتِ، فقال: وكلُّها تُرْفَعُ[1] بالضمةِ، وتُنْصَبُ بالفتحةِ، وتُخْفَضُ بالكسرةِ، وتُجْزَمُ بالسكونِ.

وليس المرادُ أنَّها كلَّها على هذا[2]، ولذلك اسْتَثْنَى رحِمه اللهُ، فقال:

= و«التلاميذ»: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

و«الدروس»: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وكل من «التلاميذ»، و«الدروس» جمع تكسير.

جـ- جمع المؤنث السالم: وتقدم أنه ما جُمِع بألف وتاء مَزِيدَتَيْنِ.

ومثاله: «المؤمنات»، و«الصلوات»، من قولك: خشَع المؤمناتُ في الصلوات.

فـ«خشع»: فعل ماض مبنى على الفتح لا مَحَل له من الإعراب.

و«المؤمنات»: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

و«في»: حرف جر.

و«الصلوات»: اسم مجرور بـ«في»، وعلامة جره الكسرة الظاهرة. وكل من «المؤمنات»، و«الصلوات» جمع مؤنث سالم.

د- الفعل المضارع الذى لم يتصل بآخره شيء.

أى: نون التوكيد الخفيفة والثقيلة، ولا نون الإناث، ولا ألف الاثنين، ولا واو الجماعة، ولا ياء المخاطبة.

ومثاله: «يذهب»، من قولك: يذهب محمد.

فـ«يذهب»: فعل مضارع مرفوع؛ لتجرُّده من الناصب والجازم، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

و«محمد»: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

فإن اتصل بالفعل المضارع نون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة بُنِى على الفتح، نحو: «لَيُسْجَنَنَّ».

أو اتصل به نون الإناث بُنِى على السكون، نحو: «يَتَرَبَّصْنَ».

أو اتصل به ألف الاثنين، نحو: «يضربان»، أو واو الجمع نحو: «يضربون»، أو ياء المخاطبة نحو: «تضْرِبين»، أُعْرِب بالحروف، كما سيأتى إن شاء الله تعالى فى المعربات بالحروف.

(١) تُرْفَعُ: فعل مضارع مبنى للمجهول، وهو مرفوع بالضمة، ونائب الفاعل ضمير مستتر جوازًا، تقديره «هى»، يعود على الهاء فى «كلها»؛ لأن الضمير يعود للمضاف إليه، لا إلى «كل»، بخلاف غيرها؛ فإن الضمير يعود على المضاف، لا على المضاف إليه غالبًا، نحو: غلام زيد يُضْرَب. فضمير «يُضْرب» عائد على «غلام» المضاف، لا على «زيد» المضاف إليه.

(٢) إلا الرفع بالضمة؛ فإن هذه الأنواع الأربعة ترفع بالضمة جميعًا. =

وخرج عن ذلك ثلاثةُ أشياءَ :

١- جمعُ المؤنثِ السالمُ ، يُنْصَبُ بالكسرةِ .

٢- والاسمُ الذى لا ينْصَرِفُ ، يُخْفَضُ بالفتحةِ .

٣- والفعلُ المضارعُ المعتلُّ الآخِرِ ، يُجْزَمُ بحذفِ حرفِ العلةِ .

فأولًا : قولُه رحمه اللهُ : جمعُ المؤنثِ السالمُ ، ينْصَبُ بالكسرةِ .

فهذا خرج من قولِه : وتُنْصَبُ بالفتحةِ .

إذن : يُستثنى من ذلك : جمعُ المؤنثِ السالمُ ؛ فإنه لا يُنْصَبُ بالفتحةِ ، ولكن يُنْصَبُ بالكسرةِ[1] .

وثانيًا : قولُه رحمه اللهُ : والاسمُ الذى لا ينْصَرِفُ ، يُخْفَضُ بالفتحةِ .

= ومثالها : يُسافِرُ محمدٌ والأصدقاءُ والمؤمناتُ .

فـ « يسافر » : فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

ومحمد : فاعل مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو اسم مفرد .

والأصدقاء : مرفوع ؛ لأنه معطوف على المرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو جمع تكسير .

والمؤمنات : مرفوع ؛ لأنه أيضًا معطوف على المرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو جمع مؤنث سالم .

(١) فالأنواع الأربعة كلها تنصب بالفتحة ، ما عدا جمع المؤنث السالم ؛ فإنه ينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة .

ومثال ذلك : لن أُخالِفَ محمدًا والأصدقاءَ والمؤمناتِ .

فـ « لن » : حرف نفي ونصب واستقبال .

أخالف : فعل مضارع منصوب بـ « لن » ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

محمدًا : مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة أيضًا ، وهو اسم مفرد ، كما علمْتَ .

الأصدقاء : منصوب ؛ لأنه معطوف على المنصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة أيضًا ، وهو جمع تكسير ، كما علمْتَ .

المؤمنات : منصوب ؛ لأنه معطوف على المنصوب أيضًا ، وعلامة نصبه الكسرة ؛ نيابة عن الفتحة ؛ لأنه جمع مؤنث سالم .

فهذا مُستَثْنًى من قولِه : وتُخْفَضُ بالكسرةِ . يعنى : إلا الاسمَ الذى لا ينصرفُ[١].

وثالثًا : قولُه رحمه اللهُ : والفعلُ المضارعُ المعتلُّ الآخرِ يُجْزَمُ بحذفِ آخرِه .

فهذا مُستَثْنًى من قولِه : تُجْزَمُ بالسكونِ[٢].

---

(١) فكلها تخفض بالكسرة ما عدا الاسم الذى لا ينصرف ؛ فإنه يخفض بالفتحة نيابة عن الكسرة .
ومثالها : مررت بمحمدٍ والرِّجالِ والمؤمناتِ وأحمدَ .
فـ « مررت » : فعل وفاعل .
بمحمد : الباء حرف خفض ، ومحمد : اسم مخفوض بالباء ، وعلامة خفضه الكسرة الظاهرة ، وهو اسم مفرد منصرف ، كما عرَفت .
والرجال : مخفوض ؛ لأنه معطوف على المخفوض ، وعلامة خفضه الكسرة الظاهرة ، وهو جمع تكسير منصرف ، كما عرفت أيضًا .
والمؤمنات : مخفوض ؛ لأنه معطوف على المخفوض أيضًا ، وعلامة خفضه الكسرة الظاهرة ، وهو جمع مؤنث سالم ، كما عرفت أيضًا .
وأحمد : مخفوض ؛ لأنه معطوف على المخفوض أيضًا ، وعلامة خفضه الفتحة نيابة عن الكسرة ؛ لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف العلمية ووزن الفعل .
ويستثنى كذلك من الخفض بالكسرة : الفعل المضارع ؛ فإنه لا يخفض أصلًا .

(٢) والجزم بالسكون - كما تعلم - مختص بالفعل المضارع ، فإن كان صحيح الآخرِ ، غير مبنى ، فإن جزمه يكون بالسكون ، كما هو الأصل فى الجزم .
ومثاله : لم يسافرْ خالدٌ .
فـ « لم » : حرف نفى وجزم وقلب .
ويسافر : فعل مضارع مجزوم بـ « لم » ، وعلامة جزمه السكون .
وخالد : فاعل مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .
وإن كان الفعل المضارع معتل الآخر كان جزمه بحذف حرف العلة(*) . ومثاله : لم يَسْعَ بكرٌ ، ولم يَدْعُ ، ولم يَقْضِ عليه .
فكل من « يَسْعَ » ، و« يَدْعُ » ، و« يَقْضِ » : فعل مضارع مجزوم بـ « لم » ، وعلامة جزمه حذف الألف من « يَسْعَ » ، والفتحة قبلها دليل عليها ، وحذف الواو من « يَدْعُ » ، والضمة قبلها دليل عليها ، وحذف الياء من « يَقْضِ » ، والكسرة قبلها دليل عليها .
وباستثناء هذه الثلاثة (جمع المؤنث السالم ، والاسم الذى لا ينصرف ، والفعل المضارع المعتل =

(*) وكان القياس أن يُجْزَم بالسكون ، لكن لمَّا كان آخره ساكنًا من الأصل جزموه بحذف الآخر .

إذن : القاعدةُ سليمةٌ بالاستثناءِ ، فالذى يُعْرَبُ بالحركاتِ أربعةُ أشياءَ : الاسمُ المفردُ ، وجمعُ التكسيرِ ، وجمعُ المؤنثِ السالمُ ، والفعلُ المضارعُ الذى لم يَتَّصِلْ بآخِرِه شىءٌ .

وكلُّها تُرْفَعُ بالضمةِ ، وتُنْصَبُ بالفتحةِ ، وتُجَرُّ بالكسرةِ ، وتُجْزَمُ بالسكونِ . لكن خرج عن هذه ثلاثةُ أشياءَ :

أولًا : جمعُ المؤنثِ السالمُ ، خرَج فى حالِ النصبِ ؛ فإنه لا يُنْصَبُ بالفتحةِ ، وإنما يُنْصَبُ بالكسرةِ ، ويُرْفَعُ بالضمةِ على الأصلِ ، ويُجَرُّ بالكسرةِ على الأصلِ ، ولا جزمَ فيه ؛ لأنه اسمٌ ، وهذا بِناءً على أنه قال فيما سبَق : فللأسماءِ من ذلك الرفعُ والنصبُ والخفضُ ، ولا جزمَ فيها[١] .

ثانيًا : الاسمُ الذى لا يَنْصَرِفُ . خرَج عن قولِ المؤلفِ : وتُخْفَضُ بالكسرةِ[٢] . فالاسمُ الذى لا ينصرفُ يُخْفَضُ بالفتحةِ ، ويُرْفَعُ بالضمةِ على الأصلِ ، ويُنْصَبُ بالفتحةِ على الأصلِ[٣] .

ويُستثنَى من الاسمِ الذى لا يَنْصَرِفُ أنه يُخْفَضُ بالفتحةِ : إذا أُضِيفَ أو اقْتَرَن بـ « أل »[٤] .

ثالثًا : الفعلُ المضارعُ المعتلُّ الآخِرِ .

هذا مستثنى من قولِ المؤلفِ رحِمه اللهُ : تُجْزَمُ بالسكونِ[٥] . فإنه يُجْزَمُ بحذفِ

= الآخر) يُعْلَمُ أن قول المؤلف : وكلها ترفع بالضمة ، وتنصب بالفتحة ، وتخفض بالكسرة ، وتجزم بالسكون . ليس من باب الحكم على جميع المذكورات ، إلا فى حالة الرفع فقط ، وفى غير الرفع من باب الحكم على البعض . والله أعلم .

(١) تقدم ص ١٠٦ .

(٢) يعنى : أنه خرج عن الأصل فى حال الخفض ؛ فإنه لا يخفض بالكسرة ، وإنما يخفض بالفتحة .

(٣) وكذلك لا جزم فيه ؛ لأنه اسم .

(٤) فإنه يجر بالكسرة على الأصل فى هذه الحالة ، وقد تقدم ذكر ذلك ص ٢١٩، ٢٢٠ .

(٥) يعنى : أنه خرج عن الأصل فى حال الجزم ؛ فإنه لا يجزم بالسكون ، وإنما يجزم بحذف حرف العلة .

آخِره ، ويُرْفَعُ بالضمةِ على الأَصلِ ، ويُنْصَبُ بالفتحةِ على الأَصلِ ، ولا خفضَ فيه ؛ لأَن الخفضَ من علاماتِ الاسمِ .

إذن : لو سأَلَنى سائلٌ : بماذا يُرْفَعُ الفعلُ المضارعُ ؟ لكان الجوابُ بالضمةِ .

وبماذا يُنْصَبُ ؟ بالفتحةِ .

وبماذا يُجزَمُ ؟ بالسكونِ ، إلا إذا كان معتلَّ الآخِرِ ، فيُجْزَمُ بحذفِ آخِرِه .

« وبماذا يُرْفَعُ الاسمُ المفردُ وجمعُ التكسيرِ ؟ بالضمةِ .

وبماذا يُنْصَبانِ ؟ بالفتحةِ .

وبماذا يُجَرّانِ ؟ بالكسرةِ ، ويُستَثْنَى من ذلك الاسمُ الذى لا يَنْصَرِفُ ، فيُجَرُّ بالفتحةِ .

« وبماذا يُرْفَعُ جمعُ المؤنثِ السالمُ ؟ بالضمةِ .

وبماذا يُنْصَبُ ؟ بالكسرةِ .

وبماذا يُخْفَضُ ؟ بالكسرةِ .

* * *

المُعْرَباتُ بالحروفِ

* المُعْرَباتُ بالحروفِ[١] *

قال المؤلفُ رحمه اللهُ تعالى : والذي يُعْرَبُ بالحروفِ أربعةُ أنواعٍ : التثنيةُ ، وجمعُ المذكرِ السالمِ ، والأسماءُ الخمسةُ ، والأفعالُ الخمسةُ ، وهي : يَفْعَلانِ ، وتَفْعَلانِ ، ويَفْعَلونَ ، وتَفْعَلونَ ، وتَفْعَلِينَ[٢] .

قولُه رحمه اللهُ : أربعةُ أنواعٍ . هذه قسمةٌ عادلةٌ ، فالذي يُعْرَبُ بالحركاتِ أربعةُ أنواعٍ ، والذي يُعْرَبُ بالحروفِ أربعةُ أنواعٍ أيضًا .

وقولُه رحمه اللهُ : والأفعالُ الخمسةُ ، وهي : يفعلانِ ، وتفْعلانِ ، ويفْعلونَ ، وتفْعلونَ ، وتفْعَلِينَ .

هذه هي الأفعالُ الخمسةُ ، لكن إذا قال قائلٌ : كيف تكونُ هذه الأفعالُ خمسةً ، ويَضْرِبون ، ويَقْتُلون ، ويَشْرَبون ، ويأْكُلون ، ويَدْخُلون ، ويَخْرُجون ، هذه أفعالٌ ستةٌ ؟

الجوابُ : نقولُ : الأفعالُ الخمسةُ المرادُ بها كلُّ فعلٍ مضارعٍ اتَّصَلَ به ألفُ الاثنين ، أو واوُ الجماعةِ ، أو ياءُ المخاطبةِ ، فإذا قلناها بهذا الضابطِ لم تَصِرْ « يفعلان ، وتفعلان ، ويفعلون ، وتفعلون ، وتفعلين » فقط ، بل يَدْخُلُ فيها كلُّ فعلٍ مضارعٍ اتَّصَل به ألفُ الاثنين ، أو واوُ الجماعةِ ، أو ياءُ المخاطَبةِ المُؤَنَّثةُ ، سواءٌ كان « يفعلون » ، أو « يأْكُلُون » ، أو « يَشْرَبون » ، أو « ينامون » ، أو « يَخْرُجون » ، أو « يدخُلون » ، كلُّها من الأفعالِ الخمسةِ[٣] .

---

(١) بعد أن انتهى رحمه الله من ذكر المعربات بالحركات ، شرع يتكلم في بيان ما يعرب بالحروف . وأخر رحمه الله ذكر المعربات بالحروف ؛ لأنها بدل عن المعربات بالحركات ، والبدل يأتي بعد المُبْدَل منه .

(٢) ولم يذكر رحمه الله الفعل المعتل الآخر ضمن المعربات بالحروف ، على الرغم من كونه يجزم بحذف حرف العلة ؛ وذلك لأنه يرفع بالضمة على الأصل ، وينصب بالفتحة على الأصل ، فغُلِّب فيه جانب الإعراب بالحركات . والله أعلم .

(٣) ولذلك ذهب بعض النحاة إلى أن الأحسن أن يقال عنها : الأمثلة الخمسة[*] ، لا الأفعال الخمسة ؛ =

(*) لكنك لو تدبرت لوجدت المضارع المسند إلى ألف الاثنين يتنوع إلى نوعين:

إعرابُ المُثَنَّى

★ إعرابُ المُثَنَّى ★

قال المؤلفُ رحمه اللهُ تعالى : فأمَا التَّثنِيةُ(١) فتُرْفَعُ بالألفِ ، وتُنْصَبُ وتُخْفَضُ بالياءِ .

قولُه رحمه اللهُ : فتُرْفَعُ بالألفِ . نيابةً عن الضمةِ .

وقولُه رحمه اللهُ : وتُنْصَبُ وتُخْفَضُ بالياءِ . نيابةً عن الفتحةِ والكسرةِ ، فتقولُ : مرَرْتُ بالرجلَيْنِ ، فأكْرمْتُ الرجلَيْنِ ، فكأفانى الرجلانِ .

= لأن « يفعلان ، تفعلان ، يفعلون ، تفعلون ، تفعلين » ليست مقصودة فى ذاتها ، كالأسماء الخمسة ، فكانت أمثلة .

المهم : يعنى المؤلف رحمه الله أن القسم الثانى من المعربات هو الأشياء التى تعرب بالحروف . والحروف التى تكون علامة على الإعراب أربعة ، وهى : الألف ، والواو ، والياء ، والنون ، والذى يعرب بهذه الحروف أربعة أشياء :

١- التثنية : والمراد بها المثنى ، ومثاله : البِشْرانِ ، والمُحَمَّدانِ ، والبَكْرانِ .

٢- جمع المذكر السالم : ومثاله : المسلمون ، والبَكْرون ، والمُحَمَّدون .

٣- الأسماء الخمسة ، وهى : أبوك ، وأخوك ، وحموكِ ، وفوك ، وذو مال .

٤- الأفعال الخمسة ، ومثالها : يَضْرِبانِ ، وتَكْتُبانِ ، ويَفْهَمُونَ ، وتَحْفَظُونَ ، وتَسْهَرِينَ » .

وسيأتى بيان إعراب كل واحد من هذه الأشياء الأربعة تفصيلًا .

(١) التثنية بمعنى المثنى ، من باب إطلاق المصدر ، وإرادة اسم المفعول .

والمثنى لغة : العَطْف ، تقول : ثَنَيْتُ العودَ . إذا عطفْتَه .

واصطلاحًا تقدم ذكره ص ١٣٦ .

والمثنى هو النوع الأول من الأشياء التى تعرب بالحروف .

= الأول : أن يكون الاثنان مذكَّرين ، نحو : أنتما تكتبان يا زيدانِ ، ونحو : الزيدان يكتبان .

والثانى : أن يكون الاثنان مؤنثتين ، نحو : أنتما يا هندان تكتبان ، ونحو : الهندان تكتبان .

فالأمثلة ستة على التفصيل ، وخمسة على الإجمال ، الذى يجعل الاثنين نوعًا واحدًا .

ولهذا عبَّر ابن هشام فى بعض مؤلَّفاته بالأمثلة الستة نظرًا إلى التفصيل ، وعبَّر فى بعضها كـ « الشذور ، والقطر ، وأوضح المسالك » بالأمثلة الخمسة ؛ نظرًا للإجمال ، وانظر أوضح المسالك ١/٦٨ ، حاشية ١ .

ولا يصح أن تقول : مررتُ بالرَّجُلانِ ، فكأفاني الرجلَيْنِ[١] .

* * *

(١) فحكم المثنى أنه يرفع بالألف نيابة عن الضمة ، وينصب ويخفض بالياء ، المفتوح ما قبلها ، المكسور ما بعدها ، نيابة عن الفتحة أو الكسرة ، ويُوصَلُ به بعد الألف أو الياء نون تكون عِوَضًا عن التنوين الذى يكون فى الاسم المفرد ، ولا تحذف هذه النون إلا عند الإضافة(*).
فمثال المثنى المرفوع : حضَر القاضِيَانِ ، وقال رجُلانِ .
فكل من « القاضيان » ، و« رجلان » مرفوع ؛ لأنه فاعل ، وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة ؛ لأنه مثنى ، والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد .
ومثال المثنى المنصوب : أُحِبُّ المُؤَدَّبَيْنِ ، وأَكْرَهُ المتكاسِلَيْنِ .
فكل من « المؤدبين » ، و« المتكاسلين » منصوب ؛ لأنه مفعول به ، وعلامة نصبه الياء المفتوح ما قبلها ، المكسور ما بعدها ، نيابة عن الفتحة ؛ لأنه مثنى ، والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد .
ومثال المثنى المخفوض : نظرت إلى الفارسَيْنِ على الفرَسَيْنِ .
فكل من « الفارسَيْنِ » ، و« الفرَسَيْنِ » مخفوض ؛ لدخول حرف الخفض عليه ، وعلامة خفضه الياء ، المفتوح ما قبلها ، المكسور ما بعدها ، نيابة عن الكسرة ؛ لأنه مثنى ، والنون عِوَض عن التنوين فى الاسم المفرد .

* * *

وهنا فائدة لا مانع من ذكرها ، وهى تتعلق بشروط تثنية الأسماء ، فقد ذكر النحاة شروطًا للاسم حتى يصح تثنيته ، وهذه الشروط هى :
١ - أن يكون الاسمُ مُعْرَبًا ، فالأسماء المبنية لا تثنى على الأصل ، أما ما جاء على منهاج التثنية من المبنيات فهو فى رأى النحاة ملحق بالمثنى ، مثل : هذان ، وهاتان ، من أسماء الإشارة ، واللذان ، واللتان ، من الأسماء الموصولة ، فقد وردت عن العرب على صورة المثنى ، رغم أن المفرد منها مبنى ، وذلك يُحفَظُ ، ولا يُقاس عليه .
٢ - أن يكون الاسمِ مفردًا ليُثنى ، فلا يثنى المثنى ، ولا الجمع .
أما ما جاء مثنى أو جمعًا من حيث اللفظ ، مثل : « حَمْدان - زَيْدان - حَسَنَيْن - عَبْدُون » فإنه عند إرادة التثنية أو الجمع تُسْبَقُ هذه الأسماء بكلمة « ذو » مثناة ، أو مجموعة ، تقول : جاء ذَوَا حَمْدان - سألْتُ ذَوَىْ حَمْدانَ - مررْتُ بِذَوَىْ حَمْدانَ .
٣ - ألا يكون مركبًا تركيبًا إضافيًا ، مثل : «عبد الله» ، أو تركيبًا إسناديًا ، مثل : « جادَ المَوْلَى - تَأَبَّطَ =

(*) كقوله تعالى : ﴿ تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ ﴾ . فأصلها : تبت يدان ، ولكن لما أضيفت إلى « أبى » حذفت .

= شَرًّا » ، أو تركيبًا مزجيًّا ، مثل : « سيبَوَيْهِ - عَمْرَوَيْهِ » .
فلا تثنى هذه الأنواع الثلاثة من التراكيب بزيادة الألف والنون أو الياء والنون(*)، ولكن إذا أُريد تثنيتها فإن ذلك يتم هكذا :
أولًا : التركيب الإضافي : يثنى جزؤه الأول فقط ، فتقول : جاء عبدا الله(**)، ورأيت عَبْدَي الله ، ومررْتُ بعَبْدَيِ اللهِ ، ومنه قول الشاعر :

لقد طاف عَبْدَا اللهِ بِي البيتَ سبعةً وحَجَّ مِنَى الناسُ الكرامُ الأفاضلُ

ثانيًا ، وثالثًا : التركيب الإسنادي والمزجي : إن أُريد تثنيتهما فإنه يؤتى قبلهما بكلمة « ذَوَا » للمذكر ، و« ذَوَاتا » للمؤنث ، مُقدَّمة عليهما ، فتقول : جاء ذَوَا جادَ المَوْلَى ، قابَلْتُ ذَوَيْ جادَ الحقُّ ، مررْتُ بذَوَي سيبَوَيْه .
٤- أن يتفق الاسمان المراد تثنيتهما في اللفظ ؛ أي : إننا نستطيع أن نثنى « محمد ، ومحمد » ، فيقال : المحمدان ، لكن لا يمكن تثنية : « محمد ، وعلي » .
أمّا ما ورد من قولهم : « الأبوان » ، عن الأب والأم ، و« العُمَران » عن أبي بكر وعمر ، و« القمران » عن الشمس والقمر ، فهو على سبيل التغليب(***) .
٥- أن يتفق الاسمان المراد تثنيتهما في المعنى ، فلا يمكن أن نثنى العين المُبصِرة وعين الماء ، فتقول : العينان .
أما قول العرب : القلم أحد اللسانين ، فهو على سبيل التغليب أيضًا(***) .
٦- ألا يُستغْنَى بتثنية غيره عن تثنيته ، ككلمة « بعض » فإنها لا تثنى ؛ لأنه اسْتُغْنِي بتثنية « جزء » عن تثنيتها ، فيقال : جُزْءان ، ولا يقال : بعضان .
وكذلك كلمة « سواء » لا تثنى ، فلم يُسْمَع « سواءان » ؛ لأن تثنية « سِيّ » بمعنى « مثل » أغْنَتْ عن ذلك ، فيقال : سِيَّان .
٧- أن يكون له مفرد من لفظه ، مثل : اثنان ، ليس له مفرد من لفظه ، ولذلك فهو ملحق بالمثنى ، وليس مثنى .
٨- أن يكون نكرة ، أما نحو « المحمدان » فقيل : إنه يُنكَّر أولًا ، ثم يثنى بعد ذلك .
٩- أن يكون للاسم مُماثل في الوجود ، أما قولهم : القمران ، للشمس والقمر ، فمن باب التغليب كذلك .

(*) إلا التركيب الإضافي فإنه يثنى جزؤه الأول فقط بزيادة الألف والنون ، أو الياء والنون ، كما سنبين إن شاء الله .
(**) حذفت نون « عبدان » للإضافة .
(***) التغليب تقدم أن المراد به : تثنية اسمين مختلفين في اللفظ ، أو في المعنى ، مع ترجيح أحدهما لتتم التثنية على لفظه ، وانظر ص١٣٩ من هذا الشرح .

إعرابُ جمعِ المذكرِ السالمِ

* إعرابُ جمعِ المذكرِ السالمِ[(١)] *

قال المؤلفُ رحمه اللهُ: وأمّا جمعُ المذكرِ السالمِ: فيُرفَعُ بالواو، ويُنصَبُ ويُخفَضُ بالياءِ.

وافَقَ التثنيةَ في الخفضِ والنصبِ[(٢)]، وخالَفَها في الرفعِ[(٣)].

* * *

(١) شرع هنا المؤلف رحمه الله في بيان القسم الثاني مما يعرب بالحروف، وهو جمع المذكر السالم.

(٢) لأن كلًّا من المثنى وجمع المذكر السالم ينصب ويجر بالياء نيابة عن الفتحة والكسرة.

(٣) فالمثنى يرفع بالألف، وجمع المذكر السالم يرفع بالواو.

ومراد المؤلف رحمه الله: أن الثاني من الأشياء التي تعرب بالحروف هو جمع المذكر السالم، وقد عرفت فيما سبق تعريف جمع المذكر السالم.

وحكمه: أن يرفع بالواو نيابة عن الضمة، وينصب ويخفض بالياء، المكسور ما قبلها، المفتوح ما بعدها، نيابة عن الفتحة أو الكسرة.

ويُوصَلُ به بعد الواو أو الياء نون، تكون عِوَضًا عن التنوين في الاسم المفرد، وتحذف هذه النون عند الإضافة، كنون المثنى(*).

فمثال جمع المذكر السالم المرفوع: حضَر المسلمون، وأفلح الآمِرون بالمعروف.

فكل من «المسلمون»، و«الآمرون» مرفوع؛ لأنه فاعل، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة؛ لأنه جمع مذكر سالم، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد.

ومثال جمع المذكر السالم المنصوب: رأيْتُ المسلِمِين، واحترمْتُ الآمِرِين بالمعروفِ.

فكل من «المسلمين»، و«الآمرين» منصوب؛ لأنه مفعول به، وعلامة نصبه الياء، المكسور ما قبلها، المفتوح ما بعدها؛ لأنه جمع مذكر سالم، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد.

ومثال جمع المذكر السالم المخفوض: اتَّصَلْتُ بالآمِرِينَ بالمعروفِ، ورضِيَ اللهُ عن المؤمنين.

فكل من «الآمرين»، و«المؤمنين» مخفوض؛ لدخول حرف الخفض عليه، وعلامة خفضه الياء المكسور ما قبلها، المفتوح ما بعدها؛ لأنه جمع مذكر سالم، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد.

(*) وذلك نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا مُرْسِلُوا۟ ٱلنَّاقَةِ فِتْنَةً لَّهُمْ﴾. الشاهد: قوله: «مرسلوا». فأصلها: «مرسلون». ولكن حذفت النون؛ لأنها أضيفت إلى «الناقة».

إعرابُ الأسماءِ الخمسةِ

* إعرابُ الأسماءِ الخمسةِ *

قال المؤلفُ رحمه اللهُ تعالى : وأمَّا الأسماءُ الخمسةُ فتُرفَعُ بالواوِ ، وتُنْصَبُ بالألفِ ، وتُخْفَضُ بالياءِ(١).

فوافَقَتْ جمعَ المذكرِ السالمَ في حالةِ الرفعِ(٢)، ووافَقَتْ جمعَ المذكرِ السالمَ والمثنى في حالةِ الخفضِ(٣)، وانْفَرَدَتْ في حالةِ النصبِ(٤).

مثالٌ على إعرابِ الأسماءِ الخمسةِ :

تقولُ : زارني أبوك ، فأكْرَمْتُ أباكَ ، تقَرَّبْتُ إلى أبيك(٥).

* * *

---

(١) فالأسماء الخمسة هي القسم الثالث من الأشياء التي تعرب بالحروف ، وقد سبق بيانها ، وبيان شروط إعرابها هذا الإعراب .

(٢) فكل منهما يرفع بالواو نيابة عن الضمة .

(٣) فكل من جمع المذكر السالم والمثنى والأسماء الخمسة يخفض بالياء نيابة عن الكسرة .

(٤) إذ لا شيء ينصب بالألف غير الأسماء الخمسة .

(٥) فـ « أبوك » : فاعل مرفوع ، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة ؛ لأنه من الأسماء الخمسة ، والكاف ضمير مبني على الفتح ، في مَحَل خفض ، مضاف إليه .

وأباك : مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه الألف نيابة عن الفتحة ؛ لأنه من الأسماء الخمسة ، والكاف ضمير مبني على الفتح ، في محل خفض ، مضاف إليه ، كما سبق .

وأبيك : اسم مخفوض ؛ لدخول حرف الخفض « إلى » عليه ، وعلامة خفضه الياء نيابة عن الكسرة ؛ لأنه من الأسماء الخمسة ، والكاف كما سبق .

إعرابُ الأفعالِ الخمسةِ

* إعرابُ الأفعالِ الخمسةِ *

قال المؤلفُ رحمه اللهُ تعالى : وأمّا الأفعالُ الخمسةُ فتُرفَعُ بالنونِ ، وتُنْصَبُ وتُجزَمُ بحذفِها .

هذه لا يُشارِكُها شيءٌ[1] ؛ لأنها فعلٌ ، لا اسمٌ .

وإعرابُها : تُرفَعُ بثبوتِ النونِ ، وتُجْزَمُ وتُنْصَبُ بحذفِها .

وهذا الفصلُ - في الحقيقةِ - فَذْلَكَةُ[2] الفصلِ السابقِ ، يعني : أنه أتى بهذا الفصلِ على وجهٍ آخَرَ غيرِ الفصلِ الأولِ .

وهذا الفصلُ يُغْنِي عن الفصلِ الأولِ ، لكنَّ الفصلَ الأولَ أكثرُ تفصيلًا .

* * *

(١) إذ إن ما سواه يعرب بالألف والواو والياء ، وهي ترفع بثبوت النون وتنصب وتجزم بحذفها .
والأفعال الخمسة هي القسم الرابع والأخير من الأشياء التي تعرب بالحروف ، وقد عرفت فيما سبق حقيقة الأفعال الخمسة(*) .
ومثال الأفعال الخمسة المرفوعة : تَكْتُبَانِ ، وتَفْهَمانِ .
فكل منهما فعل مضارع مرفوع ، لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ثبوت النون ، والألف ضمير الاثنين فاعل ، مبني على السكون ، في محل رفع .
ومثال الأفعال الخمسة المنصوبة : لن تَحْزَنا ، ولن تَفْشَلا .
فكل من « تحزنا ، وتفشلا » : فعل مضارع منصوب بـ « لن » ، وعلامة نصبه حذف النون ، والألف ضمير الاثنين فاعل ، مبني على السكون ، في محل رفع .
ومثال الأفعال الخمسة المجزومة : لم تُذَاكِرا ، ولم تَفْهَما .
فكل من « تذاكرا ، وتفهما » : فعل مضارع مجزوم بـ « لم » ، وعلامة جزمه حذف النون ، والألف ضمير الاثنين فاعل ، مبني على السكون في محل رفع .
(٢) الفَذْلَكَة : مُجْمَلُ ما فُصِّلَ وخُلاصتُه . وانظر الوسيط (ف ذ ل ك) .

(*) تقدم ص ١٤٣ ، وما بعدها .

الأفعالُ وأنواعُها

★ الأفعالُ وأنواعُها ★

قال المؤلفُ رحمه اللهُ : بابُ الأفعالِ(١) .

سبق لنا أنَّ المؤلفَ رحمه اللهُ قال في أولِ الكتابِ(٢) : وأقسامُه ثلاثةٌ : اسمٌ ، وفعلٌ ، وحرفٌ . وهنا قال : بابُ الأفعالِ ، فلماذا جمَع هنا ، وأفْرَد هناك ؟

الجوابُ : أفْرَد هناك ؛ لأنَّ المقصودَ الجنسُ ، وجمَع هنا ؛ لأن المقصودَ النوعُ ، فهنا سيذْكُرُ أنواعَ الأفعالِ(٣) ، أمَّا هناك فإنما أراد ذكرَ الجنسِ فقط ، والجنسُ يشْمَلُ كلَّ الأنواعِ .

والفرقُ بينَ الجنسِ والنوعِ : أنَّ ما صَحَّ أن يُخْبَرَ به عن الآخرِ دونَ العكسِ فهو الجنسُ ، وما لا يَصِحُّ أن يُخْبَرَ به فهو النوعُ .

نقولُ مثلًا : البُرُّ حَبٌّ . فقولُك : « حَبٌّ » . جنسٌ ؛ لأنه يَصْلُحُ أن يُخْبَرَ به عن البُرِّ .

ولو قلتَ : الحَبُّ بُرٌّ . فهذا خطأٌ ، لا يَصْلُحُ أن يُخْبَرَ بالبُرِّ عن الحبِّ ؛ لأنك إذا

---

(١) هذا هو بداية ذكر المؤلف رحمه الله ما يتعلق بإعراب الأفعال(*) ، وإعراب الأسماء(**) ، وقدَّم رحمه الله الأفعال على الأسماء لعلتين :
الأولى : أن الكلام على الأفعال أقل من الكلام على الأسماء ، فابتدأ به ؛ ليتخلَّص من القليل إلى الكثير ، وهو مَسْلَكٌ مُتَّبع عند المصنفين ، قاله الأزهري في « التصريح » .
الثانية : أن أصل الأسماء هو الأفعال عند الكوفيين ، والمصنف رحمه الله معدود منهم ، ومن ثَمَّ استحقت الأفعال التقديم .
وينضاف إلى تينك العلتين : ما يذكره بعض الشُّرَّاح من تعلق كثير من أبواب الأسماء الآتية بباب الأفعال ، فتعيَّن تقديمه .

(٢) تقدم ص ٦٢ .

(٣) ولذلك قال رحمه الله بعد قوله : باب الأفعال . قال : الأفعال ثلاثة : ماض ، ومضارع ، وأمر .

(*) فسيذكر رحمه الله بعد قليل - إن شاء الله - رفع الفعل المضارع ، ونصبه ، وأدوات النصب وجزمه ، وأدوات الجزم .

(**) فسيذكر رحمه الله بعد الانتهاء من الكلام على إعراب الفعل المضارع مرفوعات الأسماء ومنصوباتها ومخفوضاتها ، وبها ينتهي الكتاب .

قلتَ : الحَبُّ بُرٌّ . قال لك مَن معه نوعٌ آخرُ من الحبِّ : أنا معي الحبُّ ، وليس ببُرٍّ .

مثالٌ آخرُ : تقولُ : الذهبُ نقدٌ . النقدُ : جنسٌ[(١)] .

ولو قلتَ : النقدُ ذَهَبٌ . فهو خطأٌ ؛ لأنَّ النَّقْدَ فيه ذهبٌ ، وفيه فضةٌ .

مثالٌ ثالثٌ : تقولُ : الإنسانُ حيوانٌ . حيوانٌ . جنسٌ[(٢)] ، ولا يَصْلُحُ أن تقولَ : الحيوانُ إنسانٌ[(٣)] .

مثالٌ رابعٌ : تقولُ : المسجدُ بيتٌ . البيتُ جنسٌ[(٤)] ، ولا يَصْلُحُ أن تقولَ : البيتُ مسجدٌ[(٥)] .

إذَنْ : الضابطُ : أنَّ ما صَحَّ أن يُخبَرَ به عن الآخرِ فهو الجنسُ ، وما لا يَصِحُّ فهو النوعُ .

ثم قال المؤلفُ رحمه اللهُ تعالى : الأفعالُ ثلاثةٌ[(٦)] : ماضٍ[(٧)] ، ومضارعٌ ، وأمرٌ ،

---

(١) لأنه صَحَّ أن يُخْبَرَ به عن الذهب .

(٢) لأنه صح أن يخبر به عن الإنسان .

(٣) لأن الحيوان له أنواع أخرى غير الإنسان .

(٤) لأنه صح أن يخبر به عن المسجد .

(٥) لأن البيت قد يكون مسجدًا ، وقد يكون مكانًا يعيش فيه الإنسان ، وقد يكون مَأْوًى للحيوان .

(٦) قوله رحمه الله : الأفعال ثلاثة يتعلق به شيئان :

أولهما : طريقة المصنف في حصر جنس المُتَكَلَّم فيه ، وهي الأفعال ، ثم إتباع ذلك بمعرياته وعلاماته وما إلى ذلك ، وهي طريقة مُسْتَحْسَنَة في التعليم . قاله ابن هشام .

ثانيهما : هو دليل ذلك الحصر ؛ إذ دل عليه دليلان :

أولًا : دليل الاستقراء التام ، حيث استقرأ أئمة اللغة أنواع الأفعال ، فوجدوها لا تخرج عن ثلاثة : ماضٍ ، ومضارع ، وأمر . وهذا أمر مُجْمَع عليه . قاله السيوطي في « الأشباه والنظائر في النحو » ، لكن اختلفوا في « الأمر » ، هل هو مستقل بنفسه أم لا ؟

ثانيًا : دليل النظر : حيث إن الفعل حَدَثٌ يتعلق بزمن ، والأزمان ثلاثة حقيقةً واستقراءً بإجماع العقلاء .

فأولها : زمن الماضي ، حيث إن الفعل يتعلق به ، كـ « ضَرَبَ » .

والثاني : زمن الحال ، حيث إن الفعل يتعلق به ، كـ « يضرب » .

والثالث : زمن الاستقبال ، حيث إن الفعل يطلب إيقاعه فيه ، كـ « اضرب » .

(٧) أصل « ماضٍ » : « ماضِيٌ » بتحريك الياء منوّنة ، فاستُثْقِلَت الحركة على الياء ، فحُذِفت ، فالتقى ساكنان : الياء مع التنوين ، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين .

نحو(١) : ضَرَبَ ، ويَضْرِبُ ، واضْرِبْ(٢) .

قوله رحمه اللهُ : ماضٍ . **هو ما دلَّ بهيئتِهِ على زمنٍ مضَى(٣)** .

وقوله رحمه اللهُ : مضارعٌ . **هو ما دلَّ على حاضرٍ ، أو مستقبلٍ(٤)** .

وقوله رحمه اللهُ : وأمْرٌ . **هو ما دلَّ على مُسْتَقْبَلٍ(٥)** .

* * *

(١) قوله : « نحو » . يصح رفعه على كونه خبرًا لمبتدأ محذوف ، تقديره : وذلك نحوُ .
وإعرابه :
وذلك : الواو للاستئناف ، و« إذا » : اسم إشارة مبتدأ مبني على السكون ، في محل رفع ، واللام للبعد ، والكاف حرف خطاب .
نحو : خبر المبتدأ ، مرفوع بالضمة الظاهرة .
ويصح نصبه على كونه مفعولاً به لفعل محذوف ، تقديره : أعني نحوَ .
وإعرابه :
أعني : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء ، منع من ظهورها الثِّقَل ، والفاعل مستتر وجوبًا ، تقديره : أنا .
نحو : مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

(٢) هذه أمثلة الأفعال الثلاثة ؛ الماضي والمضارع والأمر ، على اللف والنشر المرتب .

(٣) أي : أن الفعل الماضي هو ما يدل على حصول شيء قبل زمن التكلم ، نحو : ضَرَبَ ، ونَصَرَ ، وفَتَحَ ، وعَلِمَ ، وحَسِبَ ، وكَرُمَ .

(٤) المضارع لغةً : قال في اللسان : المُشَابِه .
ومن ثَمَّ قيل للفعل المضارع : مُضارِع . لشبهه بالاسم ، من حيث كونه معربًا ، في أكثر أحواله .
والفعل المضارع من حيث الزمن : هو ما يدل على حصول شيء في زمن التكلم « الحال » ، أو بعده « المستقبل » .
وهذا هو مذهب جمهور النحاة ، وبه جزم سيبويه ؛ أن زمن المضارع يَشْمَل زمن الحال ، وزمن الاستقبال .
فكلمة « يأكل » من جملة : « يأكل محمد التُّفاحة » . تتعلق بالزمن الحاضر – وهو عند إيقاع تلك الجملة – وبعدها ، وهو زمن الاستقبال .

(٥) فالفعل الأمر : هو ما يطلب به حصول شيء بعد زمن التكلم . يعني : في المستقبل ، نحو : اضْرِبْ ، وانْصُرْ ، وافْتَحْ ، واعْلَمْ ، واحْسِبْ ، واكْرُمْ .
فهذه هي أنواع الفعل الثلاثة ، وقد ذكرناها لك في أول هذا الكتاب ص ٦٣ ، ٦٤ ، حاشية ٣ . =

★ أحكامُ الفعلِ[1] ★

قال المؤلفُ رحمه اللهُ تعالى : فالماضي مفتوحُ الآخرِ أبدًا ، والأمرُ مجزومٌ أبدًا ، والمضارعُ ما كان في أوَّلِه إحدى الزَّوائدِ الأربعِ ، التي يَجْمَعُها قولُكَ : أنَيْتُ . وهو مرفوعٌ أبدًا ، حتى يَدْخُلَ عليه ناصبٌ أو جازمٌ .

قولُه رحمه اللهُ : فالماضي مفتوحُ الآخرِ أبدًا[2] .

يعني : أنه لا يمكنُ أن يَقَعَ إلا مفتوحًا ، ولهذا نُسَمِّيه مبنيًا ؛ لأنه لا يَتَغَيَّرُ ، كما لو بَنَيْتَ على الأرضِ بناءً ، ثَبَت ، فالماضي مبنيٌّ على الفتحِ دائمًا .

وظاهرُ كلامِ المؤلفِ : أنه مبنيٌّ على الفتحِ ، وإن اتَّصل به واوُ الجماعةِ ، أو ضميرُ الفاعلِ[3] ، مطلقًا .

= وذكرنا لك معها علامات كل نوع من هذه الأنواع الثلاثة ، وانظر ص٣٦ – ٣٨ .

(١) بعد أن يبيِّن المؤلف رحمه الله أنواع الأفعال ، شرع في بيان أحكام كل نوع منها .

(٢) وفي بعض النسخ :فالماضي يُبْنَى على فتح الآخر . والمعنى واحد ، إلا أن في هذه الجملة تصريحًا بالبناء . قاله الرملي في شرحه .

(٣) يعني الشارح رحمه الله بضمير الفاعل :الضمير الذي يكون في محل رفع ، فاعلًا(*)، وهذا النوع من الضمائر إما أن يكون متحرِّكًا ، وإما أن يكون ساكنًا .

أولًا : ضمائر الرفع المتحركة : وهي :

١ – تاء الفعل :وأشكالها مع الفعل الماضي هكذا :

فهِمْتُ « للمتكلم » – فهِمْتَ « للمخاطَب المذكر » – فهِمْتِ « للمخاطَبة المؤنثة » – فهِمْتُما « للمثنى بنوعيه » – فهِمْتُم « لجماعة الذكور » – فهِمْتُنَّ « لجماعة الإناث » .

٢ – نون النسوة ، نحو :النسوة فهِمْنَ الدرس .

وهذان الضميران لا يكونان إلا في محل رفع ، إما فاعلًا ، أو نائب فاعل ، أو اسمًا للنواسخ الفعلية (كاد وأخواتها ، وكان وأخواتها) .

٣ – نا الفاعلين ، نحو :بَلَغْنَا المُنَى . ونا الفاعلين قد تكون في محل رفع أو نصب أو خفض ، والذي يَعْنِينا هنا نا الفاعلين التي تكون في محل رفع . =

(*) وقد يكون في محل رفع ، نائب فاعل ،أو اسمًا للنواسخ الفعلية (كان وأخواتها ، وكاد وأخواتها) ، المهم أن يكون في محل رفع .

مثالُ الفعلِ الماضي الذي اتَّصلَ به واوُ الجماعةِ : ضَرَبُوا .

وهذا الفعلُ ظاهرُ كلامِ المؤلفِ رحمه اللهُ : أنه مبنيٌ على الفتحِ ، فتقولُ في إعرابِه على كلامِ المؤلفِ :

ضَرَبُوا : ضرب : فعلٌ ماضٍ مبنيٌ على فتحٍ مُقَدَّرٍ على آخِرِه ، منَع من ظهورِه اشتغالُ المَحَلِّ بحركةِ المناسبةِ .

إذن : على كلامِ المؤلفِ رحمه اللهُ يكونُ الفتحُ مُقَدَّرًا[1] .

مثالُ الفعلِ الماضي الذي اتَّصَلَ به ضميرُ الفاعلِ : ضَرَبْتُ .

تقولُ في إعرابِه على كلامِ المؤلفِ :

ضَرَبْتُ : ضَرَب : فعلٌ ماضٍ مبنيٌ على فتحٍ مُقَدَّرٍ ، منَعَ من ظهورِه المناسبةُ[2] .

= ثانيا : ضمائر الرفع الساكنة :

١ – ألف الاثنين أو الاثنتين ، نحو : فهما ، فهمتا .

٢ – واو الجماعة ، نحو : فهموا .

٣ – ياء المخاطبة : وهي لا تتصل بالفعل الماضي .

وهذه الضمائر الثلاثة لا تكون إلا في محل رفع .

والذي يعنيه الشارح رحمه الله بقوله : ضمير الفاعل . هو ضمائر الرفع المتحركة ؛ أي : تاء الفاعل ، ونون النسوة ، ونا الفاعلين .

(١) يعني : على آخر الفعل الماضي الذي اتصل به واو الجماعة ، والمانع من ظهوره – كما قال الشارح رحمه الله – هو اشتغال المحل بحركة المناسبة .

(٢) ذكر الشيخ محمد محيي الدين ، والشيخ حسن الكفراوي ، والشيخ صالح الأسمري : أن المانع من ظهور الفتحة على آخر الفعل الماضي إذا اتصل به ضمير رفع متحرك (تاء الفاعل – نون النسوة – نا الفاعلين) هو دفع كراهة توالي أربعة متحركات(*). وانظر التحفة السنية ص٥١، وشرح الشيخ حسن على الآجرومية ص٢٨، وإيضاح المقدمة الآجرومية للشيخ صالح ص٩٣ . =

(*) فكلمة ضربْتُ أصلها : ضَرَبَتُ بفتحات ، آخرها ضم ، فهذه أربع حركات : الأولى : فتحة على الضاد ، والثانية : فتحة على الراء ، والثالثة : فتحة على الباء ، والرابعة : ضم التاء .

فاستثقلت العرب الجمع بين أربع حركات فأكثر ، فيما هو كالكلمة الواحدة فسكّنت أحد هذه الحروف الأربعة . =

ولكنَّ بعضَ العلماءِ قال : الفعلُ الماضى مبنىٌّ على الفتحِ ، ويُستثنى من ذلك مسألتان[(١)] :

= وبذلك يتبين أن مذهب ابن آجروم أن الفعل الماضى مبنى على الفتح دائمًا ، وهذا الفتح إما ظاهر ، وإما مقدر :

أما الفتح الظاهر ففى :

١ - الفعل الماضى الصحيح الآخر ، الذى لم يتصل به واو جماعة ، ولا ضمير رفع متحرك ، نحو : أَكْرَمَ ، قَدَّمَ ، سَافَرَ ، ونحو : سافَرَتْ زينبُ ، والرجلان قالَا الحقَّ(*) .

٢ - وفى كل فعل ماضٍ ، كان آخره واوًا أو ياءً ، نحو : رَضِيَ ، شَقِيَ ، سَرُوَ(**) ، بَذُوَ(***) .

وأما الفتح المقدر فهو على ثلاثة أنواع ؛ لأنه :

١ - إمَّا أن يكون مُقدَّرًا للتعذر ، وهذا فى كل ما كان آخره ألفًا ، نحو : دَعَا ، وسَعَى ، فكل منهما : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف ، منع من ظهوره التعذر .

٢ - وإما أن يكون الفتح مُقدَّرًا للمناسبة ، وذلك فى كل فعل ماضٍ اتصل به واو جماعة ، نحو : كَتَبُوا ، وسَعِدُوا .

فكل منهما فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره ، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وإنما كانت حركة مناسبة ؛ لأن الواو لا يناسبها إلا ضم ما قبلها .

وواو الجماعة مع كل منهما فاعل مبنى على السكون فى محل رفع .

٣ - وإما أن يكون الفتح مقدرًا لدفع كراهة توالى أربعة متحركات ، وذلك فى كل فعل ماض ، اتصل به ضمير رفع متحرك ، كـ « تاء الفاعل ، ونون النسوة ، ونا الفاعلين »(****) ، نحو : « كتبْتُ ، وكتبْتَ ، وكتبْتِ ، وكتبْنَا ، وكتبْنَ » . بسكون الباء المُوَحَّدة .

فكل واحد من هذه الأفعال فعل ماضٍ مبنى على فتح مقدر على آخره ، منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون العارض لدفع كراهة توالى أربعة متحركات ، فيما هو كالكلمة الواحدة .

« والتاء » ، أو « نا » أو « النون » فاعل ، مبنى على الضم ، أو الفتح ، أو الكسر ، أو السكون ، فى محل رفع .

(١) وهذا هو مذهب جمهور النحاة .

= وإنما وقع التسكين على آخر الفعل المتصل به ضمير الرفع المتحرك ؛ لأنه الأنسب ، فلو وضع التسكين على أول الفعل لَمَا استُطِيعَ النطقُ به ، ولو وضع على وسطه لاختلف الوزن الصرفى ، ولَمَا عُرِف وزن الفعل ، فناسب وضع التسكين على آخره .

(*) فالفعلان « سافَرَتْ ، وقالَا » اتصلا بتاء التأنيث الساكنة ، وألف الاثنين ، وهما ليسا من ضمائر الرفع المتحركة ، ولا واو جماعة ، فيبنى الفعل الماضى المتصل بهما على الفتح الظاهر .

(**) سَرُوَ يَسْرُوَ سَرَاوَةً ، وسَرْوًا : شَرُفَ . فهو سَرِيٌّ . وانظر المعجم الوسيط (س ر و) .

(***) بَذُوَ يَبْذُو بَذَاوَةً ، وبَذَاءً ، وبَذَاءَةً : ساء خُلُقُه ، فهو بَذِيٌّ . وانظر المعجم الوسيط (ب ذ و) .

(****) وإنما كانت « نا » ضمير رفع متحرِّكًا ، على الرغم من كون آخرها ساكنًا ؛ لأن الألف دائمًا ساكن ، =

١- إذا اتَّصَلَت به واوُ الجماعةِ بُنِي على الضمِّ(١) .

٢- إذا اتَّصلَ به ضميرُ رفعٍ متحرِّكٌ بُنِي على السكونِ .

وهذا القولُ أصحُّ ؛ لأنَّ هذا لا يحتاجُ إلى تكلُّفٍ ، ولا يحتاجُ إلى تقديرٍ(٢) .

فعلى سبيلِ المثالِ : الفعلُ « ضرَبُوا » هكذا نَطَقَه العربُ ، ليس فيه تقديرٌ ، فلم يَدُرْ في فكرِهم أنَّ هناك فتحةً في هذا السياقِ .

وعليه فإننا نقولُ في إعرابِ الفعلِ « ضَرَبُوا » :

ضرب : فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الضمِّ لاتصالِه بواوِ الجماعةِ .

ونقولُ في إعرابِ « ضَرَبْتُ » : ضَرَب : فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على السكونِ ؛ لاتصالِه بضميرِ الرفعِ المتحرِّكِ .

والخلاصةُ الآنَ : أن الفعلَ الماضيَ مبنيٌّ على الفتحِ ، إمَّا ظاهرًا ، وإمَّا مقدَّرًا على كلامِ المؤلِّفِ .

والصحيحُ أنه مبنيٌّ على الفتحِ ما لم يَتَّصِلْ بواوِ الجماعةِ ، فيُبْنَى على الضمِّ ، أو بضميرِ الرفعِ المتحرِّكِ ، فيُبْنَى على السكونِ .

---

(١) فإذا قال قائلٌ : فما تقولون في قول الله تعالى : ﴿إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ﴾ . فهنا اتصل بالفعل الماضي « تَواصَوْا » بواو الجماعة ، ومع ذلك بنى على الفتح ؟
فالجواب أن نقول : واو الجماعة هنا لم تباشر الفعل ، فبينهما وبين الصاد ألف محذوفة(*)، ولهذا نقول في « صَلَّى » : « صَلُّوا » ، ويُخطِئ من يقرؤها : « صَلُّوا » . فإنها هكذا فعل أمر ، وليست فعلًا ماضيًا ، وعليه فإن القاعدة لم تَنْخَرِمْ .
وعند إعراب هذا الفعل تقول : تواصَوْا : فعل ماضٍ مبنى على الضم المقدر على الألف المحذوفة .

(٢) والأصلُ عدمُ التقديرِ .

= لأن هذه الألف ليست من أصل الضمير ، وإنما أُتِيَ بها للفصل بينها وبين نون النسوة . والله أعلم .

(*) يقول النحاة : إن الفعل « تَوَاصَى » لَمَّا دخَلَت عليه واو الجماعة التقى ساكنان ؛ الألف وواو الجماعة ، ومن المعلوم عند النحاة أنه إذا التقى ساكنان ، وكان الأول منهما حرف علة فإنه يجب حذفه ، فتحذف الألف ، ويبقى الحرف الذى قبله عليه فتحة ؛ لتدل على الحرف المحذوف .

* مجموعةُ فوائدَ تتعلَّقُ ببناءِ الفعلِ الماضي :

الفائدةُ الأولى : إذا كان الفعلُ الماضي معتلًّا بالياءِ - يعني : آخرُه حرفُ العلةِ « الياءُ » - فإنَّه يُبْنَى على الفتحِ الظاهرِ(١)؛ لأنَّه مَرَّ علينا أنَّ الفتحةَ تَظْهَرُ على المعتلِّ بالياءِ(٢)، قال تعالى : ﴿قُضِيَ ٱلْأَمْرُ ٱلَّذِى فِيهِ تَسْتَفْتِيَانِ﴾ .

فإذَنْ : نقولُ : الفعلُ الماضي إذا كان آخرُه ياءً تَظْهَرُ عليه الفتحةُ ، وإذا كان آخرُه ألفًا يُبْنَى على فتحةٍ مقدَّرةٍ على آخرِه ، منَع من ظهورِها التعذُّرُ .

ومثالُ المعتلِّ الآخرِ بالألفِ : رَمَى .

نقولُ في إعرابِه : فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على فتحٍ مُقَدَّرٍ على آخرِه ، منَع من ظهورِه التعذُّرُ .

الفائدةُ الثانيةُ : الفعلُ « ضَرَبَا » نقولُ في إعرابِه : فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتحِ ؛ لأنَّه لم يَتَّصِلْ به واوُ الجماعةِ ، ولا ضميرُ الرفعِ المتحرِّكُ ، إنما اتَّصل به ضميرُ رفعٍ ساكنٌ ، وهو ألفُ الاثنين .

ونحن قلنا : ضميرُ الرفعِ المتحرِّكُ(٣) . فخرَج بذلك ضميرُ الرفعِ الساكنُ ، مثلُ ألفِ الاثنين في « ضرَبا »(٤) .

الفائدةُ الثالثةُ : الفعلُ « ضرَبَنَا » مبنيٌّ على الفتحِ ؛ لأنَّ الذي اتَّصل به ضميرُ نصبٍ ، وليس ضميرَ رفعٍ(٥) ؛ لأننا مَضْروبون الآنَ(٦) ، فالذي اتَّصل به ضميرُ نصبٍ .

---

(١) إذا لم يتصل به ضمير رفع متحرك ، أو واو جماعة .

(٢) تقدم .

(٣) أي : الذي يستوجب بناء الفعل الماضي على السكون .

(٤) ولا يوجد له مثال آخر ؛ إذ إن ضمائر الرفع الساكنة المتصلة ثلاثة فقط ، هي :

١- واو الجماعة ، ولا تدخل معنا ؛ لأن الفعل الماضي يبنى معها على الضم .

٢- ياء المخاطبة ، ولا تتصل أصلًا بالفعل الماضي . ٣- ألف الاثنين .

(٥) فالضمير « نا » هو الذي وقع عليه الفعل ، فكان في محل نصب مفعولًا به .

(٦) ولذلك سبق أن قلنا : إن الضمير « نا » يمكن أن يكون في محل رفع ، أو في محل نصب ، أو في محل جر . =

ولهذا يصحُّ أن تقولَ : ما أنْصَفَنا أصحابُنا . ويَصِحُّ أن تقولَ : ما أنْصَفْنا أصحابَنا .

فإن كنا نحن الظالمين نقولُ : ما أنْصَفْنا أصحابَنا .

وإن كانوا هم الظالمين نقولُ : ما أنْصَفَنا أصحابُنا .

فانْظُرْ - رحمك اللهُ - دقةَ اللغةِ العربيةِ ، فقد اخْتَلَف الفعلُ « أنصَفْنا » عن الفعلِ « أنْصَفَنا » ، فـ « أنْصَفَنا » بُنِي على الفتحِ ؛ لأنَّ « نا » مفعولٌ به ، ولهذا نقولُ : اتَّصَل بالفعلِ ضميرُ نصبٍ ، وليس ضميرَ رفعٍ .

والفعلُ « أنْصَفْنا » بُنِي على السكونِ ؛ لأنَّ « نا » فاعلٌ ، وهي ضميرُ رفعٍ متحرّك .

مثالٌ آخرُ : تقولُ : أكْرَمْنا الرجلَ . بنصبِ « الرجل » ؛ لأنك لمَّا قلتَ : أكْرَمْنا . بسكونِ الميمِ ، صارت « نا » هي الفاعلَ[1] .

وتقولُ : أكرَمَنا الرجلُ . برفـــعِ « الرجل » ؛ لأنَّ « أكرَمَنا » لمَّا بُنِيَت على الفتحِ صارت مضافةً إلى ضميرِ النصبِ[2] .

ولهذا يُلْغَزُ بها ، تقولُ لرجلٍ مُبْتَدِئٍ في علمِ النحوِ : أكْرَمْنا الرجلَ[3]، وأكْرَمَنا الرجلَ[4].

= فإذا اتَّصل بالفعل الماضي فإنه قد يكون في محل نصب ، وقد يكون في محل رفع :

١ - فيكون في محل رفع إذا بُني الفعل الماضي معه على السكون ، ولا يكون مبنيًا على السكون إلا إذا وقعت « نا » فاعلًا ؛ أي : يكون الضمير « نا » عائدًا على من قام بالفعل .

ومثال ذلك : نحن خرجْنا في رحلة ، وقضَيْنا يومًا جميلًا ، وعُدْنا في المساءِ .

٢ - ويكون الضمير « نا » في محل نصب إذا بُني الفعل الماضي معه على الفتح ، ويكون ذلك إذا وقع الضمير « نا » مفعولًا به ؛ أي : يكون الضمير « نا » عائدًا على من وقع عليه الفعل .

ومثال ذلك : الطالبُ فَهِمَنا ، اللهُ رحِمَنا من ذُلِّ الشرك .

(١) وصار « الرجل » هو الذي وقع عليه الفعل « الإكرام » ، فصار مفعولًا به منصوبًا بالفتحة الظاهرة .

(٢) وكان « الرجل » فاعلًا مرفوعًا ؛ لأنه هو الذي قام بالفعل .

(٣) بسكون الميم ، ونصب الرجل .

(٤) بفتح الميم ، ونصب الرجل أيضًا .

فيقولُ المبتدئُ : هذا صحيحٌ ؛ لأنَّ الكلَّ واحدٌ عندَه .

ولكنَّ هذا ليس بصحيحٍ ، كما سبَقَ ، والصحيحُ أن تقولُ : أكْرَمَنا الرجلُ[١] .

والدليلُ على هذا : أنَّ « أكرم » هنا بُنِيَت على الفتحِ ، فصار الضميرُ المُتَّصِلُ بها ضميرَ نصبٍ ، فالذى بعدَها يكونُ فاعلًا .

وأمَّا قولُه : أكْرَمْنا الرجلَ . فهو صحيحٌ ؛ لأنَّ الفعلَ بُنِى على السكونِ ، فكانت « نا » المُتَّصِلةُ به فاعلًا ، فيكونُ الرجلُ مفعولًا .

وما هو الضابطُ لمعرفةِ « نا » المفعولِ من « نا » الفاعلِ ؟

الجوابُ : ليس لها ضابطٌ إلا الفعلُ إذا كان مُشَكَّلًا[٢] ، أو المعنى .

• فائدةٌ : هل يصِحُّ أن نقولَ : ما أنْصَفِنا[٣] .

الجوابُ : لا يَصِحُّ ؛ لأنَّ الفعلَ الماضِىَ لا يُكْسَرُ .

* * *

ثم قال رحمه الله : والأمرُ مجزومٌ أبدًا :

عرَفْتُم الجزمَ فيما سبَق ، فقد تقَدَّم أنَّ الفعلَ المضارعَ إذا كان آخرُه حرفًا صحيحًا جُزِم بالسكونِ ، وإذا كان آخرُه حرفَ علةٍ جُزِم بحذفِ حرفِ العلةِ ، وإذا كان من الأفعالِ الخمسةِ جُزِم بحذفِ النونِ[٤] .

---

(١) برفع « الرجل » .

(٢) إذا كان آخر حرف في الفعل ساكنًا كانت « نا » ضمير رفع ، فاعلًا ، وإذا كان آخر حرف مفتوحًا كانت « نا » ضمير نصب ، مفعولًا به .

(٣) فتبنى الفعل الماضى على الكسر .

(٤) تقدم الكلام على علامتَي الجزم بالتفصيل .

وأمّا إذا كان الفعلُ المضارعُ مُتَّصِلًا به نونُ التوكيدِ ، فإنه يُبْنَى على الفتحِ[١] .

وقولُ المؤلفِ رحمه اللهُ : والأمرُ مجزومٌ . يَرِدُ عليه : كيف يكونُ الفعلُ الأمرُ - وهو مبنيٌ ، قال ابنُ مالكٍ : وفعلُ أمْرٍ ومُضِيِّ بُنِيَا[٢] - مجزومًا ، والجزمُ إنما يكونُ في المُعْرَباتِ ؟

والجوابُ عن هذا : أن نقولَ : إنَّ ابنَ آجُرُّومٍ رحمه اللهُ يُخالِفُ في كونِ الفعلِ الأمرِ مبنيًّا ، فهو يَرَى أنَّه معربٌ ، وليس مبنيًّا ، فيَرَى أنَّ الفعلَ « قُمْ » على سبيلِ المثالِ فعلُ أمرٍ مجزومٌ ، وليس مبنيًّا ، وعلامةُ جزمِه السكونُ[٣] .

وعلةُ إعرابِه : أنه على تقديرِ لامِ الأمرِ ، فالفعلُ « قُمْ » ، تقديرُه : لِتَقُمْ[٤] .

على كلِّ حالٍ ، الخلافُ شِبْهُ لَفْظِيٍّ ، ليس هناك فرقٌ[٥] .

ونحن نقولُ : فعلُ الأمرِ مبنيٌّ ، إمَّا على السكونِ ، أو على حذفِ حرفِ العلةِ ، أو على حذفِ النونِ ، أو على الفتحِ .

---

(١) حتى وإن دخل عليه أداة جزم ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا ﴾ . فـ « لا » هنا ناهية ، و« لا » الناهية من أدوات الجزم ، ومع ذلك لم تجزم الفعل ، وبنى على الفتح ؛ لاتصاله بنون التوكيد .
وكذلك أيضًا إذا اتصل الفعل المضارع بنون النسوة ، فإنه يبنى على السكون ، وإن دخل عليه أداة جزم .
وسيأتي - إن شاء الله - بعد قليل ، الكلام بالتفصيل على بناء الفعل المضارع .

(٢) الألفية ، باب المعرب والمبني ، البيت رقم (١٩) .

(٣) والذي يؤيد أن مذهب ابن آجروم هو أن فعل الأمر معرب ، أن القول بإعرابه هو مذهب الكوفيين ، وابن آجروم - كما مضى - كوفي المذهب .
ولكن يرد على هذا : أنه قد جاء في بعض نسخ الآجرومية : والأمرُ ساكنٌ أبدًا . وهذا ظاهره أنه يقول ببناء الفعل الأمر على السكون دائمًا ؛ لأنه قال في الفعل الماضي : فالماضي مفتوح الآخر أبدًا ، وكان يرى بناءه على الفتح دائمًا . واللّٰه أعلم .

(٤) فيكون الفعل الأمر مجزومًا بلام الأمر ، مُقَدَّرة .
والقول ببناء الفعل الأمر هو قول البصريين ، وهو أَوْلَى ؛ لأن ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير .

(٥) يعني : من جهة المعنى ، بين مذهب الكوفيين ، ومذهب البصريين .

هذه أربعةُ أشياءَ .

مثالُ بناءِ الفعلِ الأمرِ على السكونِ : تقولُ لشخصٍ إلى جانبِك : اضْرِبْ .

فـ « اضْرِبْ » : فعلُ أمرٍ ، مبنيٌ على السكونِ .

وقال تعالى : ﴿ فَذَكِّرْ إِنْ نَفَعَتِ الذِّكْرَى ﴾ . ذَكِّرْ : فعلُ أمرٍ ، مبنيٌ على السكونِ .

ومثالُ بناءِ الفعلِ الأمرِ على حذفِ حرفِ العلةِ : إذا قلتَ : اتَّقِ اللهَ .

فالفعلُ « اتَّقِ » : فعلُ أمرٍ ، مبنيٌ على حذفِ حرفِ العلةِ « الياءِ » .

ومثالُ بنائِه على الفتحِ : تقولُ : اضْرِبَنَّ زيدًا .

فـ « اضْرِبَنَّ » : فعلُ أمرٍ مبنيٌ على الفتحِ ؛ لاتصالِه بنونِ التوكيدِ .

ومثالُ بنائِه على حذفِ النونِ : قولُه تعالى : ﴿ فَاذْهَبَا بِآيَاتِنَا ﴾ . وقولُه تعالى : ﴿ فَقُولَا لَهُ ﴾ ، وقولُه تعالى : ﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ ﴾ ، وقولُه تعالى : ﴿ وَاتَّقُونِ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ ﴾ .

فالأفعالُ : « اذْهَبَا – قُولَا – قُولِي – اتَّقُونِ » مبنيةٌ على حذفِ النونِ ، والألفُ ، والياءُ ، والواوُ فاعلٌ .

فإذا قال قائلٌ : إن النونَ من الفعلِ « اتَّقُونِ » لم تُحذَفْ ؟

فالجوابُ عن ذلك أن يقالَ : إنَّ الفعلَ « اتَّقُونِ » أصلُه « اتَّقُونَنِي » ، فحُذِفَت النونُ التي هي علامةُ الإعرابِ ، والنونُ الباقيةُ هي نونُ الوقايةِ[1] .

إذن : يُبْنَى فعلُ الأمرِ على واحدٍ من أربعةِ أشياءَ : السكونُ ، وحذفُ حرفِ العلةِ ، والفتحُ ، وحذفُ النونِ . وإن شئتَ فقُلْ في الترتيبِ : السكونُ ، والفتحُ ، وحذفُ حرفِ العلةِ ، وحذفُ النونِ .

---

(١) تقدم الكلام على نون الوقاية ، ومتى يُؤتَى بها .

يكونُ مبنيًا على حذفِ النونِ إذا كان من الأفعالِ الخمسةِ(١)، ويكونُ مبنيًا على حذفِ حرفِ العلةِ إذا كان آخرُه حرفَ علةٍ، ويكونُ مبنيًا على الفتحِ إذا اتَّصل به نونُ التوكيدِ، ويكونُ مبنيًا على السكونِ فيما عَدَا ذلك(٢).

* * *

فائدةٌ: اعْلَمْ أنَّ الأمرَ مضارعٌ مجزومٌ، حُذِف منه حرفُ المضارعةِ(٣).

فمثلًا: الفعلُ «قام»، المضارعُ المجزومُ منه: «لم يَقُمْ»، يُحْذَفُ منه حرفُ المضارعةِ، فتقولُ: قُمْ.

---

(١) أي: إذا اتصل به ألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة، وهذه الثلاثة - كما سبق - إذا اتصلت بالفعل المضارع كان من الأفعال الخمسة، ولذا عبَّر الشارح رحمه الله هنا بقوله: إذا كان من الأفعال الخمسة.

وذلك - والله أعلم - لتقريب المعلومة للطلبة؛ خصوصًا أن هذا الشرح إنما هو للمبتدئين.

وإلا فالذي كان ينبغي أن يقال: يبنى الفعل الأمر على حذف النون إذا اتَّصل به ألف الاثنين، أو ياء المخاطبة، أو ألف الاثنين.

لأن الأفعال الخمسة هي كل فعل مضارع اتصل به أحد هذه الضمائر الثلاثة، والكلام في الفعل الأمر.

(٢) وذلك إذا كان صحيح الآخر، أو اقترنت به نون النسوة، نحو: ذاكِرْ، اسْمَعْ، اسْمَعْنَ، ذاكِرْنَ.

والناظر في أحوال بناء الفعل الأمر يجد أنه مبني على ما يجزم به مضارعه، ولهذا يقولون: إن الفعل الأمر مضارع مجزوم، حُذف منه حرف المضارعة.

وعلى هذا قول أبي رفعة المشهور:

والأمْرُ مَبْنِيٌّ على ما يُجْزَمُ ... به مُضارِعُه أيَا مَنْ يَفْهَمُ

فالفعل المضارع يجزم بالسكون إذا كان صحيح الآخر، والفعل الأمر يبنى على السكون إذا كان صحيح الآخر، والفعل المضارع يجزم بحذف حرف العلة إذا كان معتل الآخر، والفعل الأمر يبنى على حذف حرف العلة إذا كان معتل الآخر، والفعل المضارع يجزم بحذف النون إذا كان من الأفعال الخمسة، والفعل الأمر يبنى على حذف النون إذا اتصل به ألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة.

أما بالنسبة لنون النسوة ونون التوكيد، فالفعلان؛ المضارع والأمر يُبْنَيان معهما على السكون، وعلى الفتح.

(٣) أي: أول حرف من الفعل المضارع، ويكون حرفًا من حروف كلمة «أنَيْتُ».

- الفعلُ « خاف » ، الفعلُ المضارعُ المجزومُ منه : لم يَخَفْ .

تُحذَفُ ياءُ المضارعةِ ، تقولُ : خَفْ .

- الفعلُ « نام » ، الفعلُ المضارعُ المجزومُ منه : « لم يَنَمْ » .

يُحْذَفُ حرفُ المضارعةِ ، تقولُ : نَمْ .

إذن : الفعلُ الأمرُ إذا أرَدْنا أن نُحرِّرَ تصريفَه نقولُ : إنه مضارعٌ مجزومٌ ، حُذِف منه حرفُ المضارعةِ .

« فإذا قال قائلٌ : فعلُ الأمرِ من « ضَرَبَ » « اضْرِبْ » ، والمضارعُ « يَضْرِبُ » ، فأين الهمزةُ[1] ؟

فالجوابُ : أنَّ هذا لا يَنْقُضُ القاعدةَ ؛ لأنَّ همزةَ الوصلِ يُؤْتَى بها للتوصُّلِ إلى البَدْءِ بالساكنِ ، ولهذا سُمّيَت همزةَ وَصْلٍ ، فهى ليست مقصودةً .

والبَدْءُ بالساكنِ غيرُ ممكنٍ ، ولذا نأتى بهمزةِ الوَصْلِ لأجلِ أن نستطيعَ النطقَ به .

فأصلُ « اضْرِبْ » ، أولُ الفعلِ هو الضادُ ، وأتَيْنا بالهمزة للتوصُّلِ إلى النطقِ بالساكنِ ، وهى الضادُ .

وأيضًا تقولُ : أَعْطِ[2] فلانًا كذا ، والمضارعُ : لم يُعْطِ ، فأين الهمزةُ ؟

الجوابُ : نقولُ : حُذِفَت من المضارعِ ؛ لأنَّ ياءَ المضارعةِ زائدةٌ ، والهمزةُ فى « أعطى » زائدةٌ ، ليست من أصلِ الكلمةِ[3] ، ولا يَجْتَمِعُ زيادتانِ فى أولِ الكلمةِ ، فحُذِفَت الهمزةُ ، وأُتِى بالياءِ .

وفعلُ الأمرِ ليس فيه ياءُ مضارعةٍ ، ولهذا جِىء بالهمزةِ ، فقيل : أَعْطِ فلانًا .

---

(١) المراد همزة الوصل التى فى الفعل الأمر « اضرب » .

(٢) الهمزة هنا همزة قطع .

(٣) فأصل الفعل « عَطَا » .

لكن فى الفعلِ المضارعِ حلَّت ياءُ المضارعةِ مَحَلَّ الهمزةِ ؛ لأنَّها تَدُلُّ على معنًى ، والهمزةُ لا تَدُلُّ على معنًى .

فائدةٌ : كلُّ فعلِ أمرٍ ففاعلُه ضميرٌ مستترٌ وجوبًا[1] ، إلَّا إذا اتَّصل به ألفُ اثنينِ ، أو واوُ جماعةٍ ، أو ياءُ المخاطبةِ[2] .

وإذا كان الذى اتَّصل به نونَ التوكيدِ ، ففاعلُه كذلك ضميرٌ مستترٌ وجوبًا[3] ، وهذه القاعدةُ تُسَهِّلُ على الطالبِ إعرابَ الفعلِ الأمرِ .

ومثالُ استتارِ ضميرِ الفاعلِ وجوبًا ، في الفعلِ الأمرِ :

تقولُ : اقْضِ ، وادْعُ ، واضْرِبَنَّ .

فكلُّ فعلٍ من هذه الأفعالِ الثلاثةِ فاعلُه ضميرٌ مستترٌ وجوبًا ، تقديرُه « أنت » .

---

(١) اعلم – رحمك الله – أن الضمير ينقسم بحسب ظهوره فى الكلام واستتاره[*] إلى ضمير بارز ومستتر .
فالضمير البارز : ما له صورة فى اللفظ ، ظاهرة فى التركيب نطقًا وكتابة ، ويكون للرفع والنصب والجر ، مثل : هو – أنا – التاء ، فى نحو : قمتُ .
والضمير المستتر : ما ليس له وجود ظاهر فى اللفظ نطقًا وكتابة ، وهو دائمًا يكون للرفع ، نحو : احْتَرِمْ أستاذَك . ففاعل الفعل « احترِم » مستتر فيه « تقديره « أنت » .
وينقسم الضمير المستتر إلى قسمين :
١ – ضمير مستتر وجوبًا .
٢ – وضمير مستتر جوازًا .
ويمكن معرفة نوع الاستتار عن طريق تقدير الضمير المستتر ، فإذا كان تقديره « أنا – نحن – أنت » فإن الاستتار يكون واجبًا ، وأما إذا كان تقديره « هو » ، و« هى » ، فيَغْلِبُ أن يكونَ الاستتارُ جائزًا .

(٢) فتكون هذه الضمائر هى الفاعل .

(٣) وذلك لأن نون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب ، وليست ضميرًا ، بخلاف نون النسوة فهى ضمير رفع متحرك ، كما سبق .

(*) الاستتار المراد به هنا : الاختفاء .

ثم قال المؤلفُ رحِمه اللهُ : والمضارعُ[١] ما كان في أوّلِه إحدى الزوائدِ الأربعِ التي يجمَعُها قولُك : « أَنَيْتُ » ، وهو مرفوعٌ أبدًا ، حتى يَدْخُلَ عليه ناصبٌ ، أو جازمٌ .

والمضارعُ له علامةٌ متَّصلةٌ ، وعلامةٌ منفصلةٌ[٢] :

أولًا : العلامةُ المنفصلةُ : وهي « لَمْ »[٣] .

فكلُّ كلمةٍ تَقْبَلُ « لم » فهي فعلٌ مضارعٌ ، قال ابنُ مالكٍ رحِمه اللهُ :

* فعلٌ مُضارِعٌ يَلِي لم كيَشَمْ[٤] *

مثالُ ذلك : يقومُ . فإنها تَقْبَلُ « لم » ، فتقولُ : لم يَقُمْ .

أمَّا « قام » فإنها لا تَقْبَلُها[٥] .

وأمَّا ما ورَد من قولِ الشاعرِ :

وجوَّزُوا دخولَ لَمْ على المُضِي كلَمْ أَتَى ولَمْ سَعَى ولَمْ رَضِي

فهو بيتٌ موضوعٌ مصنوعٌ ، فـ « لم » لا تدخُلُ إلا على الفعلِ المضارعِ .

---

(١) اعلم – رحمك الله – أن للفعلِ المضارعِ حُكْمَيْنِ : حكمًا باعتبارِ أوله ، وحكمًا باعتبار آخره .
فأما حكمه باعتبار أوله فإنه يضم تارة ، ويفتح أخرى ، فيضم إن كان الماضي أربعة أحرف ، سواء كانت كلها أصولًا ، نحو : دَحْرَجَ يُدَحْرِجُ ، أو كان بعضُها أصلًا ، وبعضها زائدًا ، نحو : أَكْرَمَ يُكْرِمُ . فإن الهمزة فيه زائدة ؛ لأن أصله « كَرُمَ » .
ويفتح إن كان الماضي أقل من الأربعة أو أكثر منها ، فالأول نحو : ضَرَبَ يَضْرِبُ ، وذَهَبَ يَذْهَبُ ، ودَخَلَ يَدْخُلُ .
والثاني نحو : انْطَلَقَ يَنْطَلِقُ ، واسْتَخْرَجَ يَسْتَخْرِجُ .
وأمَّا حكمه باعتبار آخره : فإنه تارة يبنى على السكون ، وتارة يبنى على الفتح ، وتارة يعرب ، فهذه ثلاث حالات لآخره ، سيأتي الكلام بالتفصيل عنها ، إن شاء الله .

(٢) أي : علامة متصلة بلفظه ، وعلامة منفصلة عنه . وسيتضح ذلك بذكر هاتين العلامتين .

(٣) وتقدم أيضًا ذكر علامتين أُخْرَيَيْنِ مُنْفَصِلَتَيْنِ ، يختصان بالدخول على الفعل المضارع ، هما السين، وسوف .

(٤) الألفية ، باب الكلام وما يتألف منه ، البيت رقم (١٢) .

(٥) ولذا كانت « يقوم » فعلًا مضارعًا ، ولم تَكُنْ « قام » كذلك .

ثانيًا : العلامةُ المتصلةُ :

قال المؤلفُ رحمه اللهُ فيها : والمضارعُ ما كان في أوّلِه إحدى الزوائدِ الأربعِ ، يجمعُها قولُك : « أنيتُ »[1].

قولُه رحمه اللهُ : يجمعُها قولُك : أنيتُ . اختار المؤلفُ « أنَيْتُ » ؛ لأنها أحسنُ من « نَأَيْتُ » ؛ لأنَّ « نأيْتُ » بمعنى « بَعُدْتُ » ، لكن « أنَيْتُ » من « الإِنَى »[2].

ومرادُ المؤلفِ رحمه اللهُ : أنَّ هذه الحروفَ الزوائدَ الأربعةَ إذا كان أحدُها في أولِ الكلمةِ فهي فعلٌ مضارعٌ .

(١) سُمِّيت هذه الحروف الأربعة بالأحرف الزوائد ؛ لزيادتها على الفاء والعين واللام المُسمَّيات بالميزان الأصلي ؛ فإن « يَقُوم » على وزن « يَفْعُل » – بسكون الفاء ، وضم العين – إذ أصله « يَقْوُم » على وزن « يَنْصُر » ، نُقِلَت حركة الواو إلى الساكن قبلها ، فصار « يَقُوم » على وزن « يَدُوم » .
والقاف تُسمَّى فاء الكلمة ؛ لكونها في مقابلة فاء « يَفْعُل » ، والواو تُسمَّى عين الكلمة ، والميم تسمى لام الكلمة ؛ لكونهما في مقابلة العين واللام في « يَفْعُل » . فهذه الحروف الثلاثة هي الأصول ، فتعيَّن زيادة الياء ، ومثلها الهمزة والنون والتاء .
وذكر السيوطي رحمه الله تعالى في كتابه « الأشباه والنظائر » : أن الدليل على أن الحروف الزوائد أربعة ، هي « الهمزة ، والنون ، والياء ، والتاء » هو الاستقراء التام .
وهذه الحروف الزوائد الأربعة ذكر ابن هشام رحمه الله في القطر ص ٢٦ أنها تُسمَّى أحرف المضارعة .

(٢) أَنَى الشيءُ يَأْنِي – كـ « رَمَى يَرْمِي » – أَنْيًا وأَنَاءً وإِنًى – بالكسر – وهو أَنِيٌّ كـ « غَنِيّ » : حان وقَرُب ، يقال : أَنَى لك أن تفعَلَ ، وألم يَأْنِ لك أن تفعَلَ .
وأَنَى أيضًا بمعنى : أدرك .
وانظر مُختار الصِّحاح ، والقاموس المحيط ، والمعجم الوسيط (أن ى) .
ولقد جمع النحويون هذه الأحرف الأربعة الزائدة في الفعل المضارع في أكثر من كلمة ، نحو : « أَنَيْتُ ، نَأْتِي ، أَتَيْنَ ، يَأْتِين(*) ، نَأَيْتُ » .
غير أن المؤلف رحمه الله اقتصر على « أَنَيْتُ » ؛ تفاؤلًا بإدراك الطالب بُغْيَتَه من هذا المتن المبارك . قاله بعض الشُّرَّاح .
وجَمْعُ المؤلف رحمه الله هذه الأحرف الأربعة في كلمة واحدة ، هو من عادة المُصنِّفين ؛ فمن عادتهم أن يجمعوا المُتناثِر في كلمة أو جملة ؛ وذلك لأنه أَدْعَى لحفظه ، وعدم تفَلُّته .

(*) أَتَن بالمكانِ يَأْتِن أَتْنًا وأُتُونًا : أقام وثبَتَ . وانظر القاموس المحيط (أ ت ن) .

ومثالُ ذلك : « أَقُومُ » . فعلٌ مضارعٌ ؛ لأنه في أوَّلِه حرفٌ من الحروفِ الزوائدِ ، وهو الهمزةُ ، وإذا بُدِئَ الفعلُ المضارعُ بالهمزةِ فإنه يكونُ للمتكلِّمِ(١) ، ويكون فاعلُه مستترًا وجوبًا ، تقديرُه : « أنا » .

ومثالُه أيضًا : نقومُ . فعلٌ مضارعٌ ؛ لأن في أوَّلِه حرفًا من الحروفِ الزوائدِ ، وهو النونُ ، وإذا بُدِئَ الفعلُ المضارعُ بالنونِ فإنه إمَّا أن يكونَ للمتكلِّمين ، أو للمتكلِّمِ المعظِّمِ نفسَه(٢) ، ويكونُ فاعلُه مستترًا وجوبًا ، تقديرُه : « نحن » .

ومثالُه أيضًا : يَقُومُ . فعلٌ مضارعٌ ؛ لأنَّ في أولِه حرفًا من الحروفِ الزوائدِ « الياءَ » ، وإذا بُدِئَ الفعلُ المضارعُ بالياءِ فإنَّه يكونُ للغائبِ(٣)، ويكونُ فاعلُه مستترًا جوازًا ، تقديرُه : « هو » .

ومثالُه أيضًا : تَقُومُ . فعلٌ مضارعٌ ؛ لأنَّ في أولِه حرفًا من الحروفِ الزوائدِ ، وهو التاءُ ، وإذا بُدِئَ بالتاءِ فهو للمخاطبِ(٤) ، وفاعلُه مستترٌ وجوبًا ، تقديرُه : « أنت » .

---

(١) فحرفُ الهمزة يشترط فيه أن يكون للمتكلم ، مُذكَّرًا كان أو مُؤنَّثًا .
فالهمزة في « أقوم » للمتكلم ، بخلاف همزة « أكْرَمَ » فإنها للغائب ، تقول : أكْرَمَ زيدٌ عمْرًا ، فلذا دخلَت على الماضى .

(٢) فيشترط في حرف النون أن يكون للمتكلم المُعَظِّم نفسه ، أو للمتكلم الذى يكون معه غيره .
فالنون في « نقوم » للمتكلم المعظِّم نفسه ، أو معه غيره ، بخلاف نون « نَرْجس » فإنها للغائب ، فلذا دخلت على الماضى ، تقول : نَرْجس زيدٌ الدَّواءَ . إذا جعل فيه النَّرْجِس(*) .

(٣) فيشترط في الياء التحتية أن تكون للغائب .
فالياء في « يقوم » للغائب ، بخلاف ياء « يَرْنَأَ »(**) ؛ فإنها تكون للغائب والمتكلم ، فلذا دخلت على الماضى ، تقول : يَرْنَأَ زيدٌ الشَّيْبَ ، ويَرْنَأْته . إذا خضبْته بالحِنَّاء .

(٤) فيشترط في التاء أن تكون للمخاطب ، أو للغائبة .
فالتاء في « تقوم » للغائبة ، أو للمخاطب ، بخلاف تاء « تَعَلَّمَ » فإنها للغائب ، فلذا دخلت على =

(*) النَّرْجِس : بفتح النون وكسرها : نبت ذو رائحة طيبة . وانظر القاموس المحيط (رج س) ، والمعجم الوسيط (ن ر ج س) .

(**) يَرْنَأَ : صَبَغَ باليُرَنَّاء . واليُرَنَّاء - بالضم والمدِّ - : الحِنَّاء . وانظر القاموس المحيط (ى ر ن أ) .

إذن : كلُّ ما كان تقديرُه : « أنا » ، أو « أنت » ، أو « نحن » فهو مستترٌ وجوبًا ، وما كان تقديرُه : « هو » ، أو « هى » فهو مستترٌ جوازًا .

هذا ما لم يَتَّصِلْ به ألفُ الاثنين ، أو واوُ الجماعةِ[1] ، فيكونُ الضميرُ بارزًا .

وخرَجَ بقولِه رحمه اللَّهُ : إحْدَى الزَّوائِدِ . الأفعالُ ، نحوُ :

« تَعِب » ، فهو وإن كان فى أوَّلِه التاءُ ، ولكنها ليست بزائدةٍ ، بل هى من أصلِ الكلمةِ ؛ لأنك تقولُ : وَزْنُ « تَعِبَ » : « فَعِلَ » .

« يَبِسَ » ، فهو ليس فعلًا مضارعًا ، وإن كان أولُه ياءً ، لكنَّها أصليةٌ .

« أَيِسَ » لأنَّ الهمزةَ أصليةٌ .

« نَعِسَ » ليْسَتْ فعلًا مضارعًا ؛ لأن النونَ أصليةٌ[2] .

ولكن قد يقولُ قائلٌ : ما تقولون فى الفعلِ « أكْرَمَ » ، فعلٌ ماضٍ ، والهمزةُ زائدةٌ ؛ لأنها من « كَرُمَ » ، يقالُ : كَرُمَ فلانٌ . أى : صار كريمًا ؟

نقولُ : إلا إذا كانت الزائدةُ للتعديةِ[3] ، مثلَ : أكْرَمَ ، وأَنْجَدَ - أى : دخَل فى

= الماضى ، تقول : تَعَلَّمَ زيدٌ المسألة .

والخلاصة : أن هذه الأفعال الأربعة « أقوم ، ونقوم بالنون ، ويقوم بالتحتية ، وتقوم بالفوقية » كلُّها أفعال مضارعة ؛ لوجود حرف الزيادة فى أولها .

والاستتار واجب فى هذه الأفعال إلا المبدوء بالياء ، وتاء الغائبة ؛ فإن الاستتار فيهما جائز ، لا واجب .

وقد تقدم أن الضابط فى وجوب الاستتار وجوازه : أنه إذا كان تقدير الضمير المستتر بـ « أنا - نحن - أنت » ، فإن الاستتار يكون واجبًا ، أما إذا كان تقديره بـ « هو - هى » فيغلب أن يكون الاستتار جائزًا .

ولذلك كان الاستتار واجبًا فى « أقوم ، نقوم ، تقوم للمخاطب » ؛ لأن تقدير الضمير المستتر فيها على التوالى : « أنا - نحن - أنت » .

ولذلك أيضًا كان الاستتار جائزًا فى : « يقوم - تقوم للغائبة » ؛ لأن تقدير الضمير المستتر فيهما على التوالى : « هو - هى » . واللَّه أعلم .

(١) وكذلك « نا الفاعِلِين » ، و« ياء المخاطبة » ، و« نون النسوة » .

(٢) ولذلك نقول : إذا لم تكن الحروف الأربعة زائدة ، بل كانت من أصل الفعل ، نحو : « أكل ، ونَقَل ، وتَقَلَ ، ويَنَعَ » ، كان الفعل ماضيًا ، لا مضارعًا .

(٣) أى : تجعل الفعل بدلًا من كونه لازمًا ، تجعله متعدِّيًا . =

نَجْدٍ[1] – وما أشْبَهَها ، فلا تَدُلُّ على أنه مضارعٌ ؛ لأنَّ هناك علامةً للماضى داخلةً عليه ، وهى تاءُ التأنيثِ الساكنةُ ، فتقولُ : أَكْرَمَتْ هندُ .

أو تاءُ الفاعلِ « أَكْرَمْتُ »[2]، فهذا يَمْنَعُ أن يكونَ فعلًا مضارعًا[3] ، لكن كما فهِمْتُم ، هذا الكتابُ مُخْتَصرٌ للمبتدِئِينَ ، والمبتدئُ يَأْخُذُ العلمَ شيئًا فشيئًا ؛ لأنه لو أَخَذَه فى مرةٍ واحدةٍ غَصَّ .

ويقولُ العامَّةُ مثلًا حقيقيًا : مَن كَبَّرَ اللُّقْمةَ غَصَّ[4] ، ومَن صَغَّرَ شبِعَ . على كلِّ حالٍ : الفعلُ المضارعُ ما كان فى أوَّلِه إحدى الزوائدِ الأربعةِ ، يَجْمَعُها قولُك : « أنَيْتُ » . وهذه هى العلامةُ المتصلةُ ، وعرَفْتُم الأمثلةَ .

= والفعل اللازم هو : ما استقر حدوثه فى نفس الفاعل ، واكتفى بفاعله ، ولا يَتَعَدَّاه ، نحو : أَزْهَر النباتُ ، كرُمَ فلانٌ .

والفعل المتعدِّى هو : ما تجاوز حدوثه من الفاعل إلى المفعول به ، نحو : بَرَيْتُ القَلَمَ ، أَكْرَمْتُ زيدًا .

فاتضح الآن من المثال الثانى الذى مثّلنا به « كَرُمَ فلانٌ – أَكْرَمْتُ فلانًا » كيف كانت الهمزة – وهى زائدة – للتعدية .

(١) جاء فى المعجم الوسيط ٩٣٨/٢: أَنْجَدَ : أَتَى نَجْدًا .

(٢) فكلٌّ من تاء التأنيث الساكنة وتاء الفاعل من علامات الفعل الماضى ، قال ابن مالك رحمه الله فى ألفيته :

وماضِىَ الأفعالِ بالتَّا مِزْ

المراد بقوله : بالتا . تاء الفاعل وتاء التأنيث الساكنة ، يفهم من قوله رحمه الله فيما سبق فى ألفيته :

بتا فَعَلْتَ وأَتَتْ

(٣) ومما يمنع أيضًا أن يكون الفعل « أكرم » مضارعًا : أنه لم يأْت للدلالة على المعنى الذى ذُكر فى الفعل المضارع المبدوء بالهمزة .

فالفعل المضارع المبدوء بالهمزة كان يدل على المتكلم مذكرًا أو مؤنثًا ، بينما الفعل « أكرم » يدل على الغائب . والله أعلم .

(٤) قال ابن الأثير فى النهاية (غ ص ص) : يُقالُ : غَصِصْتُ بالماءِ أَغَصُّ غَصَصًا ، فأنا غاصٌّ وغَصَّانُ : إذا شَرِقْتَ به ، أو وقَف فى حَلْقِك ، فلم تَكَدْ تُسِيغُه . اهـ

وقال الرازى فى مختار الصِّحاح (غ ص ص) : والغَصَصُ – بفتحتين – مصدرُ غَصِصْتُ بالطعام – بالكسر – أَغَصُّ غَصَصًا ، فأنا غاصٌّ به ، وغَصَّانُ .

وله علامةٌ أخرى منفصلةٌ ، وهي « لم » ، أو « السينُ » ، أو « سوف » ، فإذا وجَدْتَ كلمةً مُبْتَدَئَةً بأحدِ هذه الحروفِ الثلاثةِ فهي فعلٌ مضارعٌ . وهناك علاماتٌ أخرى لا داعيَ لذكرِها[١] .

* * *

ثم قال المؤلفُ رحمه اللهُ تعالى : وهو مرفوعٌ أبدًا[٢] .

فكلُّ فعلٍ مضارعٍ مرفوعٌ ، إما لفظًا[٣] ، وإمَّا تقديرًا[٤] ، وإمَّا بالحركةِ[٥] ، وإمَّا بالحرفِ[٦] .

فالمضارعُ مرفوعٌ أبدًا[٧] ، وعلاماتُ الرفعِ سبقَتْ ؛ لأنَّ هذا الكتابَ مبنيٌّ بعضُه على بعضٍ .

فـ « يَضْرِبُ » آخرُه صحيحٌ ، ولم يتَّصِلْ بآخرِه شيءٌ ، فيُرْفَعَ بالضمةِ الظاهرةِ .

---

(١) وذلك نحو : « قد » ، وقد تقدم ذكر ذلك ص ٧٩ .
(٢) هذا مُبْتَدَأُ الكلام على الفعل المضارع باعتبار آخره .
(٣) يعني : بالضمة الظاهرة .
(٤) يعني : بالضمة المقدرة .
(٥) يعني : بالضمة ، وذلك في الفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء ، كما تقدم ص ١١٩.
(٦) يعني : بثبوت النون ، كما في الأفعال الخمسة ، كما تقدم ص ١٤٣.
(٧) المراد هنا ليست أبدية الرفع ، بل المراد أن الأصل في المضارع أنه مرفوع ، بدليل أن المؤلف والشارح رحمهما الله استثنيا أنه ينصب إذا دخل عليه ناصب ، ويجزم إذا دخل عليه جازم .
وما هو العامل الذي رفع الفعل المضارع ؟
اختلف فيه ، فقيل :
١ - التجرُّد من الناصب والجازم ، وهو الصحيح .
٢ - أحرف المضارعة ، وهي الأحرف الأربعة السابقة .
٣ - مشابهته للاسم في الحَرَكات والسَّكَنات ؛ كـ « يَضْرِب » فإنه على وزن « ضارِب » .
٤ - حلوله محل الاسم .
ورَدُّ هذه الأقوال ، ما عدا الأول يُعْلَمُ من المطوَّلات .

و« يَخْشى » لم يَتَّصِلْ بآخرِه شيءٌ ، لكنه معتَلُّ الآخِرِ ، فيُرْفَعُ بضمةٍ مقدَّرةٍ .

و« يفعلان » اتَّصل بِه ألفُ الاثنين ، فلا يُرْفَعُ بالضمةِ ، ولكن يُرْفَعُ بثبوتِ النونِ ، والألفُ فاعلٌ .

والواوُ فاعلٌ في « يفعلون » ، والياءُ فاعلٌ في « تفعلين » .

وقولُ المؤلفِ رحِمه اللهُ : وهو مرفوعٌ أبدًا . ظاهرُه أنه حتى المبنيُّ مرفوعٌ ، ولكنَّ هذا ليس بصحيحٍ ، فيُستثنَى من قوله رحِمه اللهُ : وهو مرفوعٌ أبدًا . يُستثنَى مسألتان[1] :

المسألةُ الأولى : إذا اتَّصل به نونُ التوكيدِ[2] .

المسألةُ الثانيةُ : إذا اتَّصل به نونُ النسوةِ .

فإذا اتَّصل به نونُ التوكيدِ شديدةً أو خفيفةً ، شديدةً - يعني : مشدَّدةً - وخفيفةً - يعني : مُخَفَّفةً - صار مبنيًّا على الفتحِ ، وإذا اتَّصل به نونُ النسوةِ صار مبنيًّا على السكونِ .

مثالُ اتِّصالِه بنونِ النسوةِ :

- قال تعالى : ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ ﴾ .

« يَتَرَبَّصْنَ » : فعلٌ مضارعٌ ، آخرُه صادٌ[3] ، ولم يُرْفَعْ لاتصالِه بنونِ النسوةِ .

- وقال تعالى : ﴿ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ ﴾ .

فـ« يَكْتُمْنَ » اتَّصلَت به أيضًا نونُ النسوةِ ، ولهذا لم يُنْصَبْ بالفتحةِ .

---

(١) الاستثناء هنا المراد به من كونه مُعْرَبًا ، وليس المراد من كونه مرفوعًا ، والدليل على ذلك أن المسألتين اللتين استثناهما الشارح يكون فيهما الفعل المضارع مبنيًّا ، ولو كان الاستثناء من كونه مرفوعًا لاستثنى من ذلك نصب الفعل المضارع وجزمه .

(٢) ثقيلةً كانت أو خفيفة .

والفرق بينهما : أن الثقيلة تكون مشدَّدة مفتوحة ، والخفيفة تكون ساكنة .

وسيتضح ذلك بالأمثلة التي ذكرها الشارح رحمه الله .

(٣) ساكنة ؛ لأنه مبني على السكون ، لاتصاله بنون النسوة .

- وقال تعالى : ﴿ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ ﴾ .

« يعفون » اتَّصل بنونِ النسوةِ ، ولهذا بُني على السكونِ .

- ومثالُه اتصالِه بنونِ التوكيدِ :

قال اللهُ تعالى : ﴿ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِنَ الصَّاغِرِينَ ﴾ .

هذه الآيةُ اجتمعتْ فيها نونُ التوكيدِ الخفيفةُ والثقيلةُ .

فـ « ليسجنَنَّ » نونُ التوكيدِ الثقيلةُ .

و« ليكونَنْ » نونُ التوكيدِ الخفيفةُ .

- وقال تعالى : ﴿ لَيُنْبَذَنَّ فِي الْحُطَمَةِ ﴾ . « ليُنْبَذَنَّ » نونُ التوكيدِ الثقيلةُ .

- وتقولُ : ليَقُومَنْ زيدٌ . نونُ التوكيدِ الخفيفةُ ، والفعلُ مبنيٌّ على الفتحِ .

- وتقولُ : ليَضْرِبَنَّ زيدٌ . نونُ التوكيدِ الثقيلةُ ، والفعلُ مبنيٌّ على الفتحِ .

قال المؤلفُ رحمه اللهُ : وهو مرفوعٌ أبدًا حتى يَدْخُلَ عليه ناصبٌ ، أو جازمٌ[1] .

ولم يَقُلْ رحمه اللهُ : أو رافعٌ ؛ لأنه الأصلُ .

ولم يَقُلْ : أو خافضٌ . لأن الخفضَ لا يَدْخُلُ على الأفعالِ .

إذَنْ : كلامُ المؤلِّفِ مُحْكَمٌ .

---

(١) يعني رحمه الله : أن الفعل المضارع إذا كان معربًا(*) فهو مرفوع ما لم يدخل عليه ناصب أو جازم ، نحو : يَفْهَمُ محمدٌ .

فـ « يفهم » : فعل مضارع مرفوع ؛ لتجرُّده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

و« محمد » : فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة .

فإن دخل عليه ناصب نصبه ، نحو : لن يَخِيبَ مُجْتَهِدٌ .

فـ « لن » : حرف نفي ونصب واستقبال . =

(*) أي : إذا لم يتصل به نون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة ، أو نون النسوة .

* * *

= « ويخيب »: فعل مضارع منصوب بـ « لن » ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

و« مجتهد » : فاعل مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

وإن دخل عليه جازم جزمه ، نحو : لم يَجْزَعْ إبراهيمُ .

فـ « لم » : حرف نفي وجزم وقلب .

و« يجزع » : فعل مضارع مجزوم بـ « لم » ، وعلامة جزمه السكون .

و« إبراهيم » : فاعل مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

وانظر التحفة السنية للشيخ محمد محيى الدين ص٥٢ .

نَواصِبُ المضارِعِ

نَواصِبُ المضارِعِ(١)

قال المؤلفُ رحمه اللَّهُ تعالى : فالنواصبُ عشرةٌ ، وهي : أنْ ، ولنْ ، وإذنْ ، وكَيْ ، ولامُ كَيْ ، ولامُ الجُحُودِ ، وحتَّى ، والجوابُ بالفاءِ والواوِ ، وأوْ(٢) .

(١) شرع المؤلف رحمه اللَّه في بيان الناصب والجازم ، مقدِّمًا الأول ، على سبيل اللف والنشر المرتب .
والنواصب واحدها ناصب ، ومراد المؤلف رحمه اللَّه : أن النواصب للفعل المضارع لفظًا إذا لم يتَّصِل به إحدى النونين ؛ نون التوكيد ، ونون النسوة ، أو مَحَلاً إذا اتصل به ذلك بنفسها أو بغيرها(*) عشرة .

(٢) اختلف النحاة رحمهم اللَّه في هذه النواصب العشرة على قولين :
القول الأول : أنها تنصب بنفسها ، كما هو عند الكوفيين ، على تفصيل سيأتي إن شاء اللَّه ، وهو الذي اختاره المؤلف والشارح رحمهما اللَّه .
والقول الثاني : أن منها ما ينصب بنفسه ، وهو الحروف الأربعة الأولى : أَنْ ، ولَنْ ، وإذَنْ ، وكَيْ .
ومنها ما ينصب بـ « أن » مضمرة بعده ، وهو الستة الباقية ، وهي تنقسم إلى قسمين :
القسم الأول : وهو الذي ينصب الفعل المضارع بواسطة « أن » مضمرة بعده جوازًا ، وهو حرف واحد ، وهو لام كي .
القسم الثاني : وهو الذي ينصب الفعل المضارع بواسطة « أن » مضمرة بعده وجوبًا ، وهو خمسة أحرف ، هي : لام الجحود ، وحتى ، وفاء السببية ، وواو المعية ، وأو .
وهذا القول بالتفصيل هو مذهب جمهور البصريين .
والفرق عندهم بين الإضمار جوازًا ووجوبًا هو أنَّ :
الإضمار جوازًا : هو الذي يجوز أن تظهر فيه « أنْ » ، فتقول على سبيل المثال جئتُ لأقرأ . يجوز أن تظهر « أن » ، فتقول : جئت لأن أقرأ .
والإضمار وجوبًا : هو الذي لا تظهر فيه « أن » ، ومثال ذلك قوله تعالى : ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ . فلا يصح أن تقول : وما كان اللَّه لأن يعذبهم . لأن الإضمار هنا وجوبًا .
وأمَّا على قول الكوفيين فهي كلها تنصب بنفسها ، فليس هناك حاجة أن تقول على تقدير « أن » جوازًا ، ولا وجوبًا . وهذا من ميزة اتباع الأسهل .

(*) فالفعل المضارع قد يتصل به أحد النونين ، فيكون لفظه مبنيًا ، ولكن محله الرفع أو النصب أو الجزم .
مثال الرفع : قال تعالى : ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ﴾[٢/٢٢٨ : ١-٣] فالفعل « يتربصن » فعل مضارع مبني على السكون ؛ لاتصاله بنون النسوة ، وهو في محل رفع .
ومثال النصب : قوله تعالى : ﴿وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَن يَكْتُمْنَ﴾[٢/٢٢٨ : ٦-١٠] . فـ « يكتمن » فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة ، وهو في محل نصب ؛ لدخول « أن » الناصبة عليه .
ومثال الجزم : قوله تعالى : ﴿وَإِمَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ الَّذِي نَعِدُهُمْ﴾ . =

قولُه رحمه اللَّهُ: النواصبُ عشرةٌ. الدليلُ على انحصارِها بعشرةٍ هو التتبُّعُ والاستقراءُ، فعلماءُ اللغةِ تَتَبَّعوا كلامَ العربِ، فوجَدوا أن الذى يَنْصِبُ الفعلَ المضارعَ عشرةُ أشياءَ فقط.

وقولُه رحمه اللَّهُ: أنْ(١). هذا هو الحرفُ الأولُ.

---

(١) «أنْ» بفتح الهمزة وسكون النون.

قولنا: بفتح الهمزة. احترازًا من «إنْ» بكسر الهمزة؛ فإنها من الجوازم، وستأتى عند الكلام على جوازم الفعل المضارع، إن شاء اللَّه تعالى.

وقولنا: وسكون النون. احترازًا من «أنَّ، وإنَّ» بكسر الهمزة أو فتحها، مع تشديد النون فيهما؛ فإنها ناسخة تنصب الاسم، وترفع الخبر.

وبدأ بها المؤلف رحمه اللَّه؛ لأنها أم الباب، وهى تنصب المضارع لفظًا، والماضى والأمر محلًّا.

مثال المضارع: يعجبنى أن تقوم.

وإعرابه:

يعجبنى: يعجب: فعل مضارع مرفوع؛ لتجرده من الناصب والجازم، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة فى آخره، والنون للوقاية، والياء مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب.

أن: حرف مصدر ونصب واستقبال(*).

تقوم: فعل مضارع منصوب بـ «أن»، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره «أنت».

ومثال الماضى: يعجبنى أن قام زيد.

وإعرابه:

يعجبنى: كما تقدم.

أن: حرف مصدر ونصب واستقبال.

قام: فعل ماض مبنى على الفتح فى محل نصب بـ «أن».

زيد: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. =

= فالفعل «نرينك» فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، وهو فى محل جزم.

(*) سُمِّيت مصدرية؛ لأنها تسبك مع الفعل الذى تدخل عليه بمصدر، فالتقدير فى المثال الذى معنا: يعجبنى قيامك.

وهى حرف استقبال؛ لأنها تُخَلِّص المضارع للاستقبال.

وهى حرف نصب؛ لأنها تنصب الفعل المضارع.

ومثالُه أن تقولَ : أُحِبُّ أن تَفْهَمَ .

في هذه الجملةِ فعلانِ مضارعانِ :

= و « أن » وما بعدها في المثالين في تأويل مصدر ، فاعل « يعجب » ، والتقدير : يعجبني قيامك ، وقيام زيد .

ومثال الأمر : أشرتُ إليه بأن قُمْ .

وإعرابه :

أشرتُ : فعل وفاعل .

إليه : إلى حرف جر ، والهاء ضمير مبني على الكسر في محل جر بـ « إلى » ؛ لأنه اسم مبني لا يظهر فيه إعراب .

بأن : الباء حرف جر ، وأن حرف مصدر ونصب واستقبال .

قُمْ : فعل أمر مبني على السكون في محل نصب ، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا ، تقديره « أنت » ، و « أن » وما بعدها في تأويل مصدر مجرور بالباء ، والتقدير : أشرت إليه بالقيام .

وشرط النصب بـ « أنْ » أمران :

١ - أن تكون مصدرية ، لا زائدة ، ولا مفسِّرة(*) ، فكلاهما لا ينصب الفعل المضارع .

أولًا : « أن » المفسِّرة : إنما تكون « أنْ » مفسِّرةً بثلاثة شروط :

١ - أن يتقدم عليها جملة .

٢ - أن تكون تلك الجملة فيها معنى القول دون حروفه .

٣ - ألاَّ يدخل عليها حرف جر ، لا لفظًا ، ولا تقديرًا .

وذلك كقوله تعالى : ﴿ فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ ﴾ . وكقوله تعالى : ﴿ وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى الْحَوَارِيِّينَ أَنْ آمِنُوا بِي وَ بِرَسُولِي ﴾ . وكقوله تعالى : ﴿ وَانْطَلَقَ الْمَلأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا ﴾ . أي : انطلقت ألسنتهم بهذا الكلام .

ومثال ذلك أيضًا : قولُك : كتبتُ إليه أن يَفْعَلُ كذا . إذا أردتَ بـ « أن » معنى « أي » ، فهذه يرتفع الفعل بعدها ؛ لأنها تفسير لقولك : « كتبت » فلا موضع لها ، ولا لما دخلت عليه ، ولا يجوز لك أن تنصب ، كما لا تنصب لو صرّحْتَ بـ « أي » .

فإذا فُقِد شرط من هذه الشروط الثلاثة لا تكون « أن مفسرة » ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ . فإن المتقدِّم عليها غير جملة .

ونحو قوله تعالى : ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ ﴾ .

فليست « أن » فيها مفسرة لـ « قلت » ، بل لـ « أمرتني » . =

(*) وإنما لم يُقَيِّدها المؤلف رحمه الله بالمصدرية ؛ لأنها هي المتبادِرة عند الإطلاق .

الأولُ : أُحِبُّ . والثانى : تَفْهَمَ .

لكنهما مُخْتَلِفانِ ، الأولُ مرفوعٌ ، والثانى منصوبٌ ؛ وذلك لأنَّ الأولَ لم يَدْخُلْ

= ونحو قولك : كَتَبْتُ إليه بأن افْعَلْ . لأن « أن » دخل عليها حرف جر لفظًا .
ونحو قولك : كَتَبْتُ إليه أن يَفْعَلَ إذا قدَّرْتَ معها الجار - وهو الباء - فتكون مصدرية ، ويجب عليك أن تنصب بها .

ثانيًا : « أنْ » الزائدة :
تكون « أن » زائدةً في ثلاثة أحوال .
١- أن تأتى بعد « لمَّا » ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ ﴾ .
٢- أن تقع بين الكاف ومجرورها ، كقول الشاعر :

كَأَنْ ظبيةٍ(*) تَعْطُو إلى وارِقِ السَّلَمْ(**)

بجر « ظبية » .
٣- أن تقع بين القَسَم ، و « لو » ، نحو قولك : أقسم باللّه أنْ لَوْ يأْتِينى زيدٌ لأَكْرَمْتُه .
« الشرط الثانى من شروط كونها ناصبة : ألا تكون مخفَّفة من الثقيلة ، وهي التى تَقَدَّم عليها ما يدل على العلم ، وليس المراد بالعلم هنا لفظ « ع ل م » ، بل ما دل على التحقيق .
فإن تقدم على « أنْ » ما يدل على العلم فهذه مخففة من الثقيلة لا غيرُ ، ويجب فيما بعدها أمران :
أحدهما : رفعه .
والثانى : فصله منها بحرف من حروف أربعة ، وهي حروف التنفيس « السين ، وسوف » ، وحرف النفى ، وقد ، ولو .
فالأول نحو قوله تعالى : ﴿ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ ﴾ .
والثانى نحو قوله تعالى : ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ﴾ .
والثالث نحو : علِمْتُ أن قَدْ يقومُ زيدٌ .
والرابع نحو قوله تعالى : ﴿ أَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهَدَى النَّاسَ جَمِيعًا ﴾ .
وذلك لأن قبله : ﴿ أَفَلَمْ يَيْأَسِ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ . ومعناه فيما قاله المفسِّرون : أفلم يعلم ، وهي لغة النَّخَع(***) ، وهَوَازن ، قال سُحَيْمٌ : =

(*) ورُوى هذا البيت أيضًا برفع « ظبية » ، على أنها خبر « كأنْ » المُخَفَّفة من الثقيلة ، ورُوِى بنصبها على أنها اسمها .
(**) تَعْطُو : تمد عنقها لتتناول .
وارِق السَّلَم : شجر السَّلَم المُورِق ، فإضافة وارق إلى السلم ، من باب إضافة الصفة إلى الموصوف .
(***) النَّخَع ، مُحَرَّكة : قبيلة باليمن . القاموس المحيط (ن خ ع) .

عليه ناصبٌ ، ولا جازمٌ ، والثانيَ دخَلَ عليه ناصبٌ[١] ، ولهذا لو قلتَ : أُحِبَّ[٢] أن تَفْهَمُ[٣] . لَقُلْنا : هذا خطأٌ ؛ لأنك نصَبْتَ ما لم يَدْخُلْ عليه الناصبُ ، ورفَعْتَ ما دخَل

= أَقُولُ لهم بالشِّعْبِ إذْ يَأْسِرُونني ألم تَيْأَسُوا[*] أنّي ابنُ فارِسِ زَهْدَمِ

أي : ألم تعلموا . ويؤيده قراءة ابن عباس (أفلم يتبين) .

وعن الفراء إنكار كون « ييأس » بمعنى « يعلم » ، وهو ضعيف .

المهم أنّ « أنْ » في هذه الأمثلة الأربعة مخففة من الثقيلة ، واسمها محذوف ، والجملة بعدها في موضع رفع على الخبرية ، والتقدير : علم أنّهُ سيكون ، أفلا يَرَوْنَ أنّهُ لا يَرْجِعُ إليهم قولًا ، علِمْتُ أنّهُ قد يقومُ زيدٌ ، أفلم ييأس الذين آمنوا أنّهُ لو يشاءُ اللّهُ لهدى الناس جميعًا .

« فإن كان الذي تقدَّم على « أنْ » ظنًّا ، فيجوز أن تكون مخففة من الثقيلة ، فيكون حكمها ، كما ذكَرْنا ، ويجوز أن تكون ناصبة ، وهو الأرجح في القياس ، والأكثر في كلامهم ، ولهذا أجمعوا على النصب في قوله تعالى : ﴿الٓمٓ ۝ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓاْ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ ٱلْجَنَّةَ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تُتْرَكُواْ﴾ ، قوله تعالى : ﴿تَظُنُّ أَن يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ ۝﴾ .

« فإن لم يسبقها علم ، ولا ظن ، فإنه يتعين كونها ناصبة ؛ كقوله تعالى : ﴿وَٱلَّذِيٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِي خَطِيٓـَٔتِي﴾ .

فالطمع لا علاقة له باليقين ، ولا بالرجحان ، ولذلك عملت « أنْ » في الفعل الداخلة عليه نصبًا .

وبهذا ينتهي الكلام على شروط عمل « أنْ » . والخلاصة أنّ « أنْ » - بفتح الهمزة وسكون النون - أربعة أنواع :

١ - « أنْ » المصدرية ، وهي التي تنصب الفعل المضارع لفظًا ، والفعل الماضي والأمر محلًّا ، بدخولها عليهم .

٢ - « أنْ » التفسيرية .

٣ - « أنْ » الزائدة .

٤ - « أنْ » المخففة من الثقيلة .

وهذه الثلاثة الأخيرة يرفع الفعل بعدها ، ولا يكون منصوبًا . والله أعلم .

وانظر قطر الندى ص ٥٧ - ٦٠ ، وشرح شذور الذهب ص ٢٧٤ - ٢٧٦ ، وشرح الأزهرية ص ١٢٨ ، ١٢٩ ، وشرح الشيخ حسن الكفراوي للآجرومية ص ٤٤ ، وإيضاح المقدمة الآجرومية ص ٩٨ ، ٩٩ .

(١) وهو « أنْ » .

(٢) بنصب « أحب » .

(٣) برفع « تفهم » .

(*) قد رُوي في مكانه : « تعلموا » . فذلك دليل على أنهما بمعنى واحد .

عليه الناصبُ .

إذن : الصوابُ أن تقولَ : أُحِبُّ أن تَفْهَمَ .

وإعرابُها هكذا :

أَنْ : مصدريةٌ ، تَنصِبُ الفعلَ المضارعَ .

تَفْهَمَ : فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ بـ « أَنْ » ، وعلامةُ نصبِه فتحةٌ ظاهرةٌ فى آخرِه ، والفاعلُ ضميرٌ مستترٌ وجوبًا ؛ لأنَّ تقديرَه « أنتَ » .

وقلْنا : إنَّ « أَنْ » حرفُ مصدرٍ ؛ لأنَّها تُسْبَكُ هى وما بعدَها بمصدرٍ ، فقولُك : أحبُّ أن تفهَمَ ، تُسْبَكُ « أَنْ » والفعلُ الذى بعدَها بمصدرٍ ، فتقولُ : أُحِبُّ فهمَك .

ولهذا سمَّيْناها « أَن » المصدريةَ .

مثالٌ آخرُ : أُحِبُّ أَنْ أراكَ مسرورًا .

وإعرابُه :

أُحِبُّ : فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ ؛ لتجرُّدِه من الناصبِ والجازمِ ، وعلامةُ رفعِه الضمةُ الظاهرةُ ، وفاعلُه ضميرٌ مستترٌ وجوبًا ، تقديرُه « أنا » .

أَنْ : مصدريةٌ .

أراكَ : أرى : فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ بـ « أَنْ » ، وعلامةُ نصبِه فتحةٌ مقدَّرةٌ على الألفِ ، منَع من ظهورِها التعذُّرُ .

مثالٌ آخرُ : أُحِبُّ أَنْ أَرْمِيَ .

تقولُ فى إعرابِه :

أُحِبُّ : تقدَّم إعرابُها .

أَنْ : حرفُ مصدرٍ ، ينْصِبُ الفعلَ المضارعَ .

أَرْمِيَ : فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ بـ « أَنْ » ، وعلامةُ نصبِه فتحةٌ ظاهرةٌ فى آخرِه .

فلو قال قائلٌ : لماذا نصَبْتَه بالفتحةِ الظاهرةِ ، وآخرُه حرفُ علةٍ ؟

فالجوابُ : لأنَّ الفتحةَ تَظْهَرُ على الياءِ[1] .

مثالٌ آخرُ : أُحِبُّ أَنْ أَغْزُوَ .

وإعرابُه هكذا :

أُحِبُّ : إعرابُه كما تقدَّم .

أَنْ : حرفُ مصدرٍ ، يَنْصِبُ الفعلَ المضارعَ .

أَغْزُوَ : فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ بـ « أَنْ » ، وعلامةُ نصبِه فتحةٌ ظاهرةٌ في آخرِه .

فلو قال قائلٌ : لماذا نصَبْتَه بالفتحةِ الظاهرةِ ، وآخرُه مُعْتَلٌّ ؟

فالجوابُ : لأنَّ الفتحةَ تَظْهَرُ على الواوِ[2] .

وقولُه رحمه اللَّهُ : لَنْ .

« لن » هي الحرفُ الثاني من حروفِ نصبِ الفعلِ المضارعِ ، ولْنَنْظُرْ قولَك : لن أقومَ .

أولًا : هل هذه الجملةُ منفيةٌ ، أو مُثْبَتةٌ ؟

الجوابُ : منفيةٌ .

ثانيًا : هل المرادُ : لن أقومَ الآنَ – يعني : لستُ قائمًا الآنَ – أولن أقومَ في المستقبلِ؟

---

(١) لخفتها ، كما تقدم عند الكلام على الإعراب التقديرى ص ٩٥ – ١٠٢ .

(٢) لخفتها ، وانظر ما تقدم ص ٩٥ – ١٠٢ .

ومن أمثلة عمل « أن » النصب في الفعل المضارع ، من القرآن .

– قال تعالى : ﴿أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِي﴾ .

– وقال تعالى : ﴿وَأَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ﴾ .

– وقال تعالى : ﴿إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَن تَذْهَبُوا بِهِ﴾ .

– وقال تعالى : ﴿وَأَجْمَعُوا أَن يَجْعَلُوهُ﴾ .

الجوابُ : في المستقبلِ .

ثالثًا : هل تقولُ : لن أقومَ . أو تقولُ : لن أقومُ ؟

الجوابُ : الصحيحُ : لن أقومَ .

إذن : « لن » صار لها ثلاثةُ أمورٍ : حرفُ نفيٍ ، ونصبٍ ، واستقبالٍ .

فهي حرفُ نفيٍ ؛ لأنها نَفَتِ الفعلَ .

وهي حرفُ نصبٍ ؛ لأنّها نصَبَتْه .

وهي حرفُ استقبالٍ ؛ لأنّها حوّلَت المضارعَ الذي للحالِ إلى مستقبلٍ[1] .

ولهذا نقولُ في إعرابِ « لن » : حرفُ نفيٍ ونصبٍ واستقبالٍ .

فإذا قلتَ : لن أقومَ . فإعرابُها هكذا :

لن : حرفُ نفيٍ ونصبٍ واستقبالٍ .

أقومَ : فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ بـ « لن » ، وعلامةُ نصبِه فتحةٌ ظاهرةٌ في آخرِه ، وفاعلُه ضميرٌ مستترٌ وجوبًا ؛ تقديرُه « أنا » .

مثالٌ آخرُ : قال اللّهُ تعالى : ﴿ وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِى ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ ﴾ .

فقال سبحانَه : ﴿ وَلَن يَنفَعَكُمُ ﴾[2] . ولم يَقُلْ : ولن ينفعُكم[3] . ولا : ولن ينفعْكم[4] .

فلم يَرْفَعْ ، ولم يَجْزِمْ ، ونصَبَ لدخولِ « لن » .

---

(١) كقولك : لن أدخلَ البيت . أي : في المستقبل .
فخلّصَت « لن » الفعل المضارع للاستقبال بعد أن كان محتملًا للحال ، فأغنت عن السين وسوف .

(٢) بالنصب .

(٣) بالرفع .

(٤) بالجزم .

مثالٌ آخرُ : قال تعالى في الحديثِ القُدسيِّ : « يا عبادي إنكم لن تبْلُغوا ضَرِّي فتضُرُّوني »(١) .

الشاهدُ : قولُه : « تَبْلُغوا » . وهو منصوبٌ بحذفِ النونِ ؛ لأنه من الأفعالِ الخمسةِ ، وأصلُه : « تَبْلُغُون » ، لكن لمَّا دخَل عليه « لن » حُذِفَت النونُ ، فصار الفعلُ : « لن تَبْلُغوا » .

مثالٌ آخرُ : لن نَتَكلَّمَ .

وإعرابُه هكذا :

لن : حرفُ نصبٍ ، ونفيٍ ، واستقبالٍ .

نتكلَّمَ : فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ بـ « لن » ، وعلامةُ نصبِه الفتحةُ الظاهرةُ ، والفاعلُ ضميرٌ مستترٌ وجوبًا ، تقديرُه « نحن » .

فائدةٌ : ولا تُفيدُ « لن » تأبيدَ النفيِ ، بل هي للنفيِ في الوقتِ الحاضرِ ، والمستقبلُ قد يتغيَّرُ(٢) ، ولهذا بَطَل استدلالُ أهلِ التعطيلِ بقولِه تعالى : ﴿ لَن تَرَانِي ﴾ على انتفاءِ رؤيةِ اللَّهِ في الآخرةِ .

فأهلُ التعطيلِ يقولون : إنَّ اللَّهَ لا يُرَى في الآخرةِ ؛ لأنه قال : ﴿ لَن تَرَانِي ﴾ ولن للنفيِ المؤبَّدِ .

---

(١) مسلم ٤/١٩٩٤ (٢٥٧٧) .

وقال الفيروز آبادي في القاموس المحيط ٢/ ٧٤: الضَّرُّ ، ويُضَم : ضِدُّ النفع ، أو بالفتح مصدر ، وبالضم اسم . اهـ

(٢) قال ابن هشام رحمه اللَّه في شرح قطر الندى ص ٥٣: ولا تقتضي « لن » تأبيدًا ، خلافًا للزمخشري في « أنموذجه »(*) ، بل قولك : لن أقوم . محتمل لأن تريد بذلك أنك لا تقوم أبدًا ، وأنك لا تقوم في بعض أزمنة المستقبل . اهـ

فالنفي بـ « لن » قد يكون محدودًا ، نحو قوله تعالى : ﴿ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴾ .
وقد يكون غير محدود ، نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ لَن يَخْلُقُوا ذُبَابًا ﴾ .

(*) حمله على ذلك اعتقاده في قوله تعالى : ﴿ لَن تَرَانِي ﴾ . أنه لا يرى سبحانه وتعالى ، وهو باطل .

والصحيحُ أنَّ « لن » ليست للنفيِ المؤبَّدِ ، ودليلُ ذلك أنَّ اللَّهَ قال فى أهلِ النارِ : ﴿ وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ﴾ . وقال عنهم ، وهم فى النارِ : ﴿ يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾ ؛ أى : ليُمَوِّتْنا . إذن : تمنَّوه ، ودَعَوْا به .

فإذن : دلَّتِ الآيتانِ على أنَّ « لن » لا تَقْتَضِي التأبيدَ[1] ، وعلى هذا قولُ ابنِ مالكٍ[2] .

ومَنْ رَأَى النفيَ بلَنْ مُؤَبَّدَا فقولَهُ ارْدُدْ وسِواه فاعْضُدَا

وقولُه رحمه اللَّهُ : إِذَنْ[3] . هى الحرفُ الثالثُ من نواصبِ الفعلِ المضارعِ ،

---

(١) ومما يدل على ذلك أيضًا ما ذكره ابن هشام رحمه اللَّه فى مغنى اللبيب ١/ ٣١٣، قال رحمه اللَّه : ولو كانت « لن » للتأبيد لم يُقَيَّدْ مَنفِيُّها باليوم فى ﴿ فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنسِيًّا ﴾ ، ولكان ذكر الأبد فى : ﴿ وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا ﴾ تكرارًا ، والأصل عدمه . اهـ

ومما يدل على ذلك أيضًا قولُه تعالى : ﴿ لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى ﴾ . فقد حدَّدوا مدة عكوفهم برجوع موسى ، مما يدل على أن « لن » لا تفيد التأبيد .

(٢) فى الكافية .

(٣) هى حرف بسيط عند الجمهور ، وقيل : حرف مُرَكَّب ، فقيل : من « إذ » بسكون الذال ، وأن المصدرية ، نُقِلَت حركة الهمزة من « أن » إلى ذال « إذ » ، ثم حذفت الهمزة ، فصارت « إذن » وهذا كلام الخليل بن أحمد .

وقيل : هى مركبة من إذا ، وأن ، فحذفت همزة « أن » ، ثم ألف « إذا » ؛ لالتقاء الساكنين ، فصارت « إذن » . وهذا قول أبى على الرندى .

قال رضى الدين شارح الكافية : والذى يلوح لى ، ويغلب على ظنى أن أصلها « إذ » - بسكون الذال - وهو الظرف المختص وضعًا بالزمان الماضى ، ثم حُذِفَت الجملة التى تضاف إليها « إذ » ، وعُوِّضَ عنها التنوين ، ثم فُتِحَت الذال ليكون فى صورة ظرف منصوب ، ثم جُعِلَ صالحًا لجميع الأزمنة ، بعدَ ما كان مختصًا بالماضى ضُمِّنَ معنى الشرط . اهـ

قال الشيخ محمد محيى الدين فى أوضح المسالك ص ١٤٨ ، حاشية ١ : وهذا الكلام أشبه الأشياء بالتَّكَهُّنات التى نحب ألا تُلْقِيَ إليها بالًا . اهـ

واخْتُلِف هل تُرْسَم بالنون ، أو بالألف ، فذهب المبرِّد إلى أنها ترسم نونًا ، حتى إنه قال : أشتهى أن تُكْوَى يَدُ من يكتبها بالألف ؛ لأنها مثل « أن » ، و « لن » .

وقيل : « تُرْسَمُ » ألفًا مطلقًا . وهذا هو مذهب الجمهور ، وكذا رُسِمت فى المصاحف .

وقيل : إن نصبت رُسِمت بالألف ، وإن أُهْمِلَت رُسِمت بالنون ؛ للفرق بينها وبين « إذا » الظرفية ؛ =

ويُشترطُ لنصبِ المضارعِ بها ثلاثةُ شروطٍ :

١- أن تكونَ في أولِ الجملةِ[١] .

٢-أن تكونَ مُتَّصِلةً بالفعلِ ، بحيث لا يُفْصَلُ بينَها وبينَ الفعلِ بفاصلٍ إلا اليمينَ .

٣- أن يكونَ الفعلُ بعدَها مُستقْبلًا[٢] .

وعلى هذا يقولُ ابنُ مالكٍ رحمه اللهُ :

ونصبوا بإذنِ المُستقْبلاَ إنْ صُدِّرتْ والفعلُ بعدُ مُوصَلاَ
أو قبلَه اليمينُ[٣] ....

مثالُ المُستوفيةِ للشروطِ : قال رجلٌ لك : سأزورُك غدًا . قلتَ : إذنْ أُكرِمَك .

نُطبِّقُ الشروطَ :

أولًا : هي في صدرِ الكلامِ .

ثانيًا : الفعلُ بعدَها مُستقْبلٌ ؛ لأنَّ الإكرامَ سيكونُ غدًا إذا زارك .

ثالثًا : متصلةٌ بالفعلِ .

= لئلا يقع الالتباس . وهذا هو قول الفرّاء ، وتبعه ابن خروف .
وهذا التفريق فيه نظر ؛ لأن الالتباس موجود أيضًا حالة العمل ؛ لأن العمل في اللفظ ، وليس الشكل لازمًا ، فالفرق في الكتابة محتاج له على العمل أيضًا .
وهذا كله بالنسبة لكتابتها ، أما بالنسبة للفظها عند الوقف عليها ، فالصحيح أن نونها تُبدَلُ ألفًا ؛ تشبيهًا لها بتنوين المنصوب ، وهذا هو اختيار ابن هشام في مغني اللبيب ١/ ٢٨ ، والفيروز آبادي في القاموس المحيط ٤/ ١٩٢.
وقيل : يُوقَف بالنون ؛ لأنها كنون « لن » ، و« إن » . رُوي عن المازنيّ والمبرّد .
وأما معنى « إذن » وعملها فهي حرف جواب ونصب وجزاء ، فأما كونها حرف نصب فظاهر ، وأما كونها حرف جواب ، فلأنها تأتي في صدر الجواب ، وأما كونها حرف جزاء فلأنها يؤتى به جزاء الشيء .
(١) أي : أن تكون في صدر جملة الجواب . وستأتي الأمثلة التي توضح ذلك .
(٢) فلا بد من كون الفعل المضارع الواقع بعدها دالًا على الاستقبال .
(٣) الألفية ، باب إعراب الفعل ، البيتان رقم (٦٨٠ ، ٦٨١) .

مثالُ التى فقَدَت شرطًا من الشروطِ الثلاثةِ :

أولًا : مثالُ التى فقَدَتْ شرطَ الصَّدارةِ :

قال لك قائلٌ : سأزورُك غدًا .

فقلتَ : إنى إِذَنْ أُكْرِمَكَ[1] ، فهذا خطأٌ ، والصوابُ أن تقولَ : إنى إذن أُكْرِمُكَ[2] ؛ لأنَّها ليست مُصَدَّرةً ؛ فقد جاءَتْ فى أثناءِ الجملةِ ، فأولُ الجملةِ هو « إنِّى » .

ولو أجابه قائلًا : إن زُرْتَنى إذن : أُكْرِمَكَ[3] فخطأٌ ؛ لأنَّها أيضًا ليست مُصَدَّرةً ، فالصوابُ إذن أن تقولَ : إن زُرْتَنى إذن أكرمُكَ[4] .

ثانيًا : مثالُ التى فقَدَت شرطَ عدمِ الفَصْلِ :

قال لك قائلٌ : سأزورُك غدًا .

فقلتَ : إذَنْ - حيَّاكَ اللَّهُ - أكرمَكَ[5] .

فهذا خطأٌ ؛ لأجلِ الفاصلِ .

إذَنْ : تقولَ : إذن - حيَّاكَ اللَّهُ - أُكْرِمُكَ[6] .

---

(١) بالنصب .

(٢) بالرفع .

(٣) بالنصب .

(٤) بالرفع . وبناءً على ذلك نقول : إنه يجب رفع الفعل بعد « إذن » إن لم تَتَصَدَّرْ ، إلا أن يكون المتقدِّم عليها حرف عطف - وهو خصوصًا الواو أو الفاء - فقد ذكر ابن عقيل رحمه اللَّه فى شرح الألفية ٢/٣٥٧ أنه يجوز فى الفعل وقتئذ الرفع والنصب ، نحو : وإذَنْ أُكْرِمَكَ ، أو أُكْرِمُكَ ، وقد قُرِئَ : ﴿ وَإِذَنْ لَا يَلْبَثُوا ﴾[*] ، ﴿ فإذًا لَا يُؤْتُوا ﴾[**] والغالبُ الرفعُ ، وبه قرأ السبعةُ .

(٥) بالنصب .

(٦) بالرفع . والرفع هنا مُتَعَيِّنٌ ؛ لأن الفصل لا يُغْتَفَرُ إلا إذا كان الفاصل القسم ، أو « لا » النافية . وهذا هو الذى أصَرَّ عليه ابن هشام رحمه اللَّه فى جميع كتبه . =

(*) سورة الإسراء ، الآية ٧٦، وهذه هى قراءة ابن مسعود .

(**) سورة النساء ، الآية ٥٣، وهذه هى قراءة أبى بن كعب .

إلا إذا كان الفاصلُ القَسَمَ فإنه يَجِبُ النصبُ في هذه الحالةِ .

ومثالُ ذلك : إذا قال لك قائلٌ : سأزُورُك غدًا .

فقلت : إذَنْ واللَّهِ أُكْرِمَكَ[1] . فهذا صحيحٌ ؛ لأنَّ الفصلَ هنا باليمينِ ، وإذا كان الفصلُ باليمينِ فإنه لا يَمْنَعُ النصبَ[2] .

= لكنَّ بعضَ العلماء جعل الفصل بين « إذن » والمضارع مُغْتَفَرًا في مواضع أخرى غير هذين ، فجوَّز ابن عُصْفور الفصل بالظرف أو الجار والمجرور ، نحو قولك : إذن أمامَ الأستاذ - أو في البيت - أكرمَك .
وجوَّز ابن باشاذ الفصل بالنداء أو بالدعاء ، فالأول كقولك : إذن يا محمدُ أُكرِمَك .
والثاني : كقولك : إذن - غفر الله لك - أُكْرِمَكَ .
وجوَّز الكسائي وهشام الفصل بمعمول الفعل المضارع ، نحو قولك : إذن صديقَك أُكْرِمَ .
قال الشيخ محمد محيي الدين رحمه الله في شرح شذور الذهب ص ٢٧٤ ، حاشية : والذي ذهب إليه المؤلف رحمه الله - أي : ابن هشام - من عدم اغتفار الفصل إلا في الحالتين اللتين ذكرهما - خير مما ذهب إليه هؤلاء جميعًا ؛ إذ لم يُسْمَع عن العرب الذين يُحْتَجُّ بكلامهم إعمال « إذَنْ » مع الفصل بشيء مما ذكروه ، زيادةً على ما ذكره هو .
وإنما زادوا هم هذه الأشياء قياسًا على ما ذكره المؤلف ؛ لأنهم وجدوها مما يَكْثُرُ الاعتراض به بين العامل والمعمول - نحو قولك : أرأيت - يا زيد - ما فعل محمد ؟ وقولك : أسَمِعْتَ - غفر الله لك - ما قال خالد ؟ فأجازوا الاعتراض بها بين إذن ومعمولها من أجل ذلك ، والاعتماد في اللغة على النص أقوى من الاعتماد على القياس . اهـ
قلتُ : وهذا واللَّهِ كلامٌ يُنْقَشُ بماء الذهب ، فكما أن العبادة مبناها التوقيف على النص من الكتاب والسنة ، فكذلك اللغة مبناها التوقيف على ما ورد عن العرب .

(١) بالنصب .

(٢) لورود ذلك عن العرب ، ومن ذلك قول الشاعر :
إذَنْ واللَّهِ نَرْمِيَهُمْ بِحَرْبٍ ... تُشِيبُ الطِّفْلَ من قبلِ المشيبِ[*] .
ومما ورد عن العرب أيضًا الفصل به بين « إذن » والفعل المضارع مع بقاء عملها « لا » النافية ، يقول لك أحد إخوانك : سأجتهد في طلب العلم . فتقول له : إذَنْ لا يَخِيبَ سَعْيُك ، أو تقول : إذَنْ واللَّهِ لا يَذْهَبَ عملُك ضَياعًا .

(*) نسب بعض الناس هذا البيت إلى حسان بن ثابت الأنصاري رضي الله تعالى عنه ، وهو في نسخ ديوانه المطبوع بيتًا مفردًا ، لا سابق له ، ولا لاحق ، ولم يذكر معه مَن قيل في شأنه ، وهو من شواهد ابن هشام في أوضح المسالك رقم (٤٩٧) ، وفي شرح القطر رقم (١٣) ، وفي شرح الشذور رقم (١٤٥) .

ثالثًا : مثالُ التى فقَدَتْ شرطَ كونِ الفعلِ المضارعِ الواقعِ بعدَها دالاً على الاستقبالِ .

إذا قال لك قائلٌ : أنا مشتاقٌ إليك ، أُحِبُّ أن أَزورَك ، فقلتَ : إِذَنِ الآنَ أُكْرِمَك . فهذا خطأٌ ؛ لأنَّ الفعلَ غيرُ مستقبَلٍ ، وهى لا تَنْصِبُ إلا إذا كان الفعلُ بعدَها مستقبلًا ، فالصحيحُ أن تقولَ : أُكْرِمُك[١] .

« كيف تُعْرِبُ « إذن » ؟

إذا قلت : إذن أُكْرِمَك[٢] . فإنك تقولُ فى إعرابِها :

إذن : حرفُ جوابٍ ونصبٍ .

فهى حرفُ جوابٍ ؛ لأنَّها تَدُلُّ على الجوابِ .

وهى حرفُ نصبٍ ؛ لأنها تَنْصِبُ الفعلَ المضارعَ[٣] .

« وقولُه رحِمه اللَّهُ : كى . هذا هو الحرفُ الرابعُ من نواصبِ الفعلِ المضارعِ .

فإذا قلتَ لشخصٍ لماذا جئتَ ؟ فقال : كى أَقْرَأَ .

نقولُ : كى : حرفُ نصبٍ ، يَنْصِبُ الفعلَ المضارعَ .

أَقْرَأَ : فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ بـ « كى » .

وهذا الذى ذهَب إليه المؤلفُ رحِمه اللَّهُ هو الصحيحُ ؛ أنَّ « كى » تَنْصِبُ بنفسِها[٤] .

---

(١) ومثالُ ذلك أيضًا : هذا شخص تلا عليك حديثًا ، وعرَفتَ صدقَه ، فقلتَ إقرارًا : إذَنْ تَصْدُقُ . فلا تَنْصِبُ الفعلَ المضارع بعدها ؛ لأنه يتعلق بالحال .

(٢) وإعراب أكرمك : فعل مضارع منصوب بـ « إذن » ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والفاعل مستتر وجوبًا ، تقديره « أنا » ، والكاف ضمير مبنى على الفتح فى محل نصب مفعول به .

(٣) وقد سبق أيضًا أنها حرف جزاء ؛ لأنها يؤتى بها جزاء الشىء .

ومثال ذلك : قال لك أحد إخوانك : سأجتهد فى دروسى . فقلتَ له : إذن تَنجحَ . جوابًا ، وجزاءً له .

(٤) وهو مذهب جمهور الكوفيين ، فهم يرون أن « كى » لا تكون إلا حرفًا مصدريًا ، يَنْصِبُ الفعل =

أمَّا البصريُّون فيقولون : « كى » لا تَنْصِبُ بنفسِها ؛ لأنها حرفُ جرٍّ ، فهى حرفُ تعليلٍ ، والفعلُ بعدَها منصوبٌ بـ « أَنْ » ؛ أى : كى أن(١) .

= المضارع بنفسه دائمًا ، ولا تكون حرف تعليل ، يُنْصَب الفعل المضارع بعده بـ « أن » مضمرة(*)

ويَرُدُّ هذا المذهب ما يلى : قول جميل بن عبد الله بن معمر العذرى : فقالَتْ :

أكلَّ النـاسِ أصْبَحـتَ مانـحًا ... لسانَكَ كَيْمَا أن تَغُرَّ وتَخْدَعَا ؟

الشاهد فيه : قوله : كيما أن تَغُرَّ . فإن ظهور « أن » المصدرية الناصبة للمضارع بنفسها بعد « كى » - فى هذه العبارة - يدل على أنَّ « أَنْ » تكون مضمرة بعد « كى » إذا لم يُصَرَّح بها فى الكلام ، نحو قولك : جئت كى أتعلم(**)

ظهور « أن » بعد « كى » يُعَيِّنُ أن تكون « كى » حرف تعليل ؛ لأنها لو لم تكن حرف تعليل لكانت حرفًا مصدريًا ، وقد عُلِمَ أنَّ « أَنْ » حرف مصدرى لا غير ، فتكون « أن » على هذا مؤكِّدة لـ « كى » ، والتأسيس - أى : كون كل حرف من الحرفين دالاً على غير ما يدل عليه الآخر - أَوْلَى من التأكيد .

٢ - قول العرب : كَيْمَهْ ، كما يقولون : لمه .

وأجاب الكوفيون عن ذلك بأن الأصل : كى يَفْعَلَ ماذا ؟ ويلزمُهم كثرة الحذف ، وإخراج « ما » الاستفهامية عن الصَّدْر ، وحذف ألفها فى غير الجر ، وحذف الفعل المنصوب ، مع بقاء عامل النصب ، وكل ذلك لم يثبت ، نعم وقع فى صحيح البخارى فى تفسير قوله تعالى : ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾﴾ . فيذهب كيما فيعود ظهره طبقًا واحدًا . أى : كيما يسجد ، وهو غريب جدًا ، لا يحتمل القياس عليه . وانظر مغنى اللبيب ١/٢٠٧ .

٣ - قول حاتم :

وأَوْقَدْتُ نارى كى لِيُبْصَرَ ضَوْؤُها ... وأَخْرَجْتُ كَلْبِى وهْوَ فى البيتِ داخِلُهْ

فإن وقوع اللام بعد « كى » دليل على أنها قد لا تكون مصدرية ، والفعل المضارع الذى بعد اللام منصوب بـ « أن » المضمرة ، وذلك لأن لام الجر لا تفصل بين الفعل وناصبه .

(١) ظاهر كلام الشارح رحمه الله أن « كى » عند البصريين لا تكون إلا حرف تعليل ، وأن الفعل بعدها يكونُ منصوبًا بـ « أن » مضمرة وجوبًا ، ولكن هذا الظاهر غير مراد بلا شك ؛ لأن مذهب جمهور البصريين ، ومعهم سيبويه ، أن « كى » تكونُ أحيانًا مصدريةً ، فتنصب الفعل المضارع بنفسها ، وأحيانًا تكون تعليلية ، بمعنى لام التعليل ، والناصب للمضارع حينئذ « أن » مضمرة وجوبًا بعد « كى » . =

(*) فالفرق بين « كى » المصدرية ، و« كى » التعليلية ، أن « كى » المصدرية تكون حرف نصب ، ينصب الفعل المضارع ، و« كى » - التى هى حرف تعليل - حرف جر ؛ لا تنصب الفعل المضارع ، وإنما الذى ينصبه « أن » مضمرة بعدها .

(**) ولا تظهر « أن » بعد « كى » إلا فى الضرورة .

ولكنَّ الصحيحَ ما ذهَب إليه المؤلفُ .

= فعلى ذلك يكون مذهب البصريين أن « كي » قد تكون مصدرية تَنْصِب بنفسها ، وقد تكون حرفَ تعليل ، يُنْصَب الفعل المضارع بعدها بـ « أن » مضمرة .

فيقولون : إنها تكون مصدرية لا غير ، في موضع واحد ، وهو فيما إذا ذُكِر قبلها لام التعليل ، ولم يُذْكَر بعدها « أنْ » .

كما لو قلت : جئتُ لكي أتعَلَّمَ . فهنا يَتَعيَّنُ أن تكون « اللام » تعليلية ، و « كي » مصدرية ؛ لأنك لو جعلت « كي » تعليلية لصرت إلى التأكيد ، ولك مَعْدِل عنه ، والعلماء يرون أن التأسيس خير من التأكيد ، ما لم يكن التأكيد أمرًا ، لا مَنْدوحةَ(*) عنه ، فحينئذ يصار إليه ويقولون : إنها تكون تعليلية ، لا غير في موضع واحد أيضًا ، وهو فيما إذا لم تُسْبَق بلام التعليل ، وتلتها « أن » المصدرية ، وذلك كالمثال الذى مَرَّ علينا قريبًا ، وهو قول الشاعر : كَيْمَا أن تَغُرَّ وتَخْدَعا .

فهنا يتعين أن تكون « كي » حرف تعليل ، و « أن » حرفًا مصدريًّا ؛ لأنك لو جعلت « كي » حرفًا مصدريًّا لصرت إلى التأكيد ، ولك عنه مَعْدِل ، وقد مضت القاعدة في ذلك .

ويقولون : إنَّ « كي » تكون مُحْتَمِلةً للوجهين ، بمعنى أنها تكون صالحة لأن تكون حرف تعليل ، أو حرفًا مصدريًّا ، وذلك في موضعَيْن :

الموضع الأول : إذا لم تُسْبَق « كي » بلام التعليل ، ولم يأتِ بعدها « أنْ » ، ففي هذه الحالة يجوز أن تكون « كي » مصدرية ، ولام التعليل قبلها مُقَدَّرةٌ ، ويجوز أن تكون « كي » حرف تعليل ، و « أن » المصدرية مُقَدَّرة بعدها .

الموضع الثاني : إذا سُبِقَت « كي » بلام التعليل ، وتلتها « أن » المصدرية الناصبة ، فيجوز في هذه الحالة أيضًا أن تكون « كي » مصدرية ، فتكون « أن » مؤكِّدة لها ، ويجوز أن تكون « كي » حرف تعليل ، فتكون هي مؤكِّدة للّام .

وإنما رضيتُ بالتأكيد هنا ؛ لأنه يلزمك ، على كل واحد من الوجهين ، فليس عنه مَعْدِل .

فتحصَّل أن « كي » تكون مصدرية لا غيرُ ، في موضع واحد ، وتكون تعليلية لا غير ، في موضع واحد ، وتكون محتملة للوجهين في موضعين .

وبناءً على ما تقدَّم نقول : إن « كي » حتى تكون حرفًا مصدريًّا ناصبًا لا بد أن تتقدمها لام التعليل لفظًا ، نحو قوله تعالى : ﴿ لِكَيْلَا تَأْسَوْا ﴾(**) .

(*) أي : سَعَة وفُسْحة ، يقال : إن في المعاريض لَمَنْدوحةً عن الكذب . وانظر النهاية لابن الأثير ، ومختار الصِّحاح للرازي (ن د ح) .

(**) وإعراب هذه الآية هكذا :

لكيلا : اللام حرف تعليل « لام كي » ، وكي حرف مصدري ونصب ، « ولا » نافية . =

= أو تتقدمها هذه اللام تقديرًا، نحو قوله تعالى: ﴿كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا﴾(*).

وتسمى «كي» حينئذ مصدرية؛ لتأوُّلها مع ما بعدها بمصدر؛ أي: لعدم إساءتكم، ولقُرة عينها.

فإن لم تتقدم عليها اللام، لا لفظًا، ولا تقديرًا فهي حرف تعليل بمعنى اللام؛ ويكون النصب للفعل المضارع بعدها بـ «أن» مضمرة وجوبًا بعد «كي»، نحو: جئت كي أقرأ العلم(**).

وسُمِّيت حينئذ تعليلية؛ لأنها بمعنى اللام فهي علة لما قبلها؛ أي: جئت لقراءة العلم.

= تأسَوْا: فعل مضارع منصوب بـ «كي»، وعلامة نصبه حذف النون، والواو ضمير مبني على السكون، في محل رفع فاعل.

(*) وإعراب هذه الآية هكذا:

كي: حرف مصدر ونصب.

تقر: فعل مضارع منصوب بـ «كي»، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره.

عينها: «عين» فاعل «تقر» مرفوع بالضمة الظاهرة، و«عين» مضاف، والهاء ضمير مبني على السكون في محل جر مضاف إليه.

(**) وإعراب هذا المثال هكذا:

جئتُ: فعل وفاعل.

كي: حرف تعليل وجر.

أقرأ: فعل مضارع منصوب بـ «أن» مضمرة وجوبًا بعد «كي» التعليلية، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا، تقديره «أنا».

العلم: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

فائدة: يؤخذ من التفصيل السابق أن «كي» قد تذكر في الكلام وحدها، نحو قوله تعالى: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً﴾(*). وقد تذكر مسبوقة باللام فقط، نحو قوله تعالى: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ﴾(**).

وقد تذكر قبل «أن» المصدرية نحو قول الشاعر: كيما أن تَغُرَّ وتَخْدَعا(***).

وقد تذكر مسبوقة باللام، وبعدها «أن» المصدرية، وذلك نحو قول الشاعر:

أَرَدْتَ لكَيمَا أن تَرَى لي عَثْرةً ... ومن ذا الذي يُعطَى الكمالَ فيَكمُلُ(****)

(*) وهنا تكون محتملة لأن تكون مصدرية، ولأن تكون حرف تعليل.

(**) وهنا يتعين أن تكون مصدرية.

(***) وهنا يتعين أن تكون حرف تعليل.

(****) وهنا تكون محتملة لأن تكون مصدرية، ولأن تكون حرف تعليل.

ثم قال المؤلفُ رحِمه اللَّهُ تعالى : ولامُ كى[١] .

« لامُ كى » هى التى تُفِيدُ التعليلَ غالبًا[٢] ، مثلَ أن يقولَ لك قائلٌ : لماذا جئتَ ؟ فتقولُ :

جئتُ لأَقْرَأَ[٣] .

(١) هذا هو الحرف الخامس من حروف نصب الفعل المضارع ، إذا قلنا : إن اللام تنصب بنفسها ، كما هو قول جمهور الكوفيين ، وهو الذى اختاره الشارح رحمه اللَّه .
وأما على قول جمهور البصريين فإن أدوات نصب الفعل المضارع تكون على ثلاثة أقسام :
- قسم ينصب بنفسه . وهو الحروف الأربعة الماضية : أن ، ولن ، وكى(*) ، وإذن .
- قسم ينصب بـ « أن » مضمرة بعده جوازًا ، ولم يذكر المؤلف رحمه اللَّه هنا إلا حرفًا واحدًا ، وهو لام التعليل .
- قسم ينصب بـ « أن » مضمرة بعده وجوبًا ، وهو الحروف الخمسة الباقية ، التى ذكرها المؤلف رحمه الله ، وهى : لام الجحود ، وحتى ، والجواب بالفاء والواو ، وأو .
وإنما أُضْمِرَت « أَنْ » دون غيرها من أدوات النصب ؛ لأنها أم الباب فلذا عمِلَت ملفوظة ، ومُقَدَّرة .
(٢) قول المؤلف رحِمه اللَّهُ : غالبًا . يُوحِى بأن للام كى معانىَ أُخَرَ غير التعليل .
وهذا غير مراد بلا شك ؛ لأنَّ لام « كى » لا تكون إلا للتعليل ، ولكن مع ذلك يمكن أن يوجه كلام الشارح رحمه الله : بأن يقال : إن اللام الداخلة على الفعل المضارع قد يكون معناها توكيد النفى ، وهى التى تُسمَّى بلام الجحود ، وقد يكون معناها الصَّيْرورة ، وتُسَمَّى لام العاقبة ، ولام المآل ، وقد يكون معناها التعليل ، وتسمى لام كي ، وقد يكون معناها التوكيد ، وهى اللام الزائدة .
فلعل الشارح رحمه الله أراد بقوله : « لام كى » اللام الداخلة على الفعل المضارع عمومًا ، على اختلاف أنواعها ومعانيها . والله أعلم .
(٣) ومثالُها فى القرآن :
- قوله تعالى : ﴿ لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ ﴾ .
- وقوله تعالى : ﴿ لِيُعَذِّبَ اللَّهُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ ﴾ .
- وقوله تعالى : ﴿ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ ﴾ .
أمَّا كيفية إعرابها ، فعلى سبيل المثال تقول فى إعراب قوله تعالى ﴿ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ ﴾ : =

(*) و« كى » فيها التفصيل السابق ذكره عن البصريين ، من أنها قد تكون حرفًا مصدريًا ناصبًا ، وقد تكون حرف تعليل ، ينصب الفعل بعده بـ « أن » مضمرة وجوبًا .

وهذه اللامُ يُسَمُّونَها لامَ التعليلِ ، والمؤلفُ يُسَمِّيها لامَ « كي » ؛ لأنها تنوبُ مكانَ « كي »(١) ، فلو حذَفْتَ اللامَ ، وقلتَ : كي أَقْرَأَ . صَحَّ .

وهذه اللامُ نقولُ فيها ، كما قلنا فيما سبقَ : إنَّ اللامَ هي الناصبةُ على رأيِ المؤلفِ . وقال البَصْريُّون : اللامُ حرفُ جرٍّ ، والناصبُ « أن »(٢) .

= لتبين : اللام لام كي ، وتبين : فعل مضارع منصوب بـ « أن » مضمرة أو مقدرة جوازًا ، بعد لام كي ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا ، تقديره : « أنت » .

وهذا الإعراب إنما يكون على قول البصريين ، الذين يجعلون الناصب « أن » مضمرة بعد اللام .

وأما عند الكوفيين فيقولون :

لتبين : اللام لام كي ، وهي حرف نصب ، ينصب الفعل المضارع بنفسه ، وتبين : فعل مضارع منصوب باللام ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا ، تقديره : أنت .

فيجعلون الناصب هو « أنْ » نفسها .

للناس : جار ومجرور متعلق بـ « تبين » .

(١) يعني : في الدلالة على التعليل .

(٢) ولذلك يُؤوَّل الفعل المضارع مع « أن » المضمرة بعد اللام بمصدر ، يكون مجرورًا باللام .

وبذلك يكون من ضمن معاني اللام الجارة التعليل ، وقد ذكر ابن هشام رحمه الله في كتابه « مُغْني اللَّبيب » ١/٢٣٣ اثنين وعشرين معنًى للام الجارة ، منها :

١- موافقة « إلى » ، نحو قوله تعالى : ﴿ بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا ﴾ ، ﴿ كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُسَمًّى ﴾ ، ﴿ وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ ﴾ .

٢- موافقة « على » في الاستعلاء الحقيقي ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ ﴾ . وقوله تعالى : ﴿ دَعَانَا لِجَنْبِهِ ﴾ . وقوله تعالى : ﴿ وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ ﴾ .

٣- موافقة « في » ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾ . وقوله تعالى : ﴿ لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلَّا هُوَ ﴾ .

وقولهم : مَضَى لسبيله .

قيل : ومنه قوله تعالى : ﴿ يَا لَيْتَنِي قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي ﴾ ؛ أي : في حياتي . وقيل : للتعليل . أي : لأجل حياتي في الآخرة .

٤- موافقة « بعد » ، نحو قوله تعالى : ﴿ أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ ﴾ .

وفي الحديث : « صوموا لرؤيته ، وأفطروا لرؤيته »(*) . =

(*) البخاري (١٩٠٩) ، ومسلم ٢/٧٦٢ (١٠٨١) ، الحديث رقم (١٩) من كتاب الصيام .

والتقديرُ : لأَنْ أَقْرَأَ .

ولكنَّ قاعدَتَنا في بابِ النحوِ التي يَنْبَغِي أن نَسيرَ عليها أنه إذا اخْتَلَفَ النحويون في مسألةٍ سلَكْنا الأسهلَ من القولين ؛ لأننا إذا أخَذْنا بالرُّخَصِ في بابِ الإعرابِ فهذا جائزٌ ، فالإعرابُ ليس من بابِ الأمورِ التكليفيةِ التي لا يَجوزُ فيها تَتَبُّعُ الرخصِ .

فالقاعدةُ عندي أنَّ كلَّ قولين من أقوالِ النحوِ في مسألةٍ من المسائلِ : نَسْلُكُ أسهلَهما ، وهنا أيُّهما أسهلُ أن نقولَ : منصوبٌ بـ « أن » مقدَّرةٍ بدلًا من « كي » ، أو منصوبٌ بلامِ « كي » ؟

الجوابُ : بلامِ « كي » أسهلُ ، وهناك بيتٌ يَنْبَغِي أن يُحفَظَ ، هو :

والخُلْفُ[1] إن كان فخُذْ بالأسْهَلِ   في النحوِ لا في غيرِه في الأفضلِ

= ٥- موافقة « من » ، نحو : سمعتُ له صُراخًا .

٦- توكيد النفي ، وهي الداخلة في اللفظ على الفعل المضارع مسبوقة بما كان ، أو لم يكن ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ ﴾ . وسيأتي الكلام عليها بالتفصيل ، إن شاء الله تعالى .

فائدة : اعلم - رحمك الله - أن اللام المفردة عمومًا تَرِدُ في اللغة العربية ، على ثلاثة أقسام :

١- عاملة للجر .   ٢- وعاملة للجزم .   ٣- وغير عاملة .

أولًا : العاملة للجر . فهذه تكون مكسورةً مع كل اسم ظاهر ، نحو : لِزيد ، ولِعمرو ، ومفتوحةً مع كل مُضْمَر ، نحو : لَنَا ، ولَكُمْ ، ولَهُمْ ، إلا مع ياءِ المتكلم فمكسورة .

وللام الجارة اثنان وعشرون معنًى قد سبق ذكر بعضها ، ومن أراد التوسع فليرجع إلى مغنى اللبيب ١/ ٢٣٣ ، وما بعدها .

ثانيًا : اللام العاملة للجزم : وهي اللامُ الموضوعة للطلب ، وحركتها الكسر ، وسُلَيْم تفتحها ، وإسكانها بعد الفاء والواو أكثر من تحريكها ، نحو : ﴿ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي ﴾ .

وقد تُسكَّن بعد « ثُمَّ » ، نحو : ﴿ ثُمَّ لْيَقْضُوا ﴾ . في قراءة الكوفيين وقالون والبَزِّي ، وفي ذلك رَدٌّ على من قال : إنه خاص بالشعر .

ثالثًا : اللام غير العاملة : وهي سبع ، ليس هذا موضع ذكرها ، ومن أرادها فليرجع إلى مغنى اللبيب ١/ ٢٥٤ وما بعدها .

(١) أي : الاختلاف . وانظر المعجم الوسيط (خ ل ف) .

يعنى : فى القولِ الأفضلِ[(١)] .

* * *

ثم قال المؤلفُ رحِمه اللَّهُ : ولامُ الجُحُودِ[(٢)] .

---

(١) ولكن الذى يظهر لى - واللَّه أعلم - هو أن الراجح فى هذه المسألة هو قولُ جمهور البصريين ؛ وذلك لأن اللَّه عز وجل يقول : ﴿ وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ ﴾ . فظهور « أن » المصدرية الناصبة للمضارع بنفسها بعد اللام فى هذه الآية يدل على أن « أن » تكون مضمرة ، إذا لم يُصَرَّح بها فى الكلام ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ . وظهور « أن » بعد اللام يعين أن تكون اللام حرف تعليل ؛ لأنها لو لم تكن حرف تعليل لكانت حرفًا مصدريًا ، وقد عُلِم أن « أن » حرف مصدرى ، لا غير ، فتكون « أن » على هذا مؤكدة للام ، والتأسيس ؛ أى : كون كل حرف من الحرفين دالاً على غير ما يدل عليه الآخر ، أَوْلَى من التأكيد[(*)] . واللَّه أعلم .

(٢) هذه هى بداية الحروف الخمسة التى يُنْصَبُ الفعل المضارع بعدها بواسطة « أن » مضمرة وجوبًا ، وذلك على قول علماء البصرة .

وهى الحرف السادس من الحروف التى تنصب الفعل المضارع بنفسها ، وذلك على مذهب الكوفيين ، وهو الذى اختاره الشيخ الشارح رحمه اللَّه تعالى . فكما حدث الخلاف بين البصريين والكوفيين فى « كى ، ولام كى » هل هما ناصبان بنفسيهما ، أم أنهما ناصبان بـ « أن » مضمرة بعدهما ، فكذلك حدث نفس الخلاف فى لام الجحود .

فذهب علماء البصرة إلى أن الناصب للفعل المضارع بعد لام الجحود هو « أن » المضمرة وجوبًا ، وقالوا : إن لام الجحود حرف جر ، يجر المصدر المؤول من « أن » المضمرة وجوبًا ، والفعل بعدها ، ويتعلق بمحذوف ، وذلك المحذوف هو خبر « كان » .

ومثال ذلك قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ ﴾ .

فاللام : حرف جر ، ويطلعكم : فعل مضارع منصوب بـ « أن » محذوفة ، و « أن » المحذوفة مع مدخولها فى تأويل مصدر ، مجرور باللام ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبرًا لكان .

وتقدير الكلام عندهم : ما كان اللَّه مريدًا لإطلاعكم على الغيب .

فاللام عند البصريين حرف عامل ، يؤتى به لتوكيد النفى على خبر « كان ، أو يكون » ، ولهذا نُسِب إليها الجحد ؛ أى : النفى . =

(*) وانظر ما مضى من الخلاف فى « كى » ، هل هى حرف مصدرى ، أم حرف تعليل ، فما أشبه الخلافين بعضهما البعض .

قولُه : الجُحُودِ . أي : النفيِ ، فلامُ الجحودِ هي اللامُ التي تأتي بعدَما يُفِيدُ النفيَ ، لكن في « كان » ومشتقاتِها ؛ يعني : هي التي تأتي بعدَ كونٍ منْفِيٍّ .

وما معنى : « كون منفي » ؟

الجوابُ : يعني : تأتي بعدَ « ما كان » ، أو « لم يَكُنْ »[1] ، أو « غيرُ كائنٍ » ، أو ما أشبَهَ ذلك ، فهذه تُسمَّى لامَ الجحودِ ؛ يعني : لامَ النفيِ .

ونحن كمُبْتدِئِين نقولُ : ما جاءتْ بعدَ « لم يَكُنْ » ، أو « ما كان » ، ومثالُها : قولُه تعالى : ﴿ مَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾ . وقولُه تعالى : ﴿ لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ ﴾ .

فاللامُ هنا لا يمكنُ أن تقولَ : إنَّها لامُ « كي » .

إذن : ماذا نُسَمِّيها ؟

الجوابُ : نُسَمِّيها لامَ الجحودِ ؛ لأنَّها هي التي تأتي بعدَ النفيِ ؛ بعدَ « لم يَكُنْ » ،

= وأما الكوفيون فذهبوا إلى أن ناصب الفعل المضارع هو لام الجحود نفسها ، وذهبوا مع ذلك إلى أن هذه اللام زائدة لتأكيد النفي ، وأن خبر كان هو الجملة الفعلية المكونة من الفعل المضارع المنصوب مع مرفوعه .

ومثالُ ذلك : قال تعالى : ﴿ لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ ﴾ .

فاللام - فيما قال الكوفيون - حرف زائد للتأكيد ، ويغفر : فعل مضارع منصوب بهذه اللام الزائدة ، وجملة الفعل المضارع ، مع فاعله المستتر فيه في محل نصب ، خبر كان .

ويدل لمذهب البصريين أن من الشعراء مَن صرَّح بالخبر المحذوف الذى يُقَدِّرونه ، حيث يقول :

سَمَوْتَ ولم تكنْ أهلًا لتَسْمُوَ ولكنَّ المُضَيَّعَ قد يُصابُ

واحتج الكوفيون بقول الشاعر :

لقد عَذَلَتْنى أمُّ عَمْرٍو ولم أكُنْ مَقَالَتَها - ما دُمْتُ حيًّا - لِأَسْمَعا

إذ لو كانت « أن » المضمرة هى الناصبة للفعل « أسمع » فى البيت للزم عدم تقدم معمول صلتها ، وهو « مقالتها » عليها ، وهذا ممتنع .

ورُدَّ عليهم بأن « مقالتها » معمول لفعل محذوف ، يفسره « أسمع » ، ونظير ذلك قوله : كان جزائى بالعصا أن أُجْلَدَا .

والصحيح مذهب البصريين ، وعليه الجمهور . والله أعلم .

(١) يعنى : بعد « كان » المنفية بـ « ما » ، و « يكن » المنفية بـ « لم » .

أو « ما كان » .

* إعرابُ قوله تعالى : ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ .

ما : نافيةٌ .

كان : فعلٌ ماضٍ ، ترفعُ الاسمَ ، وتَنْصِبُ الخبرَ .

اللَّهُ : لفظُ الجلالةِ ، اسمُها .

لِيُعَذِّبَهُم : اللامُ لامُ الجحودِ ، وهى تَنْصِبُ الفعلَ المضارعَ ، و « يعذب » فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ بلامِ الجحودِ ، وعلامةُ نصبِه فتحةٌ ظاهرةٌ فى آخرِه[1] .

ثم قال المؤلفُ رحمه اللَّهُ : وحتى[2] .

---

(١) وهذا الإعراب يكون على رأى الكوفيين الذى يجعلون لام الجحود ناصبة بنفسها ، وفى هذه الحالة يكون خبر « كان » الجملة الفعلية المكونة من الفعل « يعذب » مع فاعله ومفعوله .
وأما على رأى البصريين فإن إعراب « ليعذبهم » يكون هكذا :
ليعذبهم : اللام لام الجحود ، حرف مبنى على الكسر ، لا محل له من الإعراب ، ويعذب : فعل مضارع منصوب بـ « أن » مضمرة وجوبًا ، بعد لام الجحود ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والفاعل ضمير مستتر جوازًا ، تقديره : هو ، يعود على اللَّه ، والهاء ضمير مبنى على الضم ، فى محل نصب ، مفعول به ، والميم علامة الجمع ، وأن المحذوفة مع مدخولها فى تأويل مصدر ، مجرور باللام ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر « كان » .
وتقدير الكلام عندهم : وما كان اللَّه مريدًا لعذابهم .

(٢) اعلم أن « حتى » ترد فى الاستعمال على أربعة أوجه :
١ – الوجه الأول : أن يليها اسم مفرد(*) تابعٌ لما قبله فى الإعراب والحُكم ، نحو قولهم :
قدِم الحُجّاجُ حتى المشاةُ ، وقولِهم : غلبك الناسُ حتى الأتباعُ .
ومن شواهد « حتى » العاطفة قول المتلمس أو غيره :

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كي يُخَفِّفَ رَحْلَهُ ... والـزَّادَ حـتـى نَـعْـلَـه أَلْـقَـاهَـا

بنصب « نعله » عطفًا على الصحيفة .
ويجب فى الاستعمال أن يكون التالى لها اسمًا ظاهرًا ، كما يجب فى هذا الاسم أن يكون بعضًا مما قبلها ، تحقيقًا ، أو تأويلًا ، وأن يكون غاية فى زيادة ، أو نقص ، إما حسًا ، وإما معنًى . =

(*) المراد بالاسم المفرد هنا ما ليس جملة ، ولا شبه جملة .

« حتى » تَنْصِبُ الفعلَ المضارعَ ، ومنه قولُه تعالى : ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ . فـ « يرجع » هنا منصوبٌ بـ « حتى » .

وهذا الذى ذَهَب إليه المؤلفُ هو الصحيحُ(١) ؛ لأنه أسهلُ ، والبصريون يقولون :

= و « حتى » هذه حرف عطف .

٢- الوجه الثانى : أن تكون حرف ابتداء ؛ أى : أن تكون حرفًا يُبْتَدَأ به الكلام ، ويستأنف عما قبله ، وهذه تقع بعدها جملة تامة ، إما أن تكون اسمية ، نحو قول جرير :

فما زالَتِ القَتْلَى تَمُجُّ دِماءَها بِدِجْلَةَ حتى ماءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ

فقوله : « ماءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ » جملة اسمية ، والأشكل هو اللون الأحمر المختلط بالسواد .

وكقول الفرزدق :

فَوَا عَجَبًا حتى كُلَيْبٌ تَسُبُّني كأنَّ أباها نَهْشَلٌ أَوْ مُجاشِعُ

وإما أن تكون جملة فعلية ، فعلها ماضٍ ، نحو : شرِب فلانٌ حتى ثَمِلَ . ونحو قوله تعالى : ﴿حَتَّىٰ عَفَوا۟ وَّقَالُوا۟﴾ .

وإما أن تكون جملة فعلية ، فعلها مضارع ، لكن زمنه حالى بالنسبة إلى زمن المتكلِّم ، نحو : نحن نتحدث عن قرب حتى يَسْمَعُ بعضُنا بعضًا .

أو بالنسبة إلى ما قبلها ، نحو قوله تعالى : ﴿وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولُ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ ۗ أَلَآ إِنَّ نَصْرَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ﴾ .

فى قراءة الرفع .

٣- الوجه الثالث : أن يكون بعدها اسم مفرد(*) مجرور بها ، نحو قوله تعالى : ﴿سَلَٰمٌ هِىَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ۝٥﴾ . ويكون الاسم المجرور بها آخر ما قبلها ، كما فى الآية ، أو متصلًا بآخره ، وهى فى هذا الاستعمال حرف جر ، ومعناها الغاية .

٤- الوجه الرابع : أن يقع بعدها الفعل المضارع المنصوب ، وهى موضع كلام المؤلف والشارح رحمهما الله هنا .

وانظر أوضح المسالك لابن هشام ١٥٨/٤ ، حاشية ١ .

(١) وهو أن « حتى » تنصب الفعل المضارع بنفسها ، وهو قول الكوفيين ، وبذلك تكون « حتى » هى الحرف السابع من الحروف التى تنصب الفعل المضارع بنفسها .

واحتج الكوفيون لما ذهبوا إليه بأن « حتى » تقوم مقام « كى » فى نحو قولنا : أطع اللَّه حتى تدخل الجنة . فإن معنى هذا الكلام : أطع اللَّه كى تدخل الجنة . =

(*) أى : ليس جملة ، ولا شبه جملة .

الفعلُ منصوبٌ بـ « أن »[(١)] بعدَ « حتى » ؛ لأنهم يقولون : « حتى » حرفُ جرٍّ[(٢)] .

وعلى هذا نقولُ في قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴾ ؛ نقولُ :

حتى : حرفُ غايةٍ ونصبٍ ، يَنْصِبُ الفعلَ المضارعَ .

يَرْجِعَ : فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ بـ « حتى » ، وعلامةُ نصبِه فتحةٌ ظاهرةٌ في آخرِه[(٣)] .

= أو تقوم مقام « إلى أن » ، كما في قولنا : اذْكُرِ اللَّهَ حتى تَطْلُعَ الشمسُ . فإن معنى هذا الكلام : اذْكُرِ اللَّهَ إلى أن تطلع الشمس .

والشيءُ إذا قام مقام شيءٍ أدّى مُؤدّاه ، فوجب أن تؤدي « حتى » مؤدّى « كي » ، أو « إلى أن » ، وقد اتفقنا على أن « كي » تنصب المضارع بنفسها ، كما اتفقنا على أنَّ « أن » تنصب المضارع بنفسها ، فكذلك ما أدى مؤدّاها ، ووقع موقعها .

وانظر أوضح المسالك ٤/ ١٥٩ ، ١٦٠ ، حاشية ١ .

(١) مضمرة وجوبًا .

(٢) وبناءً على قول البصريين هذا تكون « حتى » هي الحرفَ الثاني ، من الحروف الخمسة ، التي يُنْصَب الفعل المضارع بعدها بواسطة « أن » مضمرة وجوبًا .

وتكون حرف جر ، ويكون المصدر المسبوك من « أن » ، ومدخولها مجرورًا بها ، والجار والمجرور متعلق بما قبلها .

واحتج البصريون لما ذهبوا إليه بأن « حتى » قد جاءت في كلام العرب حرف جر ، تعمل في الأسماء ، نحو قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴾ .

وإذا كانت « حتى » من عوامل الأسماء باتفاق بيننا وبينكم لم يجز أن تكون – مع ذلك – من عوامل الأفعال ؛ لأن عوامل الأسماء لا تكون عوامل في الأفعال ، كما أن عوامل الأفعال لا تكون عوامل في الأسماء[(*)] .

وإنما قلنا : إن العامل في الفعل المضارع النصب بعد « حتى » هو « أن » المصدرية مضمرة ؛ لنُبْقِيَها على حالها الذي ثبت لها بالاتفاق بيننا وبينكم ، وهو أنها تجر الاسم ؛ وذلك لأن « أن » المصدرية تكون في تأويل مصدر مجرور بـ « حتى » . وانظر أوضح المسالك ٤/ ١٦٠ ، حاشية ١ .

(٣) فهذا هو إعراب « حتى » ، والفعل المضارع بعدها ، على رأي الكوفيين ، وأما على رأي البصريين فإن إعراب « حتى » مع مدخولها يكون هكذا : =

(*) فحروف الجر مثلًا تعمل في الأسماء الجر ، ولا عمل لها في الأفعال ، وحروف الجزم تعمل في الأفعال الجزم ، ولا عمل لها في الأسماء .

= حتى : حرف غاية وجر ، بمعنى « إلى » .
يرجع : فعل مضارع منصوب بـ « أن » مضمرة وجوبًا بعد « حتى » ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، و « أن » وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بـ « حتى » ، والتقدير : حتى رجوعه ، والجار والمجرور متعلق بـ « نبرح » .
وبقي مما يتعلق بـ « حتى » التي ينتصب الفعل المضارع بعدها شروط انتصابه بعدها ، كما بقي القول على المعنى الذي تدل عليه « حتى » حينئذ ، ونحن إن شاء اللّٰه تعالى نذكر هذين الأمرين ؛ إتمامًا للفائدة ، فنقول مستعينين باللّٰه تعالى :
أولًا : شروط انتصاب الفعل المضارع بعد « حتى » .
ذكر النحاة أنه يشترط لنصب الفعل المضارع بعد حتى أن يكون دالًا على زمن المستقبل بالنسبة لما قبل « حتى » ، نحو قوله تعالى : ﴿ قَالُوا لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴾ .
بيانه : أن رجوع موسى عليه السلام في قوله تعالى : ﴿ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴾ . مستقبل بالنسبة إلى فعل « البّروح » ، وفعل « العكوف » .
وهذا الشرط سواء كان ما بعدها مُسَبَّبًا عما قبلها ، نحو : اجْتَهِدْ حتى تتفوق .
أو لا ، كما في الآية السابقة ، وكما في قوله تعالى : ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ﴾ .
ثانيًا : المعنى الذي تدل عليه « حتى » حينئذ تكون ناصبة : اتفقت كلمة العلماء على أنَّ « حتى » التي ينتصب بعدها المضارع تأتي بمعنيين .
١ – أن تأتي بمعنى « كي » ؛ أي : أن تفيد التعليل ، ومعنى التعليل كون ما قبل « حتى » علةً في حصول ما بعدها ، نحو قولنا : أسْلِمْ حتى تَدْخُلَ الجنة(٥) . فإن الإسلام علة لدخول الجنة . =

---

(٥) وإعرابه على لغة البصريين :
حتى : حرفُ تعليلٍ وجر ؛ بمعنى « كي » .
تدْخُلَ : فعلٌ مضارع منصوب بـ « أن » مضمرة وجوبًا بعد « حتى » ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا ، تقديره « أنت » ، و« أن » والفعل المضارع « تدخل » في تأويل مصدر مجرور بـ « حتى » ، والتقدير : حتى دخولِكَ الجنة ، والجار والمجرور متعلق بـ « أَسْلِمْ » .
وأما على لغة الكوفيين فإعرابه هكذا :
حتى : حرفُ تعليلٍ ونصب ؛ بمعنى « كي » ، ينصب الفعل المضارع .
تدخلَ : فعل مضارع منصوب بـ « حتى » ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا ، تقديره « أنت » . والله أعلم .

ثم قال المؤلفُ رحمه اللَّهُ : والجوابُ بالفاءِ والواوِ[(١)] .

قولُه رحمه اللَّهُ : بالفاءِ . أى : فاءِ السببيةِ[(٢)] .

وقولُه رحمه اللَّهُ : والواوِ . أى : واوِ المعيةِ[(٣)] .

= ونحو : سأجتهد حتى أتفوق . أى : كي أتفوق .

٢- أن تأتي بمعنى « إلى » ؛ أى : أن تكون بمعنى الغاية ، ومعنى الغاية : كون ما قبل « حتى » ، غاية القضائه – أى : انتهائه – ما بعدها .

ومثاله : ما مر في الآيتين السابقتين ؛ فالتقدير فيهما : إلى أن يرجع إلينا موسى ، وإلى أن يتبين لكم الخيط الأبيض .

ونحو قولك : لأسيرن حتى تطلع الشمس . فإن من يقول ذلك إنما يريد أن سيره ينتهي بطلوع الشمس . وقوله تعالى : ﴿ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ ﴾ . يحتمل كل واحد من هذين المعنيين ، فإنه يجوز أن يكون المراد : قاتلوا الفئة الباغية لكي ترجع إلى أمر الله ، كما يحتمل أن يكون المراد : استمروا في قتال الباغية ، ولا تتركوه إلى أن ترجع وقد زاد ابن مالك في « التسهيل » معنى ثالثًا لـ « حتى » هذه ، وهو أنها تأتي بمعنى « إلاَّ » الاستثنائية ، وخرّج عليه قول الشاعر :

ليس العَطَاءُ مِنَ الفُضُولِ سَمَاحَةً   حتى تَجُودَ وما لَدَيْكَ قَلِيلُ

كما خرّج أتباعُه عليه قول امرئ القيس :

واللَّهِ لا يَذْهَبُ شَيْخِي باطِلًا   حتى أُبِيرَ مالكًا وكاهِلاَ

(١) في هذه العبارة قلب ، والأصل : والفاء والواو في الجواب .

(٢) سُمِّيت هذه الفاء فاء السببية ؛ لأنها تدل على أن ما قبلها سبب في حصول ما بعدها .

(٣) سُمِّيت هذه الواو بواو المعية ؛ لأنها بمعنى « مع » ؛ أى : أن حصول ما قبلها وما بعدها في وقت واحد ، لا يسبق أحدهما الآخر ، ولا يتأخر عنه .

قال الشيخ محمد محيي الدين في أوضح المسالك ٤/ ١٦٩ ، حاشية ٢ : واعلم أن للنحاة في ناصب الفعل المضارع المقترن بفاء السببية ، أو واو المعية خلافًا ، وأن لهم في هذا الموضوع ثلاثة أقوال :

الأول : أن ناصب المضارع حينئذ هو « أن » المصدرية ، وهي مضمرة بعد الفاء والواو ، وهذا مذهب البصريين .

والثاني : أن ناصب المضارع في هذه الحال هو الخلاف بين ما تقدم على الفاء أو الواو ، وما تأخر عنهما . وهذا قول جمهور الكوفيين .

والثالث : أن ناصب المضارع هو الواو والفاء نفسهما ، وهذا قول أبي عمر الجرمي ، وينسب إلى بعض الكوفيين .

هذا هو التحقيق في بيان مذاهب النحاة في هذا الموضوع ، فمن ادعى أن مذهب الكوفيين القول بأن =

فهذان الحرفان إذا كانا جوابًا لواحدٍ من أمورٍ تسعةٍ نُصِب بهما الفعلُ المضارعُ. يَجْمَعُ هذه الأمورَ التسعةَ قولُه :

= ناصب المضارع هو الفاء والواو ، كمن ادعى أن الكوفيين لم يذهبوا إلى أن ناصبه هو الفاء أو الواو ، كلتا الحالتين غير دقيقة ، والدقيق هو الذى أنبأناك به .

فأما الكوفيون فزعموا أن الجواب فى هذه الصورة مخالف لما قبلها ؛ لأن ما قبله أمر ، أو نهى ، أو استفهام ، أو تمن ، أو عرض ، أو نفى ، وما هو الجواب ؟

ليس واحدًا من هذه الأمور ، ألا ترى أنك لو قلت : زُرْنى فأُكْرِمَك . كان ما قبل الفاء أمرًا ، ولم يكن ما بعد الفاء أمرًا .

كذلك لو قلت : لا تَجْهَلْ علينا فنُعاقِبَك . كان ما قبل الفاء نهيًا ، ولم يكن ما بعدها نهيًا ، وكذلك الباقى ، فلما لم يكن بعدها موافقًا لما قبلها وجب أن يكون منصوبًا على الخلاف .

وأما البصريون فقالوا : إنما قلنا : إن المضارع منصوب فى هذه المواضع بـ « أن » المصدرية مضمرة بعد الفاء أو الواو ؛ لأنا وجدنا الفاء - ومثلها الواو - لا تصلح لعمل النصب فى الفعل المضارع ، بل لا تصلح للعمل مطلقًا .

والسبب فى ذلك أن كلاًّ من الفاء والواو ، الأصل فيه أن يكون حرف عطف ، والأصل فى حرف العطف أنه لا يختص بالاسم ، ولا يختص بالفعل ، بل هو مشترك بين الاسم والفعل ، يصح دخوله على كل منهما ، ومن حق الحرف المشترك بين القَبِيلَيْنِ ألا يعمل شيئًا ، فوجب تقدير ناصب غير الفاء والواو ، فقدرنا « أن » المصدرية ؛ لأنها الأصل فى عوامل النصب فى الفعل .

وجاز أن تعمل « أن » المصدرية النصب فى هذا الموضع ، وهى محذوفة ؛ لأن الفاء أو الواو دالة عليها ، وموميئة إليها ، فكأنها موجودة فى الكلام بوجود ما يدل عليها ، وكذلك لك ما قلنا إن « أن » المصدرية تعمل النصب ، وهى مضمرة بعده ، مثل : لام كى ، ولام الجحود ، وحتى ، وأو(*) .

فأما قولكم : إن ناصب المضارع هو مخالفة الجواب لما قبله فإن الخلاف لا يصلح أن يكون عاملاً للنصب فى الفعل ، بل هو الذى دعانا إلى تقدير « أن » ، بسبب أنه دل على أن الثانى لم يدخل فى حكم الأول .

وهذا القدر من البيان كافٍ ؛ لأننا نبنى كلامنا فى مثل هذه المباحث على الاختصار . اهـ

وبهذا الكلام يمكننا أن نقول : إن الفاء والواو إما أن يكونا هما الحرفين الثالث والرابع من الحروف الخمسة التى يُنْصَب الفعل المضارع بـ « أن » مضمرة بعدها وجوبًا ، وذلك على مذهب البصريين .

وإما أن يكونا هما الحرفين الثامن والتاسع من الحروف التى تنصب الفعل المضارع بنفسها ، وذلك على ما اختاره المؤلف والشارح رحمهما الله ، وهو منسوب لبعض الكوفيين .

والله أعلم .

(*) سيأتى - إن شاء الله - الكلام عليها ، بعد الانتهاء من الكلام على الفاء والواو .

مُرْ وادْعُ وانْهَ وسَلْ واعْرِضْ لحَضِّهِمُ   تَمَنَّ وارْجُ كذاكَ النفيُ قد كَمَلا(١)

أولًا : مُرْ . يعني : إذا وَقَعَتِ الفاءُ والواوُ في جوابِ الأمرِ فإنَّ الفعلَ يُنْصَبُ بهما ، تقولُ : أَسْلِمْ فتَدْخُلَ الجنةَ .

وإعرابُه :

أَسْلِمْ : فعلُ أمرٍ .

فتَدْخُلَ : الفاءُ للسببيةِ ؛ يعني : فبسببِ إسلامِك ، و« تَدْخُلَ » : فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ بفاءِ السببيةِ ، وعلامةُ نصبِه فتحةٌ ظاهرةٌ في آخرِه(٢) .

---

(١) ولذلك يقولون : إن فاء السببية ، وواو المعية ينصب بعدهما الفعل المضارع ، بشرط أن يقع كل منهما جواب نفي أو طلب(*) . أما النفي فمعروف ، وأما الطلب فيشمل الأمور الثمانية الباقية التي ذكرها الشاعر ، وهي الأمر ، والنهي ، والدعاء ، والعرض ، والتحضيض ، والتمني ، والرجاء ، والاستفهام .

(٢) المراد بقوله : مُرْ . الأمر ، وهو النوع الأول من أنواع الطلب الثمانية ، والمراد به الطلب الصادر من العظيم لمن هو دونه .

ومثالُ ذلك في الفاء أيضًا : قول الشاعر :

يا ناقُ سِيرِي عَنَقًا فَسِيحًا   إلى سُلَيْمانَ فَنَسْتَرِيحَا

والشاهد في هذا البيت : قوله : « فنستريحا » . حيث نصب الفعل المضارع – الذي هو « نستريح » – =

(*) أي : أن تكون الفاء والواو واقعتين بعد نفي محض ، أو طلب محض .

فأما تقييد النفي بكونه محضًا فسيأتي – إن شاء الله – ذكره عند الكلام على النفي .

وأما تقييد الطلب بكونه محضًا ، فمعناه : أن يكون بصريح الفعل الدال على الطلب بوضعه ، فإن كان الطلب بالمصدر ، نحو قولك : ضَرْبًا زيدًا ، فيَسْتَقِيمُ أمرُه ، أو كان الطلب باسم الفعل ، نحو : صَهْ فيستريحُ القومُ ، أو كان الطلب بما وقع للدلالة على الخبر ، نحو : حَسْبُكَ الحديثُ فينامُ الناسُ . لم يَجُزِ النصبُ .

وقد أجاز الكِسائي النصب بعد الطلب باسمِ الفعلِ أو بما وُضِع للدَّلالة على الخبر .

وذهب ابن جِنِّي وابن عُصْفور إلى جواز النصب بعد اسم الفعل المشتق – أي : الذي فيه لفظ الفعل – كـ « نَزَالِ » ، و« دَرَاكِ » ، دون « صه » ، و« مَهْ » ، ونحوهما ، مما فيه معنى الفعل دون حروفه .

ولم يَسْتَنِدْ هؤلاء إلى سماع عن العرب ، وإنما قالوا ما قالوه قياسًا على فعل الأمر ، وهذا القياس مردود .

وانظر أوضح المسالك ٤/١٦٨ ، حاشية ١ .

ثانيًا : ادْعُ . المرادُ بقولِه : ادْعُ . الدعاءُ[١] ، والدعاءُ مُوَجَّهٌ للهِ عز وجل ، فتقولُ : ربِّ وَفِّقْنى فأعملَ صالحًا .

الدعاءُ فى قولِك : وَفِّقْنى .

وإعرابُ « فأعْمَلَ » هكذا :

الفاءُ للسببيةِ ، وأعملَ : فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ بفاءِ السببيةِ ، وعلامةُ نصبِه الفتحةُ الظاهرةُ فى آخرِه[٢] .

ومثالُ ذلك أيضًا : قولُ الشاعرِ :

رَبِّ وَفِّقْنى فلا أَعْدِلَ عَنْ   سَنَنِ الساعِينَ فى خيرِ سَنَنْ[٣] .

= بـ « أن » مضمرة وجوبًا ، بعد فاء السببية فى جواب الأمر . وهذا على مذهب البصريين .

ومثال ذلك فى الواو قول الشاعر :

فقُلْتُ ادْعِى وأَدْعُوَ إنَّ أَنْدَى   لِصَوْتٍ أن يُنادِيَ داعِيانِ

والشاهد فى هذا البيت : قوله : وأَدْعوَ . حيث نصب الفعل المضارع – الذى هو « أدعو » – بـ « أن » المضمرة وجوبًا ، بعد واو المعية فى جواب الأمر « ادْعِى » . وهذا على مذهب البصريين .

وأما على مذهب المؤلف والشارح رحمهما الله فإن الناصب للفعل المضارع « نستريح – أدعو » هو الفاء والواو ، كما هو واضح من إعراب الشارح رحمه الله .

(١) قال الشيخ محمد محيى الدين فى التحفة ص ٥٥ : وأما الدعاء فهو الطلب المُوَجَّه من الصغير إلى العظيم . اهـ

(٢) وهذا الإعراب على ما مشى عليه المؤلف والشارح رحمهما الله من أن الفاء تنصب بنفسها .

وأما على مذهب البصريين فإن إعراب « فأعمل » يكون هكذا : الفاء : فاء السببية ، وأعمل : فعل مضارع منصوب بـ « أن » مضمرة وجوبًا بعد فاء السببية ، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره : أنا .

(٣) هذا الشاهد من الأبيات التى لا يعرف قائلها ، وقد استشهد به الأشمونى فى باب إعراب الفعل ، وابن عقيل فى شرح الألفية (رقم ٣٢٥ ، ج ٢ ص ٣٦٣) ، وابن هشام فى شرح قطر الندى (رقم ١٩ ص ٦٩) ، وفى شرح شذور الذهب (رقم ١٥١ ص ٢٨٨) .

وقوله : « سَنَن » – بفتح السين والنون جميعًا – : الطريق ، والمراد هنا الطريق المعنوى ، كما فى قوله تعالى : ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ .

الشاهد فيه : قوله : فلا أعدل . حيث نصب الفعل المضارع ، وهو قوله : « أعدل » بـ « أن » المضمرة وجوبًا بعد فاء السببية الواقعة فى جواب فعل الدعاء ، وهو قوله : وَفِّق . =

الشاهد: قولُه: وَفِّقْنى فلا أعْدِلَ.

ثالثًا: والنَّهْ[١].

ومثالُه: لا تَسْرَحْ فى الدرسِ فيفُوتَك. فالفاءُ هنا بعدَ النهيِ.

ومثالُه فى القرآنِ: قولُه تعالى: ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى﴾[٢].

= والشارح رحمه الله هنا ضرب مثالًا للفاء فقط، ولم يضرب مثالًا على واو المعية، ومثال واو المعية الواقعة جوابًا للدعاء أن تقول: ربِّ اهْدِنِى وأعْمَلَ الخير.

وإعرابه هكذا:

رَبِّ: منادى حُذِف منه ياء النداء، وهو منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة للتخفيف، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، و «رب» مضاف، وياء المتكلم المحذوفة لأجل التخفيف مضاف إليها، مبنى على السكون فى محل جر؛ لأنه اسم مبنى لا يظهر فيه إعراب.

اهْدِنِى: فعل دعاء، مبنى على حذف حرف العلة، وهو فعل أمر، لكن سُمِّى دعاءً تأدُّبًا، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا، تقديره أنت، والنون حرف مبنى على الكسر، وهى نون الوقاية، وياء المتكلم ضمير مبنى على السكون فى محل نصب، مفعول به.

وأعملَ: الواو واو المعية، وأعمل: فعل مضارع منصوب بـ «أن» مضمرة وجوبًا، بعد واو المعية، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا، تقديره: أنا.

الخيرَ: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

وإعراب «وأعمل» هنا كان على مذهب البصريين، وعلى مذهب الكوفيين، تقول فى إعرابه: أعمل: فعل مضارع منصوب بالواو، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، فتجعل الناصب للفعل هو الواو.

(١) المراد بقوله: والنَّهْ. النهى، والنهى هو طلب الكف عن الفعل ممن هو دون الطالب، على وجه الاستعلاء.

(٢) وإعراب هذه الآية هكذا:

ولا تطغوا: «الواو» عاطفة، «ولا» ناهية، و «تطغوا»: فعل مضارع مجزوم بـ «لا» الناهية، وعلامة جزمه حذف النون، وواو الجماعة ضمير مبنى على السكون فى محل رفع فاعل.

فيه: جار ومجرور متعلق بـ «تطغوا».

فيَحِلَّ: الفاء فاء السببية، ويحل: فعل مضارع منصوب بـ «أن» مضمرة وجوبًا بعد فاء السببية[*]. =

(*) وهذا على مذهب البصريين، وأما على مذهب الشارح والمؤلف فإعراب «فيَحِلَّ» هكذا: الفاء فاء السببية، ويحل: فعل مضارع منصوب بالفاء، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، فالناصب للفعل هو الفاء =

رابعًا : سَلْ .

قوله : سَلْ ؛ بمعنى : اسْأَلْ ؛ يعنى : الاسْتِفْهامَ ، فإذا وقَعَت فاءُ السببيةِ أو واوُ المعيةِ

= عليكم : جار ومجرور متعلق بـ « يحل » .
غضبي : فاعل « يحل » مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، و « غضب » مضاف ، والياء مضاف إليه ، ضمير مبنى على السكون فى محل جر .
وإن قلت : ويحِلَّ . فى غير القرآن ؛ كانت الواو واو المعية ، ويحل : فعل مضارع منصوب بـ « أن » مضمرة وجوبًا بعد واو المعية . وذلك على مذهب البصريين .
وأما على مذهب المؤلف والشارح رحمهما الله فهو منصوب بواو المعية .
« ومن أمثلة نصب الفعل المضارع بعد واو المعية فى جواب النهى قول أبى الأسود الدُّؤَلى :

لا تَنْهَ عن خُلُقٍ وتَأْتِيَ مثلَه ... عارٌ عليك إذا فَعَلْتَ عظيمُ

والشاهد فيه : قوله : « وتأتي » حيث نُصِب الفعلُ المضارع الذى هو « تأتى » بـ « أن » المضمرة وجوبًا ، بعد الواو الدالة على المعية - أى : مصاحبة ما بعدها لما قبلها - فى جواب النهى المدلول عليه بقوله : « لا تَنْهَ عن خُلُق » . ألست ترى أن غرض الشاعر أن ينهاك عن أن تنهى أحدًا عن فعل أمر قبيح ، وأنت تأتى مثل هذا الأمر الذى تنهى عنه ؟
فائدة : هذا البيت يدل على ما اشترطه بعض العلماء فى باب الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر من أنه ينبغى أن يكون الآمر بالمعروف ، أو الناهى عن المنكر قائمًا بما يأمر به ، منتهيًا عما ينهى عنه ، قالوا : فإن كان غير قائم بذلك ، فإنه لا يأمر بالمعروف ، ولا ينهى عن المنكر .
واستدلوا على ذلك بقوله تعالى لبنى إسرائيل : ﴿ ۞ أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ وَأَنتُمْ تَتْلُونَ ٱلْكِتَٰبَ ۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿٤٤﴾ ﴾ .
فإذا كان هذا الرجل لا يصلى فلا يأمر غيره بالصلاة ، وإن كان يشرب الخمر فلا ينهى غيره عنها .
ولكن الجمهور على خلاف ذلك ، وقالوا : يجب أن يأمر بالمعروف ، وإن كان لا يأتيه ، وينهى عن المنكر ، وإن كان يأتيه .
وإنما وبَّخ الله تعالى بنى إسرائيل ، لا على أمرهم بالبر ، ولكن على جمعهم بين الأمر بالبر ونسيان النفس .
وهذا القول هو الصحيح ، فنقول : أنت الآن مأمور بأمرين : الأول : فعل البر ، والثانى : الأمر بالبر . ومنهى عن أمرين : الأول : فعل المنكر ، والثانى : ترك النهى عن فعله ، فلا تجمع بين ترك المأمورَيْن وفعل المنهيَّيْن ؛ فإنَّ تَرْكَ أحدهما لا يستلزم سقوطَ الآخر .
وانظر شرح العقيدة الواسطية لفضيلة الشيخ ابن عثيمين رحمه الله ٢/ ٣٣٤، ٣٣٥ . =

= نفسها ، وليس « أن » مضمرة .

جوابًا لاستفهامٍ وجب نصبُ الفعلِ المضارعِ بها ، فتقولُ : هل اعْتَذَر إليك زيدٌ فتعْذُرَه[1] .

ومثالُ ذلك في القرآنِ : قال تعالى : ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُوا۟ لَنَآ﴾ . الفاءُ وقَعَت في جوابِ الاستفهامِ ، ولهذا نَصَبَت الفعلَ « يشفعوا »[2] .

= ومثال نصب الفعل المضارع بعد واو المعية في جواب النهي أيضًا : قولُك : لا تأكُلِ السمكَ وتشربَ اللبن . فتَنصِب « تشرب » إن قصدت النهى عن الجمع بينهما .

أما إن قصدت النهى عن كل واحد منهما فإنك تجزم « تشرب » ، فتقول : لا تأكُلِ السمكَ وتشربِ اللبن .

وأما إن قصدت النهى عن الأول وإباحة الثانى فإنك ترفع « تشرب » ، فتقول : لا تأكُلِ السمك وتشربُ اللبنَ .

أى : أن المعنى : لا تأكُلِ السمكَ ، ولك شرب اللبن .

وانظر شرح قطر الندى ص ٧٦، ٧٧.

(١) وكذلك نقول في واو المعية : إنها إذا وقعت جوابًا لاستفهامٍ وجب نصب الفعل المضارع بعدها ، ومثال ذلك : قولُ الشاعر :

أَلَمْ أَكُ جارَكم ويكونَ بيني وبينَكُمُ المَوَدَّةُ والإخاءُ

الشاهد فيه : قوله : ويكونَ . حيث نُصِب الفعل المضارع ، الذى هو « يكون » بـ « أن » المضمرة وجوبًا بعد واو المعية ، فى جواب الاستفهام المدلول عليه بالهمزة فى قوله : « ألم أك جاركم » .

وقولنا : إن الناصب هنا هو « أن » مضمرة وجوبًا . هذا على مذهب البصريين ، أما على المذهب الذى اختاره كل من المؤلف والشارح رحمهما الله فالناصب للفعل « يكون » هو واو المعية نفسها .

وشرط الاستفهام ألا يكون بأداة تليها جملة اسمية ، خبرها جامد ، فلا يجوز النصب ، فى نحو : هل أخوك زيد فأُكْرِمُهُ .

ولا فرق بين الاستفهام بالحرف نحو : ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُوا۟ لَنَآ﴾ ، والاستفهام بالاسم نحو : ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَٰعِفَهُۥ﴾ برفع « يضاعف » ونصبه .

وفى الحديث المتفق عليه ، حكاية عن الله تعالى : « من يدعونى فأستجيبَ له » ، والاستفهام بالظرف نحو : أين بيتُك فأزورَك ، ومتى تَسيرُ فأُرافِقَك ، وكيف تكون فأصحبَك . وانظر شرح شذور الذهب لابن هشام ص ٢٨٨، ٢٨٩ .

(٢) ومثال ذلك أيضًا : قول الشاعر :

هل تَعْرِفون لُبَاناتِي[*] فأَرْجُوَ أَنْ تُقْضَى فيَرْتَدَّ بعضُ الرُّوحِ للجَسَدِ =

(*) قولُه : لُبَانَاتِي – بضم اللام ، وفتح الباء المُوَحَّدة مُخَفَّفة –: جمع لُبَانَة ، وهى الحاجة التى يطلبها ذو الهمة العالية .

وهو منصوبٌ هنا بحذفِ النونِ ؛ لأنه من الأفعالِ الخمسةِ ، والفعلُ المضارعُ إذا كان من الأفعالِ الخمسةِ فإنه يُنْصَبُ ويُجْزَمُ بحذفِ النونِ .

خامسًا وسادسًا : واعْرِضْ لحَضِّهِمْ .

قولُه : اعْرِضْ . يعنى : العَرْضَ .

وقولُه : لحَضِّهِمْ . يعنى : الحثَّ .

مثالُ العَرْضِ : أن تقولَ لشخصٍ : ألاَ تَنْزِلُ عندى فأُكْرِمَكَ .

بنصبِ « فأكرمَك » ؛ لأنها وقعَت جوابًا للعرضِ(١) .

ومثالُ التحضِيضِ : أنْ تقولَ لشخصٍ : هَلاَّ أَدَّبْتَ وَلَدَكَ فيستقيمَ . فالفعلُ « يستقيمَ » منصوبٌ بالفاءِ ؛ لأنها وقعَت جوابًا لـ « هَلاَّ » التى للتحْضِيضِ(٢) .

= الشاهد فيه : قوله : فأرجو . حيث نصب الفعل المضارع ، وهو قوله : « أرجو » بـ « أن » المضمرة وجوبًا ، بعد فاء السببية ، الواقعة فى جواب الاستفهام المدلول عليه بقوله : هل تعرفون لباناتى .

(١) ومثال العرض أيضًا : قول الشاعر :

يا بنَ الكِرامِ ألاَ تدنُو فتُبصِرَ ما قَدْ حَدَّثُوكَ فما راءٍ كمَن سمِعَا

الشاهدُ فيه : قوله : فتبصر . حيث نُصِبَ الفعل المضارع ، الذى هو « تبصر » بـ « أن » المضمرة وجوبًا بعد فاء السببية الواقعة فى جواب العرض المدلول عليه بقول : « ألا تدنو » .

ومثالُ نصب الفعل المضارع بعد واو المعية فى جواب العرض أن تقول :

ألاَ تنْزِلُ عندَنا وتُصِيبَ خيرًا

وإعراب هذا المثال هكذا :

ألاَ : حرف دال على العرض ، مبنى على السكون ، لا محل له .

تنزل : فعل مضارع مرفوع ، وعلامةُ رفعه الضمة الظاهرة ، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا ؛ تقديره : أنت .

عندنا : « عند » ظرف مكان ، منصوب على الظرفية ، متعلق بـ « تنزل » ، و « عند » مضاف ، و « نا » ضمير مبنى على السكون ، فى محل جر مضاف إليه .

وتُصِيبَ : الواو واو المعية ، و « تصيب » : فعلٌ مضارعٌ منصوب بـ « أن » مضمرة وجوبًا ؛ بعد واو المعية ، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره : أنت .

خيرًا : مفعول به منصوب ، وعلامة نصبة الفتحة الظاهرة .

(٢) ومن ذلك : قوله تعالى : ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ﴾ . وانظر شرح القطر ص ٦٩ ، وشرح الشذور ص ٣٢٦ . =

والفرقُ بينَ التحضِيضِ والعرضِ : أن التَّحضِيضَ طلبٌ بحثٌّ وإزعاجٍ وقوةٍ ، والعرضَ طلبٌ برفقٍ ولينٍ ، ولهذا يَعْرِضُ عليك عرضًا ، فيقولُ : ألاَ تَتفضَّلُ عندَنا فنُكْرِمَكَ .

أمَّا هذا فيقولُ : هلاَّ أدَّبْتَ ولدَكَ فيستقيمَ . فبينَهما فرقٌ ، التحضيضُ حثٌّ بإزعاجٍ وقوةٍ ، بعكسِ العرضِ .

سابعًا : تَمَنٍّ . قولُه : تَمَنٍّ . المرادُ به التَّمنِّي ، والتَّمنِّي هو طلبُ ما يَتَعَذَّرُ ، أو يَتَعَسَّرُ الحصولُ عليه .

ومثالُ نصبِ الفعلِ المضارعِ بفاءِ السببيةِ في جوابِ التَّمنِّي لأمرٍ متعذِّرِ الحصولِ : قولُ الشاعرِ :

أَلاَ ليتَ الشبابَ يعودُ يومًا فأُخْبِرَه بما فعلَ المشيبُ[1]

ومثالُ نَصْبِه بالفاءِ في جوابِ التمنِّي لأمرٍ مُتَعَسِّرِ الحصولِ ، وليس متعذِّرًا : قولُ الفقيرِ المُعْدِمِ : ليتَ لي مالاً ، فأتَصدَّقَ منه . فهذا مُتعسِّرٌ ، وليس مُتعذِّرًا ؛ لأنه كم من

= ومثال نصب الفعل المضارع بعد واو المعية في جواب التحضيض .

أن تقول : هلاَّ أكرمْتَ زيدًا ويَشْكُرَ .

وإعراب هذا المثال هكذا :

هلَّا : أداة تحضيض .

أكرمْتَ : « أكرم » : فعلٌ ماضٍ مبني على السكون ؛ لاتصاله بتاء الفاعل ، وتاء الفاعل ضمير مبني على الفتح ، في محلّ رفعٍ ، فاعلٌ .

زيدًا : مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره .

ويَشْكُرَ : الواو واو المعية ، و « يشكر » : فعل مضارع منصوب بـ « أن » مضمرة وجوبًا ، بعد واو المعية ، والفاعل ضمير مستتر جوازًا ، تقديره : هو .

(١) هذا البيت لأبي العتاهية ، وقد أنشده ابن هشام في شرح القطر ، الشاهد رقم (٣٥) ، وفي مغني اللبيب ، الشاهد رقم (٤٦٧) ، وعنده : « فيا ليت » بدلًا من : « ألا ليت » ، وقد أنشده أيضًا الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد في كتابه « التحفة السنية » ص٥٥ ، في باب نواصب الفعل المضارع .

ومثاله أيضًا : قول الآخر :

ليتَ الكواكبَ تدنو لي فأنظمَها عُقُودَ مدحٍ فما أرضى لكم كَلِمِي

فقيرٍ صار غَنِيًّا ، لكنَّ الشيخَ لا يَصِيرُ شابًّا .

إذن : التمنى طلبُ ما يَتَعذَّرُ ، أو يَتَعسَّرُ حصولُه[١] .

ثامنًا : وارْجُ . المرادُ بقولِه : ارْجُ . الرجاءُ ، والرجاءُ هو طلبُ ما يَقْرُبُ حصولُه[٢] .

نقولُ على سبيلِ المثالِ : لَعَلَّ السِّلَعَ تَكْثُرُ فى البلدِ فأَشْتَرِيَ منها[٣] .

---

(١) قد ضرب المؤلف رحمه الله مثالين لنصب الفعل المضارع ، بعد فاء السببية فى جواب التمنى ، وهذان مثالان على نصب الفعل المضارع بعد واو المعية فى جواب التمنى .

المثال الأول : قوله تعالى : ﴿يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ . فى قراءة حمزة وابن عامر وحفص .

المثال الثانى : أن تقول : ليت لى مالًا ، وأتصدَّقَ منه .

وإعراب هذا المثال هكذا :

ليت : حرف تَمَنٍّ ونصب ، ينصب الاسم ، ويرفع الخبر .

لى : اللام حرف جر ، والياء ضمير مبنى على السكون فى محل جر ، اسم مجرور باللام ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف فى محل رفع ، خبر « ليت » مقدم .

مالًا : اسم « ليت » مؤخر ، منصوب بالفتحة الظاهرة .

وأتصدق : الواو واو المعية ، و « أتصدق » : فعل مضارع منصوب بـ « أن » مضمرة وجوبًا بعد واو المعية ، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره « أنا » .

منه : جار ومجرور متعلق بـ « أتصدق » .

(٢) وهو مرغوب فيه ، ومحبوب .

(٣) فهذا مثال على فاء السببية ، وأمَّا مثال واو المعية فأن تقول : لعلى أُرَاجِعُ الشَّيْخَ ، ويُفْهِمَنى المسألةَ .

وإعراب هذا المثال هكذا :

لعلى : لعل : حرف ترجٍّ ونصب ، ينصب الاسم ، ويرفع الخبر ، والياء ضمير مبنى على السكون ، فى محل نصب ، اسم « لعل » .

أراجع : فعل مضارع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره ، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا ، تقديره : أنا .

الشيخ : مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول فى محل رفع ، خبر « لعل » .

ويُفْهِمَنى : الواو واو المعية ، ويفهم : فعل مضارع منصوب بـ « أن » مضمرة وجوبًا ، بعد واو المعية ، والفاعل ضمير مستتر جوازًا ، تقديره « هو » ، يعود على « الشيخ » ، والنون نون الوقاية ، وهى حرف =

والسلعُ كثيرةٌ ، ليس صعبًا أن تَكْثُرَ ، لكنه جاء فى أولِ النهارِ ، فوجَد الناسَ لم يَجْلُبُوا ، فقال : لعلَّ . فهذا رجاءٌ .

واعلَمْ أنَّ الأصلَ أن يكونَ التعبيرُ عن التمنى بـ « ليت » ، وعن الترجى بـ « لعل » ، لكن قد يكونُ العكسُ ، فقد تأتى « لَعَلَّ » فى أمرٍ مستحيلٍ ، قال فرعونُ : ﴿ يَا هَامَانُ ابْنِ لِى صَرْحًا لَعَلِّى أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ * أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى ﴾ . وهذا تمنٍّ ؛ لأنه مستحيلٌ ، لكنَّه قال : « لعلَّ »[1] .

وقال الشاعرُ ، وهو يخاطِبُ الحَمامَ :

بكَيْتُ على سِرْبِ القَطَا إذ مَرَرْنَ بي فقُلْتُ ومِثْلِي بالبكاءِ جَدِيرُ
أَسِرْبَ القَطَا هل مَن يُعِيرُ جَنَاحَه لعَلِّي إلى مَن قد هَوِيتُ أَطِيرُ[2]

فـ « لعلَّ » هنا تمنٍّ أيضًا ؛ لأنه مستحيلٌ .

المهمُّ أن نقولَ : الفرقُ بين التمنِّى والترجِّى : أنه إذا كان التعلُّقُ بأمرٍ مستحيلٍ ، أو مُتعَسِّرٍ فهذا تمنٍّ ، وإذا كان بأمرٍ قريبٍ فهذا تَرَجٍّ ، والأصلُ أنَّ الحرفَ الموضوعَ للترجِّى هو « لعلَّ » ، وللتمنى « ليت » ، وقد يُعْكَسُ .

= مبنى على السكون ، لا محل لها من الإعراب ، والياء ضمير مبنى على السكون ، فى محل نصب ، مفعول به أول .

المسألة : مفعول به ثانٍ ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

(١) قال ابن هشام رحمه الله فى مغنى اللبيب ١/ ٣١٧ : وتختص(*) بالممكن ، وقول فرعون : ﴿ لَعَلِّى أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ * أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ ﴾ .

إنما قاله جهْلًا ، أو مخرقةً وإفكًا . اهـ فالله أعلم .

(٢) هذان البيتان للعباس بن الأحنف ، وهو شاعر مُوَلَّد(**) ، لا يُحْتَج بشعره ، وقيل : هما لمجنون ليلى ، وهو يحتج بشعره ، وقد وُجِد البيتان فى كل ديوان من الديوانين : ديوان المجنون ، وديوان العباس ، وذلك من خلط الرواة .

(*) يعنى رحمه الله : لعل .

(**) المُوَلَّد : المُحْدَث من كل شىء ، ومنه : المُوَلَّدون من الشعراء ، سُمُّوا بذلك لحدوثهم . وانظر المعجم الوسيط (و ل د) .

تاسعًا : النفيُ . يعني : إذا وقَعَت الفاءُ أو الواوُ جوابًا للنفي فإنها تَنْصِبُ الفعلَ المضارعَ(١) .

(١) ومثالها تمامًا واو المعية ، فإذا وقعت واو المعية جوابًا للنفى ، فإنها تَنْصِبُ الفعل المضارع .
وكون الواو والفاء هما الناصبتَيْنِ للفعل المضارع هو مذهب المؤلف والشارح رحمهما الله ، وأما مذهب البصريين فهو أن الناصب يكون « أن » مضمرة وجوبًا ، بعد الفاء والواو ، وقد مضى التنبيه على ذلك مرارًا .
واعلم – رحمك الله – أن النفى يأتى على أربع صور :
الصورة الأولى : ما يكون النافى فيها حرفًا من أحرف النفى ، كـ « لا » ، و « ما » ، نحو قوله تعالى : ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ . فالفعل « يموتوا » : فعل مضارع منصوب بـ « أن » مضمرة وجوبًا بعد الفاء ، وعلامة نصبه حذف النون نيابة عن السكون ؛ لأنه من الأفعال الخمسة ، وواو الجماعة ضمير مبنى فى محل رفع فاعل .
ونحو قولك : ما تَزُورُنا فنتحدَّثَ إليك .
الصورة الثانية : ما يكون النافى فيها فعلًا ، نحو قولك : ليس زيد معنا فيُجازِيَك .
الصورة الثالثة : ما يكون النافى فيها اسمًا ، نحو قولك : أنا غير مسافر اليوم فأَصْحَبَك .
الصورة الرابعة : أن يكون الدال على النفى فعلًا موضوعًا للدلالة على التقليل ، لكن أُريد به النفى ، نحو قولك : قلَّما تَزُورُنا فتَثْلُجَ صُدورُنا .
ولقد قيد النحاة النفى الذى يسبق فاء السببية أو واو المعية حتى ينصبا الفعل المضارع بكونه محضًا ، وذلك احترازًا من ثلاثة أمثلة :
١ – ما كان النفي واقعًا فيه بعد همزة الاستفهام ، المراد بها التقرير ، نحو : ألم تأتنى فأُحْسِنُ إليك . إذا لم تُرِد الاستفهام الحقيقى .
٢ – ما وقع بعد أداة النفي فيه ما يدل على النفى ، نحو : ما تزال تأتينا فتُحدِّثُنا .
وهذا لأن « زال » وأخواتها(*) تدل على النفى ، ونفى النفى إثبات ، فكأن قائل ذلك قد قال : أنت تأتينا فتُحدِّثُنا .
٣ – ما انتقض فيه النفى بـ « إلا » ، نحو : ما تأتينا إلا وتحدِّثُنا .
وذلك لأن « إلا » الاستثنائية تُثبِت لما بعدها نقيض حكم ما قبلها ، وما قبلها منفى بـ « ما » ، فيكون ما بعدها مُثْبتًا .
والمراد انتقاض النفي بـ « إلا » قبل الواو أو الفاء ، كما رأيت فى المثال ، فإذا كان انتقاض النفى بعد الفاء لم يؤثر ، وكان المضارع منصوبًا فى جواب النفى ، كقوله :

وَمَا قَامَ مِنَّا قَائِمٌ فِى نَدِيِّنَا فَيَنْطِقَ إِلَّا بِالَّتِى هِى أَعْرَفُ

وقد مثَّل ابن مالك لما خرج بتقييد النفى بكونه محضًا بأربعة أمثلة ، وقد تَبِعه ولده عليها ، فزاد : أن =

(*) أخوات « زال » هى : بَرِح ، وفَتِئ ، وانْفَكَّ .

قال اللَّهُ تعالى فى القرآنِ الكريمِ : ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا ﴾ .

الشاهدُ : قولُه سبحانَه : « فيموتوا » . فهو فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ بحذفِ النونِ ؛ لأنه جوابٌ للنفيِ « ولا يُقْضَى[1] » .

إذن : فاءُ السببيةِ ، وواوُ المعيةِ إذا وقَعَتا جوابًا لواحدٍ من أمورٍ تسعةٍ مجموعةٍ فى قولِ الشاعرِ :

مُرْ وادْعُ وانْهَ وسَلْ واعْرِضْ لحَضِّهِمُ   تَمَنَّ وارْجُ كذاكَ النفيُ قد كَمَلاَ

فإنها تَنْصِبُ الفعلَ المضارعَ[2] .

= ينتقض النفى فى أول الكلام بـ « إلا » ، نحو قولك : « ما أنت إلا تأتينا فتحدثنا » . لأن الكلام إثبات ، ويمكن أن يدخل هذا المثال فى المثال الثالث الذى ذكرناه ؛ لأن المدار على كون « إلا » واقعة قبل الفاء أو الواو ، سواء أكانت فى الجملة السابقة ، أم كانت بعدها . وانظر أوضح المسالك ٤/ ١٦٢، حاشية ١، ٤/ ١٦٧، حاشية ٢ .

(١) وإعراب هذه الآية هكذا :
لا : نافية .
يُقْضَى : فعل مضارع مبنى لما لم يُسَمَّ فاعله ، مرفوع بضمة مقدرة على الألف ، منع من ظهورها التعذر .
عليهم : جار ومجرور ، فى محل رفع نائب فاعل « يقضى » ، والميم علامة الجمع .
فيموتوا : الفاء فاء السببية ، و « يموتوا » : فعل مضارع منصوب بـ « أن » مضمرة وجوبًا ، بعد فاء السببية ، وعلامة نصبه حذف النون ؛ لأنه من الأفعال الخمسة .
والواو : ضمير مبنى على السكون فى محل رفع فاعل .
وإن قلت : ويموتوا . فى غير القرآن ، كانت الواو واو المعية ، ويموتوا : فعل مضارع منصوب بـ « أن » مضمرة وجوبًا ، بعد واو المعية .
ومثال نصب الفعل المضارع بعد واو المعية بعد النفى من القرآن : قوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ ﴾ .
الشاهدُ : قوله : ﴿ وَيَعْلَمَ ﴾ . فالفعل : « يعلم » منصوب بـ « أن » مضمرة وجوبًا ، بعد واو المعية المسبوقة بنفى .

(٢) وبهذا ينتهى الكلام على الأمور التسعة التى يُنْصَب الفعل المضارع إذا وقع جوابًا لواحدٍ منها ، بعد فاء السببية ، أو واو المعية . =

ثم قال المؤلفُ رحمه اللَّهُ تعالى : وأَوْ .

هذا هو الحرفُ العاشرُ من الحروفِ التى تَنصِبُ الفعلَ المضارعَ(١) .

= وقد اجتمع الطلب والنفى فى قوله تعالى : ﴿وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِم مِّن شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ لأن « فتطردهم » جواب النفى ، و « فتكون » جواب النهى .

وانظر أوضح المسالك ٤/١٦٧ .

(١) اعْلَمْ أولًا أنهم نصبوا الفعل المضارع بعد « أو » هذه لِيُفرِّقوا بين معنيَيْنِ ، وذلك أنَّ « أو » تقع فى كلام العرب ، إما للدلالة على أن ما بعدها مُساوٍ لما قبلها فى الشك والتردُّد ، نحو أن تقول : سأزورُ محمدًا ، أو أبْعَثُ إليه رسولًا . فأنت حين تقول هذا تريد أنك ستفعل أحد الأمرين ، فأنت متردِّد بين هذين الأمرين ، شاكٌ فيما ستفعله منهما .

وإما للدلالة على أن ما قبلها مخالف لما بعدها فى أن الأول منهما متحقِّق الوقوع ، أو مترجِّحه ، والثانى مشكوك فيه ، نحو أن تقول : سأعاقب زيدًا أو يَعْتَذِرَ عن ذنبه .

فأنت تقول هذا الكلام فى حالٍ ، أنت متحقِّقٌ فيه من إيقاع عقوبتك بمحمد ، أو مرجِّح لإيقاعها به ، وأنت - مع ذلك - شاك فى حصول الاعتذار منه .

فقصدوا أن يفرقوا بين هذين المعنيين فى اللفظ المؤدى إليهما ، فرفعوا المضارع بعد « أو » حين يقصدون أن ما قبلها وما بعدها مشتركان فى الشك والتردد .

ونصبوا هذا المضارع حين يقصدون الدلالة على أن ما قبلها يخالف ما بعدها على النحو الذى أسلفت لك . ونظَر النحاة فى العامل الذى اقتضى النصب فى الصورة الثانية ، فأما علماء الكوفة فتردَّدوا ، فتارةً ينسبون عمل النصب إلى « أو » نفسها ، وهو قول الكِسائى ، وهو شيخ شيوخهم(*) .

وتارة ينسبون العمل إلى المعنى ، وهو المخالفة ، وهو قول شيخهم الفَرَّاء .

وأما علماء البصرة فرأوا أن العامل لا يجوز أن يكون « أو » ؛ لأنه حرف عطف مشترك بين الأسماء والأفعال(**) ، والحرف المشترك أصله ألا يعمل(***) .

(*) وهذا هو الذى مشى عليه المؤلف والشارح رحمهما الله ، ولذا كانت « أو » عندهم هى الحرف العاشر من نواصب الفعل المضارع .

(**) أى : يدخل على الأسماء والأفعال جميعًا ، فلا يختص بأحدهما دون الآخر .

ومثال دخول « أو » على الأفعال : قوله تعالى : ﴿لَّا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ . ومثال دخولها على الأسماء : قوله تعالى : ﴿فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾ .

وقوله تعالى : ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ ۝٩﴾ ﴿٥٣/٩:١+﴾ .

(***) فالقاعدة أن الحرف المشترك يُهْمَل ، فلا يعمل شيئًا ؛ لعدم الاختصاص ، أما الحرف المختص فإنه =

وهي تأتي بمعنى « إلاّ » ، وبمعنى « إلى »(١) .

= ورأوا أنَّ الخلاف لا يصلح للعمل ؛ لأنه معنوي ، فلم يكن لهم بدٌّ من أن يجعلوا العامل هو « أن » المصدرية مضمرة وجوبًا بعد « أو » ؛ لأن « أن » عامل قوي ، وجعلوا « ما » بعد « أو » في تأويل مصدر مسبوك من « أن » المضمرة ومنصوبها ، وجعلوا هذا المصدر معطوفًا بـ « أو » ، على مصدر آخر مُتَوَهَّم ، أو مُتَصَيَّد بما قبلها .

فإذا قلت : لألزمنَّك أو تَقْضِيَنِي حقِّي . كان التقدير عندهم : ليكونن لُزُومٌ مني لك أو قضاءٌ لحقي منك . فوفَّروا لـ « أو » معناها الأصلي .

و بناء على قول البصريين هذا تكون « أو » هي الحرف الخامس من الحروف التي ينصب الفعل المضارع بعدها بـ « أن » مضمرة وجوبًا .

(١) وقد جعل النحاة كونها تأتي على أحد هذين المعنيين من شروط أن ينصب الفعل المضارع بعدها .

فينصب الفعل المضارع بعد « أو » بشرط أن تكون بمعنى « حتى » ؛ يعني : أنها تدل على أن ما بعدها غاية لما قبلها ، فهي حينئذ بمعنى « حتى » ، ومن العلماء من يعبر بأن تكون بمعنى « إلى » ، والعبارتان سواء . أو تكون بمعنى « إلا » ؛ يعني : أن ما بعدها مستثنى من عموم الأزمان المستقبلة التي يصلح لها ما قبلها . ومن العلماء من يزيد على ذلك قوله : أو تكون بمعنى « كي » ؛ يعني أنَّ ما بعدَها علةٌ لما قبلَها ، وهي زيادةٌ صحيحةٌ .

ومُلَخَّصُ هذا الكلامِ أنَّ ما بعدَ « أو » قد يكونُ علةً لما قبلَها ، نحوَ أن تقولَ : لأُطِيعَنَّ اللّهَ أو يَغْفِرَ لي ذنبي ، فإنَّ معنى هذه العبارةِ أنك تُطِيعُ اللّهَ لكي يَغْفِرَ لك ذنبَك ، ولا يَصْلُحُ في هذا المثالِ أن تكونَ « أو » بمعنى « إلى » ، ولا أن تكونَ بمعنى « إلا » ؛ لفسادِ المعنى على كلٍّ منهما .

وقد يكونُ ما بعد « أو » غايةً ينتهي عندَها ما قبلَها ، نحوَ أن تقولَ لأنْتَظِرَنَّ محمدًا أو يَجِيءَ ، فإنك تريد بهذه العبارة أنك ستنتظر محمدًا إلى أن يجيء ، ولا يصلح في هذا المثال أن تكون « أو » بمعنى « إلا » ، وقد يكون ما بعد « أو » مستثنى من أزمان المُسْتَقْبَلِ التي يَصْلح لها ما قبلها ، نحو أن تقول : لأقتلن الكافر أو يسلم . فإن ما بعد « أو » ههنا مستثنى من استمرار ما قبلها في جميع الأزمنة ، ولا يصلح في هذا المثال أن تكون « أو » بمعنى « إلى » .

وقد يصلح مثال واحد للأمور الثلاث التي ذكرناها ، نحو مثالهم المشهور ، وهو : لأَلْزَمَنَّك أو تَقْضِيَنِي حَقِّي . فإن ما بعد « أو » في هذا المثال يصح أن يكون علة لما قبلها بدليل أنه يصح أن تقول : لألزمنك =

= يعمل فيما يختص به ، ولذلك لا تعمل « هل » فيما تدخل عليه مثلاً ؛ لكونها حرفًا مشتركًا ، لا يَخْتَصُّ بقبيل معين من الأسماء أو الأفعال .

وتعمل حروف الجر فيما تدخل عليه لاختصاصها بالأسماء ، فالجر من علامات الاسم .

وكذلك حروف الجزم؛ كـ « لم » تعمل في الفعل المضارع ؛ لاختصاصها به ، فالجزم من علامات الأفعال.

= كي تقضيني حقي .
ويصح أن يكون ما بعد « أو » غاية ينتهي إليها ما قبلها ، بدليل أنه يجوز لك أن تقول : لألزمنك إلى أن تقضيني حقي .
ويصح أن يكون ما بعد « أو » مستثنى من استمرار ما قبلها في الأزمنة المستقبلية بدليل أنه يصح لك أن تقول : لألزمنك إلا أن تقضيني حقي . أي : ليكونن لزومي إياك مستمرًا في جميع أوقات المستقبل ، وينقطع في الزمن الذي تقضيني فيه حقي .
وقد وضع العلماء ضابطًا للفرق بين « أو » التي بمعنى « إلى » ، و « أو » التي بمعنى « إلا » ، وحاصله أن ما كان قبل « أو » إن كان ينقضي شيئًا فشيئًا كانت « أو » بمعنى « إلى » ، وإن كان ما قبل « أو » ينقضي دُفعة واحدة كانت « أو » بمعنى « إلا » ، فاعرف هذا كلَّه ، والله ينفعك به .
وهنالك شرطان آخران ، ذكرهما النحاة لكون الفعل المضارع ينتصب بعد « أو » ، وهما :
١- ألا يَفْصِلَ بين « أو » والفعل فاصل .
٢- ألا يتقدم عليها معمول معمولها .
ومن الشواهد الشعرية على نصب الفعل المضارع بعد « أو » : قول الشاعر :
لأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أو أُدْرِكَ المُنَى فما انْقادَتِ الآمالُ إلا لصابِرِ
الشاهد فيه : قوله : أو أدرك . حيث نصب الفعل المضارع الذي هو « أدرك » بـ « أن » المضمرة وجوبًا بعد « أو » .
وقد ذكر جماعة من النحاة أن « أو » في هذا البيت بمعنى « إلى » ، ومنهم ابن هشام رحمه الله ، كما في شرح القطر ص ٦٥ .
وذكر قوم أنها بمعنى « حتى » ، وممن ذكر ذلك ابن هشام أيضًا في أوضح المسالك ٤/ ١٥٧، وابن عقيل ، والأشموني .
ولا خلاف بين هذين الكلامين ؛ لأن « إلى » ، و « حتى » بمعنًى واحد ، وهو الغاية .
وذكر السيوطي أن « أو » ههنا بمعنى « إلا » ، وهو مخالف لذلك كله ، فوق أنه بعيد .
وقول الآخر :
وكنتُ إذا غَمَزْتُ قَنَاةَ قومٍ كَسَرْتُ كعوبَها أو تَسْتَقِيمَا
أي : إلا أن تستقيم ، فلا أكسر كعوبها .
الشاهد فيه : قوله : أو تستقيما . حيث نصب الفعل المضارع الذي هو تستقيم بـ « أن » المضمرة وجوبًا بعد « أو » التي بمعنى « إلا » ، ولا يصح أن تكون هنا بمعنى « إلى » ؛ لأن الاستقامة لا تكون غاية الكسر .
وقيل : إن من شواهد إتيان « أو » بمعنى « إلا » قراءة من قرأ ﴿ سَتُدْعَوْنَ إِلَى قَوْمٍ أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُوا ﴾ بحذف النون .
وذاكم هو إعراب تفصيلي للمثالين اللذين أتى بهما الشارح رحمه الله تعالى . =

= المثال الأول : لأَقْتُلَنَّ الكافرَ أو يُسْلِمَ .
لأَقْتُلَنَّ : اللام مُوَطِّئَةٌ للقَسَم ، و « أَقْتُلَنَّ » : فعل مضارع مبنيٌّ على الفتح ؛ لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، في محل رفع ، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا ، تقديره « أنا » ، والنون للتوكيد حرف مبني على الفتح ، لا محل له من الإعراب .
الكافر : مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .
أو : حرف عطف ، بمعنى « إلّا » .
يسلم : فعل مضارع منصوب بـ « أن » مضمرة وجوبًا بعد « أو » ، والفاعل ضمير مستتر جوازًا ، تقديره « هو » يعود على الكافر .
والمعنى : لأقتلن الكافر إلا أن يسلم ، والإسلام يحصل دُفْعة واحدة ، فلذا كانت « أو » بمعنى « إلا » .
المثال الثاني : لأَلْزَمَنَّك أو تَقْضِيَني دَيْني .
لأَلزمنك : اللام مُوَطِّئَةٌ للقَسَمِ ، و « أَلْزَمَنَّ » : فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، في محل رفع ، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا ، تقديره « أنا » ، والنون للتوكيد ، حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، والكاف ضمير مبني على الفتح في محل نصب ، مفعول به .
أو : حرف عطف بمعنى « إلى » . تقضيني : فعل مضارع منصوب بـ « أن » مضمرة وجوبًا ، بعد « أو » ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم ضمير مبني على السكون في محل نصب ، مفعول به أول .
حقي : مفعول به ثان منصوب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على آخره ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وياء المتكلم ضمير مبني على السكون في محل جر مضاف إليه ؛ لأنه اسم مبني لا يظهر فيه إعراب .
و « أو » في المثالين عاطفةٌ مصدرًا مُؤَوَّلًا على مصدرٍ مُقَدَّر ، والتقدير في المثال الأول : لَيَقَعَنَّ مني قتلٌ للكافر أو إسلامٌ منه .
والتقدير في المثال الثاني : لَيَقَعَنَّ مني إلزامٌ لك أو قضاءٌ منك .
وحاصل مذهب البصريين أنَّ « أنْ » تُضْمر بعد ثلاثة من حروف الجر ، وهي اللام بنوعيها ؛ لام التعليل ، ولام الجحود ، وكي التعليلية ، وحتى الجارة ، وبعد ثلاثة من حروف العطف ، وهي الفاء والواو وأو .
وبهذا ينتهي الكلام على نواصب الفعل المضارع ، وإليك مُلَخَّصَ ما مضى فيه :
١- نواصب الفعل المضارع عشرة ، وهي أن ، ولن ، وإذن ، وكي ، ولام كي ، ولام الجحود ، وحتى ، والجوابُ بالفاء و الواو ، وأو .
٢- اختلف النحاة رحمهم الله في هذه النواصب العشرة على قولين :
القول الأول : أنها تنصب بنفسها ، وهذا هو اختيار المؤلف والشارح رحمهما الله .
القول الثاني : أن هذه النواصب العشرة على ثلاثة أقسام : =

= قسم ينصب بنفسه ، وقسم ينصب بـ « أن » مضمرة بعده جوازًا ، وقسم ينصب بـ « أن » مضمرة بعده وجوبًا .
أما القسم الأول – وهو الذى ينصب الفعل المضارع بنفسه – فأربعة أحرف ، وهى : أن ، ولن ، وإذن، وكى .
وأما القسم الثاني – وهو الذى ينصب الفعل المضارع بواسطة « أن » مضمرة جوازًا – فحرف واحد ، وهو لام التعليل .
وأما القسم الثالث – وهو الذى ينصب الفعل المضارع بواسطة « أن » مضمرة وجوبًا – فخمسة أحرف ، هى : لام الجحود ، وحتى ، والجواب بالفاء والواو ، وأو .
وهذا القول بالتفصيل هو مذهب جمهور البصريين .
٣– الدليل على انحصارها فى عشرة هو التتبع والاستقراء .
٤– أول هذه الحروف العشرة « أن » بفتح الهمزة وسكون النون ، وشرط النصب بها أمران .
أ– أن تكون مصدرية لا زائدة ، ولا مفسّرة ، فكلاهما لا ينصب الفعل المضارع .
ب– ألا تكون مخففة من الثقيلة .
٥– الحرف الثاني من نواصب الفعل المضارع « لن » ، وهو حرف نفي ونصب واستقبال .
٦– ولا تفيد « لن » تأبيد النفي ، خلافًا للزمخشري .
٧– الحرف الثالث من نواصب الفعل المضارع « إذن » ، ويشترط لنصب الفعل المضارع بها ثلاثة شروط :
أ– أن تكون فى صدر جملة الجواب .
ب– أن يكون الفعل المضارع الواقع بعدها دالاًّ على الاستقبال .
ج– ألا يفصل بينها وبين المضارع فاصلٌ ، غيرُ القَسَم ، أو « لا » النافية .
٨– الحرف الرابع من نواصب الفعل المضارع « كي » ، وهذا على مذهب الكوفيين ، فهم يرون أن « كي » لا تكون إلا حرفًا مصدريًّا ، ينصب الفعل المضارع بنفسه دائمًا .
وأما على مذهب جمهور البصريين ، ومعهم سيبويه ، أن « كي » تكون أحيانًا مصدرية ، فتنصب الفعل المضارع بنفسها ، وأحيانًا تكون تعليلية ، بمعنى لام التعليل ، والناصب للمضارع حينئذ « أن » مضمرة وجوبًا بعد « كي » .
٩– الحرف الخامس من نواصب الفعل المضارع هو لام « كي » ، أو لام التعليل .
وهذا الحرف قد اختلف النحاة هل هو ناصب للفعل بنفسه ، أم أن الذى ينصب الفعل بعده « أن » مضمرة جوازًا .
فذهب جمهور الكوفيين ، وهو اختيار الشارح والمؤلف رحمهما الله ، إلى أن لام التعليل تنصب الفعل =

=المضارع بنفسها .
وذهب جمهور البصريين إلى أن هذه اللام لا تنصب الفعل المضارع بنفسها ، وإنما ينصب الفعل المضارع بـ « أن » مضمرة بعدها جوازًا .
١٠- الحرف السادس من الحروف التي ينصب بعدها الفعل المضارع : لام الجحود ؛ أي : لام النفي .
وضابط لام الجحود أن تسبق بـ « ما كان » ، أو « لم يكن » .
وأيضًا اختلف النحاة هنا ، هل لام الجحود تنصب الفعل المضارع بنفسها ، أم أن الفعل المضارع ينصب بـ « أن » مضمرة وجوبًا بعد لام الجحود :
فذهب علماء البصرة إلى أن الناصب للفعل المضارع بعد لام الجحود هو « أن » المضمرة وجوبًا .
وأما الكوفيون - ومعهم المؤلف والشارح رحمهما الله - فقد ذهبوا إلى أن ناصب الفعل المضارع هو لام الجحود نفسها .
١١- الحرف السابع من الحروف التي ينصب بعدها الفعل المضارع : حتى .
وليعلم أن « حتى » تردُ في الاستعمال في اللغة العربية على أربعة أوجه :
١- أن تكون حرف عطف .
٢- أن تكون حرف ابتداء .
٣- أن يكون بعدها اسم مفرد مجرور بها ، وهي في هذا الاستعمال حرف جر ، ومعناها الغاية .
٤- أن يقع بعدها الفعل المضارع المنصوب ، وهذه هي موضع كلام المؤلف والشارح رحمهما الله .
وهنا أيضًا حدث نفس الخلاف الماضي ، وهو هل الناصب للفعل المضارع هو « حتى » نفسها ، أم هو « أن » مضمرة وجوبًا بعد « حتى » : فذهب الكوفيون إلى أن الناصب هو « حتى » نفسها .
وأما البصريون فقالوا : الناصب للفعل المضارع هو « أن » مضمرة وجوبًا بعد « حتى » .
١٢- اشترط النحاة لنصب الفعل المضارع بعد « حتى » شرطين :
أ- أن يكون الفعل المضارع الذي بعدها دالاً على زمن المستقبل ، بالنسبة لما قبل « حتى » .
ب- أن تكون « حتى » بأحد معنيين : إما أن تكون بمعنى « كي » ، أو أن تكون بمعنى « إلى » .
وزاد ابن مالك معنًى ثالثًا لـ « حتى » هذه ، وهو أنها تأتي بمعنى « إلا » الاستثنائية .
١٣- الحرف الثامن والتاسع من الحروف التي ينصب بعدها الفعل المضارع هما الواو والفاء في جواب النفي أو الطلب .
وهنا أيضًا حدث الخلاف : هل الناصب هو « أن » المضمرة وجوبًا بعد الواو والفاء ، كما هو مذهب البصريين ، أم أن الناصب هو الواو نفسها ، والفاء نفسها ، كما هو اختيار المؤلف والشارح رحمهما الله .
١٤- ينتصب الفعل المضارع بعد الفاء والواو بشرطين ، لا بد منهما :
أ- أن تكون الفاء للسببية ، والواو للمعية . =

فإن كانت غايةً لما قبلَها فهي بمعنى « إلى » ، مثلُ : لألْزَمَنَّكَ أو تَقْضِيَنِي دَيْنِي . فهذه على تقديرِ : إلى أن تَقْضِيَنِي دَيْنِي .

ومثالُها بمعنى « إلَّا » : لأَقْتُلَنَّ الكافرَ أو يُسْلِمَ . فهنا لا يمكنُ أن نَجْعَلَ « أو » بمعنى « إلى » ؛ لأنَّ القتلَ لا يَمْتَدُّ إلى أن يُسْلِمَ ، لكن نَجْعَلُ « أو » بمعنى « إلا أن يُسْلِمَ » .

وعلى كلٍّ فـ « أو » تَنْصِبُ الفعلَ المضارعَ ، وتأتي على وجهين :

الأولُ : أن تكونَ بمعنى : إلى .

والثاني : أن تكونَ بمعنى : إلاَّ .

فإن كان ما بعدَها غايةً لما قبلَها فهي بمعنى : « إلى » ، وإلا فهي بمعنى « إلا » .

* * *

= ب- أن يكونا مسبوقَيْنِ بنفي أو طلب .

١٥- الطلب يشمل : الأمر ، والنهي ، والدعاء ، والترجي ، والتمني ، والعَرْض ، والتحضيض ، والاستفهام .

١٦- الحرف العاشر من الحروف التي ينصب بعدها الفعل المضارع هو « أو » ، والناصب إما أن يكون هو « أو » نفسها ، وإما أن يكون « أن » مضمرة وجوبًا بعد « أو » . وهذا بناء على الخلاف .

ويشترط لنصب الفعل المضارع بعد « أو » أن يكون معناها واحدًا من ثلاثة معانٍ :

١- حتى .

٢- إلى .

٣- كي .

وبهذا ينتهي هذا الـمُلَخَّص ، والحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات .

جَوازِمُ المُضارِعِ

جَوازِمُ المُضارِعِ

قال المؤلفُ رحمه اللَّهُ تعالى: والجوازمُ ثمانيةَ عَشَرَ، وهى: لم، ولمَّا، وألم، وألمَّا، ولامُ الأمرِ، والدعاءِ، ولا فى النَّهي والدعاءِ، وإنْ، وما، ومَن، ومَهْما، وإذما، وأيٌّ، ومتى، وأين، وأيَّانَ، وأنَّى، وحيثُما، وكيفما، وإذا فى الشعرِ خاصَّةً..

قولُه: الجوازمُ. الجوازمُ جمعُ جازمٍ، وجُمِع «جازم»، وهو مُذكَّرٌ على «جوازِم»؛ لأنه لغيرِ العاقلِ[1].

وقولُه رحمه اللَّهُ: الجوازمُ ثمانيةَ عشَرَ. يعنى: ثمانيةَ عشَرَ جازمًا، ودليلُ ذلك ما أسْلَفْناه فى النواصبِ[2]، وهو التتبُّعُ والاستقراءُ.

وقولُه رحمه اللَّهُ: وهى: لَم، ولمَّا، وألَم، وألَمَّا، ولامُ الأمرِ، والدعاءِ، ولا فى النهيِ والدعاءِ. هذه الحروفُ الستةُ تَجْزِمُ فعلًا واحدًا، ويَبْقَى من الثمانيةَ عشَرَ اثنا عشَرَ تَجْزِمُ فعلين[3].

---

(١) كأن الشيخ الشارح رحمه اللَّه يريد أن يبين أنه كان من المفترض أن تجمع كلمة «جازم» جمع مذكر سالمًا، فيقال: «جازمون»؛ لأنها تدل على اسم مذكر، ولكنها لا تصلح أن تجمع هذا الجمع؛ لأنها لغير العاقل، ومن شروط جمع الكلمة جمعَ مذكرٍ سالمًا أن تكون للعاقل.

ومراد المؤلف رحمه اللَّه بقوله: الجوازم ثمانية عشر: أن الأدوات التى تجزم المضارع ثمانية عشر جازمًا.

(٢) تقدم ص ٢٨٧.

(٣) وعليه فالجوازم الثمانية عشر المذكورة تنقسم إلى قسمين:

القسم الأول: كل واحد منه يجزم فعلًا واحدًا، وهو ستة أحرف، كما ذكر الشارح رحمه اللَّه

١- لم.
٢- لمَّا.
٣- ألم.
٤- ألمَّا.
٥- لام الأمر والدعاء.
٦- لا فى النهى والدعاء. =

= وإذا تأملت هذه الحروف الستة وجدت أنها تنقسم إلى قسمين :
١ – قسم يفيد النفي ، وهو الحروف الأربعة الأولى : لم ، ولَمَّا ، وألم ، وألمَّا .
٢ – وقسم يفيد الطلب ، وهو الحرفان الأخيران : لا في النهي والدعاء ، ولام الأمر والدعاء .
وقد ذكر ابن هشام رحمه الله هذه الجوازم الستة في كتابه شرح قطر الندى وغيره ، ولكنه جعل « ألم » ، و « لم » حرفًا واحدًا ، و« ألمَّا » ، و « لمَّا » حرفًا واحدًا(*) ، وعليه فيكون مجموع الجوازم لفعل واحد عنده أربعة ، لا ستة .

ثم ذكر رحمه الله أمرًا خامسًا يَجْزِمُ فعلًا واحدًا ، مع الأربعة السابقة ، فقال رحمه الله في شرح القطر ص ٧٧ : فالجازم لفعل واحد خمسة أمور : أحدها : الطلب ، وذلك إذا تقدم لنا لفظ دال على أمر أو نهي أو استفهام أو غير ذلك من أنواع الطلب ، وجاء بعده فعل مضارع مجرد من الفاء ، وقصد به الجزاء ؛ فإنه يكون مجزومًا بذلك الطلب ؛ لما فيه من معنى الشرط ، ونعني بقصد الجزاء أنك تقدره مُسَبَّبًا عن ذلك المتقدم ، كما أن جزاء الشرط مسبب عن فعل الشرط .
وذلك كقوله تعالى : ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ﴾ تقدم الطلب وهو « تعالوا » ، وتأخر المضارع المجرد من الفاء ، وهو « أتل » . وقصد به الجزاء ؛ إذ المعنى : تعالوا فإن تأتوني أتل عليكم ، فالتلاوة عليهم مسببة عن مجيئهم ؛ فلذلك جزم ، وعلامة جزمه حذف آخره ، وهو الواو .
وقول الشاعر :

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ   بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

الشاهد فيه : قوله « نبك » . فإنه فعل مضارع غير مقترن بالفاء ، وقد سبقه فعل أمر ، وهو قوله : « قفا » ، وقد قصد الشاعر أن يجعل البكاء مسببًا عن الوقوف ، ولذلك جزم هذا المضارع في جواب الأمر ، فحذف منه حرف العلة الذي هو آخره ، وذلك الحذف هو أمارة الجزم ، مع أنه لا مانع من ذلك ؛ لأنه يصح أن تقول إن تقفا نبك .
وتقول : « ائتني أُكْرِمْكَ » و « هل تأتيني أحدثك » و « لا تَكْفُرْ تَدْخُلِ الجَنَّةَ » .
ولو كان المتقدم نفيًا أو خبرًا مثبتًا لم يجزم الفعل بعده ، فالأول نحو : « ما تأتينا تحدثُنا » برفع تحدثنا وجوبًا ، ولا يجوز لك جزمه ، وقد غلط في ذلك صاحب الجمل .
والثاني نحو : « أنتَ تأتينا تُحَدِّثُنا » برفع تحدثنا وجوبًا باتفاق النحويين .
وأما قول العرب : « اتَّقَى اللَّهَ امْرُؤٌ فَعَلَ خَيْرًا يُثَبْ عَلَيْهِ » بالجزم فوجهه أنَّ اتَّقَى اللَّه وفَعَلَ ، وإن كانا =

(*) سيأتي في كلام الشارح رحمه الله ص ٣٤١ أن المؤلف رحمه الله إنما جعل « ألم » و« لم » حرفين ، و« لمَّا » ، و« ألمَّا » حرفين ، من باب التسهيل على طلبة العلم المبتدئين ، وإلا فـ « ألم » هي « لم » ، مضاف إليها حرف الاستفهام « الهمزة » ، و« ألمَّا » هي « لمَّا » مضافٌ إليها حرف الاستفهام « الهمزة » .

= فعلين ماضيين ، ظاهرهما الخبر إلا أن المراد بهما الطلب ، والمعنى : ليتق الله امرؤ ، وليفعل خيرًا .
وكذلك قوله تعالى : ﴿ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ • تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ فجزم « يغفر » لأنه جواب لقوله تعالى : ﴿ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ ﴾ لكونه في معنى : آمنوا وجاهدوا ، وليس جوابًا للاستفهام ؛ لأن غفران الذنوب لا يتسبب عن نفس الدلالة ، بل عن الإيمان والجهاد .
ولو لم يقصد بالفعل الواقع بعد الطلب الجزاء امتنع جزمه ؛ كقوله تعالى : ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ ﴾ فتطهرهم مرفوع باتفاق القراء ، وإن كان مسبوقًا بالطلب ، وهو « خذ » ؛ لكونه ليس مقصودًا به معنى إن تأخذ منهم صدقة تطهرهم ، وإنما أريد خذ من أموالهم صدقة مطهرة ، فتطهرهم صفة لصدقة .
ولو قرئ بالجزم على معنى الجزاء لم يمتنع في القياس ، كما قرئ قوله تعالى : ﴿ فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا • يَرِثُنِي ﴾ بالرفع على جعل يرثني صفة لـ « وليًا » ، وبالجزم على جعله جزاء للأمر .
وهذا بخلاف قولك : « ائتني برجلٍ يُحِبُّ اللَّه ورسوله » فإنه لا يجوز فيه الجزم ؛ لأنك لا تريد أن محبة الرجل لله ورسوله مسببة عن الإتيان به ، كما تريد في قولك : ائتني أكرمك . بالجزم لأن الإكرام مُتسبِّب عن الإتيان ، وإنما أردت ائتني برجل موصوف بهذه الصفة .
واعلم أنه لا يجوز الجزم في جواب النهي إلا بشرط أن يصح تقدير شرط في موضعه مقرونًا بـ « لا » الناهية ، مع صحة المعنى ، وذلك نحو قولك : « لاَ تَكْفُرْ تَدْخُلِ الجَنَّةِ » و « لاَ تَدْنُ مِنَ الأَسَدِ تَسْلَمْ » فإنه لو قيل في موضعهما : « إن لاَ تكفر تدخل الجنة » و « إن لا تدن من الأسد تسلم » صَحَّ .
بخلاف « لاَ تَكْفُرْ تَدْخُلُ النار » و « لاَ تَدْنُ مِنَ الأَسَدِ يَأْكُلْكَ » فإنه ممتنع فإنه لا يصح أن يقال « إنْ لاَ تَكْفُرْ تَدْخلِ النار » « وَإنْ لا تَدْنُ مِنَ الأَسَدِ يَأْكُلْكَ » ولهذا أجمعت السبعة على الرفع في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ﴾ لأنه لا يصح أن يقال « إن لا تمنن تستكثر » وليس هذا بجواب .
وإنما هو في موضع نصب على الحال من الضمير في « تمنن » فكأنه قيل : ولا تمنن مستكثرًا .
ومعنى الآية : أن الله تعالى نهى نبيه ﷺ عن أن يهب شيئًا ، وهو يطمع أن يتعوض من الموهوب له أكثر من الموهوب .
فإن قلت : فما تصنع بقراءة الحسن البصري (تستكثر) بالجزم ؟
قلت : يحتمل ثلاثة أوجه :
أحدها : أن يكون بدلًا من تمنن ، كأنه قيل : لا تستكثر ؛ أي : لا ترَ ما تعطيه كثيرًا .
والثاني : أن يكون قدَّر الوقف عليه ؛ لكونه رأس آية ، فسكنه لأجل الوقف ، ثم وصله بنية الوقف .
والثالث : أن يكون سكنه لتناسب رؤوس الآي ، وهي : فأنذر ، فكبر ، فطهر ، فاهجر . اهـ
وبناءً على ما ذكره ابن هشام رحمه الله يمكننا أن نقول: إنه لابد لتمام الجزم في هذا الأسلوب من تحقق =

= الشروط الآتية :

١ - أن يتقدم الطلب على الفعل المجزوم ، فلا يجزم الفعل إذا تقدم عليه فعلٌ مُثْبت ، نحو : يذاكر محمد وينجح .

٢ - أن يكون المضارع المجزوم مُتَرَتِّبًا على الطلب السابق ، ونتيجة له ، ومُسَبَّبًا عنه ، فإن فُقِد هذا لم يُجزَم .

٣ - أن يكون النهيُ - أحدُ صُوَر الطلب - صالحًا لإبداله بأداة شرط ، مع « لا » النافية قبل فعل الشرط ، ويصح المعنى بذلك ، وذلك نحو : لا تُهْمِلْ تَنْجَحْ . يَصِحُّ فيها : إن لا تُهْمِل تنجح . حيث حَلَّت « إنْ » ، و « لا » النافية محل « لا » الناهية ، وصلَح الأسلوب .

٤ - أن يكون الجزاء (الجواب) بعد النهي أمرًا محبوبًا ، نحو قولك :
لا تَكْفُرْ تَدْخُلِ الجنة .
فلو كان أمرًا مكروهًا كدخول النار تعيَّنَ الرفع ، نحو : لا تَكْفُرْ تَدْخُلُ النار ، لا تَدْنُ من الأسد يأكُلُك .

القسم الثاني : كل واحد منه يجزم فعلين ، وهو اثْنا عشَرَ أداةً ، وهي :

١ - إن .	٢ - ما .
٣ - مهما .	٤ - إذما .
٥ - أي .	٦ - متى .
٧ - أين .	٨ - أيان .
٩ - أنَّى .	١٠ - حَيثُما .
١١ - كَيفَمَا .	١٢ - مَنْ .

ثم ذكر المؤلف رحمه الله أداة ثالثة عشر مما يجزم فعلين ، وهي « إذا » ، وإنما ذكرها مفردة ؛ لأنها لا تجزم إلا في الشعر خاصة ، وذلك ضرورة .

وقد نظم ابن مالك رحمه الله هذه الأدوات الثمانية عشر ، فيما عدا كيفما(*) ، في الألفية ، فقال رحمه الله :

بِلاَ ولامٍ طالِبًا ضَعْ جَزْمَا ... في الفعلِ هكذا بِلَمْ ولَمَّا
واجْزِمْ بِإنْ ومَن وما ومَهما ... أيٍّ مَتَى أيَّانَ أيْنَ إذْمَا
وحَيْثُما أنَّى وحرفٌ إذْ ما ... كإنْ وباقي الأدَوَاتِ أسْمَا

وهناك أدوات تفيد الشرط ، ولكنها لا تجزم الفعل المضارع ، ومن أشهرها : لَوْ ، ولَوْلاَ ، وإذَا ، ولَمَّا الحِينِيَّة ، وكُلَّما ، وأمَّا . =

(*) لأنها لا تكون جازمة إلا على قول الكوفيين ، وابن مالك رحمه الله من البصريين .

الحرفُ الأولُ من الجوازمِ التى تَجْزِمُ فعلًا واحدًا : « لم » .

أَدْخِلْ « لم » على فعلٍ مضارعٍ يَتَبَيَّنْ لك ، تقولُ : يَضْرِبُ الرجلُ وَلَدَه إذا أساء الأدبَ .

أَدْخِلْ « لم » على « يَضْرِبُ » ، تقولُ : لم يَضْرِبِ الرجلُ ولَدَه .

حينَ أساءَ الأدبَ .

ما الذى حوَّل « يضْرِبُ » إلى « يَضْرِبْ » ؟

الجوابُ : « لم » ، جزَمَت الفعلَ ، وهذا هو عملُها .

فـ « لم » حرفُ جزمٍ .

وهى حرفُ نفيٍ .

لأننا كنا نقولُ : يَضْرِبُ الرجلُ ولدَه إذا أساء الأدبَ . والآنَ قلنا : لم يَضْرِبْ .

فأصْبحت الجملةُ منفيةً بعدَ أن كانت مُثْبَتَةً .

وهى حرفُ قَلْبٍ ؛ لأننا كنا نقولُ : يَضْرِبُ الرجلُ ولدَه إذا أساءَ الأدبَ . فالضربُ الآنَ فى الوقتِ الحاضرِ .

ثم قلنا : لم يَضْرِبِ الرجلُ ولدَه حينَ أساءَ الأدبَ . فالضربُ فى الماضى .

إذن : أفادت « لم » ثلاثَ فوائدَ ؛ النفيَ ، والجزمَ ، والقَلْبَ .

النفيُ ؛ لأنَّها حوَّلَتِ الجملةَ الثبوتيةَ إلى جملةٍ منفيةٍ .

= فهذه الأدوات ، وإن أدَّت معنى الشرط ومفهومه ، إلا أنها غير مؤثرة نحويًّا فى فعلَي الشرطِ والجواب ، نحو :

مُلوكٌ وإخوانٌ إذا ما أَتيتُهم ... أُحَكَّمُ فى أموالِهم وأُقَرَّبُ

فالفعل « أتيت » فعل الشرط مبنى على السكون ، لا محل له من الإعراب ، ولا يقال : فى محل جزم ؛ لأن الأداة هنا غير عاملة الجزم .

والفعل « أُحَكَّم » جواب الشرط ، مرفوع بالضمة .

والقلب ؛ لأنَّها قَلَبَت زمنَ الفعلِ المضارعِ من الحالِ أو الاستقبالِ إلى الماضي .

والجزمَ ؛ لأنَّها جَزَمَتِ الفعلَ المضارعَ .

• مثالٌ على إعرابِ « لم » وما دخلَت عليه : تقولُ : لم يَضْرِبْ .

لم : حرفُ نفيٍ وقلبٍ وجزمٍ .

يَضْرِبْ : فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ بـ « لم » ، وعلامةُ جزمِه السكونُ .

فـ « لم » تَجْزِمُ الفعلَ المضارعَ ، وعليه فإذا تكَلَّم رجلٌ ، فقال : لم يضربُ . قلنا : هذا خطأٌ .

فإذا قال : لم يَضْرِبُوا . فهذا صحيحٌ ؛ لأنه جزَمَه بحذفِ النونِ ؛ لأنَّها من الأفعالِ الخمسةِ[1] .

الحرفُ الثاني من الجوازمِ التي تَجْزِمُ فعلًا واحدًا : لَمَّا .

وهي كسابقتِها « لم » : حرفُ نفيٍ وجزمٍ وقلبٍ[2] .

---

(١) مثال جزم الفعل المضارع بـ « لم » ، من القرآن الكريم :
قوله تعالى : ﴿ وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا ﴾ .
و قوله تعالى : ﴿ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا ﴾ .
و قوله تعالى : ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴾ .

(٢) فقد اتفق الحرفان في نفي المضارع ، وجزمه ، وقلب زمنه إلى الماضي .
ويتفق الحرفان أيضا في الآتي :
١- الحرفية ، فـ « لم » ، « لمَّا » حرفان باتفاق النحاة .
٢- خصوصيتهما بالمضارع ،فلا يدخلان على غير الفعل المضارع .
٣- جواز دخول همزة الاستفهام على كل منهما ؛ كقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ ﴾ . وقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَكُ نُطْفَةً مِنْ مَنِيٍّ ﴾ .
وكقول العرب زاجرين: أَلَمَّا تَصْحُ والشَّيْبُ وازعٌ .
لكنهما قد يختلفان من جهتين ؛ من جهة المعنى ، ومن جهة الاستعمال :
أ- الاختلاف من جهة المعنى :
وهو يتمثل فيما يلي : =

= ١- أن المنفيَّ بها مستمر الانتفاء إلى زمن الحال « التكلُّم » ، بخلاف المنفى بـ « لم » ؛ فإنه قد يكون مستمرًا ، مثل قوله تعالى : ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣﴾ .
وقد يكون منقطعًا ، مثل قوله تعالى : ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا ۝١﴾ .
لأن المعنى أنه كان بعد ذلك شيئًا مذكورًا .
ومن ثَمَّ امتنع أن تقول : لَمَّا يَقُمْ ثم قام(*) .
وجاز لم يقم ثم قام .
٢- أن النفى بـ « لم » لا شأن له بالمستقبل ، أما « لَمَّا » فإنها تنفى الماضى ، مع توقع حدوث نفيها فى المستقبل(**) .
ولذلك قيل : لَمَّا تظهر نتيجة الامتحان . فالنتيجة لم تظهر حتى زمن التكلم ، فالنفى مستمر إلى زمن التكلم ، والطلاب يتوقعون ظهورها فى المستقبل .
ومثال ذلك أيضًا :
• قوله تعالى : ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ﴾ ؛ أى : إلى الآن ما ذاقوه ، وسوف يذوقونه ، ولم لا تقتضى ذلك .
• وقوله تعالى : ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ﴾ . فالنفى فى قوله تعالى : ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ﴾ . مستمر إلى وقت التكلم ، ويتوقع أن يؤمنوا فيما بعد .
• وقول الشاعر :

فإن كنتُ مأكولًا فكُنْ خيرَ آكِلٍ ... وإلاَّ فـأَدْرِكْـنـى ولَمَّا أُمَـزَّقِ

فهو إلى وقت إنشاده البيت لم يُمَزَّقْ ؛ أى : لم يقتل ، وهو يتوقع أن يقتل فيما بعد ، إن لم يُخَلِّصْه المُسْتغاثُ به . =

(*) إنما لم يجز أن يقال : لَمَّا يَقُمْ ثم قام . لأن هذا كلام يناقض عَجُزُه صَدْرَه ؛ وذلك لأن معنى « لَمَّا يَقُمْ » أن عدم وجود هذا الشيء مستمر إلى زمن التكلم ، ومعنى « ثم كان » أنه وُجِد فى بعض أجزاء الزمن الماضى .
ولا ريب أن فى هذا من التناقض ما ليس يَخْفَى عليك ، ولهذا لو قلت : لما يَقُمْ ثم إنه سيقوم . كان كلامًا صحيحًا سائغًا ؛ لأن نفى حصول الشيء فى الزمن الماضى ، واستمرار هذا النفى إلى زمن التكلم لا ينافى ، ولا يتناقض مع حصوله فى الزمن المستقبل الذى تنبئ عنه السين فى « سيقوم » .
(**) قال ابن هشام رحمه الله فى شرح القطر ص٨٢ : ذكر هذا المعنى الزمخشرى ، والاستعمال والذوق يشهدان به . اهـ

فهي حرفُ جزمٍ ، تقولُ مثلًا : يفرحُ زيدٌ . فتأتي بـ « لَمَّا » ، فتقولُ : لَمَّا يَفْرَحْ زيدٌ .

وَ « لَمَّا » غَيَّرَتِ الفعلَ من الرفعِ إلى الجزمِ .

وهي حرفُ نفيٍ ، تقولُ : يفرحُ زيدٌ . الجملةُ ثبوتيةٌ ، فإذا أدْخَلْتَ « لَمَّا » على هذه الجملةِ تقولُ : لَمَّا يَفْرَحْ زيدٌ . وتُصْبِحُ الجملةُ منفيةً .

وهي حرفُ قلبٍ ، تقولُ : يَفْرَحُ زيدٌ . الجملةُ صالحةٌ للحضورِ ، فإذا قلت : لَمَّا يَفْرَحْ زيدٌ . قُلِبَ زمنُ الفعلِ المضارعِ من الحالِ أو الاستقبالِ إلى الماضي .

إذن : لَمَّا حرفُ نفيٍ وجزمٍ وقلبٍ .

لكنَّ الفرقَ بينَها وبينَ « لم » أن « لم » نفيٌ بلا توقُّعٍ ، و « لَمَّا » نفيٌ بتوقُّعٍ ، فقولُ اللَّهِ تعالى : ﴿ بَل لَّمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ ﴾ . فيها نفيٌ ، لكن مع توقُّعِ المنفيِّ ؛ يعني : ماذاقُوه ، لكن قريبًا يَذُوقونَه ، بخلافِ « لم » فإنها لا تَدُلُّ على هذا المعنى .

= ومن ثَمَّ امتنع : لَمَّا يَجْتَمِعِ الضِّدَّانِ(*) .

ب- الاختلاف من جهة الاستعمال :

وهو يتمثل فيما يلي :

١- أن المضارع المنفي بـ « لم » لا يجوز حذفه ، أما منفي « لَمَّا » فهو جائز الحذف لدليل .

يقال : هل دخلت البلد ؟ فتقول : قاربتها ولما . تريد : ولَمَّا أدْخُلْها . ولا يجوز : قاربتها ولم .

٢- أن « لَمَّا » لا تقترن بحرف الشرط ، بخلاف « لم » ، تقول : إن لم تَقُمْ قُمْتُ . ولا يجوز : إن لَمَّا تَقُمْ قمتُ .

ومثال دخول حرف الشرط على « لم » من القرآن : قوله تعالى : ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ ﴾ .

(*) قد عرفت السر في هذا كله ، وهو أن « لم » لنفي الفعل غير المقترن بـ « قد » ، وأنت لو قلت : لم يحضر علي . وقد علمت أنك تنفي قول من قال : حضر علي . لم يكن في اللفظ المثبت ، ولا منفيه ، شيء يدل على التوقع .

وإذا قلت : لما يَحْضُرْ علي . وأنت تعلم أنك تنفي قول من قال : قد حضر علي . ففي الإثبات ما يدل على توقع الأمر ، وهو « قد » ، فيكون نفيه دالًّا على توقع حصوله .

ولا شك أنك لو قلت : لما يجتمع الضدان تكون غالطًا ؛ لأنك جئت بلفظ يدل على توقع حصول ما بعد « لَمَّا » ، وتوقع اجتماع الضدين محال ؛ لأن من أحكام المتضادين أنه لا يجوز اجتماعهما .

الحرفُ الثالثُ من الجوازِمِ التي تجْزِمُ فعلًا واحدًا : أَلَمْ . في الحقيقةِ المؤلفُ - جزاهُ اللَّهُ خيرًا ، وغفرَ اللَّهُ له - مُسَهِّلٌ على الطالبِ ، جعَل « ألم » أداةً مستقلَّةً ، والحقيقةُ أنها ليست أداةً مستقلةً ، إنما هي « لم » ، لكن دخَلَت عليها الهمزةُ ، لكن من أجلِ التَّسْهِيلِ على الطالبِ المُبْتَدِئِ جعَلَها أداةً مستقلةً .

ومثالُ جزمِ الفعلِ المضارعِ بعدَ « ألم » : قال اللَّهُ تعالى : ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ .

فإذا أرَدْنا الإعرابَ نقولُ :

ألم : حرفُ نفيٍ وجزمٍ وقلبٍ ، على كلامِ المؤلفِ ؛ لأنه جعَلَ « ألم » هي الأداةَ ، وعلى هذا لا نَتَعَرَّضُ للهمزةِ ؛ لأنَّ المؤلفَ - رَفَقَ اللَّهُ به - أراد أن يَرْفُقَ بالمبتدئِ ، بدلًا من أن يقولَ : الهمزةُ للاستفهامِ ، وما المرادُ بالاستفهامِ ؟ وهل خرَج عن الأصلِ ، أو لم يَخْرُجْ[1] ؟ ويُتْعِبُ الطالبَ ، قال : أَتْرُكُ الكلامَ عن الهمزةِ ، وأَجْعَلُها من ضمنِ الأداةِ .

---

(1) ذكر ابن هشام رحمه اللَّه تعالى في مغني اللبيب ١/ ١٩ أن الألف المفردة تأتي على وجهين :
أحدهما : أن تكون حرفًا يُنادى به القريبُ ؛ كقول الشاعر :

أفاطِمَ مَهْلًا بعضَ هذا التَّدَلُّلِ وإن كُنتِ قد أَزْمَعْتِ صَرْمِي فأَجْمِلِي

والثاني : أن تكون للاستفهام ، وحقيقته طَلَبُ الفَهْم ، نحو : أزيدٌ قائمٌ ؟
وقد تخرج الهمزة عن الاستفهام الحقيقي ، فترد لثمانية معانٍ ، نذكر منها :
الأول : الإنكار الإبطالي ، وهذه تقتضي أن ما بعدها غير واقع ، وأن مُدَّعِيَه كاذب ، نحو : ﴿أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُم بِالْبَنِينَ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِنَاثًا﴾ ، ﴿فَاسْتَفْتِهِمْ أَلِرَبِّكَ الْبَنَاتُ وَلَهُمُ الْبَنُونَ ﴿١٤٩﴾﴾ ، ﴿أَفَسِحْرٌ هَٰذَا﴾ ، ﴿أَشَهِدُوا خَلْقَهُمْ﴾ ، ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾ ﴿أَفَعَيِينَا بِالْخَلْقِ الْأَوَّلِ﴾ .
ومن وجهة إفادة هذه الهمزة نفي ما بعدها لزم ثبوته إن كان منفيًا ؛ لأن نفي النفي إثبات ، ومنه : ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ ؛ أي : الله كافٍ عبدَه ، ولهذا عطف ﴿وَوَضَعْنَا﴾ على ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴿١﴾﴾ لَمّا كان معناه شرحنا .
ومثله : ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَىٰ * وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَىٰ ﴿٧﴾﴾ ، ﴿أَلَمْ يَجْعَلْ كَيْدَهُمْ فِي تَضْلِيلٍ * وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيْرًا أَبَابِيلَ ﴿٣﴾﴾ .
والثاني : الإنكار التوبيخي ، فيقتضي أن ما بعدها واقع ، وأن فاعله مَلُوم ، نحو قوله تعالى : =

ومثالُ ذلك أيضًا : قولُه تعالى : ﴿ أَلَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى ﴾ ، وقولُه سبحانَه : ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ .

الحرفُ الرابعُ من الجوازمِ التي تَجْزِمُ فعلًا واحدًا : أَلَمَّا . « أَلَمَّا » هي « لَمَّا » السابقةُ ، لكن دخَلَت عليها الهمزةُ ، والمؤلفُ يقولُ : اجْعَلْها أداةً واحدةً[1] ، فتقولُ : أَلَمَّا يَقُلْ زيدٌ ؟ أَلَمَّا يَضْرِبْ زيدٌ ؟

وتقولُ في إعرابِها :

أَلَمَّا : حرفُ نفيٍ وقلبٍ وجزمٍ .

يَقُلْ : فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ بـ « أَلَمَّا » ، وعلامةُ جزمِه السكونُ[2] .

= ﴿ أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ ﴾ ، ﴿ أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ ﴾ . ﴿ أَئِفْكًا آلِهَةً دُونَ اللَّهِ تُرِيدُونَ ﴾ . ﴿ أَتَأْتُونَ الذُّكْرَانَ ﴾ ، ﴿ أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَانًا ﴾ .

والثالث : التقرير ، ومعناه حملُك المخاطَب على الإقرار والاعتراف بأمر قد استقر عنده ثبوتُه أو نفيُه ، ويجب أن يليها الشيء الذي تُقرِّره به .

تقول في التقرير بالفعل : أضَرَبْتَ زيدًا ؟

وبالفاعل : أأنت ضربْتَ زيدًا ؟

وبالمفعول : أزيدًا ضَرَبْتَ ؟

كما يجب ذلك في المُستَفْهَم عنه .

والرابع : التهكُّم ، نحو : ﴿ أَصَلَاتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا ﴾ .

والخامس : الأمر ، نحو : ﴿ أَأَسْلَمْتُمْ ﴾ أي : أسلموا .

والسادس : التعجب ، نحو : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ ﴾ .

والسابع : الاستبطاء ، نحو : ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا ﴾ .

(١) وذلك لنفس التعليل السابق ؛ أن المؤلف يريد أن يُسهِّل على الطالب المبتدئ .

وإلا فـ « أَلَمَّا » ليست كلُّها أداة الجزم ، وإنما أداة الجزم هي « لَمَّا » ، والهمزة للاستفهام .

(٢) وذاكم هو إعراب لقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾ ، وقولك : أَلَمَّا أُحْسِنْ إليك ؟

أولًا : إعراب قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾ .

ألم : الهمزة للإنكار الإبطالي ، أو التقرير ، على الخلاف بين النحاة ، و « لم » : حرف نفي وجزم وقلب .

نشرح : فعل مضارع مجزوم بـ « لم » ، وعلامة جزمه السكون ، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا ، تقديره : نحن . =

الحرفُ الخامسُ من الجوازمِ التى تجْزِمُ فعلًا واحدًا : لامُ الأمرِ والدعاءِ[1] .

قولُه : لامُ الأمرِ . يعنى : اللامُ الدالةُ على الأمرِ .

ومثالُها : قولُه تعالى : ﴿ لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ ﴾ .

لِيُنفِقْ : اللامُ هنا للأمرِ ، ويُنفِقْ : فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ بلامِ الأمرِ ، وعلامةُ جزمِه السكونُ .

وذو : فاعلُ « ينفق » مرفوعٌ بالواوِ ؛ لأنه من الأسماءِ الخمسةِ .

سَعَةٍ : مضافٌ إليه .

فالشاهدُ من هذه الآيةِ : قولُه تعالى : ﴿ لِيُنفِقْ ﴾ .

وقولُه : والدعاءِ . أى : ولامُ الدعاءِ ، وهى اللامُ التى يُوَجَّهُ فيها الخِطابُ إلى اللّهِ ، مثلُ : رَبِّ لِتَغْفِرْ لى .

اللامُ هنا لو كان المُخاطَبُ غيرَ اللّهِ لكانتْ لامَ الأمرِ ، لكن لَمّا كان الخطابُ مُوَجَّهًا إلى اللّهِ ، فلا يُمْكِنُ أنْ نأمُرَ اللّهَ ؛ فاللّهُ يأمُرُ ، ولا يُؤْمَرُ .

= لك : اللام حرف جر ، والكاف ضمير مبنى على الفتح ، فى محل جر ، اسم مجرور باللام .

صدرك : مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وصدر مضاف ، والكاف ضمير مبنى على الفتح ، فى محل جر ، مضاف إليه .

ثانيًا : إعراب : ألَمَّا أُحْسِنْ إليك ؟

ألَمَّا : الهمزة للإنكار الإبطالى ، أو للتقرير ، و « لمّا » : حرف نفى وجزم وقلب .

أُحْسِنْ : فعل مضارع مجزوم بـ « لمّا » ، وعلامة جزمه السكون ، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا ، تقديره « أنا » .

إليك : إلى : حرف جر ، مبنى على السكون ، لا محل له من الإعراب ، والكاف ضمير مبنى على الفتح ، فى محل جر اسم مجرور .

(١) هذا هو بداية الكلام على القسم الثانى من الحروف التى تجزم فعلًا واحدًا ، وهو القسم الذى يفيد الطلب . ولذلك يطلق على لام الأمر لام الطلب ، فلام الأمر أو لام الطلب هى التى يُطْلَب بها حصول الفعل طلبًا جازمًا .

إذن : نقولُ : اللامُ للدعاءِ .

ومن ذلك : قولُه تعالى : ﴿ وَنَادَوْا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾ .

فنقولُ : اللامُ لامُ الدعاءِ .

ويَقْضِ : فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ بلامِ الدعاءِ ، وعلامةُ جزمِه حذفُ الياءِ ، والكسرةُ قبلَها دليلٌ عليها ؛ لأنَّ أصلَ « يَقْضِ » يَقْضِي ، كما قال تعالى : ﴿ وَاللَّهُ يَقْضِي بِالْحَقِّ ﴾[1] .

• الحرفُ السادسُ من الحروفِ التي تَجْزِمُ فعلًا واحدًا : لا في النهيِ والدعاءِ .

قولُه رحمه اللَّهُ : لا في النهيِ والدعاءِ[2] . أي : لا الناهيةُ ، ولا الدُّعائيّةُ[3] .

---

(١) وبناء على هذا الذي ذكره المؤلف والشارح رحمهما اللَّه فإن لام الطلب تنقسم إلى ثلاثة أقسام :
١- إن كان الطلب من الأعلى إلى الأدنى كانت للأمر ، نحو قوله تعالى : ﴿ لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ ﴾ . وقوله ﷺ : « فليقلْ خيرًا أو ليصمتْ »(*) .
٢- إن كان الطلب من المساوي كانت للالتماس ، نحو قولك لأخيك : لِتساعِدْني .
٣- وإن كانت من الأدنى إلى الأعلى كانت للدعاء ، نحو خطاب أهل النار لخازنها : ﴿ يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾ .
ولام الدعاء هذه هي لام الأمر ، لكن سُمّيت دُعائية تأدُّبًا .

(٢) قوله : في النهي . جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لـ « لا » ، والتقدير : ولا المُستعمَلةُ في النهي .

(٣) فـ « لا » الجازمة نوعان ؛ ناهية ودعائية ، وكل منهما يُقصَد به طلب الكف عن الفعل وتركه ، ولذلك تُسمّى « لا » الطلبية .
فإن كان الطلب من الأعلى إلى الأدنى كانت ناهية ، نحو قوله تعالى : ﴿ لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ ﴾ . وقوله تعالى : ﴿ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا ﴾ . وقوله تعالى : ﴿ لَا تَخَفْ ﴾ . وقوله تعالى : ﴿ لَا تَقُولُوا رَاعِنَا ﴾ . وقوله تعالى : ﴿ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ ﴾ .
وإن كان الطلب من الأدنى إلى الأعلى كانت للدعاء ، نحو قوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا ﴾ . وقوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا ﴾ . وقوله سبحانه : ﴿ وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا ﴾ .
وأما إذا كان الطلب من المساوي فإنّ « لا » تكون للالتماس ، نحو قول الأخ لأخيه : لا تَنْسَ موعدَنا .

(*) البخاري (٦٠١٨، ٦٠١٩، ٦٤٧٥، ٦٤٧٦) ، ومسلم ١/٦٩، ٣/١٣٥٢، ١٣٥٣ (٤٨) .

ولماذا فرَّق المؤلفُ بين التعبيرَيْنِ ، فقال : « لا » في النهيِ والدعاءِ ، وهناك قال : لامُ الأمرِ ؟

الجوابُ : لأنهم يقولون : إذا كانَتِ الكلمةُ على حرفٍ واحدٍ فإنك تَنْطِقُ بها باسمِها ، وإذا كانت مُكَوَّنةً من حرفَيْنِ فأكثرَ فإنك تَنْطِقُ بها بلفظِها .

ولهذا تقولُ : مِنْ حرفُ جرٍّ . ولا تقولُ : الميمُ والنونُ حرفُ جرٍّ ؛ لأنها مُكَوَّنةٌ من حرفَيْنِ .

وتقولُ : اللامُ : حرفُ جرٍّ ، و « إلى » : حرفُ جرٍّ ؛ لأنَّ اللامَ حرفٌ واحدٌ ، و « إلى » ثلاثةُ أحرفٍ[1] .

بخلافِ ما إذا كان فعلًا فإنه يُنْطَقُ به بلفظِه ، ولو كان على حرفٍ واحدٍ ، مثلُ : قِ ، تقولُ : رَبِّ قِنِي عذابَك[2] . وعندَ الإعرابِ تقولُ :

قِ : فعلُ دعاءٍ . ولا تقولُ : القافُ فعلُ دعاءٍ[3] .

---

(١) تقدم ذكر ذلك في هذا الشرح عند الكلام على العلامة الثالثة من علامات الاسم ، وهي دخول الألف واللام ، فذكر الشارح رحمه الله هناك خلاف البصريين و الكوفيين ، في الألف واللام ، هل يقال فيها : أل . أم يقال : الألف واللام ؟

(٢) هذا لفظ دعاءٍ كان يدعو به النبي ﷺ ، فقد روى مسلم رحمه الله في صحيحه ١/ ٤٩٢ (٧٠٩) ، عن البراء قال : كنا إذا صلَّينا خلفَ رسولِ اللهِ ﷺ أحببنا أن نكونَ عن يمينه « يُقْبِلُ علينا بوجهِه ، قال : فسمِعْتُه يقولُ : « رَبِّ قِنِي عذابَك يومَ تَبْعَثُ - أو تَجْمَعُ - عبادَك » .
ومثال الفعل « قِ » أيضًا ، من القرآن : قوله تعالى : ﴿ وَقِهِمُ السَّيِّئَاتِ ﴾ . وقولُه تعالى : ﴿ وَقِهِمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا ﴾ .

(٣) فعل الدعاء « قِ » المضارع منه « وَقَى » ، فهو لفيف مفروق[*] ، وسبب كون الأمر منه جاء على هذه الصورة بحذف الفاء واللام ، هو أن فاءه في الماضي واو ، وعينَه في المضارع مكسورة ، تقول : وَقَى يَقِي ، وقد ذكر ابن عقيل رحمه الله في شرح الألفية ٢/ ٦٦٣، ٦٦٤ أنه إذا جاء الفعل اللفيف المفروق على هذه الصورة فإنه تحذف فاؤه ولامه عند الأمر ويصير ، الباقي منه حرفًا واحدًا ، وهو العين . =

(*) الفعل اللفيف المفروق تقدم تعريفه في هذا الشرح ، وذكرنا هناك أنه : ما كانت فاؤه ولامه حرفَيْنِ من أحرف العلة .

وتقولُ : رَ زيدًا . أي : انْظُرْ إلى زيدٍ ، وتقولُ عندَ الإعرابِ : رَ : فعلُ أمرٍ ، ولا تقولُ : الراءُ فعلُ أمرٍ .

ومثالُ « لا » الناهيةِ : قولُه تعالى : ﴿ فَاحْكُم بَيْنَنَا بِالْحَقِّ وَلَا تُشْطِطْ ﴾ .

نقولُ في إعرابِ ﴿ وَلَا تُشْطِطْ ﴾ .

لا : ناهيةٌ .

تُشْطِطْ : فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ بـ « لا » الناهيةِ ، وعلامةُ جزمِه السكونُ .

ومثالُها أيضًا : أن تقولَ : لا تَضْرِبْ ولدَك المُؤدَّبَ .

فـ « لا » ناهيةٌ ، تَجزِمُ الفعلَ المضارعَ .

وبناءً عليه لو قال قائلٌ : لا تَضْرِبُ[1] ولدَك المؤدبَ . فهو خطأٌ .

ولو قال : لا تَضْرِبَ[2] ولدَك المؤدبَ . فهو خطأٌ أيضًا ؛ لأن « لا » ناهيةٌ ، وإذا دخَلَت « لا » الناهيةُ على الفعلِ وجَبَ الجزمُ .

ثانيًا : لا الدعائيةُ . هي « لا » الناهيةُ ، لكنه إذا وُجِّهَ الخِطابُ إلى الربِّ عزَّ وجلَّ ، فلا تَقُلْ : ناهيةٌ ؛ لأنك لا تَنْهَى اللَّهَ ، اللَّهُ هو الذي يَنْهاك[3] .

= وقال أيضًا رحمه الله في نفس الشرح ٢/ ٦٦٤: ويجب حينئذ اجتلاب هاء السَّكْتِ(*) في الأمر المُسْنَد إلى الضمير المستتر عند الوَقْف ، تقول : قِهْ ، لِهْ ، عِهْ ، فِهْ ، نِهْ ، دِهْ .

ويجوز لك الإتيان بهاء السَّكْت في المضارع المجزوم المُسْنَد للضمير المستتر عند الوقف ، تقول : لم يَقِهْ ، ولم يَلِهْ ... إلخ ، ويجوز أن تقول : لم يَلِ ، و لم يَقِ . وَصْلًا ، ووَقْفًا .

(١) بالرفع .

(٢) بالنصب .

(٣) فكل من لام الدعاء ، و« لا » الدعاء هو لام الأمر ، و « لا » الناهية ، ولكن فُرِّق بينهما ، فقيل : لام أمر ، ولام دعاء ، وقيل : « لا » نهي ، و « لا » دعاء ؛ تأدُّبًا مع المَدْعُوّ ، وهو اللَّه عزَّ وجل .

(*) هاء السَّكْت هي اللاحقة لبيان حركة أو حرف ، نحو : ﴿ ماهِيَهْ ﴾ ، ونحو : هاهُنَاه ، ووَا زَيْدَاه ، وأصلها أن يُوقَف عليها ، وربما وُصِلَت بنية الوقف . وانظر مغنى اللبيب ٢/ ٤٠٢ .

إذن : نُسَمِّيها « لا » الدعائيةَ ، أو حرفَ دعاءٍ .

ومثالُها : قولُه تعالى : ﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ﴾ بسكونِ الذالِ ، التى هى آخِرُ الفعلِ .

ومثالُها أيضًا : أن تقولَ : ربِّ لا تَجْعَلْنى أشْقَى خلقِك .

بسكونِ اللامِ من « تَجْعَلْنى » .

ولا يَصِحُّ أن تقولَ : ربِّ لا تَجْعَلُنى[1] أشْقَى خلقِك .

لأنك ضَمَمْتَ آخرَ الفعلِ « اللامَ » ، و « لا » الدعائيةُ تَجزِمُ الفعلَ المضارعَ .

الفرقُ بينَ « لا » النافيةِ ، ولا الناهيةِ ، والدعائية :

الفرقُ بينَهما يَتَّضِحُ بهذين المثالَيْنِ :

تقولُ : لا تَقُمْ .

لا : ناهيةٌ .

تَقُمْ : فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ بـ « لا » الناهيةِ ، وعلامةُ جزمِه السكونُ .

وأمَّا قولُك : هندٌ لا تقومُ من مكانِها . فـ « لا » هنا نافيةٌ ، لأنكَ تُخْبِرُ عن هندَ أنها لا تقومُ ، ولا تنهاها ، و « لا » النافيةُ لا تُغَيِّرُ فى الفعلِ شيئًا . لكن لو قلتَ لامرأةٍ : لا تقومى . فـ « لا » ناهيةٌ .

إذن : نقولُ فى إعرابِ هذه الجملةِ :

لا : نافيةٌ .

تقومُ : فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ بالضمةِ الظاهرةِ[2] .

---

(١) بالضم .

(٢) ويتلخص من كلام الشارح رحمه الله هنا أن « لا » الداخلة على الفعل المضارع على قسمين :

١ - لا الطلبية .　　　　　٢ - لا النافية . =

فهذه ستةُ أحرفٍ تَجْزِمُ فعلًا واحدًا(١).

= ويمكننا أن نفرق بينهما من وجهين :
١- الوجه الأول : من حيث العمل :
فـ « لا » النافية لا تعمل شيئًا ، فالفعل يأتي بعدها مرفوعًا ، إلا إذا سُبِق بأداة نصب فينصب ، أو أداة جزم فيجزم .
وأما « لا » الطلبية فهي - كما تقدم - تجزم الفعل المضارع .
٢- الوجه الثاني : من حيث المعنى .
فـ « لا » الطلبية معناها طلب الكف عن الفعل وتركه ، و « لا » النافية معناها الخبر(*) .
والفرق بين الخبر والطلب أن الطلب : لا يمكن أن يوصف بالصدق أو الكذب ، بينما الخبر يوصف بذلك .
فعلى سبيل المثال لو قلت لولدك : لا تشرب اللبن . فهذا طلب ؛ لأنه لا يمكن أن يقول لك من سمعك تقول هذا : صدقْتَ أو كذبت . بينما لو أنك قلت : محمدٌ لا يلعب بالكرة . فهذا خبر ؛ لأن السامع يمكنه أن يقول لك : صدقت أو كذبت .
وعليه فإننا نقول : إن « لا » في الجملة الأولى طلبية ؛ لأنه لا يمكن أن يوصف الكلام الذي وردت فيه بالصدق أو الكذب . بينما « لا » في الجملة الثانية نافية ؛ لإمكان وصف الكلام الذي وردت في سياقه بالصدق أو الكذب . والله أعلم .
وإليكم مثالان على إعراب « لا » الناهية ، والدعائية ، مع الفعل المضارع الذي دخلتا عليه .
المثال الأول : قوله تعالى : ﴿ لَا تَخَفْ ﴾ .
لا : حرف نهي ، مبني على السكون ، يجزم الفعل المضارع .
تخف : فعل مضارع مجزوم بـ « لا » الناهية ، وعلامة جزمه السكون ، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا ، تقديره « أنت » .
المثال الثاني : قوله تعالى : ﴿ لَا تُؤَاخِذْنَا ﴾ .
لا : حرف دعاء ، مبني على السكون ، يجزم الفعل المضارع .
تُؤاخِذْنا : تؤاخذ : فعل مضارع مجزوم بـ « لا » ، وعلامة جزمه السكون ، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا ، تقديره : أنت ، ونا : نا المفعولين : ضمير مبني على السكون في محل نصب مفعول به .

(١) وهذا هو نهاية الكلام على القسم الأول من الجوازم ، وهو الجوازم التي تجزم فعلًا واحدًا ، وهذا هو وقت الشروع في القسم الثاني ، وهو ما يجزم فعلين .

(*) وإن كان هذا الخبر أحيانًا قد يحمل معنى الطلب ، فتكون جملة خبرية اللفظ ، إنشائية المعنى ، ولكنَّ كلامنا الآن ينصب على الأصل ، وهو أن معناها الخبر المجرد عن الطلب .

القسمُ الثانى من الجوازمِ :
ما يَجْزِمُ فِعْلَيْنِ[1]

ثم قال المؤلفُ رحِمه اللَّهُ : وإنْ[2] .

بدَأ المؤلفُ رحِمه اللَّهُ الآنَ فى الجوازمِ التى تَجْزِمُ فِعْلَيْنِ ، وأوَّلُها « إنْ » ، ومثالُها أن تقولَ : إن يَقُمْ زيدٌ يَقُمْ عمرٌو .

فأداةُ الشرطِ « إنْ » جزَمَتْ فعلَيْنِ ؛ الفعلُ الأولُ : « يَقُمْ » ، والفعلُ الثانى : « يَقُمْ » أيضًا ، ويُسَمَّى الأولُ فعلَ الشرطِ ، ويُسَمَّى الثانى جوابَ الشرطِ .

ولابدَّ أن تَجزِمَ هذه الأداةُ « إنْ » هذين الفعلَيْنِ ، فلا بدَّ أن تقولَ : إن يَقُمْ زيدٌ يَقُمْ عمرٌو . بجزمِ الفعلين .

ولو قلتَ : إن يَقُمْ زيدٌ يقومُ[3] عمرٌو . صار هذا خطأً ، أو ضعيفًا[4] .

---

(١) هذه الأدوات التى تجزم فعلين تسمى أدوات الشرط الجازمة ، وهى بقية الأدوات التى ذكرها المؤلف بقوله : « وإن ....» إلخ . وهى اثنتا عشرة أداة .
وهذه الأدوات تجزم الفعل المضارع لفظًا ، والماضى محلًّا ، وسيأتى التمثيل على ذلك ، إن شاء اللَّه تعالى ، وهى تجعل زمن الفعل المضارع للاستقبال كما تقلب زمن الماضى إلى المستقبل ، عكس « لم » ، و « لمَّا » .
وسُمِّيَت أدوات شرط ؛ لأنها تفيد تعليق أمر على أمر آخر ، وتُسمَّى الجملة التى بدأت بأداة الشرط أسلوب الشرط ، أو الجملة الشرطية .
والجملة الشرطية تتكون من :
١- أداة الشرط .
٢- جملة الشرط ، وهى التى تلى أداة الشرط ، وتحتوى على المضارع المجزوم ، ويسمى فعل الشرط .
٣- جملة جواب الشرط ، ويقال : الجزاء ، وتأتى بعد فعل الشرط ، وتحتوى على فعل مضارع مجزوم ؛ يسمى جواب الشرط وجزاءه ، وإنما سُمِّى هذا الفعل الثانى جوابًا وجزاءً ؛ تشبيهًا له بجواب السؤال ، وبجزاء الأعمال ؛ وذلك لأنه يقع بعد وقوع الأول ، كما يقع الجواب بعد السؤال ، وكما يقع الجزاء بعد الفعل المُجازَى عليه .

(٢) ذكر ابن هشام رحمه الله فى أوضح المسالك ١٨٥/٤ أنَّ « إنْ » الشرطية حرف بالاتفاق .

(٣) برفع « يقوم » .

(٤) ذكر ابن هشام رحمه اللَّه فى أوضح المسالك ١٨٨/٤ أن رفع الجواب فى مثل هذه الحالة ضعيف ، =

ولو قلتَ : إنْ يقومُ زيدٌ يَقُمْ عمرٌو . فهو خطأٌ أيضًا .

ولو قلتَ : إن يَقُومُ زيدٌ يقومُ عمرٌو . فهو خطأٌ أيضًا .

إذن : الصحيحُ أن تقولَ : إن يَقُمْ زيدٌ يَقُمْ عمرٌو . بجزمِ الفِعْلَيْنِ .

ومثالُ جزمِ « إن » الشرطيةِ لفِعْلَيْنِ ، من القرآنِ .

قولُه تعالى : ﴿ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا ﴾ .

وقولُه تعالى : ﴿ إِنْ تُصِبْكَ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ ﴾ . ولم يَقُلْ تَسُوُهم[1] .

= ومثّل لذلك بقول الشاعر :

مَنْ يأتِها لا يَضِيرُها

وقال : وعليه قراءة طلحة بن سليمان : ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ ﴾ .

(١) ومن ذلك أيضًا :

قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ .

قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ يَسْتَغِيثُوا يُغَاثُوا بِمَاءٍ كَالْمُهْلِ يَشْوِي الْوُجُوهَ ﴾ .

وقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَدْعُ مُثْقَلَةٌ إِلَى حِمْلِهَا لَا يُحْمَلْ مِنْهُ شَيْءٌ ﴾ .

وقوله تعالى : ﴿ إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ ﴾ .

ويلاحظ فى هذه الآيات أن الفعل المضارع الواقع شرطًا ، أو جوابًا يكون مجزومًا بـ « إن » ، ومن الواضح أن علامة الجزم اختلفت باختلاف نوع الفعل فهو مجزوم ، وعلامة جزمه السكون فى نحو « يضاعفها » ، و « يسرق » ، و « لا يحمل » .

والسكون على النون المحذوفة جوازًا فى « تَكُ » ، وتكون علامة الجزم حذف النون فى « يستغيثوا » ، و « يغاثوا » .

أما جواب الشرط « فقد سرق أخ له من قبل » فيلاحظ أنه ماضٍ مسبوق بـ « قد » ، ولا يصح وقوع هذه الجملة جوابًا إلا إذا اقترنت بالفاء ، فهى جملة فى محل جزم ، جواب الشرط .

مثال على إعراب « إن » الشرطية مع فعليها : فعل الشرط ، وجواب الشرط : إن يَقُمْ زيدٌ يَقُمْ عمرٌو .

إن : حرف شرط جازم باتفاق النحاة ، يجزم فعلين : الأول : فعل الشرط ، والثانى : جوابه وجزاؤه .

يقُمْ : فعل مضارع مجزوم بـ « إن » ، فعل الشرط ، وعلامة جزمه السكون .

زيد : فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة .

يقم : « الثانى » : فعل مضارعٌ أيضًا مجزوم بـ « إن » ، جواب الشرط وجزاؤه ، وعلامة جزمه السكون .

عمرو : فاعل مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة فى آخره . =

الأداةُ الثانيةُ من أدواتِ الشرطِ التى تَجْزِمُ فِعْلَيْنِ : ما[١]. ومثالُها : قولُه تعالى : ﴿ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ ﴾ .

فعلُ الشرطِ : تَفْعَلُوا ، وهو مجزومٌ بحذفِ النونِ .

وجوابُ الشرطِ : يَعْلَمْه اللَّهُ ، وهو مجزومٌ بالسكونِ .

وإنما جُزِم الأولُ بحذفِ النونِ ؛ لأنه من الأفعالِ الخمسةِ ، وجُزِمَ الثانى بالسكونِ ؛ لأنه لم يَتَّصِلْ بآخرِه شيءٌ[٢] .

= فهنا - كما رأيت - فعل الشرط وجواب الشرط مضارعان ، وقد يكونان ماضِيَيْنِ ، نحو : إن قام زيد قام عمرو ، وإعرابه - كما تقدم - إلا أنك تقول فى « قام » : فعل ماضٍ مبنى على الفتح ، فى محل جزم بـ « إن » ، فعل الشرط ، وكذلك فى جوابه .

وقد يكون الأول مضارعًا ، والثانى ماضيًا ، نحو : إن يقم زيد قام عمرو ، أو الأول ماضيًا ، والثانى مضارعًا ، نحو : إن قام زيد يقم عمرو .

وإعراب المثالين ، كما مر فى نظيرهما .

(١) هى اسمٌ موضوعٌ فى الأصل لغير العاقل ، ثم ضُمِّنَت معنى الشرط ، فجزَمَت ، وهى مبنية ، ولها محل من الإعراب(*) .

(٢) وقد تقدم أن الفعل المضارع إذا لم يتصل بآخره واو جماعة ، أو ياء مخاطبة ، أو ألف اثنين ، أو نون نسوة ، أو نون توكيد - خفيفة كانت أو ثقيلة - ولم يكن آخره حرف علة فإنه يجزم بالسكون .

فإن كان آخره حرف علة جزم بحذف حرف العلة .

وإن اتصل بآخره ألف اثنين ، أو واو جماعة ، أو ياء مخاطبة ، جزم بحذف النون ؛ لأنه يكون وقتئذ من الأفعال الخمسة .

فإن اتَّصل بآخره نون النسوة ، وسبق بجازم ، فإنه يبنى على السكون فى محل جزم .

وإن اتَّصل بآخره نون التوكيد الخفيفة ، أو الثقيلة ، فإنه يبنى على الفتح ، فى محل جزم .

ومن أمثلة « ما » الشرطية أيضًا : قوله تعالى : ﴿ وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ ﴾ .

وإعراب هذه الآية هكذا :

ما : اسم شرط جازم ، يجزم فعلين ، مبنى على السكون ، فى محل نصب ، مفعول به مقدم لفعل الشرط « تقدموا » .

تقدموا : فعل مضارع مجزوم بـ « ما » ، فعل الشرط ، وعلامة جزمه حذف النون ، والواو ضمير مبنى =

(*) سنذكر إن شاء الله تعالى فى نهاية الكلام على الأدوات التى تجزم فعلين مبحثًا فى إعراب هذه الأدوات .

الأداةُ الثالثةُ من أدواتِ الشرطِ التى تجْزِمُ فعلَيْنِ : مَنْ[١]. ومثالُها : قولُه تعالى : ﴿ مَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ﴾ .

يَعْمَلْ : فعلُ الشرطِ ، مجزومٌ بالسكونِ .

يَرَهُ : جوابُ الشرطِ ، مجزومٌ بحذفِ الألفِ ؛ لأنه مُعْتَلٌّ بالألفِ ، والفتحةُ قبلَها دليلٌ عليها ، والهاءُ مفعولٌ به[٢] .

= على السكون ، فى محل رفع فاعل .

لأنفسكم : اللام حرف جر ، وأنفس : اسم مجرور باللام ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلقان بـ « تقدموا » ، وأنفس مضاف ، والكاف ضمير مبنى على الضم فى محل جر ، مضاف إليه ، والميم علامة الجمع .

مِنْ : حرف جر ، مبنى على السكون ، لا محل له من الإعراب .

خير : اسم مجرور بـ « من » ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلقان بـ « تقدموا » .

تجدوه : فعل مضارع مجزوم بـ « ما » ، جواب الشرط وجزاؤه ، وعلامة جزمه حذف النون ؛ لأنه من الأفعال الخمسة ، والواو ضمير مبنى على السكون ، فى محل رفع فاعل ، والهاء ضمير مبنى على الضم فى محل نصب ، مفعول به .

عندَ : ظرفُ مكانٍ منصوبٌ ، وعلامةُ نصبه الفتحة الظاهرة .

اللَّهِ : مضاف إليه مجرور ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

(١) « مَن » اسم شرط ، وهى فى الأصل موضوعة لمن يعقل ، ثم ضُمِّنَت معنى الشرط ، فجزَمَت ، وهى مبنية ، ولها محل من الإعراب .

(٢) ومن شواهد الجزم بـ « مَن » أيضًا .

قوله تعالى : ﴿ مَن يَأْتِ مِنكُنَّ بِفَاحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ يُضَاعَفْ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ ﴾ .

وقوله تعالى : ﴿ وَمَن يَقْتَرِفْ حَسَنَةً نَّزِدْ لَهُ فِيهَا حُسْنًا ﴾ .

وقوله تعالى : ﴿ مَن يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ ﴾ .

وكقول زُهَيْر بن أبى سُلْمَى .

وَمَن لم يُصَانِعْ فى أمورٍ كثيرةٍ ... يُضَرَّسْ بأنيابٍ ويُوطَأْ بمَنْسِمِ

وذاكم هو إعراب قوله تعالى : ﴿ مَن يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ ﴾ .

مَن : اسم شرط ، يجزم فعلين ، مبنى على السكون ، فى محل رفع ، مبتدأ .

يعمل : فعل مضارع مجزوم بـ « من » ، فعل الشرط ، وعلامة جزمه السكون ، والفاعل ضمير مستتر جوازًا ، تقديره « هو » ، يعود على « مَن » ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع ، خبر المبتدأ ، =

الأداةُ الرابعةُ من أدواتِ الشرطِ التي تَجْزِمُ فعلين : مَهْمَا[١] .

ومثالُها : قولُ الشاعرِ :

وَمَهْمَا تَكُنْ عندَ امرِئٍ مِن خَلِيقَةٍ وإِنْ خَالَهَا تَخْفَى على الناسِ تُعْلَمِ[٢]

= وهو « مَنْ » .

شيئًا : مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

يُجْزَ : فعل مضارع مبنى لِمَا لم يُسَمَّ فاعله ، مجزوم بـ « مَن » ، جواب الشرط وجزاؤه ، وعلامة جزمه حذف الألف ، والفتحة قبلها دليل عليها ، ونائب الفاعل ضمير مستتر جوازًا ، تقديره « هو » ، يعود على « مَن » .

به : الباء حرف جر ، والهاء ضمير مبنى على الكسر ، فى محل جر اسم مجرور ، والجار والمجرور متعلقان بقوله : « يجز » .

(١) « مهما » اسم فى أصح الأقوال ، وهى فى الأصل موضوعة لغير العاقل مثل « ما » ، ثم ضُمِّنَت معنى الشرط مثلها ، فجزَمَتْ ، كما تكون للزمان فتكون ظرفًا .

(٢) هذا البيت لزُهَيْر بن أبى سُلْمَى المُزَنى ، من مُعَلَّقته المشهورة التى أولها :

أَمِنْ أُمِّ أَوْفَى دِمْنَةٌ لم تَكَلَّمِ بحَوْمَانةِ الدَّرَّاجِ فالمُتَثَلَّمِ

وقد استشهد بهذا البيت جماعة من النحاة ، منهم ابن هشام رحمه الله فى شرح قطر الندى عند الكلام على الخلاف فى اسمية « مهما » ، وفى مغنى اللبيب فى مباحث « مهما » ، والأشمونى فى باب عوامل الجزم .

ومن استعمال « مهما » للزمان والشرط ، وتكون حينئذ ظرفًا للشرط قول حاتم الطائى :

وإنك مهما تُعْطِ بطنَك سُؤْلَه وفرجَك نالا مُنْتَهَى الذمِّ أجْمَعَا

وقول امرئ القيس :

أَغَرَّكِ مِنِّى أن حُبَّكِ قاتِلِى وأنَّكِ مهما تأمُرِى القلبَ يَفْعَلِ

والشاهد فيه : قوله : « مهما تَأْمُرِى القلبَ يَفْعَلِ » . حيث جَزَم بـ « مهما » فعلين ؛ أولهما : قوله : « تأمرى » ، وثانيهما : قوله : « يَفْعَلِ » ، على أن الأول منهما هو فعل الشرط ، والثانى منهما جوابه وجزاؤه . وقد علمت أن علامة جزم الأول حذف النون ؛ لأنه من الأفعال الخمسة ؛ إذ هو فعل مضارع اتصلت به ياء المخاطبة المؤنثة ، كما علمت أن علامة جزم الثانى السكون ، وأن آخره لم يتحرك بالكسرة ، إلا لموافقة بقية الأبيات .

ومن استعمالها لغير العاقل : قوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ .

وإعراب هذه الآية هكذا : =

تَكُنْ : فعلُ الشرطِ ، وتُعْلَمِ : جوابُ الشرطِ ، وحُرِّكَ بالكسرِ ؛ مُراعاةً للرَّوِيِّ ؛ يعني : لآخِرِ البيتِ[1] .

* * *

= مهما : اسم شرط جازم ، يجزم فعلين ، الأول فعل الشرط ، والثاني جوابه وجزاؤه ، وهو مع ذلك مبتدأ مبني على السكون في محل رفع .

تأتنا : فعل مضارع مجزوم بـ « مهما » « فعل شرط » ، وعلامة جزمه حذف الياء ، والكسرة قبلها دليل عليها ، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره : أنت ، ونا ضمير مبني على السكون في محل نصب ، مفعول به ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل رفع خبر المبتدأ ، وهو « مهما » .

به : الباء حرف جر ، والهاء : ضمير مبني على الكسرة ، في محل جر ، اسم مجرور ، والجار والمجرور متعلق بـ « تأت » .

من آية : جار ومجرور ، بيان لـ « مهما » ، في محل نصب على الحال من الهاء في « به » .

لتسحرنا : اللام لام كي ، وتسحر : فعل مضارع منصوب بـ « أن » مضمرة جوازًا بعد لام « كي » ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا ، تقديره : أنت ، ونا ضمير مبني على السكون في محل نصب ، مفعول به .

بها : جار ومجرور متعلق بـ « تسحر » .

فما : الفاء واقعة في جواب « مهما » ، وما نافية .

فإن جعلت « ما » حجازية عملت عمل « ليس » ، من رفع الاسم ، ونصب الخبر .

وإعراب قوله تعالى : ﴿ فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ . هكذا :

نحن : اسمها مبني على الضم في محل رفع .

لك : جار ومجرور متعلق بمؤمنين .

بمؤمنين : الباء حرف جر زائد ، ومؤمنين : خبر ما منصوب ، وعلامة نصبه ياء مقدرة في آخره ، منع من ظهورها اشتغال المحل بالياء المجلوبة لأجل حرف الجر الزائد .

وإن جعلت « ما » تميمية كانت غير عاملة ، وكان الإعراب هكذا :

نحن : مبتدأ مبني على الضم ، في محل رفع .

بمؤمنين : الباء حرف جر زائد ، ومؤمنين : خبر المبتدأ مرفوع بواو مقدرة في آخره ، منع من ظهورها اشتغال المحل بالياء المجلوبة ، لأجل حرف الجر الزائد ، والجملة من « ما » واسمها وخبرها على الأول ، ومن المبتدأ والخبر على الثاني في محل جزم ، جواب الشرط .

(١) قال الفيروز آبادي رحمه الله في القاموس المحيط (روى) : الرَّوِيُّ : حرف القافية .

الأداةُ الخامسةُ من الأدواتِ التي تَجْزِمُ فِعْلَيْن : إِذْ ما[1] .

ومثالُها : تقولُ لصاحبِك : إذ ما تَجْلِسْ أَجْلِسْ . يعني : في أيِّ مكانٍ تَجلِسْ أَجْلِسْ .

فعلُ الشرطِ هو « تَجْلِسْ » ، وجوابُ الشرطِ هو « أَجْلِسْ » .

ولو قلتَ : إذ ما تَجْلِسُ أَجْلِسَ . فهو خطأٌ .

ولو قلتَ : إذ ما تَجْلِسُ

أَجْلِسُ . فهو أيضًا خطأٌ .

ولو قلتَ : إذ ما تَجْلِسَ أَجْلِسَ . فهو خطأٌ أيضًا .

وإذا قلتَ : إذ ما تَجْلِسْ أجلسَ . فهو خطأٌ أيضًا .

فالصحيحُ أن تقولَ : إذ ما تَجْلِسْ أَجْلِسْ . بجزمِ الفعلين[2] .

---

(١) « إذما » أداة شرط موضوعة للدلالة على تعليق الجواب على الشرط كـ « إن » ، ولذا كانت حرفًا على الأصح ، وسيأتي - إن شاء الله تعالى - ص ٣٦٧ ذكر الخلاف في ذلك .

(٢) ومن الشواهد على جزم « إذما » لفعلين قول الشاعر :

وإنَّكَ إِذْما تَأْتِ ما أَنْتَ آمِرٌ ... بِهِ تُلْفِ مَنْ إِيَّاه تَأْمُرُ آتِيا

وإعرابه :

وإنك : الواو بحسب ما قبله ، وإنَّ : حرف توكيد ونصب ، تنصب الاسم ، وترفع الخبر ، والكاف ضمير المخاطب ، مبنى على الفتح ، فى محل نصب ، اسم « إن » .

إذما : حرف شرط جازم ، يجزم فعلين ، الأول : فعل الشرط ، والثاني جوابه وجزاؤه ، لا محل له من الإعراب .

تأت : فعل مضارع مجزوم بـ « إذما » ، فعل الشرط ، وعلامة جزمه حذف الياء ، والكسرةُ قبلها دليل عليها ، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا ، تقديره « أنت » .

ما : اسم موصول بمعنى « الذى » ، مفعول به لـ « تأت » ، مبنى على السكون ، فى محل نصب .

أنت : « أنْ » ضمير منفصل مبتدأ ، مبنى على السكون ، فى محل رفع ، والتاء حرف خطاب ، لا محل لها من الإعراب .

آمر : خبر المبتدأ مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

به : الباء حرف جر ، والهاء ضمير عائد على « ما » ، مبنى على الكسر ، فى محل جر ، اسم مجرور ، والجار والمجرور متعلق بـ « آمر » ، والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « ما » . =

الأداةُ السادسةُ من الأدواتِ التي تَجْزِمُ فِعْلَيْنِ : أَيّ(١) .

تُلْفِ : فعل مضارع مجزوم بـ « إذما » ، جواب الشرط وجزاؤه ، وعلامة جزمه حذف الياء ، والكسرة قبلها دليل عليها ، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره : « أنت » .

مَنْ : اسم موصول بمعنى « الذى » ، مفعول به أول لـ « تلف » ، مبنى على السكون ، فى محل نصب .

إِيَّاه : إيَّا ضمير منفصل ، مفعول به مقدم لـ « تأمر » مبنى على السكون ، فى محل نصب ، والهاء حرف دال على الغيبة .

تأمر : فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا ؛ تقديره : أنت ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الذى هو « مَن » ، والعائد هو الضمير الواقع مفعولاً مقدَّمًا ، وهو « إياه » .

آتيا : المفعول الثانى لـ « تلف » ، منصوب بالفتحة ، وجملة « إذما » ، شرطها وجوابها فى محل رفع خبر إن .

الشاهد فيه : قوله : إذما تأت ... تُلْفِ . حيث جزم بـ « إذما » فعلين ؛ أولهما : « تأت » ، وثانيهما : « تُلْفِ » ، على أن أولهما فعل الشرط ، وثانيهما جوابه وجزاؤه ، وقد علمت أن علامة جزم كل منهما حذف الياء ، والكسرة قبلها دليل عليها .

(١) أى : فى الأصل تستعمل بحسب ما تضاف إليه ، ثم ضُمّنت معنى الشرط ، فجزمت .

- فتكون للعاقل فى نحو : أىُّ إنسانٍ تُكْرِمْه تَسْتَفِدْ قلبَه .

- وتكون لغير العاقل فى نحو : أىَّ كتاب تَقْرأْه تَسْتَفِدْ منه علمًا . ومنه قوله تعالى : ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ .

- وتكون ظرفًا للزمان فى نحو : أىَّ يوم تَعِشْه تَزْدَدْ تجربة .

- وتكون ظرفًا للمكان فى نحو : أىَّ بلدٍ تَسْكُنْه فاتَّخِذْ من أهله أهْلًا لك .

• إعراب قوله تعالى : ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ .

أيّاما : أيًّا : اسم شرط جازم ، مفعول به مقدم لـ « تدعوا » منصوب بالفتحة الظاهرة ، وما زائدة .

تدعوا : فعل مضارع مجزوم بـ « أيًّا » ، فعل الشرط ، وعلامة جزمه حذف النون ، والواو فاعل .

فله : الفاء واقعة فى جواب « أيًّا » ، وله : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم .

الأسماء : مبتدأ مؤخر مرفوع بضمة ظاهرة .

الحسنى : صفة للأسماء ، وصفة المرفوع مرفوعة ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف ، منع من ظهورها التعذر .

والجملة من المبتدأ والخبر فى محل جزم جواب الشرط ، وهو « أى » .

وإنما قُرنت الجملة هنا بالفاء ؛ لأنها لا تصلح أن تكون فعلًا للشرط ، فوجب قرنها بالفاء ؛ لأن القاعدة أن جواب الشرط إذا لم يصلح أن يكون فعلًا للشرط تعَيَّنَ قرنه بالفاء ، وذلك فى سبعة مواضع معلومة عندهم . =

مثل أن تقولَ : أيَّ ثوبٍ تَلْبَسْ أَلْبَسْ .

فعلُ الشرطِ : تَلْبَسْ ، وجوابُ الشرطِ : أَلْبَسْ .

ومثل أن تقولَ : أيَّ كتابٍ تَقْرَأْ أَقْرَأْ .

فعلُ الشرطِ : تَقْرَأْ ، وجوابُ الشرطِ : أَقْرَأْ .

ولو قلتَ : أيَّ كتابٍ تَقْرَأُ أَقْرَأُ ، أو قلتَ : أيَّ كتابٍ تَقْرَأَ أَقْرَأَ ، أو قلتَ : أيَّ كتابٍ تَقْرَأَ أَقْرَأَ . فهو خطأٌ ، فلا بدَّ أن تقولَ : أيَّ كتابٍ تَقْرَأْ أَقْرَأْ . بالجزمِ في الفِعْلَيْنِ[1] .

الأداةُ السابعةُ من الأدواتِ التي تَجْزِمُ فعلين : مَتَى[2] .

مثل أن تقولَ : متى تَقُمْ أَقُمْ .

فعلُ الشرطِ : تَقُمْ ، وجوابُ الشرطِ : أَقُمْ[3] .

* * *

= وسيأتي ذكر هذه المواضع في كلام الشارح رحمه الله بعد قليل :

(١) إلا على اللغة الضعيفة التي سبق الإشارة إليها ، وهي أنه يجوز في جواب الشرط ، إذا كان فعل الشرط مضارعًا ، غير منفي بـ « لم » ، الرفع .

(٢) « متى » في الأصل ظرف زمان ، ثم ضُمِّنت معنى الشرط ، فجزمت .

(٣) ومن الشواهد على جزم فعل الشرط وجواب الشرط بعد « متى » :

قول الشاعر :

متى تأتِهِ تَعْشُو إلى ضَوْءِ نارِهِ(*) تَجِدْ خيرَ نارٍ عندَها خيرُ مُوقِدِ

فجاء الفعلان « تأته » ، وهو فعل الشرط ، و « تجد » ، وهو جواب الشرط ، مجزومين ، وعلامة الجزم في الأول حذف حرف العلة « الياء » ، وفي الثاني السكون .

وقول الآخر :

أنا ابنُ جَلاَ وطَلاَّعُ الثَّنايَا متى أَضَعِ العِمامةَ تَعْرِفُونِي

وإعراب قوله : متى أضع العمامة تعرفوني هكذا :

متى : اسم شرط جازم ، يجزم فعلين ، الأول فعل الشرط ، والثاني جوابه وجزاؤه ، وهي في محل نصب بـ « أضع » على الظرفية الزمانية . =

(*) يقال : عَشَا النارَ ، وإليها يَعْشُوها عَشْوًا ، وعُشُوًّا : رآها ليلًا فقصدَها مُسْتَضِيئًا بها . المعجم الوسيط (ع ش و) .

الأداةُ الثامنةُ من الأدواتِ التي تَجْزِمُ فعلَيْنِ : أَيَّانَ(١) .

ومثالُها أن تقولَ : أَيَّانَ ما تَجْلِسْ أَجْلِسْ ، أو : أَيَّانَ تَجْلِسْ أَجْلِسْ(٢) .

= أضع : فعل مضارع مجزوم بـ « متى » ، فعل الشرط ، وعلامة جزمه السكون ، وحُرِّكَ بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا ، تقديره « أنا » .

العمامة : مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

تعرفوني : فعل مضارع مجزوم بـ « متى » ، جواب الشرط وجزاؤه ، وعلامة جزمه حذف النون ، وواو الجماعة ضمير مبني على السكون في محل رفع فاعل ، والنون الموجودة للوقاية(*) ، وياء المتكلم ضمير مبني على السكون ، في محل نصب ، مفعول به لـ « تعرفوا » ، وأصله « تعرفونني » بنونين ، فحذفت نون الرفع الأولى للجازم .

الشاهد في هذا البيت : قوله : متى أضع العمامة تعرفوني . حيث جزم بـ « متى » فعلين ؛ أولهما « أضع » ، والثاني « تعرفوني » ، على أن الأول فعل الشرط ، والثاني جوابه وجزاؤه .

وقد عرفت أن علامة جزمِ الأول السكون ، وأنه لولا وقوع الساكن بعد آخره لَمَا كُسِر ، كما عرفت أن علامة جزم الثاني حذف النون ، وهذه النون المذكورة ليست نون الرفع ، ولكنها نون الوقاية التي تلحق الفعل عند اتصاله بياء المتكلم ، ولو كان هذا الفعل مرفوعًا لقال : تعرفونني . بنونين : أولاهما : نون الرفع ، وثانيهما : نون الوقاية .

(١) « أيان » ، في الأصل ظرف زمان ، كـ « متى » ، ثم ضُمِّنَت معنى الشرط ، فجزَمَت .

(٢) ومن الشواهد على أن « أيان » تجزم فعلين ؛ الأول منهما فعل الشرط ، والثاني جواب الشرط ، قول الشاعر :

فَأَيَّــانَ ما تَعْدِلْ بِهِ الرِّيحُ تَنْزِلِ

وإعرابه :

أيان : اسم شرط جازم ، يجزم فعلين ، الأول فعل الشرط ، والثاني جوابه وجزاؤه ، مبني على الفتح في محل نصب على الظرفية الزمانية بـ « تعدل » .

ما : زائدة .

تعدل : فعل مضارع مجزوم بـ « أيان » ، فعل الشرط ، وعلامة جزمه السكون .

به : جار ومجرور متعلق بقوله : تعدل .

والريح : فاعل « تعدل » مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة . =

(*) قد سبق الكلام على تعريف نون الوقاية ، ولماذا سميت بهذا الاسم ، وذكرنا هناك أمثلة على دخولها على الاسم والفعل والحرف ، ص ١٧٤ ، حاشية ١ .

يجوزُ بزيادةِ « ما » ، ويجوزُ بدونِها[1] .

* * *

الأداةُ التاسعةُ من الأدواتِ التي تَجْزِمُ فعلين : أَيْنَ[2] .

ومثالُ ذلك من القرآنِ : قولُه تعالى : ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمُ اللَّهُ ﴾ .

وإعرابُ هذه الآيةِ هكذا :

أينما : أداةُ جزمٍ تَجزِمُ فعلين ؛ الأولُ : فعلُ الشرطِ ، والثاني جوابُه .

تكونوا : فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ بـ « أينما » ، على أنه فعلُ الشرطِ ، وعلامةُ جزمِه حذفُ النونِ ، والواوُ فاعلٌ .

يَأْتِ : فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ بـ « أينما » على أنه جوابُ الشرطِ ، وعلامةُ جزمِه

= تنزل : فعل مضارع مجزوم بـ « أيان » ، جواب الشرط ، وعلامة جزمه السكون ، وإنما حُرِّك بالكسر لأجل الرَّوِيِّ .

والشاهد فيه : قوله : أيان ما تَعْدِلْ ... تَنْزِلِ . حيث جزم بـ « أيان » فعلين ، أولهما « تعدل » ، والثاني « تنزل » ، على أن الأول منهما فعل الشرط ، والثاني جوابه وجزاؤه .

وقد عرفت أن علامة جزم الفعلين جميعًا هي السكون ، وأنه لولا الرَّوِي لكان الثاني ساكنًا سكون الأول .

ومن الشواهد أيضًا : قول الآخر :

فَأَيَّانَ نُؤْمِنْكَ تَأْمَنْ غيرَنا وإذا لم تُدْرِكِ الأَمْنَ مِنَّا لم تَزَلْ حَذِرَا

فالفعلان « نُؤْمِنْكَ » ، و « تَأْمَنْ » مجزومان بـ « أيان » .

(١) فـ « أيان » تجزم فعلين ، أحدهما فعل الشرط ، والآخر جواب الشرط ، سواء اتصلت بها « ما » الزائدة ، أم لم تتصل بها .

والشاهد على صحة ذلك : البيتان المذكوران في الحاشية السابقة ، ففي البيت الأول : « فأيان ما تَعْدِلْ به الريحُ تَنْزِلِ » جزمت « أيان » فعلين ، مع اتصال « ما » الزائدة بها .

وفي البيت الثاني : « فَأَيَّانَ نُؤْمِنْكَ تَأْمَنْ غيرَنا » جزمت فعلين أيضًا ، مع عدم اتصال « ما » الزائدة بها .

والله أعلم .

(٢) « أَيْنَ » هي في الأصل موضوعة للدلالة على المكان ، فهي ظرف مكان ، ثم ضُمِّنَت معنى الشرط ، فجزمت .

حذفُ الياءِ، والكسرةُ قبلَها دليلٌ عليها[1].

※ ※ ※

الأداةُ العاشرةُ من الأدواتِ التي تَجْزِمُ فعلين؛ الأولُ: فعلُ الشرطِ، والثاني: جوابُ الشرطِ: أَنَّى[2].

تقولُ مثلاً: أَنَّى تَحْضُرْ أَحْضُرْ.

وإعرابُه:

أَنَّى: أداةُ جزمٍ تَجْزِمُ فعلين؛ الأولُ فعلُ الشرطِ، والثاني جوابُه.

تَحْضُرْ: فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ بـ «أَنَّى» على أنه فعلُ الشرطِ.

أَحْضُرْ: فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ بـ «أَنَّى» على أنه جوابُ الشرطِ[3].

---

(١) ومثالها من القرآن أيضًا:

قوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ﴾.

وقوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ﴾.

إعراب قوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ﴾.

أينما: أين: اسم شرط جازم، مبنى على الفتح، فى محل نصب على الظرفية المكانية، وما: زائدة.

تكونوا: فعل مضارع مجزوم بـ «أين»، فعل الشرط، وعلامة جزمه حذف النون، والواو فاعل.

ولا تحتاج «تكونوا» للخبر؛ لأنها تامة.

يدرككم: يدرك: فعل مضارع مجزوم بـ «أين»، جواب الشرط، وعلامة جزمه السكون، والكاف الثانية مفعول به، مبنى على الضم، فى محل نصب، والميم علامة الجمع.

الموت: فاعل «يدرك»، مرفوع بالضمة الظاهرة.

(٢) أصلها موضوعة للدلالة على المكان، مثل «أين»، ثم ضمنت معنى الشرط، فجزمت.

(٣) ومن الشواهد على جزم «أَنَّى» لفعلين؛ الأول: فعل الشرط، والثاني: جواب الشرط: قول الشاعر:

فأَصْبَحْتَ أَنَّى تَأْتِهَا تَلْتَبِسْ بِهَا ... كِلَا مَرْكَبَيْهَا تَحْتَ رِجْلِكَ شَاجِرُ

اللغة والمعنى: قوله: مَرْكَبَيْهَا. أراد به ناحيتيها وجهتيها، وأصل المركب مكان الركوب.

وقوله: شاجر. هو اسم فاعل من قولهم: شَجَرَ بين القوم؛ أى: تفَرَّق واختلف، ووصف الشاعر فى هذا البيت داهية يَعْجِزُ الشجاع عن الخوض فى مِضْمارها، فيقول: إنك إذا جئتها وقعت فيها والتبست بها، وكان ركوبها صعبًا.

=

الأداةُ الحاديةَ عشْرةَ من الأداوتِ التي تَجْزِمُ فعلين : حَيْثُما[1] .

= الإعراب :

أصبحت : فعل ماض ناقص يرفع الاسم ، وينصب الخبر ، والتاء ضمير المخاطب اسم « أصبح » ، مبنى على الفتح ، في محل رفع .

أنّي : اسم شرط جازم ، يجزم فعلين ، مبنى على السكون ، فى محل نصب عل الظرفية المكانية لـ « تأت » .

تأت : فعل مضارع مجزوم بـ « أنى » ، فعل الشرط ، وعلامة جزمه حذف الياء ، والكسرة قبلها دليل عليها ، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا ، تقديره أنت ، والهاء مفعول به ، مبنى على السكون فى محل نصب ؛ لأنه اسم مبنى ، لا يظهر فيه إعراب .

تلتبس : فعل مضارع ، جواب الشرط ، مجزوم بـ « أنى » ، وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا ، تقديره أنت .

بها : جار ومجرور متعلق بـ « تلتبس » ، وجملة الشرط والجواب ، فى محل نصب ، خبر « أصبح » .

كِلاَ : مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه الضمة المقدرة ، منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف ، و « مركبى » من قوله « مركبيها » مضاف إليه ، مجرور بالياء المفتوح ما قبلها تحقيقًا ، المكسور ما بعدها تقديرًا ؛ لأنه مثنى ، و « مركبى » : مضاف ، وها ضمير الغائبة مضاف إليه .

تحت : ظرف مكان ، متعلق بقوله : شاجر . الآتى ، وهو مضاف ، ورجل من قوله : « رجلك » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، ورجل مضاف ، والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه .

شاجر : خبر المبتدأ ، الذى هو « كلا » .

وإفراد الخبر ؛ لأن كلمة « كلا » ، وإن كان معناها معنى المثنى ، إلا أن لفظها مفرد ؛ فراعى ههنا لفظها ، فأفرد الخبر ، ومراعاة اللفظ أرجح من مراعاة المعنى .

ومثله في مراعاة اللفظ قول الشاعر :

كِلاَنَا غَنِيٌّ عن أَخِيهِ حَيَاتَهُ ... ونحنُ إذا مُتْنَا أَشَدُّ تَغَانِيَا

الشاهد فيه : قوله : أنّى تَأْتِهَا تَلْتَبِسْ . حيث جزم بـ « أنى » فعلين : أولهما « تأت » ، وهو فعل الشرط ، وثانيهما « تلتبس » ، وهو جواب الشرط .

ومن الشواهد على أنَّ « أنّي » تجزم فعلين ، أيضًا : قول الشاعر :

خَلِيلَيَّ أَنَّى تَأْتِيَانِي تَأْتِيَا ... أَخًا غيرَ ما يُرْضِيكُمَا لا يُحاوِلُ

الشاهد فيه : أنّى تأتيانى تأتيا . حيث جزم بـ « أنى » فعلين ؛ أولهما : قوله : « تأتيانى » ، وهو فعل الشرط ، وثانيهما : قوله : تأتيا . وهو جواب الشرط ، وجزاؤه .

(١) حيثما : عبارة عن الظرف المبنى على الضم « حيثُ » ، وما الزائدة ، فأصلها موضوعة للدلالة على المكان كـ « أين » ، و « أنّى » ، ثم ضُمِّنَت معنى الشرط ، فجزمت .

فـ « حيثما » ظرف للمكان اتفاقًا ، وقد تستعمل ظرفًا للزمان فى رأى بعضهم ، وتتضمن معنى الشرط =

قال الشاعر :

حَيْثُما تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لك اللّهُ نجاحًا في غابِرِ الأزمانِ[1] .

فعلُ الشرطِ : تَسْتَقِمْ ، وجوابُ الشرطِ : يُقَدِّرْ .

وقال اللّهُ تعالى : ﴿وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ﴾ .

لكنَّ هذه الآيةَ لم يَظْهَرْ فيها جزمٌ ؛ لأنَّ فعلَ الشرطِ « كنتم » فعلٌ ماضٍ[2] .

= أيضًا ، ومن ذلك الشاهد الذى ذكره الشارح رحمه اللّه :

حَيْثُما تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ اللّهُ نَجاحًا في غابِرِ الأزْمانِ

(١) البيت من الشواهد التي لا يعرف لها قائل معين ، وقد استشهد به ابن هشام في « شرح قطر الندى » ، في جوزام المضارع (٢٨) ، و « شرح شذور الذهب » ، في جوازم المضارع (١٧١) ، ومغني اللبيب ، عند الكلام على « حيث » (٢٠٤) ، واستشهد به ابن عقيل في جوازم المضارع (٣٣٨) ، واستشهد به الأشموني في جوازم المضارع .

وإعراب هذا البيت هكذا :

حيثما : اسم شرط جازم ، يجزم فعلين ، الأول فعل الشرط ، والثاني جوابه وجزاؤه ، وهو مبني على الضم في محل نصب ؛ لأنه ظرف زمان ، والعامل فيه النصب هو قوله : « يقدر » ، الذي هو جوابه ، وما زائدة .

تستقم : فعل مضارع ، فعل الشرط ، مجزوم بـ « حيثما » ، وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا ، تقديره « أنت » .

يُقدِّرْ : فعل مضارع ، جواب الشرط ، مجزوم أيضًا بـ « حيثما » ، وعلامة جزمه السكون .

لك : جار ومجرور متعلق بـ « يقدر » .

اللّه : فاعل « يقدر » ، مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

نجاحًا : مفعول به لـ « يقدر » ، منصوب بالفتحة الظاهرة .

في غابر : جار ومجرور متعلق ، إما بقوله : « يقدر » ، وإما بمحذوف منصوب يقع صفة لـ « نجاحًا » ، و « غابر » مضاف ، وقوله : « الأزمان » : مضاف إليه مجرور ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله : حيثما تستقم يقدر . حيث جزم بـ « حيثما » فعلين ؛ أولهما « تستقم » ، وثانيهما « يقدر » ، على أن الأول منهما هو فعل الشرط ، والثاني منهما هو جواب الشرط وجزاؤه ، وقد علمت أن علامة جزم كل منهما هي السكون .

(٢) والفعل الماضي – كما سبق – من المبنيات ، فلا يدخله الجزم لفظًا ، ولكنه قد يدخله مَحلاً ، وعليه فيكون الفعل « كنتم » مبنيًّا على السكون ، في محل جزم ، فعل الشرط . =

الأداةُ الثانيةَ عشْرَةَ من الأدواتِ التي تَجْزِمُ فعلين : كَيْفَما[1] .

= وأما جواب الشرط – وهو قوله تعالى : ﴿فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ﴾ – فهو جملة طلبية مقترنة بالفاء ، فعمل الأداة فيها عَمَلٌ في المحل أيضًا ، وليس في اللفظ .

(١) « كيفما » أصلها موضوعة للدلالة على الحال ، ثم ضُمِّنَتْ معنى الشرط ، فكانت مقتضية فعلين متفقي اللفظ والمعنى ، نحو : كيف تصنع أصنع ، ولا يجوز كيفما تَنْظِم العِقْد أَنْظِم القصيدة . لاختلاف معنى الفعلين ، ولا : كيفما تجلس أقعد(*) . لاختلاف لفظ الفعلين ، وإن اتفق معناهما .

وقد اختلف النحاة فيها ، هل هي جازمة ، أم لا ؟ على ثلاثة أقوال :

القول الأول : أنها لا يجوز أن تعمل الجزم فيما يأتي بعدها من أفعال ، فتقول : كيفما أَجْلِسُ أَجْلِسُ . بالرفع ، وهذا هو قول البصريين إلا قُطْرُبًا ، وعللوا ذلك بعلتين :

١- عدم وجود شاهد للجزم بها من كلام العرب ، بعد الفحص الشديد ، وإنما ذكروا لها مثالًا بطريق القياس ، نحو : كيفما تجلس أجلس .

٢- مخالفتها لأدوات الشرط بوجوب موافقة جوابها لشرطها ، كما مر .

والقول الثاني : أنها يجوز الجزم بها مطلقًا . وهذا هو قول الكوفيين وقُطْرُب ، وهو الذي مشى عليه المؤلف والشارح رحمهما الله .

والقول الثالث : أنها يجوز الجزم بها بشرط اقترانها بـ « ما » . وانظر مغني اللبيب ١/ ٢٢٩، ٢٣٠ .

وبناء على مذهب الكوفيين يعرب هذا المثال : كيفما تَجْلِسْ أَجْلِسْ . هكذا :

كيفما : اسم شرط جازم مبني على السكون في محل نصب بـ « تجلس » .

تجلس : فعل مضارع مجزوم بـ « كيفما » ، فعل الشرط ، وعلامة جزمه السكون ، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا ، تقديره « أنت » .

أجلس : فعل مضارع مجزوم بـ « كيفما » ، جواب الشرط ، وعلامة جزمه السكون ، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا ، تقديره : أنا .

وبهذا يجتمع لدينا اثنا عشر جازمًا ، تجزم فعلين : أحدهما فعل الشرط ، والثاني جواب الشرط ، وهذا مع الحروف الستة التي تجزم فعلًا واحدًا ، فيكون المجموع ، كما ذكر المؤلف رحمه الله ، ثمانية عشر جازمًا ،

ويمكن أن يتلخص مما مضى من الكلام على الجوازم الثنتي عشرة التي تجزم فعلين ما يلي :

١- أن هذه الجوازم تنقسم من حيث اتصالها بـ « ما » إلى ثلاثة أقسام :

القسم الأول : ما لا يجزم إلا مع « ما » ، وهو : « إذ ، وحيث ، وكيف » .

القسم الثاني : ما يمتنع دخول « ما » عليه ، وهو « مَن ، وما ، ومهما ، وأنَّى » .

القسم الثالث : ما يجوز فيه الأمران ، وهو : « أي » ومتى » وأين » ، وكذلك « أيان » على الصحيح . =

(*) قال ابن هشام رحمه الله في مغني اللبيب ١/٢٢٩: ولا يجوز : كيف تجلس أذهب . باتفاق . اهـ

مثلَ أن تقولَ : كيفَما تكنْ أكُنْ ، كيفَما تَجْلِسْ أَجْلِسْ .

يعني : على أيِّ كيفيةٍ تَجْلِسُ أَجْلِسُ أنا .

قالَ المؤلفُ رحمه اللهُ تعالى : وإذا في الشِّعْرِ خاصَّةً(١) .

= ٢- أن هذه الجوازم تنقسم بحسب معناها إلى ستة أقسام :

أحدها : ما وُضِع للدّلالة على مجرد تعليق الجواب على الشرط ، وهو : « إن ، وإذما » ، قال الله تعالى : ﴿وَإِن تَعُودُواْ نَعُدْ﴾ ، وتقول : إذما تقُم أقُم .

الثاني : ما وُضِع للدّلالة على من يعقل ، ثم ضُمِّن معنى الشرط ، وهو « مَنْ » ، نحو : ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ .

الثالث : ما وُضِع للدّلالة على ما لا يعقل ، ثم ضُمِّن معنى الشرط ، وهو : « ما ، ومهما » ، نحو قوله تعالى : ﴿وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ .

الرابع : ما وُضِع للدّلالة على الزمان ، ثم ضُمِّن معنى الشرط ، وهو : « متى ، وأيان » ، كقول الشاعر :

وَلَسْتُ بِحَلاَّلِ التِّلاَعِ مَخَافَةً ولكن متى يَسْتَرْفِدِ القومُ أَرْفِدِ

وقول الآخر :

أَيَّانَ نُؤْمِنْكَ تَأْمَنْ غيرَنا وإذا لم تُدْرِكِ الأمنَ مِنَّا لم تَزَلْ حَذِرَا

الخامس : ما وُضِع للدّلالة على المكان ، ثم ضُمِّن معنى الشرط ، وهو ثلاثة : « أين ، وأنّى ، وحيثما » ؛ كقوله تعالى : ﴿أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾ .

وقول الشاعر :

خَلِيلَيَّ أَنَّى تَأْتِيَانِي تَأْتِيَا أَخًا غيرَ ما يُرْضِيكُمَا لا يُحَاوِلُ

السادس : ما هو متردِّدٌ بين أقسام الاسم الأربعة ، وهو « أي » ؛ فإنها بحسب ما تضاف إليه ، فهي في قولك : أيُّهم يَقُمْ أَقُمْ معه .

من باب « مَنْ » ، وفي قولك : أيَّ الدّوابِّ تَرْكَبْ أَرْكَبْ . من باب « ما » ، وفي قولك : أيَّ يوم تَصُمْ أَصُمْ . من باب « متى » ، وفي قولك : أيَّ مكانٍ تَجْلِسْ أَجْلِسْ . من باب « أين » .

وانظر شرح شذور الذهب لابن هشام رحمه الله ص ٣١٤ - ٣١٨ .

(١) قوله : « في الشعر » . جار ومجرور متعلق بمحذوف ، صفة لـ « إذا » ، والتقدير : وإذا الواقعة في الشعر .

وقوله : « خاصة » . مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف ، والتقدير أخص خاصة .

ويعني المؤلف رحمه الله بذلك : أن مما يجزم فعلين زيادة على الثمانية عشر « إذا » ، وأصلها موضوعة للدلالة على الزمان المستقبل ، ثم ضُمِّنت معنى الشرط ، فجزمت ، ولا يُجزَمُ بها إلا في النظم دون النثر ، وذلك ضرورة ، وإلا فهي غير عاملة الجزم ، لا في الشعر ، ولا في النثر . =

يعني رحمه الله : أنَّ « إذا » لا تَجْزِمُ فعلين إلا في الشعرِ خاصَّةً ، ومن ذلك قولُ الشاعرِ :

وإذا تُصِبْكَ خَصَاصةٌ فتَحَمَّلِ[1]

قولُه : خَصاصةٌ . أي : جوعٌ .

وفعلُ الشرطِ : قولُه : تُصِبْكَ . وجوابُ الشرطِ : جملةُ « فتَحَمَّلِ » .

= وهي خافضة لشرطها ، منصوبة بجوابها .

ويمكننا أن نلخص ما مضى في النقاط التالية : =

١- أن « إذا » ظرف زمان .

٢- أنها اسم بمعنى « حين » .

٣- أنها منصوبة على الظرفية في محل نصب .

٤- أن جملة الشرط كلها تكون في محل جر بالإضافة إلى « إذا » .

٥- أن « إذا » منصوبة بالجواب .

٦- أن الشرط والجواب يكون معناهما في المستقبل ، سواء أجاء لفظهما ماضيًا ، أم مضارعًا ، أم جاء الجواب أمرًا .

(١) هذا عَجُزُ بيت ، وصَدْرُه قوله :

استَغْنِ ما أَغْنَاكَ ربُّكَ بالغِنَى

وهذا البيت قد استشهد به ابن هشام رحمه الله في مغني اللبيب (١٣٢) ص ١٠٨، ١١٢، ٨٠٥ ، واستشهد به الشيخ محمد محيي الدين في شرحه على الآجرومية ص ٥٨، ويروى قوله : « فتحمل » بالحاء المهملة ، وبالجيم .

وإعراب الشطر الذي ذكره الشارح رحمه الله هكذا :

وإذا : الواو للاستئناف ، وإذا : اسم شرط جازم ، مبني على السكون ، في محل نصب على الظرفية الزمانية ، بـ « تصبك » .

تصبك : تصب : فعل مضارع مجزوم بـ « إذا » فعل الشرط ، وعلامة جزمه السكون ، والكاف ضمير مبني على الفتح ، في محل نصب ، مفعول به .

خصاصة : فاعل « تصب » ، مرفوع بالضمة الظاهرة .

فتحمل : الفاء واقعة في جواب الشرط ، وتحمل : فعل أمر مبني على السكون ، وحُرِّك بالكسر لأجل الرَّوِيِّ ، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا ، تقديره « أنت » ، والجملة من الفعل والفاعل في محل جزم ، جواب الشرط .

والجوازمُ التي تَجْزِمُ فعلينِ فيها مباحثُ :

المبحثُ الأولُ : أنَّها تَجْزِمُ فعلينِ : الفعلُ الأولُ يُسَمَّى فعلَ الشرطِ ، والفعلُ الثاني يُسَمَّى جوابَ الشرطِ ، مثلَ : إن تَجْتَهِدْ تَنْجَحْ .

فلا يَصْلُحُ أن يقالَ : إن تَجْتَهِدُ تَنْجَحُ .

ولا يَصْلُحُ أن يقالَ : إن تَجْتَهِدْ تَنْجَحُ[1] .

ولا يَصْلُحُ أن يقالَ : إن تَجْتَهِدُ تَنْجَحْ .

ولا يَصْلُحُ أن يقالَ : إن تَجْتَهِدَ تَنْجَحَ .

المهمُّ لابدَّ من جزمِ الفعلين[2] .

* * *

المبحثُ الثاني : هذه الأدواتُ كلُّها أسماءٌ إلَّا « إن » ، وعلى هذا فتقولُ : إنْ : حرفُ شرطٍ جازمٌ ، يَجْزِمُ فعلين : الأولُ : فعلُ الشرطِ ، والثاني هو جوابُ الشرطِ .

أمَّا ما عداها فتقولُ : ما : اسمُ شرطٍ جازمٌ يَجْزِمُ فعلين : الأولُ : فعلُ الشرطِ ، والثاني : جوابُه[3] .

---

(١) إلا على اللغة الضعيفة التي سبق الإشارة إليها ، وهي أنه يجوز في جوابِ الشرط ، إذا كان فعل الشرط مضارعًا ، غير منفي بـ « لم » ، الرفع .

(٢) إلا في حالتين :

١- الحالة الأولى : وهي التي سبق الإشارة إليها في الحاشية رقم ١، من هذه الصفحة .

٢- الحالة الثانية : أن يكون فعل الشرط منفيًا بـ « لم » ؛ فإنه في هذه الحالة يجوز رفعُ الجواب ، بل قال ابن هشام رحمه الله ، في أوضح المسالك ٤/ ١٨٦: ورفع الجواب المسبوق بماضٍ أو بمضارع منفي بـ « لم » قوي . اهـ

بل ذكر الشيخ محمد محيي الدين في أوضح المسالك ٤/ ١٨٦، حاشية ٨: أن بعض المتأخرين ذهبوا إلى أن رفع الجزاء في هذه الحالة أحسن من جزمه .

(٣) ذكر ابن هشام رحمه الله في أوضح المسالك ٤/١٨٥ أن أدوات الشرط من حيث الاسمية والحرفية =

المبحثُ الثالثُ : الجزمُ يكونُ إذا كان فعلُ الشرطِ ، وجوابُ الشرطِ مضارِعَيْنِ ، مثلَ : إن تَجْتَهِدْ تَنْجَحْ(١) .

أما إذا كان فعلُ الشرطِ وجوابُ الشرطِ فعلَيْنِ ماضِيَيْنِ ؛ فإنهما يَبْقَيَانِ على بنائِهما لا يَتَغَيَّرَان – إما على الفتحِ ، أو السكونِ ، أو الضمِّ(٢) – ويكونانِ مَبْنِيَّيْنِ على كذا ، في

= تنقسم إلى أربعة أنواع :

النوع الأول : ما هو حرف بالاتفاق ، وهو « إن » .

النوع الثاني : ما اختُلِف في أنه اسم أو حرف ، والأصح أنه حرف ، وهو « إذما »(*) .

النوع الثالث : ما اتُّفِق على أنه اسم ، وهو تسعة أسماء ، وهي : مَنْ ، ومَا ، وأيّ ، ومَتَى ، وأيان ، وأين ، وأنّى ، وحيثُما ، وكيفما .

النوع الرابع : ما اختُلِف في أنه اسم أو حرف ، والأصح أنه اسم ، وهو كلمة واحدة ، وهي « مهما » .

والقول بأنها اسم هو مذهب جمهور النحاة ، وذهب السهيلي وابن يسعون إلى أن « مهما » حرف ، فأما الجمهور فاستدلوا على اسميتها بعود الضمير عليها في نحو قوله تعالى : ﴿ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ ﴾ . وقد علمنا أن الضمير لا يعود إلا على اسم .

(١) ونحو قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَعُودُوا نَعُدْ ﴾ .

(٢) على التفصيل الذي ذُكِر عند الكلام على بناء الفعل الماضي .

(*) والشارح رحمه الله – كما قد رأيت – ذهب إلى أن « إذ ما » اسم ، وليست حرفًا ؛ لأنه رحمه الله يقول : هذه الأدوات كلها أسماء إلا « إن » .

وهذا الذي ذهب إليه الشارح رحمه الله هو قول أبي العباس المبرّد ، وأبي علي الفارسي ، وابن السراج ، فقد ذهب هؤلاء إلى أنّ « إذما » اسم شرط ، وهو ظرف زمان مثل « متى » .

وذهب سيبويه رحمه الله ، وابن مالك ، وابن هشام إلى أن « إذا » حرف شرط .

وحجة أبي العباس المبرد ومن معه أن « إذا » قبل اقترانها بـ « ما » كانت اسمًا ، فيجب أن يبقى لها ذلك بعد دخول « ما » ؛ لأن الأصل عدم التغيير .

فإن قال أنصار سيبويه : إنّ « إذا » قد تغيرت بعد دخول « ما » عليها بالإجماع، وذلك أنها قبل اقترانها بـ « ما » كانت دالة على الزمان الماضي ، فلما اقترنت بها « ما » ، وصارت شرطًا صارت دالة على الزمان المستقبل .

فالجواب على هذا أن تغير زمانها لا يستلزم تغير ذاتها ، ولهذا نظائر أقربها مما نحن فيه منها أن الفعل المضارع يدل على الزمن الحاضر أو المستقبل ، فإذا دخلت عليه « لم » ، و« لمّا » جعلت كل واحدة منهما زمنه ماضيًا ، ولم يلزم من ذلك تغيرُ حقيقته ، بل هو باق على أنه مضارع . وانظر أوضح المسالك ٤/١٨٥ حاشية ٢ .

مَحَلِّ جزمٍ .

مثالُه : إن اجْتَهَد زيدٌ نَجَحَ . الفعلُ لم يَتَغَيَّرْ ؛ لأنه ماضٍ ، والماضي يُبْنَى ، ولا يَتَغَيَّرُ .

فتقولُ في الإعرابِ :

إنْ : حرفُ شرطٍ جازمٌ ، يَجْزِمُ فعلَيْنِ ؛ الأولُ فعلُ الشرطِ ، والثاني جوابُ الشرطِ .

اجْتَهَدَ : فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتحِ ، في محلِّ جزمٍ ، فعلُ الشرطِ .

زيدٌ : فاعلٌ .

نَجَحَ : فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتحِ ، في محلِّ جزمٍ ، جوابُ الشرطِ .

مثالٌ آخرُ : تقولُ : إن اجْتَهَدْتَ نَجَحْتَ .

هنا الفعلان « اجْتَهَدْتَ ، ونَجَحْتَ » مبنيانِ على السكونِ في مَحَلِّ جزمٍ .

ولماذا بُنِيا على السكونِ ؟

الجوابُ : لاتِّصالِهما بضميرِ رفعٍ متحرِّكٍ[١] .

وتقولُ في إعرابِ هذا المثالِ :

إن : حرفُ شرطٍ جازمٌ ، يَجْزِمُ فعلين ، الأولُ فعلُ الشرطِ ، والثاني جوابُه .

اجْتَهَدْتَ ، نَجَحْتَ : فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على السكونِ ، في محلِّ جزمٍ ، ولا تقولُ : مجزومٌ ؛ لأنَّ السكونَ هنا ليس علامةَ إعرابٍ ، وإنما هو علامةُ بناءٍ .

مثالٌ آخرُ : تقولُ : إن اجْتَهَدُوا نَجَحُوا[٢] .

هنا تقولُ : مبنيٌّ على الضمِّ ؛ لاتصالِه بواوِ الجماعةِ ، في محلِّ جزمٍ . وأمَّا إذا كان الأولُ - يعني : فعلُ الشرطِ - مضارعًا ، والثاني - يعني جوابُ الشرطِ - ماضيًا فإننا نَجْزِمُ الأولَ ، والثاني يكونُ مبنيًّا على ما هو عليه في محلِّ جزمٍ ، فتقولُ : إن

---

(١) وهو تاء الفاعل .

(٢) ومثال ذلك أيضًا من القرآن : قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا ﴾ .

تَجْتَهِدْ نَجَحْتَ .

ولا يجوزُ أن تقولَ : إن تَجْتَهِدُ نَجَحْتَ[1] .

وأمَّا إذا كان بالعكسِ ، مثلُ : إن اجْتَهَد زيدٌ يَنْجَحْ ، فإنك تَجْزِمُ الثانيَ ، ويكونُ الأولُ مبنيًّا في محلِّ جزمٍ .

---

(١) اعلم رحمك الله أن كون فعل الشرط مضارعًا ، وجواب الشرط ماضيًا ، محل خلاف بين النحاة :
فقد ذهب جمهور النحاة إلى أن وقوع الشرط مضارعًا والجواب ماضيًا خاص بالضرورة .
بينما ذهب ابن مالك والفراء وابن هشام في أوضح المسالك(*) إلى أن ذلك جائز في سَعَة الكلام ، وهذا هو الحق بلا شك ، والدليل على ذلك :
١- قوله تعالى : ﴿ إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ ﴾ . لأن قوله : « فظلت » بلفظ الماضي ، وهو تابع للجواب ، وتابع الجواب جواب .
٢- وما رواه البخاري (٣٥) ، ومسلم ٥٢٤/١ (٧٦٠) ، عن أبي هريرة رضي الله عنه ، أن النبي ﷺ قال : « من يقم ليلة القدر إيمانًا واحتسابًا غُفِر له ما تقدم من ذنبه » .
ولكن ابن حجر رحمه الله اعترض على الاستدلال بهذا الحديث على هذا الحكم ، فقال رحمه الله في الفتح ٩١/١ : وعندي في الاستدلال به نظر ؛ لأنني أظنه من تصرف الرواة ؛ لأن الروايات فيه مشهورة عن أبي هريرة بلفظ المضارع في الشرط والجزاء ، وقد رواه النسائي عن محمد بن علي بن ميمون ، عن أبي اليمان شيخ البخاري فيه ، فلم يغاير بين الشرط والجزاء ، بل قال : « من يقم ليلة القدر يغفر له » ... إلى أن قال رحمه الله : فوضح أن ذلك من تصرف الرُّواة بالمعنى ؛ لأن مخرج الحديث واحد . اهـ
٣- وما رواه البخاري أيضًا رحمه الله (٣٣٨٤) أن عائشة رضي الله عنها قالت : إن أبا بكر رجلٌ أسيف متى يَقُمْ مقامَك رَقَّ .
٤- وما ورد في ذلك من أبيات كثيرة ، ومنها :
قولُ قعنب بن أم صاحب :

إنْ يَسْمَعُوا سُبَّةً طارُوا بها فَرَحًا ... عَنِّي ، وما يَسْمَعُوا من صالحٍ دَفَنُوا

وقول الآخر :

مَن يَكِدْني بسيِّئٍ كنتُ مِنْهُ ... كالشَّجا بينَ حَلْقِهِ والوَرِيدِ

وقول الآخر :

إن تَصْرِمُونا وَصَلْنَاكُمْ وإنْ تَصِلُوا ... مَلأْتُم أَنْفُسَ الأعْداءِ إرْهَابَا

وغير ذلك من الشواهد كثير ، وليس بعد ذلك ما يصح معه الإنكار .

(*) ولكنه رحمه الله اختار مذهب الجمهور في مغني اللبيب .

وتقولُ في الإعرابِ :

إن : حرفُ شرطٍ جازمٌ ، يَجْزِمُ فعلين : الأولُ : فعلُ الشرطِ ، والثاني : جوابُه :

اجْتَهد : فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتحِ « في محلِّ جزمٍ بـ « إن » ، فعلُ الشرطِ .

زيدٌ : فاعلٌ .

يَنْجَحْ : فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ بـ « إن » ، جوابُ الشرطِ(١) .

وفي هذه الصورةِ يجوزُ أن تَرْفَعَ الفعلَ المضارعَ « جوابَ الشرطِ » ، فتقولُ :

إن اجْتَهَدَ زيدٌ يَنْجحُ .

قال ابنُ مالكٍ رحمه اللَّهُ :

وبعدَ ماضٍ رفعُكَ الجَزَا حَسَنْ(٢)

والذي يَنْطَبِقُ على كلامِه أن تقولَ : إن اجْتَهَدَ زيدٌ يَنْجحُ . ولكنَّه حسنٌ ؛ يعني : ليس ممنوعًا ، وإلا فالأصلُ : إن اجْتَهَدَ زيدٌ يَنْجحْ .

وإذا رفَعْتَ فإنك تقولُ : يَنْجحُ : فعلٌ مضارعٌ ، والجملةُ في محلِّ جزمٍ ، جوابُ الشرطِ ؛ لأنَّ الأداةَ لم تَتَسَلَّطْ على الفعلِ ، تَسَلَّطَتْ على الجملةِ ، ولهذا بَقِيَ الفعلُ مرفوعًا .

فصار عندنا أربعُ صُوَرٍ :

١ – أن يكونَ فعلُ الشرطِ ، وجوابُ الشرطِ ، مُضارِعَيْنِ ، فيَجِبُ فيهما الجزمُ .

---

(١) ومن ذلك أيضًا قوله تعالى : ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُۥ فِى حَرْثِهِۦ ﴾.

(٢) وقال ابن هشام رحمه اللَّه في أوضح المسالك ٤/ ١٨٦:

ورفع الجواب المسبوق بماضٍ أو بمضارع منفى بـ « لم » قوى ، كقوله :

وإنْ أتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يقولُ : لا غائِبٌ مَالِي ولا حَرِمُ(*)

ونحو : إن لم تَقُمْ أقومُ . اهـ

(*) الشاهد فيه : قوله : يقول . حيث رفع جواب الشرط ؛ لكون فعل الشرط ماضيًا ، وهو قوله : « أتاه » .

٢- أن يكونَ فعلُ الشرطِ ، وجوابُ الشرطِ ، ماضيَيْنِ ، فيُبْنَيا ، ويكونا في مَحَلِّ جزمٍ ، ولا يَتَسَلَّطُ عليهما العاملُ .

٣- أن يكونَ الأولُ ماضيًا ، والثاني مضارعًا ، فيُبْنَى الأولُ ، ويكونَ في محلِّ جزمٍ ، ويُجْزَمَ الثاني ، ويجوزُ رفعُه أيضًا .

٤- أن يكونَ الأولُ مضارعًا ، والثاني ماضيًا ، فيُجْزَمَ الأولُ ، ويُبْنَى الثاني ، ويكونُ في مَحَلِّ جزمٍ .

* * *

المبحثُ الرابعُ : إذا كان جوابُ الشرطِ جملةً لا تَصْلُحُ لمباشرةِ أداةِ الشرطِ ؛ فإنه يَجِبُ اقترانُهما بالفاءِ(١) .

---

(١) يعني رحمه الله : إذا كانت الجملة الواقعة جوابًا لا تصلح لأن تقع بعد أداة الشرط وجب اقترانها بالفاء ، فإن النحاة قد اشترطوا أمورًا ستة في فعل الشرط ، وهي :
الأول : أن يكون فعلًا غير ماضي المعنى ، فلا يجوز أن تكون جملة الشرط اسمية .
وأما قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ﴾ .
فإن « أحد » فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، والتقدير : وإن استجارك أحد من المشركين فأجره ، على ما هو الراجح من مذاهب ثلاثة للنحاة .
ولا يصح أن يكون الشرط ماض المعنى ، نحو : إن قام زيد أمسِ قمت .
وأما قوله تعالى : ﴿ إِنْ كُنتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ ﴾ فإنه مؤول بتقدير إن ثبت الآن - أو فيما بعد - أني كنت قلته فيما سبق فقد علمته .
والثاني من الشروط : ألا يكون فعل الشرط طلبيًا ، فلا يجوز لك أن تقول : إن قُمْ ولا أن تقول : إن لا تَقُمْ . على أن « لا » ناهية ، وأما إذا كانت نافية فإنه يصح ، ومنه قولك : إن لا تَوَدَّ واجبك تندم .
والثالث : ألا يكون فعلًا جامدًا كـ « عسى ، وليس » ، فلا يجوز لك أن تقول : إن عسى زيد أن يقوم ، ولا : إن ليس زيد قائمًا .
والرابع : ألا تقترن بـ « قد » ؛ لأن « قد » تدل على تحقيق وقوع ما بعدها ، ووَضْعُ الشرطِ على أن يكون محتمل الوقوع ، وعدم الوقوع ، فلا يجوز لك أن تقول : إن قد قام زيد .
والخامس : ألا يكون منفيًا بحرف نفي ، غير « لم » ، و « لا » ، فإن كان منفيًا بـ « ما » ، أو بـ « لن » ، أو بـ « لَمَّا » لم يَجُز ، فلا يصح لك أن تقول : « إن لَمَّا يَقُمْ زيد » ، ولا « إن لن يَقُمْ زيد » ، ولا « إن ما =

قال ابنُ مالكٍ :

واقْرِنْ بِفَا حَتْمًا لو جُعِلْ شَرْطًا لـ « إنْ » أو غيرِها لم يَنْجَعِلْ[١]

وتقريبًا لهذا جمعَها[٢] بعضُ الناسِ ببيتٍ ، وهو :

اسميةٌ طَلَبِيَّةٌ وبجامِدِ وبما وقَدْ وبلَنْ وبالتَّنْفِيسِ

أولًا : اسميةٌ . يعنى : إذا كان جوابُ الشرطِ جملةً اسميةً وجَبَ اقترانُها بالفاءِ .

ومثالُ ذلك : إن تَجْتَهِدْ فأنت ناجحٌ .

وإعرابُه :

إنْ : حرفُ شرطٍ جازمٌ ، يَجْزِمُ فعلين ؛ الأولُ فعلُ الشرطِ ، والثانى جوابُهُ .

تَجْتَهِدْ : فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ بـ « إن » ، وعلامةُ جزمِه السكونُ ، وفاعلُه مستترٌ وجوبًا ، تقديرُه « أنت » .

فأنت : الفاءُ رابطةٌ للجوابِ . يعنى : تَرْبِطُ ما بعدَها بما قبلَها[٣] .

وأنت : مبتدأٌ .

وناجحٌ : خبرُه .

فالجملةُ الآنَ اسميةٌ ، فنقولُ : الجملةُ من المبتدأ والخبرِ فى محلِّ جزمٍ ،

= قام زيد » . على أن « ما » نافية .

ويصح أن تقول : إن لم تفعل ما آمرك به أعاقبك . وقال الله تعالى : ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا ﴾ . وقال : ﴿ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ ﴾ .

السادس : ألا يكون الفعل مقترنًا بحرف تنفيس – وهو السين وسوف – فلا يصح لك أن تقول : إن سيقوم زيد ، ولا أن تقول : إن سوف يقوم زيد .

وهذه المواضع نفسها هى التى إن وقعت جوابًا اقترنت جملة الجواب بالفاء .

(١) الألفية ، فصل فى عوامل الجزم ، البيت رقم (٧٠١) .

(٢) الضمير « الهاء » يعود على مواضع وجوب اقتران جواب الشرط بالفاء .

(٣) وتسمى أيضًا فاء الجواب .

جوابُ الشرطِ .

فإن قال رجلٌ آخرُ : إن تَجْتَهِدْ أنت ناجحٌ . فهذا خطأٌ ؛ لأنَّ الجملةَ اسميةٌ ، لابدَّ أن تَرْتَبِطَ بالفاءِ .

ومثالُ ذلك من القرآنِ : قولُه تعالى : ﴿وَإِن تَعْفُوا۟ وَتَصْفَحُوا۟ وَتَغْفِرُوا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[1] .

فعلُ الشرطِ : تَعْفُوا ، وما عُطِف عليه .

وجوابُ الشرطِ : ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ .

واقْتَرن بالفاءِ ؛ لأنه جملةٌ اسميةٌ ، فكلُّ جملةٍ مَبْدوءةٍ بـ « إنَّ » فهي اسميةٌ[2]

ولو قلتَ : إن تَعْفُ عمَّن ظَلَمك إنك مُحْسِنٌ . فهو خطأٌ ، والصوابُ فإنك مُحْسِنٌ .

---

(١) ومثاله أيضا : قوله تعالى : ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ .
وقوله تعالى : ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ﴾ .
وقوله تعالى : ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿١١٨﴾﴾ .
ومن ذلك أيضًا : قول الشاعر :

إذا ما بَدَتْ لَيْلَى فكُلِّي أَعْيُنٌ ... وإن هي ناجَتْني فكُلِّي مَسامِعُ

ومنه أيضًا قولُ الأحوص يتحدث عن حبيبته التي زوجوها من غيره ، واسمه مطر :

سلامُ اللَّهِ يا مَطَرٌ عليها ... وليس عليك يا مَطَرُ السلامُ
فإن يَكُنِ النكاحُ أَحَلَّ شيءٍ ... فإنَّ نكاحَها مَطَرًا حرامُ
فلا غَفَرَ الإلهُ لمُنْكِحِيها ... ذُنوبَهم وإن صَلَّوْا وصامُوا
فطَلِّقْها فلَسْتَ لها بكُفْءٍ ... وإلَّا يَعْلُ مَفْرِقَك الحُسامُ

فالجمل التي تحتها خط جمل اسمية وقعت في جواب الشرط ؛ لذلك وجب اقترانها بالفاء .

(٢) اعلم — رحمك الله — أن الجملة تنقسم إلى نوعين :
الأول : اسمية . وهي التي تبدأ باسم حقيقة ، أو حكمًا .
حقيقة نحو : الله رءوف بعباده .
وحكمًا نحو : إنَّ اللهَ مُتِمٌّ نوره ، ولو كره الكافرون .
الثاني : فعلية ، وهي التي تُصَدَّر بفعل حقيقة أو حكمًا ؛ حقيقة نحو : جاء الحق .
حكمًا نحو : ما خاب من استخار ، ولا نَدِم من استشار .

ثانيا : طلبيةً . يعني : كلُّ ما دلَّ على طلبٍ ، مثلُ : الأمرِ والنهيِ والاستفهامِ[1] .

مثالُ الأمرِ : تقولُ : إن جاءَك ضيفٌ فأكْرِمْه . فعلُ الشرطِ جاءَكَ ، وجوابُ الشرطِ : فأَكْرِمْه .

واقْتَرَنَ بالفاءِ ؛ لأنَّ الجوابَ طَلَبِيٌّ « فعلُ أمرٍ »[2] .

فإن قال قائلٌ : إن جاءك ضيفٌ أكْرِمْه . فهو خطأٌ ؛ لأنه يَجِبُ اقترانُه بالفاءِ ؛ لأن الجملةَ طلبيةٌ .

ومثالُ النهيِ : إن نَمَّ إليك النَّمَّامُ فلا تُصَدِّقْهُ . جملةُ جوابِ الشرطِ هنا طَلَبِيَّةٌ ؛ لأنها نَهْيٌ[3] .

ولو قلتَ : إن نَمَّ إليك النَّمَّامُ لا تُصَدِّقْهُ . فهو خطأٌ ؛ لأنَّ الجملةَ طلبيةٌ ، فلا بدَّ أن تَقْتَرِنَ بالفاءِ .

ومثالُ الاستفهامِ : إن حَدَّثَك الكذَّابُ فهل تُصَدِّقُهُ ؟

اقْتَرَنت جملةُ جوابِ الشرطِ بالفاءِ ؛ لأنها طلبيةٌ بالاستفهامِ[4] .

---

(١) تقدم بنا ص ٣١٣ ، ٣١٤ أن الشارح رحمه الله عند الكلام على نواصب الفعل المضارع ذكر أن الطلب يشمل ثمانية أمور ، هي مجموعة في قول الناظم :

مُرْ وادْعُ وانْهَ وسَلْ واعْرِضْ لحضِّهِمُ … تَمَنَّ وارْجُ كذاك النفيُ قد كَمُلاَ

(٢) ومثال ذلك أيضًا : قوله تعالى : ﴿إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى﴾ .

(٣) ومثال ذلك أيضًا : قوله تعالى : ﴿فَمَن يُؤْمِنۢ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَفْ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا﴾ . فيمن قرأ ﴿فَلَا يَخَفْ بَخْسًا﴾ . بالجزم على أن « لا » ناهية .

وأمَّا من قرأ : ﴿فَلَا يَخَافُ﴾ . بالرفع فـ « لا » نافية ، و « لا » النافيةُ تَقْترِن بفعل الشرط ، فكان مقتضى الظاهر ألا تدخل الفاء ، ولكن هذا الفعل مبنى على مبتدأ محذوف ، والتقدير : فهو لا يخاف .

فالجملة اسمية ، وقد سبق أن الجملة الاسمية تحتاج إلى الفاء .

وكذا يجب هذا التقدير في نحو : ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ﴾ . أي : فهو ينتقم الله منه ، ولولا ذلك التقدير لوجب الجزمُ ، وترك الفاء .

وانظر شرح شذور الذهب لابن هشام ص ٣٢١ .

(٤) ومثال ذلك أيضًا : قوله تعالى : ﴿وَإِن يَخْذُلْكُمْ فَمَن ذَا ٱلَّذِى يَنصُرُكُم مِّنۢ بَعْدِهِۦ﴾ . =

ولو قال قائلٌ : إن حَدَّثَك الكَذَّابُ هل تُصَدِّقُهُ ؟ فهو خطأٌ ؛ لأنها طلبيةٌ ، فلا بدَّ من اقترانِها بالفاءِ .

ثالثًا : وبجامدٍ . يعني : إذا كان جوابُ الشرطِ فعلًا جامدًا ، والفعلُ الجامدُ هو الذي لا يَتَصَرَّفُ ، فهو جامدٌ على اسمِه ، لا يَتَغَيَّرُ ، قال اللَّهُ تعالى : ﴿ وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ ﴾ .

فمثلًا : « بئس » جامدٌ ؛ لأنه ليس له فعلٌ مضارعٌ ، ولا فعلُ أمرٍ ، فهو لا يَتَصَرَّفُ .

و « ليس » مثلُه جامدٌ لا يَتَصَرَّفُ ، وإذا كان لا يتصرَّفُ فإنه يَقْتَرِنُ بالفاءِ وجوبًا .

مثالُه : إنْ تَعَدَّى عليك المُجْرِمُ فليس بضارِّك إلا بإذنِ اللَّهِ .

فإن قلتَ : إنْ تعدَّى عليك المجرمُ ليس بضارِّك إلا بإذنِ اللَّهِ . فهو خطأٌ ؛ لأنَّ الجملةَ الجوابيةَ مبدوءةٌ بفعلٍ جامدٍ .

وتقولُ : إن صاحبتَ فلانًا فنِعْمَ الصديقُ هو . باقترانِ جوابِ الشرطِ بالفاءِ ؛ لأنَّ « نعم » فعلٌ جامدٌ[1] .

ولا تقولُ : إن صاحبتَ فلانًا نِعْمَ الصديقُ هو . لأنك أَسْقَطْتَ الفاءَ ، والفاءُ مع الفعلِ الجامدِ يَجِبُ أن تَقْتَرِنَ به إذا كان جوابًا للشرطِ .

رابعًا : و « بما » فإذا كان جوابُ الشرطِ مقرونًا بـ « ما » وجبَ اقترانُه بالفاءِ .

مثالُه : إن يَكْفُرْ هؤلاءِ فما هم بمُعْجِزِين[2] .

= فقد اقترن جواب الشرط ﴿ فَمَنْ ذَا الَّذِي يَنْصُرُكُم مِن بَعْدِهِ ﴾ . بالفاء ؛ لأنه جملة طلبية بالاستفهام ، وأيضًا لأن جملة جواب الشرط جملة اسمية ؛ لأنها بدأت باسم ، وهو اسم الاستفهام « مَنْ » .

(١) ومثال ذلك أيضًا . قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي ﴾ .

وقوله تعالى : ﴿ إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا ۝ فَعَسَى رَبِّي ﴾ .

وقوله تعالى : ﴿ إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾ .

فالأفعال (ليس – عسى – نعم) أفعال جامدة وقعت في جواب الشرط ، ولذلك اقْتَرَنَتْ بالفاء .

(٢) ومثال ذلك أيضًا : قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُم مِنْ أَجْرٍ ﴾ .

وقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ ﴾ . =

لو قال قائلٌ : إن يَكْفُرْ هؤلاء ما هم بمُعْجِزِين . فهو خطأٌ ؛ لأنَّ الجوابَ مقرونٌ بـ « ما » فيَجِبُ أن يَقْتَرِنَ بالفاءِ .

خامسًا : « وقد » . فإذا كان الجوابُ مُصَدَّرًا بـ « قد » فإنه يَجِبُ اقترانُه بالفاءِ ، مثلَ : إن ذهبْتَ تَطْلُبُ بعيرَك الشاردَ فقد تُدْرِكُه .

ولو قلتَ : إن ذهبْتَ تَطْلُبُ بعيرَك الشاردَ قد تُدْرِكُه . فهو خطأٌ .

قال اللَّهُ تعالى: ﴿ فَإِنْ يَكْفُرْ بِهَا هَؤُلَاءِ فَقَدْ وَكَّلْنَا بِهَا قَوْمًا لَيْسُوا بِهَا بِكَافِرِينَ ﴾[1] .

الشاهدُ : أنَّ الجوابَ اقْتَرَن بالفاءِ ؛ لأنَّه مُصَدَّرٌ بـ « قد » .

سادسًا : « وبلن » . فإذا صُدِّر الجوابُ بـ « لن » وجَبَ اقترانُه بالفاءِ .

مثالُ ذلك : قال اللَّهُ تعالى : ﴿ وَإِنْ تُعْرِضْ عَنْهُمْ فَلَنْ يَضُرُّوكَ شَيْئًا ﴾[2] .

ولو قال قائلٌ : إن أعْرَضْتَ عن فلانٍ لن يَضُرَّك شيئًا . فهو خطأٌ .

لأنَّ الجوابَ إذا صُدِّر بـ « لن » وجَبَ اقترانُه بالفاءِ .

سابعًا : وبالتنفيسِ . هذا هو الأخيرُ ، وهو أن يكونَ الجوابُ مُصَدَّرًا بالسينِ ، أو « سوف » .

مثالُ « سوف » : قال اللَّهُ تعالى :﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ ﴾ .

ففعلُ الشرطِ « يَرْتَدَّ » ، وجوابُ الشرطِ جملةُ « فسوف يأتي اللَّهُ »[3] .

= وقوله تعالى : ﴿ وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ ﴾ .

(١) ومثال ذلك أيضًا : قوله تعالى : ﴿ إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ ﴾ .

(٢) ومثال ذلك أيضًا : قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ ﴾ .
وقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَى عَقِبَيْهِ فَلَنْ يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئًا ﴾ .

(٣) ومثاله أيضًا : قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ ﴾ .
وقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُقْتَلْ أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ .

ومثالُ السينِ : تقولُ : إن اجْتَهَد زيدٌ فسيَنْجَحُ[1] .

فلو قلتَ : إن اجْتَهَدَ زيدٌ سيَنْجَحُ . فهو خطأٌ[2] .

---

(١) ومثاله أيضًا : قوله تعالى : ﴿ وَمَن يَسْتَنكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعًا ﴾ .

(٢) فهذه سبعة مواضع يجب فيها اقتران جواب الشرط بالفاء ، غير أن النحاة قد ذكروا أنه يجوز حذف الفاء من جواب الشرط في هذه المواضع السبعة للضرورة ، واستدلوا على ذلك بما يلي :

١- قول الشاعر :

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَناتِ اللَّهُ يَشْكُرُها ... والشرُّ بالشرِّ عندَ اللَّهِ مِثْلانِ

الشاهد فيه : قوله : « اللَّهُ يشكرها » . فإن هذه العبارة جملة اسمية مكونة من مبتدأ ، هو لفظ الجلالة ، وخبر هو جملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله ، وقد وقعت هذه الجملة جوابًا للشرط ، وقد كان من حق العربية – على ما ارتضاه جمهرة النحاة – أن يَقْرِنَ هذه الجملة بالفاء ، ولكنه ترك الفاء حين اضطر لإقامة الوزن ، ولو أنه أتي بالكلام على ما تقتضيه العربية لقال : مَنْ يَفْعَلِ الحسناتِ فاللَّهُ يَشْكُرُها .

(٢) وما رواه البخاري : « فإن جاء صاحبها ، وإلا اسْتَمْتِعْ بها » . بالأمر في « استمتع » مع خلوه من الفاء[*] .

(٣) وقول الشاعر :

ومَنْ لا يَزَلْ يَنْقَادُ للغَيِّ والصِّبَا ... سيُلْفَى على طُولِ السَّلامةِ نادِمَا

الشاهد فيه : قوله : « سيُلْفَى » . حيث جاء جواب الشرط المقترن بحرف التنفيس غير مقترن بالفاء .

وكذلك قد ذكر النحاة أنه يجوز أن تُغْنِيَ « إذا » الفجائية عن الفاء التي هي الأصل ؛ لكونها دالة على السببية ، متى استوفى الكلام أربعة شروط :

الأول : أن تكون أداة الشرط هي « إن » ، أو « إذا » الشرطية غير الجازمة ؛ وذلك لأن « إنْ » أمّ باب الأدوات الجازمة ، و « إذا » أمّ باب الأدوات غير الجازمة .

الثاني : أن تكون جملة الجواب اسمية موجبة ، فإن كانت جملة الجواب اسمية منفية ، نحو : « ما عمرو بقائم » لم تقترن بـ « إذا » ، فلا تقول : « إن يقم زيد إذا ما عمرو بقائم » . وإنما تقترن هذه الجملة ونحوها بالفاء ، فيقال : إن يقم زيد فما عمرو بقائم .

الثالث : أن تكون هذه الجملة الاسمية الموجبة غير طلبية ، فإن كانت طلبية ، بأن كانت دعائية ، نحو : ويل للمقصِّر في أداء واجبه . أو كانت استفهامية ، نحو : من ينصرك . فلا يجوز اقترانها بـ « إذا » ، وإنما تقترن بالفاء ، فتقول : إن جاء يوم الحساب فويل للمقصر في أداء واجبه . وتقول : إن خذلك اللَّه فمن ينصرك . =

(*) كذا نسب الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد في أوضح المسالك ٤/١٩١ « حاشية » هذا الحديث بهذا اللفظ إلى البخاري .

ولقد بحثت عن هذا اللفظ في البخاري ، فلم أجده إلا بلفظ : « فاستمتع بها » بإثبات الفاء ، فالله أعلم .

المبحثُ الخامسُ : اعْلَمْ أنَّ كلَّ جوابٍ اقْتَرَن بالفاءِ فإنَّ الجَزمَ يكونُ مَحَلِّيًا ؛ أى : إنك تقولُ : الجملةُ جوابُ الشرطِ فى مَحَلِّ جزمٍ ؛ وذلك لأنَّ العاملَ لا يَتَسَلَّطُ على لفظِه ، إنما يَتَسَلَّطُ على مَحَلِّه وموضِعِه ، فتقولُ : الجملةُ فى مَحَلِّ جزمٍ ، جوابُ الشرطِ(١) .

= والرابع : ألا تقترن هذه الجملة الاسمية الموجبة غير الطلبية بـ « إن » المؤكدة ، نحو : إن محمدًا يصل رحمه . فلا يجوز أن تقترن هذه الجملة بـ « إذا » الفجائية ، وتقترن بالفاء ، نحو : إن كنت تقطع رحمك فإن محمدًا يصل رحمه .

ومثال ما استكمل هذه الشروط : قوله تعالي : ﴿ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ .

وقوله سبحانه : ﴿ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنتُمْ تَخْرُجُونَ ﴾ .

(١) فهذه خمسة أبحاث ذكرها الشارح رحمه الله ، وهناك أبحاث أخرى تتعلق بهذا الباب ، نورد ثلاثة منها لأهميتها ، وهى :

البحث الأول : كيفية إعراب الاسم الذى يلى أداة الشرط ، وذلك نحو : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ﴾ .

وقول الشاعر :

إذا أنت أكرمتَ الكريمَ مَلَكْتَه   وإن أنت أكرمتَ اللئيمَ تَمَرَّدَا

ومثل هذا كثير .

آراء النحاة :

ذهب النحاة فى إعراب مثل ذلك إلى مذاهب شتى :

أ- قوم يرون أن الاسم بعد أداة الشرط يعرب مبتدأ . وهذا الرأى يناقض شرطهم الذى يرى أن الأداة لا تدخل إلا على أفعال .

ب- ومنهم من يرى أن الاسم الذى بعد الأداة يعرب فاعلًا لفعل محذوف يفسره الفعل الذى بعده .

وبذلك يكون التقدير فى الآية : إن استجارك أحد من المشركين استجارك .

وفى بيت الشعر : إذا أكرمت الكريم أكرمت .

وقال النحاة : إن حذف الفعل فى مثل هذه المواضع واجب .

جـ- وفريق ثالث من النحاة يرى أن الاسم بعد أداة الشرط يعرب فاعلًا للفعل المتأخر .

ففى قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ﴾ . تعرب « أحد » على هذا الرأى فاعلًا مقدمًا لـ « استجار » المتأخر .

ونحن نرفض هذا الإعراب :

فمثلًا كيف نعرب كلمة « طالب » فى مثل : إن طالبٌ مسَّهُ الإهمال رَسَب . =

= هل هي الفاعل أم الإهمال؟!
كما أنه يخالف قاعدة النحاة في ضرورة أن يتقدم الفعل، ويتأخر الفاعل.
المبحث الثاني: إعراب أدوات الشرط:
سبق أن ذكرنا أن أدوات الشرط بعضها حروف، وبعضها أسماء.
أولًا: إعراب أدوات الشرط الحروف:
وهما أداتان: «إنْ - إذما».
نقول في إعرابهما: أداة شرط مبنية على السكون، لا محل لها من الإعراب.
ثانيًا: إعراب أدوات الشرط الأسماء:
وهذه ما كان منها يدل على زمان أو مكان فهو ظرف، وهذه الأدوات هي: «إذا - إذا ما - أين - أينما - متى - متى ما - أيان - أيان ما - أنّى - حيثما».
فما كان من هذه الأدوات ظرف مكان فإنك تقول في إعرابه: ظرف مكان مبني في محل نصب على الظرفية المكانية.
وما كان منها ظرف زمان تقول في إعرابه:
ظرف زمان مبني في محل نصب على الظرفية الزمانية.
فعلى سبيل المثال قوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ﴾.
أينما: ظرف مكان مبني على الفتح في محل نصب على الظرفية المكانية، وما زائدة.
وقولك: متى تَقُمْ تَذْهَبْ.
متى: ظرف زمان مبني على السكون، في محل نصب على الظرفية الزمانية.
وأما أداة الشرط «كيفما» فإنها تكون في موضع نصب على الحال من فاعل فعل الشرط نحو: كيفما تكن يكن أبناؤك.
وأما الأسماء «مَنْ - ما - مهما - كلما».
فإن جاء مجرورًا بحرف جر أو بالمضاف فهو في محل جر، نحو: بما تُعامل الناسَ يُعاملُوك.
ما: اسم شرط مبني على السكون في محل جر.
- وإن ذُكِر بعده فعل لازم فإنه يعرب مبتدأ، نحو قوله تعالى: ﴿مَن جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾.
- وإن ذُكِر بعده فعلٌ مُتعدٍّ، غيرُ متصل بضمير المفعول فإنه يعرب مفعولًا مقدّمًا، نحو: مَنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْ.
- وأما أداة الشرط «أيّ» فإنها تكون بحسب ما تضاف إليه:
فإن أُضيفت إلى مكان أو زمان كانت ظرفًا، نحو: أيَّ يومٍ تَذْهَبْ أَذْهَبْ.
وإن أُضيفت إلى مصدر كانت مفعولًا مطلقًا، نحو: أيَّ سَيْرٍ تَسِرْ أَتْبَعْكَ.
وإن أُضيفت إلى غير الظرف والمصدر فحكمها حكم «مَنْ»، فقد تكون مبتدأ، نحو: أيُّ رجلٍ =

= يَجِدْ يَسُدْ .
أو مفعولًا به ، نحو : أيَّ كتابٍ تَقْرأْ تَسْتَفِدْ . ونحو ذلك .
المبحث الثالث : إعراب الفعل المعطوف على فعل الشرط أو الجواب .
قال ابن هشام رحمه الله في أوضح المسالك ٤/ ١٩٣ : فصل : وإذا انقضت الجملتان ، ثم جئت بمضارع مقرون بالفاء أو الواو فلك جزمه بالعطف ، ورفعه على الاستئناف ، ونصبه بـ « أن » مضمرة وجوبًا ، وهو قليل ، قرأ عاصم وابن عامر : ﴿ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ ﴾ بالرفع ، وباقيهم بالجزم ، وابن عباس بالنصب .
وقرئ بهن أيضًا في قوله تعالى : ﴿ مَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ ﴾ .
وإذا توسَّط المضارع المقرون بالفاء أو بالواو بين الجملتين ، فالوجه الجزم ، ويجوز النصب ، كقوله :
ومَنْ يَقْتَرِبْ مِنَّا ويَخْضَعَ نُؤْوِهِ . اهـ
وبهذا ينتهي الكلام على جوازم الفعل المضارع ، وذاكم هو ملخص ما مضى :
١ ـ جوازم الفعل المضارع ثمانية عشر جازمًا ، وهي لَمْ ، ولَمَّا ، وألم ، وألما ، ولام الأمر ، والدعاء ، ولا في النهي ، الدعاء ، وإنْ ، وما ، ومهما ، وإذما ، وأيّ ، ومتى ، وأين ، وأيَّان ، وأنَّى ، وحيثما ، وكيفما ، ومَنْ .
٢ ـ هذه الجوازم الثمانية عشر تنقسم إلى قسمين :
القسم الأول : كل واحد منه يجزم فعلًا واحدًا ، وهو ستة أحرف ، هي :

١ ـ لم . ٢ ـ لَمَّا .
٣ ـ ألم . ٤ ـ ألَمَّا .
٥ ـ لام الأمر والدعاء . ٦ ـ لا في النهي والدعاء .

وقد ذكر ابن هشام رحمه الله أمرًا آخر يجزم فعلًا واحدًا ، وهو الطلب ، وذلك إذا تقدم لنا لفظ دال على أمر ، أو نهي ، أو استفهام ، أو غير ذلك من أنواع الطلب ، وجاء بعده فعل مضارع مجرد من الفاء ، وقصد به الجزاء ، فإنه يكون مجزومًا بذلك الطلب ؛ لما فيه من معنى الشرط .
وذلك كقوله تعالى : ﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ ﴾ . تقدم الطلب ، وهو « تعالوا » ، وتأخر المضارع المجرد من الفاء ، وهو « أتل » ، وقصد به الجزاء ؛ إذ المعنى : تعالوا ؛ فإن تأتوني أتل عليكم ، فالتلاوة هنا مسببة عن مجيئهم ، فلذلك جزم ، وعلامة جزمه حذف آخره ، وهو الواو .
القسم الثاني : كل واحد منه يجزم فعلين ، وهو اثنتا عشرة أداة ، هي :

١ ـ إنْ . ٢ ـ ما .
٣ ـ مهما . ٤ ـ إذما .
٥ ـ أيّ . ٦ ـ متى . =

= ٧- أين . ٨- أيان .
٩- أنّى . ١٠- حيثما .
١١- كيفما . ١٢- مَنْ .

وأما « إذا » الشرطية فإننا لم نذكرها في أدوات الجزم التي تجزم فعلين ؛ لأنها لا تجزم إلا في الشعر خاصة ، وذلك ضرورة .

٣- هناك أدوات تفيد الشرط ، ولكنها لا تجزم الفعل المضارع ، ومن أشهرها . لَوْ ، ولَوْلا ، وإذًا ، ولمَّا الحِينِيَّة ، وكُلَّما ، وأمَّا .

فهذه الأدوات ، وإن أدَّت معنى الشرط ومفهومه ، إلا أنها غير مؤثرة نحويًا في فعلَي الشرط والجواب .

٤- الحرف الأول من الحروف التي تجزم فعلًا واحدًا : لم ، وهي حرف نفي وجزم وقلب .
فهي حرف نفي ؛ لأنها تنفي الفعل الذي دخلت عليه .
وهي حرف جزم ؛ لأنها تجزم الفعل المضارع .
وهي حرف قلب ؛ لأنها تقلب زمن الفعل المضارع من الحال أو الاستقبال إلى الماضي .

٥- الحرف الثاني من الحروف التي تجزم فعلًا واحدًا : لمَّا .
وهي : كسابقتها « لم » : حرف نفي وجزم وقلب .

فكلا الحرفين « لم ، ولمَّا » يتفقان في نفي المضارع ، وجزمه ، وقلب زمنه إلى الماضي ، كما أنهما يتفقان أيضًا في الحرفية ، وخصوصيتهما بالفعل المضارع ، وجواز دخول همزة الاستفهام على كل منهما .

ومع ذلك فهما يختلفان من جهتين ؛ من جهة المعنى ، ومن جهة الاستعمال .

٦- الحرف الثالث من الحروف التي تجزم فعلًا واحدًا : لام الأمر والدعاء(*) .

فإن كان الطلب من الأعلى إلى الأدنى كانت للأمر ، نحو قوله تعالى : ﴿ لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ ﴾ .
وإن كان الطلب من الأدنى إلى الأعلى كانت للدعاء ، نحو خطاب أهل النار لخازنها : ﴿ يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾ .

ولام الدعاء هذه هي لام الأمر ، لكن سُمّيت دعائية تأدُّبًا .

٧- الحرف الرابع من الحروف التي تجزم فعلًا واحدًا : لا في النهي والدعاء ؛ أي : لا الناهية ، ولا الدعائية . =

(*) أعرضنا عن ذكر الحرفين « ألم ، وألمّا » ؛ لأنهما في حقيقة الأمر عبارة عن « لم ، ولمَّا » مضافًا إليهما همزة الاستفهام .

= والفرق بينهما أنه إذا كان الطلب من الأعلى إلى الأدنى كانت ناهية ، نحو قوله تعالى : ﴿ لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ ﴾ .

وإن كان الطلب من الأدنى إلى الأعلى كانت للدعاء ، نحو قوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا ﴾ .

٨- تسمى الجوازم التي تجزم فعلين أدوات الشرط الجازمة ، وهي تجزم الفعل المضارع لفظًا ، والماضي محلًّا ، وتجعل زمن الفعل المضارع للاستقبال ، كما تقلب زمن الماضي إلى المستقبل ، عكس « لم ، ولمّا » .

٩- الفعلان اللذان تجزمهما هذه الأدوات يسمى الأول منهما فعل الشرط ، ويسمى الثاني جواب الشرط .

١٠- قد يكون فعل الشرط وجوابه مضارعين ، وحينئذ يجب جزمهما ، ورفع الجواب في مثل هذه الحالة ضعيف ، إلا إذا كان فعل الشرط منفيًا بـ « لم » ، فإن رفع الجواب حينئذ يكون قويًا .

وقد يكونان ماضيين فيجزمان محلاًّ ، لا لفظًا .

وقد يكون فعل الشرط مضارعًا ، وجواب الشرط ماضيًا ، فيجب جزم فعل الشرط لفظًا ، ويجزم جواب الشرط محلاًّ . وقد يكون فعل الشرط ماضيًا ، وجواب الشرط مضارعًا ، فيجزم فعل الشرط محلاًّ ، وأما جواب الشرط فيجوز فيه الجزم والرفع ، قال ابن عقيل رحمه الله في شرح الألفية ٢/ ٣٨٢: وكلاهما حسن .

١١- الجوازم التي تجزم فعلين تنقسم من حيث اتصالها بـ « ما » إلى ثلاثة أقسام :

القسم الأول : ما لا يجزم إلا مع « ما » ، وهو « إذ - حيث - كيف » .

القسم الثاني : ما يمتنع دخول « ما » عليه ، وهو « مَنْ - ما - مهما - أنّى » .

القسم الثالث : ما يجوز فيه الأمران ، وهو : « أي - متى - أين » . وكذلك « أيان » على الصحيح .

١٢- تنقسم هذه الجوازم بحسب معناها إلى ستة أقسام : أحدها : ما وُضِع للدّلالة على مجرد تعليق الجواب على الشرط ، وهو : « إن ، وإذما » .

الثاني : ما وضع للدلالة على من يعقِل ، ثم ضُمِّن معنى الشرط ، وهو « مَنْ » .

الثالث : ما وُضِع للدلالة على ما لا يعقل ، ثم ضُمِّن معنى الشرط ، وهو « ما - مهما » .

الرابع : ما وُضِع للدلالة على الزمان ، ثم ضُمِّن معنى الشرط ، وهو : « متى - أيان » .

الخامس : ما وُضِع للدلالة على المكان ، ثم ضُمِّن معنى الشرط ، وهو ثلاثة : « أين - أنّى - حيثما » .

السادس : ما هو متردِّد بين أقسام الاسم الأربعة ، وهو « أي » ؛ فإنها بحسب ما تضاف إليه .

١٣- ومما يجزم فعلين أيضًا زيادة على الثمانية عشر « إذا » ، وأصلها موضوعة للدلالة على الزمان المستقبل ، ثم ضُمِّنت معنى الشرط ، فجزمت ، ولا يجزم بها إلا في النظم ، دون النثر ، وذلك ضرورة ، وإلا فهي غير عاملة الجزم ؛ لا في الشعر ، ولا في النثر . =

= ١٤- ذكر ابن هشام رحمه الله في أوضح المسالك ٤/١٨٥ أن أدوات الشرط تنقسم من حيث الاسميةُ والحرفية إلى أربعة أنواع :
النوع الأول : ما هو حرف بالاتفاق ، وهو « إن » .
النوع الثاني : ما اختلف في أنه اسم أو حرف ، والأصح أنه حرف ، وهو « إذما » .
النوع الثالث : ما اتُّفِق على أنه اسم ، وهو تسعة أسماء ، وهي : « مَنْ - ما - أيّ - متى - أين - أيان - أنى - حيثما - كيفما » .
النوع الرابع : ما اختلف في أنه اسم أو حرف ، والأصح أنه اسم ، وهو كلمة واحدة ، وهي « مهما » .
١٥- يجب اقتران جواب الشرط بالفاء في المواضع الآتية :
١- إذا كان جواب الشرط جملة اسمية .
٢- إذا كان جوابُ الشرطِ دالًّا على الطلب .
٣- إذا كان جواب الشرط فعلًا جامدًا .
٤- إذا كان جواب الشرط منفيًا بـ « ما » ، أو « لن » .
٥- إذا كان جواب الشرط مُصَدَّرًا بـ « قد » .
٦- إذا كان جواب الشرط مُصَدَّرًا بحرف من حرفَي التنفيس « السين ، وسوف » .
١٦- كلُّ جواب اقترن بالفاء فإن الجزم يكون مَحَلِّيًا .
١٧- يجوز حذف الفاء من جواب الشرط ، مع وجود مُوجِبها للضرورة .
١٨- يجوز أن تغني « إذا » الفجائية عن الفاء ، التي هي الأصل ؛ لكونها دالة على السببية ، متى استوفى الكلام أربعة شروط . انظرها فيما تقدم .
١٩- اختلف النحاة في كيفية إعراب الاسم الذي يلي أداة الشرط ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ﴾ . على ثلاثة أقوال :
١- القول الأول : أنه يعرب مبتدأ .
٢- القول الثاني : أنه يعرب فاعلًا لفعل محذوف يفسره الفعل الذي بعده .
٣- القول الثالث : أنه يعرب فاعلًا للفعل المتأخر .
وأقرب هذه الأقوال إلى الصواب هو القول الثاني . والله أعلم .
٢٠- إعراب أدوات الشرط يختلف باختلاف الأداة ، ما بين كونها حرفًا أو اسمًا ، والاسم منها يختلف ما بين كونه ظرفًا ، أو مجرَّدًا من الظرفية .
٢١- الفعل المضارع المعطوف بالواو أو الفاء على فعل الشرط يجوز فيه وجهان : الجزم والنصب ، والوجه الجزم .
والفعل المضارع المعطوف على جواب الشرط بالواو أو الفاء يجوز فيه ثلاثة أوجه : الجزم ، والرفع ، والنصب . والله أعلم . والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات .

باب مرفوعات الأسماء

بابُ مَرْفُوعَاتِ الأَسْمَاءِ

سبَق لنا أن الأسماءَ تكونُ مرفوعةً ومنصوبةً ومخفوضةً ، ولا تكونُ مجزومةً ، والأفعالَ تكونَ مرفوعةً ومنصوبةً ومجزومةً ، ولا تكونُ مخفوضةً(١) .

وذكَرْنا أنَّ هذا الإعرابَ يَخْتَصُّ بالفعلِ غيرِ المبنيِّ ، وهو الفعلُ المضارعُ ، إذا لم يَتَّصِلْ به أحدُ النونَيْنِ ؛ نونُ التوكيدِ ، أو نونُ النسوةِ(٢) ، فيكونُ مرفوعًا أو منصوبًا ، أو مجزومًا .

إن دخَل عليه أداةُ نصبٍ نصَبَتْه ، وإن دخَل عليه أداةُ جزمٍ جزَمَتْه ، وإن لم يَدْخُلْ عليه لا هذا ، ولا هذا ، فهو مرفوعٌ ، وأما الفعلان ؛ الماضى والأمرُ ، فإنهما لا يكونان مرفوعَيْنِ ، ولا منصوبَيْنِ ، ولا مجزومَيْنِ ، فهما مبنيان .

وبهذا نكونُ قد انْتَهَيْنا من الكلامِ على الأفعالِ ، ويكونُ قد بَقِى عندَنا الأسماءُ ، والأسماءُ فيها طُولٌ ، فالكلامُ فيها يَشْمَلُ الكلامَ على مرفوعاتِها ، ومنصوباتِها ، ومخفوضاتِها .

والمؤلفُ رحِمه اللَّهُ بدَأ بالكلامِ على المرفوعاتِ ، فقال رحِمه اللَّهُ : (بابُ مرفوعاتِ الأسماءِ) ، المرفوعاتُ سبعةٌ ، وهى : الفاعلُ ، والمفعولُ الذى لم يُسَمَّ فاعلُه ، والمبتدأُ ، وخبرُه ، واسمُ « كان » وأخواتِها ، وخبرُ « إنَّ » وأخواتِها ، والتابعُ للمرفوعِ ، وهو أربعةُ أشياءَ : النَّعْتُ ، والعَطْفُ ، والتوكيدُ ، والبَدَلُ(٣) .

---

(١) تقدم .

(٢) فإذا اتصل بالفعل المضارع أحد النونين كان مبنيًّا .

(٣) قد علمت مما مضى أن الاسم المعرب يقع فى ثلاثة مواقع : موقع الرفع ، وموقع النصب ، وموقع الخفض . ولكل واحد من هذه المواقع عوامل تقتضيه ، وقد شرَع المؤلف يُبيِّن لك ذلك على التفصيل ، وبدأ بذكر المرفوعات ؛ لأنها الأشرف ، ولأنها مقدَّمة على غيرها من منصوبات ومخفوضات ؛ إذ هى الأصل فى الأسماء .

وقد ذكر أن الاسم يكون مرفوعًا فى سبعة مواضع :

١ - إذا كان فاعلًا ، وبدأ المؤلف به ؛ لكونه أصل المرفوعات عند الجمهور ، ولكون عامله لفظًا . =

= ومثاله : « علي » ، و « محمد » في قولك : حضَرَ عليٌّ . وسافر محمدٌ .
٢ - أن يكون نائبًا عن الفاعل ، وهو الذي سَمَّاه المؤلف المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعله ؛ أي : لم يذكر معه فاعله ، وذكره المؤلف بعد الفاعل ؛ لكونه نائبًا عنه .
ومثاله : « الغُصْنُ » ، و « المتاعُ » في قولك : قُطِع الغُصْنُ . وسُرِقَ المتاعُ .
وإعرابُ « قُطِع الغُصْن » :
قُطِع : فعل ماضٍ مبني لما لم يُسَمَّ فاعله .
الغصن : نائب فاعل مرفوعٌ ، وعلامةُ رفعه الضمة الظاهرة على آخره .
٣ ، ٤ - المبتدأ والخبر ، وقدَّمهما على ما بعدهما ؛ لأنهما منسوخان ومتبوعان ، وذلك مُقدَّم على الناسخ والتابع .
ومثالُه : محمدٌ مسافرٌ ، عليٌّ مجتهدٌ .
إعراب : زيد والفتى والقاضي وغلامي قائمون :
زيد : مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامةُ رفعه الضمة الظاهرة .
الفتى ، والقاضي ، وغلامي : معطوفات على « زيد » ، والمعطوف على المبتدأ مبتدأ ، فيكون المبتدأ جمعًا ، فلذا أخبر عنه بالجمع بقوله : قائمون .
قائمون : خبر المبتدأ مرفوع بالواو نيابة عن الضمة ؛ لأنه جمع مذكر سالم ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد .
٥ - اسم « كان » أو إحدى أخواتها ، نحو : « إبراهيم » ، و « البرد » ، من قولك : كان إبراهيمُ مجتهدًا ، وأصْبَح البَرْدُ شديدًا .
٦ - خبر « إنَّ » أو إحدى أخواتها ، وأخَّره هو وما قبله ؛ لأن عاملهما ناسخ ، وهو مؤخَّر كما تقدم .
ومثالُه : « فاضل » ، و « قدير » ، من قولك : إنَّ محمدًا فاضلٌ ، إنَّ اللَّه على كل شيء قدير .
٧ - تابع المرفوع ، والتابع أربعة أنواع :
الأول : النعت ، وذلك نحو : « الفاضل » ، و « كريم » ، من قولك : زارني محمدٌ الفاضِلُ ، وقابَلَني رجلٌ كريمٌ . فـ « الفاضل » ، و « كريم » نعتان لـ « محمد » ، و « رجل » ، ونعت المرفوع مرفوع .
والثاني : العطف ، وهو على صِنْفَيْن :
١ - عطف بيان : وهو ما كان موضِّحًا لما قبلَه بلا حرفٍ .
ومثالُه : « عمر » من قولك : أقْسَم باللَّهِ أبو حَفْصٍ عمرُ .
وإعرابه :
أقسم : فعل ماضٍ مبني على الفتح ، لا مَحَلَّ له من الإعراب .
باللَّه : الباء حرف قَسَم وجر ، واللَّه : مُقْسَم به ، مجرور بالكسرة الظاهرة .
= أبو : فاعل مرفوع بالواو نيابة عن الضمة ؛ لأنه من الأسماء الخمسة ، و « أبو » مضاف ، وحفص : =

قوله رحمه الله: بابُ مرفوعاتِ الأسماءِ. هذا من بابِ إضافةِ الشيءِ إلى جنسِه[1]؛

= مضاف إليه مجرور بالمضاف، وعلامة جره الكسرة الظاهرة.

عمر: معطوف على «أبو» عطف بيان مرفوع بالضمة الظاهرة.

٢- عطف نَسق: وهو ما كان بحرف كالواو.

ومثاله: «خالد» من قولك: تَشارَك محمدٌ وخالدٌ.

الثالث: التوكيد. ومثاله: «نفسه» من قولك: جاء زيدٌ نفسُه.

وإعرابه:

جاء: فعل ماضٍ، مبنى على الفتح، لا محل له من الإعراب.

زيد: فاعل مرفوع، وعلامةُ رفعه الضمة الظاهرة.

نفسه: نفس توكيد لزيد، وتوكيد المرفوع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، و «نفس» مضاف، والهاء: ضمير مبنى على الضم في محل جر مضاف إليه.

والرابع: البدل. ومثاله: «أخوك» من قولك: جاء زيدٌ أخوك.

وإعرابه: جاء: فعل ماضٍ.

زيد: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة.

أخوك: «أخو» بدل من «زيد»، وبدل المرفوع مرفوع، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة؛ لأنه من الأسماء الخمسة، وأخو مضاف، والكاف مضاف إليه مبنى على الفتح، في محل جر.

وإذا اجتمعت هذه التوابع كلها، أو بعضها في كلام قدّمْتَ النعت، ثم عطف البيان، ثم التوكيد، ثم البدل، ثم عطف النَّسق، تقول: جاء الرجلُ الفاضلُ عمرٌ نفسُه أخوك وعمرٌو.

وإعرابه:

جاء: فعل ماض، مبنى على الفتح، لا محل له من الإعراب.

الرجل: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. الفاضل: نعت للرجل، ونعت المرفوع مرفوع.

عمر: عطف بيان على «الرجل»؛ مرفوع بالضمة الظاهرة.

نفسه: توكيد للرجل، وتوكيد المرفوع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، و «نفس» مضاف، والهاء ضمير مبنى على الضم، فى محل جر، مضاف إليه.

أخوك: بدل من «الرجل»، مرفوع، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة؛ لأنه من الأسماء الخمسة، و«أخو» مضاف، والكاف ضمير مضاف إليه» مبنى على الفتح، فى محل جر.

وعمرو: الواو حرف عطف، عمرو: معطوف على الرجل، والمعطوف على المرفوع مرفوع.

(١) اعلم - رحمك الله - أن الإضافات كثيرة الأنواع، فقد يضاف الشيء إلى زمنه، وقد يضاف إلى مكانه، وقد يضاف إلى سببه، وقد يضاف إلى نوعه وجنسه.

ويُقدِّرون الإضافة أحيانًا بـ «اللام»، وأحيانًا بـ «مِنْ»، وأحيانًا بـ «فى»، وأكثرها ما يُقدَّر باللام.

فيقدر بـ «فى» إذا كان المضاف إليه ظرفًا واقعًا فيه المضاف، نحو: أعجبنى ضربُ اليومِ زيدًا؛ أى: =

يعني : المرفوعاتُ من الأسماءِ .

وقولُه رحمه اللَّهُ : المرفوعاتُ[١] سبعةٌ .

و الدليلُ على ذلك ، هل نقولُ : لقولِه تعالى ....، أو لقولِ النبيِّ ﷺ ....، أم ماذا ؟

الجوابُ : لا نقولُ هذا ، ولا هذا ، ولكن نقولُ : هي سبعةٌ ؛ للتتبعِ والاستقراءِ ، فعلماءُ اللغةِ العربيةِ اجْتَهَدوا اجتهادًا عظيمًا ، ومَشَوْا في البَرَارِيِّ[٢] والفَيَافِي[٣] ، وفي كلِّ مكانٍ ، يَتَتَبَّعُونَ الأعرابيَّ من العربِ ؛ ليأخُذُوا عنه مسألةً من مسائلِ اللغةِ ، فتتبَّعوا المرفوعاتِ من الأسماءِ ، فوجَدُوا أنها لا تَخْرُجُ عن سبعةِ أشياءَ فقط[٤] .

= ضربُ زيدٍ في اليوم .

ومنه قوله تعالى : ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ إِذْ تَأْمُرُونَنَا أَنْ نَكْفُرَ بِاللَّهِ﴾ .

فهذا على تقدير « في » ؛ لأن الليل ظرف للمكر .

ومنه أيضًا قوله تعالى : ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾ .

ويتعين تقدير « مِنْ » إذا كان المضاف إليه جنسًا أو نوعًا للمضاف ، نحو : هذا ثوبُ خَزٍّ(*) ، وخاتمُ حديدٍ ، والتقديرُ : هذا ثوب من خَزٍّ ، وخاتم من حديد .

فإن لم يتعين تقدير « مِن » أو « في » فالإضافة بمعنى اللام ، نحو : هذا يد غلام زيد ، وهذه يد عمرو . أي : غلام لزيدٍ ، ويدٌ لعمرٍو . وانظر شرح ابن عقيل ٢/ ٤١، ٤٢، والشرح الممتع ٣/ ٤٥٩، ٤٦٠ .

(١) المرفوعات ، واحدها : مرفوع ، وهو ما أحدث العامل فيه رفعًا ، وله علامات كـ « ضمة » ، و « واو » ، وغيرهما ، كما سبق .

(٢) البراريُّ جمع بَرِّيَّة ، وهي الصَّحراء . المعجم الوسيط (ب ر ر) .

(٣) الفَيَافِي جمع الفَيْفاء ، وهي الصَّحراء الواسعة المستوية . المعجم الوسيط (ف ي ف) .

(٤) فدليل انحصار المرفوعات في سبعة هو الاستقراء والتتبع ، وهناك دليل آخر على ذلك ، وهو ما ذكره السيوطي رحمه اللَّه في الأشباه والنظائر من أن النحاة قد أجمعوا على انحصار المرفوعات في سبعة أشياء فقط .

ومن ثَمَّ يتبينُ أن دليل الحصر شيئان :

الأول : هو الاستقراء . والثاني : هو الإجماع .

(*) الخَزُّ : والمعروف أولًا : ثياب تُنسج من صُوف ، وإِبْرَيْسَم - أحسن الحرير - وهي مباحة ، وقد لبسها الصحابة والتابعون ، فيكون النهي عنها لأجل التشبه بالعجم ، وزِيِّ المُتْرَفِين ، وإن أريد بالخز النوع الآخر ، وهو المعروف الآن ، فهو حرام ؛ لأن جميعه معمول من الإِبْرَيْسَم ، وعليه يحمل الحديث الآخر : « قوم يَسْتَحِلُّون الخَزَّ ، والحرير » . النهاية لابن الأثير (خ ز ز) .

باب الفاعل

بابُ الفاعِلِ[(١)]

الفاعلُ في اللغةِ : مَن قام به الفعلُ ، سواءٌ كان مبتدأً ، أو اسمَ كان ، أو فاعلًا ، أو اسمَ « إنَّ » .

فإذا قلتَ : زيدٌ قائمٌ . فهو في اللغةِ فاعلٌ .

وإذا قلتَ : زيدٌ ميِّتٌ . فـ « زيدٌ » فاعلٌ ؛ لأنَّ الفاعلَ في اللغةِ أعمُّ من الفاعلِ في الاصطلاحِ[(٢)] .

وأمَّا في الاصطلاحِ ، فقال المؤلفُ رحِمه اللَّهُ : الفاعلُ هو الاسمُ المرفوعُ المذكورُ قبلَه فعلُه .

قولُه رحِمه اللَّهُ : الاسمُ . خرَج به الفعلُ ، فلا يكونُ فاعلًا ، وخرَج به الحرفُ ، فلا يكونُ فاعلًا[(٣)] .

---

(١) لمَّا ذكر المؤلف رحمه اللَّه هذه المرفوعات إجمالًا أخذ يتكلم عليها تفصيلًا ، وهي طريقة حسنة ، يُسمِّيها البلاغيون بـ « اللَّفِّ والنَّشرِ » ؛ إذ لُفَّ الكلامُ وجُمِع ، ثم نُشِر ، وبُيِّن .

(٢) وهذا هو الغالب أن معنى الكلمة في اللغة يكون أعم من معناها في الاصطلاح .
ومثال ما كان فيه معنى الكلمة في الاصطلاح أعم من معناها في اللغة : كلمة « الوليمة » .
فالوليمة في اللغة : اسم للطعام في العُرس خاصة ، ولا يقع هذا الاسم على غيره .
كذا حكاه ابن عبد البر عن أهل اللغة ، وهو المنقول عن الخليل بن أحمد ، وثعلب وغيرهما ، وجزم به الجَوْهري وابن الأثير .
وفي الشرع : كما قال الشافعي وأصحابه : الوليمة تقع على كل طعام يُتَّخَذ لسرور حادث ، من نكاح ، أو ختان ، أو غيرهما .

(٣) اعْلَمْ - رحمك اللَّه - أن قول المؤلف رحمه اللَّه : « الاسم » . جنسٌ مُتناوِلٌ لجميع الأسماء ، فيشمل الاسمَ الصريح ، والاسمَ المُؤَوَّل بالصريح .
والاسمُ الصريحُ يشتمل :
١ - الأسماء الظاهرة : كـ « نوح » ، و « إبراهيم » ، في قوله تعالى : ﴿قَالَ نُوحٌ﴾ ، وقوله سبحانه : ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ﴾ .
٢ - والأسماء المضمرة : كـ « أنا » ، و « هو » ، و « أنت » ، وتاء الفاعل .
تقول : قُمْتُ إلى المذاكرة . =

وقولُه رحمه اللَّهُ: المرفوعُ. خرَج به الاسمُ المنصوبُ والمجرورُ، فلا يكونُ فاعلًا[1].

وقولُه رحمه اللَّهُ: المذكورُ قبلَه. يعني به: الذي ذُكِر قبلَه الفعلُ الواقعُ منه.

= فالتاء في «قمتُ»: ضمير مبني على الضم، في محل رفع، فاعل.
وأما الاسم المؤول بالصريح، فهو عبارة عن:
١- «أنَّ» المشدَّدة مع اسمها، وخبرها.
٢- أو «أن» المصدرية، مع الفعل الذى دخلت عليه.
٣- أو «ما» المصدرية، مع الفعل الذى دخلت عليه.
مثال الأول: قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا﴾.
فـ «أنَّ» حرف توكيد ونصب.
و «نا»: اسمه، ضمير مبنى على السكون، في محل نصب.
وأنزلنا: فعلٌ ماضٍ وفاعله، والجملة في محل رفع، خبر «أنَّ».
و «أنَّ» وما دخلت عليه في تأويل مصدر من جنس الفعل الموجود، وهو «أنزلنا»، فاعل «يكفي»، والتقدير: أولم يَكْفِهِم إنزالُنا.
ومثال الثاني: يسُرُّنى أن تتمسك بالفضائل.
حيث إنَّ «أنْ» تُسْبَك مع الفعل الداخلة عليه بمصدر، بنحو ما سبق، فيكون التقدير: يسرنى تمسُّكُك بالفضائل، والفاعل كلمة «تمسُّك»، وهي مضاف، والكاف مضاف إليه.
ومثال الثالث: سَرَّنى ما صنعْتَ يا محمدُ.
حيث إن «ما» هنا مصدرية، تُسْبَك مع ما بعدها بمصدر من جنس الفعل الداخلة عليه، والتقدير: سرَّنى صُنْعُكَ يا محمد، حيث إن كلمة «صُنْع» فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة على آخره، وهو مضاف، والكاف مضاف إليه.

(١) فقوله: المرفوع. مُخْرِج للمنصوب والمجرور بالإضافة أو بحرف الجر الأصلي، فلا يكون كل منهما فاعلًا إلا على لغة قليلة؛ فإنه يجوز نصب الفاعل ورفع المفعول عند تمييزها، نحو: خرق الثوبُ المسمارَ. برفع الثوب على المفعولية، ونصب المسمار على الفاعلية؛ إذ من المعلوم أن المسمار هو الخارق فهو الفاعل، وإن كان منصوبًا، والثوب هو المخروق «فهو المفعول» وإن كان مرفوعًا.
فإن لم يتميز تعيَّن رفع الفاعل، ونصب المفعول، نحو: ضرب زيدٌ عَمْرًا.
إذ لا يُعْرف الفاعل من المفعول إلا برفع الأول، ونصب الثاني.
وقولنا: بحرف جر أصلي. مُخْرِج لحرف الجر الزائد، فيجوز جر الفاعل به، نحو: ﴿مَا جَاءَنَا مِن بَشِيرٍ﴾. فـ «من»: حرف جر زائد، و «بشير» فاعل «جاء» مرفوع بضمة مقدرة على آخره، منع =

وخرَج به ما إذا ذُكِر بعدَه فعلُه، فلا يكونُ فاعلًا[1].

فإذا قلتَ: يَذْهَبُ يقومُ. لا تكونُ «يقومُ» فاعلًا؛ لأنها لَيْسَت اسمًا، ولكنَّها فعلٌ.

وإذا قلتَ: يَذْهَبُ إلى السوقِ. لا تكونُ «إلى» فاعلًا؛ لأنها ليست اسمًا، ولكنَّها حرفٌ.

وإذا قلتَ: أَكَل زيدًا. لا تقولُ: «زيدًا» فاعلٌ؛ لأنه منصوبٌ، وإذا قلتَ: زيدٌ قَدِم لم يكنْ «زيدٌ» فاعلًا، وإذا قلتَ: قدِم زيدٌ. صار «زيدٌ» فاعلًا؛ لأنه في الجملةِ الأولى «زيدٌ قدِم» لم يُذْكَرْ قبلَه فعلُه، وفي الجملةِ الثانيةِ «قدِم زيدٌ» ذُكِر قبلَه فعلُه.

* * *

= من ظهورها اشتغال المحَل بحركة حرف الجر الزائد.

(١) لأن الفاعل لا يتقدم على فعله، فإن تقدَّم على فعله كان مبتدأ، لا فاعلًا.

مثاله: جاء زيدٌ. حيث إن كلمة «زيدٌ» فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة على آخره، والفعل سابق له.

فإن قيل: زيدٌ جاء. كانت كلمة «زيد» مبتدأ مرفوعًا بالضمة الظاهرة على آخره، وخبره الجملة الفعلية، وهي «جاء»، يعني: «زيد».

فقوله: المذكور قبله فعله. يُخرِج المبتدأ، ويخرج أيضًا اسم «إنَّ» وأخواتها؛ فإنهما لم يتقدمهما فعل البتَّة.

ويُخرِج أيضًا اسم «كان» وأخواتها، واسم «كاد» وأخواتها؛ فإنهما وإن تقدَّمهما فعل، فإن هذا الفعل ليس فعل واحد منهما.

ولا يقال: دخل في قوله: المذكور قبله فعله. نائب الفاعل؛ لأنه لم يُذْكر قبله فعله؛ لأن الذي يذكر معه إنما هو فِعْلُ فاعله الذي ناب عنه، لا فعله هو.

وليس المراد بقول المؤلف رحمه الله: فعلُه. الفعل الصريح؛ كـ «خُذْ»، و «جاء»، و «يأخذ»، فحسب، بل يشمل أيضًا شِبْه الفعل، كاسم الفعل في نحو: هَيْهاتَ العَقيقُ، وشَتَّانَ زيدٌ وعمرٌو، واسم الفاعل في نحو: أقادِمٌ أبوك؟

فـ «العقيق»، و «زيد» مع ما عُطِف عليه، و «أبوك»، كلٌّ منها فاعل.

واعلم - رحمك الله - أن الفعل يكون مع الفاعل على إحدى صورتين:

الأولى: أن يكون الفعل قائمًا بالفاعل، كـ «مات زيدٌ»؛ إذ فعلُ الموت قائم بـ «زيد».

والثانية: أن يكون الفاعل مُحْدِثًا للفعل، كـ «ضرَب زيدٌ عَمْرًا»؛ إذ فعل الضرب كان من الفاعل «زيد».

أَقْسَامُ الفاعلِ، وأنواعُ الظاهِرِ منه

قال المؤلفُ رحمه اللَّهُ تعالى : وهو على قِسْمَيْنِ : ظاهِرٍ ومُضْمَرٍ ، فالظاهِرُ نحوُ قولِك : قامَ زيدٌ ، ويقومُ زيدٌ ، وقام الزيدانِ ، ويقومُ الزيدان ، وقام الزيدون ، ويقومُ الزيدون ، وقام الرجالُ ، ويقومُ الرجالُ ، وقامَتْ هِنْدُ ، وتقومُ هندُ ، وقامتِ الهندانِ ، وتقومُ الهندان ، وقامَتِ الهِنْداتُ ، وتقومُ الهنداتُ ، وتقومُ الهُنُودُ ، وقامَ أخوك ، ويقومُ أخوك ، وقام غُلامي ، ويقومُ غُلامي ، وما أَشْبَهَ ذلك .

قولُه رحِمه اللَّهُ : وهو ؛ أي : الفاعلُ .

وقولُه رحِمه اللَّهُ : ومُضْمَرٍ . أي : الذي أُضْمِر وأُخفِيَ ، فلم يُبَيَّنْ(١) .

والمؤلفُ جزاهُ اللَّهُ خيرًا ، أكْثَرَ من الأمثلةِ ؛ لأنَّ الكتابَ للمبتدئِ ، والمبتدئُ كلَّما أكْثَرْتَ عليه من الأمثلةِ أَرْسَخْتَ العلمَ في قلبِه .

وقولُه رحِمه اللَّهُ : قام زيدٌ ، ويقومُ زيدٌ . الفاعلُ « زيدٌ » مُذَكَّرٌ مفردٌ ، والفعلان « قام ، ويقومُ » ماضٍ ومضارعٌ .

وتُعْرَبُ كلمةُ « زيد » في المثالين : فاعلًا مرفوعًا ، وعلامةُ رفعِه الضمةُ الظاهرةُ في آخِرِه .

إذن؛ أتى المؤلفُ لنا بنوعَيْنِ من الفعلِ ، ونوعٍ واحدٍ من الفاعلِ ، النوعان من الفعلِ هما الماضي والمضارعُ ، والنوعُ من الفاعلِ هو المفردُ المذكَّرُ .

وقولُه رحِمه اللَّهُ : قامَ الزَّيْدانِ ، ويقومُ الزيْدانِ . الفاعلُ هنا « الزيدان » مُثَنًّى مذكرٌ ، وأتى بنوعَيْنِ من الفعلِ : الماضي والمضارِعِ « قام ، ويقومُ » .

وتُعْرَبُ كلمةُ الزيدانِ في المثالَيْنِ : فاعلًا مرفوعًا ، وعلامةُ رفعِه الألفُ نيابةً عن

---

(١) ذكر المؤلف رحمه اللَّه هنا أن الفاعل ينقسم إلى قسمين :
الأول : الظاهر ، وهو ما دلَّ على مُسَمَّاه ، بدونِ حاجةٍ إلى قرينةٍ .
والثاني : المُضْمَرُ ، وهو ما دلَّ على مُسَمَّاه بقرينة تكلُّمٍ ، أو خطابٍ ، أو غَيْبةٍ .

الضمةِ ؛ لأنه مُثَنًّى ، والنونُ عِوَضٌ عن التنوينِ فى الاسمِ المفردِ .

وقولُه رحمه اللَّهُ : قامَ الزَّيْدُونَ ويقومُ الزَّيْدُونَ . الفاعلُ هنا « الزيدون » جمعُ مذكرٍ سالمٌ ، والفعلانِ « قامَ ، ويقومُ » ماضٍ ، ومضارعٌ .

وتُعْرَبُ كلمةُ « الزيدون » : فاعلًا مرفوعًا ، وعلامةُ رفعِه الواوُ نيابةً عن الضمةِ ؛ لأنه جمعُ مذكرٍ سالمٌ .

وقولُه رحمه اللَّهُ : قامَ الرجالُ ، ويقومُ الرجالُ . الفاعلُ هنا « الرجال » جمعُ تكسيرٍ ، وجمعُ التكسيرِ يُرْفَعُ بالضمةِ ، كما مَرَّ علينا[١] .

وبهذا يكونُ المؤلفُ رحمه اللَّهُ قد انْتَهَى من المذكَّرِ ، فأتَى بالمفردِ المذكرِ ، والمثنى المذكرِ ، وجمعِ التكسيرِ للذكورِ ، وجمعِ المذكرِ السالمِ ، أتَى بها كلِّها ، فجزاه اللَّهُ خيرًا ، وغفَرَ له .

وقولُه رحمه اللَّهُ : قامَتْ هِنْدُ ، وتقومُ هندُ[٢] . بدأْنا الآنَ فى المؤنثِ ، فـ « هند » مفردٌ مؤنثٌ ، والفعلُ ماضٍ ومضارعٌ .

واسْتَفَدْنا من قولِ المؤلفِ هنا : قامَتْ . وفى الأولِ : قامَ . أنَّ الفعلَ يُؤَنَّثُ مع المؤنثِ ، ويُذَكَّرُ مع المذكَّرِ ، فلو قلتَ : قام هندُ لم يَصِحَّ ؛ لأنَّ الفعلَ لا بدَّ أن يُؤَنَّثَ مع المؤنثِ[٣] .

---

(١) تقدم .

(٢) « هند » يجوز فيها المنع والصَّرف ، والمنع أَوْلَى ؛ لأنها عَلَم ، مؤنث ، ثلاثى ، ساكن الوسط ، عربى .

(٣) هذه القاعدة ليست على إطلاقها ، فقد لا يؤنث الفعل ، وإن كان الفاعل مؤنثًا .

ومتى يكون هذا ؟ هذا هو الذى ستعلمه إن شاء اللَّه تعالى من التفصيل الآتى :

فأقول مستعينًا باللَّه عز وجل : يؤنث الفعل مع الفاعل المؤنث بتاء ساكنة تَلْحَق آخرَ الماضى ، وبتاء متحرِّكة تلحق أولَ المضارع ، وآخِرَ عاملِ الفاعل إذا كان وَصْفًا ، كما تقول : زيدٌ قائمةٌ أمُّه .

ولا فرق فى ذلك بين المؤنث الحقيقى والمجازى[*] ، نحو : قامَتْ هند ، طَلَعَت الشمسُ . =

(*) المراد بحقيقى التأنيث : ما له فَرْج من الآدميين ، أو غيرهم ، والمجازى ما لا فَرْج له .

وقولُه رحِمه اللَّهُ : قامَتِ الهندانِ ، وتقومُ الهندانِ . الفاعلُ « الهندان » مُثنًّى مؤنثٌ ، والفعلُ ماضٍ ومضارعٌ .

= ثم تارةً يكون إلحاق التاء جائزًا ، وتارةً يكون واجبًا ، وتارة يكون مُمتنِعًا ، فهذه ثلاثة أوجه :
الأول : تأنيث واجب ، وذلك فى مسألتين :
إحداهما : أن يكون الفاعل اسمًا ظاهرًا ، حقيقى التأنيث ، متصلًا بالفعل ، غير واقع بعد « نعم ، أو بئس » ، سواء كان مفردًا أو مثنى ، أو مجموعًا جمعَ مؤنث سالمًا .
فالمفرد ؛ كقول اللَّه تعالى : ﴿قَالَتِ امْرَأَةُ عِمْرَانَ﴾ . وكقولك : تَنوحُ الحمامةُ .
والمثنى ؛ كقولك : قامَتِ الهندانِ ، تَقُومُ الهندانِ .
وجمع المؤنث السالم ؛ كقولك : قامَتِ الهنداتُ ، تَقُومُ الهنداتُ .
وليعلم أن المؤنث الحقيقي إذا كان يميز بين مذكره ومؤنثه وجبت فيه التاء في المؤنث ، فالأناسيُّ - بنو آدم - يُميَّز بين المذكر منهم والمؤنث ، فالذَّكَر ذكر ، والمؤنث مؤنث ، تقولُ مثلًا : قام الرجلُ ، قامَتِ المرأةُ ، قام زيدٌ ، وقامت زينب . مع أن « زينب » ليس فيها تأنيث لفظي ، لكن تأنيثها معنوى .
وإذا كان المؤنث الحقيقي لا يُميَّز بين مؤنثه وبين مذكره ، فإن كان مجردًا من التاء فإنه يُذَكَّر ويُجرَّد عامله من تاء التأنيث ، وإن أريد به المؤنث ، وإن كان فيه التاء فإنه يؤنث ، وإن أريد به المذكر ، تبعًا للفظه .
مثال ذلك : البَرْغوث ، تقول : أتى البرغوث . ولا يصح أن تقول : أتت . لأنه لا يميز بين مذكره ومؤنثه .
وتقول : قالت نملةٌ . فيجب أن تأتي بتاء التأنيث ، ولا يقال : قال نملةٌ . لأنه لا يميز بين مذكره ومؤنثه .
وليعلم أيضًا أن الأسماء مثل « طلحة ، حمزة » حكمها أنها إذا كانت اسمًا لمذكر فإنه يجب تجريد الفعل من التاء ، فتقول : جاء طلحة . وإذا كانت اسمًا لامرأة فإنه يجب تأنيث الفعل ، فتقول : جاءتْ طلحة .
المسألة الثانية من مسائل التأنيث الواجب : أن يكون الفاعل ضميرًا ، مؤنثًا ، متصلًا بالفعل ، عائدًا إلى حقيقي التأنيث ، أو مجازيِّه .
مثال ذلك :
- هند قامَتْ ، هند تَقُومُ .
- الهندانِ قامَتا ، الهندانِ تقومانِ .
- الشمس طَلَعَتْ ، الشمسُ تطلُعُ .
- العينانِ نظَرتا ، العينانِ تَنْظُرانِ .
فالفاعل فى المثال الأول ضمير مستتر فى الفعل ، يعود على مؤنث حقيقى « هند » ، والتقدير : قامت هى ، تقوم هى ، ولذا وجب تأنيث الفعل .
والفاعل فى المثال الثانى ضمير بارز « ألف الاثنين » ، مؤنث ، متصل بالفعل ، يعود على مؤنث حقيقى « الهندان » ، ولذا وجب تأنيث الفعل . =

= والفاعل في المثال الثالث ضمير مستتر في الفعل، يعود على مؤنث مجازي، والتقدير: طلَعَت هي، تطلعُ هي، ولذا وجب تأنيث الفعل.
والفاعل في المثال الرابع ضمير بارز «ألف الاثنين»، مؤنث، متصل بالفعل، ويعود أيضًا على مؤنث مجازي، ولذا وجب تأنيث الفعل.
وعُلِم مما مضى أنه إذا كان الضمير بارزًا منفصلًا لم يؤت بالتاء؛ لأننا قلنا: متصلًا بالفعل.
وذلك نحو: هندٌ ما قام إلا هي. ونحو: وإنما قام هي.
فـ«هي» وإن كانت ضميرًا، يعود على مؤنث حقيقي، فإن الفعل لا يؤنث؛ لأن الضمير «هي» ضمير منفصل.
و بناءً على ما تقدم فإنه يمتنع أن تقول: هند قام، الهندان قاما، الشمس طلَع، العينان نظَرا. لأن الفعل واجب التأنيث.
الثاني: تأنيثٌ جائزٌ؛ بمعنى أنه يجوزُ تأنيث الفعلِ، كما يجوزُ تذكيره، وجوازُ التأنيث وعدمُه على ضَرْبَين، ضربٌ تأنيثه راجح على تذكيره، وضربٌ تذكيره راجحٌ على تأنيثه.
فالتأنيثُ الراجحُ يقَعُ في مسألتين:
الأولى: أن يكونَ الفاعلُ اسمًا ظاهرًا مجازيَّ التأنيث، متصلًا بعامله؛ نحو قولنا: طلَعَت الشمسُ وطلَع الشمسُ. ولكن التأنيثُ أرجحُ، ومنه قولُ اللهِ تعالى: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً﴾.
وقولُه تعالى: ﴿فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ مَكْرِهِمْ﴾، وقولُه تعالى: ﴿وَجُمِعَ ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ﴾. وقولُه تعالى: ﴿قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ﴾.
فالتأنيثُ على اعتبارِ اللفظِ، والتذكيرُ باعتبارِ أن الفاعلَ غيرُ مؤنثٍ حقيقةً.
ويَدْخلُ في مجازيِّ التأنيثِ:
١- جمعُ التكسيرِ؛ مذكرًا نحوَ: قامَ الزيودُ، قامت الزيودُ.
ومؤنثًا نحوَ: جاء الهنودُ، وجاءت الهنودُ. ومنه قولُ اللهِ تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا﴾. ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾.
٢- جمع المؤنثِ السالمُ إذا كان مفردُه مجازيَّ التأنيث، مثلُ: حُجُرات جمعُ حُجرة، تقولُ: انْهَدَمَت الحُجُراتُ، انهدم الحجراتُ.
وهذا واضح أنه يجوزُ فيه التذكير والتأنيثُ؛ لأن أصلَه، وهو مفردٌ، أنه يجوزُ فيه التذكير والتأنيثُ.
٣- اسمُ الجمعِ: وهو الذي يدل على الجماعةِ، وليس له واحدٌ من لفظِه، ولا يكونُ على وزنِ الجموعِ، نحوَ: قوم، جيش، رهط، تقولُ: قال القوم، قالت القوم. =

= ٤- اسمُ الجنسِ الجمعي(*) مذكرًا نحوَ قولنا : أورَق الشجرُ ، أورقت الشجرُ ، وموّتَ البقرُ ، موّتت البقر . بمعنى كثرَ فيها الموتُ .

فجوازُ إثباتِ التاءِ وحذفُها في هذه الأنواعِ الأربعةِ من المجموعِ باتفاقِ النحاةِ ، ويكونُ إثباتُ التاءِ في كلِّ هذا على معنى الجماعةِ ، والتذكيرُ على معنى الجمعِ ، وليس لك أن تقولَ : إن التأنيثَ في نحوِ نسوة وهنود حقيقيٌ ؛ لأنَّ المؤنثَ الحقيقيَّ هو كلُّ ما له فرجٌ ، والفرجُ لآحادِ الجمعِ ، وليس للجمعِ ، وأنت إنما أسندْتَ الفعلَ إلى الجمعِ ، لا إلى الآحادِ .

ومن اسمِ الجنسِ أيضًا فاعلُ نعم وبئس وأخواتِهما من الأفعالِ الجامدةِ إذا كان مؤنثًا ، سواء كان حقيقيًا أو مجازيًا ، كما في نعمت المرأة هندٌ ، نعم المرأةُ هندٌ ، بئست المرأةُ هندٌ ، بئس المرأةُ هندٌ .

وإنما جاز ذلك ؛ لأن فاعلَها مقصودٌ به استغراقُ الجنسِ ؛ لأن المرادَ بالمرأةِ الجنسُ ، لا واحدةٌ بعينِها ، إذ مدَحوا أو ذمُّوا الجنسَ عمومًا ، ثم خصُّوا من أرادوا مدحَه أو ذمَّه ، فعُومِل معاملةَ جمعِ التكسيرِ في جوازِ إثباتِ التاءِ وحذفِها لشبهِه به في أن المقصودَ به متعَدِّدٌ ، واعلَمْ أن الحذفَ في هذا ونحوِه حسنٌ ، لكن الإثباتُ أحسنُ منه ؛ لأن ذلك هو الأصلُ ، ولا مُقْتَضِيَ للعدولِ عنه .

الثانيةُ : أن يكونَ الفاعلُ اسمًا ظاهرًا حقيقيَّ التأنيثِ ، مفصولًا عن عاملِه بغيرِ إلا ، وذلك نحوُ ما حكاه سيبويه : حضَر القاضي امرأةٌ . والأفصحُ حضَرت . قاله ابنُ هشامٍ .

وعليه قولُ الشاعرِ :

إنَّ امــرأً غرَّه منكن واحدةٌ   بَعْدِي وبعدَك في الدنيا لمَغرورُ

وقول الآخرِ :

لقد ولَد الأُخيطِلَ أمُّ سَوْءٍ   على بابِ استِها صُلُبٌ وشامُ

فالتأنيثُ على مقتضى الظاهرِ ، والتذكير لبعدِ الفاعلِ عن فعلِه بالفاصلِ ، بحيث ضعُف استدعاؤُه للعلامةِ ، وصار الفعلُ كالعوضِ من تاءِ التأنيثِ ، ولكن التأنيثُ أرجحُ لقوةِ جانبِه .

• أما التأنيث المرجوحُ ففي مسألةٍ واحدةٍ ، وهي أن يكونَ الفاعلُ مفصولًا عن عاملِه بـ « إلا » ، كما في قولِهم : ما قام إلا هندٌ . ويجوزُ ما قامت إلا هندٌ . فالتذكيرُ هنا أرجحُ باعتبارِ المعنى ، على أن ما بعدَ « إلا » ليس هو الفاعلَ في الحقيقةِ ، وإنما هو بدلٌ من فاعلٍ مُقدَّرٍ قبلَ إلا ، وذلك المقدَّرُ هو المستثنى منه ، وهو مذكرٌ ، ولذلك ذُكِّر الفعلُ ؛ إذ التقديرُ : ما قام أحدٌ إلا هندٌ . ولذا كان التأنيثُ مرجوحًا ، حتى إن الأخفشَ نصَّ على أن التأنيثَ خاصٌّ بالشعرِ ، وأنشد عليه :

مـا بَـرِئَـت مـن رِيـبـةٍ وذَمٍّ   في حَرْبِنا إلا بناتُ العمِّ =

(*) اسمُ الجنسِ الجمعي : هو الذي يدل على الجماعة ، ويُفَرَّق بينه وبين مفرده بالتاء أو الياء ، نحو : شجر وتُرْك ، جمع : شجرة ، وتركي .

وقولُه رحمه اللَّهُ : قامَتِ الهِنْداتُ ، وتقومُ الهنداتُ . الفاعلُ « الهندات » جمعُ مؤنثٍ سالمٌ ، فيُرفَعُ بالضمةِ(١) .

وقولُه رحمه اللَّهُ : قامَتِ الهُنُودُ ، وتقومُ الهُنودُ . الفاعلُ « الهنود » جمعُ تكسيرٍ ، مفردُه « هند » ، وهو مؤنثٌ ، ولهذا أُنِّثَ الفعلُ(٢) .

وبهذا انْتَهى الكلامُ على المؤنثِ ، فأَتَى بالمفردِ ، والمثنى ، وبجمعِ التصحيحِ(٣) ،

= ولكن يَرُدُّه ما جاء في القرآنِ الكريمِ : ﴿ إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً ﴾ برفعِ « صيحة » ، وقولُه تعالى : ﴿ فَأَصْبَحُوا لَا يُرَى إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ ﴾ . ببناءِ الفعلِ لما لم يُسَمَّ فاعلُه ، وبجعلِ حرفِ المضارعةِ التاءِ المثناةِ مِن فوق .

وقولُ الشاعرِ :

طَوَى النَّحزُ والأَجرازُ ما في غروضِها … فما بقِيت إلا الضلوعُ الجَراشِعُ

فالتأنيثُ في مثلِ هذا جائزٌ باعتبارِ ظاهرِ اللفظِ .

الثالثُ : تأنيثٌ ممتنعٌ ، وامتناعُ التأنيثِ يعني وجوبَ التذكيرِ ، ويَقَعُ ذلك في حالةٍ واحدةٍ ، وهي أن يكونَ الفاعلُ مذكَّرًا مُبَرَّءًا من شبهةِ التأنيثِ .

سواءٌ كان مفردًا لفظًا ومعنى ، نحوَ : قدِم زيدٌ ، أو مفردًا مؤنثًا لفظًا ، مذكرًا معنى كطلحة ، وسواءٌ كان مذكرًا مثنى نحوَ : قدِم الزيدان ، أو جمع مذكر سالمًا نحو : قدِم الزيدون ، ومنه قولُ اللهِ تعالى : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ .

ووجوبُ تذكيرِ الفعلِ مع جمعِ المذكرِ السالمِ هو مذهبُ سيبويه وجمهورِ البصريين ، وهو اختيارُ ابنِ مالكٍ ، نحوَ قدِم الزيدون ، وأما الكوفيون فقد ذهَبوا إلى جوازِ تأنيثِ الفعلِ وتذكيرِه ، مع جمعِ المذكرِ السالمِ .

واحتجُّوا على ذلك بقولِ اللهِ تعالى : ﴿ إِلَّا الَّذِى آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ ﴾ ، حيث أُنِّث الفعلَ مع جمعِ المذكرِ السالمِ .

ولكن رُدَّ عليهم بأن البنين في « بنو إسرائيل » لم يَسْلَمْ فيها لفظُ المفردِ ؛ إذ الأَصلُ « بَنَوٌ » حُذِفَت لامُه ، وزِيد عليه واوٌ ونونٌ في التذكيرِ ، فلما لم يَسْلَمْ فيها بناءُ الواحدِ عُومِلَت معاملةَ جمعِ التكسيرِ حيث يجوزُ معه تذكيرُ الفعلِ وتأنيثُه .

(١) والمؤلف رحمه الله - كما مر في الأمثلة السابقة - مثَّل بالفعل الماضي ، والفعل المضارع .

(٢) وأيضًا مثَّل رحمه اللَّه للفاعل المجموع جمع تكسير لمؤنث بمثالين ؛ مثال على الفعل الماضي ، ومثال على الفعل المضارع .

(٣) المراد بجمع التصحيح جمع المذكر السالم ، وجمع المؤنث السالم ، وسُمِّى هذان الجمعان بذلك ؛ =

وبجمعِ التكسيرِ .

وهل كلُّ هذه الأمثلةِ التى أتى بها المؤلفُ رحمه اللّهُ تُعْرَبُ بالحركاتِ ؟

الجوابُ : لا ، بعضُها يُعْرَبُ بالحروفِ ، وهو : جمعُ المذكرِ السالمُ ، والمثنى المذكرُ والمؤنثُ[1] .

ثم قال المؤلفُ رحمه اللّهُ : وقام أخوك ، ويقومُ أخوك .

الفاعلُ : « أخوك » مفردٌ مذكرٌ ، لكنه من الأسماءِ الخمسةِ ، فيُرْفَعُ بالواوِ نيابةً عن الضمةِ[2] .

ومثالُ أن يكونَ الفاعلُ أيضًا من الأسماءِ الخمسةِ أن تقولَ : نَجَحَ أخوك .

وتقولُ فى إعرابِه :

نَجَحَ : فعلٌ ماضٍ مبنىٌ على الفتحِ الظاهرِ على آخرِه ، وهو مبنىٌ للمعلومِ .

أخوك : فاعلٌ مرفوعٌ بالواوِ ، نيابةً عن الضمةِ ؛ لأنه من الأسماءِ الخمسةِ ، وأخو مضافٌ ، والكافُ مضافٌ إليه مبنىٌ على الفتحِ فى مَحَلِّ جرٍّ .

وقولُه رحمه اللّهُ : قامَ غلامى ، ويقومُ غلامى . هذا لم يَمُرَّ علينا من قبلُ[3]، ويعنى به المؤلفُ رحمه اللّهُ : الاسمَ المضافَ إلى ياءِ المتكلِّمِ .

والاسمُ المضافُ إلى ياءِ المتكلِّمِ لابدَّ أن يكونَ ما قبلَ ياءِ المتكلمِ فيه مكسورًا ؛ لأنَّ ياءَ المتكلِّمِ لا يُناسِبُها إلا كسرُ ما قبلَها ، فكيف نُعْرِبُه ، والمؤلفُ رحمه اللّهُ يقولُ : الفاعلُ

= لصحة مفردهما فى الغالب عند جمعه عليهما ، بخلاف جمع التكسير ؛ فإن مفرده لا بد أن يتغير فى الجمع ، فكأنما يصيبه الكسر ؛ لِيدخُلَه التغيير .

(١) وأما ما سوى ذلك فإنه يرفع بالضمة الظاهرة ، فالمفرد بنوعيه : المذكر والمؤنث ، وجمع التكسير بنوعيه : المذكر والمؤنث ، وجمع المؤنث السالم ، كل هذا يرفع بالضمة الظاهرة .

(٢) وينضم بذلك إلى قسم الفاعل الذى يعرب بالحروف ، والمؤلف رحمه اللّٰه - كما رأيت - مثَّل له بمثالين ؛ مع الفعل الماضى ، ومع الفعل المضارع .

(٣) ولكننا قد ذكرناه عند الكلام على الإعرابِ التقديرى كتتمة .

هو الاسمُ المرفوعُ ، و « قام غُلامِي » ليس فيه اسمٌ مرفوعٌ ؟ والجوابُ أن نقولَ : غلام : فاعلٌ مرفوعٌ ، وعلامةُ رفعِه الضمةُ المقدَّرةُ على ما قبلَ ياءِ المتكلِّمِ ، منَعَ من ظهورِها اشتغالُ المحَلِّ بحركةِ المناسبةِ . ونقولُ كذلك في « يقومُ غُلامِي »[1] .

ثم قال المؤلفُ رحِمه اللَّهُ : وما أشْبَهَ ذلك . أي : وما أشْبَهَ ذلك من الأمثلةِ ، وقد أجاد وأفاد رحِمه اللَّهُ[2] .

وعلى كلِّ حالٍ الفاعلُ في كلِّ هذه الأمثلةِ اسمٌ ظاهرٌ[3] ، وقد سبَقَ أن الفاعلَ يكونُ أيضًا اسمًا مُضْمَرًا ، وهذا هو الذي سيذكُرُه المؤلفُ رحِمه اللَّهُ ، إن شاء اللَّهُ تعالى .

* * *

---

(١) وعليه فالفاعل المرفوع بالضمة ، قد يكون إعرابه ظاهرًا ، وقد يكون تقديريًا ، والمؤلف - كما رأيت - مثَّل للإعراب التقديري بالاسم المضاف لياء المتكلم ، ونحن قد مرَّ بنا من قبل أن الإعراب التقديري يكون أيضًا على الاسم المختوم بألف لازمة ، مفتوح ما قبلها ، وهو الذي يُطلِق عليه النحاة « الاسم المقصور » ، وذلك نحو « الفَتَى ، لَيْلَى ، سَلْمَى » .
ويكون أيضًا على الاسم المختوم بياء لازمة ، مكسور ما قبلها ، وهو الذي يطلق عليه النحاة « الاسم المنقوص » ، ومثاله : « القاضِي ، الداعِي ، المنادِي » .
ويكون أيضًا على الاسم المختوم بواو لازمة ، مضموم ما قبلها ، ومثاله - كما هو عند الكوفيين - : « ما سُمِّي به من الفعل ، نحو : يدعو ، ويغزو - وما كان أعجميًا ، نحو : سَمَنْدُو ، وقَمَنْدُو » .
وقد تقدم بيان ذلك مُفصَّلًا في باب الإعراب ، فارْجِعْ إليه ، واللَّه يُرشدك .

(٢) وخلاصة ما سبق أن الظاهر على أنواع ؛ لأنه إمَّا أن يكونَ مفردًا ، أو مثنى ، أو مجموعًا جمعًا سالمًا ، أو جمع تكسير ، وكل من هذه الأنواع الأربعة إما أن يكون مذكرًا ، وإما أن يكون مؤنثًا ، فهذه ثمانية أنواع .
وأيضًا فإما أن يكون إعرابه بضمة ظاهرة أو مقدرة ، وإما أن يكون إعرابه بالحروف نيابة عن الضمة ، وعلى كل هذه الأحوال إما أن يكون الفعل ماضيًا ، وإما أن يكون مضارعًا ، وقد سبقت الأمثلة من كلام المؤلف رحِمه اللَّه على كل هذا .

(٣) ذكر المؤلف رحمه اللَّه للاسم الظاهر عشرين مثالًا ؛ عشرة مع الماضي ، وعشرة مع المضارع ، وقدَّم الكلام على الاسم الظاهر على سبيل اللف والنشر المرتب .

أنواعُ الفاعِلِ المُضْمَرِ

قال المؤلفُ رحمه اللَّهُ : والمُضْمَرُ اثنا عشَرَ ، نحوُ قولك : ضرَبْتُ ، وضرَبْنا ، وضرَبْتَ ، وضرَبْتِ ، وضرَبْتُما ، وضرَبْتُم ، وضرَبْتُنَّ ، وضرَبَ ، وضرَبَتْ ، وضرَبا ، وضرَبُوا ، وضرَبْنَ(١) .

قولُه رحمه اللَّهُ : المُضْمَرُ ؛ أى : الضميرُ .

وقولُه رحمه اللَّهُ : اثنا عشَرَ . الدليلُ على ذلك التتبُّعُ والاستقراءُ ، فقد تتبَّع علماءُ النحوِ رحمهم اللَّهُ الضمائرَ ، فوجَدُوها لا تَخرُجُ عن اثنَىْ عشَرَ ضميرًا(٢) .

ثم قال المؤلفُ رحمه اللَّهُ : نحوَ قولِك : ضرَبْتُ(٣) . التاءُ فاعلٌ ، وهى ضميرٌ للمتكلِّمِ .

---

(١) لمَّا قدَّم المؤلف رحمه اللَّه الكلام على الفاعل الظاهر أخذ يتكلم على الفاعل المضمر ، فذكر أنه اثنا عشر ضميرًا ؛ سبعة للحاضر ، وخمسة للغائب ، وسيأتى الكلام عليها بالتفصيل ، إن شاء اللَّه تعالى .

(٢) قد يَرِد على كلام المؤلف والشارح رحمهما اللَّه تعالى إشكال ، وهو كيف يقولانِ : إن الضمائر التى تكون فى مَحَلِّ رفعٍ ، فاعلًا ، اثنا عشر ضميرًا ، وهى - كما هو معلوم - ثمانية عشر ضميرًا(*) ؟

والجواب عن هذا الإشكال أن نقول : إن مراد المؤلف والشارح رحمهما اللَّه بحصرها فى اثنى عشر ضميرًا ليس المراد به حصر لفظ الضمائر التى تعرب فاعلًا فى اثنى عشر ضميرًا ، وإنما المراد به حصر أنواعها فى اثنى عشر نوعًا .

وذلك لأن الضمير إما أن يدل على متكلم ، وإما أن يدل على مخاطب ، وإما أن يدل على غائب . والذى يدل على متكلم يتنوع إلى نوعين ؛ لأنه إما أن يكون المتكلم واحدًا ، وإما أن يكون أكثر من واحد .

والذى يدل على مخاطب أو غائب يتنوع كل منهما إلى خمسة أنواع ؛ لأنه إما أن يدل على مفرد مذكر ، وإما أن يدل على مفردة مؤنثة ، وإما أن يدل على مثنى مطلقًا ، وإما أن يدل على جمع مذكر ، وإما أن يدل على جمع مؤنث ، فيكون المجموع اثنى عشر .

وقد مثَّل المؤلف رحمه اللَّه لكل نوع من هذه الأنواع الاثنى عشر .

(٣) هذا مثال المتكلِّم الواحد ، مذكَّرًا كان ، أو مؤنثًا .

(*) الضمائر الثمانية عشر هى : أنا ، نحن ، أنت ، أنتِ ، أنتما ، أنتم ، أنتنَّ ، هو ، هى ، هما ، هم ، هُنَّ ، تاء الفاعل ، نا الفاعِلِين ، نون النسوة ، ألف الاثنين ، واو الجماعة ، ياء المؤنثة .

وإعرابُ « ضَرَبْتُ » هكذا : ضَرَب : فعلٌ ماضٍ ، مبنيٌ على السكونِ ؛ لاتصالِه بضميرِ الرفعِ المتحرِّكِ .

وعلى كلامِ المؤلفِ : ضَرَب : فعلٌ ماضٍ مبنيٌ على فتحٍ مقدَّرٍ ، على آخرِه(١) .

والتاءُ : فاعلٌ مبنيٌ على الضمِّ ، في محلِّ رفعٍ ، ولا يمكنُ أن نقولَ : إنه مرفوعٌ ؛ يعني : لا تَجْعَلْ هذه الضمةَ ضمةَ إعرابٍ ، بل هي ضمةُ بناءٍ ، ولهذا نقولُ : مبنيٌ على الضمِّ في محلِّ رفعٍ .

وقولُه رحمه اللَّهُ : وضَرَبْنا(٢) .

نقولُ في إعرابِه :

ضَرَب : فعلٌ ماضٍ مبنيٌ على السكونِ ، أو مبنيٌ على فتحٍ مُقَدَّرٍ على آخِرِه ، منَع

---

(١) تقدم .

(٢) بفتح الضاد والراء وسكون الباء ، هذا مثال ضمير المتكلم المتعدِّد ، أو الواحد الذي يُعظِّم نفسه ، ويُنَزِّلها منزلة الجماعة .

وهذا الضمير يسمَّى « نا » الفاعلين ، ويُنتبَّه إلى الفرق بينه وبين « نا » المفعولين(*) .

(*) فـ « نا » الفاعلين هو الذي يكونُ في محلِّ رفعٍ ، فاعلًا ، أو نائب فاعل ، أو اسمًا للنواسخ الفعلية ، « كان وأخواتها ، وكاد وأخواتها » .

وهذا في حالة اتصاله بالفعل الماضي ، وبناء الفعل معه على السكون ، نحو المثال الذي ذكره المؤلف رحمه الله ، وهو الذي يعنيه المؤلف والشارح رحمهما الله .

وأما « نا » المفعولين فهو الذي يكون في محل جر أو نصب .

فيكون « نا » ضمير جر إذا اتَّصل بالاسم ، أو بحرف الجر ، نحو قوله تعالى : ﴿رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِنَاۚ رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦۖ﴾ .

الشاهد في الآية على اتصال « نا » بالاسم ، وبالتالي كونه في محل جر ، مضافًا إليه : « ربَّنا ، قبلنا » .

والشاهد في الآية على اتصاله بحرف الجر ، وبالتالي كونه في محل جر ، اسمًا مجرورًا : « لنا » .

ويكون « نا » ضمير نصب في غير ما سبق ، وينحصر ذلك فيما يلي :

١- إذا اتصل بالفعل المضارع أو الأمر ، مثل : اللَّهُ يَحْفَظُنا - انصُرْنا يا اللَّهُ على اليهود وأعوانهم .

٢- وإذا اتصل بالماضي ، ولم يُبْنَ معه الماضي على السكون ، مثل : الطالبُ فَهِمَنا .

٣- وإذا اتصل بحرف ناسخ « إنَّ وأخواتها » مثل قوله تعالى : ﴿رَّبَّنَآ إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَٰنِ أَنْ ءَامِنُوا۟ بِرَبِّكُمْ فَـَٔامَنَّاۚ﴾ .

من ظهورِه المناسبةُ[1] و « نا » : ضميرُ فاعلٍ ، مبنيٌّ على السكونِ ، في مَحَلِّ رفعٍ .

والفرقُ بينَ « ضربْتُ » ، و « ضرَبْنا » : أنَّ « ضرَبْتُ » للمتكلِّمِ وحدَه ، و « ضرَبْنا » للمتكلِّمِ ، ومعَه غيرُه ، أو للمعظِّمِ نفسَه .

قد يقولُ قائلٌ : ضرَبْنا . وهو الضاربُ وَحْدَه ، لكن يُرِيدُ بهذا التعظيمَ ، وكلَّما أضاف اللَّهُ لنفسِه الضميرَ بهذه الصيغةِ فالمرادُ به التعظيمُ ، قال تعالى : ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ ﴿٣٨﴾﴾ .

نقولُ : « نا » في الموضعَيْنِ المرادُ بها التعظيمُ .

وقولُه رحمه اللَّهُ : وضرَبْتَ[2] . هذا مثالُ ضميرِ المفردِ المذكَّرِ المخاطَبِ .

وقولُه رحمه اللَّهُ : وضرَبْتِ[3] . هذا مثالُ ضميرِ المفردةِ المؤنثةِ المخاطَبةِ .

والعربُ لمَّا كان الرجلُ أعلى من المرأةِ[4] جعَلوا له الحركةَ العُلْيا ، ولمَّا كانت المرأةُ أسفلَ جعَلُوا لها الحركةَ السُّفْلَى ، وهذه من المناسبةِ الغريبةِ ؛ لأنَّ الرجالَ أقوى من النساءِ .

وقد قال بعضُ العلماءِ : إن جميعَ الألفاظِ مناسبةٌ لمعناها[5]، وهذا غالبًا ، تجِدُ مثلًا

---

(١) انظر ما تقدم

(٢) بفتح الضاد والتاء .

(٣) بفتح الضاد ، وكسر التاء .

(٤) قال تعالى : ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ ٱلَّذِى عَلَيْهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ۚ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ .
وقال تعالى : ﴿ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ بِمَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ وَبِمَآ أَنفَقُوا۟ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ﴾ .

(٥) قال ابن القيم رحمه اللَّه في تحفة المودود بأحكام المولود ص ٢٤٩: الفصل التاسع في بيان ارتباط معنى الاسم بالمسمَّى : وقد تقدم ما يدل على ذلك من وجوه :
أحدها : قول سعيد بن المسيب : ما زالت فينا تلك الحُزُونة .
وهي التي حصلت من تسمية الجد بحَزْن .
وقد تقدَّم قول عمر رضي اللَّه عنه لجَمْرَة بن شِهاب : أَدْرِكْ أهلَك ، فقد احترقوا .
ومنع النبي ﷺ من كان اسمه حربًا أو مُرَّة أن يَحْلُب الشاة ، تلك التي أراد حَلْبَها . =

الحجرَ، بمجردِ أن نقولَ: حَجَر. تَشْعُرُ بيُبُوسةٍ وصَلابةٍ، لكن لا ندْرِى لماذا؟ هل هذا الشعورُ؛ لأننا نَعْرِفُ أن الحجَرَ هو هذا الحجَرُ، أو أنَّه أمرٌ يَدُلُّ عليها.

ولقد رأَيْنا في حاشيةٍ على شرحِ التحريرِ «مُخْتَصَرِ الأصولِ» أنه قال: ما من كلمةٍ في اللغةِ العربيةِ إلا وبينَها وبينَ معناها مناسبةٌ.

وقولُه رحمه اللَّهُ: ضرَبْتُما[1]. هو للمثنى من مذكَّرٍ ومؤنثٍ[2]، تقولُ للرجلَيْنِ: ضرَبْتُما، وتقولُ للمرأَتَيْنِ: ضرَبْتُما.

ولكن ما هو الضميرُ في «ضرَبْتُما»؟ هل هو التاءُ وحدَها، وما بعدَه علامةُ تثنيةٍ؟ أو أنَّ الضميرَ الجميعُ؟

= وشواهد ذلك كثيرة جدًّا، فقلَّ أن ترى اسمًا قبيحًا، إلا وهو على مُسمًّى قبيح، كما قيل: =

وقلَّما أبصَرت عيْناك ذا لَقَبٍ   إلا ومعناه إنْ فكَّرتَ في لَقَبِه

واللَّه سبحانه وتعالى بحكمته في قضائه وقَدَرِه يُلْهِمُ النفوس أن تضع الأسماء على حَسَب مُسَمَّياتها؛ لتناسبَ حكمتُه تعالى بينَ اللفظِ ومعناه، كما تُناسِبُ بينَ الأسبابِ ومُسَبَّباتِها.

قال أبو الفتح ابن جنّي: ولقد مَرَّ بي دَهْرٌ، وأنا أسمع الاسم، لا أدرى معناه، فآخذ معناه من لفظه، ثم أكشفه، فإذا هو ذلك المعنى بعينه، أو قريب منه.

فذكرت ذلك لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه اللَّه، فقال: وأنا يقع لى ذلك كثيرًا.

وقد تقدم قوله ﷺ: «أَسْلَمُ سالمها اللَّه، وغِفَارٌ غَفَرَ اللَّهُ لها، وعُصَيَّةُ عَصَتِ اللَّهَ ورسولَه».

ولمَّا أسلم وَحْشِيٌّ قاتِلُ حمزة رضى اللَّه عنه وقف بين يدي النبي ﷺ، فكرِه اسمه وفعله، وقال: «غَيِّبْ وجهَك عنى».

وبالجملة فالأخلاق والأعمال القبيحة تستدعى أسماء تناسبها، وأضدادها تستدعى أسماء تناسبها، وكما أن ذلك ثابت في أسماء الأوصاف، فهو كذلك في أسماء الأعلام، وما سُمِّى رسول اللَّه ﷺ محمدًا وأحمد إلا لكثرة خصال الحمد فيه.

ولهذا كان لواء الحمد بيده، وأُمَّتُه الحَمَّادون، وهو أعظم الخلق حمدًا لربه تبارك وتعالى، ولهذا أمر رسول اللَّه ﷺ بتحسين الأسماء، فقال: «حسِّنوا أسماءكم»؛ فإن صاحب الاسم الحسن قد يستحى من اسمه، وقد يحمله اسمه على فعل ما يناسبه، وترك ما يضاده.

ولهذا ترى أكثر السِّفْل أسماؤهم تناسبهم، وأكثر العِلْية أسماؤهم تناسبهم، وباللَّه التوفيق. اهـ

(١) بفتح الضاد، وضم التاء.

(٢) فهو مثال ضمير المخاطَبَيْنِ الاثنين، مذكَّرين، أو مؤنثين.

الجوابُ : اختَلَف في ذلك النحاةُ ، فقال بعضُهم : الضميرُ الجميعُ ، فتقولُ في إعرابِ « ضرَبْتُما » : ضَرَب : فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على السكونِ ، و « تُمَا » : فاعلٌ .

وقال بعضُ النَّحْويِّين : الفاعلُ هو التاءُ فقط ، وما بعدَه علامةٌ فارقةٌ ؛ لأنك لا تُفرِّقُ بينَ « ضرَبْتُ » لنفسِك ، و « ضرَبْتُما » للمثنى إلا بالميمِ والألفِ[1] .

وإذا قلْنا : إن الميمَ والألفَ علامةٌ ، فإننا نقولُ عندَ الإعرابِ : التاءُ فاعلٌ مبنيٌّ على الضمِّ في محَلِّ رفعٍ ، والميمُ والألفُ علامةُ التثنيةِ .

وقولُه رحمه اللَّهُ : ضرَبْتُمْ . هو لجماعةِ الذكورِ[2] .

وقولُه رحمه اللَّهُ : ضرَبْتُنَّ . هو لجماعةِ الإناثِ[3] .

وبذلك يَصِلُ عددُ الضمائرِ التي مَرَّتْ علينا إلى سبعةِ ضمائرَ : اثنانِ للمتكلِّمِ ، وهما ضرَبْتُ ، وضرَبْنا .

وخمسةٌ للمخاطَبِ ، وهي : للمخاطَبِ ، أو المخاطَبةِ ، أو المخاطَبيْنِ ، أو المخاطَبتَيْنِ[4] ، أو المخاطَبِينَ ، أو المخاطَباتِ .

وإعرابُ هذه الضمائرِ يكونُ هكذا :

ضرَبْتُ : التاءُ : فاعلٌ مبنيٌّ على الضمِّ ، في مَحَلِّ رفعٍ .

ضرَبْنَا : نا : فاعلٌ مبنيٌّ على السكونِ في محلِّ رفعٍ .

---

(١) فتكون الميم والألف على هذا القول حرفين دالين على خطاب اثنين أو اثنتين ، وما قيل في الألف هنا يقال أيضًا في الميم الساكنة من « ضربتُمْ » ، والنون المشدَّدة من « ضربتُنَّ » ، فقد اختلف النحاة فيهما أيضًا : هل الميم والنون من الضمير ، أم هما حرفان دالان على الجمع ؛ الميم تدل على خطاب جمع الذكور ، والنون تدل على خطاب جمع الإناث ؟

وانظر النحو الوافي ١/ ٢٢٢، ٢٣٧.

(٢) وهذا مثال ضمير المخاطَبِينَ من جمع الذكور .

(٣) وهذا مثال ضمير المخاطَبات من جمع المؤنثات .

(٤) المخاطَبان والمخاطَبتان لهما ضمير واحد ، كما مر ، وهو « تُمَا » .

ضرَبْتَ : التاءُ : فاعلٌ مبنيٌّ على الفتحِ فى محلِّ رفعٍ .

ضَرَبْتِ : التاءُ : فاعلٌ مبنيٌّ على الكسرِ فى محلِّ رفعٍ .

ضَرَبْتُما : فيها وجهان :

فمِنَ المُعْرِبِينَ مَن يُعْرِبُ التاءَ والميمَ والألفَ جميعًا ، فيقولُ : تُمَا : ضميرٌ مبنيٌّ السكونِ فى محلِّ رفعٍ .

ومنهم مَن يَجْعَلُ الإعرابَ على التاءِ فقط ، ويَجْعَلُ الباقىَ علامةً ، فيقولُ فى إعرابِ « تُمَا » : التاءُ : فاعلٌ مبنىٌّ على الضمِّ ، فى محلِّ رفعٍ ، والميمُ والألفُ علامةُ التثنيةِ .

ضَرَبْتُم : نقولُ فيها كما قلنا فى « ضرَبْتُمَا » ؛ إما أن تكونَ التاءُ فاعلًا ، والميمُ علامةَ جمعِ الذكورِ ، أو نقولَ : « تُمْ » ضميرٌ مبنىٌّ على السكونِ فى محلِّ رفعٍ .

ضَرَبْتُنَّ : لنا أن نقولَ : التاءُ فاعلٌ ، والنونُ المُشَدَّدةُ علامةُ جمعِ النسوةِ ، أو نقولَ : « تُنَّ » جميعًا فاعلٌ[1] .

ثم قال المؤلفُ رحمه اللَّهُ : ضَرَبَ[2] . هذه ليس فيها ضميرٌ ، لكن نقولُ : إنَّ الضميرَ مُسْتَتِرٌ جوازًا ، تقديرُهُ : هو ، فـ « ضَرَبَ » ؛ أى : هو . مَن ؟ رجلٌ معروفٌ ، أو غيرُ معروفٍ ، المُهِمُّ أن نقولَ : ضَرَبَ : فعلٌ ماضٍ ، والفاعلُ ضميرٌ مُسْتَتِرٌ جوازًا ، تقديرُه : هو[3] .

---

(١) وهذا بناء على الخلاف .

(٢) قد انتهى المؤلف رحمه اللَّه من ذكر الضمائر التى تدل على متكلم ، والتى تدل على مخاطَب ، وهذا هو بداية الكلام على الضمائر التى تدل على غائب .

(٣) وهذا هو مثال ضمير الواحد المذكر الغائب ، تقول : محمدٌ ضَرَبَ أخاه ، وإبراهيمُ حَفِظ درسَه ، وخالدٌ اجْتَهَدَ فى عَمَلِه .

فالأفعال « ضرب » ، و « حفظ » ، و « اجتهد » ، كلٌّ منها يشتمل على ضمير مستتر جوازًا ، تقديره : هو . يعود على « محمد » ، و « إبراهيم » ، و « خالد » على الترتيب .

وقولُ المؤلفِ رحمه اللَّهُ : ضَرَبَتْ[1] : فعلٌ ماضٍ ، والتاءُ علامةُ التأنيثِ ، والفاعلُ ضميرٌ مُسْتَتِرٌ جوازًا ، تقديرُه : « هي » .

وقولُه رحمه اللَّهُ : ضَرَبَا . ضَرَبَ : فعلٌ ماضٍ ، والألفُ فاعلٌ ، ضميرٌ مُثَنًّى ، مبنيٌّ على السكونِ ، في محلِّ رفعٍ .

والمؤلفُ رحمه اللَّهُ : أسْقَطَ « ضرَبَتَا » ، وكان عليه أن يَذْكُرَها ؛ لأنه رحمه اللَّهُ يُفَصِّلُ ، يَجْعَلُ المذكَّرَ وحدَه ، والمؤنثَ وحدَه ، فكان عليه أن يقولَ : ضَرَبَتَا .

ونقولُ في إعرابِ ضربَتا :

ضَرَبَ : فعلٌ ماضٍ ، والتاءُ للتأنيثِ[2] ، والألفُ فاعلٌ ، مبنيٌّ على السكونِ ، في محلِّ رفعٍ[3] .

---

(١) هذا مثال ضمير الواحدة المؤنثة الغائبة ، تقولُ : هندٌ ضرَبَتْ أختها ، وتقولُ : سعادُ حفِظَت درسَها ، وتقولُ : زينبُ اجْتَهَدَتْ في عملِها . فالأفعال « ضربت » ، و « حفظت » ، و « اجتهدت » ، كل منها يشتمل على ضمير مستتر جوازًا ، تقديره « هي » ، يعود على « هند » ، و « سعاد » ، و « زينب » .

(٢) وهي تاء التأنيث الساكنة أصالةً ، وإنما حُرِّكت بالفتح لمناسبة الألف ، وإذا وَلِيَ هذا التاء حرف ساكن فإنها تُحَرَّك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، كقوله تعالى : ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ﴾ ، وقوله : ﴿قَالَتِ امْرَأَةُ الْعَزِيزِ﴾ .
وقد تُضَمُّ ، نحو : قالتُ أُمَّةٌ . وانظر القواعد الأساسية للهاشمي ص ١٨ .

(٣) وقد جعل الشيخ محمد محيي الدين رحمه اللَّه قول المؤلف « ضَرَبا » مثالًا على ضمير الاثنين الغائبين مذكَّرَيْن كانا ، أو مؤنثين ، وضرب لذلك أربعة أمثلة :
المثال الأول : « ضربا » في قولك : المحمدان ضَرَبَا بَكْرًا ، أو قولك : الهندان ضَرَبَتَا عامرًا .
المثال الثاني : « حفظا » في قولك : المحمدان حفِظَا درسَهما . أو قولك : الهندانِ حفِظَتَا درسَهما .
المثال الثالث : « اجْتَهَدَا » من نحو قولك : البَكْرانِ اجْتَهَدا ، أو قولك : الزينبان اجْتَهَدَتَا .
المثال الرابع : « قاما » في نحو قولك : المحمدان قاما بواجبهما ، أو قولك : الهندان قامَتَا بواجبهما . وانظر التحفة السنية ص ٦٥ .
والذي كان ينبغي على المؤلف رحمه اللَّه أن يُفْرِدَ « ضربَتَا » بالذكر ، كما قال الشارح رحمه اللَّه .
وهذا جَرْيًا على ما فعلَه في « ضَرَبَ ، وضَرَبَتْ » ، « ضَرَبْتَ ، و ضربْتِ » ، ونحوهما .
ولا يمكن أن يقاس « ضَرَبَا » على « ضرَبْتُما » ؛ لأن « ضربتما » الصيغة فيها واحدة للمثنى المذكر ، والمثنى المؤنث .

إذن : لا يَخْتَلِفُ الإعرابُ في « ضرَبَنَا » عنه في « ضَرَبَا » إلا في وجودِ تاءِ التأنيثِ .

وقولُ المؤلفِ رحمه اللَّهُ : ضَرَبُوا(١) .

نقولُ في إعرابِها : ضَرَبَ : فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الضمِّ ؛ لاتِّصالِه بواوِ الجماعةِ ، والواوُ : فاعلٌ مبنيٌّ على السكونِ ، في محلِّ رفعٍ .

وقولُ المؤلفِ رحمه اللَّهُ : ضَرَبْنَ(٢) . بالقَصْرِ ، بدونِ ألفٍ(٣) ، وهي لجماعةِ النِّسوةِ .

وتقولُ في إعرابِها :

ضَرَبْ : فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على السكونِ ؛ لاتِّصالِه بضميرِ الرفعِ المتحرِّكِ(٤) ، والنونُ : فاعلٌ لجماعةِ النسوةِ ، مبنيٌّ على الفتحِ في محلِّ رفعٍ(٥) .

---

(١) هذا مثال الغائبين من جمع الذكور ، تقول : الرجال ضَرَبوا أعداءهم ، والتلاميذ حفظوا دروسهم ، والتلاميذ اجتهدوا .

(٢) هذا مثال الغائبات من جمعِ الإناث ، تقول : الفَتَياتُ ضرَبْنَ عدُوّاتِهِنَّ ، والنساءُ حفِظْنَ أماناتِهِنَّ ، والبناتُ اجْتَهَدْنَ في دروسِهِنَّ .

(٣) وإلا فالتي بالألف « ضرَبْنَا » قد مرّت بنا ، وذكرنا أن « نا » ضمير المتكلِّم المتعدِّد ، أو الواحد الذي يُعظِّم نفسه ، ويُنَزِّلها منزلة الجماعة .

(٤) سبق في ص ٢٦٤ أن ذكرنا أن ضمائر الرفع تنقسم إلى قسمين : ضمائر رفع متحركة ، وضمائر رفع ساكنة ، وذكرنا هناك أن ضمائر الرفع المتحركة هي : تاء الفاعل ، ونون النسوة ، ونا الفاعِلِين ، وأن ضمائر الرفع الساكنة هي : ألف الاثنين ، وياء المخاطبة المؤنثة ، وواو الجماعة .

(٥) قال الشيخ محمد محيي الدين رحمه اللَّه في التحفة السنية ص ٦٦ : وكل هذه الأنواع الاثنى عشر السابقة يُسَمَّى الضمير فيها « الضمير المتصل » ، وتعريفه أنه هو : الذى لا يُبْتَدَأ به الكلام(*) ، ولا يقع بعد « إلاَّ » في حالة الاختيار .

ومثلها يأتي في نوع آخر من الضمير يسمى « الضمير المنفصل » ، وهو : الذى يُبْتَدَأ به ، ويقع بعد « إلا » في حالة الاختيار ، تقول : ما ضرَب إلا أنا ، وما ضرَب إلا نحن ، وما ضرَب إلا أنتَ ، وما ضرَب إلا أنتِ ، وما ضرَبَ إلا أنتما ، وما ضرَبَ إلا أنتُم ، وما ضرَبَ إلا أنْتُنَّ ، وما ضرَبَ إلا هو ، وما ضرَبَ إلا هي ، =

(*) فالضمير المتصل يقع في آخر الكلمة دائمًا ؛ كالتاء في « ضربْتُ » ، ولا يمكن أن يكون في صدرها ، ولا في صدر جملتها ، إذ لا يمكن النطق به وحده .

= وما ضرَبَ إلا هما ، وما ضرَبَ إلا هُمْ ، وما ضرَبَ إلا هُنَّ .
وعلى هذا يجرى القياس ، وسيأتى بيان أنوع الضمير المنفصل بأوسع من هذه الإشارة في باب المبتدأ والخبر ، إن شاء الله . اهـ
وهذا هو إعراب الأمثلة التي ذكرها فضيلة الشيخ محمد محيى الدين رحمه الله على الضمير المنفصل :
المثال الأول : ما ضَرَبَ إلا أنَا .
ما : نافية .
ضَرَبَ : فعل ماضٍ ، مبنى على الفتح ، لا محل له من الإعراب .
إلا : أداة استثناء ملغاة .
أنا : فاعل « ضرب » ، مبنى على السكون ، فى محل رفع .
المثال الثانى : ما ضَرَبَ إلا نحن .
إعرابه كما سبق فى المثال الأول ، ونحن : فاعل : « ضرب » مبنى على الضم ، فى محل رفع .
المثال الثالث : ما ضَرَبَ إلا أنتَ . بفتح التاء للمخاطَب .
أنت : « أنْ » من « أنت » ضمير منفصل فاعل « ضرب » مبنى على السكون فى محل رفع ، والتاء حرف خطاب ، لا موضع لها من الإعراب .
المثال الرابع : ما ضَرَبَ إلا أنتِ . بكسر التاء للمخاطَبة .
أنتِ : « أنْ » من « أنتِ » فاعل « ضرب » مبنى على السكون ، فى محل رفع ، والتاء حرف خطاب ، مبنى على الكسر ، لا موضع لها من الإعراب .
المثال الخامس : ما ضرب إلا أنتما .
أنْتُمَا : « أنْ » فاعل « ضَرَبَ » مبنى على السكون ، فى محل رفع ، والتاء حرف خطاب ، لا محل لها من الإعراب ، والميم حرف عماد ، والألف حرف دال على التثنية .
المثال السادس : ما ضرب إلا أنتم .
أنْتُمْ : « أنْ » فاعل « ضرب » مبنى على السكون ، فى محل رفع ، والتاء حرف خطاب ، والميم علامة الجمع .
المثال السابع : ما ضرَب إلا أنْتُنَّ .
أنْتُنَّ : « أنْ » فاعل « ضرب » مبنى على السكون ، فى محل رفع ، والتاء حرف خطاب ، والنون علامة جمع النسوة .
وهذه هى أمثلة الحاضر بنوعَيْه ؛ المتكلِّم والمخاطب(*) ، وأما أمثلة الغائب : =

(*) فللمتكلم من هذه الضمائر السبعة : أنا ، ونحن . وللمخاطب : أنتَ ، وأنتِ ، وأنتما ، وأنتم ، وأنتن .

المثال الأول : ما ضرب إلا هو .

هو : ضمير منفصل للمفرد المذكر الغائب ، فاعل « ضرب » مبني على الفتح ، في محل رفع .

المثال الثاني : ما ضرب إلا هي .

هي : ضمير منفصل للمفردة المؤنثة الغائبة ، فاعل « ضرب » مبني على الفتح ، في محل رفع .

المثال الثالث : ما ضرب إلا هُما .

هما : ضمير منفصل للمثنى الغائب مذكرًا أو مؤنثًا ، فاعل « ضرب » ، مبني على السكون في محل رفع .

المثال الرابع : ما ضَرَبَ إلا هُمْ .

هم : ضمير منفصل لجمع الذكور الغائبين ، فاعل « ضرب » مبني على السكون ، في محل رفع .

المثال الخامس : ما ضرب إلا هُنَّ .

هُنّ : ضمير منفصل لجمع الإناث الغائبات ، فاعل « ضرب » مبني على الفتح ، في محل رفع .

والملاحظ أن الأمثلة التي ذكرها المؤلف رحمه الله مع الضمير المتصل ، والأمثلة التي ذكرها الشيخ محمد محيي الدين رحمه الله مع الضمير المنفصل ، كلُّها مع الفعل الماضي ، ولذلك نذكر نحن هنا إن شاء الله أمثلة للضمير المتصل للحاضر وللغائب ، وللضمير المنفصل للحاضر وللغائب ، مع الفعل المضارع :

أولًا : أمثلة الضمير المتصل للحاضر ، مع الفعل المضارع :

١ – أضْرِبُ : للمتكلِّم وحده .

٢ – نَضْرِبُ : للمتكلِّم المعظَّم نفسه ، أو معه غيره .

٣ – تَضْرِبُ : للمخاطَب المذكَّر .

٤ – تَضْرِبين : للمخاطبة المؤنثة .

٥ – تَضْرِبان : للمثنى مذكَّرًا ، أو مؤنثًا .

٦ – تَضْرِبُونَ : لجمع الذكور المخاطَبين .

٧ – تَضْرِبْنَ : لجمع الإناث المخاطبات .

ثانيًا : أمثلة الضمير المتصل للغائب ، مع الفعل المضارع :

١ – يَضْرِبُ : للمذكَّر الغائب .

٢ – تَضْرِبُ : للمؤنثة الغائبة .

٣ – يَضْرِبان : للمثنى الغائب مذكَّرًا ، أو مؤنثًا .

٤ – يَضْرِبُونَ : لجمع الذكور الغائبين .

٥ – يَضْرِبْنَ : لجمع الإناث الغائبات .

فهذه اثنا عشر مثالًا للضمير المتصل مع الفعل المضارع . =

= أما أمثلة الضمير المنفصل فتقول :

أولاً : أمثلة الضمير المنفصل للحاضر ، مع الفعل المضارع :

١ ــ ما يَضْرِبُ إلا أنا .

٢ ــ ما يَضْرِبُ إلا نحن .

٣ ــ ما يَضْرِبُ إلا أنتَ . بفتح التاء للمخاطب .

٤ ــ ما يَضْرِبُ إلا أنتِ : بكسر التاء للمخاطَبة .

٥ ــ ما يَضْرِبُ إلا أنتما . للمثنى المخاطب ، مذكَّرًا ، أو مؤنثًا .

٦ ــ ما يَضْرِبُ إلا أنتم . لجمع الذكور المخاطَبين .

٧ ــ ما يَضْرِبُ إلا أنتنَّ . لجمع الإناث المخاطَبات .

ثانيًا : أمثلة الضمير المنفصل للغائب ، مع الفعل المضارع :

١ ــ ما يَضْرِبُ إلا هو . للمفرد المذكر الغائب .

٢ ــ ما يَضْرِبُ إلا هي . للمفردة المؤنثة الغائبة .

٣ ــ ما يَضْرِبُ إلا هما . للمثنى الغائب ، مذكرًا ، أو مؤنثًا .

٤ ــ ما يَضْرِبُ إلا هم . لجمع الذكور الغائبين .

٥ ــ ما يَضْرِبُ إلا هُنَّ . لجمع الإناث الغائبات .

وإعراب هذه الأمثلة يُعْلَمُ مما قبلها ، فلا حاجة للتطويل به .

وبهذا يكون قد انتهى الكلام عن الفاعل ، وذاكم هو ملخص الكلام عنه :

١ ــ المرفوعات سبعة ، وهي : الفاعل ، والمفعول الذى لم يُسَمَّ فاعله ، والمبتدأ ، وخبره ، واسم « كان » وأخواتها ، وخبر « إنَّ » وأخواتها ، والتابع للمرفوع ، وهو أربعة أشياء : النعت ، والعطف ، والتوكيد ، والبدل .

٢ ــ للرفع علامات أربعة ، هي : الضمة ، وهى الأصل ، والألف ، والواو ، والنون ، وهى علامات فرعية .

٣ ــ الفاعل هو الاسم المرفوع المذكور قبله فعله . فلا يكون الفاعل فعلًا ، أو حرفًا ، ولا يكون منصوبًا ، أو مجرورًا ، ولا يذكر فعله بعده .

٤ ــ الفاعل قد يكون اسمًا صريحًا ، وقد يكون اسمًا مؤوَّلًا بالصريح ، فيكون اسمًا صريحًا ، ويشمل الأسماء الظاهرة ، كـ « نوح » ، والأسماء المضمرة ، كـ « أنا » .

ويكون اسمًا مؤوَّلًا بالصريح ، وهو عبارة عن :

١ ــ « أنَّ » المشدَّدة ، مع اسمها ، وخبرها .

٢ ــ « أنْ » المصدرية ، مع الفعل الذى دخلت عليه . =

٤- « ما » المصدرية ، مع الفعل الذي دخلت عليه .
٥- الفاعل على قسمين : ظاهرٍ ، ومضمرٍ .
٦- الفاعل الظاهر قد يكون مفردًا ، أو مثنى ، أو جمعًا ، والمفرد يشمل المذكر والمؤنث ، والمثنى يشمل المذكر والمؤنث ، والجمع يشمل جمع التكسير للذكور ، وجمع التكسير للإناث ، وجمع المؤنث السالم ، وجمع المذكر السالم ، واسم الجمع ، واسم الجنس الجمعي ، والأمثلة تقدمت .
٧- يؤنث الفعل مع الفاعل المؤنث بتاء ساكنة تَلْحق آخر الماضي ، وبتاء متحرِّكة تلحق أول المضارع ، وآخِرَ عامل الفاعل إذا كان وصفًا ، ثم تارة يكون إلحاق التاء جائزًا ، وتارة يكون واجبًا ، وتارة يكون ممتنعًا ، فهذه ثلاثة أوجه :
الأول : تأنيث واجب ، وذلك في مسألتين :
إحداهما : أن يكون الفاعل اسمًا ظاهرًا ، حقيقي التأنيث ، متصلًا بالفعل ، غير واقع بعد « نعم ، أو بئس » ، سواء كان مفردًا ، أو مثنى ، أو مجموعًا جمع مؤنث سالمًا .
الثانية : أن يكون الفاعل ضميرًا ، مؤنثًا ، متصلًا بالفعل ، عائدًا إلى حقيقي التأنيث ، أو مجازيه .
الثاني : تأنيث جائز ، بمعنى أنه يجوز تأنيث الفعل ، كما يجوز تذكيره ، وجواز التأنيث وعدمه على ضَرْبَيْن .
- ضَرْب تأنيثه راجح على تذكيره .
- وضَرْب تذكيره راجح على تأنيثه .
فالتأنيث الراجح يقع في مسألتين :
الأولى : أن يكون الفاعل اسمًا ظاهرًا ، مجازيَّ التأنيث ، متصلًا بعامله . ويدخل في مجازي التأنيث : جمع التكسير مذكرًا كان ، أو مؤنثًا ، وجمع المؤنث السالم إذا كان مفرده مجازي التأنيث ، واسم الجمع ، واسم الجنس الجمعي .
الثانية : أن يكون الفاعل اسمًا ظاهرًا حقيقي التأنيث ، مفصولًا عن عامله بغير « إلا » .
« أما التأنيث المرجوح ففي مسألة واحدة ، وهي أن يكون الفاعل مفصولًا عن عامله بـ « إلا » .
الثالث : تأنيث ممتنع : وامتناع التأنيث - يعني : وجوب التذكير - ويقع ذلك في حالة واحدة ، وهي أن يكون الفاعل مذكَّرًا مُبَرَّءًا من شُبْهة التأنيث ، سواء كان مفردًا مذكرًا لفظًا ومعنى ، نحو : قدِم زيد ، أو مفردًا مؤنثًا لفظًا ، مذكرًا معنًى كـ « طلحة » ، وسواء كان مذكرًا مثنى ، نحو : قدِم الزيدان ، أو جمع مذكر سالمًا ، نحو : قدِم الزيدون .
ثامنًا : الفاعل إما أن يكون مرفوعًا بالواو .
فيرفع بالضمة إذا كان مفردًا مذكرًا كان أو مؤنثًا ، أو جمع مؤنث سالمًا ، أو جمع تكسير للذكور ، أو للإناث . »

* * *

= ويرفع بالألف إذا كان مثنى ، سواء كان مذكرًا ، أو مؤنثًا .
ويرفع بالواو إذا كان جمع مذكر سالما ، أو اسمًا من الأسماء الخمسة .
تاسعًا : الفاعل إذا رُفِع بالضمة فقد تكون الضمة ظاهرة ، وقد تكون مقدرة .
فتكون مقدرة في الأحوال الآتية :
١- في الاسم المقصور : وهو الاسم المختوم بألف لازمة ، مفتوح ما قبلها ، نحو : الفتى .
٢- في الاسم المنقوص : وهو الاسم المختوم بياء لازمة ، مكسور ما قبلها ، غير مشدد، نحو : القاضي .
٣- في الاسم المضاف إلى ياء المتكلم ، نحو : غلامي .
٤- في الاسم المختوم بواو لازمة مضموم ما قبلها ، نحو : قَمَنْدُو .
عاشرًا : الفاعل المضمر إما أن يدل على متكلم ، وإما أن يدل على مخاطب ، وإما أن يدل على غائب .
والذى يدل على متكلم يتنوع إلى نوعين ؛ لأنه إما أن يكون المتكلم واحدًا ، وإما أن يكون أكثر من واحد .
ثم إنه قد يكون ضميرًا متصلًا ، وهو : تاء الفاعل ، ونا الفاعِلين ، وقد يكون ضميرًا منفصلًا ، وهو : أنا ، ونحن .
ويكون ذلك مع الفعل الماضي ، والمضارع .
والذى يدل على مخاطب أو غائب يتنوع كل منهما إلى خمسة أنواع ؛ لأنه إما أن يدل على مفرد مذكر ، وإما أن يدل على مفردة مؤنثة ، وإما أن يدل على مثنى مطلقًا ، وإما أن يدل على جمع مذكر ، وإما أن يدل على جمع مؤنث .
ثم إن الذى يدل على مخاطب قد يكون ضميرًا متصلًا ، وهو : تاء الفاعل ، وياء المخاطبة المؤنثة .
وقد يكون ضميرًا منفصلًا ، وهو : أنتَ ، أنتِ ، أنتما ، أنتم ، أنتن .
وكذلك يكون الذى يدل على غائب ، فقد يكون ضميرًا متصلًا ، وهو : ألف الاثنين ، وواو الجماعة .
وقد يكون ضميرًا منفصلًا ، وهو : هو ، وهى ، وهما ، وهم ، وهن . والضميران « هو ، وهى » قد يكونان بارزين ، وقد يكونان مستترين . وكل هذا يكون مع الفعل الماضى ، والفعل المضارع .
وقد تقدمت الأمثلة على ذلك كله . والحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات .

النائب عن الفاعل

النائِبُ عن الفاعِلِ

قالَ المؤلِّفُ رحمه اللَّهُ : بابُ المفعولِ الذى لم يُسَمَّ فاعلُه ، وهو الاسمُ المرفوعُ الذى لم يُذكَرْ معه فاعلُه(١) ، فإنْ كانَ الفعلُ ماضيًا ضُمَّ أوّلُه ، وكُسِرَ ما قبلَ آخِرِه ،

---

(١) هذا هو الثانى من مرفوعات الأسماء السبعة التى سبق أن ذكرها المؤلف رحمه اللَّه فى باب مرفوعات الأسماء إجمالًا .

وهذا الباب له تسميتان :

- أما الأولى ، وعليها أكثر المتقدِّمين ، فباب المفعول الذى لم يسم فاعله .
- وأما الثانية ، وعليها أكثر المتأخِّرين ، فباب نائب الفاعل .

ثم اعْلَمْ - رحمك اللَّه - أن الكلام قد يكون مؤلَّفًا من فعل وفاعل ومفعول به ، نحو : قطع محمود الغُصْن ، ونحو : حَفِظ خليلٌ الدرس ، ونحو : يقطع إبراهيم الغصن ، ونحو : يحفظ عليٌّ الدرس .

وقد يَحذِف المتكلِّمُ الفاعلَ من هذا الكلام ، ويكتفى بذكر الفعل ، والمفعول ، وحينئذ يجب عليه أن يُغيِّر صورة الفعل ، ويُغيِّر صورة المفعول أيضًا .

أما تغيير صورة الفعل فسيأتى الكلام عليه ، وأما تغيير صورة المفعول فإنه بعد أن كان منصوبًا يُصَيِّره مرفوعًا ، ويعطيه أحكام الفاعل : من وجوب تأخيره عن الفعل ، وتأنيث فعله له إن كان هو مؤنثًا ، وغير ذلك .

ويُسَمَّى حينئذ « نائب الفاعل » ، أو « المفعول الذى لم يسم فاعله » .

ومثاله : ضُرِبَتْ هِنْدٌ . حيث أُسْنِدَ الفعل إلى المفعول ، وقام المفعول محل الفاعل ؛ إذ أصل « ضُرِبَتْ هندٌ » : « ضَرَبَ زيدٌ هندًا » ، فلما حُذِف « زيد » الذى هو فاعل حقيقة أُسْنِد الفعل إلى المفعول ، فأُنِّث الفعل حتى يوافق تأنيث المفعول ، فقيل : ضُرِبَتْ .

وإنما كان ذلك كذلك ؛ لأن الفاعل عُمْدة فى الجملة الفعلية ، لابد من وجوده ، فإن لم يكن موجودًا أُنِيبَ عنه غيرُه ، كالمفعول به فى المثال السابق .

- ثم اعْلَمْ أيضًا - رحمك اللَّه - أن الأغراض التى تدعو المتكلم إلى أن يحذف من كلامه الفاعل ، ويعرض عنه كثيرة جدًا ، غير أنها على كثرتها وتعددها لا تخلو من أن تكون راجعة إلى اللفظ ، أو تكون راجعة إلى المعنى :

فأما الأسباب الراجعة إلى اللفظ فإن أهمها ثلاثة أسباب :

الأول : قصد المتكلم إلى الإيجاز فى العبارة ، ومن أروع أمثلة ذلك : ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِۦ﴾ .

الثانى : إصلاح السجع والمحافظة عليه فى الكلام المنثور ، نحو قولهم : مَن طابَتْ سَرِيرتُه حُمِدَتْ =

وإن كان مضارعًا ضُمَّ أوَّلُه، وفُتِح ما قبلَ آخرِه.

وهو على قسمين: ظاهرٍ، ومُضْمَرٍ، فالظاهرُ نحوُ قولِك: ضُرِب زيدٌ، ويُضْرَبُ زيدٌ، وأُكْرِمَ عمرٌو، ويُكْرَمُ عمرٌو.

والمُضْمَرُ اثنا عشَرَ، نحوُ قولِك: ضُرِبْتُ، وضُرِبْنا، وضُرِبْتَ، وضُرِبْتِ، وضُرِبْتُما، وضُرِبْتُم، وضُرِبْتُنَّ، وضُرِبَ، وضُرِبَتْ، وضُرِبا، وضُرِبُوا، وضُرِبْنَ.

قال المؤلفُ رحمه اللَّهُ تعالى: بابُ المفعولِ الذى لم يُسَمَّ فاعلُه.

قولُه: لم يُسَمَّ. يعنى: لم يُذْكَرْ له فاعلٌ، فإذا حُذِف الفاعلُ نابَ المفعولُ به مَنابَه.

ويقولُ المؤلفُ رحمه اللَّهُ فى تعريفِه: وهو الاسمُ المرفوعُ الذى لم يُذْكَرْ معَه فاعلُه.

قولُه رحمه اللَّهُ: الاسمُ. خرَج به الفعلُ والحرفُ، فلا يكونُ الفعلُ والحرفُ نائبَ فاعلٍ.

وقولُه رحمه اللَّهُ: المرفوعُ. هذا بيانُ حُكْمِه، أنه يكونُ مرفوعًا.

= سيرتُه. إذ لو قيل: حَمِد الناسُ سيرتَه. لاَخْتَلَف إعراب الفاصلتين، واختلَّت السَّجعة(*)، وهم يحافظون على إعراب الفواصل، مثل محافظتهم على إعراب القوافى.

ونحو هذا المثال: مَن حَسُنَ عملُه عُرِف فضلُه.

الثالث: المحافظة على وزن الشعر فى الكلام المنظوم، نحو قول الأعشى:

عُلِّقْتُها عَرَضًا وعُلِّقَتْ رَجُلًا غَيْرِى وعُلِّقَ أخرى ذلك الرَّجُلُ

ففى هذا البيت ثلاثة أفعال مبنية للمجهول: أحدها فى قوله: «عُلِّقْتُها»، وثانيها فى قوله: «وعُلِّقَتْ رَجُلًا»، وثالثها فى قوله: «وعُلِّقَ أخرى»، وقد بنى الشاعر هذه الأفعال الثلاثة للمجهول بعد أن حذف الفاعل للعلم به، وهو اللَّه تعالى، وذلك لقصد تصحيح النظم، ألا ترى أنه لو قال: عَلَّقَنِى اللَّهُ إياها، وعَلَّقَها اللَّهُ رجلًا غيرى، وعَلَّقَ اللَّهُ أخرى ذلك الرجلَ. لَمَا استقام له النظم. =

(*) فكلمة «سريرتُه» فاعل فى جملة «من طابت سريرته»، خلافًا لآخر الجملة الثانية، وهى «سيرته»، إذ هى مفعول به، فلو قيل «سيرتَه»، لاختلفت السَّجعة، فبُنِى الفعل للمجهول، حتى تكون كلمة «سيرتُه» مرفوعة.

وقولُه رحِمه اللَّهُ : الذى لم يُذْكَرْ معَه فاعلُه . احترازًا مما ذُكِر معَه فاعلُه ؛ فإن ذُكِر معَه فاعلُه صار هو مفعولًا به ، ولا يكونُ نائبَ فاعلٍ ؛ وذلك لأنه لا يَجْتَمِعُ النائبُ والمَنُوبُ عنه[1] ، فإذا وُجِد المَنُوبُ عنه زال حكمُ النائبِ ، وإذا لم يُوجَدِ المنوبُ عنه ثبَت حكمُ النائبِ ، وحكمُ نائبِ الفاعلِ هو حكمُ الفاعلِ تمامًا ، لا يَخْتَلِفُ .

= وكقول الآخرِ :

وما المالُ والأَهْلُونَ إلا وَدَائِعٌ ... ولابدَّ يومًا أن تُرَدَّ الودائعُ

وأما الأسباب المعنوية فكثيرة أيضًا ، ولكنَّ أهمها ثمانية أسباب :

الأول : كون الفاعل معلومًا للمخاطب حتى لا يُحتاج إلى ذكره ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿خُلِقَ الْإِنسَانُ مِنْ عَجَلٍ﴾ . وقوله سبحانه : ﴿وَخُلِقَ الْإِنسَانُ ضَعِيفًا﴾ .

والأصل : وخلَق اللَّهُ الإنسانَ . برفع لفظ الجلالة على الفاعلية ، ونصب « الإنسان » على المفعولية ، فحُذِف الفاعل الذى هو « اللَّه » للعلم به ، فبَقِي الفعلُ مُحتاجًا إلى ما يُسْنَد إليه ، فأُقيم المفعول به مُقام الفاعل فى الإسناد إليه ، فأُعطِى جميع أحكام الفاعل ، فصار مرفوعًا بعد أن كان منصوبًا ، فالتبست صورته بصورة الفاعل ، فاحتيج إلى تمييز أحدهما عن الآخر ، فبقى الفعل مع الفاعل على صيغته الأصلية ، وغُيِّر مع نائبه .

الثانى : كون الفاعل مجهولًا للمتكلم ، فهو لا يستطيع أن يبينه بيانًا واضحًا يُعَيِّنُه ؛ كقولك : سُرِق متاعى . فأنت تقول هذا حين لا تعرف السارق ، ولو ذكرته بوصف عام يفهم من الفعل ، كأن تقول : سَرَق اللِّصُّ متاعى . أو : سَرَق سارقٌ متاعى . لم يَكُنْ فى ذلك فائدة زائدة على ما تذكره من العبارة المحذوف فيها الفاعل .

الثالث : رغبة المتكلم فى الإبهام على السامع ، نحو قولك : تُصُدِّق بألف دينار .

الرابع : رغبة المتكلم فى إظهار تعظيمه للفاعل ، إما بصون اسم الفاعل عن أن يجرى على لسان المتكلم ، وإما بصون اسم الفاعل عن أن يقترن بالمفعول به فى الذكر ، نحو أن تقول : خُلِق الخِنْزِير .

الخامس : رغبة المتكلم فى إظهار تحقير الفاعل بصون لسانه عن أن يجرى بذكره .

السادس : خوف المتكلم على الفاعل ، إذا كان يتوقع أن يناله أحد بمكروه ، نحو : سُرِق المالُ . إذ لو صرَّحنا بالفاعلِ لوَقَع عليه الجزاءُ ، فحُذِف خوفًا عليه .

السابع : خوف المتكلم من الفاعل ، إذا كان جبارًا ينال الناس بأذاه ، نحو : كُسِر الزُّجاجُ . حيث حذَفْنا الفاعلَ ؛ خوفًا من بطشه وشراسته .

الثامن : عمومية الفاعل ، حيث لا يقع الفعل من واحد بعينه ، نحو قوله تعالى : ﴿وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا﴾ .

(١) وهو الفاعل .

قال اللهُ تعالى : ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنسَانَ مِن سُلَالَةٍ مِّن طِينٍ﴾ . الإنسانَ : مفعولٌ به ، ولا نقولُ : نائبُ فاعلٍ ؛ لوجودِ الفاعلِ ، وهو الضميرُ « نا » من « خَلَقْنَا » .

وقال تعالى : ﴿وَخُلِقَ الْإِنسَانُ ضَعِيفًا﴾ .

الإنسانُ : نائبُ فاعلٍ ؛ لعدمِ وجودِ الفاعلِ . ولهذا قال : الذى لم يُذْكَرْ معه فاعلُه .

مثالٌ آخرُ : تقولُ : أَكَلَ زيدٌ الطعامَ .

الطعامَ : مفعولٌ به .

ولكن إذا قلتَ : أُكِلَ الطعامُ . فـ « الطعامُ » نائبُ فاعلٍ ؛ لأنَّنا حذَفْنا الفاعلَ « زيد » .

فصَدَق كلامُ المؤلفِ على هذه الصُّوَرِ وأمثالِها : أنه إذا حُذِف الفاعلُ ، وأُقِيمَ المفعولُ به مُقامَه صار نائبَ فاعلٍ .

* * *

تغييرُ الفعلِ بعدَ حذفِ الفاعلِ

قال المؤلفُ رحمه اللَّهُ تعالى : فإن كان الفعلُ ماضيًا ضُمَّ أوَّلُه ، وكُسِر ما قبلَ آخرِه ، وإن كان مُضارِعًا ضُمَّ أوَّلُه ، وفُتِح ما قبلَ آخرِه(١) .

يعني رحمه اللَّهُ : **أنَّنا إذا أرَدْنا أن نُقِيمَ المفعولَ به مُقامَ الفاعلِ فلا بدَّ من تغييرِ الفعلِ ؛ لئلا يَلْتَبِسَ الفاعلُ بنائبِ الفاعلِ .**

انْظُرْ إلى دقةِ اللغةِ ، لَمَّا حُذِف الفاعلُ ، وأُقِيمَ المفعولُ به مُقامَه صار لابدَّ من أن نُغَيِّرَ الفعلَ ، وكيف التغييرُ ؟

يقولُ المؤلفُ رحمه اللَّهُ تعالى : فإن كان الفعلُ ماضيًا ضُمَّ أوَّلُه ، وكُسِر ما قبلَ آخرِه .

يعني رحمه اللَّهُ : **إذا كان الفعلُ ماضيًا لزِم التغييرُ فى أوَّله ، وما قبلَ آخرِه .**

فى أوَّلِه : يُضَمُّ .

وفيما قبلَ الآخِرِ : **يُكسَرُ ، فيُكْسَرُ ، إن لم يكنْ مكسورًا من قبلُ ، أمَّا إذا كان مكسورًا من قبلُ فالأمرُ واضحٌ ؛ كمثلِ « عَلِمَ » لا يحتاجُ لتغييرِ ما قبلَ الآخِرِ ؛ لأنه مكسورٌ ، فنُغَيِّرُ الأولَ فقط .**

إذن : **الأولُ يُضَمُّ ، وما قبلَ الآخِرِ يُكْسَرُ ، سواءٌ كان مكسورًا من قبلُ ، أم لا(٢) .**

(١) لم يذكر المؤلف رحمه الله الفعل الأمر ؛ لكونه لا يتأتى بناؤه للمفعول ؛ لأنه يلزم ذكر فاعله .

(٢) وهذا التغيير الذى يلحق الفعل الماضى عند بنائه لما لم يُسَمَّ فاعله ، إما أن يكون تحقيقًا ، نحو : ﴿وَخُلِقَ الْإِنسَانُ ضَعِيفًا﴾ .

وإما أن يكون تقديرًا ؛ كـ « بِيعَ الطعامُ » ، والأصل بُيِعَ الطعامُ ، بضم الباء الموحدة ، وكسر الياء المثناة تحت ، فنقلت حركة الياء إلى ما قبلها ، بعد سلب حركتها ، فصار « بِيعَ » بكسر الباء الموحدة ، وسكون الياء التحتية(*) . =

(*) سيأتى إن شاء الله تعالى الكلام على الفعل الثلاثى الأجوف ، مع بيان لغات العرب فيه ، عند بنائه لما لم يُسَمَّ فاعله .

فمثلًا : الفعلُ « ضَرَبَ » إذا أردْنا أن نَبْنِيَه للفاعلِ ، تقولُ : ضَرَبَ .

ولنائبِ الفاعلِ ، تقولُ : ضُرِبَ .

وتقولُ : « عَلِم » للفاعلِ ، « عُلِمَ » لنائبِ الفاعِلِ .

وتقولُ : « أَكَلَ » للفاعِلِ ، « أُكِلَ » لنائبِ الفاعِلِ .

وتقولُ : « رَمَى » للفاعِلِ ، « رُمِى » لنائبِ الفاعِلِ .

وتقولُ : « رَضِيَ » للفاعِلِ ، « رُضِى » لنائبِ الفاعِلِ .

ثم قال المؤلفُ رحمه اللَّهُ : وإن كان مضارعًا ضُمَّ أوَّله ، وفُتِح ما قبلَ آخِره .

فأوَّلُ الفعلِ المضارعِ لابدَّ أن يُضَمَّ ، وما قبلَ آخِرِه ، لابدَّ أن يُفْتَحَ ، فلا بدَّ من الأمرَيْنِ .

مثالُ ذلك : تقولُ : « يَضْرِبُ » للفاعِلِ ، و « يُضْرَبُ » لنائبِ الفاعِلِ .

فـ « يَضْرِبُ » : الأولُ مفتوحٌ ، وما قبلَ الآخِرِ مكسورٌ .

و « يُضْرَبُ » : الأولُ مضمومٌ ، وما قبلَ الآخِرِ مفتوحٌ .

مثالٌ آخرُ : تقولُ : « يَخْشَى » للفاعِلِ ، و « يُخْشَى » لنائبِ الفاعِلِ .

مثالٌ ثالثٌ : تقولُ : « يَرْضَى » للفاعِلِ ، و « يُرْضَى » لنائبِ الفاعلِ ، ويُلاحَظُ أنَّ الضَّادَ مفتوحةٌ في الحالتَيْنِ ، لكنَّ أوَّلَه يُضَمُّ .

مثالٌ رابعٌ : تقولُ : « يُكْرِمُ » للفاعِلِ ، و « يُكْرَمُ » لنائبِ الفاعلِ ، فلابدَّ من الاختلافِ ، ولكن ما الذى اختَلَف فى « يُكْرَمُ » : الأولُ ، أمْ ما قبلَ الآخِرِ ؟

الجوابُ : ما قبلَ الآخِرِ .

الخلاصةُ : صار الآنَ إذا كان هناك نائبُ فاعلٍ ، وجَبَ أن يُغَيَّرَ الفعلُ : إن كان

= وكذلك « شُدَّ الحبلُ » أصله : شُدِدَ ـ بضم الأول ، وكسر ما قبل الآخر ، فأُدْغِمَت الدال فى الدال ، فصار « شُدَّ » .

ماضيًا ضُمَّ أوَّلُه، وكُسِر ما قبلَ آخِرِه، وإن كان مضارعًا ضُمَّ أوَّلُه، وفُتِح ما قبلَ الآخِرِ[١].

* * *

(١) وليُعلَم أن التغيير الذى يلحق الفعل المضارع، عند بنائه لما لم يُسَمَّ فاعلُه، إما أن يكون تحقيقًا، نحو قولك: يُضْرَب زيدٌ.
بضم الأول، وفتح ما قبل الآخر.
وإما أن يكون تقديرًا، نحو: يُبَاعُ الطعامُ. إذ أصلُه: يُبْيَع. بضم أوله، وفتح ما قبل الآخر، فنقلت حركة ما قبل الآخر إلى الساكن قبله، فصار الحرف الثانى مفتوحًا، وما قبل الآخر ساكنًا، وتحركت الياء بحسب الأصل، وانفتح ما قبلها بحسب الآن قلبت ألفًا، فصار «يُبَاع».
وكذلك «يُشَدُّ الحبلُ»، وأصله: يُشْدَدُ الحبل. بدالَيْنِ، فأُدْغِمَت إحداهما فى الأخرى، فصار «يُشَدّ».

أقسامُ نائبِ الفاعلِ

قال المؤلفُ رحمه اللَّهُ تعالى : وهو على قِسْمَيْنِ : ظاهرٍ ، ومُضْمرٍ[١] ؛ فالظاهرُ نحوُ قولِك : ضُرِب زيدٌ ، ويُضْرَبُ زيدٌ ، وأُكْرِمَ عمرٌو ، ويُكْرَم عمرٌو .

والمُضْمَرُ اثنا عشرَ ، نحوَ قولِك : ضُرِبْتُ ، وضُرِبْنا ، وضُرِبْتَ ، وضُرِبْتِ ، وضُرِبْتُما ، وضُرِبْتُم ، وضُرِبْتُنَّ ، وضُرِبَ ، وضُرِبَتْ ، وضُرِبا ، وضُرِبُوا ، وضُرِبْنَ .

قولُه رحمه اللَّهُ : وهو على قِسْمَيْنِ . الضميرُ « هو » يعودُ على نائبِ الفاعلِ .

وقولُه رحمه اللَّهُ : ضُرِب زيدٌ ، ويُضْرَبُ زيدٌ ، وأُكْرِمَ عمرٌو ، ويُكْرَمُ عمرٌو[٢] .

« ضُرِبَ ، وأُكْرِمَ » للماضى ، و « يُضْرَبُ ، ويُكْرَمُ » للمضارعِ ، والمؤلفُ رحمه اللَّهُ هنا لم يُكَرِّرِ الأمثلةَ ، كما كرَّرَها فى بابِ الفاعلِ ، ففى بابِ الفاعلِ جاءَ بالمفردِ ، والمثنى ، وجمعِ السلامةِ[٣] ، وهنا لم يَجِئْ إلا بالمفردِ ؛ وذلك لأنَّ نائبَ الفاعلِ يُنَزَّلُ منزلةَ الفاعلِ ، فما كان مثالًا هناك فلْيَكُنْ مثالًا هنا .

إذن : قولُ المؤلفِ رحمه اللَّهُ : ضُرِبَ زيدٌ . نجْعَلُه مُثَنًّى ، فنقولُ : ضُرِبَ الزيدانِ . ونجْعَلُه جمعَ مذكرٍ سالمًا ، فنقولُ : ضُرِبَ الزيدونَ . ونجْعَلُه من الأسماءِ الخمسةِ ،

---

(١) فنائب الفاعل ينقسم - كما ينقسم الفاعل - إلى ظاهر ومضمر ، والمضمر إلى متصل ومنفصل .

(٢) هذه أربعة أمثلة ذكرها المؤلف رحمه اللَّه على نائب الفاعل الظاهر .
المثال الأول : « ضُرِب زيد » مثال للماضى المجرد من الزيادة .
والمثال الثانى : « يُضْرَب زيد » مثال للمضارع المجرد من الزيادة .
والمثال الثالث : « أُكْرِمَ عمرٌو » ، والمثال الرابع : « يُكْرَم عمرٌو » .
مثال لنائب الفاعل مع المزيد فى الماضى والمضارع .
والمراد بالمجرد ما كان وزنه على وزن « فُعِل » كـ « ضُرِب » ، فيقال : الضاد فاء الكلمة ، والراء عين الكلمة ، والباء لام الكلمة ؛ لأنها فى مقابلة الفاء والعين واللام فى « فُعِل » .
والمراد بالمزيد ما كان فيه زيادة عن هذه الأحرف الثلاثة ، نحو « أكرم » ، فإنه على وزن « أفعل » ، فيقال : الهمزة زائدة لزيادتها على الأحرف الثلاثة ، والكاف فاء الكلمة ، والراء عين الكلمة ، والميم لام الكلمة .

(٣) أى : جمع المذكر السالم ، وجمع المؤنث السالم .

فنقولُ : ضُرِبَ أخوك .

إذن : ما صَحَّ مثالًا للفاعلِ صحَّ مثالًا لنائبِ الفاعلِ .

وقولُه رحمه اللَّهُ : والـمُضْمَرُ اثنا عشَرَ ، نحوُ قولِك ، ضُرِبْتُ ، وضُرِبْنا ، وضُرِبْتَ ، وضُرِبْتِ ، وضُرِبْتُما ، وضُرِبْتُمْ ، وضُرِبْتُنَّ ، وضُرِبَ ، وضُرِبَتْ ، وضُرِبَا ، وضُرِبُوا ، وضُرِبْنَ .

إذن : المُضْمَراتُ هنا هي المُضْمَراتُ في الفاعلِ ، إلا أنه اختلَفَ بِناءُ الفعلِ[1] .

قولُه رحمه اللَّهُ : ضُرِبْتُ[2] . « ضُرِب » : فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ للمجهولِ ، وإن شئتَ فقُلْ كما قال المؤلفُ رحِمه اللَّهُ : مبنيٌّ لِمَا لم يُسَمَّ فاعلُه .

وقولُنا : ما لم يُسَمَّ فاعلُه . أدَقُّ من قولِنا : مجهولٌ . لأنه قد يكونُ الفاعلُ معلومًا ، لكن لم يُسَمَّ ، فقولُه تعالى : ﴿خُلِقَ الْإِنسَانُ﴾ الفاعلُ معلومٌ ، وهو « اللَّهُ » ، لكننا لم نُسَمِّه ، ولهذا كان تعبيرُ المؤلفِ بقولِه : بابُ المفعولِ الذي لم يُسَمَّ فاعلُه . أحسنَ من قولِنا : المبنيُّ للمجهولِ .

إذن : نقولُ : ضُرِبَ : فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ لِمَا لم يُسَمَّ فاعلُه ، وبُنِي على السكونِ ؛ لاتِّصالِه بضميرِ الرفعِ المتحرِّكِ ، والتاءُ : نائبُ فاعلٍ ضميرٌ مبنيٌّ على الضمِّ ، في محلِّ رفعٍ ؛ لأنَّ نائبَ الفاعلِ يقومُ مَقامَ الفاعلِ .

وقولُ المؤلفِ رحِمه اللَّهُ : ضُرِبْتُمَا[3] . « ضُرِبَ » : فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ لِمَا لم يُسَمَّ فاعلُه ، وبُنِي على السكونِ ؛ لاتصالِه بضميرِ الرفعِ المتحرِّكِ ، والتاءُ : نائبُ فاعلٍ ضميرٌ

---

(١) وهذا قد سبق الإشارة إليه ، في الكلام على تغيير الفعل بعد حذف الفاعل .

(٢) بضم الضاد ، وكسر الراء ، وضم التاء للمتكلم .

(٣) بضم الضاد ، وكسر الراء ، وضم التاء للمثنى المخاطب مطلقًا .

لم يتكلم الشارح رحمه اللَّه على قول المؤلف رحمه اللَّه : « ضُرِبْنا » - بضم الضاد ، وكسر الراء للمتكلم ومعه غيره ، أو المعظِّم نفسه - و « ضُرِبْتَ » بضم الضاد ، وكسر الراء ، وفتح التاء للمخاطب المذكر - و« ضُرِبْتِ » - بضم الضاد ، وكسر الراء ، والتاء للمخاطبة المؤنثة - إما سهوًا ، وإما لأن إعراب هذه =

مبنيٌّ على الضمِّ، في مَحَلِّ رفعٍ، والميمُ والألفُ علامةُ التثنيةِ.

وقولُه رحمه اللَّهُ: ضُرِبْتُنَّ[١]. «ضُرِبَ»: فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ لِمَا لم يُسَمَّ فاعلُه،

= الضمائر الاثني عشر، مع الفعل «ضرب» قد مَرّ في باب الفاعل، فلا تثريب على الشارح رحمه اللَّه أن ترك الكلام على شيء منها.

ثم إنه رحمه اللَّه قد قام في هذا الباب «باب المفعول الذي لم يسم فاعله» بإعراب ما به يفهم إعراب هذه الضمائر مع فعلها.

وإعراب هذه الأمثلة الثلاثة التي ترك الشارح رحمه اللَّه ذكرها، كالآتي:

ضُرِبْنا: ضرب: فعل ماض مبني للمجهول، مبني على السكون؛ لاتصاله بضمير الرفع المتحرك «نا».

ونا: ضمير المتكلم ومعه غيره، أو المعظم نفسه، نائب فاعل، مبني على السكون في محل رفع.

ضُرِبْتَ: ضرب: فعل ماضٍ مبني لما لم يسم فاعله، والتاء ضمير المخاطب نائب الفاعل، مبني على الفتح في محل رفع.

ضُرِبْتِ: ضرب: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء ضمير المخاطبة المؤنثة، نائب فاعل مبني على الكسر في محل رفع.

(١) لم يذكر الشارح رحمه اللَّه «ضُرِبْتُمْ» بضم الضاد، وكسر الراء، وضم التاء، وإعرابه هكذا:

ضرب: فعل ماضٍ مبني لما لم يسم فاعله، والتاء ضمير المخاطِبِينَ المذكرين، نائب فاعل، مبني على الضم، في محل رفع، والميم علامة الجمع.

والحاصل أن التاء في الجميع نائب الفاعل، وما اتصل بها حروف دالة على المعنى المراد؛ من تثنية وجمع وتذكير وتأنيث.

وضَمُّوا التاء مع المتكلم؛ لأن الضم من الشَّفَتين، ويحتاج في النطق لتحريك عضوين، فكان أقوى مما بعده، وأُعْطِي للمتكلم؛ طلبًا للتناسب.

وفتحوها مع المخاطب المذكر؛ لأن الفتح من أقصى الحَنَك، فكان ضعيفًا عن الضم، فأعطي للمخاطب لضعفه عن المتكلم.

وكسروها مع المخاطبة المؤنثة؛ لكون الكسر من وسط الحَنَك، فكان بين المَخْرَجَيْن، فأعطي للمؤنثة المخاطبة؛ جَبْرًا لما فاتها من القوة، وهذه الأقسام السبعة للحاضر؛ متكلِّمًا كان أو مخاطبًا.

والتاء المتحرِّكة التي للمتكلم هي الأصل، وتبنى على الضم؛ مثل «صدَقْتُ»، وفروعها الخمسة هي: صدَقْتَ؛ للمخاطب المذكر. صدَقْتِ؛ للمخاطَبة. صدَقْتُما؛ للمثنى المخاطب؛ مذكرًا أو مؤنثًا: صدقْتُم؛ لخطاب جمع الذكور. صدَقْتُنَّ، لخطاب جمع الإناث.

وقد تقدم ذكر تاء الفاعل بفروعها في باب الفاعل، فارجع إليه، واللَّه ينفعك.

وقد ذكر الأستاذ عباس بن حسن رحمه اللَّه في كتابه «النحو الوافي» ١/٢٣٨ أن هناك حالة =

وبُنِى على السكونِ ؛ لاتصالِه بضميرِ الرفعِ المتحرِّكِ ، والتاءُ : نائبُ فاعلٍ ، ضميرٌ مبنىٌّ على الضمِّ ، فى محلِّ رفعٍ ، والنونُ علامةُ جمعِ النسوةِ .

وقولُه رحمه اللَّهُ : ضُرِبَ[1] . فعلٌ ماضٍ مبنىٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه ، ونائبُ الفاعلِ ضميرٌ مستتِرٌ جوازًا ؛ لأنَّ تقديرَه « هو » ، والذى تقديرُه « هو » يكونُ جوازًا[2] .

= يجب فيها بناء تاء المخاطبة على الفتح دائمًا ، ليس هذا مقام ذكرها ؛ حرصًا على عدم الإطالة .

(١) بضم الضاد ، وكسر الراء ، وفتح الباء للمذكر الغائب ، وهذا هو بداية أمثلة الغائب .

(٢) كلام الشارح رحمه اللَّه هنا كلام مجمل ؛ لأنه أحيانًا قد يكون الضمير المستتر تقديره « هو » ، ومع ذلك يكون مستترًا وجوبًا ، وليس جوازًا .

ولذلك نقول : إن الكلام على استتار الضمير مطلقًا جوازًا كان أو وجوبًا ، يحتاج إلى تفصيل ، وذاكم هو تفصيل الكلام عليه

اعْلَم أولًا - رحمك اللَّه - أن الضمير عمومًا ينقسم إلى بارز ومستتر ، والضمير المستتر ينقسم إلى ضمير مستتر وجوبًا ، وضمير مستتر جوازًا ؛ ولكل واحد من هذين القسمين مواضع ذكرها النحاة :

أولًا : مواضع الاستتار وجوبًا :

١- فعل الأمر للواحد المخاطَب المذكَّر ، ففاعله ضمير مستتر وجوبًا ، تقديره : أنت . ومثال ذلك : افْعَل ، اقْتُل ، اضْرِبْ . وهكذا .

فإن كان الأمر لواحدة ، أو الاثنين ، أو لجماعة ، برز الضمير ، نحو : اضْرِبِى ، اضْرِبا ، اضْرِبُوا ، اضْرِبْنَ .

٢- الفعل المضارع الذى فى أوله همزة ، ففاعله ضمير مستتر وجوبًا ، تقديره : « أنا » ، ومثاله : أَفْعَلُ ، أَضْرِبُ ، أَشْرَبُ .

٣- الفعل المضارع المبدوء بالنون ، فكلُّ فعل مضارع مبدوء بالنون فإن فاعله يكون ضميرًا مستترًا وجوبًا ، تقديره : « نحن » ، ومثاله : نَفْعَلُ ، نَضْرِبُ ، نَشْرَبُ .

٤- الفعل المضارع المبدوء بتاء الخطاب للواحد ، ففاعله ضمير مستتر وجوبًا ، تقديره : « أنت » ، ومثاله : تَشْكُرُ ربَّك ، وتَحْمَدُ خالقَك وتَتَّبِعُ نبيَّك .

٥- مرفوع أفعل التفضيل ، نحو : هم أحسنُ اجتهادًا .

٦- فاعل أفعال الاستثناء الماضية « خَلا - عَدَا - حاشا » ، ففى هذه الأفعال ضمير مستتر وجوبًا ، تقديره : « هو » .

ومثال ذلك : أَلاَ كلُّ شيءٍ ما خَلاَ اللَّهَ باطلُ . ففاعل « خَلاَ » ضمير مستتر وجوبًا ، تقديره : « هو » .

٧- مع فعل التعجب الذى على وزن « أفعل » ، نحوَ : ما أَحْسَنَ السماءَ . ففاعل فعل التعجب « أحسن » ضمير مستتر وجوبًا ، تقديره « هو » .

٨- مع اسم الفعل المضارع والأمر ، نحو : صَهْ ، أُفٍّ ، نَزَالِ . =

وقوله رحمه اللَّهُ: ضُرِبَا[1]. «ضُرِبَ»: فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ لِمَا لم يُسَمَّ فاعلُه، والألفُ نائبُ فاعلٍ، ضميرٌ مبنيٌّ على السكونِ في محلِّ رفعٍ.

وهنا بَقِي على المؤلفِ مثالٌ ثانٍ، وهو «ضُرِبَتَا»[2]، مثلَما قُلْنا في الفاعلِ «ضَرَبَتَا»[3]. فالمؤلفُ رحِمه اللَّهُ أسقَطَه، ولهذا ينبغي أن نَجْعَلَ الضمائرَ ثلاثةَ عشَرَ[4].

وإعرابُ «ضُرِبَتَا»: «ضُرِب»: فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه، والتاءُ للتأنيثِ[5]، والألفُ: ضميرٌ مُتَّصِلٌ مبنيٌّ على السكونِ، في محلِّ رفعٍ، نائبُ فاعلٍ.

= ثانيا: مواضع الاستتار جوازًا:
يرِدُ الضمير المستتر جوازًا في غير مواضع وجوب الاستتار، ومنها:
١ - مع فعل الغائب، أو الغائبة، نحو: الشمس طلعت، والضَّوْء انْتَشر؛ أي: طَلَعَت هي، وانْتَشر هو.
٢ - مع الأوصاف، نحو: اسم الفاعل والمفعول والصفة المُشَبَّهة، مثل: الرجلُ قائمٌ؛ أي: هو.
٣ - مع اسم الفعل الماضي، نحو: شَتَّانَ، سُرْعانَ.
ويمكن تلخيص حالات استتار الضمير وجوبًا، فنقول: إذا كان تقدير الضمير المستتر بـ «أنا - نحن - أنت» فإن الاستتار يكون واجبًا، أما إذا كان تقديره بـ «هو»، و «هي» فإنه يغلب أن يكون الاستتار جائزًا.
وقلنا هنا: «يغلب». لأنه - كما قد تبين - قد يكون الضمير المستتر تقديره «هو»، ويكون الاستتار وجوبًا، كما في مرفوع أفعل التعجب، ومرفوع أفعال الاستثناء، «خلا - عدا - حاشا»، ومرفوع أفعل التفضيل. واللَّه أعلم.
وإذا أردت مزيد بحث فارجع إلى تعليقنا على شرح الألفية لفضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمه اللَّه ٢/٢٦١-٢٦٦ يسَّر اللَّه طبعه.

(١) بضم الضاد، وكسر الراء، للمثنى الغائب المذكر.
(٢) بضم الضاد، وكسر الراء، وهو مثال ضمير المثنى الغائب المؤنث.
(٣) تقدم.
(٤) وما قيل هنا يقال في الفاعل أيضًا؛ أي: تجعل الضمائر ثلاثة عشر في البابين جميعًا؛ باب الفاعل، وباب المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعله.
والملاحظ أن المؤلف رحمه اللَّه جعل للمثنى بنوعَيْه ضميرًا واحدًا، وهذا هو الذي مشى عليه الشيخ محمد محيي الدين رحمه اللَّه، كما تقدم.
(٥) وحُرِّكت بالفتح؛ لمناسبة الألف.

وقولُه رحمه اللَّهُ : ضُرِبُوا[١] . ضُرِب : فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه ، وبُنِي على الضمِّ ؛ لاتصالِه بواوِ الجماعةِ .

والواوُ : نائبُ فاعلٍ ، ضميرٌ مبنيٌّ على السكونِ في محلِّ رفعٍ[٢] .

وقولُه رحمه اللَّهُ : ضُرِبْنَ[٣] . ضُرِب : فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه ، وبُنِي على السكونِ ؛ لاتصالِه بضميرِ الرفعِ المتحرِّكِ[٤] ، والنونُ : نائبُ فاعلٍ ، ضميرٌ مبنيٌّ على الفتحِ ، في محلِّ رفعٍ[٥] .

---

(١) بضم الضاد ، وكسر الراء ، لجمع الغائبين المذكرين .
(٢) أما الألف التي بعد الواو ، فهي زائدة ، فرقًا بين واو الجمع ، وواو المفرد ، في نحو : زيد يدعو ، ويغزو ، والزيدون لن يدعوا ، ولن يغزوا ؛ لأن صورة الفعل فيهما واحدة ، ففرقوا بين الواوين بوجود الألف بعد واو الجمع ، وإسقاطها بعد واو المفرد ، وقيل غير ذلك .
(٣) بضم الضاد ، وكسر الراء ، لجمع النسوة الغائبات .
(٤) وهو نون النسوة .
(٥) هذا كله نائب الفاعل المضمر المتصل ، وأما المنفصل ، وهو ما وقع بعد « إلا » ، فتقول فيه : ما ضُرِب إلا أنا . للمتكلم ، وإعرابه : ما : نافية ، وضرب : فعل ماضٍ مبني للمجهول ، وإلا : أداة حصر ، وأنا : ضمير منفصل ، نائب فاعل ، مبني على السكون ، في محل رفع .
وما ضُرِبَ إلا نحن . للمتكلم المعظِّم نفسه ، أو معه غيره ، وإعرابه كما في الذي قبله ، و « نحن » فيه : ضمير منفصل ، نائب الفاعل ، مبني على الضم ، في محل رفع .
وما ضُرِب إلا أنتَ . بفتح التاء للمخاطَب المذكر ، وإعرابه كالأول ، و « أَنْ » من « أنتَ » : ضمير منفصل ، نائب الفاعل ، مبني على السكون ، في محل رفع ، والتاء حرف خطاب ، لا موضع لها من الإعراب .
وما ضُرِب إلا أنتِ . بكسر التاء للمخاطبة المؤنثة ، فـ « أَنْ » ضمير منفصل ، نائب الفاعل ، مبني على السكون ، في محل رفع ، والتاء حرف خطاب .
وما ضُرِبَ إلا أنتما . بضم الضاد ، وكسر الراء للمثنى المخاطب ، مطلقًا مذكَّرًا ، أو مؤنثًا ، فـ « أَنْ » من « أنتما » : ضمير منفصل نائب الفاعل ، مبني على السكون ، في محل رفع ، والتاء حرف خطاب ، والميم حرف عماد ، والألف حرف دال على التثنية .
وما ضُرِبَ إلا أنتُم . لجمع الذكور المخاطَبين ، فـ « أَنْ » من « أنتم » ضمير منفصل ، نائب الفاعل ، مبني على السكون ، في محل رفع ، والتاء حرف خطاب ، والميم علامة جمع الذكور .
وما ضُرِبَ إلا أنتُنَّ . لجمع الإناث المخاطبات ، فـ « أَنْ » من « أنتُنَّ » : ضمير منفصل ، نائب الفاعل ، =

والخلاصةُ : أنَّ نائبَ الفاعلِ حكمُه حكمُ الفاعلِ تمامًا ؛ لأنه نائبُه ، والنائبُ يقومُ مقامَ المُسْتَنِيبِ ، ولكن يَخْتَلِفُ بأنَّ الفعلَ معَه يَتَغَيَّرُ من أجلِ أن نَعْرِفَ الفرقَ بينَ الفاعلِ ، ونائبِ الفاعلِ .

• بناءُ الفعلِ الثلاثيِّ المعتلِّ العَيْنِ لِمَا لم يُسَمَّ فاعلُه :

وذلك نحوُ : « قال ، قام ، باع » . هذه الأفعالُ ، قيل : أصلُها : « قُولَ ، قُومَ ، بُوعَ » ، ثم صار فيها علةٌ تصريفيةٌ ، والقاعدةُ أنَّ الثلاثيَّ ، الذى عَيْنُه معلولةٌ ، يُجْعَلُ على وزنِ الفعلِ ؛ يعنى : فنقولُ فى « قال » : قِيلَ ، وفى « باع » : بِيعَ ، وفى « قام » : قِيمَ . وهكذا .

ويجوزُ أن نَبْنِيَها على الأصلِ ، ونَضُمَّ أولَ الفعلِ ، ويُقْلَبَ ما بعدَ الضمِّ واوًا ، فنقولَ : قُولَ ، قُومَ ، بُوعَ .

ومنه قولُ الشاعرِ :

لَيتَ وهل يَنْفَعُ شيئًا لَيتُ ... ليتَ شبابًا بُوعَ فاشْتَرَيْتُ[1] .

= مبنى على السكون ، فى محل رفع ، والتاء : حرف خطاب ، لا موضع لها من الإعراب ، والنون علامة جمع النسوة . وهذه هى أمثلة الحاضر .

وتقول فى الغائب :

ما ضُرِب إلا هو . للمفرد المذكر ، وإعرابه : ما نافية ، وضُرِب : فعل ماض مبنى للمجهول ، وإلاَّ : أداة حصر ، وهو : ضمير منفصل نائب الفاعل ، مبنى على الفتح ، فى محل رفع .

وما ضُرِب إلا هى : للمؤنثة الغائبة ، فـ « هى » ضمير منفصل ، نائب الفاعل مبنى على الفتح ، فى محل رفع .

وما ضُرِب إلا هما : للمثنى الغائب مطلقًا ، فـ « هما » : ضمير منفصل ، نائب الفاعل ، مبنى على السكون ، فى محل رفع .

وما ضُرِب إلا هم . لجمع الذكور الغائبين ، فـ « هم » ضمير منفصل ، نائب الفاعل ، مبنى على السكون ، فى محل رفع .

وما ضُرِب إلا هُنَّ . لجمع الإناث الغائبات ، فـ « هُنَّ » ضمير منفصل ، نائب الفاعل مبنى على السكون ، فى محل رفع .

(١) نسبه الشيخ محمد محيى الدين فى تحقيقه لـ « أوضح المسالك » لرؤبة بن العجّاج ، وانظر أوضح =

أراد أن يقولَ : بِيعَ ، لكنَّ هذه لغتُه[1] .

فائدةٌ : قد ينوبُ عن الفاعلِ غيرُ المفعولِ به ، ينوبُ عنه المصدرُ ، قال ابنُ مالكٍ رحمه اللَّهُ في الألفيةِ :

وقابِلٌ من ظرفٍ أوْ مِن مَصْدَرِ أَوْ حَرْفِ جَرٍّ بنِيابَةٍ حَرِى[2] .

أمثلةٌ على إعرابِ نائبِ الفاعلِ ، مع فعلِه :

المثالُ الأولُ : سُرِقَ المَتَاعُ .

سُرِقَ : فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه ، وهو مبنيٌّ على الفتحِ .

المتاعُ : نائبُ فاعلٍ ، مرفوعٌ بالضمةِ الظاهرةِ .

= المسالك ٢/ ١٣٨، الشاهد رقم (٢٣١) ، وقد أنشده ابن عقيل رحمه الله في باب نائب الفاعل ١/ ٣٩٩، الشاهد رقم (١٥٥) .

والشاهد في هذا البيت : قوله : بُوعَ . فإنه فعل ثلاثي معتل العين ، فلما بناه للمجهول أخلص ضم فائه .

(١) قال ابن عقيل رحمه الله في شرح الألفية ١/ ٣٩٨: إذا كان الفعل المبني للمفعول ثلاثيًا معتلَّ العين سُمِع في فائه ثلاثة أوجه :

١- إخلاص الكسر ، نحو : قِيلَ ، وبِيعَ ، ومنه قولُه :

حِيكَتْ على نِيرَيْنِ إذ تُحَاكُ تَخْتَبِطُ الشَّوْكَ ولا تُشَاكُ

٢- وإخلاص الضم ، نحو : قُولَ ، وبُوعَ ، ومنه قولُه :

لَيْتَ وهل يَنْفَعُ شيئًا لَيْتُ لَيتَ شَبابًا بُوعَ فاشْتَرَيْتُ

وهي لغة بني دُبَيْرٍ ، وبني فَقْعَسٍ ، وهما من فصحاء بني أسد(*) .

٣- والإشمام ، وهو الإتيان بالفاء بحركة بين الضم والكسر ؛ ولا يظهر ذلك إلا في اللفظ ، ولا يظهر في الخط ، وقد قرئ في السبعة قوله تعالى : ﴿وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءُ﴾ . بالإشمام في « قِيلَ ، وغِيضَ » . أهـ .

(٢) الألفية ، باب النائب عن الفاعل ، البيت رقم (٢٥٠) .

وحَرِى : بتخفيف الياء للضرورة ، صفة مُشَبَّهة ، بمعنى « حَقِيق » ، مرفوع بالخبرية عن « قابل » .

وتقدير البيت : وقابِلٌ من ظرفٍ ، أو من مصدرٍ ، أو من حرف جرٍّ ومجرورِه ، حَرِيٌّ بنيابة عن الفاعل .

(*) نسب الشيخ محمد محيي الدين رحمه الله أيضًا هذه اللغة في تحقيقه لأوضح المسالك ٢/١٣٩، حاشية ، إلى بعض بني تَميم ، وضَبَّة ، قال : وحُكِيت عن هُذَيْل .

المثالُ الثاني : ضُرِبْتُ .

ضُرِبَ : فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه ، مبنيٌّ على السكونِ ؛ لاتِّصالِه بضميرِ الرفعِ المتحرِّكِ .

والتاءُ : نائبُ فاعلٍ ، مبنيٌّ على الضمِّ في محلِّ رفعٍ .

المثالُ الثالثُ : ضُرِبا .

ضُرِبَ : فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه ، مبنيٌّ على الفتحِ ، ولا نُعَلِّلُ ذلك ؛ لأنه على الأصلِ[1] .

والألفُ : ضميرٌ مُتَّصِلٌ نائبُ فاعلٍ ، مبنيٌّ على السكونِ ، في محلِّ رفعٍ .

المثالُ الرابعُ : قُطِعَ السَّارِقُ .

قُطِعَ : فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه .

السارقُ : نائبُ فاعلٍ مرفوعٌ بالضمةِ الظاهرةِ .

وهل يجوزُ أن يقولَ قائلٌ : قُطِعَ السارقَ[2] ؟

الجوابُ : لا يجوزُ ؛ لأنَّ نائبَ الفاعلِ حكمُه حكمُ الفاعلِ[3] .

المثالُ الخامس : أُكِلَ الطَّعامُ .

أُكِلَ : فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه .

الطعامُ : نائبُ فاعلٍ مرفوعٌ بالضمةِ الظاهرةِ على آخِرِه .

المثالُ السادسُ : أُكْرِمَ الطالبانِ .

---

(١) كان الشارح رحمه الله إذا كان الفعل الماضي مبنيًّا على السكون أو الضم يذكر سبب بنائه ، وهنا لمَّا كان مبنيًّا على الفتح لم يذكر علة بنائه عليها ؛ لأنه الأصل ، والأصل لا يُسْأَل عن علته على أن بعض المُعْرِبين يُعلِّل ذلك ، فيقول : لأنه لم يتصل به ضمير رفع متحرك ، ولا واو جماعة .

(٢) بالنصب .

(٣) أي : أنَّ حكمه الرفعُ ، كالفاعل تمامًا ، والاثنان كما تقدم في أول هذا الباب من مرفوعات الأسماء .

أُكْرِمَ : فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتحِ ، وهو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه .

الطالبانِ : نائبُ فاعلٍ مرفوعٌ ، وعلامةُ رفعِه الألفُ ؛ لأنه مثنًّى ، والنونُ عِوَضٌ عن التنوينِ فى الاسمِ المفردِ .

ولا يجوزُ أن نقولَ : أُكْرِمَ الطالبَيْنِ . لما تقَدَّم فى المثالِ الرابعِ .

* * *

باب المبتدأ والخبر

بابُ: المبتدأ والخبر[1]

قال المؤلفُ رحمه اللهُ تعالى: المبتدأُ هو الاسمُ المرفوعُ العارى عن العواملِ اللفظيةِ، والخبرُ هو الاسمُ المرفوعُ المُسْنَدُ إليه، نحوَ قولِك: زيدٌ قائمٌ، والزيدانِ قائمانِ، والزيدون قائمونَ، والمبتدأُ قسمانِ: ظاهرٌ، ومُضمرٌ، فالظاهرُ ما تقدَّم ذِكْرُه، والمُضْمَرُ اثنا عشرَ، وهى: أنا، ونحنُ، وأنتَ، وأنتِ، وأنتما، وأنتم، وأنتنَّ، وهو، وهى، وهما، وهم، وهُنَّ، نحوَ قولِك: أنا قائمٌ، ونحنُ قائمون، وما أشْبَهَ ذلك، والخبرُ قسمان: مفردٌ، وغيرُ مفردٍ، فالمفردُ نحوُ: زيدٌ قائمٌ، وغيرُ المفردِ أربعةُ أشياءَ: الجارُّ والمجرورُ، والظرفُ، والفعلُ مع فاعلِه، والمبتدأُ مع خبرِه، نحوَ قولِك: زيدٌ فى الدارِ، وزيدٌ عندَك، وزيدٌ قامَ أبوه، وزيدٌ جاريتُه ذاهبةٌ.

قولُه رحمه اللهُ: بابُ المبتدإِ والخبرِ. **المبتدأُ والخبرُ، هما الثالثُ والرابعُ من**

---

(١) جمع المؤلف رحمه الله بين المبتدأ والخبر فى باب واحد؛ لتلازمهما غالبًا، وفى إعراب «باب» ما تقدم، و «باب» مضاف، والمبتدأ: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، إن قُرِئَ بالهمزة، وكسرة مقدرة على الألف، إن قُرِئَ بالألف، والخبر: معطوف على المبتدأ، والمعطوف على المجرور مجرور.

ويتعلق بهذه الجملة شيئان:

أولهما: قولُه: باب المبتدأ والخبر. حيث جعله بعد الفاعل ونائبه، وجمهور النحاة يُقَدِّمون «باب المبتدأ والخبر» على جميع المرفوعات لعلتين:

الأولى: كونه مرفوعًا أصالةً دون سَبْق عامل لفظيّ، خلافًا لغيره؛ إذ الفاعل ونائب الفاعل سُبِقا بعامل لفظى، وهو الفعل.

والثانية: أصالة المبتدأ فى باب الرفع؛ إذ هو الأصل فى المرفوعات.

قاله سيبويه فى الكتاب.

والثانى: يتعلق بتعريف لُغَوى لكلمتى المبتدأ والخبر.

فأما كلمة «المبتدأ» فمشتقة من الابتداء، تقول: ابتدأْتُ الشىء؛ أى: دون معالجة سابقة – معالجة بمعنى مفاعلة – للشىء. قاله الأزهرى فى «التهذيب».

وأما كلمة «الخبر» فمشتقة من الإخبار، من مادة «خَبَرَ»، ولها معانٍ، ومنها: الإنباء، فتقول: أخْبَرْتُ فلانًا بما فى نفسى، إذا أنْبأته به.

مرفوعاتِ الأسماءِ ؛ لأنَّ الأولَ الفاعلُ ، والثانىَ نائبُ الفاعلِ ، فالثالثُ والرابعُ هما المبتدأُ والخبرُ .

ومثالُهما : اللَّهُ ربُّنا ، محمدٌ نبيُّنا . وهذا مثالُ ابنِ هشامٍ رحِمه اللَّهُ فى شرحِ القَطْرِ(١) .

فقولُه : اللَّهُ ربُّنا . هذا معنى . لا إلهَ إلا اللَّهُ ، وقولُه : محمدٌ نَبِيُّنا . هذا معنى : محمدٌ رسولُ اللَّهِ .

أمَّا ابنُ مالكٍ فمثالُه : اللَّهُ برٌّ والأَيَادِى شاهِدَةْ(٢) .

فاللَّهُ برٌّ ، والدليلُ على أنه برٌّ ، كثيرُ الخيراتِ والجُودِ هى الأَيَادِى ، وهى النِّعَمُ الكثيرةُ التى لا تُحْصَى .

والمبتدأُ يقولُ المؤلِّفُ رحِمه اللَّهُ فى تعريفِه : هو الاسمُ المرفوعُ العارِى عن العواملِ اللفظيةِ .

قولُه رحِمه اللَّهُ : الاسمُ . خرَج به الفعلُ والحرفُ ، فلا يمكنُ أن يكونا مبتدأً(٣) .

---

(١) شرح قطر الندى ص ١١٤ .
قال ابن هشام رحمه اللَّه : بابٌ : المبتدأُ والخبرُ مرفوعانِ ، كـ « اللَّهُ ربُّنا » ، و « محمدٌ نَبِيُّنا » . اهـ

(٢) الألفية ، باب الابتداء ، البيت رقم (١١٨) .
قال ابن مالك رحمه اللَّه :

والخَبَرُ الجُزْءُ المُتِمُّ الفائِدَهْ ... كاللَّهُ بَرٌّ والأَيَادِى شَاهِدَهْ

« والأيادى » جمعُ « أَيْدٍ » ، و « الأَيْدى » جمعُ « يَدٍ » ، فهى جمعُ الجمعِ ، وهى هنا بمعنى النعم ، كما ذكر الشارح رحمه اللَّه .

(٣) أى : باعتبار معناهما ، أمّا باعتبار لفظهما فيقع كل منهما مبتدأً ؛ لأنهما يصيران حينئذ اسمين .
فمثال الفعل الواقع مبتدأً : قولهم : ضَرَبَ فعلٌ ماضٍ ، ويَضْرِبُ فعلٌ مضارعٌ ، واضْرِبْ فعلُ أمرٍ .
وإعراب الأول :
ضَرَبَ : مبتدأٌ مبنىٌّ على الفتحِ ، فى محلِّ رفعٍ .
فعلٌ : خبرُ المبتدإِ ، مرفوعٌ بالمبتدإِ .
ماضٍ : صفةٌ لـ « فِعْلٌ » ، وصفةُ المرفوعِ مرفوعٌ ، وعلامةُ رفعِه ضمةٌ مقدرةٌ على الياءِ المحذوفةِ =

وقولُه : المرفوعُ : خرَج به المنصوبُ والمجرورُ ، فلا يكونانِ مبتدأً[1] ، ولا تقولُ :

= لالتقاءِ الساكنين .

وإعراب الثانى :

يَضْرِبُ : مبتدأٌ مبنىٌّ على الضمِّ ، فى محلِّ رفعٍ . فعلٌ : خبرُ المبتدإِ .

مضارعٌ : صفةٌ لـ « فِعْلٌ » ، وصفةُ المرفوعِ مرفوعٌ ، وعلامةُ رفعِه ضمةٌ ظاهرةٌ فى آخرِه .

وإعرابُ الثالث :

اضْرِبْ : مبتدأٌ مبنىٌّ على السكون فى محلِّ رفعٍ .

فعلُ : خبرُ المبتدإِ مرفوعٌ بالضمةِ ، و « فعل » مضافٌ ، و « أمرٍ » . مضافٌ إليه مجرورٌ بالكسرةِ الظاهرةِ .

ومثالُ الحرف الواقع مبتدأً : قولهم : مِنْ حرفُ جرٍّ ، وهَلْ حرفُ استفهامٍ .

وإعرابُ الأولِ :

مِنْ : مبتدأٌ مبنىٌّ على السكونِ فى مَحَلِّ رفعٍ .

وحرفُ : خبرُ المبتدإِ مرفوعٌ بالضمةِ ، و « حرفُ » مضاف ، و « جرٍّ » : مضافٌ إليه مجرورٌ بالكسرةِ الظاهرةِ .

وإعرابُ الثانى :

هل : مبتدأٌ مبنىٌّ على السكونِ ، فى محلِّ رفعٍ .

حرفُ : خبرُ المبتدإِ مرفوعٌ بالضمة ، و « حرف » : مضاف ، و « استفهام » مضافٌ إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

وبهذا يتبين لك أن كُلًّا من الفعل والحرف باعتبار لفظهما قد يقعان مبتدأ ؛ وذلك لأنَّ كلاًّ منها يُؤَوَّل بقولك : هذه الكلمة فعل ماضٍ ، أو : هذه الكلمة حرف جر . وهكذا ، فيصْبح كل واحد منهما اسمًا .

ومما يدل لذلك أيضًا أننا أسْنَدْنا إليهما ؛ لأن الإسناد معناه إذا أخْبَرْتَ عن الشيء بشيء ، فهو مُسْنَدٌ إليه .

• ويَدْخُل فى قوله رحمه الله : الاسم . الصريحُ ، نحو : زيد قائمٌ .

وإعرابه : زيد : مبتدأ مرفوع بالضمة ، وقائم : خبره مرفوع بالمبتدأ .

والمُؤَوَّل بالصريح ، نحو قوله تعالى : ﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ .

وإعرابه :

وأن : الواو للاستئناف ، و « أن » : حرف مصدرى ونصب .

تصوموا : فعل مضارع منصوب بـ « أن » ، وعلامةُ نصبه حذف النون ، والواو فاعل ، و « أن » وما بعدها فى تأويل مصدرٍ ؛ مبتدأٌ . خير : خبر مرفوع بالضمة الظاهرة .

لكم : جار ومجرور متعلق بـ « خير » ، والميم علامة الجمع ، والتقدير : وصومُكم خيرٌ لكم .

(١) يُقَيَّد المجرور الذى لا يكون مبتدأ بأن يكون جره بحرف جر أصلى ؛ يعنى : المجرور بغير الأحرف الزائدة ، وما أشبهها . =

خرج به المجزومُ ؛ لأنَّ المجزومَ خرج بقولِنا : الاسمُ . لأنه من الأفعالِ[١] .

فإذا قلتَ : زيدًا أكرمتُ . لا نقولُ : إنَّ « زيدًا » مبتدأٌ ؛ لأنه منصوبٌ .

وإذا قلتَ : بزيدٍ مررتُ . لم يَكُنْ « زيدٍ » أيضًا مبتدأً ؛ لأنه مجرورٌ .

وقولُه رحمه اللَّهُ : العارى . يعنى : الخالى .

وقولُه رحمه اللَّهُ : عن العوامِلِ اللفظيةِ[٢] . احترازًا من الاسمِ المرفوعِ ، الذى رُفِع

= فالزائدة : هى التى دخولها كخروجها ؛ إذ لم تُفِدْ معنًى ، ولم تتعلق بشيءٍ نحو « الباء » فى : بحسْبِك درهمٌ .

وإعرابه :

بحسْبِك : الباء حرف جر زائد ، وحسْب : مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامةُ رفعه ضمة مقدرة على آخره ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد .

درهمٌ : خبرُ المبتدأ مرفوع بالمبتدأ ، فالباء فى « بحسبك » لم يُفِدْ وجودها معنًى ، ولم تتعلق بشيء .

والشَّبيهة بالزائدة ، وهى التى أفاد وجودها فى الكلام معنًى ، ولم تتعلق بشيء ، نحو : رُبَّ رجلٍ كريمٍ لقيتُه .

وإعرابُه :

رُبَّ : حرف تقليلٍ وجرٍّ ، شبيه بالزائد .

رجلٍ : مبتدأٌ مرفوعٌ بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد .

كريم ، بالجر : صفة لـ « رجل » على اللفظ ، والرفع على المحل .

لقيتُه : فعل وفاعل ومفعول ، والجملة فى محل رفع ، خبر المبتدأ ، وهو « رجل » .

فـ « رُبَّ » وجودها أفاد معنًى ، وهو التقليل ، لم يُسْتَفَدْ بدونها ، ولم تتعلق بشيءٍ .

وأما حرف الجر الأصلى فهو الذى يفيد وجوده معنًى ، ويحتاج لما يتعلَّق به ، فلذا لا يجوز دخوله على المبتدأ .

(١) فالمبتدأ لا يكون مجزومًا ؛ لأنه لا يكون إلا اسمًا .

(٢) سبق لنا أن ذكرنا أن العامل هو ما يجعل آخر الكلمة بحالة مخصوصة ؛ رفعًا ، أو نصبًا ، أو جرًّا ، أو جزمًا .

وهو نوعان :

الأول : العوامل اللفظية : وهى : ما يُتَلَفَّظ بها ؛ كالنواصب والجوازم ، وحروف الجر ، والأفعال ، وغيرها .

والثانى : العوامل المعنوية ، وهى ما لا يتلفظ بها ، كالابتداء فى المبتدأ ، والتجرد عن الناصب والجازم فى المضارع ، ولا ثالث لهما .

بعاملٍ لفظيّ ؛ كالفاعِلِ ، ونائبِ الفاعِلِ ، واسمِ « كان » ، وخبرِ « إنَّ » .

فقولُ المؤلِّفِ : الاسمُ المرفوعُ . شارَكَ المبتدأَ فيه الفاعلُ ، ونائبُ الفاعلِ ، وكلُّ المرفوعاتِ من الأسماءِ .

وخرَجَتْ بقيةُ المرفوعاتِ بقولِه : العارى عن العواملِ اللفظيةِ .

مثالُ الفاعلِ : قامَ زيدٌ . ما الذى رفَع « زيد » ؟

الجوابُ : الفعلُ « قام » ، وهو عاملٌ لفظيٌّ[1] .

مثالُ نائبِ الفاعلِ : ضُرِبَ زيدٌ . ما الذى رفَع « زيد » ؟

الجوابُ : الفعلُ « ضُرِبَ » ، وهذا عاملٌ لفظيٌّ ، نُطِقَ به .

مثالُ اسمِ « كان » : قولُه تعالى : ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ ما الذى رفَع لفظَ الجلالةِ « اللَّهُ » ؟

الجوابُ : الفعلُ « كان » ، وهو عاملٌ لفظيٌّ .

مثالُ اسمِ « إنَّ » : إن زيدًا قائمٌ . « قائمٌ » اسمٌ مرفوعٌ ، والذى رفَعَه « إنَّ » ، وهى عاملٌ لفظيٌّ[2] .

لكن لو قلتَ : زيدٌ قائمٌ . فما الذى رفَع « زيد » ؟

الجوابُ : ليس عاملًا لفظيًّا[3] .

---

(١) لأنه مُتلفَّظ به .

(٢) فـ « زيد » فى المثالِ الأولِ والثانى ، ولفظُ الجلالةِ « الله » فى المثالِ الثالثِ ، و « قائم » فى المثالِ الرابعِ لا يصح أن يقال فيها : مبتدأ . لعدم تجردها عن العوامل اللفظية .
والمراد بالعوامل اللفظية التى يتجرد عنها المبتدأ العوامل الأصلية ، أما الزائدة وما أشبهها فقد علمت أنه يجوز دخولها عليه .

(٣) بل هو عامل معنوى ، وهو الابتداء ، كما هو مذهب سيبويه وجمهور البصريين ، فلقد بحث النحاة – كعادتهم – عن العامل الذى يُوجِد الضمة فى المبتدأ ، ولمَّا لم يَجِدوا قبل المبتدأ عاملًا لفظيًّا يُوجِدُها ، قالوا : إن العامل معنوى ؛ هو وجود المبتدأ فى أول الجملة ، لا يسبقه لفظ آخر ، وسَمَّوْا هذا العامل =

إذن: نقولُ: إنَّ «زيد» مبتدأٌ، في قولِك: «زيدٌ قائمٌ»؛ لأنه اسمٌ مرفوعٌ عارٍ من العواملِ اللفظيةِ.

وأفادنا المؤلفُ رحمه اللَّهُ بقولِه: العارى عن العواملِ اللفظيةِ.

أنه لا بدَّ له من عاملٍ، لكنَّه معنوىٌّ؛ لأنَّ كلَّ معمولٍ لا بدَّ له من عاملٍ، لكنَّ العاملَ فى المبتدأِ معنوىٌّ. وما هو العاملُ المعنوىُّ فى المبتدإِ؟

الجوابُ: الابتداءُ؛ يعنى: حيث ابْتَدَأْنا به استَحَقَّ أن يكونَ مرفوعًا، فالعاملُ حينئذٍ معنوىٌّ، لا لفظىٌّ[1].

ثم عرَّف المؤلفُ رحمه اللَّهُ الخبرَ بقولِه: والخبرُ هو الاسمُ المرفوعُ المُسْنَدُ إليه.

قولُه رحمه اللَّهُ: هو الاسمُ المرفوعُ[2]. فى هذين الوصفَيْنِ شارَكَ الخبرَ جميعُ الأسماءِ المرفوعةِ؛ المبتدإِ، والفاعلِ، ونائبِ الفاعلِ، وخبرِ «إنَّ»، واسمِ «كان».

وقولُه رحمه اللَّهُ: المُسْنَدُ إليه[3]. يعنى: الذى يُسْنَدُ إلى المبتدأِ[4]. وهذا القيْدُ

= المعنوى: «الابتداء»، فالمبتدأ عندهم مرفوع بالابتداء. وانظر النحو الوافى ١/٤٤٧.

(١) الابتداء معناه: الاهتمام بالشيء، وجعله أولًا لثانٍ، بحيث يكون الثانى خبرًا عن الأول، نحو: زيد قائم. فـ «زيد» مبتدأ مرفوع؛ بالابتداء، و «قائم»: خبره مرفوع بالمبتدأ.

(٢) فحكم كل من المبتدأ والخبر الرفع، وهذا الرفع إما أن يكون بضمة ظاهرة، نحو: اللَّهُ ربُّنا، ومحمدٌ نبيُّنا.
وإما أن يكون مرفوعًا بضمة مقدرة للتعذر، نحو: موسى مُصْطَفًى من اللَّهِ، ونحو: لَيْلَى فُضْلَى البنات.
وإما أن يكون بضمة مقدرة منع من ظهورها الثقل، نحو: القاضى هو الآتى.
وإما أن يكون بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، نحو: أخى مجتهد.
وإما أن يكون مرفوعًا بحرف من الحروف التى تنوب عن الضمة، نحو: المجتهدان فائزان، المجتهدون فائزون، أخوك مجتهد.

(٣) الإسناد معناه: صلاحية الكلمة لأن يُسْنَد إليها حكمٌ، تحْصُلُ به الفائدة.
فالمبتدأ مُسْنَد إليه الخبرُ، والفاعل ونائب الفاعل، كلٌّ منهما مُسْنَد إليه الفعلُ؛ وذلك لأن كُلًّا من الخبر والفعل حكم أسند إلى المبتدأ أو الفاعل ونائب الفاعل، فحصَلَت به الفائدة.
وهذا التعريف للخبر هو تعريف لنوع واحد من أنواع الخبر، وهو الخبر المفرد، وسيأتى إن شاء اللَّه تعالى أن الخبر قد يكون جملة، أو شبه جملة.

(٤) فالضمير «الهاء» فى «إليه» يعود على المبتدأ، وهو مبنى على الكسر فى محل جر؛ لأنه اسم مبنى، =

جاء به المؤلفُ رحِمه اللَّهُ ؛ ليُخرِجَ بقيةَ المرفوعاتِ ؛ لأنَّ المبتدأَ عارٍ عن العواملِ اللفظيةِ ، غيرُ مُستنِدٍ إلى شيءٍ[(١)] ، والخبرُ مُسْتَنَدٌ إلى المبتدأ ، والفاعلُ مُسْنَدٌ إليه الفعلُ ، وهكذا[(٢)] .

ثم قال المؤلفُ رحِمه اللَّهُ : نحوُ[(٣)] قولِك : زيدٌ قائمٌ[(٤)] .

زيدٌ : مبتدأٌ ؛ لأنه اسمٌ مرفوعٌ عارٍ عن العواملِ اللفظيةِ .

وقائمٌ : خبرُ المبتدأ ؛ لأنه اسمٌ مرفوعٌ ، مُسْنَدٌ إلى المبتدأِ « زيد » ؛ لأنك لو سُئِلْتَ : مَن القائمُ ؟ لَقُلْتَ : القائمُ زيدٌ .

لكن كيف نُعْرِبُ هذا المثالَ ؟

= لا يظهر فيه إعراب ، والمعنى أنك تخبر بالخبر عن معنى يتعلق بالمبتدأ .
مثاله : الجملة الفعلية في قولك : زيد قام . أي : هو ، فأسندت إلى « زيد » فعل القيام ، وحصل بذلك الإخبار عنه به .
تنبيه : عند إعراب الجمل الخبرية ينبغي مراعاة قيد « الإسناد » ؛ إذ هو أهم علامة للخبر يُكْشَف بها ويُعْرَف . فمثلًا : جملة « الأخيار الأبرار جاءوا » . الخبر كلمة « جاءوا » ، وأما كلمة « الأبرار » فليست خبرًا للكلمة التي سبقتها ، وإنما أخذ ذلك بدلالة الإسناد ؛ إذ المسند هو المجيء ، فكان خبرًا عن المبتدأ ، فالخبر هو ما يتم به مع المبتدأ الكلام .

(١) بل هو مُسْنَد إليه ، فهو عكس الخبر ، فالخبر مُسْنَد ، والمبتدأ مسند إليه .

(٢) فالفاعل كالمبتدأ مُسْنَد إليه ، وكلاهما عكس الخبر ؛ إذ الخبر مُسْنَد ، كما تقدم بيان ذلك .
ومِثْلُ الفاعلِ والمبتدإِ نائبُ الفاعل واسمُ « كان » ، فكلاهما كذلك مُسْنَدٌ إليهما .
وأما خبر « إنَّ » فهو مسند إلى اسمها ، فهو كالخبر في كونه مُسْنَدًا ، ولكنهما يختلفان في أن الخبر مُسْنَد إلى المبتدأ ، وخبر « إنَّ » مُسْنَد إلى اسمها . واللَّه أعلم .

(٣) « نحو » بالرفع : خبر لمبتدأ محذوف ، تقديره : وذلك نحو ، وإعرابه : الواو للاستئناف ، وذا : اسم إشارة مبتدأ ، مبنى على السكون ، فى محل رفع ، واللام للبعد ، والكاف حرف خطاب ، ونحو : خبر المبتدأ مرفوع بالضمة .
وبالنصب : مفعول بفعل محذوف ، تقديره : أعنى نحوَ .
وإعرابه :
أعنى : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء ، منع من ظهورها الثقل ، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا ، تقديره : « أنا » .
نحو : مفعول به لـ « أعنى » ، منصوب بالفتحة الظاهرة . وانظر ما تقدم .

(٤) هذا مثال للمبتدأ والخبر المُفْرَدَيْن المذكر .

الجوابُ : نقولُ : زيدٌ : مبتدأٌ مرفوعٌ بالابتداءِ ، وعلامةُ رفعِه ضمةٌ ظاهرةٌ في آخِرِه .

قائمٌ : خبرُ المبتدأِ ، مرفوعٌ بالمبتدأِ ؛ لأنه مُسْنَدٌ إلى المبتدأِ ، فالذي رفَعَه المبتدأُ[١] ، وعلامةُ رفعِه ضمةٌ ظاهرةٌ في آخرِه .

إذن : المبتدأُ مرفوعٌ بالابتداءِ ، والخبرُ مرفوعٌ بالمبتدأِ . هذا هو الصحيحُ[٢] .

ثم ضرَبَ المؤلفُ رحِمه اللَّهُ مثالًا آخرَ على المبتدأِ والخبرِ ، فقَال رحِمه اللَّهُ : والزيدانِ قائمانِ[٣] .

الزيدانِ : مبتدأٌ مرفوعٌ بالابتداءِ ، وعلامةُ رفعِه الألفُ نيابةً عن الضمةِ ؛ لأنه مُثَنًّى ، والنونُ عِوَضٌ عن التنوينِ في الاسمِ المفردِ .

وقائمانِ : خبرُ المبتدأِ ، مرفوعٌ بالمبتدأِ ، وعلامةُ رفعِه الألفُ ، نيابةً عن الضمةِ ؛ لأنه مُثَنًّى ، والنونُ عِوَضٌ عن التنوينِ في الاسمِ المفردِ .

ثم قال رحِمه اللَّهُ : والزَّيْدُونَ قائمونَ[٤] .

---

(١) فالعامل في الخبر لفظي ؛ لأنه مرفوع بالمبتدأ ، وهو « زيد » في هذا المثال ، والمبتدأ عامل لفظي ؛ لأنه مُتَلَفَّظ به .

(٢) وهذا - كما تقدم - هو مذهب سيبويه وجمهور البصريين ، وهو اختيار ابن مالك رحمه الله ، كما في الألفية ، حيث قال رحمه الله :

ورَفَعُوا مُبْتَدَأً بالابْتِدَا ... كَذَاكَ رَفْعُ خَبَرٍ بالمُبْتَدَا

وقول الشارح رحمه الله تعالى : وهذا هو الصحيح . يفهم منه أنَّ في هذه المسألة أقوالًا أخرى ، وهذا المفهوم صحيح ؛ فقد ذكر ابن عَقِيل رحمه الله في شرح الألفية ١٦٤/١ عدة أقوال أخرى في هذه المسألة ، فقال رحمه الله : وذهب قوم إلى أن العامل في المبتدأ أو الخبر الابتداء ، فالفاعل فيهما معنوى ، وقيل : المبتدأ مرفوع بالابتداء ، والخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ ، وقيل : ترافَعَا ، ومعناه أن الخبر رفع المبتدأ ، وأن المبتدأ رفع الخبر .

ثم قال رحمه الله : وأعدل هذه المذاهب مذهب سيبويه ، وهو الأول ، وهذا الخلاف مما لا طائل فيه . اهـ

(٣) وهذا مثال للمبتدأ والخبر المثنيين لمذكر .

(٤) وهذا مثال للمبتدأ والخبر المجموعين جمع تصحيح لمذكر .

ويقاس على ذلك : =

الزيدون : مبتدأٌ مرفوعٌ بالابتداءِ ، وعلامةُ رفعِه الواوُ ؛ نيابةً عن الضمةِ ؛ لأنه جمعُ مذكرٍ سالمٌ .

وقائمونَ : خبرُ المبتدأِ مرفوعٌ بالمبتدأِ ، وعلامةُ رفعِه الواوُ ؛ نيابةً عن الضمةِ ؛ لأنه جمعُ مذكرٍ سالمٌ ، والنونُ عِوَضٌ عن التنوينِ فى الاسمِ المفردِ .

مثالٌ آخرُ : زيدٌ أخوك . تقولُ فى إعرابِه :

زيدٌ : مبتدأٌ مرفوعٌ بالابتداءِ ، وعلامةُ رفعِه ضمةٌ ظاهرةٌ فى آخِرِه .

أخوك : أخو : خبرُ المبتدأِ مرفوعٌ بالمبتدأِ ، وعلامةُ رفعِه الواوُ ؛ نيابةً عن الضمةِ ؛ لأنه من الأسماءِ الخمسةِ ، وهو مضافٌ ، والكافُ مضافٌ إليه ، ضميرٌ مبنيٌّ على الفتحِ ، فى

= ١- جمع التكسير لمذكر ، نحو : الزُّيودُ قِيامٌ . وإعرابه :

الزيودُ : مبتدأ مرفوع بالابتداء .

قيام : خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة .

٢- المفردان لمؤنث ، نحو : هندٌ قائمةٌ . وإعرابه :

هند : مبتدأ مرفوع بالضمة .

قائمة : خبر المبتدأ .

٣- المثنيان لمؤنث ، نحو : الهندانِ قائمتانِ . وإعرابه :

الهندان : مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامةُ رفعه الألف نيابة عن الضمة ؛ لأنه مُثنًّى ، والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد .

قائمتان : خبره مرفوع بالألف نيابة عن الضمة ؛ لأنه مثنى ، والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد .

والمجموعان جمع تصحيح لمؤنث ، نحو : الهندات قائمات

وإعرابه :

الهندات : مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

قائمات : خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة .

٥- والمجموعان جمع تكسير لمؤنث ، نحو : الهُنودُ قِيامٌ . وإعرابه :

الهنود : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة .

قيام : خبره مرفوع أيضًا بالضمة .

وبهذه الأمثلة ، مع الأمثلة الثلاثة التى ذكرها المؤلف رحمه الله ، يتبين لك أنه يجب أن يوافق الخبرُ المبتدأَ فى تذكيره وتأنيثه ، وفى جمعه وإفراده وتثنيته .

مَحلِّ جرٍّ .

ولا يصحُّ أن نقولَ : زيدٌ أَخُوىَ . بإضافتِها إلى ياءِ المتكلِّم ؛ لأننا اشْتَرَطْنا فى الأسماءِ الخمسةِ حتى تُعْرَبَ بالحرفِ ألاَّ تُضافَ إلى ياءِ المتكلِّم ، فإن أُضِيفت إلى ياءِ المتكلِّمِ لم تُرْفَعْ بالواوِ ، ولم تُنْصَبْ بالألفِ ، ولم تُجَرَّ بالياءِ[1] .

مثالٌ آخرُ : المسلماتُ قانتاتٌ . بالرفعِ بالضمةِ ؛ لأنَّ جمعَ المؤنثِ السالمَ يُرفَعُ بالضمةِ ، فيَجبُ أن نقولَ : المسلماتُ قانتاتٌ .

وإعرابُها هكذا :

المسلماتُ : مبتدأٌ مرفوعٌ بالابتداءِ ، وعلامةُ رفعِه ضمةٌ ظاهرةٌ فى آخِرِه .

وقانتاتٌ : خبرُ المبتدأِ مرفوعٌ بالمبتدأِ .

* * *

---

(١) وعلى هذا يكونُ وجه عدم صحة هذا المثال أنه أتى فيه بالواو رفعًا ، مع أنه مضافٌ إلى ياءِ المتكلِّم ، ولذلك فالصحيحُ في هذا المثالِ أن يكونَ مُجرَّدًا من الواوِ ، فتقولُ : زيدٌ أخِى .

ويُعْرَبُ في هذه الحالة بالحركات المقدرة على ما قبل ياء المتكلم ؛ رفعًا ، ونصبًا ، وجرًّا ، والمانع من ظهور الحركة هو اشتغال المحل بحركة المناسبة .

وانظر ما تقدم .

المبتدأ قسمان : ظاهرٌ ، ومضمرٌ

ثم قال المؤلفُ رحمه اللَّهُ : المبتدأُ[١] قسمان : ظَاهِرٌ ، ومُضْمَرٌ[٢] ، فالظاهرُ ما تَقَدَّم ذِكْرُه .

يُشيرُ المؤلفُ رحمه اللَّهُ إلى الأمثلةِ الثلاثةِ التي تقدَّم ذِكْرها ، وهي : زيدٌ قائمٌ ، والزيدانِ قائمان ، والزيدون قائمون .

فهذا هو الظاهرُ[٣] .

قال المؤلفُ رحمه اللَّهُ : والـمُضْمَرُ[٤] اثنا عشَرَ ، وهي : أنا ، ونحن ، وأنتَ ، وأنتِ ، وأنتُما ، وأنتُم ، وأنتُنَّ ، وهو ، وهي ، وهما ، وهم ، وهُنَّ[٥] .

---

(١) « أل » في المبتدأ للجنس الصادق بالاثنين وبالواحد وبالجمع ، فلذا أخبر عنه بالمثنى « قسمان » .

(٢) ودليل هذه القسمة شيئان :

الأول : الإجماع ؛ حيث أجمع النحاة على تقسيم المبتدأ إلى ذَيْنِكَ القسمين ، وقد حكى الإجماع السيوطي في « همع الهوامع » ، وكذا غيره .

والثاني : الاستقراء ؛ حيث استقرأ أئمةُ اللغةِ والنحوِ كلامَ العرب في هذا الباب ، فوجدوه لا يخرج عن ذَيْنِك القسمين .

(٣) المراد بالظاهر : ما دلَّ لفظُه على مُسَمَّاه بلا قرينة ، نحو : « زيد » ؛ فإنه يدل على الذات الموضوع عليها بلا قرينة .

(٤) المراد بالمضمر : ما دلَّ على مُسَمَّاه بقرينة تكلُّم ، أو خطاب ، أو غَيْبة .

(٥) المراد هنا ألفاظ هذه الضمائر ، بخلاف ما مضى في باب الفاعل ونائب الفاعل من إرادة النوع ، ولذا لا يوجد سوى هذه الألفاظ الاثني عشر من الضمائر تقع مبتدأ .

فلا يقع تاء الفاعل ، ونا الفاعلين ، ونون النسوة ، وواو الجماعة ، وألف الاثنين ، وياء المخاطبة المؤنثة ، لا تقع هذه الضمائر مبتدأ أبدًا ؛ لأنها ضمائر متصلة ، والمبتدأ إذا كان ضميرًا فإنه لا يكون إلا بارزًا منفصلاً ، كما تقدم .

وهذه الضمائر الاثنا عشر التي ذكرها المؤلف رحمه اللَّه ترجع إلى ثلاثة أشياء :

أولها : ضمير التكلُّم ، وهو : أنا ، ونحن .

وثانيها : ضمير المخاطبة ، وهو : أنتَ ، وأنتما ، وأنتم ، وأنتن .

وثالثها : ضمير الغيبة ، وهو : هو ، وهي ، وهما ، وهم ، وهُنَّ .

قولُه رحمه اللَّهُ : أنا . للمتكلِّمِ وحدَه .

وقولُه رحمه اللَّهُ : نحن . للمتكلِّمِ ، ومعَه غيرُه ، أو للمعظِّمِ نفسَه ، فإذا كانت هذه الكلمةُ صادرةً من اللَّهِ ، فهي للمعظِّمِ نفْسَه[1] ، وإذا صدَرَت من شخصٍ يتَكلَّمُ بلسانِ اثنينِ أو أكثرَ فهي للجماعةِ .

وقولُه رحمه اللَّهُ : أنتَ[2] . للمخاطَبِ المفردِ المذكرِ .

وقولُه رحمه اللَّهُ : أنتِ[3] . للمخاطَبةِ المفردةِ المؤنثةِ .

وقولُه رحمه اللَّهُ : أنتما . للمثنى من مذكرٍ ، أو مؤنثٍ .

وقولُه رحمه اللَّهُ : أنتم . لجماعةِ الذكورِ المخاطَبين .

وقولُه رحمه اللَّهُ : أنتنَّ . لجماعةِ الإناثِ المخاطَباتِ .

إذن : الضمائرُ : « أنتَ ، وأنتِ ، وأنتما ، وأنتم ، وأنتن » هذه الخمسةُ للمخاطَبِ .

وقولُه رحمه اللَّهُ : هو . للمفردِ الغائبِ المذكرِ .

وقولُه رحمه اللَّهُ : هي . للمفردةِ المؤنثةِ الغائبةِ .

وقولُه رحمه اللَّهُ : هما . للمثنى الغائبِ مطلقًا ، مذكرًا كان أو مؤنثًا .

وقولُه رحمه اللَّهُ : هم . لجماعةِ الذكورِ الغائبين .

وقولُه رحمه اللَّهُ : هُنَّ . لجماعةِ الإناثِ الغائباتِ .

إذن : المُضمَرُ اثنا عشَرَ ، والدليلُ التتبعُ والاستقراءُ ؛ فإنَّ علماءَ اللغةِ العربيةِ تتبَّعوا الضمائرَ التي تَقَعُ مبتدأً ، فلم يَجِدُوها تَخرُجُ عن اثْنَيْ عشَرَ ضميرًا .

ثم ضرَب المؤلفُ رحِمه اللَّهُ مثالَيْنِ على المبتدأِ المضمرِ ، فقال رحِمه اللَّهُ : نحوَ

---

(١) ورد ذلك في آيات كثيرة ، منها : قوله تعالى : ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿نَحْنُ خَلَقْنَاهُمْ وَشَدَدْنَا أَسْرَهُمْ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿نَحْنُ قَدَّرْنَا بَيْنَكُمُ الْمَوْتَ وَمَا نَحْنُ بِمَسْبُوقِينَ﴾ .

(٢) بفتح التاء .

(٣) بكسر التاء .

قولك : أنا قائمٌ ، ونحن قائمون ، وما أشبهَ ذلك .

المثالُ الأولُ : أنا قائمٌ . وإعرابُه هكذا .

أنا : مبتدأٌ مبنيٌّ على السكونِ ، في محلِّ رفعٍ بالابتداءِ .

قائمٌ : خبرُ المبتدإِ مرفوعٌ بالمبتدإِ ، وعلامةُ رفعِه ضمةٌ ظاهرةٌ في آخِرِه .

المثالُ الثاني : نحن قائمون .

نحن : مبتدأٌ مبنيٌّ على الضمِّ ، في محلِّ رفعٍ بالابتداءِ .

قائمون : خبرُ المبتدإِ مرفوعٌ بالمبتدإِ ، وعلامةُ رفعِه الواوُ نيابةً عن الضمةِ ؛ لأنه جمعُ مذكرٍ سالمٌ ، والنونُ عِوَضٌ عن التنوينِ في الاسمِ المفردِ .

وقولُ المؤلفِ : وما أشبهَ ذلك(١) . وما الذي بقِي عندَنا ؟

الجوابُ : عشرةٌ ، وهي :

« أَنْتَ » ، ومثالُها : أنتَ قائمٌ .

أنتَ : أَنْ : ضميرُ رفعٍ مُنْفَصِلٌ ، مبنيٌّ على السكونِ ، في محلِّ رفعٍ بالابتداءِ ، والتاءُ حرفُ خطابٍ للواحِدِ .

قائمٌ : خبرُ المبتدإِ ، مرفوعٌ بالمبتدإِ ، وعلامةُ رفعِه ضمةٌ ظاهرةٌ في آخِرِه .

و « أنتِ » ، ومثالُها : أنتِ قائمةٌ .

أَنْتِ : أن : ضميرٌ منفصلٌ مبنيٌّ على السكونِ في محلِّ رفعٍ بالابتداءِ ، والتاءُ حرفُ خطابٍ للواحدةِ .

قائمةٌ : خبرُ المبتدإِ ، مرفوعٌ بالمبتدإِ ، وعلامةُ رفعِه ضمةٌ ظاهرةٌ في آخِرِه .

و « أنتما » ، ومثالُها : أنتما قائمان .

---

(١) يعني : ما أشبه المذكور ، من الضمائر العشرة الباقية التي ذكرها الشارح رحمه الله .

أنتما : أن : ضميرٌ منفصلٌ مبنيٌّ على السكونِ في محلِّ رفعٍ ، مبتدأٌ ، والتاءُ حرفُ خطابٍ ، والميمُ والألفُ علامةُ التثنيةِ .

قائمانِ : خبرُ المبتدأِ ، مرفوعٌ بالمبتدأِ ، وعلامةُ رفعِه الألفُ نيابةً عن الضمةِ ؛ لأنه مثنًّى ، والنونُ عِوَضٌ عن التنوينِ في الاسمِ المفردِ .

وهذا مثالُ « أنتما » للمثنى المذكرِ ، ومثالُها للمثنى المؤنثِ : أنتما قائمتانِ .

تقولُ في « أنتما » : أن : ضميرٌ منفصلٌ مبنيٌّ على السكونِ في محلِّ رفعٍ ، مبتدأٌ ، والتاءُ حرفُ خطابٍ ، والميمُ والألفُ علامةُ التثنيةِ .

قائمتانِ : خبرُ المبتدأِ ، مرفوعٌ بالمبتدأِ ، وعلامةُ رفعِه الألفُ نيابةً عن الضمةِ ؛ لأنه مثنًّى ، والنونُ عِوَضٌ عن التنوينِ في الاسمِ المفردِ .

و « أنتم » ، ومثالُها : أنتم قائمون . هذا لجمعِ المذكرِ السالمِ ، ونقولُ في إعرابِ « أنتم » ما قلنا في إعرابِ « أنتما » :

أن : ضميرٌ منفصلٌ مبنيٌّ على السكونِ ، في محلِّ رفعٍ مبتدأٌ ، والتاءُ حرفُ خطابٍ ، والميمُ علامةُ الجمعِ .

قائمون : خبرُ المبتدأِ مرفوعٌ بالمبتدأِ ، وعلامةُ رفعِه الواوُ نيابةً عن الضمةِ ؛ لأنه جمعُ مذكرٍ سالمٌ ، والنونُ عِوَضٌ عن التنوينِ في الاسمِ المفردِ .

و « أنتنّ » ، ومثالُها : أنتن قائماتٌ .

أنتن : « أن » : ضميرٌ منفصلٌ مبنيٌّ على السكونِ في محلِّ رفعٍ ، مبتدأٌ ، والتاءُ حرفُ خطابٍ ، والنونُ علامةُ جمعِ النسوةِ .

قائماتٌ : خبرُ المبتدأِ مرفوعٌ بالمبتدأِ ، وعلامةُ رفعِه ضمةٌ ظاهرةٌ في آخِرِه .

« هو » ، ومثالُها : هو قائمٌ .

هو : ضميرُ رفعٍ منفصلٌ مبنيٌّ على الفتحِ في محلِّ رفعٍ ، مبتدأٌ .

قائمٌ : خبرُ المبتدأِ مرفوعٌ بالمبتدأِ ، وعلامةُ رفعِه ضمةٌ ظاهرةٌ في آخِرِه .

« هي » ، ومثالُها : هي قائمةٌ . نقولُ في إعرابِ هذا المثالِ :

هي : ضميرٌ منفصلٌ مبنيٌ على الفتحِ ، في محلِ رفعٍ ، مبتدأٌ .

قائمةٌ : خبرُ المبتدإِ مرفوعٌ بالمبتدإِ ، وعلامةُ رفعِه ضمةٌ ظاهرةٌ في آخرِه .

« هما » ، ومثالُها : هما قائمان ، وهما قائمتان .

يعني : أن « هما » تَصْلُحُ للمؤنثِ وللمذكرِ .

هما : ضميرٌ منفصلٌ مبنيٌ على السكونِ في محلِ رفعٍ ، مبتدأٌ .

قائمان : خبرُ المبتدإِ مرفوعٌ بالمبتدإِ ، وعلامةُ رفعِه الألفُ نيابةٌ عن الضمةِ ؛ لأنه مثنًّى .

ونقولُ في « هما قائمتان » ، كما قلنا في « هما قائمان » .

« هم » ، ومثالُها : هم قائمون .

هم : ضميرٌ منفصلٌ مبنيٌ على السكونِ في محلِ رفعٍ ، مبتدأٌ .

قائمون : خبرُ المبتدإِ مرفوعٌ بالمبتدإِ ، وعلامةُ رفعِه الواوُ نيابةٌ عن الضمةِ ؛ لأنه جمعُ مذكرٍ سالمٌ .

« هُنَّ » ، ومثالُها : هُنَّ قائماتٌ .

هُنَّ : ضميرٌ منفصلٌ مبنيٌ على الفتحِ ، في محلِ رفعٍ ، مبتدأٌ .

قائماتٌ : خبرُ المبتدإِ مرفوعٌ بالمبتدإِ ، وعلامةُ رفعِه ضمةٌ ظاهرةٌ في آخرِه[1] .

والخلاصةُ الآنَ : أن المبتدأَ هو الاسمُ المرفوعُ العارى عن العواملِ اللفظيةِ ، والخبرَ

---

(١) ويلاحظ أن المبتدأ في هذه الأمثلة « الثِّنْتَيْ عشرة » اسمٌ مبنى ، لا يدخله إعراب ؛ لأنه ضمير ، والضمائر كلها مبنية .

والصحيح في « أنتَ ، وأنتِ ، وأنتما ، وأنتم ، وأنتُنَّ » أنَّ الضمير هو « أنْ » فقط كما علمْتَ ، واللواحق له حروف تدل على المعنى المقصود ؛ من تذكير ، أو تأنيث ، أو تثنية ، أو جمع .

هو الاسمُ المرفوعُ المُسْنَدُ إلى المبتدأِ، وأقسامُ المبتدأِ: ظاهرٌ ومضمرٌ، فالظاهرُ نحوُ: زيدٌ قائمٌ، وعمرٌو جالسٌ، وما أشْبَهَها.

والمُضْمَرُ اثنا عشَرَ: أنا، ونحن، وأنتَ، وأنتِ، وأنتما، وأنتم، وأنْتُنَّ، وهو، وهي، وهما، وهم، وهُنَّ. واللَّهُ أعلمُ.

* * *

أقسامُ الخَبَرِ

قال المؤلِّفُ رحمه اللَّهُ تعالى: والخبرُ قسمان[١]: مُفْرَدٌ، وغيرُ مُفْرَدٍ، فالمفردُ نحوُ: زيدٌ قائمٌ، وغيرُ المفردِ أربعةُ أشياءَ: الجارُّ والمجرورُ، والظرفُ، والفعلُ مع فاعلِه، والمبتدأُ مع خبرِه، نحوُ قولِك: زيدٌ في الدارِ، وزيدٌ عندَك، وزيدٌ قامَ أبوه، وزيدٌ جاريتُه ذاهبةٌ.

قولُه رحمه اللَّهُ: والخبرُ قسمانِ: مفردٌ، وغيرُ مفردٍ[٢]. المرادُ بالمفردِ هنا ما ليس جملةً، ولا شِبْهَ جملةٍ[٣]، والمرادُ بغيرِ المفردِ ما كان جملةً، أو شبهَ جملةٍ.

وعلى هذا فقولُك: الرجلانِ قائمانِ. نقولُ: إنَّ الخبرَ مفردٌ، وقولُك: المسلمون قائمون. الخبرُ مفردٌ؛ لأنه ليس جملةً، ولا شِبْهَ جملةٍ[٤].

أمَّا إذا كان جملةً أو شِبْهَ جملةٍ فإنهم يُسَمُّونَه غيرَ مفردٍ.

قال المؤلفُ رحمه اللَّهُ: فالمفردُ نحوُ: زيدٌ قائمٌ. لم يُعَرِّفْه المؤلفُ؛ اكتفاءً بالمثالِ، ولو أنه قال: زيدٌ قائمٌ، والزيدانِ قائمانِ، والزيدونَ قائمونَ. لَكانَ أحسنَ؛ لأنَّ المفردَ هنا يَشْمَلُ المفردَ في بابِ الإعرابِ والمثنى والجمعَ[٥].

---

(١) «أل» في قول المؤلف رحمه الله «الخبر» للجنس، فلذا صح الإخبار عنه بالمثنى، أو أن الخبر على حذف مضاف، تقديره: ذو قسمين، فحُذِف المضاف، وأُقِيم المضافُ إليه مُقامَه، وفي هذه الحالة تكون «أل» للعهد الذهني. والله أعلم.

(٢) ودليل ذلك التقسيم الاستقراء.

(٣) وإن كان مثنى أو مجموعًا، فإذا قلت: الرجلان قادمان، والرجالُ قادمون، فـ «قادمون، وقادمان» خبر مفرد، كما سيأتي في كلام الشارح رحمه الله.

(٤) فالخبرُ غير المفرد - وهو الجملة وشبهُها - أربعة أشياء - شيئان في الجملة، وهما الفعل مع فاعله، أو مع نائبه، وتُسَمَّى جملة فعلية، والمبتدأ مع خبره، وتُسَمَّى جملة اسمية، وشيئان في شبهها، وهما الجار والمجرور، والظرف.

ومن ذلك تعلم أن الخبر على التفصيل خمسة أنواع: مفرد، وجملة فعلية، وجملة اسمية، وجار مع مجرور، وظرف.

(٥) بأنواعه كلها، فيدخل في كلام الشارح رحمه الله: جمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم، =

ثم قال المؤلفُ رحمه اللَّهُ : وغيرُ المفردِ أربعةُ أشياءَ : الجارُ والمجرورُ ، والظرفُ ، والفعلُ مع فاعلِه ، والمبتدأُ مع خبرِه .

فالجارُ والمجرورُ ، والظرفُ شِبْهُ الجملةِ ، والفعلُ مع فاعلِه ، والمبتدأُ مع خبره جملةٌ

ومثّل المؤلفُ رحمه اللَّهُ بالخبرِ شبهِ الجملةِ بقولِه : نحوَ قولِك : زيدٌ في الدارِ ، وزيدٌ عندَك .

فقولُه : زيدٌ في الدارِ . **إعرابُه :**

زيدٌ : **مبتدأٌ ، في الدارِ : خبرٌ غيرُ مفردٍ ؛ لأنه جارٌ ومجرورٌ .**

ومثالُه أيضًا : **زيدٌ في المسجدِ . « في المسجد » خبرٌ غيرُ مفردٍ**[1] .

ومثالُه أيضًا : **زيدٌ على البعيرِ . « على البعيرِ » خبرٌ غيرُ مفردٍ**[2] .

إذن : **كلُّ خبرٍ جارٌ ومجرورٍ فهو غيرُ مفردٍ .**

والمثالُ الثاني الذي مثّل به المؤلفُ رحمه اللَّهُ هو : زيدٌ عندَك .

« عندَ » ظرفٌ ، وهو الخبرُ ، وهو غيرُ مفردٍ .

مثالٌ آخرُ : **زيدٌ فوقَ السطحِ . « فوق » ظرفٌ ، وهو الخبرُ ، وهو غيرُ مفردٍ .**

مثالٌ ثالثٌ : **زيدٌ أمامَ البيتِ . « أمام » ظرفٌ ، وهو الخبرُ ، وهو غيرُ مفردٍ .**

مثالٌ رابعٌ : **زيدٌ خلفَ الدارِ . « خلفَ » هو الخبرُ ، وهو غيرُ مفردٍ ؛ لأنه ظرفٌ .**

إذن : **كُلّما رأيتَ الخبرَ جارًا ومجرورًا فهو غيرُ مفردٍ ، وكُلّما رأيتَه ظرفًا فهو غيرُ مفردٍ**[3] .

= وجمع التكسير ، واسم الجمع ، واسم الجنس الجمعي ، كل هذا إذا وقع خبرًا ، فهو مفرد .

(١) لأنه جار ومجرور .

(٢) لأنه جار ومجرور .

(٣) وهذا هو الخبر شبه الجملة .

وها هنا بعض الفوائد التي تتعلق بالخبر شبه الجملة ، وهي : =

ثم مثَّل المؤلفُ رحِمه اللَّهُ للخبرِ الجملةِ ، فقال : وزيدٌ قامَ أبوه ، وزيدٌ جاريتُه ذاهبةٌ .

قولُه رحِمه اللَّهُ : زيدٌ قامَ أبوه . جملةُ « قام أبوه » خبرٌ غيرُ مفردٍ أيضًا ؛ لأنه فعلٌ مع فاعلِه ، وعليه فإذا رأيتَ الخبرَ فعلًا مع فاعلِه فهو غيرُ مفردٍ .

كذلك إذا رأيتَه فعلًا ونائبَ فاعلٍ فهو غيرُ مفردٍ ، تقولُ : زيدٌ أُكِلَ طعامُه . جملةُ : « أُكِلَ طعامُه » خبرٌ غيرُ مفردٍ ؛ لأنه مُرَكَّبٌ من فعلٍ ونائبِ فاعلٍ[1] .

ومثالُ ذلك أيضًا : زيدٌ سُرِق مَتاعُه . الخبرُ أيضًا غيرُ مفردٍ ؛ لأنه مُكَوَّنٌ من فعلٍ ، ونائبِ فاعلٍ ، وعلى هذا فقِسْ .

وقولُه رحِمه اللَّهُ : زيدٌ جاريتُه ذاهبةٌ . جاريتُه : مبتدأٌ ثانٍ ، وذاهبةٌ : خبرُ المبتدإِ

= الفائدة الأولى : الظرف نوعان :

١- ظرف زمان .

٢- ظرف مكان .

والأمثلة التى أتى بها الشارح رحمه اللَّه هى أمثلة لظرف المكان ، ومن أمثلة ظرف الزمان : قولنا : الرحلةُ يومَ الخميس ، والرجوعُ ليلةَ السبت .

شبه الجملة هنا هى : « يوم ، وليلة » ، وهما ظرفا زمان ، وهما الخبر ، وهو غير مفرد ؛ لأنه ظرف ، والمبتدأ فى الجملتين هو : الرحلة ، والرجوع .

الفائدة الثانية : يشترط النحاة لصحة الإخبار بالظرف والجار والمجرور أن يكون كل واحد منهما تامًا فى المعنى ؛ أى : يحصل بالإخبار بهما فائدة بمجرد ذكرهما ، فلا يصح أن يقال مثلًا : محمدٌ مكانًا ، أو محمدٌ بك . لعدم الفائدة .

الفائدة الثالثة : إنما كان الجار مع مجروره والظرف شَبِيهَيْنِ بالجملة ؛ لأنه إن قُدِّر المحذوفُ - الذى يتعلقان به -[*] فعلًا ، نحو : استقرَّ ، كان من قبيل الإخبار بالجملة ، وإن قُدِّر اسمًا مفردًا ، نحو : كائن ، كان من قبيل الإخبار فكان آخِذًا طَرَفًا من المفرد ، وطرفًا من الجملة ، فلذا كان شبيهًا بالجملة ، وشبيهًا بالمفرد ، فحُذِف ذلك من باب الاكتفاء ، والأولى تقديره فى هذين مفردًا ؛ لأنه الأصل ، وإن كان يصح تقديره جملة ، خلافًا لمن منعه .

(١) وهذان المثالان على الجملة الفعلية ، فقد تقدم أن الخبر الجملة ، إما أن يكون جملة اسمية ، وإما أن يكون جملة فعلية ، وقلنا : إن الجملة الفعلية هى المُرَكَّبة من الفعل مع فاعله ، أو الفعل مع نائب فاعله .

(*) الكلام على المُتَعَلَّق الذى يتعلق به الجار والمجرور والظرف ، سيأتى بعد قليل ، إن شاء اللَّه .

الثاني(١) . فإذا كان الخبرُ مبتدأً وخبرًا فهو غيرُ مفردٍ .

ومثالُ ذلك أيضًا : زيدٌ خَطُّه حَسَنٌ . الخبرُ هو جملةُ « خَطُّه حَسَنٌ » ، وهو غير مفردٍ .

ومثالُ ذلك أيضًا : زيدٌ بيتُه واسعٌ . الخبرُ هو جملةُ « بيتُه واسعٌ » ، وهو غيرُ مفردٍ(٢) .

---

(١) والجملة من المبتدأ الثاني ، وخبره ، في محل رفعٍ ، خبرُ المبتدأ الأول « زيد » ، فكان الخبر هنا غير مفرد ؛ لأنه جملة اسمية .

(٢) ها هنا بعض الفوائد التي تتعلق بالخبر الجملة ، وهي :

الفائدة الأولى : « زيد جاريته ذاهبة » بتمامها جملة كبرى ؛ لكون الخبر وقع فيها جملة ؛ لأن الجملة الصغرى هي ما وقعت خبرًا عن غيرها ، الكبرى ما وقع الخبر فيها جملة .

وكذلك القول في « زيد قام أبوه » ، وأما إذا كان الخبر مفردًا ، نحو : زيدٌ قائمٌ ، فلا يقال للجملة فيه صغرى ، ولا كبرى .

الفائدة الثانية : القاعدة أن الخبر إذا وقع جملة - اسميةً كانت أو فعلية - ولم يكن هو نفس المبتدأ في المعنى(*) ، فإنه لا بد له من رابط يرْبطه بالمبتدأ ، إذ بدونه تكون جملة الخبر أجنبية عن المبتدأ ، ويكون الكلام لا معنى له ، فلا يصح أن تقول : محمد يشتد الحر ، أو سعاد يحضر القطار ؛ لأن الجملة خالية من الربط . =

(*) فإن كانت الجملة الواقعة خبرًا هي نفس المبتدأ في المعنى فإنها في هذه الحالة لا تحتاج إلى رابط يربطها بالمبتدأ ، كالأمثلة التالية :

- نُطْقِي اللهُ حَسْبِي .

فـ « نطقي » : مبتدأ أول ، ولفظ الجلالة « الله » : مبتدأ ثانٍ ، و« حسبي » خبر عن المبتدأ الثاني ، والمبتدأ الثاني وخبره خبر عن المبتدأ الأول ، وسبب استغناء الخبر الجملة عن الرابط هو أنَّ قولنا : « الله حسبي » هو نفس المبتدأ في المعنى .

- مثالٌ آخر : قولي لا إلهَ إلا اللهُ .

فجملة « لا إله إلا الله » في محل رفعٍ ، خبرُ المبتدأ « قولي » ، وليس فيها رابط يرْبطها بالمبتدأ ؛ لأن الخبر هو نفس المبتدأ في المعنى .

- مثال ثالث : اعتقادُنا : اللهُ واحدٌ ومحمدٌ رسولٌ .

فجملة « اللهُ واحدٌ ومحمدٌ رسولٌ » في محل رفعٍ ، خبر المبتدأ « اعتقادنا » ، وليس فيها رابط يرْبطها بالمبتدأ ؛ لأنها هي نفس المبتدأ في المعنى .

والخلاصةُ : أنه إذا كان الخبرُ جارًا ومجرورًا ، أو ظرفًا ، أو فعلًا وفاعلًا ، أو فعلًا

= وهذا الرابط قد يكون أحد الأمور الآتية :

١- الضمير الذي يعود على المبتدأ من جملة الخبر ، ومن أمثلته :

- قوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ .

الخبر هنا هو الجملة الاسمية ﴿بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ ، والرابط فيها هو الضمير « هم » في كلمة « بعضهم » ، وهو يعود على المبتدأ « الذين » .

- وقوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَالُهُمْ كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ﴾ .

الخبر هنا هو الجملة الاسمية ﴿أَعْمَالُهُمْ كَسَرَابٍ﴾ ، والرابط فيها هو الضمير « هم » في كلمة « أعمالهم » ، وهو يعود على المبتدأ .

وفي الآيتين السابقتين جاء الرابط ضميرًا ظاهرًا ، ويمكن أن يكون هذا الضمير الرابط مستترًا « مُقدَّرًا » .

كقوله تعالى : ﴿اللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ .

فالخبر هنا هو الجملة الفعلية ﴿يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ ، والرابط هو الضمير المستتر في الفعل « يهدى » ؛ إذ إن التقدير : يهدى هو ، و « هو » ضمير مستتر يعود على المبتدأ « الله » .

وقد يكون الضمير الرابط محذوفًا للعلم به ، مع ملاحظته ونيّته ، كقول العرب : السَّمنُ مَنَوانِ بدرهمٍ ، والثوبُ مِتْرانِ بدينارٍ .

فالخبر هنا هو الجملة الاسمية « منوان بدرهم ، ومتران بدينار » ، والرابط في هاتين الجملتين هو الضمير المحذوف للعلم به ، والتقدير : « منوان منه بدرهم ، متران منه بدينار » ، وهذا الضمير « الهاء في كلمة منه » ، يعود على المبتدأ الأول « السمن والثوب » .

٢- أن يكون في الخبر إشارة إلى المبتدأ ، كالأمثلة الآتية :

- قوله تعالى : ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾ . في قراءة من رفع « اللباس » .

فـ « لباس » : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة على آخره ، وهو مضاف .

و « التقوى » : مضاف إليه مخفوض بالكسرة المُقدَّرة على آخره ، منع من ظهورها التعذُّر .

وجملة « ذلك خير » مكوّنة من مبتدأ ثان ، وهو « ذلك » ، وخبر له ، وهو « خير » ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل رفع ، خبرٌ للمبتدأ الأول ، وهو « لباس » .

والرابط بين هذه الجملة والمبتدأ موجود في كلمة « ذلك » ، هو ما يُسمَّى عند النحاة برابط الإشارة ؛ لأن كلمة « ذلك » اسم إشارة ، فيها إشارة إلى المبتدأ « لباس » ، فحصل الرابط .

- وقوله تعالى : ﴿الَّذِينَ يُحْشَرُونَ عَلَى وُجُوهِهِمْ إِلَى جَهَنَّمَ أُولَئِكَ شَرٌّ مَكَانًا﴾ .

جملة ﴿أُولَئِكَ شَرٌّ مَكَانًا﴾ هي خبر المبتدأ ، والرابط اسم الإشارة « أولئك » .

٣- إعادة المبتدأ بلفظه في الخبر ، كالأمثلة التالية :

- قوله تعالى : ﴿فَأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ ، وَأَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ﴾ . =

ونائبَ فاعلٍ، أو مبتدأً وخبرًا فهو غيرُ مفردٍ، ولكن يُسَمّى علماءُ النحوِ الجارَّ والمجرورَ

= فكلمة « أصحاب » الأولى : مبتدأ مرفوع ، و « ما » : اسم استفهام ، مبتدأ ثانٍ ، و « أصحاب » الثانية خبر المبتدأ الثاني « ما » ، والجملة الاسمية « ما أصحاب الميمنة » في محل رفعٍ ، خبرُ المبتدإِ الأول .

والرابط هنا هو إعادة المبتدأ بلفظه في الخبر ، وهذا يحدث في مقام التهويل والتعظيم غالبًا ، وقد يستعمل في غيرهما ، كالتحقير ، مثلَ : زيدٌ ما زيدٌ ، وسُعَادُ ما سُعَادُ .

- ومن ذلك أيضًا قوله تعالى : ﴿ٱلْحَاقَّةُ ۝ مَا ٱلْحَاقَّةُ﴾ .

فكلمة « الحاقة » الأولى : مبتدأ أول مرفوع بالضمة الظاهرة في آخره .

« ما الحاقة » : جملة اسمية مكونة من مبتدأ ثانٍ ، وهو « ما » ، وخبر وهو « الحاقة » ، وهذه الجملة الاسمية في محل رفع ، خبر للمبتدأ الأول ، والرابط بينها وبين المبتدأ الأول هو إعادة المبتدأ بلفظه في الخبر .

- ومن ذلك أيضًا قوله تعالى : ﴿ٱلْقَارِعَةُ ۝ مَا ٱلْقَارِعَةُ﴾ .

٤- أن يكون في الجملة الواقعة خبرًا لفظ عام يشتمل على المبتدأ وغيره ، ومن ذلك قولنا :

- محمدٌ نِعْمَ الرجلُ .

- الكافر بِئْسَ الرجلُ .

- الإخلاصُ نِعْمَ الخُلُقُ .

- النِّفاقُ بئس الخُلُقُ .

في هذه الأمثلة جاءت جُمَلُ الخبر « نِعْمَ الرجلُ - بِئْسَ الرجلُ - نِعْمَ الخُلُقُ - بئس الخُلُقُ » . مشتملة على عموم يدخل تحته المبتدأ ، إذ إن الممدوح بـ « نعم » ، وهو الرجل في المثال الأول مثلًا يشتمل على المبتدأ « محمد » وغيره ؛ لأن « محمدًا » واحد من جنس الرجال ... وهكذا .

وهذا العموم مُسْتَفاد من « أل » الجنسية لاستغراق جميع أفراد الجنس ، الداخلة على رجل .

ومن ذلك أيضًا قول الشاعر :

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ إِلَى أُمِّ مَعْمَرٍ سَبِيلٌ؟ فَأَمَّا الصَّبْرُ عنها فلا صَبْرَا

والشاهد في هذا البيت في قوله : « لا صَبْرَا » . فإنه خبر عن المبتدأ « الصبر » ، والرابط بينهما العموم ؛ لأن النكرة الواقعة بعد النفي تفيد العموم ، فقد نفى بجملة الخبر « لا صبرا » الصبرَ بجميع أنواعه ، ومنه الصبر عنها الواقع مبتدأً .

فهذه أربعة من الروابط التي يجب أن تشتمل عليها جملة الخبر ، للربط بينها وبين المبتدأ ، وهناك روابط أخرى أعرضنا عن ذكرها نظرًا لأن الكتاب للمبتدئين . وإذا أردتَ المزيد فانظر النحو الوافي ١/ ٤٦٨، ٤٦٩ .

تنبيه : إنما يكون الرابط مُتيقَّنًا وجوده بشرطين سبق الإشارة إليهما :

أولهما : أن يكون الخبر جملة اسمية أو فعلية ، فإذا لم يكن جملة ، فلا رابط حينئذ .

والثاني : ألا يكون الخبر في معنى المبتدأ ، إذ لو كان في معنى المبتدأ فلا رابط بينهما ؛ لأن الجميع بمعنًى. =

والظرفَ شبهَ جملةٍ ، ويُسَمُّون الفعلَ والفاعلَ ، والفعلَ ونائبَ الفاعلِ ، والمبتدأَ والخبرَ جملةً .

وذاكم هو إعرابُ الأمثلةِ التى ذكَرَها المؤلفُ رحِمه اللَّهُ تعالى .

المثالُ الأولُ : « مثالُ الخبرِ المفردِ » : زيدٌ قائمٌ .

زيدٌ : مبتدأٌ مرفوعٌ بالابتداءِ ، وعلامةُ رفعِه ضمةٌ ظاهرةٌ فى آخِرِه .

قائمٌ : خبرُ المبتدإِ مرفوعٌ بالمبتدإِ ، وعلامةُ رفعِه ضمةٌ ظاهرةٌ فى آخِرِه .

المثالُ الثانى : « مثالُ الخبرِ الجارِّ والمجرورِ » : زيدٌ فى الدارِ .

زيدٌ : مبتدأٌ مرفوعٌ بالابتداءِ ، وعلامةُ رفعِه ضمةٌ ظاهرةٌ فى آخِرِه .

فى الدارِ : فى : حرفُ جرٍّ ، الدارِ : اسمٌ مجرورٌ بـ « فى » ، وعلامةُ جرِّه كسرةٌ ظاهرةٌ فى آخِرِه ، والجارُّ والمجرورُ متعلِّقٌ بمحذوفٍ ، تقديرُه « كائنٌ »[1] .

= مثاله : قوله تعالى : ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ . حيث كلمة « هو » مبتدأ ، و « الله أحد » : جملة اسمية ، مكوَّنة من مبتدأ ثانٍ – وهو كلمة « الله » – وخبرٍ له – وهو كلمة « أحد » – ولا رابط حينئذ ؛ لأن كلمة « هو » تُسمَّى عند النحاة بـ « ضمير القصة والشأن » ، ومعناه تقديرًا : الشأن الذى هو الله أحد ، كان كذلك « هو الله أحد » .

الفائدة الثالثة : قد يتعدد الخبر للمبتدأ الواحد :

مثاله : قولك : زيدٌ شجاعٌ كاتبٌ . فكلمة « زيد » مبتدأ له خبران :

- الأول : شجاع .
- والثانى : كاتب .

ومن أمثلة ذلك فى القرآن : قوله تعالى : ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ۝ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ۝ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾ .

فالمبتدأ كلمة « هو » ، لها أكثر من خبر :

- أولها : الغفور .
- وثانيها : الودود .
- وثالثها : ذو العرش .
- ورابعها : المجيد .
- وخامسها : فعال لما يريد .

(١) أو « استقرَّ » خبرِ المبتدأ « زيد » . =

وظاهرُ كلامِ المؤلفِ رحمه اللَّهُ : أنَّ الجارَّ والمجرورَ نفسَه هو الخبرُ ؛ لأنه قال : الجارُّ والمجرورُ . ولم يَقُلْ : مُتَعَلَّقُ الجارِّ والمجرورِ . فظاهرُ كلامِه أن تقولَ : « في الدارِ » : جارٌّ ومجرورٌ خبرُ المبتدأِ ، وتَسْكُتُ .

لكنَّ البصريِّينَ يقولون : لا بُدَّ لكلِّ جارٍّ ومجرورٍ من متعلَّقٍ . ولهذا قال ابنُ مالكٍ :

وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفِ جَرّْ نَاوِينَ مَعْنَى كَائِنٍ أَوِ اسْتَقَرّْ[1] .

المثالُ الثالثُ : « مثالُ الخبرِ الظرفِ » . زيدٌ عندَك .

زيدٌ : مبتدأٌ مرفوعٌ بالابتداءِ ، وعلامةُ رفعِه ضمةٌ ظاهرةٌ في آخرِه .

عندَك : ظرفُ مكانٍ ، منصوبٌ على الظرفيةِ ، وعلامةُ نصبِه فتحةٌ ظاهرةٌ في آخرِه ، و « عندَ » : مضافٌ ، والكافُ : مضافٌ إليه ، مبنيٌّ على الفتحِ في مَحَلِّ جرٍّ .

= وإما أن يكون المحذوف اسمًا مفردًا مُشتقًّا ، مثل : « مُستقِرٌّ ، أو كائنٌ » . وإما أن يكون فعلًا مع فاعله - أي : جملة فعلية - مثل : اسْتَقَرَّ .

(١) الألفية ، باب الابتداء ، البيت رقم (١٢٣) .

واعلم رحمك اللَّه أن في هذه المسألة ثلاثة أقوال :

الأول : أن الخبر هو نفس الظرف والجار والمجرور وَحْدَهما ؛ لأنهما يَتَضَمَّنانِ معنى صادقًا على المبتدأ .

والقولُ الثاني : أن الخبر هو مجموع الظرف أو الجار والمجرور مع متعلَّقهما ، والمتعلَّق جزء من الخبر ، واختار هذا الرأي المحقِّق الرَّضِيّ .

والقول الثالث : أن الخبر هو متعلَّقُ الظرفِ والجارِّ والمجرورِ ، المحذوفُ ؛ إذ لا بد أن يَتَعَلَّقا بفعل أيّ فعل - لا فرق بين المتعدى واللازم ، والجامد والمتصرف ، والتام والناقص - أو بما يُشْبِهُ الفعل ، كاسم الفعل ، أو مشتق يعمل عمل الفعل (اسم الفاعل ، اسم المفعول .. إلخ) ، أو اسم جامد مُؤَوَّل بالمشتق .

ولذلك يقولون في إعراب مثل هذه الأمثلة : إن الجارَّ مع مجروره ، أو الظرفَ متعلِّقٌ بمحذوفٍ خبرٍ ، سواء أكان المحذوف فعلًا مع فاعله - أي : جملة فعلية ، مثل : استقر - أم كان مفردًا ؛ أي : اسمًا مشتقًّا ، مثلَ : مُسْتَقِرٌّ ، أو كائن . فليس الخبر عندهم في أصله هو الظرف نفسه ، أو الجار الأصلي مع مجروره مباشرة ، وإنما الخبر في الأصل هو المحذوف الذي يَنْوُونه ، ويتعلق به الجار والمجرور أو الظرف .

ولَمَّا كان كلٌّ منهما صالحًا لأَنْ يَتَعَلَّقَ بالفعل المحذوف ، ويدل عليه بغير خفاء ، ولا لُبْس ، كان شبه الجملة بمنزلة النائب عن الخبر المحذوف ، والقائم مقامه ، والفعل المحذوف مع فاعله جملة ، فما ناب عنها ، وقام مقامها فهو شبيه بها ، لذلك أَسْمَوْه : « شِبْهَ الجملةِ » .

وعلى رأى المؤلفِ نقولُ : الظرفُ هو الخبرُ .

وعلى الرأىِ الثانى نقولُ : والظرفُ متعلِّقٌ بمحذوفٍ ، تقديرُه : « كائنٌ »[١] ؛ خبرِ المبتدأِ .

المثالُ الرابعُ « مثالُ الخبرِ الفعلِ مع فاعلِه » : زيدٌ قام أبوه .

زيدٌ : مبتدأٌ مرفوعٌ بالابتداءِ ، وعلامةُ رفعِه ضمةٌ ظاهرةٌ فى آخِرِه .

قام : فعلٌ ماضٍ مبنىٌّ على الفتحِ .

أبوه : أبو : فاعلٌ مرفوعٌ ، وعلامةُ رفعِه الواوُ ؛ نيابةً عن الضمةِ ؛ لأنه من الأسماءِ الخمسةِ ، و « أبو » : مضافٌ ، والهاءُ : مضافٌ إليه مبنىٌّ على الضمِّ فى محلِّ جرٍّ ، والجملةُ من الفعلِ والفاعلِ فى محلِّ رفعٍ خبرُ المبتدأِ ، وهو « زيد »[٢]

المثالُ الخامسُ « مثالُ الخبرِ المبتدأِ مع خبرِه » : زيدٌ جاريتُه ذاهبةٌ .

زيدٌ : مبتدأٌ أولُ مرفوعٌ بالابتداءِ ، وعلامةُ رفعِه ضمةٌ ظاهرةٌ فى آخِرِه .

جاريتُه : مبتدأٌ ثانٍ مرفوعٌ بالابتداءِ ، وعلامةُ رفعِه ضمةٌ ظاهرةٌ فى آخِرِه ، و « جارية » : مضافٌ ، والهاءُ : مضافٌ إليه مبنىٌّ على الضمِّ فى محلِّ جرٍّ .

ذاهبةٌ : خبرُ المبتدأِ الثانى مرفوعٌ بالمبتدأِ ، وعلامةُ رفعِه ضمةٌ ظاهرةٌ فى آخِرِه ، والجملةُ من المبتدأِ الثانى وخبرِه فى محلِّ رفعٍ ، خبرُ المبتدأِ الأولِ ، وهو « زيد »[٣] .

مثالٌ آخرُ على الخبرِ المبتدأِ مع خبرِه : زيدٌ خَطُّه حَسَنٌ .

زيدٌ : مبتدأٌ أولُ مرفوعٌ بالابتداءِ ، وعلامةُ رفعِه ضمةٌ ظاهرةٌ فى آخِرِه .

خطُّه : خطُّ : مبتدأٌ ثانٍ مرفوعٌ بالابتداءِ ، وعلامةُ رفعِه ضمةٌ ظاهرةٌ فى آخِرِه ،

---

(١) أو : استقرَّ .

(٢) قد تقدم أن القاعدة أن الخبر إذا وقع جملة فإنه لا بد له من رابط تربطه بالمبتدأ ، والرابط هنا هو الهاء من « أبوه » .

(٣) والرابط بينهما هو الهاء من « جاريته » .

وخط : مضافٌ ، والهاءُ مضافٌ إليه مبنيٌ على الضمِّ فى محلِّ جرٍّ .

حسنٌ : خبرُ المبتدأِ الثانى ، مرفوعٌ بالمبتدأِ ، وعلامةُ رفعِه ضمةٌ ظاهرةٌ فى آخرِه ، والجملةُ من المبتدأِ الثانى وخبرِه فى محلِّ رفعٍ ، خبرُ المبتدأِ الأولِ .

خلاصةُ الدرسِ :

أولًا : أن الخبرَ يَنْقَسِمُ إلى قسمين : مفردٍ ، وغيرِ مفردٍ .

ثانيًا : المفردُ : ما ليس جملةً ، ولا شِبْهَ جملةٍ .

ثالثًا : غيرُ المفردِ : ما كان جملةً ، أو شِبْهَ جملةٍ ، وهو أربعةُ أشياءَ : الجارُّ والمجرورُ ، والظرفُ ، والفعلُ مع الفاعلِ ، أو نائبِ الفاعلِ ، والمبتدأِ مع الخبرِ(١) .

* * *

(١) وبهذا يكون قد انتهى الكلام على باب المبتدأ والخبر ، وذا كم هو مُلَخّص الكلام فيه :
١- المبتدأ والخبر من مرفوعات الأسماء .
٢- المبتدأ هو الاسم المرفوع المجرد عن العوامل اللفظية .
٣- قد يكون المبتدأ اسمًا صريحًا ؛ كقوله تعالى : ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ﴾ ، وقد يكون مُؤَوَّلًا بالصريح ؛ كقوله تعالى : ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ .
٤- قد يكون المبتدأ مجرورًا ، ولكن بحرف جر زائد ، أو شبيه بالزائد ، أما الأصلي فلا يكون المجرور به مبتدأ .
٥- العامل فى رفع المبتدأ عامل معنوى ، وهو الابتداء ، والعامل فى رفع الخبر عامل لفظى ، وهو المبتدأ .
٦- الخبر هو الاسم المرفوعُ المُسْنَد إلى المبتدأ ، فالخبر مسند إلى المبتدأ ، والمبتدأ مُسْنَد إليه الخبر ، وكل من الفاعل ونائب الفاعل مسند إليه الفعل .
٧- ينقسم المبتدأ إلى قسمين : ظاهرٍ ، ومضمرٍ .
٨- المضمر اثنا عشرَ ضميرًا ، وهى : أنا ، ونحن ، وأنتَ ، وأنتِ ، وأنتما ، وأنتم ، وأنتنَّ ، وهو ، وهى ، وهما ، وهم ، وهن .
٩- ينقسم الخبر إلى قسمين : مفردٍ ، وغير مفرد ، والمفرد هو ما ليس جملة ، ولا شبه جملة ، وإن كان مثنى ، أو مجموعًا .
والخبر غير المفرد هو الجملة وشبهها ، وهو أربعة أشياء : شيئان فى الجملة ، وهما الفعل مع فاعله ، أو مع نائبه ، وتسمى جملة فعلية ، والمبتدأ مع خبره ، وتسمى جملة اسمية ، وشيئان فى شبهها ، وهما الجار والمجرور ، والظرف . =

* * *

= ومن ذلك تعلم أن الخبر على التفصيل خمسة أنواع : مفرد ، وجملة فعلية ، وجملة اسمية ، وجار مع مجرور ، وظرف .

١٠ – الظرف نوعان : ظرف زمان ، وظرف مكان ، ويشترط لصحة الإخبار بالظرف والجار والمجرور أن يكون كل واحد منهما تامًا فى المعنى ؛ أى : يحصل بالإخبار بهما فائدة بمجرد ذكرهما .

١١ – القاعدة أن الخبر إذا وقع جملة – اسمية كانت ، أو فعلية – ولم يكن هو نفس المبتدأ فى المعنى فإنه لا بد له من رابط يربطه بالمبتدأ .

وهذا الرابط قد يكون أحد الأمور الآتية :

١ – الضمير الذى يعود على المبتدأ من جملة الخبر .

٢ – أن يكون فى الخبر إشارة إلى المبتدأ .

٣ – إعادة المبتدأ بلفظه فى الخبر .

٤ – أن يكون فى الجملة الواقعة خبرًا لفظ عام يشتمل على المبتدأ وغيره .

١٢ – إن كانت الجملة الواقعة خبرًا هى نفس المبتدأ فى المعنى فإنها فى هذه الحالة لا تحتاج إلى رباط تربطها بالمبتدأ .

والاستغناء عن الرابط فى هذه الحالة جائز ، لا واجب ؛ إذ لا مانع أن يكون فى هذه الحالة التى هى نفس المبتدأ فى المعنى رابط يربطها بالمبتدأ ، سواء أكان ضميرًا ، وهو الغالب ، أم غير ضمير .

١٣ – قد يتعدد الخبر للمبتدأ الواحد .

١٤ – الجار والمجرور والظرف ليسا هما الخبر فى الحقيقة ، وإنما الخبر الحقيقى لفظ آخر محذوف يتعلق به الظرف ، والجار الأصلى مع مجروره .

وقد يكون هذا المحذوف فعلاً مع فاعله ؛ أى : جملة فعلية ؛ مثل : استقر ، وقد يكون اسمًا مشتقًا ؛ مثل : مستقر ، أو كائن .

والحمد لله رب العالمين .

نواسخ المبتدأ والخبر

نواسخُ المبتدأِ والخبرِ

قال المؤلفُ رحمه اللَّهُ تعالى : بابُ العواملِ الداخلةِ على المبتدأِ والخبرِ[1] ، وهي ثلاثةُ أشياءَ : كان وأخواتُها ، وإنَّ وأخواتُها ، وظنَنْتُ وأخواتُها .

قولُه رحمه اللَّهُ : بابُ العواملِ الداخلةِ على المبتدأِ والخبرِ .

العواملُ الداخلةُ على المبتدأِ والخبرِ يُسَمِّيها بعضُ العلماءِ النواسخَ ، فالمبتدأُ والخبرُ قد تقدَّم أنَّ كِلَيْهِما مرفوعٌ ، لكنَّ هناك عواملَ إذا دخَلَت على المبتدإِ والخبرِ غيَّرَتْهما[2] .

من هذه العواملِ ما يُغَيِّرُ الخبرَ ، ويَجْعَلُ المبتدأَ مرفوعًا ، ومنها ما يُغَيِّرُ المبتدأَ ، ويَجْعَلُ الخبرَ مرفوعًا ، وهذا عكسُ الأولِ ، ومنها ما يُغَيِّرُهما جميعًا ؛ المبتدأَ والخبرَ .

إذن : العواملُ مع الأصلِ[3] أربعةُ أشياءَ : رَفْعُهما ، ونصبُهما ، ورفعُ الأولِ ونصبُ الثاني ، ونصبُ الأولِ ورفعُ الثاني ، وبهذا تتمُّ العواملُ وعدمُ العواملِ .

فإذا لم يَكُنْ هناك عاملٌ فالرفعُ ؛ أي : يُرْفَعُ المبتدأُ والخبرُ ، فتقولُ : زيدٌ قائمٌ ، والزيدانِ قائمانِ ، والزيدونَ قائمونَ .

---

(١) هذا الباب عقَدَه المصنِّف رحمه الله لذكر ما يدخل على المبتدأ أو الخبرِ من عواملَ لفظيةٍ تُغَيِّر حُكْمَهما الإعرابيَّ السابق ، من كون المبتدأ مرفوعًا بالابتداء ، والخبر مرفوعًا بالمبتدأ ، وتُسَمَّى تلك العوامل بالنواسخ عند جمهور البصريين .

(٢) ولذلك سُمِّيت هذه العوامل نواسخ المبتدأ والخبر ؛ لأنها تنسخ حكم المبتدأ والخبر ، وتُغَيِّره ، وتُجَدِّدُ لهما حكمًا آخرَ ، غير حكمهما الأول .

والنواسخ مأخوذة من النسخ ، وهو في اللغة يطلق على أمرين ؛ النقل ، والإزالة .

قال العمْريطي رحمه الله في نَظْم الورقات :

النسخُ نَقْلٌ أو إزالةٌ كَما حَكَوْه عن أهلِ اللسانِ فيهما

فالنسخ يطلق على النقل ، يقال : نسَخْتُ الكتابَ . إذا نقَلْتَ ما فيه ، ومنه سُمِّيت النواسخ ؛ لأنها تنقُلُ حكم المبتدأ والخبر إلى شيء آخر .

ويطلق على الإزالة ، يقال : نَسَخَت الشمسُ الظلَّ ، إذا أزالَتْه ؛ لأنها تُزِيلُ حكمَ المبتدإِ والخبرِ ، وتُثْبِتُ لهما حكمًا آخرَ .

(٣) المراد بقول الشارح رحمه الله : « الأصل » هنا ؛ أي : رفع المبتدأ بالابتداء ، والخبر بالمبتدأ .

والعواملُ ثلاثةُ أقسامٍ : قسمٌ يُغَيِّرُ المبتدأَ ، وقسمٌ يُغَيِّرُ الخبرَ ، وقسمٌ يُغَيِّرُ المبتدأَ والخبرَ(١) .

* * *

(١) فالعوامل التي تدخل على المبتدأ والخبر ، فتغير إعرابهما - بعد تَتَبُّع كلام العرب الموثوق به ، كما قال السيوطي في « الأشباه » - على ثلاثة أقسام :

القسم الأول : يرفع المبتدأ ، ويُسَمَّى اسمها ، وينصب الخبر ، ويسمى خبرها ، وذلك « كان » وأخواتها ، وهذا القسم كله أفعال ، نحو : كان الجوُّ صافيًا .

والقسم الثاني : ينصب المبتدأ ، ويرفع الخبر ، عكس الأول ، وذلك « إنَّ » وأخواتها ، وهذا القسم كله أحروف ، نحو : إنَّ اللَّهَ عزيز حكيم .

والقسم الثالث : ينصب المبتدأ والخبر جميعًا ، ويُسَمَّيان مفعولَيْن له ، وذلك « ظننتُ » وأخواتها ، وهذا القسم كله أفعال ، نحو : ظننت الصديق أخًا .

ومما مضى يتبين لك الآتي :

١ - أن هذه العوامل اللفظية الثلاثة على نوعين :

النوع الأول : أفعال ، وهي شيئان : كان وأخواتها ، وظننت وأخواتها .

النوع الثاني : حروف ، وهي : إنَّ وأخواتها .

٢ - أن المبتدأ والخبر يتغير حكمهما بدخول العوامل الثلاثة ، فـ « كان » ترفع المبتدأ بغير ما رُفِع به قبلُ ، وهو الابتداء ، وتنصب الخبر بعد أن كان مرفوعًا ، والعامل « إنَّ » ينصب المبتدأ بعد أن كان مرفوعًا ، ويرفع الخبر بغير ما رُفِع به سابقًا ، وكذلك العامل « ظنَّ » فإنه ينصب المبتدأ والخبر .

وللمبتدأ أو الخبر اسم يتعلق بهما عند دخول تلك العوامل الثلاثة ، فيُسَمَّى المبتدأ اسمًا فاعلًا مع « كان » وأخواتها ، ويُسَمَّى مع « إنَّ » وأخواتها اسمًا فقط ، ويُسَمَّى مع « ظنَّ » وأخواتها مفعولًا أولَ .

وأما الخبر فيسمى مع « كان » وأخواتها ، و « إنَّ » وأخواتها خبرًا لاسم « كان » وأخواتها ، أو « إنَّ » وأخواتها ، لا خبرًا للمبتدأ ، فاختلفت تسميته عما كان ، ويُسَمَّى مع « ظنَّ » وأخواتها مفعولًا ثانيًا .

فائدة تتعلق بقول المؤلف : وأخواتها ؛ إذ المعنى : نظائرها ، وسيأتي إن شاء اللَّه ذكر نظير « كان » ، و « إنَّ » ، و « ظننت » .

كان وأخواتها

كان وأخواتها[1]

قال المؤلفُ رحِمه اللَّهُ تعالى :

فأمَّا « كان وأخواتُها » فإنها ترفَعُ الاسمَ ، وتنصِبُ الخبرَ ، وهي : كانَ ، وأمسَى ، وأصبحَ ، وأضحَى ، وظَلَّ ، وباتَ ، وصارَ ، وليْسَ ، وما زالَ ، وما انفكَّ ، وما فَتِئَ ، وما بَرِح ، وما دامَ ، وما تَصَرَّفَ منها ، نحوُ : كان ، ويكونُ ، وكُنْ ، وأصْبَحَ ، ويُصْبِحُ ، وأصْبِحْ .

تقولُ : كان زيدٌ قائمًا ، وليس عمرٌو شاخصًا ، وما أشبهَ ذلك .

ذكَر المؤلفُ رحِمه اللَّهُ هنا القسمَ الذي يُغَيِّرُ الخبرَ دونَ المبتدأِ ، وهو « كان » وأخواتُها ، ولهذا قال المؤلفُ رحِمه اللَّهُ : بابُ العواملِ الداخلةِ على المبتدأِ والخبرِ ، وهي ثلاثةُ أشياءَ : كان وأخواتُها ، وإنَّ وأخواتُها ، وظَنَنْتُ وأخواتُها .

ويُطْلِقُ علماءُ النحوِ أخواتِ العاملِ على العواملِ التي تَعْمَلُ عملَه ، وإلاَّ فليس هناك أخٌ شَقِيقٌ ، وأخٌ لأبٍ ، لكن إذا كان العاملُ يَعْمَلُ عملًا هو عملُ العاملِ الآخرِ سُمِّيَ أخًا له ؛ لاجتماعِهما في العملِ .

قال المؤلفُ رحِمه اللَّهُ تعالى : فأمَّا « كان » وأخواتُها فإنها ترْفَعُ الاسمَ ، وتنصِبُ الخبرَ .

يَعْنِي رحِمه اللَّهُ : **أنَّ « كان » وأخواتِها ترْفَعُ الاسمَ ، وتَنْصِبُ الخبرَ ؛ يعني : أن المبتدأَ يَبْقَى مرفوعًا ، والخبرُ يكونُ منصوبًا ، فإذا قلتَ : زيدٌ قائمٌ . فكلاهما مرفوعٌ[2] ؛ لأنه لم يَدْخُلْ عليهما عاملٌ .**

فإذا أدْخَلْتَ « كان » تقولُ : كان زيدٌ قائمًا ، فتَنصِبُ الخبرَ ، أمَّا المبتدأُ فهل هي

---

(١) هذا هو بداية ذكر تفصيل القول في العوامل اللفظية الداخلة على المبتدأ والخبر ، والتي سبق ذكرها ، وابتدأ رحمه الله بـ « كان » وأخواتها ، على سبيل اللَّفِّ والنشر المُرَتَّب .

(٢) أي : المبتدأ « زيد » ، والخبر « قائم » .

رفَعَتْه، أو أنَّ الرفعَ كان مِن قبلُ؟

الجوابُ: قيل: إنَّ «كان» لا تُؤَثِّرُ في المبتدإِ شيئًا؛ لأنه مرفوعٌ من قبلُ.

وقيل: إنَّها أثَّرت فيه، فانسَلَخ الحكمُ الأولُ، وهو رفعُه بالابتداءِ، إلى الحكمِ الثاني، وهو رفعُه بـ «كان»[(١)].

والمؤلفُ يقولُ: تَرفَعُ الاسمَ. ولم يَقُلْ: تُبقِي الاسمَ مرفوعًا، لو قال: تُبْقِيه مرفوعًا. لَقُلْنا: إنَّ العملَ لغيرِها، لكن قال: تَرْفَعُ[(٢)].

إذن: فهي قد أثَّرتْ فيه، ولهذا نقولُ: كان زيدٌ قائمًا.

كان: فعلٌ ماضٍ ناقصٌ؛ لأنه لا يَكْتَفِي بمرفوعِه؛ فإنك إذا قلتَ: كان زيدٌ فإنكَ تَتَوَقَّعُ شيئًا، فلهذا سُمِّيت ناقصةً.

---

(١) فهما قولان للنحاة: الكوفيون يَرَوْنَ أن اسمها مرفوع قبل دخولها عليه، حين كان مبتدأ، فهي لم تعمل فيه شيئًا، وعملها يقتصر على نصب الخبر.

والبصريون يَرَوْنَ أن «كان» وأخواتها تدخل على المبتدأ، فتزيل رفعه الأول، الذي كان عامله الابتداء، وتحدث له رفعًا جديدًا، عامله «كان»، أو إحدى أخواتها.

والصحيح هو رأي البصريين؛ لأنه لم يُعْهَدْ في اللغة فعلٌ يَنْصِب فقط، ولأن هذه الأفعال قد اتصل بها الضمير، كما في قوله تعالى: ﴿وَكُنتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً﴾، والضمير لا يتصل إلا بما يعمل فيه. والله أعلم.

(٢) فهنا المؤلف رحمه الله بالرغم من كونه كوفيَّ المذهب، ولكنه رجَّح في هذه المسألة مذهب البصريين، وهو الصحيح، كما تقدم.

فـ «كان» وأخواتُها ترفع الاسم؛ أي: المبتدأ، ويُسَمَّى اسمها، وتنصب الخبر؛ أي: خبر المبتدأ، ويُسَمَّى خبرها، تسميةً اصطلاحية للنحاة.

ولم يُسَمَّ المرفوع فاعلًا، والمنصوب مفعولًا - كما في ضَرَبَ زيدٌ عَمْرًا - لأن هذه العوامل حال نقصانها[(*)] تجرَّدت عن الحَدَث الذي شأنه أن يَصْدُرَ من الفاعل على المفعول، فلم يُسَمَّ مرفوعُها الفاعل، ولا منصوبُها المفعولَ، فلذلك سَمَّوْها بذلك.

(*) تُسَمَّى «كان» وأخواتها أفعالًا ناقصة؛ لأنها لا تكتفي بمرفوعها.

وقيل: إن «كان» وما معها من أخوات تُسَمَّى بالأفعال الناقصة لنقصانها عن حقيقة الفعل؛ إذ حقيقة الفعل تحوي أمرين: الزمان والحَدَث، فجُرِّدَت من الحدث، وبَقِي الزمان.

زيدٌ : اسمُها مرفوعٌ بها - لا تقولُ : مرفوعٌ بالابتداءِ ، إذن : هى قد أثَّرتْ فيه - وعلامةُ رفعِه ضمةٌ ظاهرةٌ فى آخِرِه .

قائمًا : خبرُها منصوبٌ بها ، وعلامةُ نصبِه فتحةٌ ظاهرةٌ فى آخِرِه .

ولو قال قائلٌ : كان زيدٌ قائمٌ . قلنا : هذا خطأٌ ؛ لأنَّ « كان » تَرفَعُ المبتدأَ ، وتَنصِبُ الخبرَ .

ولو قال آخرُ : كان زيدًا قائمٌ . لقُلْنا أيضًا : أخطأْتَ .

ولو قال ثالثٌ : كان زيدًا قائمًا . لَقُلْنا أيضًا : أخطأْتَ .

فلا بدَّ أن تقولَ : كان زيدٌ قائمًا . لأنَّ « كان » تَرفَعُ المبتدأَ ، وتَنصِبُ الخبرَ .

مثالٌ آخرُ : تقولُ : كان أخوك قائمًا . ولا يَصِحُّ أن تقولَ : كان أخاك قائمًا ، أو : كان أخاك قائمٌ ، أو : كان أخوك قائمٌ .

مثالٌ آخرُ : تقولُ : كان المسلمونَ أتقياءَ . ولا يَصِحُّ أن تقولَ : كان المسلمين أتقياءَ ، ولا أن تقولَ : كان المسلمين أتقياءُ ، ولا أن تقولَ : كان المسلمون أتقياءُ .

ومثالُ ذلك فى القرآنِ : قال اللَّهُ تعالى : ﴿وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ .

اللَّهُ : مبتدأٌ ، غفورٌ : خبرٌ ، وقال تعالى : ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا﴾ .

اللَّهُ : مرفوعٌ ، غفورًا : منصوبٌ ، والذى جعَلَه هكذا هو دخولُ « كان » .

إذن : « كان » تَرفَعُ الاسمَ ، وتَنصِبُ الخبرَ .

ثم قال المؤلفُ رحِمه اللَّهُ : وهى : كان ، وأمْسَى ، وأَصْبح ، وأَضْحى ، وظَلَّ ، وبَاتَ ، وصَارَ ، ولَيْسَ ، وما زَالَ ، وما انْفَكَّ ، وما فَتِئَ ، وما بَرِحَ ، وما دامَ[1] .

---

(١) فهذه ثلاثة عشَرَ فعلًا تَرفَع الاسم ، وتنصب الخبر ، وهى تنقسم بحسَب عملها إلى ثلاثة أقسام ، هى :
١ - القسم الأول : ما يرفع المبتدأ ، وينصب الخبر بلا شرط ، وهو ثمانية أفعال ، هى : كان - أمسى - أصبح - أضحى - ظَلَّ - بات - صار - ليس . =

قوله رحمه الله : كان[1] . مثالها : كان زيدٌ قائمًا ، كان المطرُ نازلًا .

وقوله رحمه الله : أمسى[2] .

مثاله أن تقولَ : أمسى الجوُّ باردًا . ولا يَصِحُّ أن تقولَ : أمْسَى الجوَّ باردًا ، ولا أن تقولَ : أمْسَى الجوُّ باردٌ ، ولا أن تقولَ : أمْسَى الجوَّ باردٌ .

= ٢ – القسم الثاني : ما يرفع المبتدأ ، وينصب الخبر ، بشرط أن يسبقه نفيٌ ، أو شبه نفي[*] ، وهو أربعة أفعالٍ ، هي : زَالَ – بَرِحَ – فَتِئَ – انفكَّ .

٣ – القسم الثالث : ما يرفع المبتدأ ، وينصب الخبر ، بشرط أن تسبقه « ما » المصدرية الظرفية ، وهو الفعل « دام » ، والمقصود بـ « ما » المصدرية الظرفية ؛ أي : التي تُؤَوَّل مع الفعل بعدها بمصدرٍ وظرفٍ معًا . وقد بدأ المؤلف رحمه الله بالقسم الأول ؛ أعني : ما يعمل هذا العمل بلا شرط ، وهي الأفعال الثمانية الأولى .

(١) يعني المؤلف رحمه الله : أن الأول مما يرفع الاسم وينصب الخبر « كان » ، وهي تفيد اتِّصافَ المُخْبَر عنه « الاسم » بالخبر في الماضي ، إما مع الدوام والاستمرار ، نحو قوله تعالى : ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ .
وإعرابه :

كان : فعل ماضٍ ناقص ، يرفع الاسم ، وينصب الخبر .

الله : اسمها مرفوع بها ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

غفورًا : خبرها منصوب بها ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

رحيمًا : خبر لها بعد خبر ، منصوب بها أيضًا .

وإما مع الانقطاع ، نحو : كان الشيخُ شابًّا ، وإعرابه كالذى قبلَه ؛ وذلك لأن الله لم يزل غفورًا رحيمًا مطلقًا ، في الماضي والحال ، والاستقبال ، فـ « كان » فيه ليست للماضي فقط ، بل للاستمرار ؛ لأن الفعل إذا أُضيفَ إلى الله تعالى تجرّد عن الزمان ، وصار معناه الدوام ، بخلاف شُبُوبيَّة الشيخ ؛ أي : الرجل الكبير في السن ؛ فإنها قد انقطعت بشَيْخُوخَتِهِ ؛ فلذا كانت « كان » فيه للانقطاع .

(٢) يعني رحمه الله : أن الثاني مما يرفع الاسم ، وينصب الخبر : « أمسى » ، وهو يفيد اتصاف المُخْبَر عنه « الاسم » بالخبر في المساء ، نحو : أمسى زيدٌ غَنِيًّا . وإعرابه :

أمسى : فعلٌ ماضٍ ناقص ، يرفع الاسم ، وينصب الخبر .

زيد : اسمها مرفوع بها ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

غنيًّا : خبرها منصوب بها ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

(*) شبه النفي شيئان ؛ النهي والدعاء ، وأضاف بعضهم الاستفهام .

وقولُه رحمه اللَّهُ : أصْبَحَ[١] . تقولُ : أصْبَحَ الجوُّ باردًا .

وقولُه رحمه اللَّهُ : أَضْحَى[٢] . تقولُ : أَضْحَتِ الشمسُ بازغةً ، ولو قلتَ : أَضْحَتِ الشمسَ بازغةً ، أو قلتَ : أَضْحَتِ الشمسَ بازغةٌ ، أو قلتَ : أَضْحَتِ الشمسُ بازغةٌ . فهو خطأٌ ، والصوابُ أن تقولَ : أَضْحَتِ الشمسُ بازغةً .

وقولُه رحمه اللَّهُ : ظَلَّ[٣] . بالظَّاءِ المُشالَةِ التى بمعنى « صار » ؛ احترازًا من « ضَلَّ » بالضادِ ؛ فإنها ليست من أخواتِ « كان » .

---

(١) يعني : أن الثالث مما يرفع الاسم وينصب الخبر : « أصبح » ، وهو يفيد اتصاف المُخبَر عنه « الاسم » بالخبر في الصباح ، نحو : أصبح البرد شديدًا . وإعرابه :
أصبح : فعل ماض ناقص ، يرفع الاسم ، وينصب الخبر .
البرد : اسمها مرفوع بها ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .
شديدًا : خبرها منصوب بها ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

(٢) يعني : أن الرابع مما يرفع الاسم وينصب الخبر : « أضحى » ، وهو يفيد اتِّصافَ المُخبَر عنه « الاسم » بالخبر في الضُّحَى ، نحو : أَضْحَى الفَقِيهُ وَرِعًا .
وإعرابه : أضْحَى : فعل ماضٍ ناقص ، يرفع الاسم ، وينصب الخبر .
الفقيه : اسمها مرفوع بها ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .
وَرِعًا : خبرها منصوب بها ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

(٣) يعني : أن الخامس مما يرفع الاسم ، وينصب الخبر « ظل » ، وهو يفيد اتصاف المُخبَر عنه « الاسم » بالخبر في جميع النهار ، نحو : ظل زيدٌ صائمًا ، وإعرابُه :
ظَلَّ : فعل ماضٍ ناقص ، يرفع الاسم ، وينصب الخبر .
زيد : اسمها مرفوع بها ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .
صائمًا : خبرها منصوب بها .
وقد تأتي « ظل » بمعنى « صار » – كما ذكر الشارح رحمه الله – كقوله تعالى : ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ﴾ . أى : صار وجهه مسودًا .
كما أنه قد تأتي الأفعال الأربعة السابقة (كان ، وأصبح ، وأضحى ، وأمسى) بمعنى « صار » أيضًا ؛ كقولك : أصبح زيد تاجرًا . وأنت لا تقصد وقت الصباح ، وإنما تقصد الانتقال من فقر إلى تجارة ، ونحو ذلك .
وقد ورد على ذلك أمثلة من القرآن ، منها :
– قوله تعالى : ﴿وَفُتِحَتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ أَبْوَابًا ۝ وَسُيِّرَتِ الْجِبَالُ فَكَانَتْ سَرَابًا﴾ . =

ومثالُها : قولُه تعالى : ﴿ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا﴾ .

ومثالُها أيضًا : ظَلَّ زيدٌ واقفًا ، ظَلَّ المطرُ نازلًا ، ظَلَّ المطرُ يَنْزِلُ .

وهذا المثالُ الأخيرُ صحيحٌ ، وإن كان الفعلُ مرفوعًا ؛ لأن الخبرَ هنا جملةٌ فى مَحَلِّ نصبٍ .

أمَّا « ضَلَّ » بالضادِ ، التى هى من الضلالِ ؛ فإنها لا تَرْفَعُ المبتدأَ ، ولا تَنْصِبُ الخبرَ ، بل لها فاعلٌ ومفعولٌ ، تقولُ : ضَلَّ الرجلُ سبيلَ الحقِّ[1] .

وقولُه رحمه اللَّهُ : بَاتَ[2] . تقولُ : باتَ الحارسُ نائمًا .

وقولُه رحمه اللَّهُ : صار[3] . « صار » أيضًا تَرْفَعُ المبتدأَ ، وتَنْصِبُ الخبرَ ، تقولُ : صار

= أى : صارت أبوابًا ، وصارت سرابًا .

- وقوله تعالى : ﴿وَأَصْبَحَ فُؤَادُ أُمِّ مُوسَى فَارِغًا﴾ .

« أصبح » هنا بمعنى « صار » .

ومن شواهد إتيان هذه الأفعال بمعنى « صار » من لغة العرب :

- قول الشاعر :

أَمْسَتْ خَلَاءً وأَمْسَى أَهْلُها احْتَمَلُوا   أَخْنَى عليها الذى أَخْنَى على لُبَدِ

- وقول الآخر :

أَضْحَى يُمَزِّقُ أَثْوَابِى ويَضْرِبُنِى   أَبَعْدَ شَيْبِىَ يَبْغِى عِنْدِىَ الأَدَبَا

(١) فتُعْرَب « الرجل » فاعلًا ، وتُعْرَب « سبيل » مفعولًا به .

(٢) يعنى : أن السادس مما يرفع الاسم وينصب الخبر : « بات » ، وهو يفيد اتصاف المُخْبَر عنه « الاسم » بالخبر فى وقت البَيَات ، وهو الليل ، نحو : بات زيدٌ ساهرًا . وإعرابُه :

باتَ : فعل ماض ناقص ، يرفع الاسم ، وينصب الخبر .

زيدٌ : اسمها ، مرفوع بها ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

ساهرًا : خبرُها منصوب بها .

(٣) يعنى : أن السابع مما يرفع الاسم وينصب الخبر « صار » ، وهو يفيد تحوُّل الاسم من حالته إلى الحالة التى يدل عليها الخبر ، نحو : صار السعرُ رَخِيصًا . وإعرابُه :

صار : فعل ماض ناقص ، يرفع الاسم ، وينصب الخبر .

السعر : اسمها مرفوع بها ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

رخيصًا : خبرها منصوب بها .

الخَزَفُ - الطِّينُ المَشْوِيُّ - إناءً، صار الطِّينُ إبْرِيقًا. كما مثَّل به النحويُّون.

ومثالُ ذلك أيضًا: صار الغرابُ حمامةً. يقولون: إنَّ الغُرابَ أراد أن يُقَلِّدَ الحمامةَ في المشيِ، فمشَى خُطُواتٍ، وعجَزَ أن يُقلِّدَها، ثم أراد أن يَرْجِعَ إلى مَشْيِه الأولِ، فإذا هو قد ضَيَّعَه، ولهذا يُضْرَبُ به المَثَلُ، فيقالُ: ضَيَّعَ مَشْيَه، ومَشْيَ الحمامةِ؛ لأنه، لا عرَفَ مَشْيَه الأولَ، ولا استَطاعَ أن يُقلِّدَ مشيَ الحمامةِ.

فتقولُ: صار الغرابُ حمامةً. ولا يَصِحُّ أن تقولَ: صار الغرابَ حمامةً، ولا أن تقولَ: صارَ الغرابَ حمامةٌ، ولا أن تقولَ: صار الغرابُ حمامةٌ.

وقولُه رحِمه اللَّهُ: ليس[1]. «ليس» أيضًا من أخواتِ «كان»، تَرْفَعُ المبتدأَ، وتَنْصِبُ الخبرَ، تقولُ: ليس البِرُّ أن تَمْنَعَ إحسانَك عن أبيك.

لكن يُوجَدُ إشكالٌ في القرآنِ، في قولِه تعالى: ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا﴾. وهو أنكم تقولون: إنَّ «كان» تَرْفَعُ المبتدأَ، وتَنْصِبُ الخبرَ، وهنا «البِرَّ» منصوبٌ؟

والجوابُ عن هذا الإشكالِ أن نقولَ: يقولُ العلماءُ: إنه قد يُقَدَّمُ الخبرُ على الاسمِ، قد تقولُ: كان قائمًا زيدٌ.

قال اللَّهُ تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾. يعني: قد يُقَدَّمُ الخبرُ. فقولُه تعالى: ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا﴾.

هذا من تقديمِ الخبرِ؛ يعني: ليس تَوْلِيَتُكم وجوهَكم قِبَلَ المشرقِ والمغربِ هو البِرَّ.

ومثالُ عملِ «ليس» أيضًا الرفعَ في اسمِها، والنصبَ في خبرِها: قولُك: ليس

---

(١) يعني: أن الثامن مما يرفع الاسم وينصب الخبر بلا شرط «ليس»، وهو يفيد نفي الخبر عن الاسم في وقت الحال عند الإطلاق، نحو: ليس زيدٌ قائمًا. أي: الآن. وإعرابُه:

ليس: فعل ماض ناقص، يرفع الاسم، وينصب الخبر.

زيدٌ: اسمها مرفوع بها، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

قائمًا: خبرها منصوب بها.

وأما عند تقييدها بزمن معين فإنها تكون على حَسَبِه، مثل: ليس الطالبُ مُسافِرًا غدًا.

الطالبُ مُهْمِلًا .

ولا يَصِحُّ أن تقولَ : ليس الطالبَ مُهْمِلًا ، ولا أن تقولَ : ليس الطالبَ مُهْمِلٌ ، ولا أن تقولَ : ليس الطالبُ مُهْمِلٌ .

وقولُه رحمه اللَّهُ : ما زالَ[1] . ما زال أيضًا من أخواتِ « كان » . ومثالُها : قال اللَّهُ تعالى : ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ . وإعرابُ هذه الآيةِ هكذا .

يزالون : فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ بثبوتِ النونِ ، والواوُ : اسمُ « يزال » ، ولا نقولُ : الواوُ فاعلٌ ؛ لأنَّ « يزال » هنا داخلةٌ على المبتدإِ والخبرِ ، فيكونُ المبتدأُ اسمًا لها .

مختلفين : خبرُها منصوبٌ بها ، وعلامةُ نصبِه الياءُ نيابةً عن الفتحةِ ؛ لأنه جمعُ مذكرٍ سالمٌ ، والنونُ عِوَضٌ عن التنوينِ في الاسمِ المفردِ .

مثالٌ آخرُ : لا يَزَالُ المطرُ نازلًا . نقولُ : « المطرُ » اسمُها ، و « نازلًا » : خبرُها .

والمؤلفُ هنا قال : « ما زال » . يعني : لا بدَّ أن يكونَ فيها « ما » ، أو ما يقومُ مقامَها من أدواتِ النفيِ .

وقولُه رحمه اللَّهُ : ما انفكَّ . أي : لم يَزَلْ على هذا الحالِ ، تقولُ : ما انفَكَّ الرجلُ غاضبًا . يعني : لم يَزَلْ غاضبًا .

---

(١) لمَّا فرَغ من الكلام على القسم الأول ؛ أعني : ما يعمل هذا العمل بلا شرط ، أخذ يتكلم على الأربعة التي تعمل بشرط تقدُّم نفي ، أو شِبْهِه عليها .

كما أنه يشترط في « زال » الناسخة خاصَّة أن يكون مضارعها « يَزَالُ » التي ليس لها مصدر مُسْتَعْمَل .

أما « زال » التي مضارعها « يَزِيلُ » ، ومصدرها « زَيْل » ، والأمر منها « زِلْ » فليست من الأفعال الناسخة ، وإنما هي فعل تام ، مُتَعَدٍّ إلى مفعول به ، ومعناها : مَيَّزَ وفَصَلَ ، تقول : زال التاجرُ بضاعته زَيْلًا . أي : مَيَّزَها ، وفصَلَها من غيرها ، وتقول : زِلْ ضأنَك عن مَعْزِك . أي : افصِلْهما .

وكذلك هناك « زال » التي مضارعها « يَزُولُ » ، ومصدرها « الزَّوال » ؛ فإنها ليست من النواسخ ، وإنما هي فعل لازم ، تام ، بمعنى « هَلَكَ وفَنِيَ » . مثل : زال سلطانُ الظالمين زَوَالًا .

وقد يكون معناها : « انتقل » ، مثل قوله تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا وَلَئِنْ زَالَتَا﴾ ؛ أي تنتقلا ، ومثل قولك : زال الحجرُ . أي : انتقل .

ولا يَصِحُّ أن تقولَ : ما انفَكَّ الرجلَ غاضبًا ، ولا أن تقولَ : ما انْفَكَّ الرجلَ غاضبٌ ، ولا أن تقولَ : ما انْفَكَّ الرجلُ غاضبٌ ، فالصوابُ أن تقولَ : ما انفَكَّ الرجلُ غاضبًا .

وقولُه رحمه اللَّهُ : ما فَتِئَ . يعنى : ما زال . تقولُ : ما فَتِئَ الرجلُ نادمًا .

يعني : لم يَزَلِ الرجلُ نادمًا .

وتُعْرِبُ « الرجلُ » اسمَ « فَتِئَ » ، و « نادمًا » خبرَها .

ولا يَصِحُّ أن تقولَ : ما فَتِئَ الرجلَ نادمًا ، ولا أن تقولَ : ما فَتِئَ الرجلَ نادمٌ ، ولا أن تقولَ : ما فَتِئَ الرجلُ نادمٌ . فالصحيحُ أن تقولَ : ما فَتِئَ الرجلُ نادمًا .

وقولُه رحمه اللَّهُ : ما بَرِحَ . « ما بَرِح » أيضًا بمعنى : « ما زال » ، تقولُ : ما بَرِحَ زيدٌ صائمًا . ولا يَصِحُّ أن تقولَ : ما بَرِحَ زيدًا صائمًا ، ولا أن تقولَ : ما بَرِحَ زيدٌ صائمٌ ، ولا أن تقولَ : ما بَرِحَ زيدًا صائمٌ .

فعندَنا الآنَ أربعةُ أفعالٍ : « زال ، وانْفَكَّ ، وفَتِئَ ، وبَرِحَ » . هذه الأربعةُ تُسَمَّى أفعالَ الاستمرارِ ؛ لأنك إذا قلتَ : ما انْفَكَّ يَفْعَلُ كذا . فمعناه الاستمرارُ « ما زال يَفْعَلُ كذا »[(١)] ، فلذلك تُسَمَّى أفعالَ الاستمرارِ . ولا تَعْمَلُ هذه الأفعالُ عملَ « كان » إلا بشرطِ أن يَقْتَرِنَ بها نفيٌ ، أو شِبْهُ نفيٍ .

فمثلًا قولُ المؤلفِ : ما زال . اقْتَرَنَ بها « ما » النافيةُ ، ولذا فهي تَعْمَلُ عملَ « كان » ، فتَرْفَعُ المبتدأَ ، وتَنْصِبُ الخبرَ .

---

(١) فهذه الأفعال الأربعة تدل على دوام اتصاف اسمها بمعنى خبرها اتصافًا مستمرًّا ، لا يَنْقَطِع ، أو مستمرًّا إلى وقت الكلام ، ثم ينقطع بعده بوقت طويل ، أو قصير ، بحسَب المعنى .

فمثال المستمرِ الدائم : قولنا : ما زال اللَّهُ غفورًا رحيمًا ، وما بَرِحَتْ قُوَّتُه قاهرةً ، وما فَتِئَ حِلْمُه سابقًا غَضَبَه ، وما انْفَكَّ قرآنُه مُعْجِزًا .

ومثال الثاني : قولُنا : ما زال الحارسُ واقفًا ، وما بَرِحَتْ عينُه يَقِظَةً ، وما فَتِئَ سلاحُه مُشْرَعًا ، وما انْفَكَّ استعدادُه تامًّا لمُواجهةِ الأخطارِ .

ولو حذَفْتَ « ما » ، وأتيْتَ بدلًا عنها بـ « لا » ، فقلتَ : لا زالَ يَفْعَلُ كذا . فإنها تَعْمَلُ عملَ « كان » كذلك ؛ لأنه نفيٌ .

ولو أنك حذَفْتَ « لا » ، وأتيْتَ بـ « لن » ، فقلتَ : لن يَزالَ . فكذلك ، ولو حذَفْتَ « لن » ، وأتيْتَ بدلًا عنها بـ « لم » بالميمِ ، فكذلك ؛ لأنَّ « لم » للنفي .

قال ابنُ مالكٍ رحمه اللَّهُ :

...... وهَــذِى الأَرْبَـعَـةْ لِشِبْهِ نَفْيٍ أو لنفيٍ مُتْبَعَةْ[١]

والنفيُ يَشْمَلُ ما إذا كان بـ « ما ، أو لن ، أو لا »[٢] .

تقولُ : ما زال المطرُ نازلًا ، ولا يزالُ المطرُ نازلًا ، ولن يزالَ المطرُ نازلًا ، قال اللَّهُ تعالى : ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ . وقال تعالى عن قومِ موسى : ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ﴾ .

أما شِبْهُ النفيِ فالمرادُ به النهيُ[٣] ، مثلَ أن تقولَ : لا تَبْرَحْ مجتهدًا ، أو : لا تَزَلْ مجتهدًا[٤] .

---

(١) الألفية ، باب « كان » وأخواتها ، البيت رقم (١٤٥) .

(٢) أو غيرها من حروف النفي ، ويشمل كذلك ما إذا كان النفي بالفعل ، كـ « ليس » ، أو باسم ، كـ « غير » . تقول : لستَ تَبْرَحُ مُعاندًا ، وأخوك غيرُ منفكٍّ مُواظِبًا على عمله .

(٣) أو الدعاء ، أو الاستفهام .

(٤) ومثاله أيضًا : قول الشاعر :

صاحِ شَمِّرْ ولا تَزَلْ ذاكِرَ المَوْتِ فنسيانُهُ ضَلالٌ مُبِينُ

ومثال ما تقدمه الدعاء : قولك ، وأنت تدعو لإنسانٍ : لا يزال اللَّهُ مُحسِنًا إليك ، ولا زال جَنابُك محروسًا .

وقول الشاعر :

أَلَا يا اسْلَمِي يا دَارَ مَيَّ على البِلَى ولا زَالَ مُنْهَلًا بجَرْعائِكِ القَطْرُ

واعلمْ - رحمك اللَّه - أن الدعاء لا يكون إلا بلفظة « لا » فقط ، وإنما كان الدعاء شبيهًا بالنفي ؛ لأن دعاءك بحصول الشيء دليل على أنه غير حاصل في وقت الدعاء ، وهذا معنى النفي .

قال الشيخ محمد محيي الدين في أوضح المسالك ١/ ٢١٤ ، حاشية : هذا ما ظهر لي ، وأرجو أن يكون صوابًا . اهـ =

وقوله رحمه اللَّهُ : ما دام . « ما دام » هي الأداةُ الثالثةَ عشْرةَ ، من الأدواتِ التي تَرْفعُ الاسمَ ، وتَنْصِبُ الخبرَ[1] ويُشْتَرطُ حتى تعملَ هذا العملَ أن يَتَقَدَّمَها « ما » المصدريةُ الظرفيةُ .

أمَّا « دام » وحدَها فليست من أخواتِ « كان » ، تقولُ : دامَ المطرُ . وتَسْكُتُ[2] ،

= ومثال الاستفهام : قولنا : هل تزال مُصَمِّمًا على رأيك ؟

* والذى بَقِى لنا الآن أن نذكر أمثلة على إعراب هذه الأفعال مع معموليها :

أولًا : مثالُ « ما زال » : قولك : ما زال زيدٌ عالمًا . وإعرابه :

ما : نافية .

زال : فعلٌ ماضٍ ناقص يرفع الاسم ، وينصب الخبر .

زيد : اسمها مرفوع بها .

عالمًا : خبرها منصوب بها .

ومثال « ما انفكَّ » : قولك : ما انفكَّ عمرٌو جالسًا . وإعرابه :

ما : نافية .

انفكَّ : فعلٌ ماضٍ ناقص ، يرفع الاسم ، وينصب الخبر .

عمرٌو : اسمها مرفوع بها .

جالسًا : خبرها منصوب بها .

ومثال « ما فتِئ » : قولك : ما فَتِئَ بَكْرٌ مُحْسِنًا . وإعرابه :

ما : نافية .

فتئ : فعل ماضٍ ناقص ، يرفع الاسم ، وينصب الخبر .

بكر : اسمها مرفوع بها .

محسنًا : خبرها منصوب بها .

ومثال « ما برح » : قولك : ما بَرِح محمدٌ كريمًا . وإعرابه :

ما : نافية .

برح : فعل ماضٍ ناقص ، يرفع الاسم ، وينصب الخبر .

محمد : اسمها مرفوع بها .

كريمًا : خبرها منصوب بها .

(١) وهى آخِرُ ما ذكره المؤلف رحمه اللَّه هنا ، وهى تفيد توقيت دوام ثبوت الخبر للمبتدأ وبمدة .

(٢) وتكون « دام » فعلًا لازمًا ، يكتفى بمرفوعه ، ويُعْرَب هذا المرفوع فاعلًا .

ولو قلت : دام زيدٌ صحيحًا . كان قولك « صحيحًا » حالًا ، لا خبرًا .

فإذا أردتَ جعْلَها من أخواتِ « كان » فأَدْخِلْ عليها « ما » المصدريةَ الظرفيةَ ، فتقولُ : لا أَخْرُجُ من البيتِ ما دام المطرُ نازلًا .

فـ « ما » هذه تُسَمَّى « ما » المصدريةَ الظرفيةَ(١) ، مصدريةٌ ؛ لأنها تُحَوِّلُ الفعلَ إلى مصدرٍ(٢) ، وظرفيةٌ ؛ لأنها تُقَدَّرُ بمُدَّةٍ ، وعليه فالتقديرُ في المثالِ السابقِ : لا أَخْرُجُ من البيتِ مدةَ دوامِ المطرِ نازلًا .

وقال اللهُ تعالى : ﴿وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ ؛ يعني : مدةَ دوامي حيًّا(٣) .

---

(١) أو الوقتية .

(٢) أي : أنها تُؤَوَّل مع الفعل « دام » بمصدر ، هو « دوام » .

(٣) ومثال ذلك أيضًا : قولك : لا أُصَاحِبُك ما دام زيدٌ مُتَرَدِّدًا إليك . وإعرابه :

لا : نافية .

أصاحبك : أصاحب : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، والفاعل مستتر وجوبًا ؛ تقديره « أنا » ، والكاف مفعول به مبني على الفتح في محل نصب .

ما : مصدرية ظرفية .

دام : فعل ماض ناقص يرفع الاسم ، وينصب الخبر .

زيد : اسمها مرفوع بها .

مترددًا : خبرها منصوب بها .

إليك : جار ومجرور متعلق بـ « مترددًا » .

وسُمِّيت « ما » هذه ظرفية : لنيابتها عن الظرف المحذوف ؛ إذ أصله : مدةَ دوام زيد ، فحُذِفَ المضاف الذي هو « مُدَّة » ، وأُنِيبَ عنه « ما دام » المُؤَوَّل بالمصدر ، فصار المصدر في محل نصب لنيابته عن المنصوب الذي هو « مدة » ؛ لأن المصدر ينوب عن ظرف الزمان كثيرًا ، نحو : آتيكَ طُلُوعَ الشمس ؛ أي : وقتَ طلوعها ، فحُذِفَ المضاف ، وأُقِيمَ المضاف إليه مُقامه ، فانتصبَ انتصابه ، ولا فرق في النيابة بين المصدر الصريح والمؤول .

وسميت مصدرية : لتأولها مع صلتها بمصدر ، والتقدير : مُدَّةَ دوام زيدٍ مُتَرَدِّدًا إليك .

« فإن كانت « ما » غير مصدرية بأن كانت نافية ، مثل : ما دام شيءٌ ، أو كانت غير ظرفية ، مثل : يسرني ما دمتَ مُجِدًّا – أي : دوامُك مُجِدًّا – تكون – « دام » تامة ؛ بمعنى : بَقِيَ ، والمنصوب بعدها حال . وكذلك – كما سبق – إذا لم تذكر « ما » قبلها ، مثل : لو دام الغلاء تَعِبَ الناس . =

والخلاصةُ : أنَّ هذه الأدواتِ الثلاثِ عشْرةَ ، منها ما يَعْمَلُ بلا شرطٍ ، ومنها ما يَعْمَلُ بشرطٍ ، والذى يَعْمَلُ بشرطٍ هو :

١- « ظَلَّ » : يُشْتَرَطُ أن تكونَ بمعنى « صار » .

٢- « فَتِئ ، وزال ، وبَرِح ، وانفكَّ » : يُشْتَرَطُ أن يَسْبِقَها نفىٌ أو شِبْهُه .

٣- دام : يُشْتَرَطُ أن تَسْبِقَها « ما » المصدريةُ الظرفيةُ .

ثم قال المؤلفُ رحمه اللَّهُ : وما تَصَرَّفَ منها ، نحوُ : كان ، ويكونُ ، وكُنْ ، وأصْبَح ، ويُصْبِحُ ، وأَصْبِحْ ، تقولُ : كان زيدٌ قائمًا ، وليس عمرٌو شاخصًا . وما أشْبَهَ ذلك .

قولُه رحمه اللَّهُ : وما تَصَرَّفَ منها . أى : ما تَصَرَّفَ من هذه الأفعالِ فله حكمُها[1] . وما معنى « تَصَرَّف » ؟

الجوابُ : تَصَرَّفَ معناها تَغَيَّر ، فمثلًا « كان » اجْعَلْها مضارعًا تقولُ : « يكونُ » ، اجْعَلْها أمرًا تقولُ : « كُنْ » ، ولهذا قال المؤلفُ : نحوُ كان - وهذا مثالُ الماضى -

---

= « ومما ينبغى التنبهُ له : أن « ما » كلما كانت وقتية فهى مصدرية البتةَ ، ولا يلزم من أن تكون مصدرية أن تكون وقتية ، بل قد تكون مصدرية فقط ، مثل : عجبت من ما دام زيد صحيحًا . لأن « ما » هذه مصدرية ، لا ظرفية ، والمعنى : عجبت من دوامه صحيحًا .

ومثل قول الشاعر :

يَسُرُّ المرءَ ذهابُ الليالى وكان ذَهابُهن له ذَهابًا

« ومما ينبغى أن تتنبه له أيضًا : أنه لا يلزم من وجود « ما » المصدرية الظرفية قبل « دام » وجوب إعمال « دام » عمل « كان » ، بل قد تدخل « ما » هذه على « دام » ، ولا تعمل ، وذلك كما فى قوله تعالى : ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِى الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾ ولكنَّ الغرض أنه لا يجوز أن تعمل دام عمل « كان » إلا إذا سبقتها « ما » المصدرية الظرفية .

وأما الأفعال السبعة الباقية « كان ، وأصبح ، وأمسى ، وبات ، وصار ، وليس ، وأضحى » فإنها تعمل بلا شرط .

(١) يعنى : أن ما تصرف من هذه الأفعال يعمل عمل ماضيها من كونه يرفع الاسم ، وينصب الخبر ، نحو قوله تعالى : ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ ، ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ﴾ ، ﴿تَاللَّهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ .

ويكونُ - وهذا مثالُ المضارعِ - وكُنْ - وهذا مثالُ الأمرِ، «وأصْبَحَ في الماضي، ويُصْبِحُ في المضارعِ، وأَصْبِحْ في الأمرِ»[١].

قال المؤلفُ رحمه اللَّهُ: تقولُ: كان زيدٌ قائمًا، وليس عمرٌو شاخصًا، وما أشْبَهَ ذلك.

قولُه رحمه اللَّهُ: وما أشْبَه ذلك. يعني: ما أشْبَهَ ذلك فله حكمُه[٢].

---

(١) فمعنى التصرف إذن مجيء تلك الأفعال ماضيةً ومضارعًا وأمرًا.
وتنقسم هذه الأفعال من جهة التصرف إلى ثلاثة أقسام:
القسم الأول: ما يتصرف في الفعلية تصرفًا مطلقًا، بمعنى أنه يأتي منه الماضي والمضارع والأمر، وهو سبعة أفعال، وهي: كان، وأمسى، وأصبح، وأضحى، وظل، وبات، وصار.
والقسم الثاني: ما يتصرف في الفعلية تصرفًا ناقصًا، بمعنى أنه يأتي منه الماضي والمضارع، ليس غيرُ، وهو أربعة أفعال، وهي: فَتِئ، وانفك، وبَرِح، وزال.
والقسم الثالث: ما لا يتصرف أصلًا، وإنما يأتي ماضيًا فقط، وهو فعلان: أحدهما: «ليس» اتفاقًا، والثاني «دام» على الأصح، وهو قول الجمهور.
(٢) مثَّل المؤلف رحمه اللَّه لـ «كان»، و«ليس» في الماضي، وأمَّا مثال «كان» في المضارع فإنك تقول: يكونُ زيدٌ قائمًا.
وإعرابه:
يكون: فعل مضارع مُتصَرِّف من «كان» الناقصة، يرفع الاسم، وينصب الخبر.
زيدٌ: اسمُها مرفوعٌ بها.
قائمًا: خبرها منصوب بها.
وتقول في عمل الأمر من «كان»: كُنْ قائمًا. وإعرابه:
كُنْ: فعل أمر متصرِّف من «كان» الناقصة، يرفع الاسم، وينصب الخبر، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبًا، تقديره: أنت.
قائمًا: خبره منصوب بالفتحة الظاهرة. وقِسِ البقيةَ.
وتقول في عمل المتصرِّف تصرفًا ناقصًا في الماضي: ما زال زيدٌ قائمًا: وإعرابه:
ما: نافية.
زال: فعل ماض ناقص، يرفع الاسم، وينصب الخبر.
زيدٌ: اسمها مرفوع بها.
قائمًا: خبرها منصوب بها. =

وقولُه رحِمه اللَّهُ : كان زيدٌ قائمًا . نقولُ في إعرابِه :

كان : فعلٌ ماضٍ ناقصٌ ، يَرْفَعُ المبتدأَ ، وينْصِبُ الخبرَ .

زيدٌ : اسمُها مرفوعٌ بها ، وعلامةُ رفعِه ضمةٌ ظاهرةٌ في آخِرِه .

قائمًا : خبرُها منصوبٌ بها ، وعلامةُ نصبِه فتحةٌ ظاهرةٌ في آخِرِه .

وقولُه رحِمه اللَّهُ : ليس عمرٌو شاخصًا . نقولُ في إعرابِه :

ليس : فعلٌ ماضٍ ناقصٌ ، يَرْفَعُ المبتدأَ ، وينْصِبُ الخبرَ .

عمرٌو : اسمُها مرفوعٌ بها ، وعلامةُ رفعِه ضمةٌ ظاهرةٌ في آخِرِه .

شاخصًا : خبرُها منصوبٌ بها ، وعلامةُ نصبِه فتحةٌ ظاهرةٌ في آخِرِه .

* * *

= وتقول في المضارع منه : لا يزالُ زيدٌ قائمًا . وإعرابه :

لا : نافية .

يزال : فعل مضارع متصرِّف من « زال » الناقصة ، يرفع الاسم ، وينصب الخبر .

زيد : اسمها .

قائمًا : خبرها . وقِس البقِيَّة .

وتقول في عمل الذي لا يَتصرَّف منها ، وهو : « دام ، وليس » : لا أُكَلِّمُك ما دام زيدٌ قائمًا . وإعرابه :

لا : نافية .

أكلمك : أُكَلِّم : فعل مضارع مرفوع ، والفاعل مستتر وجوبًا ، تقديره : أنا : والكاف مفعول به مبنى على الفتح في محل نصب .

ما : مصدرية ظرفية .

دام : فعل ماض ناقص ، يرفع الاسم ، وينصب الخبر .

زيد : اسمها مرفوع بها .

قائمًا : خبرها منصوب بها .

والمثال على « ليس » قد ذكره الشارح رحمه اللَّه ، وأعربه .

وقول المؤلف رحمه اللَّه : وما أشبه ذلك . يعني : أن ما كان مُشَبَّهًا بهذه الأمثلة فهو مثلها في الإعراب ، فقِسْه على ما سبق ؛ الماضي كالماضي ، والمضارع كالمضارع ، والأمر كالأمر ، فلا حاجة للتطويل بكثرة الأمثلة .

أنواعُ خبرِ «كان» وأخواتِها

وكما أن الخبرَ في بابِ المبتدأ والخبرِ يكونُ مفردًا، وغيرَ مفردٍ، فكذلك الخبرُ في بابِ «كان» وأخواتِها يكونُ مفردًا، وغيرَ مفردٍ، فيكونُ جارًّا ومجرورًا، مثلَ: كان زيدٌ في المسجدِ.

ويكونُ ظرفًا، نحوَ: كان زيدٌ فوقَ السطحِ.

ويكونُ فعلًا وفاعلًا، نحوَ: كان زيدٌ قام أبوه، وكان زيدٌ يُعجِبُه كذا وكذا، وكان النبيُّ ﷺ يُعجِبُه التيمُّنُ في تنعُّلِه وترَجُّلِه وطُهورِه، وفي شأنِه كلِّه[1].

إذن: ما قيل في بابِ المبتدأِ والخبرِ يقالُ في بابِ «كان» وأخواتِها، إلا أنَّها تختَلِفُ في العملِ، فترفَعُ المبتدأَ اسمًا لها، وتنصِبُ الخبرَ خبرًا لها[2].

---

(١) أخرجه البخارى (١٦٨، ٤٢٦، ٥٣٨٠، ٥٨٥٤، ٥٩٢٦).

(٢) وبهذا انتهى الكلام على «كان» وأخواتها، وكما اعتدنا أن نلخص الكلام الذى قيل فى كل باب، قبلُ، فذاكم هو مُلَخَّص الكلام على «كان» وأخواتها:

١ - العوامل اللفظية التى تدخل على المبتدأ والخبر يسميها النحاة النواسخ؛ لأنها تنسخ حكم المبتدأ والخبر، وتُغَيِّره، وتُجَدِّد لهما حكمًا آخر غير حكمها الأول.

٢ - هذه العوامل اللفظية على ثلاثة أقسام:

القسم الأول: يرفع المبتدأ، ويُسَمَّى اسمها، وينصب الخبر، ويُسَمَّى خبرها، وذلك «كان» وأخواتها، وهذا القسم كله أفعال، نحو: كان الجو صافيًا.

والقسم الثانى: ينصب المبتدأ، ويرفع الخبر، عكس الأول، وذلك «إنَّ» وأخواتها، وهذا القسم كله أحرف، نحو: إن الله عزيز حكيم.

والقسم الثالث: ينصب المبتدأ والخبر جميعًا، ويُسَمَّيان مفعولين له، وذلك «ظننت» وأخواتها، وهذا القسم كله أفعال، نحو: ظننت الصديق أخًا.

٣ - كان وأخواتها ثلاثة عشر فعلًا، هى: كان، وأمسى، وأصبح، وأضحى، وظل، وبات، وصار، وليس، وما زال، وما انفك، وما برح، وما فتئ، وما دام.

٤ - هذه الأفعال الثلاثة عشر ترفع المبتدأ، ويسمى اسمها، وتنصب الخبر، ويسمى خبرها، فهى على الصحيح تعمل فى جزأى الجملة؛ المبتدأ والخبر.

٥ - تسمى «كان» وأخواتها أفعالًا ناقصة؛ لأنها لا تكتفى بمرفوعها، وقيل: إن «كان» وأخواتها =

= تُسمَّى بالأفعال الناقصة ؛ لنقصانها عن حقيقة الفعل ؛ إذ حقيقة الفعل تحوى أمرين : الزمان والحَدَث ، فجُرِّدت من الحدث ، وبقى الزمان .

٦- تنقسم « كان » وأخواتها بحسب عملها إلى ثلاثة أقسام ، هى :

القسم الأول : ما يرفع المبتدأ ، وينصب الخبر ، بلا شرط ، وهو ثمانية أفعال ، هى : كان - أصبح - أمسى - أضحى - ظل - بات - ليس - صار .

والقسم الثانى : ما يرفع المبتدأ ، وينصب الخبر ، بشرط أن يسبقه نفى ، أو شبه نفى - وهو : النهى ، والدعاء ، والاستفهام - وهو أربعة أفعال ، هى : زال - فَتِئ - برح - انفك .

والقسم الثالث : ما يرفع المبتدأ ، وينصب الخبر ، بشرط أن تسبقه « ما » المصدرية الظرفية ، وهو الفعل « دام » ، والمقصود بـ « ما » المصدرية الظرفية ؛ أى : التى تُؤَوَّل مع الفعل بعدها بمصدر وظرف معًا .

فعلى سبيل المثال قوله تعالى : ﴿وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ . تقول : إن « ما » فى هذه الآية مصدرية ظرفية ؛ لأنها تُؤَوَّل مع الفعل « دام » بمصدر وظرف معًا ؛ إذ التقدير : مدة دوامى حيًا . فالمصدر هو « دوامى » ، والظرف هو « مدة » .

٧- « كان » هو الفعل الأول مما يرفع الاسم ، وينصب الخبر ، وهو يفيد اتصاف المُخْبَر عنه « الاسم » بالخبر فى الماضى ، إما على الدوام والاستمرار ، وإما مع الانقطاع .

وقد يأتى الفعل « كان » أيضًا بمعنى « صار » .

٨- « أمسى » هى الفعل الثانى مما يرفع الاسم ، وينصب الخبر ، وهو يفيد اتصاف المُخْبَر عنه « الاسم » بالخبر فى المساء ، وقد يأتى الفعل « أمسى » أيضًا بمعنى « صار » .

٩- « أصبح » هو الفعل الثالث من الأفعال التى ترفع الاسم ، وتنصب الخبر ، وهو يفيد اتصاف المُخْبَر عنه « الاسم » بالخبر فى الصباح ، وقد يأتى الفعل « أصبح » أيضًا بمعنى « صار » .

١٠- « أضحى » هو الفعل الرابع من الأفعال التى ترفع الاسم ، وتنصب الخبر ، وهو يفيد اتصاف المُخْبَر عنه « الاسم » بالخبر فى الضحى ، وقد يأتى الفعل « أضحى » أيضًا بمعنى « صار » .

١١- « ظَلَّ » هو الفعل الخامس من الأفعال التى ترفع الاسم ، وتنصب الخبر ، وهو يفيد اتصاف المُخْبَر عنه « الاسم » بالخبر فى جميع النهار ، وقد يأتى الفعل « ظَلَّ » أيضًا بمعنى « صار » ، وبذلك يكون مجموع الأفعال التى قد تأتى بمعنى « صار » خمسة ، هى : « كان - أصبح - أمسى - أضحى - ظَلَّ » .

١٢- « بات » هو الفعل السادس من الأفعال التى ترفع المبتدأ ، وتنصب الخبر ، وهو يفيد اتصاف المُخْبَر عنه « الاسم » بالخبر فى وقت البَيَاتِ ، وهو الليل .

١٣- « صار » هو الفعل السابع من الأفعال التى ترفع المبتدأ ، وتنصب الخبر ، وهو يفيد تحول الاسم من حالته إلى الحالة التى يدل عليها الخبر .

١٤- يجوز تقديم خبر « كان » وأخواتها على الاسم ، ومن ذلك ما رواه مسلم رحمه الله فى =

* * *

= صحيحه ١/ ٢٦٨، ٢٦٩ (٣٤٢)، عن عبد الله بن جعفر قال: كان أحبُّ ما استتر به رسولُ الله ﷺ هدفٌ أو حائشُ نخلٍ.

١٥ ـ «ليس» هو الفعلُ الثامنُ من الأفعالِ التي ترفعُ الاسمَ، وتنصبُ الخبرَ، وهو يفيد نفي الخبر عن الاسم في وقت الحال عند الاطلاق، وأما عند تقييدها بزمن معين فإنها تكون على حسبه.

١٦ ـ الأفعال «ما زال - ما برح - ما فتئ - ما انفكَّ» هي التاسعة والعاشرة والحادية عشرة والثانية عشرة من الأفعال التي ترفع الاسم، وتنصب الخبر، ولا تعمل هذا العمل إلا بشرط أن يتقدمها نفي أو شبه نفي.

١٧ ـ تدل هذه الأفعال الأربعة على دوام اتصاف اسمها بمعنى خبرها اتصافًا مستمرًّا لا ينقطع، أو مستمرًّا إلى وقت الكلام، ثم ينقطع بعده بوقت طويل، أو قصير، بحسب المعنى.

١٨ ـ يشترط في الفعل «زال» خاصة أن يكون مضارعه «يزال»، لا «يزيل»، ولا «يزول».

١٩ ـ لا يُشترَطُ أن يكون حرف النفي السابق لهذه الأفعال هو «ما»، بل تعمل هذه الأفعال عمل «كان»، سواء سبقها حرف النفي «ما»، أو غيره من حروف النفي، كـ «لا، ولن، ولم».

٢٠ ـ المراد بشبه النفي النهي، أو الدعاء، أو الاستفهام.

٢١ ـ الفعل الثالث عشرَ من الأفعال التي تعمل عمل «كان» هو «دام»، ويشترط فيه حتى يعمل هذا العمل أن يتقدمه «ما» المصدرية الظرفية.

٢٢ ـ تنقسم هذه الأفعال من جهة التصرف إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: ما يتصرف في الفعلية تصرفًا مطلقًا، بمعنى أنه يأتي منه الماضي، والمضارع، والأمر، وهو سبعة أفعال، وهي: كان، وأمسى، وأصبح، وأضحى، وظل، وبات، وصار.

والقسم الثاني: ما يتصرف في الفعلية تصرفًا ناقصًا، بمعنى أنه يأتي منه الماضي، والمضارع «ليس غيرُ»، وهو أربعة أفعال، وهي: «فتئ، وانفك، وبرح، وزال».

والقسم الثالث: ما لا يتصرف أصلًا، وإنما يأتي ماضيًا فقط، وهو فعلان: أحدهما: «ليس» اتفاقًا، والثاني: «دام» على الأصح، وهو قول الجمهور.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

إن وأخواتها

« إنَّ » وأخواتُها(١)

قال المؤلفُ رحمه اللَّهُ تعالى : وأمَّا « إنَّ » وأخواتُها فإنها تنْصِبُ الاسمَ وترْفَعُ الخبرَ ، وهي : إنَّ ، وأنَّ ، ولكنَّ ، وكأنَّ ، وليتَ ، ولعلَّ ، تقولُ : إنَّ زيدًا قائمٌ ، وليتَ عَمْرًا شاخِصٌ ، وما أشْبَه ذلك .

ومعنى « إنَّ » ، و « أنَّ » للتوكيدِ ، و « لَكِنَّ » للاستدراكِ ، و « كأنَّ » للتشبيهِ ، و « ليت » للتمنى ، و « لَعَلَّ » للترجِّى والتوقُّعِ .

وقد سبَقَ لنا أنَّ « كان » وأخواتِها ثلاثَ عشرةَ أداةً ، وأنها ترْفَعُ المبتدأَ ، وتنْصِبُ الخبرَ ، وأنَّها كلُّها أفعالٌ(٢) .

أمَّا « إنَّ » وأخواتُها فهى ستُّ أدواتٍ فقط ، وكلُّها حروفٌ ، وهى تنْصِبُ المبتدأَ ، وترْفَعُ الخبرَ ، فهى عكسُ « كان » وأخواتِها .

إذن : الفرقُ بينَهما من وجْهَيْنِ :

الوجهُ الأولُ : أنَّ « إنَّ » وأخواتِها حروفٌ ، و « كان » وأخواتِها أفعالٌ .

الوجهُ الثانى : أنَّ « إنَّ » وأخواتِها تنْصِبُ المبتدأَ ، وترْفَعُ الخبرَ ، و « كان » وأخواتِها ترْفَعُ المبتدأَ ، وتنْصِبُ الخبرَ ، فهما مُتضادَّانِ فى العملِ .

يقولُ المؤلفُ رحمه اللَّهُ : وأمَّا « إنَّ » وأخواتُها فإنها تَنْصِبُ الاسمَ ، وترْفَعُ الخبرَ . فهى تنْصِبُ الاسمَ اسمًا لها ، وترْفَعُ الخبرَ خبرًا لها .

---

(١) لمَّا فرَغ رحمه اللَّه من الكلام على القسم الأول من نواسخ المبتدأ والخبر ، وهو ما يرفع الاسم وينصب الخبر ، أخذ يتكلم على القسم الثانى « وهو ما ينصب الاسم ويرفع الخبر ، وهو « إنَّ ، وأخواتها » ، وأخواتُها ؛ أى : نظائرها فى العمل ، و « إنَّ » وأخواتها تدخل على المبتدأ والخبر ، فتنصب المبتدأ ، ويُسمَّى اسمها ، وترفع الخبر - بمعنى أنها تُجدِّد له رفعًا غير الذى كان له قبل دخولها - ويُسمَّى خبرها .
وأخَّرها المؤلف رحمه اللَّه فى الذكر بعد « كان » وأخواتها ؛ لأنها حروف ، و « كان » وأخواتها أفعال ، والحروف أدنى مرتبة من الأفعال .

(٢) تقدم .

وقولُه رحمه اللَّهُ : وهي : إنَّ ، وأنَّ ، ولَكِنَّ ، وكأنَّ ، وليت ، ولَعَلَّ .

هذه ستةُ حروفٍ(١) .

---

(١) وقد مثَّل المؤلف رحمه الله لعمل هذه الحروف ، بقوله : تقول : إن زيدًا قائم ، وليت عمرًا شاخص ، وما أشبه ذلك .

وذا كم هو إعراب هذين المثالين ، مع إعطاء أمثلة أخرى على باقي الأدوات وإعرابها :

« إعراب قوله : إنَّ زيدًا قائمٌ .

إن : حرف توكيد ونصب ، تنصب الاسم ، وترفع الخبر .

زيدًا : اسمها منصوب بها .

قائم : خبرها مرفوع بها .

وتقول في عمل « أنَّ » المفتوحة : بَلَغَني أنَّ زيدًا منطلقٌ . وإعرابه :

بلغني : بَلَغَ : فعل ماض ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به مبني على السكون في محل نصب .

أنَّ : حرفُ توكيدٍ ونصبٍ ، تَنصِبُ الاسمَ ، وتَرْفَعُ الخبرَ .

زيدًا : اسمُها منصوبٌ بها .

منطلقٌ : خبرُها مرفوعٌ بها ، و « أنَّ » واسمها وخبرها في تأويل مصدر مرفوع ، على أنه فاعل « بلغني » ، والتقدير : بلغني انطلاقُ زيدٍ .

والفرق بين « إنَّ » المكسورة والمفتوحة : أنَّ « أنَّ » المفتوحة لابد أن يطلبها عاملٌ ، كما مُثِّل ، بخلاف « إنَّ » المكسورة فإنها تقع في ابتداء الكلام حقيقةً ، أو حُكْمًا .

وتقول في عمل « لَكِنَّ » : قام القومُ ، لكنَّ عمرًا جالسٌ ، وإعرابه :

قام : فعل ماض مبني على الفتح ، لا محل له من الإعراب .

القوم : فاعل مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

لكنَّ : حرف استدراك ونصب ، تنصب الاسم ، وترفع الخبر .

عمرًا : اسمها منصوب بها .

جالسٌ : خبرها مرفوع بها .

وتقول في عمل « كأنَّ » : كأنَّ زيدًا أسدٌ . والأصلُ : إنَّ زيدًا كأسدٍ ، فقُدِّمت الكاف ؛ ليدل الكلام من أوله على التشبيه ، وفُتِحت الهمزة بعد كسرها ، فصار كما ذُكِر . وإعرابه :

كأن : حرف تشبيه ونصب، تنصب الاسم ، وترفع الخبر .

زيدًا : اسمها منصوب بها .

أسد : خبرها مرفوع بها.

وتقول في عمل « ليت » : ليت عَمْرًا شاخصٌ . وإعرابه : =

وقوله رحمه الله : ومعنى «إنَّ»(١) ، و «أنَّ»(٢) للتوكيدِ(٣) .

= ليت : حرف تَمَنٍّ ونصب ، تنصب الاسم ، وترفع الخبر .
عمرًا : اسمها منصوب بها .
شاخص : خبرها مرفوع بها .
وتقول في عمل «لعلَّ» : لَعَلَّ الحبيبَ قادمٌ . وإعرابه :
لَعَلَّ : حرف ترجٍّ ونصب ، ينصب الاسم ، ويرفع الخبر .
الحبيب : اسمها منصوب بها .
قادم : خبرها مرفوع بها .
فقد علِمْتَ أنها لا يختلف عملُها ، وإنما تختلف معانيها وقت اختلاف ألفاظها على الأصل في اختلاف الألفاظ ، وإنما عمِلَت لمشابهتها للفعل الماضي ، نحو «كان» ، في البناء على الفتح ، وفي عدد الأحرف ودلالتها على المعاني المختلفة .
وكان عملها على عكس عمل «كان» ؛ لضعف المُشَبَّه عن المُشَبَّهِ به ، ولكون «كان» وأخواتِها أفعالًا ، وهي الأصل ، فقويَت في العمل ، فقُدِّم مرفوعها على منصوبها ، و «إنَّ» وأخواتها حروف ، فضعُفَت في العمل ، فقُدِّم منصوبها على مرفوعها .
وقد ذكر المؤلف رحمه الله اختلاف معانيها ، فيما يلي ، إن شاء الله تعالى .

(١) بكسر الهمزة ، وتشديد النون .
(٢) بفتح الهمزة ، وتشديد النون .
(٣) ويقال : التأكيد ، وهما تُفيدانِ توكيد نسبة الخبر للمبتدأ ، ونفي الشك عنهما ، والإنكارِ لهما ، ومن ثَمَّ فقد أُجِيبَ بها القَسَمُ ، كما يجاب بلام التوكيد ، فكما يقال : واللهِ لَزيدٌ قائمٌ ، يقال : والله إن زيدًا قائم .
والفرق بين «إنَّ» ، و «أنَّ» يتمثل في أن الحرف الأول «إنَّ» يكون في صدر جملته ، بخلاف الحرف الثاني «أنَّ» الذي يتحتم أن يسبقه كلام .
، ومن أمثلة استعمال الحرفين على النحو المذكور :
- قوله تعالى : ﴿إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ﴾ .
إن : حرف توكيد ونصب .
الساعة : اسمها منصوب .
آتية : خبرها مرفوع .
وقد دخلت «إنَّ» لتقرير الخبر - وهو إتيان الساعة - وتأكيده ، وهي في صدر الجملة .
- قوله تعالى : ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ .
أنَّ : حرف توكيد ونصب .
اللهَ : اسمها منصوب . =

أي : أنَّ معناهما واحدٌ ، وهو التوكيدُ ، لكنَّ الفرقَ بينَهما أنَّ « إنَّ » بالكسرِ[١] ، و « أنَّ » بالفتحِ[٢] ، ولكلٍّ منهما موضعٌ ، فـ « أنَّ » لها موضعٌ ، و « إنَّ » لها موضعٌ[٣] .

وقولُه رحِمه اللَّهُ : ولَكِنَّ[٤] للاستدراكِ[٥] . تقولُ : لم يَقُمْ زيدٌ لكنَّه جالسٌ . وتقولُ : قام عمرٌو ، لكنَّ زيدًا قاعدٌ . فتَنصِبُ المبتدأَ ، وتَرْفَعُ الخبرَ[٦] .

= شديد : خبرها مرفوع . وسُبِقَت « أنَّ » بكلام .

(١) أي : بكسر الهمزة .

(٢) أي : بفتح الهمزة .

(٣) سيأتي إن شاء اللَّه تعالى ذكر مواضع كسر همزة « إنَّ » وفتحها.

(٤) بتشديد النون .

(٥) الاستدراك هو : إتباع الكلام السابق بنفيِ ما يُتَوَهَّم ثبوتُه ، أو إثباتِ ما يُتَوَهَّمُ نفيُه ، كأن يقال : محمد عالم . فيُوهِمُ ذلك أنه صالح ، فتقول : لكنه فاسق . وكأن يقال كذلك : خالد غنى . فيُوهِمُ ذلك أنه كريم ، فتقول : لكنه بخيل .

وبهذا يكون المثالان السابقان على هذه الصورة :

- خالد غنى لكنه بخيل .

محمد عالم لكنه فاسق

ويُلاحَظُ في المثالين السابقين ضرورة وقوع « لكنَّ » بين جملتين كاملتين ، بينهما اتصال معنوى ، بحيث تكون « لكنَّ » فى صدر الجملة الثانية منهما[*] ، ومنه قول اللَّه تعالى : ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾ ، وقوله سبحانه : ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾ .

وللحرف « لكنَّ » معنًى آخرُ غيرَ الاستدراك ، وهو التوكيد ، كما نصَّ على ذلك جماعة من النحويين ، منهم صاحب البسيط ، نحو قولنا : لو جاءنى زيد أكرمتُه . فهذا يدل على امتناع المجئ ؛ لأن « لو » إذا دخلت على مُثْبَت نفته ، فإذا أردنا توكيد ذلك النفي قلنا : لكنه لم يجئ . فأكَّدنا بـ « لكن » ما أفادته « لو » من الامتناع .

(٦) وإعراب هذه الجملة يكون هكذا :

لكنَّ : حرف استدراك ونصب ، مبنى على الفتح « ينصب المبتدأ ، ويرفع الخبر .

زيدًا : اسم « لكن » منصوب بها ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة فى آخره .

قاعد : خبر « لكن » مرفوع بها ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة فى آخره .

(*) فلا بد أن يسبق حرف « لكنَّ » كلام ، حتى يتم الاستدراك ، فلا يبتدأ بها من أول الجملة .

وقولُه رحِمه اللَّهُ : كأنَّ[١] للتشبيهِ[٢] . تقولُ : كأنَّ زيدًا بحرٌ . يعنى : فى الكرمِ .
فـ « زيد » منصوبٌ ، و « بحر » مرفوعٌ .

وقولُه رحِمه اللَّهُ : وليْتَ . للتَّمَنِّي[٣] . تقولُ : ليتَ الطالبَ فاهمٌ .

وقولُه رحِمه اللَّهُ : لعَلَّ . للتَّرجِّى والتوقُّعِ[٤] .

---

(١) بفتح الهمزة ، وتشديد النون .

(٢) فهو يدل على تشبيه المبتدأ بالخبر ، نحو « كأنَّ » الجاريةَ بَدْرٌ .
وإعراب هذا المثال هكذا :
كأن : حرف تشبيه ونصب ، ينصب المبتدأ ، ويرفع الخبر .
الجارية : اسم « كأن » منصوب بها ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة فى آخره .
بدر : خبر « كأن » مرفوع بها ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة فى آخره .

(٣) التمنى هو طلب الشيء المستحيلِ حدوثُه ، أو العسير حدوثه :
فمثال المستحيل حدوثه : قول الشاعر :

ألا ليت الشبابَ يعودُ يومًا فـأُخـبِره بما فـعَـلَ المشيـبُ

الشاهد : قوله : ليت الشباب يعود . حيث دلت « ليت » على التمنى ، وعملت فى الاسم النصب ، وهو قوله : الشباب .
وعملت الرفع فى خبرها ، وهو جملة « يعود » ، و « ليت » هنا تدل على طلب شيء مستحيل تحقُّقه ، وهو عودة الشباب إلى الشيخ العجوز .
ومثال الطلب العسير أو الصعب تحقُّقُه ؛ كقول من يريد الحج ، وليس لديه مال : ليتَ لى مالًا فأَحُجَّ منه .
فإن حصول المال ممكن ، ولكن فيه عسر .
والخلاصة الآن أن التمنى يكون فى الممنوع والممكن .

(٤) يعنى المؤلف رحمه اللَّه : أن « لعلَّ » تفيد شيئين : أحدهما : الترجى ، وهو طلب الأمر المحبوب ، ولا يكون إلا فى الممكن ميسور التحقق ، نحو : لعلَّ اللَّهَ يَرْحَمُنى .
والثانى : التوقع ، وهو انتظار وقوع الأمر المكروه فى ذاته ، نحو : لعلَّ زيدًا هالكٌ .
« وقد تأتى « لعل » للتعليل ؛ كقوله تعالى : ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَيِّنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾ ؛ أى : ليتذكر .
نصَّ على ذلك الأخفش والكسائى ، وتبعهما ابن مالك ؛ إذ قال الأخفش : يقول الرجل لصاحبه : أَفْرِغْ عملَك لعلنا نتغذى ، واعمل عملك لعلك تأخذ أجرك . أى : لنتغذى ولتأخذ أجرك .
ومنه قول الشاعر :

وقلتم لنا كُفُّوا الحُروبَ لَعَلَّنا نَكُفُّ ووثَّقتم لنا كلَّ مَوْثِقِ

أى : لِنَكُفَّ . =

تقولُ : لعلَّ المطرَ يَنْزِلُ . فهذا ترجٍّ ؛ فإنك تَرْجُو أن يَنْزِلَ .

وتقولُ : لعلَّ زيدًا هالكٌ ، فهنا لا ترجو أن يكونَ هالكًا ، لكن تَتَوَقَّعُ أن يَهْلِكَ .

وتقولُ : لعلَّ الثَّمَرَ يَفْسُدُ من شدةِ الحرِّ . فهنا كذلك لا تَرْجُو أن يَفْسُدَ الثَّمَرُ ، ولكن تَتَوَقَّعُ .

* أمثلةٌ على هذه الأدواتِ :

المثالُ الأولُ على الحرفِ « إنَّ » : إنَّ علمَ النحوِ يسيرٌ . ولا يَصِحُّ أن تقولَ : إنَّ علمُ النحوِ يسيرٌ ، ولا أن تقولَ : إنَّ علمُ النحوِ يسيرًا ، ولا أن تقولَ : إن علمَ النحوِ يسيرًا .

وبعضُ العامَّةِ إذا أذَّن يقولُ : أَشْهَدُ أن محمدًا رسولَ اللَّهِ(١) .

فهذا خطأٌ ، والصوابُ : أن محمدًا رسولُ اللَّهِ(٢) .

فلا تَقُلْ : أن محمدًا رسولَ اللَّهِ . لأنَّ هذا ليس عملَ « أنَّ » ، فـ « أنَّ » تَنْصِبُ الاسمَ ، وتَرْفَعُ الخبرَ(٣) .

= وقد تأتي « لعل » للاستفهام ، وإليه ذهب الكوفيون ، كما في قوله تعالى : ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّىٰ﴾ . وقول الرسول ﷺ لأحد أصحابه رضى اللَّه عنهم ، وقد خرج إليه مُتَعَجِّلًا : « لعلَّنا أَعْجَلْناك ؟ » أى : وما يدريك أيزكى ؟ وهل أعجلناك ؟ .

(١) بنصب « رسول » .

(٢) برفع « رسول » .

(٣) ولكن قد ذكر ابن سلام أنه قد ورد عن جماعة من تميم – هم قوم رُؤْبة بن العَجَّاج – أنهم يَنْصِبون بـ « إن » وأخواتها الاسم والخبر جميعًا ، ونسب أبو حنيفة الدِّينَوَرى هذه اللغة إلى تميم عامة .

وممن قال بجواز ذلك من النحاة الفَرَّاء ، فقد ذهب إلى جواز نصب الاسم والخبر كِلَيْهما بالحرف « ليت » ، مُحْتَجًّا بقول الشاعر :

لَيتَ الشبابَ هو الرجيعَ على الفَتى ... والشَّيْبَ كان هو البَدِئَ الأولَ

وذهب بعض الكوفيين إلى جواز ذلك بكل حرف من الحروف الخمسة الأخرى ، واستشهدوا على ذلك بما يلى :

١ – قول عمر بن أبي ربيعة(*) : =

(*) قال الشيخ محمد محيى الدين في تحقيقه لأوضح المسالك ١/٢٩٣ : لم أجده في ديوانه .

* المثالُ الثاني على الحرفِ « أنَّ » : تقولُ : عَلِمْتُ أنَّ الطالبَ فاهمٌ . اسمُ « أنَّ » هو « الطالب » ، وخبرُها : « فاهمٌ » .

* المثالُ الثالثُ على الحرفِ « لكنَّ » : تقولُ : ما قام زيدٌ ، لكنَّه قاعدٌ .

اسمُ « لكنَّ » هو الضميرُ « الهاءُ » ، وخبرُها « قاعدٌ » .

وتقولُ : ما قَدِمَ زيدٌ ، لكنَّ عَمْرًا هو القادمُ .

= إذا اسْوَدَّ جُنْحُ الليلِ فلْتَأْتِ ولْتَكُنْ ... خُطَاكَ خِفافًا إنَّ حُرّاسَنَا أُسْدَا

٢- وقولِ الشاعر ، ويُنْسَبُ إلى امرئِ القيس :

فأُقْسِمُ لو شيءٌ أتانا رسولُهُ ... سِوَاكَ ولَكِنْ لم نَجِدْ لكَ مَدْفَعا

إذَنْ لَرَدَدْناهُ ولو طالَ مُكْثُهُ ... لدَيْنا ولَكِنّا بحُبِّكَ وُلَّعا

٣- وقول محمد بن ذُؤَيْب العماني الفقيمي الراجز :

كأنَّ أُذْنَيْهِ إذا تَشَوَّفا ... قادمةً أو قَلَمًا مُحَرَّفا

٤- وبقول الآخر : « يا ليتَ أيامَ الصِّبا رَوَاجِعا »

وبقول الآخر :

إن العَجوزَ خَبَّةً جَرُوزًا ... تأكُلُ كلَّ ليلةٍ قَفِيزًا

إلا أن جمهور النحاة يرد كل هذه الشواهد ، ويذهبون إلى تأويلها ، بأن هناك محذوفًا مُقدَّرًا بين اسم « إنَّ » وأخواتها وخبرها ، وأيًا كان هذا المحذوف فإن كثرة الشواهد التي تدل على هذه اللغة ، والأصل الذي اعتبره النحاة ، وهو عدم التقدير ، يجعلان قول الكوفيين بجواز هذه اللغة أقرب إلى الصواب . والله أعلم .

وقد قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله في الشرح الممتع ٢/٦٣ بجواز نصب خبر « إنَّ » في الأذانِ ، فتقول : أشهد أن محمدًا رسولَ اللهِ ؛ استنادًا إلى هذه اللغة ، فقال رحمه الله : ولو قال : أشهد أن محمدًا رسولَ اللهِ . فهو لا شك أنه لحن يُحِيلُ المعنى على اللغة المشهورة ؛ لأنه لم يأت بالخبر(*) ، لكن هناك لغة ورد فيها أن خبر « إنَّ » يكون منصوبًا ، فيُقْبَل هذا ، قال عمر بن أبي ربيعة ، وهو من العرب العَرْباء(**) :

إذا اسْوَدَّ جُنْحُ الليلِ فلْتَأْتِ ولْتَكُنْ ... خُطاكَ خِفَافًا إنَّ حُرّاسَنَا أُسْدَا

وكذا فإن المؤذنين يعتقدون أن « رسولَ اللهِ » هو الخبر . اهـ =

(*) لأنه « رسولَ » على اللغة المشهورة تكون بدلًا من « محمدًا » ، لا خبرًا ، إذ إن الخبر - على هذه اللغة المشهورة - يكون مرفوعًا ، و« رسول » منصوبة .

(**) يقال : عَرَبٌ عَرْباءُ : صُرَحاءُ خُلَّصٌ ، وأما العَرَبُ المُسْتَعْرِبة والمُتَعَرِّبة فهم الدُّخَلاءُ ، الذين ليسوا بخُلَّص . وانظر مختار الصحاح ، والقاموس المحيط ، والمعجم الوسيط (ع ر ب) .

اسمُ «لكنَّ» هو «عَمْرًا»، وخبرُها هو «القادم»(١).

= ولعل سبب قول الشيخ رحمه الله بجواز هذه اللغة في الشرح الممتع مع قوله بتخطئتها هنا هو أن هذا الكتاب موضوع للمبتدئين، فلا حاجة للإطالة بذكر لغات العرب فيه. والله أعلم.

(١) جعل الشيخ الشارح رحمه الله هنا خبر «لكن» جملة اسمية، مكوَّنة من المبتدأ «هو»، والخبر «القادم»، وهذا - وإن كان جائزًا في اللغة - ولكنه قول مرجوح.

والراجح في مثل هذا التعبير: أن نعتبر «هو» ضمير فَصْل، لا محل له من الإعراب، وتكون كلمة «القادم» هي الخبر، وبذلك يكون الخبر هنا في هذه الجملة مفردًا، لا جملة اسمية.

وإنما قلنا برجحان هذا القول؛ لأنه هو الذي ورد به القرآن، قال تعالى: ﴿كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾، وقال تعالى: ﴿وَكُنَّا نَحْنُ الْوَارِثِينَ﴾، وقال تعالى: ﴿وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا﴾.

ففي هذه الآيات أتت ضمائر الفصل «أنت، نحن، هو» لا محل لها من الإعراب، بدليل أن الأسماء التي بعدها أتت منصوبة لعمل الأفعال: «كنتَ، كنا، تجدوه» فيها.

فضمير الفصل الراجح فيه أنه حرف مبني لا محل له من الإعراب، فلا يعمل شيئًا، وإنما سُمِّي ضميرًا لمراعاة شكله، قبل أن يصير ضمير فصل، ويعرب ما بعده حسب موقعه من الإعراب، كأن ضمير الفصل غير موجود.

ولكنَّ السؤال الآن: ما هو ضمير الفصل؟

اعلم - رحمك الله - أن النحاة عرَّفوا ضمير الفصل بأنه ضمير يُؤْتَى به للفصل بين الصفة والخبر وإزالة اللبس بينهما.

فهناك بعض التراكيب التي يحدث نوع من اللَّبْس والإبهام في إعراب بعض كلماتها؛ إذ يمكن أن تُوَجَّه على أنها صفة، ولكنها في الحقيقة خبر، ومن ثَمَّ يَرِد ضميرُ الفصل هذا؛ ليَحْسِمَ الأمر، ويُزيل اللَّبس، ويقطع بكون هذه الكلمات أخبارًا لما قبلها، وليست صفات، مثل المثال الذي بين أيدينا: ما قَدِم زيدٌ لكنَّ عمرًا هو القادمُ.

فكلمة «القادم» هذه، إذا لم نأت بضمير الفصل، يمكن أن نعتبرها صفة لـ «عمرًا»، وليست خبرًا، ولكن مجيء ضمير الفصل «هو» منع هذا اللبس، وأوجب كون «القادم» خبرًا لـ «إن»، وليس صفة.

فالحرص - إذن - على ضمير الفصل في بعض التراكيب حرص على أمن اللبس بين وظيفتين نحويتين، هما الخبرُ والصفة؛ إذ إنهما يتساويان في المعنى، فالخبر صفة في المعنى، لكنَّ الخبر ركن أساسي في التركيب، والصفة في الأصل فَضْلة، وتعيُّن الخبرية لمثل هذه الكلمات يجعلها ركنًا أساسيًّا في التركيب، وليس مُكَمِّلًا يمكن الاستغناء عنه.

ويرد ضمير الفصل أحيانًا في التركيب، ولا يكون الهدف منه الفصل وإزالة اللبس؛ إذ إنه حينئذ لا يقع بين ما يحتمل الشك واللبس، وإنما يَرِدُ في هذه الحال لتقوية الاسم السابق عليه وتأكيد معناه، ويغلب =

المثالُ الرابعُ على الحرفِ « كأنَّ » : قال اللَّهُ تعالى : ﴿كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَهَا لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحَاهَا﴾ . اسمُ « كأنَّ » هو الضميرُ « الهاءُ »[1] ، وخبرُها جملةُ ﴿لَمْ يَلْبَثُوا﴾ .

وتقولُ : كأنَّ زيدًا بحرٌ . اسمُ « كأنَّ » : « زيدًا » ، وخبرُها : « بحرٌ » .

المثالُ الخامسُ على الحرفِ « ليت » : تقولُ : ليت التلميذَ ناجحٌ . ومن الخطأ أن تقولَ : ليت التلميذُ ناجحًا ، أو أن تقولَ : ليتَ التلميذَ ناجحًا[2] ، أو أن تقولَ : ليتَ التلميذُ ناجحٌ .

المثالُ السادسُ على الحرفِ « لعلَّ » : تقولُ : لعلَّ التلميذَ ناجحٌ .

وما هو الفرقُ بين « لعلَّ » ، و « ليتَ » ؟

الجوابُ : الفرقُ بينَهما هو أن « ليت » للتمنِّى ، و « لعلَّ » للترجِّى ، والفرقُ بينَ الترجِّى والتمنِّى هو أن التمنِّىَ هو طَلَبُ ما فيه عُسْرٌ ، أو مُتَعَذِّرٌ[3] .

مثالُ المُتَعَذِّرِ : قولُ الشاعرِ :

أَلَا ليتَ الشبابَ يَعُودُ يومًا ... فأُخْبِرَه بما فَعَلَ المَشِيبُ[4]

= حينئذ أن يكون الاسم السابق ضميرًا ، نحو قوله تعالى : ﴿وَكُنَّا نَحْنُ الْوَارِثِينَ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾ .

ولاعتبار الضمير ضمير فصل اشترط النحاة ستة شروط ؛ اثنان فى ضمير الفصل مباشرة ، واثنان فى الاسم الذى قبله ، واثنان فى الاسم الذى بعده .

وهذا أمر يطول البحث فيه ، وهذا الكتاب موضوع المبتدئين ، فإذا أردت معرفة هذه الشروط فانظر شرح الألفية للشيخ ابن عثيمين رحمه الله بتحقيقنا ، يسّر اللَّهُ طبعه .

(١) وهذا على الخلاف ، فبعض النحاة قالوا : إن الضمير هو « هم » كلُّها ، وبعضهم قالوا : إن الضمير هو الهاء فقط ، والميم حرف دال على الجمع .

وهذا الخلاف إنما وقع فى هم « إذا كانت ضميرًا متصلًا ، وأما إذا كانت « هم » ضميرًا منفصلًا فلا خلاف فى كونها كلِّها الضمير . واللَّه أعلم .

(٢) تقدم أن ذكرنا أن بعض العرب ينصبون بـ « إنَّ » وأخواتها الاسم والخبر جميعًا ، وذكرنا هناك الشواهد على صحة هذه اللغة . والله الموفِّق .

(٣) تقدم فى باب نواصب الفعل المضارع ، وتقدم أيضًا قريبًا .

(٤) تقدم فى باب نواصب الفعل المضارع .

ومثالُ المُتعسِّرِ : قولُ الفقيرِ : ليتَ المالَ لى فأَتَصدَّقَ به[١] .

أمَّا الرجاءُ فإنه طَلَبُ ما يَسْهُلُ حصولُه ؛ يعنى : طَلَبُ شىءٍ يمكنُ حصولُه بسهولةٍ[٢] ، مثلَ أن تقولَ : لعلَّ زيدًا يَقْدَمُ[٣] غدًا . وأنت تَعْرِفُ أنه قريبُ المجىءِ غدًا . فهذا تُسَمِّيه تَرَجِّيًا .

فهذه ستُّ أدواتٍ عملُها واحدٌ ، ومعناها مُخْتَلِفٌ ، باستثناءِ اثنين منها ، معناهما واحدٌ ، وهما « إنَّ ، وأنَّ » ، ولهذا قال المؤلفُ رحِمه اللَّهُ : ومعنى « إنَّ ، وأنَّ » للتوكيدِ ، و « لكنَّ » للاستدراكِ ، و « كأنَّ » للتشبيهِ ، و « ليتَ » للتمنِّى ، و « لعلَّ » للترجِّى والتوقُّعِ .

وهى أسهلُ من « كان » وأخواتِها ؛ لأنها أقلُّ ، وليس لها شروطٌ حتى تعملَ .

* * *

(١) نُصِب الفعلُ « أتصدق » هنا بـ « أن » مضمرة وجوبًا بعد فاء السببية الواقعة فى جوابِ الطلب .

(٢) تقدم فى باب نواصبِ الفعل المضارع ، وتقدم أيضًا قريبًا .

(٣) كذا بفتح عينِ الفعل « الدال » فى المضارع ، يقال : قَدِمَ من سفره ، كـ « عَلِم » ، قُدُومًا ، وقِدْمانًا - بالكسر - آبَ ، فهو قادم . وانظر القاموس المحيط ، والمعجم الوسيط (ق د م) .

فتحُ همزةِ «أنَّ» وكسرُها[1]

تُفْتَحُ همزةُ «إنَّ» إذا وقَعَت «أنَّ» مَحَلَّ الفاعلِ، أو المفعولِ، أو المجرورِ[2].

أولًا: مثالُ وقوعِها مَحَلَّ الفاعلِ[3]: **يُعْجِبُنِى أنك فاهمٌ. فهذه محلُّ الفاعلِ؛ لأن التقديرَ: يُعْجِبُنِى فهمُك[4].**

ثانيًا: مثالُ وقوعِها مَحَلَّ المفعولِ: **عَلِمْتُ أنك قائمٌ.**

فهذه مَحَلُّ المفعولِ؛ لأنَّ التقديرَ: عَلِمْتُ قيامَك[5].

ثالثًا: مثالُ وقوعِها مَحَلَّ المجرورِ: **عَلِمْتُ بأنك فاهمٌ. فهذه فى محلِّ جرٍّ؛ لأنَّ التقديرَ: عَلِمْتُ بفهمِك[6].**

---

(١) اعلم - رحمك الله - أن همزة «أنَّ» لها ثلاثة أحوال:

١- وجوب الفتح.

٢- وجوب الكسر.

٣- جواز الأمرين؛ الفتح والكسر.

وقد فصَّلَت كتب النحو هذه الحالات الثلاثة، والشارح رحمه الله بيَّن هذا بيانًا مُجملًا؛ نظرًا لأن هذا الكتاب للمبتدئين.

(٢) هذه هى الحالة الأولى من الحالات الثلاث، وهى وجوب فتح همزة «أنَّ»، ومراد الشارح رحمه الله هنا أنه يجب فتح همزة «أنَّ» إذا صحَّ تأويلها مع معموليها «الاسم، والخبر»[*].

بمصدر مفرد، كأنه كلمة واحدة، يعرب على حسب موقعه فى الجملة، فمرة يقع مبتدأ، ومرة يقع فاعلًا، أو نائب فاعل، ومرة يقع مفعولًا، ومرة يقع مجرورًا بعد حرف الجر أو الإضافة ... إلخ.

(٣) أى: مع معموليها «الاسم، والخبر»، فتؤول «أنَّ» مع اسمها وخبرها بمصدر مفرد يقع فاعلًا.

(٤) ومثال ذلك أيضًا: قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ﴾. فقد وقعت «أنَّ» ومعمولاها فى محل رفع، فاعلًا؛ لأن التقدير: أو لم يكفهم إنزالُنا.

(٥) ومثال ذلك من القرآن: قوله تعالى: ﴿وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِاللَّهِ﴾. فقد وقعت «أنَّ» ومعمولاها فى محل نصب، مفعولًا به؛ لأن التقدير: ولا تخافون إشراككم.

(٦) ومثال ذلك من القرآن: قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ﴾. فقد وقعت «أنَّ» ومعمولاها فى محل جر بحرف الجر «الباء»؛ لأن التقدير: بكون الله الحق. والله أعلم.

(*) فليس مراد الشارح أن تقع «أنَّ» وحدها فى محل الفاعل، أو المفعول، أو المجرور، بل تؤول مع معموليها.

فإذا وقعت « أنَّ » في محلِّ الفاعلِ ، أو المفعولِ ، أو المجرورِ ، فهي بفتحِ الهمزةِ ، وإلا فهي بكسرِ الهمزةِ[1] .

قال ابنُ مالكٍ رحمه اللَّهُ :

وَهَمْزَ إنَّ افْتَحْ لِسَدِّ مَصْدَرِ مَسَدَّها وفي سِوَى ذاكَ اكْسِرِ[2]

ولا تَسُدُّ مَسَدَّ المصدرِ إذا صارت في محلِّ الفاعلِ ، أو المفعولِ ، أو المجرورِ ، وهذا ليس على سبيلِ الحصرِ ، فقد تُفْتَحُ في غيرِ هذا[3] .

---

(١) فهمزة « أنَّ » تُفتَح في الكلام إذا أمكن تأويلها مع ما بعدها بمصدر ، يشغل الوظائف النحوية المختلفة السابقة الذكر ، وتكسر همزة « إنَّ » إذا لم يصح ذلك فيها ، ويجوز الأمران إن صح التأويل وتركه . وقد ذكر النحاة أنه يجب كسر همزة « إنَّ » في ثلاثة عشرَ موضعًا ، نذكر منها :

١ – أن تقع في أول جملة الصلة ، مثل قوله تعالى : ﴿وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولِي الْقُوَّةِ﴾ .

٢ – أن تقع في أول الجملة الحالية ، سواء أكانت مقرونة بالواو ، نحو قوله تعالى : ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِن بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ﴾ .

أو غير مقرونة ، كما في : جاء زيدٌ إنه فاضلٌ .

٣ – أن تقع « إنَّ » محكية بالقول ؛ يعني : صارت مقولًا للقول ؛ بمعنى أنه يقع عليها القول ، كما في قوله تعالى : ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾ ، وقوله : ﴿قُلْ إِنَّنِي هَدَانِي رَبِّي﴾ . وقوله : ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ﴾ .

٤ – أن تقع في أول جملة جواب القَسَم ، سواء أُوجِدَت معه اللام ، نحو قول اللَّه تعالى : ﴿يس ۝ وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ ۝ إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ .

أو لا : نحو قوله تعالى : ﴿حم ۝ وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ ۝ إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُّبَارَكَةٍ﴾ .

٥ – أن تقع بعد « حتى » الابتدائية ، كما في قول العرب :

مرِض زيد حتى إنهم لا يرجونه .

إلى غير ذلك من المواضع ، فإذا أرَدْتَ مزيد بحث فانظر بحثنا في « إنَّ » وأخواتها ، يسَّر الله طبعة . واللَّه الموفِّق .

(٢) الألفية ، باب « إنَّ » وأخواتها ، البيت رَقْم (١٧٧) .

(٣) فقد تؤول « أنَّ » مع معموليها بمصدر يقع مبتدأ ؛ وذلك كقوله تعالى : ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً﴾ . فقد وقعت « أنَّ » ومعمولاها في محلِّ رفع ، مبتدأً مؤخَّرًا ؛ لأن التقدير : ومن آياته رؤيتُك . وقد تؤول أيضًا مع معموليها بمصدر يقع نائب فاعل ، كما في قول اللَّه تعالى : ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ =

* * *

= اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الْجِنِّ﴾ . فقد وقعت « أن » ومعمولاها فى محل رفع ، نائب فاعل ؛ لأن التقدير : أُوحِىَ إلىَّ استماعُ نفر من الجن .

وقد تؤول أيضًا مع معموليها بمصدر يقع مجرورًا بالمضاف ، بشرط ألا يكون المضاف ظرفًا ، كما فى قوله تعالى : ﴿إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ . فقد وقعت « أنَّ » ومعمولاها فى محل جر ، مضافًا إلى كلمة « مثل » ؛ لأن التقدير : مثلَ نطقِكم .

إلى غير ذلك ، والقاعدة - كما سبق - أنه متى أمكن تأويل « أن » مع ما بعدها بمصدر يشغل الوظائف النحوية المختلفة فإنه يجب فتح همزة « أنَّ » . والله أعلم .

جوازُ تقديمِ خبرِ «كان» وأخواتِها ، و «إنَّ» وأخواتِها على اسمِها

يَجوزُ تقديمُ خبرِ «كان» وأخواتِها على اسمِها ، فتقولُ : كان قائمًا زيدٌ ، وأصلُه : كان زيدٌ قائمًا ، وتقولُ : كان في البيتِ عمرٌو . بدلًا من : كان عمرٌو في البيتِ .

ومثالُ ذلك في القرآنِ : قولُه تعالى : ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ فـ «حقًّا» خبرُ «كان» مُقدَّمٌ ، و «نصر» اسمُها مُؤَخَّرٌ[1] .

وكذلك أيضًا يجوزُ أن يُؤَخَّرَ اسمُ «إنَّ» وأخواتِها ، إذا كان الخبرُ ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا[2] ، مثلَ أن تقولَ : إنَّ زيدًا في البيتِ .

فالخبرُ هو قولُك «في البيتِ» ، وهو جارٌّ ومجرورٌ ، ويجوزُ أن تُقدِّمَه ، فتقولَ : إنَّ

---

(١) ومثال ذلك أيضًا : قوله تعالى : ﴿لَّيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾ .
كلمة «البر» خبر «ليس» مقدم جوازًا على خبره ، وهو المصدر المؤول من «أن» وما بعدها ، والتقدير : ليس البرَّ توليتُكم .
ومن ذلك أيضًا : قول الشاعر :

سَلِي - إن جَهِلْتِ - الناسَ عنّا وعنهم ... فـليـس سَـوَاءً عَـالِمٌ وجَـهُـولُ

والشاهد في هذا البيت : قوله : فليس سَواءً عالمٌ وجَهُولُ . حيث قدم خبر «ليس» ، وهو «سواءً» على اسمها ، وهو «عالم» ، وذلك جائز .
وقول الشاعر :

لا طِيبَ للعَيْشِ ما دامَتْ مُنَغَّصَةً ... لَـذَّاتُـهُ بـادِّكَـارِ الموتِ والـهَـرَمِ

والشاهد فيه : قوله : ما دامت مُنَغَّصَةً لذاته ، حيث قدَّم خبر «دام» ، وهو قوله : «منغصة» على اسمها ، وهو قوله «لذاته» .

(٢) فإن لم يكن الخبر ظرفًا ، ولا جارًّا ومجرورًا امتنع تقديم الخبر على الاسم ، فتقول : إن عليًّا قادم ، ولا يجوز : إنَّ قادمٌ عليًّا فلا يجوز هنا توسُّط الخبر بين العامل «إنَّ» وأخواتها واسمه ، كما جاز في باب «كان» ، حيث كنا نقول : كان قائمًا زيدٌ . والفرق بينهما أن الأفعال أمكن للعمل من الحروف ، فكانت أحمل لأن يُتَصَرَّفَ في معمولها ، وما أحسن قول ابن عنين يشكو تأخره :

كأنِّي من أخبارِ «إنَّ» ولم يُجِزْ ... له أحدٌ في النحوِ أن يَتَقَدَّمَا

فى البيتِ زيدًا(١).

(١) ولكن القول بالجواز ليس على إطلاقه ، فقد نص النحاة على أنه قد يجب أحيانًا أن يتقدم الخبر « الظرف أو الجار والمجرور » على اسم « إنَّ » وأخواتها ، وذلك فى ثلاث حالات :

١ - إذا كان الخبر ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا ، وكان فى الاسم ضمير يعود على شىء فى الخبر ، مثل :

إن فى الدار صاحبها ، وإن فى المصنع عماله ، وليت عند سعاد صديقتها .

فلا يجوز فى كل هذا تأخير الخبر ، فلا نقول : إن صاحبها فى الدار ، وإن عماله فى المصنع ، وليت صديقتها عند سعاد ؛ لئلا يعود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة ، وهذا ممنوع .

٢ - إذا كان الخبر ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا ، وكان الاسم مقترنًا بلام التوكيد ، نحو قوله تعالى : ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾ .

٣ - إذا كان الخبر ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا ، والاسم نكرة ، لا مُسَوِّغ لها إلا تقدُّمُ الخبر ، نحو قوله تعالى : ﴿إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ﴿٦﴾﴾ .

وبهذا ينتهى الكلام على « إن » وأخواتها ، وذاكم هو مُلَخَّصُ الكلام عنها :

١ - « إنَّ » وأخواتها تنصب الاسم اسمًا لها ، وترفع الخبر خبرًا لها ، وهى ستة حروف : « إنَّ - أنَّ - لكنَّ - كأنَّ - ليت - لعلَّ » .

٢ - « إنَّ » - بكسر الهمزة - ، و أنَّ - بفتح الهمزة - تُفيدان توكيد نسبة الخبر للمبتدأ ، ونفى الشك عنهما ، والإنكار لهما .

٣ - « لكنَّ » معناها الاستدراك ، وهو إتباع الكلام السابق بنفى ما يتوهم ثبوتُه ، أو إثبات ما يُتَوَهَّم نفيه ، ولا بد أن يسبق « لكن » كلام ، حتى يتم الاستدراك ، فلا يبتدأ بها من أول الجمل .

٤ - للحرف « لكنَّ » معنًى آخرُ ، غيرَ الاستدراك ، وهو التوكيد .

٥ - الحرف « كأنَّ » يدل على تشبيه المبتدأ بالخبر .

٦ - الحرف « ليت » للتمنى ، وهو طلب الشىء المستحيل حدوثه ، أو العسير حدوثه .

٧ - الحرف « لعلَّ » للترجِّى والتوقُّع ، والترجى هو طلب الأمر المحبوب ، ولا يكون إلا فى الممكن ، ميسور التحقق .

والتوقع هو انتظار وقوع الأمر المكروه فى ذاته .

٨ - قد تأتى « لعلَّ » للتعليل ، كما نص على ذلك الأخفش والكِسائى ، وتبعهما ابن مالك .

٩ - وقد تأتى « لعلَّ » للاستفهام ، وإليه ذهب الكوفيون .

١٠ - قد تعمل هذه الحروف الستة النصب فى الاسم والخبر جميعًا .

١١ - همزة « إنَّ » لها ثلاثة أحوال :

وجوب الفتح ، ووجوب الكسر ، وجواز الأمرين ؛ الفتح والكسر .

فيجب الفتح إذا صح تأويل « أنَّ » مع معموليها « الاسم » والخبر » بمصدر مفرد ، كأنه كلمة واحدة ، =

* * *

= يعرب على حسب موقعه في الجملة ، فمرة يقع مبتدأ ، ومرة يقع فاعلًا ، أو نائب فاعل ، ومرة يقع مفعولًا ، ومرة يقع مجرورًا بعد حرف الجر أو بالإضافة ... إلخ .

وتكسر همزة « إنَّ » إذا لم يصح ذلك فيها ، ويجوز الأمران إن صح التأويلُ وتَرْكُه .

١٢ - يجوز تقديم خبر « كان » وأخواتها على اسمها ، وكذلك أيضًا يجوز أن يقدم خبر « إن » وأخواتها على اسمها ، بشرط أن يكون ظرفًا أو جارًا ومجرورًا .

فإن لم يكن الخبر ظرفًا أو جارًا ومجرورًا امتنع تقديمه على الاسم .

١٣ - والقول بجواز تقديم خبر « إنَّ » وأخواتها على اسمها ليس على إطلاقه ، فقد يجب هذا التقديم أحيانًا ، وذلك في ثلاث حالات :

١- إذا كان الخبر ظرفًا أو جارًا ومجرورًا ، وكان في الاسم ضمير يعود على شيء في الخبر .

٢- إذا كان الخبر ظرفًا أو جارًا ومجرورًا ، وكان الاسم مقترنًا بلام التوكيد .

٣- إذا كان الخبر ظرفًا أو جارًا ومجرورًا ، والاسم نكرة ، لا مسوِّغَ لها إلا تقدم الخبر .

ملحوظة : أتى الشيخ الشارح رحمه الله بمثال على جواز تقديم خبر « إنَّ » وأخواتها على اسمها ، وهو : إن عندَك مالًا ، وذكر أنه يجوز هنا أن تقدم الخبر « عندك » على الاسم « مالًا » ، كما أنه يجوز أن تقول : إن مالًا عندَك . فتأتي بكل من الاسم والخبر في مكانهما .

وقد قمت بحذف هذا المثال من شرح الشيخ رحمه الله ؛ لأنه بلا شك سَبْقُ لسانٍ منه رحمه الله ؛ إذ إن تقديم الخبر هنا واجب ، لا جائز ؛ لأن اسم « إن » نكرة لا مسوِّغ للابتداء بها إلا تقدم الخبر، والخبر جار ومجرور . والله أعلم .

ظَنَّ وأخواتُها

ظَنَّ وأخواتُها[1]

قال المؤلفُ رحِمه اللَّهُ تعالى : وأمَّا ظَنَنْتُ وأخواتُها فإنَّها تَنْصِبُ المبتدأ والخبرَ على أنَّهما مفعولانِ لها ، وهي : ظَنَنْتُ ، وحسِبْتُ ، وخِلْتُ ، وزعَمْتُ ، ورأيْتُ ، وعلِمْتُ ، ووجَدْتُ ، واتَّخذْتُ ، وجعَلْتُ ، وسمِعْتُ ، تقولُ : ظَنَنْتُ زيدًا منطلقًا ، وخِلْتُ عمرًا شاخصًا ، وما أشْبَهَ ذلك .

قال المؤلفُ رحِمه اللَّهُ تعالى : وأمَّا « ظَنَنْتُ » وأخواتُها فإنها تَنْصِبُ المبتدأَ والخبرَ على أنهما مفعولانِ لها[2] .

---

(١) هذا هو القسم الثالث من نواسخ المبتدأ والخبر ، والمراد بأخوات « ظنَّ » نظائرها في العمل .
وأخَّر المصنف رحمه اللَّه ذكر « ظن وأخواتها » على الأوَّلَيْنِ « كان » ، و « إنَّ » وأخواتهما ؛ لأن مَحَلَّ « ظَنَّ » وأخواتها المنصوبات ، لا المرفوعات ، والكلام هنا عن المرفوعات أصالةً ، ولكن لأنَّ « ظَنَّ » وأخواتها من نواسخ المبتدأ والخبر ذُكِرَتْ هنا .

(٢) فـ « ظن » وما معها من النظائر – وهي ما عبَّر عنها المصنف بقوله : وأخواتها – لها عمل في المبتدأ والخبر ، فهي تنصب المبتدأ ، ويسمى مفعولها الأول ، وتنصب الخبر ، ويُسَمَّى مفعولها الثاني ، ولذا فإن « ظَنَّ » وأخواتها تَشْتَمِل على أمور ثلاثة :
أولها : الفاعل ؛ لأنها فعل تام(*) .
مثاله : ظننت زيدًا شاخصًا .
إعرابه :
ظن : فعل ماض مبني على السكون ؛ لاتصاله بضمير الرفع المتحرك .
والتاء : ضمير متصل مبني على الضم ، في محل رفعٍ ، فاعلٌ .
وثانيها : مفعول أول .
وثالثها : مفعول ثانٍ .
ومثال ذلك : ظننت زيدًا شاخصًا .
إعرابه :
ظننت : سبقت .
زيدًا : مفعول أول لـ « ظن » ، منصوب بالفتحة الظاهرة على آخره .
شاخصًا : مفعول ثانٍ لـ « ظن » ، منصوب بالفتحة الظاهرة على آخره .

(*) فليست فعلًا ناقصًا ، الذي يكون مرفوعه اسمًا له ، لا فاعلًا ، كما في « كان » وأخواتها .

« ظَنَّ » وأخواتُها تَنْصِبُ المبتدأَ والخبرَ جميعًا ، والدليلُ على هذا التَّتَبُّعُ والاستقراءُ ؛ لأنَّ العلماءَ تَتَبَّعوا كلامَ العربِ واسْتَقْرَءُوه ، فتَبَيَّن أن العربَ تَنْصِبُ المبتدأَ والخبرَ بـ « ظَنَّ » وأخواتِها ، فإذا دخَلَت « ظَنَّ » وأخواتُها على المبتدإِ والخبرِ صارا منصوبَيْنِ على أنهما مفعولانِ لها .

وبهذا تَمَّتِ الأحوالُ الأربعةُ للمبتدإِ والخبرِ ، فيكونانِ مرفوعينِ ، ومنصوبَيْنِ ، والمبتدأُ مرفوعًا ، والخبرُ منصوبًا ، والمبتدأُ منصوبًا ، والخبرُ مرفوعًا ، فليس هناك حالةٌ خامسةٌ ، فهذه القِسْمةُ حاصرةٌ .

فيكونانِ مرفوعَيْنِ إذا لم يَدْخُلْ عليهما ناسخٌ .

ويكونانِ منصوبَيْنِ في « ظَنَّ » وأخواتِها .

ويكونُ الأولُ مرفوعًا ، والثانى منصوبًا في « كان » وأخواتِها .

ويكونُ الأولُ منصوبًا ، والثانى مرفوعًا في « إنَّ » وأخواتِها .

وقولُ المؤلفِ رحِمه اللَّهُ : وأخواتُها . معناه : المُشارِكاتُ لها في العملِ ؛ أى : الأدواتُ التى تَعْمَلُ عملَ « ظَنَّ » ، من نصبِ المبتدإِ والخبرِ .

قال المؤلفُ رحِمه اللَّهُ تعالى : وهى : ظَنَنْتُ ، وحَسِبْتُ ، وخِلْتُ ، وزَعَمْتُ ، ورأَيْتُ ، وعلِمْتُ ، ووجَدْتُ ، واتَّخَذْتُ ، وجعَلْتُ ، وسمِعْتُ .

هذه عَشَرَةُ أفعالٍ[1] ، والتاءُ التى فيها ليس لازمًا أن تكونَ مَعَنا ، فهى ليست من

---

(١) ذكر النحاة أن هذه الأفعال العشرة تنقسم من حيث معناها إلى أربعة أقسام :

القسم الأول : يفيد ترجيح وقوع الخبر « المفعول الثانى » ، وهو أربعة أفعال ، وهى : ظننْتُ ، وحَسِبْتُ ، وخِلْتُ ، وزعَمْتُ .

والقسم الثانى : يفيد اليقين وتحقيق وقوع الخبر « المفعول الثانى » ، وهو ثلاثة أفعال ، وهى : رأيْتُ ، وعلِمْتُ ، ووجَدْتُ .

والقسم الثالث : يفيد التصيير والانتقال من حالة إلى حالة أخرى ، وهو فعلان ، وهما : اتَّخَذْتُ ، وجعَلْتُ .

والقسم الرابع : يفيد حصول النسبة فى السمع ، وهو فعل واحد ، وهو « سمِعْتُ » . =

الأداةِ ، فلو قلتَ : ظَنَّ زيدٌ عمرًا قائمًا . صحَّ ، فهى ليست من الأداةِ ، لكنَّ الكتابَ للمُبتَدِئِين ، وأراد المؤلفُ رحِمه اللَّهُ أن يأتيَ بأخصَرِ ما يكونُ مما يُقَرِّبُ المعنى للمُبتَدِئِ .

وقولُه رحِمه اللَّهُ : ظَنَنتُ[١] . هذا هو الفعلُ الأولُ ، وقد مثَّل له المؤلفُ رحِمه اللَّهُ بقولِه : ظَنَنتُ زيدًا مُنطَلِقًا . وإعرابُه :

ظَنَنتُ : فعلٌ ماضٍ ، مبنيٌّ على السكونِ ؛ لاتِّصالِه بضميرِ الرفعِ المتحرِّكِ ، والتاءُ : ضميرٌ متصلٌ مبنيٌّ على الضمِّ ، فى محلِّ رفعٍ ، فاعلٌ ، وهى تَنصِبُ مفعولَيْنِ : الأولُ : المبتدأُ ، والثانى : الخبرُ .

زيدًا : مفعولُها الأولُ : منصوبٌ بها ، وعلامةُ نصبِه الفتحةُ الظاهرةُ فى آخِرِه .

مُنطَلِقًا : مفعولُها الثانى منصوبٌ بها ، وعلامةُ نصبِه الفتحةُ الظاهرةُ فى آخِرِه[٢] .

ولا يصحُّ أن تقولَ : ظَنَنتُ زيدٌ مُنطَلِقٌ ، ولا أن تقولَ : ظَنَنتُ زيدًا منطلقٌ ، ولا أن تقولَ : ظَنَنتُ زيدٌ مُنطَلِقًا .

فالصوابُ أن تقولَ : ظَنَنتُ زيدًا مُنطَلِقًا .

وقولُه رحِمه اللَّهُ : حسِبتُ[٣] . هذا هو الفعلُ الثانى من الأفعالِ التى تَنصِبُ مفعولين .

= وقد ذكرها المؤلف رحمه اللَّه على هذا الترتيب .

(١) من الظن ، وقد تستعمل لليقين ، كقوله تعالى : ﴿وَظَنُّوا أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ﴾ .

(٢) ومثالها فى القرآن : قوله تعالى : ﴿وَإِنِّي لَأَظُنُّكَ يَا فِرْعَوْنُ مَثْبُورًا﴾ . « مثبورًا » بمعنى : هالكًا .
فالفعل « ظن » هنا نصب مفعولين : أحدهما : كاف المخاطب ، والثانى : كلمة « مثبورًا » .
وقد تأتى « ظَنَّ » بمعنى « اتَّهَمَ » ، وتكون وقتئذٍ متعديةً لمفعولٍ واحد ، نحو قولك : عُدِمَ لى مالٌ ، فظننْتُ زيدًا .
ومنه قوله تعالى : ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنِينٍ﴾ ؛ أى : ما هو بمتهمٍ على الغيب .
وأمَّا من قرأ بالضاد ، فمعناه : ما هو ببخيل .

(٣) بكسر السين المهملة ، من الحِسْبان ، بكسر الحاء المهملة .
تقول : حَسِبَ الشيءَ كذا يَحْسَبه - بفتح السين وكسرها - مَحْسِبَةً - بكسر السين وفتحها - وحِسْبانًا - بكسر الحاء - ظَنَّه .
وأمَّا « حَسَبَ » - بفتح السين - فهو مُتَعَدٍّ لمفعول واحد ، فليس من أخوات « ظن » ، تقول : حَسَبَ =

ومثاله أن تقول : حسِبْتُ عمرًا صادقًا فإذا هو كاذبٌ .

وإعرابه :

حَسِبْتُ : فعلٌ وفاعلٌ ، حَسِبَ : فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على السكونِ لاتصالِه بضميرِ الرفعِ المتحرِّكِ ، وهو يَنْصِبُ مفعولين : الأولُ المبتدأُ ، والثاني الخبرُ ، والتاءُ : ضميرُ متكلِّمٍ ، مبنيٌّ عل الضمِّ ، في محلِّ رفعٍ ، فاعلٌ .

عَمْرًا : مفعولُها الأولُ منصوبٌ بها ، وعلامةُ نصبِه فتحةٌ ظاهرةٌ في آخِرِه .

صادقًا : مفعولُها الثاني منصوبٌ بها ، وعلامةُ نصبِه فتحةٌ ظاهرةٌ في آخِرِه[1] .

وقولُه رحمه اللهُ : خِلْتُ[2] . معناه : ظنَنْتُ ، قال الشاعرُ :

ومَهْمَا يَكُنْ عندَ امْرِئٍ من خَلِيقَةٍ وإن خَالَها تَخْفَى على الناسِ تُعْلَمِ[3]

= المالَ ونحوَه يَحْسُبُه حِسابًا وحُسْبانًا – بالضم – : عدَّه وأحصاه .

فلْيُنتَبَهْ إلى الفرقِ بين المصدرين « حُسْبانًا » بالضم ، و « حِسْبانًا » بالكسر ، فـ « الحُسْبان » – بالضم – مصدر للفعل المتعدِّى لمفعول واحد الذى بمعنى « عَدَّ وأحْصَى » ، والحِسْبان – بالكسر – مصدر للفعل المتعدى لمفعولين ، الذى بمعنى ظن .

وإنما نصَصْتُ على كونها بالكسر ؛ لكثرة من يخطئ فيها ، فيَنْطِقُها بالضم ، والمعنى – كما علِمْتَ – مختلفٌ تمامًا . واللهُ أعلم .

(١) ومثال « حسب » التى تنصب مفعولين ، من القرآن : قوله تعالى : ﴿ لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَكُمْ ﴾ . فالفعل « حسب » هنا نصَبَ مفعولين ؛ أحدهما : ضمير الهاء فى « تحْسبوه » ، والثاني : كلمة « شرًّا » .

• فائدة : وقد تستعمل « حسب » لليقين ، كقول الشاعر :

حَسِبْتُ التُّقَى والجُودَ خيرَ تِجارةٍ رَبَاحًا إذا ما المَرْءُ أَصْبَحَ ثَاقِلاً

الشاهد فيه : قوله : حَسِبْتُ التقى خير تجارة . حيث استعمل الشاعر فيه « حسِبْتُ » بمعنى « عَلِمْتُ » ، ونصب به مفعولين ؛ أولهما : قوله : التقى . وثانيهما : قوله : خير تجارة .

(٢) هذا هو الفعل الثالث من الأفعال التى تنصب مفعولين ، وخال بمعنى « ظَنَّ » ، ومضارعه : « يَخَالُ » . وأصلُ « خِلْتُ » : خَيِلْتُ – بفتح الخاء وكسر الياء – نُقِلَت كسرة الياء إلى الخاء بعد سَلْب حركة الخاء(*) ، فالْتَقى ساكنانِ ؛ الياء واللام ، فحُذِفَت الياءُ لالتقاء الساكنين .

(٣) هذا البيت لزُهَيْر بن أبى سُلْمَى المُزَنى ، من مُعَلَّقته المشهورة التى أولها : =

(*) وبذلك أصبحت الياء ساكنة .

قولُه : خالها . يعنى : ظَنَّها .

إذن : خِلْتُ بمعنى : ظَنَنْتُ[1] .

وتقولُ : خِلْتُ التلميذَ فاهمًا . يعنى : ظَنَنْتُ التلميذَ فاهمًا .

وإعرابُه هكذا :

خِلْتُ : فعلٌ وفاعلٌ . خال : فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على السكونِ ؛ لاتصالِه بضميرِ الرفعِ المتحرِّكِ ، وهو يَنْصِبُ مفعولَيْنِ ؛ أولُهما المبتدأُ ، والثانى : الخبرُ ، والتاءُ : ضميرُ المتكلِّمِ ، مبنيٌّ على الضمِّ فى محلِّ رفعٍ ، فاعلٌ .

التلميذَ : مفعولُها الأولُ ، منصوبٌ بها ، وعلامةُ نصبِه فتحةٌ ظاهرةٌ فى آخِرِه .

فاهمًا : مفعولُها الثانى منصوبٌ بها ، وعلامةُ نصبِه فتحةٌ ظاهرةٌ فى آخِرِه .

وقولُه رحمه اللَّهُ : زَعَمْتُ[2] . « زَعَمْتُ » لها معانٍ ، ولكنَّ الذى نُرِيدُ هو « زَعَمْتُ » التى بمعنى « ظَنَنْتُ » ، فتقولُ : زَعَمْتُ زيدًا عمرًا . يعنى : ظَنَنْتُ أنَّ زيدًا هو عمرٌو .

= أمِنْ أُمِّ أَوْفَى دِمْنَةٌ لَم تَكَلَّمِ بحَوْمانَةِ الدَّرَّاجِ فالمُتَثَلَّمِ

وقد استشهد بهذا البيت جماعة من النحاة ، منهم ابن هشام فى مُغْنى اللَّبِيب فى مباحثِ « مهما » ، الشاهد رقم (٥٣١) ، وفى شرح القطر فى باب عوامل الجزم ، الشاهد رقم (١٠) .

ومثال هذا البيت فى عمل « خال » النصب فى المبتدأ والخبر : قول الشاعر :

إخَالُكَ - إنْ لم تَغْضُضِ الطَّرْفَ - ذا هَوًى يَسُومُكَ مالا يُسْتَطَاعُ من الوَجْدِ

فالفعل « خال » نصب مفعولين ؛ أحدهما : كاف الخطاب ، والثانى : كلمة « ذا هَوًى » .

(١) وقد تُسْتَعْمَل « خال » لليقين ، كقول الشاعر :

دَعَانِى الغَوَانِى عَمَّهُنَّ وخِلْتُنِى لِى اسمٌ فلا أُدْعَى بِهِ وهْوَ أَوَّلُ

الشاهد فيه : قوله : وخلتنى لى اسم . فإن « خال » فيه بمعنى فعل اليقين ، وليس هو بمعنى فعل الظن ؛ لأنه لا يظن أن لنفسه اسمًا ، بل هو على يقين من ذلك ، وقد نَصَب بهذا الفعل مفعولين ؛ أولهما ضمير المتكلم ، وهو الياء ، وثانيهما جملة « لى اسمٌ » من المبتدأ والخبر .

(٢) من الزعم ، وهو الادِّعاء لغةً ، والفعل زَعَمْتُ هو الفعلُ الرابع من الأفعال التى تنصب مفعولين « وهذه الأفعال الأربعة السابقة « زَعَمْتُ ، وظَنَنْتُ ، وخِلْتُ ، وحَسِبْتُ » هى التى تفيد ترجيح وقوع المفعول الثانى .

وإعرابُ هذا المثالِ هكذا :

زَعَمْتُ : فعلٌ وفاعلٌ ، زَعَمَ : فعلٌ ماضٍ مبنيٌ على السكونِ ؛ لاتصالِه بضميرِ الرفعِ المتحرِّكِ ، والتاءُ ضميرٌ متصلٌ مبنيٌ على الضمِّ فى محلِّ رفعٍ ، فاعلٌ .

زيدًا : مفعولُها الأولُ ، منصوبٌ بها ، وعلامةُ نصبِه فتحةٌ ظاهرةٌ فى آخِرِه .

عمْرًا : مفعولُها الثانى منصوبٌ بها ، وعلامةُ نصبِه فتحةٌ ظاهرةٌ فى آخِرِه[1] .

وقولُه رحمه اللَّهُ : رأيتَ[2] . « رأيتُ » تكونُ بمعنى « علِمْتُ » ، وتكونُ بمعنى « ظنَنْتُ »[3] ، وتكونُ بمعنى « أبْصرْتُ » ، وتكونُ بمعنى « ضرَبْتُ رِئتَه » ، فلها أربعةُ معانٍ[4] .

فإذا كانت بمعنى « علِمْتُ » ، و « ظنَنْتُ » فهى من أخواتِ « ظن »[5] ، وإذا كانت

---

(١) ومثال كون « زعم » تنصب مفعولين ، أصلهما المبتدأ والخبر : قول الشاعر :

زَعَمَتْنى شَيخًا ولَسْتُ بشيخٍ ... إنَّما الشيخُ مَن يَدِبُّ دَبِيبا

فالفعل « زعم » هنا نصب مفعولين ، أصلهما المبتدأ والخبر ، أولهما : ياء المتكلم من « زَعَمَتْنى » ، والثانى كلمة « شيخًا » .

* واعلم - رحمك اللَّه - أن الأكثر فى « زعم » أن تتعدَّى إلى معموليْها بواسطة « أنَّ » المُؤكِّدة ، سواء أكانت مُخفَّفةً من الثقيلة ، نحو قوله تعالى : ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا﴾ ، وقوله سبحانه : ﴿بَلْ زَعَمْتُمْ أَلَّن نَّجْعَلَ لَكُم مَّوْعِدًا﴾ .

أم كانت مُشَدَّدة ، كما فى قول عبيد اللَّه بن عتبة :

فذُقْ هَجرَها قد كُنتَ تَزْعُمُ أنَّهُ ... رَشادٌ ألاَ يا رُبَّما كَذَبَ الزَّعْمُ

وكما فى قول كُثيِّر عزَّة :

وقد زَعَمتْ أنِّى تَغَيَّرْتُ بعدَها ... ومَن ذا الذى يا عَزُّ لا يَتَغَيَّرُ

وهذا الاستعمال مع كثرته ليس لازمًا ، بل قد تتعدى « زعم » إلى المفعولين بغير توسط « أن » بينهما ، فمن ذلك البيت الذى نحن بصدده ، ومنه قول أبى ذُؤَيْب الهُذَلى :

فإنْ تَزْعُمِينى كنتُ أَجْهَلُ فِيكُمُ ... فإنِّى شرَيْتُ الحِلْمَ بعدَكِ بالجهلِ

(٢) هذا هو الفعل الخامس من الأفعال التى تنصب مفعولين ، أصلهما المبتدأ والخبر .

(٣) ومنه قوله تعالى : ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا﴾ . أى : يظنونه .

(٤) ولها معنى خامس ، وهو أنها تكون بمعنى « حَلَمَ » ؛ أى : رأى فى منامه ، وتُسَمَّى الحُلْمِيَّة .

(٥) ويكون المقصود بها ها هنا رؤية القلب ، لا رؤية العين الباصرة . =

بمعنى « أبْصَرْتُ » فإنها تَنْصِبُ مفعولًا واحدًا فقط .

وإذا كانت بمعنى « ضَرَبْتُ رِئَتَه » فهي أيضًا تَنْصِبُ مفعولًا واحدًا ، فلو قال لك قائلٌ : هل رأيتَ زيدًا ؟ - وأنت شاهَدْتَه بعينِك - فقلتَ : واللّهِ ما رأيتُه . تُرِيدُ : ما ضَرَبْتُ رئته ، تكونُ صادقًا أم لا ؟

الجوابُ : تكونُ صادقًا ، وهذا يَنْفَعُك في التأويلِ ، تَحْلِفُ وأنت تَنوِى : « ما ضَرَبْتُ رئته » . فهذا يَنْفَعُك ، وتكونُ بارًّا بيمينِك[1] .

= ومراد الشارح رحمه اللّه بقوله : فهى من أخوات « ظن » . أى : أنها تكون ناصبة للمبتدأ أو الخبر على أنهما مفعولان لها .

ومثل « رأى » التى بمعنى « عَلِم » ، و « ظَنّ » ، « رأى » التى بمعنى « حَلَمَ » فهى أيضًا تتعدى لمفعولين .

(١) كلام الشارح رحمه اللّه هنا لا شك أنه ليس على إطلاقه ، ولكنه مُقَيَّد بكون هذا الحالف ظالمًا ، أو مظلومًا .

قال ابن قدامة رحمه اللّه فى المغنى ١٣/ ٤٩٨ : ولا يخلو حالُ الحالف المتأوِّل ، من ثلاثة أحوال ؛ أحدها : أن يكون مظلومًا ، مثل من يستحلفه ظالم على شىء ، لو صدقه لظلمه ، أو ظلم غيره ، أو نال مسلمًا منه ضرر . فهذا له تأويله .

قال مُهَنَّا : سألت أحمد ، عن رجل له امرأتان ، اسم كل واحدة منهما فاطمة ، فماتت واحدة منهما ، فحلف بطلاق فاطمة ، ونوى التى ماتت ؟

قال : إن كان المُسْتَحْلِف له ظالمًا ، فالنية نية صاحب الطلاق ، وإن كان المطلِّق هو الظالم ، فالنية نية الذى اسْتَحْلَف ، وقد روى أبو داود ، بإسناده عن سُوَيْد بن حَنْظَلَةَ ، قال : خرجنا نريدُ رسول اللّه ﷺ ، ومعنا وائل بن حُجْر ، فأخذه عدو له ، فتحرج القوم أن يحلفوا ، فحلفت أنه أخى ، فخلى سبيله ، فأتينا رسول اللّه ﷺ ، فذكرت ذلك له ، فقال : « أنت أبرهم وأصدقهم ، المسلم أخو المسلم » .

وقال النبى ﷺ : « إنَّ فى المعاريض لمندوحة عن الكذب » . يعنى : سعة المعاريض التى يوهم بها السامع غير ما عناه .

قال محمد بن سيرين : الكلامُ أوسع من أن يكذب ظريف . يعنى : لا يحتاج أن يكذب ؛ لكثرة المعاريض ، وخص الظريف بذلك ؛ يعنى به الكيس الفطن ، فإنه يفطن للتأويل ، فلا حاجة به إلى الكذب .

الحال الثانى : أن يكون الحالف ظالمًا ، كالذى يستحلفه الحاكم على حق عنده ، فهذا ينصرف يمينه إلى ظاهر اللفظ الذى عناه المُسْتَحْلِف ، ولا ينفع الحالف تأويله . وبهذا قال الشافعى ، ولا نعلم فيه مُخالِفًا ؛ فإنَّ أبا هريرة قال : قال رسول اللّه ﷺ : « يمينك على ما يصدقك به صاحبك » . رواه مسلم ، وأبو داود =

ومثالُ « رأى » بمعنى « عَلِمَ » : قولُ الشاعرِ :

= وعن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « اليمين على نية المُسْتَحْلِف » . رواه مسلم .
وقالت عائشة : « اليمين على ما وقع للمحلوف له » . ولأنه لو ساغ التأويل ، لبطل المعنى المبتغى باليمين ، إذ مقصودها تخويف الحالف ليرتدع عن الجحود ، خوفًا من عاقبة اليمين الكاذبة ، فمتى ساغ التأويل له ، انتفى ذلك ، وصار التأويل وسيلة إلى جحد الحقوق ، ولا نعلم في هذا خلافًا .
قال إبراهيم ، في رجل استحلفه السلطان بالطلاق على شيء ، فورّك في يمينه إلى شيء آخر : أجزأ عنه ، وإن كان ظالمًا لم يُجْزِئ عنه التوريك .
الحال الثالث : لم يكن ظالمًا ولا مظلومًا ، فظاهر كلام أحمد ، أن له تأويله ، فإنه رُوِي أن مُهَنَّا كان عنده ، هو والمَرُّوذِي وجماعة ، فجاء رجل يطلب المروذي . ولم يرد المروذي أن يكلمه ، فوضع مهنا أصبعه في كفه ، وقال : ليس المروذي ههنا ، وما يصنع المروذي هاهنا ! يريد : ليس هو في كفه . ولم ينكر ذلك أبو عبد الله .
ورُوِي أن مهنا قال له : إني أريد الخروج - يعني : السفر إلى بلده - وأحب أن تسمعني الجزء الفلاني . فأسمعه إياه ، ثم رآه بعد ذلك ، فقال : ألم تقل إنك تريد الخروج ؟ فقال له مهنا : قلت لك : إني أريد الخروج الآن ؟ فلم ينكر عليه . وهذا مذهب الشافعي . ولا نعلم في هذا خلافًا .
روى سعيد ، عن جرير ، عن المغيرة ، قال : كان إذا طلب إنسان إبراهيم ، ولم يرد إبراهيم أن يلقاه ، خرجت إليه الخادم فقالت : اطلبوه في المسجد .
وقال له رجل : إني ذكرت رجلًا بشيء ، فكيف لي أن أعتذر إليه ؟ قال : قل له : والله إن الله يعلم ما قلت من ذلك من شيء . وقد كان النبي ﷺ يمزح ، ولا يقول إلا حقًّا ، ومزاحه أن يوهم السامع بكلامه غير ما عناه ، وهو التأويل ، فقال لعجوز : « لا تدخل الجنة عجوز » . يعني : أن الله ينشئهن أبكارًا عُرُبًا أترابًا .
وقال أنس : إن رجلًا جاء إلى النبي ﷺ ، فقال : يا رسول الله ، احملني . فقال رسول الله : « إنا حاملوك على ولد ناقة » . قال : وما أصنع بولد ناقة ؟ قال : « وهل تلد الإبل إلا النوق ؟ » . رواه أبو داود .
وقال لامرأة ، وقد ذكرت له زوجها : « أهو الذي في عينه بياض » . فقالت : يا رسول الله ، إنه لصحيح العين . وأراد النبي ﷺ بالبياض الذي حول الحَدَق .
وقال لرجل احتضنه من ورائه : « من يشتري العبد ؟ » . فقال : يا رسول الله ، تجدني إذًا كاسدًا . قال : « لكنك عند الله لست بكاسد » .
وهذا كله من التأويل والمعاريض ، وقد سماه النبي ﷺ حقًّا ، فقال : « لا أقول إلا حقًّا » .
ورُوِي عن شريح ، أنه خرج من عند زياد ، وقد حضره الموت ، فقيل له : كيف تركت الأمير ؟ قال : تركته يأمر وينهى . فلما مات قيل له : كيف قلت ذلك ؟ قال : تركته يأمر بالصبر ، وينهى عن البكاء والجزع .
ويُرْوَى عن شَقِيق ، أن رجلًا خطب امرأة ، وتحته أخرى ، فقالوا: لا نزوجك حتى تطلق امرأتك فقال : =

رَأَيْتُ اللَّهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ مُحَاوَلَةً وَأَكْثَرَهُمْ جُنُودًا[1]

فهنا « رأى » بمعنى « عَلِمَ » .

ومثالُ « رأى » بمعنى « ظَنَّ » أن تقولَ : عُدْتُ المريضَ فرأيْتُه معالجًا . بمعنى : ظننْتُ .

ومثالُ « رأى » بمعنى « أبْصَرَ » أن تقولَ : رأيْتُ زيدًا . بمعنى أبْصَرْتُه

ومثالُ « رأى » بمعنى « ضَرَبْتُ رئتَه » أن تقولَ : رأيْتُ زيدًا . أى : ضَرَبْتُ رئتَه .

لكنَّ هذا الأخيرَ بعيدٌ ؛ يعني : لا يَعْرِفُه إلا الذى أراده بنفسِه ، أما المخاطَبُ فإنه لا يَطْرأُ على بالِه أنَّ « رأيْتُه » بمعنى : ضَرَبْتُ رئتَه .

المهمُّ أنَّ الذى من أخواتِ « ظنَّ » هو « رأيْتُ » التى بمعنى « عَلِمْتُ » ، والتى بمعنى « ظننْتُ » .

أمَّا « رأيْتُ » التى بمعنى « أبْصَرْتُ » فإنها لا تَنْصِبُ إلا مفعولًا واحدًا .

= اشهدوا أنى قد طلقت ثلاثًا . فزوجوه . فأقام على امرأته ، فقالوا : قد طلقت ثلاثًا . قال : ألم تعلموا أنه كان لى ثلاث نسوة فطلقتهن ؟ قالوا : بلى . قال : قد طلقت ثلاثًا . فقالوا : ما هذا أردنا . فذكر ذلك شقيق لعثمان ، فجعله نِيَّته .

ويروى عن الشعبى ، أنه كان فى مجلس ، فنظر إليه رجل ظن أنه طلب منه التعريف به ، والثناء عليه ، فقال الشعبى : إن له بيتًا وشرفًا . فقيل للشعبى بعد ما ذهب الرجل : أتعرفه ؟ قال : لا ، ولكنه نظر إلى . قيل : فكيف أثنيت عليه ؟ قال : شرفُه أُذُناه ، وبيته الذى يسكنه .

وروى أن رجلًا أُخذ على شرابٍ ، فقيل له : من أنت ؟ فقال :

أنا ابنُ الذى لا يُنْزِلُ الدَّهْرُ قِدْرَه وإن نزلَتْ يومًا فسوف تَعُودُ
تَرَى الناسَ أفواجًا على بابِ دارِه فمنهم قيامٌ حولَها وقُعُودُ

فظنوه شريفًا ، فخلَّوا سبيله ، ثم سألوا عنه ، فإذا هو ابن الباقِلَّانى .

وأخذ الخوارج رافضيًّا ، فقالوا له : تبرأ من عثمان وعلى . فقال : أنا من على ، ومن عثمان برئٌ . فهذا وشبهه هو التأويل الذى لا يُعذر به الظالم ، ويسوغ لغيره مظلومًا كان أو غير مظلوم ؛ لأن النبى ﷺ كان يقول ذلك فى المزاح من غير حاجة به إليه . اهـ

(١) هذا البيت لِخِدَاش بن زُهَيْر ، أحد بنى بكر بن هَوَازِن ، وقد أنشده ابن هشام فى شرح القطر ، الشاهد رقم (٦٧) ص ١٦٩ ، والأشمونى ، الشاهد رقم ٣١٢ ، ٣ / ٣٩ ، وابن عقيل رقم ١١٧ ، ٢ / ٢٩ .

وكذلك « رأيتُ » التى بمعنى « ضَرَبْتُ رِئَتَه » .

وقولُه رحمه اللَّهُ : علِمْتُ(١) . الفعلُ « عَلِمَ » يَنْصِبُ مفعولَيْنِ ، تقولُ : علِمْتُ عمرًا شاخِصًا . وإعرابُه :

علِمْتُ : فعلٌ وفاعلٌ ، عَلِمَ : فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على السكونِ ؛ لاتصالِه بضميرِ الرفعِ المتحرِّكِ ، وهو يَنْصِبُ مفعولين ؛ أولُهما المبتدأُ ، والثانى الخبرُ ، والتاءُ : ضميرُ المتكلِّمِ مبنيٌّ على الضمِّ فى محلِّ رفعٍ ، فاعلٌ .

عمرًا : مفعولُها الأولُ منصوبٌ بها ، وعلامةُ نصبِه فتحةٌ ظاهرةٌ فى آخِرِه .

شاخصًا : مفعولُها الثانى منصوبٌ بها ، وعلامةُ نصبِه فتحةٌ ظاهرةٌ فى آخِرِه .

وقولُه رحمه اللَّهُ : وجَدْتُ(٢) . ومثالُه : قولُه تعالى : ﴿لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا﴾(٣) .

و « وَجَدَ » تأتى بمعنى : وجَدْتُه على حالٍ مُعَيَّنةٍ ، وتأتى بمعنى « لَقِيتُه » ، فتقولُ : طَلَبْتُ الدرهَمَ الذى ضاع لى فوجَدْتُه ، وتقولُ : طَلَبْتُ الدرهَمَ الذى ضاعَ لى فوجَدْتُه مدفونًا .

---

(١) هذا هو الفعل السادس من الأفعال التى تنصب مفعولين ، أصلهما المبتدأ والخبر . والفعل « عَلِم » معناه اليقين ، وقد يأتى الفعل « عَلِمَ » بمعنى « ظَنَّ » ، ويُمَثَّل له العلماء بقوله تعالى : ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ﴾ .
وهو إذا كان بمعنى اليقين أو الظن يتعدى إلى مفعولين . وقد يأتى بمعنى « عَرَفَ » ، فيتعدى لواحد .
وقد يأتى بمعنى : صار أعْلَمَ – أى : مشقوقَ الشَّفَة العليا – فلا يتعدى أصلًا ؛ أى : يكون فعلًا لازمًا .

(٢) هذا هو الفعل السابع من الأفعال التى تنصب مفعولين ، أصلهما المبتدأ والخبر .
وهذه الأفعال الثلاثة الأخيرة « رأى ، وعَلِم ، ووَجَدَ » هى التى تفيد تحقيق وقوع المفعول الثانى .

(٣) ومثاله أيضًا : قوله تعالى : ﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾ .
فالفعل « وجد » فى الآية ينصب مفعولين ، هما : « أكثرهم لفاسقين » . وقوله تعالى : ﴿تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا﴾ . فالفعل « وجد » فى هذه الآية أيضًا نصب مفعولين ، هما : « هاء الضمير فى تجدوه ، وخيرًا » .

فـ « وجد » الأولى بمعنى « لقِيتُه » فلم تَنصِبْ إلا مفعولًا واحدًا ، و « وجَدَ » الثانيةُ نَصَبَت مفعولين ؛ لأنَّها بمعنى : وجَدْتُه على حالةٍ مُعيَّنةٍ .

ولذلك كان معنى « وجد » في قوله تعالى : ﴿لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا﴾ ؛ أى : في حالٍ من الأحوالِ .

وتأتى : « وجَد » كذلك بمعنى « حَزِنَ » ، تقولُ : ضاعَتْ بعيرُه فوَجَد عليها ؛ يعنى : حَزِنَ عليها .

ويُمكِنُك استعمالُ « وَجَدَ » بهذا المثالِ السابقِ للأمورِ الثلاثةِ ، تقولُ : ضاعَتْ بعيرُه فوَجَدَ عليها ؛ أى : حزِنَ .

وتقولُ : ضاعَتْ بعيرُه فوَجَدَها . يعنى : لقِيَها .

وتقولُ : ضاعَتْ بعيرُه فوجَدَ عليها غُبارًا . وهذه تَنْصِبُ مفعولين ، والذى يُبيِّنُ لنا أحدَ المعانى الثلاثةِ هو السياقُ .

وقولُه رحِمه اللَّهُ : اتَّخذْتُ[1] . مثالُها : قولُه تعالى : ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ وإعرابُ هذه الآيةِ هكذا :

اتَّخذَ : فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتحِ ، تَنْصِبُ مفعولَيْنِ ؛ الأولُ : المبتدأُ ، والثانى : الخبرُ .

اللَّهُ : الاسمُ الكريمُ ، فاعلٌ مرفوعٌ بالضمةِ الظاهرةِ .

إبراهيمَ : مفعولُها الأولُ ، منصوبٌ بها ، وعلامةُ نصبِه الفتحةُ الظاهرةُ .

خليلًا : مفعولُها الثانى منصوبٌ بها ، وعلامةُ نصبِه فتحةٌ ظاهرةٌ فى آخِرِه .

وقولُه رحِمه اللَّهُ : جعَلْتُ[2] . تقولُ : جعَلْتُ الخَشَبَ بابًا .

---

(١) هذا هو الفعل الثامن ، من الأفعال التى تنصب مفعولين ، أصلهما المبتدأ والخبر .

(٢) هذا هو الفعل التاسع ، من الأفعال التى تنصب مفعولين ، أصلهما المبتدأ والخبر ، وهذان الفعلان الأخيران « اتخذ ، وجعل » يُفيدان التصيير والانتقال من حالة إلى حالة أخرى .

فالفعلُ « جعل » هنا نَصَبَ مفعولَيْنِ ؛ لأنِّي صَيَّرْتُ الخشبَ بابًا .

وإعرابُ هذا المثالِ هكذا :

جَعَلْتُ : فعلٌ وفاعلٌ ، جَعَل : فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على السكونِ ؛ لاتصالِه بضميرِ الرفعِ المتحرِّكِ ، والتاءُ : ضميرُ المتكلِّمِ مبنيٌّ على الضمِّ في محلِّ رفعٍ ، فاعلٌ .

الخَشَبَ : مفعولُها الأولُ منصوبٌ بها ، وعلامةُ نصبِه فتحةٌ ظاهرةٌ في آخِرِه .

بابًا : مفعولُها الثاني منصوبٌ بها ، وعلامةُ نصبِه فتحةٌ ظاهرةٌ في آخِرِه .

وقولُه رحِمه اللهُ : سَمِعْتُ[١] . تقولُ : سمِعْتُ النبيَّ ﷺ يقولُ :

لكنَّ هذه الأداةَ « سمِعْتُ » اختَلَف فيها النحويون ، فبعضُهم قال : إنها من أخواتِ « ظَنَّ » ، فهي تَنْصِبُ مفعولين[٢] ، وبعضُهم قال : إنها ليسَتْ من أخواتِ « ظَنَّ » ، فهي لا تَنْصِبُ مفعولَيْنِ[٣] ؛ لأنَّ السمعَ حاسَّةٌ من الحَوَاسِّ ، وما كان مَدْرَكُه الحواسَّ فإنه لا يَنْصِبُ مفعولَيْنِ[٤] .

فعلى سبيلِ المثالِ « رأيْتُ » إذا كانت بمعنى « عَلِمْتُ » تَنْصِبُ مفعولين ، وإذا كانت بمعنى « أبصَرْتُ » لا تَنْصِبُ إلا مفعولًا واحدًا .

ومَن يَرَ[٥] أن « سَمِعَ » تَنْصِبُ مفعولَيْنِ أعْرَبَ قولَه : سمِعْتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ . هكذا :

---

(١) هذا هو الفعل العاشر من أخوات « ظن » - على حد قول المصنف - وهو يفيد حصول النسبة في السمع .

(٢) وهذا هو قول أبي عليٍّ الفارسي ، وتبعه عليه المصنف ابن آجروم ، وهو رأى ضعيف ، بل نسبه بعض النحويين إلى الشذوذ .

(٣) وهذا هو قول جمهور النحويين ، فقد قالوا : إن الفعل « سمع » لا يتعدى إلا لمفعول واحد . وهذا القول هو الصحيح لما سيأتي في كلام الشارح رحمه الله .

(٤) فجميع أفعال الحواس ، التي هي : « سَمِع ، وذاق » وأبصر ، ولَمَس ، وشم » لا تتعدى إلا إلى مفعول واحد .

(٥) الفعل « ير » هنا مجزوم بـ « مَن » الشرطية ، وعلامة جزمه حذف حرف العلة .

رسولَ : مفعولٌ أولُ .

وجملةُ « يقولُ » مفعولٌ ثانٍ .

لأنَّ « رسولَ ، ويقولُ » يَصِحُّ أن يُجْعَلاَ مبتدأً وخبرًا ، فتقولُ : رسولُ اللَّهِ ﷺ يقولُ :

والمبتدأُ والخبرُ إذا أَدْخَلْتَ عليهما أداةً ، ثم نَصَبْتَهما صارت عاملةً فيهما ، وأنت تقولُ : سمِعْتُ النبيَّ ﷺ يقولُ ، وتقولُ : أحيانًا : سمِعْتُ النبيَّ ﷺ قائلًا .

فنقولُ لهم : سمِعْتُ الرسولَ ﷺ يقولُ كقولِك : رأيْتُ النبيَّ ﷺ يُصَلِّي . وأنت تُشَاهِدُه(١) . فهنا هل نقولُ : النبيَّ : مفعولٌ أولُ . ويُصَلِّي مفعولٌ ثانٍ ؟

الجوابُ : لا ، بل نقولُ : النبيَّ : مفعولٌ به ، ويُصَلِّي : منصوبٌ على الحالِ .

إذَنْ : سمِعْتُ النبيَّ ﷺ يقولُ . النبيَّ : مفعولٌ به ، ويقولُ : في موضعِ نصبٍ على الحالِ .

فنقولُ لهم : لا يُمْكِنُ أن نَجْعَلَ « سَمِعَ » تَنْصِبُ مفعولَيْنِ إلا إذا وافَقْتُمونا على أنَّ « رأى » البَصَرِيةَ تَنْصِبُ مفعولين ؛ لأنَّ الرؤيةَ البصريةَ والسمعَ كليهما أدواتٌ حِسِّيةٌ ، فلا تَنْصِبُ إلا مفعولًا واحدًا .

على كلِّ حالٍ بالنسبةِ للشكلِ لا يَخْتَلِفُ ، إنما الاختلافُ في الإعرابِ(٢) ، فلو قلتَ : سمِعْتُ النبيَّ ﷺ قائلًا كذا وكذا يَصِحُّ ، أو : سمِعْتُه يقولُ يَصِحُّ ، أو : رأيْتُ النبيَّ ﷺ فاعلًا كذا ، يَصِحُّ ، أو : رأيْتُ النبيَّ ﷺ راكعًا يَصِحُّ(٣) .

---

(١) فتكونُ « رأى » هنا بَصَرِية لا تتعدى إلا لمفعول واحد .

(٢) فعلى قول أبي علي الفارسي تُعْرَبُ جملة « يقول » في محل نصب مفعولًا ثانيًا .
وعلى قول الجمهور تعرب جملة « يقولُ » في موضع نصب على الحال .

(٣) أي : من حيث الشكل فإنها سواءٌ كانت حالًا أو مفعولًا ثانيًا فهي منصوبةٌ .
وبهذا يَنْتَهِي الكلام على « ظننت وأخواتها » ، وهذا هو مُلَخَّص ما مَضَى :
١ - « ظن » وأخواتها تنصب المبتدأ والخبر على أنهما مفعولان لها ، وهي : ظن ، وحَسِب ، =

ولكن كيف تُعْرِبُ : « قائلًا ، ويقولُ ، وفاعلًا ، وراكعًا » ؟

= وخال ، وزَعَمَ ، ورأى ، وعلم ، ووجد ، واتخذ ، وجعل ، وسمع .

٢ – هذه الأفعال العشرة تنقسم من حيث معناها إلى أربعة أقسام :

القسم الأول : يفيد ترجيح وقوع الخبر « المفعول الثاني » ، وهو أربعة أفعال ، وهي : ظن ، وحسب ، وخال ، وزَعَمَ .

والقسم الثاني : يفيد اليقين وتحقيق وقوع الخبر « المفعول الثاني » ، وهو ثلاثة أفعال ، وهي : رأى ، وعلم ، ووجد .

والقسم الثالث : يفيد التصيير والانتقال من حالة إلى حالة أخرى ، وهو فعلان ، وهما : اتَّخَذَ ، وجَعَلَ .

والقسم الرابع : يفيد حصول النسبة في السمع ، وهو فعل واحدٌ ، وهو سمع .

٣ – « ظن » وأخواتها يسميها البعض بأفعال القلوب ، ويسميها البعض بالأفعال المتعدية ؛ يعني : إلى مفعولين ، ويسميها البعض بأفعال الشك ، وهي تسمية الشيء ببعض معانيه .

أما أفعال القلوب فالمقصود بها الأفعال التي تتعلق بالقلوب ؛ كـ « رأى » ، وسبق أنها متعلقة بالقلب ، و « علم » ، ومحله القلب هنا ، ونحوهما .

وكذلك الشك فإنه يتعلق بـ « ظن » ونحوها ، المفيدة للشك والرجحان .

أما تسميتها بالأفعال المتعدية فهذا وصف لجميعها سوى « سمعت » على قول جماهير النحويين .

٤ – الأفعالُ « ظن ، وحسب ، وخال » من الأفعال التي تفيد ترجيح وقوع الخبر ، ولكنها قد تستعمل أحيانًا لليقين .

٥ – قد تأتي « ظن » بمعنى اتَّهم ، وتكون وقتئذ متعدية لمفعول واحد .

٦ – الأكثر في الفعل « زعم » أن يتعدى إلى مفعولين بواسطة « أنَّ » المؤكدة ، سواء أكانت مخففة من الثقيلة ، أم كانت مشددة .

وهذا الاستعمال مع كثرته ليس لازمًا ، بل قد يتعدى الفعل « زعم » إلى المفعولين بغير توسط « أن » بينهما .

٧ – الفعل « رأى » يكون بمعنى « عَلِمَ » ، ويكون بمعنى « ظَنَّ » ، ويكون بمعنى « حَلَمَ » ، وبهذه المعاني الثلاثة يكون متعدِّيًا لمفعولين .

ويكون بمعنى « أبْصَرَ » ، ويكون بمعنى « ضرب رئته » ، وبهذين المعنيين يكون متعدِّيًا لمفعول واحد .

٨ – الفعل « علم » معناه اليقين ، وقد يأتي بمعنى « ظن » ، وهو بهذين المعنيين يتعدى إلى مفعولين .

وقد يأتي بمعنى : « عرف » ، فيتعدى لواحد .

وقد يأتي بمعنى « صار أعلم » – أي : مشقوق الشفة العليا – فيكون فعلًا لازمًا .

٩ – الفعل « وجد » يأتي بمعنى : « وجدتُه على حال معينة » ، فيكون متعدِّيًا لمفعولين ، ويأتي بمعنى « لقيته » ، فيكون متعدِّيًا لمفعول واحد ، ويأتي بمعنى « حزِنَ » فيتعدى بواسطة حرف الجر . =

الجوابُ : **تُعْرَبُ حالًا ، وليس مفعولًا ثانيًا ؛ لأنَّ البصرَ والسمعَ لا يَنْصِبُ إلا مفعولًا واحدًا .**

* * *

١٠ - الفعل « سمع » اختلف فيه النحاة ؛ هل هو من أخوات « ظن » فيَنْصِبَ مفعولين ؟ أم ليس من أخواتها ، فيَتَعَدَّى لمفعول واحد ؟

قولان للنحاة ، القول الراجح منهما هو الثاني ؛ وذلك لأن « سمع » من أفعال الحواس ، وما كان من أفعال الحواس فإنه ينصب مفعولًا واحدًا ، كـ « رأى » البصرية . والله أعلم .

بَابُ النَّعْتِ

باب النَّعْتِ

قال المؤلفُ رحمه اللَّهُ تعالى : (بابُ النعتِ) النعتُ تابعٌ للمنعوتِ في رفعِه ، ونصبِه ، وخفضِه ، وتعريفِه ، وتنكيرِه ، تقولُ : قام زيدٌ العاقلُ ، ورأيْتُ زيدًا العاقلَ ، ومررْتُ بزيدٍ العاقلِ .

قال المؤلفُ رحمه اللَّهُ : بابُ النعتِ . **النعتُ يعني : الوَصْفَ[١] ، تقولُ : نَعَتَه ؛ أي : وَصَفَه ، ولهذا يُطْلِقُ بعضُ النحويين عليه الوَصْفَ ، فالوصفُ والصفةُ والنعتُ بمعنًى واحدٍ[٢] .**

وهو - أي : النعتُ - : وَصْفٌ يُوصَفُ به ما سَبَقَ ، فلا يَتَقَدَّمُ النعتُ على المنعوتِ[٣] ، وقد يُوصَفُ بقدحٍ ، وقد يُوصَفُ بمدحٍ .

فإذا قلتَ : **جاء زيدٌ العالِمُ ، جاءَ زيدٌ الحليمُ . فقد وصَفْتَه بمدحٍ .**

وإذا قلتَ : **جاء زيدٌ الجاهلُ ، جاء زيدٌ الأحمقُ . فقد وصَفْتَه بقدحٍ .**

وهذا من حيث المعنى ؛ أنَّ النعتَ وصفٌ للمنعوتِ ، ولا بدَّ أن يَتأَخَّرَ عنه .

أمَّا من حيث الإعرابُ فيقولُ المؤلفُ رحمه اللَّهُ : النعتُ تابعٌ للمنعوتِ في رفعِه ونصبِه وخفضِه . **ولم يَقُلْ : وجزمِه . لأنَّ الجزمَ من خصائصِ الأفعالِ ، والأفعالُ لا تُنْعَتُ ، ولكن يُنْعَتُ بها .**

---

(١) وهذا في اللغة .
أما في الاصطلاح : فهو التابع المُشْتَقُّ أو المُؤَوَّل بالمُشْتَقِّ ، لاسم يتبعه في الإعراب والتعريف والتنكير ، وهو مُوَضِّح لمتبوعه في المعارف ، مُخَصِّص له في النَّكِرات .
وسيأتي - إن شاء اللَّهُ - شرحُ هذا التعريف .

(٢) ولذلك نجد أن من النحاة من يُسَمِّي هذا الباب باب النعت ، ومنهم من يُسَمِّيه باب الوصف ، ومنهم من يُسَمِّيه باب الصفة ، وكلها أسماء صحيحة .

(٣) ولذا قال المؤلف : النعت تابع للمنعوت .

تقولُ : مررتُ برجلٍ يُكْرِمُ الضيفَ[(١)] . ولكن لا تقولُ : يُكْرِمُ الضيفَ رجلٌ . فتجْعَلَ « رجل » صفةً لـ « يُكْرِمُ »[(٢)] .

المهمُّ أن المؤلفَ لم يَذْكُرِ الجزمَ ؛ لأنَّ الأفعالَ لا تُنْعَتُ ، وعليه فلا يُمكِنُ أن يكونَ النعتُ تابعًا لمنعوتٍ في جزمِه .

وقولُه رحِمه اللَّهُ : في رفعِه ، ونصبِه ، وخفضِه . فالنعتُ يَتْبَعُ المنعوتَ أولًا في رفعِه ، فإذا صار المنعوتُ مرفوعًا صار النعتُ مرفوعًا ، فتقولُ : جاء زيدٌ الفاضلُ[(٣)] . لا غيرُ ، ولا يجوزُ أن تقولَ : جاء زيدٌ الفاضلَ ، أو : جاء زيدٌ الفاضلِ . بل يَجِبُ أن تقولَ : جاء زيدٌ الفاضلُ .

ثانيًا : في نصبِه . فإذا كان المنعوتُ منصوبًا صار النعتُ منصوبًا ، فتقولُ : رأيتُ زيدًا الفاضلَ . لا غيرُ ، ولا يجوزُ أن تقولَ : رأيتُ زيدًا الفاضلُ ، ولا أن تقولَ : رأيتُ زيدًا الفاضلِ[(٤)] .

ولو أنَّ أحدًا قرأ عندَك كتابًا ، فقال : هذا كتابٌ جميلًا ، أو قال : قرأْتُ كتابًا جميلٌ ، أو قال : نَظَرْتُ إلى كتابٍ جميلٌ . فهذا خطأٌ ، والصوابُ أن تقولَ : هذا كتابٌ جميلٌ ، وقرأْتُ كتابًا جميلًا ، نظَرْتُ إلى كتابٍ جميلٍ . وعلى هذا فقِسْ[(٥)] .

---

(١) فتجعل الجملة الفعلية « يكرم الضيف » نعتًا لكلمة « رجل » ؛ لأن الفعل يمكن أن يُنْعَتَ به .
(٢) لأن الأفعال لا تُنْعَتُ .
(٣) برفع النعت « الفاضل » ؛ لأن المنعوت « زيد » مرفوع .
(٤) لم يذكر الشارح رحمه اللَّه الخفض ؛ لأن الكلام فيه مبنى على الكلام فى سابقَيه ؛ الرفع والنصب .
(٥) إطلاق المؤلف رحمه اللَّه القول بعدم جواز مخالفة النعت للمنعوت فى رفعه ، أو نصبه ، أو خفضه ، وتَخطِئة ذلك ، سببُه أن هذا الكتاب موضوع للمُبتَدِئِين ، وقد جعل الشيخ الشارح رحمه اللَّه شرحه مُتَمشِّيًا مع هذا الأساس .
وإلاَّ فإن النحاة قد ذكروا أنه يجوز فى مثل هذا التعبير قطعُ النعت المجرور عن المنعوت ، بالرفع على إضمار مبتدأ ، أو بالنصب على إضمار فعل ، نحو : مرَرْتُ بزيدٍ الكريمُ أو الكريمَ . أى : هو الكريمُ ، أو : أَمْدَحُ الكريمَ .
وكذلك قطع النعت المنصوب عن المنعوت بالرفع على إضمار مبتدأ ، وقطع النعت المرفوع عن المنعوت بالنصب على إضمار فعل . وانظر شرح ابن عقيل ٣/٢٠٤ .

إذن : يَتْبَعَ النعتُ المنعوتَ فى رفعِه ، إن كان مرفوعًا ، وفى نصبِه ، إن كان منصوبًا ، وفى خفضِه ، إن كان مخفوضًا .

قال المؤلفُ رحِمه اللَّهُ تعالى : وتعريفِه وتنكيرِه . يعنى رحِمه اللَّهُ : أنَّ النعتَ يَتْبَعُ المنعوتَ كذلك فى تعريفِه وتنكيرِه ؛ أى : إذا كان المنعوتُ معرفةً كان النعتُ معرفةً ، وإذا كان نكِرةً كان النعتُ نكرةً ، فلا يَصِحُّ أن تقولَ مثلًا : مررْتُ بالرجلِ فاضلٍ . لأنَّ « فاضل » نكرةٌ ، و « الرجل » معرفةٌ .

إذن : الصحيحُ أن تقولَ : مررْتُ بالرجلِ الفاضلِ .

وكذلك لا يَصِحُّ أن تقولَ : مررْتُ برجلٍ الفاضِلِ ؛ لأنَّ « رجل » نكرةٌ ، و « الفاضل » معرفةٌ .

فالصحيحُ أن تقولَ : مررْتُ برجلٍ فاضلٍ ؛ لأنَّ « رجلٌ » نكرةٌ ، و « فاضلٌ » نكرةٌ .

ولم يذْكُرِ المؤلفُ رحِمه اللَّهُ تذكيرَه وتأنيثَه ، فهل يَتْبَعُ النعتُ المنعوتَ فى التذكيرِ والتأنيثِ ؟

الجوابُ : نعم ، يَتْبَعُه ، إلا إذا كان الوصفُ لغيرِ المنعوتِ ، فإذا كان الوصفُ من جهةِ المعنى لغيرِ المنعوتِ فإنه يَتْبَعُ الموصوفَ[1] ، فإذا كان المنعوتُ[1] مذكَّرًا كان النعتُ مذكرًا ، وإذا كان المنعوتُ[1] مؤنثًا صار النعتُ كذلك[2] .

---

(١) أى : الاسمُ الذى يلى النعتُ . وسيظهر ذلك فى الحاشية التالية .

(٢) يُومِئُ كلام الشارح رحمه اللَّه هنا إلى أن النعت قسمان :

القسم الأول : النعت الحقيقى .

والقسم الثانى : النعت السَّبَبِيُّ .

أما النعت الحقيقى فهو : الاسم التابع للمنعوت الرافع لضمير مستتر يعود إلى المنعوت أو الموصوف ، نحو : جاء محمدٌ العاقِلُ . فـ « محمد » فاعل لـ « جاء » . والعاقل : نعت لـ « محمد » ، وهو اسم فاعل يعمل عمل فعله ، فيرفع فاعلًا ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا ، تقديره « هو » يعود إلى « محمد » .

وأمَّا النعت السببى فهو : الاسم التابع لموصوفه ، الرافع لاسم ظاهر اتصل به – أى : الاسم الظاهر – ضمير يعود إلى المنعوت ، نحو : جاء محمدٌ العاقلُ أبوه . فـ « محمدٌ » فاعل بـ « جاء » ، والعاقل : نعت =

مثالُ ذلك : مررْتُ برجلٍ قائمٍ . فهذا مثالٌ صحيحٌ ؛ لأنَّ النعتَ « قائم » مذكَّرٌ ، والمنعوتَ « رجل » مذكرٌ .

مثالٌ آخَرُ : مررْت برجلٍ قائمةٍ . هذا مثالٌ غيرُ صحيحٍ ، والصحيحُ أن تقولَ : مررْتُ بامرأةٍ قائمةٍ ؛ لأنَّ النعتَ مؤنثٌ ، والمنعوتَ مؤنثٌ .

مثالٌ آخَرُ : مررْتُ بامرأةٍ قائمٍ . هذا المثالُ غيرُ صحيحٍ ؛ لأنَّ النعتَ « قائمٍ » مذكرٌ ، والمنعوتَ « امرأةٍ » مؤنثٌ .

قلتُ : إلاَّ إذا كان وَصْفًا لغيرِ المنعوتِ ، فيكونُ على حَسَبِ الوصفِ[1] ، فمثلًا إذا قلتَ : مررْتُ بامرأةٍ قائمٍ أبوها . أو : مررْتُ بامرأةٍ قائمةٍ أبوها ، أيُّهما صحيحٌ ؟

الجوابُ : المثالُ الأولُ هو الصحيحُ ؛ لأنَّ القيامَ ليس وصفًا للمرأةِ ، وإنما هو وصفٌ في المعنى للأبِ ، فالأبُ هو القائمُ ، ليس المرأةَ ، ولهذا تَبِع ما بعدَه في التذكيرِ والتأنيثِ .

وتقولُ : مررْتُ بامرأةٍ قائمةٍ أُمُّها . فهذا صحيحٌ ؛ لأنَّ « أُم » مؤنثٌ .

= لـ « محمد » ، نعت سببي .

وأبوه : فاعل لـ « الفاضل » ، مرفوع بالواو ، نيابة عن الضمة ؛ لأنه من الأسماء الخمسة ، وهو مضاف إلى الهاء التي هي ضمير عائد إلى « محمد » .

ووجه كونه سببيًّا هو أنه تسبَّب في رفع اسم ظاهر ، وهو « أبوه » ، وذلك الاسم مشتمل على ضمير يعود على المنعوت ، وهو الهاء من « أبوه » .

✽ تنبيه :

في كلام القسمين يرفع النعت - الذي هو كلمة « العاقل » في المثالين السابقين - ضميرًا مستترًا أو اسمًا ظاهرًا ، اتَّصل به ضمير ، ويكون النعت حينئذ كالفعل ، يُقَدَّر له فعلٌ من لفظه ، وما بعده يكون فاعلًا .

فكلمة « العاقل » في المثالين السابقين هي في تقدير فِعْلٍ ، لا أنها فعل .

وكلمة « هو » في المثال الأول : فاعل في مَحَلِّ رفع .

وكلمة « أبوه » : أبو : فاعل مرفوع بالواو ؛ لأنه من الأسماء الستة أو الخمسة ، وهو مضاف ، والهاء مضاف إليه .

(١) أي : الاسم الذي يلي النعت .

وتقولُ : مرَرْتُ برجلٍ قائمةٍ أمُّه . فهذا صحيحٌ . ولكن لماذا أنَّثناه ، بالرغمِ من كونِ المنعوتِ « رجل » مذكرًا ؟

الجوابُ : لأنَّ الوصفَ لغيرِ المنعوتِ .

وتقولُ : مرَرْتُ برجلٍ قائمٍ أبوه . فهذا أيضًا صحيحٌ ، وهكذا .

إذن : صار النعتُ يَتْبَعُ المنعوتَ في ثلاثةِ أشياءَ :

١- في الإعرابِ ، وهو الرفعُ والنصبُ والخفضُ : فإذا كان المنعوتُ مرفوعًا صار النعتُ مرفوعًا ، وإن كان منصوبًا صار النعتُ منصوبًا ، وإن كان مجرورًا كان النعتُ مجرورًا .

٢- وفي التعريفِ والتنكيرِ : فإن كان المنعوتُ معرفةً كان النعتُ معرفةً ، وإن كان المنعوتُ نكِرةً صار النعتُ نكرةً .

٣- وفي التذكيرِ والتأنيثِ : فإن كان المنعوتُ مذكَّرًا صار النعتُ مذكرًا ، وإن كان المنعوتُ مؤنثًا صار النعتُ مؤنثًا .

إلا إذا كان الوصفُ لغيرِ المنعوتِ فإنه يَتْبَعُ الموصوفَ ، لا المنعوتَ ، والأمثلةُ تقدَّمَتْ .

وبقِي عندَنا أمرٌ رابعٌ ، وهو الإفرادُ والتثنيةُ والجمعُ ، فهل يكونُ النعتُ تابعًا للمنعوتِ في الإفرادِ والتثنيةِ والجمعِ ، أم لا ؟

الجوابُ : نعم ، هو تابعٌ له في الإفرادِ والتثنيةِ والجمعِ ، ونَتْرُكُ هذه ؛ لأنَّ فيها تفصيلًا ، ونحن لا نُريدُ أن نُشَوِّشَ عليكم[1] .

---

(١) التفصيل الذى أشار إليه الشارح رحمه الله هو أنه يُفرِّق بين النعت الحقيقي والنعت السببي .
فإذا كان النعت حقيقيًا فإنه يَتْبَعُ منعوته فى الإفراد والتثنية والجمع .
فإن كان المنعوتُ مفردًا كان النعتُ مفردًا ، تقول : رأيتُ محمدًا العاقلَ ، وفاطمةَ المُهذَّبةَ .
وإن كان المنعوتُ مُثنًى كان النعت مُثنًى ، نحو : رأيت المحمدَيْنِ العاقِلَيْنِ ، وإن كان المنعوتُ جمعًا كان النعتُ جمعًا ، نحو : رأيتُ الرجالَ العُقَلاءَ . =

ثم قال المؤلف رحمه الله ممثلًا ببعض الأمثلة على النعت الحقيقي : تقول : قام

= أما النعت السببي فإنه يكون مفردًا دائمًا ، ولو كان منعوته مُثَنًّى ، تقول : رأيتُ الوَلَدَيْنِ العاقلَ أبوهما .
وتقولُ : رأيتُ الأولادَ العاقلَ أبوهم .
ومن خلال الكلام على هذه الأمور الأربعة التي يَتْبَعُ النعتُ فيها المنعوتَ يَتَّضِحُ لنا أنَّ النعت الحقيقي والنعت السببي يشتركان في شيئين ، ويختلفان في شيئين :
أما الشيئان اللذان يشتركان فيهما فهما :
الأول : الإعراب ، حيث يتبع النعت فيه منعوته ، فإن كان المنعوت مرفوعًا كان النعت مرفوعًا ، نحو : حضر محمدٌ الفاضِلُ ، أو : حضرَ محمدٌ الفاضلُ أبوه .
وإن كان المنعوتُ منصوبًا كان النعت منصوبًا ، نحو : رأيتُ محمدًا الفاضل ، أو : رأيتُ محمدًا الفاضلَ أبوه .
وإن كان المنعوت مخفوضًا كان النعت مخفوضًا ، نحو : نظرتُ إلى محمدٍ الفاضلِ ، أو : نظرتُ إلى محمدٍ الفاضلِ أبوه .
الثاني : التعريف والتنكير ؛ حيث إن النعت يتبع منعوته في ذلك ، فإن كان المنعوت معرفة كان النعت معرفة ، وإن كان المنعوت نكرة كان النعت نكرة .
مثال المعرفة : قامَ زَيْدٌ العاقلُ . إذ إنَّ كلمة « زيد » منعوت ، وهو عَلَم على شخص مُعَيَّنٍ ، فكان معرفة ، فعُرِّف نعته بـ « أل » المُعَرِّفة ، فقيل : العاقل .
ومثال النكرة : مررت برجل عاقل . فكلمة « عاقل » نعت لـ « رجل » ، وهي نكرة ؛ لأن كلمة « رجل » نكرة ، فتتبعها .
وأمّا الشيئان اللذان يختلفان فيهما فهما :
الأول : في التذكير والتأنيث ، حيث إن النعت الحقيقي يتبع منعوته في التذكير والتأنيث ، فإن كان المنعوت مذكرًا كان النعت مذكرًا ، وإن كان المنعوت مؤنثًا كان النعت مؤنثًا ؛ خلافًا للنعت السببي فإنه يتبع ما بعده تذكيرًا وتأنيثًا .
مثال النعت الحقيقي :
قولك : قام زيدٌ العاقلُ . فكلمة « العاقل » نعت ، تَبِعت كلمة « زيد » في تذكيرها .
وقولك : قامت فاطمة المُهَذَّبة . فكلمة « المهذبة » نعت تَبِعَت كلمة « فاطمة » في تأنيثها .
ومثال النعت السببي :
قولك : رأيتُ هندَ العاقلةَ أمُّها ، فكلمة « العاقلة » نعت لـ « هند » ، تَبِعَت كلمة « أمها » في تأنيثها ، ولم تَتْبَعْ كلمة « هند » ، وإن كانت مؤنثة المعنى ، مذكَّرة اللفظ .
والثاني : في الجمع والإفراد والتثنية ؛ حيث إن النعت في النعت الحقيقي يتبع منعوته في الجمع والإفراد والتثنية ؛ خلافًا للنعت السببي فإنه يكون مفردًا دائمًا ، ولو كان منعوته مثنى أو مجموعًا . =

زيدٌ العاقلُ[١] ، ورأيتُ زيدًا العاقلَ[٢] ، ومَرَرْتُ بزيدٍ العاقلِ[٣] .

= مثاله : رأيت المحمدين العاقلين ؛ إذ كلمة « العاقلين » نعت لـ « المُحَمَّدَيْنِ » تَبِعَت منعوتها في التثنية ، خلافًا للنعت السببي فإنه لا يكون إلا مفردًا .

مثالُه : جاء الزيدانِ العاقلُ أبوهما . فكلمة « العاقل » نعت « وهي مفردة ، لم تَتْبَعْ منعوتها في التثنية .

فتلَخَّص من هذا الإيضاح : أن النعت الحقيقي يتبع منعوته في أربعة من عشرة : واحد من الإفراد والتثنية والجمع ، وواحد من ألقاب الإعراب الثلاثة ، التي هي : الرفع والنصب والخفض ، وواحد من التذكير والتأنيث ، وواحد من التعريف والتنكير .

والنعت السببي يتبع منعوته في اثنين من خمسة : واحد من الرفع ، والنصب والخفض ، وواحد من التعريف والتنكير ، ويتبع مرفوعه الذي بعده في واحد من اثنين ، وهما التذكير والتأنيث ، ولا يتبع شيئًا في الإفراد والتثنية والجمع ، بل يكون مفردًا دائمًا وأبدًا . والله أعلم .

(١) هذا مثال على النعت الحقيقي المُسْتَكْمِل لأربعة من عشرة في الرفع ، مع الإفراد والتعريف والتذكير .

وإعرابه :

قام زيدٌ : فعلٌ وفاعلٌ .

والعاقلُ : نعتٌ لـ « زيد » ، ونعت المرفوع مرفوع .

ووجه تَبعِيَّتِه لمنعوته في الأربعة المذكورة أن العاقل مرفوع ، والرفع واحد من ثلاثة ، وهو مفرد ، والإفراد واحد من ثلاثة أيضًا ، وهو مذكر ، والتذكير واحد من اثنين ، وهما التذكير والتأنيث ، وهو معرفة ، والتعريف واحد من اثنين ، وهما التعريف والتنكير ، لكنَّ تعريف « زيد » بالعَلَمية ، وتعريف « العاقل » بـ « أل » .

(٢) هذا مثال على النعت الحقيقي المستكمل لأربعة من عشرة ، في النصب ، مع الإفراد والتعريف والتذكير أيضًا .

وإعرابه :

رأيتُ : فعلٌ وفاعلٌ .

زيدًا : مفعولٌ به منصوبٌ .

العاقلَ : نعت لـ « زيدًا » ، ونعت المنصوب منصوب .

ووجه تَبعِيَّتِه لمنعوته ما تقدم في الذي قبله ، لكن بتبديل الرفع بالنصب .

(٣) هذا مثال على النعت الحقيقي المستكمل لأربعة من عشرة ، في الخفض ، مع الإفراد والتعريف والتذكير أيضًا :

وإعرابه :

مَرَرْتُ : فعل وفاعل .

بزيدٍ : جار ومجرور متعلِّق بـ « مررْتُ » . =

ولا يَصِحُّ أن تقولَ : قام زيدٌ العاقلَ . ولا أن تقولَ : رأيتُ زيدًا العاقلُ ، ولا أن تقولَ : مررْتُ بزيدٍ العاقلَ . لأنَّ النعتَ يَتْبَعُ المنعوتَ بدونِ تفصيلٍ[1] .

واقْتَصَر المؤلفُ رحِمه اللَّهُ على هذه الأمثلةِ الثلاثةِ ، مع أنه لم يَذْكُرْ إلا النعتَ والمنعوتَ إذا كانا مَعْرِفَتَيْنِ ، لكن كيف نقولُ إذا كانا نَكِرَتَيْنِ ؟

الجوابُ : نُبْدِلُ « زيد » بـ « رجل » ، فنقولُ : مَرَرْتُ برجلٍ عاقلٍ ، رأيتُ رجلًا عاقلًا ، جاء رجلٌ عاقلٌ .

* * *

= العاقلِ : نعت لـ « زيد » ، ونعت المجرور مجرور .

ووجه تَبَعِيَّته لمنعوته ما تقدم فى الذى قبله ، لكن بتبديل النصب بالجر « وبقية أقسام النعت من تذكير وتأنيث ، وتثنية وجمع » معلومة ، فلا نُطِيل بذكرها ، وقد استوفاها الشيخ خالد الشارح لهذا المحل ، فراجِعْه فى شرح الأزهرية ص ٩٠ وما بعدها .

(١) تقدم بنا أن ذكرنا أنه يجوز مخالفة النعت للمنعوت فى الإعراب ، فراجِعْه .

المعرفةُ وأقسامُها

المعرفةُ وأقسامُها

قال المؤلفُ رحمه اللَّهُ : المعرفةُ خمسةُ أشياءَ : الاسمُ المُضْمَرُ ، نحوُ : أنا وأنت ، والاسمُ العَلَمُ نحوُ : زيدٌ ومكةُ ، والاسمُ المُبْهَمُ نحوُ : هذا وهذه وهؤلاء ، والاسمُ الذى فيه الألفُ واللامُ ، نحوُ : الرَّجُلُ والغُلامُ ، وما أُضِيفَ إلى واحدٍ من هذه الأربعةِ .

لـمَّا أشار المؤلفُ رحمه اللَّهُ إلى التعريفِ والتنكيرِ(١) بيَّن المعرفةَ والنكرةَ(٢) ، فقال : **المعرفةُ خمسةُ أشياءَ(٣) . وهى معدودةٌ بأنواعِها ، لا بأفرادِها .**

---

(١) فقد ذكر رحمه اللَّه أن النعت يتبع المنعوت فى تعريفه وتنكيره ، فتارةً يكون النعت معرفة ، وتارة يكون نكرة ، ولذا ذكر هنا رحمه الله أقسام المعرفة والنكرة .

(٢) وهما قسما الاسم ، فالاسم ينقسم إلى قسمين : المعرفة ، والنكرة .

(٣) قدَّم المؤلف رحمه اللَّه المعرفة على النكرة ذِكْرًا ؛ لعُلُوِّ منزلتها وشرفها ، مع أن كثيرًا من النحويين يُقَدِّمون النكرة ، كابن مالك فى الألفية ؛ لأنها الأصل ، ولأن المعارف مُسْتَخْرَجة منها .
فلتقديم المصنف المعرفة على النكرة وجهان :
أما الأول : فسَبَقَ ، وهو عُلُوُّ مرتبة المعرفة على النكرة .
وأما الثانى : فلأن معرفة الشيء المُحَدَّد بالعدد أسهل من معرفة ما هو أوسع منه دائرة ، وبدون حدٍّ بعدد.
ولم يذكر المؤلف والشارح رحمهما اللَّه تعريف المعرفة ، واكتفيا بذكر أقسامها فقط ، ونحن إن شاء اللَّه تعالى نذكر تعريفها لغةً واصطلاحًا ، فنقول :
أولًا : تعريفها من حيث اللغة : ترجع كلمة « معرفة » إلى مادة العين والراء والفاء ، ومنها قولهم : عرَفْتُ الشيءَ معرفةً ، إذا علِمْتَ به .
ثانيًا : تعريفُها من حيث الاصطلاح : تُعَرَّف بأنها كل اسم دلَّ على شيءٍ مُعَيَّنٍ ، بواسطة قرينة من القرائن ، قد تكون هذه القرينة لفظية ، وقد تكون معنوية .
فتكون القرينة لفظية فى الأقسام الآتية من المعارف :
١- فى الأسماء الموصولة ، والقرينة اللفظية هى الصلة .
٢- فى المعرَّف بـ « أل » ، والقرينة اللفظية هى « أل » .
٣- فى المضاف إلى معرفة ، والقرينة اللفظية هى ما أضيف إليه .
وتكون القرينة معنوية ، وذلك فى الضمائر بواسطة التكلم ، والخطاب ، والغيبة ، وفى أسماء الإشارة ؛ إذ إنها تدل على معين بواسطة الإشارة ، والإشارة شيء معنوى .
أما العَلَم كـ « محمد » ، و « علي » فلا يحتاج إلى قرائن لتعيينه ، فهو مُعَرَّف بالوَضْع ، كما سيأتى إن شاء اللَّه تعالى . =

قال المؤلفُ رحِمه اللَّهُ : الاسمُ المُضْمَرُ ، نحوُ : أنا وأنت[١]. هذا هو أولُ المعارفِ الخمسةِ ، فكلُّ ضميرٍ فهو معرفةٌ ، وما هو الاسمُ المُضْمَرُ ؟[٢] .

قال بعضُهم في تعريفِه : هو ما كُنِّي به عن الظاهرِ اختِصارًا .

مثالُهُ : إذا قلتُ : أنا قائمٌ . كلمةُ « أنا » مُكَنًّى بها عن « محمدِ بنِ صالحِ بنِ عُثَيْمِينَ » ، وأيُّهما أخصَرُ : هذه الكلماتُ الثلاثُ ، أو « أنا » ؟

الجوابُ : « أنا » ، مع أنها أوضَحُ أيضًا من الاسمِ الظاهرِ ، فيُكَنَّى بالضميرِ عن الاسمِ الظاهرِ اختصارًا وإيضاحًا .

مثالٌ آخرُ : تقولُ : أنتَ قائمٌ . تُخاطِبُ رجلًا اسمُه عليُّ بنُ عبدِ اللهِ المُفْلِحُ .

ولو أتيتَ بالظاهرِ لَقُلْتَ : عليُّ بنُ عبدِ اللهِ المُفْلِحُ قائمٌ . وأيُّهما أخصَرُ ؟

الجوابُ : أنت قائمٌ .

وأيُّهما أبيَنُ وأوْضَحُ ؟

الجوابُ : أنت قائمٌ . أيضًا ؛ لأنَّ « عليُّ بنُ عبدِ اللَّهِ المُفْلِحُ » قد تكونُ لرجلٍ غيرِ حاضرٍ ، لكن « أنت قائمٌ » واضحٌ أنها لرجلٍ حاضرٍ .

= وهنا المؤلفُ رحمه الله حَصَرَ المعارف كلَّها في أشياء خمسة ، ودليل ذلك شيئان :

الأول : الاستقراء التام ، حيث استقرأ أئمة اللغة والنحو الكلمات العربية ، فوجدوا المعارف لا تخرج عن تلك الأشياء الخمسة .

والثاني : الإجماع ، وقد حكاه عن أئمة اللغة غير واحد .

واعْلَمْ - رحمك الله - أن المشهور عند النحويين عَدُّ المعارف بست ، والاختلاف بينهم وبين المصنف لفظي ؛ إذ إن الجمهور يذكرون اسم الإشارة والاسم الموصول كُلاًّ على حِدَة ، خلافًا للمصنف فقد ذكرهما باسم واحد ، وهو قوله : الاسم المبهم .

(١) قوله : نحو : أنا وأنت . فيه تمثيل على الضمائر بنوعين ، وهما ضمائر التكلم بـ « أنا » ، وضمائر الخطاب أو المخاطبة بـ « أنت » ، وذِكْرُ بعض الشيء للدلالة على كل شيء من الاصطلاحات المُتَّبعة عند اللُّغويين وغيرهم .

(٢) اعلم رحمك الله أن الضمير والمضمر بمعنًى واحد .

إذن : بعضُهم يقولُ في تعريفِ الضميرِ : ما كُنِّي به عن الظاهرِ اختصارًا . وبعضُهم يقولُ : الضميرُ ما دلَّ على حاضرٍ أو غائبٍ بألفاظٍ معلومةٍ .

فقولُهم في التعريفِ : ما دلَّ على حاضرٍ ، وذلك نحوُ : أنا ، وأنت(١) .

وقولُهم : أو غائبٍ . وذلك نحوُ : هو .

وقولُهم : بألفاظٍ معلومةٍ . وهي : أنا ، وأنت ، وأنتما . إلى غيرِ ذلك مما مرَّ علينا فيما سبقَ(٢) .

وبدأ المؤلفُ رحمه اللهُ بالضمائرِ ؛ لأنها أعرفُ المعارفِ ؛ لأنك إذا قلتَ : « أنا » . فإنه لا يَحتمِلُ غيرَك ، وكذلك « أنت » لا تَحتمِلُ غيرَه ، وكذلك « هو » لا تَحتمِلُ غيرَ المُكَنَّى عنه .

---

(١) اعْلَمْ - رحمك الله - أن كثيرًا من النحاة يُطْلِقون على ضميرَي التكلُّم والمخاطَب ضميرَ الحُضُور ؛ لأنَّ صاحب هذا الضمير يكون عادة حاضرًا وقت النطق به .

(٢) تقدم ذكر هذه الألفاظ في بحث الفاعل ، وفي بحث المبتدأ والخبر ، وسبق هناك أن قلنا : إن الضمير ثلاثة أنواع :

النوع الأول : ما وُضِع للدَّلالة على المتكلِّم ، وهو أقواها من حيث التعريف ، وهو كلمتان ، وهما : « أنا » للمتكلم وحده ، و « نحن » للمتكلم المعظَّم نفسه ، أو معه غيره .

والنوع الثاني : ما وُضِع للدَّلالة على المخاطب ، وهو يلي ضمير المتكلم في قوة التعريف ، وهو خمسة ألفاظ ، وهي : « أنتَ » بفتح التاء للمخاطب المذكر المفرد ، و « أنتِ » بكسر التاء للمخاطبة المؤنثة المفردة ، و « أنتما » للمخاطب المثنى ، سواء أكانا ذكرَيْنِ ، أم أُنْثَيَيْنِ ، أم ذَكَرًا وأنثى ، و « أنتم » لجمع الذكور المخاطَبِينَ ، و « أنْتُنَّ » لجمع الإناث المخاطبات .

والنوع الثالث : ما وُضِع للدَّلالة على الغائب ، وهو يلي ضمير المخاطب في قوة التعريف(*) ، وهو خمسة ألفاظ أيضًا ، وهي : « هو » للغائب المذكر المفرد ، و « هي » للغائبة المؤنثة المفردة ، و « هما » للمثنى الغائب مطلقًا ، سواء أكانا ذكرين ، أم أنثيين ، أم ذكرًا وأنثى ، و « هم » لجمع الذكور الغائبين ، و « هُنَّ » لجمع الإناث الغائبات .

فجميع ما ذُكِر اثنا عشَرَ ضميرًا ؛ اثنان للمتكلم ، وخمسة للمخاطب ، وخمسة للغائب ، وكلُّها معارفُ ، كما علِمْتَ .

(*) وعليه فترتيب الأنواع الثلاثة للضمير من حيث قوة التعريف هكذا : المتكلم ، ثم المخاطب ، ثم الغائب .

لكن إذا قلتَ : زيدٌ ، عمرٌو ، بَكْرٌ ، خالدٌ . فهذا صحيحٌ أنه يُعَيِّنُ ؛ يعنى : ليسَتْ « زيد » ككلمةِ « رجل » ، لكنَّها أوسَعُ دائرةً من الضميرِ ، ولهذا نقولُ : الضمائرُ أعرفُ المعارفِ .

واسْتَثْنَى بعضُ العلماءِ أسماءَ اللَّهِ الـمُخْتَصَّةَ به ، مثْلَ : « اللَّه ، والرحمن ، ورب العالَمين »[1] ، فقالوا : إنها أعرفُ المعارفِ ، فاللَّهُ ، والرحمنُ وربُّ العالَمين أعلامٌ على الربِّ عزَّ وجلَّ ، وهى أعرفُ المعارفِ ؛ لأنها لا تَحْتَمِلُ غيرَه .

إذن : نقولَ : أعرفُ المعارفِ الضمائرُ إلا الأسماءَ المُخْتَصَّةَ باللَّهِ ، فهى أعرفُ من الضمائرِ ؛ لأنها لا تَحْتَمِلُ غيرَ اللَّهِ ، ولا تَصْلُحُ لغيرِ اللَّهِ .

وقولُ المؤلفِ رحِمه اللَّهُ : الاسمُ الـمُضْمَرُ نحوُ : أنا وأنتَ . ليتَه جاء بكلمةِ « هو » ؛ كي تَشْتَمِلَ على كلِّ أنواعِ الضمائرِ ، فـ « أنا » للمتكلِّم ، و « أنت » للمخاطَبِ ، و« هو » للغائبِ ، فلو جاء المؤلفُ رحِمه اللَّهُ بـ « هو » لاسْتَكْمَلَ الضميرَ .

ثم قال المؤلفُ رحِمه اللَّهُ : والاسمُ العَلَمُ ، نحوُ : زيدٌ ومَكَّةُ .

العَلَمُ هو القِسْمُ الثانى من أقسامِ المعارفِ الخمسةِ ، وهو فى المرتبةِ الثانيةِ[2] ، وهو ما عيَّنَ مُسمَّاه مطلقًا .

قال ابنُ مالكٍ :

اسمٌ يُعَيِّنُ الـمُسَمَّى مُطْلَقَا عَلَمُه كجَعْفَرٍ وخِرْنِقَا[3]

فالاسمُ العَلَمُ هو الذى يُعَيِّنُ الـمُسَمَّى تَعْيِينًا مُطْلَقًا بلا قَيْدٍ[4] .

---

(١) ومنها أيضًا اسم « الرب » بالألف واللام ، فهو من الأسماء المختصة باللَّه .
قال النووى رحمه فى المجموع ٣٣٤/١ : قال العلماء : الرب بالألف واللام لا يطلق إلا على اللَّه . اهـ .
وانظر الفتح ١٧٩/٥ .
واستثنوا أيضًا الضمير العائد إلى اللَّه تعالى ، فهو أعرف من الضمير العائد على غير اللَّه تعالى .

(٢) فى ترتيب أقسام المعارف الخمسة ، من حيث درجة تعريفها .

(٣) الألفية ، باب العلَم ، البيت رقم (٧٢) .

(٤) العَلَم لغةً هو الشىء الظاهر البيِّنُ كالجبال مثلًا ، قال اللَّه تعالى : ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ الْجَوَارِ فِى الْبَحْرِ =

ومثَّل له المؤلفُ رحمه اللَّهُ بقولِه : نحوُ : زَيْدٌ ومَكَّةُ .

فـ « زَيْدٌ » عَلَمٌ على العاقِلِ[1] ، و « مَكَّةُ » عَلَمٌ على غيرِ العاقلِ[2]، ونحوُ « زيد » :

= كَالْأَعْلَامِ ﴾ ؛ أي : كالجبال .

وأمَّا في الاصطلاح فهو ما يدل على معين بدون احتياج إلى قرينة لفظية أو معنوية لتعيين مُسَمَّاه ، وذلك بخلاف بقية المعارف التي تحتاج إلى قرائن لهذا التعيين .

فاسم الإشارة يعين مُسَمَّاه بقرينة الإشارة الحسية كالأصبع ؛ لأن الأصل أنني إذا قلت : هذا محمدٌ . الأصل أن أقول : هذا ، يعني : أُشِيرُ إليه . لذلك قال : اسمُ الإشارة .

والاسم الموصول يعين مسماه بقرينة الصلة ، لو قلتَ : جاء الذي تَعْرِفُ . فالاسم الموصول « الذي » لم يَتَعَيَّنْ إلا بواسطة صلته ؛ جملة « تعرف » .

والاسم المضاف إلى المعرفة يعين مسماه بقرينة الإضافة ، والضمير يعين مسماه بقيد التكلم كـ « أنا » ، أو الخطاب كـ « أنت » ، أو الغيبة كـ « هو » .

والمعرف بـ « أل » يعين مسماه بقرينة « أل » ، فإذا فارقته « أل » أصبح نكرة .

فالفرق إذن بين العَلَم وبين بقية المعارف أنها تُعَيِّنُ مسماها بقيد ؛ أي : بواسطة قرينة ، أما العلم فيعين مسماه بوضعه ، ولا يحتاج إلى قيد ، أو قرينة .

(١) وهو عَلَمٌ على مذكَّرٍ .

(٢) وهو عَلَمٌ على مؤنث ، وهذان المثالان تمثيل على العَلَم ببعض مفرداته ، وكأن المؤلف رحمه اللّٰه يريد أن يشير إلى أن العلم قسمان :

أولهما : عَلَمٌ مذكَّر ، وهو نوعان :

الأول : ما كان تذكيره لفظيًا ، كـ « إبراهيم » .

والثاني : ما كان تذكيره معنويًا ، كـ « طلحة » .

وثانيهما : عَلَمٌ مؤنث ، وهو نوعان :

الأول : ما كان تأنيثه لفظيًا ، كـ « مكة » .

والثاني : ما كان تأنيثه معنويًا ، كـ « زينب » .

وقد يجتمع التذكير اللفظي والمعنوي ، كما في « محمد » ، وكذلك يجتمعان في المؤنث ، كما في « فاطمة » .

وقد ذكر النحاة أيضًا تقسيمات أخرى للعلم ، فقالوا :

أولًا : ينقسم العَلَم باعتبار معناه إلى ثلاثة أقسام : اسم ، وكُنْية ، ولَقَب .

فالمراد بالاسم : ما وُضِع ليدل على الذات ابتداءً ، وليس بكنية ، ولا لقب ، أو بعبارة أخرى : بدون إشعار بمدح أو ذم ، مثل : محمد - عمرو - حسن - سعاد . =

عمرٍو ، وخالِدٌ ، وبكرٌ ، وعبدُ اللَّهِ .

ونحوُ « مَكَّة » : طَيْبةُ « اسمُ المدينةِ » ، وعُنَيْزَةُ ، وبُرَيْدَةُ .

= والمراد بالكنية : ما كان في أوله أب أو أم .

وزاد بعضهم : أو عم ، أو عمة ، أو ابن ، أو بنت ، أو خال ، أو خالة ، أو أخٌ ، أو أختٌ ، مثل : أبو عبد اللَّه – أم سلمة – ابنة عمران – بنت الشاطئ .

والمراد باللقب : ما أشعر بحسب وضعه الأصلي بمدح المسمى ، أو ذمه .

فمثال ما أشعر بالمدح : زَيْن العابدين ، تاجُ الدين ، الرشيد .

ومثال ما أشعر بالذم : أنفُ الناقة – كَلْب – السَّفَّاح – الحُطَيْئة .

فاللقب إذن يدل على ذات المسمى ، وصفة له ، تُشْعِر بمدحه أو ذمه .

وقد تكون الكنية كنية لقبًا ، إذا كُنِّي بما يدل على المدح ، مثل : أبو الجود ، فهذه تكون كنية باعتبار ، ولقبًا باعتبار آخر . تكون كنية باعتبار أنها صُدِّرت بأب ، وتكون لقبًا باعتبار أنها تشعر بمدح .

وكذلك ما أشعر بذم يكون كنية ولقبًا ، مثلَ : أبو لهب . فهذا يشعر بذم ، وصُدِّر بأب ، فيكون كنية من وجه ، ولقبًا من وجه آخر .

وهل يمكن أن يجتمع الاسم واللقب ؟

الجواب : لا ؛ لأنه إن أشعر بمدح أو ذم انتقل من الاسمية إلى اللقب ، فالاسم لا يشعر بمدح ولا ذم ، ما هو إلا مجرد علم ، كالصخرة على الحصى .

ثانيًا : ينقسم العَلَم بحسب وضعه وأصله إلى قسمين : عَلَمٌ منقول ، وعَلَم مُرْتَجَل .

فالعلم المرتجل الذى لم يَسْبِق له استعمال قبل العَلَمية فى غيرها ؛ أى : ما وُضِع من أول أمره علمًا ، ولم يُنْقَل من استعمالٍ آخرَ سابق على العلمية .

ومثاله : « سعاد » ، و « زينب » ، و « مريم » اسم امرأة ، و « أُدَد » ، و « إسماعيل » اسم رجل .

والعلم المنقول : هو ما سبق استعماله قبل أن يكون علمًا فى شيء آخر غير العلمية ، ثم نُقِل إلى العلمية بعد ذلك .

ويُنقَل العلم من أمور متعددة ، فقد ينقل من المصدر ، مثل « فَضْل » فإنه فى الأصل مصدر للفعل فَضَل يَفضُل فَضْلًا ، ثم استُعْمِل علمًا ، ومنه الفضل بن العباس رضى اللَّه عنهما .

وقد يُنقَل أيضًا من اسم جنس ، مثل : أسد . فـ « أسد » علم شخص منقول من اسم جنس ، وهو الأسد الحيوان المفترس المعروف فهو بأصل وضعه اسم جنس ، ثم سُمِّى به البشر ، فيقال مثلًا : أَسَدُ بن عبد اللَّه .

إلى غير ذلك مما ينقل منه العَلَم ، فارجع إليه فى المُطَوَّلات .

ثالثًا : ينقسم العلم بحسب لفظه إلى مفرد ومركب .

فالعلم المفرد هو ما تكوَّن من كلمة واحدة ، فلم يكن مركبًا تركيبًا إسناديًا ، ولا مزجيًا ، ولا إضافيًا ، =

ومن العَلَمِ لغيرِ العاقلِ أيضًا : العَضْباءُ ، والقَصْواءُ ، وهما اسمانِ لناقتَيْنِ من إبلِ

= مثل : فاطمة ، ومحمد ، ومكة .
وأما العلم المركب فهو ما تكوَّن من كلمتين فأكثر ، وهو ثلاثة أنواع : مركب إسنادى ، ومركب مزجى ، ومركب إضافى .
المركب الإسنادى هو ما تركَّب من جملة اسمية أو فعلية ، وسُمِّى به شخص بعينه ، ويُركَّب من فعل وفاعل أو نائبه ، أو من مبتدأ وخبر ، مثل : فَتَحَ اللَّهُ ، وجادَ الربُّ ، وسُرَّ من رَأَى ، وزيدٌ قائمٌ « أسماء رجال » ، وما شاءَ اللَّهُ ، ونَحْمَدُه « أعلام نساء » .
والمركب المزجى هو عبارة عن كلمتين اختَلَطَتا وامتزجتا معًا ، وأصْبَحَتا ككلمة واحدة « مثل : سِيبَوَيه ، وبَعْلَبَكّ وحَضْرَ مَوْت .
والمركب الإضافى هو ما تركب من مضاف ومضاف إليه ، نحو : عبد اللَّه ، وعبد الرحمن ، وأمّ كُلْثوم ، وستّ الدار .
رابعًا : ينقسم العَلَم باعتبار مُسَمَّاه إلى علم شخص ، وعلم جنس :
فعَلَم الشخص هو ما وُضِع للدِّلالة على ذات معينة ، ولا تَضُرُّ المشاركة اللفظية ، كمشاركة لفظين موضوعين لذاتَيْنِ ، كـ « إبراهيم » لشخصين ؛ لأن تلك المشاركة عارضة من اللفظ ، لا من أصل الوضع .
ويرد علم الشخص من الأنواع الآتية :

١ - من العقلاء ، مثل : محمد - زينب - جعفر - هدى .
٢ - المألوف من الأماكن والحيوانات التى لا تعقل ، نحو : لاحِق « اسم فرس » - عَدَن - مكة - شَذْقَم « اسم جمل » .

وعَلَم الجنس هو : ما وُضِع للدِّلالة على جنس معين ، وليس على ذات بعينها .
ويرد عَلَم الجنس مما يلى :

١ - ما لا يُؤْلَف من السباع والحشرات السامة ، وهذا هو الغالب فيه ، مثل : أسامة « عَلَم على جنس الأسود » - ذُؤَالة « عَلَم على جنس الذئاب » - ثُعَالة « عَلَم على جنس الثعالب » - أمّ عِرْيَط « عَلَم على جنس العقارب » .

ومن غير الغالب يكون :

١ - لما يؤلف ، ومن أعلام الأجناس التى تؤلف : أبو الأثقال للبَغْل - وأبو أيوب للجمل - وأبو صابر للحمار - والأخطل للهِرّ - وذو الناب للكلب - وذو القرنين للبقر والضأن .
٢ - للمعانى ، ومن أعلام الأجناس التى للمعانى : « بَرَّةُ » عَلَم على المَبَرَّة ، بمعنى البِرّ - « فَجَارِ » عَلَم على الفَجْرة ، بمعنى الفُجُور - « يَسَارِ » عَلَم على اليُسْر والغنى - « وغُدْوة وبُكْرة » عَلَمان على الوقتين المعروفين - و « سُبْحانَ » عَلَم على التسبيح .
٣ - للأعيان العقلاء ، مثل : « فِرْعَوْن » عَلَم لكل مَلِك من ملوك مصر . =

الرسولِ ﷺ(١) .

إذن : العَلَمُ يأتى فى المرتبةِ الثانيةِ من مراتبِ المعارفِ ، إلا العَلَمَ الخاصَّ باللَّهِ عزَّ وجلَّ فإنه فى المرتبةِ الأولى قبلَ كلِّ شىءٍ(٢) . فلو قلتَ : مرَرْتُ بزيدٍ فاضلٍ . فليس بصحيحٍ ؛ لأنَّ « زيد » معرفةٌ ، و « فاضل » نكرةٌ ، والنعتُ - كما سبَق - يَجِبُ أن يَتْبَعَ المنعوتَ فى التعريفِ والتنكيرِ .

وكذلك لايَصِحُّ أن تقولَ : مرَرْتُ برجلٍ الفاضلِ ؛ لأنَّ « الفاضل » معرفةٌ ، و « رجل » نكرةٌ .

ثم قال المؤلفُ رحمه اللَّهُ : والاسمُ المُبْهَمُ(٣)، نحوُ : هذا ، وهذه ، وهؤلاء .

الاسمُ المُبْهَمُ يَشْمَلُ شيئَيْنِ :

الشىءُ الأولُ : اسمُ الإشارةِ .

والشىءُ الثانى : الاسمُ الموصولُ(٤) .

= والعَلَم الجنسي مقصور على السماع .

ومما سبق يتبين :

١ - أنه يكون اسمًا ، كـ « فرعون ، وبَرّة ، وأسامة » ، وكنية ، كـ « أم عِرْيَط ، وأبو صابر ، وأبو أيوب » ، ولقبًا كـ « يَسَارِ ، وفَجَارِ ، والأخْطَلِ » .

٢ - أن علم الجنس يكون للعين المحسوسة ، مثل : « أسامة » للأسد ، وللمعنى « الغير محسوس » ، مثل : بَرّة ، وفجار . والله أعلم .

(١) انظر زاد المعاد ١٣٤/١ .

(٢) وهذا بالاتفاق ، فالاسم المختصُّ بالله ؛ كلفظ الجلالة « الله » ، و « الرحمن » ، هذا هو أعرف المعارف ، أعرف حتى من الضمير .

فإذا قلتَ : اللَّهُ أو الرحمنُ . فلا يمكنُ أبدًا أن يَتَخَيَّلَ الإنسانُ سِوَى اللَّهِ عزَّ وجلَّ ، فلهذا قالوا : إنَّ العلم الذى يختص بالله عزَّ وجلَّ ؛ كـ « الله » ، و « الرحمن » هو أعرف المعارف .

أما العَلَم على غيره سبحانه فإنه يأتى فى المرتبة الثانية ، ولهذا أتَى به المؤلف رحمه الله بعد ذكر الضمير .

(٣) قوله : « المبهم » اسم مفعول من الإبهام ، وهو يرجع إلى مادة « أبْهَمَ » ، ومنها قولك : أبْهَمْتُ الأمرَ . ضد إيضاحه ، والاسم المبهم هو القسم الثالث من أقسام المعرفة .

(٤) فهذان شيئان ، والمؤلف رحمه الله اقتصر فى التمثيل على اسم الإشارة ، وهذا ليس بجيد ، ولكنه قد =

فاسمُ الإشارةِ يُعَيِّنُ مدلولَه بالإشارةِ[1]، فمثلًا اسمُ الإشارةِ «هذه» يَتَصَوَّرُ المخاطَبُ أنك تُشيرُ بأصبعِك، فتقولُ: هذه حقيبتُك. وتُشيرُ بأصبعِك.

وتقولُ: هؤلاءِ طلبةٌ. وتُشيرُ أيضًا.

فاسمُ الإشارةِ معرفةٌ يُعَيِّنُ مدلولَه بالإشارةِ، فليس كالعلمِ يُعَيِّنُ مُسَمَّاه مطلقًا.

والاسمُ الموصولُ يُعَيِّنُ مدلولَه بالصلةِ[2]، فلو قلتَ: جاء الذى. ما استَفَدْنا

= يُعتَذَر عن المؤلف رحمه الله بالقاعدة المعروفة؛ كلُّ الشيء يُذْكَر ببعض مفرداته.

وأيهما أقوى في التعريف: اسم الإشارة، أم الاسم الموصول؟

الجواب: اسم الإشارة أقوى في التعريف من الاسم الموصول.

(١) اسم الإشارة هو ما وُضِع ليدل على مُعَيَّنٍ بواسطة إشارة حسية أو معنوية، وله ألفاظ معينة، وهي: ذا، وهذا للمفرد المذكر، وذِى، وذِهْ - بسكون الهاء -، وذِهِ بالاختلاس، وذِهِي بالإشباع[*]، وتِي، وتِهْ - بسكون الهاء - وتِهِ بالاختلاس، وتِهِي بالإشباع، وتَا، وذاتُ، عَشَرَتُها للمفردةِ المؤنثة، وهذانِ وذانِ للمثنى المذكر، بالألف رفعًا، وبالياء نصبًا وجرًّا، وهاتانِ وتانِ للمثنى المؤنث، بالألف رفعًا، وبالياء نصبًا وجرًّا، وهؤلاء بالمد على الأفصح للجمع مطلقًا، مذكرًا كان أو مؤنثًا، عاقلًا أو غير عاقل.

فهذه الألفاظ كلها معارف، وهي تلى العَلَم في قوة التعريف.

ووجه إبهام اسم الإشارة عمومُه وصلاحِيَتُه للإشارة به إلى كل جنس، وإلى كل نوع، وإلى كل شخص.

(٢) الاسم الموصول هو ما يدل على معين بواسطة جملة أو شبهها، تُذْكَر بعده البَتَّةَ، وتُسَمَّى صلة، وتكون مشتملة على ضمير يطابق الموصول، ويسمى عائدًا، وله ألفاظ معينة أيضًا، وهي: الذى للمفرد المذكر، واللذان بالألف رفعًا وبالياء نصبًا وجرًّا للمثنى المذكر، والذين لجمع المذكر، والتى للمفردة المؤنثة، واللتان بالألف رفعًا وبالياء نصبًا وجرًّا للمثنى المؤنث، واللاتى واللائى لجمع المؤنث.

فهذه الألفاظ كلها معارف، وهي تلى اسم الإشارة في قوة التعريف.

وإنما أُدْخِل الاسم الموصول تحت الاسم المبهم؛ لأن فيه إبهامًا لمطلق معنى الصلة، لكن بذكر الصلة يندفع معنى الإبهام.

(*) الفرق بين الاختلاس والإشباع: أن الاختلاس هو النطق بالحركة بسرعة وخطف، مع عدم مدِّها، والإشباع بإيضاح الحركة، وإطالة الصوت بها، ينشأ من ذلك حرف مناسب لها، يقال له: حرف الإشباع؛ كالواو بعد الضمة، والياء بعد الكسرة.

شيئًا . وإذا قلنا : جاء الذى نُحِبُّه . تعَيَّنَ ، فقد خرَج بكلمةِ « نُحِبُّه » كلُّ مَن لا يُحِبُّه هذا القائلُ .

فصارَتِ الأسماءُ الـمُبْهَمةُ نوعَيْنِ :

النوعُ الأولُ : أسماءُ الإشارةِ .

والنوعُ الثانى : الأسماءُ الموصولةُ .

وكلاهما من المعارفِ ، ولذا لابدَّ أن يُنْعَتا بمعرفةٍ ، فتقولَ : جاء الذى فهِم الدرسَ الفاضلُ ، وتقولَ : جاء الفاضلُ الذى فهِم الدرسَ . فيَتْبَعُ النعتُ المنعوتَ فى التعريفِ .

وما هو إعرابُ اسمِ الإشارةِ والاسمِ الموصولِ ؟

نقولُ : اسمُ الإشارةِ والاسمُ الموصولُ مبنيّانِ ، لا يَظْهَرُ عليهما علامةُ الإعرابِ ، ما لم يكونا مُثَنًّى ، فإن كانا مُثَنًّى فهما مُعْرَبان .

تقولُ : جاء الذى فهِم الدرسَ ، ورأيْتُ الذى فهِم الدرسَ ، ومرَرْتُ بالذى فهِم الدرسَ .

فالاسمُ الموصولُ « الذي » دخَل عليه عاملُ رفعٍ[1] ، وعاملُ نصبٍ[2] ، وعاملُ خفضٍ[3] ، ومع ذلك لم يَتَغَيَّرْ .

إذن : هو مبنيٌّ .

مثالٌ آخرُ : تقولُ : أُحِبُّ الذين يُساهِمون فى الخيرِ . « الذين » هنا منصوبةٌ ، وتقولُ : أفلح الذين يُساهِمونَ فى الخيرِ . « الذين » هنا مرفوعةٌ . وتقولُ : مرَرْتُ بالذين يُساهِمون فى الخيرِ . « الذين » هنا مجرورةٌ .

فتَجِدُ أنَّ « الذين » لم تَتَغَيَّرْ ، فهى إذن مبنيةٌ .

---

(١) وهو الفعل « جاء » .

(٢) وهو الفعل « رأيت » .

(٣) وهو حرف الجر « الباء » .

لكنَّ بعضَ العربِ يُعْرِبونها ، ويَجْعَلون المرفوعةَ بالواوِ[1] ، ومنه قولُ الشاعرِ :

نحن الَّذُونَ صبَّحُوا الصَّبَاحَا يومَ النُّخَيْلِ غَارَةً مِلْحَاحَا[2]

لكنَّ أكثرَ العربِ يقولون : نحن الذين . لأنها مبنيةٌ عندَهم ، أما المثنى فمعربٌ ؛ لأنه يَتَغَيَّرُ باختلافِ العواملِ ، فتقولُ : جاء اللذان يَسْعَيَانِ في الخيرِ ، ورأيتُ اللَّذَيْنِ يَسْعَيانِ في الخيرِ ، ومررْتُ باللَّذَيْنِ يَسْعَيَانِ في الخيرِ .

ومن ذلك قولُه تعالى : ﴿ وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا مِنكُمْ فَآذُوهُمَا ﴾ « اللذان » بالرفعِ ؛ لأنَّها مبتدأٌ .

---

(١) يعني الشارح رحمه الله : أن الاسم الموصول « الذين » ، المشهور في لغة العرب أنه مبني على الفتح ؛ لأن آخره مفتوح ، وهو ملازم للياء على كل حال ؛ أي : في حالة الرفع والنصب والجر ، كما مثَّل الشارح رحمه الله .

وهناك لغة أخرى بخلاف المشهور ، وهي أن « الذين » تكون بالواو في حالة الرفع ، فتقول : الَّذُون ، وبالياء في حالتي النصب والجر ، فتقول : الذين ، وهذه هي لغة بني هُذَيْل ، وعُقَيْل .

وهي على هذه اللغة تكون معربة ؛ لأن آخرها يتغير باختلاف العوامل .

فصارت « الذين » فيها لغتان عن العرب ؛ لغة بالياء مطلقًا ، وهذا هو الوجهُ المشهورُ في لغة عامة العرب ، ولغة أخرى أنها تتغير ، فتكون بالواو في حالة الرفع ، وبالياء في حالتي النصب والجر .

(٢) اختُلِف في نسبة هذا البيت إلى قائله اختلافًا كثيرًا ، فنسبه أبو زيد (النوادر ٤٧) إلى رجل جاهلي من بني عقيل سَمَّاه أبا حرب الأعلم ، ونسبه الصاغاني في العباب إلى ليلى الأخيلية ، ونسبه جماعة إلى رؤبة بن العَجَّاج ، وهو غير موجود في ديوانه ، وبعد الشاهد في رواية أبي زيد :

نحن قتلْنا المَلِكَ الجَحْجَاحَا ولم نَدَعْ لسارحٍ مُرَاحَا

إلا دِيارًا أو دَمًا مُفَاحَا نحن بنو خُوَيْلِدٍ صُرَاحَا

لا كَذِبَ اليومَ ولا مُزَاحَا

والبيت استشهد به ابن هشام في أوضح المسالك ١/١٣١ ، الشاهد رقم (٤٥) ، وفي مغني اللبيب ٢/ ٤٧١ ، الشاهد رقم (٦٤٩) ، ونسبه فيه للعُقَيْلي ، واستشهد به أيضًا ابن عَقِيل في شرح الألفية ١/ ١٤٤ ، الشاهد رقم (٢٧) .

والشاهد في هذا البيت : قوله : الذون . حيث جاء به بالواو في حالة الرفع ، كما لو كان جمع مذكر سالمًا ، على لغة هذيل وعقيل ، ولو مشى على اللغة الأخرى لقال : نحن الذين . كما قال الصحابة رضي الله عنهم :

نحن الذين بايعُوا مُحَمَّدَا على الجهادِ ما بَقِينا أبَدَا

وقوله تعالى : ﴿رَبَّنَا أَرِنَا اللَّذَيْنِ أَضَلَّانَا﴾ « اللذين » منصوبةٌ بالياءِ .

إذن : هي تَتَغَيَّرُ باختلافِ العواملِ ، وكلُّ شيءٍ يَتَغَيَّرُ باختلافِ العواملِ فهو معربٌ ، وليس مبنيًّا .

كذلك اسمُ الإشارةِ نقولُ : هو مبنيٌّ إلا المثنى فهو مُعْرَبٌ ، فتقولُ : رأيْتُ هذا الرجلَ ، وجاء هذا الرجلُ ، ومرَرْتُ بهذا الرجلِ . فـ « هذا » لم تَتَغَيَّرْ .

وتقولُ : هؤلاءِ رجالٌ ، وتقولُ : أكْرَمْتُ هؤلاءِ الرجالَ ، وتقولُ : مرَرْتُ بهؤلاءِ الرجالِ . فتَجِدُ أنَّ « هؤلاءِ » أيضًا لم تَتَغَيَّرْ .

أمَّا المثنى فهو معربٌ ، يقولُ اللَّهُ تعالى : ﴿هَٰذَانِ خَصْمَانِ ٱخْتَصَمُوا۟ فِى رَبِّهِمْ﴾ . فقال : « هذانِ » . بالألفِ .

وتقولُ : أكْرَمْتُ هذين الرجلين . فـ « هذين » منصوبةٌ بالياءِ .

إذن : تغيَّر المثنى فى اسمِ الإشارةِ باختلافِ العواملِ ، وكما تقدم ، كلُّ كلمةٍ تَتَغَيَّرُ باختلافِ العواملِ فهى معربةٌ ، وليست بمبنيةٍ .

والخلاصةُ الآن : أنَّ أسماءَ الإشارةِ والأسماءَ الموصولةَ مبنيةٌ إلا المثنى منها .

فإذا قال قائلٌ : ما دليلُكم على أنها مبنيةٌ ؟

قلْنا : لأنها لا تَتَغَيَّرُ باختلافِ العواملِ .

وما دليلُكم على أنَّ المثنى معربٌ ؟

قلْنا : دليلُنا أنه يَتَغَيَّرُ باختلافِ العواملِ .

ثم قال المؤلفُ رحِمه اللَّهُ : والاسمُ الذى فيه الألفُ واللامُ ؛ نحوُ : الرَّجُلُ ، والغلامُ . هذا هو النوعُ الرابعُ من المعارفِ ، فكلُّ اسمٍ فيه « أل »[1] فهو معرفةٌ[2] ، سواءٌ

---

(١) المؤلف رحمه اللَّه - كما رأيت - عبَّر بالألف واللام ؛ وَفْقًا لمذهبه الذى اختاره من أول الكتاب .

(٢) ليس الكلام على إطلاقه هكذا ؛ بل لا بد أن تُقَيَّد « أل » بالتي تفيد الاسم التعريف ؛ لأنَّ « أل » قد =

كان مفردًا ، أم مجموعًا ، مذكَّرًا ، أم مؤنثًا ، فـ « الرجلُ » ، و « المرأةُ » ، و « المسجدُ » ، و « السوقُ » ، و « الغلامُ » معرفةٌ .

= تدخل على الاسم ، ولا تفيده تعريفًا ، وتُسَمَّى « أل » هذه بـ « أل » الزائدة ، وسُمِّيَت بذلك ؛ لأنها لا يحصل بها التعريف ، فلا يترتب على دخولها تعيين ما دخلت عليه ، إما لأنه معرفة بدونها ، وإما لأنه نكرة لا يتعرف بها ، كما سيأتي ذلك إن شاء اللَّه تعالى في ذكر أنواعها .

وبناءً على هذا الذي ذكرناه تعلم أن « أل » على قسمين :

١ - أل المعرِّفة .

٢ - أل الزائدة .

فـ « أل » المعرفة هي التي تفيد تعريف ما دخلت عليه من النكرات ، كما في الأمثلة السابقة في كلام الشارح رحمه اللَّه ، وهي تنقسم إلى قسمين :

١ - جنسية .

٢ - عهدية .

أولًا : أل الجنسية :

تدل الكلمات المُنَكَّرة ، مثل : طفل ، رجل ، امرأة ، على أمرين :

الأول : المعنى الذهني المتصور عند النطق بها ، وهو الطفولة ، والرجولة ، والأنوثة ، في الأمثلة السابقة .

الثاني : الأفراد الذين تشملهم هذه الكلمات ، ممن يطلق عليهم لفظ . طفل - رجل - امرأة .

وتعريف الجنس يقصد به أن يدل اللفظ ، عن طريق « أل » على أحد الأمرين السابقين ، ولذلك ترد « أل » هذه :

أ- لتعريف حقيقة الجنس : أي : الحقيقة الذهنية في العقل لمدلول اللفظ بصرف النظر عن الأفراد(*) كقوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ ﴾ .

فكلمة « الماء » معرَّفة بـ « أل » الجنسية ، لتعريف حقيقة الماء الحاضرة في الذهن ، فكأن التقدير : وجعلنا من حقيقة الماء كل شيء حي .

وكقولك : الإنسان مكون من عظم ولحم وعصب . أي : أن حقيقة الإنسان أنه مكون من عظم ولحم وعصب .

وكقولك أيضًا : الرجل خير من المرأة . إذا لم ترد به رجلًا بعينه ، ولا امرأة بعينها ، وإنما أردت أن حقيقة جنس الرجل خير من حقيقة جنس المرأة .

ولا يصح أن يكون المراد بهذا أن كل رجل أفضل من كل امرأة ؛ لأن الواقع بخلافه . =

(*) ولذلك نقول : إن « أل » التي لتعريف حقيقة الجنس لا تقتضي الشمول .

تقولُ : اشْتَرَيْتُ كتابًا الطَّيِّبَ . كيف تُصَحِّحُ هذه العبارةَ ؟

الجوابُ : أن نقولَ : الكتابَ الطَّيِّبَ . فنَجْعَلُ المنعوتَ معرفةً ؛ ليَصِحَّ نعتُه بالمعرفةِ .

= ب- لاستغراق جميع أفراد الجنس :
أى : شمول كل أفراد الشيء ؛ أى : أن هذا الحكم ثابت لجميع أفراد مدخول « أل » ، بقطع النظر عن حقيقته الذهنية ، وعلامتها أن يصلح فى موضعها كلمة « كل » حقيقة ، كقوله تعالى : ﴿ وَخُلِقَ الْإِنسَانُ ضَعِيفًا ﴾ . فإنه يصح أن يقال : وخلق كل إنسان ضعيفًا .
وكقوله تعالى : ﴿ وَالْعَصْرِ ۞ إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ ۞ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ ؛ أى : كل إنسان . وقوله تعالى : ﴿ مِنَ الرِّجَالِ أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ ﴾ . أى : كل طفل ، والذى يدل على أن المراد كل طفل أنه سبحانه وصفه باسم موصول يفيد الجمع .
جـ- لاستغراق خصائص الجنس مبالغة : وهى التى تدل على استغراق كل خصائص الجنس مبالغة ، وعلامتها أن يصلح أن يوضع موضعها كلمة « كل » أيضًا ، نحو قولك لرجل مبالغة : أنت الرجل علمًا . أى : أنت كل رجل علمًا .
فالمعنى أنك تريد أن توضح أن هذا الرجل قد اجتمع فيه ما افترق فى غيره من الرجال من جهة كماله فى العلم ، ولا اعتداد بعلم غيره لقصوره عن رتبة الكمال .
ثانيًا : أل العهدية : وهى التى يدل ما تدخل عليه على شيء معين معهود بين المتكلم والمخاطب ، وللعهد أنواع :
أ- عهد ذكرى : وهو أن يكون ما فيه « أل » سبق ذكره بغير « أل » فى الكلام نفسه ، كقوله تعالى : ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا ۞ فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ ﴾ . أى : الرسول المذكور .
ونحو : زارنى رجل فأكرمت الرجل . أى : الرجل المذكور .
ب- العهد الذهنى « العلمي » . وهو أن يكون ما دخلت عليه « أل » شيئًا ، أو فردًا محددًا معروفًا معرفة ذهنية ، لكل من المتكلم والسامع ، قبل دخول « أل » عليه ، كقوله تعالى : ﴿ ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ ﴾ . فالمقصود بالغار هنا غار حراء ؛ وهو معلوم .
ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى ﴾ .
وكقولك لزميل بعث لك رسالة : شكرًا ، فقد وصلتنى الرسالة .
وكقولك : قال النبى ﷺ . فالنبى هو محمد ﷺ ؛ لأن هذا هو المعهود بين الناس بأذهانهم .
جـ- العهد الحضورى : وهذا أضافه بعض العلماء إلى أنواع العهد ، وهو أن يكون ما دخلت عليه « أل » حاضرًا أو مشاهَدًا وقت الكلام .
ويكثر ذلك فى كل مُحَلًّى بـ « أل » يأتى بعد اسم الإشارة ، تقول : ذاك الرجل ، وذلك الكتاب .
وإنما قلنا : إنه عهد حضورى ؛ لأن الإشارة تكون إلى شيء حاضر . =

وكيف نجعل « كتاب » معرفةً ؟

الجوابُ : نَجْعَلُه معرفةً بأن نُدْخِلَ عليه الألفَ واللامَ ، فنقولُ : الكتاب .

وهناك وجهٌ آخرُ في التصحيحِ ، وهو أن نقولَ : اشتَرَيْتُ كتابًا طيبًا . فنَحْذِفُ « أل » من الطيبِ ؛ من أجلِ أن يُوافِقَ النعتُ المنعوتَ في التنكيرِ .

إذن : من أنواعِ المعارفِ كلُّ اسمٍ دَخلَتْ عليه « أل » .

ثم قال المؤلفُ رحمه اللَّهُ تعالى : وما أُضيفَ إلى واحدٍ من هذه الأربعةِ[1]. المضافُ يكونُ قبلَ المضافِ إليه ، فإذا سبقَت النكرةُ اسمًا معرفةً فإنه يَجْعَلُها معرفةً ، تقولُ : اشْتَرَيْتُ كتابًا . « كتابًا » نكرةٌ ، فإذا أرَدْتَ جَعْلَه معرفةً ، تقولُ : اشْتَرَيْتُ كتابَ المدرسةِ . صار الآنَ معرفةً[2] .

= ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ . ونحو : أخذت الكتاب .
فالمقصود بـ « اليوم » في الآية اليوم الحاضر ، وهو يوم عرفة ، والمقصود بـ « الكتاب » في المثال الكتاب الحاضر .
لكنَّ كثيرًا من النحاة أدرجوا هذا النوع من المعرف بـ « أل » تحت المعرف بـ « أل » التي للعهد الذهني .
القسم الثاني : « أل » الزائدة ، وهي ثلاثة أنواع ، وهي :
١- « أل » زائدة لازمة .
٢- « أل » زائدة عارضة .
٣- « أل » زائدة للَمْح الأصل .
وليس هذا هو موضع بسط الكلام عن هذه الأنواع الثلاثة .

(١) هذا هو الخامس من أقسام المعرفة ، وهو آخرها .
ومراد المؤلف رحمه اللَّه بقوله : الأربعة . الأقسام الأربعة السابقة من أقسام المعارف ، وهي الاسم المضمر ، والاسم العَلَم ، والاسم المُبْهم ، والاسم المعرَّف بـ « أل » ، فإذا أضيف اسم نكرة إلى أحد تلك الأربعة اكتسب التعريف بإضافته إليه .

(٢) وذا كم هو مثال يجمع المضاف إلى الجميع ، تقول : جاء غلامي ، وغلامُ زيدٍ ، وغلامُ هذا ، وغلامُ الذي قام ، وغلامُ الرجلِ .
وإعراب هذا المثال هكذا :
غلامي « الأول » : فاعل بـ « جاء » ، مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، و « غلام » مضاف ، وياء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر . =

إذن : ما أُضيفَ لمعرفةٍ فهو معرفةٌ .

وهل يكونُ المضافُ إلى المعرفةِ بمنزلةِ المعرفةِ في الرُّتبةِ ، أو يَنْزِلُ عنها ؟ بمعنى أننا قد عرَفْنا الآنَ أنَّ أعرفَ المعارفِ الضميرُ[1] ، ثم العَلَمُ ، ثم الاسمُ المُبْهَمُ[2] ، ثم المُحلَّى بـ « أل » ، فهل إذا أضَفْنا شيئًا إلى معرفةٍ صار بمنزلةِ المضافِ إليه[3] في الرُّتبةِ ، أو أنْزَلَ ؟

الجواب : قال بعضُ العلماءِ من أهلِ النحوِ : يكونُ أنْزَلَ ؛ لأنه تَعرَّف به ، ومعرفتُه تابعةٌ ، وما كانت معرفتُه تابعةً فهو أقلُّ مما كانت معرفتُه أصيلةً ، وعلى هذا فيكونُ ما أُضيف إلى المعرفةِ في الرتبةِ التي بعدَ المضافِ إليه .

فإذا قلت : اشْتَرَيْتُ غلامَ هذا . فإنَّ « غُلام » نكرةٌ مضافةٌ إلى معرفةٍ ، هي اسمُ

= وهذا مثال للمضاف للضمير ، وهو ياء المتكلم .

وغلام « الثاني » : معطوف عليه مرفوع بالضمة الظاهرة ، و « غلام » مضاف ، و « زيد » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مثال للمضاف للعَلَم ، وهو « زيد » .

غلام « الثالث » : معطوف أيضًا على « غلام » الأول ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، و « غلام » مضاف ، وهذا : مضاف إليه مبني على السكون في محل جر ، وهو مثال للمضاف إلى اسم الإشارة ، وهو « هذا » .

وغلام « الرابع » : معطوف أيضًا على « غلام » الأول ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، و « غلام » مضاف ، والذى : اسم موصول مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر ، وقام : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر جوازًا يعود على « الذي » ، والجملة لا موضع لها من الإعراب صلة الموصول ، وهو مثال للمضاف للموصول ، وهو « الذي » .

وغلام « الخامس » : معطوف أيضًا على « غلام » الأول ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وغلام مضاف ، والرجل : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مثال للمضاف إلى المُحَلَّى بالألف واللام ، وهو الرجل .

(١) وذلك بعد الأسماء المختصة بالله ، التي لا يُسَمَّى بها غيره ، فهي أعرف المعارف على الإطلاق ، كما تقدم ذكر ذلك ، وتقدم أيضًا هناك أن الضمائر من حيث قوة التعريف ، ترتيبها هكذا : المتكلم ، ثم المخاطب ، ثم الغائب .

(٢) تقدم أن الاسم المبهم يشمل أسماء الإشارة والأسماء الموصولة ، وأسماء الإشارة أقوى في التعريف من الأسماء الموصولة .

(٣) أي : هذه المعرفة .

الإشارةِ ، فيكونُ بمنزلةِ ما بعدَ الاسمِ المُبْهَمِ ، وهو ما دخَلَت عليه الألفُ واللامُ .

وأكثرُ العلماءِ على أنَّ ما أُضِيف إلى شيءٍ فهو بمرتبتِه[1] إلا المضافَ إلى الضميرِ فإنه كالعَلَمِ[2] ؛ يعنى : يَنْزِلُ عن مرتبةِ الضميرِ .

والصحيحُ أنَّ كلَّ مضافٍ فإنه يَنْزِلُ عن مَرْتَبةِ المضافِ إليه .

* * *

(١) فما أضيف إلى العَلَم كان فى مرتبة العلم ، وما أضيف إلى اسم الإشارة كان فى مرتبة اسم الإشارة ، وهكذا

(٢) وإنما كان فى مرتبة العلم ، ولم يكن فى مرتبة الضمير الذى هو أعرف المعارف ؛ لأن المضاف إلى الضمير قد يقع نعتًا للعلم فى نحو قولك : مررت بزيد صاحبك ، فيلزم أن يكون النعت أشد قوة فى التعريف من المنعوت ، فلذلك جُعِل فى مرتبة العلم ؛ لأجل مساواته له فى التعريف .

فائدةٌ : اعلم رحمك الله أن هذه المعارف الخمسة المذكورة بالنسبة لباب النعت ثلاثة أقسام :

القسم الأول : ما لا يُنْعَتُ ، ولا يُنْعَتُ به ، وهو الضمير لوضوحه وجموده .

القسم الثانى : ما يُنْعَتُ ، ولا يُنْعَتُ به ، وهو العَلَم ؛ لأنه قد يقع فيه المشاركة اللفظية ، فاحتاج للنعت ، وجامد فلا يُنْعت .

القسم الثالث : ما يُنْعَتُ ، ويُنْعَتُ به ، وهو اسم الإشارة ، والموصول ، والمُعَرَّف بـ « أل » ، والمضاف إلى واحد من الجميع .


النَّكِرَةُ

النَّكِرَةُ(١)

قال المؤلفُ رحمه اللَّهُ تعالى : والنكرةُ كلُّ اسمٍ شائعٍ في جنسِه ، لا يَختصُّ به واحدٌ دونَ آخرَ(٢) ، وتقريبُه كلُّ ما صلَح دخولُ الألفِ واللامِ عليه ، نحوُ : الرَّجُلِ ، والفَرَسِ .

مثالُ النكرةِ : رجل . فـ « رجل » نكرةٌ ؛ لأنه شائعٌ ، يَشْمَلُ كلَّ رجلٍ .

مثالٌ آخرُ : شَمْس . وهي غيرُ شائعةٍ ؛ لأنه ليس في الوجودِ إلا شمسٌ واحدةٌ(٣) ، لكن لو فُرِض أنها مائةُ شمسٍ فهي شائعةٌ .

مثالٌ آخرُ : بيت . فـ « بيت » شائعٌ ؛ إذ إني لا أَخُصُّ بيتًا معيَّنًا .

ومثالُ ذلك أيضًا : مسجد ، ودرهم ، ودِينار . فكلُّ هذه الكلماتِ شائعةٌ في جنسِها ، لا يَختصُّ بها واحدٌ دونَ آخرَ . فكلُّ اسمٍ شائعٍ في جنسٍ لا يَدُلُّ على معيَّنٍ فهو نكرةٌ ، ولهذا تجِدُ المعارفَ دالَّةً على شيءٍ معيَّنٍ .

---

(١) لمَّا قدَّم المؤلف رحمه اللَّه الكلام على المعارف أخذ يتكلم هنا على النكرة ، والنكرة في اللغة مأخوذة من مادة « النون والكاف والراء » ، ومن معانيها : تنكير الشيء ضد تعريفه .

(٢) فالنكرة : هي كل اسم وُضِع ، لا ليَخُصَّ واحدًا بعينه من بين أفراد جنسه ، بل ليصلح إطلاقه على كل واحد على سبيل البدل ، نحو : رجل ، وامرأة .

فإن الأول يصح إطلاقه على ذكر بالغ من بني آدم ، ولا يختص بشخص معين ، بل كل فرد من أفراد البالغين من بني آدم يطلق عليه رجل .

والثاني يصح إطلاقه على كل أنثى بالغة من بني آدم .

وقول المؤلف رحمه اللَّه في تعريف النكرة : كل اسم . خرج به الفعل والحرف .

وقوله : شائع . يعني : كونه عامًّا ؛ تقول : أَشَعْتُ الأمر ؛ إذا عمَّمْتَه .

وقوله : لا يختص به واحد دون آخر . أي : لا يختص بكلمة « رجل » زيدٌ دون عمرٍو ، ولا عمرٌو دونَ مُحَمَّدٍ .

وكذلك قُلْ في كلمة « امرأة » من عدم اختصاص فاطمة بهذه الكلمة - أي : كلمة « امرأة » - دون زينب ، ولا زينب دون حفصة .

(٣) اعلم رحمك اللَّه أن كون الاسم يختص بشيء معين ؛ نظرًا لعدم وجود غيره لا يخرجه عن كونه نكرة . فـ « الشمس والقمر » نكرتان ، لكنه خصَّهما بالشمس المعينة والقمر المعيَّن عدم وجود غيرهما .

فاسمُ الإشارةِ « هذا » دالٌّ على شيءٍ معينٍ بالإشارةِ ، والاسمُ الموصولُ « الذى قام » دالٌّ على مُعَيَّنٍ بالصلةِ ، هو الذى قام فقط ، والعَلَم « زيدٌ » دالٌّ على معينٍ بالشخصِ ، والضميرُ « هو » دالٌّ على مُعَيَّنٍ بالضميرِ .

وقولُ المؤلفِ رحمه اللَّهُ : تقريبُه : كلُّ ما صَلَح دخولُ الألفِ واللامِ عليه ، نحوُ : الرَّجُلِ ، والفَرَسِ .

يعني رحمه اللَّهُ : أنَّ كلَّ ما صَحَّ أن نُدْخِلَ عليه الألفَ واللامَ فإنه نكرةٌ[1] ، مثلَ : رجلٍ ؛ فإنه يَصْلُحُ أن تُدْخِلَ عليها الألفَ واللامَ[2] ، فتقولَ : الرجلُ[3] .

ولهذا قال ابنُ مالكٍ رحمه اللَّهُ فى تعريفِ النكرةِ :

نــكــرةٌ قــابِــلُ أَلْ مُــؤَثِّــرا أو واقِعٌ مَوْقِعَ ما قد ذُكِرَا[4]

---

(١) ولكن يفيد أن تؤثر الألف واللام فى الاسم التعريف ؛ لأن الألف واللام قد تدخل على الاسم ، ولا تؤثر فيه التعريف .

(٢) وتؤثر فيه التعريف .

(٣) وذاكم هو شرح كلام المؤلف رحمه الله :

قوله رحمه الله : تقريبه . أى : على المبتدئ بتعريف ذكره ، وهو قوله : كل ما صَلَح دخول الألف واللام عليه .

وقوله رحمه الله : صلَح . بفتح اللام وضمها ، والأفصح الفتح . وانظر مختار الصحاح ، والقاموس المحيط (ص ل ح) .

والمراد بها هنا : ما جاز دخول الألف واللام عليه بمقتضى فصيح الكلام ، لا بلَحْن ورَطَانة .

وفيما ذكره المؤلف رحمه الله دَلالة أن النكرة تُحَدُّ ، ولا تُعَدُّ ؛ أى : تُعَرَّف بحدٍّ وتعريف ، لا بعَدٍّ لمفرداتها وأجناسها ؛ لكثرة ذلك ، ولأنها فوق الحَصْر ، خلافًا للمعارف فإنه عرَّفها بعَدٍّ لكونها تحت الحصر .

وقوله رحمه الله : نحو : الرجل والفرس . فيه تمثيل للنكرة ببعض مفرداتها ؛ إذ إن كلمة « الرجل » ، وكلمة « الفرس » قبل دخول الألف واللام عليهما نكرتان ؛ لأن « رجل » يصدق على كل ذكر بالغ من بنى آدم ، ولا يختص بذَكَر معين ، وكذلك « فرس » ، وتقبل « أل » التعريفية ، فيقال : الرجل ، والفرس .

وكان الأَوْلَى للمصنف أن يقول : نحوُ رَجُلٍ وفَرَسٍ . من غير الألف واللام ؛ لأنهما بالألف واللام معرفتان ، لا نكرتان ، إلا أن يجاب عنه بأن المراد : نحو الرجل والغلام ، أى : قبل دخول الألف واللام عليهما ، كما علِمت .

(٤) الألفية ، باب النكرة والمعرفة ، البيت رقم (٥٢) .

قولُ ابنِ مالكٍ رحِمه اللَّهُ : نكرةٌ قابِلُ أَلْ مُؤثِّرا . يعنى : كلُّ اسمٍ قابلٍ لـ « أل » ، تُؤثِّرُ فيه التعريفَ ، فهو نكرةٌ(١) .

---

(١) فالنكرة هي كل اسم يقبل « أل » مؤثرة فيه التعريفَ ، وإزالة ما كان فيه من إبهام وشُيوع .
مثال ذلك : « رجل » اسم عام ؛ فإذا أدخلت عليه « أل » فقد أثرت فيه التعريف ، فبعد أن كان شائعًا في جنسه ، بدخول « أل » عليه أصبح يدل على رجل معين ، فهو قبل دخول « أل » كان نكرة .
والكلمات : عامل – طائرة – مدرسة . نكرات كذلك ؛ لأنها يمكن أن تقبل « أل » فيقال فيها : العامل – الطائرة – المدرسة ، وتصير هذه الكلمات معارف بعد دخول « أل » .
وقوله : قابل أل : خرج به ما لا يقبل « أل » ؛ فإنه لا يكون نكرة ، ولكنه يكون معرفة .
مثاله : الضمائر ، فالضمائر لا تقبل « أل » ، فلا يصح أن تقول : الأنا قائم . فلا تكون الضمائر نكرة ، لأنها لا تقبل « أل » .
مثال آخر : زيد . فلا يصح أن تقول : الزيد . إذن زيد معرفة .
فإن قبِلَت المعرفة « أل » فلا تؤثر فيها التعريف ، نحو الكلمات : الحارث – العباس – الضحاك – النعمان – الحسن .
فهذه الكلمات قبِلت « أل » ، لكنها لم تفدها التعريف ؛ إذ إن تعريفها بالعلمية ، أما « أل » التي فيها فهي زائدة لِلَمْحِ الأصل .
فإن كانت « عباس » وصفًا لا علمًا ، فإنه يكون نكرة . ولهذا يقع وصفا للنكرة ، فنقول : رجل عباس .
وإذا دخلت عليه « أل » أثرت فيه التعريف .
وعليه فلو سألك سائل : هل « عباس » نكرة أو غير نكرة ؟
فالجواب : فيه تفصيل . إن أردت به علمًا فليس نكرة ، أما إذا أردت به وصفًا فهو نكرة .
إذًا : كل اسم يقبل « أل » ، وتؤثر فيه التعريف فهو نكرة ، فإن لم يقبل « أل » أو قبلها ، لكن لم تؤثر فيه التعريف فهو معرفة .
ولكن يرد على هذا كلمة « ذو » بمعنى : صاحب ، فهي نكرة ، ومع ذلك لا تقبل « أل » ، تقول : جاءني رجل ذو مال . « ذو » صفة لرجل ، و « رجل » نكرة ، والنكرة لا توصف إلا بنكرة فما الجواب ؟
نقول : إن حجة النحويين نافقاء يربوع ، إذا دخلت عليه من بابه وجد مخرجًا من جهة أخرى ، قال النحاة : تقول : إن « ذو » واقعة موقع ما يقبل « أل » .
ولهذا قال ابن مالك كغيره من العلماء : أو واقعٌ موقعَ ما قد ذُكِرا .
والمعنى : أن من علامة كون الكلمة نكرة أن تقع موقع ما يقبل « أل » التي تفيد التعريف ، فهناك بعض النكرات لا تقبل « أل » مباشرة ، وإنما تقع النكرة موقع كلمة أخرى بمعناها يُمكن أن تقبل دخول « أل » ، نحو كلمة « ذو » التي معنا .
فهذه الكلمة لا تقبل دخول « أل » ، ولكنها بمعنى كلمة « صاحب » ، وكلمة « صاحب » تقبل =

فصارت الأسماءُ تنقَسِمُ إلى قسمَينْ : معرفةٍ ونكرةٍ ، فما دلَّ على معيَّنٍ فهو معرفةٌ ، وما دلَّ على غيرِ مُعَيِّنٍ فهو نكرةٌ . والنعتُ يَجِبُ أن يَتْبَعَ المنعوتَ في التعريفِ والتنكيرِ ، فإذا كان المنعوتُ مُنَكَّرًا يَجِبُ أن يكونَ النعتُ منكَّرًا ، وإذا كان مُعَرَّفًا وجَب أن يكونَ النعتُ مُعَرَّفًا .

وبهذا انتهى بابُ النعتِ[1] .

= دخول « أل » وتؤثر فيها التعريف ، فيقال فيها : الصاحب .

فلما كانت واقعة موقع ما يقبل « أل » المؤثرة فيها التعريف صارت لها حكمها ، وصارت نكرة .

وهناك علامة أخرى من علامات النكرة ، وهي : أن تقبل دخول « رب » التي لا تدخل إلا على النكرات ، نحو : رجل - غلام - معلم .

فهذه الكلمات نكرات ؛ لأنه يمكن أن يقال فيها : رب رجل - رب غلام - رب معلم .

(١) ومُلَخَّص ذاكم البابِ أن تقولَ :

١ - النعت لغةً هو الوصف ، وفي الاصطلاح هو التابع المشتق أو المؤول بالمشتق ، لاسم يتبعه في الإعراب والتعريف والتنكير ، وهو موضِّح لمتبوعه في المعارف ، مُخَصِّص له في النكرات .

٢ - لا يتقدم النعت على المنعوت ، وقد يوصف بقدح ، وقد يوصف بمدح .

٣ - النعت يتبع المنعوت في رفعه ، ونصبه ، وجزمه ، فإذا كان المنعوت مرفوعًا صار النعت مرفوعًا ، وإذا كان المنعوت منصوبًا صار النعت منصوبًا ، وإذا كان المنعوت مجرورًا صار النعت مجرورًا .

٤ - لا يمكن أن يكون النعت تابعًا لمنعوت في جزمه ؛ لأن الجزم من خصائص الأفعال ، والأفعال لا تنعت .

٥ - يتبع النعت المنعوت في تعريفه وتنكيره ، فإذا كان المنعوت معرفة كان النعت معرفة ، وإذا كان المنعوت نكرة كان النعت نكرة .

٦ - النعت قسمان : نعت حقيقي ، ونعت سببي .

أما النعت الحقيقي فهو الاسم التابع للمنعوت الرافع لضمير مستتر يعود إلى المنعوت ، أو الموصوف .

وأما النعت السببي فهو الاسم التابع لموصوفه ، الرافع لاسم ظاهر ، اتصل به - أي : الاسم الظاهر - ضمير يعود إلى المنعوت .

٧ - يشترك كل من النعت الحقيقي والنعت السببي في أن كلاًّ منهما يتبع منعوته في الإعراب ؛ في رفعه ونصبه وخفضه .

وفي أنَّ كلاًّ منهما يتبع منعوته في التعريف والتنكير .

٨ - يختلف كل من النعت الحقيقي والنعت السببي في شيئين :

١ - النعت الحقيقي يتبع منعوته في التذكير والتأنيث ، فإن كان المنعوت مذكرًا كان النعت مذكرًا ، =

= وإن كان المنعوت مؤنثًا كان النعت مؤنثًا ؛ خلافًا للنعت السببي فإنه يتبع ما بعده تذكيرًا وتأنيثًا .
٧ – النعت الحقيقي يتبع منعوته في الإفراد والتثنية والجمع ؛ خلافًا للنعت السببي فإنه يكون مفردًا دائمًا ، ولو كان منعوته مثنى أو مجموعًا .
٩ – المعرفة هي كل اسم دل على شيء معين ، بواسطة قرينة من القرائن ، وهي خمسة أشياء : الاسم المضمر ، والاسم العَلَم ، والاسم المبهم ، والاسم الذي فيه الألف واللام ، وما أُضِيف إلي واحد من هذه الأربعة .
١٠ – القرينة التي تعين المعرفة قد تكون لفظية ، وقد تكون معنوية .
تكون لفظية في الأقسام الآتية من المعارف :
١ – في الأسماء الموصولة ، والقرينة اللفظية هي الصلة .
٢ – في المُعَرَّف بـ « أل » ، والقرينة اللفظية هي « أل » .
٣ – في المضاف إلي معرفة ، والقرينة اللفظية هي ما أضيف إليه .
وتكون القرينة معنوية ، وذلك في الضمائر بواسطة التكلم والخطاب والغيبة ، وفي أسماء الإشارة ؛ إذ إنها تدل على معين بواسطة الإشارة ، والإشارة شيء معنوي .
أما العَلَم كـ « محمد » فلا يحتاج إلي قرائن لتعيينه ، فهو مُعَرَّف بالوضع .
١١ – أعرف المعارف على الإطلاق هي الأسماء المختصة بالله عز وجل ، التي لا يُسَمَّى بها غيره ، مثل : اللهُ ، والرحمن ؛ وذلك لأنها لا تحتمل غير الله عز وجل .
١٢ – يلي الأسماء المختصة بالله عز وجل في قوة التعريف الضمير ، وهو ما كُنِّي به عن الظاهر اختصارًا ، أو هو ما دل على حاضر أو غائب بألفاظ معلومة .
١٣ – الضمير ثلاثة أنواع : ضمير متكلم ، وضمير مخاطب ، وضمير غائب ، وترتيبها من حيث قوة التعريف هكذا : المتكلم ، ثم المخاطب ، ثم الغائب .
١٤ – يَلِي المُضْمَر في قوة التعريف العَلَم ، والعلم قد يكون عَلَمًا على عاقل ، وقد يكون على غير عاقل ، وقد يكون عَلَمًا على مذكرٍ ، وقد يكون عَلَمًا على مؤنث .
١٥ – ينقسم العَلَم باعتبار معناه إلى ثلاثة أقسام : اسم وكُنْية ولَقَب .
١٦ – وينقسم العَلَم بحسَب وضعه وأصله إلى قسمين : علم منقول ، وعلم مُرْتَجَل .
١٧ – وينقسم العلم بحسَب لفظه إلى مفرد ومركب ، والمركب ثلاثة أنواع : مركب إسنادي ، ومركب مَزْجِيّ ، ومركب إضافي .
١٨ – ينقسم العَلَم باعتبار مُسَمَّاه إلى عَلَم شخص ، وعلم جنس .
١٩ – يَلِي العَلَم في قوة التعريف الاسم المبهم ، وهو يشمل أسماء الإشارة والأسماء الموصولة ، وأسماء الإشارة أقوى في التعريف من الأسماء الموصولة . =

= ٠ ٢- اسم الإشارة هو ما وُضِع ليدل على معين بواسطة إشارة حسية أو معنوية ، وله ألفاظ معينة ، وهي : ذا ، وهذا للمفرد المذكر ، وذِي ، وذِهْ ، وذِهِ ، وذِهِي ، وتِي ، وتِهْ ، وتِهِ ، وتِهِي ، وتا ، وذاتُ ، عشرتُها للمفردة المؤنثة ، وهذانِ ، وذانِ للمثنى المذكر ، بالألف رفعًا ، وبالياء نصبًا وجرًّا ، وهاتانِ ، وتان للمثنى المؤنث ، بالألف رفعًا ، وبالياء نصبًا وجرًّا ، وهؤلاء - بالمد على الأفصح - للجمع مطلقًا ، مذكرًا كان أو مؤنثًا ، عاقلًا أو غير عاقل .

٢١- الاسم الموصول هو ما يدل على مُعَيَّنٍ بواسطة جملة أو شبهها ، تُذْكَر بعده البتة ، وتُسَمَّى صلة ، وتكون مشتملة على ضمير يطابق الموصول ، ويُسَمَّى عائدًا ، وله ألفاظ معينة أيضًا ، وهي : الذى للمفرد المذكر ، واللذان بالألف رفعًا وبالياء نصبًا وجرًّا ، للمثنى المذكر ، والَّذِين لجمع المذكر ، والتي للمفردة المؤنثة ، واللتان بالألف رفعًا وبالياء نصبًا وجرًّا ، للمثنى المؤنث ، واللاتى لجمع المؤنث .

فهذه الألفاظ كلها معارف ، وهي تلي اسم الإشارة في قوة التعريف .

٢٢- الأسماء الموصولة وأسماء الإشارة مبنيان ، ما لم يكونا مُثَنَّيَيْنِ ، فإن كان مُثَنَّيَيْنِ فهما مُعْرَبان .

٢٣- الاسم الموصول « الَّذِين » فيه لغتان عن العرب ؛ لغة بالياء مطلقًا ، وهذا هو الوجه المشهور في لغة عامة العرب ، ولغة أخرى أنها تتغير ، فتكون بالواو في حالة الرفع ، وبالياء في حالتي النصب والجر .

٢٤- الاسم المُعَرَّف بـ « أل » هو الرابع من أقسام المعارف ، وهو يلي الاسم المبهم في قوة التعريف .

٢٥- تنقسم « أل » إلى قسمين :

١- أل زائدة .

٢- أل معرِّفة .

« أل » المعرفة هي التي تفيد تعريف ما دخلت عليه من النكرات ، وهي تنقسم إلى قسمين :

١- جنسية .

٢- عهدية .

أولًا : « أل » الجنسية : ويقصد بها :

١- تعريف حقيقة الجنس .

٢- استغراق جميع أفراد الجنس .

٣- استغراق خصائص الجنس مبالغة .

ثانيًا : « أل » العهدية : والعهد ثلاثة أنواع :

١- عهد ذكرى .

٢- عهد ذهنى .

٣- عهد حضورى .

وأما « أل » الزائدة فهي ثلاثة أنواع : =

* * *

= ١ - « أل » زائدة لازمة .
٢ - « أل » زائدة عارضة .
٣ - « أل » زائدة للَمْح الأصل .
٢٦ - الخامس والأخير من أنواع المعارف هو المضاف إلى واحد من الأقسام الأربعة السابقة من المعارف ، وهو على القول الراجح يكون فى رتبة أدنى من المضاف إليه من حيث قوة التعريف .
٢٧ - هذه المعارف الخمسة المذكورة آنفًا ؛ هى بالنسبة لباب النعت على ثلاثة أقسام :
القسم الأول : ما لا يُنْعَت ، ولا يُنْعَت به ؛ وهو الضمير لوضوحه وجموده .
القسم الثانى : ما يُنْعَت ، ولا يُنْعَت به ، وهو العَلَم .
القسم الثالث : ما يُنْعَت ويُنْعَت به ، وهو اسم الإشارة ، والموصول ، والمعرَّف بـ « أل » ، والمضاف إلى واحد من الجميع .
٢٨ - النكرة هى كل اسم شائع فى جنسه ، لا يختص به واحد من دون آخر ، وكون الاسم يختص بشىء معين ؛ نظرًا لعدم وجود غيره لا يُخرِجه عن كونه نكرة .
٢٩ - علامة النكرة أن تصلح أن يدخل عليها « أل » ، وتؤثر فيها التعريف ، أو تقع موقع ما يقبل « أل » التى تفيد التعريف ، أو تقبل دخول « رُبَّ » ، التى لا تدخل إلا على النكرات . والله أعلم .
وبهذا انتهى باب النعت ، والحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات .

بابُ العطفِ

بابُ العطفِ

حروفُ العطفِ

قال المؤلفُ رحمه اللَّهُ تعالى : وحروفُ العطفِ عشرةٌ ، وهى : الواوُ ، والفاءُ ، وثُمّ ، وأو ، وأمْ ، وإمّا ، وبلْ ، ولا ، ولـكِن ، وحَتّى فى بعضِ المواضعِ .

العطفُ هو القسمُ الثانى من التوابعِ .

والعطفُ فى اللغة : ردُّ الشىءِ على الشىءِ . تقولُ : عطَفْتُ هذا على هذا ، وتقولُ : انْعَطَف الطريقُ ؛ يعنى : استدار(١) .

والمرادُ به هنا : التابعُ لغيرِه بواسطةِ أحدِ حروفِ العطفِ(٢) .

---

(١) ويطلق أيضًا العطف فى اللغة على هذين المعنيين :
١ – الميْل : تقول : عطَف فلان على فلان يَعطِفُ عَطْفًا ، تريد أنه مال إليه ، وأشفَق عليه .
٢ – الرجوع إلى الشىء بعد الانصراف عنه ،تقول : مرَرْتُ بالسوقِ ، ثم عَطَفْتُ عليه . إذا رجعتَ إليه بعد انصرافك عنه .

(٢) هذا هو تعريف عطف النَّسَق(*) فى الاصطلاح ، وهو الذى ذكره المصنف هنا ، وهو القسم الأول من قِسْمَى العطف .

وكلمة « النَّسق » معناها فى اللغة : عطف شىء على شىء ، أو كون شيئين فأكثر فى نظام واحد ، وهذان المعنيان اللغويان مقصودان هنا .

مثاله : جاء محمد وزيد . حيث إن كلمة « زيد » تابعة لكلمة « محمد » فى حكم المجىء ، وفى الإعراب ، توسّط بينها وبين متبوعها – وهو كلمة « محمد » – حرف الواو ، وهو حرف العطف .

وأما القسم الثانى فهو عطف البيان ، وعرَّفه النحاة بأنه التابع الجامد ، الموضّح لمتبوعه فى المعارف ، الـمُخصِّص له فى النَّكِرات .

فكلمة « التابع » تعنى : أنه من التوابع الخمسة التى تتبع متبوعها فى الإعراب ، وكلمة الجامد ضد الـمُشْتَق ، وتشمل معنيين : =

(*) كذا بالتحريك ، قال الشيخ محمد محيى الدين فى حاشيته على أوضح المسالك ٣١٤/٣ : ولم يقل النحاة فى تسمية هذا النوع من التوابع إلا بفتح النون والسين جميعًا . اهـ

إذن : لابدَّ من واسطةٍ ، وهى أحدُ حروفِ العطفِ التى ذَكَرها المؤلفُ ، وهى : قال المؤلفُ رحِمه اللَّهُ : حروفُ العطفِ عشَرةٌ ، وهى : الواوُ ، والفاءُ ، وثُمَّ ، وأو ، وأَمْ ، وإمَّا ، وبَلْ ، ولا ، ولكن ، وحَتَّى فى بعضِ المواضعِ(١) .

= الأول : كل اسم دل على ذات معيّنة ، كـ « إبراهيم ، ومحمد » ، ونحوهما .

والثانى : كل معنى لم ينظر فيه إلى صفته ، التى اشْتُقَّ منها .

مثاله : أسماء الأجناس المحسوسة ، ككلمة « الإنسان » ؛ فإن إطلاقها فى الاستعمال العربى جرَى لمعنًى ، يقال : هو النَّوْس – والنَّوْس : الحركة – لكن لا يلتفت إلى اشتقاقه من « النَّوْس » .

وكلمة : « الموضِّح لمتبوعه فى المعارف ، والمخصِّص لمتبوعه فى النكرات » . يؤخذ منها أن المعطوف يأتى لإحدى فائدتين :

الأولى : توضيحه لمعرفة عُطِف عليها .

مثاله : جاء محمد أبوك . فكلمة « أبو » عطف بيان على « محمد » ، وكلاهما معرفة ، وهى قد أفادت توضيحًا للمعطوف عليه ، وهو كلمة « محمد » .

وإعرابها بأن يقال :

محمدٌ : فاعل مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

أبوك : أبو : عطف بيان على « محمد » يأخذ حكمه ، وهو مرفوع ، وهو مضاف ، والكاف مضاف إليه ، مبنى على الفتح .

والثانية : تخصيص المعطوف عليه إن كان نكرة .

مثاله : قوله تعالى : ﴿ مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ ﴾ حيث إن كلمة « صديد » عطف بيان على كلمة « ماء » خصَّصَته من أجناس المياه ، وكلاهما نكرة ، وإعرابه أن يقال :

من ماء : جار ومجرور .

صديد : عطف بيان على كلمة « ماء » ، ويأخذ حكمها ، وهو الخفض .

(١) قول المؤلف رحمه اللَّه : وحروف العطف عشرة . يتعلق به ثلاثة أشياء :

أولها : جعله أحرف العطف عشرة ، له دليلان :

أما الأول : فالاستقراء التام .

وأما الثانى : فالاتفاق ، إلا فى حرف « وإمَّا » ؛ فإن أبا على الفارسى وغيره على أن العاطف فيه الواو الملازمة له ، لا « إمَّا » .

ثانيها : كلمة « عشرة » فيها ضَبْطان .

الأول : بالتحريك « عَشَرَة » .

والثانى : بالتسكين « عشْرة » . وكلاهما صحيح مستعمل . =

الحرفُ الأولُ من حروفِ العطفِ: الواوُ. تقولُ: قام زيدٌ وعمرٌو.

فالواوُ هنا حرفُ عطفٍ، و «عمرٌو» معطوفٌ على «زيد»، والمعطوفُ على المرفوعِ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه ضمةٌ ظاهرةٌ في آخِرِه.

ولا يَصِحُّ أن تقولَ: قام زيدٌ وعمرٍو(١). لأنَّ المعطوفَ عليه «زيد» مرفوعٌ، فلابدَّ أن يكونَ المعطوفُ «عمرو» كذلك.

= ثالثها: لِيُعْلَم أنَّ هذه الأحرف نوعان:

أولهما: ما اشترك في اللغة - أي: الإعراب - والحكم - أي: المعنى - وهي جميع الأحرف العشرة سوى ثلاثة أحرف، وهي - أعني: الحروف المنطبق عليها الوصف السابق -: الواو، والفاء، وثُمَّ، وأو، وأَمْ، وإمَّا، وحتى في بعض أوجهها.

مثال ذلك:

قولك: جاء محمد وعمرو. فالمعطوف هو كلمة «عمرو»، شارك كلمة «محمد» في شيئين:

الأول: اللغة - أي: الإعراب - فأُعْرِب إعراب «محمد»، وهو الرفع؛ لأنه معطوف على «محمد» بحرف الواو.

والثاني: شاركه في المعنى المُقْتَرِن بالمعطوف عليه، وهو معنى المجيء الداخل على كلمة «محمد»؛ أي: جاء محمد وجاء عمرو.

مثال ثانٍ: جاء زيد ثم عمرٌو. فإن كلمة «عمرو» تشارك زيدًا في شيئين:

الأول: اللغة - أي: الإعراب - فتأخذ إعراب «زيد»، وهو الرفع لعطفها عليها بحرف «ثُمَّ».

والثاني: تشاركها في هذا الداخل على المعطوف عليه، وهو معنى المجيء، فالتقدير: جاء زيدٌ، ثم جاء عمرٌو.

والثاني: ما شارك المعطوف عليه في اللغة، والإعراب فقط، دون الحكم والمعنى، وهو ثلاثة أحرف، هي: «بل، ولا، ولكن»؛ وذلك لأنها تفيد معنى يقتضي المغايرة بين ما بعدها، وما قبلها، فلم تكن الشُّرِكة بين ما قبلها وما بعدها إلا في الإعراب.

مثاله: جاء محمدٌ بل زيدٌ.

فكلمة «زيد» معطوفة على كلمة «محمد»، فتأخذ إعرابها، وهو الرفع للفاعلية، بسبب حرف «بل» العاطف، لكن لا تشاركها كلمة «زيد» في الحكم والمعنى، لأن «بل» إضراب عن «محمد» أنه لم يجئ، وإثبات للمجيء لـ «زيد»، وهذا من باب النسيان، أو الذهول، أو نحو ذلك.

(١) بجر «عمرو».

ولا يَصِحُّ أيضًا أن تقولَ : قام زيدٌ وعمرًا[1] . لأنه واجبٌ أن تقولَ : « وعمرٌو » ؛ لأنَّ المعطوفَ عليه مرفوعٌ .

وهذا المثالُ الأخيرُ سيأتينا – إن شاء اللَّهُ – لأنَّ فيه تفصيلًا[2] .

وأما المعنى الذى تدلُّ عليه الواوُ ؟ هل تدلُّ على أنَّ الثانىَ قبلَ الأولِ ؟ أو تَدُلُّ على أنَّ الأولَ قبلَ الثانى ؟

الجوابُ : إذا قلتَ : قام زيدٌ وعمرٌو . فالواوُ لا تَقْتَضِى شيئًا[3] ، فقط تَقْتَضِى اشتراكَهما فى العملِ ، أمّا أن يكونَ واحدٌ قبلَ الثانى فإنها لا تَقْتَضِى ذلك[4] .

فإن قلتَ : قام زيدٌ وعمرٌو . فإنه يمكنُ أن يكونا قاما جميعًا ، ويمكنُ أن يكونَ قيامُ زيدٍ قبلُ ، ويمكنُ أن يكونَ قيامُ عمرٍو قبلُ .

وتقولُ : قَدِم زيدٌ وعمرٌو . أنت الآنَ لا تَعرِفُ أيُّهما الأولُ ؟

لأنَّ الواوَ ليس فيها دليلٌ على ذلك .

فيُمْكِنُ أن يكونَ واحدٌ قَدِم يومَ الجمعةِ ، والثانى قَدِم يومَ السبتِ ، فقلتَ أنت يومَ الأحدِ : قَدِم زيدٌ وعمرٌو .

إذن : الواوُ لا تَستَلْزِمُ الترتيبَ[5] .

---

(١) بنصب « عمرو » .

(٢) سيأتى إن شاء اللَّه تعالى فى باب المفعول معه .

(٣) يعنى : من ناحية الترتيب .

(٤) حرف الواو ذكر النحاة أنه يدل على ثلاثة معانٍ :

أولها : التشريك – أى : فى الحكم – بين المعطوف والمعطوف عليه .

وثانيها : التسوية بين المعطوف والمعطوف عليه .

وثالثها : العطف ، إلا أن معنى العطف معلوم بوروده فى باب العطف ، ولذا لا يذكره جمهور النحاة ، وهم يقصدون بالعطف هنا التشريك فى الإعراب .

(٥) فهى لمطلق الجمع ، فلا تدل على معية ، ولا ترتيب ، نحو : جاء زيدٌ وعمرٌو . سواءٌ كان مَجِيءُ زيدٍ قبل مجىء عمرو ، أو بعده ، أو معه . =

ولكنَّ ظاهرَ قولِ النبيِّ ﷺ حينَ أقبَلَ على الصَّفَا ، وقرَأَ : « ﴿ إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ ﴾ أَبْدَأُ بِمَا بَدَأَ اللَّهُ به »[1] . أن المُقَدَّمَ في العطفِ بالواوِ سابقٌ على ما بعدَه ، قد يقولُ قائلٌ هكذا .

ولكن نقولُ : لا ، هو سابقٌ باعتبارِ الاعتناءِ به ، أمَّا باعتبارِ العملِ الواقعِ بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه فلا ؛ لأنَّ تقديمَ الشيءِ يَدُلُّ على الاعتناءِ به ، وأنه أهمُّ من الثاني .

فمثلاً : إذا قلت : جاء السيدُ وعبدُه . فإنَّ هذا هو الترتيبُ الطبيعيُّ ، فهو أحسنُ من أن أقولَ : جاء العبدُ وسيدُه ، فيكونُ التقديمُ - تقديمُ الرسولِ عليه الصلاةُ والسلامُ هنا - لا من أجلِ أن الواوَ تَستَلزِمُ الترتيبَ ، ولكن من أجْلِ أنَّ الأصلَ أن تبدأَ بالمُعتَنَى به ، وبما هو أهَمُّ[2] .

= وإعراب هذا المثال هكذا :

جاء : فعل ماضٍ .

زيدٌ : فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة .

وعمرٌو : الواو حرف عطف ، عمرٌو : معطوف على زيد ، والمعطوف على المرفوع مرفوع .

(١) رواه مسلم ٢/٨٨٨ (١٢١٨) ، وأبو داود (١٩٠٥) ، والترمذي (٨٦٢) ، والنسائي (٢٩٧٠) ، وابن ماجه (٣٠٧٤) .

(٢) ومما يدل من سنة النبي ﷺ أن الواو لا تستلزم الترتيب ما رواه أبو داود (٤٩٥٥) ، والنسائي (٥٤٠٢) ، عن هانئ ، أنه لمَّا وَفَدَ إلى رسول الله ﷺ مع قومه ، سمعهم يَكْنُونَه بأبي الحَكَم ، فدعاه رسول الله ﷺ ، فقال : « إن الله هو الحَكَم ، وإليه الحكم ، فلمَ تُكْنَى أبا الحَكَم ؟ » .

فقال : إن قومي إذا اختلفوا في شيء أَتَوْني ، فحكَمْتُ بينهم ، فرضِي كلا الفريقَين .

فقال رسول الله ﷺ : « ما أحْسَنَ هذا ، فما لك من الولد ؟ » .

قال : لي شُرَيْح ، ومسلمٌ ، وعبد الله .

قال : « فمن أكبرهم ؟ » .

قلت : شريح .

قال : فأنت أبو شُرَيْح .

قال صاحب تيسير العزيز الحميد ص ٦٥٢ : قوله : قال : شريح ، ومسلم ، وعبد الله . صريح في أن الواو لا تقتضي الترتيب ، وإنما تقتضي مطلق الجمع ، فلذا سأل رسول الله ﷺ عن الأكبر ؛ إذ لو كانت دالة على الترتيب لم يحتج إلى سؤال عن أكبرهم . اهـ

الحرفُ الثاني من حروفِ العطفِ : الفاءُ . تقولُ : قدِمَ زيدٌ فعمرٌو .

فالفاءُ هنا عاطفةٌ ، لكنها تُفِيدُ الترتيبَ ؛ إذ إنَّ السامعَ إذا سَمِع : قَدِم زيدٌ فعمرٌو . عرَفَ أنَّ عمرًا بعدَ زيدٍ[1] .

الحرفُ الثالثُ من حروفِ العطفِ : ثُمَّ . تقولُ : قَدِم زيدٌ ثُمَّ عمرٌو . فـ « ثُمَّ » هنا أفادَتِ العطفَ[2] والترتيبَ ، لكنَّ الترتيبَ في « ثُمَّ » ليس كالترتيبِ في الفاءِ ، الترتيبُ في الفاءِ سبَقَ أنه يَدُلُّ على التعقيبِ ، ولكنَّ في « ثُمَّ » يدلُّ على التراخي[3] .

---

(١) اعلم - رحمك الله - أن حرف الفاء يدل على ثلاثة معان :
أولها : التشريك ، وسبق معناه .
وثانيها : الترتيب ، ومعناه : أن الثاني بعد الأول .
وثالثها : التعقيب ، ومعناه : أنه عَقِيبه بلا مُهْلة ، وكونه بلا مهلة بحسب الشيء المعطوف .
مثال ذلك : جاء زيدٌ فعمرٌو .
فكلمة « فعمرٌو » فيها معنى التشريك في حكم الإعراب لكلمة « زيد » ، وفيها معنى الترتيب ؛ لأن مجيء « عمرو » بعد « زيد » ، وفيها معنى التعقيب ؛ لأن مجيء « عمرو » كان عَقِبَ مجيء « زيد » ؛ أي : بلا مُهْلة .
وإعراب هذا المثال هكذا :
جاء : فعل ماض .
زيد : فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة .
فعمرو : الفاء حرف عطف ، عمرو : معطوف على « زيد » ، والمعطوف على المرفوع مرفوع .
(٢) أي : التشريك في الحكم الإعرابي بين المعطوف والمعطوف عليه .
(٣) معنى التراخي : أن بين الأول والثاني مُهْلة ، نحو : أرسل اللَّه موسى ، ثم عيسى ، ثم محمدًا ، عليهم الصلاة والسلام .
ونحو : جاء زيدٌ ثُمَّ عمرٌو . إذا كان مجيء عمرو بعد مجيء زيد بمهلة .
وإعراب هذا المثال هكذا :
جاء : فعل ماض .
زيدٌ : فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة .
ثم عمرٌو : ثُمَّ : حرفُ عطف ، عمرٌو : معطوف على زيد ، والمعطوف على المرفوع مرفوع .
وبهذا يجتمع لدينا أن حرف العطف « ثُمَّ » يشمل ثلاثة معان :
أولها : معنى التشريك . =

ولهذا إذا قلتَ : قَدِم زيدٌ فعمرٌو . فمعناها أن قدومَ عمرٍو فَوْرُ قدومِ زيدٍ ، لكن إذا قلتَ : ثم عمرٌو . فإنه يَدُلُّ على أنَّ قدومَ عمرٍو كان متأخِّرًا عن قدومِ زيدٍ .

والترتيبُ في الفاءِ والتعقيبُ يكونُ بحسَبِ ما تَقْتَضِيه الحالُ ؛ يعني : أنه قد لا يكونُ فَوْرِيًّا ، ففي قولِه تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾ . هنا صباحُ الأرضِ مُخْضَرَّةً ليس فورَ نزولِ المطرِ ، لكنَّ المعنى أنه لم يَتَأَخَّرْ عن الوقتِ المُعْتادِ .

وتقولُ : تزوَّج زيدٌ فوُلِدَ له . هل وُلِد له في تلك الليلةِ التي تزوَّج فيها ؟

الجوابُ : لا ، ولكن بعدَ تسعةِ أشهرٍ ، لكنَّ المعنى أنه لم تَتَأَخَّرِ الولادةُ عن الوقتِ المُعْتادِ ، فالتعقيبُ في كلِّ شيءٍ بحَسَبِه .

الحرفُ الرابعُ من حروفِ العطفِ : أو . تقولُ : أكْرِمْ زيدًا أو عَمْرًا .

وأمثلتُه في القرآنِ كثيرةٌ ، ومنها قولُه تعالى : ﴿ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾ .

فـ « أو » إذن من حروفِ العطفِ ، لكن ما معناها ؟

الجوابُ : لها عِدَّةُ معانٍ ، منها الشكُّ ، والتخييرُ ، والإباحةُ .

الشكُّ من المتكلِّمِ ، والتخييرُ باعتبارِ المخاطَبِ ، والإباحةُ باعتبارِ المخاطَبِ أيضًا .

فإذا كنت لا تدرى فقلتَ : قدِم زيدٌ أو عمرٌو . فهذا شكٌّ ، وكثيرًا ما يَرِدُ في الحديثِ « أو » ، فيقالُ : شكٌّ من الراوى ، مثلَ قولِه في الحديثِ حينَ نزَل قولُه تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِنْ فَوْقِكُمْ أَوْ مِنْ تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا ﴾ . قال النبيُّ ﷺ في الثالثةِ : « هذه أيْسَرُ أو أهْوَنُ »[1] .

= وثانيها : معنى الترتيب .

وثالثها : معنى التراخي .

(١) البخارى (٤٦٢٨، ٧٣١٣) ، والترمذى (٣٠٦٥) .

فـ «أو» هنا شكٌّ من الراوى؛ لأنَّ الرسولَ ﷺ لا يمكنُ أن يقولَ: «أيسرُ أو أهونُ». لكنَّ الراوىَ شكَّ هل قال: أيْسَرُ، أو أهونُ. وهذا هو الشكُّ.

والثانى: التخييرُ. ومثالُه قولُه تعالى: ﴿ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ ﴾. فـ «أو» هذه للتخييرِ؛ يعنى: لا تجْمَعْ بينَهما، ولكن خُذْ هذا، أو هذا.

ومثالُه أيضًا أن تقولَ: تَزَوَّجْ هندًا أو أختَها. فـ «أو» هنا للتخييرِ، يعنى: تَخَيَّرْ مَن شئتَ، أمَّا أن تجْمَعَ بينَهما فلا يمكنُ.

والثالثُ: الإباحةُ. ومثالُ ذلك أن تقولَ: كُلْ فُولًا أو عَسَلًا. فـ «أو» هنا للإباحةِ.

يقولُ العلماءُ: والفرقُ بينَ التخييرِ والإباحةِ: أنه إن جاز الجمعُ بينَهما فهو للإباحةِ، وإن لم يَجُزِ الجمعُ فهو للتخييرِ، فالتخييرُ معناه: مالك إلا هذا أو هذا، والإباحةُ معناها: لك الأمرانِ.

إذَن: هذا الذى قُلْناه: كُلْ عسلًا أو فولًا. «أو» فيه للإباحةِ؛ لأنه يجوزُ الجمعُ بينَهما، فيجوزُ لك أن تأكُلَ الفولَ، وأن تأكُلَ العسلَ، وأن تجْمَعَ بينَهما فى لُقْمةٍ واحدةٍ.

لكن لو قال قائلٌ: قولُه تعالى: ﴿فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ ﴾. ماذا تقولون فى «أو»؟ هل هى للإباحةِ، أو للتخييرِ؟

الجوابُ: هى للتخييرِ؛ لأنك إذا فعَلْتَ واحدًا لم تَفْعَلِ الثانىَ على وجهِ الكفارةِ.

نحن ما نَمْنَعُك أن تَكْسُوَهم، لكن إذا كسوْتَهم بعدَ أن أطْعَمْتَهم، فالكسوةُ هذه لا تُعْتَبَرُ كفارةً، ولكن تُعْتَبَرُ صدقةً، فالتخييرُ على أنها كفارةٌ[1].

---

(١) قال ابن هشام رحمه الله فى مغنى اللبيب ١/ ٧٤: فإن قلت: فقد مثَّل العلماء بآيتى الكفارة والفِدْية للتخيير مع إمكان الجمع؟ =

وتأتى « أو » أيضًا للإبهامِ ، والإبهامُ يُسَمَّى تَحْييرًا ، ومثالُها أن يقولَ لك إنسانٌ : مَن الذى قدِمَ ؟ قلتَ : زيدٌ أو عمرٌو . وأنت تدرى مَن هو ، لكن أرَدْتَ أن تُحَيِّرَه .

وأيُّهما أشدُّ فى التحييرِ : أن تقولَ : « زيدٌ أو عمرٌو » ، أو أن تقولَ : « زيدٌ أو غيرُه » .

الجوابُ : أن تقولَ : أو غيرُه . لأنَّ قولَك : « زيدٌ أو عمرٌو » محصورٌ ، يُمْكِنُ بالبحثِ أن يُعْرَفَ ، لكنَّ قولَك : « أو غيرُه » ، ما شاء اللَّهُ « مَن غيرُه » ؟ كلُّ بنى آدمَ غيرُ « زيد » .

إذن : تأتِى « أو » لأربعةِ معانٍ : التخييرُ ، والتَّحْييرُ ، والشكُّ ، والإباحةُ[1] .

الحرفُ الخامسُ من حروفِ العطفِ : أَمْ . فـ « أم » تأتى أيضًا حرفَ عطفٍ[2] ، وهى أيضًا كثيرةٌ ، ومن ذلك قولُه تعالى : ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ . فـ « أم » هنا حرفُ عطفِ جملةٍ على جملةٍ .

ومثالُ ذلك أيضًا : أن تقولَ : سواءٌ جاء زيدٌ أمْ عمرٌو . فـ « أم » حرفُ عطفٍ ، وعمرٌو معطوفٌ على « زيد » ، والمعطوفُ على المرفوعِ مرفوعٌ ، وعلامةُ رفعِه ضمةٌ ظاهرةٌ على آخِرِه .

والمرادُ بـ « أم » العاطفةِ : « أم » المتصلةُ ، بخلافِ « أم » المُنْقَطِعةِ ، وتكونُ « أم » مُتَّصِلةً إذا كان ما بعدَها مُعادِلًا لِمَا قبلَها ، وتكونُ بمعنى « أو » ، ومثالُ ذلك : قولُه تعالى : ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ ؛ يعنى : أو لم تُنْذِرْهم .

= قلت : لا يجوز الجمع بين الإطعام والكسوة ، والتحريرُ على أن الجميع الكفارة ، ولا بين الصيام والصدقة والنُّسُك على أنهن الفِدْية ، بل تقع واحدة منهن كفارة ، أو فدية ، والباقى قُرْبةٌ مُسْتَقِلَّة خارجة عن ذلك . اهـ

(١) وليست هذه المعانى الأربعة هى كل معانيها ، ولكن لها معانٍ أخرى ، فقد ذكر ابن هشام لها فى مغنى اللبيب ١/ ٧٤ - ٨٠ اثْنَىْ عشَرَ معنى . واللَّه أعلم .

(٢) فتفيد التشريك فى الحكم الإعرابى بين الاسم الذى قبلها ، والاسم الذى بعدها .

وقولُه تعالى : ﴿ وَإِنْ أَدْرِى أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ ﴾ ؛ يعنى : أو بعيدٌ .

وتكونُ « أم » مُنقَطِعةً إذا كان ما بعدَها غيرَ مُعادِلٍ لِمَا قبلَها ، وتكونُ بمعنى « بَلْ » فهى للإضرابِ .

ومثالُ ذلك : قولُه تعالى : ﴿فَذَكِّرْ فَمَا أَنتَ بِنِعْمَتِ رَبِّكَ بِكَاهِنٍ وَلَا مَجْنُونٍ * أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ ﴾ . فـ « أم » هنا مُنقَطِعةٌ ؛ لأنَّ ما بعدَها غيرُ مُعادِلٍ لما قبلَها .

ومثالُ ذلك أيضًا : قولُه تعالى : ﴿ قُلْ تَرَبَّصُوا فَإِنِّى مَعَكُم مِّنَ الْمُتَرَبِّصِينَ * أَمْ تَأْمُرُهُمْ أَحْلَامُهُم بِهَذَا﴾ . فـ « أم » هنا أيضًا مُنقَطِعةٌ ؛ لأنَّ أمرَ أحلامِهم غيرُ مُعادِلٍ لقولِهم : شاعرٌ .

ومثالُه أيضًا : قولُه تعالى : ﴿ أَمْ تَأْمُرُهُمْ أَحْلَامُهُم بِهَذَا أَمْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ ﴾ .

« أم » هنا يَحْتَمِلُ أن تكونَ مُنقَطِعةً ، ويَحْتَمِلُ أن تكونَ مُتَّصِلةً ، ولكنَّ الظاهرَ أنها مُنقَطِعةٌ ؛ يعنى : أَضْرَبَ اللَّهُ عن الأولِ ؛ لأنَّ أحلامَهم لم تَأْمُرْهم ، ثم أَثْبَتَ أنهم قومٌ طاغونَ(١) .

---

(١) والخلاصة الآن : أن « أم » إما أن تكون متصلة ، وإما أن تكون مُنقطعة ، والمُتَّصِلةُ مُنْحصِرة فى نوعين ؛ وذلك لأنها إما أن تتقدم عليها همزة التسوية ، نحو : ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ ﴾ ، ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْنَآ أَجَزِعْنَآ أَمْ صَبَرْنَا ﴾ . أو تتقدم عليها همزة يطلب بها ، وبـ « أم » ، التعيين ؛ نحو : أزيدٌ فى الدار ، أم « عَمْرٌو » ؟

وإنما سميت فى النوعين متصلة ؛ لأن ما قبلها وما بعدها لا يُسْتَغْنَى بأحدهما عن الآخر ، وتسمى أيضًا مُعَادِلة ، لمعادلتها للهمزة فى إفادة التسوية فى النوع الأول ، والاستفهام فى النوع الثانى .

ويفترق النوعان من أربعة أوجه :

أولها وثانيها : أنَّ الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحقُّ جوابًا ؛ لأن المعنى معها ليس على الاستفهام ، وأن الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب لأنه خبر ، وليست تلك كذلك ؛ لأن الاستفهام معها على حقيقته .

والثالث والرابع : أنَّ الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع إلا بين جملتين ، ولا تكون الجملتان معها إلا فى تأويل المفردين ، وتكونان فعليتين كما تقدم ، واسميتين كقوله :

وَلَسْتُ أُبالِى بعدَ فَقْدِى مَالِكًا أَمَوْتِىَ نَاءٍ أَم هُوَ الآنَ واقِعُ =

= ومختلفتين نحو : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ ﴾ .
و« أم » الأخرى تقع بين المفردين ، وذلك هو الغالب فيها ، نحو ﴿ أَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ السَّمَاءُ ﴾ وبين جملتين ليستا فى تأويل المفردين ، وتكونان أيضًا فعلتين كقوله :

فَقُمْتُ لِلطَّيْفِ مُرْتَاعًا فَأَرَّقَنِي ... فَقُلْتُ : أَهْيَ سَرَتْ أم عَادَنِي حُلُمُ

وذلك على الأرجح فى « هى » من أنها فاعل بمحذوف يفسره سرت .
واسميتين كقوله :

لَعَمْرُكَ ما أَدْرِى ، وإنْ كُنْتُ دَارِيًا ... شُعَيْثُ ابنُ سَهْمٍ أم شُعَيْثُ ابنُ مِنْقَرِ

الأصل : « أَشُعَيْثٌ » بالهمز فى أوله ، والتنوين فى آخره ، فحذفهما للضرورة ، والمعنى : ما أدرى أى النسبين هو الصحيح ؟
وبين المختلفتين نحو : ﴿ أَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ ﴾ وذلك أيضًا على الأرجح من كون « أنتم » فاعلًا .
مسألة : أم المتصلة التى تستحق الجواب إنما تجاب بالتعيين ؛ لأنها سؤال عنه ، فإذا قيل : « أزيد عندك أم عمرو ؟ » قيل فى الجواب : زيد ، أو قيل : عمرو ، ولا يقال « لا » ، ولا « نعم » .
مسألة : إذا عطفت بعد الهمزة بـ « أو » ، فإن كانت همزة التسوية لم تجز قياسًا ، وقد أُولِعَ الفقهاء وغيرهم بأن يقولوا « سواء كان كذا أو كذا » وهو نظير قولهم : « يجب أقل الأمرين من كذا أو كذا » .
والصواب العطف فى الأول بـ « أم » ، وفى الثانى بالواو ، وفى الصحاح « تقول : سواء عليَّ قمت أو قعدت » انتهى .
ولم يذكر غير ذلك ، وهو سهو .
وفى كامل الهذلى أن ابن محيصن قرأ من طريق الزعفرانى « سواء عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم » وهذا من الشذوذ بمكان .
وإن كانت همزة الاستفهام جاز قياسًا ، وكان الجواب بنعم أو بلا ، وذلك أنه إذا قيل : « أزيد عندك أو عمرو ؟ » فالمعنى أأحدهما عندك أم لا ، فإن أجبت بالتعيين صَحَّ ؛ لأنه جواب وزيادة .
الوجه الثانى : أن تكون منقطعة ، وهى ثلاثة أنواع ، مسبوقة بالخبر المحض ، نحو : ﴿ تَنْزِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ • أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ ﴾ .
ومسبوقة بهمزة لغير استفهام ، نحو : ﴿ أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا ﴾ ، إذ الهمزة فى ذلك للإنكار ، فهى بمنزلة النفى ، والمتصلة لا تقع بعده .
ومسبوقة باستفهام بغير الهمزة ، نحو : ﴿ هَلْ يَسْتَوِى الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ ﴾ .
ومعنى « أم » المنقطعة الذى لا يفارقها الإضراب ، ثم تارة تكون له مجردًا ، وتارة تتضمن مع ذلك =

الحرفُ السادسُ من حروفِ العطفِ : إمّا [(١)] . وهى مَحَلُّ خلافٍ بينَ عُلَماءِ النحوِ ، فمنهم مَن قال : إنها حرفُ عطفٍ . فتقولُ : جاء إمّا زيدٌ ، وإمّا عمرٌو . ويَجْعَلون « إمّا عمرٌو » بمعنى : « أو عمرٌو »[(٢)] .

= استفهامًا إنكاريًّا ، أو استفهامًا طلبيًّا .

فمن الأول : ﴿ هَلْ يَسْتَوِى الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ ﴾ ، أما الأولى فلأن الاستفهام لا يدخل على الاستفهام ، وأما الثانية فلأن المعنى على الإخبار عنهم باعتقاد الشركاء ، قال الفراء : يقولون : « هل لك قبلنا حق أم أنت رجل ظالم » يريدون : بل أنت .

ومن الثاني : ﴿ أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمُ الْبَنُونَ ﴾ تقديره : بل أله البنات ، ولكم البنون ؛ إذ لو قدرت للإضراب المحض لزم المحال .

ومن الثالث : قولهم : إنها لإبل أم شاءٌ . التقدير : بل : أهي شاء .

ولا تدخل « أم » المنقطعة على مفرد ، ولهذا قدَّروا المبتدأ فى « إنها لإبل أم شاء » وخرق ابنُ مالك فى بعض كتبه إجماع النحويين ، فقال : لا حاجة إلى تقدير مبتدأ ، وزعم أنها تعطف المفردات كـ « بل » ، وقدرها [ها] ببل دون الهمزة ، واستدل بقول بعضهم : « إن هناك لإبلًا أم شاء » بالنصب ، فإن صحت روايته فالأولى أن يقدر لشاء ناصب ؛ أى : أم أرى شاء .

تنبيه : قد ترد أم محتملة للاتصال والانقطاع : فمن ذلك قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا فَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ قال الزمخشرى : يجوز فى « أم » أن تكون معادلة ؛ بمعنى : أىُّ الأمرين كائن على سبيل التقرير ، لحصول العلم بكون أحدهما ، ويجوز أن تكون منقطعة ، انتهى .

(١) اعلم - رحمك الله - أن لغة أكثر العرب كسر همزة « إمّا » ، ولغة تميم وقيس وأسد فتح همزتها .

واعْلَمْ أيضًا أن النحاة قد اتفقوا على أنَّ « إمّا » لا تأتى بمعنى الواو ، ولا بمعنى « بل » ، وإنما تأتى بما تأتى له « أو » من المعانى المشهورة المتفق عليها ، وهى التخيير والإباحة بعد الطلب ، والشك والإبهام بعد الخبر ، وأمثلتها معروفة من أمثلة « أو » .

واعْلَمْ أيضًا أن النحاة قد اختلفوا فى « إمّا » هذه أمركبة ، أم بسيطة ؟

فذكر سيبويه أنها مركبة من « إنْ » و « ما » ، وذهب غيره إلى أنها بسيطة ، وأنها وُضِعَت هكذا من أول الأمر ، وهذا هو الراجح ؛ لأن البساطة - أى : عدم التركيب - هى الأصل .

(٢) اعلم - رحمك الله - أنه لا خلاف بين أحد من النحاة فى أن « إما » الأولى غير عاطفة ؛ وذلك لأنها قد تقع بين العامل ومعموله ؛ نحو : تَزَوَّجْ إمّا هندًا ، وإما أختها ، ونحو : قام إما زيدٌ ، وإما عمرٌو . =

وبعضُهم أنْكَر أن تكونَ « إمَّا » حرفَ عطفٍ[1]، وقال : إنَّ « إمَّا » لا تأتي إلا مقرونةً بالواوِ ، وحينئذٍ يكونُ العطفُ بالواوِ ، لا بـ « إمَّا » ، ومنه قولُه تعالى : ﴿ فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّى إِذَا أَثْخَنتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً ﴾ .

فـ « فداء » هذه معطوفةٌ على « منًّا » ، والعاطفُ هو « الواوُ »[2]، والمؤلفُ رحمه اللَّهُ من الذين يَرَوْنَ أنها حرفُ عطفٍ ، ولكنَّ الصحيحَ أنها ليست حرفَ عطفٍ ، وإنما هي حرفُ تفصيلٍ فقط ، وأمَّا أن تكونَ حرفَ عطفٍ فلا ؛ لأنها لا تأتي إلا مقرونةً بحرفِ العطفِ « الواوِ » ، ويكونُ العاطفُ ذلك الحرفَ ، لا هي[3] .

= واختلفوا في « إمَّا » الثانية ، فمذهب أكثر النحاة أنها عاطفة[*]، والواو التي قبلها زائدة ؛ لئلا يلزم دخولُ العاطف على العاطف .

(١) وهذا هو مذهب أبي علي الفارسي وابن كَيْسان وابن بَرْهَان ، فذهب هؤلاء إلى أن العاطف هو الواو السابقة لـ « إما » ، والملازمة لها ، و« إمَّا » دالة على الإباحة ، أو التخيير ، أو الشك ، أو الإبهام ، فـ « إمَّا » مثلُ « أو » في الدِّلالة على المعنى فقط عند هؤلاء ، وليست مثلها في عطف ما بعدها على ما قبلها .

(٢) وإعراب هذه الآية هكذا :

فإمَّا : الفاء فاء الفصيحة ، إمَّا : حرف تخيير .

منًّا : مفعول بفعل محذوف ، تقديره : تَمُنُّونَ مَنًّا . فـ « تَمُنُّونَ » : فعلٌ مضارع مرفوع بثبوت النون ، والواو فاعل ، و « منًّا » : مفعول مطلق منصوب بـ « تمنون » ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

وإمَّا : الواو حرف عطف ، إمَّا : حرفُ تخيير ، وقال المصنف : حرف عطف ، وهو ضعيف .

فداء : منصوب بفعل محذوف ، تقديره : تَفْدُون فِدَاءً ، فـ « تفدون » : فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، والواو فاعل ، وفداءً : مفعول مطلق منصوب بـ « تفدون » .

وبهذا الإعراب تعلم أن العاطف هو الواو ، لا « إمَّا » على الصحيح ؛ خلافًا للمصنف ، فعليه تكون حروف العطف تسعة ، لا عشرةً .

(٣) وخلاصة هذا المبحث : أنه لمَّا كان الاستعمال قد جرى على أنَّ « إمَّا » تكون مسبوقة بالواو ، وكان المُقرَّر عند النحاة كلهم أن العاطف لا يدخل على العاطف ، كان مما لا بد منه أن نُلْغِيَ دلالة أُحد اللفظين على العطف ، فاختار أكثر النحاة اعتبار الواو زائدة ، واختار أبو علي ومن معه تجريد « إمَّا » من الدِّلالة على العطف .

(*) وذلك بشرط أن تُسْبَق بمثلها .

الحرفُ السابعُ من حروفِ العطفِ : « بَلْ » . وهي تُفِيدُ الإضرابَ ؛ يعني : أنك أَضْرَبْتَ عن الأولِ ، وأثْبَتَّ الحكمَ للثاني[1] .

ومثالُها : قَدِم زيدٌ ، بَلْ عمرٌو . فالذي قَدِم الآنَ هو عمرٌو ؛ لأننا أضْرَبْنا عن زيدٍ .

إذن : « بل » للإضرابِ ؛ أي : أنك تُضْرِبُ صَفْحًا عمَّا سبَقَ[2] ؛ لِتُثْبِتَ ما بعدَها ، فهي تُبْطِلُ ما سبَقَ ، وتُثْبِتُ ما لَحِقَ ، وتُعْرَبُ « بل » والاسمُ الذي بعدَها هكذا :

بل : حرفُ عطفٍ .

عمرٌو : معطوفٌ على « زيد » ، والمعطوفُ على المرفوعِ مرفوعٌ ، وعلامةُ رفعِه ضمةٌ ظاهرةٌ في آخِرِه .

الحرفُ الثامنُ من حروفِ العطفِ : لا . وهي تأتي لنفيِ ما سبَقَ[3] ، ولهذا لا تأتي إلا في الإثباتِ ، تقولُ : قام زيدٌ ، لا عمرٌو .

فتنْفِي القيامَ عن عمرٍو .

فإذا قال قائلٌ : إنك إذا قلتَ : قام زيدٌ . فإن معناه : لم يَقُمْ عمرٌو ؟ قُلْنا : لكنَّ « لا » تَدُلُّ صَراحةً على أنَّ عمرًا لم يَقُمْ ؛ فإنك إذا قلتَ : قام زيدٌ ، لا عمرٌو . فهي صريحةٌ في أنَّ عمرًا لم يَقُمْ .

ولا تأتي « لا » بعدَ النفيِ ، فلا تقولُ : ما قام زيدٌ ، لا عمرٌو ؛ لأنها لنفيِ ما مَضَى ، وإذا كان ما مَضَى منفيًّا فلا حاجةَ لذكرِها .

إذن : « لا » حرفُ عطفٍ ، ومعناها النفيُ ، ومثالُها : قام زيدٌ ، لا عمرٌو .

وإعرابُ هذا المثالِ هكذا :

---

(١) ويشترط للعطف بها شرطان :
الأول : أن يكون المعطوف بها « الاسم الذي يليها » مفردًا ، لا جملة .
والثاني : ألا يسبقها استفهام .

(٢) فتجعله في حكم المسكوت عنه .

(٣) فهي تنفي عما بعدها نفس الحكم الذي ثبت لما قبلها ، فهي عكس « بل » .

قام : فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتحِ .

زيدٌ : فاعلٌ مرفوعٌ ، وعلامةُ رفعِه ضمةٌ ظاهرةٌ في آخِرِه .

لا : حرفُ عطفٍ ، ولا نقولُ : نافيةٌ ، لكن هي معناها النفيُ .

عمرٌو : معطوفٌ بـ « لا » على « زيد » ، والمعطوفُ على المرفوعِ مرفوعٌ ، وعلامةُ رفعِه ضمةٌ ظاهرةٌ في آخِرِه .

الحرفُ التاسعُ من حروفِ العطفِ : « لَكِنْ » . ولاحِظْ أنها بتخفيفِ النونِ ، بخلافِ « لكنَّ » بالتشديدِ ، التي هي من أخواتِ « إنَّ » ، والتي تَنْصِبُ المبتدأَ ، وتَرْفَعُ الخبرَ .

تقولُ : ما قام زيدٌ ، لكنْ عمرٌو . ومعناها الاستدراكُ(١) .

وتقولُ أيضًا : ما قَعَد زيدٌ ، لكن قام .

ويُؤْخَذُ من هذين المثالَيْنِ أنَّ « لَكِنْ » تَعْطِفُ جملةً على جملةٍ ، وتَعْطِفُ مفردًا على مفردٍ(٢) .

---

(١) فهي تدل على تقرير حكم ما قبلها ، وإثبات ضدّه لما بعدها .

(٢) ذكر ابن هشام رحمه الله في مغني اللبيب ٣٢٢/١ أنَّ « لكن » الخفيفة بأصل الوضع إما أن يَلِيَها كلام ، وإما أن يَلِيَها اسم مفرد فإن وَلِيَها كلام فهي حرف ابتداء لمجرد إفادة الاستدراك ، وليست عاطفة ، ويجوز أن تُسْتَعْمَل بالواو ، نحو : ﴿ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ ﴾ .
وبدونها نحو قول زُهَير :

إنَّ ابنَ وَرْقَاءَ لا تُخْشَى بَوادِرُهُ لَكِنْ وَقَائِعُه في الحربِ تُنْتَظَرُ

وإن وَلِيَها مفردٌ فهي عاطفةٌ بشرطين :
أحدهما : أن يتقدمها نفي أو نهي ، نحو : ما قام زيد ، لكن عمرٌو ، ولا يَقُمْ زيد ، لكن عمرو .
فإن قلت : قام زيد . ثم جئت بـ « لكن » جعَلْتَها حرف ابتداء ، فجئت بالجملة ، فقلت : لكن عمرو لم يقم .
وأجاز الكوفيون « لكن عمرو » على العطف ، وليس بمسموع .
الشرط الثاني : ألا تقترن بالواو . قاله الفارسي وأكثر النحويين . اهـ =

وتقولُ : ما لَبِسْتُ كِسَاءً ، لكن قميصًا .

وإعرابُ هذا المثالِ هكذا :

ما : نافيةٌ .

لبِسْتُ : فعلٌ وفاعلٌ .

كِساءً : مفعولُ « لبِسْتُ » .

لكن : حرفُ عطفٍ للاستدراكِ .

قميصًا : معطوفٌ على « كساءً » ، والمعطوفُ على المنصوبِ منصوبٌ ، وعلامةُ نصبِه فتحةٌ ظاهرةٌ في آخِرِه .

الحرفُ العاشرُ من حروفِ العطفِ : حَتَّى في بعضِ المواضعِ . فـ « حَتَّى » أيضًا من حروفِ العطفِ ، لكن ليس في كلِّ موضعٍ ، بل في بعضِ المواضعِ[١] ؛ لأنها في بعضِ المواضعِ تأتي حرفَ جرٍّ ، كما في قولِه تعالى : ﴿ سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴾[٢] .

---

(١) ومعناها إذا كانت حرف عطف التدريج والغاية ، والتدريج هو الدَّلالة على انقضاء الحكم شيئًا فشيئًا ، نحو قولك :
أَكَلْتُ السمكةَ حتى رأسَها . أي : تدَرَّجْتُ في أكل السمكة حتى أكلت الرأس .
ولْيُعلَم أن « حتى » لا تكون حرف عطف إلا بشرط أن يكون ما بعدها بعضًا مما قبلها ، فرأس السمكة في المثال السابق جزء من السمكة .
ويُعْتَبَرُ بعضًا كلٌّ واحد من ثلاثة أنواع :
الأول : أن يكون جزءًا من كل ، نحو : أكلت السمكة حتى رأسَها .
الثاني : أن يكون فردًا من جمع ، نحو : قدِم الحُجَّاجُ حتى المُشَاةُ .
الثالثُ : أن يكونَ نوعًا من جنسٍ ، نحو : أَعْجَبَني التمرُ حتى البَرْنِيُّ[*] .

(٢) تقدم ، في باب نواصب الفعل المضارع ، عند الكلام على « حتى » ، أنْ ذَكَرْنا أنها تَرِد في اللغة العربية على ثلاثة أوجه ، وهي :
١ - أن تكون حرف عطف . =

(*) التمر البَرْنِيُّ : نوع جيد من التمر ، مُدَوَّر ، أحمر ، مُشْرَب بصُفْرة . المعجم الوسيط (ب ر ن) .

والمؤلفُ رحمه اللَّهُ، وجزاه خيرًا، نَبَّه على هذا؛ لأنَّ طالبَ العلمِ يقولُ: كيف تكونُ «حتَّى» حرفَ عطفٍ، وهي في القرآنِ الكريمِ لم تَعْطِفْ، حيث قال تعالى: ﴿سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾[1]. ولو عَطَفَت لَقال: مطلعُ[2]. فقال رحمه اللَّهُ تعالى: حتى في بعضِ المواضعِ. أي: أنها تكونُ عاطفةً في بعضِ المواضعِ، لا في كلِّ موضعٍ.

وهي إمَّا أن يُرادَ بها بيانُ الخِسَّةِ، أو الشرفِ، أو العمومِ. فإذا قلتَ: قدِم الناسُ حتى الخَدَمُ. فهي لبيانِ الخِسَّةِ، ولكن ليس المرادُ بالخِسَّةِ هنا الدَّناءةَ، ولكنَّ المعنى: أنَّهم أدْوَنُ من الذين قبلَهم.

وإذا قلتَ: قدِم الناسُ حتى السادةُ. فهي لبيانِ الشرفِ. وإذا قلتَ: أكَلْتُ السمكةَ حتى رأسَها. فهي لبيانِ العمومِ.

ويقالُ: أكَلْتُ السمكةَ حتى رأسَها[3]. فتكونُ «حتى» حرفَ عطفٍ، ويكونُ الرأسُ مأكولًا[4].

ويقالُ: أكَلْتُ السمكةَ حتى رأسِها[5]. وتكونُ الرأسُ لم تُؤْكَلْ؛ يعني: وصَلْتُ إلى الرأسِ وترَكْتُه[6].

= ٢- أن تكون حرف ابتداء.
٣- أن تكون حرف جر.
وذكرنا هناك موضع كل واحد من هذه الثلاثة.

(١) بجر كلمة «مطلع»، فـ «حتى» حرف جر، بمعنى: إلى.

(٢) بالرفع.

(٣) بنصب «رأسها».

(٤) لأن المعنى - كما سبق - تَدَرَّجْتُ في أكل السمكة، حتى أكلت الرأس، ولأن «حتى» في هذا المثال حرف عطف، فتكون «رأسها» معطوفة على «السمكة»، فتكون مأكولة، كما أن السمكة مأكولة.

(٥) بجر «رأسِها».

(٦) فـ «حتى» في هذا المثال حرف جر؛ بمعنى: «إلى»؛ يعنى: إلى رأسها، فيكون الرأس غير مأكول؛ لأن القاعدة أن ابتداء الغاية داخل، لا انتهاؤها. =

وهذه هي الفائدةُ من قولِ المؤلفِ : حتى في بعضِ المواضعِ .
لأنها في بعضِ المواضعِ تكونُ للغايةِ ، ولا تكونُ للعطفِ[1] .

* * *

= كما أنه يجوز في هذا المثال الرفع ، فتقول : أكلتُ السمكة حتى رأسُها . وهذا على اعتبار أن « حتى » ابتدائية ، والاسم الذي بعدها يكون مبتدأ ، خبره محذوف .
وبهذا يتبين لك – أخي الطالب – أنه قد يكون هناك موضع يكون صالحًا لأقسام « حتى » الثلاثة .
قال ابن هشام في مغني اللبيب ١ / ١٤٩ : وقد يكون الموضع صالحًا لأقسام « حتى » الثلاثة ؛ كقولك : أكلتُ السمكةَ حتى رأسَها . فلك أن تخفِضَ على معنى « إلى » ، وأن تنصب على معنى الواو ، وأن ترفع على الابتداء . اهـ

(١) يعني المؤلف رحمه الله : أن هذه الأحرف العشرة تجعل ما بعدها « المعطوف » تابعًا لما قبلها « المعطوف عليه » في حكمه الإعرابي ، فإن كان المتبوع مرفوعًا كان التابع مرفوعًا ، نحو : قابلني محمدٌ وخالدٌ . فـ « خالدٌ » معطوف على محمد ، والمعطوف على المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .
وإن كان المتبوع منصوبًا كان التابع منصوبًا ، نحو : قابلتُ محمدًا وخالدًا . فـ « خالدًا » معطوف على « محمدًا » ، والمعطوف على المنصوب منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .
وإن كان المتبوع مخفوضًا كان التابع مخفوضًا مثله ، نحو : مررت بمحمدٍ وخالدٍ . فـ « خالد » معطوف على « محمد » ، والمعطوف على المخفوض مخفوض ، وعلامة خفضه الكسرة الظاهرة .
وإن كان المتبوع مجزومًا كان التابع مجزومًا أيضًا ، نحو : لم يَحْضُرْ خالدٌ ، أو يُرْسِلْ رسولًا . فـ « يُرْسِلْ » معطوف على « يَحْضُرْ » ، والمعطوف على المجزوم مجزوم ، وعلامة جزمه السكون .
ومن هذه الأمثلة تعرف أن الاسم يُعْطَف على الاسم ، وأن الفعل يعطف على الفعل .
وقد مثَّل المؤلف رحمه الله على ذلك بأمثلة تأتي ، وسبق التفصيل أن من حروف العطف ما يقتضي التشريك في الإعراب والمعنى ، ومنها ما يقتضي التشريك في الإعراب فقط .

حكمُ حروفِ العطفِ

قال المؤلفُ رحمه اللَّهُ تعالى : فإن عطَفْتَ على مرفوعٍ رفَعْتَ ، أو على منصوبٍ نصَبْتَ ، أو على مخفوضٍ خفَضْتَ ، أو على مجزومٍ جزَمْتَ ، تقولُ : قام زيدٌ وعمرٌو ، ورأيتُ زيدًا وعمرًا ، ومررْتُ بزيدٍ وعمرٍو ، وزيدٌ لم يقُمْ ، ولم يقْعُدْ .

المؤلفُ رحِمه اللَّهُ لم يَتَعرَّضْ لمعانى هذه الحروفِ ؛ لأنَّ أهمَّ ما عندَ النحويِّ الإعرابُ ، أما المعانى فهى عندَ أهلِ المعانى فى البلاغةِ .

وتعرُّضُ النحويين لها فى بعضِ الأحيانِ من بابِ الفضلِ ، لا من بابِ اللازمِ ؛ لأنَّ النحوَ وظيفتُه أن يُقِيمَ الكلماتِ على حَسَبِ قواعِدِ اللغةِ العربيةِ ، فلهذا لم يَتَعرَّضِ المؤلفُ رحِمه اللَّهُ إطلاقًا للمعنى .

وقولُ المؤلفِ رحِمه اللَّهُ : فإن عطَفْتَ بها على مرفوعٍ رفَعْتَ ، أو على منصوبٍ نَصَبْتَ ، أو على مخفوضٍ خفَضْتَ ، أو على مجزومٍ جزَمْتَ[1] .

---

(١) فهكذا مثَّل المؤلف رحمه الله بأربعة أمثلة على التشريك الإعرابى بين المعطوف والمعطوف عليه ، بواسطة حرف العطف ، وإعراب هذه الأمثلة يكون كالتالى :

المثال الأول : قام زيد وعمرو .

قام : فعل ماض .

زيد : فاعل مرفوع .

وعمرو : الواو حرف عطف ، مبنى على الفتح ، لا محل له من الإعراب ، عمرو : معطوف على زيد ، والمعطوف على المرفوع مرفوع .

المثال الثانى : رأيتُ زيدًا وعمرًا .

رأيتُ : فعلٌ وفاعلٌ .

زيدًا : مفعولٌ به منصوبٌ بالفتحة الظاهرة على آخره .

وعمرًا : الواو : حرف عطف ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، عمرًا : معطوف على « زيدًا » ، والمعطوف على المنصوب منصوب .

المثال الثالث : مررتُ بزيدٍ وعمرٍو .

مررْتُ : فعل وفاعل .

بزيدٍ : جار ومجرور متعلق بـ « مررت » . =

هنا قال المؤلفُ رحمه اللَّهُ : على مجزومٍ . وفى بابِ النعتِ لم يَذْكُرِ الجزمَ ، فالعطفُ يكونُ فى الأفعالِ والأسماءِ ، والنعتُ يكونُ فى الأسماءِ فقط ، ولذلك لم يَأْتِ بالجزمِ فى بابِ النعتِ ، وجاء بالجزمِ فى بابِ العطفِ .

= وعمرو : الواو : حرف عطف مبنى على الفتح ، لا محل له من الإعراب ، عمرو : معطوف على زيد ، والمعطوف على المجرور مجرور .
المثال الرابع : زيدٌ لم يقُم ، ولم يَقْعُدْ .
ذكر الشارح رحمه اللَّه أن هذا المثال غير صحيح ، وأن الصحيح أن تقول : زيد لم يقُم ويقْعُدْ .
وإعرابه هكذا :
زيد : مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامةُ رفعه الضمة الظاهرة .
لم : حرف نفى وجزم وقلب .
يقُم : فعل مضارع مجزوم بـ « لم » ، وعلامة جزمه السكون ، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره « هو » ، يعود إلى « زيد » ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع ، خبر المبتدأ « زيد » .
ويقْعُدْ : الواو : حرف عطف مبنى على الفتح ، لا محل له من الإعراب ، يقعد : فعل مضارع معطوف على « يقم » ، والمعطوف على المجزوم مجزوم .
فذاكم هو إعراب الأمثلة الأربعة التى ذكرها المؤلف رحمه اللَّه ، ويلاحظ أن المؤلف رحمه اللَّه اكتفى بالتمثيل بالواو ، وينقاس عليها غيرها .
كما أنه رحمه اللَّه لم يُمَثِّل للمرفوع والمنصوب من الأفعال ، ولذا فهذان مثالان على المرفوع والمنصوب من الأفعال :
المثال الأول على المرفوع : يقومُ ويقْعُدُ زيدٌ .
وإعرابه :
يقوم : فعل مضارع مرفوع .
ويقْعُدُ : الواو حرف عطف ، يقعد : فعل مضارع معطوف على يقوم ، والمعطوف على المرفوع مرفوع .
زيدٌ : فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة .
المثال الثاني على المنصوب : لن يَقُومَ ويقْعُدَ زيدٌ .
وإعرابه :
لن : حرف نفى ونصب واستقبال .
يقوم : فعل مضارع منصوب بـ « لن » .
ويقعد : معطوف على « يقوم » ، والمعطوف على المنصوب منصوب .
زيد : فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة .

ثم ضرب المؤلفُ أمثلةً ، فقال : تقولُ : قام زيدٌ وعمرٌو . وهذا مثالُ المعطوفِ على مرفوعٍ .

وقال : ورأيتُ زيدًا وعمرًا . وهذا مثالُ العطفِ على منصوبٍ .

وقال : ومررتُ بزيدٍ وعمرٍو . وهذا مثالُ العطفِ على مخفوضٍ .

وقال : وزيدٌ لم يَقُمْ ، ولم يَقْعُدْ . وهذا مثالُ العطفِ على مجزومٍ . ولكنَّ هذا المثالَ الأخيرَ غيرُ صحيحٍ ؛ لأنه أعاد العاملَ ، وإذا أُعِيد العاملُ صار عطفَ جملةٍ على جملةٍ ، لا عطفَ مجزومٍ على مجزومٍ .

والمثالُ الصحيحُ أن تقولَ : زيدٌ لم يَأْكُلْ ويَشْرَبْ ؛ يعنى : لم يَأْكُلْ ، ولم يَشْرَبْ ، فتُسْقِطُ العاملَ ؛ لأنك إذا أتيْتَ بالعاملِ صار عطفَ جملةٍ على جملةٍ .

فعلى سبيلِ المثالِ لو قلتَ : جاء زيدٌ وعمرٌو . صار هذا عطفَ مفردٍ على مفردٍ ، لكن لو قلتَ : جاء زيدٌ ، وجاء عمرٌو . صار عطفَ جملةٍ على جملةٍ .

إذن : المثالُ الصحيحُ أن يقالَ : زيدٌ لم يَأْكُلْ ويَشْرَبْ ، أو : لم يَقُم ويَقْعُدْ .

خُلاصةُ هذا البابِ :

أن من التوابعِ المعطوفَ ، فهو تابعٌ للمعطوفِ عليه بواسطةِ حرفِ العطفِ ، وحروفُ العطفِ عشرةٌ ، وعرَفْتُموها ، وكلُّها تشترِكُ فى التَّبَعِيَّةِ ؛ يعنى : فى أنَّ ما بعدَها تابعٌ لما قبلَها فى الإعرابِ .

أما فى المعنى فتختلِفُ ، فمثلًا « لا » تَنفِى ما أُثبِتَ قبلَها ، تقولُ : قام زيدٌ لا عمرٌو . فمعناها النفىُ ، المعطوفُ مَنْفِىٌّ عنه القيامُ ، والمعطوفُ عليه مُثْبَتٌ له القيامُ .

كذلك فى بابِ الإضرابِ تقولُ : ما قام زيدٌ ، بل عمرٌو . اختَلَفت ، ولكن كما قلتُ لكم : المؤلفُ ما تَعرَّضَ للمعانى إطلاقًا ، فهَمُّ المؤلفِ الإعرابُ .

فكلُّ هذه الحروفِ العشرةِ تَشْترِكُ فى أنَّ ما بعدَها تابعٌ لما قبلَها فى الإعرابِ ، إن كان الذى قبلَها مرفوعًا فما بعدَها مرفوعٌ ، وإن كان منصوبًا فما بعدَها منصوبٌ ، وإن

كان مخفوضًا فما بعدَها مخفوضٌ، وإن كان مجزومًا فما بعدَها مجزومٌ[1].

---

(١) فهذا هو مُلَخّص ما ذُكِر في باب العطف، ولكِنّا لا نخالف ما اعْتَدْناه من أول الكتاب من أننا نأتي بملخص في نهاية كل باب، فنقول وبالله التوفيق.

١- حروف العطف عشرة، وهي: الواو، والفاء، وثُمَّ، وأو، وأَمْ، وإمَّا، وبَلْ، ولا، ولَكِن، وحتى في بعض المواضع.

٢- العطف هو القسم الثاني من أقسام التوابع، وأقسام التوابع أربعة: النعت وسبق، والعطف، والتوكيد، والبدل.

٣- يطلق العطف في اللغة على ثلاثة معانٍ:

١- ردُّ الشيء على الشيء.

٢- الميل.

٣- الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه.

أما في الاصطلاح فالعطف ينقسم إلى قسمين:

١- عطف نسق.

٢- عطف بيان.

وعطف النسق هو التابع لغيره بواسطة أحد حروف العطف.

وعطف البيان هو التابع الجامد، الموضِّح لمتبوعه في المعارف، المُخصِّص له في النكرات.

٤- الحرف الأول من حروف العطف: الواو، وهي لمطلق الجمع، فلا تدل على معية، ولا ترتيب.

٥- الحرف الثاني من حروف العطف: الفاء، وهي تفيد الترتيب، والتعقيب، والتعقيب معناه أن المعطوف بعد المعطوف عليه بلا مهلة، والترتيب والتعقيب في الفاء يكون بحسب ما تقتضيه الحال؛ يعني: أنه قد لا يكون فوريًّا.

٦- الحرف الثالث من حروف العطف: ثُمَّ، وهي تفيد الترتيب كالفاء، ولكن مع التراخي، ومعنى التراخي: أن بين المعطوف والمعطوف عليه مُهْلة.

٧- الحرف الرابع من حروف العطف: أو، ولها عدة معانٍ، منها: الشك، والتخيير، والإباحة، والإبهام.

والفرق بين التخيير والإباحة: أن التخيير لا يجوز معه الجمع، والإباحة يجوز معها الجمع.

٨- الحرف الخامس من حروف العطف: أَمْ. وهي قد تكون متصلة، وقد تكون منقطعة، ولا تكون عاطفة إلا إذا كانت متصلة.

وتكون «أَمْ» متصلة إذا كان ما بعدها مُعادِلًا لما قبلها، وتكون بمعنى «أو».

وتكون منقطعة إذا كان ما بعدها غير معادل لما قبلها، وتكون بمعنى «بَلْ» فهي للإضراب.

٩- «أم» المتصلة منحصرة في نوعين؛ وذلك لأنها إما أن تتقدم عليها همزة التسوية، أو تتقدم =

= عليها همزة يطلب بها ، وبـ « أم » التعيين .
١٠ – يفترق النوعان من أربعة أوجه :
أولها وثانيها : أن الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جوابًا ؛ لأن المعنى معها ليس على الاستفهام ، وأن الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب ؛ لأنه خبر ، وليست تلك كذلك ؛ لأن الاستفهام معها على حقيقته .
والثالث والرابع : أن الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع إلا بين جملتين ، ولا تكون الجملتان معها إلا في تأويل المفردين ، وتكونان فعليتين واسميتين ومختلفتين .
و « أم » الأخرى تقع بين المفردين ، وذلك هو الغالب فيها ، وبين جملتين ليستا في تأويل المفردين ، وتكونان أيضًا فعلتين واسميتين ومختلفتين .
١١ – « أم » المتصلة التي تستحق الجواب إنما تجاب بالتعيين ؛ لأنها سؤال عنه .
١٢ – إذا عطفْتَ بعد الهمزة بـ « أو » ، فإن كانت همزة التسوية لم تجز قياسًا ، وقد أُولِعَ الفقهاء وغيرهم بأن يقولوا : سواء كان كذا أو كذا ، والصواب العطف بـ « أم » .
وإن كانت همزة الاستفهام جاز قياسًا ، وكان الجواب بـ « نعم » ، أو « لا » ، فإن أجبْتَ بالتعيين صَحَّ ؛ لأنه جواب وزيادة .
١٣ – أم المنقطعة ثلاثة أنواع :
١ – مسبوقة بالخبر المحض . ٢ – مسبوقة بهمزة لغير الاستفهام .
٣ – مسبوقة باستفهام بغير الهمزة .
١٤ – معنى « أم » المنقطعة الذي لا يفارقها الإضراب ، ثم تارة تكون له مجردًا ، وتارة تتضمن مع ذلك استفهامًا إنكاريًا ، أو استفهامًا طَلَبِيًا .
١٥ – لا تدخل « أم » المنقطعة على مفرد ، ولهذا قدَّروا المبتدأ في : إنها لإبِلٌ أم شاة .
١٦ – قد ترد « أم » مُحْتَمِلةً للاتصال والانقطاع .
١٧ – الحرف السادس من حرف العطف : إمَّا . وهي محل خلاف بين النحاة ، فأكثر النحاة على أنها حرف عطف ، وذهب أبو علي الفارسي وابن كَيْسَان وابن بَرْهان إلى أن العاطف هو الواو السابقة لـ « إمَّا » والملازمة لها ، و « إمَّا » دالة على الإباحة ، أو التخيير ، أو الشك ، أو الإبهام .
١٨ – هذا الخلاف إنما هو في « إمَّا » الثانية ، وأما « إمَّا » الأولى فإنه لا خلاف بين أحد من النحاة في أنَّ « إمَّا » الأولى غير عاطفة ؛ وذلك لأنها قد تقع بين العامل ومعموله .
١٩ – أكثر العرب على كسر همزة « إمَّا » ، ولغة تميم وقيس وأسد فتح همزتها .
٢٠ – اتفق النحاة على أن « إمَّا » لا تأتي بمعنى الواو ، ولا بمعنى « بل » ، وإنما تأتي لما تأتي له « أو » من المعاني المشهورة المتفق عليها ، وهي التخيير والإباحة بعد الطلب ، والشك والإبهام بعد الخبر .
٢١ – اختلف النحاة في « إمَّا » هذه أمركبة ، أو بسيطة ؟ =

= والراجح أنها بسيطة ؛ لأن البساطة - أي : عدم التركيب - هي الأصل .
٢٢ - الحرف السابع من حروف العطف : بل ، وهي تفيد الإضراب ؛ يعني : أنك أَضْرَبْتَ عما قبلها ، وأَثْبَتَّ الحكم لما بعدَها ، فهي تُبْطِل ما سبق ، وتُثْبِت ما لَحِق .
٢٣ - يشترط للعطف بـ « بل » شرطان :
الأول : أن يكون المعطوف بها « الاسم الذي يليها » مفردًا ، لا جملة .
والثاني : ألا يسبقها استفهام .
٢٤ - الحرف الثامن من حروف العطف : لا ، وهي تأتي لنفي ما سبق ، فهي تنفي عما بعدها نفس الحكم الذي ثبتَ لما قبلها ، فهي عكس « بل » ، ولهذا لا تأتي إلا في الإثبات .
٢٥ - الحرف التاسع من حروف العطف : لَكِنْ ، بتخفيف النون ، وهي تدل على تقرير حكم ما قبلها ، وإثبات ضده لما بعدها .
٢٦ - « لَكِن » الخفيفة بأصل الوضع إما أن يليها كلام ، وإما أن يليها اسم مفرد .
فإن وَلِيَها كلام فهي حرف ابتداء لمجرد إفادة الاستدراك ، وليست عاطفة ، ويجوز أن تستعمل بالواو ، وبدونها .
وإن وَلِيَها مفرد فهي عاطفة بشرطين :
أحدهما : أن يتقدمها نفي أو نهي .
الشرط الثاني : ألا تقترن بالواو . قاله الفارسي وأكثر النحويين .
٢٧ - الحرف العاشر من حروف العطف : حتى في بعض المواضع ، ومعناها إذا كانت حرف عطف التدريج والغاية ، والتدريج هو الدَّلالة على انقضاء الحكم شيئًا فشيئًا .
٢٨ - لا تكون « حتى » حرف عطف إلا بشرط أن يكون ما بعدها بعضًا مما قبلها .
ويعتبر بعضًا كلُّ واحدٍ من ثلاثة أنواع :
الأول : أن يكون جزءًا من كل .
الثاني : أن يكون فردًا من جمع .
الثالث : أن يكون نوعًا من جنس .
٢٩ - إنما قال المؤلف رحمه الله : حتى في بعض المواضع . لأنَّ « حتى » قد تأتي في بعض المواضع حرف جر ، وقد تأتي حرف ابتداء .
٣٠ - « حتى » العاطفة إما أن يراد بها بيان الخِسّة ، أو الشرف ، أو العموم .
٣١ - قد يكون الموضع صالحًا لأقسام « حتى » الثلاثة ؛ كقولك : أَكَلْتُ السمكة حتى رأسُها . فلك أن تَخْفِضَ على معنى « إلى » ، وأن تنصب على معنى الواو ، وأن ترفع على الابتداء .
٣٢ - هذه الأحرف العشرة تجعل ما بعدها « المعطوف » تابعًا لما قبلها « المعطوف عليه » في حكمه الإعرابي .
والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات .

بابُ التوكيدِ

بابُ التوكيد

التوكيدُ، وأنواعُه، وحكمُه

قال المؤلفُ رحمه اللَّهُ : (بابُ التوكيدِ) ، التوكيدُ تابعٌ للمؤكَّدِ في رفعِه ونصبِه وخفضِه وتعريفِه .

قولُه رحمه اللَّهُ : بابُ التوكيدِ . يُقالُ : التوكيدُ ، ويقالُ : التأكيدُ . بالهمزِ[1] .

والتوكيدُ أفصحُ ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَنقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا ﴾ . ولم يَقُلْ : بعدَ تأكيدِها . مع أنَّ الشائعَ عندَ الناسِ « التأكيدُ » بالهمزِ ، لكنَّ الشائعَ غيرُ فَصِيحٍ في اللغةِ العربيةِ ، الفصيحُ في اللغةِ العربيةِ « التوكيدُ » بالواوِ .

والتوكيدُ معناه[2] : التقوية والتثبيت ، فيقالُ مثلًا : وَكَّد الحديثَ ، أو أَكَّد الحديثَ . ويقالُ : وكَّدَ الخبرَ ، أو أكَّد الخبرَ[3] . وما أشبَهَ ذلك .

إذن : هو التقويةُ[4] .

---

(١) ويقال أيضًا : التاكيد . بإبدالها ألفًا على القياس في نحو : « رأس » ، ففيه ثلاث لغات : تأكيد ، توكيد ، تاكيد .
والمصدر هنا بمعنى اسم الفاعل ؛ أي المُؤكِّد . ولهذا يُطلَق على هذا الباب : باب المؤكِّد .

(٢) في اللغة .

(٣) إذا قوَّاه بما يُزيل شُبهَه .

(٤) فهذا هو معنى التوكيد في اللغة .
أما في الاصطلاح فهو : التابع المُقَوِّي لمتبوعه .
وهو نوعان :
الأول : التوكيد اللفظي .
والثاني : التوكيد المعنوي .
أما التوكيد اللفظي فيكون بتكرير لفظ المؤكَّد وإعادته بعينه أو بمرادفه ، سواءٌ كان اسمًا ، نحو : جاء محمدٌ محمدٌ .
أم كان فعلًا ، نحو : جاء جاء محمدٌ .
أم كان حرفًا ، نحو : نَعَمْ نَعَمْ جاء محمدٌ . =

وقولُه رحمه اللَّهُ: التوكيدُ تابعٌ للمؤكَّدِ في رفعِه ونصبِه وخفضِه وتعريفِه.
يعني: أنه تابعٌ له في الإعرابِ؛ في الرفعِ والنصبِ والخفضِ[1].

وتابعٌ له في التعريفِ والتنكيرِ[2]، فهو تابعٌ له في كلِّ هذه الأشياءِ.

= ونحو: جاء حَضَرَ أبو بكرٍ، حيث إنَّ «جاء» يُرادِفُها في المعنى «حضَرَ» ونحو: نَعَمْ جَيْرِ(*) جاء محمدٌ.

وأما التوكيد المعنوى فهو: التابعُ الرافعُ احتمالَ إضافةٍ إلى المتبوع، أو الخصوصِ بما ظاهرُه العمومُ، ويكون بألفاظٍ مخصوصة ستأتى فى كلام المؤلف والشارح رحمهما الله؛ كـ«النفس»، و«العين»، و«كل»، ونحوها.

الأول نحو: جاء زيد نفسه؛ لأنه يحتمل أن يكون الكلام على تقدير مضاف قبل «زيد»، والتقدير: جاء رسولُ زيدٍ. فلمَّا قال: «نفسه». أزال ذلك الاحتمال، وأثبت الحقيقة، وتقرَّر عند السامع أنك لم تُرِد إلا مجىء «زيد» نفسه.

ومثال الثانى: جاء القومُ كلُّهم. إذ لو قلتَ: جاء القوم. فقط، لاحتمل أن يكون الجائى بعضهم، فلمَّا قلتَ: كلُّهم كان ذلك نصًّا على العموم، ورافعًا لاحتمال الخصوص.

(١) فالتوكيد من التوابع التى تَتْبَع ما قبلها فى الإعراب، كالعطف والنعت، على معنى أنه إن كان المتبوع مرفوعًا كان التابع مرفوعًا أيضًا، نحو: حضَرَ خالدٌ نفسُه. فـ«نفسه» هنا تُعْرَب توكيدًا لـ«خالد»، وهى مرفوعة؛ لأن توكيد المرفوع مرفوع، و«نفس» مضاف، والهاء: مضاف إليه مبنى على الضم فى محل جر.

وإن كان المتبوع منصوبًا كان التابع منصوبًا مثله، نحو: حفِظْتُ القرآنَ كلَّه. فـ«كُلَّه» هنا تُعْرَب توكيدًا للقرآنِ، وتوكيد المنصوب منصوب، و«كل مضاف»، والهاء مضاف إليه مبنى على الضم فى محل جر.

وإن كان المتبوع مخفوضًا كان التابع مخفوضًا كذلك، نحو: تَدَبَّرْتُ فى الكتابِ كلِّه. فـ«كلِّه» هنا تعرب: توكيدًا للكتاب، و«كلِّ» مضاف، والهاء مضاف إليه، مبنى على الكسر، فى محل جر.

(٢) يؤخذ من هذه الجملة وسابقتها أن المؤلف رحمه الله قد قيَّد تَبَعِيَّةَ التوكيد للمؤكَّد فى شيئين:

أولهما: فى الإعراب. وإليه الإشارة بقوله: «فى رفعه، ونصبه، وخفضه».

والثانى: فى التعريف.

يعنى: أن التوكيد يكون تابعًا للمؤكَّد فى تعريفه فلا يكون تابعًا لنكرة؛ لأن ألفاظ التوكيد المعنوى كلها معارف، فلا تَتْبَعُ النكرات؛ فلذلك لم يقل: وتنكيره. خلافًا للكوفيين(**). =

(*) جَيْرِ: حرف جواب بمعنى «نعم»، ويجوز فى رائه الكسر، والفتح. وانظر المعجم الوسيط (ج ى ر).

(**) والشارح رحمه الله قد ذكر أن التوكيد يتبع المؤكَّد فى تعريفه وتنكيره، وبذلك يكون قد مشى على مذهب الكوفيين.

ولكن لِيُعْلَم أن الكوفيين إنما قالوا بجواز توكيد النكرة بقيد أن تحصل الفائدة من توكيدها، فإن لم =

= فما كان منها مضافًا نحو : كُلّهم . كان تعريفه بالإضافة ، وما لم يكن مضافًا ، نحو : أجمع ، في قولك : جاء القومُ أجمعُ كان تعريفه بالعلمية ؛ لأن « أجمع » ونحوه عَلَمٌ على التوكيد .
وسيأتي مزيد تفصيل لذلك في آخر هذا الباب ، إن شاء الله تعالى .

= تحصل الفائدة لم يَجُز توكيد النكرة باتفاق .
وبيان ذلك أن النكرة تنقسم إلى قسمين :
الأول : النكرة المحدودة ، وهي : التي تدل على مدة معلومة المقدار ، نحو : أسبوع ، ويوم ، وليلة ، وشهر ، وحول .
والثاني : النكرة غير المحدودة ، وهي : التي تصلح للقليل وللكثير ، نحو : زمن ، ووقت ، وحين ، ومدة ، ومُهلة ، وساعة .
فأما النكرة غير المحدودة ، فلا خلاف في أنه لا يجوز توكيدها ؛ لأنه لا فائدة في توكيدها ، ألا ترى أنك لو قلت : (قد انتظرتك وقتًا كله) . لم يكن لذكر « كله » فائدة ؛ لأن الوقت يجوز أن يكون لحظة ، ويجوز أن يكون زمنًا متطاولًا .
وأما النكرة المحدودة فقد ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز توكيدها بلفظ من ألفاظ التوكيد الدالة على الإحاطة والشمول ، كـ « كل » ، و« جميع » ، أو « جمع » ، وقد استدلوا على ذلك بدليلين :
أولهما : وروده عن العرب المُحْتَجّ بكلامهم ، كقول الراجز :
« قَدْ صَرَّتِ البكرة يَومًا أَجْمَعَا »
وكقول الراجز الآخر :
« تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَعَا »
وثانيهما : حصول الفائدة ، أفلستَ ترى أن مَن قال لك : (قد انتظرتك يومًا) ، قد يعني : أنه انتظرك زمنًا مُعيّنَ الأولِ والآخرِ ، مقدارُه يوم ، وقد يعني : أن زمن انتظاره يقارب اليوم ، إما نصفه ، وإما ثلثيه ، وأنه تجوز في استعمال لفظ اليوم فاستعمله في أكثر ما يدل عليه من الزمن ، أو في أقل ما يتناوله ، فإذا قال لك : (انتظرتك يومًا كله) . فقد أزال بلفظ (كله) الاحتمال .
وألست ترى أن من قال : (صُمْتُ شهرًا) قد يريد جميع الشهر ، وقد يريد أكثره ، وأنه جَعَل الشهر شهرًا ؛ لأن الأكثر يُعطَى حكمَ الجميعِ .
ففي قوله هذا احتمال لكل واحد من هذين الوجهين .
فإذا قال لك : (صمتُ شهرًا كله) . فقد رفع بلفظ (كله) احتمال أنه أطلق اللفظ الدال على الكل ، وأراد به أكثر هذا الكل ، وصار كلامه نصًّا في مقصوده ، غير مُحْتَمِل إلا وجهًا واحدًا .
قال ابن مالك في تأييد مذهب الكوفيين في هذه المسألة : (فلو لم يُنْقَل استعمالُه عن العرب لكان جديرًا بأن يستعمل قياسًا ، فكيف به واستعماله ثابت ؟ ثم ذكر ما أثرناه لك آنفًا من الشواهد . اهـ كلامه .

ألفاظُ التوكيدِ المعنويِّ

التوكيدُ المعنويُّ له ألفاظٌ مخصوصةٌ مُعيَّنةٌ في اللغةِ العربيةِ ، وتعيينُها عُلِم بالتَّتبُّعِ والاستقراءِ[1] .

وقد ذكَرها المؤلفُ رحمه اللَّهُ بقولِه : ويكونُ بألفاظٍ معلومةٍ ، وهي : النَّفْسُ ، والعَيْنُ ، وكُلٌّ ، وأجْمَعُ ، وتَوابِعُ « أجمع » ، وهي : أكْتَعُ ، وأبْتَعُ ، وأبْصَعُ ، تقولُ : قام زيدٌ نفسُه ، ورأيْتُ القومَ كلَّهم ، ومرَرْتُ بالقومِ أجْمَعِين .

قولُه رحِمه اللَّهُ : النَّفْسُ ، والعَيْنُ[2] . **هاتان الكَلِمتانِ يُؤكَّدُ بهما المفردُ والجمعُ والمثنى . تقولُ : جاء زيدٌ نفسُه ، جاء الرجلان أنفسُهما ، جاء القومُ أنفسُهم .**

وهذا التوكيدُ يُقَوِّي ؛ لأنك إذا قلتَ : جاء زيدٌ . فالخبرُ يُفِيدُ أنَّ زيدًا جاءَ ، فإذا قلتَ : نفسُه . تأكَّد الخبرُ ، وارْتَفَع احتمالُ المجازِ .

يعني : لَمَّا كان قولُك : جاء زيدٌ . يَحْتَمِلُ أنَّ المعنى : جاء غلامُه ، أو جاء خبرُه ، أو ما أشْبَهَ ذلك ، فإذا قلتَ : « نفسُه » أكَّدْتَ ظاهرَ اللفظِ ؛ لأنَّ ظاهرَ اللفظِ في قولِك : جاء زيدٌ . أنه هو الذي جاء ، لكن مع احتمالِ المجازِ .

فإذا قلتَ : نفسُه . ارْتَفَع احتمالُ المجازِ ، وقَوَّى الجملةَ الخبريةَ التي قبلَها .

---

(١) فالتوكيد المعنوي له ألفاظ معلومة عن طريق التتبع والاستقراء لكلام العرب ، وأجمع اللُّغويُّون عليها ، كما حكَى ذلك السيوطيُّ في « الأشباه » ، و « الهمع » ، وغيرهما .

(٢) المراد بالنفس الذاتُ ، والمراد بالعين الذات أيضًا ، من باب إطلاق الجزء وإرادة الكل .

- ولْيُعْلَم أنه يَجب أن يضاف كل واحد من هذين إلى ضمير عائد على المُؤكَّد بفتح الكاف ، مع تشديدها - فإن كان المؤكَّد مُفْرَدًا كان الضمير مُفْرَدًا ، ولفظ التوكيد مفردًا أيضًا ، تقول : جاء عليٌّ نفسُه ، وحضر بكرٌ عَيْنُه .

وإن كان المُؤكَّد جَمْعًا كان الضمير هو الجمعَ ، ولفظ التوكيد مجموعًا أيضًا ، تقول : جاء الرجال أنْفُسُهم ، وحضَرَ الكُتَّابُ أعْيُنُهم .

وإن كان المؤكَّد مُثَنًّى ، فالأصح أن يكون الضمير مُثَنًّى ، ولفظ التوكيد مجموعًا ، تقول : حضَرَ الرجلان أنْفُسُهما وجاء الكاتبانِ أعْيُنُهما .

وكذلك « العينُ » أيضًا ، تقولُ : جاءَ زيدٌ عَيْنُه . فـ « جاءَ زيدٌ » يَفْهَمُ منها السامعُ أنَّ الذى جاء زيدٌ ، لكن يُوجَدُ احتمالُ أن يكونَ الذى جاء غلامُه مثلًا ، فإذا قلتَ : عَيْنُه . زال هذا الاحتمالُ ، وصار في قولِك : عَيْنُه . توكيدٌ لمجيئِه هو دونَ غُلامِه .

وقولُه رحِمه اللَّهُ : كُلّ[1] . كُلّ يُؤَكَّدُ بها ما كان ذا أجزاءٍ ، وأمَّا الواحدُ فلا يُؤَكَّدُ بها ، ولهذا لا يصحُّ أن تقولَ : جاء زيدٌ كُلُّه . لأنه لا يَتجزَّأُ ، فلا يُمْكِنُ أن يَجِيءَ بعضُه ، لكن يَصِحُّ أن تقولَ : عَتَقَ العبدُ كلُّه . لأنَّ العتقَ يَتبعَّضُ[2] .

ويَصِحُّ أن تقولَ : أكَلْتُ الرغيفَ كُلَّه . لأنَّ الرغيفَ يَتبعَّضُ ، فيُمْكِنُ أن تأْكُلَ نصفَه أو ثُلُثَه .

فإذن يَصِحُّ أن تُؤَكِّدَ ، فتقولَ : كلَّه . مع أنَّ الرغيفَ واحدٌ .

وكذلك يَصِحُّ أن تقولَ : جاء القومُ كُلُّهم . لأنهم يَتبعَّضون ، فيُمْكِنُ أن يأْتِيَ بعضُهم .

إذن : « كلّ » لا يُؤَكَّدُ بها إلا ما يَتبعَّضُ ، أمَّا ما لا يَتبعَّضُ فلا يُؤَكَّدُ بها ، وإنما يُؤَكَّدُ بـ « النفسِ » ، أو « العَيْنِ » ، فله طرقٌ أخرى يُؤَكَّدُ بها غيرُ « كُلّ » .

وقولُه رحِمه اللَّهُ : أَجْمَعُ[3] . « أجمع » أيضًا من ألفاظِ التوكيدِ ، ولا يُؤَكَّدُ به إلا

---

(١) فـ « كل » ، ومثلها « جميع » ، كلاهما من ألفاظ التوكيد المعنوى ، وكلاهما يكون بمعنى الإحاطة والشمول ، ويُشترط فيهما إضافة كل منهما إلى ضمير مطابق للمؤكَّد ، نحو : جاء الجيشُ كلُّه ، وحضر الرجالُ جميعُهم .

(٢) والدليل على أن العتق يتبعض ما رواه البخارى (٢٥٢٢) ، ومسلم ٢/١١٣٩ (١٥٠١) ، عن عبد الله ابن عمر رضى الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ : « مَن أَعتَقَ شِرْكًا له فى عبدٍ ، فكان له مالٌ يَبْلُغُ ثمنَ العبدِ ، قُوِّم عليه قيمةَ العَدْلِ ، فأَعْطَى شُرَكاءَه حِصَصَهم ، وعَتَقَ عليه العبدُ ، وإلا فقد عتَق منه ما عَتَقَ » .

(٣) « أجمع » لم يُنَوَّنْ هنا ؛ لأنه ممنوع من الصرف ، والمانع له من الصرف العلمية ووزن الفعل .
« وأجمع » بمعنى الإحاطة والشمول ؛ كـ « كل » ، « وجميع » ، ولا يُؤَكَّد بهذا اللفظ غالبًا إلا بعدَ لفظ « كل » ، فتُتْبِعُ « كلَّه » بـ « أجمع » ، و « كلَّها » بـ « جَمْعاء » ، و « كُلَّهم » بـ « أجْمَعِينَ » ، وكُلَّهن بـ « جُمَع » ، ويكون ذلك تقوية للتوكيد . =

الجمعُ ، تقولُ : جاء القومُ أجْمَعونَ ، رأيْتُ القومَ أجْمَعِينَ ، مرَرْتُ بالقومِ أجْمَعِين . ولا تقولُ : جاء زيدٌ أجْمَعونَ .

وقوله رحمه اللهُ : وتوابعُ أجْمَعَ ، وهي : أَكْتَعُ ، وأَبْتَعُ ، وأَبْصَعُ(١) .

أفادنا المؤلفُ رحمه اللهُ أنَّ هذه الألفاظَ الثلاثةَ لا يُؤَكَّدُ بها إلا معَ « أجمعين » ، فلا تَقُلْ : جاء القومُ أكْتَعون ، وإنما تقولُ : جاء القومُ أجْمَعون أكْتَعون ؛ لأنها لا تأتى إلا تبعًا لـ « أجمعون » ، أمَّا أن تَأْتِيَ مفردةً فلا(٢) .

= وأمثلة ذلك :

- قال الله تعالى : ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴿٣٠﴾﴾ .
- فرح الجيشُ الإسلاميُّ كلُّه أجمعُ بانتصارهم في موقعة بدر .
- واستقبلت الأمةُ الإسلاميةُ كلُّها جمعاءُ هذا النصر بما يستحق من ثناء .
- جلست الطالباتُ كُلُّهن جُمَعُ في المُدَرَّج .

وقد يُؤَكَّد بهن ، وإن لم يتقدم « كل » ، نحو قوله تعالى : ﴿لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ ولا يجوز تثنية « أجمع » ، ولا « جمعاء » استغناء بـ « كلا » ، و « كلتا » ، كما استغنوا بتثنية « سِيّ » عن تثنية « سواء » ، وأجاز الكوفيون ذلك ، فتقول : جاءني الزيدان أجمعان ، والهندان جمعاوان . وانظر أوضح المسالك لابن هشام ٣/٢٩٦ .

(١) « أكْتَعُ » من قولهم : تكتَّع الجلدُ ؛ أي : تقبَّضَ وتجمَّعَ ، ففيه معنى الجمع . و « أَبْتَعُ » من البتع ، وهو طُولُ العُنُق ، والقومُ إذا كانوا مجتمعين طال عُنُقُهم ، وهو كناية عن الاجتماع ، فيكون بمعنى « أجمع » أيضًا . و « أبْصَعُ » من تبصَّع العَرَقُ إذا سال ، وهو لا يسيل إلا إذا تجمَّع ، فيكون بمعنى « أجمع » أيضًا . وعليه فالألفاظ الثلاثة كلها بمعنى « أجمع » ، و « أجمع » قد سبق أن معناها الإحاطة والشمول . ولمَّا كانت هذه الألفاظ الثلاثة لا يُؤْتَى بها إلا بعدَ « أجمع » ، سُمِّيت توابع « أجمع » .

(٢) فهذه الألفاظ الثلاثة لابد أن يسبقها كلمة « أجمع » أو إحدى صيغها ، يقال : جاء الجيش كلُّه أجمعُ أكْتَعُ ، و اشتريتُ هذه الدارَ جمعاءَ كتْعاءَ ، ورأيتُ القومَ أجمعِين أكْتَعِين ، ورأيتُ أخواتِك جُمَعَ كُتَعَ . وذكر الدكتور محمد حماسة في كتابه التوابع في الجملة العربية ص ٨٨ أنه رُبَّما أُكِّد بـ « أكتع » ، و « أكتعين » ، غيرَ مسبوقَيْنِ بـ « أجمع » و « أجمعين » .

ومن ذلك قول الراجز :

يا لَيْتَنِي كنتُ صَبِيًّا مُرْضَعَا ... تَحْمِلُنِي الذَّلْفاءُ حَوْلًا أَكْتَعَا
إذا بَكَيْتُ قَبَّلَتْنِي أربعَا ... إذن ظَلِلْتُ الدهرَ أَبْكِي أَجْمَعَا

وقول أعشى ربيعة :

تَوَلَّوْا بالدَّوابِرِ واتَّقَوْنا ... بِنُعْمانَ بنِ زُرْعَةَ أَكْتَعِينا

فإذا قلتَ : جاء القومُ أجمَعون أكْتَعُون أبْتَعُونَ أبْصَعُون(١) . فكأنك قلتَ : جاء القومِ أجمعونَ أجمعونَ أجمعونَ أجْمَعونَ ؛ لأنَّ هذه توابعُ ، تُفيدُ زيادةَ التوكيدِ .

---

(١) وإعراب هذا المثال هكذا :
جاء القومُ : فعل وفاعل .
أجمعون : تأكيد للقوم ، وتأكيد المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة ؛ لأنه جمع مذكر سالم .
أكْتعون : توكيدٌ ثاني للقومِ ، وتوكيد المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة ؛ لأنه جمع مذكر سالم .
أبتعون : توكيد ثالث للقوم ، وتوكيد المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة ؛ لأنه جمع مذكر سالم .
وأبصعون : توكيد رابع للقوم ، وتوكيد المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة ؛ لأنه جمع مذكر سالم ، والنون فى الأربعة عِوَضٌ عن التنوين فى الاسم المفرد .
فائدة : ذكر الشيخ الأسْمَرى حفِظه الله فى كتابه إيضاح المقدمة الآجرومية ص ٢٠٢ : أنه إذا اجْتَمَعَت هذه المؤكِّدات الثلاثة مع « أجمع » فلها ترتيبان :
أولهما : يُؤْتى بـ « أبتع » ، ثم بـ « أكتع » ، ثم بـ « أبصع » ، تقول : جاء القوم أجمعون أبتعون أكتعون أبصعون .
والثانى : يؤتى بعد « أجمع » بـ « أكتع » ، ثم « أبصع » ، ثم « أبتع » ، تقول : جاء القوم أجمعون أكتعون أبصعون أبتعون . وأهل التحقيق من اللغويين على أن الترتيب الثانى أفصح من الأول . اهـ
والشيخ ابن عثيمين الشارح رحمه الله رتَّب المثال الذى ذكره بغير هذين الترتيبين ، فالله أعلم .
وقد مثَّل المؤلف رحمه الله للتوكيد المعنوى بثلاثة أمثلة ، وذا كم هو إعرابها :
المثال الأول : – قام زيدٌ نفسُه . – قام : فعلٌ ماضٍ .
زيدٌ : فاعلٌ مرفوعٌ ، وعلامةُ رفعِه الضمةُ الظاهرةُ .
نفسُه : توكيد معنوى لـ « زيد » ، وتوكيد المرفوع مرفوع ، ونفس مضاف ، والهاء مضاف إليه مبنى على الضم ، فى محل جر .
المثال الثانى : رأيتُ القومَ كلَّهم .
رأيتُ : فعل وفاعل .
القومَ : مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .
كلَّهم : توكيد معنوى للقوم ، وتوكيد المنصوب منصوب ، و « كل » مضاف ، والهاء ضمير متصل مضاف إليه مبنى على الضم ، فى محل جر ، والميم علامة الجمع .
المثال الثالث : مررْتُ بالقومِ أجمَعينَ .
مررْتُ : فعل وفاعل . =

والخلاصةُ الآنَ :

١ – أن « النفسَ » ، و « العينَ » يُؤَكِّدُ بهما الواحدُ ، والمثنى ، والجمعُ .

٢ – أن « كل » يُؤَكِّدُ بها ما يَتَجزَّأُ .

٣ – أنَّ « أَجْمَع ، وأَكْتَع ، وأَبْتَع ، وأَبْصَع » يُؤَكِّدُ بها الجمعُ خاصَّةً ، فتقولُ : جاء القومُ أجمعون ، ورأيتُ القومَ أجمعين ، ومررْتُ بالقومِ أجمعين ، وقال تعالى : ﴿ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴾ ، وقال سبحانه : ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ .

٤ – التوكيدُ يُوافِقُ المُؤَكَّدَ فى رفعِه ؛ يعنى : إذا كان المُؤَكَّدُ مرفوعًا فالمؤَكِّدُ مرفوعًا ، وإذا كان المُؤَكَّدُ منصوبًا كان المؤَكِّدُ منصوبًا ، وإذا كان المُؤَكَّدُ مجرورًا كان المؤَكِّدُ مجرورًا ، وإذا كان المؤَكَّدُ معرفةً ، كان المؤَكِّدُ معرفةً .

واختلَف النحويون : هل تُؤَكَّدُ النكرةُ أولا ؟

فقال بعضُهم[١] : لا تُؤَكَّدُ ، وقال بعضُهم[٢] : بل تُؤَكَّدُ .

= بالقوم : جار ومجرور متعلق بـ « مررت » .
أجمعين : توكيد معنوى للقوم ، وتوكيد المجرور مجرور ، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة ؛ لأنه جمع مذكر سالم ، والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد .
وهناك بعض الفوائد التى تتعلق بالتوكيد المعنوى ، لا مانع من ذكرها هنا لأهميتها :
الفائدة الأولى : إذا تكرَّرتْ ألفاظ التوكيد فهى للمتبوع ، وليست للثانى ، تأكيدًا للتأكيد .
الفائدة الثانية : لا يجوز فى ألفاظ التوكيد القطع إلى الرفع ، ولا إلى النصب ، كما يجوز فى النعت ؛ لأن هذا يتنافى مع الغرض من التوكيد .
الفائدة الثالثة : لا يجوز عطف ألفاظ التوكيد بعضها على بعض ، فلا يقال : جاء محمدٌ نفسُه ، وعَيْنُه ، أو : جاء القومُ كلُّهم وأجْمَعون .
وانظر كتاب التوابع فى الجملة العربية للدكتور محمد بن حمامة بن عبد اللطيف حفظه الله ص٨٩ .

(١) وهم البصريون .
(٢) وهم الكوفيون ، واختار هذا المذهب ابن مالك والمحقِّق الرضى ، والعَلاَّمة الشاطبى(*) .

(*) صاحب الاعتصام ، الإمام العَلاَّمة ، المحقِّق ، القُدْوة ، الحافظ ، الجليل المجتهد ، إبراهيم بن موسى بن =

وظاهر كلام المؤلف أنها لا تؤكَّدُ ، لأنه لم يَقُلْ : وتنكيره[1] .

(١) قد تقدم البحث في ذلك ، مع بيان الراجح من هذين القولين .
وهذا الملخص الذي ذكره الشيخ رحمه الله هنا هو ملخص بعض ما سبق ، ولذا فنحن نذكر ملخص باب التوكيد ، فنقول مستعينين بالله عز وجل :
١ - التوكيد على قسمين : توكيد لفظي وتوكيد معنوي .
أما التوكيد اللفظي فيكون بتكرير لفظ المؤكَّد وإعادته بعينه ، أو بمرادفه ، سواء كان اسمًا ، أم فعلًا ، أم حرفًا .
وأما التوكيد المعنوي فهو التابع الرافع احتمال إضافة إلى المتبوع ، أو الخصوص بما ظاهره العموم ، ويكون بألفاظ معلومة ، هي : النفس ، والعين ، وكل ، وأجمع ، وتوابع أجمع ، وهي : أكتع ، وأبتع ، وأبصع .
٢ - التوكيد يتبع المؤكد في الإعراب ؛ رفعًا ونصبًا وخفضًا ، ويتبعه كذلك في التعريف بلا قيد ، وفي التنكير بقيد حصول الفائدة من توكيدها ، فإن لم تحصل الفائدة لم يجز توكيد النكرة بالاتفاق .
وبناءً على ذلك فإن توكيد النكرة توكيدًا معنويًا يجوز بشرطين :
١ - أن تكون النكرة المؤكَّدة محدودة ؛ أي : موضوعةً لمدة ، لها ابتداء ، وانتهاء ، مثل : حَوْل ، وشَهْر ، ويَوْم ... إلخ .
٢ - أن يكون التوكيد من ألفاظ الإحاطة والشمول « كل - جميع - أجمع ... » إلخ .
ولذلك يجوز : اعتكفْتُ أسبوعًا كلَّه ، وذاكَرْتُ شهرًا كُلَّه .
ولا يجوز : اعتكفْتُ زمنًا كلَّه . لأن المُؤكَّد غير محدود .
ذاكَرْتُ شَهْرًا عينَه . لأن التوكيد ليس من ألفاظ الإحاطة .
٣ - النفس والعين يؤكَّد بهما المفرد والجمع والمثنى .
٤ - « كل » يؤكد بها ما كان ذا أجزاء ، وأما الواحد فلا يؤكد بها .
٥ - « أجمع » من ألفاظ التوكيد ، ولا يؤكد به إلا الجمع ، وهو لا ينون للعلمية ووزن الفعل .
٦ - ويؤكد بلفظ « أجمع » غالبًا بعد لفظ « كل » ، فتتبع « كله » بـ « أجمع » ، وكلها بـ « جمعاء » ، وكلهم بـ « أجمعين » ، وكلهن بـ « جُمَع » ، ويكون ذلك تقوية للتوكيد .
وقد يُؤكَّد بهن ، وإن لم يتقدم « كل » ، نحو قوله تعالى : ﴿لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ .
ولا يجوز تثنية « أجمع » ، ولا « جمعاء » ؛ استغناء بـ « كلا ، وكلتا » ، كما استغنوا بتثنية « سِيّ » عن تثنية « سواء » ، فقالوا : « سِيَّان » ، ولم يقولوا : سواءان . =

= محمد اللَّخمي الغَرناطِي ، أبو إسحاق ، كان أصوليًا مفسّرًا ، فقيهًا مُحَدِّثًا ، لُغويًا بيانيًا ، ألَّف تواليف نفيسة ، اشتملت على تحريرات للقواعد ، وتحقيقات لِمُهِمَّات الفوائد ، منها : شرحه الجليل على الخُلاصة في النحو « ألفية ابن مالك » ، في أسفار أربعة كبار ، لم يُؤلَّف عليها مثله بحثًا وتحقيقًا . يسَّر اللهُ طبعه بتحقيقنا .

* * *

= وأجاز الكوفيون والأخفش ذلك ، فيقال على مذهبهم :
جاءني الزيدان أجمعان ، والهندان جمعاوان .
٧- ومن ألفاظ التوكيد المعنوي توابع « أجمع » ، وهي : أكتع ، وأبتع ، وأبصع .
٨- و « أجمع » وأخواتها وفروعها معرفة ، إما لأنها معرفة بنية الإضافة ، فإذا قلت : جاء الجيش كله أجمع .
فإن « أجمع » تقديرها « أجمعه » ، وقد حُذِف المضاف إليه لفظًا ، وبَقِي نيةً ، وهي كلها ممنوعة من الصرف .
وإما لأنها أعلام ، كل منها عَلَم وُضِع لمعنى الإحاطة والشمول .
٩- ألفاظ التوكيد « أكتع ، وأبتع ، وأبصع » لا يُؤْتَى بها غالبًا إلا بعد « أجمع » ، وربما أُكِّد بها غير مسبوقة بـ « أجمع » .
١٠- إذا اجتمعت هذه الألفاظ الثلاثة « أكتع ، أبتع ، أبصع » مع أجمع ، فقد ذكر النحاة لها ترتيبين :
أولهما : يؤتى بـ « أبتع » ، ثم بـ « أكتع » ، ثم بـ « أبصع » ، تقول : جاء القوم أجمعون أبتعون أكتعون أبصعون .
والثاني : يؤتى بعد « أجمع » بـ « أكتع » ، ثم « أبصع » ، ثم « أبتع » ، تقول : جاء القوم أجمعون أكتعون أبصعون أبتعون .
وأهل التحقيق من اللغويين على أن الترتيب الثاني أفصح من الأول .
١١- إذا تكررت ألفاظ التوكيد فهي للمتبوع ، وليست للثاني ، تأكيدًا للتأكيد .
١٢- لا يجوز في ألفاظ التوكيد القطع إلى الرفع ، ولا إلى النصب ، كما يجوز في النعت ؛ لأن هذا يتنافى مع الغرض من التوكيد .
١٣- لا يجوز عطف ألفاظ التوكيد بعضها على بعض .

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

بابُ البدلِ

باب البدلِ

البَدَلُ، وحُكْمُه

قال المؤلفُ رحمه اللَّهُ تعالى: إذا أُبدِلَ اسمٌ من اسمٍ، أو فعلٌ من فعلٍ تَبِعَه في جميعِ إعرابِه.

البدلُ هو التابعُ لغيرِه المقصودُ بالذاتِ؛ يعنى: أنَّ المتكلِّمَ أراد البدلَ دونَ المُبْدَلِ منه، لكن ذكَرَ المُبْدَلَ منه تَوْطِئةً وتمهيدًا للبدلِ.

وإلى هذا يُشيرُ ابنُ مالكٍ في قولِه:

التابعُ المقصودُ بالحكمِ بلا   واسطةٍ هو المُسَمَّى بَدَلًا[1].

فالبدلُ عبارةٌ عن تابعٍ لمتبوعٍ، وهو المقصودُ بالحكمِ[2]، فالبدلُ هو المقصودُ دونَ

(١) الألفية؛ باب البدل، البيت رقم (٥٦٥).

(٢) بلا واسطة بينه وبين متبوعه. وهذا هو تعريف البدل في اصطلاح النحويين.

وأما معناه لغة فهو العِوَض، تقول: استَبْدَلْتُ السلعة الفلانية بغيرها. إذا أَخذتَ غيرها عِوَضًا عنها، وقال تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّنَا أَن يُبْدِلَنَا خَيْرًا مِّنْهَا﴾.

وقوله في التعريف: هو التابع. أى: أن البدل من التوابع، فهو يتبع المُبْدَل منه في حكمه الإعرابي.

وقوله: المقصود بالحكم. أى: أن المعنى الذى دخل على المُبْدَل يدخل على البدل، فهو مقصود بذلك المعنى، كقصد الأصل.

مثال ذلك: قام زيدٌ أخوك.

فكلمة «أخو» بدل من «زيد»؛ لأنه يصح أن تُلْغَى «زيد»، وتقوم مقامه، فتقول: قام أخوك، وكلمة «أخو» مقصودة بما قُصِد به «زيد»، وهو معنى القيام، وكان ذلك بلا واسطة حرف؛ كـ «الواو»، أو «الفاء»، أو غيرهما.

وقال ابن هشام رحمه اللَّه في شرح قطر الندى ص ٣١٥: فقولى: «تابع». جنس يشمل التوابع، وقولى: «مقصود بالحكم» مُخْرِج للنعت والتأكيد وعطف البيان؛ فإنها مُكَمِّلة للمتبوع المقصود بالحكم، لا أنها هى المقصودة بالحكم[*]، وقولى: «بلا واسطة» مُخْرِج لعطف النَّسَق، كـ «جاء=

(*) فهذه الثلاثة: «النعت وعطف البيان والتوكيد» ليست مقصودة بالحكم، ولكنها مُتَمِّمة ومُكَمِّلة=

المُبْدَلِ منه(١) .

ويقولُ المؤلفُ : إذا أُبْدِلَ اسمٌ من اسمٍ ، أو فعلٌ من فعلٍ تَبِعَه في جميعِ إعرابِه .

أفادنا المؤلفُ رحمه اللَّهُ أنَّ البدلَ كما يكونُ في الأسماءِ يكونُ في الأفعالِ ، فالبدلُ - إذن - إما فعلٌ ، وإما اسمٌ ؛ يعني : إما أن يُبْدَلَ اسمٌ من اسمٍ ، وإمَّا أن يُبْدَلَ فعلٌ من فعلٍ(٢) .

ويقولُ المؤلفُ : إنه يَتْبَعُه في جميعِ إعرابِه ، فإن كان مرفوعًا رُفِع ، وإن كان منصوبًا نُصِب ، وإن كان مجرورًا جُرَّ ، وإن كان مجزومًا جُزِم ؛ لأنَّ الفعلَ داخلٌ معنا ، والفعلُ يكونُ فيه الجزمُ(٣) .

* * *

= زيدٌ وعمرٌو » فإنه وإن كان تابعًا مقصودًا بالحكمِ ، لكنه بواسطة حرف العطف . اهـ

(١) ففي المثال السابق المقصود بنسبة القيام إليه هو البدل « أخوك » ، دون لفظ « زيد » فإنه صار في نية الطرح .

(٢) فمثال بدل فعل من فعل أن تقول غالطًا : قام جَلَسَ محمدٌ .

أَرَدْتَ أن تُخْبِر بجلوسه ، فغلِط لسانك ، فنطق بالقيام .

ومثال بدل اسم من اسم : أن تقول : جاء زيدٌ عمرٌو .

تريد أن تخبر بمجيء عمرو ، فغلِط لسانك ، فقال : زيد .

(٣) فالبدل يتبع المُبْدَل منه في الإعراب ، على ما قال الشارح من أنه إن كان المبدل منه مرفوعًا كان البدل مرفوعًا ، نحو : حضر إبراهيم أخوك .

وإن كان المبدل منه منصوبًا كان البدل منصوبًا ، نحو : قابَلْتُ إبراهيم أخاك .

وإن كان المبدل منه مخفوضًا كان البدلُ مخفوضًا ، نحو : أَعْجَبَتْني أخلاقُ محمدٍ خالِك .

وإن كان المُبْدَلُ منه مجزومًا كان البدل مجزومًا ، نحو : مَن يَشْكُرْ رَبَّه يَسْجُدْ له يَفُزْ .

= للمقصود بالحكم ؛ إما بتخصيصه ، أو إيضاحه ، كما في النعت وعطف البيان ، وإما برفع الاحتمال عنه ، كما في التوكيد .

أنواعُ البَدَلِ

قال المؤلفُ رحمه اللَّهُ تعالى : وهو على أربعةِ أقسامٍ[(١)] :

بدلُ الشيءِ من الشيءِ ، وبدلُ البعضِ من الكلِّ ، وبدلُ الاشتمالِ ، وبدلُ الغَلَطِ ، نحوُ قولِك : قام زيدٌ أخوك ، وأكلْتُ الرغيفَ ثُلُثَه ، ونفعني زيدٌ علْمُه ، ورأيْتُ زيدًا الفَرَسَ . أرَدْتَ أن تقولَ الفَرَسَ ، فغلِطْتَ ، فأبْدلْتَ زيدًا منه .

قولُه رحِمه اللَّهُ : بدلُ الشيءِ من الشيءِ[(٢)] . هذا هو القسمُ الأولُ من أقسامِ البدلِ الأربعةِ ، والمرادُ بالشيءِ من الشيءِ ، يعني : بدلَ الكلِّ من الكلِّ ، ويُقابِلُه بدلُ البعضِ من الكلِّ[(٣)]؛ يعني : أن تُبْدِلَ شيئًا من شيءٍ يُساوِيه[(٤)] ، وإذا أبْدَلْتَ شيئًا بشيءٍ يُساوِيه ، فقد أبْدَلْتَ كلاًّ من كُلٍّ ، وسيُمَثِّلُ له المؤلفُ .

---

(١) قال الشيخ الأسمري حفظه اللَّهُ تعالى في كتابه « إيضاح المقدمة الآجرومية » ص ٢٠٨ : حصر البدل في أقسام أربعة دليله الاستقراء التام ، كما ذكره ابن مالك في شرحه على الكافية ، إلا أن بعض النحاة زاد أقسامًا ، والتحقيق أنها ترجع للأربعة ، خصوصًا بدل الغلط . اهـ

(٢) يُسَمَّى البدل المُطابِق .

(٣) قال الشيخ محمد محيي الدين في تعليقه على شرح ابن عقيل ٣/ ٢٤٩ : نصَّ كثير من اللغويين والنحويين على أن اقتران « كل » ، و « بعض » بـ « أل » خطأ . اهـ

وقد قرَّر ابن هشام رحمه اللَّه في مواضع من كتبه ، كما في شرح قطر الندى ص ٣١٥[(*)] أن « أل » لا تدخل على « كل » ، ولا « بعض » ، وعليه عامَّة اللغويين ، لكن تسامح بعضهم في الاستعمال ، مُجاراةً للعامَّة ، كالزَّجَّاجِي وغيره .

(٤) فضابطه أن يكون البدل عين المبدل منه ، وعليه فيصح أن يقوم البدل مقام المبدل منه ؛ لأنه كذاته .

ومثاله : قولك : جاء محمد أبو عبد اللَّه .

فكلمة « أبو » بدل من « محمد » ، فيصح أن يقال : جاء أبو عبد اللَّه ؛ لأنها بدل كل من كل ، فكلاهما يدل على تمام الشيء كله وحقيقته ؛ إذ كلمة « محمد » في المثال السابق تدل على مُسَمًّى معين ، وكذلك كلمة « أبو عبد اللَّه » لذا سُمِّي هذا القسم ببدل كل من كل ، أو الشيء من الشيء .

(*) قال ابن هشام رحمه اللَّه في القطر ٣١٥ : وإنما لم أَقُلْ بدل الكل من الكلِّ ؛ حَذَرًا مِن مذهب مَن لا يُجيزُ إدخالَ « أل » على « كل » ، وقد استعمله الزَّجَّاجِي في جُمَله ، واعْتُذِر عنه بأنه تَسامَحَ فيه موافقة للناس . اهـ

وقولُه رحمه اللَّهُ : بدلُ البعضِ من الكلِّ . هذا هو القسمُ الثانى من أقسامِ البدلِ ، ومعناه : أن يكونَ الثانى بعضًا من الأولِ ؛ أى : أن يكونَ البدلُ بعضًا من المُبْدَلِ منه[(١)] .

وقولُه رحمه اللَّهُ : بدلُ الاشتمالِ . هذا هو القسمُ الثالثُ من أقسامِ البدلِ ، وهو أن يكونَ البدلُ له صلةٌ بالمُبْدَلِ منه[(٢)] .

وقولُه رحمه اللَّهُ : بدلُ الغَلَطِ . هذا هو القسمُ الرابعُ من أقسامِ البدلِ ، وهو أن يَغْلَطَ المتكلِّمُ ، فيقولَ شيئًا ، ثم يَتَذَكَّرَ ، ويأْتِيَ بالمقصودِ[(٣)] .

فهذه أربعةُ أقسامٍ للبدلِ : بدلُ الكلِّ من الكلِّ ، وبدلُ البعضِ من الكلِّ ، وبدلُ الاشتمالِ ، وبدلُ الغَلَطِ .

ومثالُ هذه الأقسامِ الأربعةِ :

---

(١) سواء كان البدل أقل من المبدل منه ، أو مساويًا له ، أو أكثر منه ، فهذه ثلاثة أنواع :
النوع الأول : أن يكون البدل أقل من المُبْدَل منه كَمِّيَّةً ، ومثاله : حفظْتُ القرآنَ ثُلُثَه .
النوع الثاني : أن يكون البدل مُساويًا للمُبْدَلِ منه فى الكَمِّيَّة ، ومثاله : حفظْتُ القرآن نصفَه .
والنوع الثالث : أن يكون البدل أكثر من المبدل منه كَمية ، ومثاله : حفظْتُ القرآن ثُلُثَيه .
ويجب فى هذا القسم أن يضاف إلى ضمير عائد إلى المبدل منه ، كما رأيت .

(٢) أى : أن يكون بين المبدل والمُبدَل منه عَلاقة بغير الكُلِّيَّة والجُزْئِيَّة .
ويجب فيه إضافة البدل إلى ضمير عائد إلى المبدل منه أيضًا ، نحو : قوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ ، فهذا بدل اشتمال ؛ لأن فيه ضميرًا يعود على الشهر .
يعجبنى الرجل مواقفُه وأخلاقُه .

(٣) فضابطه أن يكون المُبْدَلُ منه قد غُلِط فيه ، فأُتِي بالبدل تصحيحًا ، وهذا القسم على ثلاثة أضْرب .
١- بدل البَدَاء ، وضابطه ، أن تقصد شيئًا ، فتقوله ، ثم يظهر لك أن غيره أفضل منه ، فتعدل إليه ، وذلك كما لو قلت هذه الجارية بَدْرٌ . ثم قلتَ بعد ذلك : شمس .
٢- بدل النسيان : وضابطه أن تبنى كلامك فى الأول على ظن ، ثم تعلم خطأه ، فتعْدِل عنه ، كما لو رأيت شَبَحًا من بعيد ، فظننته إنسانًا ، فقلت : رأيت إنسانًا ، ثم قَرُبَ منك ، فوجَدْتُه فرَسًا ، فقلتَ : فرسًا .
٣- بدل الغلط ، وضابطه : أن تريد كلامًا ، فيسبق لسانك إلى غيره ، وبعد النطق تعْدِل إلى ما أرَدْتَ أوَّلًا ، نحو : رأيتُ محمدًا الفرسَ .

أولًا : مثالُ بدلِ الكلِّ من الكلِّ :

المثالُ الأولُ : قام زيدٌ أخوك . أخوك ، وزيدٌ مُتساوِيان ؛ لأنَّ « أخوك » هو زيدٌ ، وزيدٌ هو أخوك ، فهذا نُسَمِّيه بدلَ كلٍّ من كلٍّ ، أو شيءٍ من شيءٍ يُساوِيه[1] .

ولو قال قائلٌ : لماذا يقولُ : جاء زيدٌ أخوك ، والمقصودُ هو بيانُ أنه أخوه ؟ لماذا لم يَقُلْ : جاء أخوك . ويكفي ؟

الجوابُ : نقولُ : لأنَّ فيه فائدةً ، وهي تعيينُ هذا الأخِ ، أنه زيدٌ .

المثالُ الثاني : اشْتَرَيْتُ سِكِّينًا مُدْيَةً . نقولُ : هذا بدلُ كلٍّ من كلٍّ ؛ لأنَّ السكينَ هي المديةُ ، لكني أرَدْتُ أن أُبَيِّنَ أنَّ ما اشْتَرَيْتُ يُسَمَّى سِكِّينًا ، ويُسَمَّى مُدْيةً .

على كلِّ حالٍ إذا كان البدلُ هو نفسَ المُبْدَلِ منه ، لا يَزِيدُ ، ولا يَنْقُصُ ، فإننا نُسَمِّيه بدلَ كلٍّ من كلٍّ ، وفائدةُ بدلِ كلٍّ من كلٍّ هي : التعيينُ أحيانًا ، أو بيانُ أنَّ هذا له اسمان ، مثلُ : اشْتَرَيْتُ مُدْيةً سِكِّينًا ، أو سِكِّينًا مديةً[2] .

وقولُنا : بدلُ كلٍّ من كلٍّ . أفضلُ من قولِنا : بدلُ شيءٍ من شيءٍ ؛ لأنَّ قولَنا : بدلُ شيءٍ من شيءٍ يَدْخُلُه بدلُ البعضِ من الكلِّ .

لكن إذا قلْنا : بدلُ شيءٍ من شيءٍ فلا بدَّ أن نقولَ : بدلُ شيءٍ من شيءٍ يُساوِيه ،

---

(١) وهذا المثال ذكره المؤلف رحمه الله ، وإعرابه :

قام : فعل ماض .

زيدٌ : فاعل مرفوع .

أخوك : بدلٌ من « زيد » ، بدل كل من كل ، وهو تابع له في حكمه الإعرابي ، ولذا كان مرفوعًا ، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة ؛ لأنه من الأسماء الخمسة ، وأخو مضاف ، والكاف مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر .

(٢) ومن أمثلة بدل كل من كل في القرآن :

- قوله تعالى : ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ﴾ .

- قوله تعالى : ﴿أَتَدْعُونَ بَعْلًا وَتَذَرُونَ أَحْسَنَ ٱلْخَٰلِقِينَ ۝ ٱللَّهَ رَبَّكُمْ﴾ .

ويُغْنِي عن هذا أن نقولَ : بدلُ كلٍّ من كلٍّ ، كما عبَّر به غيرُ المؤلفِ[(١)] .

ثانيًا : مثالُ بدلِ بعضٍ من كلٍّ :

المثالُ الأولُ : قال المؤلفُ رحمه اللهُ : أَكَلْتُ الرغيفَ ثُلُثَه . فالذى أُكِل حقيقةً هو ثُلُثُ الرغيفِ ؛ يعنى : انْتَبِهْ أنا ما أَكَلْتُ كلَّ الرغيفِ ، إنما أَكَلْتُ ثُلُثَه[(٢)] .

المثالُ الثاني : جاء القومُ نصفُهم . هذا بعضٌ من كلٍّ ، والمقصودُ هو النصفُ ، لا القومُ ، لكنِّى ذكَرتُ القومَ ، ثم أبْدَلْتُ .

إذن : بدلُ البعضِ من الكلِّ ضابِطُه أن يكونَ الثانى بعضًا من الأولِ .

وهل يَصِحُّ أن تقولَ : رأيتُ زيدًا بعضَه ؟

الجوابُ : يصِحُّ ؛ لأنَّ الرؤيةَ قد تكونُ للكلِّ ، وقد تكونُ للبعضِ ، ولكن لا يَصِحُّ أن تقولَ : شَرِب زيدٌ نِصْفُه ؛ لأنه لا يَتَبَعَّضُ ، إذا شرِب فهو واحدٌ ، لا يمكنُ أن يَتَبَعَّضَ .

إذن : اسْتَفَدْنا من هذه الأمثلةِ أنَّ بدلَ البعضِ من الكلِّ لا بدَّ أن يكونَ المُبْدَلُ منه مما يَقْبَلُ التَّجَزُّؤَ والتَّبَعُّضَ ، وإلا فلا[(٣)] .

وقد ذكَر بعضُ العلماءِ عكسَ ذلك ؛ أى : بدلَ الكلِّ من البعضِ ، واسْتدلُّوا لذلك بقولِ الشاعرِ :

---

(١) كابن هشام فى أوضح المسالك ٣/ ٣٥٧، وفى شرح القطر ص ٣١٥، وابن عقيل فى شرح الألفية ٣/ ٢٤٩ .

(٢) وإعراب هذا المثال هكذا :

أكلْتُ : فعل وفاعل .

الرغيفَ : مفعول به منصوب .

ثُلُثَه : بدل من الرغيف ، بدل بعض من كل ، وبدل المنصوب منصوب ، وثُلُث مضاف ، والهاء مضاف إليه مبنى على الضم فى محل جر .

(٣) يعنى : فلا يجوز هذا النوع من البدل منه .

رَحِمَ اللَّهُ أَعْظُمًا دَفَنُوها بِسِجِسْتانَ طَلْحةَ الطَّلَحاتِ[1]

فـ « طلحة » هذه كلٌّ ، و « أَعْظُمًا » بعضٌ . قالوا : فهذا بدلُ كلٍّ من بعضٍ[2] ، لكنه قليلٌ[3] .

فيكونُ إذن هناك بدلُ بعضٍ من كلٍّ ، وهذا كثيرٌ ، وهناك بدلُ كلٍّ من بعضٍ ، وهو قليلٌ .

ثالثًا : مثالُ بدلِ الاشتمالِ .

المثالُ الأولُ : نَفَعَنى زيدٌ عِلْمُه . فـ « علم » له عَلاقةٌ بـ « زيد » ؛ لأنه وصفٌ له ، والذى نَفَعَنى هو عِلمُ زيدٍ[4] .

---

(١) البيت لعُبَيد اللّه بن قَيْسِ الرُّقَيَّات(*) ، يمدح طلحة بن عبيد اللّه بن خلف الخُزاعى ، المشهور بطَلْحة الطَّلَحات ، نَسبه له ياقوت الحموى فى « معجم البلدان » ٣/ ١٩١ ، وابن خَلِّكان فى « وَفَيات الأعيان » ٣/ ٨٨ ، وابن منظور فى « لسان العرب » ٢/ ٥٣٣ ، ٥/ ٢١٣ .

وقد استشهد بهذا البيت ابن الأنبارى فى الإنصاف ١/ ٤١ ، ولم يَنْسُبه لقائل معيَّن .

(٢) لأن الأعظم جمع عظم ، وهو بعض « طلحة » .

(٣) قال الشيخ محمد محيى الدين رحمه اللّه فى حاشيته على أوضح المسالك ٣/ ٣٥٦ : قال السيوطى : وقد وجدت له شاهدًا فى التنزيل ، وهو قوله تعالى : ﴿ فَأُوْلَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْئًا ۝ جَنَّاتِ عَدْنٍ ﴾ . وذلك أن جنات عدن بدل من « الجنة » ، ولا شك أنه بدل كل من بعض ؛ لأن الجمع كل ، والمفرد جزء ؛ إذ هو واحد منه .

وفائدته : تقرير أنها جنات كثيرة ، لا جنة واحدة ، ويؤيده ما روى البخارى ، عن أنس أن حارثة أُصيب يوم بدر ، فقالت أمه : إن يكن فى الجنة صبرت . فقال النبى ﷺ : « جنة واحدة ؟! إنها جنات كثيرة » .

(٤) وإعراب هذا المثال هكذا :

نفعنى : نفع : فعل ماض مبنى على الفتح ، والنون نون الوقاية ، والياء ضمير التكلُّم مبنى على السكون ، فى محل نصب ، مفعول به مُقَدَّم .

زيدٌ : فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة على آخره .

عِلْمُه : « علم » بدل اشتمال من « زيد » آخِذٌ حكمَه ، وهو الرفع بالضمة الظاهرة على آخره ، و « عِلْم » مضاف ، والهاء مضاف إليه .

(*) سُمِّى بذلك لعدة زوجات ، أو جَدَّات ، أو جِنِّيَّات له ، أسماؤهن رقية . القاموس المحيط (ر ق ى) .

المثالُ الثانى : نَفَعَنى زيدٌ مالُه . « مالُه » أيضًا بدلُ اشتمالٍ .

المثالُ الثالثُ : نَفَعَنى زيدٌ ولدُه . « ولدُ » كذلك بدلُ اشتمالٍ . المهمُّ أن يكونَ الثانى الذى هو البدلُ له صلةٌ بالمُبْدَلِ منه .

المثالُ الرابعُ : أحْرَقْتُ زيدًا كتابَه . « كتابَه » بدلُ اشتمالٍ .

المثالُ الخامسُ : رأيتُ زيدًا فرسَه . « فرسَه » بدلُ اشتمالٍ ، للعَلاقةِ بينَ « زيد » و « فرسه » .

ولكن لو قلتَ : رأيتُ زيدًا الفرسَ . فهذا بدلُ غَلَطٍ ؛ وذلك لأنك إذا قلتَ : رأيْتُ زيدًا . قال الناسُ : كيف رأى زيدًا ، وزيدٌ ميتٌ له عشرُ سِنينَ ؟!

قال : الفرسَ .

إذن : هذا يُسَمَّى بدلَ غَلَطٍ ، يقولُ المؤلفُ فى بيانِه : أرَدْتُ أن تقولَ الفرسَ ، فغَلِطْتَ ، فأبْدَلْتَ زيدًا منه ، كان بالأولِ تُرِيدُ أن تقولَ : رأيْتُ الفرسَ ، لكن سبَقَ لسانُك ، فقلتَ : رأيتُ زيدًا ، ثم ذَكَرْتَ فقلتَ : الفرسَ . ولهذا سُمِّى بدلَ غَلَطٍ .

لكنَّ ابنَ مالكٍ رحمه اللَّهُ يقولُ : هذا النوعُ من البدلِ إن كان عن قَصْدٍ فهو إضرابٌ ، وإن كان عن غيرِ قصدٍ فهو غلطٌ[1] .

وما معنى الإضرابِ ؟

الجوابُ : الإضرابُ معناه : أنك أضْرَبْتَ عن الأولِ إلى الثانى ؛ يعنى : ما غَلِطْتَ ، بل أنت قاصدٌ ، قلتَ بالأولِ : رأيتُ زيدًا . ثم أرَدْتَ أن تُخْفِيَ رؤيتَك زيدًا ، فقلتَ : الفرسَ[2] .

---

(١) قال ابن مالك رحمه اللَّه فى الألفية : باب البدل ، مُبيِّنًا ذلك :

مُطابِقًا أَوْ بَعْضًا أو ما يَشْتَمِلْ عليه يُلْفَى أو كمعطوفٍ ببَلْ
وذا للإضرابِ اعْزُ إنْ قَصْدًا صَحِبْ ودُونَ قَصْـدٍ غَلَطٌ به سُلِبْ

(٢) فالنوع الرابع من البدل ، وهو البدل المُبايِن(*) ، تقسيمه مَبْنِيٌّ على قصد المتكلِّم المُبْدَلَ منه ؛ لأن البدل =

(*) أو بدل الغلط ، كما ذكر المؤلف رحمه الله ، والأولى أن يقال عنه : البدل المباين ؛ لأن هذا الاسم أشمل .

ولاحِظوا أن الحكمَ في البدلِ للثاني ، فالحكمُ في « قام زيدٌ أخوك » للثاني ، وفي « أكَلْتُ الرغيفَ ثُلُثَه » للثاني ، وفي « نَفَعَني زيدٌ عِلْمُه » للثاني ، وفي « رأيتُ زيدًا الفرسَ » للثاني ؛ لأنَّ زيدًا لم يُرَ الآنَ .

لكن إن كان صدَرَ منك عن غَلَطٍ أو نسيانٍ – أي : بغيرِ قَصْدٍ – فهذا بدلُ غَلَطٍ أو نسيانٍ ، وإن كان بقصدٍ فإنه يُسَمَّى بدلَ إضرابٍ .

والخُلاصةُ الآنَ :

١ – البدلُ هو آخِرُ التوابعِ ، وهو تابعٌ للمُبْدَلِ منه ، مقصودٌ بالحكمِ ، بلا واسطةٍ .

البدل = = لابد أن يكون مقصودًا ، أمّا المُبْدَلُ منه فإما أن يكونَ مقصودًا ، ويتبيّنَ المتكلِّمُ بعد النطق به فسادَ قصده ، فيكون البدل حينئذٍ بدل نسيان ؛ أي : بدل شيء ذُكِر نسيانًا .

وإمّا أن يَقْصِدَه المتكلِّم قصدًا واضحًا مع البدل فهو بدل الإضراب ، ويُسمّى بدل البَدَاء .

وإمّا أنه لم يقصده مطلقًا ، وإنما سبق إليه اللسان ، فهو حينئذ بدل الغلط ؛ أي : بدلٌ سببه الغلط ؛ لأنه بدل عن اللفظ الذي هو غلط ، لا أنه نفسه غلط .

وإذن : أقسام البدل المباين ثلاثة هي :

١ – بدل النسيان .

٢ – بدل الإضراب أو بدل البَدَاء .

٣ – بدل الغلط .

وهذا الضرب من البدل لا يكون في القرآن ، ولا في الشعر ، أما القرآن فهو مُنَزَّهٌ عن الغلط والنسيان ، وأما الشعر فإنه مقول على رَوِيَّة وأَناة .

والظاهر من حال الشاعر أنه يعاود النظر فيما يقول قبل أن يَعْرِضه على الناس ، فإذا وجد غَلَطًا أصلحه . وكذلك لا يكون هذا النوع من البدل في كل كلام مكتوب على رَوِيَّة وأَناة ، وإنما يكون مثله في بَدْأَة الكلام ، وما يجيء على سبيل سبق اللسان إلى ما لا يريد ، فيُلْغِيه حتى كأنه لم يذكره .

ومثال ذلك إذا قلت : اقرأْ فلسفةً تاريخًا .

فهذا المثال يصلح أن يكون بدل النسيان ، وذلك إذا كان المقصود من أول الأمر هو أن أقول : تاريخًا . ولكن حدث سهو ونسيان ، فتذكرت بعد النطق بكلمة « فلسفة » فأبدلت منها تاريخًا .

ويصلح أن يكون بدل إضراب أو بَدَاء ، وذلك إذا أَرَدْتُ أولًا أن آمرك بقراءة الفلسفة ، ثم أضْرَبْتُ عنه إلى الأمر بقراءة التاريخ ، فأصبح الأول في حكم المتروك ، وقد عبَّر عنه ابن مالك بأنه مثل المعطوف بـ « بل » .

كما يصلح أن يكون بدل غلط ، وذلك إذا كان المقصود أولًا هو الأمر بقراءة التاريخ ، ثم سبق اللسان إلى ما لم أُرِدْ ، وذَكَرْتُ الفلسفة .

٢- البدلُ يَتْبَعُ المُبْدَلَ منه في الإعرابِ، سواءٌ كان فعلًا، أو اسمًا.

فالأفعالُ يُبْدَلُ بعضُها من بعضٍ، كما قال تعالى: ﴿ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا * يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ ﴾.

فـ «يُضَاعَفْ» هذه بدلٌ من «يَلْقَ»[1]، و «يَلْقَ» مجزومةٌ بحذفِ الألفِ، و «يُضاعَفْ» مجزومةٌ بالسكونِ.

ولو قلتَ: جاء زيدٌ، قَدِم زيدٌ. فهذا بدلُ كلٍّ من كلٍّ؛ لأنَّ جاء «وقَدِم» معناهما واحدٌ، كلُّها فيها قُدومٌ.

ومثالُ ذلك أيضًا: قولُك: مَن تأَخَّر عن الدرسِ يُعاقَبْ يُتْلَفْ كتابُه.

فالفعلُ: «يُتْلَفْ» بدلٌ من «يُعاقَبْ» بدلُ فعلٍ من فعلٍ.

ومثالُه أيضًا: قولُك: مَن حافَظَ على الدرسِ أكْرَمْتُه أعطيْتُه كتابًا. فـ «أعطيتُه كتابًا» بدَلٌ من «أكْرَمْتُه». وعلى هذا فقِسْ.

٣- البدلُ أنواعُه أربعةٌ: بدلُ كلٍّ من كلٍّ، وبدلُ بعضٍ من كلٍّ، وبدلُ اشتمالٍ، وبدلُ غلطٍ.

* * *

(١) ولذلك كانت مجزومة مثلها.

بعضُ الفوائدِ التي تَتَعَلَّقُ بدرسِ التوابعِ

بعضُ الفوائدِ التى تتعلّقُ بدرسِ التوابعِ

الفائدةُ الأولى : قولُنا : محمدُ بنُ عبدِ اللهِ . « بن » يجوزُ أن تكونَ بدلًا ، وأن تكونَ عطفَ بيانٍ ؛ لأنَّ محمدًا فيه إبهامٌ ؛ محمدٌ ابنُ مَن ؟ فإذا جاءت « بنُ عبدِ اللهِ » أزالَتْ هذا الإبهامَ ، فصارت بهذا عطفَ بيانٍ .

ويَصِحُّ أن تكونَ بدلًا ؛ لأنك تُرِيدُ أن تُبيِّنَ نِسْبتَه إلى أبيه فقط .

الفائدةُ الثانيةُ : كلُّ عطفِ بيانٍ يَصِحُّ أن يكونَ بدلًا ، إلا فى مسائلَ مُعيَّنةٍ اسْتَثْنَوْها[1] .

الفائدةُ الثالثةُ : التوابعُ أربعةٌ ، هى : النعتُ ، والعطفُ ، والتوكيدُ ، والبدلُ ، ولا تُوجَدُ توابعُ أصليةٌ غيرُ هذه ، إلا أنه يُوجَدُ تابعٌ بالمجاورةِ نطَقَ به بعضُ العربِ ، فقالوا : هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ .

والصوابُ أن يقالَ : هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٌ ؛ لأنَّ الخرابَ ليس فى الضبِّ ، الخرابُ فى الجُحْرِ ، لكن قالوا : إنه تابعٌ للضبِّ فى المجاورةِ ، وهذه لغةٌ شاذَّةٌ قليلةٌ[2] .

---

(١) انظر أوضح المسالك ٣/٣١١ .

(٢) وانظر ما تقدم .

وبهذا ينتهى درس البدل ، وذاكم هو مُلَخَّص ما ذُكِر فيه .

١ - البدل فى اللغة هو العِوَض ، وفى اصطلاح النحويين هو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة بينه وبين متبوعه .

٢ - البدل يتبع المُبْدَلَ منه فى إعرابه ، سواء كان اسمًا ، أم فعلًا .

٣ - البدل على أربعة أقسام : بدل كل من كل ، وبدل بعض من كل ، وبدل الاشتمال ، وبدل الغلط ، والدليل على حصر البدل فى هذه الأقسام الأربعة هو الاستقراء التام .

٤ - القسم الأول ، وهو : بدل كل من كل ، معناه أن تبدل شيئًا من شيء يساويه ، فضابطه أن يكون البدل عين المبدل منه .

٥ - والقسم الثانى : وهو بدل بعض من كل ، معناه أن يكون البدل بعضًا من المبدل منه ، سواء كان البدل أقل من المبدل منه ، أو مُساوِيًا له ، أو أكثر منه ، ويجب فى هذا القسم من البدل أن يضاف إلى ضمير عائد إلى المبدل منه ، كما أنه لا بد أن يكون المبدل منه مما يقبل التجزؤ والتبعيض . =

* * *

= ٦ – والقسم الثالث : بدل الاشتمال ، وهو أن يكون بين البدل والمُبْدَل منه عَلاقة بغير الكُلّية والجزئية ، ويجب فيه إضافة البدل إلى ضمير عائد إلى المبدل منه أيضًا .

٧– القسم الرابع : البدل المُبَايِن ، أو بدل الغلط ، وضابطه أن يكون المبدل منه قد غُلِط فيه ، فأُتِي بالبدل تصحيحًا ، وهذا القسم على ثلاثة أضرب :

١ – بدل البَدَاء ، وضابطه : أن تقصد شيئًا ، فتقوله : ثم يظهر لك أن غيره أفضل منه ، فتعدل إليه .

٢ – بدل النسيان : وضابطه : أن تبنى كلامك فى الأول على ظن ، ثم تعلم خطأه ، فتعدل عنه .

٣ – بدل الغلط ، وضابطه : أن تريد كلامًا ، فيسبق لسانك إلى غيره ، وبعد النطق تعدل إلى ما أردت أولًا .

٨– ذكر بعض النحاة قِسْمًا خامسًا للبدل ، وهو بدل كل من بعض ، واستدلوا لذلك بقول الشاعر :

رَحِمَ اللّهُ أَعْظُمًا دَفَنُوها ... بِسِجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلَحاتِ

وبذلك ينتهى درس البدل ، والحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات .

بابُ منصوباتِ الأسماءِ

بابُ منصوباتِ الأسماءِ

عَدَدُ المنصوباتِ وأمثلتُها

قال المؤلفُ رحِمه اللهُ تعالى : بابُ منصوباتِ الأسماءِ ؛ المنصوباتُ خمسةَ عشَرَ ، وهي : المفعولُ به ، والمصدرُ ، وظرفُ الزمانِ ، وظرفُ المكانِ ، والحالُ ، والتمييزُ ، والمستثنى ، واسمُ لا ، والمنادى ، والمفعولُ من أجلِه ، والمفعولُ معَه ، وخبرُ « كان » وأخواتِها ، واسمُ « إنَّ » وأخواتِها ، والتابعُ للمنصوبِ ، وهو أربعةُ أشياءَ : النعتُ ، والعطفُ ، والتوكيدُ ، والبدلُ .

قال المؤلفُ رحِمه اللهُ تعالى : بابُ منصوباتِ الأسماءِ[1] . **هذا من بابِ إضافةِ الصفةِ إلى موصوفِها ؛ أي : بابُ الأسماءِ المنصوبةِ .**

وصَنِيعُ المؤلفِ رحِمه اللهُ من أحسنِ ما رأيتُ ؛ لأنه ذكَرَ أولًا المرفوعاتِ ، ثم ذكَرَ المنصوباتِ ، ثم سيذكُرُ المخفوضاتِ حتى يكونَ الإنسانُ على بصيرةٍ .

والمرفوعاتُ تقدَّم أنها لا يُمْكِنُ أن تتجاوزَ سبعةَ أشياءَ ، وقد تقدَّم قولُ المؤلفِ رحِمه اللهُ : المرفوعاتُ سبعةٌ . ثم عَدَّها[2] .

والمنصوباتُ ذكَرَ المؤلفُ رحِمه اللهُ هنا أنها لا يُمْكِنُ أن تَتَجاوَزَ خمسةَ عشَرَ .

وهذا حَصْرٌ يفيدُ طالبَ العلمِ ، إذا عَلِم أنه لا يُمْكِنُ أن يُوجَدَ مرفوعٌ سوى هذه السبعةِ[3] استراح ، وإذا عَلِم أنه لا يُوجَدُ منصوبٌ سوى هذه الخمسةَ عشَرَ أيضًا اسْتَراح ،

---

(١) المنصوبات جمع منصوب ، من النَّصْب ، وقد تقدم أن النصب لغة هو الاستواء والاستقامة ، واصطلاحًا : تغيُّر مخصوص ، علامته الفتحة ، وما ناب عنها .

وقد ذكر المؤلف رحمه الله باب منصوبات الأسماء بعد باب المرفوعات ؛ لتقدُّم رتبة الرفع على النصب . وانظر ما تقدم .

(٢) تقدم .

(٣) تقدم ذكر هذه المرفوعات السبعة .

فلا يُوجَدُ في اللغةِ العربيةِ شيءٌ منصوبٌ خارجٌ عن هذه الخمسةَ عشرَ(١) .

ثم عدَّها المؤلفُ رحمه اللهُ تعالى ، فقال : وهي : المفعولُ به ، والمصدرُ ، وظرفُ الزمانِ ، وظرفُ المكانِ ، والحالُ ، والتمييزُ ، والمُستثنى ، واسمُ لا ، والمنادى ، والمفعولُ من أجله ، والمفعولُ معه ، وخبرُ « كان » وأخواتِها ، واسمُ « إنَّ » وأخواتِها ، والتابعُ للمنصوبِ .

قولُه رحمه اللهُ : التابعُ للمنصوبِ . هل نَعُدُّه واحدًا أم أربعةً(٢) ؟

الجوابُ : نَعُدُّه واحدًا ؛ لأنَّا لو عدَدْناه أربعةً صارتِ المنصوباتُ ثمانيةَ عشرَ ، ولذلك نَعُدُّه واحدًا(٣) .

وإذا عدَدْناه واحدًا صارتِ المنصوباتُ أربعةَ عشرَ(٤) ، وعليه يكونُ المؤلفُ قد نَسِي واحدًا - واللهُ أعلمُ - وهو مفعولا « ظَنَّ » وأخواتِها ، فهما من المنصوباتِ(٥) .

---

(١) والدليل على ذلك الاستقراء التام ، كما ذكر السيوطي رحمه الله في « الهمع » ، وكذا غيره .

(٢) لأن التوابع قد تقدم أنها أربعة أشياء : العطف ، والنعت ، والتوكيد ، والبدل .

(٣) وسَيْرًا على ما مشى عليه المؤلف رحمه الله من قبلُ ، في باب مرفوعات الأسماء ، فقد عَدَّ رحمه الله التوابع الأربعة واحدًا .

(٤) وقد سبق عَدُّ المؤلف لها رحمه الله تعالى ، فلا داعي لإعادته هنا .

(٥) وهناك احتمال آخر ، وهو أن المؤلف رحمه الله لم يَنْسَهُ ، ولم يَنْسَ ، بل ذكر خمسة عشرَ منصوبًا ، وهي :

١- المفعول به . ٢- المصدر .
٣- المفعول فيه ، ويشمل ظرف الزمان والمكان .
٤- الحال . ٥- التمييز .
٦- المستثنى . ٧- اسم « لا » .
٨- المنادى . ٩- المفعول لأجله .
١٠- المفعول معه .
١١- النواسخ ، وتشمل خبر « كان » وأخواتها ، واسم « إنَّ » وأخواتها .
١٢- نعت المنصوب . ١٣- المعطوف على منصوب .
١٤- توكيد المنصوب . ١٥- بدل المنصوب .

وهذا هو ما مشى عليه الشيخ محمد محيي الدين في التحفة السنية ، وذكره الشيخ صالح الأسمري =

إذن : عرفْنا الآن أنَّ المنصوباتِ خمسةَ عشرَ نوعًا ، لا يُمْكِنُ أن تَزِيدَ ، ولا يُمْكِنُ أن تَنْقُصَ (١) .

= كأحد وجهين يمكن أن يُحمَل عليهما كلام المؤلف رحمه الله .

وانظر التحفة السنية ص ٩٨، ٩٩، وإيضاح المقدمة الآجرومية ص ٢١٨، ٢١٩ .

(١) ثم اعلم - رحمك الله - أن هذه المنصوبات الخمسة عشر ترجع إلى خمسة أجناس :

الأول : المفعولات : وفيه :

١- المفعول به ، وذلك نحو : « نوحًا » من قوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا ﴾ .

٢- المفعول المطلق ، المُسَمَّى بالمصدر ، نحو : « تَرْتِيلًا » من قوله تعالى : ﴿ وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا ﴾ .

٣- المفعول فيه ، المُشْتَمِل على ظرف الزمان وظرف المكان ، فالأول نحو : أمام الأستاذ . من قولك : جلَسْتُ أمامَ الأستاذ . والثاني نحو : « يومَ الخميس » من قولك : حضر أبي يوم الخميس .

٤- المفعول له ، المُسَمَّى المفعول من أجله ، نحو : « تأديبًا » من قولك : عنَّف الأستاذ التلميذ تأديبًا .

٥- المفعول معه ، نحو : « المِصْباح » من قولك : ذاكَرْت والمِصْباح .

الثاني : النواسخ : وتشمل خبر « كان » مع أخواتها ، واسم « إن » مع أخواتها ، وينضاف إليهما مفعولا « ظن » وأخواتها .

فالأول نحو : « غفورًا » من قوله تعالى : ﴿ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾ .

والثاني نحو : « كثيرًا » من قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ عَنْ آيَاتِنَا لَغَافِلُونَ ﴾ .

والثالث نحو : « الساعة » ، و« قائمة » من قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَظُنُّ السَّاعَةَ قَائِمَةً ﴾ .

الثالث : التوابع ، وهي : النعت ، والعطف ، والتوكيد ، والبدل . فمثال النعت : « حامية » من قوله تعالى : ﴿ تَصْلَى نَارًا حَامِيَةً ﴾ .

ومثال العطف : « غسَّاقًا » من قوله تعالى : ﴿ إِلَّا حَمِيمًا وَغَسَّاقًا ﴾ .

ومثال التوكيد : « كُلَّه » من قولك : حفظت القرآن كلَّه .

ومثال البدل : « نصفه » من قوله تعالى : ﴿ قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا * نِصْفَهُ ﴾ .

الرابع : ما عمل النَّصب في بعض حالاته ، وبشروط : وهو المستثنى ، والمنادى .

فالمستثنى نحو : « إبليس » من قوله تعالى : ﴿ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ ﴾ .

والمنادى نحو : « رسولَ اللهِ » من قولك : يا رسولَ اللهِ .

الخامس : ما عمل النَّصب في جميع حالاته : وهو بقية النواصب من الحال ، والتمييز ، واسم « لا » النافية .

فمثال الحال : « ضاحكًا » من قوله تعالى : ﴿ فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا ﴾ .

ومثال التمييز : « عرَقًا » من قولك : تَصَبَّبَ زيدٌ عرَقًا .

ومثال « لا » النافية نحو : « طالبَ عِلْمٍ » من قولك : لا طالبَ علمٍ مذمومٌ .

وإذا قال قائلٌ: ما هو الدليلُ على هذا الحصرِ؟

فالجوابُ ما ذكرْناه سابقًا، هو التتبُّعُ والاستقراءُ؛ لأنَّ علماءَ اللغةِ - رحمهم اللهُ، وجزاهم اللهُ خيرًا - تتبَّعوا اللغةَ، حتى كان الواحدُ منهم يُسافِرُ البَرارِيَّ، يتلقَّى الإعرابَ، وينشأُ لهم حتى كوَّنوا اللغةَ العربيةَ، وحفِظُوها، والحمدُ للهِ.

والمؤلفُ لمَّا ذكَرها على سبيلِ الإجمالِ ذكَرها على سبيلِ التفصيلِ؛ لأنَّ هذه الطريقةَ من طرقِ التأليفِ، وهي أيضًا من طرقِ القرآنِ؛ قال تعالى: ﴿ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ﴾. هذا مُجْمَلٌ، ثم فصَّل سبحانَه، فقال: ﴿مِنَ الضَّأْنِ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْمَعْزِ اثْنَيْنِ﴾، ﴿وَمِنَ الْإِبِلِ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْبَقَرِ اثْنَيْنِ﴾. وهكذا يأتي في القرآنِ الشيءُ مُجْمَلًا، ثم يأتي مُفَصَّلًا.

وكذلك في السُّنةِ، قال ﷺ: «ثلاثةٌ لا يُكلِّمُهم اللهُ يومَ القيامةِ، ولا يُزكِّيهم، ولهم عذابٌ أليمٌ»[1]. ثم يُفصِّلُ[2]، فالإجمالُ أولًا، ثم التفصيلُ ثانيًا.

وهذا من طرقِ التأليفِ المفيدةِ للمخاطَبِ؛ لأنَّ الإنسانَ إذا أتاه الشيءُ مُجْمَلًا وحفِظه صار يَتشوَّفُ[3] ويتطلَّعُ إلى التفصيلِ، فيرِدُ التفصيلُ على نفسٍ قابلةٍ مُتشوِّفةٍ، فيكونُ هذا أبلغَ في مُكْثِه.

* * *

---

(١) البخاري (٢٣٥٨، ٢٣٦٩، ٢٦٧٢، ٧٢١٢، ٧٤٤٦)، ومسلم ١/١٠٢، ١٠٣ (١٠٦، ١٠٨).

(٢) والتفصيل في هذا الحديث قد ورد فيه روايات كثيرة، ومنها رواية مسلم: «المُسْبِل، والمنَّان، والمُنَفِّق سلعته بالحلف الكاذب».

(٣) يقال: تَشَوَّفَ إلى الشيء؛ يعني: تَطَلَّعَ. مختار الصحاح (ش و ف).

بابُ المفعولِ به

بابُ المفعولِ به

المفعولُ به(١)

قال المؤلفُ رحمه اللهُ تعالى: بابُ المفعولِ به، وهو الاسمُ المنصوبُ الذي يقَعُ عليه الفعلُ، نحوَ قولِك: ضرَبْتُ زيدًا، وركِبْتُ الفَرَسَ.

بدَأَ المؤلفُ التفصيلَ، فقال: بابُ المفعولِ به. وكلمةُ «باب» يقولُ فيها المُعْرِبون: إنه يجوزُ أن تقولَ: «بابُ» بالرفعِ، وأن تقولَ: «بابَ» بالنصبِ.

فإن قلتَ: «بابُ»(٢). فالتقديرُ: هذا بابُ؛ يعني: أنه خبرُ المبتدأ، وإذا قلتَ: «بابَ»(٣). فالتقديرُ: اقْرَأْ بابَ(٤).

قال المؤلفُ رحمه اللهُ: وهو الاسمُ المنصوبُ الذي يقَعُ به الفعلُ. هذا هو المفعولُ به؛ يعني: ما يَقَعُ عليه فعلُ الفاعلِ فهو مفعولٌ به، فإذا قلتَ: رَكِبْتُ السيارةَ. فالمفعولُ به السيارةُ؛ لأنه وقَعَ به فعلُ الفاعلِ.

وإذا قلتَ: قرَعْتُ البابَ. فالمفعولُ به البابُ، وإذا قلتَ: حفِظْتُ الكتابَ. فالمفعولُ به الكتابُ، وإذا قلتَ: أنا راكبُ الفرسَ. فالفرسُ هي المفعولُ به.

---

(١) الهاء الضمير في «به» عائدة على «أل» من قوله «المفعول»؛ لكونها في هذا التركيب اسمًا موصولًا.
وبدأ المؤلف رحمه الله بالمفعول به، كما فعل الفارسي وجماعة منهم صاحبا المقرب والتسهيل، وابن هشام في شرح الشذور ص٤٠٢، وشرح قطر الندى ص٢٠٢، لا بالمفعول المطلق، كما فعل الزمخشري وابن الحاجب.
وقد ذكر ابن هشام رحمه الله في الشذور ص٤٠٢ وجه بَدْئه بالمفعول به دون المفعول المطلق، فقال رحمه الله: ووجه ما اخترناه أن المفعول به أحوج إلى الإعراب؛ لأنه الذي يقع بينه وبين الفاعل الالتباس. اهـ

(٢) بالرفع.

(٣) بالنصب.

(٤) قد تقدم ذكر أوجه إعراب كلمة «باب» في مثل هذا الموقع، وذكرنا هناك وجهًا ثالثًا غير الوجهين اللذين ذكرهما الشارح رحمه الله هنا، وهو أنه يجوز فيها أيضًا الجر.

فالذى يَقَعُ به فعلُ الفاعلِ هو المفعولُ به ، ولهذا عندَنا فعلٌ وفاعلٌ ومفعولٌ به(١) .

قال المؤلفُ رحمه اللهُ تعالى : نحوَ قولِك : ضربْتُ زيدًا ، وركِبْتُ الفرسَ . فهنا « زيدًا » وقَعَ عليه الضربُ ، و« الفرسَ » وقَعَ عليه الرُّكوبُ(٢) .

إذن : « زيدًا » مفعولٌ به ، و« الفرس » مفعولٌ به .

---

(١) فالمفعول به فى اصطلاح النحاة هو الاسم المنصوب الذى يقع عليه فعل الفاعل .
فبقيد « الاسم » خرج الفعل والحرف ، فلا يكون المفعول به فعلًا ، ولا حرفًا .
وبقيد « المنصوب » يخرج المرفوع والمخفوض ، فلا يكون المفعول به مرفوعًا ، ولا مخفوضًا .
وبقيد « الذى يقع عليه فعل الفاعل » يخرج غيره ؛ كالفاعل ، والمفعول المطلق وغيرهما .
والمراد بوقوعه عليه : تعلُّقُه به ، سواء أكان ذلك من جهة الثبوت ، نحو : فهِمْتُ الدرسَ ، أم كان على جهة النفي ، نحو : لم أفْهَمِ الدرسَ .
وقد استُشْكِلَ قول المؤلف رحمه الله : يقع به الفعل ، وأحسن الأجوبة فى ذلك ما ذكره الرَّملى فى شرحه ، عن بعضهم أنه وقع فى بعض نسخ الآجرومية : الاسم المنصوب الذى يقع عليه الفعل . بدلًا عن « به » ، وبهذا يَزُول الإشكال ، وتَسْلَم العبارة .
و بناءً على ذلك تكون الباء هنا فى هذه النسخة التى بين أيدينا بمعنى « على » ، والباء قد تأتى بمعنى « على » ، كما ذكر ذلك ابن هشام رحمه الله فى مغنى اللبيب ١/ ١٢٢ .
فهذا هو تعريف المفعول به فى اصطلاح النحويين ، أما فى اللغة فهو من وقع عليه الفعل ، حِسّيًا كان الفعل أو معنويًا ، نحو : ضرَبْتُ زيدًا ، وتعلَّمْتُ المسألة ؛ فإن الضرب حِسّىٌّ ، والتعلُّم معنوى .
* ذكر ابن هشام رحمه الله فى مغنى اللبيب ١/ ١١٨- ١٢٩ ، لحرف الجر الباء أربعة عشر معنى ؛ ومن ضمنها ذكر فى ص١٢٢ أنه يكون للاستعلاء ، نحو قوله تعالى : ﴿ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ ﴾ الآية ؛ بدليل : ﴿ هَلْ آمَنُكُمْ عَلَيْهِ إِلَّا كَمَا أَمِنتُكُمْ عَلَى أَخِيهِ مِنْ قَبْلُ ﴾ ، ونحو : ﴿ وَإِذَا مَرُّوا بِهِمْ يَتَغَامَزُونَ ﴾ ؛ بدليل : ﴿ وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ ﴾ . وقول الشاعر : أَرَبٌّ يَبُولُ الثُّعْلُبَانُ برأسِهِ ؟ بدليل تمامه : لقد هَانَ مَن بالَتْ عليه الثَّعالِبُ .

(٢) ففى كلا المثالين تتضح القيود الثلاثة فى التعريف ، حيث إن كلمة « زيدا » و« الفرس » اسم منصوب ، قد وقع على « زيد » فعل الضرب ، ووقع على « الفرس » فعل الركوب .
ومثّل بهذين المثالين للإشارة إلى أنه لا فرق فى المفعول به بين كونه عاقلًا كـ « زيد » ، أو غير عاقل كـ « الفرس » .

مثالٌ آخرُ: قرأتُ الكتابَ. «الكتاب» مقروءٌ، فهو مفعولٌ به.

ومِمَّا يُقرِّبُ المفعولَ به، مع أنه واضحٌ، أنه يُعْطَفُ عليه اسمُ المفعولِ، فتقولُ: ضربْتُ زيدًا فهو مضروبٌ، ركِبْتُ الفرسَ فهو مركوبٌ، قرأْتُ الكتابَ فهو مَقْروءٌ، بنَيْتُ البيتَ فهو مبنيٌّ.

* * *

أنواعُ المفعولِ به

قال المؤلفُ رحمه اللهُ تعالى : وهو قسمان : ظاهرٌ ، ومُضمَرٌ ، فالظاهرُ ما تقدَّم ذِكْرُه ، والمُضْمَرُ قسمانِ : مُتَّصِلٌ ومُنْفَصِلٌ ، فالمُتَّصِلُ اثنا عشَرَ ، وهي : ضَرَبَنِي ، وضَرَبَنا ، وضَرَبَكَ ، وضَرَبَكِ ، وضَرَبَكُما ، وضَرَبَكُمْ ، وضَرَبَكُنَّ ، وضَرَبَهُ ، وضَرَبَها ، وضَرَبَهُما ، وضَرَبَهُمْ ، وضَرَبَهُنَّ .

والمُنْفَصِلُ اثنا عشَرَ ، وهي : إيَّايَ ، وإيَّانا ، وإيَّاكَ ، وإيَّاكِ ، وإيَّاكُما ، وإيَّاكُم ، وإيَّاكُنَّ ، وإيَّاهُ ، وإيَّاها ، وإيَّاهُما ، وإيَّاهُمْ ، وإيَّاهُنَّ .

قولُه رحِمه اللهُ : وهو قسمانِ : ظاهرٌ ، ومُضْمَرٌ . **كما قلنا في الفاعلِ : إنه قسمان : ظاهرٌ ومُضْمَرٌ(١) . نقولُ كذلك في المفعولِ به : إنه قسمان : ظاهرٌ ومُضْمَرٌ(٢) .**

والظاهرُ ما ليس بضميرٍ ، والمُضْمَرُ ما ليس بظاهرٍ ؛ يعني : هما مُتقابِلانِ(٣) .

وقولُه رحِمه اللهُ : والمُضْمَرُ قسمان : مُتَّصِلٌ ومُنْفَصِلٌ(٤) .

الضميرُ المُتَّصِلُ والضميرُ المُنْفَصِلُ لهما علامةٌ ، وهي أنه إذا صَحَّ أن تَبْتَدِئَ بالضميرِ - أي : أن تأتِيَ به في أولِ الكلامِ - فهو مُنْفَصِلٌ ، وإذا لم يَصِحَّ فهو مُتَّصِلٌ(٥) ،

---

(١) تقدم .

(٢) ودليل تقسيم المفعول إلى ظاهر ومضمر هو الاستقراء التام . قاله السيوطي في « الهَمْع » .

(٣) فالمفعول به ينقسم إلى قسمين : الأول الظاهر ، والثاني المضمر . والظاهر مأخوذ من الظهور ، وهو الوضوح ؛ لدلالته على مُسَمَّاه من غير توقف على قرينة تكلُّم ، أو خطاب ، أو غيبة .
والمضمر مأخوذ من الإضمار ، وهو الخفاء ؛ لخفاء دَلالته على مُسَمَّاه إلا بقرينة تكلم ، أو خطاب ، أو غَيبة ، أو من الضُّمُور ، وهو الهُزَال ؛ لقلة حروفه عن الظاهر غالبًا .
وقولُ المؤلفِ رحمه الله : فالظاهر ما تقدم ذكره . يعني : أن الاسم الظاهر ما تقدم ذكره من « زيد » ، و« الفرس » في قولك : ضَرَبْتُ زيدًا ، وركِبْتُ الفرسَ .
فكلٌّ من « زيدًا » ، و« الفرس » مفعول به » كما سبق ، وهو اسم ظاهر ؛ لدلالة كل منهما على مُسَمَّاه من غير توقف على قرينة ؛ من تكلم ، أو خطاب ، أو غَيبة .

(٤) يعني رحِمه اللهُ : أن المفعول به المُضْمَر ينقسم إلى ضمير متصل وضمير منفصل .

(٥) فعلى سبيل المثال الياء من « ابني » ضمير متصل ؛ لأنك لا يمكنك البَدْءُ بها في بداية الكلام ، فلا =

سواءٌ كان الضميرُ ضميرَ رفعٍ ، أو ضميرَ نصبٍ[1] .

فعلى سبيلِ المثالِ « إيَّاكَ » ضميرٌ مُنفَصِلٌ ؛ لأنه يأتى فى أولِ الكلامِ ، لكنَّ الكافَ وحدَها ، مثلَ : فلانٌ يُكْرِمُكَ لا تأتى فى أولِ الكلامِ ، فلو قلتَ : كَ يُكْرِمُ لم يَصِحَّ .

إذن : هى ضميرٌ مُتَّصِلٌ .

وكذلك « أنا » ضميرٌ مُنفَصِلٌ ؛ لأنه يُمْكِنُ أن يأتىَ فى أولِ الكلامِ ، فتقولُ : أنا قائمٌ .

والتاءُ فى « ضربْتُ » ضميرٌ مُتَّصِلٌ ؛ لأنه لا يَصِحُّ أن تَبْدَأَ به ، فلو قلتَ : تُ ضَرَبَ لم يَصِحَّ .

فهذه هى القاعدةُ : أنَّ ما صَحَّ أن يأتىَ فى أولِ الكلامِ فهو ضميرٌ مُنفَصِلٌ ، وما لا يَصِحُّ فهو ضميرٌ متصلٌ .

ثم قال المؤلفُ رحمه اللَّهُ تعالى : فالمتصلُ اثنا عشَرَ[2] ، وهى: ضرَبَنى ، وضرَبَنا ،

= تقول : يابن .

وثَمَّ علامة أخرى ذكرها النحاة للضمير المنفصل والضمير المتصل ، وهى أن الضمير المنفصل هو ما يصح وقوعه بعد « إلَّا » فى الاختيار ، نحو قوله تعالى : ﴿ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ﴾ .

وأن الضمير المتصل هو ما لا يصح وقوعه بعد « إلَّا » فى الاختيار ، نحو الكاف من « رأيتُك » ؛ إذ لا يصح أن يقال : ما رأيتُ إلَّاك .

واحترَزْنا بالاختيار عن حالة الضرورة ، نحو قول الشاعر :

وما علينا إذا ما كُنْتِ جارتَنا ... ألَّا يُجاوِرَنا إلَّاكِ دَيَّارُ

فإن الكاف فى « إلَّاكِ » ضمير متصل ، وقد وقعت بعد « إلَّا » ، لكن فى حالة ضرورة الشعر ؛ إذ لو قيل : إلا أنتِ . بالضمير المنفصل بدل المتصل لانكسر البيت .

(١) فائدة : لم يذكر الشارح رحمه الله ضمير الجر ؛ لأن الضمائر المنفصلة لا تكون إلا فى محل رفع ، أو فى محل نصب ، فلا تقع فى محل جر ، إلا أنها قد تُسْتَعار أحيانًا للجر ، فتدخل عليها الكاف ، وتكون فى محل جر ، فتقول: أنا كأنت . فـ « أنا » ضمير رفع ، و« أنت » فى محل جر ، ولكنَّ هذا على سبيل الاستعارة ، لا على سبيل الأصالة .

(٢) هذه هى بداية ذكر أقسام الضمير المتصل ، وقد عدَّها المؤلف رحمه الله اثنى عشر ، والدليل على صحة =

وضرَبَكَ ، وضرَبَكِ ، وضَرَبَكُما ، وضَرَبَكُم ، وضَرَبَكُنَّ ، وضَرَبَهُ ، وضَرَبَها ، وضَرَبَهُما ، وضَرَبَهُمْ ، وضَرَبَهُنَّ .

أين الضميرُ فى هذه الاثْنَىْ عشَرَ ؟

نقولُ : الياءُ فى « ضربَنى » هى الضميرُ ، و« نا » فى « ضرَبَنَا » هى الضميرُ ، والكافُ فى « ضرَبَكَ ، وضربَكِ ، وضَرَبَكُما ، وضَرَبَكُمْ ، وضَرَبَكُنَّ » هى الضميرُ .

ويلاحظُ أنَّ « ضرَبَكَ » ، و« ضرَبَكِ » لم يَلْحَقْهما شيءٌ ، وأنَّ « ضربَكُما » لحِقَها ميمٌ وألِفٌ ، وهما قد جِيءَ بهما للدَّلالةِ على أنَّ الضميرَ ضميرٌ مُثَنًّى .

و« ضرَبَكم » لحِقَها نونٌ ، وقد أُتِىَ بها للدَّلالةِ على أنَّ الضميرَ ضميرُ جمعِ مذكَّرٍ .

و« ضرَبَكن » لحِقَها نونٌ ، وقد أُتِىَ بها للدَّلالةِ على أنَّ الضميرَ ضميرُ جمعِ مؤنثٍ .

وأمَّا « ضَرَبَهُ » فالهاءُ هى الضميرُ ، و« ضَرَبَها » « ها » هى الضميرُ ، و« ضَرَبَهُما » الهاءُ هى الضميرُ ، والميمُ والألفُ للتثنيةِ ، و« ضَرَبَهُما » الهاءُ هى الضميرُ ، والميمُ والألفُ للتثنيةِ ، و« ضرَبَهم » الهاءُ هى الضميرُ ، والميمُ لجماعةِ الذكورِ ، و« ضرَبَهُنَّ » الهاءُ هى الضميرُ ، والنونُ لجماعةِ الإناثِ .

وإعرابُ هذه الأمثلةِ هكذا :

المثالُ الأولُ : ضرَبَنِى : ضَرَبَ : فعلٌ ماضٍ ، والنونُ للوقايةِ ، وياءُ المتكلِّمِ ضميرٌ متصلٌ مبنىٌّ على السكونِ ، فى مَحَلِّ نصبٍ ، مفعولٌ به[1] .

وقولُنا : النونُ للوقايةِ ، ما معنى الوقايةِ ؟

يقولون : لأنك لو لم تأْتِ بالنونِ لزِمَ أن تَكْسِرَ الفعلَ ؛ لأنَّ الياءَ لا يُناسِبُها إلا الكسرةُ ، ومعلومٌ أنَّ كسرَ الفعلِ لا يجوزُ فى اللغةِ ، فإذا لم يَجُزْ فلابدَّ من شىءٍ يَقِيهِ الكسرَ ، وهوالنونُ .

= هذا العد هو الاستقراء .

(١) والفاعل ضمير مستتر جوازًا ، تقديره : هو .

إذن : سُمِّيَت نونَ الوقايةِ ؛ لأنها تَقِى الفعلَ الكسرَ .

فإذا قال قائلٌ : ما الذى يُوجِبُ لنا أن نَكْسِرَ الفعلَ ؟

نقولُ : الياءُ ؛ لأنَّ الياءَ لو جاءَتْ عَقِبَ الفعلِ مباشرةً لزِم كسرُ الفعلِ للمناسبةِ ، وهذا مُمْتَنِعٌ ، فلهذا أتَيْنا بالنونِ ، وقلنا : النونُ للوقايةِ(١) .

المثالُ الثانى : ضَرَبَنا .

ضَرَبَ : فعلٌ ماضٍ مبنىٌّ على الفتحِ ، و« نا » : ضميرٌ مُتَّصِلٌ مبنىٌّ على السكونِ ، فى محلِّ نصبٍ ، مفعولٌ به(٢) .

ولو قلتَ : ضرَبْنا بسكونِ الباءِ ، صارت « نا » فاعلًا ، لا مفعولًا ، ولهذا إذا قلتَ : ما أنْصَفْنا(٣) زيدًا ، أو : ما أنْصَفَنا(٤) زيدٌ . تغيَّر المفعولُ.

فإذا كان زيدٌ هو الذى جار علينا فإنَّا نقولُ : ما أنْصَفَنا زيدٌ(٥) .

وإذا كُنَّا نحن الذين جُرْنا عليه فإنا نقولُ : ما أنْصَفْنا زيدًا(٦) . حسَبَ المعنى .

المثالُ الثالثُ : ضَرَبَكَ(٧) .

ضَرَبَ : فعلٌ ماضٍ مبنىٌّ على الفتحِ ، والكافُ ضميرٌ متصلٌ مبنىٌّ على الفتحِ ، فى مَحَلِّ نصبٍ ، مفعولٌ به(٨) .

---

(١) وعليه فإنه يجب أن يفصل بين ياء المتكلم ، وبين الفعل بنون الوقاية ، نحو قوله تعالى فى سورة مريم : ﴿ قَالَ إِنِّى عَبْدُ اللَّهِ آتَانِيَ الْكِتَابَ وَجَعَلَنِى نَبِيًّا • وَجَعَلَنِى مُبَارَكًا أَيْنَمَا كُنتُ وَأَوْصَانِى بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا ﴾ .

(٢) والفاعل ضمير مستتر جوازًا ، تقديره : هو .

(٣) بسكون الفاء .

(٤) بفتح الفاء .

(٥) بفتح الفاء ، ويكون المفعول به هو الضمير « نا » .

(٦) بسكون الفاء ، ويكون المفعول به هو « زيدًا » .

(٧) بفتح الكاف .

(٨) والفاعل ضمير مستتر جوازًا ، تقديره : هو .

المثالُ الرابعُ : ضَرَبَكِ[1] .

ضَرَبَ : فعلٌ ماضٍ ، والكافُ ضميرٌ متصلٌ ، مبنيٌ على الكسرِ ، في مَحَلِّ نصبٍ ، مفعولٌ به[2] .

وما هو الفرقُ بينَ « ضَرَبَكَ »[3] ، و« ضَرَبَكِ »[4] ؟

الجوابُ : « ضَرَبَكَ » المضروبُ مُذَكَّرٌ ، و« ضَرَبَكِ » المضروبُ مؤنثٌ .

المثالُ الخامسُ : ضَرَبَكُما .

ضَرَبَ : فعلٌ ماضٍ ، والكافُ ضميرٌ متصلٌ مبنيٌ على الضمِّ ، في محلِّ نصبٍ مفعولٌ به ، والميمُ والألفُ علامةُ التثنيةِ .

وهل « ضَرَبَكما » للرجالِ أم للنساءِ ؟

الجوابُ : هي لهما جميعًا ؛ أي : للرجلين وللمرأتين ، فتُخاطِبُ امرأتَيْنِ ، فتقولُ لهما : ضَرَبَكما زيدٌ . وتُخاطِبُ رجُلَيْن ، فتقولُ لهما : ضَرَبَكما زيدٌ .

إذن : « ضَرَبَكما » للمثنى المخاطَبِ من مذكرٍ ومؤنثٍ .

---

(١) بكسر الكاف .

(٢) وقال الشيخ حسن الكفراوى فى شرحه للآجرومية ص ٩٢ : الميم حرف عماد ، والألف حرف دال على التثنية . اهـ

والفاعل هنا ضمير مستتر جوازًا ، تقديره : هو .

(٣) والفاعل ضمير مستتر جوازًا ، تقديره هو .

(٤) وكلٌّ من الياء في « ضربنى » ، ونا فى « ضربنا » ، والكاف فى « ضربَكَ ، وضرَبَكِ ، وضَرَبَكُما ، وضَرَبَكُم ، وضَرَبَكُنَّ » ضمائرُ متصلةٌ ؛ لعدمِ صحةِ وقوعِها بعدَ « إلَّا » فى الاختيارِ ، ولأنها لا يصح وقوعها فى أول الكلام ، وهذه أمثلةُ المُتَكَلِّمِ والمُخاطَبِ فى الضمائرِ المتصلةِ .

وهذه الضمائر كلها مبنية ، فياء المتكلم ونا المفعولين مبنيان على السكون ، وكاف المخاطب فى « ضربَكَ » مبنية على الفتح ، وفى « ضرَبَكِ » مبنية على الكسر ، وفى « ضربكُما ، وضربكُم ، وضرَبَكُنَّ » مبنية على الضم .

والحروف « الألف والميم » فى « ضربكما » ، والميم فى « ضربكم » ، والنون المُشَدَّدة فى « ضَرَبكنَّ » تدل على التثنية والجمع بنوعَيْهِ ، وهى حروف مبنية ، لا محل لها من الإعراب .

المثالُ السادسُ : ضَرَبَكُم .

ضَرَبَ : فعلٌ ماضٍ ، والكافُ ضميرٌ مُتَّصِلٌ مبنيٌّ على الضمِّ ، في مَحَلِّ نصبٍ ، مفعولٌ به ، والميمُ علامةُ جمعِ الذكورِ .

المثالُ السابعُ : ضَرَبَكُنَّ .

ضَرَبَ : فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتحِ ، والكافُ ضميرٌ متصلٌ ، مبنيٌّ على الضمِّ ، في محلِّ نصبٍ ، مفعولٌ به ، والنونُ علامةُ جمعِ الإناثِ .

فهذه سبعةُ أمثلةٍ ، وهي مرةً أخرى :

ضَرَبَني للمتكلِّمِ ، وضَرَبَنا للمتكلِّمِ ومعَه غيرُه ، أو المتكلِّمِ المُعَظِّمِ نفسَه ، وضَرَبَكَ للمُخاطَبِ المفردِ المُذَكَّرِ ، وضَرَبَكِ للمُخاطَبةِ المفردةِ المؤنثةِ ، وضَرَبَكما للمُخاطَبَيْنِ أو المُخاطَبَتَيْنِ ، وضَرَبَكم لجماعةِ الذكورِ المخاطَبين ، وضَرَبَكُنَّ لجماعةِ الإناثِ المُخاطَباتِ .

المثالُ الثامنُ[١] : ضَرَبَهُ . وهو للمفردِ المذكَّرِ الغائبِ .

ونقولُ في إعرابِها :

ضَرَبَ : فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتحِ ، والهاءُ ضميرٌ مُتَّصِلٌ مبنيٌّ على الضمِّ في مَحَلِّ نصبٍ ، مفعولٌ به .

المثالُ التاسعُ : ضَرَبَها[٢] .

ضَرَبَ : فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتحِ ، و« ها » ضميرٌ مُتَّصِلٌ مبنيٌّ على السكونِ في مَحَلِّ نصبٍ ، مفعولٌ به .

ونقولُ : « ها » ، ولا نقولُ : « الهاء » ؛ لأنَّ القاعدةَ أنَّ الكلمةَ إذا كانت من حرفين فإنه يُنْطَقُ بلفظِها ، وإذا كانت من حرفٍ واحدٍ فإنه يُنْطَقُ باسمِها .

---

(١) هذه هي بداية الأمثلة على الضمير الغائب .

(٢) وهو للغائبة المفردة المؤنثة .

المثالُ العاشِرُ: ضرَبَهُما[١].

ضَرَبَ: فعلٌ ماضٍ مبنيٌ على الفتحِ، والهاءُ ضميرٌ مُتَّصِلٌ، مبنيٌ على الضمِّ، في مَحَلِّ نصبٍ، مفعولٌ به - ويجوزُ: مفعولًا به. بالنصبِ - والميمُ والألفُ علامةُ تثنيةٍ[٢].

المثالُ الحادي عشَرَ: ضَرَبَهُمْ[٣].

ضَرَبَ: فعلٌ ماضٍ مبنيٌ على الفتحِ، والهاءُ ضميرٌ مُتَّصِلٌ مبنيٌ على الضمِّ في مَحَلِّ نصبٍ، مفعولٌ به، والميمُ علامةُ جمعِ الذكورِ.

المثالُ الثاني عشَرَ: ضَرَبَهُنَّ[٤].

ضَرَبَ: فعلٌ ماضٍ مبنيٌ على الفتحِ، والهاءُ ضميرٌ مُتَّصِلٌ مبنيٌ على الضمِّ في مَحَلِّ نصبٍ، مفعولٌ به، والنونُ علامةُ جمعِ النِّسْوةِ[٥].

هذه هي الضمائرُ المتصلةُ، وهي كما رأيتُم الآن، تنقسِمُ إلى ثلاثةِ أقسامٍ: للمتكلِّمِ، والمخاطَبِ، والغائبِ.

المُتَكَلِّمُ اثنان، هما: ضرَبَني، وضرَبَنا.

والمُخاطَبُ خمسةٌ، هي: ضرَبَكَ، وضرَبَكِ، وضرَبَكُما، وضرَبَكُم، وضرَبَكُنَّ.

---

(١) وهو للمثنى الغائب مُطْلَقًا؛ مذكرًا كان أو مُؤَنَّثًا.

(٢) وقال الشيخ حسن الكفراوي في شرحه الآجرومية ص ٩٣: الميم حرف عماد، والألف حرف دال على التثنية. اهـ

(٣) وهو لجماعة الذكور الغائبين.

(٤) وهو لجماعة الإناث الغائبات.

(٥) والفاعل في كل هذه الأمثلة الخمسة الأخيرة ضمير مستتر جوازًا، تقديره هو، والهاء في كل من «ضربه، وضربها، وضربهما، وضربهم، وضربهن» ضمير متصل، لعدم صحة وقوعها بعد إلَّا في الاختيار، ولأنها لا يُبْتَدَأ بها الكلامُ.

والغائبُ خمسةٌ، هي: ضرَبَه، وضرَبَها، وضرَبَهُمَا، وضَرَبَهُمْ، وضَرَبَهُنَّ.

فالجميعُ الآن اثنا عشَرَ.

أمَّا الضمائرُ المُنْفَصِلةُ فقد ذكَرَ المؤلفُ رحمه اللهُ أنها أيضًا اثنا عشَرَ[١]، وهي: إيَّايَ، وإيَّانا، وإيَّاكَ، وإيَّاكِ، وإيَّاكُما، وإيَّاكُم، وإيَّاكُنَّ، وإيَّاهُ، وإيَّاها، وإيَّاهُما، وإيَّاهُم، وإيَّاهُنَّ.

فهي اثنا عشَرَ ضميرًا، اثنان للمتكلِّمِ، وخمسةٌ للمخاطَبِ، وخمسةٌ للغائبِ.

ولْيُعْلَمْ أنه إذا أمْكَنَ الإتيانُ بالمتصلِ فإنه يَمْتَنِعُ الإتيانُ بالمنفصلِ؛ وذلك لأنَّ الضميرَ المُنْفَصِلَ على اسمِه مُنْفَصِلٌ، فهو مُطَوَّلٌ، والمتصلُ أخْصَرُ منه.

فعلى سبيلِ المثالِ لا يَصِحُّ أن تقولَ: ضرَبْتَ إياي؛ لأنه يُمْكِنُ أن تقولَ: ضرَبْتَنِي.

ولكن إذا أرَدْتَ أن تأْتِيَ بالضميرِ المنفصلِ «إياي» في هذا المثالِ؛ فإنك تُقَدِّمُه، فتقولُ: إيايَ ضرَبْتَ.

ولذلك نقولُ: الضميرُ المتصلُ عَدُوٌّ للضميرِ المنفصلِ، لا يَجْتَمِعانِ أبدًا، يقولُ الضميرُ المُتَّصِلُ للضميرِ المُنْفَصِلِ: كلُّ مَحَلٍّ يَصْلُحُ لك فإنه لا يَصْلُحُ لي، فيقولُ الضميرُ المُنْفَصِلُ له: وأنا كذلك، كلُّ مكانٍ يَصْلُحُ لي فإنه لا يَصْلُحُ لك، وهذا أبْلَغُ من قولِ الشاعرِ:

كأنِّيَ تنوينٌ وأنتَ إضافةٌ فأين تَراني لا تَحِلُّ مكاني

فإذا أرَدْتَ أن تأتيَ بضميرٍ منفصلٍ مفعولًا به فقَدِّمْه، لا تَجْعَلْه مكانَ المتصلِ، لو جعَلْتَه مكانَ المتصلِ تكونُ قد سوَّيْتَ بينَهما. فإذا قلتَ: ضرَبْتَ إيايَ. تقومُ مَعْرَكَةٌ[٢] بينَ الضميرِ المتصلِ والمنفصلِ، يقولُ المتصلُ: تَأَخَّرْ، أنا الذي أَحِلُّ هنا. فتقولُ: ضرَبْتَني؛ لأنَّ المكانَ للمتصلِ.

---

(١) والدليل على صحة هذا العَدِّ هو الاستقراء.

(٢) بفتح الراء وضمها. وانظر القاموس المحيط (ع ر ك).

فإذا أَرَدْتَ أن تأتِيَ بالمنفصلِ فقَدِّمْه ، فتقولُ : إيايَ ضَرَبْتَ . ولكن كيف إعرابُ هذه الضمائرِ المنفصلةِ ؟

الجوابُ : أنَّ الإعرابَ يكونُ على « إيَّا » فقط ، فتقولُ : إيايَ ضَرَبْتَ . إيَّا : ضميرٌ منفصلٌ مبنيٌّ على السكونِ في محلِّ نصبٍ ، مفعولٌ به مُقَدَّمٌ ، والياءُ حرفٌ دالٌّ على التكلُّمِ .

إذن : الياءُ هذه لا تَدْخُلُ في الضميرِ ، الضميرُ في الضمائرِ المنفصلةِ هو كلمةُ « إيَّا » فقط ، والباقي حروفٌ دالَّةٌ على المرادِ ، فـ « إياي » الياءُ دالةٌ على المتكلِّمِ ، وإيانا « نا » دالَّةٌ على المتكلِّمِ ومعَه غيرُه ، أو المُعَظِّمِ نفسَه ، والباقي معروفٌ . واللهُ أعلمُ[1] .

---

(١) فالضمير هو « إيَّا » ، وما بعده حروف لواحق تدل على التكلم أو الخطاب أو الغيبة .
فالياء في « إياي » حرف دالٌّ على التكلم .
و« نا » في « إيانا » حرف دالٌّ على المتكلم ومعه غيره ، أو المُعظِّم نفسه .
والكاف في « إياكَ » حرف دالٌّ على خطاب المذكر .
وفي « إياكِ » حرف دالٌّ على خطاب المؤنث .
وفي « إياكما » حرف خطاب ، والميم حرف عماد ، والألف حرف دالٌّ على التثنية .
وفي « إياكم » حرف خطاب أيضًا ، والميم حرف دالٌّ على جمع الذكور .
وفي « إيَّاكُنَّ » حرف خطاب أيضًا ، والنون حرف دالٌّ على جمع النسوة .
وهذه هي أمثلة المتكلم والمخاطب ؛ مُفردًا ومُثَنًّى ومجموعًا ، مُذكَّرًا ومؤنثًا ، في الضمير المنفصل ، فـ « إيَّا » في الجميع ضمير منفصل ؛ لأنه يُبْتَدأ به الكلام ، ويصح وقوعه بعد « إلَّا » في الاختيار .
والهاء في « إيَّاهُ » حرف دالٌّ على الغيبة للمفرد المذكر .
وفي « إياها » حرف دالٌّ على الغيبة للمؤنث .
وفي « إياهما » حرف دالٌّ على الغيبة ، والميم حرف عماد ، والألفُ حرف دالٌّ على التثنية .
وفي « إياهم » حرف دالٌّ على الغَيْبة ، والميم حرف دالٌّ على جمع الذكور .
وفي « إياهُنَّ » حرف دالٌّ على الغيبة ، والنون حرف دالٌّ على جمع الإناث .
وهذه الخمسة الأخيرة هي أمثلة ضمير الغائب المنفصل ، مفردًا ومثنى ومجموعًا ، مذكَّرًا ومؤنثًا .
وبهذا ينتهي الكلام على المفعول به ، وذاكم هو مُلَخَّص ما مضى :
١- المنصوبات خمسة عشر ، هي : المفعول به ، والمصدر ، وظرف الزمان ، وظرف المكان ، والحال ، والتمييز ، والمستثنى ، واسم لا ، والمنادى ، والمفعول من أجله ، والمفعول معه، وخبر « كان » وأخواتها ، =

= واسم « إن » وأخواتها ، والتابع للمنصوب ، وهو أربعة أشياء : النعت ، والعطف ، والتوكيد ، والبدل .

٢- هذه المنصوبات الخمسة عشر ترجع إلى خمسة أجناس :

الأول : المفعولات ، وفيه المفعول به ، والمفعول المطلق ، والمفعول فيه ، والمفعول له ، والمفعول معه .

الثاني : النواسخ . وتشمل خبر « كان » وأخواتها ، واسم « إن » وأخواتها ، وينضاف إليهما مفعولا « ظن » وأخواتها .

الثالث : التوابع ، وهي : النعت ، والعطف ، والتوكيد ، والبدل .

الرابع : ما عمل النصب في بعض حالاته وبشروط ، وهو المستثنى والمنادى .

الخامس : ما عمل النصب في جميع حالاته ، وهو بقية النواصب من الحال ، والتمييز ، واسم « لا » النافية .

٣-أول المنصوبات الخمسة عشر هو المفعول به ، وهو في اصطلاح النحاة الاسم المنصوب الذي يقع عليه الفعل .

٤- المفعول به قسمان : ظاهر ومضمر ، والظاهر ما ليس بضمير ، وهو مأخوذ من الظهور ، وهو الوضوح ؛ لدلالته على مُسمَّاه من غير توقف على قرينة تكلم ، أو خطاب ، أو غيبة .

والمضمر ما ليس بظاهر ، وهو مأخوذ من الإضمار ، وهو الخفاء ؛ لخفاء دلالته على مُسمَّاه إلا بقرينة تكلم ، أو خطاب ، أو غيبة ، أو من الضمور ، وهو الهُزال ؛ لقلة حروفه عن الظاهر غالبًا .

٥- والمضمر قسمان : متصل ومنفصل ، والضمير المتصل هو ما لا يبتدأ به الكلام ، ولا يصح وقوعه بعد « إلَّا » في الاختيار ، وأما المنفصل فهو ما يبتدأ به الكلام ، ويصح وقوعه بعد « إلَّا » في الاختيار .

٦- وللمتصل اثنا عشر لفظًا ، هي :

١- الياء ، وهي للمتكلم الواحد ، ويجب أن يُفْصَل بينها وبين الفعل بنون ، تُسَمَّى نون الوقاية .

٢- « نا » ، وهو للمتكلم المُعَظِّم نفسه ، أو معه غيره .

٣- الكاف المفتوحة ، وهي للمخاطب المفرد المذكر .

٤- الكاف المكسورة ، وهي للمخاطبة المفردة المؤنثة .

٥- الكاف المتصل بها الميم والألف ، وهي للمثنى المخاطَب مطلقًا ؛ أي : مذكرًا كان أو مؤنثًا .

٦- الكاف المتصل بها الميم وحدها ، وهي لجماعة الذكور المخاطَبين .

٧- الكاف المتصل بها النون المُشَدَّدة ، وهي لجماعة الإناث المخاطَبات .

٨- الهاء المضمومة ، وهي للغائب المفرد المذكر .

٩- الهاء المتصل بها الألف ، وهي للغائبة المفردة المؤنثة .

١٠- الهاء المتصل بها الميم والألف ، وهي للمثنى الغائب مطلقًا .

١١- الهاء المتصل بها الميم وحدها ، وهي لجماعة الذكور الغائبين . =

* * *

= ١٢- الهاء المتصل بها النون المشدَّدة ، وهى لجماعة الإناث الغائبات .
والضمير فيما مضى هو الياء ، ونا ، والكاف ، والهاء ، وأما ما بعد الكاف ، والهاء ، فهى حروف تدل على التثنية والجمع .
٧- وهذه الضمائر كلها مبنية ، سواء كانت للتكلم ، أو الخطاب ، أو الغيبة ، فياء المتكلم ، و« نا » المفعولين مبنيان على السكون ، والكاف التى للمخاطب المذكر المفرد مبنية على الفتح ، والكاف التى للمخاطبة المفردة المؤنثة مبنية على الكسر ، والكاف فى المثنى والجمع بنوعيه مبنية على الضم .
أما الهاء فهى مبنية على الضم مطلقًا ، سواء كانت للمفرد ، أو المثنى ، أو الجمع ، إلا فى حالة كونها للمفردة الغائبة المؤنثة فإنها تبنى على السكون . والله أعلم .
٨- وللمنفصل اثنا عشر لفظًا أيضًا ، وهى « إيا » مُرْدَفة بالياء للمتكلم وحده ، أو « نا » للمعظم نفسه ، أو مع غيره ، أو بالكاف مفتوحة للمخاطب المفرد المذكر ، أو بالكاف مكسورة للمخاطبة المفردة المؤنثة ، أو بالكاف المتصل بها الميم والألف للمثنى مطلقًا ، أو بالكاف المتصل بها الميم وحدها ، وهى لجماعة الذكور المخاطبين ، أو بالكاف المتصل بها النون المشددة ، وهى لجماعة الإناث المخاطبات ، وبالهاء المضمومة ، وهى للغائب المفرد المذكر ، أو بالهاء المتصل بها الألف ، وهى للغائبة المفردة المؤنثة ، أو بالهاء المتصل بها الميم والألف ، وهى للمثنى الغائب مطلقًا ، أو بالهاء المتصل بها الميم وحدها ، وهى لجماعة الذكور الغائبين ، أو بالهاء المتصل بها النون المشددة ، وهى لجماعة الإناث الغائبات .
٩- فالضمائر الاثنا عشر مع الحروف التى اتصلت بها للدلالة على الإفراد والتثنية والجمع ، والتذكير والتأنيث ، والخطاب والتكلم والغيبة ، هى : إيَّاىَ ، وإيَّانا للتكلم ، وإياكَ ، وإيَّاكِ ، وإيَّاكُما ، وإيَّاكُم ، وإيَّاكُنَّ للخطاب ، وإيَّاه ، وإيَّاها ، وإيَّاهما ، وإيَّاهُم ، وإيَّاهُنَّ للغيبة .
١٠- الأصل أن كل موضع يمكن أن يؤتى فيه بالضمير المتصل لا يجوز العدول عنه إلى الضمير المنفصل ، إلا فى مواضع استثناها النحاة ، ليس هذا موضع ذكرها . والله أعلم .

بابُ المَصْدَرِ

بابُ المَصْدَرِ

قال المؤلفُ رحمه اللهُ : بابُ المصدرِ ، المصدرُ هو الاسمُ ، المنصوبُ ، الذى يَجىءُ ثالثًا فى تصريفِ الفعلِ ، نحوَ : ضَرَبَ يَضْرِبُ ضَرْبًا .

يقولُ المؤلفُ رحمه اللهُ : بابُ المصدرِ . **هذا هو الثانى من المنصوباتِ ، والأولُ هو المفعولُ به ، ويُسمَّى أيضًا المصدرُ المفعولَ المُطْلَقَ ؛ لأنه مفعولٌ لا يَتَعَدَّى بحرفٍ ، لا بالباءِ[1] ، ولا بفى[2] ، ولا باللامِ[3] ، فلذلك سمَّوه مفعولًا مُطْلَقًا ؛ يعنى : غيرَ مُقَيَّدٍ بشيءٍ[4] .**

والمصدرُ هو ما كان مكانًا لصدورِ الأشياءِ[5] ، ولهذا كان القولُ الراجحُ أنَّ المصدرَ هو أصلُ الاشتقاقِ[6] .

فأنت تقولُ : ضَرَبَ **مُشْتَقٌّ من الضَّرْبِ ، ولا تقولُ : الضربُ مُشْتَقٌّ من « ضَرَبَ » ؛ لأنَّ هذا هو الأصلُ ، مصدرُ كلِّ شيءٍ ؛ يعنى : مصدرُ المعانى والأفعالِ هو**

---

(١) فلا يقال : مفعول به .

(٢) فلا يقال : مفعول فيه .

(٣) فلا يقال : مفعول له .

(٤) وقال الشيخ حسن الكفراوى فى شرح الآجرومية ص ٩٤:
ويسمى المفعول المطلق ؛ أى : الذى لم يُقَيَّد بصلة ظرف ، أو جار ومجرور ، بأن يقال : مفعول مَعَه ، أو مفعول به ، أو مفعول له ، أو مفعول فيه . اهـ

(٥) وهذا هو تعريف المصدر فى اللغة ، فمصدر الشيء هو مَنْبَعُه .

(٦) هذه المسألة مَحَلُّ خلاف بين النحاة ، فذهب الكوفيون - وهو مامشى عليه المؤلف رحمه الله ؛ لقوله : يَجِيءُ ثالثًا فى تصريف الفعل - إلى أن الفعل هو أصل الكلمات ، وأن المصدر فرع لها .
وذهب البصريون وأهل التحقيق إلى أن المصدر هو الأصل لعلل ، منها : أن القاعدة النظرية تقول : إن الفرع يشترك مع الأصل ، ويزيد عليه ، ولا تصح القاعدة هنا إلا بكون المصدر أصلًا للفعل ؛ لأن الفعل يشمل شيئين :
الأول : الحَدَث ، ويُعَبَّر عنه بالمصدر .
والثانى : وقت وقوع الحدث ، والمُعَبَّر عنه بالماضى ، والأمر ، والمضارع ، فشارك الفعلُ المصدرَ فى الشيء الأول ، وزاد على المصدر فى الشيء الثانى .

هذا المصدرُ ، فتقولُ : ضَرَبَ مُشْتَقٌّ من الضربِ ، سَمِعَ مُشْتَقٌّ من السمعِ ، وهكذا .

فكلُّ الأشياءِ تعودُ على المصدرِ ، ولهذا سَمَّيْناه مصدرًا .

قال المؤلفُ رحمه اللهُ تعالى : المصدرُ هو الاسمُ المنصوبُ الذى يَجِئُ ثالثًا فى تصريفِ الفعلِ[1] .

قولُه رحمه اللَّهُ : المنصوبُ . فالمصدرُ من منصوباتِ الأسماءِ ، فإذا قلتَ : ضرَبْتُ ضربٌ . لم يَصِحَّ ؛ لأنه مرفوعٌ ، والمصدرُ لابدَّ أن يكونَ منصوبًا .

وإذا قلتَ : ضربْتُ ضَرْبٍ . لم يَصِحَّ أيضًا ؛ لأنَّ المصدرَ لابدَّ أن يكونَ منصوبًا .

وقولُه رحمه اللهُ : يَجِيءُ ثالثًا فى تصريفِ الفعلِ . يعنى : إذا صرَّفْتَ الفعلَ مرَّتَيْن جاء المصدرُ[2] .

---

(١) هذا هو تعريف المصدر فى الاصطلاح .
وقيد « الاسم » يُخرِج الفعل والحرف .
وقيد « المنصوب » يُخْرِج المرفوع والمخفوض .
وقيد « الذى يجيء ثالثًا » يخرج ما جاء أولًا وثانيًا .
وقيد « فى تصريف الفعل » يخرج تصاريف الأسماء .

(٢) يعنى : إذا قال لك قائل : صَرِّف « ضرب » مثلًا ، فإنك تذكر الماضى أولًا ، ثم تجيء بالمضارع ، ثم بالمصدر ، فتقول : ضَرَبَ يَضْرِبُ ضَرْبًا .
وليس الغرض ههنا معرفة المصدر لذاته ، وإنما الغرض معرفة المفعول المطلق ، وهو يكون مصدرًا ، وهو عبارة عن « ما ليس خبرًا ، مما دل على تأكيد عامله ، أو نوعه ، أو عدده » .
فقولنا : ليس خبرًا . مُخْرِج لما كان خبرًا من المصادر ، نحو قولك : فَهْمُكَ فَهْمٌ دقيق .
وقولنا : مما دل على تأكيد عامله ، أو نوعه ، أو عدده . يفيد أن المفعول المطلق ثلاثة أنواع :
الأول : المُؤَكِّد لعامله ، نحو : حَفِظْتُ الدرسَ حِفْظًا ، ونحو : فَرِحْتُ بقدومك جَذَلًا(*) . فقد أُكِّد الفعلان « حفظ ، وفرح » بالمصدرين : « حفظًا ، وجَذَلًا » .
والثانى : المُبَيِّنُ لنوع العامل ، نحو : أَحْبَبْتُ أُسْتاذِى حُبَّ الولدِ أباه . ونحو : وَقَفْتُ للأستاذ وُقوفَ المُؤَدَّب .

---

* يقال : جَذِلَ يَجْذَلُ جَذَلًا : فَرِح . المعجم الوسيط (ج ذ ل) .

ومَثَّل لذلك رحِمه اللهُ بقولِه : نحوَ : ضَرَبَ يَضْرِبُ ضَرْبًا .

فـ « ضَرْبًا » مصدرٌ(١) .

ونحوَ : أَكَلَ يَأْكُلُ أَكْلًا . فـ « أكلًا » مصدرٌ .

ونحوَ : وقَفَ يَقِفُ وُقُوفًا . فـ « وقوفًا » مصدرٌ .

ونحوَ : جَلَسَ يَجْلِسُ جُلُوسًا . فـ « جُلُوسًا » مصدرٌ .

ونحوَ : دَخَلَ يَدْخُلُ دُخُولًا . فـ « دخولًا » مصدرٌ .

ونحوَ : قَرَأَ يَقْرَأُ قراءةً . فـ « قراءةً » مصدرٌ .

وعلى هذا فقِسْ .

إذن : المصدرُ هو الذى يأتى فى المرتبةِ الثالثةِ فى تصريفِ الفعلِ .

* * *

= ففى هذين المثالين بيَّن المصدر نوعية العامل ؛ بأنه كحب الولد أباه ، وكوقوف المؤدب .

والثالث : المُبَيِّنُ للعدد ، نحو : ضَرَبْتُ الكَسُولَ ضَرْبَتَيْن ، ونحو : ضَرَبْتُه ثلاثَ ضَرَبات .

فقد بيَّن المصدر فى هذين المثالين عدد مرات وقوع العامل .

(١) وهو التصريف الثالث للفعل ؛ إذ التصريف الأول : ضَرَبَ ، وهو الفعل الماضى ، والثانى : يضرب ، وهو الفعل المضارع ، والثالث : ضَرْبًا ، وهو المصدر ، أو المفعول المطلق .

وتعريف المصدر بما سبق هو من باب التقريب المناسب للمبتدئ .

أنواعُ المفعولِ المطلقِ

قالَ المؤلفُ رحِمه اللهُ : وهو قسمان : لفظيٌّ ، ومعنويٌّ ، فإن وافقَ لفظُه لفظَ فعلِه فهو لفظيٌّ ، نحوَ : قَتَلْتُه قتْلًا ، وإن وافَقَ معنى فعلِه دونَ لفظِه فهو معنويٌّ ، نحوَ : جلَسْتُ قُعُودًا ، وقُمْتُ وقوفًا ، وما أشْبَهَ ذلك .

يقولُ المؤلفُ رحِمه اللهُ : إن المصدرَ يَنْقَسِمُ إلى قسمين : لفظيٌّ ومعنويٌّ[1] ، **فما وافَقَ الفعلَ في مادَّتِه[2] فهو لفظيٌّ ، وما وافَقَه في معناه فهو معنويٌّ[3]** ، ولكن لاحِظوا

---

(١) وهذا هو الذي عليه جمهور النحاة .

(٢) بأن يكون مُشتَمِلًا على حروفه ، وفي معناه أيضًا بأن يكون المعنى المراد من الفعل هو المعنى المراد من المصدر .

وعليه فإن المصدر اللفظي يضبط بأنه ما اتفق مع فعله في شيئين :

الأول : حروف اللفظ .

والثاني : المعنى .

ومثَّل له المؤلف رحمه الله بقوله : قتلْتُه قَتْلًا ؛ حيث إن المصدر هو كلمة « قَتْلًا » ، وقد شارك الفعل « قتل » في حروفه ؛ فإن حروف المصدر هي بعينها حروف الفعل ، إلا أن العين في الفعل مفتوحة ، وفي المصدر ساكنة ، وفي معناه ، وهو إزهاق نفس .

وإعراب هذا المثال هكذا :

قتلته : قتل : فعل ماض مبني على السكون ؛ لاتصاله بضمير الرفع المتحرك « التاء » .

والتاء : ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع ، فاعل ، والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به .

قتلًا : مفعول مطلق منصوب بالفتحة الظاهرة على آخره ، أو يقال : قتلًا : مصدر منصوب بالفتحة الظاهرة على آخره ، أو يقال : قتلًا : اسم منصوب بالفتحة الظاهرة على آخره للمصدرية .

(٣) فالمصدر يوافق الفعل الناصب له في معناه ، ولا يوافقه في حروفه ، بأن تكون حروف المصدر غير حروف الفعل .

ومثَّل له المؤلف رحمه الله بقوله : جلست قعودًا ، وقمت وقوفًا ؛ إذ المصدر كلمة « قعودًا » ، و« وقوفًا » في المثالين .

وكلمة « قعودًا » في المثال الأول لا توافق حروف الفعل « جلس » ، لكن توافق معناه ؛ إذ كلمة « قعد » بمعنى كلمة « جلس » ، وكلمة « وقوفًا » لا توافق فعل « قام » في حروفه ، ولكن توافقه في معناه ؛ إذ إن كلمة « قام » بمعنى كلمة « وقف » . =

أيضًا أنه لابدَّ أن يوافقَ الفعلَ في مادَّتِه ومعناه ، فإذا وَافَقَ الفعلَ في مادَّتِه ومعناه فهو لفظيٌّ ، وإن وافقَه في المعنى دونَ اللفظِ فهو معنويٌّ .

فإذا قلتَ : ضَرَبْتُ ضربًا ، فالمصدرُ هنا لفظيٌّ ؛ لأنه وافَقَ الفعلَ في المادَّةِ ، وإذا قلتَ : أَكَلْتُ أَكْلًا . فهو لفظيٌّ أيضًا ؛ لأنه وافَقَ الفعلَ في المادةِ من « أَكَلَ » ؛ الهمزةِ والكافِ واللامِ .

وإذا قلتَ : جلَسْتُ قُعُودًا ، فهو معنويٌّ ؛ لأنه يُخالِفُ فعلَه في لفظِه دونَ معناه .

وإذا قلتَ : وقَفْتُ قيامًا . فهو معنويٌّ أيضًا ؛ لأنه يُوافِقُ الفعلَ في المعنى فقط ، أمَّا اللفظُ فلا ، اللفظُ وقَفْتُ ، هذا الفعلُ ، قيامًا ، هذا المصدرُ .

وقد مثَّل ابنُ مالكٍ في ألفيته للمصدرِ المعنويِّ بقولِه : وافْرَحِ الجَذَلْ[1] . فالجَذَلُ - يعني : الفرح - مصدرٌ معنويٌّ ؛ لأنه موافقٌ للفعلِ في المعنى دونَ اللفظِ .

وينوبُ مَنابَ المصدرِ ما أُضيفَ إلى المصدرِ ، مثلَ : كلّ ، وبعض ، وأشدّ ، وأقوى ، وما أشْبَهَ ذلك ، فتقولُ : ضَرَبْتُه كلَّ الضربِ .

فـ « كل » هنا لا يمكنُ أن تقولَ : إنها مصدرٌ ؛ لأنها لا تُوافِقُ « ضَرَبَ » ، لا في المعنى ، ولا في اللفظ ، ولذلك تقولُ : هذا نائبٌ منابَ المصدرِ ، و« كلّ » مضافٌ ، و« الضرب » مضافٌ إليه .

وتقولُ : ضرَبْتُه أشدَّ الضربِ . هنا أيضًا « أشد » نائبٌ منابَ المصدرِ ، وليس بمصدرٍ ؛ لأنه لا يُوافِقُ الفعلَ ، لا في اللفظِ ، ولا في المعنى .

= ومن ثَمَّ يَتبينُ وجه التسمية للقسم الأول بأنه لفظي ؛ لأنه يوافق فعله في الحروف واللفظ ، خلافًا للثاني فإنه يوافق فعله في المعنى .

وهذا التقسيم إنما يأتي على مذهب المازني القائل : إنَّ « قعودًا » في الأول منصوب بـ « جلست » ، و« وُقوفًا » منصوب بـ « قمتُ » ، خلافًا لمن يقول : إنهما منصوبان بفعل مُقَدَّر من لفظهما ؛ أي : قعَدْتُ قُعُودًا ، ووقفت وقوفًا ؛ فإنه عنده لفظي لا غيرُ .

(١) الألفية ، باب المفعول المطلق ، البيت رقم (٢٨٩) .

وتقولُ : أعْطَيْتُه بعضَ العَطاءِ ، هذا أيضًا نائبٌ منابَ المصدرِ ؛ لأنَّ « بعضَ » لا تُوافِقُ « أعطى » ، لا في اللفظِ ، ولا في المعنى .

وقد مثَّل ابنُ مالكٍ رحِمه اللهُ في ألفيتِه للنائبِ منابَ المصدرِ بقولِه : كجِدَّ كُلَّ الجِدِّ[1] . فـ« كلَّ » نائبٌ منابَ المصدرِ .

وإذا قلتَ : أكَلْتُ بعضَ الرغيفِ . فهل « بعض » هنا نائبٌ منابَ المصدرِ ؟

الجوابُ : لا ؛ لأنه ما أُضِيفَ إلى المصدرِ ، فالرغيفُ ليس مصدرًا لـ « أكل » ، ولا معناه .

إذن : يكونُ مفعولًا به .

وتقولُ : أكَلْتُ كلَّ الرغيفِ . كذلك مفعولٌ به .

وتقولُ : أكَلْتُ كلَّ الأكلِ . نائبٌ منابَ المصدرِ .

وتقولُ : أكَلْتُ كلَّ الطعامِ . مفعولٌ به ؛ لأنه ما أُضِيفَ إلى المصدرِ[2] .

* * *

(١) الألفية ، باب المفعول المطلق ، البيت رقم (٢٨٩) .

(٢) وبهذا ينتهي الكلام على باب المصدر ، وذاكم هو مُلَخَّص ما ذُكِر في هذا الباب :

١ - المصدر هو الثاني من منصوبات الأسماء ، ويُسَمَّى أيضًا المفعول المطلق ، وهو في اصطلاح النحاة : الاسم المنصوب الذي يجيء ثالثًا في تصريف الفعل .

٢ - المصدر هو أصل الاشتقاق ، فالفعل مشتق من المصدر ، وليس العكس على الراجح من أقوال النحاة .

٣ - المفعول المطلق ثلاثة أنواع : المؤكِّد لعامله ، والمُبَيِّنُ لنوع العامل ، والمُبَيِّنُ للعدد .

٤ - ينقسم المصدر الذي يُنْصَب على أنه مفعول مطلق إلى قسمين :

القسم الأول : ما يوافق الفعل الناصب له في لفظه ، بأن يكون مشتملًا على حروفه ، وفي معناه أيضًا بأن يكون المعنى المراد من الفعل هو المعنى المراد من المصدر .

والقسم الثاني : ما يوافق الفعل الناصب له في معناه ، ولا يوافقه في حروفه ، بأن تكون حروف المصدر غير حروف الفعل .

٥ - ينوب مناب المصدر ما أُضِيف إلى المصدر ، مثل : كل ، وبعض ، وأشدّ ، وأقوى ، وما أشبه ذلك .

بابُ ظرفِ الزمانِ، وظرفِ المكانِ

بابُ ظرفِ الزمانِ، وظرفِ المكانِ

ظرفُ الزمانِ، وظرفُ المكانِ[1]

قال المؤلفُ رحمه اللهُ تعالى : (بابُ ظرفِ الزمانِ وظرفِ المكانِ) ظرفُ الزمانِ هو اسمُ الزمانِ المنصوبُ بتقديرِ «في»، نحوَ: اليومَ، والليلةَ، وغُدْوةً، وبُكْرةً، وسَحَرًا، وغدًا، وعَتَمةً، وصباحًا، مساءً، وأبدًا، وأمدًا، وحينًا. وما أشبهَ ذلك.

قال المؤلفُ رحمه اللهُ تعالى: بابُ ظرفِ الزمانِ وظرفِ المكانِ. **ويُسمَّى هذا البابُ أيضًا بابَ المفعولِ فيه؛ لأنَّ الظرفَ إمَّا مكانٌ كالبيتِ، وإما زمانٌ كالشهرِ، وكلٌّ منهما يَقَعُ الفعلُ فيه، ولا يَقَعُ عليه، ولا به.**

ونحن نَعْلَمُ أننا لابدَّ أن نَقَعَ في ظرفٍ، بل لابدَّ أن نَقَعَ في ظرفين: أحدُهما: مكانيٌّ، والثاني: زمانيٌّ، فكلُّ إنسانٍ يعيشُ في مكانٍ، وكلُّ إنسانٍ يَعيشُ في زمانٍ، ولهذا لابدَّ من الظرفين، فما هو ظرفُ الزمانِ، وما هو ظرفُ المكانِ؟

يقولُ المؤلفُ رحمه اللهُ تعالى: ظرفُ الزمانِ هو اسمُ الزمانِ المنصوبُ بتقديرِ «في». **وانْظُرْ إلى دِقَّةِ المؤلفِ رحمه اللهُ، مع أنه كتابٌ مُخْتَصَرٌ، حيث قال: اسمُ الزمانِ المنصوبُ بتقديرِ «في». ولم يَقُلْ: كلُّ اسمِ زمانٍ فهو ظرفٌ؛ لأنَّ الظرفَ هنا المرادُ به الظرفُ الاصطلاحيُّ، لا الظرفُ اللُّغَويُّ، الظرفُ اللغويُّ أعَمُّ[2].**

---

(١) الظرف معناه في اللغة: الوعاء، تقول: هذا الإناء ظرف الماء؛ أي: وعاؤه.

وأما اصطلاحًا فهو ما سيذكره المؤلف رحمه الله، وهو نوعان: الأول: ظرف الزمان، والثاني: ظرف المكان.

(٢) لأنه يشمل كل اسم زمان، وهذا بخلاف الظرف الاصطلاحي الذي هو اسم الزمان المنصوب بتقدير «في».

وقول المؤلف رحمه الله: اسم. يُخرِج الفعل والحرف.

وقولُه: الزمان. يُخرِج المكانَ.

وقولُه: المنصوب. يُخرِج المخفوض والمرفوع.

وقوله: بتقدير «في». يُخرِج ما لا يَصلُح فيه التقدير بـ «في». وتقدير «في» نوعان: =

ومثالُ ظرفِ الزمانِ أن تقولَ : قَدِم فلانٌ اليومَ . فالتقديرُ : في اليومِ .

وتقولُ : يُحاسِبُ اللهُ الخلائقَ يومَ القيامةِ . أي : في يومِ القيامةِ . وليس من ظرفِ الزمانِ اصطلاحًا قولُه تعالى : ﴿ وَإِنَّ يَوْمًا عِندَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ ﴾ . فـ « يومًا » هنا ليست ظرفَ زمانٍ ؛ لأنها لم تُنصَبْ على تقديرِ « في » ، بل هذه اسمُ « إنَّ » ، والمؤلفُ اشْتَرط أن يكونَ منصوبًا على تقديرِ « في » .

وليس منه أيضًا أن تقولَ : صُمْتُ يومًا . فـ « يومًا » هنا هل هي مفعولٌ به ، أم ظرفٌ ؟ يعنى : هل المعنى صُمتُ في يومٍ ، أم صُمْتُ اليومَ نفسَه ؟

الجوابُ : المعنى : صُمْتُ اليومَ نفسَه .

إذن : « يومًا » مفعولٌ به ، وليسَتْ ظرفًا .

وقولُه رحمه اللهُ : نحوَ : اليومَ ، والليلةَ ، وغُدْوةً ، وبُكْرةً ، وسَحَرًا ، وغدًا ، وعَتَمةً ، وصباحًا ، ومساءً ، وأبدًا ، وأمَدًا ، وحِينًا ، وما أشْبهَ ذلك .

ذَكَر المؤلفُ رحمه اللهُ أمثلةً كثيرةً ، وهي :

١ - اليومَ[1] : تقولُ : متى يَقْدَمُ زيدٌ ؟ فيقولُ : يَقْدَمُ اليومَ . أي : يَقْدَمُ في اليومِ .

= الأول : تقدير « في » لفظًا ، وهذا غير مقصود .

والثاني : تقدير « في » معنًى ، وهذا هو المقصود هنا .

ومثاله : زُرْتُ الليلةَ زيدًا . فكلمة « الليلة » ظرف زمان منصوب بالفتحة الظاهرة على آخره ؛ لأنه يصلح فيه تقدير معنى « في » ، والتقدير : زُرْتُ في زمنِ الليلِ زيدًا .

واعلم أن الزمان ينقسم إلى قسمين : الأول المُخْتَصُّ ، والثاني المُبْهَم ، أما المختص فهو ما دل على مقدار معين محدود من الزمان ، وأما المبهم فهو ما دل على مقدار غير معين ولا محدود .

ومثال المختص : الشهر ، والسنة ، واليوم ، والعام ، والأسبوع .

ومثال المبهم : اللحظة ، والوقت ، والزمان ، والحين .

وكلٌّ واحد من هذين النوعين يجوز انتصابه على أنه مفعول فيه .

وقد ذكر المؤلف رحمه الله من الألفاظ الدالة على الزمان اثنى عشر لفظًا ، سيأتي ذكرها قريبًا إن شاء الله .

(١) اليوم يقصد به الزمن الذى أوله طلوع الفجر ، وآخره غروب الشمس .

٢- الليلةَ[١] : تقولُ : متى يُسافِرُ؟ فيقولُ : يُسافِرُ الليلةَ . أى : فى الليلةِ .

٣- غُدْوةً[٢] : تقولُ : متى تَزُورُنى ؟ فيقولُ : غُدْوةً . أى : فى الغُدْوةِ ؛ أى : فى الصباحِ .

وقال تعالى : ﴿ النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا ﴾ .

يعنى : فى الغُدُوِّ والعَشِيِّ .

وعلى هذا يكونُ « غُدُوًّا ، وعَشِيًّا » ظَرْفَىْ زمانٍ ، منصوبَيْنِ على الظرفيةِ .

٤- بُكْرَةً[٣] : تقولُ مثلًا : يَبْتَدِئُ زيدٌ العملَ بُكْرَةً . أى : فى البُكْرةِ .

٥- سَحَرًا[٤] : تقولُ : يَسْتَيْقِظُ زيدٌ من الليلِ سَحَرًا . يعنى : فى السَّحَرِ .

٦- غدًا[٥] : تقولُ لشخصٍ : متى تَبْدَأُ الدراسةُ ؟ فيقولُ : غدًا . يعنى : فى غدٍ .

٧- عَتَمةً[٦] : يعنى : عِشاءً ، تقولُ : زيدٌ يَتَعَشَّى عَتَمةً . يعنى : فى العَتَمةِ .

٨- صباحًا[٧] : تقولُ : نَزَلَ المطرُ صباحًا . يعنى : فى الصباحِ .

٩- مساءً[٨] : تقولُ : تُغْلَقُ الدَّكاكينُ مساءً . يعنى : فى المساءِ .

---

(١) الليلة يقصد بها الزمان الذى أوله غروب الشمس ، وآخره طلوع الفجر .

(٢) الغُدْوة هى الوقت ما بين صلاة الصبح وطلوع الشمس ، وهى بالصَّرْف وعدمه ؛ للعَلَمية والتأنيث ، فعلى الأول تقول : أزورُك غُدْوَةً . بالتنوين ؛ أى : غُدْوة أىِّ يوم كان .
وعلى الثانى تقول : أزورك غُدْوَةَ . بغير تنوين ؛ أى : غُدْوَةَ يومٍ مُعَيَّن .

(٣) أى : أول النهار ، وهى بالتنوين وعدمه ، كما تقدم فى « غدوة » ، تقول : أزورك بُكْرةً ، أو بُكْرةَ يومِ الجمعة .

(٤) أى : آخِرَ الليل قُبَيْل الفجر ، وهى بالصرف وعدمه للعلمية والعَدْل ، تقول : أَجِيئك سَحَرًا ، أو سَحَرَ يوم الجمعة .

(٥) هو اسم لليوم الذى بعد يومك الذى أنت فيه .

(٦) هى اسم لثُلُث الليل الأول .

(٧) هو اسم للوقت الذى يبتدئ من أول نصف الليل الثانى إلى الزوال .

(٨) هو اسم للوقت الذى يبتدئ من الزوال إلى آخر نصف الليل الأول .

١٠ – أبدًا[١] : هى ظرفُ زمانٍ للتأبيدِ ، قال تعالى : ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا﴾ .

١١ – أمَدًا : هى أيضًا ظرفُ زمانٍ ، لكنها للتوقيتِ ؛ يعنى : مُوَقَّتَةٌ ، تقولُ مثلًا : سأبْقَى عندَكَ أمَدًا . يعنى : فى أَمَدٍ ، لا دائمًا .

وأمَّا قولُه تعالى : ﴿لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُۥٓ أَمَدًۢا﴾ . فـ « أمَدًا » فيه ليست ظرفًا ، ولكنَّها اسمُ « إنَّ » مُؤَخَّرٌ .

١٢ – حِينًا[٢] : تقولُ : سأمْكُثُ عندَكَ حِينًا من الزمنِ . يعنى : فى حينٍ .

وأمَّا قولُه تعالى : ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ﴾ . فهذه ليسَتْ على تقديرِ « فى » ، ولهذا لم تُنْصَبْ .

فصار ظرفُ الزمانِ إذا كان على تقديرِ « فى » فإنه يُنْصَبُ ، ويُسَمَّى ظرفًا .

* * *

(١) الأبد : الزمان المستقبل الذى لا نهاية له .

(٢) وهو اسمٌ لزمانٍ مُبْهَمٍ ، غير معلوم الابتداء ، ولا الانتهاء .

ويلحق بهذه الألفاظ الاثنى عشر ما أشبهها من كل اسم دالٍّ على الزمان ، سواء كان مختصًّا ؛ مثلَ ضَحْوة ، وضُحًى ، أم كان مُبْهَمًا ، مثل : وقت ، وساعة ، ولحظة ، وزمان ، وبُرْهة ؛ فإن هذه وما ماثلها يجوز نصب كل واحد منها على أنه مفعول فيه .

* واعلم أن ناصب هذه الظروف ما يُذْكَر معها من فعلٍ أو شِبْهِه .

ظرف المكان

قال المؤلفُ رحمه اللهُ تعالى : وظرفُ المكانِ هو اسمُ المكانِ المنصوبُ ، بتقدير «في» ، نحو : أمامَ ، وخَلْفَ ، وقُدّامَ ، ووراءَ ، وفوقَ ، وتحتَ ، وعندَ ، وإزاءَ ، وتِلْقاءَ ، وثَمَّ ، وهنا ، وما أشبهَ ذلك .

عرّفَ المؤلفُ رحمه اللهُ ظرفَ المكانِ بأنه اسمُ المكانِ المنصوبُ بتقديرِ « في »[1] ، ومثّلَ على ذلك بالأمثلةِ التاليةِ :

١ - أمامَ[2] : **تقولُ مثلًا : البيتُ أمامَك .**

وكما قال النبيُّ ﷺ لمّا قال له أسامةُ بنُ زيدٍ حينَ نَزَلَ ، وهو في سيرِه من المُزْدَلِفةِ إلى عَرَفةَ ، نَزَلَ في أثناءِ الطريقِ ، فبال ، وتوضّأ ، فقال : الصلاةَ . قال :

---

(١) فظرف المكان عبارة عن الاسم الدالّ على المكان المُبْهَم ، المنصوب بلفظ عامله الدالّ على ما وقع فيه ، على معنى « في » الظرفية ، نحو : جلَسْتُ فوق السطح ؛ فإن لفظ « جلَسْتُ » دال على معنى الجلوس الواقع في المكان العالي .

فقيد « الاسم » يُخْرِجُ الفعل والحرف .

وقيد « الدال على المكان » يُخْرِجُ الدال على الزمان .

وقيد « المنصوب » يخرج المخفوض والمرفوع .

وقيد « على معنى في الظرفية » يخرج ما قُدِّر فيه غيرها ، أو ما لا يصلح تقديرها فيه .

وقال الشيخ حسن الكفراوي في شرحه للآجرومية ص ٩٧ : وقولي : على معنى « في » . أَوْلَى من قوله : بتقدير « في » ؛ فإن من ظرف المكان ما لا تُقَدَّر معه في ، كـ « عند » . اهـ

ومثال ذلك : وقَفْتُ أمامَ زيدٍ . والتقدير : وقَفْتُ في مكانِ أمامَ زيدٍ .

وهو أيضًا ينقسم إلى قسمين : مختص ، ومبهم :

أما المختص فهو ماله صورة وحُدودٌ محصورة ؛ مثل : الدار ، والمسجد ، والحديقة ، والبستان .

وأما المبهم فهو ما ليس له صورة ، ولا حدود محصورة ، مثل : وراء ، وأمام .

ولا يجوز أن يُنْصَب على أنه مفعول فيه من هذين القسمين إلا الثاني ، وهو المُبْهَم ، أما الأول - وهو المختص - فيجب جَرّه بحرف جر يدل على المراد ، نحو : اعتكفت في المسجد ، وزُرْتُ عليًا في داره .

وقد ذكر المؤلف رحمه الله من الألفاظ الدالة على المكان ثلاثة عشر لفظًا .

(٢) هو ما كان في مكانِ قُبالَتك وقُدّامك ، وهو ضد : خلف .

« الصلاةُ أمامَك »[1] .

وتقولُ أيضًا : جلَسْتُ أمامَ المُعَلِّمِ . فـ « أمام » ظرفُ مكانٍ . إذن : « أمام » ظرفُ مكانٍ منصوبٌ على الظرفيةِ .

٢- خلفَ[2] : تقولُ مثلًا جلَسْتُ خلفَ أبي ، صلَّيْتُ خلفَ الإمامِ . فـ « خَلْف » في هذين المثالَيْنِ ظرفُ مكانٍ .

فإذا قال قائلٌ : أليس اللهُ يقولُ : ﴿ مِنۢ بَيۡنِ أَيۡدِيهِمۡ وَمِنۡ خَلۡفِهِمۡ ﴾ ؟

نقولُ : بَلَى ، لكن لمَّا جاءت « مِن » لم يُنْصَبْ ، ولذلك لو حُذِفَت صار منصوبًا .

على كلِّ حالٍ تكونُ « خلف » ظرفَ مكانٍ منصوبًا ، ما لم يَقْتَرِنْ بها حرفُ جرٍّ ، مثلَ : مِن خلف .

٣، ٤- قُدَّام ، ووَراء : كلمتان مُرادِفتان لقولِه : أمامَ ، وخَلْفَ . ومثالُ « قُدَّامَ » قولُك : سِرْتُ قُدَّامَك .

ومثالُ « وراءَ » قولُك : سِرْتُ وراءَك .

وأما قولُه تعالى : ﴿ وَمِن وَرَآئِهِم بَرۡزَخٌ ﴾ . فهنا لم تُنْصَبْ « وراء » ؛ لأنها دخَلَت عليها « مِن » .

٥- فوقَ[3] : قال اللهُ تعالى : ﴿ وَهُوَ ٱلۡقَاهِرُ فَوۡقَ عِبَادِهِۦ ﴾ . فـ « فوق » ظرفُ مكانٍ .

٦- تحتَ : نحوَ قولِه تعالى : ﴿ جَنَّٰتٍ تَجۡرِي تَحۡتَهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ ﴾ .

وفي آياتٍ كثيرةٍ أخرى : ﴿ مِن تَحۡتِهَا ﴾ . ولكنها لم تُنْصَبْ لدخولِ « مِن » ، أمَّا إذا لم تَدْخُلْ « مِنْ » فهي منصوبةٌ .

---

(١) البخاري (١٣٩، ١٨١، ١٦٦٧، ١٦٦٩، ١٦٧٢) ، ومسلم ٢/٩٣١ (١٢٨٠) .

(٢) يقصد بها ضد « قُدَّام ، وأمام » ، وهي بمعنى « وراء » .

(٣) يقصد بها : ما كان عاليًا ، ضد السُّفْلِ والانخفاض ، وقيل : « فوق » هو كل ما علا شيئًا ، قيل له : فوقه .

٧- عند[١] : تقولُ : جلَسْتُ عندَك .

وقال اللهُ تعالى : ﴿وَعِندَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ﴾ ، وقال تعالى : ﴿وَمَنْ عِندَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ﴾ .

إذن : « عند » ظرفُ مكانٍ ، وهي كثيرةٌ في القرآنِ ، وغيرِ القرآنِ .

فإن قال قائلٌ : أليس يُقالُ : مِن عندِه . بجرِّ « عند » ؟

فالجوابُ : نعم ، ولكنَّ ذلك لدخولِ « مِن » عليها ، فإذا دخَلَت عليها « مِن » لم تكُنْ ظرفًا منصوبًا .

٨- مَعَ[٢] : يقالُ : مَعْ . بسكونِ العينِ ، ويقالُ : مَعَ . بفتحِ العينِ .

قال اللهُ تعالى : ﴿وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ ، وقال تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا﴾ . فـ « مع » هنا ظرفٌ منصوبٌ على الظرفيةِ ، وهي دائمًا منصوبةٌ على الظرفيةِ ، فلا تأتي إلا ظرفًا منصوبًا .

٩، ١٠- إزاءَ ، وحِذاءَ : كلاهما بمعنى : مُحاذِيًا ومُساوِيًا له . تقولُ : هذا بإزاءِ هذا ؛ أي : مُساوٍ له ، ولكنها ليست من هذا البابِ الذي نحن فيه[٣] .

وتقولُ : جلَسْتُ إزاءَ البابِ . فـ « إزاء » ظرفُ مكانٍ .

وتقولُ : جلَسْتُ حِذاءَك . أي : مُحاذِيًا ومُساوِيًا لك ، وتكونُ « حِذاءَك » منصوبةً على الظرفيةِ المكانيةِ .

١١- تِلْقاءَ : هي ظرفُ مكانٍ أيضًا ، منصوبٌ على الظرفيةِ ، وقد تُجَرُّ بـ « مِن » ، مثلَ : مَن تِلْقاءِ أنفسِهم .

تقولُ : جلَسْتُ تِلْقاءَك . أي : أمامَك ، فهي منصوبةٌ على الظرفيةِ المكانيةِ .

---

(١) يقصد بها معنى « قريب » ، أو « بجوار » ، ونحوهما .

(٢) يقصد بها معنى المعية المتعلق بمكان .

(٣) لأنها مجرورة بحرف الجر « الباء » .

١٢ – ثَمَّ(١) : وهذه مِمَّا يَغْلَطُ فيها كثيرٌ من الناسِ ، تجِدُه يقولُ : ومِن ثُمَّ كان كذا وكذا . وهذا غَلَطٌ عظيمٌ ؛ لأنَّ « ثُمَّ » حرفُ عطفٍ ، و« ثَمَّ » ظرفُ مكانٍ ، قال اللهُ تعالى : ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا ﴾ .

فـ « ثَمَّ » ؛ يعنى : هناك .

١٣ – هُنَا : « هنا » ظرفُ مكانٍ ، تقولُ : اجْلِسْ هنا .

ومنه قولُه تعالى : ﴿ إِنَّا هَا هُنَا قَاعِدُونَ ﴾ . فـ « هنا » ظرفُ مكانٍ .

والفرقُ بينَ« هنا » و« ثَمَّ » أنَّ « هنا » للقريبِ ، و« ثَمَّ » للبعيدِ ، فقولُه تعالى : ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا ﴾ . « ثَمَّ » يعنى : هناك للبعيدِ ، وتقولُ : جلَسْتُ هنا . يعنى : فى المكانِ القريبِ .

وعليه فإذا قال الشيخُ لتلميذِه : اجْلِسْ ثَمَّ . فجلَسَ عندَ ركبتيه ، فإنه لا يكونُ مُمْتثِلًا ، لأنَّ « ثَمَّ » للبعيدِ ، وإذا قال لتلميذٍ آخَرَ : اجْلِسْ هنا . فجلَسَ بعيدًا فقد أخطأَ أيضًا(٢) .

---

(١) بفتح المُثَلَّثَة ، اسم إشارة للمكان البعيد ، فهى بخلاف « ثُمَّ » – بضم الثاء – التى مضى أنها من حروف العطف ، وانظر ما تقدم .

(٢) وبهذا ينتهى الكلام على باب ظرف المكان ، وظرف الزمان ، وهذا هو مُلَخَّص ما مضى فيه :

١ – الظرف نوعان : ظرف زمان ، وظرف مكان .

٢ – يُسَمَّى باب ظرف الزمان وظرف المكان أيضًا باب المفعول فيه ؛ لأن الظرف إما مكان كالبيت ، وإما زمان كالشهر ، وكل منهما يقع الفعل فيه ، ولا يقع عليه ، ولا به .

٣ – ظرف الزمان هو اسم الزمان المنصوب بتقدير « فى » .

٤ – ينقسم الزمان إلى قسمين : مختص ، ومبهم :

فالمختص هو ما دل على مقدار معين محدود من الزمان .

والمبهم هو ما دل على مقدار غير معين ، ولا محدود .

٥ – ذكر المؤلف رحمه الله من الألفاظ الدالة على الزمان اثنى عشر لفظًا ، هى : اليوم ، والليلة ، وغُدْوة ، وبُكْرة ، وسَحَرًا ، وغدًا ، وعَتَمة ، وصباحًا ، ومساءً ، وأبدًا ، وأَمَدًا ، وحِينًا .

٦ – يلحق بهذه الألفاظ الاثنى عشر ما أشبهها من كل اسم دال على الزمان ، سواء كان مختصًا ؛ =

* * *

= مثل : ضَحْوة ، وضُحى ، أم كان مُبْهَمًا ، مثل ، وقت ، وساعة ، ولحظة ، وزمان ، وبُرْهة ؛ فإن هذه وما ماثلها يجوز نصب كل واحد منها على أنه مفعول فيه .

٧- ناصب هذه الظروف ما يُذْكَر معها من فعل أو شبهه .

٨- ظرف المكان هو الاسم الدال على المكان المبهم ، المنصوب بلفظ عامله ، الدال على ما وقع فيه ، على معنى « في » الظرفية .

٩- ينقسم ظرف الزمان إلى قسمين : مختص ومبهم :

أما المختص فهو ما له صورة وحدود محصورة ؛ مثل : الدار ، والمسجد ، والحديقة ، والبستان .

وأما المبهم فهو ما ليس له صورة ، ولا حدود محصورة ، مثل : وراء ، وأمام .

ولا يجوز أن ينصب على أنه مفعول فيه من هذين القسمين إلا الثاني ، وهو المبهم ، أما الأول - وهو المختص - فيجب جره بحرف جر يدل على المراد ، نحو : اعتكفت في المسجد ، وزرْتُ عليًا في داره .

١٠- ذكر المؤلف رحمه الله من الألفاظ الدالة على المكان ثلاثة عشر لفظًا ، هي : أمام ، وخلف ، وقُدَّام ، ووراء ، وفوق ، وتحت ، وعند ، ومع ، وإزاء ، وحذاء ، وتلقاء ، وثَمَّ ، وهنا .

١١- الفرق بين « هنا » ، و« ثَمَّ » أنَّ هنا للقريب ، و« ثَمَّ » للبعيد .

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

بابُ الحالِ

بابُ الحالِ

الحالُ

قال المؤلفُ رحمه اللهُ تعالى : (بابُ الحالِ) ، الحالُ هو الاسمُ المنصوبُ ، المُفَسِّرُ لِمَا انْبَهَم من الهيئاتِ ، نحوَ قولِك : جاء زيدٌ راكبًا ، وركِبْتُ الفرسَ مُسْرَجًا ، ولقِيتُ عبدَ اللهِ راكبًا . وما أشْبَهَ ذلك .

قال المؤلفُ رحمه اللهُ تعالى : بابُ الحالِ . الحالُ في اللغةِ هو ما يكونُ عليه الشيءُ ، وهو مُذَكَّرٌ لفظًا ، مؤنثٌ معنًى ، هذا هو الأفصحُ ، ولهذا تقولُ : الحالُ الأولى ، ولا تَقُلِ : الحالةُ الأولى .

مع أنَّ المشهورَ في التعبيرِ عندَ كثيرٍ من الناسِ أنهم يقولون : الحالةُ الأولى ، ويقولون : إلا في هذه الحالةِ ، ولكنَّ الأفصحَ أن تقولَ : الحالُ الأولى ، وتقولَ : في هذه الحالِ . ولا تَقُلْ : في هذه الحالةِ .

فهذا إنسانٌ مريضٌ ، تقولُ : حالُه مَرَضٌ ، وصحيحٌ ، تقولُ : حالُه صحيحٌ ، وشَبْعانُ ، تقولُ : حالُه الشِّبَعُ ، وهكذا(١) .

---

(١) وقال الشيخ محمد محيي الدين رحمه الله في تعليقه على أوضح المسالك ٢ / ٢٥٧ ، حاشية ٣ : اعلم أن لفظ الحال يذكر فيقال : (حال) ويؤنث فيقال : (حالة) بالتاء ، وأن معناه قد يُذَكَّر ، فيعود الضمير عليه مذكرًا ، ويسند إليه الفعل الماضي بغير تاء ، ويشار إليه باسم الإشارة الموضوع للمذكر ، ويوصف بما يوصف به المذكر ، وغير ذلك مما لا يعسر عليك استقصاؤه .

وقد يؤنث معناه ، ليعود الضمير عليه مؤنثًا ، ويسند إليه الفعل الماضي مقترنًا بتاء التأنيث ، ويشار إليه باسم الإشارة الموضوع للمؤنث ، ويوصف بما يوصف به المؤنث .

ومن شواهد تذكير لفظ الحال قول الشاعر :

إِذَا أَعْجَبَتْكَ الدَّهْرَ حَالٌ مِنَ امْرِئٍ ... فَدَعْهُ وَوَاكِلْ أَمْرَهُ وَاللَّيَالِيَا

ومن شواهد تأنيث لفظها قول الفرزدق :

عَلَى حَالَةٍ لَوْ أَنَّ فِي الْقَوْمِ حَاتِمًا ... عَلَى جُودِهِ ضَنَّتْ بِهِ نَفْسُ حَاتِمِ

فإذا كان لفظ الحال مذكرًا فأنت في سعة من أن تُذَكِّر معناه أو تؤنثه ، تقول : هذا حال ، وهذه حال ، =

لكن في الاصطلاحِ يقولُ المؤلفُ رحِمه اللهُ : هو الاسمُ المنصوبُ الـمُفَسِّرُ لما انْبَهَم من الهيئاتِ .

فقولُه : هو الاسمُ[١] . أفادَنَا أنَّ الفعلَ لا يكونُ حالًا .

فأمَّا قولُ القائلِ : جاء زيدٌ يُهَرْوِلُ . فإنَّ يُهَرْوِلُ ليست حالًا ، إنما الحالُ جملةُ الفعلِ[٢] ، وليس نفسَ الفعلِ . الـمُهِمُّ أنه قد يأتي أحيانًا بدلَ الاسمِ فعلٌ ، لكن لا يكونُ الفعلُ هو الحالَ ، ولكن يكونُ الحالُ هو الجملةَ ، مثلُ : لَقِيَنِي عبدُ اللهِ يَمْشِي . جملةُ « يمشي » حالٌ من « عبد الله » ، ولا نقولُ : الفعلُ « يمشي » حالٌ ، ولكن نقولُ : جملةُ « يمشي » حالٌ . والدليلُ على أنها حالٌ أنك لو حذَفْتَ الجملةَ ، وأتيتَ بعدَها باسمٍ مفردٍ لَكان تقديرُه : لَقِيتُ عبدَ اللهِ ماشيًا .

وقولُه : المنصوبُ . خرَج به المرفوعُ والمجرورُ .

فلو قلتَ : مرَرْتُ برجلٍ قائمٍ . فـ « قائم » ليستْ حالًا ، وإن كانت هي حالًا في الواقعِ[٣] ، ولكنها ليست بحالٍ .

= وحال حسن ، وحال حسنة ، والحال الذى أنا فيه طيب ، والحال التي أنا فيها طيبة ، وكان حالنا يوم كذا جميلًا ، وكانت حالنا يوم كذا جميلة

وتأمل في قول الشاعر : (أعجبتك الدهر حال) ، فقد أسند الفعل الماضى إلى لفظ الحال المذكر مقترنًا بتاء التأنيث ، وقال أبو الطيب المتنبي :

لا خَيْلَ عِنْدَكَ تُهْدِيهَا وَلَا مَالُ ... فَلْيُسْعِدِ النُّطْقُ إِنْ لَمْ يُسْعِدِ الْحَالُ

فذكَّرها لفظًا ومعنى في قوله (يسعد الحال) .

وأما إذا كان لفظ الحال مؤنثًا فليس لك مَعْدًى عن تأنيث الفعل الذى تسنده إليها ، وتأنيث الإشارة إليها ، وتأنيث وصفها ، وتأنيث ما تخبر به عنها ، وهلم جرًّا . اهـ

(١) قوله : الاسم . يشمل الصريح مثل « ضاحكًا » في قولك : جاء محمدٌ ضاحكًا ، ويشملُ المؤوَّل بالصريح ، وهو الجملة والظرف ، مثل : « يضحك » في قولك : جاء محمدٌ يَضْحَك . فإنه في تأويل قولك : ضاحكًا . وكذلك قولنا : جاء محمدٌ مَعَه أخوه . فإنه في تأويل قولك : مُصاحِبًا لأخيه . وكذلك قولنا : جاء زيدٌ والشمسُ طالعةٌ . فإنه في تأويل قولك : مُقارِنًا لطلوع الشمس .

(٢) أي : أن الحال هو الجملة الفعلية المكوَّنة من الفعل « يُهَرْوِلُ » ، والفاعل الضمير المستتر فيه .

(٣) لأن الحال التي هو عليها القيام .

ولو قلتَ : زيدٌ قائمٌ . فـ « قائمٌ » ليست بحالٍ أيضًا ؛ لأنها ليست منصوبةً .

لكن لو قلتَ : جاء زيدٌ راكبًا . فـ « راكبًا » حالٌ ؛ لأنه اسمٌ منصوبٌ[١] .

وقوله رحمه اللهُ : المُفَسِّرُ لِمَا انْبَهَمَ من الهيئاتِ .

المُفَسِّرُ ؛ يعنى : المُوَضِّحُ .

لما انْبَهَم : مأخوذٌ من الإبهامِ ؛ يعنى : لما خَفِى[٢] .

من الهيئاتِ ؛ يعنى : من هيئةِ الشيءِ[٣] .

فمثلًا إذا قلتَ : جاء زيدٌ راكبًا . فإنَّ « راكبًا » بيَّنَت هيئةَ زيدٍ عندَ مجيئِه .

ولو قلتَ : جاء زيدٌ . فقط ، لم نَعْرِفْ هل جاء راكبًا ؟ هل جاء ماشيًا ؟ هل جاء محمولًا ؟ لا ندرى ، فإذا قلتَ : راكبًا . فقد فسَّرْتَ ما انْبَهم من الهيئةِ .

---

(١) وإنما ينصب الحال لفظًا ، أو تقديرًا ، أو مَحَلًّا ، بالفعل الصريح ، أو شبه الفعل ؛ كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، والمصدر ، واسم المصدر ، وأفعل التفضيل ، والظرف ، والصفة المُشَبَّهة ، واسم الإشارة .
فاسم الإشارة نحو قوله تعالى : ﴿ هَذَا بَعْلِي شَيْخًا ﴾ . فناصب الحال « شيخًا » في هذه الآية هو اسم الإشارة « هذا » ؛ لأنه فى معنى « أُشير » .
واسم الفاعل نحو : أنا راكبٌ الفرسَ مُسْرَجًا . فناصب الحال « مُسْرَجًا » هو اسم الفاعل « راكب » .
واسم المفعول نحو : الفرسُ مركوبٌ مُسْرَجًا . فناصب الحال « مُسْرَجًا » هو اسم المفعول « مركوب » .
والمصدر نحو : أعجبنى ضربُك زيدًا مكتوفًا . فناصب الحال « مكتوفًا » هو المصدر « ضربُك » .
واسم المصدر نحو : أعجبنى وُضُوؤُك جالسًا . فناصب الحال « جالسًا » هو اسم المصدر « وُضُوؤُك » .
وأفعل التفضيل نحو : زيدٌ مُفْرَدًا أنفعُ من عمرٍو معانًا . فناصب الحال « مُفْرَدًا ، ومُعانًا » هو أفعل التفضيل « أنفع » .
والظرف ، نحو : زيدٌ عندك جالسًا . فناصب الحال « جالسًا » هو الظرف « عندك » .
والصفة المُشَبَّهة ، نحو : زيدٌ حَسَنُ الوجهِ صحيحًا . فناصب الحال « صحيحًا » هو الصفة المشبهة « حسن » .

(٢) انْتُقِد لفظ « انبهم » على المؤلف رحمه الله ؛ لأنه لا يُعْرف فى اللسان العربى ، وكان الأَوْلَى أن يُقال : اسْتَبْهَم . ونحو ذلك .

(٣) كلمة الهيئات واحدها : هيئة ، وهى الحالة والصفة المتعلِّقة بذاتِ عاقلٍ وغيره ، كالغضب والرَّكْضِ ، والمشى ، وغيرها من الصفات .
وقوله : من الهيئات . خرج به التمييز ؛ فإنه مُبَيِّنٌ لما استَبْهَم من الذَّواتِ والنِّسَبِ .
والخلاصة أن الحال يُوَضِّح ما خَفِى واستتر من صفات ذَوِى العَقْل ، أو غيرهم .

إذن : الحالُ في الاصطلاحِ : **الاسمُ المنصوبُ المُفَسِّرُ لِمَا انْبَهَم من الهيئاتِ**[1] .

قال المؤلفُ رحِمه اللهُ تعالى : نحوُ قولِك : جاء زيدٌ راكبًا ، وركِبْتُ الفرسَ مُسْرَجًا ، ولَقِيتُ عبدَ اللهِ راكبًا . وما أشْبهَ ذلك .

قولُه : جاء زيدٌ راكبًا . فهيئتُه « راكبًا » .

إذن : فسَّرَت هيئتَه .

وتقريبُ ذلك أن الحالَ تَقَعُ جوابًا لـ « كيفَ » ؛ أنك لو قلتَ : جاء زيدٌ . قال لك المُخاطَبُ : كيف جاء ؟ تقولُ : راكبًا . فهذا تقريبٌ لها ، أنها هي التي تَقَعُ في جوابِ « كيفَ » .

وقولُه رحِمه اللهُ : ركِبْتُ الفرسَ مُسْرَجًا . يعني : موضوعًا عليه السَّرْجُ .

« مُسْرَجًا » حالٌ من الفرسِ ، وليس من الراكبِ ؛ لأنَّ الفرسَ هو المُسْرَجُ .

والمؤلفُ رحِمه اللهُ أَتَى بهذين المثالَيْنِ ؛ ليُبيِّنَ لنا أنَّ الحالَ تكونُ من الفاعلِ ، وتكونُ من المفعولِ به ، فالمثالُ الأولُ : جاء زيدٌ راكبًا . الحالُ من الفاعلِ « زيد » ، والمثالُ الثاني : ركِبْتُ الفرسَ مُسْرَجًا . الحالُ من المفعولِ به « الفرس » .

وتقولُ : نظَرْتُ إلى الشجرةِ مُزْهِرةً . « مُزهِرةً » حالٌ من المجرورِ « الشجرة » .

إذن : الحالُ تأتي من الفاعلِ ، والمفعولِ به ، والمجرورِ .

وقولُه رحِمه اللهُ : لَقِيتُ عبدَ اللهِ راكبًا . « راكبًا » حالٌ ، لكن من ماذا ؟ هل من المُلاقِي ، أم من المُلاقَى ؟ يعني : هل المرادُ : لَقِيتُ أنا عبدَ اللهِ ، وأنا راكبٌ ؟ أو : لَقِيتُ عبدَ اللهِ ، وهو راكبٌ ؟

الجوابُ : تحْتَمِلُ الاثنين ، فإن كانت الأولَ – أنَّ هذا القائلَ كان راكبًا ، فمَرَّ بعبدِ

---

(١) بقي في تعريف الحال أن يقال : إنه فَضْلةٌ . وهذا مُخرِج للاسم المنصوب العُمْدة ؛ كاسم « إنَّ » وأخواتها ، وخبر كان وأخواتها ، فالمراد بالفضلة ما وقع بعد استيفاء الفعل فاعله ، والمبتدأ خبره ، وإن توقف المعنى المقصود عليه .

اللهِ - صارتْ « راكبًا » حالًا من الفاعلِ « التاءِ » من « لَقِيتُ » .

وإن كان المعنى أنَّ هذا المُلاقِيَ مرَّ بعبدِ اللهِ ، وهو راكبٌ ، فهى حالٌ من المفعولِ به « عبدِ اللهِ »(١) .

مثالٌ آخرُ : لو قلتَ : لَقِيتُ العبدَ عَتِيقًا . فـ « عَتِيقًا » حالٌ من المفعولِ به « العبد » ؛ لأنَّ العبدَ هو الذى يُعْتَقُ ، وهذه قرينةٌ ظاهرةٌ .

مثالٌ آخرُ : لو قلتَ : لَقِيتُ الفرسَ مُسْرَجًا . فـ « مُسْرَجًا » حالٌ من الفرسِ ، ولابدَّ ؛ لأنَّ الإنسانَ لا يُسْرَجُ مهما كان .

على كلِّ حالٍ ، أهمُّ شيءٍ عندَنا أنَّ الحالَ هو الاسمُ المنصوبُ المُفَسِّرُ لما انْبَهَم من الهيئاتِ .

وقولُه رحِمه اللهُ : وما أشبَهَ ذلك . أى : ما أشْبَهَ هذه الأمثلةَ ، نحوَ : رأيْتُ غلامَ زيدٍ راكبًا .

ونحوَ : دخَلْتُ المسجدَ حافيًا . فـ « حافيًا » حالٌ من الفاعلِ ؛ لأنَّ المسجدَ لا يكونُ حافيًا ، الحافى هو الداخلُ .

---

(١) والمؤلف رحمه الله كرّر المثال ؛ إشارة إلى أن الحال يأتى من الفاعل نصًا كالمثال الأول ، أو من المفعول به كذلك كالثانى ، أو منهما احتمالًا كالثالث .

وكما يجىء الحال من الفاعل والمفعول به فإنه يجىء من الخبر ، نحو قوله تعالى : ﴿ هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾ فـ « هو » : مبتدأ ، والحق : خبره ، ومصدقًا : حالٌ منه(*) .

وقد يجىء من المجرور بحرف الجر ، نحو : مررت بهندٍ راكبةً . فـ « راكبة » حال من « هند » المجرور بالباء .

وقد يجىء من المجرور بالإضافة ، نحو قوله تعالى : ﴿ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾ . فـ « حنيفًا » حال من « إبراهيم » ، وإبراهيم مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة ، وهو مجرور بإضافة « ملة » .

ونحو قوله تعالى : ﴿ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا ﴾ فـ « ميتا » حال من الأخ المضاف إليه ، المجرور بـ « لحم » المضاف .

ونحو قوله تعالى : ﴿ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا ﴾ . فـ « إليه » جار ومجرور خبر مقدم ، ومرجع : مبتدأ مؤخر مرفوع ، ومرجع مضاف ، والكاف مضاف إليه مبنى على الضم فى محل جر ، وجميعًا حال منه .

(*) ولا يَجِيء الحال من المبتدأ .

شروطُ الحالِ، وشروطُ صاحبِها

قال المؤلفُ رحمه اللهُ تعالى: ولا يكونُ الحالُ إلا نكرةً، ولا يكونُ إلا بعدَ تمامِ الكلامِ، ولا يكونُ صاحبُها إلا معرفةً.

قولُه رحمه اللهُ: ولا يكونُ الحالُ إلا نكرةً. **هذه أيضًا قاعدةٌ، والنكرةُ قد سبَقَ أن عرَّفناها بأنها كلُّ اسمٍ شائعٍ في جنسِه، لا يَختَصُّ به واحدٌ دونَ الآخرِ. وهذه هي عبارةُ المؤلفِ**[1]، وبِناءً على ذلك فإنك لو قلتَ: جاء زيدٌ الفاضلَ. لا يَصِحُّ[2]. لأنَّ «الفاضل» معرفةٌ.

ولو قلتَ: جاء زيدٌ فاضلًا. فهو صحيحٌ، وتكونُ «فاضلًا» حالًا.

إذن: لا تكونَ الحالُ إلا نكرةً[3].

وإذا قلتَ: رأيتُ رجلًا فاضلًا. فهنا «فاضلًا» صفةٌ؛ لأنه إذا جاءت النكرةُ بعدَ نكرةٍ فهي صفةٌ، وإن جاءت نكرةٌ بعدَ معرفةٍ فهي حالٌ.

وقولُه رحمه اللهُ: ولا يكونُ إلا بعدَ تَمامِ الكلامِ. يعني: لا يكونُ إلا بعدَ تَمامِ الجملةِ، فالكلامُ المقصودُ به الجملةُ.

فلو قلتَ: جاء فاضلًا. لم يَصِحَّ؛ لأنَّ «فاضلًا» في مَحَلِّ الفاعلِ، فلا تكونُ الحالُ في مَحَلِّ الفاعلِ.

---

(١) تقدم.

(٢) على أن «الفاضل» حال، ولكن على أن «الفاضل» مفعول به لفعل محذوف، تقديره «أمدح» فإنه يصح، وراجع ما تقدم.

(٣) فلا يجوز أن يكون الحال معرفة؛ دفعًا لتوهُّم أنها نعت عند نصب صاحبها، أو خفاء إعرابها.

وإذا جاء تركيب فيه الحال معرفة في الظاهر، فإنه يجب تأويل هذه المعرفة بنكرة، مثل قولهم: جاء الأميرُ وَحْدَه؛ فإن «وحده» حال من الأمير، وهو معرفة بالإضافة إلى الضمير، ولكنه في تأويل نكرة، هي قولك: «مُنْفَرِدًا» فكأنك قلتَ: جاء الأمير منفردًا.

ومثل ذلك قولهم: أَرْسَلَها العِرَاكَ؛ أي: مُعْتَرِكَةً، وجاءوا الأولَ فالأولَ؛ أي: مُتَرَتِّبِينَ، وجاءوا الجَمَّاءَ الغَفِيرَ؛ أي: جميعًا.

مثالٌ آخرُ : رجلٌ قائمٌ . « قائم » هل يُمْكِنُ أن نقولَ : رجلٌ قائمًا ، ونَجْعَلَ « قائمًا » حالًا ؟

الجوابُ : لا ؛ لأنَّ المؤلفَ يقولُ : لا يكونُ إلا بعدَ تمامِ الجملةِ .

ولو قلتَ : زيدٌ قائمًا على أنَّ « زيد » مبتدأٌ ، و« قائمًا » حالٌ لم يَصِحَّ أيضًا ؛ لأنه لم يَتِمَّ الكلامُ .

وكيف نُحَوِّله إلى جملةٍ صحيحةٍ ؟

الجوابُ : تأتي بـ « جاء » قبلَه ، فتقولُ : جاء زيدٌ قائمًا . فهذا صحيحٌ ؛ لأنه لَمَّا قلتَ : جاء زيدٌ قائمًا . صار فعلٌ وفاعلٌ ، وتَمَّتِ الجملةُ .

إذَنْ : الحالُ لا تكونُ إلا بعدَ تمامِ الكلامِ ؛ يعني : تمامِ الجملةِ .

مثالٌ آخرُ : زيدٌ راجلًا . هذا أيضًا لا يَصِحُّ ؛ لأنه لم يَتِمَّ الكلامُ ، فلو قلتَ : زيدٌ راجلًا – يعني : يَمْشِي على رِجْلَيْه – ونصَبْتَ « راجلًا » على أنها حالٌ لا يجوزُ ؛ لأنها لا تكونُ إلا بعدَ تمامِ الكلامِ .

وإذا أَرَدْنا أن نُحَوِّلَها إلى حالٍ نَأْتِي بفعلٍ ؛ لكي تَتِمَّ الجملةُ ، فنقولُ : جاء زيدٌ راجلًا(١) .

---

(١) فالأصل في الحال أن يجيء بعد تمام الكلام ؛ لأنه فضلة ، فيأتي بعد استيفاء المبتدأ خبره ، والفعل فاعله ، وإن توقف حصول الفائدة عليه ، نحو قوله تعالى : ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ﴾ . فـ « لاعبين » حال من فاعل « خلق » منصوب ، وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة ؛ لأنه جمع مذكر سالم .

ونحو قول الشاعر :

إِنَّمَا الميتُ مَن يَعِيشُ كَئِيبًا كاسِفًا بالُه قليلُ الرجاءِ

فـ « كئيبًا » ، و« كاسفًا » ، و« قليلَ » أحوال من فاعل « يعيش » .

وربما وجب تقديم الحال على جميع أُجزاء الكلام ، إن كان لها صَدْر الكلام ، كما إذا كان الحال اسم استفهام ، نحو : كيف قَدِم عَلِيٌّ ؟ فـ « كيف » اسم استفهام مبني على الفتح ، في محل نصب ، حال من « عليٌّ » مُقَدَّمة عليه ، ولا يجوز تأخير اسم الاستفهام .

قال المؤلفُ رحمه اللهُ تعالى : ولا يكونُ صاحبُها إلا مَعْرِفَةً .

قولُه : صاحبُها . أى : صاحبُ الحالِ ، والمعنى أن الحالَ لا تأتى إلا من معرفةٍ ، وأنتم عرَفْتُم المعرفةَ فيما سبَق[1] .

يعنى : لو قلتَ : جاء رجلٌ راكبًا . فهذا لا يَصِحُّ ؛ لأنَّ « راكبًا » حالٌ من « رجل » ، و« رجل » نكرةٌ ، ولا تكونُ الحالُ إلا من معرفةٍ . وإذا أرَدْنا تحويلَ هذا المثالِ إلى مثالٍ صحيحٍ نقولُ : جاء الرجلُ راكبًا .

وفى المثالِ الأولِ : جاء رجلٌ راكبًا . إذا أرَدْنا أن نُبْقِيَ العبارةَ كما هى وجَبَ أن نَجْعَلَ « راكبًا » مضمومةً ؛ لتكونَ صفةً[2] .

---

(١) تقدم .

(٢) فيشترط في صاحب الحال المتَّصِف بها في المعنى أن يكون معرفة ، فلا يجوز أن يكون نكرة إلا فيما استثناه النحاة ، وسيأتى ذكره إن شاء الله .

ومثال ذلك : قولك : جاء زيدٌ راكبًا . فـ « راكبًا » حال نكرة واقعة بعد تمام الكلام ، وصاحبها « زيد » ، وهو معرفة بالعلمية .

ومما استثناه النحاة من كون صاحب الحال معرفة :

١ – أن يكون صاحبها نكرة سماعًا ، نحو : ما رواه البخارى رحمه الله (٦٨٨، ١١١٣، ١٢٣٦) ، عن عائشة رضى الله عنها قالت : صلى رسول الله ﷺ في بيته ، وهو شاكٍ ، فصلَّى جالسًا ، وصلَّى وراءَه قومٌ قيامًا . . . الحديثَ .

الشاهد فيه : قولها : « قيامًا » . فهى حال من النكرة « قوم » .

٢ – أن يكون صاحبها نكرة قياسًا لوجود المُسَوِّغ .

ومما يُسَوِّغ مجيء الحال من النكرة :

١ – أن تتقدم الحال عليها ، كقول الشاعر :

لِمَيَّةَ مُوحِشًا طَلَلُ يَلُوحُ كأنه خِلَلُ

فـ « موحشًا » حال من « طلل » ، و« طلل » نكرة ، وسوَّغ مجيء الحال منه تقدُّمُها عليه .

٢ – أن تُخَصَّصَ هذه النكرة بإضافة أو وصف :

فمثال الأول : قوله تعالى : ﴿ فِى أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلسَّائِلِينَ ﴾ فـ « سواء » حال من « أربعة » ، وهو نكرة ، وساغ مجيء الحال منها ؛ لكونها مُخَصَّصة بإضافتها إلى « أيام » .

ومثال الثانى : قول الشاعر : =

إذن : هنا ثلاثةُ أمورٍ :

أولًا : الحالُ لا تكونُ إلا بعدَ تمامِ الكلامِ .

ثانيًا : الحالُ لا يكونُ صاحبُها إلا معرفةً .

ثالثًا : الحالُ لا تكونُ إلا نكرةً ، فلا تكونُ معرفةً أبدًا ، فلو قلتَ : جاء زيدٌ الراجلَ . على أنك تُرِيدُ أن تكونَ الراجلُ حالًا قلنا : هذا لا يَصِحُّ ؛ لأنَّ الحالَ لا تكونُ إلَّا نكرةً .

وهناك بعضُ الأحوالِ جاءت عندَ العربِ ، وهى معرفةٌ ، مثلَ : اجْتَهِدْ وَحْدَكَ . فإنَّ

= نَجَّيْتَ يا ربِّ نوحًا واسْتَجَبْتَ له ... فى فُلُكٍ ماخِرٍ فى اليَمِّ مَشْحونًا
وعاشَ يَدْعُو بآياتٍ مُبَيِّنةٍ ... فى قومِه ألفَ عامٍ غيرَ خَمْسِينَا

الشاهد فيه : قوله : « مشحونًا » فإنه حال من النكرة التى هى « فُلُك » ، والذى سوَّغ مجىء الحال من النكرة هنا أن هذه النكرة وُصِفَت قبل مجىء الحال منها بقوله : ماخِر .

والسر فى ذلك أن الحال يشبه الحكم ، والحكم على المجهول غير ميسور ، ولكن النكرة إذا وُصِفَت تخصَّصَت ، فلم تَعُدْ من الإبهام ، والشيوع ، بحيث تعتبر مجهولة ، فافهم ذلك وتدَبَّرْه .

٣- أن تقع بعد نفى أو شِبْهه من النهى ، الاستفهام :

مثال النفى : قولُ الشاعر :

ما حُمَّ من مَوْتٍ حِمًى واقِيًا ... ولا تَرَى مِن أَحَدٍ باقِيًا

الشاهد فيه : قوله : « واقيًا » ، و« باقيًا » حيث وقع كل منهما حالًا من النكرة ، وهى « حِمًى » بالنسبة لـ « واقيا » ، و« أحد » بالنسبة لـ « باقيا » ، والذى سوَّغ ذلك أن النكرة مسبوقة بالنفى فى الموضعين .

وإنما يكون الاستشهاد بقوله : « باقيا » إذا جعلنا « ترى » بَصَرية ؛ لأنها تحتاج حينئذ إلى مفعول واحد ، وقد استوفته ، فالمنصوب الآخر يكون حالًا ، أما إذا جعلت « ترى » عِلْمية فإن قوله « باقيًا » يكون مفعولًا ثانيًا .

ومثال النهى : لا يَبْغِ امرُؤٌ على امْرِئٍ مُسْتَسْهِلًا . فـ « مستسهلًا » حال من « امرُؤٌ » المسبوق بالنهى .

وكذلك الأصل فى الحال أن تكون مُشْتَقَّةً ؛ كـ « راكبًا » مشتق من الركوب .

وقد تكون جامدة فتُؤَوَّل به ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَانْفِرُوا ثُبَاتٍ ﴾ ؛ أى : مُتَفَرِّقِين .

وأن تكون مُنْتَقِلة ، وقد تكون لازمة ، كما فى قوله تعالى : ﴿ هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾ فـ « مُصَدِّقًا » ملازم للحق .

ونحو قولك : خلَقَ اللهُ الزرافةَ يَدَيْها أطولَ من رِجْلَيْها . فـ « يَدَيْها » بدل من الزرافة بدل بعض من كل ، وبدل المنصوب منصوب ، وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة ؛ لأنه مثنى ، وأطول : حال من يدى الزرافة ، والطول لازم لهما .

« وَحْدَ » هنا حالٌ ، مع أنها معرفةٌ ؛ لأنها مضافةٌ إلى ضميرٍ ، والمضافُ إلى الضميرِ معرفةٌ ، فكيف تُجيبُ على كلامِ المؤلفِ ؟

نقولُ : إنَّ النحويين رحمهم اللهُ كما قال أشياخُنا لنا حُجَجُهم كجُحْرِ اليَرْبوعِ إذا حَجَرْتَه من بابِه خرَج من البابِ الثانى .

فيقولون : إنَّ « وَحْدَك » تُؤَوَّلُ إلى « مُنْفَرِدًا » ؛ يعنى : اجْتَهِدْ وحدَك تكونُ بتقديرِ . اجْتَهِدْ منفردًا ، و« منفردًا » نكرةٌ .

فانْظُر كيف خرَجُوا ، قالوا : العربُ يَحْكُمون علينا ، ولا نَحْكُمُ عليهم ، فإذا كانت العربُ تُعَبِّرُ ، فتقولُ : اجْتَهِدْ وحْدَك ، أو : أَتَى فلانٌ وحدَه . فإننا لا نقولُ : أخْطَأْتُـم . ولكنَّا نُوَجِّهُ كلامَهم إلى ما يَصِحُّ ، فنقولُ : « وحدَك » بمعنى : « منفردًا » .

نُؤَوِّلُها ، والتأويلُ صحيحٌ ؛ لأنهم يُقَعِّدون قواعدَ إذا جاء ما يُخالِفُها أَوَّلوه على مقتضى هذه القواعدِ ، ولهذا العلومُ العربيةُ صار المتأخِّرون يُسَمُّونَها قواعدَ النحوِ ؛ لأنهم إذا أصَّلوا القاعدةَ فلابدَّ أن تكونَ مُنْطَبِقةً على جميعِ الكلامِ ، فإذا جاء ما يُخالِفُ القاعدةَ أَوَّلوه .

لكن لو قال قائلٌ : ألستُم تُنْكِرون التأويلَ ؟ فماذا نقولُ ؟

نقولُ : صحيحٌ ، لكنَّ هذا فى الأمورِ الشرعيةِ ، فهى التى نُنْكِرُ فيها التأويلَ ؛ لأنه يَجِبُ إجراءُ كلامِ الشارعِ على ما هو عليه .

لكنَّ الأمورَ غيرَ الشرعيةِ لا بأسَ من التأويلِ فيها ، ولهذا قلتُ : القاعدةُ المُطَّرِدةُ عندى ما أخْبَرْتُكم بها سابقًا ؛ أنه إذا تَنازَعَ الكوفيون والبصريون فى مسألةٍ فاتَّبِعِ الأسهلَ ، ولو قيل هذا فى المسائلِ الفقهيةِ فإنه لا يَصِحُّ ؛ لأنه لا يجوزُ أن نَتَتَبَّعَ الرُّخَصَ ، لكن فى بابِ النحوِ ليس هناك مانعٌ من تَتَبُّعِ الرُّخَصِ .

فإذن : التأويلُ فى بابِ النحوِ لا بأسَ به ؛ لأنه ما دام ثبَتَتِ القواعدُ التى دلَّ عليها

عمومُ كلامِ العربِ فما شَذَّ عنها نَرُدُّه إليها[1] .

* * *

(١) وبهذا ينتهي الكلام على باب الحال ، وذاكم هو مُلَخَّصُه :
١ ـ الحال هو الاسم المنصوب الفضلة المفسر لما انبَهَم من الهيئات .
٢ ـ تكون الحال من الفاعل ، أو من المفعول به ، أو منهما احتمالًا ، أو من الخبر ، أو من المجرور بحرف الجر ، أو من المجرور بالإضافة ، ولا تكون الحال من المبتدأ .
٣ ـ لا يكون الحال إلا نكرة ، فإذا جاء تركيب فيه الحال معرفة في الظاهر ، فإنه يجب تأويل هذه المعرفة بنكرة .
٤ ـ لا يكون الحال إلا بعد تمام الكلام ؛ أي : بعد استيفاء المبتدأ خبره ، والفعل فاعله ، وإن توقف حصول الفائدة عليه .
وربما وجب تقديم الحال على جميع أجزاء الكلام إن كان لها صدر الكلام ، كما إذا كان الحال اسم استفهام .
٥ ـ ولا يكون صاحب الحال إلا معرفة ، واستثنى النحاة من ذلك ما يلي :
١ ـ أن يكون صاحب الحال نكرة سماعًا .
٢ ـ أن يكون صاحب الحال نكرة قياسًا لوجود المسوِّغ ، ومما يُسَوِّغ مجيء الحال من النكرة :
١ ـ أن تتقدم الحال عليها .
٢ ـ أن تُخَصَّص هذه النكرة بإضافة أو وصف .
٣ ـ أن تقع بعد نفي أو شبهه من النهي والاستفهام .
٦ ـ الأصل في الحال أن تكون مشتقة ، وقد تكون جامدة فتُؤَوَّل بالمشتق .
٧ ـ والأصل في الحال أن تكون متنقلة ، وقد تكون لازمة .
والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

بابُ التمييزِ

بابُ التمييزِ

قال المؤلفُ رحِمه اللهُ تعالى : (بابُ التمييزِ) التميـيزُ هوالاسمُ ، المنصوبُ ، المُفَسِّرُ لِمَا انْبَهم من الذَّواتِ ، نحوَ قولِك : تَصَبَّبَ زيدٌ عَرَقًا ، وتَفَقَّأَ بكرٌ شَحْمًا ، وطاب محمدٌ نفسًا ، واشْتَرَيْتُ عشرين كتابًا ، وملَكْتُ تسعين نَعْجةً ، وزيدٌ أكْرَمُ منك أبًا ، وأجملُ منك وجهًا .

قال المؤلفُ رحِمه اللهُ تعالى : بابُ التميـيزِ . **التمييزُ في اللغةِ : التَّبْيِينُ والفَصْلُ ؛ أي : تبيينُ الشيءِ وفصلُ بعضِه عن بعضٍ ، فتقولُ : ميَّزْتُ بينَ هذا وهذا[1] ، وقال اللهُ تعالى : ﴿ لِيَمِيزَ اللَّهُ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ ﴾ ؛ أي : يَفْصِلُه ويُبَيِّنُه[2] .**

---

(١) يعني : فصَلْتُ بينهم .

(٢) وللتمييز معنى آخر في اللغة ، وهو التفسير مطلقًا ، تقول : ميَّزْتُ كذا ؛ تريد أنك فسَّرْتَه .

(وبهذا يتبين الفرق بين التمييز والحال ، فالتمييز يُفَسِّرُ ما خَفِي من الذوات ، والحال يُفَسِّر ما خَفِي من هيئات الذوات .

وقال الشيخ محمد محيي الدين رحمه الله في التحفة ص١١٢ في تعريف التمييز اصطلاحًا : هو الاسم ، الصَّرِيح ، المنصوب ، المُفَسِّر لما انبهم من الذَّواتِ أو النِّسَب . اهـ

فزاد رحمه الله « الصريح » ؛ وذلك لإخراج الاسم المُؤَوَّل ؛ فإن التمييز لا يكون جملة ، ولا ظرفًا ، بخلاف الحال ، كما سبق في بابه . وزاد أيضًا رحمه الله : أو النِّسَب . وهذا إشارة منه رحمه الله إلى أن التمييز على نوعين :

الأول : تمييز الذات .

والثاني : تمييز النسبة .

أما تمييز الذات – ويُسَمَّى أيضًا تمييز المفرد – فهو ما رفع إبهام اسم مذكور قبله مُجْمَل الحقيقة ، ويكون بعد العدد ، نحو قوله تعالى : ﴿ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِندَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ﴾ ، أو بعد المقادير ، من الموزونات ، نحو : اشْتَرَيْتُ رَطْلًا زيتًا ، أو المَكِيلاتِ ، نحو : اشْتَرَيْتُ إرْدَبًّا قَمْحًا ، أو المساحات ، نحو : اشْتَرَيْتُ فَدَّانًا أرضًا .

وأمَّا تمييز النسبة – ويُسَمَّى أيضًا تمييز الجملة – فهو ما رفع إبهام نسبة في جملة سابقة عليه ، وهو ضَرْبان :

الأول مُحَوَّل ، والثاني غير مُحَوَّل ، والمحول على ثلاثة أنواع ؛ محول عن الفاعل ، ومحول عن المفعول ، ومحول عن المبتدأ ، وسيأتي الكلام على هذه الأنواع بالتفصيل في كلام الشارح رحمه الله . =

أما في الاصطلاحِ فقالَ المؤلفُ رحِمه اللهُ : هو الاسمُ ، المنصوبُ ، المُفَسِّرُ لما انْبَهَم من الذَّواتِ .

فقولُه : هو الاسمُ . خرَج به الفعلُ والحرفُ ، فالفعلُ لا يكونُ تمييزًا ، والحرفُ لا يكونُ تمييزًا .

وقولُه : المنصوبُ . خرَج به المرفوعُ والمجرورُ ، فلا يكونُ التمييزُ مرفوعًا ، ولا يكونُ مجرورًا .

وقولُه : المُفَسِّرُ لِما انْبَهَم . خرَج به بقيةُ المنصوباتِ إلا الحالَ ؛ لأنَّ الحالَ تفسيرٌ لما انْبَهَم ، لكنَّ قولَه : « من الذَّواتِ » يُخْرِجُ الحالَ ؛ لأنَّ الحالَ تفسيرٌ لما انْبَهَم من الهيئاتِ ، أمَّا هذا فهو لِمَا انبهم من الذَّواتِ ؛ يعني : من الأعيانِ ؛ يعني : أنه يَخْفَى علينا عَيْنُ الشيءِ ، فنُمَيِّزُها بالتمييزِ ، ويَظْهَرُ هذا بالأمثلةِ .

المُهِمُّ أن نقولَ : التمييزُ اصطلاحًا هو الاسمُ المنصوبُ المُفَسِّرُ لما انْبَهَم من الذواتِ .

والتمييزُ له أنواعٌ :

النوعُ الأولُ : أن يكونَ مُحَوَّلًا عن الفاعلِ ، وقد مَثَّل له المؤلفُ رحِمه اللهُ بثلاثةِ

= وعامل النصب في التمييز إما أن يكون فعلًا ، أو وَصْفًا ، أو عددًا ، أو مِقدارًا ، وسيأتي بيان ذلك في الأمثلة ، إن شاء الله تعالى .

هذه الأمثلة الثلاثة التي ذكرها المؤلف رحمه الله هي على النوع الأول من التمييز المحول ، وهو التمييز المحول عن الفاعل .

والتمييز المحول عن الفاعل سبق أن ذكرنا أنه يقع تحت النوع الثاني من نوعي التمييز ، وهو تمييز النسبة . ووجه كونه يُسَمَّى تمييز النسبة أن « عَرَقًا ، وشحمًا ، ونفسًا » تمييز لإبهام نسبة التصبب إلى زيد ، ونسبة التفقؤ إلى بكر ، ونسبة الطِّيب إلى محمد .

وهو تمييز مُحَوَّل عن الفاعل؛ لأن الأصل فيه : تصَبَّب عرقُ زيدٍ ، وتفَقَّأ شحمُ بكرٍ ، وطابت نفسُ محمدٍ ، فحُذِف المضاف ، وهو « عرق ، وشحم ، ونفس » ، وأُقِيم المضاف إليه ، وهو « زيد ، وبكر ، ومحمد » مُقامَه ، فارتفع ارتفاعه ، ثم أتى بالمضاف المحذوف ، فانتصب على التمييز .

وناصبُ التمييز في هذه الأمثلة الثلاثة الفعل .

أمثلةٍ ، هي : تَصَبَّب زيدٌ عَرَقًا ، وتَفَقَّأَ بكرٌ شَحْمًا ، وطاب محمدٌ نفسًا .

المثالُ الأولُ : تَصَبَّبَ زيدٌ عَرَقًا . تَصَبَّب ؛ يعنى : صار يَصُبُّ ، وماذا يَصُبُّ : دمًا ، ماءً ، دُهْنًا ، عَرَقًا ؟

إذن : لَمَّا جاء « تَصَبَّبَ زيدٌ » فهذا مُبْهَمٌ ، ماذا تَصَبَّبَ ؟ فلمَّا قلنا : « عَرَقًا » . فسَّرْناها .

والعرقُ ذاتٌ أو هيئةٌ ؟

الجوابُ : ذاتٌ ؛ لأنه عينٌ ، تَلْمَسُه بيدِك .

المثالُ الثانى : تَفَقَّأَ بكرٌ شَحْمًا .

يعنى : تَفَتَّقَ من الشحمِ ، وصار فيه شحمٌ كثيرٌ .

و« تَفَقَّأَ بكرٌ » لا ندرى : وَرَمًا ، أو جَرَحًا ؟ فإذا قال : شحمًا فقد فسَّر هذا المُنْبَهِمَ ؛ أنَّ الذى تَفَقَّأَ هو شحمُه .

المثال الثالثُ : طاب محمدٌ نفسًا .

قولُه : طاب محمدٌ . هل معناها : طاب أكْلُه ، أم طاب سَكَنُه ؟

فإذا قلتَ : نفسًا . صار مُفَسِّرًا لمَا انْبَهَم من الذَّواتِ .

فهذه أمثلةٌ ثلاثةٌ أتى بها المؤلفُ رحمه اللهُ على النوعِ الأولِ من التمييزِ ، وهو المُحَوَّلُ عن الفاعلِ .

وسُمِّى بذلك ؛ لأنك إذا قلتَ : تَصَبَّب زيدٌ عَرَقًا . فحَوِّلْ « عَرَقًا » ليكونَ فاعلًا ، فتقولُ : تصَبَّب عرقُ زيدٍ .

إذن : صار « عرق » فى الحقيقةِ هو الفاعلَ .

وكذلك المثالُ الثانى : تفَقَّأَ بكرٌ شحمًا . هذا أيضًا مُحَوَّلٌ عن الفاعلِ ؛ إذ الأصلُ فيه : تفَقَّأَ شحمُ بكرٍ .

وكذلك المثالُ الثالثُ : طابَ محمدٌ نفسًا . حَوِّلْها إلى فاعلٍ ، تقولُ : طابَتْ نفسُ محمدٍ ، فتَجِدُه مُحَوَّلًا عن الفاعلِ .

وإذا قلتَ : كرُمَ زيدٌ نَسَبًا . فـ « نسبًا » تمييزٌ مُحَوَّلٌ عن الفاعلِ ؛ لأنك لو شئتَ حوَّلْتَه ، وجعَلْتَه فاعلًا ، فقلتَ : كرُم نسبُ محمدٍ .

وتقولُ أيضًا : كَمُل زيدٌ دِينًا . فهو مثلُه ، نُحَوِّلُه إلى فاعلٍ ، فنقولُ : كَمُل دينُ زيدٍ .

النوعُ الثاني : التمييزُ الـمُحَوَّلُ عن المفعولِ به ، مثلَ قولِه تعالى : ﴿ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ . فـ « عيونًا » تمييزٌ مُحَوَّلٌ عن المفعولِ به ؛ إذ إنَّ التقديرَ : فجَّرْنا عيونَ الأرضِ[1] ، لكن سُلِّط الفعلُ على غيرِه ، وجُعِل هو تمييزًا ، فصار : ﴿ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ .

النوعُ الثالثُ : تمييزُ العددِ[2] . أشار إليه المؤلِّفُ بقولِه : واشتريْتُ عشرين غلامًا ، وملَكْتُ تسعين نَعْجةً[3] . فـ « غلامًا » تمييزٌ للعددِ ؛ لأنك إذا قلتَ : اشتَرَيْتُ عشرين فقط ، بَقِيَت النفسُ مُتطَلِّعةً : عشرين ماذا ؟ عشرين سيارةً ، عشرين دارًا ، فإذا قلتَ : غلامًا . فسَّرْتَ ما انْبَهَم .

والمثالُ الثاني : قال المؤلفُ رحِمه اللهُ : ملَكْتُ تسعين نعجةً . فلماذا طَمَر[4] من عشرين إلى تسعين ؟

الجوابُ : لأنَّ عشرين هي الـمُبْتَدَأُ ، وتسعين هي الـمُنْتَهَى ، وما بينَهما ، وهو :

---

(١) فحُذِف المضاف « عيون » ، وأُقِيم المضاف إليه « الأرض » مُقامَه ، فانتصب انتصابَه ، فحصل إبهام في النِّسْبة فأُتِي بالمضاف ، فانتصب على التمييز .

(٢) وهذا النوع من التمييز يُسَمَّى تمييز الذات ، أو تمييز المفرد .

(٣) فـ « غلامًا » ، و« نعجة » تمييز منصوب مُبَيِّنٌ لإبهام ذات عشرين » وتسعين » ؛ لأن أسماء العدد مُبْهَمة لصلاحيتِها لكلِّ معدود ، وناصب التمييز في هذين المثالين العدد ؛ لشَبَهه بـ « ضاربين زيدًا » في طلبه ما بعده ، وإن كان جامدًا .

(٤) يقال : طَمَر يَطْمِرُ طَمْرًا وطُمُورًا ؛ أي : وثَبَ إلى أسفلَ ، أو في السماءِ . القاموس المحيط (ط م ر) .

ثلاثون ، أربعون ، خمسون ، ستون ، سبعون ، ثمانون ، مثلُهما .

إذن : هذا نُسَمِّيه تمييزَ العددِ ؛ عشرين وأخواتِها .

وكذلك أيضًا الأعدادُ المُرَكَّبةُ من أحَدَ عشَرَ إلى تسعةَ عشَرَ يكونُ تمييزُها منصوبًا ، تقولُ : أحَدَ عشَرَ رجلًا ، إحدى عشرةَ امرأةً ، تسعَ عشرةَ امرأةً ، وهكذا .

وأمَّا ما سواهما(١) ، مثلُ : تسعة ، وثلاثة ، فإنَّ تمييزَه يكونُ مجرورًا ، فلا يَدْخُلُ في هذا البابِ ، تقولُ : ثلاثةُ رجالٍ ، تسعةُ رجالٍ ، عشرةُ رجالٍ ، مائةُ رجلٍ ، ألفُ رجلٍ ، مِلْيونُ رجلٍ ، بليونُ رجلٍ . إلى غيرِ ذلك من الأعدادِ المعروفةِ ، هذه يكونُ تمييزُها مجرورًا .

فصار تمييزُ العددِ الآنَ : عشرون وأخواتُها منصوبٌ ، المُرَكَّبُ منصوبٌ ، ما عدا ذلك مجرورٌ ، وهو الأعدادُ من ثلاثةٍ إلى عشرةٍ ، ومائةٌ ، وألفٌ . . . إلخ .

ومثالُ ذلك في القرآنِ الكريمِ : قولُه تعالى : ﴿وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ﴾ ، وقولُه تعالى : ﴿وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَمِائَةٍ سِنِينَ﴾ . فـ « رهط ، وسنين » تمييزٌ مجرورٌ ، ولكن « سنين » لم تُضَفْ ، ولكنها نُوِّنَتْ ، فقُطِعَت الإضافةُ .

وقال تعالى : ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ ، وقال تعالى : ﴿إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾ فـ « كوكبًا ، ونعجة » تمييزٌ منصوبٌ .

النوعُ الرابعُ : مثَّل له المؤلفُ رحِمه اللهُ تعالى بقولِه : زيدٌ أكرمُ منك أبًا ، وأجملُ منك وجهًا(٢) . فـ « أبًا » تمييزٌ منصوبٌ بالفتحةِ الظاهرةِ .

---

(١) يعني : ما سوى الأعداد المركبة ، والأعداد من عشرين إلى تسعين .

(٢) هذا مثال النوع الثالث من أنواع التمييز المُحَوَّل ، وهو التمييز المُحَوَّل عن المبتدأ ؛ إذ إن أصل هذين المثالين : أبو زيدٍ أكرمُ من أبيك ، ووجهُ زيدٍ أجملُ من وجهِك . فحُذِف المبتدأ المضاف ، وهو « أبو ، ووجه » ، وأُقيم المضافُ إليه – وهو زيد – مُقامَه ، فارْتَفَع ارتفاعَه ، وانفصل ، فحصَل إبهامٌ في النسبةِ ، فأُتِي بالمحذوفِ ، وجُعِل تمييزًا . =

ولماذا لم تَنْصِبْه بالألفِ نيابةً عن الفتحةِ ؟

ما الذى اختَلَّ من شروطِ الأسماءِ الخمسةِ ؟

الجوابُ : الإضافةُ ، فهو ليس بمضافٍ .

ونقولُ فى إعرابِ هذا المثالِ :

زيدٌ : مبتدأٌ مرفوعٌ بالابتداءِ ، وعلامةُ رفعِه ضمةٌ ظاهرةٌ فى آخرِه .

أكرمُ : خبرُ المبتدأ مرفوعٌ بالمبتدأ ، وعلامةُ رفعِه ضمةٌ ظاهرةٌ فى آخِرِه .

منك : جارٌّ ومجرورٌ .

أبًا : تمييزٌ منصوبٌ على التمييزِ ، وعلامةُ نصبِه فتحةٌ ظاهرةٌ فى آخِرِه .

لكن ماذا نقولُ فى هذا النوعِ ؟

الجوابُ : نقولُ : ما جاء بعدَ اسمِ التفضيلِ ، ولم يُضَفْ إليه اسمُ التفضيلِ .

والمثالُ الثانى الذى مثَّل به المؤلفُ رحِمه اللهُ : قولُه : زيدٌ أجملُ منك وجهًا .
فـ « وجهًا » تمييزٌ .

ومثالُ هذا النوعِ من القرآنِ : قولُه تعالى : ﴿ أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا ﴾ . فكلٌّ

= وإعراب هذين المثالين يكون هكذا :

زيدٌ : مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة فى آخره .

أكرمُ : خبر المبتدأ ، مرفوع به ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة فى آخره .

منك : جار ومجرور متعلق بـ « أكرم » .

أبًا : تمييز منصوب مُحَوَّل عن المبتدأ ، مُبَيِّنٌ لإبهام نسبة الأكْرمية ، والأصل : أبو زيدٍ أكرمُ من أبيك ، فعُمِل فيه ما تقدَّم .

وأجمل : معطوف على « أكرم » ، والمعطوف على المرفوع مرفوع .

منك : جار ومجرور متعلِّق بـ « أجمل » .

وجهًا : تمييز منصوب ، محول عن المبتدأ ، مبين لإبهام نسبة الأجملية ، والأصل : ووجهه أجمل من وجهك ، ففُعِل فيه ما تَقدَّم ، وناصب التمييز فى هذين المثالين هو الوصف .

من «مالًا، ونفرًا» تمييزٌ؛ لأنهما وقَعَا بعدَ اسمِ التفضيلِ.

وقولُه تعالى: ﴿وَقَالُوا مَنْ أَشَدُّ مِنَّا قُوَّةً أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾. فـ«قوة» تمييزٌ؛ لأنها وقَعَت بعدَ اسمِ التفضيلِ، ولم يُضَفْ إليها اسمُ التفضيلِ.

فإن أُضيف إليها اسمُ التفضيلِ فإنها لا تكونُ تمييزًا، مثلَ: فلانٌ أكرمُ الناسِ. فـ«الناس» لا نقولُ: إنها تمييزٌ؛ لأنَّ اسمَ التفضيلِ أُضِيفَ إليها، ونحن إنما نقولُ: ما وقَعَ بعدَ اسمِ التفضيلِ، ولم يُضَفْ إليه اسمُ التفضيلِ.

فهذه أربعةُ أنواعٍ للتمييزِ، كلُّها ذكَرَها المؤلفُ رحِمه اللهُ إلا المُحَوَّلَ عن المفعولِ به لم يَذْكُرْه، لكنه يُشْبِهُ المُحَوَّلَ عن الفاعلِ.

ويُوجَدُ نوعٌ خامسٌ، أيضًا لم يَذْكُرْه المؤلفُ، وهو: ما دلَّ على امتلاءٍ[1]، وذلك نحوُ قولِه تعالى: ﴿لَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا﴾. فـ«ذهبًا» هنا تمييزٌ؛ لأنها فسَّرَتْ هذا المِلْءَ ما هو؟ هل هو ترابًا، أم شجرًا، أم ذهبًا؟

فما جاء بعد «مِلْءٍ» فهو تمييزٌ، وأمثلتُه كثيرةٌ في القرآنِ، وغيرِ القرآنِ[2].

* * *

(١) وهذا هو الضرب الثاني من تمييز النسبة، وهو التمييز غير المحول عن شيء.

(٢) ومن أمثلته في غير القرآن: امتلأ الإناء ماء. فـ«ماء» تمييز منصوب، غير مُحَوَّل، مُبيِّنٌ لإبهام نسبة الامتلاء.

ومثال التمييز غير المحول أيضًا: للهِ دَرُّه فارسًا. فـ«لله»: جار ومجرور خبر مقدم، ودَرُّه: مبتدأ مؤخر، وفارسًا: تمييز غير مُحَوَّل، مبين لإبهام نسبة التعجب، والجملة خبر في معنى الإنشاء.

شروطُ التميِيزِ

قال المؤلفُ رحمه اللهُ تعالى: ولا يكونُ إلا نكرةً، ولا يكونُ إلا بعدَ تمامِ الكلامِ.

قولُه رحمه اللهُ: ولا يكونُ إلا نكرةً. يعني: أن التمييزَ لا يكونُ إلا نكرةً، كالحالِ[1].

وقولُه رحمه اللهُ: ولا يكونُ إلا بعدَ تمامِ الكلامِ. أي: بعدَ تمامِ الجملةِ[2]، والحالُ كذلك لا تكونُ إلا بعدَ تمامِ الكلامِ[3].

---

(١) تقدم.

فيشترطُ في التمييز أن يكون نكرة، فلا يجوز أن يكون معرفة، وأما قول الشاعر:

رأيتُكَ لمَّا أن عَرَفْتَ وجوهَنا ... صدَدْتَ وطِبْتَ النَّفسَ يا قيسُ عن عَمْرِو

فإن قوله «النفس» تمييز، وليست «أل» هذه «أل» المُعَرِّفة، حتى يلزم منه مجيء التمييز معرفة، بل هي زائدة، لا تفيد ما دخلت عليه تعريفًا، فهو نكرة، وهو موافق لِمَا ذكرنا من الشرط.

(٢) وفي هذا إشارة إلى أن التمييز فَضْلة، فلا يجوز في التمييز أن يتقدم على عامله، بل لا يجيء إلا بعد تمام الكلام؛ أي: بعد ما يتم أصل الكلام به، من الفاعل للفعل، والخبر للمبتدأ، ونحوهما.

(٣) فالتمييز كالحال في أنه لا يكون إلا نكرة، ولا يكون إلا بعد تمام الكلام، لكنه يخالفها في الآتي:

١- أن الأصل فيه أن يكون جامدًا، وقد يكون مُشْتَقًّا، نحو: لله دَرُّه فارسًا.

٢- أنه لا يكون جملة، ولا شبهها.

وبهذا ينتهي الكلام على باب التمييز، وذاكم هو مُلَخَّص ما مضى من الكلام فيه:

١- التمييز من منصوبات الأسماء، وهو - اصطلاحًا -: الاسم، الصريح، المنصوب، المفسِّر لمَا استبْهَم من الذوات أو النِّسَب.

٢- التمييز على نوعين: تمييز الذات، وتمييز النسبة. أمَّا تمييز الذات - ويُسَمَّى أيضًا تمييز المفرد - فهو ما رفع إبهام اسم مذكور قبله مُجْمَل الحقيقة، ويكون بعد العدد، أو بعد المقادير من الموزونات، أو المكيلات، أو المساحات.

وأمَّا تمييز النسبة - ويسمى أيضًا تمييز الجملة - فهو ما رفع إبهام نسبة في جملة سابقة عليه، وهو ضربان: مُحَوَّل، وغير مُحَوَّل، والمحول على ثلاثة أنواع:

١- مُحَوَّل عن الفاعل.

٢- محول عن المفعول. =

* * *

= ٣- محول عن المبتدأ.

٣- عامل النصب في التمييز إما أن يكون فعلًا، أو وصفًا، أو عددًا، أو مقدارًا.

فيكون فعلًا، نحو: تصبب زيد عرقًا، وتفقأ بكر شحمًا، وطاب محمدٌ نفسًا.

ويكون عددًا، نحو: اشترَيْتُ عشرين كتابًا، وملَكْتُ تسعين نعجة.

ويكون وصفًا، نحو: زيد أكرم منك أبًا، وأجمل منك وجهًا.

ويكون مقدارًا، نحو: اشترَيْتُ رَطْلًا زيتًا، وإرْدَبًا قمحًا، وفدانًا أرضًا.

٤- تمييز العدد يكون منصوبًا إذا كان العدد عشرين وأخواتها، أو عددًا مركَّبًا، فإن كان غير ذلك فإنه يكون مجرورًا.

٥- التمييز لا يكون إلَّا نكرة، ولا يكون إلا بعد تمام الكلام.

٦- يخالف التمييز الحال في أن الأصل فيه أن يكون جامدًا، وقد يكون مشتقًّا، وفي أنه لا يكون جملة، ولا شبهها.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

بابُ الاستثناءِ

بابُ الاستثناءِ

قال المؤلفُ رحِمه اللهُ تعالى: (بابُ الاستثناءِ) وحروفُ الاستثناءِ ثمانيةٌ، وهي: إلَّا، وغَيْر، وسِوًى، وسُوًى، وسَوَاءٌ، وخلا، وعَدَا، وحاشا.

قال المؤلفُ رحِمه اللهُ تعالى: بابُ الاستثناءِ. الاستثناءُ في اللغةِ مأخوذٌ من الثَّني، وهو العطفُ، فعطفُ الشيءِ بعضِه على بعضٍ يُسَمَّى ثَنْيًا؛ لأنك تَرُدُّ الكلامَ إلى أولِه، فيكونُ هذا ثَنْيًا.

أما في الاصطلاحِ فهو إخراجُ بعضِ أفرادِ العامِّ بـ «إلَّا»، أو إحدى أخواتِها[1].

مثالُه: قامَ القومُ. هذا عامٌّ، يَشْمَلُ كلَّ القومِ، فإذا قلتَ: إلَّا زيدًا. أخْرَجْتَ بعضَ أفرادِ العامِّ بـ «إلَّا»[2].

ومثالُه أيضًا: قام القومُ. هذا عامٌّ، فإذا قلتَ: غيرَ زيدٍ. فهذا تخصيصٌ؛ لأنك أخرَجْتَ بعضَ أفرادِ العامِّ بواحدةٍ من أخواتِ «إلَّا»، اسمُها «غير».

فصار الاستثناءُ في الاصطلاحِ إخراجَ بعضِ أفرادِ العامِّ بـ «إلَّا»، أو إحدى أخواتِها، وهذا من حيث المعنى.

أما من حيث تغييرُ الكلامِ والإعرابُ فالمؤلفُ رحِمه اللهُ بيَّن هذا بيانًا شافيًا، فقال: حروفُ الاستثناءِ ثمانيةٌ[3]، وهي: إلَّا، وغير، وسِوًى، وسُوًى، وسَواءٌ، وخلا، وعدا، وحاشا. هذه ثمانُ أدوتٍ.

واستَفَدْنا من قولِ المؤلفِ: حروفُ الاستثناءِ. أنَّ هذه الأدواتِ الثمانَ حروفٌ، لكنَّ الأمرَ ليس كذلك؛ لأنَّ «غير» ليست حرفًا، ولكنها اسمٌ.

---

(١) لولا ذلك الإخراج لكان داخلًا فيما قبل الأداة.

(٢) فقد أخرجت بقولك: إلا زيدًا. أحد القوم، وهو زيد، ولولا ذلك الإخراج لكان زيد داخلًا في جملة التلاميذ الناجحين.

(٣) قوله رحمه الله: حروف الاستثناء ثمانية. فيه حصر لأدوات الاستثناء بثمانية، والجمهور على خلافه؛ إذ يزيدون على ذلك «ليس»، و«لا يكون».

لكن لعلَّ المؤلفَ رحِمه اللهُ أراد بالحروفِ هنا الأدواتِ ، والأدواتُ تَشْمَلُ الأسماءَ ، والأفعالَ ، والحروفَ(١) ، فيكونُ قولُ المؤلفِ : حروفُ الاستثناءِ ؛ بمعنى : أدواتِ الاستثناءِ .

* * *

(١) وقال الشيخ حسن الكفراوى فى شرح الآجرومية ص ١٠٤ : وسُمِّيت الأدواتُ حروفًا ؛ تغليبًا لـ « إلَّا » على غيرها ؛ لأنها الأصل فى عمل هذا الباب . اهـ

وإلا فهذه الأدوات على ثلاثة أنواع :

النوع الأول : ما يكون حرفًا دائمًا اتفاقًا ، وهو « إلَّا » .

والنوع الثاني : ما يكون اسمًا دائمًا اتفاقًا ، وهو أربعة ، وهى « سِوَى » بالقصر وكسر السين ، و« سُوَى » بالقصر وضم السين ، و« سواء » بالمد وفتح السين(*) ، و« غير » .

والنوع الثالث : ما يكون حرفًا تارة ، ويكون فعلًا تارة أخرى ، وهى ثلاث أدوات ، وهى : خلَا ، وعدَا ، وحاشا .

وفى كلمة « حاشا » ثلاث لغات :

الأولى : بإثبات الألفين ؛ بعد الحاء المهملة ، وبعد الشين المعجمة « حاشا » .

والثانية : بإثبات الألف الثانية مع حذف الأولى ، التى بعد الحاء المهملة « حشا » .

والثالثة : عكسها ، وهى بإثبات الألف بعد الحاء المهملة ، مع حذف التى بعد الشين المعجمة « حاش » .

(*) وفيها لغة أخرى بكسر السين ، على وزن بِناء .

حكمُ المُستثْنَى بـ «إلَّا»

قال المؤلفُ رحِمه اللهُ: فالـمُستَثْنى بـ «إلَّا» يُنْصَبُ إذا كان الكلامُ تامًّا مُوجبًا، نحوَ: قام القومُ إلا زيدًا، وخرج الناسُ إلا عمرًا، وإن كان الكلامُ منفِيًّا تامًّا جاز فيه البدلُ والنصبُ على الاستثناءِ، نحوَ: ما قام القومُ إلا زيدٌ، وإلَّا زيدًا، وإن كان الكلامُ ناقصًا كان على حسَبِ العواملِ، نحوَ: ما قام إلا زيدٌ، وما ضربْتُ إلا زيدًا، وما مرَرْتُ إلا بزيدٍ.

أولُ أدواتِ الاستثناءِ التي ذكَرها المؤلفُ رحِمه اللهُ هي «إلَّا»، وهي أمُّ البابِ، فأصلُ الاستثناءِ أن يكونَ بـ «إلا»، وما بَقِي فهو تابعٌ لها - ليس نائبًا، ولكنه تابعٌ - ولهذا نقولُ: بـ «إلَّا» أو إحدى أخواتِها، وسيأتي إن شاء اللهُ بيانُ عملِ هذه الأشياءِ.

قال المؤلفُ رحِمه اللهُ: فالـمُستَثْنى بـ «إلَّا» يُنْصَبُ إذا كان الكلامُ تامًّا مُوجبًا، وإن كان الكلامُ منفيًّا تامًّا جاز فيه البدلُ والنصبُ على الاستثناءِ، وإن كان الكلامُ ناقصًا كان على حسَبِ العواملِ.

يعني رحِمه اللهُ: **أنَّ المستثنى بـ «إلَّا» له ثلاثُ حالاتٍ[1]:**

الحالةُ الأُولى: **أن يكونَ بعدَ كلامٍ تامٍّ مُوجَبٍ.**

تامٌّ؛ يعني: أنَّ الجملةَ أخَذَت أركانَها؛ أي: الذي تمَّتْ فيه أركانُ الجملةِ[2].

مُوجَبٌ؛ يعني: لم يَصْحَبْه نفيٌ، ولا شِبْهُه[3].

وفي هذه الحالِ يقولُ المؤلفُ رحِمه اللهُ: يَجِبُ النصبُ[4].

---

(١) يعني رحمه الله بالمستثنى بـ «إلا»: الاسم الواقع بعد «إلا».

(٢) أو بعبارة أخرى: الكلام التام هو الذي ذُكِر فيه المستثنى منه.

(٣) يعني رحمه الله بالموجَب - بفتح الجيم -: المُثْبَت، وشبه النفي: النهي، والاستفهام، والدعاء.

(٤) سواء كان الاستثناء متصلًا بأن كان المستثنى من جنس المستثنى منه، أو منقطعًا، نحو: قام القومُ إلا حمارًا؛ فإنه تام موجب، والحمار ليس من جنس المستثنى منه، وتركه المصنف؛ لأنه خلاف الأصل.

ومثَّل له رحمه اللهُ بمثالَين :

المثالُ الأولُ : قامَ القومُ إلا زيدًا . فالكلامُ قبلَ « زيد » تامٌّ ؛ لأنك لو قلتَ : قام القومُ . تمَّ الكلامُ ، وحَسُن السكوتُ عليه[1] .

وكذلك أيضًا الكلامُ مُوجَبٌ ؛ يعني : ليس فيه نفيٌ ، ولا شبهُ نفيٍ ، ولذلك يَجِبُ أن نقولَ : إلا زيدًا ؛ يعني : يَتَعَيَّنُ النصبُ .

فلو سمِعْنا قائلًا يقولُ : قامَ القومُ إلا زيدٌ . لقُلْنا : أخْطَأْتَ .

المثالُ الثانى : خرَج الناسُ إلا عَمْرًا . فالجملةُ التى قبلَ « إلَّا » تامةٌ ؛ لأنها قد استَوْفَتْ أركانَها ؛ الفعلَ ، والفاعلَ .

وهى أيضًا مُوجَبةٌ ؛ يعنى : مُثْبَتةٌ .

إذن : « عَمْرًا » يَجِبُ أن تكونَ منصوبةً .

فلو قال قائلٌ : خَرَجَ القومُ إلا عمرٌو . لقُلْنا : أَخْطَأْتَ ، والصوابُ أن نقولَ : خرَجَ الناسُ إلا عمرًا .

مثالٌ آخرُ : تقولُ : صُمْتُ أُسْبوعًا إلا يومَ الجمعةِ . بنصبِ « يوم » ، ويَتَعَيَّنُ النصبُ ؛ لأنَّ ما قبلَ المستثنى تامٌّ موجَبٌ .

وتقولُ : أكَلْتُ الرغيفَ إلا ثُلُثَه ؛ لأنَّ الذى قبلَ المُسْتَثْنَى تامٌّ مُوجَبٌ ، ولا يصحُّ أن تقولَ : إلا ثُلُثُه .

إعرابُ المثالَيْنِ اللذين ذكَرهما المؤلفُ رحِمه اللهُ : المثالُ الأولُ : قام القومُ إلا زيدًا .

قام : فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتحِ .

القومُ : فاعلٌ مرفوعٌ ، وعلامةُ رفعِه الضمةُ الظاهرةُ فى آخِرِه .

إلَّا : أداةُ استثناءٍ .

---

(١) أو بعبارة أخرى : الكلام تام لذكر المستثنى منه ، وهو « القوم » .

زيدًا : اسمٌ منصوبٌ على الاستثناءِ، وعلامةُ نصبِه فتحةٌ ظاهرةٌ في آخِرِه.

المثالُ الثاني : خرجَ الناسُ إلا عمرًا.

خرجَ : فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتحِ.

الناسُ : فاعلٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه ضمةٌ ظاهرةٌ في آخِرِه.

إلَّا : أداةُ استثناءٍ.

عمرًا : مستثنى منصوبٌ على الاستثناءِ، وعلامةُ نصبِه فتحةٌ ظاهرةٌ في آخِرِه[1].

الحالةُ الثانيةُ : إذا كان الكلامُ تامًّا منفيًّا.

تامّ : سبقَ أن معناه : استوْفَت الجملةُ أركانَها.

منفيًّا ؛ أي : دَخل عليه حرفُ نفيٍ[2].

فهنا يقولُ المؤلفُ : جاز فيه البدلُ والنصبُ على الاستثناءِ. الضميرُ في « فيه » يعودُ على الاسمِ الذي بعدَ « إلَّا »، وهو المستثنى.

فهذا يجوزُ فيه وجهانِ :

الوجهُ الأولُ : البدلُ. وهو الأفصحُ، فيكونُ بدلًا ممَّا قبلَ « إلَّا »[3]، فإن كان ما

---

(١) فإن قيل : فما تقولون في قوله تعالى : ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾ برفع « قليل » ؟
فالجواب : أن النفي هنا مُقَدَّر، والتقدير : لم يُطاوعوه إلا قليل.

(٢) أو نهي، أو استفهام، أو دعاء.
فمثال النهي : قوله تعالى : ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ﴾. فـ « لا » : ناهية، ويلتفت : فعل مضارع مجزوم بـ « لا » الناهية، وعلامة جزمه السكون، ومن : حرف جر، والكاف في محل جر، وامرأتك - بالرفع - : بدل من « أحد »، كما قرأ به ابن كثير، وأبو عمرو، وقرأ الباقون بالنصب على الاستثناء.
ومثال الاستفهام : قوله تعالى : ﴿وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ﴾. أجمعت السبعة على الرفع على الإبدال من الضمير المستتر في « يقنط »، ولو قُرِئَ « الضالين » بالنصب على الاستثناء لم يمتنع، ولكنَّ القراءة سنة متبعة.

(٣) أي : المستثنى منه.

قبلَ « إلّا » مرفوعًا صار هذا مرفوعًا ، وإن كان منصوبًا صار منصوبًا ، وإن كان مجرورًا صار مجرورًا[١] .

والوجهُ الثاني : النصبُ على الاستثناءِ . وهو واضحٌ ؛ يعني : يكونُ منصوبًا دائمًا .

والمؤلفُ رحِمه اللهُ مثّل على ذلك بقولِه : ما قامَ القومُ إلا زيدٌ ، وإلّا زيدًا .

فقولُه : ما قامَ القومُ . الجملةُ تامةٌ منفيةٌ . فإن قلتَ : إلا زيد . فـ « زيد » فيه وجهان:

الوجهُ الأولُ : إلا زيدٌ . بالرفعِ ، فتكونُ بدلًا من القومِ .

والوجهُ الثاني : إلا زيدًا . بالنصبِ ، وتكونُ منصوبةً على الاستثناءِ[٢] . ونقولُ في الإعرابِ على الوجهِ الأولِ : ما قامَ القومُ لا زيدٌ .

ما : نافيةٌ .

قام : فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتحِ .

القومُ : فاعلٌ مرفوعٌ بالضمةِ الظاهرةِ في آخِرِه .

إلّا : أداةُ استثناءٍ .

زيدٌ : بدلٌ من القومِ ، وبدلُ المرفوعِ مرفوعٌ ، وعلامةُ رفعِه الضمةُ الظاهرةُ في آخِرِه .

ونوعُ البدلِ هنا بعضٌ من كلٍّ .

وأما على الوجهِ الثاني ؛ النصبِ على الاستثناءِ « ما قامَ القومُ إلا زيدًا » فنقولُ في إعرابِها :

ما : نافيةٌ .

---

(١) لأن البدل يتبع المبدل منه في الإعراب ، كما تقدم ذلك في باب البدل .

(٢) ووجه جواز الوجهين أن « زيد » مستثنى من كلام تام ؛ لذكر المستثنى منه ، وهو القوم ، والكلام مع ذلك منفي لتقدم « ما » النافية ، فيجوز فيه الإتباع ، فتقول : إلا زيدٌ . بالرفع ؛ لأن المستثنى منه مرفوع ، وبدل المرفوع مرفوع ، ويجوز فيه على قلةٍ النصبُ على الاستثناء ، فتقول : إلا زيدًا .

قامَ : فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتحِ .

القومُ : فاعلٌ مرفوعٌ ، وعلامةُ رفعِه ضمةٌ ظاهرةٌ فى آخِرِه .

إلَّا : أداةُ استثناءٍ .

زيدًا : مستثنًى منصوبٌ على الاستثناءِ ، وعلامةُ نصبِه فتحةٌ ظاهرةٌ فى آخِرِه .

فهذان وجهان ، فإن قال قائلٌ : ما قام القومُ إلَّا زيدٍ . بالخفضِ . فهو خطأٌ ؛ لأنها هكذا لا تَصِحُّ بدلًا ، ولا استثناءً .

وفى القرآنِ الكريمِ قال تعالى : ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ ﴾ ، وفى آيةٍ أخرى قال سبحانَه : ﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ . فأمَّا قولُه تعالى : ﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ . فـ « قليلًا » منصوبةٌ على الاستثناءِ ، والنصبُ هنا واجبٌ ؛ لأنَّ الكلامَ الذى قبلَها تامٌّ مُثْبَتٌ ؛ لأنه قال : ﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ ﴾ . ولم يَقُلْ ما شَرِبوا .

وأما قولُه تعالى : ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ ﴾ . فهذا جائزٌ فيه وجهان ؛ النصبُ على الاستثناءِ ، والرفعُ على البدليةِ من واوِ الجماعةِ فى « فعلُوه » ، لكنَّ هذا الجوازَ فى غيرِ القرآنِ ، أمَّا فى القرآنِ فليس لنا أن نَتَكَلَّمَ بغيرِ ما جاء به .

وجاءت هذه الآيةُ « قليلٌ » بالرفعِ على البدليةِ ، ولم يَجِئِ النصبُ ؛ وذلك لأنَّ البدلَ أدلُّ على المعنى ، فمثلًا لو قلتَ : ما قام القومُ إلا زيدٌ . فـ « زيدٌ » لاشكَّ أنه قائمٌ ، فكيف تقولُ : إلا زيدًا . فتَنْصِبه على الاستثناءِ ، وتَسْتَثْنِيه ؟

فالبدلُ أوضَحُ من الاستثناءِ ، وألْصَقُ بالمعنى ، ولهذا جاء فى القرآنِ : ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ ﴾ . جاء على البدلِ .

ويمكنُ أن نَعْلَمَ أن المؤلفَ يُرَجِّحُ البدلَ ؛ لأنَّه قدَّمه فى التمثيلِ ، فقال : إلا زيدٌ ، وإلَّا زيدًا .

وعلى هذا فنقولُ : يجوزُ فيما إذا كان ما قبلَ « إلَّا » تامًّا منفيًا ، يجوزُ فيه وجهان :

الوجهُ الأولُ : البدلُ .

والوجهُ الثاني : النصبُ على الاستثناءِ .

والراجحُ البدلُ ؛ لأنه هو الذي جاء في القرآنِ ، وهو أَلْصَقُ في المعنى ؛ لأنَّ حقيقةَ الأمرِ أن الفعلَ مُسَلَّطٌ على ما بعدَ « إلَّا » .

ومثالُ الحالةِ الثانيةِ أيضًا أن تقولَ : لم يَتَهَاوَنِ الطلبةُ بالدرسِ إلا فلانٌ . ويجوزُ « فلانًا » والأفصحُ الرفعُ على البدليةِ .

وإذا قلتَ : ما رأيتُ أحدًا إلا زيدًا . فـ « زيدًا » على الوجهين « البدليةِ والاستثناءِ » منصوبةٌ ، فالصورةُ واحدةٌ ، لكنَّ الاختلافَ في الإعرابِ فقط .

وليس لك أن تقولَ : إلا زيدٌ ، ولا إلَّا زيدٍ ؛ لأنه منصوبٌ على كلِّ حالٍ .

وإعرابُ هذا المثالِ على كلا الوجهين يكونُ هكذا :

الوجهُ الأولُ : تقولُ : ما رأيتُ أحدًا إلا زيدًا .

ما : نافيةٌ .

رأيتُ : فعلٌ وفاعلٌ .

أحدًا : مفعولٌ به منصوبٌ ، وعلامةُ نصبِه الفتحةُ الظاهرةُ في آخرِه .

إلَّا : أداةُ استثناءٍ .

زيدًا : بدلٌ من « أحدًا » ، وبدلُ المنصوبِ منصوبٌ ، وعلامةُ نصبِه فتحةٌ ظاهرةٌ في آخرِه .

والوجهُ الثاني : تقولُ : ما رأيتُ أحدًا إلا زيدًا . أيضًا . ما رأيتُ أحدًا إلا : عرفْنا إعرابَها .

زيدًا : مُسْتَثْنًى منصوبٌ على الاستثناءِ ، وعلامةُ نصبِه فتحةٌ ظاهرةٌ في آخِرِه .

وكلا الإعرابَيْنِ صحيحٌ ، لكنَّ الإعرابَ الأولَ أفصحُ .

مثالٌ آخرُ: تقولُ: ما مَرَرْتُ بأحدٍ إلَّا زيدٍ، أو إلَّا زيدًا. والأرجحُ «إلَّا زيدٍ»، وهو البدلُ.

والمؤلفُ رحِمه اللهُ لم يَذْكُرِ الاستثناءَ المُنْقَطِعَ؛ لأنه نادرٌ، والنحويون يقولون: إذا كان الاستثناءُ مُنْقَطِعًا وجَبَ النصبُ، ولم يَجُزِ الوجهانِ.

وما هو الاستثناءُ المُنْقَطِعُ؟

الاستثناءُ المُنْقَطِعُ هو الذى يكونُ فيه ما بعدَ «إلَّا» من غيرِ جنسِ ما قبلَها.

مثالُه: قالوا: مثلَ أن تقولَ: قَدِمَ القومُ إلَّا حِمارًا. فالحمارُ ليس من القومِ، لكن قد يُعَبِّرُ العربُ بمثلِ هذا، وفى هذا الحالِ يَجِبُ النصبُ.

قال ابنُ مالكٍ: وانْصِبْ ما انْقَطَعْ[(١)].

ثم قال: وعن تَميمٍ فيه إبدالٌ وَقَعْ[(١)].

يعنى رحِمه اللهُ: أنَّ لغةَ بنى تميمٍ جوازُ الوجهين، سواءٌ كان الاستثناءُ مُنْقَطِعًا، أو مُتَّصِلًا، فبنو تَميمٍ يَجْعَلونَ القاعدةَ واحدةً[(٢)]، والقُرَشِيُّون «الحجازيون» يقولون: لا، إذا كان الاستثناءُ مُنْقَطِعًا يَجِبُ أن نَقْطَعَه فى الإعرابِ[(٣)]، وألَّا نَجْعَلَ بينَه وبينَ ما قبلَ «إلَّا» صلةً؛ لأنه من غيرِ الجنسِ.

---

(١) الألفية، باب الاستثناء، البيت رقم (٣١٧).

(٢) وهذا إن أمكن تَسَلُّطُ العامل على المستثنى، نحو: ما قام القومُ إلا حِمارٌ، وإلا وجب النصب اتفاقًا، نحو: ما زاد هذا المالُ إلا ما نَقَصَ. فـ «ما»: نافية، وزاد: فعل ماض مبنى على الفتح، وهذا: الهاء حرف تنبيه، وذا: اسم إشارة مبنى على السكون فى محل رفع فاعل، والمال: بدل من اسم الإشارة، أو عطف بيان؛ لأنه مُحَلًّى بـ «أل» بعده، وإلَّا: أداة استثناء، والنقص - المصدر المؤول من «ما»، والفعل «نقص» -: منصوب على الاستثناء، ولا يجوز رفعه؛ إذ لا يصح أن يقال: ما زاد النقصُ.

(٣) وهذه هى اللغة العُليا؛ لأنها لغة القرآن، ولهذا أجمعت السبعة على النصب فى قوله تعالى: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾. وقوله سبحانه: ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰٓ * إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾. ولو أُبْدِل مما قبله لَقُرِئ برفع «إلا اتباع»، و«إلا ابتغاء»؛ لأن كُلًّا منهما فى موضع رفع؛ إما على أنه فاعل بالجار والمجرور المعتمد على النفى، وإما على أنه مبتدأ تقدم خبره عليه. وانظر شرح شذور الذهب لابن هشام ص٢٥٠.

والتَّميميُّون أسْهَلُ، والقرشيون أَقْعَدُ؛ لأنَّ البدلَ يكونُ غالبًا من جنسِ المُبْدَلِ منه، فأنت إذا رفَعْتَه معناه: جعَلْتَ الحمارَ من جنسِ القومِ، وهذا مُشْكِلٌ.

وعلى كلِّ حالٍ نحن أعْلَمْناكم بهذا - وإن كان المؤلفُ لم يَذْكُره - للفائدةِ.

الحالةُ الثالثةُ: يقولُ المؤلفُ رحمه اللهُ تعالى: وإن كان الكلامُ ناقصًا كان على حسَبِ العواملِ.

قولُه: ناقصًا. يعنى: لم يَسْتَكْمِلْ عملَه؛ يعنى: لم يَتِمَّ الكلامُ[1]، فهنا يقولُ: يكونُ[2] على حَسَبِ العواملِ السابقةِ على « إلَّا »؛ يعنى: كأنك تُعْرِبُ، وكأنَّ « إلَّا » غيرُ موجودةٍ، فإن اقْتَضَتِ العواملُ الرفعَ رُفِع، وإن اقْتَضَتِ النصبَ نُصِبَ، وإن اقْتَضَتِ الجرَّ جُرَّ[3].

ومثَّل رحمه اللهُ لذلك بقولِه: ما قام إلا زيدٌ، وما ضرَبْتُ إلا زيدًا، وما مرَرْتُ إلا بزيدٍ.

المثالُ الأولُ: ما قام إلا زيدٌ.

فقولُه: ما قام. ناقصٌ. وقولُه: إلا زيدٌ. تَمَّ الكلامُ. فتكونُ « زيد » هنا على حَسَبِ العواملِ، والعاملُ السابقُ لـ « إلَّا » يقْتَضِى رفعَه على أنه فاعلٌ، وعلى هذا فيَجِبُ الرفعُ، فنقولُ: ما قام إلا زيدٌ.

وإعرابُ هذا المثالِ هكذا:

ما: نافيةٌ.

قام: فعلٌ ماضٍ.

إلَّا: أداةُ استثناءٍ مُلْغاةٌ، لا عَمَلَ لها.

---

(١) أى: أن المستثنى منه غير مذكور.

(٢) أى: المستثنى « الاسم الواقع بعد إلَّا ».

(٣) ويُسَمَّى الاستثناء حينئذ مُفَرَّغًا؛ لأنَّ ما قبل « إلَّا » تفرَّغ للعمل فيما بعدها، ولا أثر لها فى العمل دون المعنى.

زيدٌ : فاعلٌ مرفوعٌ ، وعلامةُ رفعِه الضمةُ الظاهرةُ في آخِرِه .

ولا يجوزُ أن نقولَ : ما قام إلَّا زيدًا . لأنَّ العاملَ الذي قبلَ « إلَّا » يَتَطلَّبُ مرفوعًا فاعلًا .

ولا يجوزُ أن نقولَ : إلَّا زيدٍ . لأنَّ العاملَ يَتَطَلَّبُه على أنه فاعلٌ ، والفاعلُ مرفوعٌ .

والمثالُ الثاني : ما ضَرَبْتُ إلا زيدًا . نقولُ في إعرابِه :

ما : نافيةٌ .

ضَرَبْتُ : فعلٌ وفاعلٌ .

إلَّا : أداةُ استثناءٍ مُلْغاةٌ .

زيدًا : مفعولٌ به منصوبٌ . ولا نقولُ : مُسْتَثْنًى ؛ لأنَّ العاملَ السابقَ لـ « إلَّا » يَتَطَلَّبُه مفعولًا به .

ومثلُ هذا المثالِ أن تقولَ : ما أكَلْتُ إلا خُبْزًا ، وما شربْتُ إلَّا لَبَنًا .

المهمُّ أنَّه ما دام العاملُ يَتَطَلَّبُ الكلمةَ ، فهي على حَسَبِ العواملِ .

والمثالُ الثالثُ : ما مرَرْتُ إلَّا بزيدٍ . نقولُ في إعرابِه :

ما : أداةُ نفيٍ .

مَرَرْتُ : فعلٌ وفاعلٌ .

إلَّا : أداةُ استثناءٍ مُلْغاةٌ .

بزيدٍ : الباءُ حرفُ جرٍّ ، وزيد : اسمٌ مجرورٌ بالباءِ ، وعلامةُ جرِّه كسرةٌ ظاهرةٌ في آخِرِه .

وهنا لا يجوزُ أن نقولَ : ما مرَرْتُ إلا بزيدًا ، ولا بزيدٌ ؛ لأنَّ العاملَ يَتَطَلَّبُ أن يكونَ ما بعدَ « إلَّا » مجرورًا ، فيَجِبُ جَرُّه .

والمؤلفُ رحِمه اللهُ مثَّل بالناقصِ بمثالٍ مصحوبٍ بالنفيِ ، وهو كذلك ؛ لأنك لو

لم تَصْحَبْه بالنفيِ ما استقامَ الكلامُ ، فلو قلتَ : قام إلَّا زيدٌ . لا يستقيمُ ، ولو قلتَ : رأيْتُ إلا زيدًا . لا يَسْتَقِيمُ أيضًا ، لا يستقيمُ إلا بنفيٍ أو شِبْهِه[1] .

فهذه هي الحالةُ الثالثةُ للمستثنى بـ « إلَّا » ، ونعودُ الآنَ لِنُجْمِلَها مرةً واحدةً :

إذا كان الكلامُ تامًّا مُوجَبًا يَجِبُ النصبُ على الاستثناءِ ، مثالُه : قام القومُ إلا زيدًا .

إذا كان الكلامُ تامًّا منفيًا ففيه وجهان : إمَّا أن يُنْصَبَ على الاستثناءِ ، وإمَّا أن يكونَ بدلًا مما قبلَ « إلَّا » .

إذا كان الكلامُ ناقصًا منفيًا كان إعرابُ المستثنى على حَسَبِ العواملِ .

مثالُه : أن تقولَ : ولا نَعْبُدُ إلا إيَّاه .

ولا : الواوُ بحسَبِ ما قبلَها ، ولا : نافيةٌ .

نَعْبُدُ : فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ ، وعلامةُ رفعِه الضمةُ الظاهرةُ في آخِرِه ، والفاعلُ ضميرٌ مستترٌ وجوبًا ، تقديرُه : نحن .

إلَّا : أداةُ استثناءٍ مُلْغاةٌ .

إيَّاهُ : إيَّا : ضميرٌ مُنْفَصِلٌ مبنيٌّ على السكونِ في مَحَلِّ نصبٍ ، مفعولٌ به ، والهاءُ : حرفٌ دالٌّ على الغَيْبةِ . وقد سبَقَ أن ذكَرْنا أنَّ ما يَلِي « إيَّا » الضميرَ حروفٌ ليس لها مَحَلٌّ من الإعرابِ .

فـ « إيايَ » : الياءُ حرفٌ دالٌّ على التكلُّمِ .

و« إيَّاكَ » : الكافُ حرفٌ دالٌّ على الخطابِ .

و« إيَّاه » : الهاءُ حرفٌ دالٌّ على الغَيْبةِ .

* * *

(١) ولذلك قال الشيخ محمد محيي الدين رحمه الله في التحفة السنية ص ١١٦ : وإمَّا أن يكون ناقصًا ، ولا يكون حينئذ إلا منفيًا . اهـ

المستثنى بـ « غير » وأخواتها

قال المؤلفُ رحمه اللهُ تعالى : والمستثنى بسِوًى ، وسُوًى ، وسَوَاءٍ ، وغَيْرِ مجرورٌ لا غيرُ[1] . هذه أربعُ أدواتٍ .

وقولُه رحمه اللهُ : مجرورٌ لا غيرُ . يعني : أنَّ المستثنى يكونُ مجرورًا ، ولا يجوزُ فيه إلا الجرُّ[2] .

وهذه الأدواتُ الأربعُ كلُّها أسماءٌ ؛ يعني : ليست حرفًا ، ولا فعلًا ، لكن هي بنفسِها حكمُها حكمُ المستثنى بـ « إلَّا »[3] :

- إذا سُبِقَت بكلامٍ تامٍّ مُوجَبٍ وجَبَ فيها النصبُ[4] .

- وإن سُبِقَت بكلامٍ تامٍّ مقرونٍ بنفيٍ أو شبهِه جاز فيها الوجهان : البدلُ والنصبُ على الاستثناءِ[5] .

- وإن سُبِقَت بكلامٍ غيرِ تامٍّ فهي على حسَبِ العواملِ[6] .

تقولُ : قام القومُ غيرَ زيدٍ . بنصبِ « غير » ، ولا يجوزُ غيرُ هذا الوجهِ ؛ لأنَّ الكلامَ تامٌّ مُوجَبٌ .

---

(١) « لا غير » إعرابها هكذا :

لا : نافية تعمل عمل « ليس » .

وغير : اسمها مبني على الضم ؛ تشبيهًا بـ « قبل » ، و« بعد » في الإبهام ، إذا حُذِف المضاف إليه ، ونوى معناه ، في محل رفع ، والخبر محذوف ، والأصل : لا غيرُه جائزًا .

وفيه إيذان بجواز دخول « لا » على « غير » ، ومنعه ابن هشام ، وقال : إنما يقال : ليس غيرُ . ورُدَّ بأنه سُمِع :

« لَعَنْ عَمَلٍ أسْلَفْتَ لا غيرُ تُسْأَلُ »

(٢) لأنه يكون مضافًا إليه ، بإضافة الأداة إليه .

(٣) أي : أن حكمها حكمُ الاسم الواقع بعد « إلَّا » .

(٤) على الاستثناء .

(٥) والراجح - كما سبق - هو الإتباع على البدلية .

(٦) وإن كان منقطعًا وجب نصب « غير » وأخواتها ، نحو : ما قام القومُ غيرَ حمارٍ . فيجب نصبُ « غير » .

وتقولُ : ما قام القومُ غيرُ زيدٍ ، وغيرَ زيدٍ . فيجوزُ فيها الرفعُ ، والنصبُ على الاستثناءِ .

وتقولُ : ما قام غيرُ زيدٍ . برفعِ « غير » وجوبًا ؛ لأنَّ الكلامَ الأولَ ناقصٌ ، فيكونُ حسَبَ العواملِ .

فصار المستثنى بـ « غير ، وسِوَى ، وسُوًى ، وسَوَاء » مجرورًا ، لا غيرُ ، كما قال المؤلفُ ، أما هذه الأدواتُ فحكمُها حكمُ المستثنى بـ « إلَّا » .

وهل « سِوًى » ، و« سُوًى » ، و« سَوَاء » بمعنًى واحدٍ ؟

الجوابُ : نعم ، فتقولُ : جاء القومُ سِوَى زيدٍ ، وسُوَى زيدٍ ، وسَوَاءَ زيدٍ .

مع أننا نَعْرِفُ أنَّ « سواء » ليست من أدواتِ الاستثناءِ ، لكنها لغةٌ في « سِوًى » ، وإلَّا فـ « سَوَاء » معروفٌ أنها بمعنى مُسْتَوٍ ، كقولِه تعالى : ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ . لكنها تأتي في بابِ الاستثناءِ مُرادِفةً لـ « سِوًى » ؛ يعني : بمعناها . واللهُ أعلمُ .

* * *

المستثنى بـ «عدا» وأخواتها

قال المؤلفُ رحِمه اللهُ تعالى : والمستثنى بـ « خلا ، وعدا ، وحاشا » يجوزُ نصبُه وجرُّه ، نحوَ : قامَ القومُ خلا زيدًا ، وزيدٍ ، وعدَا عمرًا وعمرٍو ، وحاشا بكرًا وبَكْرٍ .

يعني رحِمه اللهُ : أن المستثنى بـ « خلا ، وعدا ، وحاشا »[1] يجوزُ فيه وجهان : النصبُ والجرُّ دائمًا .

لكن كيف النصبُ والجرُّ ، وعلى أيِّ أساسٍ ؟

الجوابُ : أنك إن جعَلْتَ هذه الثلاثةَ أفعالًا ، فالنصبُ[2] ، وإن جعَلْتَها حروفَ جرٍّ ، فالجرُّ ؛ لأنهم يقولون – حسَبَ تتبُّعِ اللغةِ العربيةِ – : وجَدْنا أنَّ العربَ أحيانًا تَجُرُّ بها ، وأحيانًا تَنصِبُ ، ولم نَجِدْ تخريجًا لهذا التصرُّفِ ، إلَّا أنَّها إذا جرَّتْ ما بعدَها فهي حروفُ جرٍّ ، وإن نصبَت ما بعدَها فهي أفعالٌ ، وهذه من الغرائبِ أن تكونَ كلمةٌ واحدةٌ تكونُ فعلًا ، وتكونُ حرفًا .

ومثالُ الجرِّ بهذه الأدواتِ :

– أن تقولَ : قام القومُ خلا زيدٍ . وإعرابُه هكذا :

قام : فعلٌ ماضٍ .

القومُ : فاعلٌ مرفوعٌ ، وعلامةُ رفعِه الضمةُ الظاهرةُ

خلا : حرفُ جرٍّ .

زيدٍ : اسمٌ مجرورٌ بـ « خلا » ، وعلامةُ جرِّه كسرةٌ ظاهرةٌ في آخرِه[3] .

– وتقولُ : خرَج القومُ عَدَا عَمْرٍو . وإعرابُه هكذا :

---

(١) أي : الاسم الواقع بعد أداة من هذه الأدوات الثلاثة .

(٢) على أن المستثنى مفعول به ، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا .

(٣) والجار والمجرور لا مُتعلَّقَ له ؛ لأن ما اسْتُثني به كحرف الجر الزائدة ، لا يتعلَّق بشيء .

خرج : فعلٌ ماضٍ .

القومُ : فاعلٌ مرفوعٌ بالضمةِ .

عَدَا : حرفُ جرٍّ .

عمرٍو : اسمٌ مجرورٌ بـ « عدا » ، وعلامةُ جرِّه الكسرةُ الظاهرةُ فى آخِرِه .

– وتقولُ : انْطَلَقَ القومُ حاشا بكرٍ . وإعرابُه هكذا :

انطلق : فعلٌ ماضٍ .

القومُ : فاعلٌ .

حاشا : حرف جرٍّ .

بكرٍ : اسمٌ مجرورٌ بـ « حاشا » ، وعلامةُ جرِّه الكسرةُ الظاهرةُ فى آخِرِه .

أمَّا على النصبِ فإنها تكونُ أفعالًا ماضيةً ، وفاعلُها مستترٌ وجوبًا ، لا يمكنُ أن يظهرَ فى اللغةِ العربيةِ .

ومثالُ النصبِ بهذه الأدواتِ :

– أن تقولَ : قام القومُ خلا زيدًا . وإعرابُه هكذا :

قام : فعلٌ ماضٍ .

القومُ : فاعلٌ مرفوعٌ بالضمةِ الظاهرةِ فى آخِرِه .

خلا : فعلٌ ماضٍ ، وفاعلُه ضميرٌ مستترٌ وجوبًا ، تقديرُه « هو »[1] .

وهذا مستثنى من قولِنا سابقًا : إذا كان تقديرُ الضميرِ المسترِ « هو ، أو هى » فهو مُسْتَتِرٌ جوازًا ، فقد تقدَّم بنا أن قُلْنا : إنك إذا قلتَ : زيدٌ قام . فالفاعلُ فى « قام » ضميرٌ مستترٌ جوازًا ؛ لأنه يجوزُ أن تقولَ : زيدٌ قام أبوه . وتُظْهِرَ الفاعلَ ، لكن « خلا زيدًا » فى

(١) يعود على البعض المدلول عليه بكله السابق ، أو على اسم الفاعل المفهوم من الفعل ، أو مصدر الفعل ؛ أى : القائم ، أو القيام .

بابِ الاستثناءِ لم يَكُنِ العربُ يُظْهِرون الفاعلَ يومًا من الدهرِ .

فلهذا قال النحويون : نحن تَبَعٌ للعربِ ، وليس العربُ تَبَعًا لنا ، فيكونُ الضميرُ مستترًا وجوبًا .

زيدًا : مفعولٌ به منصوبٌ ، وعلامةُ نصبِه الفتحةُ الظاهرةُ في آخرِه[1] .

فالخلاصةُ الآنَ : أنه إذا كان الاستثناءُ بـ « خَلا ، وعَدَا ، وحاشا » فإنه يجوزُ في المستثنى وجهان ؛ الجرُّ والنصبُ .

فعلى وجهِ الجرِّ تكونُ هذه الأدواتُ حروفَ جرٍّ .

وعلى وجهِ النصبِ تكونُ أفعالًا ، وفاعلُها ضميرٌ مستترٌ وجوبًا ، تقديرُه « هو » ، يعودُ على البعضِ المستثنى . ولكنه - وإن كان تقديرُه « هو » - لا يمكنُ أن يَظْهَرَ بِناءً على تصرُّفِ العربِ ، والعربُ هم الحُكَّامُ في هذه المسألةِ .

والآنَ تبيَّنَ لنا أنَّ الاستثناءَ أدواتُه أسماءٌ مَحْضَة ، وحروفٌ محضةٌ ، وما يجوزُ فيه الوجهان ؛ أن يكونَ حرفًا ، وأن يكونَ فعلًا .

الحرفُ المحضُ : إلَّا .

والاسمُ المحضُ : غَيْر ، وسِوَى ، وسُوَى ، وسَواءٌ . والذى يكونُ حرفًا وفعلًا : خلا ، وعدا ، وحاشا[2] .

---

(١) والجملة من الفعل والفاعل على الأول والثاني(*) في محل نصب على الحال ؛ أي : مُجاوِزًا زيدًا ، والظرفية على الثالث(**) ؛ أي : وقتَ خُلُوِّ زيدٍ .

(٢) وبقي من أدوات الاستثناء « ليس » ، و« لا يكون » ، والمستثنى بهما منصوب على الخبرية ، واسمهما فيه الكلام السابق في فاعل « عدا » وأخواتها ، تقول : قاموا ليس زيدًا ، ولا يكون عمرًا .

وحكى صاحب كتاب البلغة في كتابه ١/ ١٦٣ ، عن محمد بن جعفر التميمي قال : كان سيبويه أولًا =

(*) نعني بالأول : أن يكون الضمير عائدًا على البعض المدلول عليه بكُلِّه السابق .

ونعني بالثاني : أن يكون الضمير عائدًا على اسم الفاعل المفهوم من الفعل .

(**) المراد بالثالث : أن يكون الضمير عائدًا على مصدر الفعل .

لكن هنا مسألةٌ : يقولُ النحويُّون : إذا اقْتَرَنَتْ « ما »[(١)] بـ « خلا ، وعدا ، وحاشا » تَعَيَّن النصبُ ؛ لأنها إذا اقْتَرَنَت بـ « ما » صارت أفعالًا[(٢)] ، لا حروفًا ، وحينئذٍ يتَعَيَّنُ النصبُ .

فإذا قلتَ : قام القومُ ما خلا زيدًا .لم يَجُزْ أن تقولَ : قام القومُ ما خلا زيدٍ .

وإذا قلتَ : قام القومُ ما عَدَا بكرًا . لم يَجُزْ أن تقولَ : ما عَدَا بكرٍ . وكذلك « حاشا » .

فإذا اقْتَرَنَتْ بها « ما » النافيةُ فإنه يَتَعَيَّنُ أن تكونَ أفعالًا ، وحينئذٍ يَجِبُ نصبُ ما بعدَها[(٣)] .

= يصحب الفقهاء وأهل الحديث، وكان يَسْتَمْلي على حماد بن سَلَمة ، فاستملى يومًا قوله ﷺ : « ليس من أصحابي إلا من لو شئت لأخذت عليه ليس أبا الدرداء » . فقال سيبويه : أبو الدرداء . وظنه اسم « ليس » ، فلحّنه حماد ، فأَنِف من ذلك ، ولازم الخليل .
وأورد أيضًا هذه القصة المُناوي في فيض القدير ، ولكنه قال : الأخفش . بدلًا من الخليل .

(١) المصدرية .
(٢) وسبب ذلك أنّ « ما » المصدرية لا تدخل إلا على الأفعال ، فهُنّ أفعالٌ البتّةَ إن سبقْتهن .
وتقدير « ما » زائدةً بعيدٌ ؛ إذ لا يزاد قبل الجار والمجرور ، بل بينهما ، كما في قوله تعالى : ﴿ عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ ﴾ .
(٣) وبهذا ينتهي باب الاستثناء ، وكما اعتدنا من قبلُ أنّا نُلَخّص ما جاء في كل باب في نهايته ، فنقول ، وبالله التوفيق :
١ – الاستثناء في اللغة هو إخراج بعض أفراد العام بـ « إلّا » ، أو إحدى أخواتها ، لولا ذلك الإخراج لكان داخلًا فيما قبل الأداة .
٢ – أدوات الاستثناء عند الجمهور عشرة ، هي : إلّا ، وغير ، وسِوَى ، وسُوَى ، وسَوَاء ، وعَدَا ، وخلا ، وحاشا ، وليس ، ولا يكون .
٣ – هذه الأدوات على أربعة أنواع :
النوع الأول : ما يكون حرفًا دائمًا اتفاقًا ، وهو « إلّا » .
والنوع الثاني : ما يكون اسمًا دائمًا اتفاقًا ، وهو أربعة ، وهي : « سِوَى ، وسُوَى ، وسَوَاء ، وغير » .
والنوع الثالث : ما يكون حرفًا تارة ، ويكون فعلًا تارة أخرى ، وهي ثلاث أدوات ، وهي : خلا ، وعَدَا ، وحاشا .
والنوع الرابع : ما يكون فعلًا دائمًا ، وهو : ليس ، ولا يكون . =

* * *

= ٤ – الاسم الواقع بعد « إلا » على ثلاثة أحوال :
الحال الأول : وجوب النصب على الاستثناء ، وذلك إذا كان الكلام تامًّا – أي : ذكر فيه المستثنى منه – مُثْبتًا ؛ أي : لم يسبقه نفي ، أو شبهه ، وشبه النفي : النهي والاستفهام والدعاء .
الحالُ الثاني : جواز إتباعه لما قبل « إلا » على أنه بدل منه ، مع جواز نصبه على الاستثناء ، وذلك إذا كان الكلام تامًّا منفيًّا .
الحال الثالث : وجوب إجرائه على حسب ما يقتضيه العامل المذكور قبل « إلا » ، وذلك إذا كان الكلام ناقصًا – أي : لم يُذْكَر فيه المستثنى منه – ولا يكون حينئذ إلا منفيًّا .
٥ – الاستثناء المنقطع هو الذي يكون فيه ما بعدَ « إلا » من غير جنس ما قبلها ، والمستثنى فيه – على لغة أهل الحجاز – يكون واجب النصب ، وهي اللغة العليا ؛ لأنها لغة القرآن .
٦ – المستثنى بـ « سِوَى ، وسُوَى ، وسَوَاء ، وغير » يجب جرُّه بإضافة الأداة إليه ، أما الأداة نفسها فإنها تأخذ حكم الاسم الواقع بعد « إلا » ، على التفصيل الذي سبق .
٧ – الاسم الواقع بعد « عدا ، وخلا ، وحاشا » يجوز لك أن تنصبه ، ويجوز لك أن تجره ، والسر في ذلك أن هذه الأدوات تستعمل أفعالًا تارة ، وتستعمل حروفًا تارة أخرى ، على ما سبق ، فإن قَدَّرْتَهُنَّ أفعالًا نصَبْتَ ما بعدها على أنه مفعول به ، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا ، وإن قدَّرْتَهُنَّ حروفًا خفَضْتَ ما بعدَها على أنه مفعولٌ به .
٨ – مَحَلُّ هذا التردُّد فيما إذا لم تتقدم عليهن « ما » المصدرية ، فإن تقدمت على واحدة منهن « ما » هذه وجَبَ نصبها بعدها .

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات .


باب « لا »

باب «لا»

شروطُ إعمالِ «لا» عَمَلَ «إنَّ»

قال المؤلفُ رحمه اللهُ تعالى: (بابُ «لا») اعْلَمْ أنَّ «لا» تَنصِبُ النَّكِراتِ بغيرِ تنوينٍ، إذا باشَرتِ النَّكِرةَ، ولم تتَكرَّرْ «لا»، نحوَ: لا رجلَ في الدارِ.

قولُه رحمه اللهُ: اعْلَمْ. صدَّر المؤلفُ رحمه اللهُ هذا البابَ بكلمةِ «اعْلَمْ» من أجلِ أن تَنْتَبِهَ.

وقولُه رحمه اللهُ: أنَّ «لا» تَنصِبُ النَّكِراتِ بغيرِ تنوينٍ.

قولُه: تَنصِبُ. من هذه الكلمةِ أخَذْنا عملَها، فعملُ «لا» النافيةِ للجنسِ النصبُ، كعملِ «إنَّ» تمامًا، و«إنَّ» قد سبَقَ أنها تَنصِبُ الاسمَ، وترْفَعُ الخبرَ، وهذا هو عملُ «لا» النافيةِ للجنسِ.

لكن يقولُ المؤلفُ رحمه اللهُ: النَّكِراتِ. فلا تَنصِبُ المعارفَ.

فلو قلتَ مثلًا: لا زيدٌ قائمٌ. لا يُمْكِنُ أن تَنصِبَ «زيد»؛ لأنه معرفةٌ.

ولو قلتَ: لا القومُ قادِمون. لا يُمْكِنُ أن تَنصِبَ «القومُ»؛ لأنها معرفةٌ، فهي لا تَعْمَلُ إلَّا في النكراتِ، وهذا هو الشرطُ الأولُ لعملِها النصبَ؛ أنَّ معمولَها[1] لابدَّ أن يكونَ نكرةً.

وقولُه رحمه اللهُ: بغيرِ تنوينٍ. أي: لا يُنَوَّنُ اسمُها أبدًا، فتقولُ مثلًا: لا رجلَ قائمٌ. ولا تَقُلْ: لا رجلًا قائمٌ. لكن لو جاءَتْ «إنَّ» مكانَ «لا» فإنك تقولُ: إنَّ رجلًا قائمٌ. فتُنَوِّنُ اسمَها، لكنَّ «لا» لا تُنَوِّنِ اسمَها.

إذن: «لا» النافيةُ للجنسِ تَنصِبُ، ولا ترْفَعُ، ولا تَجُرُّ، وعملُها هذا يكونُ في النكراتِ، دونَ المعارفِ، ويكونُ بغيرِ تنوينٍ.

---

(١) المراد بمعمولها هنا اسمها وخبرها معًا، فلا يكونان معرفتين، بل لابد أن يكونا نكرتين، كما وضَّح ذلك المؤلف والشارح رحمهما الله.

ثم ذَكَرَ رحِمه اللهُ باقِيَ شروطِ إعمالِ « لا » النافيةِ للجنسِ ، فقال رحِمه اللهُ : إذا باشَرَتِ النكرةَ ، ولم تَتَكَرَّرْ « لا » .

فتحَصَّل من ذلك أن شروطَ إعمالِ « لا » النافيةِ للجنسِ ثلاثةٌ :

١- أن يكونَ اسمُها وخبرُها نكرتَيْنِ .

٢- أن تُباشِرَ الاسمَ .

٣- ألَّا تتَكَرَّرَ .

وقد مثَّل المؤلفُ رحِمه اللهُ على عملِ « لا » فيما بعدَها النصبَ بغيرِ تنوينٍ بقولِه : نحوُ : لا رجلَ في الدارِ .

وإعرابُ هذا المثالِ هكذا :

لا : نافيةٌ للجنسِ .

رجلَ : اسمُها ، وهو نكرةٌ ، ولم يُنَوَّنْ ، مبنيٌّ على الفتحِ في مَحَلِّ نصبٍ ، ولا نقولُ : منصوبٌ بها .

في الدارِ : جارٌّ ومجرورٌ متعلِّقٌ بمحذوفٍ ، خبرِها .

ومن أمثلةِ عملِها أيضًا :

المثالُ الأولُ : لا إلهَ إلا اللهُ . فهي من هذا البابِ ، وتقولُ في إعرابِها :

لا : نافيةٌ للجنسِ .

إلـهَ : اسمُها ، وهو نكرةٌ ، مباشرٌ لها ، غيرُ مُنَوَّنٍ .

المثالُ الثاني : لا كتابَ مفتوحٌ .

المثالُ الثالثُ : لا جَبانَ محمودٌ .

المثالُ الرابعُ : لا وَلَدَ عاقٌّ . وهذا المثالُ صحيحٌ إعرابًا ، لا مَعْنًى ؛ لأنه يُوجَدُ أولادٌ عاقُّونَ .

المثالُ الخامسُ : لا رجلَ قائمٌ . وتقولُ في إعرابِه :

لا : نافيةٌ للجنسِ ، ولابدَّ أن تُقيِّدَ ؛ لأنه تُوجَدُ « لا » ليْسَتْ نافيةً للجنسِ[1] ، و« لا » النافيةُ للجنسِ تَنصِبُ الاسمَ ، وتَرْفَعُ الخبرَ .

رجلَ : اسمُها مبنيٌّ على الفتحِ ، في مَحَلِّ نصبٍ .

قائمٌ : خبرُها مرفوعٌ بها ، وعلامةُ رفعِه الضمةُ الظاهرةُ في آخرِهِ .

ولو قلتَ : لا الرجلَ قائمٌ . فإنه لا يَصْلُحُ ؛ لأنه معرفةٌ .

ولو قلتَ : لا رجلَ القائمُ . فإنه أيضًا خطأٌ ؛ لأنَّ الخبرَ معرفةٌ . ولهذا لا نُعْرِبُ قولَنا : لا إلهَ إلا اللهُ . لا نُعْرِبُ « الله » خبرَ « لا » ؛ لأنه معرفةٌ .

لكن لو قلتَ : لا رجلَ إلا قائمٌ . أعْرَبْنا « قائم » خبرَها . ولهذا لو قيل : كيف نُعْرِبُ ما بعدَ « إلَّا » في « لا رجلَ إلا قائمٌ » على أنه خبرُها ، ولا نُعْرِبُ لفظَ الجلالةِ « الله » الواقعَ بعدَ « إلَّا » على أنَّه خبرٌ؟

فالجوابُ : لأنَّ هذا معرفةٌ ، وذاك نكرةٌ .

فإن قال قائلٌ : فأين الخبرُ إذن ؟

فأقولُ : الخبرُ محذوفٌ ، تقديرُه : لا إلهَ حقٌّ إلا اللهُ . وبعضُ الناسِ قدَّره ، فقال : التقديرُ : لا إلهَ موجودٌ إلا اللهُ . وهذا خطأٌ عظيمٌ ؛ لأنك إذا قلتَ : لا إلهَ موجودٌ إلَّا اللهُ . نفَيْتَ الآلهةَ الموجودةَ ، وهناك آلهةٌ غيرُ اللهِ . بل إنَّه رُبَّما يُوهِمُ هذا القولَ بوَحْدةِ الوُجودِ ؛ فإنك إذا قلتَ : لا إلهَ موجودٌ إلا اللهُ . جعَلْتَ كلَّ موجودٍ هو اللهَ ، وهذا خطرٌ عظيمٌ .

ولهذا كان المُتَعَيِّنُ أن نقولَ : إنَّ تقديرَ الخبرِ « حقٌّ » ، والله : بدلٌ من « حقٌّ » ؛ لأنَّ الكلامَ تامٌّ منفيٌّ .

قال المؤلفُ رحمه اللهُ تعالى : فإن لم تُباشِرْها وجَبَ الرفعُ ، ووجَبَ تكْرارُ

---

(١) وهي « لا » النافية للوَحْدة ، وهي من الحروف المُشَبَّهة بـ « ليس » في عملها ، فهي ترفع الاسم ، وتنصب الخبر ، نحو أن تقول : لا رجلٌ أفضلَ منك .

« لا » ، نحوُ : لا فى الدارِ رجلٌ ، ولا امرأةٌ ، فإن تكرَّرَتْ جاز إعمالُها وإلغاؤُها ، فإن شئتَ قلتَ : لا رجلَ فى الدارِ ، ولا امرأةَ ، وإن شئتَ قلتَ : لا رجلٌ فى الدارِ ، ولا امرأةٌ .

قولُه رحِمه اللهُ : فإن لم تُباشِرْها وجَبَ الرفعُ ، ووجَبَ تكرارُ « لا » . يعنى : إذا لم تُباشِرْ « لا » النكرةَ ، فإنه يَجِبُ على رأيِ المؤلفِ أمرانِ : الرفعُ ، وتَكْرارُ « لا » ، وحينَئذٍ نُعْرِبُ « لا » نافيةً مُلْغاةً .

ومثَّل المؤلفُ رحِمه اللهُ لذلك بقولِه : لا فى الدارِ رجلٌ ، ولا امرأةٌ . فكلمةُ « رجلٌ » لم تُنْصَبْ ؛ لأنها فقَدَتْ من الشروطِ المباشرةَ ، فقد حِيلَ بينَها وبينَ « رجل » بالجارِّ والمجرورِ الذى هو الخبرُ .

ونقولُ فى إعرابِ هذا المثالِ .

لا : نافيةٌ فقط مُلْغاةٌ .

فى الدارِ : جارٌّ ومجرورٌ متعلِّقٌ بمحذوفٍ خبرٍ مُقَدَّمٍ .

رجلٌ : مبتدأٌ مُؤَخَّرٌ ، مرفوعٌ وعلامةُ رفعِه ضمةٌ ظاهرةٌ فى آخِرِه .

ولا : الواوُ حرفُ عطفٍ ، ولا : نافيةٌ مُلْغاةٌ .

امرأةٌ : معطوفٌ على « رجل » ، والمعطوفُ على المرفوعِ مرفوعٌ ، وعلامةُ رفعِه ضمةٌ ظاهرةٌ فى آخِرِه .

والمؤلفُ رحِمه اللهُ هنا قال : إذا لم تُباشِرْ وجَبَ أمران : الرفعُ وتَكْرارُ « لا » ، فيَجِبُ على كلامِ المؤلفِ أن تقولَ : لا فى الدارِ رجلٌ ، ولا امرأةٌ . كما مثَّل ، ولا يجوزُ أن تَسْكُتَ ، فتقولَ : لا فى الدارِ رجلٌ . فقط ؛ بل لابدَّ أن تقولَ : ولا امرأةٌ .

وهذا على كلامِ المؤلفِ ، وهو أحدُ القولَيْنِ عندَ النحويين ، وقال بعضُهم : إذا لم تُباشِرْ وجَبَ الرفعُ ، واسْتُحْسِنَ التَّكْرارُ ، وليس بواجبٍ .

وأيُّهما الأرجحُ ؟

الجوابُ : الثاني ؛ لأنه أسهلُ ، وإني أُفتيكم بأنَّ تتبّعَ الرُّخَصِ في بابِ النحوِ جائزٌ ، وفي بابِ الفقهِ لا يَجوزُ .

إذن : نقولُ : الأرجحُ أنَّ التّكرارَ مُستَحسَنٌ ، وليس بواجبٍ .

إذن : يجوزَ أن أقولَ على هذا : لا في الدارِ رجلٌ . ونَسْكُتُ . وعلى رأيِ المؤلفِ لا يجوزُ ، بل لابدَّ أن تقولَ : ولا امرأةٌ .

فإن اقْتَصَرْتَ على « لا » الأولى فهو عندَ المؤلفِ ممنوعٌ ، ولكن نقولُ : إنه ليس بممنوعٍ ، بل هو تركٌ للأفصحِ ، والأفصحُ أن تُكَرِّرَ ، ولكن إذا لم تُكَرِّرْ فلا بأسَ .

وإذا قلتَ : لا في الدُّرْجِ كتابٌ . فهذا على الرأيِ الثاني يجوزُ ، لكن على رأيِ المؤلفِ لابدَّ أن تقولَ : لا في الدُّرْجِ كتابٌ ، ولا قلَمٌ .

ولهذا يقولُ الإنسانُ : هل بالبيتِ أحدٌ ؟ هل فيه رجلٌ ؟ فيُجابُ : لا ، لا فيه رجالٌ ، ولا نساءٌ .

وعلى القولِ الثاني يَصِحُّ أن تقولَ : لا فيه رجالٌ ، لكن على رأيِ المولفِ قُلْ : لا فيه رجالٌ ، ولا نساءٌ . هذا إذا لم تُباشِرْ .

ثم قال المؤلفُ رحمه اللَّهُ تعالى : فإن تكرَّرَتْ . هذا ضدُّ قولِه : ولم تَتَكَرَّرْ . في الأولِ .

قال رحمه اللَّهُ : فإن تكرَّرَتْ جاز إعمالُها وإلغاؤُها . فإن شئتَ قلتَ : لا رجلَ في الدارِ ، ولا امرأةَ ، وإن شئتَ قلتَ : لا رجلٌ في الدارِ ، ولا امرأةٌ .

وقولُه : إن تكرَّرَتْ . يعني : مع المباشرةِ ؛ لأنَّ عدمَ المباشرةِ سبَقَ لنا أنه لابدَّ – على رأيِ المؤلفِ – من الرفعِ والتكرارِ ، لكنَّ كلامَنا الآنَ إذا باشَرَتْ وتكرَّرَتْ ، فهنا يجوزُ الإعمالُ والإلغاءُ .

وعليه فإنَّ « لا » يكونُ لها ثلاثةُ حالاتٍ :

١ – أن تُباشِرَ ، ولا تَتَكَرَّرَ . فهنا يَجِبُ النصبُ .

٢- ألَّا تُباشِرَ . فهنا يَجِبُ الرفعُ والتَّكرارُ .

٣- أن تُباشِرَ وتَتَكرَّرَ . فهنا يجوزُ الوجهان : النصبُ والرفعُ .

والمؤلفُ رحِمه اللهُ مثَّل لهذه الحالةِ الثالثةِ بقولِه : لا رجلَ فى الدارِ ، ولا امرأةَ . بدونِ تنوينٍ . وهذا مثالُ الإعمالِ .

وبقولِه : لا رجلٌ فى الدارِ ، ولا امرأةٌ . وهذا مثالُ الإلغاءِ .

ومثالُ الإلغاءِ أيضًا : قولُه تعالى : ﴿ لَا لَغْوٌ فِيهَا وَلَا تَأْثِيمٌ ﴾ . فكلمةُ « لغو » باشَرَتْها « لا » ، وهى نكرةٌ ، ولكن لمَّا تكرَّرَتْ « لا » أُلْغِيَتْ ، ولو لم تأتِ : ﴿ وَلَا تَأْثِيمٌ ﴾ لكانَ يقالُ : لا لغوَ فيها .

وهذه المسألةُ يُعَبِّرُ عنها النحويون بـ « لا حولَ ولا قوةَ إلا باللهِ » بدلًا من قولِ المؤلفِ : لا رجلَ فى الدارِ ، ولا امرأةَ .

فالخلاصةُ الآنَ : أنَّ « لا » إذا دخَلَت على معرفةٍ وجَبَ إلغاؤُها ، وإذا فُصِلَت وجَبَ إلغاؤُها والتَّكرارُ ، وإذا باشَرَتْ وتكرَّرَتْ جاز الإعمالُ والإلغاءُ ، فتقولُ : لا رجلَ فى الدارِ ، ولا امرأةَ ، ولا رجلٌ فى الدارِ ، ولا امرأةٌ . وهذه المسألةُ فيما إذا تكرَّرَت « لا » مع المباشرةِ - احترازًا مما لو تكرَّرَت مع عدمِ المباشرةِ ، فهنا يَجِبُ الإلغاءُ ، وليس فيه إلا وجهٌ واحدٌ ، وهو الرفعُ ، فيَجُوزُ لك فى الأولِ وجهان - كما قال المؤلفُ - الإعمالُ والإلغاءُ ، فتقولُ : لا رجلَ - فتَبنِيها على الفتحِ - فى الدارِ ولا امرأةَ ، وتقولُ : لا رجلٌ فى الدارِ ولا امرأةٌ .

ويجوزُ لك فى الثانى ثلاثةُ أوجهٍ ، إلا إذا رفَعْتَ الأولَ ، يعنى : إن أَعْمَلْتَ « لا » - يعنى : جعَلْتَها تَنصِبُ - فى الأولِ ، فبنَيْتَه على الفتحِ ، فقُلْتَ : لا حولَ ، جاز لك فى الثانى ثلاثةُ أوجهٍ ؛ الإعمالُ ، والنصبُ مع التنوينِ ، والإهمالُ الذى هو الرفعُ ، ويكونُ منوَّنًا . فتقولُ : لا حولَ ولا قوةَ إلا باللهِ . « قوةَ » هذا هو الوجهُ الأولُ ، وهو الإعمالُ فكما أعْمَلْنا الأولى نُعْمِلُ الثانيةَ ، ونقولُ فى إعرابِ هذا المثالِ :

لا : نافيةٌ للجنسِ .

حولَ : اسمُها مبنيٌ على الفتحِ فى مَحَلِّ نصبٍ ، وخبرُها محذوفٌ ، تقديرُه : إلا باللهِ .

ولا قوةَ : الواوُ حرفُ عطفٍ ، و« لا » : نافيةٌ للجنسِ ، و« قوة » : اسمُها مبنيٌ على الفتحِ فى مَحَلِّ نصبٍ .

إلَّا : أداةُ استثناءٍ ملغاةٌ .

باللهِ : جارٌّ ومجرورٌ مُتَعَلِّقٌ بمحذوفٍ ، خبرِ « لا » الثانيةِ .

ويجوزُ أن تَجْعَلَ « باللهِ » خبرًا لهما جميعًا .

إذن : إذا أعْمَلْنا الأولى أعْمَلْنا الثانيةَ ، فصار كلٌّ من الاسمين مبنيًا على الفتحِ .

وتقولُ : لا حولَ ولا قوةً إلا باللهِ . « قوةً » هذا هو الوجهُ الثانى ، وهو التنوينُ ؛ يعنى : مع النصبِ . وإعرابُها يكونُ هكذا :

لا : نافيةٌ للجنسِ .

حولَ : اسمُ « لا » مبنيٌ على الفتحِ ، فى مَحَلِّ نصبٍ .

ولا قوةً : الواوُ حرفُ عطفٍ ، ولا : نافيةٌ ، وقوةً : معطوفٌ على مَحَلِّ اسمِ « لا » .

كيف ؟ لأننا قُلْنا : إنَّ اسمَ « لا » مبنيٌ على الفتحِ فى مَحَلِّ نصبٍ ، فإذا قلْنا : ولا قوةً . صارت « قوةً » معطوفةً على مَحَلِّ اسمِ « لا » ؛ لأنَّ مَحَلَّه النصبُ .

وما الفرقُ بينَ هذا الوجهِ والذى قبلَه ؟

الجوابُ : أنَّ هذا مُنَوَّنٌ ، والأولَ غيرُ مُنَوَّنٍ .

وتقولُ : لا حولَ ولا قوةٌ إلا باللهِ . وإعرابُ « ولا قوةٌ » هكذا :

الواوُ : حرفُ عطفٍ .

لا : نافيةٌ .

قوةٌ : معطوفٌ على مَحَلِّ « لا » واسمِها . وكيف على مَحَلِّ « لا » واسمِها ؟

الجوابُ : لأنَّ مَحَلَّهما الرفعُ ؛ إذ إنَّ مَحَلَّهما أنهما مبتدأٌ ، حيث وَقَعا فى صَدْرِ الجملةِ .

والفرقُ بينَ هذا والوجهين قبلَه أنَّ هذا مرفوعٌ ، والوجهان قبلَه : منصوبٌ مُنوَّنٌ ، وغيرُ مُنوَّنٍ .

وإذا أَهْمَلْنا في الأُولَى - يعني : لم تُعْمِلْها ؛ يعني : رفَعْتَ الأولَ على أنه مبتدأٌ ، وألْغَيْتَ « لا » ، كأنها غيرُ موجودةٍ - جاز في الثاني وجهان : الإعمالُ ، والإهمالُ - الإعمالُ : هو البناءُ على الفتحِ في مَحَلِّ نصبٍ ، وليس النصبَ ، والإهمالُ : الرفعُ مع التنوينِ - فتقولُ : لا حولٌ ولا قوةَ إلا باللهِ ؛ لأنك أعْمَلْتَ الثانيَ ، والأولَ أهْمَلْتَه ، وتقولُ : لا حولٌ ولا قوةٌ إلا باللهِ ، وإعرابُ هذين الوجهين يكونُ هكذا :

الوجهُ الأولُ : لا حولٌ ولا قوةَ إلا باللهِ .

لا : نافيةٌ ملغاةٌ .

حولٌ : مبتدأٌ .

و : حرفُ عطفٍ .

لا : نافيةٌ للجنسِ عاملةٌ ، تَنصِبُ الاسمَ ، وتَرفَعُ الخبرَ .

قوةَ : اسمُها مبنيٌ على الفتحِ ، في مَحَلِّ نصبٍ .

الوجهُ الثاني : لا حولٌ ولا قوةٌ إلا باللهِ .

لا : نافيةٌ للجنسِ مُلْغاةٌ .

حولٌ : مبتدأٌ .

الواوُ : حرفُ عطفٍ .

لا : نافيةٌ للجنسِ مُلْغاةٌ .

قوةٌ : مبتدأٌ ، أو معطوفٌ على الأولِ[1] .

المهمُّ أنَّ « حول ، وقوة » على هذا الوجهِ الثاني ليسا اسمًا لـ « لا » ، والخبرُ هو « بالله » .

---

(١) أي : على « حول » .

وهذان بيتان لابنِ مالكٍ رحِمه اللهُ يُوَضِّحانِ كلَّ ما مَضَى ، قال رحِمه اللهُ :

.... كَـلَا حولَ ولا قُوَّةَ والثانِى اجْعَلا

فهى هنا عاملةٌ .

مرفوعًا أوْ منصوبًا أوْ مُرَكَّبا وإنْ رفَعْتَ أوَّلًا لا تَنْصِبا[1]

فهذه ثلاثةٌ : مرفوعًا ، أو منصوبًا ، أو مُرَكَّبا .

وقولُه رحِمه اللهُ : وإن رفَعْتَ أولًا لا تَنْصِبا . وما الذى يَبْقَى عندَنا إذا لم نَنْصِبْ ؟

الجوابُ : الرفعُ ، والتركيبُ ، وهو البناءُ على الفتحِ ، فهو اختلافُ عباراتٍ فقط ، والمعنى واحدٌ . فإذا قُلْنا أعْمَلْنا ، أوركَّبنا ، أو بنَيْنا على الفتحِ فالمعنى واحدٌ . فإذا حفِظْتُم هذين البيتين لا يُشْكِلُ عليكم شئٌ ، إن شاء اللهُ .

ولْيَعْلَمْ أنَّكم لا يُمْكِنُ أن تُخطِئوا فى هذه المسألةِ إلا إذا قُلْتُم : لا حولٌ ، ولا قوةَ إلا باللهِ .

ومثلُ « لا حولَ ولا قوةَ إلا باللهِ » : قولُ النبىِّ ﷺ : « لا ضَرَرَ ، ولا ضِرارَ »[2] . فكلمةُ « ضرار » يجوزُ فيها ثلاثةُ أوجهٍ إذا بَنَيْتَ الأولَ ، ويجوزُ فيها وجهان إذا رفَعْتَه ، فتقولُ : لا ضَرَرَ ، ولا ضِرارَ ، وتقولُ : لا ضررَ ، ولا ضرارٌ ، وتقولُ : لا ضررَ ، ولاضِرارًا . هذا على إعمالِ « لا » فى الأولِ « ضرر » .

وتقولُ : لا ضررٌ ، ولا ضِرارٌ ، وتقولُ : لا ضررٌ ، ولا ضِرارَ . وهذا على إهمالِ « لا » الأولى .

ولا يَصِحُّ مطلقًا أن تقولَ : لا ضررٌ ، ولا ضِرارًا .

بَقِى لنا مسألةٌ ، وهى أنه إذا أهْمَلْتَ الثانيةَ فالخبرُ للجميعِ ؛ يعنى : إذا قلتَ : لا

---

(١) الألفية ، باب لا التى لنفى الجنس ، البيتان رقم (١٩٩، ٢٠٠) .

(٢) أحمد ١/٣١٣، وابن ماجه (٢٣٤٠) ، (٢٣٤١) ، وحسَّنه النووى رحمه الله ، كما فى شرح الأربعين لابن رجب ٢/٢٠٧ .

حولَ ، ولا قوةٌ إلا باللهِ . صار « بالله » خبرًا لهما جميعًا .

وإذا قلتَ : لا حولَ ولا قوةَ إلا باللهِ فالخبرُ لهما جميعًا أيضًا .

وإذا أعْمَلْتَ الثانيةَ فالخبرُ لها ، وخبرُ الأولى محذوفٌ ؛ يعني : إذا قلتَ : لا حولَ ، ولا قوةَ إلا باللهِ ، فخبرُ الأولى محذوفٌ دلَّ عليه خبرُ الثانيةِ ؛ لأنك جعَلْتَ الثانيةَ مُسْتَقِلَّةً بعملِها .

* تَتِمَّةٌ لكلامِ المؤلفِ رحِمه اللهُ : يقولُ العلماءُ : اسمُ « لا » النافيةِ للجنسِ يكونُ مُرَكَّبًا « مبنيًّا » ، ويكونُ منصوبًا ، إن كان مفردًا فهو مبنيٌّ ، وإن كان غيرَ مفردٍ فهو منصوبٌ .

لكن ما هو المفردُ هنا ؟

الجوابُ : المفردُ هنا ما ليس مضافًا ، ولا شَبِيهًا بالمضافِ ، ولو كان جمعًا .

وغيرُ المفردِ ما كان مضافًا ، أو شَبِيهًا بالمضافِ .

فإذا قُلْتَ : لا رجلَ في البيتِ . فهذا مفردٌ ؛ لأنَّ « رجل » ليس مضافًا ، ولا شَبيهًا بالمضافِ .

وكذلك : لا رجلَيْنِ في البيتِ . مفردٌ ؛ لأنه ليس مضافًا ، ولا شبيهًا بالمضافِ .

وإعرابُه هكذا :

لا : نافيةٌ للجنسِ .

رجُلَيْنِ : اسمُها مبنيٌّ على الياءِ ، نيابةً عن الفتحةِ ، في مَحَلِّ نصبٍ .

ولو قلتَ : منصوبًا بالياءِ لكان خطأً صناعةً ؛ لأنَّ المفردَ يكونُ مبنيًّا ، فتقولُ : مبنيٌّ على الياءِ ، نيابةً عن الفتحةِ ، في مَحَلِّ نصبٍ .

وكذلك : لا مُسْلِمِينَ في البلدِ . مفردٌ ؛ لأنه ليس مضافًا ، ولا شبيهًا بالمضافِ .

وإعرابُه هكذا :

لا : نافيةٌ للجنسِ .

مسلمين : اسمُها مبنيٌّ على الياءِ نيابةً عن الفتحةِ في مَحَلِّ نصبٍ .

وإذا قلتَ : لا غلامَ رجلٍ حاضرٌ . فهذا غيرُ مفردٍ ، ولذلك يكونُ منصوبًا .

ومثالُه أيضًا أن تقولَ : لا سيارةَ أُجرةٍ هنا . فـ « سيارة » اسمُ « لا » منصوبٌ ؛ لأنه مضافٌ .

ولا يَصِحُّ أن تقولَ : لا غلامَ زيدٍ . لأنه معرفةٌ ، وهي لا تَعْمَلُ في المعارفِ[1] ، وعليه ففي هذا الأخيرِ يَجِبُ أن تقولَ : لا غلامُ زيدٍ . بالرفعِ ، ولهذا نقولُ في إعرابِ : لا رجلَ في البيتِ :

لا : نافيةٌ للجنسِ .

رجل : اسمُها ، مبنيٌّ على الفتحِ في مَحَلِّ نصبٍ .

ونقولُ في إعرابِ : لا غلامَ رجلٍ حاضرٌ .

لا : نافيةٌ للجنسِ .

غلامَ : اسمُها منصوبٌ بها - ولا نقولُ : مبنيٌّ - لأنه مضافٌ ، وعلامةُ نصبِه الفتحةُ الظاهرةُ في آخِرِه .

والشَّبِيهُ بالمضافِ هو ما تعلَّق به شيءٌ من تَمامِ معناه ؛ يعني : ما كان له معمولٌ .

ومثالُه : لا ظالمًا للناسِ مُفْلِحٌ .

فـ « ظالمًا » شبيهةٌ بالمضافِ ؛ لأنها تعلَّق بها شيءٌ ، وهو « للناس » ، فنقولُ : هذه شَبِيهةٌ بالمضافِ ، وتَنْصِبُ اسمَ « لا » ، نقولُ : لا ظالمًا للعبادِ مُفْلِحٌ .

ومثالُه أيضًا : لا طالعًا جبلًا هنا . فـ « طالعًا » منصوبٌ ، ولا يَصِحُّ أن تقولَ : لا

---

(١) إنما كان « غلام » في قولنا « غلام زيد » معرفة ؛ لأنه مضاف إلى معرفة ، والمضاف إلى معرفة كما تقدم يكون معرفة ، بينما كان « غلام » في قولنا : « غلام رجل » نكرة ؛ لأنه مضاف إلى نكرة ، والإضافة إلى النكرة لا تفيد التعريف ، وإنما تفيد التخصيص ، والله أعلم .

طالعَ جبلًا . بالبناءِ على الفتحِ ؛ لأنَّ اسمَ « لا » « طالعًا » هنا شبيهٌ بالمضافِ ، فيَجِبُ نصبُه .

و« طالعًا » هنا شبيهٌ بالمضافِ ؛ لأنه مُقَيَّدٌ بـ « جبلًا » ، فهو قد تعَلَّق به شيءٌ من تمامِ معناه ، معمولٌ له .

ومثالُه أيضًا : لا ساكنًا في البيتِ حاضرٌ . فـ « ساكنًا » شبيهٌ بالمضافِ ، ولا يَصِحُّ أن تقولَ : لا ساكنَ في البيتِ حاضرٌ ؛ لأنَّ هذا ليس بمفردٍ ، بل هو شبيهٌ بالمضافِ .

ومثالُه أيضًا : لا صاعدًا الجبلَ ضعيفٌ .

وإعرابُه :

لا : نافيةٌ للجنسِ .

صاعدًا : اسمُها منصوبٌ بها ، وعلامةُ نصبِه الفتحةُ الظاهرةُ على آخِرِه ، وفاعلُه مستترٌ جوازًا ، تقديرُه هو .

الجبلَ : مفعولٌ به منصوبٌ ، وعلامةُ نصبِه الفتحةُ الظاهرةُ في آخِرِه .

ضعيفٌ : خبرُها مرفوعٌ بها ، وعلامةُ رفعِه الضمةُ الظاهرةُ في آخِرِه .

* * *

باب المُنَادَى

باب المُنَادَى

قال المؤلفُ رحمه اللهُ تعالى : (بابُ المُنادَى) المنادى خمسةُ أنواعٍ : المُفْرَدُ العَلَمُ ، والنَّكِرةُ المقصودةُ ، والنَّكِرةُ غيرُ المقصودةِ ، والمضافُ ، والشَّبِيهُ بالمضافِ .

فأما المفردُ العَلَمُ والنَّكِرةُ المقصودةُ ، فيُبْنَيان على الضمِّ ، من غيرِ تنوينٍ ، نحوُ : يا زيدُ ، ويا رجلُ ، والثلاثةُ الباقيةُ منصوبةٌ ، لا غيرُ .

قال المؤلفُ رحمه اللهُ تعالى : بابُ المُنادَى . المنادى يعنى : المَدْعُوّ[1] . هذا فى اللغةِ .

وأمّا فى الاصطلاحِ فهو المَدْعُوُّ الذى اقْتَرَنَ بدعائِه ياءُ النداءِ[2] ، أو إحدى أخواتِها .

ياءُ النداءِ مثلُ : يا رجلُ .

أو إحدى أخواتِها ، مثلُ : أَىْ رجلُ . فـ « أَىْ » هنا بمعنى « يا » ، ورُبَّما يُنادَى بالهمزةِ ، فيُقالُ : أَرَجُلُ كقولِ الشاعرِ :

أَظَلُومُ إنَّ مُصابَكم رَجُلًا ... أَهْدَى السَّلامَ تَحِيَّةً ظُلْمُ

إذن : الهمزةُ ، والياءُ ، وأَىْ حروفُ نداءٍ[3] .

ثم قال المؤلفُ رحمه اللهُ تعالى : المُنادَى يَتَنوَّعُ إلى خمسةِ أنواعٍ : المُفْرَدُ

---

(١) فالمُنادَى - بفتح الدال المهملة ، مع ألف مقصورة بعدها - لغةً : هو المطلوب إقباله مُطْلَقًا ، تقول : نادَيْتُ زيدًا ، إذا طلَبْتَ إقبالَه .

(٢) فيكون المنادى فى الاصطلاح هو المطلوب إقباله بـ « يا » ، أو إحدى أخواتِها .

مثاله : يا زيدُ قُمْ .

فكلمة « زيد » منادى ؛ لأنه طُلِب إقباله بحرف النداء « يا » .

(٣) ومن حروف النداء أيضًا :

- أَيَا ، نحو :

أَيَا شَجَرَ الخابُورِ مَالَكَ مُورِقًا ... كأنك لم تَجْزَعْ على ابنِ طَرِيفِ

- وهَيَا ، نحو : هَيَا مُحَمَّدُ تَعالَ .

العَلَمُ ، والنكرةُ المقصودةُ ، والنكرةُ غيرُ المقصودةِ ، والمضافُ ، والـمُشَبَّهُ بالمضافِ[١] .

أولًا : المفردُ العَلَمُ[٢] ، مثلُ : زيد ، وعمرو ، وبكر ، وخالد ، وما أشْبَهَ ذلك[٣] .

ثانيًا : النكرةُ المقصودةُ مثلُ : رجل – تعني : رجلًا مُعَيَّنًا – تقولُ : يا رجلُ .

ومثلُ شخص – تعني : شخصًا مُعَيَّنًا – تقولُ : يا شخصُ . ومثلُ قوم – تريدُ قومًا مُعَيَّنِينَ – تقولُ : يا قومُ . وأمثلتُها كثيرةٌ[٤] .

ولا فرقَ في النكرةِ المقصودةِ بينَ المفردِ الدالِّ على الواحدِ ، وبينَ المثنى الدالِّ على اثنين ، والجمعِ الدالِّ على ثلاثةٍ فأكثرَ .

ثالثًا : النكرةُ غيرُ المقصودةِ مثلُ : أن يُنادِيَ الإنسانُ شخصًا نكرةً ، لا يَقْصِدُه بعينِه[٥] ، مثلَ أن يقولَ الأعمى : يا ولدًا دُلَّني ، أو يا رجلًا دُلَّني ، أو يا سامعًا قد ضِعْتُ . فهذا لا يُريدُ ولدًا ، ولا رجلًا ، ولا سامعًا مُعَيَّنِينَ ، فيكونَ نكرةً غيرَ مقصودةٍ[٦] .

والفرقُ بينَهما[٧] : أنك إذا قلتَ : يا رجلُ . كأنك تُشيرُ بأُصبعِك إليه تَقْصِدُه ، فهو مُعَيَّنٌ .

---

(١) حصَر المؤلف رحمه الله المنادى في أنواع خمسة ، وعلى هذا جمهور النحاة ، ودليله الاستقراء . قاله السيوطي في « الهمع » .

(٢) قد مَضَى في باب « لا » النافية للجنس تعريف المفرد بأنه ما ليس مضافًا ، ولا شَبِيهًا بالمضاف ، وعليه فيشمل المفرد هنا في باب المنادى المثنى ، وجمع المذكر السالم ، وجمع المؤنث السالم ، وجمع التكسير مذكرًا ومؤنثًا . وأيضًا مَضَى تعريف العلم في باب النعت بأنه كل اسم دل على معينٌ دون قيد .

(٣) ومثاله أيضًا : يا فاطمةُ ، يا زيدانِ ، يا مسلمونَ ، يا مسلماتُ .

(٤) فالنكرةُ المقصودة هي التي يُقْصَد بها من قِبَل المُنادِي – بكسر الدال المهملة – واحد معين ، مما يصح إطلاق لفظها عليه .

ومعرفة كونها مقصودة يكون بمقتضى القرائن اللفظية أو الحالية .

(٥) فيكون مراد المنادِي واحدًا غير معين .

(٦) ونحو قول الواعظ : يا غافلًا تَنَبَّهْ . فإنه لا يريد واحدًا معيَّنًا ، بل يريد كلَّ مَن يُطْلَق عليه لفظ « غافل » .

(٧) أي : بين النكرة المقصودة ، والنكرة غير المقصودة .

فإذا قلت : يا رجلًا أَغِثْني فإني عَطْشانُ . فهذه نكرةٌ غيرُ مقصودةٍ .

رابعًا : المضافُ مثلُ : يا عبدَ اللهِ ، يا غلامَ زيدٍ ، يا عبدَ الرحمنِ .

خامسًا : الشبيهُ بالمضافِ . وهو الشَّبِيهُ بالمضافِ فيما سبَقَ في بابِ « لا » النافيةِ للجنسِ ، وهو ما تعلَّقَ به شيءٌ من تمامِ معناه[1] .

مثلَ أن تقولَ : يا طالعًا جبلًا احْمِلْني معَكَ .

وتقولَ : يا طالبًا للعلمِ اجْتَهِدْ .

فـ « طالعًا ، وطالبًا » مُنادًى شبيهٌ بالمضافِ ؛ لأنك : لم تَخُصَّ واحدًا مُعَيَّنًا .

ثم رجَعَ المؤلفُ بعدَ التنويعِ ، فذكَر حكمَ كلِّ واحدٍ ، فقال : فأمَّا المفردُ العَلَمُ والنكرةُ المقصودةُ فيُبْنَيانِ على الضمِّ ، من غيرِ تنوينٍ[2] .

فالمفردُ العَلَمُ يُبْنَى على الضمِّ من غيرِ تنوينٍ ، فتقولُ : يا زيدُ ، ولا يَصِحُّ أن تقولَ : يا زيدٌ ، ولا يَصِحُّ أن تقولَ : يا زيدًا ، بل يَجِبُ أن تقولَ : يا زيدُ .

ومثالُ النكرةِ المقصودةِ أن تقولَ : يا رجلُ . إذا كنتَ تُرِيدُ رجلًا مُعَيَّنًا .

ومثالُها أيضًا أن تقولَ : يا مسلمون اتَّقُوا اللهَ . تخاطِبُ أقوامًا معينين تَعِظُهم .

والمؤلفُ رحِمه اللهُ يقولُ : المفردُ العَلَمُ . وما معنى العَلَمِ ؟ الجوابُ : هو ما عُيِّنَ به

---

(١) سواء أكان هذا المتعلَّق به مرفوعًا ، نحو : يا حميدًا فِعْلُه ، أم كان منصوبًا به ، نحو : يا حافظًا درسَه ، أم كان مجرورًا بحرف جر يتعلَّق به ، نحو : يا مُحِبًّا للخير .

(٢) اسْتُنْكِرَ على المُصَنِّف يرحمه الله قوله : فيبنيان على الضم من غير تنوين . لأن كلمة « من غير تنوين » يُغْنِي عنها كلمة « يبنيان » ؛ لأن البناء لا يدخله التنوين . وهذا الاستنكار – والله أعلم – ليس في محله ؛ إذ قد ذكر النحاة أن هناك نوعًا من أنواع التنوين الأربعة التي تلحق الاسم يلحق الأسماء المبنية ، وهو تنوين التنكير . وانظر ما تقدم .

كما أن هناك من التنوين ما يلحق الحروف ، والحروف كلها مبنية ، وهو تنوين الترنُّم ، والتنوين الغالي : قال الشاعر :

قالتْ بَنَاتُ العَمِّ يا سَلْمَى وإِنْنْ كان فقيرًا مُعْدِمًا قالتْ وإِنْنْ

الشخصُ ؛ مثلَ : زيدٍ ، وبكرٍ ، وخالدٍ ، وما أشبه ذلك . هذا هو العَلَمُ ، وليس هو الشخصَ ؛ لأننا لو قلنا : هو الشخصُ لصحَّ أن يُتَوَجَّهَ بالنداءِ إلى كلِّ ما له شخصٌ ، فيَشْمَلُ حتى الحجرَ ، وهذا ليس بصحيحٍ .

قال المؤلفُ : يُبْنَيانِ على الضمِّ . ويكونُ ذلك في مَحَلِّ نصبٍ ؛ لأنَّ المؤلِّفَ يتكلَّمُ في منصوباتِ الأسماءِ ، فيكونُ المعنى أنه يُبْنَى على الضمِّ ، أو ما نابَ عنه[1] في محلِّ نصبٍ .

وأمَّا الثلاثةُ الباقية فهي منصوبةٌ لا غيرُ[2] ، قال المؤلفُ رحمه اللهُ : والثلاثةُ الباقيةُ منصوبةٌ ، لا غيرُ . وما هي الثلاثةُ الباقيةُ ؟

---

(١) فإن كان يرفع بالضمة فإنه يبنى على الضمة ، نحو : يا محمدُ ، يا فاطمةُ ، يا رجلُ ، يا فاطماتُ .

وإن كان يرفع بالألف نيابة عن الضمة – وذلك المثنى – فإنه يبنى على الألف ، نحو : يا محمدان ، ويا فاطمتان .

وإن كان يرفع بالواو نيابة عن الضمة – وذلك جمع المذكر السالم – فإنه يبنى على الواو ، نحو : يا مُحَمَّدُونَ .

وقد يكون البناء على الضم لفظًا ، نحو : يا زيدُ . فـ « يا » حرف نداء ، وزيد : منادى مبنى على الضم في محل نصب بـ « يا » ؛ لأنها في معنى « أدعو » .

ومثال بناء النكرة المقصودة على الضم لفظًا : يا رجلُ . لمعيَّنٍ . وقد يكون تقديرًا ، نحو : يا موسى ، يا قاضي . فـ « يا » : حرف نداء ، وموسى ، وقاضي : مبنيان على ضم مقدر ، تعذُّرًا في الأول ، واستثقالاً في الثاني .

ونحو : يا حَذَامِ ، ويا سيبَوَيْهِ . مما كان مبنيًا قبلَ النداء ، فـ « حَذَامِ » ، وسيبَوَيْهِ » مبنيان على ضم مقدر على آخرهما ، منع من ظهورهما اشتغال المحل بحركة البناء الأصلي .

والحاصل أن المنادى المفرد يُبْنَى على ما يرفع به لو كان مُعْرَبًا ، فـ « زيد ، ورجل » لو كانا مُعْرَبَيْنِ لَرُفِعا بالضمة ، فيبنيان عليها في النداء ، والزيدان والزيدون لو كانا مُعْرَبَيْنِ لَرُفِعا بالألف والواو ، فيبنيان عليهما في النداء .

(٢) إعراب « لا غير » ذكره الشيخ حسن الكفراوى رحمه الله في شرحه للآجرومية ، فقال رحمه الله ص ١١٠.

لا : نافية تعمل عمل « ليس » ، ترفع الاسم ، وتنصب الخبر .

غيرُ : اسمها مبنى على الضم ، في محل رفع ؛ لحذف المضاف إليه ، ونية معناه ، والخبر محذوف ؛ أى : جائزًا . اهـ

الجواب : هى : النكرةُ غيرُ المقصودةِ ، والمضافُ ، والمُشَبَّهُ بالمضافِ ، فهذه الثلاثةُ تُنْصَبُ بالفتحةِ ، أو بما ناب عنها .

مثالُ المضافِ : يا أبا زيدٍ . ولا يَصِحُّ أن تقولَ : يا أبو زيدٍ .

ومثالُ الشَّبيهِ بالمضافِ : يا طالعًا جبلًا احْمِلْنى معَك .

ومثالُ النكرةِ غيرِ المقصودةِ : لو كان رجلٌ فى الليلِ ، لا يَرَى أحدًا ، يَصْرُخُ ، ويقولُ : يارجلًا دُلَّنى ، يا رجُلًا دُلَّنى ، يا شخصًا دُلَّنى . فهذا صحيحٌ ؛ لأنه نكرةٌ غيرُ مقصودةٍ .

ولكن لو كان هذا المنادِى يَرَى رجلًا مُعَيَّنًا إلى جَنْبِه فإنه يقولُ : يا رجلُ ، دُلَّنى . لأنه نكرةٌ مقصودةٌ ، فيُبْنَى على الضمِّ[1] .

* * *

(١) وبهذا ينتهى الكلام على باب المنادى ، وذاكم هو ملخَّص ما ذُكر فى هذا الباب :

١- المنادى اصطلاحًا هو المدعو الذى اقترن بدعائه ياء النداء ، أو إحدى أخواتها .

٢- حروف النداء ، نحو : يا ، والهمزة ، وأَىْ ، وأَيَا ، وهَيَا .

٣- المنادى خمسة أنواع : العلم المفرد ، والنكرة المقصودة ، والنكرة غير المقصودة ، والمضاف ، والشبيه بالمضاف .

٤- المراد بالمفرد فى باب النداء ، هو ما ليس مضافًا ، ولا شبيهًا بالمضاف ، وعليه فيدخل فى المفرد المثنى والجمع بأنواعه الثلاثة .

٥- النكرة المقصودة هى التى يُقْصَد بها من قِبَل المنادِى واحد معين ، مما يصح إطلاق لفظها عليه . ومعرفة كونها مقصودة يكون بمقتضى القرائن اللفظية والحالية .

٦- النكرة غير المقصودة هى التى يقصد بها واحد غير معين .

٧- الشبيه بالمضاف هو ما كانت صورته صورة مضاف ، وليس مضافًا حقيقةً ، ويُضْبَط بأنه اسم تعَلَّق به لفظٌ من تمام معناه .

٨- حكم المفرد العلم والنكرة المقصودة أنهما يبنيان على الضم لفظًا ، أو تقديرًا ، أو على ما ينوب عنها .

٩- حكم النكرة غير المقصودة والمضاف والشبيه بالمضاف أنهم يُنْصَبون بالفتحة ، أو بما ينوب عنها .

والحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات .

بابُ المفعولِ من أجْلِه

بابُ المفعولِ من أجْلِه

قال المؤلفُ رحمه اللهُ تعالى: (بابُ المفعولِ من أجْلِه)، وهو: الاسمُ المنصوبُ، الذى يُذْكَرُ بيانًا لسببِ وقوعِ الفعلِ، نحوَ قولِك: قام زيدٌ إجلالًا لعمرٍو، وقصَدْتُك ابتغاءَ معروفِك.

قولُه رحمه اللهُ: بابُ المفعولِ من أجلِه. هو من المنصوباتِ، ويُسَمَّى المفعولَ له[1]؛ يعنى: أن النحويين، بعضُهم يقولُ: المفعولُ من أجلِه، وبعضُهم يقولُ: المفعولُ له. والمعنى واحدٌ.

يقولُ المؤلفُ فى تعريفِه: هو الاسمُ المنصوبُ.

فقولُه: هو الاسمُ[2]. خرَج بذلك الفعلُ والحرفُ.

وقولُه: المنصوبُ. خرَج بذلك المرفوعُ والمجرورُ.

وقولُه: الذى يُذْكَرُ بيانًا لسببِ وقوعِ الفعلِ. خرَج به بقيةُ المنصوباتِ.

وهنا فائدةٌ أُحِبُّ أن أُنَبِّهَ عليها، وهو أنه فى تعريفِ الأشياءِ يُسَمَّى آخِرُ وصفٍ فَصْلًا، وما قبلَه يُسَمَّى جنسًا؛ لأنَّ ما قبلَ آخِرِ وصفٍ للمُعَرَّفِ يَدْخُلُ فيه المُعَرَّفُ وغيرُه، فهو جنسٌ يَشْمَلُ أنواعًا، وآخِرُ وصفٍ يَخْرُجُ به ما عداه، فيكونُ فَصْلًا؛ أى: فاصلًا مُمَيِّزًا.

وقولُه: الاسمُ. يَدْخُلُ فيه جميعُ الأسماءِ المرفوعةِ والمنصوبةِ والمجرورةِ. إذن: هو جنسٌ.

وقولُه: المنصوبُ. أيضًا، يَشْمَلُ كلَّ منصوباتِ الأسماءِ، فهو جنسٌ يَدْخُلُ فيه أنواعٌ.

وقولُه: الذى يُذْكَرُ بيانًا. هذا نُسَمِّيه فَصْلًا؛ لأنه فصَلَ بينَ المفعولِ من أجلِه وبقيةِ المنصوباتِ.

---

(١) ويقال أيضًا: المفعول لأجله.

(٢) يشمل الصريح والمُؤَوَّل به.

فهذه القاعدةُ فيما إذا قرَأْتَ في التعريفاتِ قولَ الشارحين لها : هذا جنسٌ يَدْخُلُ فيه كذا وكذا . ثم يقولون : هذا فَصْلٌ يَخْرُجُ به كذا وكذا . فآخِرُ وصفٍ يُسَمَّى فَصْلًا ، وما قبلَه جنسًا .

فعلى سبيلِ المثالِ يقولون في تعريفِ الإنسانِ : إنه حيوانٌ يُعْرِبُ عمّا في قلبِه بالنُّطْقِ .

وهذا أحسنُ من قولِهم : حيوانٌ ناطقٌ . لأنك لو قلتَ : حيوانٌ ناطقٌ للإنسانِ تشاجَرْتَ أنت وإيّاه .

فقولُنا : حيوانٌ . هذا جنسٌ .

وقولُنا : يُعْرِبُ عمّا في قلبِه بالنُّطْقِ . هذا فصلٌ ؛ لأنه يُخْرِجُ جميعَ الحيواناتِ .

يقولُ المؤلفُ رحِمه اللهُ : هو الاسمُ المنصوبُ الذي يُذْكَرُ بيانًا لسببِ وقوعِ الفعلِ . وعلامتُه أن يَقَعَ جوابًا لكلمةِ « لِمَ » .

ومثَّل له المؤلفُ رحِمه اللهُ بمثالين :

المثالُ الأولُ : قام زيدٌ إجلالًا لعمرٍو . فكلمةُ « إجلالًا » اسمٌ منصوبٌ مذكورٌ لبيانِ سببِ الفعلِ ، فسببُ قيامِ زيدٍ إجلالًا لعمرٍو .

تقولُ : لِمَ قام زيدٌ ؟

الجوابُ : إجلالًا لعمرٍو .

المثالُ الثاني : قصَدْتُك ابْتِغاءَ معروفِك . فـ « ابتغاء » اسمٌ منصوبٌ مذكورٌ لبيانِ سببِ الفعلِ ، فأنت قد قصَدْتَ فلانًا ابتغاءَ معروفِه .

إذن : « ابتغاء » مفعولٌ لأجلِه ، ولذلك يَصِحُّ أن تَقَعَ جوابًا لـ « لِمَ » ، لو قِيلَ : لمَ قَصَدْتَ فلانًا ؟ قال : ابتغاءَ معروفِه . إذن : المفعولُ لأجلِه من أسْهَلِ أبوابِ منصوباتِ الأسماءِ[1] .

---

(١) ولابد في الاسم الذي يقع مفعولًا له من أن يجتمع فيه خمسة أمور :=

واعْلَمْ أنَّ المفعولَ لأجلِه يجوزُ أن يُجَرَّ بـ « مِن » ، أو باللامِ .

فمثلًا : قام زيدٌ إجلالًا لعمرٍو . يجوزُ أن تقولَ : قام زيدٌ لإجلالِ عمرٍو .

وتقولُ : صَمَتُّ عندَ فلانٍ مَهابةً له . فـ « مَهَابةً » : مفعولٌ لأجلِه ، ويجوزُ أن تقولَ : صَمَتُّ عندَ فلانٍ من مَهابتِه ، وتكونُ « مِن » سَبَبِيَّةً ، وتكونُ اللامُ للتعليلِ ، ويُعْرَبُ إعرابًا عاديًّا ؛ أي : تُعْرَبُ اللامُ و« مِن » : حرفَ جرٍّ ، والاسمُ الذي بعدَهما اسمًا مجرورًا .

و بِناءً على ذلك فإنه يَجوزُ لك أن تَحْذِفَ « مِن ، أو اللامَ » ، وتَنْصِبَ ، ويجوزُ لك أن تأتِيَ بهما ، وتَجُرَّ .

* وذاكم هو إعرابُ بعضِ الأمثلةِ على ذلك :

المثالُ الأولُ : قُمْتُ إجلالًا لعمرٍو .

= الأول : أن يكون مصدرًا .
والثاني : أن يكونَ قلبيًا ، ومعنى كونه قلبيًا ألا يكون دالًّا على عمل من أعمال الجوارح ؛ كاليد واللسان ، مثل : « قراءة ، وضرْب » .
والثالث : أن يكون علة لما قبله .
والرابع : أن يكون مُتَّحِدًا مع عامله في الوقت .
والخامس : أن يتحد مع عامله في الفاعل .
ومثال الاسم المستجمع لهذه الشروط : « تأديبًا » من قولك : ضرَبْتُ ابني تأديبًا ؛ فإنه مصدرٌ ، وهو قلبيٌ ؛ لأنه ليس من أعمالِ الجوارح ، وهو علة للضرب ، وهو مُتَّحِد مع « ضربت » في الزمان ، وفي الفاعل أيضًا .
وكذلك المثالان اللذان ذكرهما المؤلف رحمه الله قد استوفيا الشروط الخمسة ؛ فإن الإجلال مصدرٌ ذُكِر لبيان علة وقوع القيام ، وهو قلبي ، ووقتهما وفاعلهما واحد ، والابتغاء مع القصد كذلك .
وكل اسم استوفى هذه الشروط يجوز فيه أمران : النصب ، والجر بحرف من حروف الجر الدالة على التعليل كاللام ، وسيأتي بيان ذلك مع ذكر الأمثلة عليه في كلام الشارح رحمه الله .
فإن فُقِد شرط من هذه الشروط تعيَّنَ الجر بالحرف ، وهو اللام ، أو مِن ، أو في ، أو الباء .
مثال عادم المصدرية : جئتُك للسَّمْن .
ومثال عادم الاتحاد في الفاعل : جاء زيد لإكرام عمرو .
ومثال عادم الاتحاد في الوقت : جئتني اليوم لإكرامك غدًا .
ومثال عادم كونه قلبيًا : جئتُ إلى المكتبة للقراءة .

قُمْتُ : فعلٌ وفاعلٌ .

إجلالًا : مفعولٌ لأجلِه ، منصوبٌ على المفعوليةِ ، وعلامةُ نصبِه الفتحةُ الظاهرةُ فى آخِرِه .

لعمرٍو : جارٌ ومجرورٌ .

المثالُ الثانى : قمتُ من إجلالِ عمرٍو . يعنى : الذى بعَثَنى على القيامِ إجلالُ عمرٍو .

قمتُ : فعلٌ وفاعلٌ .

مِن : حرفُ جرٍّ .

إجلالِ : اسمٌ مجرورٌ بـ « من » ، و« إجلال » مضافٌ ، و« عمرو » : مضافٌ إليه .

ولو سُئِلْنا عن معنى « مِن » هنا قلنا : معناها السببيةُ .

المثالُ الثالثُ : قمتُ لإجلالِ عمرٍو .

قمتُ : فعلٌ وفاعلٌ .

لإجلالِ : اللامُ حرفُ جرٍّ ، وإجلال : اسمٌ مجرورٌ باللامِ ، وعلامةُ جرِّه الكسرةُ الظاهرةُ فى آخِرِه ، وإجلال : مضافٌ ، وعمرو : مضافٌ إليه .

ولو سُئِلْنا عن معنى اللامِ هنا ؟ قلنا : معناها التعليلُ[1] .

---

(١) اعلم – رحمك الله – أن للاسم الذى يقع مفعولًا لأجله ثلاث حالات :

الأولى : أن يكون مُقترنًا بـ « أل » .

الثانية : أن يكون مضافًا .

الثالثة : أن يكون مجردًا من « أل » ، ومن الإضافة .

وفى جميع هذه الأحوال يجوز فيه النصب والجر بحرف الجر ، إلا أنه قد يترجح أحد الوجهين ، وقد يستويان فى الجواز .

فإن كان مقترنًا بـ « أل » فالأكثر فيه أن يجر بحرف جر دال على التعليل ، نحو : ضرَبْتُ ابنى للتأديب ، ويقل نصبه ، نحو قول الشاعر : =

* * *

= فلَيْتَ لى بهم قومًا إذا رَكِبوا شَنُّوا الإغارةَ فرسانًا ورُكْبانًا

فـ « الإغارة » منصوب على أنه مفعول لأجله . وإن كان مضافًا جاز جوازًا مستويًا أن يُجَرّ بالحرف ، وأن يُنْصَب ، نحو : زرتك مَحَبَّةَ أدبك ، أو زرتُك لمحبةِ أدبك . ومما جاء منصوبًا قوله تعالى : ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾ .

وقال الشاعر :

وأَغْفِرُ عَوْراءَ الكريمِ ادِّخارَه وأُعْرِضُ عن شَتْمِ اللئيمِ تكرُّمَا

الشاهد فيه : قوله : ادخاره . حيث وقع مفعولًا لأجله منصوبًا ، مع أنه مضاف للضمير ، ولو جره باللام ، فقال : لادخاره . لكان سائغًا مقبولًا .

وإن كان مجردًا من « أل » ، ومن الإضافة ، فالأكثر فيه أن ينصب ، نحو : قمت إجلالًا للأستاذ ، ويقل جره بالحرف . والله أعلم . وانظر التحفة السنية ص ١٢٢ ، وشرح الكفراوى ص ١١١ .

بابُ المفعولِ مَعَه

بابُ المفعولِ مَعَه

قالَ المؤلفُ رحِمه اللهُ تعالى : (بابُ المفعولِ معَه) وهو الاسمُ ، المنصوبُ ، الذي يُذْكَرُ لبيانِ مَن فُعِلَ مَعَه الفعلُ ، نحوُ قولِك : جاءَ الأميرُ والجيشَ ، واستوى الماءُ والخشَبةَ .

قالَ المؤلفُ رحِمه اللهُ : بابُ المفعولِ مَعَه ، المفعولُ معَه . يعني : **المفعولَ الذي سببُه المَعِيَّةُ ؛ يعني : المُصَاحَبةُ .**

وهذا يقولُ المؤلفُ في تعريفِه : هو الاسمُ المنصوبُ الذي يُذْكَرُ لبيانِ مَن فُعِلَ معه الفعلُ[1] .

فقولُه : الاسمُ[2] . خرَج به الفعلُ[3] والحرفُ[4] .

وقولُه : المنصوبُ . خرَج به المرفوعُ والمجرورُ[5] .

---

(١) وقال الشيخ محمد محيي الدين رحمه الله في التحفة السنية ص ١٢٣ ، في تعريفه : المفعول معه عند النحاة هو الاسم ، الفَضْلة ، المنصوب بالفعل ، أو ما فيه معنى الفعل وحروفه ، الدالُّ على الذات التي وقع الفعل بمصاحبتها ، المسبوق بواو ، تفيد المعية نصًّا . اهـ

(٢) يشمل المفرد والمثنى والجمع ، والمذكر والمؤنث ، والمراد به : الاسم الصريح دون المُؤَوَّل .

(٣) فالفعل المنصوب بعد واو المعية في قولك : لا تأْكُلِ السمكَ وتَشْرَبَ اللبنَ ؛ أي : لا تَفْعَلْ هذا مع هذا ، لا يُسَمَّى مفعولًا معه .

(٤) وقول النحاة في تعريف المفعول معه : الفضلة . معناه أنه ليس رُكْنًا في الكلامِ ؛ فليس فاعلًا ، ولا مبتدأً ، ولا خبرًا ، وخرج به العمدةُ بعد الواو ، نحو : اشترك زيد وعمرو .

(٥) قال الشيخ محمد محيي الدين في التحفة السنية ص ١٢٣:

وقولنا : المنصوب بالفعل أو ما فيه معنى الفعل وحروفه . يدل على أن العامل في المفعول معه على ضَرْبَيْن:

الأول : الفعل ، نحو : حضرَ الأميرُ والجيشَ .

الثاني : الاسم الدال على معنى الفعل المشتمل على حروفه ، كاسم الفاعل في نحو : الأميرُ حاضرٌ والجيشَ . اهـ

وخرج بذلك نحو : هذا لك وأباك ، فلا يجوز ؛ فإنه وإن تقدَّم ما فيه معنى الفعل ، وهو اسم الإشارة ؛ فإنه في معنى « أشير » ، والجار والمجرور فإنه في معنى « استقر » ، لكن ليس فيه حروفه .

وهذان القَيْدانِ جنسٌ .

وقولُه : الذى يُذْكَرُ لبيانِ مَن فُعِلَ معَه الفعلُ. هذا فَصْلٌ ؛ خرَج به بَقِيَّةُ المنصوباتِ.

ولو قال المؤلفُ : الاسمُ المنصوبُ الذى يُذْكَرُ بعدَ واوٍ ، بمعنى « مع » لكان أوْضَحَ وأحْسَنَ ؛ لأنَّ قولَه : الذى يُذْكَرُ لبيانِ مَن فُعِلَ معَه الفعلُ . يَشْمَلُ حرفَ العطفِ في مثلِ : قام زيدٌ وعمرٌو . إلَّا أنَّ قولَه : المنصوبُ . يَمْنَعُ فيما إذا كان العطفُ على مرفوعٍ أو مجرورٍ ، لكن ما قلْناه أوضَحُ[١] .

ومثَّل المؤلفُ رحِمه اللهُ على ذلك بمثالَيْنِ :

المثالُ الأولُ : جاءَ الأميرُ والجيشَ . هنا يجوزُ في « الجيشَ » الرفعُ عطفًا على الأميرِ ، وحينَئذٍ لا يَدْخُلُ في هذا البابِ ؛ لأنك ستقولُ : جاء الأميرُ والجيشُ ، فيكونُ اسمًا غيرَ منصوبٍ .

ويجوزُ أن تقولَ : جاء الأميرُ والجيشَ[٢] . على ما مثَّل به المؤلفُ ، وحينَئذٍ يكونُ مفعولًا معَه ، وتكونُ الواوُ بمعنى « مَعَ » ؛ أي جاء الأميرُ مع الجيشِ .

إذن : يجوزُ في هذا التركيبِ وجهانِ :

الوجهُ الأولُ : جاء الأميرُ والجيشُ .

والوجهُ الثانى : جاء الأميرُ والجيشَ .

فعلى الأولِ تكونُ الواوُ عاطفةً ، وعلى الثانى تكونُ الواوُ واوَ المعيةِ .

ولْنُعْرِبْه على الوجهَيْنِ :

---

(١) وأما قول الشيخ محمد محيى الدين رحمه الله فى تعريفه للمفعول معه : المسبوق بواو تفيد المعية نصًّا .
فقوله : المسبوق بواو . خرج بذكر الواو ما بعد « مع » فى قولك : جاء زيد مع عمرو .
وخرج بالمفيدة للمعية نحو : مزَجْتُ ماءً وعَسَلًا . فإن المعية مستفادةٌ من العامل ، لا من الواو .
وخرج بقوله : نصًّا . ما بعد الواو فى نحو : جاء زيدٌ وعمرٌو . إذا أريد مجرد العطف .

(٢) بالنصب على أنه مفعول معه ، فإنه اسم صريح فضلة ، يتم الكلام بدونه ، منصوب بالفعل ، وذُكِر لبيان مَن صاحَبَ الأمير فى المجئ ، واقع بعد الواو التى بمعنى « مع » .

فنقولُ على الوجهِ الأولِ : جاء الأميرُ والجيشُ .

جاء : فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتحِ .

الأميرُ : فاعلٌ مرفوعٌ ، وعلامةُ رفعِه ضمةٌ ظاهرةٌ على آخِرِه .

الواوُ : حرفُ عطفٍ .

الجيشُ : معطوفٌ على الأميرِ ، والمعطوفُ على المرفوعِ مرفوعٌ ، وعلامةُ رفعِه الضمةُ الظاهرةُ في آخِرِه .

ونقولُ على الوجهِ الثاني : جاء الأميرُ والجيشَ .

جاء : فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتحِ .

الأميرُ : فاعلٌ مرفوعٌ ، وعلامةُ رفعِه الضمةُ الظاهرةُ على آخِرِه .

الواوُ : واوُ المَعِيَّةِ .

الجيشَ : اسمٌ منصوبٌ بواوِ المعيةِ ، وعلامةُ نصبِه الفتحةُ الظاهرةُ في آخِرِه .

المثالُ الثاني : اسْتَوَى الماءُ والخشبةَ . يعني : اسْتَوَى الماءُ معَ الخشبةِ ؛ أي : صار مُساوِيًا لها .

وهنا لا يجوزُ أن تكونَ الواوُ عاطفةً ؛ لأنك لو جعَلْتَ الواوَ عاطفةً صار هناك استواءانِ ؛ استواءٌ للماءِ ، واستواءٌ للخشبةِ ، وهذا يُفْسِدُ المعنى ؛ لأنَّ المعنى أنَّ الماءَ حَاذَى الخشبةَ وساواها .

وعلى هذا فيتعيَّنُ في هذا المثالِ أن تكونَ الواوُ واوَ المعيةِ ، فتقولُ في إعرابِه :

استوى : فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتحةِ المقدَّرةِ على الألفِ منَعَ من ظهورِها التعذُّرُ .

الماءُ : فاعلٌ مرفوعٌ ، وعلامةُ رفعِه ضمةٌ ظاهرةٌ في آخِرِه .

الواوُ : واوُ المعيةِ .

الخشبةَ : اسمٌ منصوبٌ بواوِ المعيةِ ، وعلامةُ نصبِه فتحةٌ ظاهرةٌ في آخِرِه .

فإن نَطَقَ ناطقٌ ، فقال : استوى الماءُ والخشبةِ . فهذا خطأٌ ؛ لأنه لا وجهَ للجرِّ ، بل يَجِبُ أن يُنْصَبَ على المعيةِ .

وإن نطَقَ ناطقٌ آخَرُ ، فقال : اسْتَوَى الماءُ والخشبةُ .

فهذا لا يَصِحُّ أيضًا ؛ لأنَّ الخشبةَ لم تَسْتَوِ ، بل الذى سَاوَى هو الماءُ ، ومعنى هذا يَتَّضِحُ بالمثالِ ، فهذا بئرٌ عليه خشبةٌ ، والماءُ بدَأَ يَرْتَفِعُ شيئًا فشيئًا حتى وَصَلَ إلى الخشبةِ ، حينَئذٍ نقولُ : اسْتَوَى الماءُ والخشبةَ ؛ يعنى : أنَّ الماءَ ساواها .

ومثالُ ما يجوزُ فيه العطفُ والمعيةُ : أن تقولَ : قام زيدٌ وعمرٌو . فإنه يجوزُ فى هذا المثالِ أن تقولَ : قام زيدٌ وعمرٌو . على العطفِ ، وأن تقولَ : قام زيدٌ وعَمْرًا . على المعيةِ .

لكن يقولُ العلماءُ في الكتبِ المُوَسَّعَةِ : إنَّ الأصلَ العطفُ إلا لسببٍ ، وعلى هذا فإذا قلْنا : جاء زيدٌ وعمروٌ . كان أفصحَ من قولِنا : جاء زيدٌ وعمرًا ؛ لأنه على الأصلِ .

تقولُ : سافَرَ زيدٌ وعمرٌو . بالعطفِ ، ويجوزُ أن تكونَ للمعيةِ ، فتقولَ : سافَرَ زيدٌ وعمرًا ، لكنَّ الأرجحَ أن تقولَ : وعمرٌو ؛ لأنَّ الأصلَ فى الواوِ أن تكونَ عاطفةً ، ولا تكونُ غيرَ عاطفةٍ إلا لسببٍ .

أمَّا إذا قلتَ : قمتُ وزيدًا . فهنا المعيةُ أفصحُ ؛ لأنه لا يُعْطَفُ على الضميرِ المُتَّصِلِ إلا بعدَ الضميرِ المنفصلِ .

قال ابنُ مالكٍ :

وإنْ على ضميرِ رَفْعٍ مُتَّصِلْ عطَفْتَ فافْصِلْ بالضميرِ المُنْفَصِلْ
أو فاصِلٍ ما وبِلَا فَصْلٍ يَرِدْ فى النَّظْمِ فاشِيًا وضعفَه اعْتَقِدْ[1]

فالقاعدةُ عندَنا فى بابِ المفعولِ معَه أنَّ كلَّ واوِ عطفٍ يجوزُ أن تكونَ واوًا للمعيةِ ، إلا إذا وقَعَت بعدَ فعلٍ لا يَقَعُ إلا من اثنين ، فهنا لا يجوزُ أن تكونَ واوًا

(١) الألفية ، التوابع ؛ العطف ، البيتان (٥٥٧، ٥٥٨) .

للمعيةِ ، ويَتَعَيَّنُ العطفُ .

ومثالُ الفعلِ الذى لا يَقَعُ إلا من اثنين : أن تقولَ : تَشارَكَ زيدٌ وعمرٌو . فهنا لا يمكنُ أن تقولَ : وعمرًا . لأنَّ أصلَ « تَشَارَكَ » لا تَقَعُ إلا من اثنين ، فإذا قلتَ : وعمرًا . صار الفعلُ لم يَقَعْ إلا من واحدٍ .

ومثالُ ذلك أيضًا : أن تقولَ : تَقَاتَلَ زيدٌ وعمرٌو .

فهنا كذلك لا يجوزُ أن تقولَ : وعمرًا . لأنَّ « تَقَاتَلَ » لا تكونُ إلا من اثنين ، ولو قلتَ : زيدٌ وعَمْرًا . فمعناه أنها صارت من زيدٍ وحدَه ، وهذا مُمْتَنِعٌ .

والخلاصةُ : أنه إذا كان الفعلُ لا يَقَعُ إلا من واحدٍ[1] فالواوُ تكونُ للمعيةِ فقط ، ويَمْتَنِعُ العطفُ[2] ، وإذا كان لا يَقَعُ إلا من اثنين امْتَنَعَتِ المعيةُ ، ووجَبَ العطفُ ، وإذا كان يَقَعُ من الاثنين جميعًا[3] ؛ هذا وهذا جاز الوجهانِ ، والعطفُ أَرجحُ إلا لسببٍ .

فعلى سبيلِ المثالِ إذا قلتَ : اشْتَرَكَ زيدٌ وعمرٌو .

تَمْتَنِعُ هنا المعيةُ ؛ لأنَّ الاشتراكَ لا يكونُ إلَّا من اثنين ، فلابدَّ من العطفِ .

---

(١) أى : لا يصح تشريك ما بعد الواو لما قبلها فى الحكم ، نحو : أنا سائر والجبلَ ، ونحو : ذاكرت والمصباحَ . فإن الجبل لا يصح تشريكه للمتكلم فى السير ، وكذلك المصباح لا يصح تشريكه للمتكلم فى المذاكرة ، وقد مثَّل المؤلف لهذا النوع بقوله : استوى الماءُ والخشبةَ .

(٢) ويتعين النصب على أن ما بعد الواو مفعول معه .

(٣) أى : يصح تشريك ما بعد الواو لما قبلها فى الحكم ، نحو : حضر علىٌّ ومحمدٌ . فإنه يجوز نصب « محمد » على أنه مفعول معه ، ويجوز رفعه على أنه معطوف على « على » ؛ لأن « محمدًا » يجوز اشتراكه مع « على » فى الحضور ، وقد مثَّل المؤلف لهذا النوع بقوله : جاء الأميرُ والجيشُ .

وبذلك يتبين أن المؤلف رحمه الله إنما أتى بهذين المثالين ؛ لينبه على أن المفعول معه قد يكون واجب النصب ، فلا يجوز عطفه على ما قبله ، كما فى المثال فى كلامه ؛ فإنك لو رفعت الخشبة بالعطف على الماء لَكنتَ ناسبًا الاستواء إليهما ، والاستواء إنما يكون للمارِّ على الشيء ، الذى هو دون القارِّ ، الذى هو الخشبة .

والاستواء : الارتفاع ، والخشبة : مقياس يُعْرَف به قَدْرُ ارتفاع الماء فى زيادته .

وقد يكون جائز النصب والعطف ، كما فى المثال الأول ؛ لصحة نسبة المجئ لكل من الأمير والجيش .

وإذا قلتَ : سِرْتُ والنّيلَ . يَمْتَنِعُ العطفُ ؛ لأنَّ السيرَ من واحدٍ ، ولو عطَفْتَ جعَلْتَ السيرَ من اثنين .

وإذا قلتَ : اسْتَوَى الماءُ والخَشَبةَ . مثلُها يَمْتَنِعُ العطفُ ؛ لأنك لو عطَفْتَ لكان يَتساوَى الماءُ والخشبةُ ، فيَقَعُ الفعلُ منهما جميعًا ، وليس الأمرُ كذلك .

وإذا قلتَ : استوى البُرُّ والشعيرُ . جاز الوجهان ؛ لأنَّ الاستواءَ يكونُ من الشعيرِ والبُرِّ ، لكنَّ العطفَ أرجحُ إلا لسببٍ .

وبعدَ أن أنْهَيْنا الكلامَ على المفعولِ معَه ، سنأتى ببيتٍ يَتَضَمَّنُ المفاعيلَ الخمسةَ ، قال فيه الناظمُ :

ضرَبْتُ ضربًا أبا عَمْرٍو غَدَاةَ أَتَى وسِرْتُ والنِّيلَ خوفًا من عقابِك لى

فهذا البيتُ تضمَّنَ المفاعيلَ الخمسةَ :

فقولُه : « ضربًا » هو المفعولُ المطلقُ ، الذى هو المصدرُ .

وقولُه : « أبا عمرٍو » هو المفعولُ به .

وقولُه : « غَداةَ » هو المفعولُ فيه .

وقولُه : « النيلَ » هو المفعولُ معَه .

وقولُه : « خوفًا » هو المفعولُ لأجلِه .

وقولُ الناظمِ : سِرْتُ والنيلَ . هل يجوزُ أن تكونَ الواوُ هنا عاطفةً ؟

الجوابُ : لا ؛ لأنَّ النيلَ لا يَسِيرُ ، وأما تحرُّكُ مائِه فهو جَرَيانٌ ، وهذا نظيرُ قولِ المؤلفِ هنا : اسْتَوَى الماءُ والخشبةَ .

قال المؤلفُ رحِمه اللَّهُ : وأمَّا خبرُ كان وأخواتِها ، واسمُ « إنَّ » وأخواتِها فقد تقدَّم ذِكْرُهما فى المرفوعاتِ ، إنما قال المؤلفُ ذلك ؛ لأنه قال : المنصوباتُ خمسةَ عشَرَ ، وهو لم يأتِ بخمسةَ عشَرَ ، فأحالَنا رحِمه اللهُ فى خبرِ « كان » وأخواتِها ، واسم « إنَّ » وأخواتِها ، أحالنا على ما سبَق .

وذكَرْنا هناك أنه قد بَقِي عليه من المفعولاتِ واحدٌ ؛ لأن المؤلفَ عَدَّ خمسةَ عشَرَ ، وذكَرَ أربعةَ عشَرَ ، والمُتَبَقِّي هو مفعولا ظَنَّ وأخواتِها ، وسبقَت في بابِ النواسخِ .

وكذلك التوابعُ تقدَّمَتْ هناك ، وذكَرْنا أنها أربعةٌ ، وهي : النعتُ والبدلُ والعطف والتوكيدُ .

وبذلك تمَّ الكلامُ على منصوباتِ الأسماءِ ، وكما قلتُ لكم : إن هذا الكتابَ ، وإن كان صغيرَ الحجمِ ، لكنه كثيرُ الخيرات، وفيه بركةٌ كثيرةٌ .

* * *

بابُ المخفوضاتِ من الأسماءِ

بابُ المخفوضاتِ من الأسماءِ[1]

قال المؤلفُ رحمه اللهُ تعالى : (بابُ المخفوضاتِ من الأسماءِ) المخفوضاتُ ثلاثةُ أنواعٍ ، مخفوضٌ بالحرفِ ، ومخفوضٌ بالإضافةِ ، وتابعٌ للمخفوضِ .

قال المؤلفُ رحمه اللهُ تعالى : بابُ مخفوضاتِ الأسماءِ . يعني : ما يُخفَضُ مِن الأسماءِ ؛ لأنَّ الأسماءَ إمّا أن تكونَ مرفوعةً ، أو منصوبةً ، أو مخفوضةً ، وقد سبقَ لنا ذِكْرُ المرفوعاتِ ، وذكرنا أنها سبعةٌ ، والمنصوباتِ ، وذكرنا أنها خمسةَ عشرَ .

وذكَرَ هنا رحمه اللهُ المخفوضاتِ ، وذكَرَ أنها ثلاثةُ أنواعٍ ، ولم يَذْكُرِ المجزوماتِ ؛ لأنَّ الأسماءَ لا تُجْزَمُ .

قال المؤلفُ رحمه اللهُ : المخفوضاتُ ثلاثةُ أنواعٍ ؛ مخفوضٌ بالحرفِ ، ومخفوضٌ بالإضافةِ ، وتابعٌ للمخفوضِ[2] .

الأولُ : المخفوضُ بالحرفِ[3] ؛ يعني : أنه اسمٌ دَخَلَ عليه حرفٌ من حروفِ الخفضِ ، فيكونُ مخفوضًا ، ولابدَّ .

الثاني : المخفوضُ بالإضافةِ ؛ يعني : أن هناك اسمًا أُضِيفَ إليه[4] ، لا أنَّه هو

---

(١) قوله : باب المخفوضات من الأسماء . يتعلق به شيئان : أولهما : تعريفها لغة ؛ إذ هي مأخوذة من الخفض ، وهو ضد الارتفاع ، تقول : هذا مكان منخفض ؛ أي : غير مرتفع ، وفيه سُفْل .

والثاني : في قول المصنف : المخفوضات من الأسماء . دَلالة على أن الخفض خاص بالأسماء ، وسبق .

(٢) عيَّن المؤلف رحمه الله المخفوضات بأنها ثلاثة ، ودليله الاستقراء ، كما قاله ابن هشام وغيره ، إلا أن بعضهم زاد قسمًا رابعًا ، وهو المخفوض بالمجاورة ، ويُمَثِّلون له بقول القائل : هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ . فكلمة « خَرِبٍ » بالجر نعت لـ « جُحْر » ، فكان حقه الرفع ، إلا أنه جُرَّ لمجاورته لما خُفِض بالإضافة ، وهو المضاف إليه « ضب » ، فهو مرفوع بضمة مقدرة على آخره ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة .

إلا أن الجمهور من النحاة يقول : إن كلمة « خَرِب » صفة ، فهي داخلة في التوابع .

(٣) أي : بحروف الجر ، وقدَّمه المؤلف رحمه الله ؛ لأنه الأصل .

(٤) فيكون الخافض للاسم إضافة اسم قبله إليه ، ومعنى الإضافة نسبة الثاني للأول ، وذلك نحو « محمد » من قولك : جاء غلام محمد . فإنه مخفوض بسبب إضافة « غلام » إليه . =

المضافُ ، بل أُضِيفَ إليه ، فالمضافُ إليه دائمًا مخفوضٌ .

الثالثُ : المخفوضُ بالتَّبعيةِ[1] ، وهي أربعةُ أشياءَ : النعتُ ، والعطفُ ، والتوكيدُ ، والبدلُ .

فنعتُ المخفوضِ مخفوضٌ ، وبأيِّ شيءٍ خُفِضَ ؟

الجوابُ : بالتَّبعيَّةِ .

وتوكيدُ المخفوضِ مخفوضٌ بالتَّبعيَّةِ ، والمعطوفُ على المخفوضِ مخفوضٌ بالتبعيةِ ، والبدلُ من المخفوضِ مخفوضٌ بالتبعيةِ .

وهذه هي أقسامُ المخفوضاتِ الثلاثةُ .

ومثالُ المخفوضِ بالحرفِ أن تقولَ : مررْتُ بزيدٍ . فهنا يَجِبُ الجرُّ ، ولو قلتَ : مرَرْتُ بزيدٌ . فإنه خطأٌ ؛ لأنه إذا دخَلَ حرفُ الخفضِ وجَبَ خفضُ الاسمِ .

ولكن لاحِظُوا أنَّ علاماتِ الخفضِ تَخْتَلِفُ ، فليْسَتْ علامةُ الخفضِ الكسرةَ دائمًا ، فقد تكونُ علامةُ الخفضِ الكسرةَ ، وقد تكونُ ما ينوبُ عنها .

وينوبُ عنها كما مَرَّ : الفتحةُ ، والياءُ .

الياءُ : في المُثَنَّى ، وجمعِ المذكرِ السالمِ ، والأسماءِ الخمسةِ .

= وليعلم أن الإضافة لا تجتمع مع شيئين :
أولهما : « أل » لأن الإضافة تعريف ، كما سبق ، و« أل » تعريف ، كما سبق ، ولا يجتمع في الكلمة تعريفان .
والثاني : التنوين ، وسبق ؛ لأن وجود التنوين في الكلمة يدل على كمالها في الاسمية ، والإضافة تدل على نقصان الكلمة ، فلا يجتمع في الكلمة نقصان وتمام .

(١) وهي أن يكون الخافض للاسم تبعيتَه لاسم مخفوض ؛ بأن يكون نعتًا له ، أو معطوفًا عليه ، أو توكيدًا له ، أو بدلًا منه . وقد سبقت هذه التوابع عند الكلام على المرفوعات ، ولذا لم يذكرها المؤلف بعد ذلك تفصيلًا ، واقتصر على تفصيل الكلام ، فيما يتعلق بالقسمين الأولين ، وسيأتي إن شاء الله تعالى في كلام الشارح رحمه الله أمثلة على خفض هذه التوابع الأربعة .

والفتحة : فى الاسمِ الذى لا يَنْصَرِفُ ، فإذا جرَرْنا الاسمَ الذى لا يَنْصَرِفُ بالفتحةِ فهو مخفوضٌ ، لكن نقولُ : مخفوضٌ بالفتحةِ نيابةً عن الكسرةِ .

المخفوضُ بالإضافةِ ذكرْنا أنه المضافُ إليه ، وليس المضافَ ؛ يعنى : هو الجزءُ الثانى من المُرَكَّبِ تركيبًا إضافيًا ، ومثالُه : غلامُ زيدٍ . فـ « زيد » هو المخفوضُ بالإضافةِ ، وعلامةُ خفضِه الكسرةُ .

فالقاعدةُ أنَّ كلَّ اسمٍ مضافٍ إليه فهو مخفوضٌ ، تقولُ مثلًا : هذا غلامُ زيدٍ . ولا تَقُلْ : هذا غلامُ « زيدٌ » أو « زيدًا » ، بل يَجِبُ أن يكونَ مخفوضًا .

وتقولُ : ارْتَفَع عَلَمُ المسلمين . فـ « علم » مضافٌ ، و« المسلمين » مضافٌ إليه ، مجرورٌ بالياءِ نيابةً عن الكسرةِ .

وتقولُ : هذا بيتُ أبيك . « بيت » مضافٌ ، و« أبى » مضافٌ إليه مجرورٌ بالإضافةِ ، وعلامةُ جرِّه الياءُ نيابةً عن الكسرةِ ، فهذا هو المخفوضُ بالإضافةِ .

مثالُ المخفوضِ بالتبعيةِ :

أولًا : مثالُ النعتِ : تقولُ : مررْتُ بزيدٍ الفاضلِ . فكلمةُ « الفاضل » مخفوضةٌ ؛ لأنها نعتٌ .

ثانيًا : مثالُ العطفِ : تقولُ : مررْتُ بزيدٍ وعمرٍو . فـ « عمرو » مخفوضٌ ؛ لأنه معطوفٌ على مخفوضٍ ، وهو « زيد » .

ويجوزُ أيضًا أن تقولَ : وعَمْرًا . بالنصبِ ، كما مَرَّ علينا فى بابِ المفعولِ معَه ، ولكنَّ الأرجحَ العطفُ « وعمرٍو » .

ثالثًا : مثالُ التوكيدِ : نظَرْتُ إلى البيتِ كلِّه .

ثم قال المؤلفُ رحِمه اللَّهُ : فأَمَّا المخفوضُ بالحرفِ فهو ما يُخْفَضُ بـ (من ، وإلى ، وعن ، وعلى ، وفى ، ورُبَّ ، والباءِ ، والكافِ ، واللامِ ، وحروفِ القَسَمِ ، وهى : الواوُ ، والباءُ ، والتاءُ ، أو بـ « واوِ رُبَّ » ، وبـ « مُذْ ، ومُنْذُ ») .

هذه الحروفُ سبَقَ ذكرُها في أولِ هذا الكتابِ[(١)]، فيما عَدَا الحروفَ الثلاثةَ الأخيرةَ.

الحرفُ الأولُ: مِنْ. ومثالُه: أخَذْتُ من زيدٍ. ومعناها الابتداءُ[(٢)].

الحرفُ الثاني: إلى. ومثالُه: ذهَبْتُ إلى المسجدِ. ومعناها: الغايةُ[(٣)].

الحرفُ الثالثُ: عن. ومثالُه: ذهَبْتُ عنه. ومعناها المُجاوَزةُ[(٤)].

---

(١) وأعادها رحمه الله هنا للمناسبة.

(٢) ولها معانٍ أُخَر ذكرها ابن هشام رحمه الله في مغني اللبيب ١/ ٣٤٩- ٣٥٤، ومن المعاني التي ذكرها رحمه الله:

١- التبعيض، نحو: ﴿مِنْهُم مَّن كَلَّمَ اللَّهُ﴾. وعلامتها إمكان سد «بعض» مسدَّها، كقراءة ابن مسعود: ﴿حَتَّى تُنفِقُوا بَعْضَ مَا تُحِبُّونَ﴾.

٢- التعليل: نحو قوله تعالى: ﴿مِّمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا﴾. ومنه قول الفرزدق في علي بن الحسين:

يُغْضِي حَيَاءً وَيُغْضَى مِن مَهَابَتِه ... فَمَا يُكَلَّمُ إِلا حِينَ يَبْتَسِمُ

٣- مُرادفة «عن»: نحو قوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّن ذِكْرِ اللَّهِ﴾، وقوله تعالى: ﴿يَا وَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَذَا﴾.

٤- مرادفة «الباء»: نحو قوله تعالى: ﴿يَنظُرُونَ مِن طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾. قاله يونس، والظاهر أنها للابتداء. إلى غير ذلك من المعاني التي ذكرها رحمه الله.

وحرف الجر «مِن» يجر الاسم الظاهر والمضمر أيضًا، نحو قوله تعالى: ﴿وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ﴾. فـ«من» في الأول حرف جر، والكاف في محل جر، وفي الثاني حرف جر، و«نوح» مجرور بـ«من».

(٣) أي: كان غاية وانتهاء ذَهابك المسجدَ.

وقد ذكر ابن هشام رحمه الله في مغني اللبيب ١/ ٨٨،٨٩ لها سبعة معانٍ أُخَر.

وحرف الجر «إلى» يجر الاسم الظاهرَ والمُضمَرَ أيضًا، نحو قوله تعالى: ﴿إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾، ﴿وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾. فـ«إلى» في الأول حرف جر، و«الله» مجرور بها. وفي الثاني حرف جر، والهاء في محل جر.

(٤) وتجر الاسم الظاهر والضمير أيضًا، نحو قوله تعالى: ﴿لَّقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ﴾، وقوله تعالى: ﴿رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾.

فـ«عن» في الآية الأولى حرف جر، والمؤمنين: اسم مجرور بـ«عن»، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة؛ لأنه جمع مذكر سالم. و«عن» في الآية الثانية حرف جر، والهاء في «عنهم، عنه» ضمير في محل جر.

الحرفُ الرابعُ : عَلى . ومثالُه : وضَعْتُ الشريطَ على المكتبِ . ومعناه الاستعلاءُ ؛ يعني : العُلُوّ(١) .

الحرفُ الخامسُ : في . ومثالُه : محمدٌ في المسجدِ . ومعناه الظرفيةُ(٢) .

الحرفُ السادسُ : رُبَّ . ومثالُه : رُبَّ حاضرٍ غائبٌ . وهو يُفيدُ التقليلَ(٣) أو التكثيرَ ، وأحيانًا يُفِيدُ التوقُّعَ ؛ يعني : رُبَّما يَحْضُرُ(٤) .

الحرفُ السابعُ : الباءُ . ومثالُه : مرَرْتُ بزيدٍ . وهي تُفيدُ التَّعْدِيَةَ ، ولها معانٍ أخرى كثيرةٌ(٥) .

---

(١) وتجر الاسم الظاهر والضمير أيضا ، نحو قوله تعالى : ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴿٢٢﴾﴾ .
فـ « على » في الأولى حرف جر ، والهاء ضمير في محل جر ، وفي الثاني حرف جر ، و« الفلك » اسم مجرور .

(٢) وتجر الاسم الظاهر والضمير أيضا ، نحو قوله تعالى : ﴿وَفِي ٱلسَّمَآءِ رِزْقُكُمْ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ .
فـ « في » في الآية الأولى حرف جرٍّ ، جرّت اسمًا ظاهرًا ، وهو « السماء » .
وفي الآية الثانية جرّت ضميرًا ، وهو « الهاء » من « فيها » .

(٣) نحو : رُبَّ مُجتهدٍ أخفق . تُقَلِّل إخفاقه .

(٤) لا تجر « رُبَّ » إلا الاسم الظاهر المنكّر لفظًا ومعنًى ، أو معنى فقط ، نحو : رُبَّ رَجُلٍ وأخيه .
فـ « رب » : حرف تقليل وجرّ .
رجل : اسم مجرور بـ « رب » ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة في آخره .
وأخيه : الواو حرف عطف ، وأخيه : معطوف على « رجل » ، والمعطوف على المجرور مجرور ، وعلامة جره الياء ؛ لأنه من الأسماء الخمسة ، وأخي مضاف ، والهاء مضاف إليه مبني على الكسر في محل جر .
ورُبَّما حُذِفت « رُبَّ » ، وبقي عملها ، نحو قول امرئ القيس :
وليلٍ كموجِ البحرِ أرْخى سُدُولَه .
فـ « ليل » : اسم مجرور بـ « رب » مُقدَّرة ؛ أي : ورُبَّ ليل . وقد تَجُرُّ « رُبَّ » ضمير الغَيبة ، فيلزم إفراده ، وتذكيره ، وتفسيره بتمييز مطابق للمعنى ، نحو : رُبَّهُ رَجُلًا ، أو امرأةً ، أو رجلين ، أو رجالًا ، أو نساءً .

(٥) ذكر ابن هشام رحمه الله في مغني اللبيب ١ / ١١٨ - ١٢٩ أن لحرف الجر الباء أربعة عشر معنًى .
والباء تجر الاسم الظاهر والضمير جميعًا ، نحو قوله تعالى : ﴿لَنَذْهَبَنَّ بِكَ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ . فـ « الباء » في الآية الأولى حرف جر ، جرّت ضميرًا ، وهو الكاف في « بك » .
وفي الآية الثانية جرّت اسمًا ظاهرًا ، وهو « النور » .

الحرفُ الثامنُ : الكافُ . ومثالُه : قولُ الشاعرِ :

أنا كالماءِ إن رَضِيتُ صَفَاءً وإذا غَضِبْتُ كنتُ لَهِيبًا

الشاهدُ : قولُه : كالماءِ . و« الكافُ » تُفِيدُ التَّشْبِيهَ[1] .

الحرفُ التاسعُ : اللامُ . ومثالُه : هذا الكتابُ لمحمدٍ . وهى تفيدُ المِلْكِيَّةَ[2] .

ثم ذَكَرَ رحمه اللهُ حروفَ القَسَمِ ، وهى :

١ – الواوُ : ومثالُها : واللهِ إنَّ هذه الأوراقَ لك . وما دُمْنا قُلْنا : واوُ القَسَمِ ، فهى تُفِيدُ القَسَمَ .

٢ – الباءُ : ومثالُها : أَحْلِفُ باللهِ . وهى تُفِيدُ القَسَمَ .

٣ – التاءُ : ومثالُها : تاللهِ لقد رأيْتُه .

ثم أَتَى المؤلفُ رحمه اللهُ بحروفٍ لم يَسْبِقْ ذِكْرُها ، فقال : أو بـ (واوِ رُبَّ ، وبـ « مُذْ ، ومُنْذُ ») .

فهذه الحروفُ الثلاثةُ لم يَتَقَدَّمْ ذكرُها فى أولِ الكتابِ :

أولًا : واوُ رُبَّ[3] : هى التى تأتى بمعنى « رُبَّ » ، كقولِ امرِئِ القيسِ :

وليلٍ كموجِ البحرِ أَرْخَى سُدُولَه عَلَيَّ بأنواعِ الهُمُومِ لِيَبْتَلِى[4]

---

(١) والكاف لا تجر إلا الاسم الظاهر ، نحو قوله تعالى : ﴿ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ ﴾ . وشذَّ جرُّها للضمير .

(٢) واللام تدل كذلك على الاختصاص ؛ كقولك : هذا المِفْتاح لهذا الباب . أى : يخصه .

وهي تجر الاسم الظاهر والمضمر جميعًا ، نحو قوله سبحانه وتعالى : ﴿ سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِى السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ ﴾ ، وقوله : ﴿ لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ ﴾ .

فاللام فى الآية الأولى جرَّت اسمًا ظاهرًا ، وهو لفظ الجلالة « الله » .

وفى الآية الثانية جرَّت ضميرًا ، وهو الهاء من « له » .

(٣) سُمِّيَت واو « رُبَّ » ؛ لأن « رُبَّ » مُقَدَّرة بعدها . ولا تدخل « واو رُبَّ » إلا على مُنَكَّر ، ولا تتعلَّق إلا بمُؤَخَّر ، والصحيح أنها واو العطف ، وأن الجَرَّ بـ « رُبَّ » محذوفة ، خلافًا للكوفيين والمُبَرِّد . وانظر مغنى اللبيب لابن هشام ٢/٤١٦ .

(٤) من مُعلَّقته المشهورة « قِفَانَبْكِ » ، وقد أنشده ابن هشام رحمه الله فى أوضحه رقم (٣١٤) ، وفى شرح =

الشاهدُ: قولُه: وليلٍ. لأنَّ معنى «وليلٍ»: ورُبَّ ليلٍ. فـ«واوُ» رُبَّ هي التي تأتي بمعنى «رُبَّ».

الحرفُ الثاني مِمَّا لم يَذْكُرْه المؤلفُ فيما سبَقَ: مُذْ. تقولُ: ما رأيْتُه مُذْ أَمْسِ.

والقاعدةُ في «مُذْ» أنه إذا كان ما بعدَها اسمًا تكونُ حرفَ جرٍّ، وإذا كان ما بعدَها فعلًا فإنها لا تكونُ حرفَ جرٍّ.

الحرفُ الثالثُ مِمَّا لم يَذْكُرْه المؤلفُ فيما سبَقَ: مُنْذُ. تقولُ: نزَلَ المطرُ مُنْذُ الصباحِ الباكرِ. فـ«منذ» حرفُ جرٍّ، والصباحِ: اسمٌ مجرورٌ بـ«منذ»، وعلامةُ جرِّه كسرةٌ ظاهرةٌ في آخِرِه[1].

إذن: تكونُ حروفُ الجرِّ التي عَدَّها المؤلفُ رحِمه اللهُ هنا خمسةَ عشَرَ حرفًا[2].

= الشذور رقم (١٦٠)، وفي مغني اللبيب رقم (٥٨٤)، والأشموني رقم (٥٧٨).

(١) وهذان الحرفان الأخيران «مُذْ، ومُنْذُ» يجرّانِ الأزمان، وهما يدلان على معنى «مِن» إن كان المجرور ماضيًا، نحو: ما رأيْتُه مُذْ يومِ الخميسِ، وما كلَّمْتُه مُنْذُ شهرٍ. ويكونان بمعنى «في» إن كان ما بعدهما حاضرًا، نحو: لا أُكَلِّمه مُذْ يومِنا، ولا ألقاه مُنْذُ يومِنا.

فإن وقع بعد «مُذْ» أو «منذ» فعل، أو كان الاسم الذى بعدهما مرفوعًا فهما اسمان.

مثال أن يقع بعدهما اسم مرفوع: ما رأيْتُه مُنْذُ أو مُذْ يومان. فـ«مذ، ومنذ» اسم مبتدأ بمعنى «أَمَد»، وما بعده خبر، أو بالعكس، بمعنى «بين»[*]؛ أى: أَمَدُ عدمِ لقائِه يومان، أو: بيني وبين لقائه يومان.

ومثال أن يقع بعدهما فعل: جِئْتُ مُنْذُ أو مُذْ دَعَا. فـ«مذ أو منذ» اسمان في محل نصب على الظرفية.

(٢) قال الشيخ حسن الكفراوى في شرح الآجرومية ص ١١٥: واعْلَمْ أن كل جار ومجرور لابد له من متعلَّق، وذلك المتعلَّق إما أن يكون فعلًا، كما في: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾، فـ«أنعمت» فعل وفاعل، و«عليهم»: جار ومجرور متعلق بـ«أنعم» على أنه مفعول في مَحَل نصب.

وإما أن يكون اسمًا يُشْبِه الفعل، كما في ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ فـ«غير» مضاف، والمغضوب: مضاف إليه، وعليهم: جار ومجرور متعلق بالمغضوب، على أنه نائب فاعل في محل رفع.

وإما أن يكون اسمًا مُؤَوَّلًا باسم آخر يشبه الفعل، نحو: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ﴾. فـ«في السماوات» جار ومجرور متعلق بلفظ الجلالة «الله» لتأويله بالمعبود. اهـ

(*) أى: أن تكون «منذ، أو مُذْ» ظرفين يتعلقان بمحذوف خبر مقدم، وما بعدهما مبتدأ مؤخر، ومعناهما «بين، وبين» مضافين.

ثم قال رحمه اللهُ : وأمّا ما يُخْفَضُ بالإضافةِ فنحوُ قولِك : غلامُ زيدٍ ، وهو على قسمين : ما يُقَدَّرُ باللامِ ، وما يُقَدَّرُ بـ « مِن » ، فالذى يُقَدَّرُ باللامِ نحوُ : غلامُ زيدٍ ، والذى يُقَدَّرُ بـ « مِن » ، نحوُ « ثوبُ خزٍّ » ، « وبابُ ساجٍ » ، و« خاتَمُ حديدٍ » .

قولُه : نحوُ . يعنى : مثلُ .

وقولُه : غلامُ زيدٍ . هذا المثالُ لا يعنى الحصرَ ، بل من الممكنِ أن نأتىَ بمثالٍ آخرَ ، فنقولَ : كتابُ زيدٍ ، ضيفُ زيدٍ ، وهو فى اللغةِ كثيرٌ ، وفى كلامِ الناسِ أيضًا كثيرٌ . وهذا هو المجرورُ بالإضافةِ[1] .

وقولُه رحِمه اللهُ : وهو على قسمين : ما يُقَدَّرُ باللامِ ، وما يُقدَّرْ بـ « مِن » ، فالذى يُقدَّرُ باللامِ نحوُ : غلامُ زيدٍ ، والذى يُقَدَّرُ بـ « مِن » نحوُ : ثوبُ خزٍّ ، وبابُ ساجٍ ، وخاتَمُ حديدٍ .

يعنى رحِمه اللهُ : أنَّ الإضافةَ تكونُ على تقديرِ « اللامِ » ، وتكونُ على تقديرِ « مِن » ، والضابطُ أنه إذا كان الثانى « المضافُ إليه » جنسًا للأولِ « المضافِ » فهى على تقديرِ « مِن » .

بَقِى شئٌ واحدٌ لم يَذْكُرْه المؤلفُ رحِمه اللهُ ، وهو أن تكونَ الإضافةُ على تقديرِ « فى » ؛ كقولِه تعالى : ﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾ . فقولُه : ﴿ مَكْرُ اللَّيْلِ ﴾ . هذا على تقديرِ « فى » ؛ يعنى : مكرٌ فى الليلِ ، وضابطُه أن يكونَ المضافُ إليه ظرفًا للمضافِ ، فحينَئذٍ تكونُ على تقديرِ « فى » . فالإضافةُ إذن تكونُ على تقديرِ : « من » ، وعلى تقديرِ « فى » ، وعلى تقديرِ « اللامِ » .

تكونُ على تقديرِ « من » إذا كان المضافُ إليه جنسًا للمضافِ[2] .

وتكونُ على تقديرِ « فى » إذا كان ظرفًا له .

---

(١) هو القسم الثانى من المخفوضات .

(٢) أو بعبارة أخرى : أن يكون المضاف جزءًا وبعضًا من المضاف إليه ، نحو : جُبّة صوف ؛ فإن الجبة بعضُ الصوف ، وجزء منه .

وتكونُ على تقديرِ اللامِ فيما عَدَا ذلك[(١)] .

وقد مثَّل المؤلِّفُ رحِمه اللهُ لما تكونُ فيه الإضافةُ على تقديرِ « مِن » بثلاثةِ أمثلةٍ :

المثالُ الأولُ : ثَوْبُ خَزٍّ - الخزُّ نوعٌ من الحريرِ - فإنَّ الإضافةَ هنا على تقديرِ « مِن » ؛ لأنَّ الثانيَ جنسٌ للأولِ .

المثالُ الثاني : بابُ ساجٍ . لأنَّ المعنى بابٌ من ساجٍ « الثاني جنسٌ للأولِ » .

المثالُ الثالثُ : خاتَمُ حديدٍ . فإنها أيضًا على تقديرِ « مِن » ؛ يعني : خاتَمًا من حديدٍ .

ومثالُ ذلك أيضًا أن تقولَ : ساعةُ ذهبٍ . فإنها أيضًا على تقديرِ « مِن » .

ومثالُ ما كانتِ الإضافةُ فيه على تقديرِ « في » : قولُه تعالى : ﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾ . فالإضافةُ هنا على تقديرِ « في » ؛ لأنَّ الثانيَ « الليل » ظرفٌ للأولِ « المكر » ، والقاعدةُ - كما سبقَ - أنَّ الإضافةَ تكونُ على تقديرِ « في » إذا كان المضافُ إليه ظرفًا للمضافِ .

ومثالُ ذلك أيضًا : أن تقولَ : بَرْدُ الليلِ . فالإضافةُ هنا على تقديرِ « في » ، ويجوزُ أن تكونَ جنسيةً ؛ لأنَّ البردَ في الليلِ جنسٌ غيرُ جنسِ البردِ في النهارِ .

ومثالُ ذلك أيضًا : أن تقولَ : صناعةُ الليلِ . فإنَّ الإضافةَ هنا على تقديرِ « في » ؛ إذ إنَّ المعنى : صناعةٌ في الليلِ ؛ يعني : أنه مصنوعٌ في الليلِ .

وأمَّا كيفيةُ إعرابِ المضافِ والمضافِ إليه فهي واضحةٌ ، وهي أنَّ الجزءَ الأولَ

---

(١) أي : أن كل ما لا يصلح فيه أحد النوعين المذكورين فإن الإضافة تكون فيه على معنى اللام .

وهذه اللام إما أن تفيد الملك ، وذلك إذا كانت واقعة بين ذاتين ، إحداهما تملك ؛ نحو : غلام زيد ؛ أي : المملوك له .

وإما أن تفيد الاختصاص ، وذلك إذا وقعت بين ذاتين ، لا ملك لأحدهما ؛ نحو : جُلُّ الفرس ؛ أي : المُختَصُّ به .

وإما أن تفيد الاستحقاق ، وذلك إذا وقعت بين معنى وذات ، نحو : حَمْدُ اللهِ ؛ أي : مُسْتَحَقٌّ له .

يُعْرَبُ على حَسَبِ العواملِ ، وأمَّا الجزءُ الثانى فهو كما قال المؤلفُ يُعْرَبُ مضافًا إليه مخفوضًا دائمًا .

فتقولُ مثلًا : هذا عبدُ اللهِ ، ورأيْتُ عبدَ اللهِ ، ومرَرْتُ بعبدِ اللهِ .

أمَّا لفظُ الجلالةِ فهو مجرورٌ دائمًا ، فالمضافُ إليه مجرورٌ دائمًا ، والمضافُ بحَسَبِ العواملِ[١] .

ويقول محقق هذا الكتاب ، الفقير إلى رب الأرباب - عافاه اللهُ من الفِتَن -:

فرَغْتُ من إتمام التعليق والتحقيق والتنسيق والمراجعة لهذا الكتاب العُجاب بعد نحو سنتين من بدايةِ العمل فيه ، مُعِيدًا للنظر ، مُقَلِّبًا للفِكَر ، وذلك ليلةَ الجمعةِ الحادىَ والعشرين من شهر شعبان ، سنة أربعٍ وعشرين وأربعمائة وألف ، فى الساعة الواحدة إلا الثُّلُث ، والحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات ، واللهَ أسأل أن يُوَفِّقَنا وإخواننا المسلمين لفهم كتابه وسنة رسوله ﷺ ، والعمل بها ظاهرًا وباطنًا فى العقيدة والعبادة والمعاملة ، وأن يُحْسِنَ العاقبة لنا جميعًا ، إنه جَوَادٌ كريم .

والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

* * *

---

(١) وقد ترك المؤلف رحمه الله الكلام على القسم الثالث من المخفوضات ، وهو المخفوض بالتبعية ، وعُذْرُه فى ذلك أنه قد سبق القول عليه فى آخر أبواب المرفوعات مُفَصَّلًا .

تنويه

إن الحمد لله نحمده ، ونستعينه ، ونستغفره ، ونتوب إليه ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادى له ، وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله ، صلّى الله عليه ، وعلى آله وأصحابه ، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين ، وسلَّم تسليمًا .

وبعدُ : فإنه قد سبق أن طُبع شرح الشيخ ابن عثيمين رحمه الله للآجرومية عدة مرات ، ولكنه للأسف الشديد كان مليئًا بالسقطات والتحريفات والأخطاء فى التشكيل التى جعَلَتْه يخرج فى صورة لا يرضاها اللهُ عزَّ وجلَّ .

وللأسف الشديد وجدت أن من قام بطباعة هذا الكتاب بعد طبعته الأُولى لم يراجع متن الكتاب على الشرائط التى فيها شرح الشيخ رحمه اللَّهُ ، بل كتبه كما هو ، وهذا - عافانا الله من ذلك - ليس من باب الأمانة ، التى أمرنا الله بتأديتها إلى عباده .

وإننى لا أكتب هذه الكلمات من أجل رواج نسختى ، فأنا أعلم جيدًا أن البقاء لن يكون إلا للأصلح ، وسوف يجد قارئُ هذه النسخة مقدار المجهود الذى بُذِل فيها جَليًّا ، إذا تأمَّلَ حواشيَها ، وتنظيمها ، فقد جعَلْتُها تخرج على هيئة مؤلَّف ، لا على هيئة شرائط منسوخة .

وأنا ولله الحمد والمنة لم أُفَرِّطْ فى سماع كلمة واحدة من شرائط الشيخ قيدَ أنملة ، ومطابقتها على الشرح المطبوع .

وحتى تكون الصورة أوضح ، والكلامُ مُسْتَيْقَنًا فأنا قد ذكرت ههنا بعض السقطات والتحريفات على سبيل المثال ، لا على سبيل الحصر ؛ إذ حصر ذلك من الصعوبة بمكان لكثرتها جدًّا ، وإن كان الكتاب لا تكاد تخلو فيه صفحة واحدة من سقطات كثيرة - التى فيها سقط أو أكثر حتى يطمئن قلبك لما ذَكَرْتُ لك :

أولًا : السقطات :

١- وقع في المطبوع ص١٤ من نسخة .....، وص٤٠ من نسخة .....: وفي سورة ألهاكم ﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ ﴿ سَوْفَ ﴾ . فإن ختمت الكلمة بتاء لغير التأنيث ، وسقط منه ما موقعه عند النجمة : « تعلمون فعل والدليل دخول سوف عليه . إذن كل كلمة دخلت عليها السين فهي فعل ، وكل كلمة دخلت عليها سوف فهي فعل ، وانتبه لقولنا . . . إلخ كما في طبعتنا ص ٣٧،٣٨ فهنا سقط في المطبوع حوالي اثني عشر سطرًا . والله المستعان .

٢- وقع في المطبوع ص١٠ من نسخة . . .، وص٢٨ من نسخة . . .: والفعل ما دل على معنى في نفسه وإنما يظهر معناه في غيره . وسقط منه في الموقع المشار إليه بالنجمة : ودل بهيئته على الزمان ، والحرف ما ليس له معنًى في نفسه . فسقط هذا السطر من النسختين المطبوعتين . وإنا لله وإنا إليه راجعون .

٣- وقع في المطبوع ص٤١٢ من نسخة ....، وص٤٣٠ من نسخة ... سقط قول المؤلف : في باب النواسخ . بعد قوله : وسبقت .

إلى غير ذلك من السقطات الكثيرة جدًّا ، وإنما تركناها خشية الإطالة ، ولأن فيما ذكرناه كفاية .

وهذا عن السقطات ، وأما عن التصحيفات والتحريفات والأخطاء في ضبط الكلام فحدِّث ولا حرج ، ومنها :

١- وقع في المطبوع ص١٠٨ من نسخة . . .، وص١٣٢ من نسخة . . . (فضلة) والصواب : فَذْلَكة .

٢- وقع في المطبوع ص٤١٩ من نسخة . . .، وص٤٣٨ من نسخة . . .: لأنه هو المضاف ، والصواب : لا أنه هو المضاف ، بل أُضِيف إليه .

٣- وقع في المطبوع ص٤١٢ من نسخة . . .، وص٤٣٠ من نسخة . . .: وهو مفعول ظن وأخواتها . والصواب : وهو مفعولا ظن وأخواتها .

٤- وقع فى المطبوع ص٢٨٥ من نسخة . . .، وص٣١٠ من نسخة . . . هذا أبلغ فى نفسِه ، والصواب : هذا أبلغ فى مُكْثِه .

٥- وقع فى المطبوع ص١٤٠ من نسخة ...، وص١٦٤ من نسخة ...: مُتَعَذِّر . والصواب : مُتَعَسِّر .

٦- وقع فى المطبوع ص١٣٢ من نسخة ...، وص١٥٦ من نسخة : ومَرأ ... ... فأعددا ، والصواب : ومَن رأى .... فاعْضُدَا .

٧- وقع في المطبوع ص٣٧٤ من نسخة ...، وص٣٩٤ من نسخة ... ، متعلق بمعطوف ، والصواب : متعلق بمحذوف .

إلى غير ذلك من التصحيفات والتحريفات التى يُخْجَل من وجودها فى كتاب يستعين به طالب العلم فى دراسته .

أما الأخطاء فى التشكيل فهذه يعلمها من له أدنى نظر فى علم النحو ، ولذلك فإنى أوجه نصيحة إلى أخوَيَّ اللذين قاما بخدمة هذا الكتاب ، وهى وإن كانت ربما تكون ممن هو أقل منهما دينًا وعلمًا ، ولكن فذكِّرْ ، إن الذكرى تنفع المؤمنين ، وهي ببساطة أن هذا الكتاب الذى نقدمه للقارئ دين يَتَدَيَّن به لربه ، ويتعبد به إليه ، فإن كان مليئًا بما يفسده من السقطات والتحريفات أدى إلى عكس مقصوده .

والحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلَّم

وختامًا : أحب أن أحيط علم القارئ أننى قد تركت أسئلة الشيخ للطلبة والإجابة عليها عمدًا ؛ لأننى شرعت فى صناعة جزء آخر لهذا الكتاب يكون عبارة عن س و ج على الآجرومية - والله الموفق - وسيكون هذا الجزء حاويًا لأسئلة الشيخ وإجابتها وأسئلة التحفة السنية وإجابتها ، وغير ذلك من الأسئلة مع الإجابة عليها . والله المستعان .

* * *

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

* * *